

مَوْسُومُ عَكْتَرِ

# كَلَامُ الْمَخْجَارِ فِي الْبَلَاغِيَّةِ

الجزء الثاني  
الأستاذ أ. الحسن

إعداد  
رئيس قسم تقارن  
المستشار

١٩٩٧

مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة











مَوْسُوعَةُ  
دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الثاني  
الإصدار الجنائي

إعداد  
ياسر محمد نصار  
المحامي

١٩٩٨

إصدار المحكمة الدستورية في القاهرة  
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية  
٤٨٣٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥ : ت



موضوعات  
الكتاب الخامس  
(الإصدار الجنائي)

حكم

خطف

خيانة الأمانة

دستور

دعواه

دعوى



## تابع حكم

\* الموضوع الفرعى : تسبيب الأحكام - تسبيب معيب :

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١

التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين الأدلة التى أخذت بها المحكمة، أما مجرد التناقض بين أقوال شاهدين فى الدعوى فلا يعتد به .

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٨

إن عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية لم يمكن معرفة فصليتها بملابسه لا يؤدى إلى القول بأن هذه الدماء هى من دماء الجنى عليه ضرورة وبلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب، فإن القول بعجز المتهم عن نفى الدليل المستفاد من ذلك لا يكون له محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التى وجدت على ملابسه هى من دماء القتيل نفسه. وإذن فإذا كانت المحكمة قد عولت فى تصديق شهادة الشاهد على وجود دماء آدمية بتوب المتهم ولم تثبت فى حكمها أن هذا الدم هو من دم القتيل فإن حكمها يكون معيماً واجباً نقضه .

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار ولم تبين فى حكمها الأدلة التى عولت عليها فى ثبوت سبق الإصرار، مكثفة فى ذلك بما أوردته خاضعاً بأخى الجنى عليه والمشاركة التى حصلت بينه وبين المتهمين دون أن تبين أثر ذلك فيما يتعلق بضرب الجنى عليه نفسه مع ما هو واضح - من الواقعة كما أثبتتها بالحكم - من أن حضور الجنى عليه إنما كان لتجدة أخيه، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٨

يجب أن يكون الحكم صادراً عن عقيدة للقاضى يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً فى تفصيل. هذه العقيدة بنفسه ولا يشاركه فيه غيره، فلا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته فى صحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو عدم صحتها حكماً لسواه. وإذن فإذا كانت المحكمة قد جعلت من عناصر إقناعها بثبوت تهمة البلاغ الكاذب على المتهم رأى ضابط البوليس فى أن الشكوى المقدمة منه غير صحيحة وأنها كيدية القصد منها النكاية بالجنى عليه، فإن حكمها يكون معيماً بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٢  
إذا كان الحكم الابتدائي قد إستند إلى دليل خاطئ، ثم جاء الحكم الإستئنافى بإستبعاد هذا الدليل وأورد الأدلة التى إستند إليها فى الإدانة، وكان من شأنها أن تؤدى إليها لبالارة الجدل حول ذلك أمام محكمة النقض لا يكون لها محل.

الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٥  
إن القانون لا يلزم الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من مكان حجزها إلى السوق، فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة تبديده الحاصلات المحجوزة إدارياً لم يتم الإدانة إلا على أساس أنه لم يقدم هذه الحاصلات بالسوق فى اليوم المحدد للبيع، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٦  
على المحكمة إذا ما إستندت فى الإدانة إلى دليل أن تذكر مؤداه لكى تمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما هى ثابتة بالحكم، فإذا ما إستندت المحكمة فى إدانة متهم إلى الكشف الطبى الموقع على الجنى عليه دون أن تذكر شيئاً مما جاء فيه كان حكمها قاصر البيان متعباً نقضه.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢١  
إذا صدر حكم غيابى على متهم بإدانته فى تبديد، لإستأنفت النيابة هذا الحكم وعارض فيه شخص غير المحكوم عليه فقضت المحكمة بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة، ثم عارض هذا الشخص نفسه مرة أخرى فى الحكم ذاته فقضى فى هذه المعارضة بقبولها شكلاً وبرفضها وتأييد الحكم الغيابى لإستأنف المعارض هذا الحكم، فقضت المحكمة الإستئنافية بتأييد الحكم المستأنف وإيقاف الفصل فى إستئناف النيابة حتى يعلن المتهم الحقيقى بالحكم الغيابى المستأنف منها، وأسست المحكمة قضاءها بذلك على أن المستأنف ليس هو المحكوم عليه الحقيقى فى القضية التى لا يزال الحكم فيها غيابياً بالنسبة إليه، فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون للواقع متناقضاً، إذ كان يعين عليها وقد عتبرت المستأنف المائل أمامها ليس هو المتهم الحقيقى أن تقضى تبعاً لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذى صفة كما فعلت فى المعارضة الأولى حتى يكون قضاؤها منساقاً ومتمشياً مع ما قضت به من وقف الفصل فى إستئناف النيابة حتى يعلن الحكم الغيابى للمتهم الحقيقى. أما وقد قضت بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالإدانة فإنها تكون قد تناقضت ويعين نقض حكمها. ويكون محكمة النقض - على أساس أن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه قاطعة بأن المعارض ليس هو المتهم الحقيقى أن تقضى بقبول الإستئناف شكلاً

وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة، وذلك بما لها من سلطة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٩

إذا كانت المحكمة قد استمدت فيما قضت به من نفى الخطأ المسند إلى المتهم وبرفض الدعوى المدية قبله إلى المعانة التى أجريت عن الحادث وكان الثابت فى المعانة لا يتضمن ولا يفيد ما أوردته المحكمة فى الحكم عن هذه المعانة فإن حكمها يكون معيماً معيماً نقضه.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٨

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم فى إحراز مخدر إستناداً إلى نتيجة التفتيش الذى أجرى بمنزله وكشف عن وجود المخدر تحت الفراش الذى كان ينام عليه، وإلى شهادة الكونستابل الذى أجرى ذلك التفتيش، وإلى اعتراف المتهم عند إستجوابه أمام النيابة بوجود المخدر على القرون الموجود بوسط منزله، ثم جاءت المحكمة الإستئنافية لبرأت هذا المتهم بناء على ما رآته من بطلان التفتيش ولكنها أغفلت التحدث عن الاعتراف الذى كان من الأدلة التى إستندت إليها بمحكمة الدرجة الأولى فى إدانته، وذلك دون أن تبين الأسباب التى دعت بها إلى الإعراض عنه، فإن حكمها يكون قاصر البيان معيماً نقضه.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٨

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة البتوت حتى يتضح وجه استدلاله به وإلا كان باطلاً. فإذا أدان الحكم المتهم فى جريمة القتل الخطأ دون أن يورد مضمون ما قاله شاهد الإثبات فى الدعوى ولا حاصل ما جاء فى المعانة وفى تقرير المهندس القنى وتقرير الصفة التشريعية مع تعويله فى الإدانة على الأدلة المستمدة من ذلك، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٣

إذا رفعت ثلاث قضايا فى وقت واحد على المتهم بأنه فى كل قضية باع خلاً مغشوشاً لشهم آخر عرجه بدوره للبيع مع علمه بغشه، فلدفع المتهم بأنه لم يبع هؤلاء الآخرين بل كان يبعه لزيد وزيد هو الذى باع إلى كل منهم وطلب الحكم فى القضايا جميعها على أساس أنها واقعة واحدة، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع وأوقعت عليه عقوبة فى كل قضية فإن حكمها يكون معيماً بالقصور معيماً نقضه.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤

إذا كان الحكم قد ذكر ما يشير إلى احتمال قيام علر قانوني عند التهم دون أن يعنى بالتحدث عنه بما ينفي قيامه فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه. مثال ذلك قول المحكمة فى حكمها فى هذه القضية إن المتهم كان ينوى الإضرار بالحمار لولا إبتعاده عن حمارة دون أن يبين الظروف التى إستبطن منها ذلك مما قد يفيد أن ضرب المتهم للحمار بما كان له مقتضى، والقانون يقضى لإمكان مساءلة المتهم أن يكون قتل الحيوان أو الإضرار به ضرراً كبيراً من غير مقتضى.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١

إذا كان المتهم فى جريمة بيع لبن مغشوش بنزع نسبة من المواد الدهنية منه وإضافة ماء إليه قد دفع التهمة عن نفسه بأن الألبان المغشوشة لم تفحص بمصنعه بل أخذت العينات منها عند وصولها إلى الزبائن مما مفاده أن الغش يكون قد وقع من عمال التوزيع، فإدائنه المحكمة واكتفت فى ردّها على هذا الدفاع بقولها إنه غير جدى وإنه كان عليه أن يتخذ الإجراءات لمنع مثل هذه المخالفات، فهذا منها قصور فى الحكم. إذ كل ما قالته فى صدد تنفيذ هذا الدفاع إنما يقوم على مجرد عدم إتخاذ المتهم إجراءات لمنع المخالفة وهذا لا يعنى عن بيان العلم بالفش وهو أمر واجب لإمكان العقاب طبقاً للقانون.

الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٠ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٢

إذا أقيم الحكم على دليل لا سند له من أوراق الدعوى تعين نقضه .

الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٩

إن مجرد خطأ الحكم فى ذكر الاسم الصحيح لشاهد ومكان وقوع الحادث لا يعدو أن يكون من الأخطاء المادية التى لا تؤثر فى سلامته .

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه، وكان ذلك الحكم قد صدر فى المعارضة المرفوعة من الطاعن برفضها وتأييد الحكم الغيايى المعارض فيه دون أن يورد من الأسباب ما يكفى لإقامته وإثبات التهمة التى أدان الطاعن بها أو يستند إلى أسباب ذلك الحكم الغيايى، فإن الحكم المظنون فيه يكون قاصر الأسباب معنياً نقضه.



الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

إذا كان الظاهر من محضر جلسة محكمة الدرجة الثانية أن المدافع عن الطاعن [ الذى أدانته المحكمة فى جريمة البلاغ الكاذب ] قد طلب تعيين خبير فنى ليثبت صحة الوقائع التى نسبها إلى المدعى باخفى المدنى معقياً على ذلك بأن مفتش الآثار الذى أخذ الحكم المطعون فيه بالمعانة التى أجراها ليس خبيراً فنياً ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه، فإن حكمها بإدانته يكون معيباً لأن هذا الطلب من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق دفاع المتهم فى مسألة فنية.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

إذا كانت المحكمة قد صرحت فى أسباب الحكم بأنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملاً للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ولكنها قضت فى منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها، فهذا الحكم يكون متخاذلاً معنياً نقضه.

الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٧

مضى كان الثابت أن اجنى عليه قرر فى التحقيق أنه أخذ إقراراً على المتهم ببيان الأشياء التى بدهدها وأن المحكمة الإستئنافية قد كلفته بتقديم هذا الإقرار ولكنه لم يقدمه ومع ذلك قضت بتأييد الحكم الابتدائى وإستندت فيما إستندت إليه فى إدانة المتهم إلى هذا الإقرار دون أن تطلع عليه - فإن حكمها يكون معيباً.

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٥١/٦/١٤

إن حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون لمن يدعى حصول ضرر له من جنحة أو مخالفة رغباً من قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية فمضى سلك هذا الطريق أصبح واجباً على المحكمة التى ترفع إليها بالطريق القانونى أن تقول كلمتها فى الدعوى حسبما يتبين لها هى من نظرها، فإذا كانت المحكمة قد قضت فيها بعدم الإختصاص لقيام شبهة الجنابة كان هذا صحيحاً فى القانون إذ أن مجرد قيام هذه الشبهة لديها يوجب القضاء بعدم إختصاصها بغض النظر عن مآل الدعوى بعد نظرها أمام محكمة الجنابات والكشف عن حقيقة التكليف القانونى لها. وإذا كان الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم الإختصاص قد صار نهائياً وفدمت النيابة الدعوى إلى قاضى الإحالة فأحالها إلى محكمة الجنابات فإنه يكون على هذه المحكمة أن تنظرها وتفصل فيها حسبما تتبين هى حقيقتها إما باعتبارها جنحة تقتضى فى موضوعها أو تقتضى بعدم قبولها إن إتضح لها أن الواقعة جنابة لعدم جواز رفع دعوى الجنابة بهذا الطريق. أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فذلك خطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥١

مضى كان الثابت فى الحكم الذى أدان المتهم فى جناية شروع فى قتل عمد أنه إستدل على توفر نية القتل فى حق المتهم بقوله " إن نية القتل توافرت لدى المتهم وهى مستفادة من إستعماله مطواة كبيرة طول نصلها ٨ سم وهى مشحونة ومذبة الطرف وطلعه بها الجنى عليه فى الجنب والبطن وهى مواضع قاتلة وإحداثها بها إصابات خطيرة " وكان الكشف الطبى الموقع على الجنى عليه كما هو ثابت فى الحكم يدل على غير ذلك - فإن الحكم يكون قد أخطأ فى الإستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٥١

إذا كانت المحكمة قد قضت فى دعوى تزوير دون أن تطلع على الورقة المدعى تزويرها ويطلع عليها المتهم رغمًا من تمسكه بضرورة الإطلاع عليها فحكمها يكون معيًّا معيّنًا نقضه.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٠

الدفاع المتعلق بموضوع الدعوى لا يستلزم ردًّا صريحًا من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادًا من أخذ المحكمة بأدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ٢١/٥/١٩٥١

إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه ضرب الجنى عليه بعضا على رأسه وأحدث به إصابة كما أثبت أن آخرين لم يكشف عنهم التحقيق ضربه أيضاً على رأسه ومواضع أخرى من جسمه ثم أدان المتهم فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت على أساس أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن جميع الضربات ساهمت فى وفاة الجنى عليه فهو مسئول عن إحداث الوفاة وكان ما جاء بتقرير الصفة التشريحية هو أن سبب الوفاة نزيف المخ من عدة كسور شرجية ومنخسفة بعظام الرأس وتمزق بالألم الجافية مما لا يؤدى إلى ما ذهب إليه الحكم من أن جميع الضربات ساهمت فى إحداث الوفاة ولا يمكن إستنتاج هذه النتيجة منه لهذا الحكم يكون قد إستند إلى غير سند ويتعين نقضه.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٨/١٠/١٩٥١

إذا كان المتهم المقدم للمحاكمة لأنه بصفته صاحب مصنع حلوى لم يثبت فى السجل الخاص بحركة السكر المقادير الواردة إليه وما إستخدمه منها، قد تمسك بأن الدفاتر التى يسكنها تعفيه من إمساك هذا السجل فأدانت المحكمة وأكثفت فى الرد على دفاعه هذا بقولها إن الدفتريين اللذين قدمهما لا يمكن الأخذ بهما طبقاً للقرار الوزارى رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ لأنهما لا يعطيان البيانات المنصوص عليها وغير منتظمين

فهذا الحكم يكون قاصراً، إذ لم تبن المحكمة وجه مخالفة ما هو مدون بهذين الدفترين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة .

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥١

إذا اعتمد الحكم على شهادة شاهد الرؤية الوحيد على الواقعة وعلى تقرير الصفة التشريعية معاً وكان الشاهد قد قرر أن العيارين قد أطلقا على المجنى عليه من الخلف في حين أن التقرير أثبت أن أحد العيارين أطلق من الأمام، وذلك دون أن يفسر هذا التناقض بما يرلعه ويسوغ في العقل الاستناد إلى هذين الدليلين - كان هذا الحكم قاصراً، إذ كان من المحتمل أن المحكمة قد تنتهي إلى غير الرأي الذي إنتهت إليه لو أنها كانت قد تنبته إلى هذا التناقض .

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥١

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه، وكان الحكم حين تعرض لهذا الدفاع لفته باعتباره مقصوراً على التمسك بالدفاع عن والدته المتهم ولم يتعرض لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن نفسه - فإن الحكم يكون قاصراً إذ أن ما نفي به قيام حالة الدفاع الشرعي عن والدته المتهم ليس فيه ما ينفي حتماً قيام هذه الحالة بالنسبة إليه .

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥١

إنه وإن كان من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تعتمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً آخر له إلا أن هذه القاعدة لا تنطبق إذا كان الحكم بعد أن أسس إدانة المتهم على رؤية شاهد إياه في مكان الحادث يعتمد على إثنتين من المجنى عليهم عاد فلفى حضوره في مكان الحادث وقت أن أصيب جميع المصابين وأسس على ذلك لقضاء براءة متهم آخر، فإن هذا تناقض وتناقض يعيان الحكم بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٢/١١/١٩٥١

إذا كانت المحكمة قد أدانت متهمين بأنهما غشا اللبن المورد منهما لأحد المستشفيات بإضافة الماء إليه مع علمهما بذلك، لم تستظهر ركن العلم بالمش لدى أحدهما ولم تورود من الأدلة على ثبوته قبل الآخر إلا قوماً بأن هذا الفش كان وليد عمل إيجابي منه، ولم تقل عن دفاعه بإقطاع صلته باللبن لتنازله عن عقد التوريد إلى المتهم الأول إلا أن هذا الإيضاح الخاص بينهما لا اثر له في نفي المسؤولية عن المتنازل عن عقد التوريد لما لا يصلح لمسأله جنائياً عن هذه الجريمة التي لا يكفى فيها أن يكون هو المتعاقد أصلاً بل لا بد من أن يثبت أن له دخلاً فيما وقع من المتنازل إليه وأن العمل الذي وقع به الفش كان بالإتفاق فيما بينهما فهذا الحكم يكون قاصراً متصفاً بلفظه .

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٤

إن مجرد وصف شخص بأنه كان مريضاً بأعصابه وفي حالة إعياء لا يؤدي في العقل إلى القول بمجزؤه عن تصويب بندقية وقتل إنسان. فإذا كان مما اعتمدت عليه المحكمة في إدانة الطاعن قولها بعجز من أسند إليه هو ارتكاب الجريمة دون أن تحقق مدى ذلك العجز الذى قالت به، كان حكمها قاصراً متعياً نقضه، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم مع هذا الدليل من أدلة أخرى، فإن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث لا يمكن الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل المذكور فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة .

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٠

إذا كان الطاعن متهماً بأن أخفى سجادة سرقها آخر من مجنى عليه معين وتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن السجادة التى بيعت إليه ليست هى المدعى بسرقتها من ذلك المجنى عليه فأدانة المحكمة دون أن تعرض لما تمسك به من ذلك، وكان ما أورده من أدلة على علمه بأن السجادة التى بيعت له مسروقة غير واضح الدلالة على توفر هذا الركن كان حكمها قاصراً متعياً نقضه .

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧

إذا كان الثابت بالحكم أن برأس المجنى عليه جملة إصابات وكانت المحكمة قد قضت ببرائة أحد المتهمين من تهمة إحداث الجرح الذى سبب عاهة السمع للشك فى صدق المجنى عليه فيما نسبته إليه وأدانت المتهم الآخر فى إحداث الإصابة التى أجريت للمجنى عليه من أجلها تربية، الأمر الذى قد يستفاد منه أن عاهة السمع حدثت من جرح وأن عاهة الرينة حدثت من جرح آخر، وكان ما نقله الحكم عن الكشف الطبى وإن دل على وجود جرحين بالجدارية اليمنى للمجنى عليه إلا أنه لا يؤيد الحكم فى أن كلا من الجرحين قد تسببت عنه عاهة، فإن هذا الحكم يكون قاصراً لقضائه بإدانته ذلك المتهم دون أن يستقصى حقيقة الواقع فى مصدر كلتا العاهتين أكان جرحاً واحداً أم الجرحين .

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧

متى كان محامى المتهم قد تمسك فى دفاعه عنه بكذب الشاهدين فيما قرراه من أن المجنى عليه ألقى بإسم ضاربه فى حين أن الواقع أنه لم ينطق، وإستند فى ذلك إلى ما جاء بالكشف الطبى الذى أجرى على المصاب من أن حالته سيئة لا تسمح له بالإجابة وطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته، فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب وإستندت بين ما إستندت إليه فى إدانة المتهم إلى شهادة هذين الشاهدين وهى التى يطلب المتهم تحقيق دفاعه فى شأنها - فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٥

إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان يقود سيارته بالسرعة القانونية وأن النور الخلفى لسيارة المجنى عليه كان محجوباً بطبقة من لعل المطر والوحل، وكان تقرير المهندس القنى قد إشتمل على ما يفيد صحة هذا الدفاع، ومع ذلك قضت المحكمة بإدانة الطاعن دون أن تعرض هذا الدفاع الجوهري - فإن حكمها يكون قاصراً معيناً نقضه .

الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٢

إنه لما كان الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة فإنه إذا كانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقاً فى الدعوى ولم تسمع شهوداً، ثم طلب الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية مناقشة شهود الإثبات أمامها فأجابت على هذا الطلب بما لا يصلح رداً عليه ورفضته فحكمها الصادر بالإدانة إستناداً إلى التحقيقات الابتدائية وحدها يكون معيماً معيناً نقضه .

الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٦

إذا كان المتهم بالضرب مع سبق الإصرار قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الإصرار لديه ومع ذلك فإنها قضت بتأييد الحكم الغاى القاضى بإدانته لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهري أو تقيم الدليل على توفر سبق الإصرار، فإن حكمها يكون معيماً معيماً نقضه، ولا يغير من ذلك أن تكون العقوبة المقررة بها داخلية فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة بغير سبق إصرار، إذ المحكمة - فى حالة سبق الإصرار - مقيدة بالحكم بعقوبة الحبس، مما لا يستطاع معه معرفة الراى الذى كانت تنهى إليه لو أنها تحللت من ذلك القيد .

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧

إذا دفع المتهم فى دعوى إختلاس محجوزات لصالح وزارة الأوقاف بانتفاء القصد الجنائى لديه لتصرفه فى المحجوزات بإذن من الحاجزة ويقصد سداد قيمة المحجوزات فى الدين وأنه قام بسداده فعلاً فاستدعت المحكمة مندوب الوزارة وصعته شاهداً فى الدعوى ثم قضت بإدانته دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهري بما يفنده - فإن هذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣

إذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة بطلان الإذن الصادر من النيابة بتفتيشه لأنه بنى على تحريات غير جديده، وبطلان ما تلاه وترتب عليه من ضبط وتفتيش ومع ذلك أدانته المحكمة إستناداً إلى الدليل المستمد من

هذا التفتيش دون أن يرد على ما أثاره المتهم في شأن صحته، مع أنه لو صح لما جاز الإستناد إليه كدليل في الدعوى، فإنه يكون قاصراً قصوراً معيماً بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١/٧/١٩٥٢

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في عرض خل مغشوش للبيع ولم تبين في حكمها ما إذا كان الغش الذى أشارت إليه قد نشأ عنه تغير في الرائحة أو في المذاق يمكن إدراكه بالحواس الطبيعية حتى كان يصح ما قالته عنه من أنه لا يظفى على محرف مثله، فإن حكمها يكون قاصراً معيماً نقضه .

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ٤/١٥/١٩٥٢

إذا كان الطاعن فى سبيل نفي التهمة عند طلب ندب طبيب شرعى ومهندس قنى لمعاينة مكان الحادث لإبداء الرأى فى الصورة التى وقع بها وتحقيق دفاعه المرتكز إلى مواضع إصابة الجنى عليهما والآثار الموجودة بالزمام والسيارة فتدبت المحكمة الطبيب الشرعى وكلفته القيام بذلك، ثم بعد أن قدم الطبيب تقريره حجرت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات، وصمم الطاعن فى المذكرة المقدمة منه على ندب المهندس القنى وإعرض على إسناده مهمته إلى الطبيب فضلاً عما أبداه من إعتراضات على تقرير الطبيب، ثم أيدت الحكم الابتدائى القاضى بالإدانة. للأسباب الواردة به دون أن تضيف إليها شيئاً فهذا الحكم يكون قاصراً لإغفال الرد على دفاع جوهرى قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ٣/٢٥/١٩٥٢

إذا كان الحكم قد إستند فيما إستند إليه فى إدانة المتهم إلى ما قاله من أنه أعرف فى مذكرته بأنه أخذ الأثرية من الأطلان الموجودة له من الجنى عليه، وكان بين من أوراق الدعوى أن المتهم لم يعرف فى مذكرته بما أسنده إليه الحكم، فإن الحكم يكون قد ألام قضاءه بإدانة الطاعن على ما ليس له أصل فى الأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ٦/٣٠/١٩٥٢

إن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد وضع بعض الأحكام المنظمة للشركات المساهمة فى مصر لم نص فى المادة الخامسة على سريان بعض هذه الأحكام على ما يوجد فى مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب الشركات المساهمة المنشأة فى الخارج. فإذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن الشركة محل الإتهام وإن إتفقت فى بعض عناصرها مع الشركات المساهمة إلا أنها تختلف عنها فى بعض المسائل من حيث ألا يزيد عدد أعضائها على الخمسين وعدم طرح أسهمها فى السوق للإكتتاب العام وقصر تداول الأسهم على الشركاء أو قيده بموافقتهم، وإذا كانت هذه المسائل هى من الشروط الجوهرية لصحة تكوين هذا النوع

من الشركات حسب القانون الإنجليزي، وكانت هذه الشروط تتوافر مع الطبيعة الغالبة للشركات المساهمة كما يعرفها التشريع المصري، فإنه لا يمكن القول بأن المشرع إذ تحدث عن الشركات المساهمة في القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد قصد إلى أن تجري أحكامه على هذا النوع من الشركات. وإذن فالحكم الذى يقضى بإدانة مدير شركة من هذا النوع [ شركة و. ج موسى وشركائه، فرع تابع لشركة موسى هاتشسون لاين ليمتد بلغريبول ] لكونه لم يستوف النسبة المقررة قانوناً فى عدد المبررين المستخدمين بتلك الشركة ولما يقاضونه من أجور ومرتبات طبقاً للمادتين ١/٥-٢-٤-٧ و ١٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ يكون قد أخطأ فى تطبيق هذا القانون .

#### الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به وكان يبين من مراجعة الحكم الابتدائى أن أسبابه تتعلق بواقعة أخرى لا شأن لها باخكوم عليه ولا بالواقعة المسندة إليه فإن الحكم يكون فى واقعه غير قائم على أسباب باطلاً متعيناً نقضه .

#### الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٣

إذا كان الحكم بإدانة المتهم فى جريمة تبديد راديو قد أقيم على أن المتهم استبقى لديه جهاز الراديو المسلم إليه لإصلاحه وأنه رفض رده إلى صاحبه، ولم يرد على ما دفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يودى إليه صاحبه أجر إصلاحه ويعد إليه الجهاز الذى كان قد تسلمه منه لإستعماله حتى يتم إصلاح جهازه إلا بقوله إنه لم يقم دليل على أن انجنى عليه قد تسلم منه جهازاً آخر لإستعماله، فإن هذا الحكم يكون قاصراً لأن مجرد إمتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التى أوردتها المحكمة عنه لا يكتفى لإعتباره مبدئاً إذ لابد من ثبوت سوء نيته .

#### الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٩

إذا اكتفى الحكم من أقوال الشاهد بعبارة مبهمه لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة، إذ هى أقوال مرسلة لا تهض دليلاً على ما قضى به فى الدعوى بناء على ما أورده عن هذا الشاهد، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه، إذ يجب لسلامة الحكم أن يورد مؤدى أدلة الثبوت وما تضمنه كل منها حتى يمكن الكشف عن وجه إستناد المحكمة إلى الأدلة التى أشارت إليها.

#### الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٩

إذا كان حمى المتهم قد دفع أمام المحكمة بعدم حصول سرقة وبأن النيابة إنما تستدل عليها بوجود بطيخ فى منزل المتهم دون أن يثبت أن هذا البطيخ كان هو المسروق أو بمن سرق ودون أن يقول أحد إنه سرق

وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا يبين منها إن المتهم في وقت ضبطه كان يرتكب سرقة بطيخاً أو شروفاً في سرقة، وكان البطيخ المضبوط بمنزل المتهم والذي إتخذت المحكمة من ضبطه دليلاً عليه، لم تتعين صلته بواقعة الدعوى، فلم يتعرض الحكم للدفاع الطاعن في هذا الشأن - فإنه يكون قاصراً متعمداً نقضه .

#### الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٧

إذا كان المدعى بالحقوق المدنية - في سبيل إثبات دعواه - قد قام من جانبه بإعلان شهوده للجلسة لم تمسك بسماعهم لما لم يحضروا بعد هذا الإعلان، ثم أعاد التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الطلب فلم تجبه ولم ترد عليه وأيدت الحكم الابتدائي لأسبابه المؤسس على رفض الدعوى لعجز المدعى عن الإثبات - ذلك يكون قصوراً وإخلالاً بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

#### الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٧

إن المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات إنما تقضى بعقاب من " ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجهزة حداً لأماك أو جهات مستقلة " . فإذا كان الحكم قد قضى بمعاقبة المتهم بهذه المادة لأنه هدم قناة كانت تستعمل لرى أرض غير أرضه، دون أن يبين وصف هذه القناة ليعلم ما إذا كانت مجهزة حداً كما تشترط المادة المذكورة فإنه يكون قاصراً في بيان توافر أركان الجريمة .

#### الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٩

إذا كان الحكم نقاضى بسقوط استئناف المتهم قد أقيم على أن المتهم لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة وذلك على خلاف ما هو ثابت بالأوراق فإنه يكون معيماً متعمداً نقضه .

#### الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٩

إذا كان الحكم الذي أدان المتهم بجريمة القتل والإصابة الخطأ لم يبين الإصابات التي حدثت بكل من انجس عليهم، وجاء خالياً من الإشارة إلى التقرير الطبي المثبت لها ولما أدت إليه فإن هذه الإدانة على اعتبار أن الإصابات إنما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم قاصراً متعمداً نقضه .

#### الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٦

إذا كان الحكم في الدعوى المدنية قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه ومع ذلك فإنه في منطوقه قضى بتعديل التعويض المحكوم به بزيادته، فإن منطوقه يكون قد جاء مناقضاً لأسبابه ويتعين نقضه .



الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٢

إذا كان الدفاع عن المتهم فى الإصابة الخطأ قد تمسك بأن خطأ لم يقع منه وأنه بذل ما فى وسعه لوقف الزام القضاء الحادث، فقررت المحكمة استدعاء خبير فنى لتحقيق هذا الدفاع، ثم سمعت هذا الخبير وعقب الدفاع على أقواله بأنها جاءت مؤيدة له، ومع ذلك أيدت المحكمة الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تبدى رأياً فى أقوال الخبير الذى رأت هى ندرته تحقيقاً لدفاع المتهم، ولم ترد على هذا الدفاع فى ملباساته التى استجذت مع كونه هاماً، فهذا منها قصور يعيب حكمها .

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١/١/١٩٥٣

متى كان الحكم قد دان الطاعن بصفته تاجر حبوب لم يخطر مراقبة التموين بالأصناف التى لديه فى المعاد القانونى تطبيقاً للمادتين ١، ٣ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد التموين والجدول المرفق به، وكان الجدول الملحق بالقرار المشار إليه قد بين على سبيل الحصر أصنافاً معينة من الحبوب، هى التى تسرى عليها أحكام القرار - فإن مؤدى ذلك أن الجريمة المنصوص عليها فى تلك المواد لا تتحقق إلا إذا كانت الحبوب التى يعامل فيها تاجر الجملة أو يحوها بأى صفة كانت هى من أصناف الحبوب الواردة بالجدول. وإذا كان الحكم قد استند فى إدانة الطاعن إلى مجرد قيد اسمه بالسجل التجارى كتاجر حبوب، دون أن يعنى بإستظهار أصناف الحبوب التى يحوها أو يعجر فيها، وما إذا كانت من الأصناف الواردة بالجدول حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مراقبة التموين، وذلك بمقولة إن كلمة " حبوب " تشمل جميع أنواع الحبوب، فإن هذا القول لا يصح تأسيس الحكم بالإدانة عليه، ويكون الحكم قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ٣/١١/١٩٥٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقصر فى بيان الفعل الذى وقع من الطاعن على القول بأنه نقل الأشياء [ التى أنهم بسرقتها ] من محل حجزها دون أن يبين قصده من هذا النقل، وهل كان بنية تملكها أم كان تحقيقاً لفرض آخر ثم دانه فى جريمة السرقة - فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيب بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ٤/١١/١٩٥٢

إذا كانت المحكمة قد قالت فى موضع من حكمها إن وفاة المجنى عليه نشأت عن إصابة واحدة ثم نفت ظرف سبق الإصرار عن المتهمين ولم تقم الدليل على حصول اتفاق بينهما على إقرار الحادث ثم أسست مسئوليتها معاً على أنهما كانا متعاونين متعاونين على ضرب المجنى عليه يحدوهما قصد مشترك فقولها هذا

لا يصح في القانون أن يجعل كلاً من المتهمين فاعلاً لى الجريمة أو شريكاً مع الفاعل فيها ويكون هذا الحكم قاصراً مما يعيه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٤

إذا كانت المحكمة قد آخذت الطاعن بتأخره في التبليغ عن الجريمة إلى يوم ١٦ يناير مثلاً واعتبرت ذلك من أسباب عدم ثقتها بشهادته على أساس أن الحادث حصل قبل ذلك بيومين، في حين أنها سبق أن قالت بأن الحادث حصل في مساء ١٥ يناير، وكان لا يعرف ما كانت تنتهى إليه لو أنها فطنت إلى حقيقة الواقع في شأن تاريخ الحادث - فهذا منها قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٠

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء مسئولية عن التعويض لأنه لا تربطه بالثهم صلة المخلوم بالخادم، ومع ذلك حملته المحكمة المسئولية عن التعويض إستناداً إلى المادة ١٥٢ من القانون المدنى القديم قولاً منها بأن التهم كان وقت وقوع الحادث لى خدمة الطاعن ومؤدياً لأعمال وظيفته دون أن تورد الدليل على قيام هذه الصلة والأصل الذى إستقت منه هذا الدليل من أوراق الدعوى لبأن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيه بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٢

إذا كان الحكم قد أدان التهم لى جريمة بيعه وعرضه للبيع مياهاً غازية فاسدة لوجود روايب معدنية غريبة بها مع علمه بذلك وإقتصر على القول بأنه " ثبت من التحليل أن المياه الغازية فاسدة " دون أن يبين ماهية هذا الفساد وأن الطاعن كان عالماً به - فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠

مضى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن التهم دفع تهمة التبيد بأن الواقعة ليست وكالة بل أن المبلغ المدون بالإيصال هو عن معاملة مدنية بين الطرفين، وأنه إستدل على ذلك بأن الإيصال حسباً هو واضح من الحكم مؤرخ لى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أنه يدفع المبلغ يوم ٢٥ منه مما يتنافى مع كون الواقعة وكالة كلف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ إلى صاحبه، متى كان ذلك وكان الحكم لم يعن بإستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت الجنى عليه يكلف التهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما، ولماذا يؤجل توصيل المبلغ من يوم ٨ نوفمبر إلى ٢٥ منه، فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٣

إذا كانت المحكمة في ردها على ما دفع به المتهم الثاني من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه قد إقتصرت على القول بأن كلاً من المتهمين إعتدى على الآخر مما أدى إلى إصابتهما بإصابات تدل على الإعتداء المتبادل وليس كما يدعي المتهم الثاني أنها وليدة دفاع عن النفس، وذلك من غير أن تبين مم إستخلصت أن الإعتداء كان متبادلاً وتوفق بين ذلك وبين ما سبق أن ذكرته من أن الأول ولريقه كانوا مؤبطين للطعن الثاني مما جعلها تدين الأول بجرمة إحداث العامة المستديعة مع سبق الإصرار، فإن حكمها يكون قاصراً معنياً نقضه .

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٣

إذا أبدت المحكمة الإستئنافية الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعني ببحث الحقيقة في مستند هام قدم إليها يترتب عليه لو صح تغيير الرأي في الدعوى، فإن حكمها يكون قاصراً معنياً نقضه .

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ٩/٢/١٩٥٣

متى كان دفاع المتهم ببيع جبن مشوش قد قام على أنه إشوى الجبن في صفائح مغلفة من منهم آخر قضى بإدائته، وكان الحكم قد قال في إثبات علمه بالغش إنه هو المتعهد بالتوريد وإنه يعلم بالغش لأنه تاجر يفهم الغش ولا يعفيه إدعاؤه بشراء الجبن من آخر لأنه صاحب المصلحة في ربح الفرق بين ثمن الجبن المشوش من الجبن غير المشوش - فإن ما قاله الحكم لا يكفي لتفنيده دفاع المتهم وإثبات علمه علماً والعمياً بهذا الغش .

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ٢/٣/١٩٥٣

إذا كان المتهم بعدم إخطار مكتب مراقبة التموين في الميعاد عن وصول تموين الزيت قد دفع التهمة بأنه كان مريضاً وقدم شهادة من الطبيب تثبت " أنه كان مصاباً بدوخة شديدة نتيجة لمرض السكر وتلزمه الراحة مدة أسبوع " وكانت المحكمة قد رفضت الأخذ بهذه الشهادة إستناداً إلى أن المرض المبين بها لم يعقد الطاعن عن الإخطار بوصول الزيت، دون أن تبين مصدر هذا الذي إستندت إليه وهل هو يرجع إلى الشهادة نفسها أو إلى نوع المرض ورأيها هي فيه، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً بمبهم وبسرجب نقضه .

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ٩/٣/١٩٥٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجرمة عرضه للبيع مياه غازية مشوشة وضارة بصحة الإنسان مع علمه بذلك مستنداً في إثبات علمه بوجود الرواسب فيها على تقرير التحليل وعلى خبرته وتخصصه

فى صناعة المياه الغازية، دون أن يبين ماهية هذه الرواسب وما إذا كان يمكن للطاعن أن يتركها بحواسه الطبيعية حتى يصح القول فى حقه إنه يستطيع بخبرته وتخصصه فى الصناعة إدراك وجودها، فإنه يكون قاصراً عن بيان توالر عناصر الجريمة متعيناً نقطه .

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٤

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الإعراف المنسوب إلى متهمه أخرى عليه كان وليد إكراه، وكان الحكم قد اعتمد فى إدانة المتهم على هذا الإعراف دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصراً بما يعنيه ويستوجب نقطه .

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٧

مضى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن الثانى دلى أمام المحكمة بأنه لم يكن متجهراً هو وباقى الطاعنين وإنما كانوا متجمعين على مقربة من ديارهم وأنه لو صح وقوع اعتداء من جانبهم فإنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى، وكان الحكم قد قضى ببراءته من تهمة جنائية الشروع فى القتل المسندة إليه لعدم ثبوتها كما براه من تهمة التجمهر بناء على أن المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ الخاص بالعفو الشامل يشملها، وإنقضاء الدعوى العمومية فى هذه الجريمة بالتقادم ولكنه قضى بالزامه بالتعويض المدنى للمجنى عليه فى الشروع فى القتل على أساس أن واقعة التجمهر ثابتة قبل الطاعن المذكور فى موضوعها ولأن إنقضاء الدعوى الجنائية فيها لسبب من الأسباب الخاصة بها لا تأثير له على سير الدعوى المدنية المرفوعة منها والى تبقى قائمة ولا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى - وذلك من غير أن يفصل الحكم فيما دلى به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى أو يرد عليه بما يفنده مع أنه دفاع مهم ومن شأنه لو ناقشته المحكمة وصح فى نظرها أن يؤثر فى مسئولية الجنائية والمدنية، فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقطه .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢١

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه بسبب هذه الصدمة وفاته دون أن يذكر شيئاً عن بيانات الإصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الإصابات هى التى سببت الوفاة، فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقطه .

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد استند فى إدانة المتهم بإحراز سلاح دون ترخيص إلى شهادة شاهد الإثبات فقال إنه تعرف بالجلسة على البندالية المضبوطة على أنها هى بنفسها التى كان يحملها المتهم وكان بين من

الرجوع إلى محضر الجلسة أن المحكمة عرضت البندقية المضبوطة على شاهد الإثبات وسأله هل هذه البندقية هي التي كانت مع المتهم، فأجاب إنه لا يعرف في السلاح، ولا يعرف هي التي كانت معه أم غيرها - متى كان ذلك، فإن الحكم يكون قد إنطوى على خطأ في الإسناد، يعيه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٠

متى كان الحكم قد إعتد ضمن ما إعتد عليه في ثبوت نية القتل لدى الطاعن على موضع الإصابة الرضية من جسم المجنى عليه بإعتبارها ناشئة عن العيار الناري الذي أطلقه على المجنى عليه، وكان الحكم لم يبين كيف حصل الكدم الرضي الذي أثبت وجوده بصدر المجنى عليه من العيار الناري الذي أطلقه الطاعن مع كون طبيعة العيار الناري أن يحدث إصابة نارية لا رضية وأن الجرح الرضي يحدث عادة من آلة رضية متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر الإستدلال بما يعيه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٩

إن المادة ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بصرف إعالة غلاء معيشة لعمال ائحال الصناعية والتجارية تنص على أن المحكمة فضلاً عن توقيع الغرامة تقضي من تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لاستحقاقها ويبين من هذا أن الحكم بذلك الفرق إنما هو قضاء في حق مدني للعمال يستطيعون التدخل أمام المحكمة الجنائية للمطالبة به أو تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٨

إذا كان كل ما ألبته الحكم من خطأ الطاعن هو أنه لم يسعمل آلة التسييه ولم ينتبه لنداء والد المجنى عليه إذ حاول لفت نظره لوجود ابنه الطفل وصدمه بعجلة السيارة الخلفية من الجهة اليمنى، ثم إستدل بما ظهر من المعاينة من وجود آثار إحتكاك بالخاطط بإرتفاع نصف متر وهو المكان الذي وقع به الحادث فهذا الذي ألبته الحكم غير كاف في بيان واقعة الدعوى بما يتضح منه ركن الخطأ من الطاعن ومكان المجنى عليه قبل الحادث وهل كان في استطاعة الطاعن أن يراه قبل إصطدامه بمؤخر السيارة، ولذلك فإنه يكون قد شابه قصور يعيه بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٩

متى كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديراً لشركة كوداك وطلب فيها الحكم له بمبلغ ألفي جنيه بالتضامن بين المعلن إليه شخصياً وبين الشركة، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر قضاءه على إلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالخلق المدني مبلغ ٤٠٠ جنيه دون أن يتحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة كوداك ويجرى قضاء فيها - فإن الحكم يكون ميباً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٨

إن سبق الإصرار يستلزم أن تسبق الجريمة قوة من التفكير تكفى لأن يدبر الجاني أمر ارتكاب الجريمة فى هدوء وروية، ويقلب الرأى فيما عقد العزم عليه مقدراً خطورته، ناضراً إلى عواقبه. فإذا كان ما قاله الحاكم هو أن الطاعن إذ عرف فى يوم الحادث أن والده أرسل إليه عمه ليوقفه، ليذهب إلى الحقل مبكراً فكر فى التخلص من أبيه، وبعد أن سار مع عمه برهة تركه على أنه ذاهب إلى الحقل ولكنه عاد إلى مكان قريب كان يخفى فيه بندقيته، ولما رأى والده منفرداً إتجه إليه وأطلق النار عليه - فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يكفى للتدليل على أن الطاعن قد ارتكب جريمة بعد أن أعمل تفكيره الهادئ المطمئن مما يستلزمه ظرف سبق الإصرار قانوناً .

الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٠

إذا كان الحكم المطعون فيه حين دان المتهم بجريمة القتل خطأ تأسيساً على أنه صدم الجنى عليها بالعربة التى كان يقودها لم يذكر شيئاً عن ماهية الإصابات التى قال إنها حدثت بالجنى عليها وأودت بحياتها فإنه يكون قد خلا من بيان الصلة بين وفاة الجنى عليها وبين الحادث الذى قال إنه وقع بخطأ الطاعن ولذا فإنه يكون قد جاء قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان بها الطاعن مما يعيه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٠

منى كانت واقعة الدعوى هى أن معاون المباحث إستصدر من النيابة العامة أمراً بتفتيش المتهم ومسكنه وعربته التى يبيع عليها الفاكهة بناء على ما وصل إليه من إستدلالات على أنه يتجسس فى المواد المخدرة وكان الحكم قد قضى بالبراءة بناء على ما قدره من أن من الميسور أن تكون المادتان المضبوطتان مدسوسين على المتهم للكيد له وكان الحكم قد أشار إلى أن المتهم أعوف للضابط الذى قام بالتفتيش بأنه يتعاطى الأفيون من غير أن يبين وجه عدم أخذه بهذا الإعراف، لأن المحكمة تكون قد قضت بالبراءة دون أن تعرض لتمحيص دليل مطروح أمامها ويكون حكمها لذلك قاصر البيان متعيناً نقضه

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٠

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩، بشأن الأسلحة وذخائرها قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات كل من وجد حائزاً أو محرراً بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير ما ورد ذكره فى الجداول [ ب ] الملحق بهذا القانون وكذلك كل من إستورد شيئاً من ذلك أو صنعه أو أنجز به أو حصل لأحد على شئ منه. ثم نصت فى فقرتها الثانية على ما يأتى : " فإذا كان الجاني من الأشخاص المنصوص عليهم فى الفقرات الخمس الأولى

من المادة السادسة يكون العقاب السجن " ولما كان الشارع عندما فرض العقوبة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى قد عين حداً الأدنى وجعله لا يقل عن ستة أشهر بحيث لا يجوز للقاضي أن ينزل عنه ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الثامنة المذكورة إنما تحيل على الجريمة التي تحدث عنها الشارع في الفقرة الأولى وعين عقوبتها وكل ما جاءت به لا يعدو تغليظ العقاب إذا توافرت في الجاني الشروط المنصوص عليها فيها، فهي إذن لم تأت بحكم جديد ولا يمكن فصلها عن الفقرة الأولى، ومن ثم فلا يجوز المساس بالحد الأدنى الذي قرره الفقرة الأولى. وإذن فمضى كانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على الطاعن لأنه أحرز سلاحاً نارياً غير مششخّن دون أن يكون حاصلأً على ترخيص يبيح له ذلك وحالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في جريمة إعتناء على النفس فقضت المحكمة بحسبه ثلاثة أشهر والمصادرة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١١/١٧/١٩٥٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أبد حكم محكمة أول درجة بالإدانة لأسبابه، وعلى أن المتهم طلب إستعمال الرافعة، وعلى إعتبارات لا تتصل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى بل بجريمة أخرى، مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت والعة الدعوى ودفاع التهم على الوجه الصحيح، فإن حكمها يكون مشوباً بالإضطراب والقصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١١/١٧/١٩٥٣

إن جريمة خدع المشوى المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هي من الجرائم العمدية التي يشترط لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم وهو علمه بالفسخ الحاصل في الصناعة، وأنه تعمد إدخال هذا الفسخ على المتعاقد معه، وإذن فمضى كان الحكم لم يتحدث عن هذا الركن من أركان الجريمة مع لزوم إستظهاره للقول مسنولية الطاعن عنها، وكان الحكم أيضاً لم يتحدث مطلقاً عن علم الطاعن بالفسخ حتى يمكن تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور على الواقعة فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يبيح ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٣

إذا كانت الشهادة المسندة إلى التهم لم تحصل أمام القضاء كما يتطلبه القانون في جريمة شهادة الزور المنطبقة على المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات، فإن الواقعة لا تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور، وتكون المحكمة إذ عاقبت عليها قد أخطأت في تطبيق القانون وبتعين نقض الحكم والقضاء ببراءته .

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥٣

إذا كان الحكم الذى قضى بطلان تفتيش المتهم قد عرض للإعتراف المسند إليه فى محضر البوليس وقال فى شأنه " إن إعتراف المتهم فى تحقيقات البوليس لا يكفى وحده فى إدانة المتهم إذ أن ما بنى على الباطل فهو باطل فضلاً عن أن المتهم أنكر ما نسب إليه أمام النيابة وأمام المحكمة " فإن ما قاله من بطلان الإعتراف، قد أرسله إرسالاً لا يبين منه كيف أنه بنى على التفتيش الباطل حتى يتيسر لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى، مما يجعله قاصراً واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥٣

إنه وإن لم يكن فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبين صحتها وإقتضت بصورها عن نقلت عنه إلا أنه متى كان الحكم حين دان الطاعن بقتل أخيه بناء على ما نقله الشهود عن أجنبى عليه، قد إقتصرت على أنه ذكر لم أن أخاه هو الذى أطلق عليه النار وأصابه من غير أن يستظهر ما إذا كان هذا الذى قاله الأجنبى عليه راجعاً إلى مشاهدته للمتهم وهو يطلق النار عليه وكيفية وقوع الحادث أو أنه قد صدر عن مجرد رأى أو عقيدة لدى الأجنبى عليه ربما كان مرجعها الظن متى كان ذلك، فإن الحكم يكون قاصراً عن بيان الأدلة التى أقيم عليها مما يعيبه ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٤

إذا كان بين من الإطلاع على خطاب التهديد كما أورد قرار غرفة الإتهام الملعون فيه أن ظاهر عباراته تحمل طابع الجدل لأن الدافع إلى توجيهه كما ورد به هو النزاع على أحيان وأن عبارات التهديد التى تكررت فى غير موضع من الخطاب المذكور صريحة فى مدلولها دالة بلداتها على التهديد بالقتل المصحوب بطلب مما شأنه أن يمس بطلانية من توجه إليه وتتعلق به أركان جريمة التهديد بالكتابة المصحوب بطلب المنصوص عليها فى المادة ٢٨٤ لفقرة أولى من قانون العقوبات، فإن القرار الملعون فيه إذ قضى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية بحد القول بأن " عبارات التهديد غير جدية وإنها قرينة بأن تحمل حمل لعب الأطفال وعيبتهم لا محل للجدل مما لا تتحقق به جريمة عمدية " دون أن تبين غرفة الإتهام وجه إستنادها فى المدلول عن ظاهر مدلول العبارات موضوع التهمة إلى القول بعدم جديتها. هذا القرار يكون متطوياً على القصور مما لا تستبين معه محكمة النقض إن كانت نصوص القانون قد طبقت على الواقعة كما هى مثبتة به تطبيقاً صحيحاً أم لا. ولذا فإن هذا القرار يكون معيباً متعيناً نقضه .



الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٤

إذا كانت الإصابة الوحيدة التي أحل الطاعن من أجلها إلى محكمة الجنائيات هي أنه أحدث بالجنى عليه إصابة بالبطن سببت وفاته، وكانت المحكمة قد استبعدت هذه الإصابة لعدم ثبوت حصولها من الطاعن ولكنها أسندت إليه إحداث إحدى الإصابات الأخرى التي وجدت بالجنى عليه باعتبارها القدر المتيقن في حقه وعاقبه بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه، وكان من المتعين على المحكمة لكي تصح معاقبته على هذه الواقعة التي لم ترفع بها الدعوى أن تنبهه إلى ذلك تطبيقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٨/١/١٩٥٤

إن إعراف التهم لا يصح التعويل عليه كدليل إثبات في الدعوى إلا إذا كان صادراً عن حرية، وإذن فمتى كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عول فيما عول عليه في إدانة الطاعن على إعرافه في التحقيقات الأولية بمقارفة الجريمة، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن الإعراف المعزى إليه في التحقيقات كان وليد إكراه عليه، كما تمسك المدافع عنه في الجلسة بهذا الدلائل، متى كان ذلك وكانت المحكمة قد قطعت بإدانة المتهم دون أن ترد على هذا الدفاع في حكمها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩/١/١٩٥٤

متى كان الحكم المطعون فيه إذ حل المتهم مسئولية الإشراف في القتل العمد قد اقتصر على القول بأن إمساك الطاعن بالجنى عليه كان بقصد تمكين المتهم الأول الذي كان قادماً خلفه من ضرب الجنى عليه فوقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذه المساعدة دون أن يبين الوقائع التي استخلص منها أن ما فعله من إمساك الجنى عليه على ذلك النحو قد قصد به تمكين المتهم الأول من ارتكاب الجريمة وأن ذلك كان مساعدة منه له على ارتكابها ولم يكن من قبيل الاعتداء الشخصي منه عليه المقصود بذلك - متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصراً قاصراً البيان معيباً نقضه.

الطعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٤

إذا كان الحكم حين استند - فيما استند إليه - في إدانة المتهم بجريمة القتل العمد إلى وجود بقعة دموية بصديريه المتهم قد قال " أما البقعة التي وجدت بالصديريه وذكر أنها من أثر الوريث فإنه لم يجد ما يقوله بشأنها بعد أن ثبت أنها من دم آدمي وما دام لم يثبت مصدرها أو أنها من دمه، فلم يسبق إلا أن تكون من

رعاف الجنى عليه الذى يصاحب عادة جريمة الحقن وكتم النفس، " وذلك دون أن يستظهر ما إذا كان حقن الجنى عليه فى واقعة الدعوى قد أحدث به رعافاً، فإن النتيجة التى رتبها على ذلك من أن وجود البقعة الدموية فى صديرية المتهم تدل على صلته بالجريمة تكون غير مقطوع بها ومن شأن ذلك أن يفسد الإستدلال بها. ولما كانت الأدلة فى المواد الجنائية متساندة بحيث لا يعرف مبلغ تأثير كل منها فى عقيدة قاض الموضوع، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم .

#### الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٤

إذا كان الحكم قد أسس قضاءه فى صدد نفي حالة الدفاع الشرعى على أن ثمة إجماع من الشهود فى التحقيقات الابتدائية قد إنعقد على عدم صحة ما دفع به الطاعن، وكان يبين من مراجعة ملف الدعوى أن ما قالته المحكمة بخالف الطابئ فى ذلك التحقيق، إذ قرر الشهود الذين أشار إليهم الطاعن بما يتفق ودفاعه فإن الحكم يكون باطلاً متعيناً نقضه .

#### الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٩/٢/١٩٥٤

إذا كان ما أورده الحكم الابتدائى عن أقوال الشهود الذين إستند على أقوالهم فى إدانة الطاعن، ولا يبين موضوع شهادتهم ومؤداهما، وكانت المحكمة الإستئنافية بعد أن أجرت تحقيقاً فى الدعوى لم ترد فى حكمها شيئاً يزيل لقصور الحكم الابتدائى، فإنه يتعين نقض الحكم .

#### الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ٦/٤/١٩٥٤

مضى كانت المحكمة إذ دانت التهم فى جريمة التصرف فى بذرة القطن المصرح له بالإتجار فيها بدون إستمارات نمرة ٦ "إكتار" قد اعتمدت فى تحديد كمية البذرة التى تسلمها على شهادة وكيل تفتيش الزراعة مرجحة قوله على الدلائل الرسمية المستند من الترخيص الصادر من تفتيش زراعة المديرية دون بيان المرجح - فإن حكمها يكون مشوباً بقصور يستوجب نقضه .

#### الطعن رقم ٢٤٥٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٥٤

إن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم وأذن لمضى كانت محكمة أول درجة إذ دانت الطاعن فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة قد إقتصرت على قولها " إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر التبليد المؤرخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ ومن ثم يتعين الحكم بمعايقته طبقاً لنص مادة التبليد " وكانت محكمة لائى درجة قد قضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها دون أن تضيف لذلك شيئاً، فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٢

متى كان الحكم إذ دان الطاعن بجرمة بيعه جنبا مغشوشا بنزع ٢٣,٥ ٪ من دسمه، مع علمه بغشه قد لال فى بيان ركن علمه بالغش " وعلم المتهمين " [ ومن بينهم الطاعن ] بالغش مستفاد من احرازهم بيع الجبن ومن كونهم اصحاب المصلحة فى حدوثه بقصد تحقيق ربح غير مشروع " وكان دفاع الطاعن قد قام على أنه يشتري الجبن من متهم آخر قضى بإدائته، وهذا الأخير هو وحده الذى يعده لى مصنعه، فإن ما قاله الحكم فى إثبات علم الطاعن بالغش لا يكفى فى تنفيذ هذا الدفاع وإثبات علمه علماً واقعياً بنزع كمية الدسم التى نزعته منه .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٢

إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - التى دين المتهم بمقتضاها - تنص على معاقبة كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأى طريقة من الطرق فى أحد الأمور التى عددتها ومنها حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحويه من عناصر نافعة، وعلى العموم العناصر الداخلة فى تركيبها، ومؤدى هذا النص أن يكون المتعاقد عالماً بالنقص أو بالغش الذى أدخله أو يحاول إدخاله على المتعاقد الآخر علماً حقيقياً واقعياً يرر وصف المشرع لفعله بأنه " خدع أو شرع فى أن يخدع "، فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه عهد لآخر بصنع الجبن فى معاملة الخاصة بعيداً عنه

و دون إشراف منه عليها وأن يورد الجبن نيابة عنه للمتعاقد الآخر معه، وكان ما قاله الحكم للتدليل على ثبوت علم الطاعن بالغش الموجود فى الجبن قد بنى على الإفراض والتخمين ولم يدعمه بوقائع معينة تؤدى إلى إثبات العلم الواقعى، فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقطته .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١١

متى كان الحكم حين تعرض لأقوال الشاهد لم يذكر من مؤداها إلا أنه رأى الجنى عليه ملقى خلف السيارة وأنه لم يسمع آلة التنبيه، غير أنه حين عرض للتدليل على ثبوت تهمة القتل خطأ على الطاعن إستند على أقوال ذلك الشاهد وشاهد آخر من أن الطاعن كان يسير بسرعه العادية ولم يهذى من هذه السرعة عند وصوله إلى محطة الأوتوبيس، متى كان ذلك، وكان هذا الذى قاله الحكم لم يورده فى مؤدى ما ذكره من شهادة ذلك الشاهد، فإن الحكم إذ إستند إليها يكون مختطفاً فى الإستدلال بها على ما قال إنها تدل عليه .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٣

إذا طلب المتهم الحكم بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه لعدم حضوره فى جلسات المرافعة بنفسه أو بوكيل عنه ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٣

إذا كانت النيابة العامة رفعت الدعوى العمومية على المتهم عن تهمته إقامة بناء بغير ترخيص على أرض قابلة للتقسيم ولم تقسم، وطلبت عقابه على ذلك تطبيقاً للمادتين ١ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ والمادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠، وكان الحكم الابتدائى قد دان المتهم فى التهمتين وقضى بالفرامة والإزالة تطبيقاً لأحكام هذين القانونين، وقضت محكمة ثانى درجة بتأييد الحكم بالنسبة للفرامة وبإلغائه بالنسبة للإزالة لعدم مخالفة المتهم لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ دون أن نتحدث عن مخالفته لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالتقسيم فإن حكمها يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٣

مضى كان يبين من الأمر المطعون فيه أن الجنى عليها قررت أنها ولدت فى ٢١ من مارس سنة ١٩٣٣ وعملت فى الفترة من أول سنة ١٩٤٩ حتى أكتوبر سنة ١٩٥١ كسكرتيرة للمتهم وأنه ارتكب الجريمة إبان إشتغالها طوله، وكانت غرفة الإتهام قد قصرت بحثها على أساس أن الواقعة - على ما روتها الجنى عليها - هى وقاع بالإكراه المنصوص عليه فى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ولما تكشف لها أن ركن الإكراه لم يتوفر إستبعده وإعتبرت أن الفعل بعد إستبعاد هذا الركن لا يتحقق به الجريمة المذكورة ولم تبحث الموضوع على أساس أن الواقعة لو صحت وكان الفعل قد وقع من المتهم على الجنى عليها بغير قوة أو تهديد لكالت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات واجبة التطبيق متى كانت شروطها قد توافرت - فإن إغفالها هذا البحث يجعل الأمر الصادر منها غلطاً فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤

مضى كان الحكم إذ قضى بإدانة المتهمين فى جريمة القتل الخطأ قد أقام قضاءه على أساس أن كسمارى كل عربية من عربات الترام مسئول عما يحصل فى العربات الأخرى غير التى عهد إليه العمل فيها دون أن يعين أساس هذه المسئولية ومداهها وهل هناك تعليمات من إدارة الترام فى هذا الصدد تجعل المتهمين مسئولين عن كلتا العربتين فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه .

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٤

إذا كان الحكم فى جناية السرقة ياكراه لم يبين قيام الإرتباط بين الإعتداء الذى وقع من الطاعن على الجنى عليهم وبين جريمة السرقة التى ارتكبت أو الفرار بالمسروق، فإن الحكم يكون قاصراً بما يعبه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١/٧/١٩٥٤

إذا كانت المحكمة قد ذكرت فى حكمها أن أقوال شاهد ما فى الجلسة تطابق شهادته فى التحقيقات الأولية، فإن هذا كله يجب أن يكون له أصله الثابت فى الأوراق وإذن متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه كان من ضمن عناصر التقدير التى أدخلتها المحكمة فى حسابها وكان لها أثرها فى تكوين عقيدتها فى الدعوى أن أقوال شهود الإثبات الذين سمعهم فى الجلسة لا تنافي أرقام الأولى فى التحقيقات فى حين أن تلك التحقيقات بسبب فقدانها لم تكن تحت نظرها ولم تكن هى من جانبها يبحثها وتقصى حقيقتها بل إنها بنت هذه العقيدة وأسست قضاءها على مجرد الفرض والإحتمال لا على التثبت واليقين اللذين يجب أن تؤسس عليهما الأحكام الجنائية، فإن حكمها يكون مشوباً بعبء فى الإستدلال .

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٤

إذا كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للدفاع الطاعين فقال " وقد أقر ذلك المتهم [ الطاعن الثانى ] إثر ضبط المخدرات بمنزله أنها له وإدعى أنه يحرزها بقصد التعاطى، وقام الدليل على أن المتهمين معا أحرزا هذه الجواهر المخدرة [ الخشيش والأفيون ] بغير مسوغ شرعى بقصد التعاطى " ثم قال الحكم بعد ذلك فى موضوع آخر منه " وقد أسفرت التحقيقات عن صدق التحريات التى قام بها معاون المكتب من أن المتهمين يحرزان المخدرات بقصد الإتجار " وخلص من ذلك إلى عقاب الطاعين بالعقوبة المطلقة المقررة للإحرارز بقصد الإتجار، فإن ما أورده المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض بحيث لا يتسنى لحكمة النقض أن تعرف حقيقة الواقعة هل كان إحرارز الطاعين بقصد التعاطى أو بقصد الإتجار، وهذا التناقض يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٥٤

إن الدفع بطلان الإعتراف الذى أسند إلى المتهم لصنوره تحت تأثير الإكراه، يعتبر دفاعاً جوهرياً يجب على المحكمة أن تتولى بنفسها تحقيقه حتى تتبين مدى صحة ذلك الإعتراف، فإذا هى نكلت عن ذلك بحجة أن الأوراق خالية من نتيجة التحقيق الذى أجرى فى شأنه بناء على شكوى كان المتهم قد تقدم بها، وقضت بالإدانة مستندة إلى الإعتراف المذكور فإن حكمها يكون معيماً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١١/١/١٩٥٤

إذا كانت المحكمة قد أوردت في صدر الحكم عند تحصيلها للواقعة ما يفيد أن إحرار المتهم للمواد المخدرة كان للإتجار، إلا أنها دانتته بجرمة أخف وهي جرمة الإحرار بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصى دون أن تبين الأسباب التى إنتهت منها إلى هذا الرأى وترفع التناقض بين المقدمة والنتيجة فإن الحكم يكون قد إنطوى على تناقض بين الأسباب والمنطوق مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٥٥

إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تجيز الإستئناف بسبب الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها، وهذا خطأ على ما أولته محكمة النقض يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها فى المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإذن فإذا كان المتهم قد دفع لدى محكمة ثانية درجة بأن الحكم الابتدائى الذى قضى بتعزيمه خمسين قرشاً، باطل لعدم خيمه فى الميعاد وقدم إليها شهادة تزيد قوله، فقضت المحكمة المذكورة بعدم جواز الإستئناف وأغلقت الدفع القانونى ولم تشر فى حكمها مع أنه بذاته إن صح يجعل إستئناف المحكوم عليه جائزاً، فإن حكمها يكون فوق ما يشعر به من الخطأ فى تطبيق القانون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٥٥

إن جرمة خدع المشوى المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس هى جرمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائى، وهو علم المتهم بالغش الحاصل فى الشئ المنفق على بيعه وأنه تعمد إدخال هذا الغش على المشوى. وإذن فإذا كان الحكم قد قال " إن التاجر ملزم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائمه التى يضمها فى محله أو التى يتعهد بتوريدها للغير، وأن تكون متمشية مع حقيقتها، ولذلك فالتاجر ملزم بالتحقق من صحة صفات بضائمه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للججمهور أو لعميله ... وأنه يكفى لقيام جرمة الغش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التى إتفق عليها " - فإن هذا الذى ذكره الحكم لا يؤدى إلى ثبوت علم المتهم بالغش ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٤

إن عدم توافر سبق الإصرار والوعد لا يتعارض مع إتخاذ الجائين على الإعتداء وإشراكهما معاً فيه فإذا كانت المحكمة قد بنت حكمها بإعدام المسئولية التضامنية بينهما على عدم توافر الطرفين المشار إليهما

دون أن تنقصى إتحاد إرادتهما على الإعتداء وإشراكهما معاً فيه، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٥٥/١/١١

إذا كان كل ما أورده الحكم فى نفي حالة الدفاع الشرعى لا يعلو التحدث عن عدم تناسب عدد المعتدين من كل فريق وكون فريق المتهمين أقوى من خصمهما، وقوله إن الإعتداء لم يكن مفاجئاً بل حصل على أثر مشادة، فإن هذا الذى قاله الحكم لا يصلح رداً تنفى به حالة الدفاع الشرعى وبالتالي يكون الحكم قاصر البيان بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٥٥/١/١١

إذا كان الحكم إذ دان المتهم بالإشراك فى جريمة التزوير بطريق المساعدة على ارتكابها، لم يبين علم المتهم بتغير الحقيقة فى الغرر، ولم يورد الأدلة على ذلك، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٥٥/١/١١

إذا دفع المتهم بالتبديد بسقوط الحيز واعتباره كان لم يكن طبقاً للمادة ٦٠٥ مراعات لأن الحاجز لم يعلن محضر الحيز والأمر الصادر به إلى المخجوز عليه فى ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه وكانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يرر رفضه مع أنه دفاع هام قد يوجب على تحقيقه إن صح تغير وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٨٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٥٥/١/١٩

إذا كان تصوير المحكمة للواقعة يفيد أن المتهم لم يعتد على الجنى عليهما إلا على أثر العدوان الذى حصل على زوجته اللتين كانتا تستغيثان فقد كان يتعين على المحكمة مع هذا التصوير أن تبحث فى قيام حالة الدفاع الشرعى من عدمه ولو لم يكن المتهم قد دفع صراحة بذلك، فإذا لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٤

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف تنص على أنه " يعمل فى المسائل المتعلقة بالرأى والصرف بالأحكام المرافقة لهذا القانون " كما نصت المادة الثانية منه على إلغاء القوانين والأوامر العالية التى حل القانون الجديد محلها، ومن بينها الأمر العالى الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الرع والمساقى والمعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٩، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية

للقانون الجديد ما يأتي : " ..... وكذلك ألغى المشرع لجان الرى وأحال إختصاصها فى جرائم الرى والصرف إلى المحاكم العادية، وفى هذا ضمان كبير للأفراد، كما وضع عقوبات شديدة لرتكبي هذه الجرائم لتكون ذات أثر فعال ". ويتضح من ذلك أن الشارع قد ألغى تلك اللجان الإدارية التى كانت تتولى النظر فى جرائم الرى والصرف وجعل ولاية نظر هذه الجرائم للمحاكم العادية وبهذا أصبحت هذه المحاكم هى الجهة التى لها وحدها الإختصاص الذى كان ممنوحاً من قبل لتلك اللجان، مما يتعين معه أن تنظر المحاكم تلك الدعاوى وتحرم عليها حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات. وإذن فالحكم الذى يقضى بعدم الإختصاص تأسيساً على أن القانون المشار إليه ليس متعلقاً بالإجراءات فقط بل تضمنت نصوصه أحكاماً جديدة وعقوبات أخرى أشد مما كانت تنص عليه لائحة الزرع والجسور الملغاة مما لا يجوز معه أن ينسحب أثره على الماضى طبقاً للمادة ٥ من قانون العقوبات هذا الحكم يكون غلطاً فى تأويل القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٦

إن الحكم الصادر بعقوبة فى جريمة السب العلنى يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب حتى يتسنى محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون، وإذن فإذا كان الحكم قد إستغنى عن هذا البيان بالإشارة إلى ما ورد فى عرضة المدعى بالحق المدلى، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٧

الأصل هو توفيق العقوبة الواردة فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على كل من أحرز مخدراً، ولا يلزم لتوقيعها ثبوت قصد الإتجار، أما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الإستثناء فى صدد حالة واحدة من حالات الإحراز وهى التى يثبت فيها أن القصد منه هو التعاطى أو الإستعمال الشخصى. وإذن فمتى كان الحكم إذ إنتهى إلى أن إحراز المتهم للمخدر إنما كان بقصد التعاطى، قد إستند إلى أنه لم يثبت لدى المحكمة أن الإحراز كان بقصد الإتجار دون أن يبين العناصر التى تفيد أن الحيازة كانت للتعاطى فإنه يكون قد إستند إلى ما لا يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ومن ثم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١

إذا كان الحكم إذ عرض لعلم الطاعن بالغش قال " وحيث إن الحاضر عن المتهم قرر بمجلسه اليوم أن ركن العلم غير متوفر لدى المتهم وهو دفاع مردود بأن المتهم يمارس تجارة الملوحة ويضيف إليها القفلل ومواد أخرى ملوثة لا تشابه المواد المذكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون ركن العلم متوفراً



لديه "، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تاجر بقالة لا ملوحة ولم يبين الحكم كيف خلص إلى أن الطاعن هو الذى أضاف بنفسه المواد الملونة إلى الفلفل الأحمر ولم يرد على شهادة مقدمة منه دالة على شرائه المادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الأحمر، فإن الحكم يكون قاصراً فى البيان قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٥٥

إن مجرد تقصير المتهم فى إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرعه فيه لا يؤدى فى العقل والمنطق إلى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد به الكيد للمبلغ ضده والإضرار به. وإذن فالحكم الذى يدل على توالى القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب بتقصير المتهم فى إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرعه فيه يكون قد شابه قصور يطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٥

إن المادة ٤ من القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٣ قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسولين عن إدارتها والمرخص لهم فى إستخراج دقيق القمح الصافى أن ينتجوا الدقيق مطابقاً لمواصفات معينة، كما نصت المادة ١٧ من القرار الوزارى المذكور على أن يكون فحص عينات الدقيق والردة بطريق النخل والتحليل الكيميائى معاً، ولا تعتبر نتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة فى نسبتين على الأقل من النسب الثلاث المذكورة فى المادة الرابعة وإذن فالحكم الذى يدين صاحب مطحن ومديره فى جريمة إستخراج دقيق صاف غير مطابق للمواصفات المقررة مستنداً فى ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنهما غير مطابقة للقرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧، دون أن يبين مضمون هذا التحليل وهل روعى فى عينات الدقيق ما تقتضى به المادة ١٧ من القرار الوزارى آنف الذكر من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل الكيميائى معاً - فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٥

إذا كان ما أورده المحكمة فى ختام حكمها لا يتفق وما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلتها من التحقيقات ومسرتها فى صدر الحكم، وكان لا يمكن حكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى مع إضطراب العناصر التى أوردها الحكم عنها، وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة، فإن الحكم يكون معيأً معيأً نقضه.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٥٥  
التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى  
الأمرين قصدته المحكمة.

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٦  
إذا كان الحكم قد أسس إدانة التهمة على الدلائل المستند من تفتيش غرفتها دون أن يعرض للدفع بطلان  
التفتيش ويرد عليه فإن هذا يجعله قاصر البيان مستوجب النقض .

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ٧/١١/١٩٥٥  
فى حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون  
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشتردين والمشتبه فيهم، إذا ثبت للمحكمة أنه سبق للحكم عليه بالمرابطة  
لجريمة إشتباه ثم أنهم بعد ذلك فى جريمة فإن قصارى ما يطلب من المحكمة هو أن تبحث ما إذا كان الفعل  
الذى وقع منه أخيراً يؤيد حالة الإشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه، فإذا هى حجت  
نفسها عن البحث فى التهمة المرفوعة بها الدعوى والنقطة أسندتها النيابة إلى التهمة بمقولة إن الجريمة المتخذة  
أساساً لما يفصل فيها بعد بالبوت أو عدمه فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض  
الحكم .

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٥  
المادة ٥١ من قانون العقوبات إذ أوردت جريمة التزوير فى عداد الجرائم الماثلة التى عددها جاء نصها  
فى ذلك عاماً لا تخصيص فيه، وللفظ التزوير الوارد فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الأختام  
النصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذى سوى فى الحكم والعقوبة بينها وبين تزوير  
المحررات، وإذا كان الحكم قد قضى بعدم إعتبار جريمة تقليد الأختام من الجرائم التى عددها المادة  
٥١ سائلة الذكر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ولذى تأويله .

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٥  
التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى  
الأمرين قصدته المحكمة .

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

إذا دلع المتهم بأن البندقية التى إتهم بإحرازها بغير ترخيص، مرمضة وقدم شهادة بذلك، فأدانتة المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهرياً بحيث لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى، فإبان الحكم يكون معيياً بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٦

إذا كان الحكم إذ دان المتهم على إعتبار أنه محدث العاهة بالجنى عليه، قد خلا من بيان الصلة بين العاهة وبين الإعتداء الذى قال إن المتهم أوقعه بالجنى عليه، فإنه يكون حكماً قاصراً معيئاً نقضه .

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٧

متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين إستعرضت الدليل فى الدعوى كانت ملمة بهذا الدليل إلماماً شاملاً ببعضها أن تمحصه التمهين الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكمة النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من فساده. فإن هذا الحكم يكون معيئاً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٦

إذا تمسك الدفاع عن التمهين بالقتل بعدم التعويل على شهادة الشاهد قولاً منه بأنه ضعيف الإبصار إلى حد إعتباره فى حكم الضرير فلا يستطيع أن يرى فى الظلام من يطلق مقلولاً تاريخاً على آخره، فإبان هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسئولية التمهين. وإذإن فإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله إنه " لا سند له فى الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال المتهمون فى جميع أدوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص ". فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به المتهمون إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت التمهين عن الإشارة إليه فى التحقيق ليس من شأنه أن يؤدى إلى نفي دفاعهما وكان من المعين على المحكمة إما تحقيق هذا الدفاع بإعتبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره إن كان لذلك وجه أو أن تطرحه إستناداً إلى أدلة سالفة مقنعة تبرر رفضه، أما وهى لم تفعل وفى الوقت ذاته إعتمدت على شهادة هذا الشاهد فى قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مستوجباً للنقض .

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤

إستقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك فى جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع، ولكن متى كان المتهم قد نازع فى تولف هذا الركن وقال إنه ما قصد

السرقه وإنما الإنفاق بالشئ بعض الوقت ورده ثانية إلى صاحبه، كان واجباً على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي فقيم الدليل على توافره فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢١  
إذا قضى الحكم بتصحیح الأعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك فإنه يكون قاصراً واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٨  
إذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة التزوير لم تورد مؤدى الأدلة التى أخذت بها واستندت إليها في ثبوتها في حقه فإن هذا يجعل حكمها من هذه الناحية مشوباً بالقصور، ولا يرد على ذلك بأن المحكمة وقد دانت في جريمة استعمال الورقة المزورة فإن العقوبة تكون مبررة، ما دامت قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم وفي توافر أركانها على ثبوت جريمة التزوير وهي لا تصلح بذاتها أساساً صالحاً لإقامة الإدانة لقصور الدليل عليها مما يجعل الحكم مشوباً بالفساد في الاستدلال بالنسبة لجريمة الاستعمال .

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٧  
إذا خلا الحكم من بيان قصد الإشراك في الجريمة التى دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها عالماً بها قاصداً الإشراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم قصوراً يعيبه مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٩  
أوجب القانون توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحرار أو حيازة المعنر ما لم يثبت المتهم أنه أحرز المخدر للعاطى أو للإستعمال الشخصى أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها. وإذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى إليه من أن الإحرار كان بقصد العاطى على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل إقتصر على نفى قصد التجار مع أن هذا القصد ليس ركناً من أركان الجريمة التى تتحقق بمجرد الإحرار فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤  
متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برد وطلان السند المدعى بتزويره دليلاً على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال فى حق المتهم. فإن هذا الذى أورده الحكم قاصر على التدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤  
إن بيان مدى العادة أو عدم بيانه فى الحكم لا يؤثر فى ملامته .

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦  
متى تعرضت المحكمة فى حكمها للقصد من الإحراز وقالت إنه بقصد التجار إستناداً إلى أقوال شهود الحادث وسوابق المتهم وحجم قطعة الأفيون المضبوطة دون أن تبين ماهية السوابق التى أشارت إليها وكيف إستدللت منها على قصد المتهم خصوصاً مع ما سبق أن أثبتته من أن تلك القطعة تزن ١,٩ جراماً فإن هذا الإستدلال على الصورة المبهمة التى ورد بها الحكم يعتبر قصوراً معيافاً فى التسبيب .

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١١  
التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر، ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦  
إذا لم يذكر الحكم الابتدائى شيئاً عن بيان الإصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وكيف إنتهى إلى أن هذه الإصابات هى التى أدت إلى وفاة الجنى عليه وكان الحكم الإستئنافى قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى أخذاً بأسبابه - قد خلا من هذا البيان - فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١  
خطأ المحكمة فى سرد وقائع الدعوى لا يؤثر فى سلامة الحكم ما دام هذا الخطأ لا أثر له فى منطق الحكم ولا فى النتيجة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦  
إذا إستند الحكم فى إدانة المتهم ضمن ما إستند إلى ما نسب إلى شاهد أنه رواه بالجلسة مع خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسب الحكم إلى الشاهد المذكور وأثبت على لسانه أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث. فإن الحكم يكون قد أخطأ فى الإسناد بما يعيبه .

الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٥٦  
مضى كان ما قاله الحكم يرضح لقيام حالة الدفاع الشرعى ولكنه دان المتهم بجرمة قتل المجنى عليها وذلك من غير أن ينفى قيام تلك الحالة، ومن غير أن يتناولها بالتمحيص ليبين وجه الرأى فيها، فإنه يكون قاصر البيان .

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٨٢ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٥٦  
تمسك المتهم بجرمة التهديد أمام محكمة ثانى درجة بضم دفاتر المجنى عليه التجارية على أساس أنه ثابت فيها ما يفيد فى كشف الحقيقة وتعيين خبير لتصفية الحساب بينهما، هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى إظهاراً لوجه الحق فيها. فإذا أغفل الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه فإنه يكون معيماً بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١١/٢/١٩٥٧  
مضى كانت المحكمة قد إعتمدت فى حكمها على ثبوت علم المتهم بتحديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن إستلام الأوراق التى تفيد تأجيل البيع إلى يوم آخر، دون أن تبحث فيما إذا كان قد علم بالبيع علماً حقيقياً، فإن هذا الإمتناع وحده لا يؤدى إلى ثبوت العلم، ويكون الحكم قاصراً ومشوباً بفساد الإستدلال.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٥٧  
مضى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإتقضاء الدعوى الجنائية، بمعنى المدة ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع الجوهرى وتفصل فيه لأن حكمها يكون معيماً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ٣/٦/١٩٥٧  
يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ومن ثم فإن خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما وإستاده فى ثبوت توفر التقليد على كتاب إدارة العلامات التجارية أو رأبها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٧

متى كان الحكم حين أورد الأدلة على التهم قد اعتمد فيها على أقوال الجنى عليها فى التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء فى هذه الأقوال حتى يتضح وجه الإستدلال بها، فإنه يكون قاصر البيان بما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٥٧

إذا كان ما ساقه الحكم رداً على دفاع التهم بأنه لا يعلم بالحجز إلى أن أقواله فى التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع وإثبات العلم فضلاً عن أنه لم يبين مدى أقوال التهم فى التحقيقات التى يرى أنها تؤكد فساد هذا الدفاع، فإن الحكم يكون قاصراً.

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٥٧

متى كان الحكم الابتدائى المزيد لأسبابه بالحكم الاستئنافية قد خلا من بيانات الإصابات التى وجدت باجنى عليهما والثى نشأ عنها وفاة أحدهما كما لم يبين سبب هذه الإصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التى يقودها التهم على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية من إنقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التى حدثت لأن السيارة لم تصطدم باجنى عليهما ولم تمسهما بسوء ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قدم أحدهما وهو يحمل الآخر وهو دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٢/١١/١٩٥٧

متى كان الحكم قد إستد فى إدانة التهم ضمن ما إستد إليه إلى شهادة الضابط ورجلى البوليس اللذين وافقاه، وبين الحكم مدى شهادة الضابط المذكور دون أن يذكر فعوى شهادة الشاهدين الآخرين. إكتفاء بقوله إن شهادتهما تؤيد روايته، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور لأنه خلا من بيان مدى الدليل المستمد من شهادة الشاهدين المذكورين فلا يعرف منه كيف أنه يؤيد شهادة الضابط.

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٨٥٦ بتاريخ ٤/١١/١٩٥٧

متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإدانة التهم الذى كان محكوماً ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمح شهادة الصراف مستندة إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ما شهد به فى قضية أخرى دون أن تطلع على أقوال الصراف فى تلك القضية التى إستمدت منها الدليل الوحيد الذى عولت عليه، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين القضيتين ولا كيف تناول الصراف فى شهادته فى القضية الأخرى

موضوع القضية الحالية، وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت القضيتين معاً كما لا يظهر منها وجه الارتباط بينهما، فإن الحكم يكون قاصراً .

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٠  
إذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من التهمتين إستناداً إلى أسباب تصرف كلها إلى التهمة الأولى دون الأخرى فإنه يكون مشوباً بالقصور في تسميته.

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٨  
مضى كان الحكم قد إستند في القول بثبوت الواقعة حسب تحصيله لها إلى أقوال الشاهدين وإلى التقرير الطبي الشرعي معاً على ما لهما من تعارض دون أن يورد ما يرفع هذا التعارض، فإنه يكون قاصر البيان وفي ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٥  
مضى كان الحكم لم يبين من ظروف الدعوى وأدلتها وما إستند إليه لإثبات أن المتهم حين أطلق الميار على الجنى عليه وأصابه في إبهام يده كان قاصداً للقتل، وكان ما قاله من إستعمال المتهم سلاحاً نارياً قاتلاً ورغبته في إسعادة زوجته بالقوة لا يلزم منه حتماً أن المتهم عد إطلاق الميار كان قاصداً قتل الجنى عليه لا مجرد إصابته، فإن ما ذكره الحكم تدليلاً على توافر قصد القتل والشروع فيه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٠  
مضى كان الحكم قد إستند في إدانة المتهم بالإشراك في جريمة القتل العمد إلى إلفاقه مع الفاعل على إقتراف الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحته له إلى مسرح الجريمة لشد أزره وبقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب ارتكاب الحادث، فإنه يكون معيماً، ذلك أن ما قاله لا يؤدي وحده إلى ثبوت قصد الإشراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك.

الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠  
مضى كان الحكم قد أثبت قيام المعاهة على الرغم مما ورد بالتقرير القنى من أن حالة الجنى عليه قد تحسنت لو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على الجنى عليه مع أن حالته لم تستقر بعد إجراء الجراحة أو يرفض الجنى عليه إجراءها، فإن الحكم إذ دان المتهم بجناية المعاهة المستديمة دون أن يثبت في هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣

متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد فى قضية أخرى ولم تسمع شهادته فى تلك الدعوى ولا أثر لأقواله فى أوراقها وفى تأمر بضم قضية اللجنة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم فإن الدليل الذى إستمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلاً، والإستناد إليه يجعل حكمها معيباً بما يطله .

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٠

إن صدور الحكم والنطق به ينهى النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه إلا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه فى المادة ٣٣٧ أ. ج. ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد أمرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها لإنها تكون قد أخطأت .

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤

إذا كان الحكم قد بين طريقة الإشتراك والواقعة التى حصل الإشتراك فيها وكان القانون يسرى فى المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأسمى وعقوبة الشريك فإن السهو عن ذكر مواد الإشتراك لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذى إستمدته منه العقوبة.

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٧

إذا كان الثابت من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريلها أن ما ورد بوصف التهمة فى دياحة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر سنة 1955 ليس إلا خطأ مادياً فى بيان رقم السنة وصحته " ١٩٥٤ " لا " ١٩٥٥ " فإنه لا يؤثر فى صحة الحكم ولا يقدر على سلامته طالما أن المتهم لا يدعى فى طعنه أن التواريخ التى أثبتتها المحكمة فى أسباب حكمها مغايرة للواقع .

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٠

إذا أثبت الحكم فى موضع منه حال بيانه للواقعة أنه " وقع إحتكاك بين بعض الأهالى وجنود البوليس وأن المتهم وهو أحد أفراد القوة المربطة أطلق عمداً على الجنى عليه أثناء مروره فى الطريق عياراً نارياً قاصداً قتله معتقداً أنه أحد المتشاجرين مع جنود البوليس " ثم نقل عن نائب العمدة وهو من أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم " وهو فى حالة إرتباك وقد إختل هندامه وأخبر رئيسه بأن بعض الأهالى تجمعهموا وأنه أطلق عياراً نارياً من بندقيته فأصاب أحد الأهالى كما أكد الحكم فى موضع آخر أنه لم يكن بمحل الحادث وقت

حصوله من جنود البوليس غير المتهم " ثم عاد في حديثه عن نية القتل فقال إن " هذه النية قبل المتهم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته إطلاق النار قبل ذلك على الخفير وتصميمه على صرف الأهالي المجتمعين في الشارع بالسلاح الذي كان يحمله ومنعهم من المرور مما يعتبر دليلاً كافيّاً على أن القصد الجنائي لدى المتهم كان منصرفاً للقتل " إذا أثبت الحكم ما تقدم فإن ذلك يبين منه أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تكن واضحة إلى الحد الذي يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف ومدى مسئولية المتهم ولا بظمان معه إلى أن المحكمة قد أنزلت حكم القانون على الواقعة على وجهه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم .

#### الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٨

— إذا كان الحكم لم يتعرض إلى ما تمسك به المتهم بإحراز سلاح نارى وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الإعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التى جعلها الشارع حداً لرد الإعتبار بقوة القانون وهو دفاع — إن صح — فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يحى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملاً بنص المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى لم يورد الشارع فى قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن إدانة المتهم على إعتبار توافر الظرف المشدد المستبعد من وجود سابقة له يكون قضاء صادراً بغير تحييص سببه . — إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع إستعمال الرافعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذى قضت به المحكمة ودون تحييص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليماً من ناحية القانون.

#### الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٨

إذا كان الحكم قد أخذ في مساءلة المتهم — بجريمة القتل والإصابة الخطأ — بأقوال مرسلة لا تستند إلى فحص قنى، وهو حين أوردها لم يدعمها ببيانات يمكن مراقبة سلامتها، فإنه يكون مشوباً بالقصور فإذا خلص الحكم إلى أن ركن الخطأ ثابت فى حق المتهم من قيامه ببناء الشرفة بناء غير قنى من ضالة الحديد وعدم تركيه تركيباً قنياً وضالة الأسمنت مما أدى إلى عدم تحملها ثقل السقالة فسقطت وأصابته الجنى عليه، وكانت أقوال مهندس التنظيم التى رجع إليها الحكم فى تحديد مسئولية المتهم وإن تضمنت بياناً لما يجب أن يكون عليه تسليح البناء تسليحاً قنياً، فهى لم تشر إلى مقدار العجز فى مواد تسليح الشرفة المنهارة

ولا إلى مبلغ ثقل الحمل الذى إتهارت تحته وقد رجع الشاهد فى القول برداءة التصليح إلى إضرار ضعفه  
بغرد إتهامه تحته هذا الحمل فإن الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٤

متى كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد فهمت التقرير الطبي بفحص السلاح على غير ما يؤدى إليه  
محصله الذى أثبتته فى الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدى إليه واعتبرته دليلاً على الإدانة فإن الحكم يكون  
فاسد الإستدلال - فإذا كان المستفاد من الحكم أن البندقية وجدت مصدأة وأن جهاز إطلاقها يعمل فى  
عسر تبعاً لتصمغ هذه الأجزاء بالمادة الصلدة، وأنه لا يشتم من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد إجراء  
التنظيف - " أى رائحة لبارود محترق " - فإن ما قاله الحكم من أن البندقية وجدت صالحة للإستعمال لا  
يصلح رداً على ما تمسك به التهمون من أن البندقية لم تكن مطلقة كما يدل على ذلك الكشف الطبي وأن  
العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هى  
فى لبوتها لديها .

الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صلحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٢

إذا كان الحكم لم يرب نتائج معينة على مكان ضبط السكن - وهل كان فى منزل زوج الطاعنة أو فى  
عمل عمله - ولم يورد هذه الواقعة فى عداد أدلة الإدانة عند حصره ها، فيكون الخطأ فى هذا البيان مما لا  
يؤثر فى سلامة الحكم .

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢

- إذا كان الحكم لم يتعرض فيما تعرض له من الأوصاف التى أوردتها التقرير الطبي الشرعى للجنة إلى ما  
أثبتته الطبيب " من أن حلمتى الثديين غير بارزتين، وأن الحالة حولهما فاتحة اللون، وأن جدار البطن خال من  
التشققات ومن عدم وجود عظم أصغر بمخصفه " ولم يشر كذلك إلى ما أظهره التشريح من أن " فتحة عنق  
الرحم مستديرة وملاءة "، فأغفل بذلك الإشارة إلى هذه المشاهدات، ولم يستظهر ما يمكن أن يكون ها من  
اثر فى تمييز شخصية القتيل، ولم يتجه إلى الكشف عن دلالتها، وهل يصح أن تكون لإمرأة متكررة الولادة  
كزوجة التهم، أم لا تكون، بحيث يجرى النظر بعدل إلى باقى ما ذكر من أوصاف، وتقدير ما يمكن أن  
يكون له من قيمة فى التعرف على شخصية صاحبة الجثة التى نازع الدلائل بالجلسة فى أنها الزوجة المدعى  
بقتلها. إذا كان ما تقدم فإن الحكم يكون فى تدليله على أن الجثة - التى سبق أن نسبت خطأ لإمرأة على  
قيد الحياة - هى لزوجته التهم قاصراً ومعيباً ويتعين لذلك نقضه .

- إذا كان مما استند إليه الحكم في التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار ما أباده من أن المتهم إشرى في يوم أول يولييه سنة ١٩٥٦ - بينما كانت المجنى عليها لا تزال حية - الصندوق الذي إحتوى جثتها دون أن يبين كيف أمكنه تحديد يوم الشراء على وجه اليقين، كما استند إلى دعوى حصول الزواج تحت تأثير التهديد بالقتل، مما لا يتصل بواقعة الدعوى ولا يلزم منه إتيان النية إلى قتل الزوجة بعد إتمام الزواج، ثم إلى القول بمحصول نزاع بين الزوجين لم يستطع القطع بسببه أو تحديد مداه. إذا كان ما تقدم فإن الحكم يكون في تدليله على توافر ظرف الإصرار قاصرة ومعيباً ويتعين لذلك نقضه .

#### الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٧

مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في جريمة قتل وإرتباكه لما رأى رجال القوة وجريه عندهما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - إن جاز معه للضابط إستيفائه، فإنه لا يعتبر دلائل كافية على إتهامه في جريمة تبرر القبض عليه وتفتيشه، وبالتالي يكون الحكم إذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

#### الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٩

الخطأ في وصف الأجولة المسروقة ليس من شأنه أن يقدح في سلامة الحكم، لأنه من قبيل الخطأ المادى الذى لا تتأثر به حقيقة الواقعة التى إطمأنت إليها المحكمة.

#### الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٦

الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

#### الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٤

إذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم بتهمة تزوير شهادتى الميلاد - قد استند إلى مجرد إعرافه بتحرير البيانات الواردة بهما وما ثبت من تزوير التوقيعين المنسوبين إلى نائب العمدة والقابل دون أن يثبت فى حقه أنه هو الذى زور هذين التوقيعين - إما بنفسه أو بواسطة غيره - فإنه يكون قاصراً لقصوراً يعيه بما يستوجب نقضه .

#### الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢

واقعة قلمرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته هى واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة سواء أخذ بها الحكم أو نفاها - فإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أنه إقتنع بأن المجنى عليه إستطاع أن يتكلم عقب الإصابة وأنه أفضى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واتخذ من هذه الواقعة دليل إثبات على

الطاعين، عاد وقرر في موضع آخر ما يفيد أن الجنى عليه عجز عن النطق عقب الإصابة، ونفذ الحكم من هذا العجز دليل نفي للمتهمين الثاني والثالث المقتضى ببراءتهما، فإنه يكون قد تناقض وشابه الفساد في الاستدلال بما يعيه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٩

إذا كان ما استخلصه الحكم من القول بثبوت الواقعة - حسب تحصيله لها من أقوال الشاهدين - لا يفيد إلا وجود الطاعين في مكان الحادث واعتدائهما بالضرب على الشاهدين المذكورين، وكان مجرد الوجود في مكان الحادث - حسب منطق الحكم - لا يكفي للإدانة، إذ أنه قضي بتبرئة المصابين من فريق المتهمين مع أن هذه الإصابات تحمل دليل وجودهم بمكان الحادث، فإن هذا الاستخلاص فيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم النجاس والنهاتر في الأسباب مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٩

إذا كان يبين ما أثبتته الحكم - عند تحصيله للواقعة - ما يفيد أن المتهم أطلق على الجنى عليه عياراً واحداً أوداه قتيلاً، وهذا على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي من أن الجنى عليه أصيب من أكثر من عيار واحد ساهمت جميعاً في إحداث الوفاة لأن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر، بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لإضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها وعدم إستقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة، مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى، ويكون الحكم معيباً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣

إذا كان ما أوردته المحكمة من أسباب حكمها يناقض بعضه بعضاً، مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكمها مضطرباً بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ولا ما قصدت إليه من إدانة أي المتهمين، وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم، بل تجاوزته إلى عدم فهم الواقعة على حقيقتها، فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتعادل ويعين نقضه .

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٩

لا يتأتى فى منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلاً عليه، بل من واجب المحكمة أن تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق إذا هى أطرحته، وأن تثبت بأسباب سائفة كيف كان المتهم ضالماً فى الجريمة التى دين بها .

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١١/١/١٩٦٠

سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها ولا عنصراً من عناصرها الواجب إثباتها فى الحكم، فلا يضره إلا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان التهمة بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦١

إذا كان الحكم قد أثبت أن التزبن بعد تفريره قد ضبط، فإنه يكون قد أصاب التطبيق السليم للقانون بعدم الحكم برد المال المختلس .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦١

إذا أثبت الحكم أن الجناية وقعت بسبب حقد المتهم على الجنى عليه ورغبته فى الإنتقام منه والثار لما يزعمه من عرض مهان مرده الحادث الخلقى، ثم نفى فى الوقت نفسه قيام هذا الدافع لمضى عشر سنوات على الحادث المذكور وإتمام الصلح بين المتهم وبين زوجته وخصمه الجنى عليه وقبضه منه مالاً لقاء هذا الصلح، فإن الحكم يكون متطوياً على تهاتر وتخاذل لتعارض الأدلة التى ساقها فى هذا الخصوص بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر، هذا فضلاً عن غموض الحكم فى خصوص تحصيله دفاع المتهم بشأن ما أثاره من اعتراض على بطلان بعض إجراءات التحقيق بما يعجز هذه المحكمة عن إعمال رقابتها على سلامة إجراءات الدعوى .

الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١/٤/١٩٦٣

من المقرر قانوناً أن للمحكمة أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة قبله، إلا أن هذا مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها أحاطت بظروف الدعوى وأنه لم يفت عنها شيء منها. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتضمن ما يدل على أنه أحاط بالإتهامين المسندين للمتهم " المظعون ضده " الواردين بوجه الطعن، وأنه أطلع على التحريات المقدمة من الشرطة ولم يبين أثر

هذا كله فيما إنتهى إليه من القول بأن الطعون حذره قد إستقام وأقلع عن عثراته فإنه يكون معيماً، مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٣

- لما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه، أن إصابة الجنى عليه إنما حدثت من انفجار البندقية الذى أدى إليه إنطلاق العيار النارى - لوجود عيب فى معدن الماسورة لا دخل للمتهم فيه ولم تحصل هذه الإصابة مباشرة من عيار نارى أطلقه المتهم بطريقة طبيعية - وكان هذا الذى أثبتته الحكم له سندته الصحيح من أقوال الطبيب الشرعى أمام محكمة أول درجة. فإن نعى الطاعنة على الحكم بالخطأ فى الإسناد يكون على غير أساس.

- لما كانت الوقائع كما أوردها الحكم تدل على أن العيار الذى إنطلق لم يكن ليصيب أحداً لولا انفجار ماسورة السلاح، وأن إصابة الجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المنفجرة بسبب عيب فى صنعائها لم يكن للمتهم يد فيه ولم يكن فى إستطاعته أن يتوقعه - وكانت مخالفة اللوائح وإن أمكن إعتبارها خطأ مستقلاً بذاته فى قضايا الإصابة والقتل الخطأ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق فى صورة الدعوى. ومن ثم يكون الحكم صحيحاً فيما إنتهى إليه من إعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة الجنى عليه غير قائمة والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ. ويصح النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد بما يصين معه رفض الطعن موضوعاً.

الطعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صلحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٦٣

من المقرر أنه ينبغى ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام مما يعلر معه تبين مدى صحة الحكم من فسادة فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجتمعة أو غامضة فيما أثبتته أو نفقه من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها، أم كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع المأمة أو الدفع الجهرية، أم كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم، أو كانت أسبابه يشوبها الإضطراب الذى ينبى عن إخلال فكرته من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة، مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى، ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨

مضى كان الحكم قد استند - ضمن ما عول فى إدانته الطاعن - على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى، وكان بين ما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن، واعتمد فى ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق إستكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه فى ظروف طبيعية، وقد إستبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه إليها من شبهات وإكتفت بالمضاهاة التى أجريت على أوراق الأمستكتاب. وكانت المحكمة رغم إستبعاد أحد عنصرى المضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علالة دون أن تجرى فى هذا الشأن تحقيقاً لبيان مبلغ أثر إستبعاد هذا العنصر فى الرأى الذى إنتهى إليه الخبر، وما إذا كانت أوراق الإستكتاب وحدها تكفى للوصول إلى النتيجة التى خلص إليها، ومن غير أن تباشر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الإستكتاب وتبدى رأيتها فيها، مما يسوجب الحكم بالفساد فى الإستدلال ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢١

أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوبة للعوبة - بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من النهم، وأن تلزم بإيراد مؤدى الأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة المآخذ وإلا كان الحكم قاصراً.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٩

من المقرر أنه يجب ألا تبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها، فإن إعتمدت على دليل إسقطه من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم، فإن حكمها يكون باطلاً.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٣

لا يقبل من النهم النعى على الحكم أمام النقض علم رده على دفاع لم يطرحه هو أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٢

من المقرر أنه وإن كان للمحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتطرح البعض الآخر ولو كان منصباً على وقائع الدعوى ومتعلقاً بها إلا أنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم الذى وقعت فيه تلك التجزئة أن



الحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بز لقحواها، إذ أن وقوف الحكمة عند هذا الحد يتصرف إلى أنها لم تظن إلى ما يعيب شهادة الشاهد مما يهضم إستدلالها بالقصاص.

الطنع رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٤

لا يعيب الحكم الخطأ في الإستناد الذي لا أثر له في منطقته.

الطنع رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٤

من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها. وأنه وإن كان لها أن تستد في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً. إلا أنه لا يبقى لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة على الإستناد إلى ما قد يختلف الرأي فيه، وإذا هي قد أرجعت خطأ الطاعن الأول في قيادة السيارة إلى هذه المسائل الفنية التي تصدت لها دون تحقيقها فإن حكمها يكون معيأ.

الطنع رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٤

إذا كان الحكم قد أشار إلى دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته في إحراز الدخان المعاً المضبوط والذي إشتواه من مصنع أرشد عنه إلا أن المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري ولم ترد عليه مع أنه لو صح - قد يوجب عليه تأثير في مدى مساءلة الطاعن بالتعويض. فإن الحكم يكون معيأ بما يسوجب نقضه.

الطنع رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٣

يقع للمحكمة أن تسبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كالة ظروفها وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة. ولما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على المظنون حده الأول بوصف أنه توصل بطريق الإحتيال إلى الإستيلاء على بعض المبالغ من أجنبي عليه بإدعائه الوكالة كذباً عن بعض ملاك العقار المبيع، فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي أن يفصل في التهمة المسندة للمتهم على أساس إنتحاله صفة الوكالة عن جميع ملاك العقار المبيع ما دام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع عن طرفي الخصومة أمام تلك المحكمة إتهاماً ودفاعاً، وكان الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعميل، وطالما أن التهمة لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن إنتحال صفة الوكالة كذباً عن بعض ملاك العقار الذين لم ترد أسماءهم في وصف التهمة يعتبر بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ حكمة أول درجة أن تعرض لها يكون قد خالف القانون - ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى، فإن حكمها يرفض الدعوى المدنية يكون مشوباً بالقصور مما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١

- من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول.

- ليس للمحكمة أن تبدى رأياً في دليل لم يعرض عليها لإحتمال أن يسفر هذا الدليل - بعد إطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له - عن حقيقة يتغير بها إقتناعها ووجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة المرفوعة وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع إلا أنه متى كانت المحكمة قد أوردت فى حكمها أسباب إطراح تلك الشهادة ورفض التعويل عليها، فإن حكمه النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها الحكم عليها. ولما كان ما أوردته المحكمة عن تلك الشهادة لا يسوغ به إطراحها لأن إلزام التهم بإبلاغ عدله إلى المحكمة عن طريق وكيل عنه - حال قيام هذا العذر لديه وإلا التفت عنه - هو تكليف بواجب لم يرد به نص فى القانون، وقعوده عن إبلاغ عدله إلى المحكمة حال قيام المرض به - لا يفيد كذب دعواه ولا يستقيم به وحده فى هذه الحالة - التذليل على إصطناع الشهادة التى قدمها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً ومستوجباً نقضه والإحالة

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٦

من المقرر أن إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت. ولما كان عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات والمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الإثبات. وكانت المحكمة لم تنال جهداً فى سبيل الإطلاع على الشيك لإستحالة ذلك بسبب إسرداد الطاعن له على ما ثبت من أقوال المجنى عليه، فإنه لا عليها، إن هى عولت على شهادة المجنى عليه التى إطمأن إليها وجدانها بأن الطاعن هو صاحب الشيك وعلى سلامة البيانات التى ألتبتها محرر محضر ضبط الواقعة نقلاً عن الشيك محل الجريمة .

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٦

من المقرر أن تقدير الوقائع التى تستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها متعلق بموضوع الدعوى، وحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم إستدلالاً سليماً يؤدى منطقياً إلى ما إنتهى إليه .

الطنع رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٤

الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه وهى تقتضى بداية فمين يؤدها العقل والتميز، إذ أن مناط التكليف فيها هو القدرة على أدائها. ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة من مجنون أو صبي لا يعقل أو غير ذلك مما يجعل الشخص غير قادر على التميز - فإذا كان ما أورده الحكم يفيد حذائاً من الطفل " الشهادة " وإعتزاز إدراكها وفى الوقت الذى أورى فيه عدم تعويله كثيراً على أقوالها فإنه نوه بأخذه بشهادتها فى التحقيقات فى خصوص ظروف الحادث والأداة المستعملة فيه ومكانه على الرغم من منازعة الدفاع فى قدرتها على التميز وتمسكه بوجود دعوتها لمناقشتها فى ذلك مما كان يقتضى من المحكمة تحقيق مدى قدرتها على تحمل الشهادة والركون إليها وهو ما يعنيه، ذلك بأنه لا يصح عند الطعن فى شاهد بأنه غير ميمز الإعتماد على أقواله دون تحقيق هذا الطعن واتضاح عدم صحته. ولا يصمم الحكم ما استطرد إليه من قول بأن يقتصر فى التعويل على أقوال هذه الطفلة فى نطاق الصورة العامة للحادث إذ أن الواضح من مدونات الحكم أنه أخذ فى الإعتبار ما أدلت به الشاهدة المذكورة فى صدد استعمال الجناة أداة القتل فى إطلاق النار على أحد الأشخاص وأن أحد المعتدين كان يجرى وهو يحمل بندقية يطلق النار منها مساندة لما رواه شهود الرؤية - وهذه الشهادة على هذا النحو تعتبر عنصراً من العناصر التى استبطلت منها المحكمة معتقدها فى الدعوى وظهرت بها رواية شهود الرؤية بل إنها اعتمدت عليها من بين ما اعتمدت فى ترجيح نوع الأداة التى استعملت فى الحادث وقد كانت موضع مجادلة من الدفاع عن الطاعين واختلف فيها أهل الفن وذلك على الرغم من أن تلك الشهادة كانت فى عقيدة الحكم عالية من الضمانة القانونية التى يصح معها الركون إليها مما لا يمكن معه تعيين نصيبها من التأثير على المحكمة عند تكوين عقيدتها فى الدعوى. وإذ ما كانت الأدلة فى المواد الجنائية مساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى، فإن فساد استدلال الحكم بتلك الشهادة يعنيه فضلاً عما تردى فيه من إخلال بحق الدفاع مما يعين معه نقضه .

الطنع رقم ١١٩٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٥

إذا كان ما أورده الحكم وأقام عليه قضاءه بإدانة الطاعن - عن تهمة تخفيض أجور العمال مخالفاً بذلك شروط الإنفاق - لا يبدو أن يكون مجرد إثبات لتقريرات قانونية عن وجوب إلزام رب العمل - حين ينقل العامل من عمل إلى آخر طبقاً لأحكام المادة ٥٧ من قانون العمل - يعلم المساس بمقدار أجره، ثم بياناً لمؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى ضمنها الشارع تعريفاً للأجر وما يمكن أن يتلجم فيه من إضافات دون أن يعنى الحكم بتطبيق ما سلف إيراد على واقعة الدعوى فبيّن كيف أن

المنحة المقول بأن العمال قد إقتضوها من عملهم لى القسم الذى يعملون به قد أصبحت جزءاً من الأجر وأن المساس بها يعد خروجاً على القيود المشروطة فى الإلتفاق تؤمّن أحكام قانون العمل فإنه يكون مشوباً بالقصور فى البيان لما يعيبه ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٤

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من أجنبى عليه والمتهم حين وقوع الحادث. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذى أطلقه أصاب أجنبى عليه وذلك بسبب رعونته وعدم إحترازه دون إيضاح لموقف أجنبى عليه من الطاعن وقت وقوع الحادث ودون أن يعنى بيان كيف كانت الرعونة وعدم الإحتراز سبباً فى وقوعه، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً حتى يتسنى شحمة النقض إعمال رقابتها على ما إرتأته محكمة الموضوع رعونة وعدم إحتراز يؤدى كلاهما إلى المسئولية عن الإصابة. ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى البيان الذى يتعين معه نقضه .

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١/٤/١٩٦٥

من المقرر أنه يجب للإدانة فى جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات لكشف عن ماهية تغير الحقيقة فيه وإلا كان باطلاً .

الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١/١١/١٩٦٥

لما كان الواضح من نصوص القرار الوزاى الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنفيذ أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرارين الوزاريين رقمى ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤، ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ - أنه تضمن فى إسهاب مواصفات فنية وإجراءات صحية ألزم المالك إتباعها عند إنشاء الوكيات والأجهزة الصحية الداخلية، فإنه كان لازماً على المحكمة - قبل أن تطرح الدليل المستند من شهادة محرر المحضر وما أثبت به بدعوى عدم بياحه ماهية المخالفات الفنية التى رآها والإجراءات الصحية التى أهمل المظنون ضده فى تنفيذها - أن تمحص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله فى محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية فى ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد قضت فى الدعوى دون أن تمحص الأدلة القائمة فيها وبغير أن تحيط بكل جوابها عن بصر وبصورة لما يعيب الحكم ويسوجب نقضه .

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١١/١/١٩٦٥

من المقرر أنه إذا بنيت براءة المبلغ على إنتفاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب ليعنى بحث مدى توافق الخطأ المدنى المستوجب التعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض إذا كان صادراً من قبل التسرع فى الإتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والإساءة إلى سمعته أو فى القليل عن رعونة أو عدم تبصر. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهم بالتعويض عنه أولاً فإنه يكون معيماً بما يتعين معه نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٥

من المقرر أن الإعتراف يجب ألا يعول عليه - ولو كان صادراً - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره. ومن ثم كان يتعين على المحكمة الإستئنافية وقد دلت أمامها ببطلان الإعتراف وقدم لها الدليل من وجود إصابات بالطاعن أن تتولى تحقيق دفاعه وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بالأقوال التى قيل بصورها عنه، أما وقد نكلت عن ذلك فإن حكمها يكون قاصراً معيماً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٤/١/١٩٦٥

الأصل أنه لا يصح تكليب الشاهد فى إحدى روايته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كلياً فى حالة، وما يقرره صدقاً فى حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تفعل به نفسه من العوامل التى تلاعبه فى كل حالة مما يحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يوجب معها صدقه فى تلك الرواية دون الأخرى. ومن ثم فإن إدانة الطاعن الثالث فى جريمة الشهادة الزور فحرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما أبلغ به المدة وما قرره فى التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه أن يودى إليها مما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الثالث معيماً ويستوجب نقضه بالنسبة إليه وإلى الطاعنين الأول والثانى - المحكوم عليهما فى الجريمة التى سمعت فيها تلك الشهادة - وبالتالى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع الطاعنين والإحالة.

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ٢٥/١/١٩٦٥

- من المقرر أنه وإن كان حكمه الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بقول للشاهد فى مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر قاله فى مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة بالتعرض فى حكمها لكلتا الروايتين أو بيان العلة فى أخذها بإحدهما دون الأخرى، إلا أنه متى تعرضت المحكمة لبيان ذلك تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة فى الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت فى الأوراق ولما كان ما

أجراه المحكم على لسان الشاهد على النحو الذى عولت عليه المحكمة فى قضائها بخالف الشاهد فى الأوراق، فإن حكمها يكون قد إنطوى على خطأ فى الإسناد .

— الأدلة فى المواد الجنائية متساندة، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٥

لما كان ما أورده المحكم لا يعدو أن يكون بياناً لما قرره القانون فى شأن بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً على صدوره دون توقيع وفى شأن الشهادة السلية التى يتطلبها لإثبات هذا البطلان وكيف أن الطاعن لم يقدمها، دون أن يعرض المحكم لما أثاره الطاعن من دفاع أوضح به كيف حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التى نظم القانون تقدمه إليها لإعطائها إياه وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوته أن يغير وجه الرأى لدى المحكمة الإستئنافية فى الدفع ببطلان الحكم المستأنف مما كان يعين معه عليها أن تعرض له بالتعقيق أو الرد، أما وهى لم تفعل فقد شاب الحكم قصور يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٥

الأصل أن محكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تعين إليه وأن تطرح ما عده دون أن تلتزم ببيان علة ما لإزائه، إلا أنها متى تعرضت إلى بيان المرات التى دعتها إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التى أوردتها فى حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن تبنى عليها النتائج القانونية التى رتبها الحكم عليها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعنين على أقوال الجنى عليه واستخلص منها أن حالة الظلام ليلة الحادث لم تحل دون إستعماله على الطاعنين ثم عاد فى موضع آخر وأطرح شهادة الجنى عليه قبل المتهم الأخير وإستند فى ذلك — ضمن ما إستند إليه — إلى أن الحادث وقد وقع ليلاً فإنه يتعلم على الجنى عليه رؤية ذلك المتهم وأسس على هذا النظر قضاءه ببراءته وهو ما يعيب الحكم بالتناقض فى التسيب بحيث لا يبين منه إن كانت المحكمة قد كونت عقيدتها على أن الظلام فى ليلة الحادث كان يحول بين الجنى عليه وتقييم الأشخاص أو أنه لم يحل دون تمكنه من الرؤية فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٥

لا يعيب الحكم إغفال الإشارة إلى الاتفاق الذى عول عليه فى إعتبار أدون البريد السودانية أوراقاً رسمية ما دام أنه أشار إلى النص القانونى الذى حكم على الطاعن بمقتضاه .

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٤

الخطأ في بيان إسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم ههيتها ما دامت تجربات الجهة الإدارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الإسم، وأنه ثبت لها زيف البيانات والأرقام المثبتة على الغلاف الذى يحمل العلامة المقلدة وأنها جميعها غير صحيحة. ولا كان ما أورده الحكم بشأن ركن العلم بالتقليد لا يؤدى بدوره إلى ما رتب عليه مما كان يقتضى من أحكامه حتى تبين وجه الحق فيما إرتأته - أن تكليف الطاعن بإعادة إعلان الشركة إعلاناً صحيحاً وأن تتناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوان المثبت بالقائمة المقدمة من المطعون ضده والعنوان الذى تحمله المنتجات المقلدة. وأن ترد بقول سائح على ما أكده الطاعن من أن الموقع على القائمة شخص خيالى إذ ليس فى خلو الأوراق من دليل على ذلك ما يقطع بأنه شخص حقيقى وموجود. أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً فضلاً عن القصور فى التسيب بالفساد فى الاستدلال .

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢

لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن - عن تهمة هدم البناء دون تصريح من اللجنة المختصة عقوبة الغرامة التى تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم، دون أن يحدد قدر الغرامة المقتضى بها أو يبين فى مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التى نص عليها القانون فإنه الحكم يكون قد شابه قصور فى بيان عقوبة الغرامة المقتضى بها مما يبطله ويوجب نقضه - ولا يندح فى ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة فى محضر مهندس التنظيم، ذلك لأنه يشترط أن يكون الحكم منشأً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٠

يجب لكى يقتضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يمين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره إن لم يكن مقدراً. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المتهم لتفويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يبين مقدار هذه الضريبة ودون أن يستظهر سوء القصد لديه وتمسده التخلص من الضريبة المستحقة. فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢

حتى كان يبين من المفردات أن من بين ما أثاره الطاعن قيام ارتباط بين جريمة إصدار شيك بدون رصيد المنسوبة إليه " موضوع الطعن المائل " وبين جرمتهى إصدار شيكين آخرين المنظورتين معها " موضوع الطعن الآخرى " محررين للشركة ذاتها المدعية بالحقوق المدنية على إعتبار أن الشيكات المشار إليها

مقابل ثمن غزل إشرائه منها عن عملية واحدة وتمسك الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ لققرة ثانية من قانون العقوبات إستناداً إلى وحدة النشاط الإجرامى. وكان الحكم قد قضى فى الدعوى محل الطعن الخالى بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كى يتبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهوى لو حقق فقد يتضرر به وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور بما يقتضى نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قضاى ١٦ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٥

تناقض الشهود لا يجب الحكم ما دام قد أورد الأدلة بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قضاى ١٦ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٤

يجب أن تكون مدونات الحكم كالية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالإدانة قد أملت إلماً صحيحاً بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب إقتناعه بالإدانة بأدلة مؤدية إليه.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ مكتب قضاى ١٦ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٤

الخطأ فى الإسناد لا يجب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة. فإذا كان الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه وأثبت فى حق الطاعنين جميعاً تواجدهم على مسرح الجريمة ومساهمتهم فى الإعتداء على الجنى عليه مع توافر ظرفى سبق الإصرار والزهد فى حقهم بما من شأنه أن يجعلهم مسئولين عن نتيجة الإعتداء فإن الخطأ على فرض حصوله ما دام متعلقاً بالأفعال التى وقعت من كل من الطاعنين وآلة الإعتداء التى استعملها لا يعد مؤثراً فى عقيدة المحكمة. ومن ثم فإن نعى الطاعنين فى هذا الصدد يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قضاى ١٦ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١١

إذا كانت مدونات الحكم قد خلت من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصالى فيها ومقدار الرسم المستحق عليها. ولم يفسح عما إذا كانت المبالغ المحكوم بها هى قدر الرسم المستحق على الكحول والذى أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذا القانون، كما لم يبين الحكم إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعلق ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له، وعن دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذى إقتضى من المحكمة الحكم عليه بالتضامن معهما الأمر الذى يعجز



محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم مما يعيه بالقصور في التسبب بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥

لما كان الحكم قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعين ذهبوا إلى السوق وقد انطوت نفوسهم على القتل لتنفيذ ما إتفقوا عليه وتلاقت إرادتهم عنده، ثم قال في التدليل على ثبوت التهمة في حقهم أنهم عادوا أدراجهم إلى السوق واستحضر كل منهم بتدليّة تسليح بها بعد أن إتفقوا فيما بينهم على العودة لقتل فريق المجنى عليهم وأن الإتفاق يتحقق من إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المضق عليه وأنه لا يتطلب إلا مجرد إتحاد وتوافق إرادة الجناة دون أن يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية، وأن الطاعين نفذوا هذا الإتفاق فعلاً بقصد التداخل في الجريمة وتحقيق الرابطة الذهنية بينهم لأن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معاً - مما يدل على إختلاف فكرته عن عناصرها وعدم إستقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها، وذكر الحكم لكل هذا الذى ذكره فى أقوال مرسلة يجعله متخذاً في أسبابه متناقضاً بعضه مع بعض - بحيث لا يمكن أن تعرف منه إن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافر الإتفاق في حق الطاعين أو مجرد التوافق مع ما فى ذلك من أثر قيام المسؤولية الجنائية بينهم أو عدم قيامها. وهو ما يعجز محكمة النقض عن تلهم مراميه والإستيقان من أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٥

تنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها على أنه : " يعنى من المقوبات المقررة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها. فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلاً إلى ضبط بالى الجناة ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاء هذا الأخير من العقاب عملاً بنص المادة سالفه الذكر تأسيساً على أنه ساعد السلطات فى القبض على المتهم الثانى. وقد أورد الحكم هذا الدفاع فى مدوناته فعلاً - وهو دفاع جوهري - ومن شأنه إن صح أن يؤثر فى مسؤولية الطاعن ويتغير به وجه الرأى فى الدعوى وكانت المحكمة لم تعرض له وتقول كلمتها فيه، لأن حكمها يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٥

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء على أنه " فى تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة " تقسيم " على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مباني عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم " وتنص المادة الثانية على أنه " لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم " . وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون تعليقاً على المادة الأولى منه " أنه لى يكون هناك تقسيم بالمعنى المقصود يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع، وليس لعدد القطع حد أدنى فىكون لوجود التقسيم تجزئة المساحة إلى ثلاث قطع مع توافر باقى الشروط المقررة فى المادة الأولى، على أن الحال يتسع هنا لجانب من الحرية فى التقدير، ويجب أن يلاحظ مع ذلك أنه مهما تعددت القطع فلا يكون ثمة تقسيم بالمعنى المقصود فى القانون إذا كانت كل القطع واقعة على حالة الطريق العام إذ يفترض فى هذه الحالة أن كالة المرافق العامة التى تفرض القانون على التقسيم إنشاءها موجوده فعلاً، ويشترط كذلك أن تكون القطع معدة بعد تقسيمها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير فلا تعتبر تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بين أفراد أسرة واحدة مثلاً تقسيماً بالمعنى المقصود فى هذا القانون، وأخيراً يشترط أن تكون التجزئة قد قصد بها إعداد القطع لإقامة مساكن فلا تنطبق أحكام القانون على التقسيمات الزراعية أو تجزئة قطعة من الأرض إلى قطع تقام عليها المخازن والمستودعات " . ولما كان الحكم لم يستظهر بدءاً ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذى عناه القانون - طبقاً للفهم مالف البيان - وصلة المطعون ضده به، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إلتائها به.

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٥

إذا كان الطاعن قد قدم إلى محكمة ثانى درجة مذكرة متعمدة لدفاعه الشفوى الذى أبداه بمجلسة المرافعة ضمنها ظروف إصداره الشيك موضوع الدعوى ومنعه صرفه وما ساقه تدليلاً على أن حصول المدعى بالحقوق المدنية على هذا الشيك إنما كان بطريق النصب . كما قدم مستندات يستند إليها فى دفاعه وكان دفاع الطاعن الذى ضمنه المذكرة سالف الذكر هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئولية الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تحصى عناصره كشفاً لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت إطراحه عنه. أما وقد أمسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم .

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١١/١/١٩٦٥

يبين من نص المادتين الأولى والسابعة فقرة أولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني ومن المقارنة بينهما وبين المادتين الخامسة والسابعة المقابلتين لها فى القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الذى حل محله القانون الأول، كما يبين من المذكورتين المصاحبتين لهذين القانونين أن المراء بالمبنى فى خصوص تنظيم هدم المباني كل عقار مبنى يكون محلاً للإنتفاع والإستغلال أياً كان نوعه وأن المقصود بالهدم إزالته كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهلوم غير صالح للإستعمال فيما أعدد له من ذلك - ولا كذلك أعمال الترميم - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بدءاً ما إذا كان هناك مبنى بالمبنى الذى عناه القانون وما إذا كان المطعون ضده أزاله كله أو بعضه. مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٥

الطريق الخاص كما عرله الشارع فى المادة الرابعة من قرار وزير الإسكان الرقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنقيداً للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ هو كل قضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام. فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان القضاء أخيط بالمبنى مملوكاً للمتهم ويصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص كما هو معرف به فى المادة الرابعة من القرار سالف الذكر الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم بالنظر لما تعناه الطاعنة من خطئه فى توقيع عقوبة التصحيح. فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى البيان يعيب بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٥

- من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها. ولما كان الحكم قد ذهب إلى أن عدم إستقرار القذوف بجسم انجنى عليها يحول دون تحديد نوع السلاح المستعمل دون أن يبين سنده فى هذا الرأى أو يعرض إلى تأثير وضع الجرح النارى والملابس المقابلة له ومسافة الإطلاق فى ترجيح نوع السلاح المستعمل وما إذا كان من الأسلحة ذات السرعة العالية أو المتوسطة مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاءها - أن تحققة عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى. ومن ناحية أخرى فإن عدم العثور على مشط السلس المضبوط لا يحول دون معرفة نوع مقلوباته ما دام قد تحقق طرازه ونوع ماسورته.

- لا كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإدانة الطاعن على الدليلين القولي والفني معاً ما بينهما من تعارض دون أن يرفعه بأسباب سائغة، فإنه يكون مشوباً بالقصور والتناقض في التسيب مما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٦٥

من المقرر أن للمستشكل إذا لم يكن طرفاً في الحكم المستشكل فيه أن يبنى إشكاله على أسباب سابقة على صدور الحكم، وليس في ذلك مساس بحجية الأحكام لقصور أثرها على أطرافها، ولما هو مقرر من عدم جواز طعنه فيها بأى طريقة من طرق الطعن التي رسمها القانون. ولا كان الثابت من الأوراق أن المستشكلة ليست هي المحكوم عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون - حينما استند في رفضه الإشكال المرفوع منها على أنه بنى على سبب سابق على صدور الحكم - قد إنطوى على تقرير قانوني خاطئ أدى به إلى قصور في أسبابه، إذ لم يقل كلمته فيما أبدته الطاعنة من دفاع في هذا الخصوص وحجب نفسه عن تناول موضوع الإشكال ومدى توافر شروط إنطباق المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية - التي تعين ولاية الفصل في هذه الأنزعة - مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الواقعة - كما صار إثباتها في الحكم المطعون فيه لا يتألفها من واقع يحتاج إلى تحقيق. ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٥

قول المحكمة بأن كشف المكلفات لم يحدد به تاريخ تمام البناء وأنه يجرى كل ثمانى سنوات لا يصلح سبباً للرد على دفاع التهمين القائم على أن المبنى أقيم بالحالة التي شوهد عليها وقت تحرير محضر الضبط قبل سنة ١٩٦٠ بمعرفة مورثهم إلى توفي عام ١٩٥٥ وطلب لدب خبير لتحقيق هذا الدفاع - بل على النقيض من ذلك فإنه بعد قرينة تعززه ويستوجب تحقيقه بالنظر إلى ما قد ثبت من أن البناء قد تم تشييده بحالته المخالفة للقانون في ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨. بشأن تنظيم المباني - الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي يمنع القضاء بالإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة عملاً بحكم القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ الملغى بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٥

إن استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الإستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصباً إلا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي يتخذ بها الجنب عليه. وإذا ما كان الحكم قد جرى على قاعدة عامة هي أن مجرد استخدام صفة الطاعن كموظف وظرف

الجوار - وهما حقيقتان معلومتان للمجنى عليهما - في الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصباً وأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مقصده في التأثير على المجنى عليهما - حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب الجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية دون أن يفصح الحكم عن منده في ذلك، فإنه يكون مخطئاً واجباً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٦٥  
أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ وإلا كان قاصراً. ولما كان الحكم إذ كان الطاعن بوصف أنه صاحب العمل والمشرف عليه وأنه مسئول عن المخالفات التي وقعت من الشركة التي يعمل فيها، قد عول في ذلك على ما قرره وكيله بأنه المسئول الأول عن العمل وعلى أنه ثبت بجلسة المرافعة الأخيرة ما يؤكد مسئوليته دون أن يورد مؤدى الدليل الذي طرح بتلك الجلسة وما شهد به مفتش العمل فيها حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إلباتها في الحكم.

الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١/٤/١٩٦٦  
التناقض الذي يطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهاذماً متساقطاً لا شئ فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها .

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١/١٧/١٩٦٦  
تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني على أنه : " يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون ". كما تنص المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ - المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ - على أنه : " بعد آيلاً للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المتنزهين بالطرق أو أصحاب حقوق الإرفاق أو غيرهم ". ولما كان الطاعن قد دفع التهمة الثانية الموجهة إليه الخاصة بهدم البناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في كلتا درجتي التقاضي بأن المقار موضوع الدعوى كان آيلاً للسقوط ومتخرباً ومهجوراً ودعم دفاعه بمستندات قدمها ومن بينها تقرير إستشاري بحالة البناء إلا أن الحكم المطعون فيه لم يمرض لدلالة المستندات المقدمة من الطاعن ولم يرد على هذا الدفاع بما ينفيه أو يحققه بلوغاً لغاية الأمر فيه، وكان هذا

الدفاع جوهرياً، فقد كان يعين على الحكم المطعون فيه أن يحصيه وأن يتحقق قبل الحكم في الدعوى مما إذا كان البنى متخرباً بحيث يعتبر آيلاً للسقوط من عدمه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم .

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨

مضى كان الحكم وقد دان الطاعن بجرمي القتل والإصابة الخطأ قد إقتصروا على الإشارة إلى إصابة الجنى عليه الثاني بكسر في عظمى العضد الأيسر دون أن يورد مؤدى التقرير الطبي الموقع عليه، كما فاتته أن يبين إصابات الجنى عليها الأولى التي لحقتها من جراء اصطدامها بالسيارة وأن يدل على قيام رابطة السببية بين إصابته ووفاتها إستناداً إلى دليل فنى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في إستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيه بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد بالحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه ولما كان الحكم القاضي ببراءة المتهم من تهمة النصب لم يؤسس لقضائه بالبراءة على كذب البلاغ وإنما أسسه على أن الواقعة كما رواها الجنى عليه لا تكون جريمة نصب لفقد أحد أركانها ألا وهو الطرق الإحتيالية مما يفيد تسليم الحكم المذكور بصحة الواقعة ضمناً، وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه فيما تقدم حين أسست البراءة على رأى قانوني مبناه إفراض صحة الواقعة لا يدل بحال على أن المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتمحيص الواجب لتكوين رأى فاصل فيها وإنما يدل على أنها لم تجد نفسها بحاجة إلى هذا البحث الموضوعي للفصل في تهمة النصب المعروضة عليها فسلمت بالواقعة المعروضة عليها وضمنت حكمها أنها بفرض صحتها لا تكون جريمة وإذا كان هذا الإفراض يحتمل الصحة كما يحتمل الكذب بالنسبة إلى ما افترض إذ هو قرين الظن لا القطع فإنه بذلك لا يشكل رأياً فاصلاً للمحكمة التي نظرت دعوى الواقعة موضوع البلاغ في شأن صحة هذه الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح بحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلزم به من حيث الواقعة على نحو ما إلترزم بل كان من المتعين عليها ألا تعرف له بحجة ما وأن تصدى هي لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ عنها أو كذبه، أما وهي لم تفعل فإن قضاءها يكون معيباً .

الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٦

الأصل أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوعة للقوبة يائناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة على ثبوت وقوع الفعل من التهم ومؤداها كى يتضح وجه الاستدلال بها . ولما كان الحكم الابتدائى المكمل والمعدل بالحكم المطعون فيه لم يفصح بمدوناته عن ماهية التوكيل الذى لم يحتفظ فيه المطعون ضده بالسجلات للوقوف على ما إذا كان الأخير من وكلاء الشركات التى تتولى إنتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية أو إستيرادها أو توزيعها الذى توجب عليهم المادة الثالثة من قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ مسك سجلات معينة والإحتفاظ بها بصفة مستمرة بمقار مسودعات ومحازن الشركات والوكلاء المعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى المادة العاشرة من هذا القرار أو أن المطعون ضده من المكلفين بمسك سجلات طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، والذين أوجبت عليهم المادة الأولى من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ الإحتفاظ بالسجلات مقر العمل الذى إقتضى مسكها والمعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى الفقرة الأولى من مادته الثالثة. ولما كانت العقوبة المنصوص عليها فى القرار الأول تخالف تلك التى أوردتها القرار الثانى، وكان نطاق تطبيق أى القرارين يتحدد بالوصف القانونى لنشأة الجانى وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلباتها فى الحكم ويتعين معه نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٣/١/١٩٦٦

لا يكفى لقيام حالة التلبس بجريمة رشوة أن يكون مأمور الضبط القضائى قد تلقى نأ الجريمة من الغير ما دام هو لم يشهد أثراً من آثارها بنى بملأته عن وقوعها، ولا يكفى للقول بقيام هذا الأثر ما أشار إليه الحكم فى موضع منه من أن المرشد قد أنهى إلى الضابط مضمون ما أشر به الطاعن " الطيب المتهم " على الخطاب الذى أثبت به نتيجة كشفه عليه طيباً ما دام أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان المرشد قد عرض على الضابط - قبل إجراء التفتيش - صورة الخطاب المشار إليه وبيان ما إذا كانت هذه الصورة تعد أثراً من آثار جريمة الرشوة ومظهراً من مظاهرها بنى بملأته - بعيداً عن الملابسات الأخرى - عن وقوعها، أو أنه يقصر عن الإنباء بذلك بما ينحصر به القول بوقوع الجريمة. ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٦

إن خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضاً ولا يستقيم به وحده الدليل على أنه كان فى مكتبه حضور جلسة المعارضة حتى يصح للمحكمة أن تقضى فى المعارضة فى غيبته دون أن تسمع دفاعه، مما كان يقتضى منها تحقيقاً تستجلى به حقيقة الأمر للوقوف على مدى صحة هذا العنر القهرى المانع من الحضور بالجلسة. أما وهى لم تفعل بل قضت برفض المعارضة دون أن تمكن الطاعن من الحضور للإدلاء بدفاعه، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٦

نصت المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن العمل على إيقاع الإلزام بإعادة العامل الذى فصل بدون مبرر وإلا كان عدم إعادته فصلاً تعسفياً على عاتق صاحب العمل. والمراد به فى خطاب الشارع هو صاحب الأمر فى الإشراف الإدارى على شئون العمال المنوط به الإختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون. وقد حددت المادة الرابعة من قرار وزير العمل رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ والمعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ الأشخاص الذين جوزت لهم إصدار القرارات التأديبية وأوجبت أن لا يصدر قرار الفصل إلا من صاحب الشأن أو وكيله المفوض فى المشروعات الفردية ومن عضو مجلس الإدارة المنتدب فى الشركات. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن التى بها إنطبق النص القانونى الذى دىن بمقتضاه مع أن هذا الوصف فى المخاطب بتنفيذ قانون عقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال ركن فى الجريمة التى قد تنسب إليه، وكان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتواءم به أو كان الجريمة التى يسأل المتهم عنها، ومن ثم فإن سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التى أوجبت إنطبق النص القانونى الذى دىن بمقتضاه قصور بعينه .

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٦

الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعلل التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهى إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر فى كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة .

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ٦/٦/١٩٦٦

من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو براءته صادراً فى ذلك عن عقيدة يحملها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا



يشاركه فيها غيره، ولا يصح بحال أن تنبى على رأى لغير من يصدر الحكم. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين سنده فيما ذهب إليه من عدم كفاية العقد المسجل على صحة دعوى الطاعن من أن الطعن مؤجر إلى غيره، ولم يفسح عن وجه استدلاله بأن العقد المذكور اصطحح خدمة الدعوى، فإنه يكون قاصر البيان مشوباً بعيب الفساد في الاستدلال مما يطله ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١  
التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة.

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٧  
و إن كان من حق المحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشهود إلا أن ذلك حده أن يكون فيما يمكن ليه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بدواتهم لا بإعتبارات عامة تصرف إلى كل المتهمين وتصدق فى حقهم جميعاً، وبشرط أن لا تمسح المحكمة تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويعرفها عن مواضعها ومعنى كانت الإعتبارات التى ساقها الحكم فى سبيل تبرئة المتهمين الآخرين تأسيساً على كذب الشاهدين بدلالة عدم وجود أية مقلوبات نارية بمكان الحادث، وعدم إصابة أى من الشاهدين من الأضرار المطلقة، تصدق بالنسبة إلى الطاعن وقد أحاطت به نفس ظروف الزمان والمكان التى أحاطت بالمتهمين الآخرين، فإن إدانته هو وحده مع قيام ذات الإعتبارات المادية بالنسبة إليه وإلى باقى المتهمين المحكوم ببراءتهم تحمل معنى التناقض فى الحكم، إذ لا يمكن إفراد الطاعن بوضع مستقل بغير مرجع لا سند له من الحكم ولا شاهد عليه .

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣  
متى كان يبين من الإطلاع على المفردات أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن الجنى عليه لم يصب إلا بإصابة واحدة، وكان ما نقله الحكم من تقرير الصفة التشريحية وأورده منه أن الجنى عليه أصيب بإصابات رضية - بصيغة الجمع - وهو ما يفيد تعدد إصابات الجنى عليه، إنما يخالف القات بتقرير الصفة التشريحية من أن الجنى عليه أصيب بإصابة واحدة. وإذ ما كان هذا الخطأ مؤثراً بحيث لا يعرف رأى المحكمة لو أنها فطنت إليه، وكان ما أثاره الدلاء من قيام التناقض بين الدليلين القولى والقنى يعد جوهرياً مما كان يعين معه على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يفيد أنها عندما قضت فى الدعوى كانت على بينة منه وترد عليه بما يزيل هذا التعارض، أما وهى لم تفعل لأن حكمها يكون معيأ بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٣

- إن جريمة استخدام متعطلين دون أن يكونوا حاصلين على شهادة قيد من مكاتب الترخيم التابعة لوزارة العمل - لا تمس حقوق العمال ولا تعدو مخالفة لإتزام تنظيمي بحت، ومن ثم فلا تعدد فيها الغرامة بقدر عدد العمال.

- متى كان الحكم قد قضى بتعدد عقوبة الغرامة دون أن يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة المحكوم بها، فإنه يكون بذلك قد جهل العقوبة التي أوقعها على الطاعن مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه. ولا يقدح في ذلك أن يكون عدد العمال قد ورد بمحضر ضبط الواقعة إذ يجب أن يكون الحكم منبأً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه.

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٣

من المقرر أنه متى كان طلب المعاينة لا يتجه أصلاً إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة في الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دلاءً موضوعياً لا تلزم المحكمة بإجابته.

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الموضع أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً. وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين أثر الإصابات أو درجة جسامتها على إعتبار أنه يكفي لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً، إلا أنه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ سائلة البيان أن تبين أثر الجروح والضررات ودرجة جسامتها. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين مدى أثر الإصابة التى أحدثها الطاعن بالجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية فإنه يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٦

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على أنه: " ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ". ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاءه من العقاب تأسيساً على أنه مكن السلطات من القبض على

التهم الأول في الدعوى، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له رغم أنه يشكل دفاعاً جوهرياً، إذ من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مسؤوليته ويغير به وجه الرأى في الدعوى، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً نقضه والإحالة .

#### الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢

الحكم برد المبلغ المختلس - على اعتبار أنه عقوبة من العقوبات المقررة قانوناً للجريمة التى دين الطاعن بارتكابها - يقتضى من الحكم تحديده. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بسكوته عن بيان مقدار المبلغ الذى قضى برده يكون قد جهل إحدى العقوبات التى أوقعتها مما يقتضى نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠

- متى كان الدفاع عن الطاعن قد حدد فى طلبه الأمر المطلوب إثباته وأشار إلى الدليل على صحته فى الشكوى التى طلب ضمها، فإنه لا يكلف مؤونة القيام بإجرائه، بل كان على المحكمة أن تأمر هى بضم الشكوى المنوه عنها وتطلع عليها بنفسها تحقيقاً لدفاعه واستجابة لطلبه.

- لما كان الطلب الذى تقدم به الطاعن - بضم شكوى إعراف فيها آخر بارتكاب التزوير المنسوب إليه الإشراف له - هو من طلبات التحقيق الهامة التى يتعين على المحكمة أن تجيبها قبل الفصل فى الدعوى لتعلق الإشراف فى الجريمة بالفعل الأصلي المسند إلى مقارفه، وكان ما قال به الحكم من إنتضاء مصلحة الطاعن من ضم الشكوى إنما هو إستباق إلى الحكم على أوراق لم تطلع عليها المحكمة ولم تمحصها، مع ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقبتها لو إطلعت عليها. وكان لا يجوز القضاء المسبق على دليل لم يطرح فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٢١٦٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦

أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يورد أدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ومبلغ إنفاقه مع سائر الأدلة التى أقرها. ولما كانت المادة ٥٧ ع من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه ولد قضى بالإدانة أشار إلى أخذه بما جاء بمحضر التحقيق وما ثبت فى الحكم القاضى برد وبطالان السند مثار الإتهام، مستنداً بذلك على أنه مزور وعلى ثبوت جرمي تزييره وإستعماله فى حق الطاعن، دون أن يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه إنفاذه دليلاً ضد الطاعن، ودون أن تقوم المحكمة

بنفسها بتمحيص عناصر الدعوى وإجراء ما تراه من تحقيق موصل إلى ظهور الحقيقة لديها فى شأن  
الجرعيتين المستدين إلى الطاعن، إجتراء منها بمجرد سرد وقائع الدعوى المدنية نقلاً عن الحكم الصادر فيها  
فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً متعين النقص مع الإحالة.

#### الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٧

الأصل فى شهادة كل شاهد أن تكون دليلاً مستقلاً من أدلة الدعوى، فيتمتع لذلك بإبرادها دون إحالة ولا  
إجتراء ولا مسخ فيما هو من جوهر الشهادة، ومن ثم فإن الإحالة فى بيان مؤدى الشهادة من شاهد إلى  
شاهد لا تصح فى أصول الاستدلال إلا إذا كانت أوقافها متفقة فى الوقائع المشهود عليها بلا خلاف  
بينهما سواء فى الوقائع أو فى جوهر الشهادة.

#### الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٧

من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة  
الجنائية فعلى المحكمة الأخيرة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها فى الدعوى، أما إذا  
اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أدلة الإدانة، فإن  
ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب.

#### الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ٨/٥/١٩٦٧

يسمح حق الحبس المقرر بمقتضى أحكام المادة ٢٤٦ من القانون المدنى للطاعن الإمتناع عن رد الشئ  
" المدياع موضوع جريمة التهديد النسوبة إليه " حتى يستولى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو ما  
من شأنه - إن صح وحيث نية الطاعن - إنعدام مسؤوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون  
العقوبات. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد وإجتزأ فى إدانته  
بمجرد القول بأنه تسلم المدياع لإصلاحه ثم لم يردده، يكون قاصراً عن بيان أركان جريمة التهديد، لأن مجرد  
الإمتناع عن رد المدياع أو التأخير فى رده مع ما أبداه الطاعن تبريراً لذلك لا يكفى لإعتباره مبدداً والقول  
بقيام القصد الجنائى لديه، وهو إنصراف نية إلى إضافة المدياع إلى ملكه وإغتلاسه لنفسه إضراراً بملكه.

#### الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ٨/٥/١٩٦٧

من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأياً فى دليل لم يعرض عليها لإحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد  
إطلاعها على لقواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٢

من المقرر أن على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من وسائل تحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها. وهى وإن كان لها أن تستند في قضائها إلى الحقائق العلمية الثابتة إلا أن شرط ذلك ألا تلجأ إلى ما يحوط منها خلاف في الرأى. ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأن هناك أنواعاً من زيت بذرة الكتان ذات طعم حلو المذاق وقدم شهادة من إحدى شركات عصر الزيوت تؤيد هذا الرأى وكان الحكم قد أطرح دفاعه إستناداً إلى أن المفاهيم العلمية تقضى بأن زيت بذرة الكتان - على إطلاقة - لا ذع المذاق بغير أن يكشف عن المصدر العلمى الذى إستقى منه هذه الحقيقة حتى يتضح وجه إستشهاده به وعلى الرغم من إختلاف الرأى فيما إستند إليه. ودون أن تستعين المحكمة بخير فسى يتضح رأيه لتقديرها أو أن تجربى تحقيقاً تستجلي به واقع الأمر فى حقيقة نوع الزيت المضبوط، فإن حكمها يكون معيياً بالقصور والإخلال بحق الدفاع معيياً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢

إذا كان الحكم قد أورد صوراً متعارضة لكيفية وقوع الحادث وأعد بها جميعاً، فإن ذلك يدل على إحتلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها فى عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة - الأمر الذى يجعله متخاذلاً متناقضاً بعضه مع بعض معيياً بالقصور.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩

متى كان الثابت أن محامى الطاعن قد تمسك بكذب الشهود فيما قرره من أن الحفية الحاوية للمخلو قد ضبطت مع الطاعن وطلب تحقيق هذا الدواع عن طريق الخبر القنى، وكانت المحكمة إذ لم تستجب لهذا الطلب قد إستندت - من بين ما إستندت إليه - إلى شهادة هؤلاء الشهود وهى التى يعارضها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه فى شأنها، فإن حكمها يكون قاصر الأسباب قصوراً بعينه.

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢

لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإئتمان الواردة على مسيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون المقربات. والعمرة فى ثبوت قيام عقد من هذه العقود هى بحقيقة الواقع. ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأن العلاقة التى تربطه بمشروع حماية إنتاج الثروة الحيوانية التابع للمحافظة هى علاقة مدنية على ما يبين من العقد المبرور بينهما، وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانونى يتغير به وجه الفصل فى الدعوى لما يبنى عليه من إنتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تحنى بإستظهار حقيقة الواقعة ونوع العقد الذى تم التسليم

بمقتضاه وذلك بالرجوع إلى أصل العقد المبرور بين الطرفين، أما وهي لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد إطلاعها على العقد وتحقيقها من نوع الاتفاق المبرور بين المتعاقدين على الرغم من أن محضر التسليم - الذي استند إليه الحكم في إدانة الطاعن - قد أحال في بيان كنه العلاقة بين الطرفين إلى ذلك العقد، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧

من المقرر على ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف، بغض النظر عن قصد الساحب وإتواته عدم صرف قيمته إستغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند الشك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقته للتوقيع المحفوظ لديه. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في الصرف وجوداً وعدماً واستيفائه شرائطه - بل أطلق القول بتوالى الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع الشيك وألاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علة ذلك فإنه يكون قد إنطوى على قصور في البيان.

الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١١/١٣/١٩٦٧

استقر قضاء محكمة النقض على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة البتوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم. ولما كان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند في إدانته ضمن ما استند، إلى شهادة ضابطين، وبين الحكم مؤدى شهادة أحدهما دون أن يذكر فحوى شهادة الآخر إكتفاء بقوله إنه " شهد بما يؤيد الوقائع السابقة ". وكان هذا الذي سألته الحكم مشوباً بعيب القصور، لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة الضابط المذكور فلا يعرف منه كيف أنه شهد بما يؤيد الوقائع السابقة، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً مستوجباً النقض.

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٦٧

- لا يعتبر المال قد دخل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وتسلمه من الغير موظف مختص بتسلمه على مقتضى وظيفته .

- إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن وكونه موظفاً وكون وظيفته قد طوعت له تسلم المال المستولى عليه وكون هذا المال قد آل إلى ملك الدولة بسبب صحيح مع أنه من الواجب طبقاً للمادة

٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة لما تتوافر به أو كان الجريمة التي دان المتهم عنها، فإن الحكم يكون معيماً بما يطله ويوجب نقضه .

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤

إذا كان مفاد ما أورده الحكم أنه إستند في إدانة الطاعن - فيما إستند إليه - إلى إستعراق الكلسب " البوليسى " على المتهمين، فى حين أنه أطر هذا الإستعراق - وهو بمعرض تنفيذ الأدلة القائمة ضد المتهم الأول، مقصداً عن عدم إطمئنانه إليه بالنسبة إلى كلا المتهمين، فإن ذلك يصم إستدلال الحكم بالتناقض والإضطراب الذى ينبى عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة التى إستخلص منها الإدانة وعدم إستقرارها فى عقيدته، ولا يقدر فى ذلك أن يكون الحكم قد إستند فى إدانة الطاعن إلى أدلة أخرى، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بمبحث إذا إنهار أحدها أو إستبعد تعذر الوقوف على مدى الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٣

إذا كان الحكم قد ساءل المتهم عن جنابة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٣/١ مكرر من قانون العقوبات وأنزل به عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وهى عقوبة غير مقررة فى القانون لتلك الجنابة وإنما تدخل فى نطاق عقوبة جنابة إحتلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بمبحث لا يعرف أن كانت المحكمة قد دانتته بالجنابة التى أشارت إليها فى نهاية حكمها أو بالجنابة التى تبىء عنها العقوبة التى أصدرتها، فإن ذلك يصم الحكم بالقصور .

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/١٥

- إذا كان الحكم قد أورد فى وصف التهمة أن المتهم قد إرتكب أفعال الإشتراك فى جلب المخدرات حالة كونه المنوط بهم مكافحة المخدرات، إلا أن الثابت من ملفوات الحكم أن المحكمة قد طبقت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر التى تقضى بتشديد العقوبة فى حالة إقرار الجرمية من الموظفين أو المستخدمين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة، كما عاملت المتهم كغيره من المحكوم عليهم - لأعلن أصليين أو شركاء - ممن لا يتصفون بتلك الصفة وأنزلت بهم جميعاً عقوبة واحدة هى الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة، مما يشير بوضوح إلى أن ما ورد بنهاية وصف التهمة عن قيام ذلك الظرف المشدد، لا يعلم أن يكون من قبيل الخطأ الذى لا يعيب

الحكم، فضلاً عن أنه لا جدوى للمتهم من إثارة هذا النعى ما دامت العقوبة المقررة في القانون  
لجريمة الإشراف في جلب المواد المخدرة مجردة من الظرف المشدد .

— الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار  
فيها، ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من محارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال  
الخاضع لإختصاصها الأقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر  
المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد  
من ٣ إلى ٦.

— بين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه  
" يقصد بالأقليم الجمركي، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة " وأن " الخط الجمركي هو  
الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المناخلة وكذلك شواطئ البحار المحيطة  
بالجمهورية، ومع ذلك تعتبر خطأً جرمياً قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة " وأنه  
" يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة  
به. أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقاً لقتنيات الرقابة ويجوز أن تتدخل داخل النطاق  
تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع بقرار منه " ومفاد ذلك أن تخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي  
بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على  
الرخيص — المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه — في شأن المخدر، يعد جلباً محظوراً.

— الأشواك بطريق الاتفاق إنما يتكون من إتحادية أطرافه على إرتكاب الفعل المكون المطلق عليه، وهذا  
النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية، فمن حق القاضي — فيما عدا الحالات  
الإستثنائية التي قبله فيها القانون بنوع معين من الأدلة — إذا لم يقم على الأشواك دليل مباشر من إعراف  
أو شهادة أو غيره، أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج والقرائن التي تقوم لديه، ولا حرج عليه أن يستنتج  
حصول الإشراف من فعل لاحق للجريمة يشهد به.

— الأصل في القانون أن السامحة التابعة من الشريك بإحدى وسائل الإشراف التي نص عليها القانون في  
المادة ٤ عقوبات وهي التحريض والإتفاق والمساعدة.

— إذا كان الطاعن هو أحد المحكوم عليهم الذين قرروا بالظن على الحكم المنقوض، وكانت النيابة العامة  
وإن طعنت بدورها على هذا الحكم بالنقض، إلا أنها بنته على سبب واحد هو خطأ الحكم في القانون إذ لم  
يقض بمصادرة ثمن الجمال المضبوطة التي إستعملت في نقل المواد المخدرة وطلبت تصحيح الحكم والقضاء  
بالمصادرة، وكانت محكمة النقض قد قضت بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليهم وينقض الحكم بالنسبة



إليهم وإعادة محاكمتهم من جديد أمام دائرة أخرى ولم تر من ثم حاجة إلى بحث الطعن المقدم من النيابة العامة، وكان من المبادئ الأساسية في المحاكمات هو ألا يضار طاعن بطلته وكان الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ومن ثم فإن محكمة النقض ما كان يوسعها - لو تعرضت في حكمها إلى طعن النيابة العامة وقبلته أن تقضي إلا بمصادرة غن الجمال المضبوطة وبالتالي فإنه ما كان يحق محكمة الإعادة أن تشدد عقوبة الغرامة عن حددها الذي قضى به الحكم المنقوض.

- محكمة النقض حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن الطعن هو طعن لثاني مرة - ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضي التعرض لموضوع الدعوى.

- إذا كان الثابت من مراجعة الأوراق أن الأدلة التي حصلها الحكم وعول في إدانة الطاعن - تروى إلى أصول ثابتة في التحقيقات - ولم يجد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه، فقد انحسرت عنه قالة الخطأ في الإسناد.

- من المقرر أن الخطأ في بيان وقوع الجريمة، لا يعيب الحكم، مادام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة، وما دام أن التهم لا يدعى بإقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.

- التناقص الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة.

- شككة الموضوع أن تأخذ بأقوال التهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين - وإن عدل عنها بعد ذلك - ما دامت قد إطمأنت إليها.

- العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة التهم أو براءته، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينة يروى إليها دليلاً لحكمه.

- إذا كان الحكم قد أطرحت التسجيل ولم يأخذ بالدليل المستمد منه وبني قضاءه على ما إطمأن إليه من إعراف المتهمين الآخرين في التحقيقات إلى جانب باقي أدلة البروت السابقة التي قام عليها، فقد انحسر عنه الإلتزام بالرد إستقلالاً عن أي دفاع يتصل بهذا التسجيل.

- من المقرر أن تخفك الموضوع أن تجزىء، الدليل - ولو كان إعرافاً - وتأخذ منه بما تضمن إلى وتلغ عما عده دون أن بعد ذلك تناقضاً يعيب حكمها.

- الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه، فإذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك فى مرافعة بطلبات التحقيق التى أبداها فى مستهل المحاكمة لما يفيد تنازله عنها، فلا يحق - من بعد - أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق تنازل عنه.

#### الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩-صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

مضى كان الثابت من أقوال المجنى عليه فى محضر الاستدلال أنه أقر بأنه أمسك الطاعن ومزق له قميصه حتى حضر المتهم الثانى- وخلصه من يده وأثبت النيابة العامة أنها نظرت قميص الطاعن فوجدته ملول العرى فالتأذى بعض أزراره مصداقاً لما قال به المذكور من أن المجنى عليه أمسك به وجذبه من قميصه، وكان الحكم المطعون فيه قد إقطع هذا الجزء الثابت من قول المجنى عليه وأهدر مناظرة النيابة لقميص الطاعن وبنى على ذلك أطراح دفاعه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس، فإن ذلك لما يعيه .

#### الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩-صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧

إذا كان بين من المفردات أن المحقق الإدارى قرر فى تحقيق النيابة العامة أن المتهمين لم يعرفوا إلا بعد أن وعدهما بعدم إبلاغ النيابة العامة ضدتهما والإكتفاء بتوقيع الجزاء الإدارى عليهما فى حالة إعرافهما وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى رده على دفاع المتهمين بأن الإعراف المنسوب صدورهما إليهما فى التحقيقات قد صدر منهما نتيجة إجراء وتضليل من المحقق الإدارى، علة مجرد قوله بأنه لم يقيم عليه دليل فى الأوراق وهو ما يخالف الثابت على لسان المحقق الإدارى فى تحقيق النيابة العامة، ولم يعرض إلى ما أقر به هذا المحقق فى أقواله فى شأن الظروف التى لا بدت صدور الإعراف من المتهمين ويقول كلمته فيه فإنه يكون ممياً باحطاً فى الإسناد والصور فى التسبب المستوجب للنقض بالنسبة للطاعنين الأول والثانى وبالنسبة للطاعن الثالث الذى لم يقدم أسباباً لطعنه، وذلك لوحدة الواقعة وإتصال الوجه الذى بنى عليه النقض به .

#### الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩-صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

خطأ الحكم المطعون فيه فى تحديد البالغ المبددة لا أثر له فى ثبوت جريمة خيانة الأمانة ولا حجية له على القضاء المدنى على الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٨

مضى كان محرم المحضر لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدى إلى صحة ما انتهى إليه من أن التهم أعد الزيت موضوع الدعوى للطعام وليس للأغراض الصناعية، لأنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها يخضع لإحتمالات الصحة والبطالان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن يسطر رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده وإنتاجه فى الدعوى أو عدم إنتاجه، ومن ثم إذا كانت المحكمة قد جعلت أساس إقتناعها رأى محرم المحضر، فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة إستقلت هى بتحصيلها بنفسها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٦٨

- لما كان تسليم الطاعن الأوراق المزورة لشخص إنتحل شخصية القوض فى الإستلام لا يوفر لديه العلم حتماً بتزوير تلك الأوراق التى سبق أن حصل عليها، بل قد يكون إشراكاً فى تزوير المحررات التالية لها مثل إذن الإستلام الأمر الذى يكون تهمة أخرى لم تكن موجهة إليه. وكان الحكم قد إستدل - فى خصوص جريمة الإستعمال - على علم الطاعن بتزوير المحررين المنسوب صدورهما إلى الجمعية التعاونية بإشراكه فى تزويرهما، فإن الخطأ يشمل إستدلال الحكم كله بما يعيبه، ويوفر المصلحة فى التمسك بهذا الوجه دون أن يحتاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين معاً، وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما .

- متى كان الحكم قد أطرح دواع الطاعن بأن مسلم السداد وذا المصلحة فى التزوير هو شخص آخر دونه - بقوله إن ما ذكره أمين مخزن بنك التسليف ابتداء من أن الشخص الآخر هو الذى إستلم السداد إنما كان خطأ منه لعدم معرفته به - فإن ما أثبتته الحكم يكون على غير سند صحيح من الأوراق بعد أن ثبت منها أنه سمى الشخص المذكور وبين صفته وسئل فى حضرته ووجه به قاصر على أنه هو الشخص الذى عناه .

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ٦/٤/١٩٦٨

القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨

لا يعيب الحكم تناقض الشهود ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه واستخلص منها الإدانة إستخلاصاً سائفاً .

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧

التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين إحداهما الإمتناع عن بيع سلعة مسعرة والأخرى بيعها بأكثر من السعر المقرر قانوناً وأخذ بهما معاً، فضلاً عن مغايرة ذلك للواقعة التى إنخلت بها النيابة أساساً لإقامة الدعوى الجنائية وهى الإمتناع عن بيع سلعة غير مسعرة ودون إشارة إلى ما يشعر بأن المحكمة قد عدلت وصف التهمة، الأمر الذى تكون معه الواقعة غير مستقرة فى ذهن المحكمة ذلك الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة فإن ذلك يصم الحكم بالتناقض والعارض فضلاً عن الغموض الذى من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها فى إنزال حكم القانون على واقعة الدعوى الصحيحة والتقرير برأى فيما تثيره النيابة الطاعنة بوجه الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٤

مضى كان الحكم غير قائم على أن هناك اتفاقاً بين المتهمين على مفارقة الضرب، وكانت المحكمة فيما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلتها من التحقيقات وسطرتها فى صدر الحكم، وفيما أوردته فى تحصيلها لأقوال الشهود اللذين اعتمدت على أقوالهم فى قضائها بالإدانة، لم تحدد موقع الضربات التى وقعت من كل من الطاعنين، وكان ما أوردته عن التقرير الطبى الشرعى من وجود جرحين رطيين بالجدارية اليمنى للمجنى عليه وأن الوفاة نشأت من كسور بعظام الجمجمة ونزيف على سطح المخ، لا يفيد بطريق الجزم أن هذين الجرحين اللذين أحدثتهما الطاعنان قد ساهما معاً فى إحداث تلك الكسور التى نتجت عنها الوفاة، إذ يحتمل أن يكون أحدهما فقط هو الذى أسهم فيها دون الآخر، مما كان يتعين معه على المحكمة - حتى يسعى قضاؤها على سند صحيح من الواقع والقانون - أن تستظهر أن كلا الإصابتين قد أسهمت فى إحداث الوفاة ما دامت واقعة الدعوى قد علت من توفر ظرف سبق الإصرار أو إضاق الطاعنين على الاعتداد، أما وأنها لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً فى بيان الأسباب التى بنى عليها.

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤

مضى كان مفاد عبارة الحكم المطعون فيه وسياقها لا تدع مجالاً للشك فى أن مراده منها قد أنصرف إلى عدم صحة دفاع الطاعنين بعد أن أفصح الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه صراحة

إطمئنانه إلى ما إثبته الشاهد محرم محضر الضبط بمحضر وما شهد به بمحضر الجلسة، فإن قول المحكمة في نهاية أسباب حكمها أنه اتضح لها صحة دفاع الطاعنين، لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة لا يصح اعتباره تناقضاً ويؤثر في سلامة الحكم بل هو سهو واضح لا يغي على من يراجع أسباب الحكم .

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٤

إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين أبطل إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره قبل الحصول على الطلب من وزير الخزانة، إلا أنه فاتته أن يعرض لمشروعية إجراء تفتيش زراعة المطعون ضده إستناداً إلى الحق المقرر أصلاً لرجل الضبط القضائي والذي يعد عملاً من أعمال الإستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقيفه على الطلب، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور ويتعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٣٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٨

يوجب القانون سؤال الشاهد أولاً وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته وذلك لإحتمال أن تأتي الشهادة التي تسمعها المحكمة ويناح للدفاع مناقشتها، بما يقتضيه بمقابلة تدابير تلك التي ثبتت في عقيدتها من قبل، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد تترعت برفض طلب سماع أقوال شهود الإلابات ومحرم المحضر بأنها ترى في أقوالهم محضر ضبط الواقعة ما يقتضيه بثبوت التهمة، لأنها تكون قد أغلقت بحق الطاعن في الدفاع وهو سبق منها للحكم على أقوال الشهود قبل أن تسمعهم، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥

الأصل أن المحكمة لا تلزم بمطابقة التهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفسح عن أنها لطفت إليها ووازنت بينها، أما وقد إنطقت كلية عن العرض للدفاع الطاعن - بأنه كان في حالة دفاع شرعي وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره، فإن حكمها يكون قاصر البان مستوجباً نقضه .

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/٤

إن التناقض في أقوال الشهود - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم، ما دام أنه قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٤  
التناقض لى أقوال الشهود لا يعيب الحكم، ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٨  
من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تزمة للدفاع الشفوى المبذولى بجملة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها. ومن ثم يكون للمتهم أن يضمناها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له - إذا لم يسبقها دفاعه الشفوى - أن يضمناها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها ولما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه إستند فى إدانة الطاعن إلى ما شهدت به الشاهدة من أن الجرار الذى كان يقوده الطاعن قد صدم اغنى عليها الأولى التى كانت تحمل إبنها " اغنى عليه الثانى " ثم مرت عليها عجلات المقطورة دون أن يعنى بالرد على ما طلبه الطاعن بمذكرته المقدمتين لمحكمة أولى وثانى درجة من إستدعاء الطبيب الشرعى لناقشته فيما إذا كان يمكن حدوث إصابات اغنى عليها بالصورة التى جاءت على لسان الشاهدة، وكان هذا الدفاع الذى ضمنه الطاعن مذكرته سالفى الذكر بعد هاماً لتسلفه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها، مما كان يصمين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تمحص عناصره، وأن ترد عليه بما يدفعه إن إرات إطراره، أما وقد أمسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/١١  
إن التناقض بين أقوال الشهود، لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦  
الخطأ فى دياجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع إستدلالة .

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١  
من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بجهة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها. ولما كانت المحكمة المطعون فى حكمها قد رأت أن سرعة السيارة فى سيرها هى التى أدت إلى انفجار الإطارين الخلفيين وإخلال توازنها وهذه مسألة فنية يختلف الراى فيها، وإذ تمى قد أرجعت خطأ الطاعن إلى هذه المسألة الفنية التى تصدت لها دون تحقيقها، فإن حكمها يكون معيباً ويعين نقضه.

الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٩  
التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٩  
إن تناقض الشاهد وتضارب أقواله، لا يعيب الحكم، ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٢  
مضى كانت أقوال الفريق الآخر من الشهود الذين لم يعرض لهم الحكم الطعون فيه ولا يتصلون بعلة القربى للطاعة لا تنصب على واقعة تسليم المبلغ المدعى بتبديده على ما بين من أسباب الطعن، فإن هذه الأقوال لا تعد دليلاً مستقلاً على قيام المانع من الحصول على دليل كتابى ولا تلتزم المحكمة بالتالى بإبداء رأيها فيها. ومن ثم فتنتفى عن الحكم دعوى القصور فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٣  
- إن التناقض الذى يعيب الحكم، هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وإذا كان ما تقدم وكانت أسباب الحكم الطعون فيه قد خلصت فى غير تناقض إلى ثبوت جريمة إحراز الطاعن لجوهر الخشيش بقصد التعاطى، فإن استطراد الحكم إلى الإشارة إلى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافأة المخابرات وتنظيم إسماعها والإتجار فيها لا يقدح فى سلامته ما دام هو قد أورد مادة العقاب فى القانون الواجب التطبيق.  
- إن عطا الحكم فى ذكر مادة العقاب لا يطله .

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٨  
إن التناقض فى أقوال الشهود - على فرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦  
إذا كان الحكم الطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى استخلص منها ومن مؤدى أقوال شهود الإلتهام وهو ما لا يجادل الطاعن فى صحة معينة من الأوراق، وفى حدود سلطته الموضوعية - أن الطاعن إذ توجه إلى منزل الجنى عليه ولم يده وقبض من زوجته مبلغ جنيه بزعم أنها غرامة محكوم عليه بها، طب إليها التنبيه

على زوجها بضرورة مقابله في منزله بعد أن ترك له ورقة بها عنوان المنزل وأن تفهمه يعمل حسابه لهذه المقابلة " وأنه إذ قابله بالمنزل أوقفه على حقيقة الأمر من أنه قد حرر مضمده محضر مخالفة مباني، وأبدى له مساعدته بإثبات بيانات لصالحه في هذا المحضر، وبعد أن قام بذلك طلب إليه إنتظاره في الخارج ثم لحق به واستولى منه على مبلغ الرشوة، واستخلص الحكم من ذلك كله أن الطاعن قد طلب لنفسه عطاء للإخلال بواجبات وظيفته فإن الواقعة على هذا النحو تكون منطبقة على نص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي دين بها، ولا يؤثر على ذلك أن يكون العطاء لاحقاً، ما دام أن نية الإلتجار بالوظيفة في هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية، وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن ومن ثم فلا جدوى له من بعد في شأن ما يشتره من عدم توافر هذه الجريمة بالنسبة للواقعة الأولى الخاصة باستيلاء على مبلغ جنيته من زوجة الجنى عليه .

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١١

من المقرر أنه إذا تزايدت المحكمة الإستئنافية بما لا يؤثر في صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة فهذا التزايد مهما جاء فيه من خطأ، لا يعيب الحكم.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٤

متى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الدلائل عن الطاعن قد أثار عدم قدرة الجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته، وأن التقرير الطبي الشرعي وإن أثبت أن إصابات المذكور لا تمنعه من ذلك إلا أنه قصر تلك القدرة على فترة معينة مماها بالفترة البيضاء وأنه لا دليل على أن الجنى عليه قد مر بهذه الفترة، يؤيد ذلك ما أثبتته الضابط في محضره من أن الجنى عليه سقط في غيبوبة عقب إدلائه بأقواله وكان الدلائل على هذه الصورة يمد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ولأن الواقع يشهد له وبمساعده، ذلك أن الطبيب الشرعي وإن قرر أن إصابات الجنى عليه لا تمنع من قدرته على التحدث بتعقل بعدها خلال الفترة البيضاء وهي الفترة الزمنية التي تعقب زوال غيبوبة الإرتجاج المخي وتسبق غيبوبة الضغط المخي، إلا أنه أثبت تعلق تحديد المدة الزمنية التي تستغرقها الفترة البيضاء وأنه يجوز أن تمتد إلى حوالي ست ساعات وأن ذلك يتوقف على مدى مقاومة الجنى عليه للصدمة العصبية المصاحبة للإصابات كما أثبت الضابط في محضره أنه عقب سؤال الجنى عليه أخذ يهذى ويتحدث بكلام غير مفهوم، فإن المحكمة إذ لم تقطن إلى دلائل الطاعن ولم تقسسه حقه وتعتى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه، يكون حكمها معيماً بما يوجب نقضه.



الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٠

إذا كان بين من المفردات النضمة، أن ما نقله الحكم عن العائنة من أنه لا يمكن الوصول إلى الحجرية التي كان بها النحاس المختلس إلا عن طريق بابها، ليس له أصل في الأوراق، فإن الحكم يكون معيباً بالخطأ في الإسناد، ولا يفنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٠

لا يجوز للمحكمة أن تدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي إطمأنت إليها أو طرحها إن لم تثق بها، ولما كان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على إفراض صدور حركات لا إرادية باستدارة المجنى عليه وهو في منطقة اللاشعورية، وهو ما لا سند له من أقوال شاهدي الإلبيات كما بسطها الحكم، فإنه يكون قد تدخل في روايتهما وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ويبقى التعارض بعد ذلك قائماً بين الدليلين القولي والفني لما يرفع، ولا ينال من ذلك أن يكون أحد الشاهدين قد قرر بجملة المحاكمة أن المجنى عليه كان قد عمد إلى الإستدارة ساعة إطلاق العيار ما دام أن الحكم لم يجعل سنده في رفع التناقض هذه الأقوال بعد تحميمها والإطمئنان إليها ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٠

لئن كان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى نص المادة ١١٦ من قانون العقوبات التي تضمنت جريمة الحصول على ربح من توريدات متعلقة بإحدى شركات المؤسسات العامة، إلا أنه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه عقوبات الغرامة والمزل ورد المبالغ المخطئة، وهو نص المادة ١١٨ من قانون العقوبات، ومن ثم فإنه يكون باطلاً، ولا يعصمه من عيب البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى المادة ١١٨ المذكورة والتي طلبت النيابة العامة تطبيقها، أو إثباته في منطوقه الإطلاع على مواد الإتهام، ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بالادة المشار إليها.

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٠

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو بعدم كفاية أدلة البت، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت

الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات. ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعنة لم توقع أى حجز من جانبها على السيارة تحت يد المطعون ضدهم في تهمة التبيد وإثماً الحجز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم، كما يبين منها أن المطعون ضدهم في تهمة النصب إستمروا في إتخاذ الإجراءات القانونية ضد الطاعنة بصفتهم مالكين للسيارة بعد صدور القرار بتأميم شركتهم في يولييه سنة ١٩٦١، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم في تهمة التبيد على خلاف الثابت من الأوراق وقبل المطعون ضدهم في جريمة النصب تأسيساً على أن صفتهم كانت صحيحة وقت شراء الطاعنة للسيارة دون أن يتناول قرار تأميم الشركة المالكة الذى صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفة ملاكها السابقين وعمّا إذا كان يجوز لهم بعد صدوره أن يستمروا في التصرف كملاك وأن يوقعوا الحجز على السيارة ويستلموا جزءاً من متأخر ثمنها فإن ذلك ينشئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والإحالة بطروفيها وأدلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة.

#### الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٠

متى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بالجلسة التي صدر فيها الحكم القاضي بإعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن، حضر عنه من قدم شهادة طبية تفيد أن الطاعن مريض بالمستشفى العسكري وأطرحها بقوله : " أنه لا يفوت المحكمة أن تشير إلى أنه بالنسبة للشهادة التي قدمها الحاضر عن المتهم بمعرضه بالمستشفى العسكري فقد جاءت خالية من خاتم يدل على أنها وردت حقيقة من تلك المستشفى الأمر الذى لا تطمئن به المحكمة إليها ". وكانت تلك الأسباب لم تتناول العذر في ذاته وإنما إقتصرت على الوقوف عند مسألة شكلية تتعلق بشكل الورقة المتضمنة له دون أن تقوم المحكمة بالتحقيق من صدقه، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مما يحىبه بما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ٨/١١/١٩٧٠

من المقرر أن خطأ أجنبى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة. ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن إلا أنه أغفل كلية التصدى إلى مؤلف أجنبى عليه وكيفية سلوكه وإلى دفاع الطاعن الذى بناء على أن أجنبى عليه إندفع فجأة تجاه السيارة لإصطدم بها، ليسنى من بعد بيان مدى قلرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة

اُجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو إنشائها، فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم يكن مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يسوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١١/٨/١٩٧٠  
مضى كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقواله، فإنه لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال الطاعن إعرافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعراف وهو الإكفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود.

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠  
إن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتض منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته منها صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره، إذ لا يصح في القانون - كما فعل الأمر المطعون فيه - أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي ألام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه.

الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١١/٣١/١٩٧١  
من المقرر أنه لا يسوغ للمحكمة أن تستد في دحض ما قال به الخبير الفني إلى معلومات شخصية، بل يتعين عليها إذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستمئانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحت التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها. ولما كان يبين من الإطلاع على أوراق القضية أن ما استند إليه الحكم في إثبات توافر ركن الخطأ في حق الطاعنين من الجزم بأن ثمة خللاً سابقاً قد ظهر في البناء لم يبادر الطاعنون بإصلاحه بخالف ما شهد به مدير الأعمال الهندسية أمام المحكمة من أنه لا يستطيع نفى أو إثبات ظهور الخلل في تاريخ سابق على الحادث، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في السبب والفساد في الاستدلال بما يعيبه ويسوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٧١  
يوجب الشارع في المادة ٣١٠ إجراءات أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً. والمراد بالسبب المعبر تحرير الأسانيد والحجج التي هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون. ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع القوف على مسوغات ما قضى به. أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء في أصله الذي حرر بخط القاضي ونسخته التي حررت بمعرفة أمين السر والراغبة في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة مبجلة

للا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب نسيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراجعة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وتقول كلمتها فيما يشير الطاعن بوجه النعى. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا فعلاً من أسبابه لإستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل أسباباً وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً. وإذ كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها لبطانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مفيت لأسبابه ومنطوقه .

#### الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٤

يشترط فى الحكم الصادر بالإدانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفى فى ذلك أن يشير الحكم إلى الأدلة التى إعتد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه إستشهاده بها على إدانة المتهم، فإن إقتصار الحكم على القول بأن التهمة ثابتة بما جاء بمحضر الضبط من أن السيد مفتش التموين ضبط بمخبر المتهم وهو القاليم على إدارته مخبراً خاصاً بحيز لصالح الأفراد فضلاً عن إعراف المتهم بالمخبر دون أن يذكر نوع الحيز الذى كان الطاعن قائماً بحيزه وهل هو من النوع البلدى أو الأفرنىكى أو الشامى لإختلاف الأحكام التى سنّها الشارع لكل نوع منها سواء من جهة الرخيص يأتناجه أو من جهة بيان المواصفات اللازمة به، كما لم يورد الحكم مضمون الإعراف المنسوب للطاعن وإكتفى بالإشارة إلى ما جاء بمحضر الضبط، ولم يبين ما إذا كان المخبر الذى يديره الطاعن يعمل للتموين أم لا إذ أن حظر الحيز لحساب الأفراد بغير ترخيص محظور على المخابزين التى تعمل للتموين دون غيرها عملاً بنص المادة ٢٩ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ مما يجعل الحكم المطعون فيه قاصر البيان بما يعنيه ويستوجب نقضه .

#### الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٥

البين من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦، أنه حظر نقل قش الكتان وبلوته خارج الأجوان ومراكز التجميع بالمحافظات فى الفترة التى حدها إلا بتصريح من مدير الزراعة ومؤدى ذلك أنه إقتصر على تأثيم الفعل المادى وهو النقل دون التصرف القانونى بالبيع الذى لا يترتب عليه فى كل الأحوال نقل المبيع من جهة إلى أخرى. وإذ كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه، أنه إكتفى بنقل وصف التهمة المسندة إلى المطعون ضده، من أنه تصرف فى محصول الكتان بيعاً، على النحو المبين بالمخبر، بغير ترخيص من الجهة المختصة، وإستطرد من ذلك

مباشرة إلى القوّن بأن التهمة ثابتة قبله، ويتعين عقابه طبقاً لمواد الإتهام، دون أن يبين حقيقة الواقعة، وهل إقتصرت على التصرف القانوني بالبيع دون النقل المؤتم قانوناً أم إشتملت عليه، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافيّاً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها أحكامه، فإن الحكم المطعون فيه، إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضائها ومزوى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة في وجه الطعن، ومن ثم يتعين نقض الحكم.

#### الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٧١/٢/١

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجرّبه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً، ولما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الغائبين من شهود الإثبات، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الدعوى بإدانة الطاعن وركن إلى القوائم دون سماعهم رغم إصرار الطاعن على ذلك، فإنه يكون مشوباً بسبب الإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة. ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد ركزت في الإدانة إلى أدلة أخرى هي إعراف الطاعن بتحقيقات النيابة وباقي أقوال شهود الإثبات الذين سمعهم والمعاينة لأنها لم تعد بهذه الأدلة وحدها وإنما أدخلت في اعتبارها أيضاً أقوال الشهود الغائبين الذين لم تستمع إليهم رغم إصرار الدفاع على سماعهم. والأصل أن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يشد بعضها بعضاً والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة، وليس من المستطاع - مع ما جاء في الحكم - الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل - لو حقق - في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة. ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

#### الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٤

يتعين على المحكمة، أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى، وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها، وإذ لم يواجه الحكم المطعون فيه ما قام به الضابط بنفسه من تحريات، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

#### الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٧١/٣/٨

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق التابعة بالأوراق وبأن يشتمل

حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الزية في صحة عناصر الإثبات. ولما كان بين من الإطلاع على المفردات المنظمة أن ضابط مكتب المخدرات أثبت في محضره المسوع الذى سببه تأخر فى الإبلاغ عن الواقعة، كما أن ما أثبتته وكيل النيابة فى محضر التحقيق عن أوصاف المطعون ضده يتفق فى جملة وما أثبتته الضابط عنه فى محضر تحريات، فإن ما تساند عليه الحكم فى تبرير إطراره لأقوال شاهدى الإثبات فى الدعوى يخالف بخالف الثابت فى الأوراق الأمر الذى ينشئ عن أن المحكمة لم تفهم الواقعة على حقيقتها وأنها لم تحصى أدلتها بما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٧١/٣/٨

متى كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى براءة المطعون ضده من تهمة إحرار المخدر والتعدي على ضابط قسم مكافحة المخدرات، واستند ضمن ما استند إليه فى قبضته إلى أن المطعون ضده لم يضبط فى المكان الذى عنه شاهدا الإثبات بل ضبط فى مقهى عنه هو وشهوده وإلى مجرد أن التعدي بالضرب لم يترك أثراً بالضابط، ورتب الحكم على ذلك عدم صحة التهمين المذكورين. وإذا كانت هاتان الدعامتان على فرض ثبوتهما البقنى ليس من شأنهما أن تؤدبا إلى ما رتبته الحكم عليهما من إطرار أقوال شاهدى الإثبات جملة من عداد الأدلة والحزم بتلقي التهمين على المطعون ضده فى صورة الدعوى بحسبان أن مكان الضبط أبداً كان شأنه لا أثر له على جوهر واقعة إحرار المخدر خصوصاً أن الضابط مأذون له من النيابة العامة بالقبض على المتهم وتفتيشه فليس من دافع للضابط أن يغير مكان الضبط كما أن أحداً من شهود النفي لم يجزم بأن المخدر لم يضبط مع المتهم عند القبض عليه وتفتيشه بل إنصبت شهادتهم واقتصرت على تعيين مكان الضبط ليس إلا، كما أنه ليس بلازم فى العقل والمنطق حتى تثبت واقعة التعدي فى حق المتهم أن يترك هذا التعدي على الضابط المجنى عليه أثراً. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدل فى منطق سائع وبيان مقبول على صحة ما انتهى إليه وأقام عليه قضاؤه من أن التهمتين المذكورتين ملفقتان على المطعون ضده، فإنه يكون معيماً بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٧١/٣/٨

محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الزية فى صحة عناصر الإثبات. ولما كان بين من

الإطلاع على المقررات المنضمة أن ضابط مكتب المخدرات قد أكد رؤيته للمطعون ضده وهو يلقي بالقفافة التي تحوى المخدر وأنه تبعها وهو يلقيها حتى استقرت على الأرض، كما شهد الشرطى السرى بأن الرؤية بمكان الضبط كانت واضحة وأن مصابيح البلدية وأخلات التجارية كانت مضاءة وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها فى هذه الأدلة ولم تبين كيف أنها انتهت إلى تعلل الرؤية بقلة الضوء على الرغم بأن الثابت بالأوراق يخالف ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستند من شهادة الشاهدين على النحو السالف بيانه، ودون أن تدل المحكمة برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح للإستدلال به على التهم وخالف الثابت بالأوراق مما يبنى بانها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٧١/٣/١

إن نتيجة التحليل لا تخرج عن كونها دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التى من أجلها رفضت التصريح عليها فإن شككة النقض أن ترأب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها. ولما كانت المحكمة قد أخرجت نتيجة التحليل رغم ما دلت عليه من أن عينة الكمون المضبوط لدى المتهم غير مطابقة لإرتفاع نسبة الرماد الكلى والرماد غير الذائب فى الحموضة عن الحد المقرر إستناداً إلى مجرد غلوها من يبان مقدار نسبة المخالفة دون أن تستند فى تفنيدها إلى أسباب فنية تحمله وأن تتخذ ما تراه من الوسائل بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، وهو أمر ميسر لها بالإستعلام عنه من الفنى المختص، أما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٧١/٦/٦

الشهادة المرضية، لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ومن ثم فإنه يمتنع على المحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تبدى رأيها فيها بقبولها أو عدم الإعتداد بها، وأن تبني ما تنتهى إليه من رأى فى هذا الشأن على أسباب سائلة تؤدى إلى ما رتبته عليها. وإذا كان ذلك، وكانت المحكمة لم تعرض فى حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التى تشير إلى المرض الذى تعلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته وقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن تقول كلمتها فى تلك الشهادة، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢١

لئن كان من المقرر أنه يكفي أن يتشكل القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة، إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وأم بأدلتها، وعلا حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب الصيغ .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٤

إذا كان الحكم قد استند فيما استند إليه من أدلة الثبوت إلى شهادة شاهدين تبين من محاضر جلسات المحاكمة والمقررات المضمومة أنه ليست للشاهدين المذكورين من أقوال سوى ما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة من أنه بسماع أقوالهما وجدها مطابقة لأقوال زميلهما، وكان الحكم المطعون فيه، يقول بتطابق أقوالهما مع أقوال الشاهد...، فإنه يكون قد أقام قضاء على ما ليس له أصل فى الأوراق وأنه إنما اعتنى رأى محرر المحضر وسلم به تسليمًا بغير أن يستوتق من مدى صحته أو فساده لعدم وجود أقوال لهما حتى يتسنى إجراء المطابقة عليها، وهو ما لا يجوز لما هو مقرر من أن الحكم يجب أن يكون صادراً عن عقيدة للقاضى يحصلها بنفسه لا يشاركه فيه غيره .

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٤

من المقرر أنه وإن كان لا يشوط أن يتحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن ركن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة ما دامت الوقائع، كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توفره، إلا أنه يجب أن يتضمن حكم الإدانة فى تلك الجريمة ما يوفر علم المتهم بالسرقة علم اليقين. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أثبت توافر ركن العلم بالسرقة فى حق الطاعن بمجرد توسطه فى بيع الأشياء المسروقة بين المتهم الأول والسارق ومشوى المسروقات، مع أن ذلك لا يفيد حملاً وعلى وجه اللزوم توافر علم الطاعن اليقيني بأن الآلة التى توسط فى بيعها متحصلة من جريمة سرقة، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيلاً بالقصور فى البيان والفساد فى الاستدلال مما يعين معه نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٢

عرف المشرع فى المادة الرابعة من قرار وزير الإسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الطريق الخاص بأنه كل قضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام ولما كان الحكم الابتدائى المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان القضاء المحيط بذلك المبنى مملوكاً للمتهم " المطعون ضده " ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص كما هو معروف به فى المادة الرابعة من القرار المذكور، الأمر الذى يعجز عن حكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق



القانون على واقعة الدعوى كما صار إلّاها بالحكم بالنظر لما تنهه الطاعة من خطئه في عدم توقيع عقوبة التصحيح. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في البيان يمينه .

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧١

من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بياناً كالياً، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة والية بين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ إتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه إستدلّاله بها، وإذ فأت الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما إشتمل عليه تقرير المعامل الكيماوية، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يمينه بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧١

إذا كان بين من الإطلاع على المفردات المضمومة، أن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المظعون ضده يعمل أميناً للنقل بين بيروت والإسكندرية، وهو الأمر الذي إستندت إليه المحكمة في نفي علمه بما تحويه الأمعة - التي كان يحملها - من مخدر، لا أصل له ولا دليل عليه في الأوراق، بل إن الثابت من أقوال نفس المظعون ضده المذكور، في محضر تحقيق النيابة، أنه يعمل " عامل جزارة " وما قرره خلال التحقيق من أنه إعتاد السفر بين بيروت والإسكندرية لا يدل بذاته على إمتنانه حرفة أمين النقل، الأمر الذي ينبئ عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بطرفيها عن بصر وبصيرة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧١

إن العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات هي الحبس وجوباً ويجوز أن يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنيه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الحبس المقضى بها في الحكم الابتدائي إلى عقوبة الغرامة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن مفاتيح السيارة التي ضبطت بها المواد المخدرة كانت مع الطاعن وقت القبض عليه وعول على ذلك في إدانته فإنه يكون معيباً بالخطأ في الإستناد، وإذ كان لا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تفتشت إليه وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضماثم متساندة فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يسوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢

المراد بالاعاب القمار إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور. وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تنفرغ منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها، وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد جاء كما بين من مراجعته جهلاً في هذا الخصوص فلم يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله في مسكن الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم الأمر الذي يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/٣

الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً في تلك الأوراق، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما لا أصل له في التحقيقات فإنه يكون باطلاً لإبنتائه على أساس فاسد .

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٣

الأصل أن حكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفعل فيه بنفسها إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأى الخبر القنى في مسألة فنية بحث فإنه يتعين عليها أن تستند في تنفيذه إلى أسباب فنية تحمله وهي لا تستطيع في ذلك أن تحمل محل الخبر فيها، وإذ كان الحكم في قضائه ببراءة المتهم أورد تبريراً لإطراحه نتيجة تقرير التحليل المقدم في الدعوى أن عينات أخرى من دخان المطعون ضده أخذت في تواريخ مختلفة وظروف مغايرة ثبت سلامتها، مما لا يكفي بذاته لإهدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية. وكان خليفاً بالحكمة وقد داخلها الشك في صحة النتيجة التي انتهى إليها ذلك التقرير أن تستجلى الأمر عن طريق المختص فنياً. أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٧

ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإستاد واقعة إحراز الجوهر المخدر لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقتنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإتجار أو بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصي دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها.

الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد انصرف على إيراد الأسباب التى أقامت عليها النيابة العامة إستئنافها وهى خطأ الحكم المستأنف فى تطبيق القانون وإنتهى إلى تعديل ذلك الحكم ليما قضى به من عقوبة دون أن يشتمل على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة ودون أن يورد الأسباب التى إعتد عليها فيما إنتهى إليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعن بهما ودون أن يحيل فى هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف، فإنه يكون بذلك قد أغفل بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها كما أغفل إيراد مؤدى الأدلة التى إستخلص منها الإدانة مخالفاً فى ذلك حكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأسباب التى بنى عليها. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٣

من المقرر للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ تمكناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إلزامها فى الحكم. وإذ كان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن قد إعتد فيما إعتد عليه فى الإدانة - على مذكرة مدير الجمارك مكتظاً بالإشارة إليها دون أن يورد مضمونها أو يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى التى أوردتها الحكم الابتدائى الذى إعتنقه وأكمل أسبابه بهذا الدليل وكان ظاهر من الحكم أن المحكمة حين إستعرضت الدليل المذكور كانت ملزمة به إلماً شاملاً بهىء لها أن تحصره التحصيل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكمة النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من فساده فإن الحكم المطعون فيه يكون معيأ بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٠

من المقرر أن وضع الحكم بصيغة عامة ومبهمة لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسيب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون. ولما كان البين من الإطلاع على الفقرات المضمونة أن مذكرة الطاعن التى عنها الحكم " المطعون فيه " قد حوت دليلاً بإنعدام محضى الحجز والتبديد مما كان على المحكمة أن تقتضه حقه فتحصر عناصره وتظهر مدى جديته وأن ترد عليه بما يدفعه، أما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة المبهمة التى أوردتها " من أن المحكمة لا ترى أن هناك ثمة بطلان قد

شاب محضر الحجز " والتي لا يستطيع منها الوقوف على مسوغات ما قضت به في شأن ما أثاروه الطاعن من دلوع قانونية، فإن حكمها يكون معيياً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠

إن مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمج المصوغات، المعدل بالقوانين أرقام ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ و ٣٨ لسنة ١٩٦٥ و ٤٠ لسنة ١٩٦٧، أن الشارع لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة وهو إذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها منوطاً بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاماً خاصاً من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى إذا ما صدر حكم نهائي تقرر حق إسدودها بعد دفعها إذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية وبعد كسرها وإستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة إن لم تكن كذلك. فإذا كان الحكم قد قضى بالمصادرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٧

الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي إستندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بياناً كافياً يوضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة. لمضى كان الحكم قد خلا من بيان أقوال الشهود الذين أبدوا شهادة الجني عليه ومدى دلالتها على وقوع الفس والإحتيال من جانب الطاعنين فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٦

لا يصح في أصول الإستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح وإذا كانت المحكمة الإستئنافية قد رفضت طلب الطاعنين سماع الشهود - إلباتاً ونهياً - اللذين لم تستجب بحكمة أول درجة إلى طلب سماعهم - وراحت ترد على طلب سماع شهود النفي بنظر إقامته على تقدير لقيمة شهادتهم قبل سماعهم فإن حكمها يكون معيياً بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٧

إذا كان البين من مساق الحكم أنه وإن نفى عن الطاعن الأول صراحة قصد الإتجار أسوة بسائر الطاعنين وعخلص إلى أنه إنما أحرز المخدر وزرع نباته بقصد التعاطي - غير أنه حين حدد الجرائم التي دانه بها أورد إحداها - وهي الجريمة الأخيرة منها - بوصف أنه حاز بقصد الإتجار ببلور نباتات الحشيش، كما أنه وإن أورد ضمن المواد التي غالب هذا الطاعن بمقتضاها نص المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ التي تعاقب على إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة أو زراعة النباتات المنوع

زراعتها بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصي - إلا أنه حين أوقع عليه العقوبة مع تطبيقه المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات في حقه - عاقبه بعقوبة المقررة أصلاً لتلك الجرائم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ ساقطة الذكر - دون إعمال ما يقتضيه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات من النزول إلى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ستة أشهر وفقاً لنص الفقرة الثانية من تلك المادة. فإن ما أورده الحكم على الصورة المقدمة يناقض بعضه البعض وينطوي فوق ذلك على غموض وإبهام وتهافت يبيىء عن إخلال فكرته عن عناصر الواقعة التي إستخلص منها الإدانة لما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح لإضطراب العناصر التي أوردها الحكم وعدم إستقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تتصرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يسوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول وإلى باقي الطاعنين لحسن سير العدالة.

#### الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥

من المقرر أنه يجب في كل حكم بالإدانة أن يستعمل على أدلة البتوت في الدعوى حتى يوضح وجه إستدلاله بها. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الدليل على اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه وكان لا يكفي في ذلك ما قاله الحكم من أن السيارة التي وجد بها الدخان كانت موجهة إلى الطاعن إذ أن إستجاره للسيارة لا يؤدي بطريق اللزوم إلى أن له إتصالاً بالدخان المضبوط أو أن له سلطاناً ميسوفاً عليه وخاصة أن التحريات على ما أثبتها الحكم من أن أحد المرشدين أبلغ بأن إحدى السيارات ستقوم بنقل كمية من الدخان اللبسي - صارت على ذلك النحو من التجهيل فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والإحالة .

#### الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢

من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطالان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية، فعلى المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى، أما إذا هي إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة كما هو الشأن في الدعوى المطروحة، إذ يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إستعرض وقائع الدعوى المدنية التي أقامها الطاعن وما إنتهى إليه من القضاء برد وبطالان اخر المطعون فيه بالتزوير لم أشار إلى ما إنتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير وعول عليه في إثبات جرمى التزوير

والإستعمال المسندتين إلى الطاعن - فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب ويكون قد ران عليه القصور الذي يتسح له وجه الطعن مما يعيه.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٢

من المقرر أنه وإن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه، إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرمية فى صحة عناصر الإثبات. فإذا كان الحكم المطعون فيه أورد ضمن ما إستند إليه تبريراً لقضائه بالبراءة ما نصه : " أولاً أن إذن التفتيش صدر فى وقت سابق على محضر التحريات بدليل ما جاء بالأوراق من أن محضر التحريات حرر فى ١٦/٦/١٩٧٠ الساعة ١٠ و ٤٥ دقيقة بينما حرر إذن التفتيش فى ١٦/٦/١٩٧٠ الساعة ١٠ و ٣٥ دقيقة صباحاً ومعنى ذلك أن إذن التفتيش صدر بدون تحريات ومن ثم يكون الإذن باطلاً لإبتناؤه على مجرد بلاغ دون تحريات وما يتوجب على ذلك يعتبر باطلاً أيضاً حتى الدليل المستمد من ضبط المخدر مع المتهم ... " - وكان يبين من المفردات المضمومة أن الإذن بالبض والتفتيش حرر على الورقة التى حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة وقد صدر السيد وكيل النيابة الإذن بمباراة " بعد الإطلاع على محضر التحريات عاليه " وكان الحكم المطعون فيه قد جعل دعائه فى تبرئة المطعون ضده بطلان إذن التفتيش لأنه جاء على غير سند من تحريات سابقة تبرر إصداره دون أن تعرض المحكمة للدليل المستمد من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة وما أثبتته السيد وكيل النيابة من إطلاعه على المحضر ودون أن تدل برأيها فى هذا الدليل بما يفيد أنها على الأقل فطنت إليه ووازنته ولم تقنع به أو أن تحققة حتى تصل إلى وجه الحق فى الأمر عن طريق سؤال محرر الإذن - بالرغم مما تشير إليه الورقة من أن ما جرى على التولت فيها هو مما يحمل على الاعتقاد بأنه خطأ مادى - فإن ذلك بنىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتحصنها. ولا يفنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع ما جاء فى الحكم الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل - لو لم تعد المحكمة عن تحقيقه - فى رأى الذى إنتهت إليه مما يجب حكمها ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٢

إنه وإن كان تقدير الظروف التى تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التى يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التى لها ألا تعول على التحريات وأن تطرحها جانباً إلا أنه

يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها لمعنى كان الحكم المطعون فيه قد استند في التدليل على عدم جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش إلى ما قاله من عدم تحديد الضابط الذي أجزاها لمكان تخزين المواد المخدرة وطريق ذهاب المطعون ضده الأول لإحضارها وعدم بيانه مالك السيارة المستعملة في النقل على الرغم من تحديد رقمها وعدم بيانه مقر إقامة كل من المطعون ضدها وكان هذا الذي أورده الحكم واستند إليه في قضائه ببطالان إذن الضبط والتفتيش لا يؤدي بالضرورة إلى عدم جدية التحريات التي بنى عليها هذا الإذن، فإن الحكم يكون معيباً بالقصد في الاستدلال.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٠

من المقرر أنه وإن كان حكمه الموضوع أن تطرح أقوال شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالرد عليها إكفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها إلا أنه متى تعرضت لتجريح شهادتهم خلوصاً منها لإطراحها فعليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه في هذا الشأن أصل ثابت في الأوراق فإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون منطقياً على خطأ في الإسناد .

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إثبات قيام حالة الدفاع الشرعي إلى ما قاله - إستناداً إلى ما شهد به شاهدا الإثبات - من أن المطعون ضده " المتهم " حضر إلى مكان الحادث إثر سماعه إستغاثة زميله ولما علم منهما بأنهما شاهدا في الغلام أشخاصاً يسرقون أخشاب الجمعية التعاونية القائلين بحراسها أطلق عباراً نارياً أتبعه بآخر أصاب الجنى عليه " الطاعن " في حين أن الثابت من أقوال هذين الشاهدين حسيماً حصله الحكم أن المطعون ضده " المتهم " حين أطلق الميار الأول للإرهاب تمكن من كائوا يحملون الأخشاب من الفرار بينما بقى الجنى عليه في مكانه واستمر منه عن شخصيته فأجابه بأنه عسير الزراعة فأطلق عباراً ثانياً أصابه. وإذا كان الحكم قد إقطع هذا الجزء الثابت من أقوال الشاهدين التي أسس عليها قوله بوفاء حالة الدفاع الشرعي ولم يعرض لدلالة الوقائع التي أسقطها والثابتة في التحقيق ولم يسقطها حقها إيواها ما ورداً عليها لما تنبى عنه. في ظاهرها في إنتفاء حالة الدفاع الشرعي بوقوف الطاعن " الجنى عليه " إثر إطلاق الميار الأول وفرار باقي الجناة وزوال الداعى لمعاودة إطلاق النار فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان لما يستوجب نقضه في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

مضى كان بين ما أثبتته المحكمة من تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط " رئيس قسم مكافحة المخدرات " ما يفيد أن تحريات هذا الأخير دلت على أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة ويقوم بروجبها في دائرة المركز وكان هذا على خلاف ما انتهى إليه الحكم من أن الواقعة خللت من دليل فاطح يساند قصد الاتجار فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المقدمة ما يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لإضطراب العناصر التي أوردها عنه وعدم إستقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تصرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ويكون الحكم معيأً معيأً نقطه.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٦

تقضى المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل بمقابلة كل من يستعمل مقياساً غير صحيح بالخس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، فضلاً عن المصادرة، وعلى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه إستعمل آلة عد " عداد " سيارة أجرة غير صحيح، إذ أسفر فحصه عن أنه يسجل أكثر من التعريف المقررة، مع علمه بذلك، وطلبت معاقبته بمقتضى المواد ١ و ٤ و ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المقررة، وقضت محكمة أول درجة معاقبته طبقاً لمواد الإتهام بغرامة مقدارها مائتي قرش، وإذ إستأنفت النيابة هذا الحكم فقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي من ناحية بيان الواقعة ولبوتها في حق المطعون ضده وفقاً للوصف السابق ولكنه اعتبرها مخالفة منطبقاً على المادتين ١٩ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ونزل بعقوبة الغرامة إلى مائة قرش ولما كانت الواقعة بالوصف السابق تعتبر جنحة محكومة بالمادة ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المعدل، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه .

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد في تحصيله للواقعة ما دلت عليه التحريات السرية للضابط الشاهد من أن المطعون ضده " يجرز المواد المخدرة وروجها " ذكر في سياق التدايل على صحتها ما شهد به الضابط المذكور من أن التحريات السرية دلت على أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة وروجها" وأنه يعترف لهذا الشاهد بإحرازه المخدر المضبوط بقصد الاتجار ثم نفى الحكم بعد ذلك لقصد الاتجار عن



المطعون ضده بقوله : " وحيث إنه عن قصد الإتيان فلم يقيم في الأوراق دليل قاطع على توافره في حق المتهم ومن ثم فإن المحكمة لا ترى مجارة النيابة العامة فيما ذهبت إليه من أن الإحراز كان بقصد الإتيان وتري إعمالاً لنص المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الحيلولة كانت بغير قصد الإتيان أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ". لما كان ذلك، وكان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تعرف حقيقة ما إذا كان إحراز المطعون ضده للمخدر بقصد الإتيان أو بغير القصد مما يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٨

إذا كان الحكم قد عول في قضائه بالإدانة - من بين ما عول عليه على أقوال المجنى عليها الثانية وعلى التقرير الطبي الشرعي على الرغم مما بينهما، من تناقض واضح في بيان السلاح الذي إستعمله الطاعن في إصابة المجنى عليها المذكور وما إذا كان بندقية روسية الصنع حسب شهادتها أم المدفع الرضاش المضبوط حسبما جاء بالتقرير الطبي الشرعي وأنه بالرغم من أن الدفاع قد أثار أمر هذا التناقض في مرافعته - كما يبين من محضر جلسة المحاكمة - إلا أن الحكم سكت عن العرض له. لما كان ذلك وكان ما أثاره الدفاع من أمر هذا التناقض بين الدليين القولي والقيعي يعد جوهرياً مما كان يتعين معه على المحكمة أن تورد في حكمها ما يفيد أنها عندما قضت في الدعوى كانت على بينة منه وأن ترد عليه بما يزيل هذا التعارض أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٥

إن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٥

متى كان الثانية من مدونات الحكم أن تحريات وكيل قسم مكافحة المخدرات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها بدائرة شرق المدينة بالطرقات وأعمال العامة، وأن الكمية المضبوطة مع المتهم هي ثلاث طرب كاملة من الخشيش وإثنى عشر لفافة من هذه المادة المخدرة، فإن الحكم إذ دلت على نفي قصد الإتيان بقالة إنه لا يوجد ما يزكي إتهام المتهم باعتباره متجراً خلط الواقعة من أية تحريات تساند هذا النظر، فإنه يكون قد إستند إلى ما يتألف التاب بالأوراق مما كان له أثره في عقيدة المحكمة ويكون

استخلاصه لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا تظاهره أقوال الضابط مما يعيه بالفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢١

إذا كان الحكم المطعون فيه - في إدانته للطاعين بجرعة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر - قد أغفل بيان وزن عبوات الدخان المعسل التي أخذت كمينات وأرسلت للتحليل ولم يورد نتيجة التحليل ويبين مدى مخالفتها للقرار الوزاري رقم ٧٥ مكرر سنة ١٩٦٨ الذي أسند إليه الحكم في الإدانة، كما أنه أغفل الإشارة إلى رد المعمل الكيميائي الذي كان تحت بصره، ولم يتعرض للدفاع المعارضين المؤسس على تأثير وزن الدخان بالجفاف وبيان نسبته، وكلها أمور جوهرية قد يتغير وجه الرأي بمناقشتها ولها أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها، الأمر الذي يصم الحكم بالقصور في البيان مما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢

من المقرر أن الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك، ومتى كان الثابت من مدونات الحكم أن من أجرى التفيش هو رئيس قسم مكافحة المخدرات يصاحبه ضابط مباحث قسم شرطة بنها، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى بطلان إذن التفيش مخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه ولأن من أجراه لم يكن مأذوناً له به قانوناً، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٨

إذا كان البين من الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه إذ دان الطاعة بتهمة بناء بدون ترخيص وإقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنية بدون موافقة اللجنة قد قضى بتفريعها ٥٠٠ قرش وضعف رسوم الرخيص عن التهمة الأولى وقيمة المبنى عن التهمة الثانية، وكان الحكم لم يبين قيمة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثانية أو يبين في مدوناته قيمة ذلك المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون فإنه يكون قد شابه قصور في بيان عقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثانية لأنه يشترط أن يكون الحكم متبناً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١١

لا يكفي سلامة الحكم أن يكون الدليل صادقاً متى كان وليد إجراء غير مشروع .

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في تصويره الواقعة أخذاً بأقوال الشاهد الأول إلى أن قصد النهم من إحراز المادة المخدرة هو الاتجار فيها ثم عاد ونفى قيام هذا القصد إستناداً إلى خلو الأوراق من تحريرات تساند توافر هذا القصد فإنه يكون معيماً بالتناقض لأن أسبابه قد نفى بعضها ما أثبت البعض الآخر مما يدل على إختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الغائبة بحيث لا يستطيع إستخلاص مقوماته مما يعنيه بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢

من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، فإذا إستند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات فإنه يكون معيماً لإبنتائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هى عماد الحكم. ولما كان يبين ما أورده الحكم أنه أسس قضاءه فى إطراح دواع الطاعن الأول على أنه يفرض تعطيل السيارة المهود إليه بقيادتها فى تاريخ ارتكاب الحادث " الإستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة " فإن ذلك لم يكن ليحول دون إستعماله سيارة أخرى لمركز فى نقل المهمات التى دانه بالإستيلاء عليها، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات خلوها مما يفيد وجود أكثر من سيارة بالمركز، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ما لا أصل له فى الأوراق وعول عليه فى إدانة الطاعن يكون معيماً بالخطأ فى الإسناد والفساد فى الإستدلال .

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٢

من المقرر أنه وإن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصير وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو دأخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى فى إثباته المطعون ضده، السابق القضاء بإدائته ابتدائياً، ويقول أنه لا يوجد ثمة دليل قبله - وهى عبارة غامضة ليس لها مدلول واضح محدد أرسلها الحكم دون أن يعرض لأدلة الثبوت ويدلى برأيه فيها، فإن ذلك يبنى أن المحكمة أصلرت حكمها دون تمحيص الدعوى والإحاطة بطروفيها مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابته على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٨٢ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٢

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة المَطعون ضده بالجرائم الثلاث التى أحيل للمحاكمة عنها وهى حيازة وإحراز الجواهر المخدرة بقصد التعاطى وتقديمها للتعاطى بغير مقابل وقضى بمعالجته بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتربيته خمسمائة جنيه والمصادرة بالتطبيق للمادتين ٣٢، ١٧ من قانون العقوبات والمواد ١٧٠ و٣٧ و٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإنجاز فيها إلا أن الثابت من مدونات الحكم إنه إقتصَرَ فى سرده واقعة الدعوى ومؤدى محصل الأدلة على بيان تهمة حيازة وإحراز المخدر دون تهمة تقديم المخدر للتعاطى ولم يذكر بين المواد التى طبقها فى شأن المَطعون ضده المادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ المنطقية على تهمة تقديم المخدر للتعاطى مما يعيب الحكم بالقصور.

- إذا كان مبنى الطعن مخالفة القانون لعدم تطبيق الحكم العقوبة المقررة لجريمة تقديم المخدر للتعاطى باعتبارها الجريمة الأشد لما مقتضاه أن تكون هذه الجريمة ثابتة فى حق المَطعون ضده، وإذا كان الحكم قد أغفل بحث هذه الجريمة الثابتة فى حق المَطعون ضده، وإذا كان الحكم قد أغفل بحث هذه التهمة وبيان الأدلة عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه يعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٢

إنه وإن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد إنها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرئيسة فى صحة عناصر الإثبات. وإذا كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المَطعون ضده قد أقر بملكيته للصديري المضبوط الذى أثبت تقرير الماعل الكيماوية وجود فئات الخشيش فى جميع جويوه، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل بحكمة برأيها فيه، فإن ذلك ينشئ عن إنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بالدعوى وتحصنها بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤

إذا اضطرب الحكم في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها، فحارة يقرر أنها واقعة بيع مخدر بشارع جبل الدراسة وتارة يقول إنها واقعة تخلي عن المخدر وقعت بمارة المخللاسي فإن ذلك يفصح عن أن الواقعة وعناصرها لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة وهذا يعيب الحكم بفساد الاستدلال ويوجب نقضه .

الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ظروف الدعوى التي يقول إنها حملته على تصديق دفاع المتهم فإن ذلك يعد قصوراً في البيان يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحصيلها لها، ولا يكفي في ذلك مجرد إرتباها في مسلك الضابط " الشاهد " باختلاف حالة التلبس ذلك بأن هذا الذي كشفت عنه، على النحو الذي ساقته في ملونات حكمها من قولها : " وحيث إن المحكمة ترى أن ظروف الدعوى ترشح لتصديق هذا الدفاع ولعل الضابط - إقتناعاً منه في قرارة نفسه بإحراز المتهم للمخدر - بادر إلى القبض عليه وتفتيشه قبل الحصول على إذن بذلك من النيابة العامة ثم صور الواقعة ومعه الشاهدين الآخرين في صورة التلبس بالجرعة لإسباغ لوب الشرعية على الإجراءات الباطلة وبالتالي يكون الدفع في محله وبتعين قوله والقضاء بترثة المتهم مما أسند إليه " - لا يرقى هذا إلى درجة إعتباره إحتمالاً ترجح لديها مما تستقل بملاك الأمر فيه، بل هو لا يعدو أن يكون ظناً مجرداً عن الرجوع بحيث لا يبقى بعد ذلك من سند لقضائها غير ما قالت به من أن ظروف الدعوى والتي لم تكشف عن ماهيتها على ما سلف إيراد - ترشح لتصديق دفاع المطعون ضده في خصوص الدفع. ومن ثم يكون الحكم معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد جعل دعامته في ثبوت المطعون ضده الشك في الدليل المستند من أقوال الضابط - شاهد الإثبات - بمقولة إن الإذن صدر في الساعة ١١,٣٠ صباحاً على خلاف الثابت في الأوراق من أنه صدر في الساعة ١٠,٣٠ صباحاً مما ينشئ عن أن المحكمة لم تتحصى الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصورة ولا يفنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة البراءة الأخرى، إذ ليس من المستطاع - على ما جاء في الحكم على خلاف الثابت في الأوراق - الوقوف على أثر هذا الدليل لو ظنت المحكمة إلى حقيقة ساعة صدور الإذن في الرأي الذي إنتهت إليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه

والإحالة

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

لا يفر من خطأ المحكمة فى تطبيق القانون ما أورده الحكم المطعون فيه فى أسبابه من أن المحكمة سطرت سهواً فى منطق الحكم أن العقوبة هى السجن لمدة سنتين إذ العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب التى يدونها القاضى فى حكمه الذى يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق، ومن ثم بتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنتين بعقوبة السجن المقضى بها.

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٣/١/١

لا محل للاستناد إلى عدم إصاح الضابط عن مصدر تحرياته فى القول بعدم جدية التحريات .

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٧٣/١/٧

إذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جرمين إحراز السلاح والدخيرة وبين جريمة الإصابة الخطأ لا يحمل قضاءه، ذلك بأن الجرمين الأولى والثانية قد نشأتا عن فعل واحد يختلف عن جريمة إصابة الجنى عليهما خطأ التى نشأت عن فعل إطلاق النار المستقل تمام الاستقلال عن الفعل الذى أنتج جرمين إحراز السلاح ودخيره بما ينتهى معه قيام ثمت إرتباط بينها فى مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإنه إذ انتهى إلى تطبيق حكم تلك المادة على واقعة الدعوى يكون قد أخطأ فى تكييف علاقة الارتباط بين الوقائع كما أثبتها بما يوجب نقضه وتصحيحه بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الإصابة الخطأ بالإضافة إلى باقى العقوبات الأخرى المحكوم بها عن الجرمين الأولى والثانية .

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٠

لئن كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة، ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دافع المتهم أو دأخلتها الرية فى صحة عناصر الإلتهامات. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه براءة المتهمين ضد الثانى على أن مخدراً لم يضبط معه، وكان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أن مبيع عشرة قطعة من مادة الحشيش قد ضبطت معه وفى جيب صديريه الأيمن، فإن الحكم إذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت. واستند فى فضاله إلى ما يخالف الثابت بالأوراق فإن ذلك لما يدل

على أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بالدعوة ودون أن تلم بها وتمحصها، بما يعيب حكمها ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، ومتى كان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم قيام دليل على اتجاه إرادة المتهم إلى إحداث الغش فى عقد التوريد مع علمه بذلك لا يتعارض البتة مع توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش مع علمه بالغش الذى إسقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ المعدل، فإن ما تنص عليه الطاعة على الحكم بالتناقض يكون فى غير محله .

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً . لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إقتصصر فى بيانه لواقعة الدعوى على أن الطاعن أصدر ثلاثة شيكات على بنك إسكندرية فرع مصر الجديدة لأمر المبنى عليه الذى قدم هذه الشيكات مرفقاً بها إفادتين من البنك تضمنتا أن الصرف موقوف بأمر المتهم الساحب وذلك دون أن يورد الحكم فى مدولاته البيانات الدالة على استيفاء تلك الشيكات لشرائها القانونية، فإن ذلك مما يعيب بالقصور الذى يحول دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة الدعوى .

الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٢

متى كان الدافع عن الطاعن طلب بملسة المحكمة براءته مما أسند إليه كما طلب إستكتاب ومضاهاة هذا الإستكتاب على الأوراق المقول بتزويرها، وكان الحكم قد صادر الطاعن فى دفاعه المشار إليه بدعوى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر فى الإدلاء به مع أن الثابت من مدونات الحكم ذاتها أن الطاعن لم يدل بدفاع أمام جهة التحقيق لأنه لم يستدل عليه بعد إكتشاف وقائع الإختلاس - عدا أولها - لسؤاله عنها ولما مثل أمام

المحكمة طلب الدفاع عنه إتخاذ إجراء المضاهاة. ولما كان الدفاع المسوفى من الطاعن يعد - فى صورة الدعوى المطروحة - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ويترتب عليه، لو صح، تغير وجه الرأى فيها، وإذ لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه. وإقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التى رتبته عليها فإن الحكم يكون معيياً بما يستوجب نقضه والإحالة

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٩

مضى كان الحكم لم يبين بوضوح وتفصيل الأدوات والمهمات المقول بإختلاسها وكانت إحالة الحكم على الأسايد التى تضمها تقريرى الجرد دون أن يعنى بذكرها وتفصيلاتها فإن ذلك لا يكفى فى بيان أسباب الحكم الصادر بالإدانة فلو ما يكشف عن وجه إعتماده على هذين التقريرين اللذين إستنبطت منهما المحكمة معتقدها فى الدعوى على أساسه مما يصم الحكم بالقصور .

الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٩

مضى كان الطاعن قد دفع التهمة عن نفسه بأنه حرر عقد الإنكار للمجنى عليه بناء على إلحاحه عليه ليحصل على ترخيص بالبيت خارج وحدته إبان تجهده وأنه حرر كذلك كمبيالة لزميل للمجنى عليه بقيمة المبلغ الذى يقول أنه تسلمه منه فى مقابل باقى غن قطعة أرض كان قد إشتراها منه عندما تحررت لصاحبه الكمبيالة، وكان الحكم قد ألغى عما أبذاه الطاعن من دفاع يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاماً ومؤثراً فيها، مكفياً بأنه لم يدفع التهمة بدفاع مقبول، وهو ما لا يصلح رداً على ما أثاره الطاعن، فإن الحكم يكون معيياً .

الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٥

لا تخرج الشهادة المرحية عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت المحكمة لم تعرض لقوى الشهادة أو تشر إلى المرض الذى تعلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المرافعة ولم تبد المحكمة رأياً يثبت أو ينفيه بل اكتفت بقولها بأنها لا تطمئن إلى الشهادة المقدمة دون أن تردد أسباباً تال بها منها أو تهدر حجبتها حتى يتسنى محكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التى خلصت إليها، فإن الحكم يكون معيياً بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

إذا كان الحكم المظنون فيه قد أغفل بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير قنى. فإنه يكون مشوباً بالقصور فى إستظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والإحالة.



الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

إذا كان الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن ورده لى قوله. " وحيث إن المتهم أنكر ما أسند إليه ودفع الحاضر معه ببطان القبض والتفتيش لصدور إذن التفتيش باسم ..... ثم أضيف كلمة ..... وطلب القضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه - وترى المحكمة أن الدفع المبدى غير سديد ذلك لأن الثابت أن محضر التحريات ذكر به إسم المتهم كاملاً ونحور إذن النيابة على ذات الورقة إلا أن السيد وكيل النيابة قد أغفل ذكر كلمة .... وهو خطأ مادى وقع منه كما قرر بذلك السيد الضابط عند سؤاله بالتحقيقات أما القول بأن كلمة ..... قد أضيفت بمحضر التحريات فهو قول غير سديد فقد تبينت المحكمة من مطالعة محضر التحريات أنه سليم خال من أى تحشير أو إضافة هذا فضلاً عن أن الطريق إلى ذلك هو الطعن بالتزوير وهو ما لم يلجأ إليه المتهم ومن ثم ومنى كان القبض والتفتيش قد تمّا تنفيذاً للإذن الصادر به فلا بطلان .... " وما أورده الحكم يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ذلك أن المحكمة لها كامل السلطة لى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الجبر الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ولم يرسم القانون طريقاً خاصاً للإثبات بالتزوير. أما ما أورده الحكم من أن المتهم كان عليه أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير فهو نافلة لم يكن لها تأثير لى لقضائه.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

لا يجب الحكم الحفظاً لى الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر لى عقيدة المحكمة، فإذا كان الحكم قد أورد أن المشاجرة التى أصيب فيها الجنى عليه قامت بين شاهد الإثبات والطاعن وأن هذا الأخير إعدى على الجنى عليه عندما تدخل، فإنه لا يعيبه أن تكون المشاجرة قد بدأت بين الشاهد ووالد الطاعن ولا أن يكون قد شارك فيها خلق كثير، وذلك بأنه على فرض التسليم بأن الأمور جرت بداية ومآلاً على هذا النحو فإنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التى إلتصمت بها المحكمة وهى أن الطاعن إعدى على الجنى عليه وأحدث به الإصابة التى تخلفت عنها الماعة المستدعية، ومن ثم فإن دعوى الحفظ لى الإسناد لا تكون مقبولة .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨

من المقرر أن عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى سبق صدوره، ولا يكفى - وحده - لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش ما دام الحكم قد أورد ما جاء على لسان الضابط الذى إستصدره من سبق صدوره وإشارته إلى ذلك بالصورة المنسوخة مخضره، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها - أن تجرى تحقيقاً تستجلى فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهى إلى قضائها ببطان التفتيش. أما

وهي لم تفعل - وأقامت قضاءها ببراءة المظنون ضده على بطلان تفتيشه لعدم وجود إذن مكتوب بملف الدعوى أخذاً بالدفع المبدى في هذا الشأن - فإن حكمها يكون معيماً بالقصور والفساد في الاستدلال .

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

من المقرر أن حكمته الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها، إلا أنه متى أفصحته المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد، فإنه يلزم أن يكون ما أوردته واستدلته به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق وأن حكمته النقض فى هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تودى إلى النتيجة التى خلصت إليها. لما كان ذلك، وكان ما سالفه الحكم تبريراً لإطراح أقوال شاهد الإثبات ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه من الشك فى صحة الواقعة إذ أن إسعانة المظنون ضده بشخص آخر لإخفاء المخدرات لديه لا ينفى أن يحملها المظنون ضده بنفسه فى بعض الأحيان، وليس فيه ما يتنافى والمقول، وأنه إن كان قد ثبت من التحليل خلو جيب سروال المظنون ضده من أى أثر للمخدر المضبوط، فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب خاصة والثبت من مدونات الحكم أن المخدر المضبوط كان مغلفاً بأوراق السلوفان هذا إلى ما تبين من الإطلاع على المفردات المضمومة من أن التفتيش جرى فى محل إقامة المظنون ضده مما لا ينفى إمكان حصول التفتيش الساعة ١١،٣٠ صباحاً بعد صدور الإذن به فى الساعة العاشرة والربع من صباح اليوم ذاته، وذلك فضلاً عن أن المحكمة لم تفصح فى أسباب حكمها عن سبب عدم إمكان ذلك - ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه قد لفسد استدلاله بما يبيحه ويوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢

الأصل أن حكمته الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلزم بيان علة ما إرتأته، إلا أن مناط ذلك ألا يقع فى حكمها تناقض من شأنه أن يجعل أسبابه متعارضة لا تصلح لأن تبنى عليها النتائج القانونية التى تأدى إليها. ولما كان بين من مدونات الحكم المظنون فيه أنه بعد أن أثبت أنه أفتتح بصحة ما شهد به الشاهدان من أن أجنبي عليه استطاع أن يتكلم عقب إصابته وأنه أفتنى إليهما بإسم الجاني وأخذ مما شهد به الشاهدان على هذا النحو دليل إثبات على الطاعن، عاد فى موضع آخر وقرر بأنه يجزئ شهادة هذين الشاهدين وي طرح منها ما ورد على لسانهما من أن أجنبي عليه أخبرهما قبل وفاته بأن الطاعن هو الضارب له وهو ما يجب الحكم بالفساد فى الاستدلال فضلاً عن

التناقض في السبب بحيث لا يبين منه على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٣  
إذا كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جدية التحريات إستناداً إلى إمساك الضابط عن البوح بمصادر تحرياته وعدم قيامه بإجراء مراقبته بنفسه بدليل عدم معرفته منزل المطعون ضده وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى عدم جدية التحريات، فإنه يكون ممياً بالفساد في الاستدلال مما يتعين معه نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٣  
تقتضي جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لإدانة المتهم بها أن تبين المحكمة الخطأ الذي قارله ورابطة السببية بين الخطأ والقول لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وإذا كان الحكم في بيانه لوجه الخطأ المسند إلى المحكوم عليهم قد أطلق القول بإعتبار قيامهم بتركيب الإعلان مع عدم توافر الدعاية أو الكفاية العلمية لديهم. خطأ يسوجب مساءلتهم دون أن يبين مدى تلك الدعاية أو الكفاية العلمية التي تقتضيهم وأثرها في قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ وحصول الحوادث وسنده في ذلك من الأوراق، فإنه يكون قاصراً قصوراً يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ٦/٣/١٩٧٣  
لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوردت المحكمة أن المطعون ضده الأول " هو قبطان المركب المستول عنها وصاحب الكلمة الأولى فيها على أفراد الطاقم الخاص بها " - وهو ما يكفي لإعتبار أن سلطانه مبسوط على المواد المخدرة التي ضبطت في أماكن غير ظاهرة من المركب أسفل ألواح الخشب وفي غرفة الماكينة، عاد إلى القول " بأن جميع المطعون ضدهم أنكروا صلتهم بها وأن حيازتها شائعة بينهم بما لا يمكن معه نسبة حيازتها إلى أى واحد منهم على وجه التحديد " . ثم بعد أن أوردت المحكمة " أن المطعون ضدهم الذين لم يعترفوا لم يكن لديهم أى علم عن المواد المخدرة ولم تكن لهم سيطرة عليها " قولاً منها بأنها تحت إمرة المطعون ضده الأول عادت إلى القول بأنهم " قرروا مع باقي زملائهم أنهم بمجرد أن تم نقل تلك المواد إلى ظهر المركب إتفقوا جميعاً على تسليمها للجهات المعنية " مع ما قد يشير إليه القول الأخير من علمهم بأمرها. وإذا كان الحكم قد انتهى إلى أن المطعون ضده الأول ومن جرى مجراه من المطعون ضدهم يستحقون الإعفاء من العقاب وأن الباقي لا يمكن مساءلتهم عن المخدرات المضبوطة، دون أن يحدد من منهم قد لزم إستحقاقه للإعفاء ومن تلقى ركن العلم منهم، فإن ما أورده الحكم من ذلك كله

- على الصورة المتقدمة - فضلاً عن قصوره وفساده في الاستدلال يكون مشوباً بالتناقض والإبهام والغموض والتهافت بما ينشئ عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويمعزج بالتالى عكسمة النقص عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما ينعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤

من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أحوال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفادياً من التكرار الذى لا موجب له، أما إذا وجد خلاف بين أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان شخص منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فإنه، يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة. ولما كان يبين من الإطلاع على المقررات المنضمة أن الشاهدة الأولى قررت فى تحقيقات النيابة أنها ذهبت إلى مكان الحادث بعد إصابة الجنى عليه الأولى ولم تر واقعة إطلاق النار عليه وأنها لم تشهد سوى واقعة إطلاق النار على الجنى عليه الثانى وهما الواقعتان اللتان إنصبت عليهما شهادة الشاهد الثانى وأخذت منها المحكمة دليلاً على مقارفة الطاعن لجرمى ضرب كل من الجنى عليهما ضرباً قسوى إلى موته. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه، إذ أحوال في بيان ما شهدت به الشاهدة الأولى إلى مضمون ما شهد به الثانى مع إختلاف الواقعة التى شهد عليها كل منهما، يكون فوق قصوره منطوياً على الخطأ فى الإسناد مما يطله ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤

من المقرر إنه وإن كان حكمه الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها، إلا أنه متى أفصح الحكم عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد، فإن حكمه النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها، ولما كان ما أوزده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه أقوال شاهد الإثبات فى الدعوى غير سائغ، وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه، ذلك بأن رواية الضابط عن تحلى المتهمه عن المخدر بمجرد رؤيتها وهو يقرب منها هى مما ينطق مع مجريات السير العادى للأمر ولا تدعو إلى الشك فى أقواله، على عكس ما افترضه الحكم بغير مبرر من أنه كان حتماً أن تهرب المتهمه بالمخدر إلى داخل منزلها أو أن تحاول ذلك حتى تكون أقوال الضابط مقبولة. ومن ثم فإن الحكم يكون قد إنتطوى على فساد فى الاستدلال بما يعينه ويوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٣

- متى كان مؤدى ما أورده الحكم الطعون فيه أنه عول في رفع التناقض بين الدليل القبرولي والدليل الفني على أساس إختفاء جسم اجنبي عليه وقت قراره وحين إطلاق العيار الناري عليه وهو ما لا يتلاءم به ما جاء بالتقرير من أن إتجاه المقتول كان بميل كبير من أسفل إلى أعلا مع ما أورده الحكم - خطأ - من أقوال الشاهدة إبنة الجنى عليه من أن والدها أصيب بالعيار الناري بعد أن إنكفأ على الأرض مما مؤداه أن يكون إتجاه المقتول من أعلا إلى أسفل، كما لا يتلاءم مع الثابت فعلاً من أقوال هذه الشاهدة بالتحقيقات من أن العيار أطلق على والدها أثناء عدوه وهو ما لا يتأتى معه أن يكون إتجاه المقتول من أسفل إلى أعلا حسبما جاء بالتقرير. ومن ثم فإن التناقض بين الدليلين يبقى قائماً ولم يرفع، ويكون الحكم قد رد على الدواع في هذا الصدد. بما لا يصلح رداً عليه مما يعيبه بالقصور والفساد في الإستدلال فضلاً عن مخالفة القامات بالأوراق من أقوال الشاهدة المذكورة .

- متى كان الحكم قد عول في توافر ظرف سبق الإصرار لدى المحكوم عليه على ما إستخلصته المحكمة من أقوال الشاهدة من مطاردته لوالده أكثر من مرة للخلاص منه، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الشاهدة وإن قررت في التحقيقات أن المحكوم عليه قد باغتها ووالدها من قبل عدة مرات على نحو إستنتاجا منه رغبته في الإعتداء إلا أنها لم تقل صراحة أو ضمناً أنه كان يقصد في تلك المرات قتل والدها ولم يصد قوماً أنه جاء إلى الحديقة عدة مرات وأنها ووالدها كانا يسادران إلى مغادرة الحديقة لدى إستشعارهما بقدومه في كل مرة فيعود أدراجه مما يعيب الحكم باحطاً في الإسناد .

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٣

جوى نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أن : " لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو نزاوله أى لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية " . كما نص قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ في مادته الأولى على إعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية وإعتبر هذا القرار أيضاً من ألعاب القمار تلك التي تفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها . ومن المقرر أن المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك لنهي عن مزاولتها في محال العامة والأندية وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للخطأ أكثر منه المهارة، وأنه يجب لسلامة الحكم

بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذى ثبت حصوله لأن كان من غير الألعاب المذكورة فى النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصراً. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصَرَ على القول بأن " لعبة الزهر هى التى قارفلها المتهمون وهى من الألعاب المشابهة للعبة الشيش يشى التى وردت بقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ " دون بيان كقيمتها وأوجه الشبه بينها وبين لعبة الشيش يشى التى يشملها نص القرار الوزاى المذكور وأن للحظ فيها النصيب الأوفر، وبذلك جاء مجهلاً فى هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم وهو ما يعيه بالقصور ويستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١١/١٣/١٩٧٣

إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت بما بان لها من الإطلاع على أوراق قضية أخرى مماثلة من حيث نتيجة التحليل أن مادة أكسيد الحديد إنما تدخل فى مكونات الدخان فقد كان عليها أن تستجلى ذلك عن طريق سؤال المختص قنياً فى شأن العينة المأخوذة بالذات من الدخان موضوع التهمة فى الدعوى المماثلة وتستظهر سبب وجود تلك المادة فى الدخان وهل يرجع لفعل إيجابي يسأل الصانع عنه أو أن مرده أمر لا دخل له فيه ولا تأثيم عليه، أما وقد ركزت فى تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها فى شأن تحليل عينة فى دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العيتين حجماً وصنعاً ووقت أخذهما، فإن ذلك مما لا يتفق وأصول الاستدلال بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣

- لا يشوب فى جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفى إثبات الفعل الحادش للحياء العرضى للمجنى عليه بغير رضائه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت مدوناته أخذاً من أقوال شهود الإثبات التى إطمأن إليها أن الطاعن وهو مدير المدرسة التى يلتحق بها اجنئى عليه قد استدعاه إلى غرفة نومه الملحقة بمكتبه بالمدرسة وخلع عنه سرواله وأرقله ثم هتك عرضه فخرج بعد ذلك باكياً وبادر بإبلاغ بعض زملائه وخاله، فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر ركن القوة .

- لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القوة فى جريمة هتك العرض على استقلال معنى كان ما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

- لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بالقصور فى صدد التدليل على توافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض ما دامت العقوبة المقرضى بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافره .

- من المقرر أن الطلب الذي تتلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه، ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .

- غولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية، المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧، احكمت الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل التهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف التهم أو المدافع عنه بما يدل عليه. ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك بسماعه للشهود من التلاميذ مما يستفاد منه النزول الضمني عن سماعهم، فإن احكمت لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوالهم في التحقيق الابتدائي دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

- متى كان البين من محضر الجلسة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن بحث فصائل الحيوانات المنوية، فلا يقبل النعي على احكمت قمودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

- لا يمنع القانون احكمت من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتضت بصدورها عن نقلت عنه .  
- تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه .

- من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتعمل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها .

- الخطأ في الاستناد الذي يعيب الحكم هو ذلك الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة احكمت التي خلصت إليها. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه ليس من الطبيعي أن تترك آثار المني على غطاء سريو الطاعن مدة طويلة - بفرض أنه ليس له مأخذ من الأوراق - فإنه لا أثر له فيما خلصت إليه احكمت من عقيدة. ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس مصحفاً رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣

التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٥ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك أن مؤدى علة التعديل - وهي على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد إنجبه إلى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم

توقع أسبابه في المعاد المقرر قانوناً. أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحصار الإمتضاء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١١

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقع الحادث. ولما كان الثابت من تحصيل الحكم لأقوال الشاهد - التى اعتمد عليها فى إدانة الطاعن أنه لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب المجنى عليه، فقد بات الحكم قاصراً قصوراً لا يدفعه ما تنأى إليه من أن السرعة الزائدة وما خلفته من أثر للفراكل على الطريق هى التى أدت إلى وقوع الحادث لأن ذلك لا يعدو أن يكون استدلالاً على كفة الخطأ الذى يترأى إلى ما بعد أن يكشف الحكم عن ظروف الواقعة وموقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث، وهو ما خلا الحكم من بانه.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

لما كان الثابت من التحقيقات ومن المستندات المقدمة أن صفة الوكالة عن شركة مصر للتجارة الخارجية كانت ثابتة للمدعى عليه الأول وأخيه المرحوم..... .وقلت أن أبرما عقد بيع السيارة مع المدعية بالحق المدنى وهو ما لم يحمده هذه الأخيرة. وكان مباشرة المدعى عليه الأول وورثة أخيه للإجراءات القضائية بعد زوال تلك الصفة لا يوفر بلباته جريمة وأن ترتب عليه قانوناً عدم قبول تلك الإجراءات شكلاً لرفعها من غير ذى صفة فإن جريمة النصب المدعى بها تكون منتفية.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١

لما كان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه لما تمى إلى علم ضابط المباحث أن المطعون ضده يقوم بزراعة نبات الدخان فى حديقته إستصدر إذناً من النيابة العامة بفتيشها وإنتقل إلى حيث وجد بالحديقة التى تبلغ مساحتها ثلاث أفدنة مساحة ستة قراريط مزروعة بنبات الدخان مع نباتات أخرى قليلة وعثر على شجيرات مزروعة بجمعها تبين أنها تزن نصف كيلو جرام وبعد أن رد الحكم على ما أبداه المطعون ضده من دلائل قانونى، عرض للدفاع الموضوعى لرفضه مبرراً قضاءه بقوله " إن المتهم وإن كان قد أنكر زراعته للدخان فى بادىء الأمر إلا أنه عاد وقرر أن ذلك سوف يكون آخر مرة، الأمر الذى يستشف منه قيامه بزراعة الدخان المضبوط ومن ثم يتعين عقابه بمواد الإتهام ". لما كان ذلك، وكان الحكم قد عاد وهو فى معرض تقديره للتعويض طبقاً للقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فأورد " أنه لم يثبت للمحكمة بدليل قاطع أن مساحة الست قراريط كانت مزروعة كلها فعلاً



بالدخان لأنه لم يضبط من الجرعة سوى نصف كيلو جرام " فإن هذا الذى أوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المقدمة يناقض بعضه البعض الآخر ذلك أنه بعد أن أثبت الحكم زراعة المطعون ضده لمساحة ستة قواريط بنبات الدخان مع نباتات أخرى قليلة - مما يستتبع - فى مجال تقدير التعويض - تطبيق البند " أ " من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ والذى ينص على أن يكون التعويض مائة وخمسين جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستتب فيه تبعاً، عاد لاقام تقديره للتعويض على أساس وزن الشجيرات المنزوعة طبقاً للبند " د " من الفقرة سابعة البيان بعله أنه لم يضبط من الجرعة سواها مع أن المناط فى تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو إستباته بالمساحة المزروعة فيها التبغ فى ذاتها، وهى الحالة التى أثبتها الحكم فى مدوناته وأقام عليها قضاءه بالإدانة الأمر الذى يكشف عن إختلال فكرته عن عناصر الواقع وعدم إستقرارها فى عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه فى خصوص الدعوى المدنية والإحالة.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٤

منازعة الطاعن فى القوة التبدلية لأقوال الضابط لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً مما لا تلزم المحكمة أساساً بالرد عليه.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٤

- الدفع بطلان الإعراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى فى ذلك أن يكون المقرر هو الذى دفع بالبطلان أو أن يكون متهماً آخر فى الدعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإعراف - لما كان ذلك - وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الطاعنة الثانية دفعت بأن إعرافها الذى أدلت به فى التحقيقات كان وليد الإعتداء عليها بالضرب وقد إستند الحكم ضمن ما إستند إليه فى إدانة الطاعن الأولى إلى إعراف هذه الطاعنة دون أن يعرض إلى ما قررته من دفاع أو يرد عليه فإنه يكون معيماً بما يوجب نقضه.

- لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ - " وكانت العيوب التى لحقت بالحكم المطعون فيه تدرج تحت حكم الحالة الثانية

من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ - فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول - ولما كانت تلك المناعي تتصل بالطاعة الثانية فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليها أيضاً ولو لم تقدم أسباباً لطعنهما طبقاً للمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض كما يتعين نقض الحكم كذلك بالنسبة للطاعن الثالث تحقيقاً لحسن سير العدالة.

#### الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢١

التناقض الذى يعيب الحكم ويظهره هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما ألبه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة لما كان ذلك، وكان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة وإن إطمأنت إلى توافر نية القتل فى الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد أيقنت بانتفاء عنصر سبق الإصرار لما تبين من أن الحادث لم يكن مسبباً بقوة من الوقت تسمح للجاني بإعمال الفكر فى هدوء وروية وهو إستخلاص سائح لا تناقض فيه - فإن قاله التناقض والتخاذل تحسر عن الحكم المطعون فيه.

#### الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢١

لما كان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للحديث عن توافر قصد إزهاق الروح لدى الطاعن إقتصار على ذكر تعمد الجاني إتيان الفعل المادى المتمثل فى مناداته للمجنى عليها وتكليفها برفع " التندة " الحديدية التى شحنها بتوصيلة كهربائية ممتدة بسلك من عمله. دون أن يعرض لدفاعه القائم على نزوعه إلى المداعة عن طريق إيصال سلك كهربائى بالتندة حتى إذا ما أمسك به الأولاد وإرتعشوا ضحك عليهم - ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٩

- من المقرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة البتوت لأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيده أن المحكمة عصمت الدعوى وأحاطت بطرولها وبأدلة البتوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة وأن تكون الأسباب التى تستند إليها فى قضائها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أغفل إستظهار واقعة إعزاء النور الخلفى ليلاً للمقطورة حال وقوفها فى الطريق العام كما أغفل إستظهار رابطة السببية بين ذلك والنتيجة التى حصلت وكذلك أثر الضوء المهر على رؤية نور المقطورة مما يتنىء بأن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى وعصمتها.

- يصح في القانون وقوع الخطأ من شخصين أو خطأ مشترك. كما أن خطأ المضرور يفرض ثبوته لا يرفع مسؤولية غيره الذي يقع خطأ من جانبه وإنما قد يخففها إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور كان العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ درجة من الجسامية بحيث يستغرق خطأ غيره - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه نفى مسؤولية المطعون ضده مجرد تركه سيارته مضطراً إثر انفجار إطاراتها وفي حيازة الحمال ولم يناقش باقي عناصر مسؤوليته في ترك السيارة بالطريق العام المرصوف وفي وقت يدخل فيه الليل ودون إضاءة التور الخلفي للمقطورة عند تركها وهي مسئولة لا بدفعها قاله الحكم بأن إتخاذ الإحتياط كان لازماً على الحمال فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور وبالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٤ مكتتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد خلط بين ما قام عليه دواعي التهم الثاني في الدعوى وبين دفاع الطاعن عن " التهم الثالث في الدعوى " فإن ذلك يكشف عن أنه لم يكن مطلقاً إلى دفاع الطاعن على وجهه الصحيح وينبئ عن إختلال فكرته عن عناصر الدعوى وإضطرابها مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالأساس الذي كوّنت عليه محكمة الموضوع عقيدتها فيها أو بإتزال حكم القانون عليها، مما يجعل من المتعذر على محكمة النقض تبين صحة الحكم من لسانه ويعجزها عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلّاتها في الحكم، وإذا كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٤ مكتتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٦

إذا كان الثابت من مطالعة المقررات المضمومة أن المأينة أوضحت أن منزل المجنى عليها يفصله عن منزل الحفل شارع ومنزل آخر وأنه لا ينسب لمن يطلق أعيرة نارية من داخل شرفة صاحب الحفل أن يصيب المجنى عليها وهي واقفة أمام مسكنها، إلا إذا كان واقعاً بأقصى الناحية الغربية من الشرفة لوجود المنزل الفاصل بينهما، وكان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين إستعرضت دليل المأينة كانت ملزمة لإلزاماً شاملاً يهسيء فما أن تمحصه التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة، مما لا نجد معه محكمة النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من لسانه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

**الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣**

إن العقاب المنصوص عليه في قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن الصادر بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بناء على القوانين المشار إليها في ديباجته ومنها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له يزيد عن العقاب المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ويتعين توقيعه في الأحوال التي ينص عليها منه طبقاً لما جرى به نص المادة ١٩ من ذلك القانون. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه إكتفى بنقل وصف التهمة المسندة إلى المطعون ضده من أنه باع شيئاً من أغذية الإنسان " شاياً " مغشوشاً، ثم إستطرد من ذلك مباشرة إلى القول " وحيث إن التهمة لابتعة في حق المتهم ثبوتاً كافياً من محضر ضبط الواقعة والذي تضمن احكاماً إلى ما ورد به وهو عرضه للبيع شاياً مغشوشاً حسبما أثبت تقرير التحليل مع علمه بذلك، ومن ثم يتعين عقابه بمواد الإتهام". دون أن يبين حقيقة الواقعة ووجه الفش والطريقة التي مارسها المتهم، وهل تدخل في الحالات المؤهلة بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ أم أنها تنطوي على الجرعة المنصوص عليها في المادة السادسة من قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر والمعاقب عليها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة منه. فإنه يكون معيياً بالقصور.

**الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠**

إذا كان الحكم قد أورد مدوناته أن تقرير اللجنة الإدارية قد دل على إخلاس الطاعن مبلغ ١٣٠٢ ج و ٥٥٠ م، في حين أنه أورد بها كذلك أن كلاً من تقرير مكتب الخبراء قد أسفر عن أن الطاعن إختلس مبلغ ١٢٥٦ ج و ٨٥٠ م ثم إنتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بإختلاس هذا المبلغ فإنه إذ عول على التقارير الثلاثة جميعاً على علاقتها بقالة إن التقريرين يشدان التقرير الأول على ما بينه وبينهما من إختلاف في النتيجة، فإن هذا منه آية على إضطراب الواقعة في ذهن المحكمة وإختلال فكرتها عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها في عقيدتها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة، مما يجب حكمها بالتناقض في السبب ويستوجب نقضه والإعادة.

**الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣**

لئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث إستقلالاً عن نية التملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع، إلا أنه متى كان المتهم قد نازع في توافر هذا الركن فإنه يتعين على المحكمة أن تتصدى لهذا القصد وتقيم الدليل على توافره. ولما كان مؤدى دفاع الطاعن أن القصد الجنائي للجريمة التي دين بها -

وهو نية التملك - لم يكن معزياً لديه لمبادرته إلى رد الحقبة للمجنى عليها، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع وتقسطه حقه وترد عليه رداً مائلاً يبرر إطرارها له إن رأت عدم الأخذ بإعتباره دفاعاً جوهرياً يوجب على ثبوته تغيير وجه الرأي في الدعوى. أما وهي لم تعمل فإن حكمها يكون قاصراً.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢

جريمة القتل الخطأ تقتضي - حسبما هي معرفة به في القانون - لإدانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ، كما تتطلب رابطة السببية إمسند النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تلتق مع السير العادي للأمر. ومن المقرر أن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع تلك الرابطة متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة - لما كان ذلك - وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن المحكوم عليه قد أثار دفاعاً مؤداه أن للمصعد عاملاً مختصاً بتشغيله ومستولاً عن أى خلل أو عطل يكشف في المصعد وعليه أن يوقعه عن العمل حتى يتم إصلاحه، وقد عزى هذا العامل الحادث إلى عطل مفاجئ بكالون باب المصعد أدى إلى إمكان فتحه رغم عدم وجود المساعدة، وأن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه الذي يوفر سلوكاً شاذاً لا يتفق مع السير العادي للأمر، وما كان للطاعنين أن يوقعاه حالة كونهما لم يقصرا في صيانة المصعد وأن المهندس الخبير ليس مختصاً في شئون المصاعد وقد أثبت ذلك بنفسه في تقريره وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفى عنصر أساسي من عناصر الجريمة من شأنه لو صح أن تدفع به التهمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يظهم مرماه ولم يقسطه حقه بما ينحسم به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - بل أطرحه جملة ورد عليه بما لا ينفيه يكون معيياً بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٧

من المقرر أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مشار النزاع. ولما كان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى فيما قال به المدعى بالحقوق المدنية من أن الطاعن وجه إليه عبارة السب الثابتة بحضور جلسة ٢٩ من إبريل سنة ١٩٧٣ في الدعوى ٢٣١ لسنة ١٩٧٣ مدنى فارسكور، الذى قدم صورة منه، خلص إلى أن التهمة ثابتة في حق الطاعن مما ورد بحضور الجلسة المذكورة من أنه وجه للمدعى بالحقوق المدنية عبارة " أنت موصغ سمعة العائلة " وإن تلك العبارة ليس لها ما يبررها إذ لا صلة لها بالدفاع في الدعوى المدنية وليست من مقتضيات الدفاع المنصوص عليها بالمادة

١٠٢ من قانون المرافعات، وكان الحكم قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية محل النزاع ومما ورد بأصل محضر الجلسة من سياق القول الذى إشتمل على عبارة السب ومدى إتصال هذه العبارة بالنزاع القائم والقدر الذى تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه إستخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع فى هذا النزاع لأن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٣

مفاد ما ورد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها فيها بالنسبة للمادتين ٣٠٢، ٣٠٣ من قانون العقوبات إنما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها وليس من تاريخ التصرف فى الشكوى موضوع الجريمة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب تلك المدة من تاريخ حفظ الشكوى المقدمة من الطاعنين ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة القذف على هذا الأساس وقضى بقبولها ورتب على ذلك قبول الدعوى المدنية عن تلك الجريمة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣

مضى كان الحكم المطعون فيه الذى دان المتهم أو رد أن المدعى بالحق المدنى الذى رفع الدعوى بالطريق المباشر بتهمة السب والقذف قد تصالح مع المتهم، ولم يبين فعوى الصلح، وهل تضمن التنازل عن إتهام المتهم أم إلتصر على الإدعاء بالحق المدنى قبله، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيه بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٧

إن التناقض الذى يوجب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين لصدته المحكمة، لما كان ذلك، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأقوال شاهد الإثبات الأول كما هى قائمة فى الأوراق، ثم أورد ما قصد إليه فى إلتناعه من عدم توافر قصد الإثجار بما ينفى التناقض، فإن ما يثيره الطاعنة فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

مضى كان البين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم على لسان الضابط من إعراف الطاعن له بإحرازه المخدر المضبوط قد ثبت نقضه فى الأوراق إذ قرر الضابط أن الطاعن أنكر ملكيته للمخدر فور ضبطه معه، وإذا كان ذلك، وكان لا يعرف مبلغ الأثر الذى كان لهذا الخطأ فى عقيدة المحكمة لو تفلطنت

إليه، وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضئيلة متسادة، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فيما عول في إدانة الطاعن على ما أورده على خلاف الثابت في الأوراق، يكون معيياً بالخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧

يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلاً والمراد بالتسبب المعبر تحرير الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتهج هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون. ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معادة أو وضعه في صورة مجملة مبهمة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إستيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم - لما كان ذلك - وكان الحكم الابتدائي المزد لأساببه بالحكم المطعون فيه قد ساق واقعة الدعوى ودليل ثبوتها في عبارة عامة معادة لم يكشف فيها في وضوح وجلاء عن مسوغات ما سطره من اعتبارها ذات صبغة تجارية ويحظر على الطاعن إستيرادها حتى يبين وجه إستدلاله بما جهله كما صادر دفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن، والذي أبداه بمحضر ضبط الواقعة - حسماً تشير إليه المفردات المضمومة بمقولة أنه لم يبد دفاعاً مقبولاً مع ما كان يجب من تمحيصه ما دام في ذلك تجلج للحقيقة وهداية إلى الصواب لما كان ما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بالقصور في البيان الذي يوجه نقضه والإحالة بالنسبة لجرعة الإستيراد موضوع التهمة الثانية دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣٠

من أول واجبات المحكمة أن تتحقق من أن التهم المائل أمامها هو من أقامت سلطة الإتهام الدعوى الجنائية ضده، وأنه ليس يسوغ أن تقيم قضاءها على مجرد الشك في شخصيته ما دام هناك من الوسائل التي لم تطرقها ما قد يؤدي إلى بلوغ غاية الأمر في حقيقة شخصيته، وإذا كانت المحكمة قد رفضت وسيلة التحقيق التي نادت بها النيابة العامة - الطاعة - فصادرت - بما ذهبت إليه - أجراء قد يطير به وجه الرأي في قضائها، فقد تعيب حكمها بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٦/١/٤

لا يعيب الحكم مكوته عن التحدث عن قصد الطاعة من الجلب، ذلك أنه غير مكلف بذلك أصلاً ما دام ما أورده كافي في حد ذاته في الدلالة على ثبوت الجلب في حقها، لا هو مقرر من أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها إنما يصدق

على كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون يستوى في ذلك أن يكون الجلب لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره - إلا إذا كان الجواهر نفسه لا يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

إن خلو الحكم من بيان التاريخ الذى صدر فيه أمر الإحالة لا يبطئه إذ لا يوجد فى قانون الإجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ فى الحكم .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٦

العيب فى الاستدلال بجعل الحكم كأنه غير مسبب . وهو من العيوب المبطله للحكم .

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣

تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ على أنه " لا يعد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة غيره " . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد فى تقدير سن المتهم واعتبرها حداً إلى ما تضمنه إشهاد طلائعها من أنها من مواليد سنة ١٩٤٧ دون تحديد لميلادها على وجه الدقة ودون أن يثبت أنه اعتد فى هذا التقدير بوثيقة رسمية أو بخبر عند عدم وجودها يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣٠

من المقرر أنه لا يجب الحكم بخطؤه فى الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد استخلص إدانة الطاعن بإحداث إصابة العاهة بالجنى عليه من جماع أدلة الثبوت التى أوردتها على أن الطاعن وحده الذى اعتدى بالضرب بسن القاس على رأس الجنى عليه، فإن خطأ الحكم إذ نسب إلى الجنى عليه القول بأن الطاعن ضربه على مؤخر رأسه حال أنه قرر أنه ضربه على رأسه دون أن يحدد موضع الضربة - يفرض صحة هذا الخطأ - لا يجب الحكم ولا ينال من صحته .

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

إثبات تعمد القتل عند الجاني لا يكفى لإثبات سبق الإصرار . بل لابد من التدليل على هذا الظرف الأخير تدليلاً واضحاً .



الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٦

من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبت الدليل المعبر، ولا تؤسس على الظن والإحتمال من الفروض والإعتبارات المجردة، لما كان ذلك. وكان يبين أنه لم يثبت بوجه قطعى أن المتهم إحتلس الأخشاب من حافلة السيارة أو إشتراك فى هذا الفعل بوسيلة ما بل أن حالة الإعياء التى عليها هو وزميله حينما أبلغ الشرطة وسوء حالتهما الصحية الثابتة بالتقرير الطبى والتى تسمح بإستجوابهما عند دخولهما للمستشفى تشير إلى إحتمال صدق أقوال المتهم أن مجهولاً دس لهما مادة أفقدتهما وعيهما وعند إفاتهما إكتشفا سرقة كمية من الأخشاب - والتى صادقه عليها زميله وصاحب السيارة أمام هذه المحكمة. لما كان ذلك، فإن الإتهام المسند إلى المتهم يضحى محوطاً بالشك ولا تطمئن إليه المحكمة مما يبين معه إلقاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه عملاً بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية وبلا مصاديف جنائية .

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٧

التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذى من شأنه أن يجعل الدليل متهاذماً متناقضاً لا شئ فيه بالياً يمكن أن يعتبر قوياً نتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها.

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠

البين من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٦٠ فى شأن صيد الأسماك المعدل بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٦ أنه حظر - فى الفقرة الأولى من المادة ١٤ منه - إنشاء الجسور والسدود والبحيرات وشواطئها أو تسوية أية مساحة مائية منها بأى إرتفاع إلا بترخيص من المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية كما أنه حظر - فى الفقرة الأخيرة - إستغلال جزر البحيرات ومراحيثها فى رعى الماشية أو صيد الطيور إلا بترخيص من المؤسسة سالفة الذكر فى حدود الإختصاصات المخولة لها ومؤدى ذلك أنه إقتصر على تأييم رعى الماشية فى جزر البحيرات ومراحيثها دون ترخيص. لما كان ذلك، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها وأن تبين مؤداها بياناً كائناً بتوضيح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة البتوت التى يقوم عليها قضائها ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

لما كان البين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن دفع بجلسة المرافعة الأخيرة المعقودة فى ٧ من يناير سنة ١٩٧٥ أمام محكمة ثانى درجة بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة. وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والذي من شأنه - لو ثبت - أن تنقض الدعوى الجنائية وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعرض هذا الدفع لإيراد له ورعاً عليه فإنه يكون لاصراً البيان لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد شابه لقصور فى إستظهار رابطة السببية إذ أغفل بيان كيف أدت إصابات أجنبي عليه التى أوردتها إلى وفاته من واقع الدليل الفنى المتمثل فى التقرير الطبى. لما كان ما تقدم، فإنه يصين نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢

إن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أى منها قصدته المحكمة .

الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥

لما كان من المقرر أنه يجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على أدلة الثبوت فى الدعوى حتى يفصح عن وجه استدلاله بها، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين الدليل على إتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه، وكان لا يكفى فى ذلك ما أضافه الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى من عدم إطمئنانه للشهادة المقدمة من الجمعية التعاونية الزراعية بأن المتهم الآخر هو الحائز للأرض، إذ أن ذلك لا يؤدى بطريق اللزوم إلى أن الطاعن هو الذى زرع الدخان المضبوط أو أن له سلطاناً ميسوفاً عليه خاصة وأن ما جاء بمحضر ضبط الواقعة كما أثبت الحكم لا يفيد إتصال الطاعن بهذه الزراعة مما يعيب الحكم بالقصور.

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٦

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إستند - فيما إستند إليه - فى إدانة الطاعن على أقوال الشهود بتحقيقات النيابة وباجلسة يقوله " وشهد ..... بالتحقيقات وباجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى ..... فى مقابلة أجنبي عليه صباح يوم الحادث وبحواره الشاهدان الآخران شاهد المتهم قادمًا من الطريق بحالة هادئة وفوجيء به يتعدى بمطواه على أجنبي عليه أصابه فى ظهره فسقط أرضاً ولاذ المتهم بالفرار وأضاف أن هذا الأخير قدم من خلف أجنبي عليه وطنه من الخلف - وشهد ..... بالتحقيقات وباجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى ..... صباح يوم الحادث برفقة أجنبي عليه والشاهد الرابع فوجيء بالاجنى عليه بمسك بكفنه متلفعاً

خلفه مردداً عبارة " كدة ياحدى " فتلقت هو أيضاً وشاهد الدماء تنزف من الجنى عليه ورأى المتهم يعدو على مسافة عشرين متراً وكان يحمل مطواه وذكر أن سبب الحادث هو الشار لقتل والد المتهم - وشهد ..... بالتحقيقات وبالجلسة بمضمون ما شهد به الشاهد السابق " . لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن هؤلاء الشهود قد إقصرت شهادتهم على القول بإصابة الجنى عليه أثناء جلوسهم معه بالقهى ونفوا رؤيتهم الطاعن يعتدى على الجنى عليه أو يقر من محل الحادث فور وقوعه حاملاً سكيناً أو مطواه، فإن الحكم المطعون فيه إذا إستخلص مقارفة الطاعن للجريمة مستنداً على ذلك بأقوال هؤلاء الشهود بجلسة المحاكمة يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له فى الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أحل بالقوائم بتحقيقات النيابة ما دام أنه إستدل على جديتها بالقوائم بجلسة المحاكمة بما لا أصل له فى الأوراق ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة والحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه .

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٧

إقتصار الحكم فى تبرير قضاءه ببراءة المظنون ضده من واقعة تهريب التبغ المسندة إليه فى اللجنة ..... بعدم صدور الإذن من الجهة المختصة برفع الدعوى الجنائية - على القول بأن هذه الواقعة هى ذات الواقعة المسندة إليه فى اللجنة رقم ٢٦٢٠ سنة ١٩٧٠ التى قضى فيها بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الحصول على الإذن بذلك من الجهة المختصة ومن لم تكون غير قائمة فى حقه ولا أساس لها فى الواقع لما كان ذلك . وكان الحكم الصادر فى اللجنة الأخيرة بعدم قبول الدعوى لم يعرض لموضوع الدعوى حتى يحصنها ويحيط بظروفها وبأدلة الثبوت فيها لوزان بينها وبين أدلة النفى، وكانت المحكمة حين قضت بالبراءة فى النهمة المرفوع بشأنها الدعوى فى اللجنة رقم ١٩٠٠ سنة ١٩٧١ المشار إليها لم تورد فى حكمها ما يشير إلى أنها قد عصمت الدعوى وألئت بظروفها وأدلة الثبوت فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذى يطله .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٧

لما كان البين بما حصله الحكم من التقرير القنى الذى اعتمد عليه وما شهد به المهندس القنى - واضح التقرير - أمام المحكمة الإستئنافية أنه لا يستطيع الجزم بما إذا كان عدم صلاحية السيارة قيادة الطاعن كان قائماً بها قبل وقوع الحادث أم كان نتيجة له، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تجزم بما لم يجزم به الخبير فى هذا الشأن، وكان ما إنتهى إليه الحكم من توافر ركن الخطأ فى حق الطاعن لثبوت عدم

صلاحية السيارة قيادته فلياً قبل الحادث لا يترد إلى أصل ثابت من التقرير الفني أو من شهادة المهندس الفني في هذا الخصوص، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى وجاء بالدليل الذي أورده على ثبوت ركن الخطأ عن نص ما أنبا به وفحواه يكون باطلاً لإبتناؤه على أساس فاسد ولا يفي عن ذلك ما ذكره من أدلة أخرى.

#### الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٨

من المقرر إنه وإن كان حكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها، إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق .

#### الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥

إن إلطات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن الثاني - حكمة أول درجة أثناء نظر معارضته تمسكاً بدلائلها على إنشائه مسئولية في جريمة التهديد بسبب إصابته يوم الحادث بكسر في ظهره أثناء تحميله السيارة ودخوله المستشفى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بمفر حانية لبحث باقي آوجه الطعن .

#### الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

لما كان بين مما أثبت الحكم من تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات ما يفيد أن تحريات الأخير دلت على أن الطعون ضده الأول يتجر في المواد المخدرة ويقوم بجلبها من الصحراء الغربية لروبيها بين عملائه وهذا على خلاف ما انتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد الإتهار فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لإضطراب العناصر التي أوردها وعدم استقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها مع أن تعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى. ومن ناحية أخرى، فإنه ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإتهار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها مائفاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها. ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن تحريات الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن الطعون ضده الأول يروج المخدرات

التي يجلبها من الصحراء الغربية وأن المطعون ضده الثاني كان يرفقته وقت الضبط وضبط محرراً طوتين من الخشيش كما ضبط في حوزته ٢٨ طربة خشيش غناه أسفل مقعد السيارة إعرّف بملكيته لها وبلغ زنة الخشيش المضبوط ٥,٨٤٥,٥ جراماً مما كان من مقتضاه أن تقدير محكمة الموضوع هذه الظروف وتححصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً على توافر قصد الإتجار أو لا تصلح أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه. أما وهي لم تفعل لأن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

محكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة التني فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها البرية في صحة عناصر الإثبات .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

لما كان ما إنتهى إليه الحكم في منظوقه مناقضاً لأسبابه التي بني عليها مما يمس به بالتناقض والتخاذل وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادي بل يتجاوز إلى إحطراب بنيء عن إحتلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة. لما كان ما تقدم، فإنه يعين نقض الحكم .

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر. وظيفه الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل السدي منعه الطاعنان من أدائه بدخل في أعمال وظيفته أم لا، بالرغم من إثارة المدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة، فإن الحكم يكون قاضراً في بيان هذا الركن من أركان الجريمة التي أدانتهما بها .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٣

لما كان من المقرر إنه وإن كان محكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى التهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت لأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضي وما يطمئن إليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضاها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٧

من المقرر أنه وإن كان حكم الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بنظرونها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها لها معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها، لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر الإستيفاء المؤرخ ١٩٧١/٧/٢٢ الذي حرره مفتش مأمورية إنتاج البلينا ووقعه المطعون ضده بصمته أن الأخير إذ ووجه بضبط شجيرات الدخان في الأرض زراعته. فأد بان " الأرض دى حيازة أخويا ..... وأنا مش يحيز عليها بالجمعية وكنت زارع الدخان ده فى الأرض ومش أعرف أن ممنوع زراعته " ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستند من إعراف المتهم بالخصر آف الذكر ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح للإستدلال به على المتهم فإن الحكم يكون قد جاء مشوباً بيبب القصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى أن المتهمين الثانى والثالث أرادا تزويج إيهتهما الصغيرتين فصحابهما إلى الوحدة الصحية المجمعة بهربيط للحصول على شهادتين بتقدير سنهما، وإذ عرضت البتتان على طيبة الوحدة وأولعت الكشف الطبي عليهما وتبينت أنهما دون السن القانونية لعقد الزواج رفضت إعطاءهما شهادتي تقدير السن، فقدم المتهمان المذكوران إلى الطاعن - وهو موظف بالوحدة الصحية وإتفقا معه على إستخراج الشهادتين وقدمتا له صورتين فوتوغرافيتين للبتتين فقام الطاعن بإصطناع شهادتين للسنين ووضع عليهما صورتين البتتين وأثبت فيها على خلاف الحقيقة أن كلا منهما تبلغ السن القانونية لعقد الزواج وبصم عليهما بإسما الوحدة الصحية الموجود فى حيازته ثم أعطاهما الشهادتين اللتين قدماهما إلى مأذون الناحية الذى قام بعقد الزوجين بناء على هاتين الشهادتين المؤرقتين. ثم ساق الحكم أدلة الثبوت التي تكونت منها عقيدته بإدانة الطاعن، فأورد مؤدى أقوال شهود الإنبات ومنهم طيبة الوحدة الصحية التي نسب إليها زوراً التوقيع على الشهادتين وإعراف الطاعن بتحرير بيانات الشهادتين وغتصمهما بصمته حاتم الدولة وما حصله الحكم منها له أصل ثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليها وإذ كان من المقرر أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التي خلصت إليها، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن مهر الشهادتين بتوقيع منسوب

إلى طبية الوحدة الصحية - يفرض أنه مجرد إستخلاص الحكمة ليس له مأخذ من الأوراق - فإنه لا أثر له فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة، إذ يسعى في ذلك أن يكون الطاعن قد مهر الشهادتين بالتوقيع الزور بنفسه أو بواسطة غيره ما دام الحكم قد أثبت في حقه بأدلة سائفة لها معيتها من الأوراق أنه إصطنع شهادتي التسنين على غرار الأصل وأثبت فيهما على خلاف الحقيقة بلوغ البنيتين السن القانونية لتقيد الزواج وبصم الشهادتين بخاتم الدولة وسلمهما للمتهمين الآخرين وتم ضبط عقدي زواج البنيتين بناء على هاتين الشهادتين المزورتين، لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا لفضه موضوعاً .

#### الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧

لما كان بين مما ساقه الحكم فيما تقدم أنه إنخذ من تراعى الشاهد ..... في الإدلاء بشهادته قرينة توهم من قورتها في إثبات ما أسند للمتهمين الثالث والرابع وهي علة تكتف بحسب منطق الحكم إذا صحت - رواية هذا الشاهد بأسرها، بما لا يسوغ معه تجزئتها على نحو ما تردى فيه الحكم من الاعتداد بها في قضائه بإدانة الطاعنين، وعدم الإطمئنان إليها في قضائه ببراءة الآخرين، فإن ذلك يعيبه بعدم التجانس والتهاثر في التسبب ولا يبنى في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى.

#### الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٧

لما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : " وحيث أن المحكمة بعد إطلاعها على الأوراق ترى أن التهمة ثابتة قبل التهم ثبوتاً كافيها لإدانته وذلك مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ولم يدفعها المتهم بأي دفاع مقبول ومن ثم يصين عقابه عنها طبقاً لمواد الإتهام " . لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينيةاً فحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه إستدلاله بها على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كافة هذا فضلاً عن أن الطاعن قدم مذكرة أمام محكمة ثاني درجة أثار فيها علم مسئوليه عن الرسوم المستحقة على السبارة التي أوقع الحجز من أجلها وإنه لم يعلم بالحجز واليوم الذي تحدد للبيع ورغم ذلك لم يلفتت المحكمة المطعون فيه إلى هذا الدفاع فلم يحصله إثباتاً أو ردّاً عليه وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيباً بما يطله ويوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٥٨ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٤

لما كان قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لجرد اختلاف الأعمال التي كانت موضوع الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ بلدية عابدين عن الأعمال موضوع الدعوى المطروحة دون أن يعنى باستظهار ما إذا كانت التشطيات موضوع الدعوى الحالية قد أجريت في ذات المباني التي حررت بشأنها القضية رقم ٢١٢ سنة ١٩٧٤ جنح بلدية عابدين وما إذا كان إجراؤها إستمراراً لقيامه بإقامة هذه المباني دون ترخيص أم أنها أجريت في زمن منفصل تماماً عن الزمن الذي تمت فيه إقامة المباني المذكورة حتى يمكن الوقوف من ذلك على ما إذا كانت هذه الأعمال في مجموعها نتيجة لقصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل قبل صدور الحكم في الدعوى رقم ٢١٢ سنة ١٩٧٤ أولاً، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٠٢١ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٤

لما كان بين من الحكم الابتدائي أنه برر قضاءه بالإدانة بقوله. " وحيث إن التهمة ثابتة قبل التهم من محضر الحجز التحفظي .. " ومن محضر التهديد المؤرخ ١٩٧٣/٤/١٨ ولم يدفع التهم التهمة بدفاع ما مما يعين معه إدانته بمادتي الإتهام عملاً بالمادة ١/٣٤. ج لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على المقررات أن الطاعن قدم شكمة ثانی درجة حافظلة مستندات إشتملت على صورة رسمية من اللجنة رقم ٢٢٠ سنة ١٩٧٢ أمن دولة الأزبكية وقد تمسك الطاعن بدلالة المستند الذي قدمه على إنتفاء مسؤوليته فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه وإلغيت عن هذا المستند ولم يقل كلمته فيه ولم يمن بتمحيص دفاع الطاعن المؤسس عليه فإنه يكون مشوباً بالتقصير بما يطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥

الخطأ في الإسناد الذي يهيب الحكم هو ذلك الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ في الإسناد فيما خرج عن سياق إسدلاله وجوهه تسيبه ولما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن ضرب اجنبي عليه بعضاً على رأسه ضربة واحدة أحدثت به الإصابة التي أودت بحياته وأن أحداً آخر غير الطاعن لم يشترك في ضرب الاجنبي عليه، فإن ما أورده الحكم في مساق بيانه لواقعة الدعوى بشأن حدوث نزيف بأنف الاجنبي عليه يفرض أنه ليس له ماخذ من الأوراق - ليس له أثر فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة أن الطاعن إعتدى على اجنبي عليه



وأحدث به إصابة الرأس التي أودت بحياته، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد يكون غير سليم .

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٩

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد انتهى من إعدام كل من الطاعن والتهمين الأول - شقيق الطاعن - والثالث المحكوم عليهما غيابياً، وذلك بالوصف الذي أحلت به الدعوى إلى المحكمة والذي ورد فيه بالتفصيل أن المتهم - الذي قضى بإقتضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته صوب مسدسه نحو الجنى عليه الأول - وإنهال عليه المتهم الثالث تحديداً طعنًا بالساطور، كما صوب المتهم الذي تولى المسدس نحو الجنى عليه الثاني بينما أمسك به الطاعن وشقيقه لشل مقاومته وإنهال عليه التهم الثالث ذاته بالساطور، إلا أن الحكم - في صدد تصويره واقعة الدعوى كما إرتسمت في وجدان محكمة الموضوع - لم يورد ذلك التحديد، بل خلاص إلى القول في صيغة عامة "و هناك بناء على الإصرار المسبق المفقود بين التهمين - الطاعن والمحكوم عليهما غيابياً بالإعدام - تخلصاً من الجنى عليه الأول لعدم تصفية النزاع ودياً تجمع المتهمون الأربعة الأول وكان رابعهم ذلك الذي تولى أثناء المحاكمة وهو ..... والذي انتقضت الدعوى العمومية بالنسبة له وأحاطوا بالجنى عليهما وأجهزوا عليهما قتلاً بالآلة حادة ثقيلة " . لما كان ذلك وكان الحكم قد عاد يردد هذا التصميم في الأفعال بصورة مضطربة - حينما أفصح عن إنهيار المحكوم بإعدامهم جميعاً على الجنى عليهما - وذلك في معرض حديثه عن ظرف سبق الإصرار بقوله : " وحيث إن شرط سبق الإصرار قد تحقق في هذه الجريمة بشكل جلي فمن الواضح من الاستعراض السابق أن التهمين بنوا الية على القتل وأعدوا العدة لذلك وأخلوا المنزل الذي يقيم فيه المتهم الأول - شقيق الطاعن - وإنهالوا على الجنى عليهما قتلاً بهلواء وروية ومعرفة لما يفر عنه فعلهم الجرم " فإن هذا التصميم والاضطراب - في تصوير واقعة الدعوى - إنما ينشئ عن إختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة، الأمر الذي يتعذر معه بالتالي على محكمة النقض تبين صحة الحكم من فساد. وإذ كان ذلك، فلا يشفع للحكم قوله - من بعد - " ومن ثم فإن كلا مستول عن نتيجة الفعل حتى ولو يشارك في فعل القتل ذاته " . لما كان ذلك، وكان الحكم فوق ما تقدم، رغم أنه عول في إدانة الطاعن - فيما عول عليه - على إعرافه هو وحقيقه، قد ردد هذا الإعراف بصيغ مجعلة تارة ومتضاربة تارة أخرى إذ حصله بادئ الأمر مجهلاً في قوله : " وبسؤال المتهم الأول - شقيق الطاعن - أفرغ ما في جعبته بإعتراف بالجريمة وبمركبتها، وكذلك فعل شقيقه المتهم الثاني - الطاعن - وإن كان كل منهما أخذ يلهث في إثبات أنه لم يكن يعلم بنية القتل " ثم تحدث -

عقب سرده روايات الشهود والتحريات وما جاء بتقرير الصفة التشريعية - عن الإعراف بصيغة أخرى مجهولة في قوله : " و أما المتهم الأول - شقيق الطاعن - فقد اعترف بالوقائع السابقة ولكنه أنكر إتفاقه مع المتهمين على نية القتل وكل دوره كان جلب الجنى عليه الأول لإتمام الصلح مع المتهم الذى تولى. وقرر المتهم الثانى - الطاعن - بما شاهده كسابقة ونفى علمه بنية القتل " بينما عاد الحكم - فى سبيل التدليل على ثبوت الجريمة فى حق الطاعن وشقيقه فردد الإعراف على نحو مغاير بقوله : " وقد إعرافا تفصيلاً بمشاركتهما فى القتل بالفعل الإيجابى منهما إذ إنزلق المتهم الثانى الطاعن - إلى قوله الحق فقرر فى أقواله أنه والمتهم الأول أمسكا بالجنى عليه الثانى ... لشل مقاومته حتى يجهز عليه المتهم الثالث وقد فعلا ذلك بعد ذلك بعد أن فرغ من الأول ولولا هذا الإمساك لأمكن لهذا الأخ أن يقاوم عندما رأى شقيقه يقتل بنية ثم هما فى هدوء وروية يشتركان فى التخلص من آثار الجريمة سواء بإعداد الجوالين ووضع الجشتين فيهما ثم إخفاء معالم الجريمة " ، ومن ثم فإن هذا التجهيل والتضارب فى تحصيل الإعراف المشار إليه - لما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة. لما كان ما تقدم، فإن الحكم - والحال هذه - يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يكفى لنقضه بالنسبة للطاعن، وللمحكوم عليه الأخير الذى دىن بجريمة إخفاء جثتى الجنى عليهما ولم يقدم طعناً - لإتصال هذا العيب به - والإحالة، وذلك بغیر حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

#### الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٨

لما كان البين من مطالعة المفردات أن ما قرره الدكتور ..... فى التحقيق هو أن علامات إتصلاح شى غريب كانت بادية على المظنون ضده مما لاحظته من أن حذقة عينه كانت ضيقة لى حجم رأس الدبوس ولم يرد بأقوالها أنها شاهدت جسماً غريباً فى فمه أغفلت إستخراجه بما يفصح عن أن ما أسنده الحكم إليها قد إنتوى على خطأ فى التحصيل أساسه بالتالى إلى لساد التدليل.

#### الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٨

إن متى كان البين مما سطره الحكم أنه إستدل على ما أسنده إلى الطاعة بمجرد القول بأنها ساعدت الجنى عليه فى السفر للخارج عن طريق المتهم الثانى وهى عبارة مرسلة غير ظاهر منها أن اشكمت حين إستعرضت الدليل عليها كانت ملمة بهلما الدليل إلاماً شاملاً حتى يهسى لها أن تححصه التمهيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينهى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة، ولم تستظهر فيها الصلة بين الطرق الإحتيالية التى إستخدمتها الطاعة وبين تسليم الجنى عليه للمال .

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٨

خلو الحكم المطعون فيه من بيان تحقق ضرر مادي بالمطعون ضده بوفاء الجنى عليه الذى كان يعوله على نحو مستمر دائم وأن فرصة الإستمرار على ذلك فى المستقبل كانت محققة وكان لا يعرف مدى أثر هذا النظر على محكمة الموضوع فى تقديرها مبلغ التعويض الذى قضت به - يجعل الحكم معيأ بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ٧/١٢/١٩٧٨

لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت السالفة التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٨

مضى كان ما أثاره المدافع عن الطاعين من دلالة حالة التيس الرمى على حدوث الوفاة قبل الوقت الذى أثبت فيه ضابط المباحث بحضوره سؤاله للمجنى عليه، إنما يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فى الدعوى - المستند من أقوال هذا الضابط ومحضره - ولأنه دافع قد يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة، باعتبارها من المسائل الفنية البحث، أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها - عن طريق المختص فنياً - بلوغاً إلى غاية الأمر فيها، أما وهى لم تفعل ورفضت طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى هذا الصدد بحجة أن ما جاء بظريره - من مضى مدة أقل من يوم على الوفاة - يتلاءم مع إخطار المستشفى بإحضار الجنى عليه إليها متولياً ومع محضر ضابط المباحث المتضمن سؤاله للمجنى عليه شفوياً. فى حين أن إخطار المستشفى لا يفى عما هو مطلوب من تحديد وقت الوفاة وأن ما تضمنه محضر الضابط من سؤاله للمجنى عليه إنما هو بذاته الأمر المراد نفى حصوله عن طريق تلك المناقشة، ومن ثم يكون ما جاء بحكمها فى هذا الخصوص من قبيل المصادرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل تحقيقه، فإن الحكم - فوق إخلاله بحق الدفاع - يكون مشوباً بالفساد فى الإستدلال .

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ٢١/١/١٩٨٠

تحقيق محكمة أول درجة الواقعة بحسب الوصف المعدل، وتناول الدفاع للوصف الجديد الذى دارت المرافعة على أساسه أمامها وتضمنته الأوراق وتقديم المتهم مذكرة على هذا الأساس فيه ما يكفى لإعصار التنبية قائماً ومنتهجاً أثره.

**الطنن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١/٣١/١٩٨٠**

لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن الخمال العامة قد جرى على أنه : " لا يجوز في الخمال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية " . وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على إعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في الخمال العامة والأندية وإعتبر هذا القرار أيضاً من ألعاب القمار تلك التي تنفرد من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها، وكان من المقرر أن المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور، وقد عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تنفرد منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في الخمال العامة والأندية وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المخكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص، كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشروط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصراً .

**الطنن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١/١٧/١٩٨٠**

تنص المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات في الفقرة الأولى على أنه " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية "، لما كان ذلك، وكانت المخكمة الاستئنافية قد قطعت بحسب المظنون ضده ثلاثة أشهر فإنها تكون قد نزلت بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان. لما كان ما أورده الحكم الابتدائي - الذي أخذ بالحكم المظنون فيه بأسبابه - لا يبين منه في يقين ما إذا كانت السرقة قد ارتكبت في " قطار " وهو إحدى وسائل النقل البرية أم في مكان آخر، وكان عدم تفتن المخكمة إلى إستظهار هذا الركن - الذي توضح له الواقعة كما أوردها - يصم حكمها بالقصور الذي له وجه الصدارة على سائر أوجه الطعن بما يعين معه نقضه، وكان هذا القصور من شأنه أن يعجز مخكمة النقض من التقرير براء في شأن ما أثير من خطأ في تطبيق القانون فإنه يعين أن يكون مع النقض الإحالة.

**الطنن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ٤/٢/١٩٨٠**

- أوجب قانون الإجراءات في المادة ٣٩٠ منه في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت والأدلة التي إستخلصت منها المخكمة

الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها فحسباً غمكة النقص من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً.

- من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ويجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الحريق إعمال أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل ثابت في الأوراق، وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين فيه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وكيف أنه كان مسبباً في حدوث الحريق فإن الحكم يكون قاصراً لصوراً يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣١

من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل فيما يشتمل عليه على بيان كاف لمؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل بطريقة والية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ إتناقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعايير فإنه يكون مشوباً بالقصور.

#### الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل في قوله : " إن نية القتل ثابتة في حق المتهم الأول ..... " الطاعن " من تصدده إطلاق عدة أعيرة على الجاني عليه وإصابته بإحداها في مقتل الأمر الذى يقطع في توافر نية هذا المتهم إلى إزهاق روح الجاني عليه " لما كان ذلك وكانت جريمة القتل تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح الجاني عليه وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يظنه الجاني ويضمرة في نفسه ومن ثم فإن الحكم الذى يقضى بإدانة المتهم في هذه الجريمة يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين إرتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح الجاني عليه، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً لتبنى عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبينها الحكم بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعن ذلك أن إطلاق النار صوب الجاني عليه لا يفيد حتماً أن الجاني إتوى إزهاق روحه لإحتمال أن لا تتجاوز نية في هذه الحالة مجرد الإرهاب أو

التعدي، كما أن إصابة الجاني عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد، ولا يغني في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل الجاني عليه إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب لإستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه. لما كان ما تقدم، وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلاً على توافر نية القتل لا يكفي لإستظهارها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعميه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

#### الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٠

معي كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه كان يوجد بالطاعن إصابات أشار التقرير الطبي الشرعي الذي قدمه إلى معاصرتها لوقت ضبطه، وقد أطرحت المحكمة دفاع الطاعن ببطلان إعراله في محضر الضبط إستناداً إلى مجرد القول بإطمئنانها إليه وإلى شهادة الجاني عليه دون أن تعرض للصلة بين هذا الإعراف وما وجد بالطعن من إصابات فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور المبتطل له، ولا يعصمه من البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بمحض إذا سقط أحدها أو إستبعد تعلل الصرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

#### الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٠

لما كان من المقرر أن مناط تطبيق المادة ٣٠١ من قانون العقوبات أن تكون عبارات القذف التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق منازع النزاع، وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١، ١٣٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٧ ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان ما ورد بمحضر الجلسة من سياق القول الذي إشتعل على عبارات القذف ومدى إصنافها بالنزاع القائم أمام المحكمة عند نظر الدعوى وما إذا كان قد إستلزمها حق الدفاع أو أنها تخرج عن مقتضيات القدر الذي تقتضيه مراعاة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه إستخلاص الحكم أن عبارات القذف التي فاء بها الطاعن لا تعد إليها حماية القانون، فإنه يكون قاصراً. قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيه بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٧٠

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنها " تخلص في أن المتهم ..... وشقيقه ..... وانجني عليه ..... يستأجرون حديقة وفي يوم الحادث كانوا بالحديقة يتحاسبون على قيمة الثمار فحصل نقاش بين التهم وشقيقه انجني عليه ..... إستل على أثره انجني عليه مدية وكان يريد ضرب أخيه بها فما كان من المتهم إلا أن أخرج من جيبه سلسل أطلق منه ست رصاصات على أخيه انجني عليه ..... فأراد قتلاً ". لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يوضح قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لدى الطاعن، وكان قد دانه دون أن ينفي قيام تلك الحالة ومن غير أن يتناولها بالمحيص أو يبين وجه الرأى فيها، وذلك حتى يتسنى لهذه المحكمة مرابحة صحة تطبيق القانون على الواقعة. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسيب بما يعيه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨١

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى في تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هى أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالعسل والجلسرين وفي حدود النسب والمواصفات التى يصرح بها وكانت المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام خلط الدخان تسمح بخلط الدخان بالعسل بنسبة حدها الأقصى ٢٥٠٪ وليس لما حد أدنى، وكان من بين ما إستند إليه الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن أن التبغ مدار الجريمة وجد مخلوطاً بنسبة قليلة من العسل دون أن يحدد هذه النسبة وبين مجاوزتها للحد الأقصى المسموح به قانوناً فإنه يكون معيياً بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون هذا إلى أن الحكم المطعون فيه إذ إتخذ من مجرد مخالفة العينة المأخوذة من التبغ الجاف قبل التصنيع لتلك المأخوذة من التبغ بعد تصنيعه دليلاً على تهريب التبغ الداخل فى عملية التصنيع وألزم الطاعن بناء على ذلك بالتعويض المطلوب يكون قد شابه فساد الإستدلال .

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١

لما كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن شهادة هذا الشاهد المحصرت فى قوله بأنه سمع صوت العيار الناري ورأى المتهم وانجني عليه عقب الحادث، دون أن يرد فيها ذكر لإعوارف المتهم له برواقعة الإعتداء، فإن الحكم إذ تساند إلى شهادة الشاهد بالجلسة فى القول بأن المتهم اعترف له بالإعتداء

يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له في الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ما دام أنه استند على جديتها بأقواله بجلسته المخالفة. بما لا أصل له في الأوراق. ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمخكمة تكون عقيدتها منها مجمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان الدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه.

#### الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٨١/١/١٤

- من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة البوت التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله .

- يجب في جريمة النصب أن يعنى الحكم ببيان ما صدر عن المتهم من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في ما لهم، وذلك حتى يتسنى لمخكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إلزامها بالحكم. وكان الذين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد أقوال المجنى عليهم التي عول عليها في إدانة الطاعن، كما لم يبين ما صدر من الطاعن من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في ما لهم فإنه يكون معيياً بالقصور .

#### الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٨

لما كان بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه خلص في أسبابه إلى عدم قبول الدعوى المدنية وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بتأييد الحكم المستأنف القاضي بالزام الطاعن بالتعويض. ولما كان ما إنتهى إليه الحكم في منطوقه مناقضاً لأسبابه التي بنى عليها مما يعيه بالتناقض والتخاذل، وكان الأمر ليس مقصوداً على مجرد خطأ مادي بل يتجاوز إلى إضطراب يبنى عن إختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة دون حاجة لمبحث سائر أوجه الطعن.

#### الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٦

- التناقض هو الذي يقع بين أسباب الحكم بحيث ينفي بعضه بعضاً ولا يعرف أى الأمرين قصدته المخكمة .  
- لما كان البيان المعلن عليه في الحكم إنما هو الجزء الذي يبين فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع وكان الحكم قد استخلص في تحصيله للواقعة أخذاً مما أثبتته التقرير من أن الحريق إشتعل بإيصال مصبر حرارى صناعى ذو هب مكشوف بشباك الصيد الموجودة بالمخزن وإمتدت النيران إلى باقي محتوياته وأحرقتها، وهو ما أعاد ترديده في ختام أسبابه تأكيداً لسياق ما عول عليه منطوقه



في صورة الواقعة دون أى تعارض أو تناقض مع ما رددته عن مؤدى ما أثبتته معاينة النيابة من وجود مصباح بترولى كسر زجاجه وبه آثار للبرق، فإن النعى عليه بالتناقض يكون غير سديد .

الطعن رقم ٢٥٦٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/٦

لما كان الثابت من المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن جهة التنظيم لم تطلب إلزام المظنون ضده بتقديم الرسومات المقررة - وكان القضاء بالإلزام بتقديم الرسومات على ما يبين من صريح نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء - يتوقف على طلب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم، فإن الحكم المظنون فيه وقد قضى بذلك دون طلب من هذه الجهة يكون خطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٦٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٧

لما كان البين من مدونات الحكم المظنون فيه أنه بعد ما إنتهى إليه من وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها على الطاعن طلباً لما صرح به الحكم فى أسبابه قد عاد لقضى بعكس ذلك فى المنطوق لبأن الحكم يكون معيباً بالتخاذل لما يوجب لقضيه والإحالة .

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٨

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة عليها، فإن الحكم المظنون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها إعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٥

لما كان الثابت من الإطلاع على أوراق الطعنين المتضمنين ..... لسنة ٣١ قضائية " أن الدعوى رفعت على الطاعن فى القضيتين رقمى ٩٧ لسنة ١٩٧٧، ٣٨٢٧ لسنة ١٩٧٧ جنح ..... على التوالى لأنه فى يومى ١٩٧٧/٦/٢٩، ١٩٧٧/١٢/١٢ بدائرة قسم ..... بدد جهاز التلفزيون المبين وصفاً وقيمة باخضر - والملوك ..... والمسلم إليه لإصلاحه وتسليمه للمجنى عليها لإعتاقه نفسه، كما بدد مبلغ خمسة عشر جنيهاً. وفى أولاهما قضت محكمة أول درجة بحبس الطاعن شهرين مع الشغل لعارض فقضت باعتبار معارضته كان لم تكن، لإستأنف والمحكمة الإستئنافية قضت غيابياً بالتأييد - لعارض والمحكمة ذاتها قضت فى ١٩٧٨/١٢/٢٠ - بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم شهراً مع الشغل، وفى ثانيهما التى أقامتها اجنئ عليها بطريق الإدعاء المباشر، قضت محكمة أول درجة غيابياً بحبس الطاعن

شهراً وإلزامه بأن يدفع للمجنى عليها قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فعارض قضى برفض معارضته، فاستأنف وحكمة الاستئناف قضت غيابياً برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فعارض وأخكمة ذاتها قضت في ١٩٧٨/١٢/٢٠ برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه، لما كان ذلك - وكان الثابت مما تقدم أن محل جريمة التبديد التي دين بها الطاعن في كل من القضيتين هو محل واحد - جهاز التلفزيون - ومبلغ خمسة عشر جنياً " للمجنى عليها .... لأن مفساد ذلك أن الطاعن يكون قد عوقب مرتين عند إرتكابه فعلاً واحداً وهو ما لا يجوز لما كان وكان من المقرر أنه إذا كان الثابت أن الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر بالإستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة في تاريخ واحد، فإنه كان لزاماً على المحكمة الإستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكماً واحداً بعقوبة واحدة أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، مما يتعين معه نقض الحكمين المطعون فيهما نقضاً جزئياً وتصحيحهما بضم القضيتين والحكم فيهما بعقوبة واحدة .

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣

حيث أن الحكم المطعون فيه يبرر قضاءه بالبراءة بقوله " إن التهمة المستندة إلى التهم يحوطها الشك لعدم إطمئنان المحكمة إلى أقوال شاهد الإثبات وتناقضها مع ما هو ثابت بأوراق الدعوى إذ أثبت العبايط أنه في الساعة الثانية عشر والدقيقة العشرين من صباح يوم ١٩٧٦/٥/٢ إستاذن السيد وكيل نيابة المخدرات في ضبط وتفتيش المتهم في حين أثبت وكيل النيابة المذكور أنه أذن للضابط بضبط وتفتيش المتهم في الساعة العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم أي أن الضبط والتفتيش قد وقعا بغير سند من القانون مما يتعين معه الأخذ بالدفع المبدي من الدلائل عن التهم بملسة المحاكمة وإذا كان ذلك ولم يرد بالأوراق ما يساند الاتهام المنسوب إلى المتهم سوى أقوال شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى التي طرحها المحكمة ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم " لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، فإذا إستند الحكم إلى واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيباً لإعتائه على أساس لاسد متى كانت هذه الواقعة هي عماد الحكم. ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات أن السيد وكيل نيابة المخدرات قد أثبت بملكوته المرفقة بالتحقيقات ما نصه " أنه في يوم ١٩٧٦/٥/٢ الساعة ٣٠/١٢ صباحاً اتصل بنا تليفونياً الراشد ... من مباحث ميناء القاهرة الجوى وتلى علينا محضر تحريات فحواه أنه علم من أحد المصادر السرية أن المتهم وصل من دمشق على طائرة مصر للطيران وأنه يواجه بالدائرة الجمركية وقد جلب معه مواد مخدرة يخبئها في مكان حساس بحسبه ونظراً لظروف الواقعة وخشية مغادرة المذكور الدائرة الجمركية فقد طلب الإذن له تليفونياً بضبط المذكور

وتفتيشه وإصطحابه إلى إحدى المستشفيات الأميرية لتوقيع القمص الشرعى عليه لضبط ما يحوزه أو يحزوه من مواد مخدرة. وقد أذن بذلك مرة واحدة خلال أربع وعشرين ساعة من وقت إصدار الإذن ". ومن ثم فإن ما ورد بالحكم المطعون فيه من أن إذن النيابة بالضبط والتفتيش قد صدر فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ١٩٧٦/٥/٢ يكون ولا مند له من التحقيقات بل مخالفاً للثابت بها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إستاند التهمة إلى التهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند إلى ما لا أصل له فى التحقيقات وإستند على بطلان القبض والتفتيش بأدلة لا تظاهر هذا الإستلال بل تخالفه، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٥

لما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ المطبقة على التهمة الثانية وهى إقامة بناء بغير ترخيص - قد نصت على أنه " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتهاً ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال المخالفة فيما لم يصدر بشأنه قرار من اللجنة اخلية كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص فى الأحوال التى يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص مما مؤداه أن القانون قد فرض عن تهمة إقامة بناء بدون ترخيص عقوبة الغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى بمعالجة المطعون ضده عن هذه التهمة - بعقوبة سداد رسم النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٩

لما كان ما ساقه الحكم تبريراً لإطراح إعراف المطعون ضده فى محضر الضبط لا يتضح منه وجه إستدلاله إذ أنه لم يسطر الملاحظات التى أحاطت بصور الإعراف منه فضلاً عن تجهيله بأفعال التحدى التى نسبها إلى رجال الشرطة وتجهيله كذلك بالإصابات التى ذهب إلى القول بأنها حدثت بالمطعون ضده مما لا يتحقق به قصد الشارع من إيجاب تسبب الأحكام الجنائية ولو كانت صادرة بالبراءة ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم، وإذ كان الحكم - بالإضافة إلى ما سبق - لم يعرض للدليل المستمد من إعراف المطعون ضده فى محضر مأمور الجمرك رغم إشارته إليه فى مدوناته وإنما قعد كلية عن مواجهته هذا الدليل وتمحيصه فإنه من ثم يكون معيباً بالقصور ولا يبرئه من هذا

العيب إرساله القول بأن واقعة الضبط غير واضحة وأن وجدان المحكمة لم يسرح لإجراءات الدعوى، إذ أنه فضلاً عما يشوب هذا القول من تعميم وإيهام فإن منعه ولا ريب - هو ما تردى فيه الحكم من خطأ قانوني في تقدير صحة إجراءات القبض والتفتيش على نحو اعتبرت معه نفسها - بغير حق - مقيدة بعدم الأخذ بالدليل المستند منهما وهو ما يعيب الحكم في النهاية بالفساد في الاستدلال. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية .

#### الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المتهم في الجريمة قد وقع على تقارير الاستئناف في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والدعاوى الأخرى المتضمنة إليها، بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ كما أن الثابت من محاضر شرطة المرافق - المرفقة - أن أفراد الشرطة قد إنطلقوا إلى محله وتقابلوا معه وسئل في بعض هذه المحاضر في الأيام ١٧/٢/١٩٧٧ و ٢٩/٨/١٩٧٧ و ٤/١٨/١٩٧٨ - ومحلها تواريخ لاحقة للتواريخ الوارد بشهادة الوفاة المشار إليها - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة هذه التقارير وتلك المحاضر بما يشير إلى إختلاف شخص المتهم المسند إليه إرتكاب الجريمة والحكوم عليه فيها عن شخص المتولي بما قد يفرق وجه الرأي فيما انتهت إليه المحكمة من الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية، ولم تقل كلمتها فيها، فإن ذلك ينسب عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والإحاطة بطروفيها مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٦٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

إضطراب الحكم في بيان وقت حصول واقعة الدعوى فتارة يقرر أنها وقعت ليلاً وتارة أخرى يقول أنها وقعت نهاراً الأمر الذي يفصح عن أن عناصر الواقعة لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة.

#### الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٠

حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما جملة أن رئيس قسم الأموال العامة قام بضبط المتهم المطعون ضده - وتفتيشه تنفيذاً لإذن صادر من النيابة العامة لإتهامه في جنابة إختلاس، وقد عثر بحجبه على قطعة من مخدر الحشيش وأخرى من مخدر الأفيون. وبعد أن استعرض الحكم أدلة الثبوت التي استندت إليها سلطة الإتهام المستمدة من أقوال الضابط وتقرير التحليل أورد ما استند إليه تبريراً لقضائه بالبراءة ما نصه. " وحيث أن الثابت بأوراق الدعوى أن الضابط قام بتحرير المواد المضبوطة بحوزته بحزم بقرء... دون أن يثبت في محضره احتفاظه بهذا الحزم حين إجراء تحليل تلك المواد والحكمة إزاء هذا

الوضع لا تضمن أن الحرز قد احتفظ بكيانه حتى تحليل محتوياته دون أن تعد إليه يد العت والتغير بما تضحى معه التهمة المسندة للمتهم محل شك ويكون من المتعين تبعاً لذلك الحكم ببراءة المتهم. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضي وما يطمئن إليه، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها. ولما كان عدم إثبات الضابط بمحضرة أنه احتفظ بالحجم الذي استعمله في تحريز المضبوطات لا يؤدي بذاته إلى التشكك في أن يد العت قد امتدت إلى الحرز والمضبوطات، وإذا لم تستظهر المحكمة حقيقة الأمر في هذا الشأن قبل أن تنتهي إلى القول بالشك في صحة إستناد التهمة إلى المظعون ضده فإن حكمها يكون فضلاً عن تعبه بالفساد في الاستدلال مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨١

لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستورجة للعقوبة بما تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما خلصها، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وكان الحكم المظعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن إستناداً إلى أنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وأنه لم يتخذ الحيلة والحذر ولم يتبع القوانين واللوائح دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض الأشخاص والأموال للخطر، وأوجه الحيلة والحذر التي قصر الطاعن في إتخاذها، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها، ويورد الدليل على كل ذلك مردوداً إلى أصل ثابت في الأوراق كما لم يبين الحكم موقف اجني عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية كما أغفل بيان إصابات اجني عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير قني بإعتبار أن ذلك من الأمور الفنية الراجعة إلى الحكم يكون معيماً بالقصور .

الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٠٩ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨١

مناط القضاء بالتعويض أن يكون مستفاداً من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه من المتهم. لما كان ذلك وكانت أسباب الحكم الصادر بالتعويض والمزيد لأسبابه إستثنائياً بالحكم المظنون فيه قد خلت من هذا البيان كلية فإنه يكون قد قضى فى الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها

الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١/٢١/١٩٨٢

— لما كان البين من المفردات المضمومة أن الإقرارين المؤرخين ١٩٧٦/١١/٢٥ الموقع عليهما من الطاعنين قد خليا من إعرافهما بإتفاقهما على قتل الجنى عليه وإستدراج الطاعن الأول له إلى مسكن شقيقه الطاعن الثانى وإعدادهما آلة القتل، كما أقتصرت إعراف الطاعن الأول فى تحقيق النيابة على أنه ضرب الجنى عليه على راسه وقرر أنه لم يكن يقصد قتله كما أنكر إضافته مع الطاعن الثانى على قتل الجنى عليه أو إستدراجه إلى حجرة شقيقه أو إعداده آلة القتل ومن ثم يكون الحكم قد أورد فى تحصيله لإعراف الطاعنين وقائع لا أصل لها فى الأوراق كان لها أثر فى منطق الحكم وإستدلاله على توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار فى حق الطاعن الأول مما يصبه بالخطأ فى الإسناد ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بإعراف الطاعنين للضابط فى محضر جمع الإستدلالات وإيعاراف الطاعن الثانى فى حق نفسه وعلى الطاعن الأول — فى تحقيق النيابة وهو ما له سند بالأوراق ما دام أنه قد إستدل على جديته بإيعارافهما فى الإقرارين الكتابين الصادرين منها وإيعاراف الطاعن الأول فى تحقيق النيابة وهو ما لا أصل فى الأوراق ولا يبنى فى ذلك ما تضمنه الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متسلسلة والحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

— لما كان البطلان الذى لحق الحكم المظنون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين نقض الحكم المظنون فيه الصادر بإعدام الطاعن الأول وإحالة القضية إلى المحكمة التى أصدرته تحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاء آخرين وذلك بغير حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعن الأول فى أوجه طعنه. ولما كانت تلك المناعى تتصل بالطاعن الثانى فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضاً لوحة الواقعة وحسن سير العدالة.

الطنن رقم ٤٣٣٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣

لما كان الواجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق إتصال التهم بالمال المسروق، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لابد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها إستخلاصاً سائفاً كائناً لحمل قضاءه، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه بإدانة المظنون ضده على قوله، أن التهمة ثابتة من ظروف وملابسات الدعوى وضبط الموقوفات طرفه وأقوال من مثل فى التحقيق ولا يقدح فى ذلك ما جاء بدفاع التهم أو شاعديه سيما وإن الآخرين لم يشاهدوا الحشبة المضبوطة مما يشكك فى أقوالهما". وكان هذا الذى أورده الحكم لا يكفى للقطع بتوافر العلم البقضى لدى المظنون ضده بأن قطعة الحشبة المضبوطة لديه متحصلة من جريمة سرقة، فإن الحكم يكون قاصراً البان فى إستظهار ركن العلم بما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وإعلان كلمتها فيما تثيره النهاية بوجه النعى، ويتعين لذلك أن يكون مع النقض الإعادة لما للقصور من الصداوه على وجه الطعن المعلق بمخالفة القانون .

الطنن رقم ٤٧٨٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣

لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، فإذا إستند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات فإنه يكون معيلاً لإبتيائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هى عماد الحكم، ولما كان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن واقعة الدعوى - كما صورها الإتهام - هى أن الطاعن يدد منقولات مسلمة إليه على سبيل الودعة وملوكة.... وأنه بددها أضراراً بالجنى عليه وذلك خلافاً لما أورده الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المظنون فيه من أن المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الخارس فى اليوم المحدد للبيع، فإن الأمر ينبىء عن أن المحكمة لم تهمس الدعوى ولم تحط بظروفها ولقضت بما لا أصل له فى الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه.

الطنن رقم ٥٦٠٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧

متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية ومن المقررات المضمومة أن المدافع عن الطاعن آثار دفاعاً مؤداه إنتفاء الجريمة المستندة إليه، لأن الأرض التى حدثت فيها التجريف ليست أرضاً زراعية بل هى أرض بور، ودلل على ذلك، بشاهدة رسمية صادرة من الجمعية التعاونية الزراعية مؤرخة فى ٩ من مايو سنة ١٩٧٩، مفادها أن الأرض المذكورة هى من الأراضى البور وليست ضمن نطاق الأراضى

الزراعية الداخلة في زمام الجمعية، وأنه مصرح للمتهم برفع الرمل والأتربة منها برخيص وعقد من إدارة المناجم وإخايجر بمحافظة البحيرة، كما دلت على ذلك أيضاً بعقد إستغلال رسمي صادر له من تفتيش محاجر دمنهور، يرخص له فيه باستخراج رسال من تلك الأرض، وذلك لمدة سنة تبدأ من ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٨ وتنتهي في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ لما كان ذلك وكانت المادة ٧١ مكرراً من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن " يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونفل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض، وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ..... " كما تنص المادة ١٠٦/٢ مكرراً من ذات القانون على أن يعاقب على مخالفة المادة ٧١ بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة، وكان مؤدى النصين المتقدمين في صريح ألفاظها أن مناط المسؤولية الجنائية في تجريف الأرض، أن تكون هذه الأرض من الأراضي الزراعية، فإن انحسر عنها هذا الوصف كان تجريفها غير مؤثم. لما كان ذلك، وكان دواع الطاعن - على ما سبق بيانه - يعد في خصوص هذه الدعوى هاماً وجوهياً. لما يوجب على ثبوت صحته من إحصار التائب عن فعلته فإنه كان يعين على الحكمه وقد أبدى أمامها هذا الدواع مؤيداً بذليله، أن تعرض له على إستقلال وأن ترد عليه بما يدفعه أن رأت الإلانات عنه، أما وهي لم تفعل، فقد أضحي حكمها مشوباً بالقصور في التسيب معيناً لنقضه والإعادة، دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن.

#### الطعن رقم ٥٦٧٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٢

لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي إستعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين اللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة وكذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم أوامر ما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأوامر داخلاً في إختصاص الموظف وكان صريح نص تلك المادة يتناول بالعقاب الموظف العمومي الذي يتنع عمداً عن تنفيذ الأحكام المشار إليها فيما بعد إنذاره بتنفيذها شريطة أن يكون تنفيذ الحكم داخلاً في إختصاصه ومن ثمن يعين لواء الركن المادى هذه الجريمة تتحقق صفة الموظف العمومي وكون تنفيذ الحكم داخلاً في إختصاصه فضلاً عن وجوب إنذار الموظف المختص المطلوب إليه تنفيذ الحكم بالتنفيذ بعد إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم المنفذ به ومن ثم فإنه يعين على الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة أن يعنى بإستظهار هذا الركن على النحو السالف. لما



كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصَرَ في بيان الواقعة والأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين على سرد ما جاء بصحيفة الإدعاء المباشر وما انتهى إليه من أن "البهمة ثابتة من أوراق الدعوى وخلو الأوراق من دفاع للمتهمين مما تضحى البهمة ثابتة في حقهما ويتعين تطبيق المادة ١٢٣ ع". لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وسلامة ماخذها فمكناً حكمه النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إكفى في بيان الدليل بالإحالة إلى الأوراق دون أن يكشف عن ماهية تلك الأوراق أو يورد مضمونها، ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت البهمة بعناصرها القانونية كالة - على نحو ما سلف بيانه - الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير يراى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن ما يعيب الحكم بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعن في طعنه.

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٥

يشروط في الحكم الذي يتخذ سابقة في العود أن يكون قد صار نهائياً قبل وقوع الجريمة الجديدة ويجب على المحكمة - متى انتهت إلى اعتبار المتهم عائدًا - أن تعنى في حكمها باستظهار الشروط التي يتطلب القانون توافرها لقيام هذا الطرف الشديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجريمة الإعتداء على ممارسة الدعاية مع كونها عائدة، ودلل على توافر طرف العود بقوله بأن الضابط من مذكرة الجدول المرفقة أن الطاعنة قد سبق الحكم عليها في اللجنة رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٧٩ آداب القاهرة فضلاً عن أنها أقرت بهذه السابقة في جلسة محاكمتها بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧، وكان يبين من مطالعة محضر تلك الجلسة أن الطاعنة وأن قررت بسبق الحكم عليها بالحبس لمدة ثلاثة أشهر، إلا أنها لم تذكر تاريخ صدور هذا الحكم، أو نوع الجريمة التي دانها بها، أو ما يثير إلى صيرورته نهائياً قبل وقوع الجريمة التي تحاكم عنها، وكان يبين من الرجوع إلى المقررات التي ضمت أن مذكرة الجدول - التي استند إليها الحكم المطعون فيه - قد انحلت على أن الطاعنة سبق الحكم عليها من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٩ في اللجنة رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٧٩ آداب القاهرة بالحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل والمراقبة في جريمة اعتياد على ممارسة الدعاية، وأنها إستأنفت هذا الحكم، وتحدد لنظر إستئنافها جلسة يوم ١٩٧٩/٩/٢ ولا يعرف بعد ما آل إليه هذا الإستئناف. لما كان ذلك، وكان ما قرره الطاعنة بالجلسة على النحو المتقدم لا ينبىء عن توافر طرف العود وإكتمال شروطه كما تطلبها القانون، كما خلت الأوراق مما يدل على أن

الحكم الابتدائي الصادر في الجلسات رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٧٩ آداب القاهرة قد تأيد من محكمة ثاني درجة، أو أنه قد صار نهائياً، فإن الحكم المطعون فيه - إذ غلب على توافر ظرف العود - يكون معيباً بالحفاظ في تطبيق القانون، ولا يرى الحكم من هذا العوار أن العقوبات المقررة بها - وهي الحبس لمدة سنة مع الشغل والمراقبة لمدة ثلاثة أشهر - تدخل في العقوبات المقررة في القانون الجزية الإعتيادية على ممارسة الدعارة ولو لم يتوافر ظرف العود - وما دام أن توقيع عقوبة الوضع في إصلاحية خاصة جوازى للمحكمة أن لم يتوافر هذا الظرف ووجوب في حالة توافره، الأمر الذي يحتمل معه عدم توقيع المحكمة لها أن هي تبين عدم قيام ظرف العود المشدد.

#### الظعن رقم ١٠٨١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥

من المقرر أنه يتعين ألا يكون الحكم مشوباً بالاحتمال أو إيهام بما يتصلر معه تبين صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على الواقعة الدعوى هو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجتمعة أو غامضة فيما أثبتته أو لفته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الإضطراب الذي ينشأ عن احتمال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح.

#### الظعن رقم ١١٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

إذ كان الحكم قد استند فيما استند إليه - من أدلة الجوت إلى شهادة الشاهدين... وكان البين من محاضر جلسات المحكمة والمقررات المضمومة تحقياً لوجه الظعن أنه ليست للشاهدين المذكورين من أقوال سوى ما أثبتته محضر ضبط الواقعة من أنه بسماع أقوالهما وجدها مطابقة لأقوال زميلهما، وكان الحكم المذكور يقول بتطابق أقوالهما مع أقوال الشاهد... فإنه يكون قد أقام قضاء على ما ليس له أصل في الأوراق وأنه إنما اعتق رأى محضر المحضر وسلم به تسليمياً بغير أن يسعني من مدى صحته أو فساده لعدم وجود أقوال لها حتى يتسنى إجراء المطابقة عليها، وهو ما لا يجوز لما هو مقرر من أن الحكم يجب أن يكون صادراً عن عقيدة للقاضي يحصلها بنفسه لا يشاركه فيه غيره

#### الظعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٢

لما كان الحكم المطعون فيه فيما إنساق إليه من خطأ في تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة.

الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٢

من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها.

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢

من المقرر أنه يكفي أن يتشكل القاضي في ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة إلا أن حد ذلك أن يكون قد ألم بواقعة الدعوى وأدلتها وخلا حكمه من عيوب التسيب ومن الخطأ في القانون.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٦/٦/١٩٨٢

لما كان القانون قد فوض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عتب الموظف بما يؤمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته - باعتباره حائزاً له - إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له، وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوى يقترب به هو نية إضاعة المال على ربه من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئة عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرمة الإختلاس ففرد ثبوت عجز في حسابه دون أن يستظهر أن نيته انصرفت إلى إضافة المال المختلس إلى دفعه مع أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز في حسابه إنما يرجع إلى عدم إنظام العمل وقيام آخرين بالتحويل معه وعلى الرغم من جوهريّة هذا الدفاع - في خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بأحد أركان الجريمة التي دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أُلْغيت عن هذا الدفاع ولم يسقطه حقه ولم يعن بمحيمه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الإختلاس لأن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قصد بفعله إضافة ما اختلسه إلى ملكه الأمر الذى علت منه مدونات الحكم.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٣

و لن كان من المقرر أن إحراز المخبر بقصد الإنجاء فيه هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يقيمها على أدلة تنبجها ولما أصلها في الأوراق. وإذ كان الحكم قد عول من بين ما عول عليه في إثبات قصد الإنجاء على سبق الحكم على الطاعن في قضايا مماثلة - دون أن يظن إلى

ما ورد بمحضر التحريات من أن عقوبة الحبس المقضى بها عليه فى الجنائية رقم ٥٢٠٤ لسنة ١٩٧٥ المنزلة لا يصبح فى القانون القضاء بها عن جريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار، فإنه يكون مشوباً بالفساد فى الإستدلال بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث مائل أوجه النعى. ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم - فى مقام التدليل على قصد الإتجار من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحداها أو إستبعد تعدل التعريف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

#### الطعن رقم ٤٢٣٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٤

لما كان تساند الحكم فى إدانة الطاعين إلى ما شهد به الشاهدان بواقعة سب والنسب تغاير واقعة الضرب التى أقيمت عنها الدعوى الجنائية وهو ما ينشأ عن إحتلال فكرة الحكم من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة. وكان الثابت أن المحكمة أدخلت فى عناصر التعويض الذى لفتت به على الطاعين ما أصاب الجنى عليهما من ضرر نتيجة الأعتداء عليهما بالسب فى حين أن الدعوى الجنائية قد رفعت عن جناحة الضرب المسندة إلى الطاعين فحسب وإدعت الجنى عليهما مدلياً مطالبين بتعويض الضرر الذى أصابهما من هذه الجريمة، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض عن واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى يكون قد خالف القانون لتصديه لفعل ليس مطروحاً على المحكمة.

#### الطعن رقم ٤٢٨٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف إلا أنه عند تقديره للعقوبة التى أولفها على الطاعين رأى تعديل العقوبة المقضى بها بالحكم المستأنف إلى الحبس لمدة شهر مع الشغل وغفل عن أنها هى ذات العقوبة التى قضى به هذا الحكم ابتداءً، وكان ما أورده فى ديباجته من أن الحكم الابتدائى قضى بمعالجة الطاعن بالحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل إنما يضم الحكم المطعون فيه بالإضطراب، لما كان ذلك وكان ما أعورده لا يعبر مجرد خطأ مادى بل أنه يفصح عن أن المحكمة الإستئنافية لم تبين حقيقة قضاء الحكم الابتدائى والعقوبة التى أنزاعها وإرتأت هى تعديلها مما يعيب الحكم بالتناقض والخطأ فى فهم الواقع ويوجب نقضه والإحالة .

#### الطعن رقم ٤٢٩٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/١/٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يكفى لوافر القصد الجنائى فى جريمة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف فى المال الذى يبعده على إعتبار أنه مملوك له وأنه متى ثبت ذلك فى حقه فإنه لا يؤثر فى قيام الجريمة رده مقابل المال الذى تصرف فيه لأن

الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها ولا تغير وصفها المحدد في القانون لما كان ذلك وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن متطوقه أنه دان المطعون ضده بتهمة إختلاس مبلغ ثلاثة آلاف ومائة وواحد وتسعين جنيهاً ولغنى بتفريقه بمثل هذا المبلغ ثم إنتهى إلى إعتبار الضرر الناجم عن جرميته لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنية عائل القانون وأعطاه في تطبيقه لما يعين نقضه.

#### الطعن رقم ٤٣٥٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه الواقعة الدعوى أن الطاعن إختلس مبلغ ١٧٨٥٢١٠ ج لم حصل أقوال الشهود في مدوناته بما مؤداه أن جلة المبالغ التي إختلسها الطاعن هي ١٩٣٥٢١٠ ج كما عول في الإدانة على تقرير الجير الذي إنتهى إلى أن الطاعن إختلس مبلغ ١٨٣٥٢١٠ ج، ثم خلص إلى إدانة الطاعن بإختلاس مبلغ ١٧٨٥٢١٠ ج، فإن تعويل الحكم على أقوال الشهود وتقدير الجير في إدانة الطاعن على الرغم مما بينهما من إختلاف في النتيجة فضلاً عن إختلاف كلتا النتيجةين عن المبلغ الذي خلص الحكم إلى ثبوت إختلاسه، يدل على إضطراب الواقعة في ذهن المحكمة وإختلال فكرتها عن عناصر الدعوى وعدم إستقرارها في عقيدتها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الواقع الثابتة مما يعيب حكمها بالتأنيص في التسبب ويوجب نقضه .

#### الطعن رقم ٤٣٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٧

مضى كان بين من الحكم المطعون فيه، أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه إرتكب جرائم الضرب البسيط والضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة وإحراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص، وقد حصل الحكم الواقعة التي دان الطاعن بها، كما إستقرت في وجدان المحكمة أخذاً من أقوال المجني عليه والتقرير الطبي، في أن الطاعن تعدى بالضرب على المجني عليه بكعب السلاح الناري الذي كان يحمل " فرد صناعة محلية " فأحدث به إصابات الحدد الأيسر والعين اليسرى تقرر إعتلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً، وإنهض إلى معاليفه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، إلا أن الحكم عاد من بعد ونفى إرتكاب الطاعن للجرائم الأخرى، ومنها جريمة إحراز السلاح الناري بدون ترخيص، الذي خلص إلى أنه كان وسيلة الطاعن في الإعتداء على المجني عليه في جريمة الضرب البسيط، وذلك قولاً منه أن الاتهام في صدد تلك الجريمة يحوط الشك من كل جانب، الأمر الذي يكشف عن تناقضه وإختلال فكرته عن عناصر الواقعة، وعدم إستقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذي يجعلها في حكم الواقع الثابتة، ونهى عن أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إلى الحد الذي يؤمن به الخطأ في تقدير مسئولية الطاعن، لما يجعل الحكم متجاوزاً متجاوزاً متجاوزاً بعضه مع بعض.

الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

لما كان من اللازم فى اصول الإستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تصف فى الإستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل فى إدانة الطاعن عن جريمة التجريف بما جاء بتقرير الحير من وجود إخفاض فى الأرض فى حين أن ذلك بذاته - دون إيضاح ظروف هذا الإخفاض وسببه - لا يقطع فى وقوع هذه الجريمة أو يؤدى بطريق اللزوم إلى نسبتها للطاعن.

الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣٠

من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

الطعن رقم ٤٩٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧

لما كان القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة إشراكاً فى السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة، فهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما، وتعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتماً تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه أشياء محصلة من مسروقات متعددة لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حلف إلى أن واقعة الإخفاء المسندة إلى الطاعن مستقلة عن واقعة الإخفاء الأخرى فجرد إختلاف الجنى عليه فى الجرمين وكان تدليل الحكم بهذا الإختلاف لا يؤدى وحده إلى تعدد فعل الإخفاء وإستقلاله بما يبرر تفريد العقاب عن كل من الجرمين، الأمر الذى يعيب إستدلال الحكم فى الرد على الدفاع الطاعن بالقصور البطل وبوجوب نقضه.

الطعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٤

لما كان الحكم المطعون فيه جاء مجهلاً فى بيانه لواقعة الدعوى - وأشار إلى مستندات الطاعن دون ذكر فحواها على نحو لا يبين منها مدى إلتحاق قرار وزير الزراعة المشار إليه على واقعة الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة.

الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٤

من المقرر أن خطأ الحكم فى بيان تاريخ الواقعة يعيبه طالما أن هذا التاريخ يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن يدعى أن الدعوى الجنائية قد إنتقضت بالتقادم، وكان الطاعن يذهب فى وجه طعنه إلى أن

الجرميتين اللتين حوكم من أجلهما قد مقطعا بمضى المدة فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يتصل  
بحكم القانون على الواقعة

الظعن رقم ٦٢٢٧ لسنة ٥٢ مكتب قس ٣٤ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٣

أن الخلاف فى عدد المضبوطات ووزنها، بين ما أثبت فى محضر التحقيق وما أورد فى تقرير التحليل كان  
يقضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر، قبل أن تنتهى - من غير سند من الأوراق - إلى  
إحتمال إختلاط المضبوطات فى القضايا الثلاث التى ضبطت يوم الحادث، إذ ما كان لها من أن تستبق فيه  
الرأى قبل أن تستوفى من صحته عن طريق تحقيقه.

الظعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ مكتب قس ٣٤ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٣

لما كانت القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها، فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادفاً  
عن إرادة الشارع لا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أيا كان الباعث على ذلك، فإن الحكم  
المطعون فيه إذ فسر عبارة " حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية على أنها لا تتناول أجزاء  
الأسلحة النارية لسلح نارى واحد فقد سمى كسلاح نارى مع أن هذه العبارة وردت فى صياغة عامة  
وصريحة الدلالة على أنه يطل فى مدلولها الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية سواء كانت هذه الأجزاء  
لسلاح نارى واحد لعدة أسلحة، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون، إذ أنه لا محل للإجتهد عند طرحه  
نص القانون الواجب تطبيقه، لما كان ما تقدم فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فيما قضى به  
بالنسبة إلى التهمة الثانية.

الظعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قس ٣٤ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٣

لما كانت الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تنبى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال وكان  
الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى  
عليها وإلا كان باطلاً. والمراد بالنسب المعبر لتحديد الأساسات والحجج المبني عليها والمنتجة هى له سواء  
من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكى يتحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث  
يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به، فلا يكفى مجرد الإشارة إلى الأدلة بل ينبغى سرد مضمون  
الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية بين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة وبلغ إقتضائه مع  
الأدلة الأخرى التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم  
يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التى إقتضت المحكمة بإختلاسها، والمنتجة للمبلغ الذى حدده  
أعضاء اللجنة، وإكتفى فى ذلك بالإحالة إلى كشوف الجرد دون أن يورد مضمونها، وإعجز من العجز

مداته دليلاً على وقوع الاختلاس دون أن يكون في وقتان الدعوى وظروفها كما أوردها الحكم ما يدل على تصرف الطاعن في المال تصرفاً يتوفر به القصد لجنتائي لديه لما كان ذلك، فإن الحكم يكون معيباً عما يوجب نقضه والإحالة بغر حاجة إلى بحث باقي ما اتاره الطاعن في طعنه

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٨

ولما كان البين من محاضر الجلسات والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أنه لم يرد بها شيء عن الصلح الذي عول عليه الحكم في إطراح أقوال شهود الإثبات بالجلسة، سواء على لسان الدفاع عن المتهمين أو أحد من الشهود، بما يفصح عن أن ما أورده الحكم في هذا الصدد قد إنتطوى على خطأ في التحصيل أسلس بالتالي إلى لفساد في التدليل مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد إستند في إثبات توافر قصد الإتهار إلى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل حساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد على سند من القول أن الإتهار في مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف بمقابل في المادة المخدرة ويتوافر ولو لم يتخذ الجاني الإتهار في المواد المخدرة حرفة له. وهذا الذي ساقه الحكم تدليلاً على توافر قصد الإتهار خطأ في تأويل القانون إذ أصبح القيام بتخزين المادة المخدرة أو نقلها بمقابل دون أن يتوافر هذا القصد لدى من يلتزم ومن ينقل بل ويصح أن لا يقوم لدى من إحتزت المادة المخدرة أو نقلت لحسابه لما كان ذلك فإن هذا الخطأ في تأويل القانون الذي وقع فيه الحكم قد حجه عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام أو عدم قيام قصد الإتهار لدى الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغر حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٥

لما كان ما أورده الحكم على السياق المتقدم من إعتبار الطاعن الأول فاعلاً أصلياً في جناية الاختلاس التي دانه بها، ثم عودته من بعد إلى إعتباره شريكاً فيها ثم إنتهاؤه إلى أنه فاعل أصلي في الجريمة تلك يدل على إضرابه في بيان الواقعة للإختلاس - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد - التي أوقع على الطاعنين عقوبتها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ويصحح عن أن الواقعة وعناصرها لم تكن مستقرة على ذهن المحكمة الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة، الأمر الذي يتعلمر معه بالتالي على محكمة النقض تبين سعة الحكم من فساده.



الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٣

متى كان بين من الإطلاع على المفردات أن ..... شهد في تحقيقات النيابة بأنه لم يشاهد الطاعن الأول وهو يعتدى على المجنى عليه بالعصا التي كانت في يده وإنما شاهد المجنى عليه والدعاء تنزف من رأسه فقط. لما كان ذلك وكانت المحكمة قد تخلت من أقوال الشاهد دليلاً على مقارفة الطاعن الأول لجرمة الضرب المفضى إلى الموت دون أن تورد لحيوى شهادته وأحالت في بيانها إلى مضمون ما شهد به كل من ..... و..... مع قيام الإحتلال بين وقائع كل شهادة فإن الحكم المطعون فيه يكون منطوقاً على الخطأ في الإسناد بما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٣

لما كانت العقوبة المقررة لجرمة الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار التي دين الطاعنون بها هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم في حق الطاعنين تتيح النزول بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور وأنه وإن كان هذا النص يعمل النزول بالعقوبة المقررة للجرمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازياً إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ التهم بالرأفة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المذكورة ألا تولق العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها في للجرمة. لما كان ذلك وكانت المحكمة قد دانت الطاعنين في جريمة الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار والوصد وذكرت في حكمها أنها رأت معاملتهم طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليهم عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين المخيرتين المقررة لهذه الجريمة طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات لأنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس.

الطعن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٨٤

لما كان من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية يتحتم على المحكمة أن توقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى، لما يقتضى على ما جاء بالمرأة الإيضاحية للقانون أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلاً أمام القضاء، فإن لم تكن قد رفعت فعلاً فلا محل للوقف، وإذا كان الطاعن قد أورد في دفاعه المكوب أن الدعوى المعنية مقامة بالفعل أمام القضاء فقد كان يجب على محكمة الموضوع فحص هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أو الرد عليه بما يدلعه، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه، لم يعرض البتة لدفاع الطاعن ذاك، رغم أنه ضمنه دفاعه

المكتوب المرفق بملف الدعوى، فأصبح بذلك واقعاً مسطوراً قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر الدعوى فى درجتى القاضى، لإن انضات الحكم المطعون فيه عن الدلائل الذى ذكره يعيه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥

مضى كانت الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تنبى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال وكان الشارع يوجب فى المادة ٣٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً. والمواد بالتسبب المحرر لتحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث استطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم.

الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩

- من المقرر أن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وأن تلزم بإيراد مژدى الأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة ما خلصها وإلا كان الحكم قاصراً، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه كل الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة. ولما كان البين بما أورده الحكم المطعون فيه عن صورة الواقعة أن هذه الصورة لا يعاير بها بيان واقعة القتل العمد المقتون بجناية هتك العرض، بالقوة بياناً تتحقق به أركان الجريمة على النحو الذى يتطلبه القانون ويعايرها من هذا البيان إذا لم يبين - سواء فى معرض إيراد الواقعة الدعوى أو فى سرده لأدلة الثبوت فيها - تفصيل الوقائع والأفعال التى قارنها الطاعن والمثبته لإرتكابه جريمة القتل العمد وكيفية حصولها وكذلك جريمة هتك العرض بالقوة التى تقدمتها بل أورده فى هذا المسار عبارات عامة مجملية إستفادها من أقوال الضابط وتحريراته دون أن يحدد فيها الأفعال التى ساهم بها الطاعن فى الجريمة وبذلك لم يكشف عن وجه إستشهاد بذلك الدليل ومدى تأييده فى هذا الخصوص للواقعة التى إتتمت بها المحكمة خاصة وأن أقوال المتهمين التى عول عليها الحكم حسبما حصلها فى ملوناته قد غلت من نسبة أى دور للطاعن فى الجريمة، كما أغفل الحكم كلية الإشارة إلى تقرير الصفة التشريعية ولم يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن إحداثها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها وكيف أنها أدت

إلى وفاته من واقع هذا التقرير حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى فجاءت مدوناته بما تاهت إليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وفي بيان مدى أدلة الثبوت بياناً يبين فيه مدى تأييده للواقعة كما إلتفتت بها المحكمة لبات معيماً بما يستوجب نقضه.

- لما كانت جنابة القتل العمد تتميز قانوناً على غيرها من جرائم الصدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجني عليه، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يطمسه الجاني ويغمره في نفسه لأن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنابة يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه وهو ما قصر الحكم في بيانه.

الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٩

لما كان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بياناً كاملاً فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكره مؤداً بطريقة والية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إلتفتت بها المحكمة ومبلغ إلتفاته مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه إستدلالة بها. وإذ بات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما إشتملت عليه المعانة ووجه إستداده إليها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يصحبه بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣١

حكمه الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطرأها لها، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد فإن حكمه النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن تلك الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه لأقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ذلك بأن عدم معنى الضابط مسبقاً إلى الحصول على إذن بضبط وتفتيش - المنهم - قبل قيامه بهذا الضبط وذلك التفتيش لا يدعو إلى الشك في تصرفه، إذ أن روايته حسبما أوردها الحكم المطعون فيه، على نحو ما تقدم أنه راقب المطعون ضدهما إثر أن أبلفه المرشد السري بأن الأول يتجر في المواد المخدرة ومساعدة الثانية بالإحتفاظ بها وتحقق له من المراقبة مشاهدة شخص يعطى المطعون ضده الأول شيئاً فينتجه إلى الثانية ويتسلم شيئاً يدمسه في يد هذا الشخص فظاهر هو بالربغة في شراء قدر من المواد المخدرة وتقدم إلى المطعون ضده مثلهما فعل سابقه فأخرج له المخبر المعبوط

وعندئذ ألقى القبض عليه - وما أتاه الضابط على هذا النحو بتظاهره بشراء المخدرات لا يعتبر خللاً للجريمة ولا تحريضاً على مقارفتها طالما أن زيادة الجاني بقيت حرة غير معلومة وإذا كان ذلك فقد أوجد المطعون ضده الأول نفسه طواعية في أظهر - حالة من حالات التلبس لما يجعل قيام الضابط بضبطه صحيحاً منتجاً لأثره ولا عليه إن هو لم يسع للحصول على إذن من النيابة العامة إذ لم يكن في حاجة إليه.

**الطعن رقم ٥٥٣٨ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤**

لما كان ذلك وكانت مواد القانون التي ذكرها الحكم المستأنف ودان الطاعن بموجبها تختلف كلية عن تلك التي ذكرت في ديباجة الحكم الاستئنافي الذي لم يرق قضاءه بتأييد الحكم المستأنف إلا على عبارة " أن الحكم المستأنف في محله " وفي ذلك ما يجعله من جهة خالياً من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت المحكمة المطعون ضده عليها الأمر الذي يصمه بالعموض المعجز للمحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة والإدلاء برأى فيما تشره الطاعنة بوجه الطعن مما يستوجب نقضه والإحالة.

**الطعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤**

- لما كان الحكم قد حصل أقوال .... في أنه بينما كان يجالس ... أقبل عليهما المتهمون الثلاثة الأول فضربه الثالث بسكين على رأسه بينما ضرب كل من المتهمين الأول والثاني - الطاعنان - اجنئ عليه .... ضربه واحدة بسكين كبيرة، بما مفاده أن اجنئ عليه قد ضرب مرتين فقط وهو الأمر الذي يضيّق وما خلص إليه تقرير الصفة التشريعية حسبما يسلم به الطاعنان في وجه النعي ومن ثم فإن النعي بالتعارض بين الدليلين القوي والضعيف لا يكون له محل. ولا يغير من ذلك ما ورد بأصابع الطعن من أن الشاهد المشار إليه قرر في تحقيق النيابة العامة أن الطاعنين اعتديا على اجنئ عليه في ثلاثة مواضع إذ أن هذا القول - بفرض صحته - مردود بما هو مقرر من حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه.

- لما كان من المقرر أن الخطأ في الإسناد هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها، وكان ما يثيره الطاعنان من خطأ الحكم إذ حصل أقوال الشاهدة .... في أن ملاحقة والد اجنئ عليه الطاعن الثاني كانت إلى مصرع اجنئ عليه بينما جرت ألوها في التحقيق بأن ذلك كان فور الإعتداء على لجله الآخر وقبل معرفته بمصرع اجنئ عليه، فإنه بفرض صحته قد ورد بشأن أقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التي اعتنقها الحكم ولم يكن لها أثر في منطق الحكم وسلامة استدلاله على مقارفة الطاعنين للجرائم التي دانتهما بها، ومن ثم تضحى دعوى الخطأ في الإسناد غير مقبولة.

الطعن رقم ٥٨٨٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٤  
تكرار الفعل من تأني الدعارة في مسرح واحد للإثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل، ذلك أن الإعتياد إما يتميز بتكرار المناسبة أو الظروف.

الطعن رقم ٥٩٤٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٤  
لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه دلي على مرض المطعون ضده بمقولة أن الشهادة الطبية المقدمة منه تفيد أنه مصاب ببلجة صلبة يحتاج لراحة بالفراش لمدة أسبوعين إعتباراً من ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٨٠ ولم يفتن إلى أن قوة المرض هذه لاحقة على تاريخ الفعل المسند إلى المطعون ضده - ٢١ من أغسطس سنة ١٩٨٠ - وكان من المقرر أنه وإن كان تحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في ثبوت الإتهام إلا أن حد ذلك أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى عن بصر وبصورة وغلا حكمها من الخطأ في تطبيق القانون وعبوب السبب وكان الحكم المطعون فيه فيما إنساني من خطأ في تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تناول موضوع الدعوى تناولاً صحيحاً فإنه يصين أن يكون مع النقص الإحالة.

الطعن رقم ٦١٨١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ٣/٥/١٩٨٤  
لما كانت العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي إصطلح على إستعمالها لفرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيها كان نوعها وشكلها والمراد بالعلامة في هذا المقام الآلة الطابعة التي تشتمل على أصل العلامة أو الأثر الذي ينطبع عند إستعمالها ولا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة آتفة الذكر أن يكون الجاني قد قلده بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد في الخاتين فاعلاً للجريمة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في معرض سرده لوقائع الدعوى أن المطعون ضده قد قلده بواسطة غيره أكلشيه شهادة هو الأمية الخاص بوزارة الريه والتعليم، فإنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده رغم أن التقليد قد إرتكب على رمز خاص بملك الوزارة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن تقول كلمتها في موضوع الدعوى بما يصين معه أن يكون النقص مقروناً بالإحالة.

الطعن رقم ٦١٩٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٨٤  
لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم بإستظهار العناصر التي

أوردتها المادة الأولى سائلة الذكر وإن ثبت توافرها. ولما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين حقيقة الواقعة أو يستظهر ما إذا كان هناك تقسيماً بالمعنى الذي عنده المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سائلة البيان، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كائناً بتوضيح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والقرار برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٤

التناقض الذي يجب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة.

الطعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٤

لما كان الحكم المطعون فيه - بما قرره من أن المحررات التي دان الطاعن عن تزويرها شأنها شأن المحررات الرسمية ورتب على ذلك إلغائها توافر الضرر في هذا التزوير قد تردى في خطأ قانوني حجب عن استظهار ركن الضرر في جريمة التزوير بما يكفى لمواجهة دلائل الطاعن في هذا الصدد، ومن لم يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٤

لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لإتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه، وكان الثابت من الإطلاع على الفقرات المضمومة أنها قد غلت مما يدل على أن المدعى بالحق المدني " الطاعن " قد أعلن لشخصه للحضور بجلسته ١٩٨٣/٤/١٤ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، كما خلا محضر الجلسة المذكورة مما يفيد طلب المتهم إعتبار المدعى تاركاً لدعواه، فإنه ما كان يجوز الحكم بإعتبار الطاعن تاركاً لدعواه المدنية إستناداً إلى عدم حضوره في جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ التي أجلت إليها الدعوى في غيبته والتي لم يكن قد أعلن بها لشخصه. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إبتنى على إجراءات باطلة مما يعين معه نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة.

الطعن رقم ٦٦٤٠ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٢

لما كان القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار - المعمول به وقت إرتكاب الواقعة - قد إشمعل على تعريف ما يعد من الآثار وما فى حكمها، فخص فى مادته الأولى على أن " يعتبر أثراً كل عقار أو منقول أظهرته أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان والأخلاق وغيرها فى عصر ما قبل التاريخ وفى العصور التالية إلى نهاية عصر إسماعيل ويعبر كذلك كل عقار أو منقول يكشف فى المملكة المصرية لحضارة أجنبية كان لها إتصال بمصر فى عصر من العصور المشار إليها، وكذلك كل عقار أو منقول يقرر مجلس الوزراء أن للدولة مصلحة قومية فى حفظه وصيانته بشرط أن يتم تسجيله طبقاً للأوضاع المبينة فيما بعد، وتناول فى مادته الثانية ما يعتبر فى حكم الآثار من الأراضى المملوكة للدولة، ونصت المادة الثالثة منه على أنه " تنقسم الآثار إلى قسمين " الأول " آثار ما قبل العصر المسيحى " الثانى " آثار العصر المسيحى وما تلاه من عصور إلى نهاية عصر إسماعيل المحفوظة بالمتاحف العامة أو المسجلة طبقاً لأوضاع هذا القانون أو المدفونة فى باطن الأرض، وكان القانون قد حظر فى المادة ٢٢ منه أن تكون الآثار عللاً للملكية الخاصة أو للتصرفات فيما عدا ما أورده من إستثناءات عدتها تلك المادة ومن بينها إستثناء الآثار الموجودة وقت العمل بالقانون فى المجموعات الخاصة أو حيازة تجار المعاديات وتلك التى تعطى للكشف أو تستغنى عنها المتاحف وآثار القسم الثانى التى سجلت ولم تنزع الدولة ملكيتها وغير ذلك، ومفاد ما تقدم أنه يلزم سلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة كنه ونوع الأثر المضبوط. وإن تبين فوق ذلك أن حيازته أو التصرف فيه لا تنلج ضمن الحالات المستهانة من الحظر السالف الإشارة إليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمى إلقاء آثار والإتجار فيها بغير ترخيص قد إقتصر على القول بأن المضبوطات هى من الآثار بغير أن يبين ماهيتها والحقبة التاريخية التى تنتمى إليها ودون أن يكشف عن سنده فى اعتبارها من الآثار محل التجريم فى مفهوم أحكام القانون آنف الذكر، فإنه يكون فى هذا الخصوص قد جاء مجهلاً مما يحجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتاتها فى الحكم، وهو ما يعيه بالقصور.

الطعن رقم ٧١٢٠ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٧

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوعة للطوقية بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى إستعملت المحكمة الإدانة منها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها، تمكياً غكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتاتها فى الحكم، وإلا كان قاصراً. وإذ كان الحكم المطعون فيه، قد إكتفى فى بيان الواقعة

والتدليل عليها، بالإحالة إلى الأوراق والمستندات المقدمة من وكيل المتهم، دون أن يورد مضدونها وبيان وجه استدلاله بها على التهمة بعناصرها القانونية كافة، الأمر الذي يعمز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، وعن إعلان كلمتها فيما تثيره الطاعة بوجه طاعتها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيأً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن.

#### الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٠

لما كان الطاعن قد دلع بأنه لا يعلم بوجود مخدر بالتلاجة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد الأسانيد السالفة التي تبرر إقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالتلاجة، وأما إستادته في رده على دفاعه في هذا الشأن إلى إهتمام شاهدي الإثبات لواقعته غريبة - دون تجلئة لتوحيها - وإلى إرباك الطاعن حالة ضبط أخرى تحمل مخدراً، فإن ذلك لا يكفي للرد على إنشاء العلم بوجود المخدر في حياته ولا يهدي إلى ثبوته، إذ إدراك راتحة المخدر هو أمر تضافات فيه مدارك الناس وحواسهم كما أن الإرباك تعلمه ما ورد بالحكم لا يلزم عنه بالضرورة علم الطاعن بأن بالتلاجة مواد مخدرة، هذا إلى أن القول بأن الطاعن كانت لديه فسحة من الوقت وهو في بيروت لإخطاء المخدر - وهو في حقيقته - مصادرة على المطلوب في هذا الخصوص، وكلذا شأن ما تطرق إليه الحكم من إيراد حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ - فضلاً عما فيه من إنشاء لقرينة قانونية منهاها إفراض العلم بالجواهر المخدر من واقع الحياة وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً ما دام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا إفراضياً.

#### الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦

مضى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر إذن من النيابة بفتيش شخص ومسكن الطاعن الأول فضلاً عن السيارة المين رقمها بالحكم، فإن تفتيش الجراج الخاص به سواء أكان ملحقاً بمسكنه أم غير ملحق به - يكون صحيحاً، ومن ثم فلا جدوى للطاعنين الأول والثاني من تعيمهما على الحكم خطأ فيما أسندته إلى معانة النيابة من أن الجراج ملحق بالمسكن، إذ يفرض وقوع الحكم في هذا الخطأ المدعى به فإنه لا يعيبه لما هو مقرر من أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها.



الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١

لما كان ما يثيره الطاعن في شأن إغفال تقرير التحليل الكيماوي بيان قطعة المخدر التي أخذت منها العينة التي جرى تحليلها - بفرض صحته - غير مجدي، لأنه لا يؤثر في مسئولية المختانية عن جريمة إحراز الجواهر المخدرة التي دين بها وما دام هو لا يتنازع في أن العينة التي حلتت هي جزء من مجموع ما ضبط. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن بشأن الخطأ الحكم في مقلوته حضور الطاعن إجراءات وزن المخدر - بفرض صحته لا يعدو أن يكون خطأ مادياً من الحكم، لا أثر له في منطقته واستدلاله على إحراز الطاعن للمخدر فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة، لما هو مقرر من أن الخطأ في الإسناد الذي يوجب الحكم، هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها. لما كان ذلك، وكان للمحكمة أن تتوصل على أقوال شهود الإلبات وتعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم والرد عليها رداً صريحاً وقضاؤها بالإدانة إستانداً إلى أدلة الثبوت التي يثبتها، فيجد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأعداء بها.

الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٤

من المقرر أن التناقض الذي يجب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة.

الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥

لما كان من المقرر أن مناط سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد أعمال فكر وروية، وأن البحث في توافر سبق الإصرار ولئن كان من إطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها، غير أن ذلك مشروط بأن يكون موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأثر عقلاً مع ذلك الاستنتاج. وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى فيما حصله من إعراف المتهمين أن المهمة الثالثة قد إنتهت الفرع أثناء ارتكاب الطاعنين لجريمة قتل الجنسي عليها مما دفع الطاعن الثاني إلى صفحتها على وجهها حملها على عدم الصراخ والتمسك، وهو أمر لا يفيد أن المتهمين قد ارتكبوا جريمة القتل العمد وهم في حالة عدو نفسي وبعد روية وتفكير، وكان على المحكمة أن تعرض إلى هذه الواقعة وتبين مدى أثرها في توافر ظرف سبق الإصرار حتى يكون الحكم سليماً في صدد إثباته قيام هذا الظرف في حق الطاعنين أما وهي لم تفعل لأن حكمها يكون قاصر اليأس قصوراً بعينه، ولا يصحزح على ذلك بأن عقوبة الإعدام الواقعة على الطاعنين مقررّة لجريمة القتل العمد؛ بل قدون بمجنحة سرقة طبقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات ذلك بأنه وإن كان يكفي لتعطيل المطالب عملاً بهذه المادة أن

يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقرنة عن جنائية القتل وتبنيها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما. وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجرمين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٢

إذا فهمت المحكمة أقوال أحد الخصام الذي قررها في محضر البوليس على غير حقيقتها، ثم قالت بوجود تناقض بينها وبين عبارة قررها هو أمام النيابة، وبناء على ذلك قضت برفض دعواه في حين أنه لا تناقض في الواقع بين أقواله، فهذا الخطأ في تقدير أقواله يفسد حكمه .

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢

إذا كان الثابت من الكشف الطبي أن العاهة المستديرة نشأت عن إحدى الإصابات التي وجدت بائني عليه، وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على الخلل هذه الإصابة التي نشأت عنها العاهة فإسناد العاهة إلى المتهمين جميعاً لا يصح، لأنه يجب في جرائم المشاجرات - ما خلا حالة التجمهر المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ وحالة سبق الإصرار - مراعاة أن تكون مسئولية كل ضارب من الوجهة الجنائية مقصورة على فعله الشخصي بحيث لا يحمل وزر غيره من باقي الضاربين. وعدم تحرى الحكم مسئولية كل ضارب في إحداث العاهة المستديرة بهيه ويوجب نقضه .

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٣

إذا بنت محكمة الموضوع حكمها ببطان محضر التفتيش الحاصل من حياض البوليس على أنه لم يكن عالماً بصدوره الإدان له من النيابة بإجراء التفتيش، وإستدلت في ذلك إلى قول نسبت إليه صدوره أمامها بالجلسة، وتبين محكمة النقض أن هذا القول لا وجود له في محضر الجلسة، حتى لما أن تنقض الحكم لقيامه على غير أساس .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٣٥/١/١٤

سكوت الحكم عن الرد على الدفاع المام الذي يتمسك به المتهم وعن تحقيقه يعيب الحكم ويطله. فإذا كان الثابت أن المتهم دفع التهمة عن نفسه بأنه كان مراقباً ولا يخرج من بلدته ليلاً، وقدم دليلاً رسمياً يثبت أنه لم يخرج منها فعلاً في ليلة الحادث، ولكن الحكم لم يشر إلى هذا الدفاع المام بأية إشارة ولم يبين ما إذا كان في إمكان المتهم مع ثبوت صحة ما أثبت في الدلو أن يرتكب الجريمة التي وقعت في بلدة أخرى خلاف بلدته، فإن ذلك يعيب الحكم ويطله

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٦

تقدير حالة التهم العقلية من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها. غير انه من الواجب عليها ان تبين في حكمها الأسباب التي نبت عليها قضاؤها في هذه المسألة بيانا كاليا لا إجمال فيه فإذا طلب الدفاع إلى المحكمة أن تحيل التهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية واستعراض الوقائع التي استدل بها على غيبل عقل التهم فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة " إنه تبين لها من التحقيق ومن مناقشة التهم أن قواه العقلية سليمة " كان حكمها معيباً لإبهام سببه

الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٥/١١/١٩٣٧

إذا قضت المحكمة المدنية برد وطلان سند لتزويره، ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى من تقرير الخبر والأوراق الأخرى ومن إجراء ما ترى إجراءه من التحقيقات الموصلة إلى ظهور الحقيقة. أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية ونبت حكمها على ذلك فقط دون أن تتحرى بنفسها أدلة الإدانة فذلك يجعل حكمها كانه غير مسب وبعبه عيباً جوهرياً يطله.

الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٣٧

إذا أبدت المحكمة الإستئنافية الحكم المستأنف فيما لقضى به من العقوبة دون أن تشير إلى أخلها بأسباب هذا الحكم أو تورد هي أسباباً أخرى لقضائها بالتأييد لحكمها يكون مخالفاً من الأسباب معيباً نقضه .

الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ٢/١٢/١٩٣٩

إذا أوردت المحكمة في حكمها دليلين متعارضين في ظاهرهما وأخلت بهما معاً وجعلتهما عمادها في ثبوت إدانة التهم دون أن تصدى لهذا التعارض وتبين ما يفيد أنها وهي قضى في الدعوى كانت متباعدة له لمحصته وإلتفتت بعدم وجوده في الواقع فإنها تكون قد إعتمدت على دليلين متعارضين لتعارضهما، وهذا يجعل حكمها كانه غير مسب معيباً نقضه .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٣٩

إن كان الجريمة التي نصت عليها المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ثلاثة [الأول] إذاعة خبر كاذب. [ الثاني ] أن يكون من شأن إذاعة الخبر الكاذب التأثير في نتيجة الانتخاب. [ الثالث ] أن يكون القصد من إذاعة الخبر الكاذب التأثير في هذه النتيجة فإذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حكمها القاضي بالبراءة أن التهم نشر في الجريدة التي حوّل رئاسة تحريرها خيراً كاذباً هو أن إستقالة الوزارة القائمة في الحكم وقت الانتخابات أصبحت فريية الوقوع كما أثبتت إتصال هذا الخبر الانتخابات

وأنه أذيع قبل الموعد المحدد لما يوم واحد، وأن المتهم وقت نشره كان يعبر عن آراء حزب سياسى ينتمى إليه ويتبنى إبعاد الوزارة القائمة عن الحكم وقت الانتخابات، لأن نشر الخبر فى هذه الظروف التى أوردتها الحكم من شأنه أن يؤثر فى نتيجة الانتخاب وإذا كان الحكم مع كل ما أثبتته من ذلك قد قال إن هذا الخبر لم يكن من شأن إذاعته التأثير فى الناخبين لأنه يكون قد أخطأ فى تفهم معناه وحقيقته مرماه. وهذا خطأ يفتضح لرعاية محكمة النقض إذا كان الحكم أيضاً مع ذلك قد قال بأن المتهم لم يقصد بإذاعة الخبر الذى نشره التأثير فى نتيجة الانتخاب لأنه كان يرمى إلى ألا يتأثر الناخبون بوجود الوزارة القائمة فى الحكم وقت الانتخاب لأنه بهذا الذى قال به يكون قد أثبت على المتهم أنه قصد بفعلته التأثير فى نتيجة الانتخاب إذ هو لا يمكن أن يجهل حقيقة أن الغرض الذى رمى إليه والذى وقف الحكم عنده - من باب الخطأ - لا يتحقق إلا بتغير نتيجة الانتخاب. ومتى تقرر ذلك حق العقاب لتوافر عناصر الجريمة من الوقائع الثابتة بالحكم نفسه .

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٢  
إنه وإن كان للمحكمة أن تأخذ فى حكمها بأسباب حكم آخر إلا أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان هذا الحكم صادراً بين الخصوم أنفسهم. فإذا اكتفت محكمة الجلبج فى تسبب حكمها القاضى بتزوير ورقة بقولها إنها تأخذ بأسباب حكم المحكمة الجزئية برد وبطالان هذه الورقة، وكان الثابت أن المتهمين لم يكونوا جميعهم أطرافاً فى الدعوى المدنية، فهذا لا يصلح سبباً يبنى الحكم عليه .

الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٢  
إن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم الدفعة إذ نص فى المادة ٢٠ منه على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالغرامة، وإذا أوجب فى المادة ٢٣ على القاضى أن يحكم على جميع من إشركوا فى المخالفة، علاوة على الغرامة، بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات للخزانة على ألا يقل مقدار التعويض عن ثلاثة أمثال الرسوم المهربة ولا يزيد على عشرة أمثالها إنما قصد أن مخالفة أى حكم من أحكامه هو والجداول الملحقه به تستوجب حكماً بالحكم على المخالف بدفع الرسم والتعويضات مقدرة فى دائرة الحدود المذكورة. وذلك فى كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى، وبغير حاجة لإثبات أى ضرر معين وقع عليها. وما ذلك إلا لأن التعويضات فى هذا المقام ليست - كما هو مفهوم اللفظ فى لغة القانون - مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل، بل هى فى الحقيقة والواقع ينطوى فيها جزاء جنائى رأى الشارع من الضرورى أن يكمل به الغرامة فى الجرائم الخاصة بالقانون المذكور هو والقوانين الأخرى التى شاكلته. وهذا هو ما يقتضيه نص القانون على الوجه المتقدم، وهو الذى تزيده الأعمال

التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان عند وضعه، فإنها صريحة في الدلالة على أن هذه التعويضات ليست مجرد تضمينات مدنية لحسب، بل هي أيضاً جزاءات تأديبية لما خصائص العقوبات من ناحية كفايتها في الردع والزجر. وإذن فمن الخطأ أن تكفى المحكمة بالحكم على المتهم في جريمة إستعمال دراجة من غير وضع لوحة عليها تدل على تسديد رسم الدفعة بالغرامة دون إلزامه في ذات الوقت بالتعويضات المشار إليها في المادة ٢٣ من القانون السابق الذكر.

#### الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٤٢/٢/٩

على محكمة الدرجة الأولى أن تسمح شهود النفي الذين يطلب منهم ثم تقدر شهادتهم كما ترى. فإذا هي وجدت أن لا محل لسامع أولئك الشهود فيجب عليها أن تبين سبب ذلك في حكمها وإلا فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع. وإذن فإذا كان المتهم قد طلب سماع شهود فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب، ولم تبين السبب في ذلك، ثم كرر طلبه هذا إلى المحكمة الإستئنافية لفضت هذه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تشير هي الأخرى بشئ إلى طلبه لأن حكمها يكون معيباً.

#### الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٢٣

لا يجوز للمحكمة إذا كان أحد الدينين غير خال من النزاع أن تقرر وقوع المقاصة ما دام هذا الدين لم يصف. ولما أن تحكم بالدين الخالي من النزاع وتحفظ الحق لطالب المقاصة في رفع دعوى بما يكون له على خصمه.

#### الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢

إذا لم تبين المحكمة في حكمها بالإدانة الشهود الذين أخذت بشهادتهم، ولا مؤدى القوائم، ولا مضمون التحقيقات التي أشارت إليها والأدلة التي إستعملتها منها فإن حكمها يكون قاصراً متعباً نقضه. إذ أن هذا الإجمال في ذكر واقعة التهمة وأدلة البروت لا يمكن معه الإطمتنان إلى أن المحكمة حين حكمت في الدعوى قد تبينت واقعة التهمة المستندة إلى المتهم وقام لديها الدليل الصحيح عليها.

#### الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢

يجب على محكمة الموضوع ألا تبني حكمها إلا على الوقائع والظروف الثابتة في الدعوى فليس لها أن تبني الحكم على أمور ليس لها سند من التحقيقات. فإذا اعتبرت المحكمة أن فصل الجنى عليه كان سابقاً على إصابة المتهم بالقتل، وكانت هذه الأسبقية أساس تصويرها للحوادث وإستباطها للبراهين التي أدت إلى وقوعها ووزنها للأدلة المقدمة في الدعوى ومع ذلك لم تقل عنها أكثر من أنها ثابتة من التحقيقات ومن شهادة الشهود دون أن تبين علام إستمدت في ذلك من التحقيقات أو من شهادة الشهود، وكان الثابت

من الأوراق أن التحقيق لم يتناول هذه الأسبقية بالذات ولم يشهد فيه أحد بما يشتهى، بل كان في بعض الأقوال والأوراق ما قد يفيد عكسها، وكان ثابتاً بالحكم أن الإصابات التي لحقت بـالمتهم كانت جسمية بحيث يمكن القول بأنه كان يتعذر عليه مادياً مقارنة القتل بعد طوقها به فإن حكمها المؤسس على اعتبار هذه الأسبقية حاصلة يكون باطلاً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١١/٨/١٩٤٣  
إن اكتفاء الحكم بالإشارة إلى أدلة البتوت من غير إيراد مؤداهما ولا ما تضمنه كل منها لا يكفى في بيان أسباب الحكم الصادر بالمعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بالأدلة التي أشارت إليها. فإذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم في جريمة إتلاف سور منزل الجنى عليه على ما قاله من أنه تبين من مناقشة الخبر ومن أقوال الجنى عليه ومن أقوال المتهم ذاتها أن المتهم هدم سور الجنى عليه، دون أن يعنى بذكر حاصل المناقشة التي أشار إليها ولا مضمون تلك الأقوال، ودون أن يورد الدليل على توافر قصد الإساءة في حق المتهم مع أنه من العناصر القانونية الواجب النص صراحة على توافرها في هذه الجريمة، فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤٤  
إذا كانت المحكمة قد أثبتت في موضع من حكمها أن التهمة المسندة إلى المتهم " وهى شروع في قتل " ثابتة قبله لبوتاً كافياً من شهادة الجنى عليه " وهو مشبوه هارب من المراقبة مطلوب القبض عليه " الدالة على أن المتهم أطلق عليه العيار الناري قاصداً قتله بسبب الضغائن المستحكمة بين أسرة العمدية وأبيه " كما أثبتت في موضع آخر منه رداً على دفاع المتهم من أنه كان فيما وقع منه حسن النية " أن هذا الدفاع غير مقبول قانوناً لأن ظروف الحادث تدل دلالة واضحة على أن المتهم لم يتخذ الإحتياطات الكافية لضبط الجنى عليه بل أطلق عليه العيار قاصداً إصابته دون وجود مبرر لذلك وكان في مقدوره أن يطلق النار في الهواء إرهاباً أو يصبوب العيار نحو قدميه إذا حسنت نيته كما يزعم وقصد منع الجنى عليه من الهروب " ثم قالت عند تقديرها للمعقوبة " إنها ترى إستعمال الرأفة معه لعدم وجود سوابق له، ولأنه فيما إقرهه كان مدفوعاً بعامل الرغبة في القبض على الجنى عليه المارب " - فهنا منها لا يسمح بحكمة النقض أن تتصرف حقيقة الواقعة، هل كان المتهم يقصد الإنتقام من الجنى عليه بسبب الضغائن التي أشارت إليها، أو أنه كان يؤدي واجبه عندما أطلق العيار مدفوعاً بعامل الرغبة في القبض عليه. وهذا التضارب يعيب الحكم .

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٠/٤/١٩٤٤

إذا كان الثابت بالحكم يستفاد منه أن المحكمة رأت أن أول ضربة أوقفها المتهم برأس المجنى عليه كانت بناء على حق مقرر له كالدفاع الشرعي، ومع ذلك آخذته على ما قالت إنه ثبت لديها من أنه ضرب المجنى عليه عمداً بآلات حادة وراضة على رأسه ووجهه فأحدث به الإصابات الميعة بتقرير الصفة التشريعية ولم يكن يقصد قتله ولكن الضرب المفضي إلى موته، وكان في ذلك متجاوزاً حق الدفاع الشرعي، وذلك دون أن تبين الضربة الأولى التي أوقفها المتهم على رأس المجنى عليه، هل هي الضربة التي أدت إلى الوفاة أم هي إحدى الضريبتين الأخريين اللتين لم يكن هما دخل ليهما، فإنه مع احتمال أن تكون الضربة الأولى هي التي أدت إلى الوفاة، ومع وجوب ألا يؤاخذ المتهم إلا عن الضريبتين اللتين تجاوز بهما حدود حق الدفاع، لا تصح إدانته في جريمة الضرب المفضي إلى الموت، بل يعين إستبعاد الضربة التي أدت إلى الوفاة واعتبار الضريبتين الأخريين فقط.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٤

إذا كانت المحكمة قد سلمت بوجود إستبعاد الإعراف المنسوب إلى أحد المتهمين وبعدم جواز التعويل عليه كدليل من أدلة الثبوت في الدعوى، ولكن كان المستفاد مما أوردته بعد ذلك في الحكم، إيضاحاً للأدلة التي قالت إنها تعتمد عليها في الإدانة، أنها في الواقع لم تجر على مقتضى أطراح الإعراف المذكور بل أعملته واتخذته أساساً بنت عليه بصفة أصلية قضاءها بالإدانة، وأن باقي ما ساقته في مقام الإثبات لم يكن إلا على سبيل تدعيم ذلك الإعراف، وليس فيه ما من شأنه أن يؤدي بدهاته، ومستقلاً عن الإعراف، إلى الإدانة، فإن حكمها هذا يكون متعاضداً قاصراً البيان.

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٤

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك بأن الإعراف المنسوب صدره إلى بعض المتهمين معه والذي تأسست عليه إدانته إنما كان نتيجة إكراه وقع عليهم، وكان الحكم قد استند في الإدانة بصفة أصلية على هذا الإعراف دون أن تصرح لما أناره الدفاع حوله، فإنه يكون قاصراً في أسبابه. إذ هذا الدفع لو صح لوجب عليه إستبعاد الإعراف ولا يبقى بالحكم ما يصح أن يقوم عليه. ونقض الحكم لهذا السبب يقتضي نقضه بالنسبة لجميع الطاعنين فيه حتى من لم يقدم منهم أسباباً لطعن.

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٥

إذا كان المتهم لم يحضر الجلسة التي حددت لنظر معارضته فقتضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن وكان الثابت أنه لم يتخلف عن حضور الجلسة إلا لسبب لتهرى لم يكن له به قبل، وأنه أرسل إشارة برقية إلى المحكمة طالبة التأجيل لهذا السبب، فإن هذا الحكم يكون في الواقع وحقيقة الأمر معيياً واجباً نقضه.

#### الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٩

إنه وإن كانت مساهمة سائق السيارة في وقوع الحادث ليس من شأنها أن ترفع المسؤولية حتماً عن سائق القطار " الطاعن " إلا أن خطأ الحكم في إعتباره غير مسئول أصلاً عما وقع كان له بطبيعة الحال أثره في تقدير إدانة هذا الطاعن، وإذا كان يجوز أن يتغير النظر الذي إرتأته المحكمة في حقه عندما تبين الواقعة على حقيقتها من جميع الوجوه وعلى ضوء تفهم القانون على الوجه الصحيح، فإنه يتعين نقض هذا الحكم بالنسبة له على أساس ما وقع من الخطأ في إعتبار سائق السيارة غير مسئول.

#### الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١٢

إذا كانت سن الطاعن، على ما هو ثابت من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٤٤ مقدره بثمانى عشرة سنة، - على هذا التقدير - كانت في يوم الحادث الذى وقع في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ أقل من خمس عشرة سنة، وكان الثابت في ذات الوقت بمحضر جلسة ٨ يونيو سنة ١٩٤٢ أن سن الطاعن ثمانى عشرة سنة وبناء على ذلك كانت أكثر من خمس عشرة سنة في يوم الحادث، فإنه إذ كانت السن مجهولة حقيقتها إلى هذا الحد، ولا تستطيع لذلك محكمة النقض القيام بوظائفها فيما يخص مراقبة توقيع العقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ من قانون العقوبات، يكون الحكم متعيباً نقضه.

#### الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٥

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم جمع كمية من أحجار النطرون الموجود بمنطقة الحاميد قبل أن يحصل على التصريح المطلوب من مصلحة المناجم والمهاجر، ونقل هذه الكمية إلى محطة الحاميد على ذمة شحنتها لمصر لضبطت، ثم تمسك الدلاء بأنه لم يكن يقصد نقل تلك الأحجار إلا بعد ورود الرخيص له وأنه طلب إلى ناظر الحطة عدم شحنتها إلا بعد ورود الرخيص، واستشهد على ذلك بناظر الحطة فأبده فيه فإن هذا الدلاء يجب أن يرد عليه لكونه هامياً، ومن شأنه لو صح أن ينفي الجريمة، لأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في السرقة لا يكون متوفراً.



الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٥

الإكراه الذى يقع عقب ارتكاب السرقة يجعل هذه السرقة حاصلة باكراه متى كان وقوعه أثناء التلبس بها للإفلات بالمسروقات. فإذا كانت الواقعة التى أثبتها أمر الإحالة هى أن المجنى عليه كان بالسوق فرأى شخصاً يمتك به، وشعر أن شخصاً آخر وضع يده فى جيبه وأخرج منه مبلغاً من النقود فهم بضبطه فأمسك به ذلك الشخص ومنعه من ضبط السارق حتى تمكن من الهرب، فإن فعل الإكراه المنسوب للمتهم فى هذه الواقعة يكون قد وقع عقب إختلاص النقود من جيب المجنى عليه مباشرة عندما أراد ضبط السارق، أى أثناء التلبس بارتكاب جريمة السرقة، وقد كان الفرض منه فرار السارق بالمسروق. ومن الخطأ اعتبار هذه الواقعة جنحة.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٥

إذا كان الحكم فى بيانه واقعة الدعوى قد أثبت أن الحادث وقع فى وضع النهار، وأن المسافة بين المتهم وبين ما أصابها العيار الذى أطلقه لم تكن بعيدة، وأن إصابته كانت فى الساعد، وأن العيارات التى أطلقها وهو بمكان الحادث كانت متعددة، وأن تلك العيارات كلها ما عدا ذلك الذى سبب الإصابة كانت فى الهواء، وأن هذا المتهم كان بجانبه زميل له يحمل سلاحاً لم يستعمله، وأن غريمه الذى حمله على ارتكاب فعلته بضربه إياه وتعتنه معه لم تتصله أية إصابة، وأن مساعد المجنى عليها كان مرفوعاً إلى أعلى وقت أن صادفه المقلوب، ومع ما أثبت من كل ذلك قد انتهى إلى القول بقيام نية قتل المجنى عليها لدى المتهم على أساس أنه كان فى استطاعته ولو لم يكن مسياً القتل أن يطلق بندقيته إلى أعلى للتخويف، فهذا فساد منطقي لا يصلح أساساً للحقيقة القانونية التى ألامها الحكم عليه لأنه يؤدى إلى نقيضها .

الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٤٥/١١/١٩

إذا إعمد الحكم فى الأخذ بأقوال المجنى عليه فى جنابة الشروع فى القتل على أن المتهم كان قريباً منه قريباً كادت تتماهى معه المسافة بينهما مما مكن المجنى عليه من رؤيته رغم الظلام، وكان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه شهد بأن المسافة بينه وبين المتهم وقت أن ضربه بالعيار كانت متزينة، وكان الظاهر من مراجعة التحقيقات الابتدائية أن هذا المجنى عليه كان قد قرر أن هذه المسافة كانت متزينة أو ثلاثة أمتار، وكان المفهوم مما ذكره الحكم نقلاً عن الكشف الطبي أن المسافة بين المجنى عليه وفوهة البندقة كانت نحو متر، مما مفاده أن المسافة بين المجنى عليه والضارب له كانت أكثر من متر، وكانت الواقعة قد حصلت فى ليلة مظلمة، فإن هذا الحكم يكون واجب النقض لإعتماده فى نقطة هامة فى الدعوى على أمر لا سند له من الأوراق .

الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩/١١/١٩٤٥

إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم بزراعة نبات الحشيش في أرضه بناء على ما تبين من تقرير العمل الكيميائي الذي أرسلت إليه الشجيرات المضبوطة لتحليلها من أنها يراوح طولها بين خمسة ستيمرات وخمسة عشر ستيماً، وما قرره مهندس الزراعة الذي رأت الاستعانة به في تحقيق دلائل المتهم من أن زراعة الحشيش يكتمل نضجها في مدة تراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة وأنه ما دام النبات طوله من خمسة ستيمرات إلى خمسة عشر ستيماً فإن هذا يدل على أنه زرع من مدة أقل من شهر، مما استخلصت منه المحكمة أنه في الوقت الذي قدم فيه البلاغ ضد المتهم لم تكن في الأرض زراعة حشيش ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت حكم البراءة وأدانت المتهم قولاً منها بأن درجة نمو أي نبات تختلف تبعاً لثروة الأرض التي يفرس فيها ودرجة العناية بها وأن ما قرره مهندس الزراعة إنما ينصب على النبات الذي لا يتجاوز طوله ١٥ ستيماً في حين أن الشجيرات المضبوطة بعضها يارتفع ٢٥ ستيماً، فإنها تكون قد أخطأت، إذ هي حين لم تتول على أقوال المهندس الخير قد استندت في ذلك إلى اعتبارات قالت بها من عند نفسها كان من الممكن تحقيقها والوصول إلى حقيقة الأمر فيها عن طريق الاختصاصين فجرها ذلك إلى أن تقدر للشجيرات عمراً غير الذي قدره المهندس، كما أنها حين قالت بأن بعض الشجيرات قد بلغ إرتفاعه ٢٥ ستيماً قد اعتمدت على تقدير الكونستابل مع ما هو ثابت في تقرير العمل الكيميائي - على ما ورد في الحكم - من أن طول الشجيرات يراوح بين ٥ و ١٥ ستيماً، وهذا وذلك ما يعيب حكمها، وخصوصاً أن المقام مقام إدانة يجب أن تبنى على اليقين لا براءة ببررها الشك .

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صلحة رقم ١٤ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٤٥

إذا كان الحكم حين أدان المتهم بجرمة إحراز الحشيش قد إكتفى بإثبات حيازته للأوراق والشجيرات المضبوطة بمقولة إنها حشيش دون أن يبين الدليل القننى الذى يثبت أنها حشيش، كما هو معرف به لى القانون، وذلك على الرغم من تمسك الدفاع أمام المحكمة بأن المضبوط ليس حشيشاً، فإنه يكون قد جاء قاصر البيان متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٤٥

إن معاون الأوقاف لا صفة له قانوناً في طلب الأشياء المخجوز عليها إدارياً بناء على طلب وزارة الأوقاف ولا في التنفيذ عليها. فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد هذه الأشياء إستناداً إلى أن هذا معاون قد توجه يوم البيع فلم يجد المخجوزات في محل حجزها، فإن إدانته على هذا الأساس لا تكون صحيحة .

**الطعن رقم ١٧٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٤**

إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم في إخلاص حاصلات محجوز عليها تحفظياً لعدم توافر أركان الجريمة، إذ الحاجز لم يطلب تثبيت الحجز التحفظي، ثم لم يطالب المتهم بإيجار الأضيان المحجوز على حاصلاتها بل طالبه بريهما، مما جعل المتهم يعتقد أن الحاجز تنازل عن الحجز الذي أوقفه وأن الحاصلات لم تعد محجوزة، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأدانت المتهم مع تسليمها بهذه الظروف فإنها تكون قد أخطأت تطبيق القانون .

**الطعن رقم ١٨١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٥**

الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها. فإذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن وفاة ابنتي عليه قد كانت بسبب أنه دفعه لسقوط على الأرض فأصيبت رأسه بحجر، ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع معتمدة في ذلك على ما قائلته من أن المأينة دلت على أن الحادث وقع في أرض زراعية ليئة رخوة خالية من الأحجار، وأن الطبيب الشرعي قرر أن إصابة ابنتي عليه حدثت من المصادمة بشدة بحجم صلب راض، وكان الثابت بالمأينة أن الحادث لم يقع في الأرض الزراعية الرخوة اللينة، كما قالت المحكمة، فإن رد المحكمة على هذا الدفاع لا يكون مستنداً إلى أساس صحيح ويتعين لذلك نقض حكمها .

**الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٥**

يجب على المحكمة أن تعمل على إتمام التحقيق الذي بدأت فيه للتوصل إلى الحقيقة. فإذا هي لم تنمه ولم تبين السبب الذي دعاها إلى العدول عنه، فإن حكمها يكون معيباً. وإذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن الدليل على ملكية العربية التي وجدت بحمل الحادث لا أصل له، فقررت المحكمة فتح باب المرافعة لسؤال الشاهدين المقول بأن المتهم تلقى ملكية العربية عنهما، وفي الجلسة التي حددت لذلك تبين أن أحد الحاضرين لم يكن هو الشاهد المقصود سؤاله، فرفضت المحكمة عند هذا الحد، وحكمت في الدعوى بإدانة المتهم معتمدة في ذلك على أن تلك العربية ملكه دون أن تبين السبب الذي دعاها إلى عدم إتمام التحقيق، فإن حكمها يكون معيباً معيباً نقضه .

**الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١٥**

الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين لا على الظن والإحتمال، فإذا كانت المحكمة لم تنمه من الأدلة التي ذكرتها إلى الجرم بوقوع الجريمة من المتهم بل رجحت وقوعها منه فحكمها بإدانته يكون خاطئاً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٨٩١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٧

إذا كان الحكم قد قال إن الأرض التي دخلها المتهمون كانت قد تسلمت إلى أحدهم قبل الحادث بضعمة أيام بمقتضى محضر تسليم رسمي تنفيذاً لحكم نهائي صدر لمصلحة الباعة له، وإن الإعتداء على الجاني عليهم لم يحصل إلا عقب تدخلهم وإصرارهم على الوقوف في وجه المتهمين وهم يجرون تلك الأرض، ومع ذلك قضى بإدانة المتهمين في جريمة الدخول في العقار على أساس أن الجاني عليهم كانوا هم الواضعين اليد فعلاً على الأرض المتنازع عليها، فإنه يكون متعلقاً تعلقاً بعينه، إذ ما دامت الأرض قد سلمت إلى المتهمين فإنه يكون من حقهم دعوها ومنع كل إعتداء يكون الغرض منه منع حيازتهم لها.

الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٤٧/١/١٤

إذا كان المتهم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة من متعلقات الجيش البريطاني قد أقام دفاعه أمامها على أن هذه الأشياء ليست مسروقة بل هي من متعلقات البحرية البريطانية التي يعاملها وأنها قد تركتها عنده واستدل على صحة دفاعه هذا بصورة كتاب من البحرية تطلب فيه إلى البوليس تسليمه هو هذه الأشياء فلا يكفي لإدانته أن تقول المحكمة في حكمها إن علمه بأن لأشياء التي وجدت عنده مسروقة مستفاد من وجود علامة الجيش البريطاني عليها .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٣

جريمة القتل العمد تطلب نية خاصة لدى المتهم بها، وهذه النية يجب بمقتضى القانون أن يثبت قيامها حقيقة وفعلاً، ولا يصح في أية حال الإراضاها. فإذا كانت المحكمة قد استدلت على توافر نية القتل لدى المتهم بظروف الحادث واستعماله آلة لاذلة وطلعه بها الجاني عليه في مقتل معرضة عن حالة السكر التي تمسك الدفاع عنه بقيامها عنده، بمقولة إنه تعاطى الخمر بإختياره فيكون مسؤولاً قانوناً عن فعله، فإن حكمها يكون معياً .

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٧

إذا استخلص الحكم من أقوال المتهم ما يخالف المستفاد منها، ورب على ذلك إدانته، فإنه يكون قد بنى الإدانة على غير سند من الأوراق ويتعين نقضه .

الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٤٧/١١/١٠

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ بناء على ما قالته من أنه ثبت لها من مناقشة الطبيب الذي كشف على الجاني عليها ومناقشة الدفاع له أن سبب الوفاة يرجع - كما حياء بالكشف الطبي المتروك عليها - إلى إصابتها بكسر بأعلى عظم الفخذ الأيمن وأن هذه الإصابة تتفق مع ما شهد به

شاهد الحادث إيج، وكان الثابت بحضور الجلسة على لسان الدفاع أن مناقشة الطبيب المشار إليه قد إقتصرت على بيان سبب الإصابة التي شوهدت بالجنى عليها ولم تتناول سبب وفاتها، وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبي الذي أشارت إليه في الحكم، فإن إدانة التهم على أساس أن الإصابة التي تسبب في إحداثها هي التي نشأت عنها الوفاة لا تكون قائمة على أساس كاف .

الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٧

إذا إستند الحكم بالإدانة إلى ما يتألف الثابت بالأوراق تعين نقضه .

الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٧

إن محل تطبيق المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أن يكون التعويض مطلوباً عن ضرر ناشى عن ذات الواقعة موضوع المحاكمة، ولو إنطى عنها وصف الجريمة بسبب عدم توافر ركن من أركانها، لا عن ظرف مستقل عنها. فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن إسحلاء التهم في جريمة نصب على المبلغ الذى حصل عليه إنما حصل تنفيذاً لعقد صحيح تم بينه وبين من سلمه إليه، وكان ما قضت به من تعويض لمن سلمه المبلغ هو نتيجة لقضائها ضمناً بفسخ العقد بسبب نكول التهم عن تنفيذه، فإنها بذلك تكون قد تعدت إختصاصها، ولا يبرر لقضاءها إستناداً فيه إلى المادة ١٧٢ سالفة الذكر .

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠

إذا كان الثابت أن أحداً من الشهود لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب الجنى عليه، وكل ما قالوه هو أنهم حين سمعوا الصباح رأوا سيارة مسرعة ولما ذهبوا إلى حيث وجدوا الجنى عليه ميقاً علم أولهم > فلان < من مجهول أن السيارة التي صدمت الجنى عليه هي رقم كذا، فإن إدانة قائد هذه السيارة بمقولة إن خطاه ثابت من أن سيارة مرت بسرعة وبسبب هذه السرعة صدم الجنى عليه ولم يتمكن من مفادته لا تكون مستندة إلى أصل صحيح، إذ ليس في شهادة هؤلاء الشهود ما يصور الحالة التي كان عليها التهم والجنى عليه وقت وقوع الحادث .

الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١

إذا كان الحكم الابتدائي لم يقض بالزام واحد من التهمين بشئ من التعويض المدني، ولم يلزم التهم الآخر بالمصاريف حين ألزمه وحده بالتعويض، ثم جاء الحكم الإستئنافي فأيد الحكم الابتدائي وألزم التهمين الإثنين بالمصاريف المدنية والإستئنافية، فإنه يكون قد أخطأ فيما قضى به من إلزام التهم الذى لم يلزم بتعويض بالمصاريف، أما التهم الذى حكم بالزامه وحده بالتعويض ولم يحكم عليه ابتدائياً بالمصاريف فالحكم عليه بالمصاريف الإستئنافية ليس فيه أية مخالفة للقانون، لأنه إذا كانت محكمة الجناح الابتدائية لم

تحكم بمصاريف الدعوى المدنية ابتدائياً فذلك لا يمنع المحكمة الإستئنافية من أن تحكم بالمصاريف الإستئنافية على من عسر دعواه أمامها .

الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٨

إذا كان المتهم قد إمتد فى عدم مسؤوليته عن الحوادث إلى نتيجة التحقيق الذى أجرته فيه المصلحة التابع هو لها فادانته المحكمة بمقولة إنها لا تطمنن إلى نتيجة هذا التحقيق لأنها بنيت على أقوال المتهم نفسه ومساعدته بقصد درء المسؤولية عنهما، ثم تبين من مراجعة التحقيق أنه يشمل أقوال آخرين غير من أشار إليهم الحكم كما يشمل تقريراً ممن ندبوا لإجراء التحقيق، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ أطرحت نتيجة التحقيق لذلك السبب.

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ٤/١٠/١٩٤٨

لا يكفى فى بيان واقعة التحول على ما تكسبه النساء من الدعارة أن يقول الحكم إن النسوة اللاتي ضبطن بمنزل المتهم كن عارسات الفحشاء، دون أن تبين أن هؤلاء النسوة قد كسبن ماله من الدعارة وأن ما كسبته قد آل كله أو بعضه إلى التهمة وأنها تحول فى معيشتها على ما تحصله من ذلك وأنه ليس مقابل أجره الغرف التي نزل النسوة فيها .

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٤٨

ما دامت المحكمة حين إعتبرت الواقعة سرقة قد بينت أن المسروق كان فى حيازة صاحبه، وأن إتصال المتهم به بوصف كونه مستخدماً فى الخلل لا يحقق له الحيازة بالمعنى المقصود فى باب حيازة الأمانة، فإنها لا تكون قد أخطأت .

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٨

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بإختلاس مستندات تسلمها على سبيل الوكالة لتسجيلها، فحكم غيابياً بإدانته فى هذه التهمة، فعارض، فأيدت المحكمة هذا الحكم لأسبابه وأضافت إليها قولها إنها " لا تحول على رد تلك المستندات غير مسجلة بعد إقتضاء جس سنين على تسلمها فضلاً عن أن المتهم مبدد أيضاً المبلغ كذا، ثم قالت : " إنه عن تقدير التعويض فإن أساسه هو تبديد المستندات وعدم تسجيلها وهى كيت وكيت رغم إقتضاء نحو جس سنوات، فضلاً عن تبديد المبلغ الذى قبضه بمقتضى الإيصال المؤرخ فى كذا وهو كذا " . ثم لا إستانف هذا الحكم قضت المحكمة الإستئنافية بتأييده لأسبابه مضافة إليها قولها " إنه بالنظر لما ثبت من صريح قول المجنى عليه بالجلسة إنه تسلم النقود والأوراق موضوع التهمة وإنه تنازل عن دعواه المدنية قبل التهم ترمى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة " ، فإن هذا الحكم

يكون معيماً واجباً نقضه إذ هو لا يفهم منه هل كانت إدانة المتهم من أجل الواقعة كما رفعت بها الدعوى عليه، وهي إعتلاص المستندات، أم من أجل واقعة أخرى هي إعتلاصه النقود التي تسلمها لدفعها في السجل. ولأنه، فوق ذلك، لم يتحدث عن توفر نية الإعتلاص لدى المتهم مع ذكره أنه رد المستندات المسلمة إليه وأنه أبدى إستعداده منذ التحقيق الأول لردها .

#### الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٤٩/١/٣

إذا كان الحكم الابتدائي القاضي بإدانة المتهم في تلبيد حصان مسلم إليه لزيته قد بنى الإدانة على أن المتهم تسلم من ابنتي عليه مبلغ كلدا لشراء حصان معين والعناية به ورغم مطالبته به فإنه لم يحضره وتبين أنه يدد المبلغ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبد هذا الحكم لأسبابه تلك ولأن المتهم يدد الحصان بعد شرائه إياه، فإنه يكون قد شابه تناقض في بيان واقعة الدعوى من شأنه ألا يمكن بحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون عليها ويعين لذلك نقضه .

#### الطعن رقم ١٩١٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٨

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين مضمون كل دليل يعتمد عليه، وليس يكفي في بيان مضمون الشهادة أن يقول الحكم إن شهادة فلان لا تخرج عما تقدم، وخصوصاً مع إختلاف الأدلة المحال عليها

#### الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٨

إن القول بأن العبرة في إثبات يوم صدور الحكم هي بالتاريخ المدون به غير صحيح على إطلاقه، إذ يصح أن يقام الدليل على عدم صحة هذا التاريخ. فإذا كان الظاهر من الإطلاع على مفردات الدعوى أن ثمة من الأدلة والأوراق الرسمية ما قد يفيد أن الحكم المستأنف صدر في يوم كذا لكون الإمتتاف في الميعاد، فإن القضاء بعدم قبول الإمتتاف على حسب التاريخ المدون فيه يكون خطأ، ويكون من الواجب إجراء المحاكمة على أساس حقيقة الواقع .

#### الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٠

إذا كان الحكم في مقام التوفيق بين ما قال به الشهود من أن المتهم واجتى عليها كاتنا - وقت إطلاق النار - في مستوى واحد مما يستتبع أن تكون الإصابة أظنية، وبين ما قرره الطبيب من أن الإصابة مائلة قليلاً إلى أسفل، قد قال " إن المتهم فارغ الطول وإن ابنتي عليها لا بد قصيرة بحكم إنها امرأة مما يؤدي حتماً إلى أن تكون الإصابة مائلة إلى أسفل "، وكان ما قاله الحكم من ذلك ليس له ما يسند له من التحقيقات في واقعة الدعوى، لهذا الحكم يكون معيماً واجباً نقضه، إذ القول بأن المرأة على الإطلاق أقصر من الرجل غير صحيح .

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٩٤٤ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٦

إذا كان المدافع عن التهم بالقتل قد عول في دفاعه على أن حادث القتل وقع في ذات اليوم الذى قبض فيه بغير حق على الجنى عليه وهو يوم كذا، ورتب على ذلك نتائج ذكرها في مصلحة التهم، وكان الحكم الذى أدان المتهم في القتل قد ذهب إلى أن القتل وقع في ذلك اليوم، ثم رجع فقال لاحتمال أن يكون القتل قد وقع في يوم آخر، بحيث لا يستطاع من مجموع ما ورد فيه الوقوف على مبلغ تضمنه الرد على أوجه الدفاع الموضوعية التى تقدم بها المدافع، فهذا الحكم يكون معيأً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة التهم بالبلاغ الكاذب على حكم قابل للطعن فيه ثم حكم بعد بنقضه، فإنه يكون معيأً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٨

إنه لما كان يلزم في التزوير توفر علم المتهم بأنه يغير الحقيقة، وكانت الحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخدنها بالظنون والفروض، بل يجب أن تكون قائمة على يقين لعلى، فإن الحكم الذى يقام على القول بأن المتهم كان من واجبه أن يعرف الحقيقة أو أنه كان في وسعه أن يعرفها يعتبر بذلك عالمًا بها وإن كان لم يعلمها بالفعل، يكون معيأً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٩

إذا كان الحكم قد اعتمد فيما اعتمد في إدانة المتهمين على أنه وجد بمكان الحادث فردة خدء لبست أنها لأحدهم قائلاً أن الكلب البوليسى شهما وتعرف على صاحبها من بين المتهمين، وذاكراً في صدد تحقيق ملاءمة الخدء المذكور لقدم من تعرف الكلب عليه مما جاء بتقرير الطبيب الشرعى وأقوال صانع أحذية منتهياً من واقع تقرير الطبيب إلا أنه لم يثبت على وجه قاطع أن التهم لا يستطيع إتعال هذا الخدء إلخ فكل ما ذكره الحكم على هذا الوجه لا يكفى في حمله لأن يستخلص منه أن فردة الخدء المضبوطة هي لأحد المتهمين، ويكون الحكم معيأً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٤

إذا ادعت النيابة وقوع خطأ مادي في تاريخ التقرير بالإستئناف بصورة تقرير الإستئناف المودعة ملف القضية، وأجلت المحكمة القضية مرتين لضم أصل دفتر التقرير بالإستئناف الخاص بالتقرير المودع، ثم قضت بعد ذلك بعدم قبول الإستئناف شكلاً ولم تذكر في حكمها شيئاً عن الخطأ المدعى فإن حكمها يكون معيأً بما يستوجب نقضه .



**الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٠**

إذا كان الدفاع عن المتهم بزرعة لطن كرتك في أرض غير مرخصة في زراعته فيها قد تمسك بأن القطن محل الدعوى ليس من النوع المعروف بالكورتك وأنه لا يزال موجوداً وطلب معاينته، فأدانت المحكمة وردت على ما تمسك به من ذلك بقولها أنه لو كان جاداً في دفاعه لطلب في التحقيق الأول تعيين خبير لبيان حقيقة نوع القطن كما يقضى بذلك القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ الصادر في هذا الصدد، لأن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه، لأن رده هذا ليس سديداً إذ أن جميع النصوص الواردة في القانون المذكور بصدد نذب الخبراء ليس فيها ما يمنع المحكمة من أن تحقق هي نوع القطن موضوع المحاكمة، ولا ما يلزمها بالأخذ في ذلك بما تم في التحقيقات الابتدائية، وهذا الإلزام لا يمكن أن يكون إلا بنص صريح لا يتطوّر عليه من مخالفة للقواعد الأساسية للمحاكمات الجنائية .

**الطعن رقم ٦١٩ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨**

إذا كان ما ألبسته المحكمة في حكمها في صدد التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار بفيد بلبائه أن الاعتداء إنما كان على إثر النقاش الذي وقع بين المتهم والجنى عليه وبسببه، فهذا يتألف مع قولها بأن الاعتداء كان بناءً على إصرار سابق .

**الطعن رقم ٦٣١ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٩**

إذا كانت المحكمة قد استندت في إدانة المتهم بالقتل العمد إلى شهادة إينة اجنبي عليه التي قررت أنها رأت الحادث وروت وقوعه على صورة معينة، في حين أن الطبيب الشرعي الذي استدعته المحكمة وناقشته فيما أشار إليه الدفاع في صدد هذه الشهادة قرر بالجلسة أن الحادث لا يمكن وقوعه على الصورة التي قالت بها هذه الشاهدة ومطلتها أمام المحكمة، فقول الحكم إنه لا تناقض بين قول الشاهدة وروى الطبيب الشرعي دون أن يبين أوجه التوفيق بينهما - ذلك بعبه. ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة إليه وما قد تجر إليه أو تنتهي عنده تقتضي تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة من جميع نواحيها وبالنسبة لكل من اتهموا بالمساهمة فيها .

**الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٦**

إذا كان الظاهر من محاضر الجلسات أن المحكمة قد أدانت المتهم بالسرقة دون أن تسمح بشهوداً مع حضور بعضهم، فهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٣/٦/١٩٤٩  
إذا كان الحكم قد بنى قضاءه بالإدانة على أن ثمة إجماعاً من شهود الإثبات على صحة الواقعة، وكان ما قاله من ذلك يخالف ما هو ثابت بالتحقيقات التي أجريت في الدعوى فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٣/٦/١٩٢٩  
لا يكفي في إثبات نية القتل العمد أن تنفي المحكمة في حكمها ما يدعيه المتهم من أن الواقعة إنما هي قتل خطأ بل لابد أن يتجه الحكم إلى إثبات أن ما إجروحه المتهم كان جريمة قتل عمد وأن نية القتل لا إحداث جروح - كانت هي رائدة في فعلته. وذلك حتى لا يفسح المجال أيضاً للظن بأن الجريمة هي ضرب عمد أفضى إلى موت .

الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٢٩  
لو إتهمتهم متهم بإحرازه مواد مخدرة وإدعى بأن هذه المادة دسست له دسماً بدون علمه لم تبن للمحكمة الابتدائية من شهادة الشهود أن التهمة مشكوك في صحتها فقضت ببراءة المتهم، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت هذا الحكم وحكمت بعقوبة على المتهم بدون أن ترد على دفاعه ولا أن تنقد ما استندت إليه محكمة أول درجة في التبرئة فإن هذا يكون نقصاً جوهرياً يعيب الحكم ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٢٩  
إذا تناقضت أسباب الحكم تناقضاً يبين في بيان التدليل على أهم نقطة في الدعوى فتباحث لأن هذا يعتبر من الميوب الجوهري التي يوجب عليها نقض الحكم.

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٥/٢/١٩٣١  
إذا أخطأت المحكمة وطبقت مادة غير المادة المنطبقة على التهمة وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في حدود عقوبة المادة الواجب تطبيقها فإن هذا لا يكون سبباً لنقض الحكم إذ لا فائدة للمتهم من نقضه بل تكفي محكمة النقض بإصلاح هذا الخطأ بذكر المادة المنطبقة.

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٥/٤/١٩٣١  
إذا حكمت محكمة الدرجة الأولى ببراءة متهم ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وألغت حكم البراءة وأدانت المتهم بدون أن ترد على وجوه البراءة التي أعلت بها محكمة الدرجة الأولى فإن الحكم يكون باطلاً واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١١

إن الحكم المطعون فيه إذ أسند وقوع "خادث إلى عطا التهم واجنى عليه معاً لم ألزم التهم والمسئول المدنى عنه بكامل التعويض المقضى به ابتدائياً على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ فى جانب التهم وحده، يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدنى وإن نصت على أن " كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضاً وساهم هو الآخر بخطئه فى الضرر الذى أصابه، فإن ذلك يجب أن يراعى فى تقدير التعويض المستحق له، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب خطأ هذا الغير، لأن كون الضرر الذى لحق المضرور ناشئاً عن خطأتين : خطؤه وخطأ غيره، يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة ولا يكون الغير ملزماً إلا بمقدار التعويض عن كل الضرر متوقفاً منه أن يتعمله المضرور بسبب الخطأ الذى وقع منه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن إظهار ما قرره فى أسبابه من خطأ اجنى عليه وبيان أثره فى مقدار التعويض وقضى بالزام المسئول المدنى به كاملاً دون أن ينقص منه ما يوازى نصيب الجنى عليه فى هذا الخطأ، فإنه يكون فضلاً عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التهم قد وقع منه - وهو فى حالة سكر بين - تعد شديد على رجل الشرطة، فإن ذلك مما يحيز قانوناً القبض التهم - ولو فى غير حالة التلبس بالجريمة - ومن ثم إذ التفت الحكم فى قضائه عن الدليل المسند من التفتيش فإنه يكون خاطئاً متعباً نقضه.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٠

إن المحكمة لا تلتزم بأن تبس التهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة البوت الساتفة التى أوردها الحكم، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون من إنتزات الحكم عن الرد على دفاعهم من عدم تخلف إثبات بهم أو آثار بملابهم نتيجة إلتحامهم بالاجنى عليه لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني على أن يقدم مع طلب الرخيص الرسومات والبيانات التى تحدد بقراو وزير الإسكان، وقد أصدر وزير الإسكان القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون متضمنة الرسومات الواجب تقديمها، وإذ كان

ذلك، وكانت المادة ١٦ من القانون المذكور بعد أن بينت في فقرتها الأولى العقوبات التي يحكم بها لمخالفة أحكامه والقرارات المنفذة له، نصت في فقرتها التالية على أنه " كما يجب إلحاحاً بضعف الرسوم المستحقة عن الرخص في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص كما يحكم بناء على طلب الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتقديم الرسومات المتضمنة عليها في القرارات المنفذة لهذا القانون في المدة التي يحددها الحكم، فإذا لم يتم المخالف بتقديمها في "لدة المحددة كان للجهة الإدارية المذكورة إعدادها على نفقته نظير مقابل قدره ١٪ من قيمة تكاليف الأعمال بمقد أدنى قدره خمسة جنيهات وتحصل هذه المصاريف بالطريق الإداري ". لما كان ذلك وكان الثابت من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم قد طلبت تكليف المظنون حده بعمل رسم هندسي في المدة التي يحددها الحكم، فإن الحكم المظنون فيه إذ لم يستجب لهذا الطلب وألقى قضاء الحكم المستأنف بشأنه يكون قد أعطى في القانون عطلاً يسوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلزام المظنون حده بتقديم الرسومات الهندسية خلال شهر، بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة وضعف رسوم الرخص المقرري بهما.

الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٩

إنه ليس لازم إفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة أن يكون هو - دون سواء - صاحب المخدر الذي ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون. ولما كان ما أورده الحكم المظنون فيه لا يفي بذاته لدحض دفاع الطاعن القائم على شيوخ التهمة بينه وبين أولاده وزوجه التي أثار المدافع عنه سبق إتهامها بإحراز مخدرات فعدت بذلك غير بعيدة عن مواطن الشبهات بالنسبة لهذا النوع من الإتهام، الأمر الذي كان ينعين معه على الحكم أن يواجه دفاع الطاعن - الذي بعد في واقعة الدعوى دفاعاً جوهرياً - بما يحمل إطاره له، أما وهو لم يفعل فقد تعيب بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٩

لا جدوى للطاعن من نفيه على الحكم بالقصور في التلليل على إشراكه في جرمي الإشراك في الإختلاس والتزوير ما دامت قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالقوة الأشد المقررة لجرمة الرشوة التي ألبها الحكم في حقه.

الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٩

إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات توجب توقيع عقوبة الحبس دون الغرامة إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص، ومن ثم فإنه إذا كان السند إلى التهم أنه أصاب عدة أشخاص بين

راكب وراجل، والفرد الحكم إثني من الخمسة المصابين بوضع مستقل ليأدى من ذلك إلى إحصاء المصابين ثلاثة أشخاص، ولقضى بإدانة المتهم بعقوبة الغرامة، فإنه يكون قد شابه خطأ في الإسناد أدى إلى إيقاع عقوبة الغرامة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ المذكورة بدلاً من عقوبة الحبس التي كان يتعين القضاء بها. لما كان ذلك، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهي إليه الحكم في تقدير العقوبة المفترضة في حدود النص المنطبق دون هذا الخطأ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة.

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤

— متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الأفعال التي قارلها الطاعن مما يعهد تهرباً بالمعنى المتقدم، ولم يبين إن كانت تلك الأفعال تندرج تحت حكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب.

— من المقرر أنه لا يكفي في بيان الدليل إحالة الحكم إلى مذكرة مدير عام شئون الإنتاج ما دام هو لم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ووجه إندفاع ما دلع به الطاعن نفيًا لها.

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧

التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسابه بحث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قبحه المحكمة.

الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

إن قعود صاحب العمل عن إشرافه في هيئة التأمينات مستقل تماماً عن جرمي إخلاله بتقديم الكشوف وعدم إحفظه بالدفاتر والسجلات التي يستلزمها القانون. ولما كان الحكم المطعون فيه قد تآدى من عدم إشرافه المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية إلى أنه غير مسئول عن سائر الإنزيمات التي يفرضها قانون التأمينات الإجتماعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه أمسك بملابس اغتصب اجنبي عليه أثناء توليع الحجز واعتدى على اغتصب النظامي المرافق له ليحول دون المعنى في إجراءات الحجز وقد ترتب على فعله أن استع اغتصب عن مباشرة تلك الإجراءات ولم يتمكن من توليع الحجز إلا بعد أن توجه إلى مركز الشرطة وأخطر بالحادث، فإن الحكم يكون قد أثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها من المادة ١٣٧ مكرراً

١٠ " من قانون العقوبات بتصره العام والخاص إذ يستظهر أن نية التهم من الإعتداء قد إنصرفت إلى منع الجنى عليه - المحضر بالحكمة - من أداء عمل من أعمال وظيفته، ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ إنتهت - على الرغم من ذلك - إلى إدانته بجنحة التعدي تكون قد أعطت في تطبيق القانون وتأويله مما يجب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون وذلك بإعمال المادة ١٣٧ مكرراً ١٠ " من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٥

متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن التقرير الطبي الشرعي لا يفيد أن جميع الإصابات التي أحدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت في وفاة الجنى عليه بل أثبت وجود إصابات أخرى لا دخل لها في إحداث الوفاة كالإصابة الرضية الطولية بالظهر والساعد الأيسر، وكان الحكم قد دان أولئك الطاعنين بجرمة قتل الجنى عليه سائفاً البيان واعتبرهم مسؤولين جميعاً عنها دون أن يحدد الإصابات التي وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة، وإذ كانت هناك إصابات أخرى لم تسهم في الوفاة، وكسأت الواقعة من غير سبق إصرار ولم يذلل الحكم على وجود إتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل، فإن الحكم يكون بذلك قاصر البيان مما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٥

إن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يكون واقعاً بين أسبابه بحيث أن بعضها يتفى ما يشته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، ومتى كانت المحكمة قد إطمأنت، في حدود سلطتها إلى أن واقعة الضبط حدثت حوالي الساعة ١١ و٥٠ دقيقة بعد صدور الإذن في الساعة ١٠ و١٠ دقائق ودلت على ذلك بما لا تناقض فيه، وكانت قد إقتضت بصحة إذن التفتيش ومحضر الضبط فلا معقب عليها فيما إرتأته لصلته بالموضوع .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن جلباب الطاعن الثاني وجدت بها تلوثات ثبت أنها من دم آدمي وعول على ذلك في إدانة هذا الطاعن، فإنه يكون معيباً بالخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

إن عجز التهم عن تعليل وجود دماء آدمية بملابسه لا يؤدي إلى القول أن هذه الدماء هي من دماء الجنى عليها ضرورة وبلا شك حتى يصح الإستدلال عليه بهذا السبب، ذلك بأنه لا يكون لهذا الإستدلال محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التي وجدت بملابسه هي من دماء القتيلة نفسها ومتى كانت المحكمة قد

خالفت هذا النظر وعولت صراحة في قضائها بإدانة الطاعن على ما جاء بالتقرير الطبي من مجرد وجود بقع دماء آدمية بطوبه، رغم أنها لم تفحص شيئاً عن طريق تحليل فصائل الدماء، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفى علاقة تلك الدماء بالجروح التي ثبت وجودها بجسم الطاعن أو تثبت في حكمها أنها من دم القتيلة نفسها، وكان لا يعلم ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتتت إلى فساد ذلك الدليل الذي ركت إليه في قضائها، فإن الحكم المطعون له يكون معياً.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

متى كان بين من الأوراق أن الحكم قد عول في إدانة الطاعن على إعرافه في التحقيقات الابتدائية وإصراره على هذا الاعتراف عند سؤاله أمام المحكمة، مع أن الثابت من الإطلاع على مختصر جلسة المحكمة أن الطاعن قد أنكر التهمة المسندة إليه ولم يعترف بها، فإن الحكم يكون معياً بالخطأ في الإسناد، ولا يغير من الأمر أن يكون قد أخذ بإعراف الطاعن في التحقيقات الابتدائية وهو ما له سند بالأوراق، ما دام قد استدلل على جديته من إصرار الطاعن عليه عند سؤاله أمام المحكمة وهو ما لا أصل له في الأوراق.

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢

— بوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً. والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون. ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى بحث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به. أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إستيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ما صار إثباتها بالحكم. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مبررات المبالغ القول بإختلاسها والمنتجة لجموع المبلغ المختلس وكذلك القسائم التي جرى فيها التزوير المؤدى للإختلاس وإيرادها من غيرها ووجه هذا الإختلاس وهل وقع بتحصيل المال من كل ممول مرتين في كل جالة أم بتحصيله من أكثر من ممول وهل أضاف المتهم ما حصله كله إلى ذممه أو بعضه فيكون لعله إختلاساً أو إضافة كله عمداً إلى جانب الدولة لما يحتر تحصيلاً لمال غير مستحق معاقب عليه بالمادة ١١٤ دون المادة ١١٢ من قانون العقوبات التي طبقها في حقه، أو أن ما وقع منه كان بإهماله فيكون أمراً لا جريمة فيه، وما هي العلاقة بين شهادته كذباً لصالح بعض المدنين المتهمين بالتبديد بأنهم أوفوا ما لم يوفوا به وبين إختلاس المبالغ التي قرر على غير صحة أنهم أوفوا بها لأن هذا الإقرار الكاذب لا

ينتج عنه الإختلاس بالضرورة، ولم يورد الأدلة المنتجة على وقوعه سواء من تقرير لجنة الفحص أو الأقوال المولدين حتى يبين وجه استدلاله على ما جهله ومن ثم فإنه يكون معيماً بما يطله ويوجب نقضه.  
- لا يصح القضاء المسبق على دليل لم يطرح.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى التهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى براءة المظنون ضده من جريمة الإختلاس دون أن يتضمن ما يدل على أنه أحاط بالأدلة القائمة فى هذه الجريمة وبغير أن تقول المحكمة كلمتها فى هذه الأدلة مما ينبى عن أنها أصدرت حكمها دون أن تححصها، لأن الحكم يكون معيماً بما يطله ويسوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهمين حملوا المركب فوق طاقته دون أن يبين هذه الطاقة من واقع عقد الإلتزام ذاته - إن أمكن - أو بغيره من الأدلة، خصوصاً أنه لم يحدد العدد الذى يحمله على وجه حاسم، وإنما قال فيه بالارواح بين العشرين والثلاثين، علاوة على أنه أثبت نقلاً عن بعض الركاب أنه كان يسع عدداً أكثر مما حمل، هذا إلى أنه أثبت نقلاً عن شهادة المهندس المختص بهيئة النقل المائي أن القائمين على المركب لو كانوا على دراية كافية بتشغيله فى الجو العاصف الذى وقع به الحادث لا أمكنهم العبور به سالمين، ونقل فى الوقت عينه نقيضه حين أثبت من تقرير المهندس نفسه أن العاصفة التى إقتلعت أعمود الأشجار وأعمدة التليفونات بالمنطقة هى السبب المباشر فى الحادث، ولم يذكر الحكم سنداً لوجهه لما أخذ به من هذين الدليلين المتعارضين أو ما أطرحه. وفوق ذلك فإنه إعتبر تسير المركب فى نقل الركاب خطأ إضافة إلى مجموعة الأخطاء المكونة للحادث مع تقريره فى الوقت ذاته بنص الإلتزام على التصريح به وأطلق القول بأن تسليم المركب إلى قائد غير مرخص له فى القيادة خطأ مع أن ذلك لا يصح إلا بدلالته على نقص كفايته وقلة درايته. كل هذا ينبى عن إضطراب صورة الدعوى فى ذهن المحكمة وعدم إستقرارها على النحو الذى يجعلها فى حكم الوقائع المسلمة، مما يجعل الحكم معيماً بما يستوجب نقضه.



الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩

مضى كان ملاد دفاع الطاعن - بأنه كان مشلولاً وقت الحادث ويده ترتعش - هو عدم إمكانه ضرب الجنى عليها بقطعة من الخشب أو طعنها بسكين، وإذ سلم الحكم المظنون فيه بأن الطاعن مشلول ويده ترتعش، فقد كان عليه أن يقول كلمته فى دفاعه، وهو دفاع جوهرى يترتب عليه - لو صح أن يتغير وجه الراى فى الدعوى. أما وأن الحكم قد خلا من الرد على هذا الدفاع، فإنه يكون معيماً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٩

مضى كان الثابت من مطالعة الحكم المظنون فيه أنه اعتبر أمال المونة الأجنبية التى دان الطاعن بالإستيلاء عليها مملوكة للدولة بالرغم من أن مدوناته قد خلت بما يدل على توالى هذه الملكية وهى إحدى الأركان القانونية للجريمة - فإنه يكون معيماً بالقصور لما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى فى شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ فى القانون.

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٩

تتميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانوناً بنية خاصة هى إنتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية. ومن الواجب أن ينسب الحكم الصادر بالإدانة فى تلك الجرائم عناية خاصة بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه. ولما كان ما قاله الحكم من إسماعال الطاعن الأول سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وإطلاقه عباراً نارياً أصاب الجنى عليه الأول فى فخذه لا يصح أن يستنتج منه قصد القتل إلا إذا أثبت أن الطاعن صوب العيار إلى الجنى عليه متعمداً إصابته فى موضع يهد مقتلأ من جسمه وهو ما لم يدلل عليه الحكم، كما لا يكفى فى إستظهار هذه النية أقوال الجنى عليه أو الشهود ولا ما أورده الحكم من مواصلة الاعتداء على الجنى عليه بمؤخرة البندقية ما دام لم يقم لدى المحكمة ما يكشف عن عدم وجود ذخيرة لدى الطاعن وقتذاك. ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين الأول والثانى والنسبة للطاعن الثالث الذى لم يقدم أسباباً لظنه وذلك لحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٩

إذا كان الحكم المظنون فيه قد تردد فى وصف الطاعن، طوراً بأنه ميكانيكى، وطوراً آخر بأنه رئيس الميكانيكيين وملاحظ " الجراج "، قال تارة بأنه مختص بالعمل الذى طلب إليه أداءه مقابل مبلغ الرشوة، وتارة أخرى بأنه زعم بالإختصاص، وأخذ فى إثبات إختصاصه بإقراؤه، وأطرح شهادة رئيسه، مع أن

المرجع في تحديد الاختصاص هو الجهة الإدارية المختصة دون التهم، مما يدل على اضطراب فكرة الحكم واختلافها في مسألة الاختصاص وعدم استقرارها على النحو الذي يجعلها في حكم الوقائع المسلمة والأحكام إنما تنسب على الجرم، واليقين، وكان خليفاً بالحكمة أن تتحرى حقيقة اختصاص الطاعن بسؤال الجهة الإدارية التي يتبعها دون التحويل في ذلك على إقراره، لأن توزيع الاختصاص لا يثبت بالإقرار، بل بتكليف الجهة الإدارية التي يتبعها الموظف في أقل الأقدار وأن تبين ما إذا كان عمله توزيع السيارات على السائقين، وهو العمل الذي دفع الجعل مقابل له، أو أن الجعل دفع مقابل تمهيد الطاعن خارج نطاق عمله الرسمي - بإصلاح السيارة إذا تعطلت وحينئذ لا يعد ما وقع لإرتشاء وإن جاز محاسبته عليه بالطريق العاديين، ثم ثبت بعد ذلك بالأدلة العبرة ما إذا كان الطاعن قد قبل الجعل مقابل الاختصاص في نطاقه المرسوم، سواء كان حقيقياً أو مزعوماً، وكيف يستقيم له الزعم خصوصاً إذا كان المجنى عليهما يعملان مع الطاعن في "جراج" واحد ويعلمان بالضرورة طبيعة عمله وحدود اختصاصه بحسب المنطق الطبيعي للأمر.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣

إذا كان ما نقله الحكم عن محضر الشرطة من أن الطاعن اعترف في هذا المخضر بأنه يعلم بتزوير رخصة القيادة، لا أصل له في الأوراق، كما أن عبارة "حاجة يأكل بها عيش" لا تعد إقراراً إذ لم يصدر منه بعد مواجهته صراحة بتزوير الرخصة، بل إنه على العكس من ذلك نفى التزوير عندما ووجه به كما أنه لا يعد إقراراً ما قرره أمام النيابة من أنه كان عاطلاً وأن أحد السائقين استحصل له على الترخيص بعد أن قدم له البيانات وسلمه صورته، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال مما يعيبه، ولا يؤثر في ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة، والحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعلل الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل المذكور في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١

من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات، فإنه يكون معيباً لإبنتائه على أساس فاسد، متى كانت هذه الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم. وإذا كان ما تقدم، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات، أن واقعة إنطلاق المجنى عليه من سيارته وعبوره الطريق وهو في عجلة من أمره، لا سند لها في التحقيقات، اللهم إلا ما ورد على لسان الشرطي الشاهد في محضر جلسة المحاكمة وهو ما لم يعرض له الحكم بالناقشة، وكان

مجرد وقوف سيارة اغتني عليه إلى يمين الطريق لا يؤدي بطريق العقل إلى أن يكون صاحبها قد غادرها مسرعاً ومصحلاً إلى الجانب الآخر من الطريق، كما أن كسر زجاج السيارة الأمامي من الجهة اليمنى، لا يعنى بالضرورة أنه نتيجة إندلاع اغتني عليه نحوها وإرتطامه بها، بل قد يصح في العقل أن يكون نتيجة اصطدام السيارة به مما كان يقتضي من الحكمة أن تجرى تحقيقاً تستجلي به حقيقة الأمر وصولاً إلى تعرف هذه الحقيقة وتظهيراً لدى مسئولية المطعون ضده.

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧  
متى كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان إصابات اغتني عليه التي نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت إلى وفاة اغتني عليه من واقع التقرير الطبي، فإنه يكون مشوباً بالقصور في استظهار رابطة السببية بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٨  
يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً. ولما كان تكليف شهود الإثبات بالحضور أمراً منوطاً بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب سماع اغتني عليه لتفنيه في الكويت كما رفض تكليفه بتقديم الشكين موضوع الدعوى، ولأن كان الحكم قد ذكر أن بيانات هذين الشكين مبنية بمحضر جمع الاستدالات إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد إطلعت عليهما وتحققت من أنهما قد استوفيا الشروط اللازمة لإعتبار كل منهما شكيناً، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣  
- إذا كان الحكم قد إتخذ من جريمة الإضرار دليلاً على جرائم الإرشاء وركنا فيها بناء على أن مبالغتها هي مقابل الإخلال العمدي بمقتضيات الوظيفة الذي يتمثل في الإضرار بمصالح الجهة التي يعمل بها وكان الحكم قد أعطى في الاستدلال في جريمة الإضرار، لأن الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعبه ويوفر المصلحة في التمسك بأوجه الطعن المتعلقة بجريمة الإضرار دون أن يحتاج الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهم جمعاً وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما.

- إذا كان الحكم لم يبين أسماء الشهود الذين عول عليهم في الإدانة وكيف طبقت شهادتهم - المدعى أنها وليدة التعذيب - في التحقيقات ما شهدوا به في الجلسة، خصوصاً أن أحد هؤلاء الشهود شهد في

الجلسة بما قد ينفي جرعة الرشوة عن المتهم، بينما جاءت شهادته في التحقيقات - حسبما سطره الحكم - نصاً صريحاً في إثباتها، فإنه يكون معيماً.

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩

لا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح .

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٠٩ بتاريخ ٣/١١/١٩٦٩

توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً واضحاً حتى تتوافر به أركان الجريمة التي أدين المتهم عنها. ولما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن حوى كلمات كثيرة غير مقروءة وعبارات عديدة يكتشفها الإيهام، كما ران عليه القموض وشابه التناقض الذي وقع في أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذي يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩

من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بياناً كاملاً. فلا تكفي مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة والية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها. ولما كان إستناد الحكم إلى تقرير الخبر دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التي تضمنتها من إختلاس وتزوير بل إكتفى بالقول بأنها موضحة تفصيلاً بهذا التقرير دون أن يعرض للأسانيد التي أقيم عليها أو يناقش أوجه الإعراض التي أثارها الطاعن في خصوص مضمونه، فإن ذلك لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة خلوه مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي إستبطن منه معتقده في الدعوى مما يصب الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيما نحاض فيه الطاعن في طعنه من خطأ في تطبيق القانون، ومن ثم يمتنع قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١/١٢/١٩٦٩

تنص المادة ٦٦ من قانون العقوبات على أنه : " إذا ارتكب الصغير الذي تزيد منه على إثنتي عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جنابة عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً. وإذا ارتكب جنابة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين ". ولما كان الطاعن

يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة الخمس عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة دون أن تتناول هذا الدلائل أو تقدر من الطاعن على أساس ما يقدم من أوراق رسمية أو ما يديه لها أهل الفن أو ما تراه هي بنفسها، فإن قضاءها يكون معيماً مما يعين معه نقض الحكم.

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٢

من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، فإذا إستند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيماً لإبتناءه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم، ولما كان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة تحقيقاً لوجه الطاعن أن واقعة الدعوى - كما صورها الإتهام هي أن الطاعن بدد متقولات مسلمة إليه على سبيل الودعة ومملوكة ل..... وأنه بددها إضراراً بأخني عليه خلافاً لما أورده الحكم الابتدائي والمؤيد المكمل بالحكم المطعون فيه - من أن المتقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الخارس في اليوم المحدد للبيع فإن الأمر يبنى عن أن المحكمة لم تحص الدعوى ولم تحط بظروفها وقضت بما لا أصل له في الأوراق مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢١

لئن كان حكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة، ولما كان الثابت من الإطلاع على المقررات المنظمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم. كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم يتنازع المطعون ضده في هذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن يعرض للدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة على بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموس كامل الدسم، ودون أن تدلى المحكمة برأيها بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما يبنى بانها أصبرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتحصنها مما يجب حكمها بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥

يجب لصحة الحكم فى جريمة الإهانة أن يشتمل بذاته على بيان الألفاظ الإهانة التى بنى قضاءه عليها حتى يمكن تحكمة النقض مرالة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم، وإذ كان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد خلا من بيان الألفاظ التى إعتبرت إهانة والنسب آخذته المحكمة بها، وكان لا يعنى عن هذا البيان الإحالة فى شأن ما ورد بمحضر جمع الاستدالات، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤

من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أحال فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تنادياً من التكرار الذى لا موجب له أما إذا وجد خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على المقررات أن... شهد فى تحقيقات النيابة أنه لم ير سوى الطاعنين الأول والثالث يطلقان النار ولم يشاهد الطاعن الثانى والمتهم الآخر... المحكوم عليه غيابياً " كما أن... قرر أنه لم يشاهد سوى الطاعن الأول يطلق النار وأنه لم يتحقق من الطاعن الثالث ولم يذكر أنه رأى الطاعن الثانى والمتهم الآخر... معهما. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد اتخذت من أقوال الشاهدين دليلاً على مقارفة الطاعنين الثلاثة لجنايات القتل والشروع فيه المسندة إليه دون أن تورد مؤدى شهادتهما وأحالت فى بيانها إلى مضمون ما شهد به... من رؤية الطاعنين الثلاثة والمتهم المحكوم عليه غيابياً أثناء إطلاقهم النار على المجنى عليه مع قيام الاختلاف بين وقائع كل شهادة فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره منطقياً على الخطأ فى الإسناد مما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥

مضى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه بالبراءة على ما حصله من أقوال الشرطى السرى من أنه إستوقف المطعون ضده - أثناء سيره ليلاً - مجرد كونه غريباً عن البلد، وما رتبته المحكمة على ذلك من أن المطعون ضده كان يسير آمناً مطمئناً وقت إستيقظته، فى حين أن الثابت على لسان هذا الشرطى أنه لم يستوقف المطعون ضده إلا بعد أن حاول الفرار بمجرد أن وقع بعصره عليه مما دعاه إلى ملاحظته والإمساك به، لأن الحكم يكون معيباً بالخطأ فى الإسناد. وإذ كان خطأ الحكم قد حجب عن بحث واقعة فرار المطعون ضده لدى رؤيته للشرطى السرى، الواردة على لسان هذا الأخير، ليقول كلمته فيما

إذا كان هذا الفرار - من جانب المطعون ضده - عن رية فيه تسوغ للشروطي ملاحظته وإستيفاله لإستكنه امره أم لم يكن كذلك، ومن ثم فلو سلم الحكم من العوار سالف الذكر لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى. لا كان ما تقدم، فإن الحكم يكون معيماً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يستعمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات. لا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى معرض تبريره لقضائه براءة المطعون ضده أن إعراله فى محضر الشرطة جاء مخالفاً لم ورد فى تحقيقات النيابة فضلاً عن عدوله عنه مقررأ أنه ولید إكراه وقع عليه دون أن يسط الحكم مضمون ما أدلى به المطعون ضده من إعرالات فى محضر الشرطة وتحقيقات النيابة أو يفصح عن أوجه الاختلاف فى هذه الإعرالات على النحو الذى يستقيم معه ما ذهب إليه من أطراح الدليل المستند منها، كان ولید الإكراه حتى يبين منه وجه إستدلاله لا جهله. وإذ كان الثابت من الإطراح على المفردات المضمومة أن المطعون ضده أقر أمام قاضى المعارضات بمحضر جلسة ١٩٧٤/٢/٦ أنه إستلم الطفل " الجنى عليه " من أمه وألقاه فى النيل إستجابة لطلبها بيد أن الحكم لم يفتن إلى هذا الدليل رغم أنه يستقل فى ذاتيته وظروف الإدلاء به من قبل المطعون ضده عما جرى على لسانه فى محضر الشرطة أو تحقيقات النيابة من الأقوال التى تساند الحكم فى قضائه بالبراءة إلى عدول المطعون ضده عنها وإكراهه عليها، هذا فضلاً عن أن الحكم إجتزأ فى بيان رواية الشاهد ..... على القول بأنه شهد بمثل ما شهد به ..... من مجرد رؤية المطعون ضده برلفته الجنى عليه يوم الحادث دون أن يستظهر حقيقة ما أدلى به الشاهد ..... من أقوال فى التحقيقات وما شهد به فى جلسة المحاكمة الغيابية بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠ من أنه أبصر المطعون ضده مساء يوم الحادث يجلس فى مكان غلوى قريب من النيل ويضع طفلاً فى حجره ويدخله بقطعة من قماش أسود وكان الطفل ما زال حياً وكلما حاول القيام من حجر المطعون ضده " يكمد " لإبقائه فى مكانه وهو ما لم يشهد به الشاهد الآخر، كما أغفل التحدث عما جاء فى المحضر المؤرخ ١٩٧٤/١/٥ عن واقعة إنتشال جثة الجنى عليه من شاطئ النيل والعثور على جلابب أسود ملفوف حول رقبته وذلك فى تاريخ لاحق على ما قرره المطعون ضده فى محضر الشرطة وتحقيقات النيابة يومى ١٩٧٤/١/٣، ٢ من أنه هو الذى ألقاه فى النيل دون أن يراه أحد حينئذ. ولما كانت

المحكمة لم تعرض في قضائها براءة المطعون ضده إلى هذا الجانب من أدلة الثبوت ولم تدل برأيها فيه، فإن كل ذلك ينشأ عن أنها أصغرت حكمها المطعون فيه بغير إحاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لأدلتها مما يصم هذا الحكم بعيب القصور.

الطعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١١

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى التهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلزم الحقائق الثابتة بالأوراق وأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأداة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة، وكان الثابت من مطالعة المفردات أن الإذن الثاني قد صدر في يوم ١٩٧٤/٤/١٤ الساعة السادسة والثلاث مساء بعد تنفيذ الإذن الأول في الثامنة من صباح يوم ١٩٧٤/١/٤/١٤. فإن ما تساند عليه الحكم من قالة تدخل إذني التفتيش من ناحيتي موعد صدورهما وتنفيذهما وأقام عليه تشكيكه في صحة الإجراءات وتبرير لإطراح أقوال شاهدي الإتهام في الدعوى بخالف الثابت في الأوراق وينشأ عن أن المحكمة لم تفهم الواقعة على حقيقتها ولم تمحص أدلتها وأقامت قضاها على ما لا يصلح بذاته أساساً صالحاً لإقامته مما يكون معه حكمها معيماً بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٤

إذا كان الحكم الابتدائي المزمع لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : " إنه تبين من تقرير المعامل أن عينة النبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة " وكان الثابت من الحكم المستأنف ومخضّر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامي الطاعن طلب إعادة التحليل أو مناقشة تحليل الكيماوى إذ أن الرواسب المشار إليها في تقرير التحليل طبيعية. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة في سلامة نتيجة التحليل ولم عرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري ولم يورد الأساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما إستند إليه في الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الإتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل إكتفى بقوله : إن العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على أن الرواسب طبيعية يعد دفاعاً جوهرياً لتلقفه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها ولم تفتن المحكمة إلى فحواه وتنقسطه حقه وتنشأ بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لأن حكمها يكون معيماً بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.



الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٦

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه عول - من بين ما عول عليه - فى إدانة الطاعنين على ما شهدت به زوجة الجنى عليه ..... بالتحقيقات والجلسة وحصل شهادتها فى قوله : " فقد شهدت ..... بالتحقيقات والجلسة أنها توجهت مغرب يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٥ مع زوجها الجنى عليه ..... إلى الزراعة لرى قطعة أرض وهناك تقابلت مع شقيق زوجها ..... وأثناء فتح السدة حدثت مشادة كلامية بين زوجها والمتهمين ..... و ..... فقام الأول بضرب زوجها بحرس القاس على رأسه من الخلف كما ضربه الثانى بشعبة على رأسه وجسمه لإستفانت " . لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن تلك الشاهدة قررت فى شهادتها أنها لا تستطيع تحديد موضع اعتداء الطاعن الثانى من جسم الجنى عليه وخلت تلك الشهادة من تقرير رؤيتها للطاعن الثانى بضرب الجنى عليه على رأسه، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريعية أن باجنى عليه ..... إصابات بالرأس والجسم والكف الأيسر ومؤخر الكف الأيمن وأن وفاته تعزى إلى إصابات الرأس وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وتزيف ضاغط على سطح المخ، وإنهى الحكم إلى مسئولية الطاعنين عن ضرب الجنى عليه على رأسه الذى أدى إلى وفاته لإرتكابهما سوياً الفعل الذى كونه الركن المادى للجريمة. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ إستخلص مقارفة الطاعنين للجريمة مستنداً على ذلك بأقوال الشاهدة ..... بجملة المحاكمة من أن الطاعنين ضربا الجنى عليه على رأسه يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له فى الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال تلك الشاهدة بالتحقيقات ما دام أنه إستدل على جديتها بأقوالها بجملة المحاكمة بما لا أصل له فى الأوراق، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة والحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعلم التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه .

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٧

من المقرر أنه وإن كان بحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة البوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطرورها وبأدلة البوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته بعد أن أ طرح إعواف المطعون ضده أن الأوراق عمت من أى دليل غيره، وأن الحكم الابتدائى الملفى بالحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة المطعون ضده لتضلاً عن الإعواف على أقوال الجنى

عليه وعلى أقوال شاهدين باعهما المسروقات، وعلى تعرف الجنى عليه على المضبوطات، نفسى ما أورد الحكم المطعون فيه من أنه لا يوجد دليل قبل المطعون ضده غير الإعراف الذى أهدره، وهى عبارة غامضة ليس لما مدلول واضح محدد أرسلها الحكم دون أن يعرض لأدلة الثبوت ويدلى برأيه فيها، ينشأن أن المحكمة أصبرت حكمها دون تمحيص الدعوى والإحاطة بطرواها مما يعجز محكمة النقض عن إعماله على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢١

لا يجوز للمحكمة أن تتدخل فى رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته، بل لما كل ما لها أن تأخذ بها إذا هى إطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تنق بها، لما كان ذلك وكان يبين ما أثبتته المحكمة عن تحصيله لواقعة الدعوى وسرده لأقوال الجنى عليه وشاهد الرؤية ..... ما يفيد أن الطاعن الأول طعن الجنى عليه بسكين فى ذراعه الأيسر وبعد أن لاحقه بقية الطاعنين من الثانى إلى السابع وأطلقوا عليه الأعيرة النارية بقصد قتله فأصابوه فى ظهره وفى خصيته من الخلف على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى من أن إصابات الجنى عليه ومن بينها إصابة الظهر وإصابة الصفن جميعها ذات طبيعة قطعية تحدثت من جسم صلب ذى حالة حادة مدمية الطرف - فإن ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المقدمة بشكل تناقضاً بين الدليلين القولى والفنى، وكان الحكم إذ تصدى للمواءمة بين هذين الدليلين قد أقام لقضاء فى هذا الشأن على إلراض أن الجنى عليه فى زجة الحادث لم يستطع تحديد كيفية حدوث إصابته ظهره وخصيته وهو إعتبار فضلاً عن أنه لا سند له من أقوال الجنى عليه نفسه، فإن لا يقوم فى حق شاهد الرؤية الآخر الذى إعتد الحكم على أقواله فإن الحكم بما أوردته يكون قد تدخل فى رواية الشاهدين وأخذ بها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ومن ثم يبقى التعارض بعد ذلك قائماً بين الدليلين القولى والفنى لا يرفع. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٩

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة. وما إذا كانت الظروف والملازمات تسمح له بالسرعة التى كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الخطية الكافية التى كان فى مقدوره إنجازها ومدى العناية والحذر اللذين كانا فى مكتبته بهما والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطة السببية وإنما يتخذ الحكم دليلاً من أن سرعة هذا النوع من

السيارات يتلزم معه إنقلابها في المنحنيات وهو ما لا سند له من الأوراق ولا نصير من المعلومات العامة التي تنفي قضاء القاضي بعلمه " من ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً .

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩

من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته، إلا أنه محظور عليه أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه بالجلسة، يسعى لى ذلك أن يكون دليلاً على الإدانة أو البراءة، وذلك كى يتسنى للخصوم الإطلاع عليه والإدلاء برأيهم فيه - لا كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى أن الدعوى مرتبطة بدعوى أخرى وأحال بشأن وقائع كل منها للأخرى لوحدة السندات والدفاع فيها دون أن يفصح عن وقائع الدعوى الأخرى التي قال أنها مرتبطة بهذه الدعوى ولم يأمر بضم أوراقها لها حتى يتسنى للمدعى بالحق المدني - الطاعن - والذي لم يكن طرفاً فيها فرصة الإطلاع عليها وإبداء وجهة نظره في المستندات والدفاع التي قال الحكم أنها واحدة في الدعويين بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون بشأن ما إرتآه من قيام إرتباط بين الدعويين مما يوجب الحكم ويسعوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٩

معى كان الثابت أن المحكمة وإن خلصت إلى تبرة المطعون ضده مما هو منسوب إليه إستناداً إليه إستناداً إلى إنتفاء ركن تلميز الحقيقة في جرمعى الزور وإستعمال احر الزور محل الإتهام وذلك لما ثبت للمحكمة من الإطلاع عل وثيقة زواج شقيقه المطعون ضده والبطاقتين العائليتين الخاصتين لشقيقه من أن حقيقة إسم عائلة المتهم هو " ..... " وليس " ..... " وأن الإسم الذى دونه فى إستمارة طلب البطالة العائلية هو إسمه الحقيقى - إلا أن المحكمة لم تعرض لوقائع الزور الأخرى المطروحة عليها وهى تفسير الحقيقة فى البيان الخاص بتاريخ ميلاد المطعون ضده وهو من البيانات الجوهرية التي يلزم إدراجها فى إستمارة طلب البطالة المشار إليها وكذلك تزوير توقيع شيخ الناحية على هذه الإستمارة ولم تمن بتحقيق ما إستند إلى المطعون ضده فى هذا الشأن وصولاً إلى وجه الحق ولم تدل برأيها فى الأدلة القائمة قبله فى خصوص وقائع الزور المشار إليها بما يفيد أنها - على الأقل لفظت إليها ومن ثم فإن حكمها يكون معيباً ذلك أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة معى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت

بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها. وهو ما جاء بالحكم المطعون فيه قاصراً في بيانه. على نحو ما تقدم بما ينشئ بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصورة بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٩

لا ينال - من الحكم ما يثيره الطاعن من أن خطأ الجنى عليه قد تسبب في وقوع الحادث، إذ أن هذا الخطأ - بفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية يفرض قيامه في جانب الجنى عليه أو الغير - لا يخلو التهم من المسئولية، ما دام أن هذا الخطأ لا يوجب عليه توافر أحد أركان الجريمة .

الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٩

لما كان الحكم الابتدائي المزد لأسمابه بالحكم المطعون فيه إقتصر في تقرير قضائه براءة المطعون ضده على قوله " وحيث أنه بمطالبة محضر ضبط الواقعة ومراجعة المضبوطات بين للمحكمة أنها بضائع متداولة في جميع الأسواق الأمر الذي يشكك المحكمة في أنها مسعورة الأمر الذي يتعين معه القضاء براءة التهم من التهمة المسندة إليه \* . لما كان ذلك، وكان ما ساقه الحكم فيما سلف تبريراً لتشككه في أن البضائع المضبوطة هي بضائع أجنبية لتداولها في الأسواق لا يتضح منه وجه إستدلالة إذ لم يورد مؤدى محضر الضبط ولم يبين بوضوح ماهية البضائع المضبوطة ونوعها مما لا يتحقق به قصد الشارع من إيجاب تسييب الأحكام الجنائية ولو كانت صادرة بالبراءة ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٩

لما كان الحكم المطعون فيه فضلاً عن أنه لم يشتمل على بيان الواقعة المسعوبة للعقوبة قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ووجه إستدلالة به على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كما أغفل الحكم بيان نوع اخل الذي رعت بشأنه الجرمين المستندان إلى المطعون ضدهما، الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقارير برأى فيما تثيره الطاعة - النيابة العامة - بأسباب طعنها . مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب الذي له الصدارة على الخطأ في تطبيق القانون.

**الطعن رقم ٨٤٥٩ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢**

لما كان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها، وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبيب الذى يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التى إبنى عليها الحكم والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون، ولكى يحقق التسبيب الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به، أما إلراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلباتها فى الحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى تبرير قضائه برفض الدعوى المدنية على مجرد القول بأن المدافع عن المطعون جندهم قرر بسدادهم الرسوم، وهى عبارة عامة مجملة لا يستطاع معها الوقوف على مبررات ما قضى به الحكم فى خصوص الدعوى المدنية، إذ عثت مدوناته من بيان ما إذا كانت الرسوم المسددة خاصة بالسلمة المضبوطة - فى الدعوى الراهنة وأن السداد يشمل كافة الرسوم المقررة على تلك السلعة بواسطة الجهة الإدارية المختصة، ودليل السداد الصادر من تلك الجهة، فإن الحكم يكون قاصراً بما يوجب نقضه وإعادة فيما قضى به فى الدعوى المدنية.

**الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٣**

التناقص الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

**الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨**

من المقرر أن الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين وليس على الظن والإحتمال وأن المراد بالتسبيب المعتبر هو تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها الحكم والمنتجة له - سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون - فى بيان جلى مفصل حتى يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به، فلا يكفى مجرد الإشارة إلى الأدلة بل يتنبى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وإلية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما انتعت بها المحكمة .

**الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦**

من اللازم فى أصول الإستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم، فوق كفايته، مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج بغير تصف فى الإستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق، وحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن الأسباب التى يوردها الحكم أن تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها .

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٩

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل والإصابة الخطأ أن يبين فيه كنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١/١٤/١٩٨٥

من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة البوت فى الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها فى بيان مفصل يتحقق به الفرض الذى قصده الشارع من تسبب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً وكان الحكم قد تساند فى قضائه كذلك إلى أن الطاعن قدم فواتير ومستندات مزورة إلى رجال الجمارك تثبت على خلاف الحقيقة أن الأجهزة المسعورة مقياس ١٦ بوصة كما وضع علامة ورقية مزورة على هذه الأجهزة تثبت أنها بهذا المقياس دون أن يدل على علم الطاعن بهذا التزوير ودون أن يفصح عن سنده فى أن الطاعن هو الذى وضع العلامة الورقية المذكورة على الأجهزة المسعورة، فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١/٣/١٩٨٥

لما كان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، فإن ما إنتهى إليه الحكم الطعون فيه من أطراح التسجيل وعدم أحله بالدليل المستمد منه لا يعارض مع ما أورده من أقوال الشاهد عضو الرقابة الإدارية من أنه بعد أن كشف إستماعه إلى الحديث المسجل عند إنتهاء اللقاء أسرع إلى ضبط الطاعن وتفتيشه ما دام أنه لم يحصل فى أقواله مضمون ما تناوله الحديث ولم يستند إلى شئ من أقواله فى هذا الخصوص ومن ثم فقد إنحسر الحكم قاله التناقض فى التسبيب.

الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ٥/١٦/١٩٨٥

من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، فإذا أستند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات فإنه يكون معيياً لإبنتائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هى عماد الحكم.

الطعن رقم ٥٩٢٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ٥/٢/١٩٨٥

لما كان الحكم الطعون فيه قد أثبت على لسان الطاعنين وأحد الشهود أن الطاعنين والمجنى عليه أحسوا بعض المشروبات الروحية " بيرة وكينا " وقت ارتكاب الجريمة دون أن يبين ماهية حالة السكر التى آثارها الطاعنان ودرجة السكر - إن كان - ومبلغ تأثيره فى إدراك الطاعنين وشعورهما مع أنه غير قائم - سواء

فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى حديثه عن نية القتل وظروف سبق الإصرار الذى جمع فى بيان واحسد - على أن الطاعنين ارتكبا القتل لم تناولا المسكر للعمل على فقدان الشعور وقت القتل فإنه يكون قاصر البيان، ولا يقدح فى هذا أن تكون العقوبة المقرضى بها على الطاعنين وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل فى نطاق عقوبة الضرب المقرضى إلى الموت مع سبق الإصرار ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مفارقة الطاعنين جريمة القتل المعمد مع سبق الإصرار ونزل بالعقوبة إلى القدر لإعتبارات الرأفة التى أرتأها فوصل بذلك إلى الحد لعقوبة الضرب المقرضى إلى الموت مع سبق الإصرار المبينة بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٧٢٢٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

لما كان الثابت من الإطلاع على المقررات " التى أمرت المحكمة بضمها " أن الطلب المقدم للمحامى العام لنيابة المخدرات بتاريخ ١٩٨٣/٧/٤ تقدم من محامى الطاعن وموقع عليه منه وحده دون الطاعن ولما كان من المقرر أنه ما دامت خطة الدفاع مروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شى من أقواله هو فى إدانة التهم وإذ عول الحكم المطعون فيه فى إطراح دفاع الطاعن وإثبات صلبه بمحمل الضبط وفى قضائه بالإدانة على هذا الإقرار الوارد بتلك المذكورة فإنه يكون قد استند فى إدانة الطاعن إلى دليل باطل مستمد من أقوال محاميه مما يعيب الحكم ولا يبنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة بشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعلم العرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١

من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أمبابه بحيث يبنى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وكان الحكم المطعون فيه قد إعتنى بصورة واحدة لكيفية وقوع الحادث - على ما سلف بيانه - وساق على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها، لأن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى إنتهى إليه، مما تنفى معه قالة التناقض ولا يعدو ما يخبره الطاعن فى هذا الشأن أن يكون متازعة فى الصورة التى إعتنتها المحكمة للواقعة وجدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص صورة الواقعة كما إرتسمت فى وجدانها مما تستغل بالفصل فيه بغير معقب وطلما أنه تناولت دلاعه وردت عليه رداً سليماً يسوغ به

إطراحه كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم لأن ما يتعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير مبدئ.

الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣

يجب لسلامة الحكم في الجرائم غير العمدية أن يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيام الطاعن في حجرته بعبئة موافد البوتاجاز الصغيرة من أنابيب البوتاجاز الكبيرة وحدث انفجار أثناء أحد عمليات التعبئة ما يورف الخطأ في جانب، دون أن يستظهر قدر الخطية الكافية التي تعد عن إتخاذها ومدى العناية التي فاته بذاتها، وكيفية سلوكه أثناء عملية التعبئة والظروف المحيطة بها والصلة بينها وبين حدوث الانفجار يسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف على تلاقي الحادث، وأثر ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو إنفائها، فإن الحكم إذ أغفل بيان كل ما تقدم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٧

لما كان ما ذهبت إليه محكمة الموضوع من تبرئة المظنون ضده الثالث من جريمة التزوير في محرر رسمي تأسيساً على القول بأن كل ما يمكن إسناده له هو خطأ في التشخيص نظراً لحداثة عهده بالخدمة وأن مستشفى بنى سويف ومفتش الصحة بها قد إنتهت في تقريرهما إلى إصابة المجنى عليه بالصرع مما ينفي عنه تهمة التزوير المسندة إليه وأغلقت التحدث عما شهد به الطبيب الشرعى بالتحقيقات من أنه كان بإمكان المظنون ضده الثالث الصرع على حالة النزيف الداخلي الذى صاحب إصابة المجنى عليه بمجرد توقيع الكشف الظاهري لأنها تختلف تماماً عن الأعراض الخاصة بالنشج العصبى وكان يبين من الإطلاع على تقرير الصفة التشريحية المرفق بالفردات أن وفاة المجنى عليه إصابة حدثت نتيجة إصابة الجانب الأيسر من الصدر بما صاحبها من كسور بالضلع الخامس والسادس وتهتك بالأحشاء الصدرية من الجانب الأيسر من الصدر ونزيف بجوفه وأنه من المستبعد حدوث الإصابة عرضاً أثناء لوبة صرعية بل تحدث من إصابة مباشرة على هذا الموضع من الجسم ولما كانت المحكمة لم تعرض في قضائها إلى هذا الجانب من أدلة الثبوت ولم تدل برأيها فيه فإن كل ذلك ينش عن أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى عن بصر وصيرة ودون إلمام شامل بأدلتها مما يعيب حكمها مما يتعين نقضه.



الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤  
إن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو ذلك الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ في الإسناد فيما خرج عن سياق استدلاله وجوه تسيبه.

الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٠  
لما كانت المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر إعمالاً لحكم المادة ٣/١٥٠ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد أخرج من دوائر التجريم قيام المزارع بتسوية أرضه بوضع تراب ما علا منها في ما ينخفض فيها ليصير في مستوى واحد. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على مفردات الدعوى أن الطاعن قدم إلى المحكمة الاستئنافية شهادة صادرة من الجمعية الزراعية بناحية قويسنا ورد بها أنه قام بالتسوية وليس التجريف. لما كان ذلك، وكان الحكم قد إلغيت عن هذا المستند ولم يتحدث عنه مع ما قد يكون من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عني ببحثه وفحص الدفاع المؤسس عليه لجاز أن يظهر وجه الرأي في الدعوى، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩  
من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم بالحقائق التابعة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فوجعت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ٥٢١٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٦/١/١  
من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت. غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت وأحاطت بطرولها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام عن بصر وبصورة. وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أخفل التهمة الثانية المنسوبة إلى المطعون ضده فلم يعرض لها البتة ولم يذلل براهيه في الدليل القائم بخصوصها بما يفيد أنه على الأقل لظن إليها، وإلتصر في تبرير ما قلعي به من براءة المطعون ضده منها على ما ساقه بالنسبة للتهمة الأولى، فإن ذلك ينبيء عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بصر أحاطة بطرول الدعوى وتحيص لأدلتها مما يعيب الحكم بالقصور الذي يطله ويوجب نقضه وإعادة.

الطعن رقم ٧١٣٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٢

لما كان من المقرر أن أحكام الرأية المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة هؤلاء المهتمين أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة، متى كان ذلك فى مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق يقرر لهم فى القانون أن ترفع عليهم الدعوى على التعاقب وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدلع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مجرد إختلاف مساحات المبنى فى الدعويين دون أن يستظهر ما إذا كان المدفن محل الدعوى المطروحة قد بنى فى الأرض التى لأدات مصلحة الآثار بأنها ليست من أراضي الآثار من عدمه فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٦

من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التى دعمتها إلى أن تعود لقرار عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق أما وهى لم تفعل ولم تمن بتحقيق دفاع الطاعة من طعنها بالتزوير على ورقة إستكتاب المطعون ضده لتوقيعاته - بعد أن قررت جديته - لم تسقط حقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، وهو دفاع يعد فى خصوص هذه الدعوى جوهرياً ومؤثراً فى مصيرها، لما قد ينبنى عليه من تغير وجه الرأى فيها، إذا ما ثبت تزوير هذه الورقة وما يتوجب على ذلك من صحة توقيع المطعون ضده على قائمة المقتولات التى نسبت له الطاعة تبديدها وأسست عليها دعواها بطلب التعويض، فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب.

الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقمن فى شأنهم المخالفة بالنسبة للتهمة الثانية لم يقدم ما يفيد تقاضى العمال لأجورهم" دون أن يستظهر فى مدوناته عدد العمال الذين وقمت فى شأنهم تلك الجريمة حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة المحكوم بها ويكون بذلك قد جهل العقوبة التى أوقعتها على المطعون ضده مما يبيح أيضاً بالقصور لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسيب الذى له وجه الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/٧

من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطقه فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره برفض صحته - من عطف الحكم فيما نقله عن الجنى عليه من أن الطاعن أودع قضيبه بديره، فى حين أن ما ذكره

هو عبارة "عمل فيا من ورا" إذ أن كلا العبارتين تتلآيان في معنى هنك العرض - وهو ما يسلم به الطاعن - وكان ما أورده الحكم من ذلك لا أثر له في منطق أو فيما إنتهى إليه.

الطعن رقم ٣٦٠٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

لما كانت المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تقضى بأنه "يجوز للمالك المبنى المنشأ إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين وذلك بالشروط الآتية :- ١- أن تكون الأعمال الأساسية للبناء قد تمت ولم يبق إلا مرحلة التشطيب ٢- أن يتم الإتفاق كتابة على مقدار مقدم الإيجار وكيفية خصمه من الأجرة المستحقة في مدة لا تجاوز ضعف المدة المدفوعة عنها المقدم وموعد إنجام البناء وتسليم الوحدة صالحة للإستعمال ويصدر قرار من الوزير المختص بالإسكان بتنظيم تقاضى مقدم الإيجار والحد الأقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء ولا يسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقاضاه المالك وفقاً لأحكام هذه المادة لما كان ذلك، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد عثت من بيان تحديد الأجرة على نحو يمكن معه إستظهار مدى إنطباق القانون سالف الذكر ومعرفة ما إذا كان المبلغ الذى يتقاضاه الطاعن كمقدم إيجار في حدود المسموح به قانوناً أم لا مما يجعل بيان تحديد الأجرة بهذه المثابة يتصل بحكم القانون على الوالعة، فإن الحكم المطعون فيه - إذ أغفل تحديد الأجرة المطلق عليها مع أهمية بيان ذلك في خصوصية هذه الدعوى لا يوجب عليه من أثر في تحديد قيمة الإيجار وتطبيق العقوبة - لأنه يكون متسماً بالقصور.

الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠

لما كان تقدير حالة المتهم العقابية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التى تخص محكمة الموضوع بالفصل فيها، إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليماً أن تعين عيباً لبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً لما يوجب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل أسباباً سائلة تبنى عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة، ولما كان ما تساند إليه الحكم في تبرير عدم إجابة الدفاع إلى طلبه لحسن حالة الطاعن العقلية لا يسوغ ما إنتهى إليه في هذا الشأن، ذلك بأن أقوال شهود الإلتزام وإعتراف الطاعن وموقفه أثناء المحاكمة كل ذلك لا يدل بذاته - في خصوص الدعوى المطروحة - على أن الطاعن كان سليم العقل وقت ارتكابه الجريمة.

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤

لما كان إختلاف أقوال الشهود فى بعض التفاصيل لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من القوائم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته - كالحال فى الدعوى - فإن معنى الطعن فى هذا الخصوص يكون غير صديد.

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١

من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو، الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين فصلته المحكمة.

الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤

لما كان من المقرر أنه إذا رأت المحكمة الإستئنائية أن هناك بطلاناً فى الإجراءات أو فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم بل تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى، وذلك وفقاً لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف لبطلانه ولم يصد لموضوع الدعوى ورتب على هذا البطلان عدم قبول الدعوى الجنائية المدنية، يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥

لما كان الحكم المطعون فيه ينطوى على شقين يسبق أحدهما الآخر من حيث التنفيذ فأولاً يتم الإخلاء الذى كان يعين على المطعون بدهم تنفيذه فور إنذارهم عملاً بالمادة ٦٤ من القانون ٤٩ سنة ٧٧ ومن المقرر أن أحكام الإخلاء تنفذ عن طريق المحضرين طبقاً للقواعد العامة المنصوص عليها فى المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وما أوردته المادة ٦٤ من القانون فى هذا الخصوص لا يسلب قلم المحضرين إختصاصه الأصل بالإخلاء ثم الشق الآخر وهو الإزالة وذوى الشأن الذى عناهم المشرع فى المادة ٦٠ هم الطاعين فإذا لم يكن ثمة إمتناع من جانبهم عن الإزالة فمن لم فلا إختصاص للجهة الإدارية فى هذا الشأن ولا محل للإلتجاء إليها. لما كان ذلك فإن ما خلص إليه الحكم المطعون بده من إختصاص الجهة الإدارية وحدها بتنفيذ الحكم وإن التنفيذ عن طريق قلم المحضرين هو تنفيذ خاطئ يكون غير صديد.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١

لما كان من المقرر أن محكمة النقض أن تفصل فى الطعن على ما تراه متفقاً وحقيقة العيب الذى شاب الحكم متى إتسع له وجه الطعن، وكان هذا الذى أوردته الحكم إذ يصف الطعن تارة بأنه شريك فى جريمة التزوير وتارة أخرى بأنه فاعل أصلى إنما يصم الحكم بالتناقض والتخاذل الذى ينبىء عن أن عناصر الواقعة

لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة الإسطراري الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى ويعجز - بالتالي - محكمة النقض عن أن ترقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة، وهو ما يتسع له الطعن ولا يشفع في ذلك أن العقوبة المقررة بها تدخل في الحدود المقررة لجرعة استعمال الأوراق المزورة التي دين بها الطاعن أيضاً إذ أن الطاعن ينازع - في أسباب الطعن - في الواقعة بأكملها.

#### الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩

لما كان المطعون حده سائقاً بشركة قطاع عام - شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا - حسبما ورد بمدونات الحكم المطعون فيه، وقد أسندت إليه النيابة العامة جريمة القتل الخطأ المعاقب عليها بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات فإنه لا تطبق عليه الحماية المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتعين لذلك نقضه. ولما كان الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

#### الطعن رقم ٣٣٥١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٥

لا يعيب الحكم تسمية أقوال التهم إعرافاً ما دامت المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للإعراف وهو الإكفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود فإن منعه في هذا الشأن غير سديد.

#### الطعن رقم ٣٩٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٨

لما كان خطأ الحكم في تحديد شخص المالك للأصمت المختلس ويفرض أنه ليس بنك ناصر الإجتماعي وإنما الجمعية التعاونية للإتشاء والتعمير لا ينال من سلامته إذ لم تكن له أثر في عقيدة المحكمة أو النتيجة التي إنتهى إليها الحكم، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا يكون لها وجه - لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيناً ولفضه موضوعاً.

#### الطعن رقم ٤١٠٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

لما كان الأصل أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وإذ ما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين تواجدهم على مسرح الجريمة ومساهمتهم في الإعتداء على الجنى عليه مع توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم كما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية عن جريمة الشروع في القتل التي وقعت تنفيلاً لتقصدهم المشترك الذي يتو

النية عليه يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارقه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه فإن الخطأ على فرض حصوله، ما دام متعلقاً بالأفعال التي وقعت من كل من الطاعنين لا يعد مؤثراً في عقيدة المحكمة ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ٢٢٥؛ لمئنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٦

لما كان قضاء هذه المحكمة مستقراً على أن الحكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة لبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه إسندلائها وسلامة مآخذها وإلا كان قاصراً وإذا كان الحكم الابتدائي قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى والأدلة التي إستخلص منها لبوت وقوعها وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر في مدوناته أن الطاعن من أصحاب المتاجر الذين يتجرون في المواد التموينية التي عينها وزير التموين ونوع هذه المواد أو أنه من الأشخاص الذين عهد إليهم بعرض السلع التموينية على أشخاص أو في مناطق معينة فتصرف فيها في غير الغرض الذي خصصت له وكيفية هذا التصرف مع جوهرية ذلك حتى يمكن تحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إلزامها في الحكم المطعون فيه قاصر البيان بالنسبة للتهمتين لما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٢٠٢؛ لمئنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٧

الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين وأن يؤسس هذا الجرم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بياناً كالياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ولا تؤسس بالظن والإحتمال على الفروض والإعصارات المجردة، وكان الحكم المطعون فيه رغم ما إنتهى إليه من إختلاط مفقولات الطاعة وإجتنى عليها - لم يبين ماهية المفقولات المبددة ويقيم الحجة على ملكية الجنى عليه لها، ووجه إستشهاده بالمستندات التي قدمها والتي إستبطل منها معتقده بالإدانة فإنه يكون قاصراً بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٧٦٥؛ لمئنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ٨/٢/١٩٨٧

لما كان مؤدى دواع الطاعة أن العلاقة التي تربطها بالجنى عليه هي علاقة مدنية وليس منبها الإيصال المقدم، وكان الدواع على هذا النحو يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن المحكمة إذا لم تظن لجهواه وتسلطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٦٨٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٧

من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيياً لإبنتائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم. وكان بين ما أورده الحكم أنه قد أسس قضاءه في الإدانة على أن إفادة البنك قد تضمنت أنه لا يوجد للطاعن حساب لدى البنك، وكان الثابت من الإطلاع على المرفقات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن إن إفادة المصرف تضمنت الرجوع على الساحب فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً أيضاً باحطاً في الاستناد والفساد في الاستدلال .

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٧

لما كان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه إنه اعتق أسباب الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة والذي قضى براءة الطاعن وعدم قبول الدعوى المدنية في قوله : " وحيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيصين تأييده ..... " ثم إنتهى الحكم المطعون فيه في منطقته إلى القضاء بإدانة الطاعن وإلزامه بالصويض. فإن ما إنتهى إليه الحكم في منطقته مناقضاً لأسبابه التي بنى عليها بعيه بالتناقض والتخاذل ويكون الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادي بل يتجاوزده إلى اضطراب ينشأ عن إختلال لكثرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ما يصين معه نقض الحكم فيما قضى الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة.

الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٧

من المقرر أن الخطأ في الاستناد الذي يوجب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها .

الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ٩/٦/١٩٨٧

لما كان الشارع في المادة ٥ / ط من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد عرف الأجر بأنه ما يحصل عليه العامل من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي سواء كان هذا الأجر محدداً بوحدة زمنية أو بالإنتاج أو بهما معاً، ويدخل في حساب الأجر العمولات، والوهبة متى كانت تستحق وفق قواعد منضبطة طبقاً لما يحدده وزير التأمينات، وكذلك البدلات التي تمجد بقرار من رئيس مجلس الوزراء، فقد دل بذلك دلالة واضحة على أنه لا يحسب ضمن الأجر من البدلات إلا ما يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء فحسب دون ما قد يتقاضاه العامل من بدلات أخرى. لما كان ذلك، وكان الحكم قد إكتفى في إدانة الطعن بإدلائه ببيانات غير صحيحة للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية عن أجور العاملين لليلة، بما لبث

لدى المحكمة من أنه أبلغ الغينة بربيتهم الأساسية دون ما يدفعه لهم بدلات دون أن يعرض الحكم لبيان ما إذا كانت هذه البدلات مما يحتسب ضمن الأجر طبقاً لما أصدره رئيس مجلس الوزراء من قرارات في هذا الخصوص أم إنها لا تعتبر كذلك، فإنه يكون لافصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى، والإدلاء برأى فيما يثوره الطاعن من خطئه في تطبيق القانون .

#### الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٨

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المأجر والمستأجر التى تعاقب على جريمة تقاضى مبالغ غسارح نطاق عقد الإيجار التى دين الطاعن بها - تص على أنه " وفى جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد إلى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار إليها > المادة ٢٦ من القانون ذاته <، وكان جزاء الرد بدور مع موجه من بقاء المبالغ المذكورة فى ذمة المتهم بتقاضيا وعدم ردها إلى الجنى عليه حتى الحكم عليه، وكان الحكم لم يبين لحوى الصلح الذى أقربه الجنى عليه بالجلسة ولم يعرض لدلائله وأثوره بالنسبة لجزاء الرد فيما لو ثبت أن الطاعن قد رد ما تقاضاه إلى الجنى عليه، مما يعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فيما يثوره الطاعن بشأن القضاء بالرد رغم التصالح مع الجنى عليه، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التسيب .

#### الطعن رقم ٥٩١٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٨

من المقرر أن أحكام الرأية المينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم هم بمحت تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً تعبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لمؤلاء المتهمين أو لغيرهم من يتهمون فى ذات الواقعة معنى كان ذلك فى مصلحة أولئك الغير ولا يفتوت عليهم أى حق مقرر فى القانون .

#### الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ٣/١١/١٩٨٨

لما كان مناط صحة الحكم بالإدانة فى الجريمة المسندة إلى الطاعن على ما أوضحت عنه المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى طلبت النيابة تطبيقه، أن يثبت أن المتهم لم يسود قيمة البضاعة المصدرة فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ شحنها وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار الوزير المختص الذى يجوز له تجديد هذه المدة أو إطالتها. وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن البضاعة شحنت فى ١٩٨٠/١/٣١، ورغم ذلك أخذ الطاعن بالتهمة المسندة إليه واتى بحدود النيابة فى وصفها لها بأنها بتاريخ ١٩٨٠/٤/١ على ما رصده الحكم فى سياق أسبابه، أى قبل إقضاء ثلاثة الأشهر المقررة - على ما سلف البيان - فإنه يكون قد قصر عن إظهاره كن من أو كان



الجرمة، وشابه التناقض والتهاتر، وهو يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إليها في الحكم، والتقير من ثم بحكم القانون فيها .

الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٥  
لما كانت المحكمة سبق أن قررت في غرفة مشورة جلسة ..... بعدم قبول الطعن إستناداً إلى أن التوكيل الذى تم التقير بالطعن بمقتضاه لم يقدم للشب من صفة المقرر وإنما قدمت صورة ضوئية منه غير معتمدة ثم تبين فيما بعد أن الخامى الذى قرر بالطعن يعمل توكيلاً ثابتاً يبيح له التقير بالطعن بالنقض عن الطاعن إلا أنه نظراً لمرض الخامى المذكور وسفره للخارج للعلاج فقد تمتع إيداع ذلك التوكيل ملف الدعوى بما يخرج عن إرادة الطاعن، فإنه يتعين الرجوع في هذا القرار والنظر في الطعن من جديد .

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧  
لما كان البين من الحكم الابتدائي الذى اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على مجر صدور الحكم ببراءة المدعين بالحقوق المدنية في الدعوى رقم ..... أمن الدولة الجزئية التى إتهمها فيها الطاعن بتقاضى خلو رجل، دون أن يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد أقيم على علم صحة الإتهام فيكون له حجية في دعوى البلاغ الكاذب، أم أنه أقيم على الشك في الإتهام فلا يكون له هذه الحجية، كما أنه لم يبدل البتة على توافر القصد الجنائي قبل الطاعن، متمشلاً في تعمد الكذب في التبليغ عن علم ويقين لا يداعله شك بأن الواقعة كاذبة متوياً السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية .

الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٦  
من المقرر أنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه .

الطعن رقم ٣٦٩٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٦  
من المقرر أن رد منقولات الزوجية إلى الزوجة قبل التاريخ الذى تدعى بحصول تبديدها فيه من شأنه أن يسقط عن التهم المستولية الجنائية، وكان الثابت بحضور جلسة المعارضة الابتدائية بتاريخ ..... أن المدافع عن الطاعن أبدى أنه سلم المبنى عليها منقولاتها وطلب إعلانها لتقديم أصل قائمة المنقولات التي لذلك. إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب، ولم يشر الحكم إلى ذلك الدلاع مع أنه يعد جوهرياً - في صورة الدعوى - إذ يؤتب عليه لو ثبت قيام الطاعن برد المنقولات قبل التصاريح

الذى تدعى انجنى عليها حصول التبديد فيه إنتفاء مسئولية، فإن الحكم يكون فوق قصوره فى التسبيب معيماً بالإخلال بحق البلاغ .

الطعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٢

الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها وبيان مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها لقضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لها، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم.

الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٤

- لما كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالإشراك مع التهمة الخامسة فى جريمة السب والقتل بطريق النشر لم يورد الأدلة التى إستند إليها فى ثبوت التهمة فى حقهم ولم يبين طرق الإشراك التى إرتكبوها أو يدلل على رابطة السببية بين سلوك الطاعنين كشركاء وبين الجريمة التى وقعت من الفاعلة الأصلية ولا يكفى فى ذلك أن تبنى المحكمة حكمها على ما أرسله المدعى بالحقوق المدنية فى صحيفة الدعوى المباشرة من أن تحرير المقال الصحفى قد تم بإيعاز من الطاعنين وهو ما خلعت منه الوقائع التى أثبتها الحكم بدون أن تتحرى المحكمة بنفسها أوجه الإدانة .

- من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتض منها القاضى بإدانة المتهم أو براءته صادراً فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون - كما فعل الحكم - أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه .

الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣

من المقرر أنه يجب لإيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بياناً كافياً، فلا يكفى مجرد الإشارة إليها بل ينهى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة واقية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ إسنائه مع باقى الأدلة حتى يتضح وجه إستدلاله بها. إذ كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى بالإشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبير عن إصطناع بصمة خاتم وزارة الخارجية المهور به الأوراق المضبوطة وكذلك إصطناع الرخص المضبوطة المنسوبة إلى وزارة الخارجية وإصطناع مطبوع منسوب إلى مصلحة الأحوال المدنية دون أن يورد مضمون هذه المستندات جميعها فى حين أن الواقعة أسفرت عن

ضبط العديد منها، كما أنه لم يعرض للأدلة التي أقيم عليها هذا التقرير وهو ما لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي إستبطل منه معقده في الدعوى .

الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧  
لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجرعة عرض الرشوة التي دان المحكوم عليه الأول بها وأثبتها في حقه بالرألة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة ألف جنيه ومصادرة مبلغ الرشوة لما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعزله مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون لما كان يقتضي تصحيح هذا الخطأ بمعاقبته بالعزل من وظيفته مدة لا تقل عن سنتين بالإضافة إلى باقي العقوبات المقررة بها عليه، بيد أنه لما كانت المحكمة قد إنتهت على النحو المتقدم بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة، فإن القضاء بتصحيح الخطأ يكون عديم الجدوى .

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠  
من المقرر أن تعيب الحكم عدم تجديده تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه - حده أن يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها. أو يدعى المتهم أن الدعوى الجنائية قد إنتقضت بمضي المدة .

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣  
إن القاضي في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تتوصل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت أنها كانت مطروحة على بساط البحث إلا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت الجريمة، ولما كانت المحكمة قد جعلت أساس إقتناعها بإرتكاب الطاعن لجريمة القتل رأى محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة إستقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها فإن تدليل الحكم يكون غير سائغ ولاصراً عن حمل قضائه لما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧  
لما كان الحكم قد دان الطاعن الثاني بجريمة الإختلاس على النحو السالف بيانه - فقد كان عليه أن يستظهر عناصر مساهمته في إرتكاب تلك الجريمة وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً موضحاً ويكشف

عن قيامها، وذلك من واقع الدعوى وظروفها، بيد أن ما أورده الحكم من مجرد قيام الطاعن الثاني بالإشراك في تقديم الإيصالات المزورة مع الطاعن الأول إلى المختصين بالجمعية الجنى عليها للمحاسبة على أساسها لا يفيد في ذاته المساهمة في مقارفة جريمة الاختلاس وهو ما لم يدلل الحكم على توافره في حقه وهو ما يعدو معه الحكم قاصر البيان. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه بالنسبة للطاعنين معاً، وعن جميع الجرائم التي رفعت بها لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأحدها، وهي جناية اختلاس المال العام عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٨  
من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة الحكمة وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما نبعه عليه ذات الطاعن من خطئه في الإسناد فيما حصله من أنه قبل كمية من الغزل أقل من المنصرف - على فرض قيامه - لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها. ودلل عليها وهي إشراكه بالإتفاق في جريمة الاختلاس، فإن ما يثيره بصدده الخطأ في الإسناد لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣١٤ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨  
إن الموظف العمومي المشار إليه في حكم المادتين ٢١١، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي نيط به أداءه سواء كان هذا النصب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية من الدولة أو السلطة التنفيذية أو القضائية يسعى في ذلك أن يكون تابعاً مباشرة إلى تلك السلطات أو أن يكون موظفاً بمصلحة تابعة لإحداها، ولم يسو الشارح في باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة الذي يكلف من يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الأعمال العامة ولو أراد الشارح التورية بينها في باب التزوير نص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١١١، ١١٩ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٨  
- إنه وإن كان حكمه الموضوع أن تجبل في بيان مضمون إعزاف متهم على ما حصلته من أقوال أحد الشهود إلا أن ذلك مشروط بأن تنصب هذه الأقوال على واقعة واحدة بين أقوالهما في شأن تلك الواقعة أما إذا وجد خلاف في أقوالهما عن الواقعة الواحدة أو أنصبت أقوال أحدهما على واقعة تباير تلك التي انصرفت إليها أقوال الآخر، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إياد فحوى أقوال كل منهما على حدة. لما

كان ذلك، وكان البين من المفردات أن الطاعن الثاني نفى بتحقيق النيابة العامة موافقه اجنئ عليها، كما نفى الطاعن الرابع ما أسندته إليه، فإنه كان على الحكم المطعون فيه، حتى يستقيم قضاؤه، أن يورد مضمون إعتراف كل من الطاعنين، وإذا كان الحكم قد عول في إدانتهما ضمن ما عول، على الدليل المستمد من إصوافهما دون بيان مضمونه مكتفياً بالإحالة على ما حصله من أقوال اجنئ عليها على الرغم من الخلاف القائم بين أقوالهما وما قرره كل منهما، على السباق المتقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن قصوره في التسبيب مشوباً بالخطأ في الإسناد .

— لما كان الحكم قد أسند — لدى تحصيله لإعترافات الطاعنين — للطاعن الرابع القول بأن المتهم السادس أعبره بأن باقي المتهمين عطفوا اجنئ عليها وتوجهوا بها إلى مسكن المتهم الثالث فوجهه إليه وكان البين من الأوراق أن أقوال الطاعن الرابع قد خلت مما يفيد أن المتهم السادس قد أعبره بواقعة عطف اجنئ عليها، وإذا كان الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما إنتهت إليه قائماً في تلك الأوراق، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما لا أصل له في التحقيقات يكون باطلاً لإبنتائه على أساس فاسد .

#### **\* الموضوع الفرعي : تسبيب الأحكام - قصور في التسبيب :**

الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢

إذا كان الحكم قد أخذ في الإدانة بأقوال شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى بمقولة إنها مؤيدة بأقوال نسبها إلى شاهد آخر وكان هذا الشاهد لم يقل هذه الأقوال لا في التحقيقات الابتدائية ولا في التحقيق الذي أجرى بالجلسة، فإنه يكون قد أخطأ في الإسناد واعتمد في الإدانة على ما لا أصل له في الأوراق، وهذا قصور يعيب بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢

إذا كان الحكم حين أدان المتهم بالقتل المقرن بالسرقة وطبق عليه المادة ٢٣٤/٢ ع قد حدد الأشخاص التي أسند إلى المتهم سرقتها بأنها نفود المصروف الشهري ومصوغات وكان قد أخذ في بيان هذه المصوغات بكشف مقدم من ابن اجنئ عليها الذي قرر أنه هو نفسه لا يعرف شيئاً عنها وأحاله في بيانها إلى شقيقاته اللاتي لم يسمع هن قول لا في التحقيقات ولا بالجلسة ولم يبين الحكم سبب إغفال سماعهن، وكان ما أورده من أقوال لباني الشهود في صدد الاستدلال على حصول السرقة ليس إلا خاصاً بما قيل عن سرقة النفود والقليل النافه من المصوغات، ولم يكن بالحكم ما يبين أن تلك المصوغات لم تكن توجد في الخزنة الخديلية ولا في غيرها من أماكن الحفظ التي أثبت وجودها في غرفة اجنئ عليها وذكر أنها كانت تحمل

مصححها. وكانت شهادة ابن الجني عليها التي اعتمد عليها في لسرقه منقولة عن 'لعير' ومع استمساك الدفاع بسماع من نقلت عنه هذه الشهادة فإن المحكمة لم تسمعه وكان سماعه ممكناً - إذا كان ذلك وكان الحكم قد قطع بأن المتهم لم يترك دار الجني عليها من وقت ولوع بالجريمة لحين القبض عليه وأن شخصا آخر غيره لم يدخلها، كما أثبت أن جميع معالم القتل قد كشف أمرها بإرشاد الخادم الآخر المرافق له والذي كان شاهد الرؤية الوحيد عليه وأن هذا الخادم لم يذكر شيئاً عن السرقة، وأن شيئاً من المسروقات لم يضبط، ومع ذلك لم يبين كيف كان من الميسور للمتهم أن يخفي ما سرقه، وكان رده على دفاع المتهم في هذا الخصوص مبنياً على فروض وتقريرات لا تصلح سنداً في مقام الإدانة، فهذا الحكم يكون فيما قرره عن السرقة، وبما أغفله من الرد على دفاع للمتهم له صلته بالواقعة المطروحة على المحكمة قاصراً قصوراً يعيه بما يوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢١

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة [مضخات حريق] بانية قولها يعلم المتهم بأن هذه الأشياء مسروقة على أنها لا يباع في الأسواق. لهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها، إذ أن ما قالته من ذلك لا يدل على أن المتهم كان يعلم أن تلك الأشياء متحصلة من سرقة.

#### الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة إحراز مخازن بناء على ما أعرف به من أن المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها فوجدها في جيبه دون أن يعرف أنها حشيش. لهذا قصور يعيه إذ أنه كان يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم علمه بأن ما ضبط معه مخازن أن تثبت عليه هذا العلم.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢

إذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد إثبات نية القتل قبل 'لثمين' هو أنهما كان مدفوعين بعامل الإنتقام لما وقع من الإعتداء على أخيها، فهذا القول المرسى بغير دليل يستند إليه لا يكفي، ويكون الحكم قاصراً قصوراً يعيه.

#### الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٧

إذا أدانت المحكمة المتهم في: أحداث عامة برأس الجني عليه مستندة في ذلك إلى قول الجني عليه وإلى الكشف الطبي، وكان الثابت بالكشف الطبي أنه وجد الجني عليه إصابتان إحداهما كدم رضى بقمة فروة الرأس والأخرى كدم رضى بأبيض الجبهة مع أكيمور شديد بجنى العين اليسرى والمنتحمة وأن الطبيب يرجح أن المصاب قد ضرب على رأسه مرتين، وكان الجني عليه - على ما أورده الحكم من أقواله - لم

يحدد موضع ضربة المتهم من رأسه، والقرير الطي لم يبين أثر كل ضربة أصابت الجنى عليه ومبلغ إتصافها بالعاة، ولم تقم المحكمة الدليل على مساهمة كل من الإصابتين فى إحداث العاة، تلك المساهمة التى قالت هى بها وأقامت عليها مسئولية المتهم عن العاة، فحكمها هذا يكون قاصراً متعباً نقضه .

الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢

إذا كان الحكم مع إدانته المتهم بتهمة تقليد وإستعمال ختم مراقب عموم وتذاكر توزيع كيروسين لم يبين كيف قلد المتهم ختم هذا الموظف ولا كيف قلد تذاكر توزيع الكيروسين وكان كل ما أورده من أدلة على ذلك إن دل على شئ فإنما يدل على أن بعض الكويونات المذكورة وجدت عند المتهم وهى نظيفة لم تستعمل وأن إيجاباته عما وجه إليه مضطربة ودفاعه غير مستساغ. فهذا من الحكم لا يودى فى العقل ولا فى المنطق السليم إلى أن المتهم هو الذى زور إمضاء الموظف المذكور وقلد تذاكر توزيع الكيروسين ولا يقطع بأنه كان يعلم بتزويرها، وبذا يكون الحكم قاصراً فى بيان واقعة الدعوى واجباً نقضه.

الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٢

إذا كان محضر جلسة ليس فيه ما يشير إلى حضور محام عن المتهم أو أى شهادة يعرض المتهم قد قدمت ولم يكن بملف الدعوى إلا شهادة مرجية خالية من أية إشارة دالة على أنها قدمت فينة المحكمة أو لكتاب الجلسة فإنه لا يكون ثمة دليل على ما يزعمه هذا المتهم فى طعنه على الحكم الصادر بإعصار المعارضة المرفوعة منه كأنها لم تكن من أن أحداً حضر عنه بالجلسة ولقد تلك الشهادة للمحكمة أو أنها اطلعت عليها وما ربه على ذلك من قصور الحكم عن الرد على قيام هذا العذر القهرى ويكون من المتعين رفض هذا الطعن .

الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٥

يشروط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد علم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم، فإذا كانت المحكمة قد إستعمدت فى ثبوت هذا العلم على الإعلان الذى تسلمه شيخ البلدة فى غياب المتهم وإكتفت به بإعتباره إجراء قانونياً كافياً للتفديد دون أن تبحث فيما إذا كان المتهم قد علم باليوم المحدد للبيع علماً حقيقياً، مع أن مثل هذا الإعلان لا يفيد بذاته ثبوت هذا العلم، فإن حكمها بإدانته تأسيساً على ذلك يكون قاصراً قاصراً يستوجب نقضه.

الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

متى كان الحكم الذى أدان المتهم [ قائد سيارة ] فى جريمة القتل الخطأ لا تبين منه وجهة النظر التى إنتهت إليها المحكمة فى كيفية وقوع الحادث، وعلى الأخص ما إذا كانت مصادمة الجنى عليها قد حصلت من

مقدم السيارة أو من جانبها حتى يمكن تحديد وجه الإهمال الذي وقع من المتهم، ولم يبين كذلك الأساس الذي اعتمد عليه في القول بأن المتهم لم يستعمل فرامل السيارة إلا قبل إدراكه انجسى عليها بحرين، وأنه كان يستطيع رؤيتها قبل ذلك، وكل ذلك جوهرى فى إستظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية بينه وبين الحادث، فهذا قصور فى البیان يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة السب العلنى قد إستندت فى إثبات ذلك إلى إجماع أقوال الشهود فى محضر البوليس على حصول السب من المتهم علناً فى الطريق، ولم تبين فى حكمها أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم ولا مؤدى أقوالهم، وكان الثابت فى ملف الدعوى لا يفيد هذا الإجماع المدعى الذى أسست عليه المحكمة قضاءها وأشارت إليه فى الأسباب، فحكمها يكون فضلاً عن قصوره قد إستند إلى دليل لا وجود له، وذلك يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٩

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الإعرافات الصادرة من متهمين آخرين عليه إنما صدرت بطريق الإكراه الذى ترك بهما أثر جروح ألتبها وكيل النيابة المحقق فى محضره كما ألتبها التقرير الطبى وكان الحكم قد إستند بين ما إستند إليه فى إدانة المتهم إلى هذه الإعرافات دون أن يتحدث عن هذا الدفاع الذى من شأنه لو صح إحتمال تغيير رأى المحكمة فى قيمة الدليل المستمد من هذه الإعرافات فإنه يكون قاصراً مما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٩

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين أدلة البتوت التى أقيم عليها .

الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠

يجب على المحكمة أن تذكر والعة الدعوى فى بيان واف، وأن تورد فى أسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التى أقامت عليها قضاؤها بالإدانة، فإذا هى فى صدد بيان والعة الدعوى والأدلة المثبتة لها قد اكتفت بالإشارة إليها فى محضر التحقيق دون إيراد مؤدى الأدلة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.



الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٥٠

إذا كان الحكم إذ تعرض للدليل على ثبوت نية القتل لدى المتهمين قد اكتفى بقوله إنها " ثابتة ثبوتاً قاطعاً من الإصابات المتعددة القتلة التي لحقت بالجنى عليه، فقد بلغت في مجموعها حساً وأحدثت تهشماً في الجسمحة وتهكاً في المخ ونشأت عنها الوفاة في الحال " - فإنه يكون قاصراً، لأن هذا الذي قاله لا يؤدي بذاته إلى ثبوت قصد القتل.

الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٥١/٧/٦

مضى كان الثالث بمحضرة جلسة المحاكمة أن الدلائل عن الطاعن تمسك في مراجعته بأنه فيما وقع منه لم يكن معتدياً وإنما كان في صدد رد الاعتداء الواقع عليه من الجنى عليه وولديه، ومع ذلك قضت المحكمة بإدانته دون أن ترد على هذا الدلائل - فحكمها يكون قاصراً قاصراً يعيه بما يسوجب لقضه.

الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٥٠/١/١

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث لمعانة مكان إصابة الجنى عليه لتحقيق دفاعه من أن الجنى عليه إذا أصيب من مقلوب عيارين طائشين، كما طلب إليها مناقشة المأمور فيما أثبتته بمحضرة عن أقوال الجنى عليه من أنه ضرب بعضا وسكين، ومع ذلك أدانته المحكمة في جناية الإضرار في قتل الجنى عليه دون أن تجيبه إلى هذين الطلبين أو ترد عليهما بما يفندهما مع أنهما من طلبات التحقيق المنجزة في الدعوى - فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٥٠

إذا كان المتهم قد قدم إلى المحاكمة بأنه باع لولاً لاسداً مع علمه بذلك وكان دفاعه يقوم على أن عطاء توريد القول رسا عليه لتعاقد مع آخر من الباطن وقام هذا الآخر بالتوريد رأساً، وأن أعضاء لجنة التسليم قد تسلموه بعد فحصه ومضت على ذلك مدة، وكان قد طلب التأجيل قبلها لسماع الشهود، فادانته المحكمة دون أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده - لأنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٠

إذا كان المتهم في القتل الخطأ قد دفع الخطأ عن نفسه مستنداً في ذلك إلى ما قرره أحد الشهود من أن الجنى عليه كان قد رأى السيارة التي يقودها المتهم قادمة قبل أن يحاول عبور الشارع، وأن هذا الشاهد نصحه بالانتظار حتى تفر السيارة فلم يستجب وجرى قاتلاً إنه يريد أن يسبقها مما مؤداه أنه هو المتسبب في الحادث، فأغلقت المحكمة هذا الدفاع ولم ترد عليه، كما رفضت إجراء المعانة التي طلبها المتهم لقصور معانة البوليس عن بيان المكان الذي كانت السيارة قادمة منه والمكان الذي كانت تقصده ومكان المصادمة

بالنسبة إلى المكائين ليستين من ذلك أنه لم يكن مسرعاً، إذ لم تكن المسافة تسمح بالإسراع، وذلك منها بمقولة إن المعانة في محضر التحقيق واضحة مع أن هذه المعانة كما أثبتها الحكم ليس فيها ما يوضح حقيقة الأمر في دفاع المتهم في هذا الخصوص - فإن هذا الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١١

إذا كان الحكم الابتدائي قد اتخذ من تلب الطاعن في اليوم المحدد لبيع المحجوزات مع علمه بهذا اليوم دليلاً على ثبوت واقعة الإختلاس في حقه، وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد، وأنه كان في يوم البيع مريضاً بمصر، ومع ذلك فإنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تعني بهذا الدفاع لتحقيقه أو ترد عليه - فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور، إذ هذا الدفاع من شأنه إن صح أن يؤثر في مركز الطاعن من الإتهام.

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١١

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية معانة مكان الحادث لإثبات أن السرقة من خزنة الجنى عليه كانت مستحيلة مادياً على الصورة التي قال بها ومع ذلك أدانت المحكمة المتهم دون أن تحقق في هذا الدفاع أو ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر في ثبوت التهمة التي دين بها، فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٨

إذا كان المتهم في إختلاس محجوز عليه إدارياً قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في يوم البيع مريضاً بالقاهرة فلم تأبه المحكمة لهذا الدفاع وكفّت بتأييد الحكم المستأنف المؤسس على أن الصراف لم يجد المحجوزات في اليوم المحدد للبيع - فإن حكمها يكون قاصراً لأسباب متعينة نقضه، إذ ذلك الدفاع مما يجب الرد عليه لكونه لو صح لوجب عليه عدم قيام أركان الجريمة .

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٨

إذا كانت محكمة أول درجة قد أدانت المتهم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة [ حمارين ] وبينت الواقعة في أن المتهم طلب من الجنى عليه حلولاً مقابل رد الحمارين ولما تسلم المبلغ وجد الحمارين في الصباح مطلقين خلف مهابي العزبة، وكان الحكم الاستئنافي قد أضاف لذلك قوله إن إستيلاء المتهم على الحلوان وإعادة الحمارين المسروقين للمجنى عليه فيه الدليل القاطع على أنه أتى قطعاً فعلاً مادياً إيجابياً أدخل به المسروقات في حيازته - فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان فعل الإخفاء، إذ أنه لم يبين ما إذا كان المتهم

قد أتى فعلاً غير ما أثبت عليه الحكم الابتدائي، وكما أن ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفعل الإيجابي الذي قال بوجوده الحكم الطعون فيه .

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٥٠  
لما كان الواجب لتحقيق أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ أن يثبت علم الجاني بأن الميزان غير مضبوط، وكانت المحكمة قد اعتمدت في صدد إثبات هذا العلم على ما قالته من إقراره، وكان ما أورده عن هذا الإقرار إنما يقع على عدم دمج الميزان ولا يفيد العلم بأن الموازين مزورة وغير مضبوطة - فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٥٠  
إذا أقيمت الدعوى على متهم يشاركه مع آخر في جريمة اختلاس أشياء محجوزة، فبرأت المحكمة الفاعل وهو الخارس، وأدانت الشريك، فالتة في إدانته إن التهمة ثابتة قبله من كونه معالسا المحجوزات وصاحب الأمر والنهي فيها والقيمة عليها، والخارس تابعه والحجز موقع بمنزله - فهذا قصور في بيان ما صدر من هذا التهم من الأعمال المكونة للإشواك والمينة في القانون على سبيل الحصر، وبما يكون الحكم معيباً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١١/٧/١٩٥١  
إذا كان المتهم في جريمة القتل خطأ قد تسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن شاهدى الإثبات اللذين اعتمدت محكمة أول درجة في إدانته على أقوالهما لم يريا الحادث وما كان في مكتبهما أن يرياه من المكان الذي قررا بوجودهما فيه وقت وقوعه، ثم طلب إليها في مذكرة قدمها أن تجرى معاينة لتحقيق هذا الدفاع ولكنها مع ذلك أدانته معجدة على أسباب الحكم الابتدائي دون أن تحييه إلى طلبه أو ترد عليه - فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه، إذ هذا الدفاع مهم لتعلقه بتحقيق دليل اعتمدت المحكمة عليه في إدانته فكان لزاماً على المحكمة أن تنفي بتمحيصه.

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥١  
إذا كان الحكم قد ذكر واقعة الدعوى على صورتين تعارض إحداهما مع الأخرى، واستند في إدانة المتهم إلى أقوال الشهود وإعترافات المتهم مع إبراده روايات مختلفة دون أن يبين بأنها أحد - فإنه يكون متخاذل البيان قاصر الأسباب واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥١

إن المادة ١٢ من القرار الوزاى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إنما تحظر على أصحاب المصانع أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم فى غير الغرض الذى صرفت من أجله أو يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات. فإذا كانت المحكمة قد إستندت فى إدانة الطاعن بموجب هذه المادة إلى ما قالته عن تاجره مصنعه لم يعمه وإلى أن هذا البيع إشتعل على بيع كميات مواد الترمين وذلك دون أن تبين الأدلة التى إستخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥١

إن تسليم محامى المتهم بدليل من أدلة الدعوى لا يصح أن يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بها المتهم رغم إنكاره له. وإذا فمى كانت المحكمة حين دانت المتهم فى جريمة تزوير ورقة أميرة قد إستندت فيما إستندت إليه فى الإقناع بنبوت التهمة قبل التهم إلى إعراف محاميه فى دفاعه عنه بأن الصورة الملصقة بتلكرة تحقيق إثبات الشخصية المزورة هى للمتهم وهو الأمر الذى ظل المتهم منكراً له أثناء التحقيق والمحاكمة - فإن الحكم يكون مشوباً بفساد الإستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥١

مضى كان الثابت فى محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال إنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال، وكان الحكم قد تحدث عن الشق الأول من هذا الدفاع وأغل الشق الثانى، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه إذ أن ذلك دفاع جوهري كان على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه .

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ٢٩/١/١٩٥١

إذا كان الحكم قد دان المتهم فى جريمة يعمه وعرضه للبيع حلوى مغشوشة بإضافة مواد ملونة ضارة بالصحة إليها مع علمه بذلك مستنداً فى ذلك إلى ضبط زجاجة بها مادة ملونة داخل دولاب بمعمل المتهم لم يبين المتهم مصدرها، دون أن يستظهر أن المتهم قد إستخدم تلك المادة الملونة فى صنع الحلوى، ونوع الفش بإضافة المادة الملونة وأثره فى الإضرار بالصحة - فإنه يكون قاصراً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٠

يشروط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الواقع التي بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم بلاغه متوياً بالسوء والإضرار بمن بلغ في حقه. وهذا يعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره. فإذا كان ما أورده الحكم لا يبين منه أن المتهم كان يعلم بكذب البلاغ عندما أقدم على تقديمه فإن هذا الحكم يكون قاصراً ويعين نقضه.

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٥١/٢/٦

إن جريمة النصب لا تتوافر أركانها إلا إذا كان الجاني قد استعمل إحدى طرق الإحتيال المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على سبيل الحصر. وإذن فمن القصور الذي يوجب الحكم إدانة المتهم في هذه الجريمة بقوله " إن واقعة الدعوى تلخص فيما ورد بصحيفة المدعى بالحق المدني وما شهد به بالجلسة من أن المتهم أوهمه أن في استطاعته إخفائه للعمل بمصلحة السكة الحديد وأن المصلحة تشترط لإمكان الصون وجوب دفع تأمين خزائنها ضد إصابات العمل قدره كذا وعلى هذا الأساس استولى على المبلغ من الجني عليه " - إذ هذا القول ليس فيه بيان لطريقة الإحتيال التي استعملها المتهم لخدع الجني عليه وحله على تصديقه.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٠

إذا كان الدافع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة إجراء معاينة المكان الذي وقع فيه الحادث لإثبات أن به حواجز تحول دون رؤية الشهود لما يقع فيه على المسافات التي ذكروها في أقوالهم وكان التحقيق خلواً من هذه المعاينة ولم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه لأن حكمها يكون قاصراً، إذ طلب المعاينة هو من الطلبات الهامة التي يجب على المحكمة إذا لم تر حاجة الدعوى إلى إجابتها أن تتحدث في حكمها عنه.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان الطاعنين الأول لأنه بصفته كمسارياً للعبة الخلفية أطلق زمارته مع أنه كان في موضع يستطيع معه رؤية الجني عليه وهو لا يزال بهم بالنزول من القاطرة التي لم يكن يعمل فيها ولأن زمارته كانت السبب المباشر في تحرك الطاعن الثاني " سائق الوام " بالوأم، والثاني لأنه سار بالوأم دون أن يطلق كمسارى القاطرة زمارته كما تقضي بذلك تعليمات شركة الوام، ولم يكن هذا الحكم قد بين مدى مسئولية كمسارى العربة عما يدور في عربة أخرى غير تلك التي عهد إليه بالعمل فيها من واقع تعليمات تلك الشركة - فإنه يكون قاصراً اليان معيناً نقضه.

**الطعن رقم ٩١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥١**

إذا كان الثابت فى محضر الجلسة أن عماد الطاعن قال إن الجنى عليه وأخاه حضرا إليه بالأرض التى فى حيازته والتى يتنازعون على زراعتها لتع حيازته وإعتدى عليه ثانيهما وأنه إذا ما رد هذا الإعتداء فإنه يكون فى حالة دفاع شرعى، وكانت المحكمة قد أدانت المتهم دون أن تتحدث عن هذا الدفاع الذى كان يقتضى منها إذا لم تر الأخذ به أن ترد عليه صراحة فى حكمها فإن حكمها يكون قاصراً لقصوراً بعينه بما يستوجب نقضه.

**الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٥١**

إن الشارع إذ نص فى المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ على أن "كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للاحقة التنفيذية يعاقب عليها بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال " قد دل بذلك على أن الأصل هو أن يحكم بالغرامة فى حدود ما نصت عليه تلك المادة على كل مخالفة للقانون أما تصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال فلا يقتضى به بمجرد وقوع المخالفة فى ذاتها بل يقتضى هذا شيئاً آخر هو أن يكون البناء قد أقيم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أحكام الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم من حيث الخروج به عن خط التنظيم أو إقامته على إرتفاع أو أبعاد أو مقاسات بالمخالفة لما أمر به أو نهى عنه القانون - أما إذا كانت المخالفة تنحصر فى إقامة البناء قبل الحصول على الرخصة التى يقضى القانون بالحصول عليها من القائمين على التنظيم قبل الشروع فى البناء وكان البناء قد روعى فى إقامته وإلتزام خط التنظيم وليس له فى ذاته مخالفة للإرتفاعات أو الأبعاد أو المواقع التى فرضها القانون وجب أن يقتصر الحكم القاضى بالإدانة على الغرامة وحدها إذ لا يوجد عندئذ من الأعمال ما يستوجب التصحيح أو الإستكمال أو الهدم تنفيذاً لما يقضى به القانون. وإذن فإن الحكم المطعون فيه لم يستظهر ماهية الأعمال التى قضى بتصحيحها على نفقة المخالف لأنه يكون قاصر البيان معيناً نقضه.

**الطعن رقم ١١١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥١**

إنه لما كان القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر تنفيذاً للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى فى المادة الثانية منه بأنه "يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية إستلام مواد التموين من تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية فى خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعطائهم من مكتب التموين المختص بإستلام مقررهم من هذه المواد "، كما مقتضاه عدم قيام الجريمة إلا إذا ثبت إخطار

التاجر ومضى ثلاثة أيام دون تسلمه مادة التعمين - لما كان ذلك فإن الحكم الذى لم يستظهر إن كان التهم قد أخطر أم لم يخطر يكون قاصر البيان متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥١

إذا كان الحكم قد أذن التهم فى جريمة القتل الخطأ مقتصرأ فى بيان ركن الخطأ على قوله " فمرت سيارة نقل محملة ألقاصاً مسرعة وبعد مرورها تبين أنها صدمت المصاب " فإنه يكون حكماً قاصراً عن إثبات الخطأ فى حق المتهم ويتعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ٥/٨/١٩٥١

يشترط لتوفر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجانى عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها وأن يكون متعمداً سوء بمن أبلغ فى حقه. فإذا كان الحكم لم يعن بإقامة الدليل على ثبوت علم التهم بكذب الوقائع، وكان الطاعن قد أشار فى دفاعه أمام المحكمة الإستئنافية إلى المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بناء على أن القذف والإخبار قد وقعاً فى عريضة الدعوى مما يشمل حكم المادة المذكورة فسكت الحكم عن التعرض لذلك، لهذا يكون قصوراً يوجب الحكم بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ٥/٢١/١٩٥١

إذا كان الحكم قد أذن متهمين بالضرب الذى نشأت عنه وفاة الجنى عليه على أساس أن كلا منهما ضرب الجنى عليه على رأسه، وكان الثابت من التقرير الطبى الشرعى أن برأس الجنى عليه إصابتين ولم تبين المحكمة ما إذا كانت كلتا الإصابتين قد ساهمتا فى موت الجنى عليه أو أن إصابة واحدة فقط هى التى نشأت عنها تلك النتيجة وذلك مع أنها إستبعدت ظرف سبق الإصرار لأنها لا تكون قد بينت أساس مساءلتهم معاً عن النتيجة التى حدثت ويكون الحكم قاصر الأسباب متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٥١

إذا كان الدافع عن التهم بالقتل الخطأ قد تمسك بأن الشاهد الذى إستندت المحكمة إلى أقواله فى الإدانة لم يكن يستطيع وهو فى قاطرته أن يرى حالة السيمافورات المضاءة له لأن الأنوار التى توضع بها ليلاً لإعطاء إشارة الفتح أو الغلق موضوعة وضعاً عكسياً بالنسبة له مما يستحيل معه الرؤية إلا من الأمام وطلب إلى المحكمة إجراء معاينة لتحقيق هذا الدافع، فأغلقت المحكمة هذا الطلب الجوهري ولم ترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٣

إذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن تمسك فى مرافعته بأن المجنى عليهم هم الذين بدأوا الطاعن بالإعتداء وأنه إذا كان قد رد هذا الإعتداء فإنه يكون فى حالة دفاع شرعى عن النفس تعفيه من العقاب، فإنه كان من المتعين على المحكمة إن لم تأخذ بهذا الدفاع الجوهري أن ترد عليه بما يفنده فإن هى لم تتعلل ولغضت بإدانة الطاعن دون أن تشير إلى هذا الدفاع فإن حكمها يكون قاصر البيان معنياً نقضه.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٦

القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجانى تصرف فى الشئ المسلم إليه كما لو كان مالكاً له مع تمتد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه إضراراً بحقوق المالك لهذا الشئ. فإذا كان الحكم لم يستظهر قيام هذا الركن ولم يرد على دفاع الطاعن فى هذا الصدد بما يفنده فإنه يكون قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٥١/٥/٧

الحارس لا يلزم بتقديم المحجوز إلا لمن كانت له صفة فى إجراء البيع. فإذا أدانت المحكمة حارساً بتبديد محمولات محجوز عليها لصالح وزارة الأوقاف دون أن تبين فى الحكم الموظف الذى كان سيقوم بإجراء البيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف فى ذلك فهذا الحكم يكون قاصراً.

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٥١/٥/٧

إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تنص على أنه فى تطبيق أحكام القانون تطلق كلمة "تقسيم" على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق لائق. وتنص المادة الثانية على أنه لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا كان الحكم إذ دان الطاعن بهاتين المادتين قد إلتصبر على القول بأنه أجرى تسوير لقطعة الأرض موضوع الدعوى فى منطقة غير مقسمة دون أن يبين ما إذا كانت بالى الشروط المشار إليها فى المادتين المذكورتين قد توافرت فإنه يكون قاصر البيان معنياً نقضه.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٥١/٥/٧

إذا كان الحكم المظنون فيه قد إلتصبر على القول " بأن الحكم المستأنف فى محله بالنسبة لبوت التهمة وتقدير العقوبة بالنسبة للمتهمين عدا المتهم السادس فلان فيعين تأييده قبلهم " ولم يبين ما إذا كان قد أخذ



بالأسباب التي بنى عليها ذلك الحكم الذي أيده أو أن هناك أسباباً أخرى غيرها رأت المحكمة الإستئنافية تأييد الحكم الابتدائي بناء عليها، فهذا الحكم يكون خالياً من بيان الأسباب التي أقيمت عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٩٦ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥١

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد لبيع المحجوز وضمن على طلب ضم الأوراق الخاصة بهذا الإعلان فقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه التي أوردتها والتي كانت خلواً من الإشارة إلى ما يفيد ثبوت هذا العلم لديه، وكانت إدانة الطاعن قد بنيت على أساس أن المحضر عندما انتقل في اليوم المحدد للبيع لم يجد المدين المحجوز عليه " الطاعن " ولا الحارس كما لم يجد المحصول المحجوز فإن هذا الحكم يكون قاصراً.

#### الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٢٣ بتاريخ ٢١/٥/١٩٥١

إذا كان الثالث بمحضر جلسة المحاكمة الإستئنافية. إن محامي الطاعن الذي أدين ابتدائياً في تهمة عدم توريده نصيب الحكومة من محصول القمح قد دفع التهمة عن نفسه بأنه وإن كان إيصال توريد القمح المطلوب منه مؤرخاً بعد الميعاد المحدد للتوريد بيوم واحد إلا أن التوريد كان قد حصل في الواقع قبل ذلك وطلب التأجيل لاستحضار شهادة، ولكن المحكمة لم تشر إلى هذا الدفاع في حكمها مع كونه دافعاً جوهرياً يؤثر في قيام التهمة أو عدم قيامها، فإن حكمها يكون قاصراً معيباً نقضه.

#### الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٢٢٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئاً عن حصول إصابات بالجنى عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التي كان يقودها النهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الإصابات فإنه يكون قد أغفل الاستدلال على ركن جوهري من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع، وهذا قصور يعيبه.

#### الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٢٨/١/١٩٥٢

إذا كان التهم في حادثة قتل خطأ قد نفى حصول خطأ منه كما نفى اتصال السرعة بالحادث لئلاّ إن الجنى عليها وهي طفلة تبلغ السنتين خرجت تلهو وتركها أهلها دون رقابة وأنها ظهرت فجأة على شريط السكة الحديد فلم يكن في استطاعته تفادى الحادث وطلب إجراء معاينة تحقيقاً لهذا الدفاع فإن هذا الطلب هو من الطلبات العامة التي يعين على الحكم أن ترد عليها إذا لم تر إيجابتها لصلقه بتحقيق الدعوى في سبيل ظهور الحقيقة فيها، فإذا إلفت عنه المحكمة ولم تجبه ولم ترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢١

إذا كان التهم الذى دين باعتباره تاجراً لبيع مواد التموين بالتجزئة، لم يسحب كميات السكر المقررة له من مخازن شركة السكر فى المعاد المحدد لذلك، قد تمسك بأنه لم يخطر بالوعد الذى كان يتفق عليه أن يتسلم فيه مقراته من السكر، فإن الحكم إذ دان الطاعن وقال إنه أخطر بموعد التسليم دون أن يقيم الدليل على ذلك يكون قاصراً قصوراً يسوجب نقضه، لأن المادة ١٩ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد أوجبت حصول هذا الإخطار حتى يسرى فى حقه التقصير إذا ما تخلف عن التسلم .

الطعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢١

يشترط فى الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التى استخلصت المحكمة منها لبوت وقوعها من التهم، ولا يكفى منه ذلك أن يشير الحكم إلى الأدلة التى إعتد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشاده بها على إدانة التهم وإذن فالحكم الذى إقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدهى الإثبات التى يستفاد منها تسلمه المبلغ [ التهم بتبديده ] دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون متعيماً نقضه .

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٩

إذا كان كل ما قاله الحكم فى بيان واقعة الدعى [ تزوير ختم سلخانة ] هو " أن الاختتام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغاير اختتام السلخانة " فهذا الحكم يكون قاصراً فى بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التى أدان الطاعن فيها، إذ هو لم يبين ماهية الاختتام الصحيحة أو المزورة وهل هى من أرقام أو حروف أو علامات، كما لم يبين ما إذا كانت الاختتام المزورة تشبه الاختتام الحقيقية للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن بعد تزويره، ومجرد قول الحكم بمغايرة الاختتام الموجودة على اللحوم لاختتام السلخانة لا يكفى، إذ المغايرة قد توجد دون وقوع أى تقليد للختم الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير .

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٨

الجنسية المصرية إنما تثبت بحكم القانون لمن تتوفر فيه إحدى الحالات التى نص عليها قانون الجنسية والمحكمة هى المختصة أخيراً بالفصل فى توأمرها دون أن تقيد بشهادة وزارة الداخلية. وإذن فإذا كان الحكم إذ جعل إعتماده فى نفى الجنسية المصرية عن الطاعن على أنه لم يقدم دليلاً عليها وأن الملف الخاص به فى تلك الوزارة ليس فيه ما يدل على منحه إياها، من غير أن يبين أن الطاعن لم تتوفر له أسباب هذه الجنسية قانوناً - فإنه يكون قاصراً البيان متعيماً نقضه .

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٣

المرض عند قهرى، فعلى المحكمة صوماً لحق الدفاع الذى كفه القانون للمتهم إن لم تروجها لتأجيل القضية بسبب مرض التهم الذى قدم عنه شهادة أن تعرض فى حكمها لهذا العثر الذى أبداه وتقول كلمتها فيه وإلا كان حكمها معيماً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٣

إذا كان الحكم حين تحدث عن نية القتل قد قال " إنها مستفادة من ملاحقة التهم للمجنى عليه وتهديده إيائه بإطلاق النار عليه إن لم يقف، فلما لم يصغ إليه بالوقوف وظل فى جريه أطلق عليه القذوف عامداً من الهندلية التى كان يحملها والتى لا تستعمل لغير القتل فأصابه فى مقتل لولا أن أسعف بالمعالج " ولما كان مجرد ملاحقة شخص لآخر وتهديده بإطلاق النار عليه إن لم يقف ثم إطلاق النار عليه من بندقيه معمرة بالرشد قد يحصل دون أن يكون قصد الجاني قد انصرف إلى قتل المجنى عليه وإزهاق روحه، فإن الحكم يكون قاصراً البيان معيماً بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٤

لما كان من واجب المحكمة الاستئنافية أن تعيد نظر الدعوى وتفصل فى موضوعها بعقيدتها هى حسبما يبين لها من دراستها وتحقيقها، وكانت المحكمة إذ أبدت الحكم المستأنف قد فعلت وذلك مجرد ما رآته من أن الأسباب التى بنى عليها حكم محكمة أول درجة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم المستأنف ولم تشر إلى ما أسفرت عنه المعاينة التى رأت هيئة سابقة إجراؤها بقصد التحقق من كيفية وقوع الحادث والمنسب فيه إلا بما قالته من أنه ليس فى المعاينة التى أجرتها المحكمة ولا فى مناقشة الخبراء الفنين ما يغير وجه الرأى فى النتيجة التى انتهى إليها الحكم المستأنف، لما كان ذلك، فإن حكمها يكون قاصراً عن بيان الأدلة التى عولت عليها قصوراً يسوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٥٤

لما كان المدافع عن التهم قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى، وكانت المحكمة قد قضت عليه بالعقوبة دون أن تفصل فى هذا الدفع وترد عليه بما يفنده، ولما كان هذا الدفع جوهرياً ومن شأنه لو صح أن يهدم التهمة أو يؤثر فى مسؤولية التهم لأن فى إغفالها التحدث عنه ما يجعل حكمها قاصراً قصوراً يعيبه .

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجرمة القتل الخطأ وبين الخطأ الذى وقع منه وأخذ من توفره دليلاً على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حقه دون أن يبين الإصابات التى حدثت بكل من الجنى عليهم وسببت وفاتهم أو يشير إلى التقارير الطبية الموضحة لها ولما أدت إليه فإن إدانة المتهم على إعتبار أن وفاة الجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا البيان قاصراً بمعناه نقضه .

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١١

إذا كان الحكم قد إقتصر على القول بأن المتهمين تسلموا من الجنى عليهم الأموال التى إتهما بتبديدها ثم لم يرداها، وبني على ذلك إدانتهم بجرمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديهما وهو إنصراف نيتهم إلى إضافة المال الذى تسلموا إلى ملكهما وإختلاسه لفسيهما إضراً بالجنى عليهم فإن ما أورده الحكم على ما سلف ذكره، لا يتحقق به أركان جريمة التبديد كما هى معرفة به فى القانون وبالتالي يكون الحكم قاصراً البيان مما يعيه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٩

إذا كان الحكم إذ تعرض لبيان نية القتل عند الطاعين قال إنها متوافرة من حيازة السلاح الذى استعمل وهو بندقية ومن تكرار إطلاق النار منه على الجنى عليه دون أن يبين كيف استدل على أن الطاعن الأول كان يطلق النار على الجنى عليه تكراراً مع ما أثبتته [ فى موضوع سابق ] من أن العيارين الأول والثانى لم يصيباه وأن ما أصابه من العيار الثالث هو رشة واحدة أصابه فى عضده ثم سقطت، ودون أن يبحث مدى إتساع دائرة الإصابة من بندقية تطلق الرش وكان حاربها على بعد كبير وهل لا يصيب رشها إلا هدفاً كانت مصوبة إليه، فإن الحكم إذ إستخلص نية القتل مما أورده مما تقدم يكون قاصراً البيان ويصين لذلك نقضه .

الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١

إذا كان الحكم قد إقتصر فى التحديث عن ركن العلانية بقوله " إن التهمة وجهت إليه [ المدعى بالحقوق المدنية ] الألفاظ سابقة الذكر علناً من الشباك... " فإن هذا الذى قاله الحكم لا يبين منه تحديد لموقع النافذة التى كانت تطل منها التهمة، ولا كيف تحقق بوقوعه على هذه الصورة ركن العلانية الذى تتطلبه المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات، ومن ثم يكون الحكم قاصراً لصوراً يعيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٤

إذا كان الحكم إذ أثبت في تحصيله لواقعة الدعوى أن المتهم صدم أغنى عليه بسيارته، لم يبين الإصابات التي لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة ولا كيف نشأت الوفاة عن تلك الإصابات، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٣

إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بشوته، وإذا كان الحكم قد استظهر حصول التزوير ونفى عن 'شتم' أنه هو مرتكبه، ثم دانه بجريمة استعمال سند مزور مفوضاً علمه بالتزوير من مجرد تقديم السند في 'تغطية المدنية' التي رفعها على المجنى عليه وتمسكه به، دون أن يبين الحكم الدليل على توافر ركن العلم بالتزوير لديه، فإنه يكون قاصراً متعباً نقضه.

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢

إذا كان الحكم إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قال " إن الحكم المستأنف قضى بتغريم المتهم خمسمائة قرش وقد إستأنفه بمطنة أن هناك خطأ في تطبيق القانون، وأنه بمراجعة الأوراق والحكم المستأنف تبين عدم وجود أى خطأ الأمر الذى يصبح معه إستئناف المتهم غير جائز ". فإن ما أورده الحكم من ذلك لا يبين منه وجه الخطأ في القانون الذى إستند إليه المتهم في رفع الإستئناف، ولا كيف بان للمحكمة عدم وجود خطأ في الحكم المستأنف مما لا يمكن معه تحكمة النقض مرابطة صحة تطبيق القانون، ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٩

إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المتهمين لم يعتديا على أغنى عليه إلا بسبب دخوله في عتار في حيازة أحدهما بالقوة، فقد كان لازماً على المحكمة أن تبحث في قيام حالة الدفاع الشرعى التى تشرح لها الواقعة الدعوى على هذه الصورة فثبت قيامها أو نفيه و لو كان المتهمان لم يدفعا به، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور مما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢١

إذا كان الحكم إذ نفى قيام حالة الدلاع الشرعى لدى المتهم قد إقتصر على القول بأن الإعتداء الذى وقع عليه قد تخلفت عنه إصابات بسيطة لا تحتاج لعلاج، ولم يتعرض لإستظهار الصلة بين الإعتداء الذى وقع على المتهم والذى وقع منه وإى الإعتداءين كان: لأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢١

إن دافع المتهم بإختلاس أشياء معجوزة بأنه غير مكلف بنقلها إلى السوق التى حدد إجراء البيع فيها، هو من الدلوع الهامة التى تبين على اشككة أن تمحصها وترد عليها، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٨

إذا كان الحكم قد إقتصر فى القول بتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف التى دان بها المتهم على أن الصور وزعت على الجنبى عليه وشقيقه وإحتمال رؤية الغير لهذه الصور عند المصور وعدم ذراية المتهم بغير التحميض وغيره من فنون التصوير، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يتحقق به وحده توفر ركن العلانية كما يتطلبه القانون ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيه بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٧

إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة التبيد المسندة إليه قد إقتصر على قوله " إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال الجنبى عليهم والإبصالات المقدمة منهم ومن أقوال المتهم نفسه إذ إستلم من كل منهم مبالغ على سبيل الودعة لحفظها حتى تاريخ إنحاقهم بالعمل لإختلسها إضراراً بهم " فإن هذا الذى قاله الحكم لا يكفى فى بيان القصد الجنائى فى جريمة التبيد كما هو معرف به فى القانون ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦

إن إعتراف المتهم بضبط النبات فى حيازته مع إنكار علمه بأنه مخبر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته فى جريمة زراعة نبات الحشيش، دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحضره مخبر وإلا كان الحكم قاصراً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٧

إذا كان الحكم لم يتعرض للمستندات التى قدمها المتهم تأييداً لدفاعه الجوهري ولم يقل كلمته فيها ففى هذا قصور وإخلال بحق المتهم فى الدفاع .

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢

إذا كان الحكم إذ إنهى إلى إدانة المتهم ومعالجته عن جرميى القتل والإصابة الخطأ، لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وكيف إنهى إلى أن هذه الإصابات هى التى سببت وفاة الجنى عليه الأول، فإنه يكون حكماً قاصراً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٧

إذا كانت المحكمة قد دانت المتهم بجرمة عدم سداد رسم التبعة على أوراق معينة، إستناداً إلى إعرافه بأن ذلك حصل منه بطريق السهو، ودون أن تحقق دفاعه الذى تمسك به أمامها من أن الأوراق موضوع الجريمة لا ينطبق عليها القانون، فإن حكمها يكون قاصراً، إذ ليس من شأن إعراف المتهم أن يلزمه بضريبة التبعة إذا كان القانون يعفيه منها.

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٣

إن جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو إنتواء الجناى قتل الجنى عليه وإزهاق روحه، ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم، كان من الواجب أن يعنى الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة خاصة بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره، وإذن فإذا كان الحكم إذ تعرض لنية القتل قد قال " وسؤدى الكشوف الطبية الموقعة على الجنى عليه أن إصابته فى مقتل وتحدث من مكين وهى آلة قاتلة بطبيعتها مما يدل على أن نية التهم قد إنصرفت إلى القتل لا مجرد إحداث إصابة "، فإن الحكم يكون قد قصر فى الإستدلال على نية القتل متعيناً نقضه، إذ أن مجرد إستعمال سلاح قاتل وإصابة الجنى عليه فى مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكفى لثبوت نية القتل لدى التهم .

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٣

إن حالة المرض من الأعذار القهرية التى تحول دون رفع الإشتفاف فى الميعاد. وإذا كان ما أورده الحكم إستناداً إلى الشهادات الطبية المقدمة من المستأنف قاصراً عن بيان عدم كفاية العذر الذى حال بين الطاعن وبين التقرير بالإشتفاف فى الميعاد وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه فإنه يكون متعيناً مستوجباً نقضه.

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٩

إذا كان الحكم إذ دان المتهمين بجرمى النصب والشروع فيه لم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتمالية التى إستخدامها وبين تسليم المال لهما وكان إيراد هذا البيان الجوهري واجباً حتى يتسنى محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٢٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٩

إذا كان الحكم رغم ما أثبتته نقلاً عن التهم ورغم ما قاله الدفاع عنه من أنه ضرب، لم يتحدث عن إصابة التهم التى وصفها الكشف الطبى، ولم يبين علاقة هذه الإصابة بالإعتداء الذى وقع على الجنى عليه منه والذى دانته به المحكمة، فإن الحكم يكون قد قصر عن تصوير حقيقة الحالة التى كان عليها التهم والجنى عليه وقت وقوع الحادث الأمر الذى لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ويستوجب نقض الحكم .

الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٨٢ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١

إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجرمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطى قد إقصر فى بيان واقعة الدعوى وفى إيراد الأدلة المبتة لها على القول بأنه وجد فى المقهى مع التهم الأول الذى ضبط محرراً للمخدر وأنه هو صاحب المقهى الذى كان يحرق فيه الحشيش وهو ما لا يؤدى إلى ثبوت التهمة فى حقه فإنه يكون حكماً قاصراً ويعين نقضه .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٨

إذا كان المدافع عن التهم قد تمسك فى مراعاته بأنه لم يكن معتدياً وإنما كان يرد إعتداء وقع عليه من الجنى عليه فإن هذا الدفع يعتبر جوهرياً من شأنه لو صح أن يهدم التهمة أو يؤثر فى مسئولية المتهم فإذا قضى الحكم عليه بالعقوبة وأغلغل التحدث عن الدفع المذكور فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٤٣٩ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥

القانون يتطلب فى جناية القتل العمد توافر قصد القتل وهو قصد خاص يستلزم فوق أن يكون القاتل أسمى فعلاً من شأنه إحداث الموت، أن يتعوى إزهاق روح الجنى عليه ولا يجزئ عن هذه النية الخاصة أن يصدر الفعل الجنائى فى جناية القتل عن مجرد العمد، أو بإستعمال سلاح قاتل بطبيعته، ومن الواجب أن يتحدث الحكم عن هذه النية الخاصة وأن يستظهر توافرها من العناصر التى تكشف قيامها فى نفس القاتل. وإذن فإذا كان كل ما قاله الحكم فى صدد توافر هذه النية هو " أنها مستفادة من نوع السلاح الذى إستعمله



التهمون فهو من شأنه أن يزهق الأرواح وأعد لهذا العرض - " فإن هذا البيان يكون لاصراً قصوراً يجب الحكم بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢  
إذا كان الحكم قد قضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح الذى قدم فى مصر الدعوى فإنه يكون لاصراً .

الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٩٠ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٩  
إذا كان الحكم حين دان المتهم بجرمة عرض جن مغشوش للبيع مع علمه بفشه قد إستند إلى أنه صاحب الغل المستول عن المخالفات التى تقع فى عمله، وأنه لم يقدم الدليل على عدم علمه بالفش، فإن الحكم يكون قاصراً معنياً نقضه، لأن ما إستند إليه لا يصلح أساساً لمسائلة المتهم جنائياً بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أن يكون عرض الجبن للبيع مع علمه بفشه علماً واقياً.

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢١  
لا يكفى لإدانة المتهم بجرمة خدع المشترى المتصور عليها فى القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ما أورده المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد المزاولة والمران أو عدم إتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤدى إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية .

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٨  
متى كان الحكم قد أسس قضائه بإدانة المتهم فى جرمة التبيد المسندة إليه على مجرد عدم نقله الخاصيل الزراعية المحجوز عليها إلى السوق فى اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف فى الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ، فإنه يكون قاصراً البيان معنياً نقضه .

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٩  
متى كان الثابت أن المحكمة بدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتى ينازع التهم فى اعتبارها عقوداً مما يستحق عليه رسم دفعة الإتساع، وكان هذا الإطلاع لازماً لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون، وكان الحكم فيما إنتهى إليه من أن تلك المحررات هى عقود مبرمة بين الشركة التى يمثها المتهم وبين العملاء لم يورد الأساس الذى تبرر ما إنتهى إليه، فإنه يكون مشوباً بالقصور، ويتعذر معه على محكمة النقض أن ترأب صحة تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٤

مضى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذى وقع من التهم مما نص عليه فى المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان فى مكتبته فى الظروف التى وقع فيها الحادث إيقاف السيارة رغم ما تمسك به التهم فى دفاعه بأن الحادث وقع قضاء وقدر لأن المجنى نزل فجأة من الرصيف محاولاً اختراقه الشارع، كما أغفل الإشارة إلى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه، فإنه يكون قاصراً البيان واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٧

مضى كان الحكم بإدانة التهم فى جريمة الخطف قد استند إلى الوساطة فى إعادة المجنى عليه وقبض القديبة وهى العامل لاحقاً للجريمة وبصح أن تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة أركان الجريمة كما أنها لا تصلح بذاتها دليلاً على الإشتراك فيها، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التى تصل التهم بناء على الجريمة، فإنه يكون مشوباً بالقصور

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢

مضى كان الحكم قد استند فى إدانة التهم - بين ما استند إليه - إلى معاناة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاناة أو يذكر شيئاً عنها لوضح وجه إنقاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التى بينها بالرغم من أن التهم استشهد بهذه المعاناة نفسها على براءته مما أسند إليه، فإنه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٥٨/١/١٤

مضى كان قوام الأدلة التى أوردتها الحكم فى حق التهم بالإشتراك بالاتفاق والمساعدة فى جناية القبض على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه هو الوساطة فى إعادة المجنى عليه وقبض القديبة، دون أن يبين الرابطة التى تصل التهم بما على الجريمة أو يدل على قصد الإشتراك لديه. وكانت هذه الأفعال لاحقاً للجريمة وبصح فى العقل أن تكون منفصلة عنها، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٥٨/٤/١

مضى كان ما أثبتته الحكم ونسب إلى الشاهد ليس له أصل فى الأوراق، فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاءها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يعيه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٨

إذا كان الحكم لم يتعرض للخلاف بين الدليل القولى والدليل القنى بما يزيل التعارض بينهما، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيه .

الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٨

متى كان الدليل الذى ساقه الحكم وعول عليه فى إدانة المتهم هو دليل قنى مبنى على مجرد الاحتمال، مع ان الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبنى إلا على حجج قطعية البسوت تنمذ الجرم واليقين لبان الحكم يكون مبيعاً مسجوباً للنقض .

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ٢٧/١/١٩٥٨

متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء بنفسها لتبين مدى صحة ما أدلى به الشهود فى شأن إمكان رؤية المتهم عند إلقائه المعلنر وهو من الطلبات الجوهرية لتعللق بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة منها، وكان ما قاله المحكمة لا يصلح رداً على هذا الطلب، لبان الحكم يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٣١/٣/١٩٥٨

لا يكفى إدانة شخص بصفته لاعلاً أو شريكاً فى جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت إرتكابها إلا إذا كانوا جميعاً متفقين على السرقة، ومن ثم فإذا اعتمدت المحكمة فى إدانة المتهم فى جريمة السرقة إلى القول بان المتهم وهو سائق سيارة ضبط فى الصباح الباكر من يوم الحادث يسر بسيارته سراً مضطرباً وكان فيها شخصان وبها ملابس مسروقة وضعاها برضاها فى السيارة دون أن يحتلر عن حملها، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين، وكان ما ذكره من وقائع تالية فى تربيها الزمنى على السرقة لا يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فى الإدانة، فإنه يكون مبيعاً بما يستوجب نقضه ما دام لم يثبت أن نية المتهم كانت معقودة مع غيره من المتهمين على السرقة .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٥٨

متى كانت واقعة دعوى اللجنة المباشرة - سواء نظر إليها على أنها قذف أو سب وقعا فى علانية تلتزج تحت الجرائم المنصوص عنها فى المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن الدفع بالنقض الدعوى بالتنازل الذى تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التى يكون الفصل فيها لازماً للفصل فى الموضوع ذاته، إذ يبنى فيما لو صح - إلقضاء الدعوى الجنائية، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور، فإذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجباً لنقض حكمها .

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٣

منى كان الحكم قد دان المتهم بجرعة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئاً عن الإصابات التي حدثت بالجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى وفاته فإنه يكون معيماً لقصوره في إظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما ألبسه أوراق الدعوى.

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٠

إذا لم يعرض الحكمان الابتدائي والإستئنافي لبيان مقدار القمح المحجوز عليه وقيمته وبيان قيمة ما ورده المتهم لبنك السليف عيماً وما سده للصراف نقداً قبل التاريخ المحدد للبيع أخيراً وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في أنه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبيد أو إنتفائها فإن الحكم إذ لم يعن بإيراد هذا البيان يكون مشوباً بالقصور مما يحبه ويوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٦

إذا كان ما أورده الحكم للإستدلال به على قيام ركن المادة - في الجريمة التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثانية - هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المكونة لتعصر الإعتياد ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة إلى الواقعة الأخرى، بحيث تستطيع محكمة النقض إقرار صحة وصفها ومراعاة صحة تطبيق القانون، فلا يكتفى هذا القول ببياناً للركن المذكور، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه للقصور في بيان الواقعة .

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٧

من المقرر أن تحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة البتة عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة البتة التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة، ووازنت بينها وبين أدلة النفي لرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأدلة البتة - ومنها إعراف التهمة لمهندس التظيم بإرتكاب جريمة بناء بدون رخصة وعلى وجه مخالف للقانون - ولم تبدل الحكمة برأيها في هذه الأدلة مما ينشأ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتحصنها، فإن حكمها يكون معيماً مستوجباً للنقض

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٣

القصور في السبب له الصادرة على وجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون، فلا تملك محكمة النقض إزاء قبوله التعرض لما إنساق إليه الحكم من تفسيرات قانونية خاطئة وهو بسبيل رده على ما تمسك به المتهم من دفع قانونية .

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩

التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أجزاءه بحيث ينقض بعضه ما يشته البعض الآخر ولا يعرف أى من الأمرين قصدته المحكمة - فإذا كانت المحكمة بعد أن سلمت بعدم التحويل على إعراف الطاعن الأول - كدليل قبل المتهمين - لا أحاطه من ظروف، عادت واتخذت منه قرينة مؤيدة لأقوال الشهود دون أن تبين علة إطمئنانها إليه، مع سبق تحذرها عن الظروف التى تحيط به التى دللتها على عدم التحويل عليه كثيراً، ودون أن تبين كنه هذه الظروف ومزادها ومدى تأثيرها فى الإعراف كدليل وكيف هبطت به إلى مجرد قرينة تؤيد شهادة الشهود، فإن الحكم الطعون فيه يكون مشوباً بالتخاذل والقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢

الأصل هو عدم التوسع فى تفسير التوكيل الخاص، ووجوب إلزام الوكيل فى تصرفاته الحدود المرسومة له فى عقد الوكالة، إلا إذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين، فلا يلزم التقيد بحرفية التوكيل فى تفسير سلطة الوكيل بل يجب إعماله فيما يمتشى مع هذا القصد وتحويل الوكيل كالأهالى السلطات التى تدخل فى حدوده، فقيام المتهم برهن القطن الموضى ببيعته بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذى كان يهدف إليه المدعى بالحق المدنى - وهو تسديد المطلوب منه لينك التسليف الزراعى ولأموال الأميرية - لا يعد فى صحيح القانون تبديلاً معاقباً عليه جنائياً، ويكون إستخلاص الحكم نية التبيد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر إليه بالبيع وقيامه برهن القطن باسمه دون إسم المدعى بالحق المدنى فى علاج بعيد عن مزرعه قاصراً عن التدليل على ثبوت نية المتهم فى الإستحواز على القطن المدعى بتبديده وحرمان صاحبه منه مما يعيب الحكم و يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢١

إذا دان الحكم المتهم بتهمة عرضه " تبا " فاصداً للبيع دون أن يتحدث عن الواقعة وكيف اعتبرها عرضاً للبيع - مع ما أثبتته من أن " التين " كان موضوعاً بداخل التلاجة لتخزينه وبعدها عن محل تجارة المتهم، لأنه يكون مشوباً بالقصور فى البيان متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٠

إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما يشهده من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب، وهو دفاع هام - لو صح لتغير به مصير الدعوى - كما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته، أو أن ترد عليه بما يجز رفضه، أما وهي لم تفعل مكفية بقولها إن الجريمة المسندة إلى المتهم قد اكتملت أركانها في جانبه، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً للنقض.

الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٦/٣/١٩٦١

متى كان الدفاع عن المتهمين قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانتهم دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه، مع أنه من الدفوع الجوهرية التي ينبغي على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها - فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه .

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١/٥/١٩٦١

إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للموصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت وعلم المتهم بها والتي أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير - وإغفال الحكم لهذا العنصر الجوهري، الذى عليه يتوقف الفصل فى المسئولية الجنائية، مما يعيب الحكم بالقصور.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦١

إذا كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن المتهم قدم حكمة أول درجة مذكرة بدفاعه تتضمن أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على الوكالات لا تنطبق على الواقعة المسندة إليه للأسباب المشار إليها فيها، كما أشار الحكم إلى أن المتهم قدم مذكرة أخرى بهذا المعنى إلى المحكمة الاستئنافية طالباً إلقاء الحكم المستأنف وبراءته - فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع القانونى والموضوعى الذى أشار إليه يكون قاصراً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦١

خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين الإصابات التي أثبت على المتهم إحداثها بالجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير، على الرغم من أن هذا البيان جوهري ولازم للقول بوالمرأ أركان جريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين المتهم بها، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١/٣٠/١٩٦٢

إذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم " الطاعن " فى جريمة الإعتياد على الإفراض بالربا الفاحش قد أورد - فى حديثه عن ركن العادة - بياناً بالقروض التى عقدها المتهم ومقدار الديون فيها، إلا أنه لم يبين سعر الفائدة التى حددها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ٦/١٢/١٩٦٢

مضى كانت المحكمة، وقد أضافت تهمة جديدة وطبقت مواد الإتهام ومواد أخرى من ذات القانون دون أن تلت نظر الطاعن، لم تبين عناصر وأركان هذه التهمة الجديدة وجمعت بين المواد الخاصة بالجرمين ولم تفصح عن أى الجرمين عاليت، وكانت الأدلة التى استندت إليها لا تؤدى إلى توالى أركان الجريمة الثانية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ القانون إذ جاء قاصراً ومتخاذلاً ويتعين نقضه .

الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٤/٢/١٩٦٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم تأسيساً على أن ثمة اختلافاً فى الوصف وفروفاً فى الوزن، مقلدة بالجرائمات، بين حرز المواد المخدرة الذى أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعى لتحليل محتوياته والحرز الموصف بقرير التحليل - فإن ما ذكره الحكم من ذلك لا يكفى فى مجلته لأن يستخلص منه أن هذا الحرز غير ذلك، إذ أن هذا الخلاف الظاهرى فى وصف الحرزين ووزنهما إنما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلي به حقيقة الأمر، مادام الثابت أن كلا منهما كان يحتوى على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور وفساد الاستدلال متعيناً نقضه .

الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ٥/٢١/١٩٦٢

إذا كان بين من محاضر جلسات المحاكمة ومن المقررات المضمومة أن الطاعن - وهو المتهم باختلاس أشياء محجوزة - قد أسس دفاعه على بطلان الحجز لإعاقته من سداد الرسوم المحجوز من أجلها وأن لقم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز وعدم السير فى إجراءات البيع ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه - مع ما يمكن أن يكون له من أثر فى النتيجة - فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التيسيب بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢

- إذا كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وإن عرض لإصابات اجنئى عليه من واقع أوراق علاجه والتقير الطئى الموقع عليه قبل وفاته، إلا أن حين دان الطاعن بجرمة القتل الخطأ لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة اجنئى عليه إستناداً إلى دليل فى ما يصحه بالقصور الذى يعيه. ولا يقدح فى هذا أن تكون العقوبة المقرضى بها على الطاعن وهو الحبس لمدة ستة أشهر، تدخل فى نطاق عقوبة الإصابة الخطأ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعن بجرمة القتل الخطأ ونزل بالعقوبة إلى هذا القدر لأعتبارات الرافعة التى أثارها فوصل بذلك إلى الحد الأدنى لعقوبة الإصابة الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٢ .

- متى كان الحكم الابتدائي - الذى اعتنى بالحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ فى الطاعن وحده دون اجنئى عليه، فإن إستطرد الحكم المطعون فيه مع أخذه بأسباب الحكم المستأنف - إلى القول بإسهام اجنئى عليه فى الخطأ فضلاً عن قصوره فى بيان مدهه يكشف عن اضطراب فى بيان الواقعة بحيث لا يستطيع إستخلاص صورة واضحة لها مما يعين نقضه .

الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٦٢

لما كانت المحكمة قد عقابت الطاعن بمقتضى المادة ٣٤/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وكانت جرمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها فى هذه المادة تستلزم إستظهار توافر قصد خاص هو قصد الاتجار، الأمر الذى فات الحكم المطعون فيه، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٤/١/١٩٦٣

- لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى دعوى أخرى، قد إقتص على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها - إقامة بناء مخالف للرسومات والمستندات التى منح على أسامسها الرخيص وعدم مراعاته الإشرافات القانونية - وعرض إلى أنه ثمة مغايرة بين هذه الأعمال والإتهام المسند للطاعن فى الدعوى المطروحة دون أن يفصح عن أساس هذه المغايرة وكيف إنتهى من واقع الأوراق إلى أن هذه الأعمال غير التى سبق محاكمته عنها، وخاصة أن من بين هذه الأعمال ما قد يندرج فى عداد مخالفة شروط الرخيص والإشرافات القانونية مما يجب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .



- متى كان الحكم قد قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة، وإستند فى قضائه إلى أن الأفعال موضوع المخالفة قد وقعت فى عام ١٩٥٦ - حسب الثابت من محضر ربط العوائد - دون أن يحدد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن إحساب مدة الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية، فى حين أن محضر الضبط حرر فى ١٩٥٩/٢/٢٨، وكان تاريخ ربط العوائد لا يعتبر - فى حد ذاته تاريخاً لموضوع الواقعة، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور فى الرد على هذا الدفع القانونى، إذ يحرم محكمة النقض من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة، مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٧٨٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢  
من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه الإستدلال به، لكى يتسنى محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار إلباتها فى الحكم - فإن الحكم المطعون فيه وقد أغفل إيراد شهادة أحد الشهود التى إستند إليها يكون مشوباً بعيب القصور من بيان مدى الدليل المستند من شهادة هذا الشاهد، ويكون بذلك باطلاً مسوجباً للنقض.

الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٠  
لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه فى حيثياته يرشح قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعنين، وكان قد دأبهم دون أن يعرض لهذه الحالة أو يرد على إنتفائها وعدم توافرها، فإنه يكون مشوباً بالقصور والتناقض فى التسبيب مما يحبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٩  
لما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر أن الطاعن حضر إلى مكان الحادث بعد أن إستقرت حيازة الحجرة سبب النزاع له، وكانت الوقائع كما أوردها الحكم تفيد أن إجنئ عليه ومن معه قد حاولوا إدخال أمتعتهم إلى هذه الحجرة، مما يؤدى إليه ذلك من منع حيازة الطاعن بها بالقوة، ومع ذلك فقد أقيم الحكم لقضاءه برفض الدفع بصفة أساسية على أنه كان إخرى بالطاعن وهو محام أن يلجأ إلى رجال السلطة العامة لحماية يده، لعمله بصفته واجباً لم يفرضه القانون على غيره، ووضع قاعدة يرتب عليها كما يبدو من ظاهرها تعطيل حق الدفاع الشرعى عن المال كما هو معرف به فى القانون، بما رآه من إلزام مدعى هذا الحق بأن يتخلى عن إستعماله لرد ما يقع من إعتداء حفاظاً على ماله إكتفاء بالعمل على إسراده بعد ضياعه مما لا يقره القانون، وإذ كان الحكم قد أوجب على الطاعن أن يلجأ إلى رجال الشرطة، فكان عليه أن يبين أن ظروف الزمن كانت تسمح بأن يكون الإلتجاء إلى رجال الشرطة هو سبيل صالح لرد الإعتداء قبل تمامه

ما قصر الحكم في بيانه. ولما كان الحكم قد انتطوى فيما ذهب إليه على فهم خاطئ، لنظرية الدفاع الشرعي عن المال فوق ما شابه من قصور، فإنه يتعين نقض الحكم بقض النظر عما أورده من أسباب أخرى لنفي حالة الدفاع الشرعي، لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت إليه.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢

متى كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحرازه سلاحين مشخّنين قد اكتمل في إثبات ذلك بإحرازه بأنهما من طراز " لي أفيلد " وكان تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته - وهي المشخّنة - وكان الحكم لم يدلل على أن ماسورتي السلاحين لم تفقدا - لأى عارض - تلك الصفة المعيرة في القانون لإنزال العقوبة التي أوقعها الحكم فإنه يكون مشوباً بالقصور، ولا يعرض بأن العقوبة المقررة بها هي المقررة لجرعة إحراز الأسلحة غير المشخّنة، ذلك بأن المحكمة بعد أن طبقت المادة ١٧ عقوبات نزلت إلى الحد الأدنى للعقوبة طبقاً للوصف الذي أخذت به فلا يمكن - والحالة هذه الوقوف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها تنهت إلى ما ينبغي، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٧

إذا كان الحكم حين دان الطاعن بجرعة الكسب غير المشروع اعتبر مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده - لم ينقص عن مضمونها - وزيادة ثروته طبقاً لما قدره الخير دليلاً على أن ما كسبه غير مشروع. فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق فساد استدلاله وقصور تسميه بما يعنيه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٧

متى كان الحكم مع تسليمه بعدم وجود المقتولات في مكان الحادث أغفل دلالة ذلك على ما سأله الدفاع من الطاعن من أن اجنبي عليه لم يقتل حيث وجدت جثته، بالإضافة إلى ما ثبت من عدم وجود آثار دماء في مكانها، وهو - في صورة الدعوى - دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تنظر فيه وتورد في حكمها وترد عليه بما ينبغي. فإنه إذ أغفله جملة مع تسليمه بأحد أسانيد، يكون قاصراً .

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١١٩٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥

إن تعيين الجنابة التي تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الإخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات، ولا يكفي في هذا الصدد مطلق القول بأن المتهم إشرى الأشياء موضوع جريمة الإخفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة لأن حاصل هذا القول مجرداً هو إعتبار تلك الأشياء متحصلة من جنابة ويكون إخفاؤها جنحة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين أو يورد في أسبابه ما يدلل به على توافر

علم المطعون ضده بالظروف المشددة التي أحاطت بالجريمة التي تحصلت منها الأشياء المختلة وهي الجريمة النصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٧

ينتهي الحجز بإبراء ذمة المحجوز عليه من الإلتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد. ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أثار أمام محكمتي أول وثاني درجة أنه سدد قبل تاريخ التبديد ما يربو على قيمة المحجوزات، غير أن أياً من الحكمين الابتدائي أو المطعون فيه لم يعرض لذلك الدفاع. فإن الحكم المطعون فيه إذ ألغت عن الدفاع المشار إليه دون أن يعنى بالرد عليه مع أنه لو ثبت صحته تغير وجه الفصل في الدعوى - يكون مشوباً بالقصور الذي يعنيه بما يطله ويعين لذلك نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٧

مضى كان الحكم - وإن عرض لإصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبي الموقع عليه - إلا أنه حين دان المتهم بجريمة القتل خطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعه. لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابة وبين وفاة المجنى عليه إستناداً إلى دليل قضي - مما يصمه بالقصور الذي يعنيه ويوجب نقضه. ولما كان هذا السبب ينصل بالتهمة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به الدعوى المدنية والإحالة بالنسبة إلى الطاعن " المسئول عن الحقوق المدنية " وإلى التهمة أيضاً.

الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ٢٢/١/١٩٦٨

إذ كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الخبز وهل تشمل جميع ما ضبطه محرر المحضر أم تقتصر على ما كلف الخباز بإنتاجه، فإن الحكم يكون قد جاء خلواً من تحديد وبيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط المعجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانوناً، رغم ما لهذا البيان من أهمية في معرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها الأمر الذي يصم الحكم بالقصور في البيان ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ٨/٤/١٩٦٨

إذا كان بين من الإطلاع على المقررات: لى أثمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للظن أن النقيب " ..... " ذكر في تحقيقات النيابة أنه كان يقف على بعد ثلاثين متراً من المكان الذي تقابل فيه زميله النقيب " .... " مع التهم فلم يستطيع أن يعرف ما يدور بينهما، وبالتالي لم ير التهم وهو يضع مبلغ الرشوة في جيبه، ولا هو رآه يخرج من هذا الجيب ويحاول إلقائه على الأرض، مما كان مدار ما شهد به زميله في الجزء

الجمهورى الذى كان موضوع استدلال الحكم من شهادته، ومن ثم فإنه إذ أحال فى بيان ما شهد به النقيب المذكور إلى مضمون ما شهد به زميله مع اختلاف الواقعة التى شهد عليها كل منهما يكون فوق قصوره، منطوقاً على الخطأ فى الإسناد مما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٨

إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من تداخل حسابه الشخصى كعميل للبنك مع عهدته كرئيس ومفوض للجمعية، وهو دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن يرلع المسؤولية الجنائية أو يغير الرأى فيما يقضى به من رد وغرامة، بحسب ما يتضح أن كان المبلغ المتبقى كله أو بعضه ديناً، مما يقتضى من المحكمة أن تحصه لطف على مبلغ صحته وأن تعرض للمستندات التى قدمها المتهم تأييداً لدفاعه وتقول كلمتها فيها، وإذا كان ما أورده الحكم رداً على دفاع المتهم لا يتوالى به التدليل المشار إليه فيما تقدم، على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة الذى لا تقوم الجريمة التى دين بها المتهم إلا بتوافره فإنه يكون معيماً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٨

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين الرد عليها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه فى الإدانة على نتيجة الفتحش التى أسفرت عن ضبط موضوع الجريمة، فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٨

مضى كان وجه الرأى عن أهل الفن كما حصله الحكم المطعون فيه، سواء فى التقرير الإستشارى الذى قدمه المتهم أو تقرير اللجنة الفنية التى نذبتها النيابة العامة أو ما شهد به أحد خبراء اللجنة المذكورة أمام محكمة أول درجة قد إتفق على أن سبب سقوط الشرفه هو تاكل الكمرات الحديدية، وزاد التقرير الأخير على ذلك أن التاكل هو من العيوب الفنية التى يتعلمو إكتشافها إلا بتكسیر الخرسانة وهدم السقف عن آخره، وكان هذا هو الدرب الذى سار عليه الطاعن فى دفاعه وسبق أن قلم عليه قضاء الحكم المستأنف بتبرئته، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بدا منه أنه قد ألزم نفسه بالموازنة بين ما قلم عليه الإتهام وبين دفاع الطاعن قد عاد لفض الطرف عن هذه الموازنة ورد على دفاع الطاعن بقوله أن آية علمه بالخلل فى البناء هو قدمه، وهو رد مقطوع الصلة بدفاعه بخفاء العيب الذى ساندته فيه حكم محكمة الدرجة الأولى وتقرير اللجنة الفنية وما شهد به أحد أعضائها أمام محكمة أول درجة. ومن ثم فقد كان يتعين على الحكم

المطعون فيه أن يواجه هذا الدفاع المزد بالرائى الفنى ويقول كلمته فيه أما وهو لم يفعل نقصد بات مشوباً بقصور يعيه ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٧١/٦/٧

مضى كان الحكم قد عول فى إدانة الطعنين على تصرف الكلب البوليسى إذ قال : " وثبت من تجربة الكلب البوليسى أنه تعرف على المتهمين الثلاثة بعد أن شم المضبوطات التى وجدت بمنزل المتهم الأول " وكان الحكم لم يبين مدى صلة هذه المضبوطات التى وجدت بمنزل الطاعن الأول بالحادث حتى يستقيم دليله فيما إنتهى إليه، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧١/٦/٧

مضى كان الدفاع الذى أبداه الطاعن بطلب تعيين خبير آخر لفحص عمر الخمرين الموقع بهما بإمضاء الطاعن والأجنى عليه هو دفاع جوهري قصد به نفى الركن المادى فى جريمة التزوير وإستهداف به إستبعاد الدليل المسند من تقرير الخبير الذى إنتهى إلى تزوير العقد، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الإحالة إلى حكم محكمة أول درجة الذى أخذ بتقرير الخبير وحده دليلاً على وقوع جريمة التزوير ونسبتها إلى الطاعن دون أن يرد على دفاع الطاعن الجوهري الذى تضمنته مذكرته المكتوبة المصرح له بتقديمها وإتماماً لدفاعه الشفوى أمام المحكمة. لأن إغفال الحكم المطعون فيه هذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته فى خصوص هذه الدعوى - لما يبنى على ثبوته أو عدم ثبوته من تغيير وجه الرأى فى الدعوى والصورة التى إعتقلها الحكم بشأنها - يجعله معيماً بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥

مضى كان الدفاع عن المتهمين قد قام على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت جثة الأجنى عليه فيه ودلل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء أو طلاقات فى مكانها رغم أن الأجنى عليه أصيب بأعيرة نارية وهو راقد على الأرض ولم تستقر المقتوفات النارية بجسمه، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك وهو - فى صورة الدعوى - دفاع جوهري لما يبنى عليه - لو صح - التبل من أقوال شاهد الإثبات بما كان يعين على المحكمة أن تظن إليه وتورده فى حكمها وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفه، أما وقد أغفلته جملة فإنه يكون معيماً بالقصور الذى يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦

مضى كان ما أورده الحكم المطعون فيه لدى قوله بأن المجنى عليه أبلغ لاكتشافه فقد ساعته في إحدى سيارات " الأتوبيس " لا يبين منه في يقين ما إذا كانت السرقة قد ارتكبت بالسيارة وهي إحدى وسائل النقل البري أم في مكان آخر لم يكشف المجنى عليه السرقة بالسيارة وكان عدم تفتن المحكمة إلى إظهار هذا الركن في جريمة المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات - والذي ترويح له الواقعة كما أوردتها - يصمم حكمها بالقصور الذي له وجه الصدارة على سائر أوجه الطعن بما يتعين معه نقضه

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨

إن مجرد ثبوت تزوير التوقيعات المنسوبة إلى المجنى عليه على إيصال سداد الأجرة دون إظهار أركان جريمة التزوير وإيراد الدليل على أن الطاعن زور هذه الإمضاءات بنفسه أو بواسطة غيره لا يفيد ثبوت جريمة التزوير في حقه ما دام أنه ينكر ارتكابه لها وخلا تقرير المضاماة من أنها عمرة بخطه بما يعيب الحكم بالقصور .

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٤

مضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة الملعون حده، دون أن يعرض للدليل المستمد من إقراره بمحض الضبط انحراف بمعرفة مأمور الجمرك، ودون أن تدل المحكمة برأيها فيه، بما يفيد على الأقل أنها فعلت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو راته غير صالح للإستدلال به على النهم، فإن الحكم يكون قد جاء مشوباً بالقصور في السبب .

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٥

مضى كان الحكم لم يستظهر نوع الجبن المضبوط من بين الخمسة الأنواع المبينة في المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما لم يوضح النسب المقررة قانوناً للعناصر الداخلة في تركيبه والنسب التي وجدت بالفعل في الجبن المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة إيراد هذا البيان في الحكم حتى يتسنى عكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به ولذا فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذي يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦

- إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامات بقدر عدد العمال دون أن يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم تلك المخالفات حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة

الحكموم بها، فإنه يكون بذلك قد جهل العقوبة التي أوقعها على المظنون ضده مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه .

- إذا كان العوار الذي شاب الحكم في قصوره في البيان فوق خطئه في تطبيق القانون قد حجب احكامه عن إزال العقوبة الصحيحة فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الظعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

من المقرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن احكامه متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التحويل على تلك الشهادة، فإن تسميها في ذلك يخضع لرقابة محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت احكامه بضمها تحقّقاً لوجه الظعن أن الشهادة الطيبة التي قدمها محامي الطاعن بالجلسة التي حددت لنظر معارضته في الحكم النهائي الإستئنافي، صادرة من طبيب للأمراض الباطنية وأنها تفيد أن الطاعن يعاني من مضاعفات بالأمثى عشر وهبوط عام مما يستلزم العلاج والراحة التامة بالفراش مدة سبعة أيام. لما كان ذلك، وكانت احكامه وهي في سبيل تبيان وجه إطلاعها للشهادة قد إقتصرت على قول مرسل بأنها لا تطمن إليها لصدورها من غير أخصائي على غير سند - على ما سلف بيانه - ودون أن تعرض لمعوى الشهادة وتستظهر ما إذا كان المرض الذي ألبته لما لا يقعد الطاعن عن المثول أمامها حتى يصح لها أن تفصل في المعارضة في غيابها من غير أن تسمع دفاعه، فإن حكمها يكون قاصر البيان معيّناً لنقضه والإحالة.

الظعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

معي كان الحكم المظنون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل العمل المسند إلى عمال الطاعن وعمّا إذا كانوا من العمال الحاضمين لقانون التأمينات الإجتماعية أم أنهم من الفئات المستثناة من تطبيق هذا القانون فيكون أمراً لا جرعة فيه - فإنه يكون معيّناً .

الظعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٢

لما كان مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في الواقعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه أنه قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم الطاعن بشأنها المذكورة التي إشتملت على عبارات السب ومدى إتصال هذه العبارات بالنزاع القائم والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه، حتى يتضح من ذلك وجه إستخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق

الدفاع في هذا النزاع، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٦٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٥

لئن كان الحكم المطعون فيه قد دال على أن السيارة قيادة الطاعن اصطدمت من الخلف بالسيارة التي كان اجنئ عليه الأول يقف على سلمها بحكم عمله " كحمال " أثناء وقوفها بالطريق وأنه ترتب على ذلك وفاته إلا أنه فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها باجنئ عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أولهما وذلك من واقع الدليل الفني - وهو التقرير الطبي - مما يعيب الحكم بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن.

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

إذا كان البين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن الطاعن قدم للمحكمة الإستئنافية حافظة المستندات التي رأى أنها مؤيدة لدفاعه والذي أثبتته على إحدى صفحات الحافظة بما مؤداه أن الشيكين محل الإتهام لم يستوليا شرائطهما القانونية لحملهما تاريخين وعبارة غير قابل للتحويل وتمسك بدلالة المستندات المقدمة على إنشاء وصف الشيك عن السنتين موضوع التهمة المسندة إليه. لأن سكوت الحكم عن هذا الدفاع الجوهري إيراداً له ورداً عليه يصمه بالقصور المبطّل له بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٥

مضى كان الدفاع عن الطاعنين نازع في مقدرة اجنئ عليه السر من المكان الذي قرر شاهد الإنبات بأنه أطلقت عليه فيه الأعيرة النارية إلى حيث وجدت جثته، وطلب الرجوع في ذلك إلى كبير الأطباء الشرعيين - وكان الحكم المطعون فيه إستند في أطراح هذا الطلب إلى ما قاله من إن اجنئ عليه أصيب أولاً في أذنه ثم أصيب إصابة سطحية في عنقه وهما إصابتان لم تحولا بينه وبين السر إلى زراعة القول حيث أطلقت عليه الأعيرة الأربع الأخرى، وذلك دون أن يبين الحكم سنده في هذا التصور الذي إعتنقه للحدث سواء من التقرير الطبي الشرعي الذي لم يرد به ذكر لترتيب الإصابات وتسلسلها أو مما أخذ به من أقوال ابن اجنئ عليه الذي شهد بأن الأعيرة النارية ظلت تنهال صوبهما دون فارق زمني فإنه يكون قد بنى قضاءه على ما ليس له أصل ثابت في الأوراق .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

أنه وإن كان من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينه من ظروف الدعوى وأنها متى إستقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه، إلا أن هذا مشروط بأن يكون



الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قعد عن بحث ركن الضرر كما تحدث عنه الطاعن " المدعى بالحقوق المدنية " ولم يكن بتحقيق ما أثاره الطاعن من عدم استقرار حالة الضرر لديه وهو دفاع حيوي يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى المدنية مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصنه وتقف على مبلغ صحته وأن تتحدث عن تلك المستندات التي قدمها الطاعن وتمسك بدلائلها على عدم استقرار حالة الضرر لديه، ولو إنها عنت ببحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة التي أوردها وهي أنها ترى أن المبلغ المحكوم به مناسب، فإن ذلك لما ينبئ بأنها لم تلم بعناصر الدعوى المدنية إلماماً شاملاً ولم تحط بظروفها إحاطة كافية مما يعيب حكمها بالفساد في الإسناد والقصور في التسيب بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٣

معي كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد إشمملت على صور متعارضة عن الحادث فأورد للشاهدة إبنة الجنى عليه روايتين مختلفتين، كما نقل من أقوال شهود الإلثبات أن السلاح المستعمل في الحادث هو فرد خرطوش في الوقت الذي أورد فيه عن تقرير الصفة التشريحية أن الفرد الخرطوش المضبوط لم يستخدم في ارتكاب الجريمة وأن السلاح المستعمل هو فرد بلدى صناعية محلية، وأنه غير مششغن الماسورة لعدم وجود ميازيب على الغلاف المعدني للمقلوف المستخرج من اللجنة وإنهى - على خلاف ذلك وبغير سند من الأوراق - إلى إدانة المحكوم عليه بجريمة إحراز سلاح نارى مششغن بغير ترخيص كما أنه بعد أن أورد تحصيله لأقوال الشاهدة سالفة الذكر والعمدة والخبر عن إصابة الجنى عليه في رأسه بأنها نتيجة الإعتداء بمقبض الفرد نقل عن شاهدين آخرين رواية عن الجنى عليه أنها حدثت من الضرب بعصا. ولما كان ما أورده الحكم من تلك الصور المتعارضة لوقائع الدعوى وأخذها بها جميعاً يدل على إخلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة فضلاً عما ينبئ به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إلى الحد الذى يؤمن به الخطأ فى تقدير مسؤولية المحكوم عليه - الأمر الذى يجعل الحكم متخاذلاً متناقضاً بعضه مع بعض معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١١/٤/١٩٧٣

لما كان الحكم وقد دان المتهم بجرمى القتل والإصابة الخطأ ورب على ذلك مسؤولية متبوعه " المستول عن الحقوق المدنية " قد خلا من الإشارة إلى بيان إصابات الجنى عليهم كما فاتته أن يورد مؤدى التقارير

الطبية الواقعة عليهم، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته إستناداً إلى دليل قننى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى إستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعنيه بما يوجب نقضه .

#### الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٣ مكتب قننى ٢٤ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣

معى كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات البضائع التى نسب إلى الطاعن تصديرها للخارج ولم يدلل - بسند من أوراق الدعوى - على أنه يسرد قيمتها فى المعاد القانونى، كما أنه أغفل كلية التحدث عن أدلة الثبوت فى جريمة التصدد المقوم بعمله أجنبية مكشفاً بالقول بأن الطاعن وقع على عقد شراء باخرة بمبلغ أربعين ألف جنيه إسرائيلى دون أن يورد مضمون العقد المذكور ودون أن يوضح فى أسبابه عن أن هذا التصدد قد تم على خلاف الأوضاع القانونية وسنده فى ذلك حتى يبين وجه إستدلاله على ما جهله، كما أنه جاء قاصراً فى بيان جريمة عدم عرض العملة الأجنبية للبيع على وزارة الاقتصاد لأن الحكم يكون قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ومضمون كل دليل من أدلة الثبوت مما يصمه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيتها فيما خاض فيه الطاعن فى باقى أوجه طعنه من خطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ مكتب قننى ٢٥ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٢

من المقرر أن علم الجنبى عليه بالجريمة ومرتكبها يعنى من الوقائع التى رتبت عليها المادة ٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية أثراً قانونياً بما لا يصح معه إفراض هذا العلم. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول دعوى الطاعن تأسيساً على إفراض علمه بالوقائع التى تضمنتها منذ أكثر من ثلاثة أشهر سابقة على تاريخ رفعها دون أن يعنى الحكم بإستظهار ملاسبات هذه الشكاوى وما إذا كانت عن الوقائع السابقة ذاتها أم عن وقائع جديدة أخرى، ودون أن يورد الدليل على العلم اليقضى، فإنه يكون مشوباً بعيب القصور فى التسبيب.

#### الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤ مكتب قننى ٢٥ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٩

يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والجنبى عليه فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر. كما أن الأصل أن خطأ الجنبى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يرتب عليه إنباء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده الأول أثناء قيادته السيارة ومدى إتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التى كان يقود بها السيارة ليستعين مدى الحيطة

الكافية التي كان في مقدوره إتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كانا في مكتبته بذلعهما والتقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركني الأعمال ورابطة السببية فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويستوجب النقض والإحالة في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمطعون ضده الأول والمطعون ضده الآخر - المسئول عن الحقوق المدنية - مع إلزامهما بالمصاريف وبغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

#### الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠

من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن يستعمل على بيان كاف لمؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها، بل ينبغي سرد مضمون كل دليل بطريقة والية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إتحت بها المحكمة ومبلغ تغالقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها، وإذ كان ذلك، وكان قد فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى العائنة ووجه إتخاذها دليلاً مؤيداً لصحة الواقعة، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه بما يوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

إذا كانت المحكمة لم تكن تبحث الظروف والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضاً أثناء التفتيش المتعلق بجرمة الرشوة ودون سعي يستهدف البحث عنه، أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التعسف في تنفيذ إذن التفتيش بالنسبة إلى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة الأصلية التي جرى فيها التحقيق، فإن حكمها المطعون فيه إذ إقتصر في رده على الدفع ببطلان التفتيش - لعدم وجود ما يبرر التضادي فيه من بعد ضبط مبلغ الرشوة معه - بما أورده في مدوناته، يكون معيباً بالقصور.

#### الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١٩

لما كان الثابت من مطالعة المفردات أن الضابط قد إنتقل إلى مسكن المطعون ضده المحدد بالتحريات والإذن لوجود المطعون ضده فيه محرزاً المخدر المضبوط على الصورة التي أوردها الحكم وأنه واجه المطعون ضده بالمخدر المضبوط معه لإعراف له بملكيته له بقصد الإتيار فيه، وإقتصر المطعون ضده في تحقيق النيابة وهو يصدد الإدلاء بالبيانات المتعلقة باسمه ومحل إقامته - على ذكر أنه يقيم بالمسكن رقم ..... بالمطرية، دون أن ينفي إقامته بالمسكن الذي ضبط فيه والمحدد بالتحريات وإذن التفتيش. بل أن وصفه لمسكنه الذي ذكر عنوانه في تحقيق النيابة ووقعه بالنسبة للمساكن المجاورة جاء متطابقاً تماماً مع الوصف

الذى أدلى به الضابط لمسكن المطعون ضده بالتحريات وتم ضبطه فيه متفقاً معه فى تحديد موقعه من المساكن المجاورة على النحو الذى ذكره الضابط. لما كان ذلك وكان الثابت مما تقدم أنه ليس هناك ما يدل على أن المسكن المحدد بالتحريات والصادر بشأنه الإذن ليس مسكن المطعون ضده، فإن ما ذكره الحكم لا يكفى لأن يستخلص منه فى مجملته عدم جدية التحريات إستناداً إلى أنها إنصبت على مسكن آخر غير المسكن الذى يقيم فيه المطعون ضده، وكان مجرد الخلاف فى عنوان المسكن بين ما ورد ببطاقة المطعون ضده العائلية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدى بطريق اللزوم العقلى إلى عدم صحتها، بل قد يصح فى العقل أن يكون سبب هذا الخلاف راجعاً إلى أن المطعون ضده قد غير محل إقامته دون إثباته ببطاقته العائلية أو أن الحارة الكائن بها المسكن تحمل إسمين أحدهما قديم والآخر حديث، مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقاً تستجلي به حقيقة الأمر وصولاً إلى تعرف هذه الحقيقة.

الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

الحكم المطعون فيه إن لم يظهر علاقة السببية بين فصل العامل " المطعون ضده " ونشاطه الفنى فإنه يكون معيباً.

الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٩

لما كان الثابت من مدونات الحكم أنه قد ورد بتقرير الصفة التشريحية أن إصابات الجنى عليه نوعان رضية تحدث من جسم صلب راض ثقيل أياً كان نوعه ونتجت منها كسور بالجمجمة والأضلاع وقطعية تحدث من آلة حادة قاطعة كسكين ونتجت عنها إصابات لقطعية بالجسم وأن الوفاة نتجت عن الإصابات الرضية والقطعية وما أحدثته من كسور بالجمجمة والأضلاع ونزيف على سطح المخ وما صاحب ذلك من نزيف خارجي وصدمة عصبية، وكان الحكم مع تمويله على هذا التقرير لم يعرض لرفع الخلاف بين ما ورد به من وجود إصابات رضية بالجنى عليه تحدث من جسم صلب راض ثقيل علاوة على ما به من إصابات لقطعية يجوز حدوثها من سكين - وبين الصورة التى إستخلصها هو لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والتى جاءت مقصورة على أن الجنى عليه قد طعن بسكين - الأمر الذى يشكل تعارضاً بين الدليلين الفنى والقسولى - كما لم يرد بالحكم فى الوقت ذاته ما يقطع، إستناداً إلى دليل فنى، بأن الإصابات التى وجدت بجسم الجنى عليه من هذه السكين - والتى إتصرت عليها مساءلة المحكوم عليهما وفقاً لتصوير الحكم - كانت كافية وحدها لإحداث الوفاة الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - يكون لاصراً لصوراً يعبه.

الطن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢

من المقرر أنه لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتماداً على رواية أخرى دون قيام دليل يؤيد ذلك، لأن ما يقوله الشخص الواحد كذباً في حالة وما يقره صدقاً في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاعبه في كل حالة، كما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يرجح معها صدقه في تلك الرواية دون أخرى. وهو ما أغفل الحكم بيته ومن ثم فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٥

— من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما إستندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب، وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصاً نقصاً جوهرياً موجباً لنقضه.

— أوجب الشارع لإنفاذ الحجز الإداري عناصراً وشروطاً منها وجوب أن يكون الحارس الذي ينصبه مندوب الحجز مديناً أو حائزاً حتى لا يعتد برفضه قبول الحراسة وتسوغ بالتالي مسألته جنائياً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تعيين الطالب حارساً وترك المشجوزات لديه على الرغم من رفضه الحراسة وأنه ليس المدين، دون أن يستظهر أنه عين حارساً بوصفه "حائزاً" للمحجوزات والأدلة التي يستخلص منها ذلك، ودون أن يمحى دالة ما قالته محكمة أول درجة من أنها لا تطمنن إلى سلامة إجراءات الحجز التي اتخذت، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه.

الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٧

من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بياناً كاملاً، فلا تكفي مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ إتساقه مع باقي الأدلة حتى يتضح وجه إستدلاله بها، وكان إستناد الحكم إلى تقرير الخبير دون أن يعرض للأسانيد التي أقيم عليها ودون أن يورد مضمون العقود والمستندات التي أشار إليها — لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالمقوبة خلوه مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بالأدلة التي إستبط منها معتقده في الدعوى مما يسم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة.

الطن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٠

لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليها، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف

عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يطنه الجنائي ويضمرة فى نفسه، فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالاً وإنما عرض لها فى صدد بيانه لواقعة الدعوى ومؤدى إعتراف الطاعن الثانى فى التحقيق. وكان ما أورده الحكم فى هذا الخصوص إمتدلاً منه على توافرها لدى الطاعن من أنه جرم فوق الجنى عليها أثناء نومها ولما حاولت الإستغاثة أطلق على عقها ليكم نفسها وظل كذلك كأنها نفسها حتى فاضت روحها - لا يفيد سوى مجرد قصد الطاعن إرتكاب الفعل المادى وهو ما لا يكتفى بذاته لنبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن. وكان لا يغنى فى ذلك ما قاله الحكم فى معرض بيانه لمسئولية الطاعن الثانى - من أن الطاعن الأول قصد إزهاق روح الجنى عليها ليأمن شرها إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

#### الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٣

لما كان بين من الإطلاع على أوراق الطعن والمفردات لضمومة أن الدعوى رفعت على المطعون ضده فى القضايا أرقام ..... و..... لسنة ١٩٧٥ جنح مستأنفة وسط القاهرة التى كانت مقيدة حسب ترتيب أرقامها ..... و..... لسنة ١٩٧٤ جنح بلدية المطرية لأنه فى أيام ٤ من أغسطس و٢٩ من أغسطس و ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم المطرية أدار المحل العام المين بالمحضر على الرغم من سبق غلقه. ولقبت محكمة أول درجة فى كل منها بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات وإعادة الغلق فاستأنف، وقررت محكمة ثانى درجة ضم الدعوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد بعقوبة واحدة ثم قضت بإلغاء الأحكام المستأنفة بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات والغلق عن جميع الجرائم الثلاث وقد أقامت المحكمة قضاءها المطعون فيه على أن جريمة إدارة محل سبق غلقه من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إدارة الجنى تدخلاً متتابعاً متجدداً، وأن محاكمة الجنائى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالات السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها، وأن الثابت أن المحل الذى قام المطعون ضده بإدارته فى جميع القضايا محل واحد. لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن لما يجب أن يشتمل عليه الحكم بالإدانة، بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، لما يترتب على ذلك من نتائج قانونية، وإذا كان الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى اتحاد المحل فى الدعوى الثلاث ورتب عليه وحده الجريمة، قد إجتزأ بإرسال

القول بأن اخلل مثار الإلتهام محل واحد دون بيان العناصر التي إستمد منها هذه النتيجة - من واقع الأوراق - وكان في ذلك ما يعجز محكمة النقض عن بسط رافعتها للوقوف على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وبالتالي يحول بين هذه المحكمة وبين قول كلمتها في صحيح القانون فيما تنعيه النيابة العامة على احكام المظنون فيه من خطئه في القانون ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالنصو ر .

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣٠

لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بـ١٩٥٤ رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفي "المصنفات المجسدة في الآداب والفنون والعلوم" وبين من البند ثانياً من المادة السادسة أن حق المؤلف في إستقلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بتسخير صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بحفا خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو أية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو الجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي ويجوز -الفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه- للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الإستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ "فقرة أ" و٦ و٧ "فقرة أ". وكان القصد الجنائي في جريمة تقليد مصنف منشور -بخارج التي دين الطاعن بها، يقتضي علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علماً يقيناً بتوافر أركانها، فإذا ما نازع التهم في توافر هذا القصد، كان ثراءً على المحكمة إستظهاره إستظهاراً كائناً، وإذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه في الإستغلال إلى الغير، وكان الطاعن قد جادل في قيام ذلك القصد، قائلاً بإعتقاده صحة ما قرره له التهم السادس أن مؤسسته هي ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية، وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسئولية ذلك التهم، فإن قول الحكم للدليل على توافر القصد الجنائي لدى طاعن "أن القصد الجنائي متوافر مما قرره التهمــــــــــــون الأول - الطاعن وباقي المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وإن عللوا أقوالهم بطبعها على القول بأنهم إعتقدوا في صحة ما قرره التهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربي السعودي تمثل دار النشر التي تحكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الإتهام عنهم إذ لا يأتي من القائمين بعمليات الطبع وهي مهمتهم الإستناد إلى مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التي قاموا بطبع مثلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت في هونغ كونج ". لا يكفي لتوافرها وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغاً لغاية الأمر فيه، هذا إلى أن ما أورده الحكم من أنه ثبت على المصنف طبعه في هونغ كونج، لا يجدي في توافر

القصد، إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مشار الإتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة .

الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٦

لما كان بين من الإطلاع على عنصر جلسة محكمة أول درجة المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ أن النيابة العامة عدلت وصف الإتهام في حضور المطعون ضدها ووجهت إليها تهمة التعدي على الطريق العام بإقامة مبان عليه بدون إذن من الجهة المختصة وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣/٢٢ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في قضائه ببراءة المطعون ضدها إلى أن القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ وأن حظر - في المادتين ١٢ و ١٤ منه - إقامة منشآت على مسافة معينة على جانب الطريق إلا أنه لم يقرر عقوبة هذا الفعل. ولما كان هذا الفعل الذي ناقشه الحكم يختلف عن الفعل المنسوب إلى المطعون ضدها طبقاً للوصف والقيد المعدلين في مواجهتها أمام محكمة أول درجة وهو التعدي على الطريق العام بإقامة مبان عليه دون إذن الجهة المختصة الذي جرمته الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشرة من ذات القانون، وكان الحكم لم يعرض كلية لهذا الفعل الأخير الذي رفعت بشأنه الدعوى الجنائية على المطعون ضدها ويقول كلمته بشأنه فإنه يكون معيماً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٢

لما كان الحكم وإن عرض لإصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبي الموقع عليه، إلا أنه حين دان الطاعن بجرمة الضرب المفضي إلى الموت لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابة وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى - دليل فني مما يصفه بالقصور. ولا يقدح في ذلك ما أورده المحكمة في ختام حكمها من أن الضرب أدى إلى وفاة المجنى عليه ذلك أن الحكم أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي الشرعي صلة الوفاة بالإصابة التي أشار إليها من واقع الدليل الفني وهو الكشف الطبي، مما يجعل بيانه هذا قاصراً قصوراً لا تستطيع معه هذه المحكمة أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل الطاعن والنتيجة التي أخذ بها .

الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٢

من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو إزائه طبقاً للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثالث بربض الطرلين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين ملكين متجاورين. لما كان ذلك وكان الحكم الإبتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن وباقي المتهمين بقوله : " وحيث إنه يبين من العرض المتقدم لوقائع هذه الدعوى بأن التهمة ثابتة في حق المتهمين



أخذاً بما جاء في تقرير اللجنة المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤ والتي تعتمد عليه المحكمة كدليل كامل في الإثبات من أن المتهمين قد قاموا بنقل علامات الخنيد التي تم وضعها بمعرفة اللجنة المشكلة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٧٤ الأمر الذي ترى معه محكمة معاليتهم عملاً بمواد الإتهام المادة ٢٠٤/٢ وكان البين من مدونات الحكم أنه قد أقيم قضاؤه بالإدانة على مجرد الأخذ بالتقرير المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤ والذي إقتصرت دلالاته على أن الحد لم يكن متعارفاً عليه من قديم الزمان دون أن يظهر الحكم ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تفويضاً لحكم قضائي أو أن الطاعن الطاعن قد إرضاه لأنه يكون معيماً بالقصور الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراعاة صحة إنطباق القانون على الواقعة بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث ما أثر في وجه الطعن عن الخطأ في تطبيق القانون وبالي أوجه الطعن ذلك بأن القصور في السبب له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون. وإنه وإن كان وجه الطعن سائفاً الذكر يتصلان بالقي المتهمين وكان يتعين نقضه والإحالة بالنسبة لهم أيضاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه في حقيقته حضورياً اعتبارياً بالنسبة لبالي المتهمين قابلاً للطعن فيه بالمعارضة منهم، فإن أثر الطعن لا يمتد إليهم .

#### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٨

إذا كان الأصل أن المحكمة لا تلزم بمتابعة التهم في مناحي دفاعه المخطئة إلا أنه يعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها لم تكن إليها ووازنت بينها، فإذا هي ألفت كلية عن العرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه .

#### الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٨

عدم إظهار الحكم القصد الجنائي الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه يجعله مشوباً بالقصور .

#### الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٨

لما كان الحكم قد عرض لقصد الإنجاء ونفاه بقوله : " وحيث إن المحكمة لا تسير النية العامة ليما أسبغته من وصف ولقد على واقعة الدعوى من أن التهم يحرز المخدر بقصد الإنجاء إذ أن ظروف الدعوى وملاساتها لا يبرز منها دليل تلمنن إليه المحكمة أن التهم قد قصد من إحرازه لقطع المخدر المضبوط

الإتجار فيه كما قد خلت الأوراق من دليل تظمن إليه المحكمة على أن التهم قد أحرز قطع المخدر بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصى ويكون الثابت فى حق التهم وهو ما إستقر فى يقين المحكمة أن التهم أحرز بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصى جوهراً مخدراً " حشيش " فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وإذ كان ذلك وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين لقصدته المحكمة، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى كما إستخلصتها المحكمة أورد أقوال شاهد الإثبات الأول كما هى قائمة فى الأوراق ثم ساق ما قصد إليه من إقتناعه من عدم توافر لصد الإتجار بما ينفى قيام التناقض، فإن ما يثبته الطاعن فى هذا الشأن - فضلاً عن إنعدام مصلحته فيه - يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٨ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٨

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله " أنها تتحصل فى أنه ثبت للرائد ..... بقسم مكافحة المخدرات من تحرياته السرية التى قام بها أن كلا من المتهمين يحرز مواد مخدرة فأستصدر إذنًا من النيابة العامة بتفتيشهما لضبط ما يحرزانه من هذه المواد فصدر له الإذن المطلوب فى الساعة ٦,٣٠ مساء يوم ١٩٧٦/٢/٨ وفى حوالى الساعة السابعة من نفس اليوم علم من مصدره السرى بوجود المتهمين بشارع صفيّة زغلول أمام بلوكات الأمن قسم العطارين لإنتقل وبصاحته الشرطى السرى بالقسم إلى حيث أعبره المرشد السرى حيث عمل كميناً أمام جمعية الدواجن وما لبث أن شاهدهما هو والشرطى السرى قادمين بشارع صفيّة زغلول فى نهايته متجهين إلى محكمة سكك جديد مصر فركبهما حتى مرا على الكمين ثم ولب عليهما وتمكن بمساعدة الشرطى السرى من القبض عليهما وتفتيش المتهم الأول عثر معه على طربة كاملة من مخدر الحشيش أسفل كمر بنطلونه كما عثر مع المتهم الثانى على لقالة من السلوفان بها قطعة من مخدر الحشيش ملففة بقماش يجيب صوته الخارجى الأيمن ومواجهتهما بما ضبط مع كل منهما إعرافاً بإحرازهما هذه المواد المخدرة " . وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت لصوره بالصورة المتقدمة تحدث عن القصد من الإحراز بقوله " إنه لا يوجد دليل تظمن إليه المحكمة على أن المتهمين كانا يقصدان الإتجار بما ضبط مع كل منهما بالذات من مخدرات بل ينفى هذا القصد ما شهد به الرائد ..... من أن تحرياته السرية دلت على أنهما كانا بسيّلهما لتسليم المخدرات لآخر أى أنهما ما كانا إلا محرزين وبالتالى تستبعد المحكمة قصد الإتجار من وصف الإتهام ... " ، وإنتهى الحكم من ذلك إلى معاقبة كل من المطعون ضدّهما طبقاً للمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به. لما كان ذلك ولكن كان من المقرر أن إحراز المخدر

بقصد الإنجاز هو واقعة مادية مستقل فاضي الموضوع بالفصل فيها، إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائفاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها، وكان البين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن تحريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلته على أن المظنون ضدهما يتجران بالمواد المخدرة ويقومان بزويجها على عملاء فما بدائرة بعض أقسام شرق مدينة الإسكندرية وأنها بصدد تسليم بعض عملاتهما بدائرة قسم المطارين كمية من المواد المخدرة وقد قام الضابط - بناء على إذن من النيابة العامة - بضبطهما وهما في الطريق العام ومع أولهما طربة كاملة من مخدر الحشيش وزنتها ٣٠٠ جرام ومع الثاني قطعة من ذات المخدر تزن ٣٩ جراماً، وشهد الضابط والشرطي السرى المرافق له وقت الضبط بأن المظنون ضدهما أقرّا بالقولهما بأن إحرازهما المخدر المضبوط كان بقصد الإنجاز، مما كان مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتحصنها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً على توافر قصد الإنجاز أو لا تصلح، لا أن تقوم لقضاءها على مجرد قول مرسل أما وهي لم تفعل وتساندت في إطراح هذا القصد باستدلال فاسد من أقوال الضابط فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٨

لما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن الطاعة قدمت مستندات تمسكت بدلائلها على ملكيتها للإقراض موضوع التهمة وإنشاء القصد الجنائي لديها، وتمسكت في دفاعها بأن المدعية بالحق المدني - المظنون ضدها - لم تقدم سند ملكيتها وأن الخامي العام سلم الإقراض للطاعة كما تضمن محضر تلك الجلسة أن المدافع عن الطاعة قدم حافظة بها عقد إيجار محرر محرر بين الطاعة والمظنون ضدها تدليلاً على فساد دعوى هذه الأخيرة وعلان منازعتها للطاعة في الملكية. لما كان ذلك، وكان بين من الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه أنه دان الطاعة بجردها أنها تصرفت في الإقراض التي أودعت لديها على سبيل الأمانة للمحافظة عليها، دون أن يفصل في النزاع على ملكيتها، ودون أن يعرض لمستندات الطاعة ولا دفاعها القائم عليها بدعوى إنشاء القصد الجنائي لديها، وذلك بالرغم من أنه قد أشار إليه في مدوناته، لما كان ذلك، وكان مجرد إدخال الطاعة بما فرجه عليها عقد الوديعة من التزامها بالمحافظة على الإقراض التي تركت في حوزتها حين الفصل في النزاع على الملكية لا يفيد بذاته إرتكابها جريمة التبيد، بل لابد أن يثبت أن مخالفتها لهذا الأمر قد أملاه عليها سوء القصد ونجم عنه ضرر بالجنى عليها.

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٧٨

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن الذى أبداه بصدد نفى ركن الخطأ عنه يتركز على أنه يختص بالأعمال الفنية الكهربائية فقط وأن إصلاح الأبواب من اختصاص المسؤولين بقسم الصيانة وأنه أخطر هذا القسم لإصلاح وتركيب أبواب الكشك محل الحادث فى تاريخ سابق على وقوعه وقدم حافظة حوت للمستندات المؤيدة لدفاعه ومنها التعليمات الصادرة من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنظمة لأعمال صيانة أكشاك الكابلات وتمسك بدلالة هذه المستندات فى نفى ركن الخطأ عنه فإن هذا الدفاع يعد دفاعاً جوهرياً يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى - وإذا كان ذلك - وكانت المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن دون أن تلقى بالأل إلى هذا الدفاع فى جوهره، ولم تواجهه على حقيقته ولم تفتن إلى لحواه ولم تقسطه حقه وتعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكنت عن الرد عليه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور المبطّل له - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مؤدى التقرير الطبى المرفق على الجنبى عليه، ولم يبين إصاباته وصلتها بوفاته إستناداً إلى دليل فنى، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى إظهار رابطة السببية بما يوجب نطقه بالإحالة

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٨

لما كان الحكم إذ دان الطاعن بجرمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة إلى الكشف الطبى وخلا من أى بيان عن الإصابات التى حدثت بالجنبى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم وأدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير الطبى، ولذلك فقد فاتته أن يدلّل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والإصابات التى حدثت بالجنبى عليه وأدت إلى وفاته إستناداً إلى دليل فنى فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٧٨

لما كان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتقه من أسباب الحكم الابتدائى أو ما أضاف إليه من أسباب أخرى قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشتعل المحضر الهندسى الذى عول عليه فى قضائه بإدانة الطاعن بما يفصح عن ماهية أعمال البناء المخالفة وكيفية إجرائها لتقدير قيمتها وهل ظلت خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و٥٥ لسنة ١٩٦٤ أم أنها خرجت من الحالات التى ظلت مؤمنة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها وبيان مؤداها بياناً كالياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها

في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى - فإنه يكون مشرباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن

#### الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٨

مضى كان الثابت بالأوراق أن النيابة العامة كانت قد نسبت أيضاً إلى المجنى عليه وشقيقه أنهما في تاريخ الحادث ضربا الطاعن فأحدثا به إصابات أعجزته عن أشغاله الشخصية لمدة تزيد عن عشرين يوماً وطلبت من المحكمة عقابهما بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات، وقد قررت المحكمة لفصل هذه الجنبحة من جنباتة إسناد المعاقبة المستدة للطاعن وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها - وكان ما قاله الحكم لا يصلح رداً لنفي ما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وماله، ذلك أن الحكم حين الفصل عن إقتناعه بعدم صحة هذا الدفاع بمقولة إنه لم يتأكد بأي دليل قد أغفل كلية الإشارة إلى الإصابات التي حدثت بالطاعن والتي إتهم بإحداثها المجنى عليه وشقيقه ولم يرد بشئ على ما ذكره محامي الطاعن في مرافعته من أن هذين الأخيرين كانا يحاولان إقتلاع شجرة قائمة في ملكه وحين تصدى لهما اعتديا عليه بالضرب فأحدثا به إصابات أعجزته عن أشغاله الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوماً مما أدى إلى وقوع الحادث، كما لم يتعرض الحكم لإستظهار الصلة بين هذا الإعتداء الذي وقع على الطاعن والإعتداء الذي وقع منه وإى الإعتداءين كان الأسبق وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعي لديه - فإن الحكم يكون قاصر البيان .

#### الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢/٢٥/١٩٨١

مضى كانت المادة الأولى من قرار وزير التكوين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أنه " لا يجوز بقصد الإحتجار حيازة دقيق القمح أو النخالة لغير الجهات المرخص لها بإنتاجه أو إستخدامه في الصناعة أو الإحتجار فيه أو غير ذلك من طرق التداول " ومؤدى صريح عبارة هذا النص أن القانون لا يعاقب على مجرد الحيازة المادية لهذه المواد وإنما يعين للإدانة أن يثبت أن الحيازة كانت بقصد الإحتجار لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من قيام الدليل على أن حيازة الطاعن للدقيق المضبوط كانت بقصد الإحتجار فيه بدون ترخيص كما أنه لم يبين مؤدى الأدلة التي إستعملت منها المحكمة تشغيل وإدارة المغبز بدون ترخيص من مديرية التكوين بل إقتصر على تحصيل ما قرره التهم الآخر بأنه غير مرخص بتشغيل المغبز كمغبز بلدى قرونى، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣

لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً، والراد بالتسبب المعتر تحديد الأسانيد والحجج التي عليها والمتنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يتحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل استطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به أما الفراغ الحكم في عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة مجهولة فمجهلة فلا يحقق الفرض الذي قصده الشارع من إستيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم. كما أن من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة حصص الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام عن بصر وبصورة وازلت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات. وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أغفل الواقعة المنسوبة إلى المطعون ضدهم فلم يبينها، وتجاهل أدلة الإتهام التي ساقها النيابة على ثبوتها في حقهم فلم يورد أيًا منهما وبين حجته في إطراده، والتصر في تبرير لقضائه ببراءتهم على مجرد القول بأن ظروف الواقعة تنبئ عن إختلاط الحابل بالنابل بما لا يطمأن معه لإدانتهم، ذلك بغير أن يوضح ماهية الظروف التي أشار إليها في تلك العبارة المرسلة على هذه الصورة المبهمة المجهلة أو يفصح عن منده في القول بقيامها حتى يتضح وجه إستلاله بها على البراءة، فإن كل ذلك ينبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بغير إحاطة بظروف الدعوى وتمحيص لأدلتها مما يصم الحكم بعيب القصور ويكون معيّنًا لنقضه.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤

لما كان الحكم المطعون فيه - فضلاً عن قصوره في بيان مژدى الأدلة التي إستعمل منها الإدانة، ودور الطاعن مع المتهم الثاني والذي إقتضى إلزامه معه بسداد الرسوم المستحقة - لم يظهر في مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها، ومقدار المبلغ المحكوم به والقصدو بالرسم المستحق وهل هو الرسم المحدد الذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه، أم هو التعويض الذي يرجع إلى تقدير المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٢١ من القانون المشار إليه. فإن الحكم المطعون فيه يكون معيّنًا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨١

لما كان الحكم حين دان المتهم بجرمة الإصابة الخطأ ورتب ذلك مسئولية متبوعة " المسؤل عن الحقوق المدنية " جاء خلواً مما يكشف عن وجه إستنهاد المحكمة بالدليل الذي إستبقت منه عقيدتها فسي الدعوى ومدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يبيحه ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢٢٦ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨١

لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها والسلي يحكم واقعة الدعوى قد جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة - الواردة في الجدول رقم ٥ المرفق للقانون المذكور - من الجرائم ذات القصور الخاصة حين إخطت عند الكلام على العقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها، ووازن بين ماهية كل من القصور التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها، ولما كان لازم ذلك وجوب إستظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن ما زرعه من النباتات المخدرة وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجرمة زراعة نبات الخشخاش المخدر بقصد الإلتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطبقت المادة ٣٤/ب من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الإلتجار لدى الطاعن، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه وإعادة.

الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١/٣/١٩٨٢

لما كان من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة القبول ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه إستدلاله به وسلامة المآخذ تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد من بين ما اعتمد عليه - في إدانة الطاعن على التقرير الطبي الشرعي وإذ عرض لهذا التقرير لم يورد عنه إلا قوله " وثبت من تقرير الصفة التشريعية أن الحروق الموجودة بجثة الجني عليه ..... عبارة عبارة عن حروق نارية حيوية حديثة من ملابس سطح الجسم للهب النار وتعزى الوفاة إلى الحروق النارية وما صاحبها من صدمة عصبية " لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أكتفى بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريعية دون أن يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن إحداثها وموضعها من جسم الجني عليه وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقيق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين إستعرضت هذا الدليل في الدعوى كانت ملزمة

به إلماً شاملاً يبيىء لما أن محصه التمحيص الشامل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكيناً لحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساد.

الطنن رقم ٤٣٧٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١١

لما كان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان المستندات التى إتخذ منها دليلاً على صحة كل واقعة من وقائع القذف السبع الواردة فى المقال المنشور ولم يبين مؤداها وكيف إستخلص منها أنها مؤدية إلى ثبوت تلك الوقائع واقعة، فضلاً عن عدم إستظهاره مقومات الفصل فيما أثاره الطاعن من تخلف المطعون ضدهما عن الإثبات فى الميعاد المقرر فى القانون، فإنه يكون قاصراً عن الإحاطة بعناصر الدعوى بما يعجز بحكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم

الطنن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣٠

لما كان من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره لم رفعت دعوى التعزير إلى المحكمة الجنائية - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها فيها، أما إذا هى إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة فإن ذلك يجعل حكمها غير مسبب لما هو مقرر وفقاً للمادة ٥٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية، من أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل التى يعوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى تعرض عليها لا تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كنت. لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد إستعرض وقائع الدعوى المدنية وما إنتهى إليه الحكم فيها من قضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير، وعول فى إثبات الإتهام - ضمن ما عول عليه - على هذا الحكم، فإنه يعد قاصراً فى إستظهار أركان جرميتى التزوير فى المحرر وإستعماله مع العلم.

الطنن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٤

لما كان الحكم قد إكتفى فى بيانه لواقعة تقاضى أجر أكثر من المقرر - موضوع الهممة الثانية - بالقول بأن الطاعن لم يسلك الطريق الصحيح لدى توصيل الراكب بغير أن يستظهر ما إذا كان قد تقاضى منه بالفعل أجر زائداً عما هو مقرر ومقدار تلك الزيادة، فإنه يكون مشوباً بقصور - يتسع له وجه الطعن - من شأنه



أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على هذه الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ويعين معه نقضه والإحالة بالنسبة للتهمة سالفة الذكر.

الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٩

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطعون ضده بمبلغ ١٨٩ جنيه و ٢٨٠ مليماً بغير أن يستظهر في مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها، ولم يفسح إن كان المبلغ المحكوم به هو قدر هذا الرسم الذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر إلزام المخالف بأدائه، أو إن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون، وفي الحالة الأخيرة لم يبين إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعلق ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضي به للقيود المنظمة له، - الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، فإن ذلك كله مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه - في خصوص الدعوى المدنية والإحالة.

الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

لما كانت المغایرة بين الفقرة " د " من المادة ٣ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرئين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة وإعداد أو تهية المكان في حكم الفقرة " د " من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات وهو الأمر المستفاد من منطق التأنيم في هذه الصورة من صورة التسهيل لتعاطي بتلفظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرئين بالمواد المخدرة سواء بسواء، أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف نوعاً والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إقصر في بيانه بقرائن جرمية إدارة وتهية وإعداد مكان لتعاطي المخدرات التي دان الطاعن بها على مجرد ضبط المتهمين الآخرين - بدخنان مخدر الخشيش في مقهاه دون أن يستظهر العناصر القانونية التي تقوم عليها تلك الجريمة من تقاضى مقابل وتخصيص مكان لتعاطي المخدرات ويورد الأدلة على توافرها في حق الطاعن، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٧٩٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٦

لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين إدعاء المدعي بالحقوق المدنية وعلاقته بإجتنى عليها وصفه في الدعوى المدنية، كما خلا من بيان المسئول عن الحقوق المدنية ومن إظهار أساس المسئولية المدنية والتضامن بها وهي من الأمور الجوهرية التي يتعين ذكرها في الحكم، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة

عن بحث ما يثيره الطاعن في الوجه الثاني من عدم اختصاص القضاء الجنائي بالدعوى المدنية، بما يوجب نقضه والإعادة فيما قضى به في تلك الدعوى بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر فيها لإتصال وجه الطعن به، وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل اتهام الغاماة ولا يقدح في ذلك ما ورد بمحضر جلسة محكمة أول درجة من الإشارة إلى أن ..... مالك العقار إدعى مدنياً بمبلغ ٥٩ جنيه على سبيل التعويض المؤقت، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراء دون العناصر الأساسية في الدعوى.

#### الطعن رقم ٦٣٢٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/١/٩

لما كان مناط تطبيق أحكام أى من القانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٣ و ٥٩ لسنة ١٩٧٨ في حق الطاعن ومواجهة الدفع بالنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدعى على حقيقته يقتضى إستظهار تاريخ إقامة البناء محل الإتهام وهل يخضع لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ فيستثنى من حظر البناء فى الأراضى الزراعية مجرد أنه مخصص لخدمة الأراضى الزراعية أو سكناً لملكها لم يخضع لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والذي يشترط لإتباعه هذا الإستثناء أن يكون البناء فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد إستظهر أن البناء حظيرة لتربية الماشية إلا أنه قصر عنه بيان تاريخ إقامتها فإنه يكون مشوباً بالقصور.

#### الطعن رقم ٦٤٨١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٧

لما كانت المادة الثانية من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له - والمطبق على واقعة الدعوى - قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة وأما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقر طحنها على ٢٪، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جريمة إعداد قمح غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً، لم يفصح في مدوناته عما إذا كانت البرقات التى كشف عنها التحليل تعتبر من المواد الضارة أم أنها غير ضارة، وإذا كانت الأخيرة فما هو مقدار نسبتها - وهو بيان جوهرى - حتى يمتنع تخكمة النقض أن ترأب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وتقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن. فإن هذا يكون مشوباً بالقصور في البيان مما يتعين معه النقض والإحالة .

الطنن رقم ٦٥٩٠ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩

لما كان الحكم المطعون فيه قد طبق في حق الطاعن المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المجرر والمستأجر، وكانت قوانين إيجار المساكن المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ثم القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا تسرى على الأراضي القضاء. وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان ماهية المقار الذي تقع به الحصة المبيعة بما ينفي عنه صفة الأرض القضاء، وهو - في خصوص هذه الدعوى - بيان جوهرى، لما له من أثر في توافر العناصر القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على الواقعة الدعوى.

الطنن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣

لما كانت المادة ٢١ من القرار بقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أنه مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأدائه تعويض للخرانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة، وإذا تعلل معرفة مقدار الرسوم فلدت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفى حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أشار إلى أنه سبق ضبط المتهم أكثر من مرة وصدرت ضده أحكام عديدة بالإدانة فى وقائع مماثلة، ولم يزد الحكم الأمر ببياناً من ماهية تلك الأحكام وتواريخ صدورهما والجرائم التى صدرت فيها توضيحاً لما إذا كان المتهم يعتبر عادياً فى تطبيق المادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ مع ما لذلك من تأثير على تقديم التعويض الذى يعين الحكم به للخرانة العامة. لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذى له الصدارة والذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة سلامة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم والإدلاء برأى فيما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فى خصوص ما رفع عنه الطعن.

الطنن رقم ١٥١٢ لسنة ٥٣ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٦

من حيث إن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمرين - المعمول به فى أول يونيه سنة ١٩٨٠ - والذى يسرى على الواقعة الدعوى - قد أضاف المادة الثالثة مكرر " ب " إلى الرسوم بقانون سالف الذكر والتي نصت على عقاب من يشوى لغير استعماله الشخصى وإعادة البيع مواد التمرين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات

التعاونية الاستهلاكية وفروغها بالحس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحداهما، كما أوجبت الحكم بمصادرة المواد أو العيوت المضبوطة لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد إقصر في بيان واقعة الدعوى على قوله " إن مفتش التموين ضبط المطعون ضده في الطريق يحمل سجاتر وصابوناً وشاياً قرر أنه إشارها من أحد التجار دون أن يستظهر ما إذا كانت هذه المواد من مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروغها، وهل كان شراؤها لغير الاستعمال الشخصي ويقصد إعادة بيعها، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وقول كلمتها في شأن ما تثيره الطاعة بوجه الطعن. لما كان ما تقدم، فإنه يصعب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١

لما كان الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية. وكان الحكم المطعون فيه قد علق القول بأن الجنى عليه لم يبلغ ثمانى عشر عاماً وقت وقوع الجريمة دون أن يبين تاريخ ميلاد الجنى عليه والأساس الذى إستند إليه في تحديد سنه، مع أن سن الجنى عليه ركن جوهري فى الجريمة موضوع المحاكمة. مما يصح الحكم بالقصور فى البيان، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إليها بالحكم ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٩٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٩

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر ما إذا كانت العلامة الموثمة تقليدها قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه فإنه يكون معيباً بالقصور مما يصح معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة لجميع التهم المسندة للطاعن ما دام أن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بمادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك دون حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٠

لما كان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى وأدلة التى إستند إليها وبيان مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده الواقعة كما بلغت بها المحكمة. فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة

وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يستوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١١/١٤/١٩٨٤

لما كان مجرد التأخير فى رد الشئ أو الإمتاع عن رده، لا يتحقق به القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة ما لم يكن مقروناً بانصراف نية الجنائى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحب الحق فيه، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى فى مدوناته وأخذ من مجرد لعود الطاعن عن رد منقولات الزوجة دليلاً على تحقق الجريمة التى دانه بها بأركانها القانونية كالة ومنها القصد الجنائى، فإنه يكون معيباً بالقصور، متعباً بالنقص والإعادة فيما قضى به فى الدعويين المدنية والجنائية، مع إلزام المطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية.

الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ٣/١٠/١٩٨٤

لما كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فى حق الطاعن بوصفه أصح له - يقتضى إستظهار أن البناء محل الإتهام يقع داخل كردون المدينة أو فى نطاق الحيز العمرانى للقريه - وكان الحكم المطعون فيه قاصراً عن إستظهار ذلك، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تسمينه من نطاق موقع البناء.

الطعن رقم ٣٥٣٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٤

لما كان ما أورده الحكم فى بيانه الواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التى جرى وزنها من الحيز وهل تشمل جميع ما ضبطه محرر المحضر أم تقتصر على ما كلف الخبراء بالتأجه، فجاء الحكم بذلك خلواً من تحديد وبيان وزن الرغبة من الحيز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانوناً رغم ما فلذا البيان من أهمية فى تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها الأمر الذى يصم الحكم بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث بالى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٤

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة قد نصت على أنه لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية كما نصت المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ على إعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار التى لا يجوز ممارستها فى المحال العامة والأندية، كما إعتبر هذا القرار من ألعاب القمار تلك التى تفرع عن الألعاب التى أوردها فى المادة الأولى

منه أو التي تكون مشابهة لها. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور، وقد عدد قرار وزير الداخلية المشار إليه بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال وتلك التي تنفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك نهياً عن مزاولتها في الخال والمنتديات العامة وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة. ولما كان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت ممارسته، فإن كان من غير الألعاب الواردة في النص وجب عليها فوق ذلك أن تدلل على توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصراً، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان نوع اللعب الذي كان يمارس باخل إكتفاء بما ذكره من أن باقي المحكوم عليهم ضبطوا يمارسون ألعاب القمار وذلك في المهوى الذي يديره الطاعن، فإنه يكون قد جاء جهلاً في هذا الخصوص مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى الأمر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

#### الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٢

إذا كانت أسباب الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في حكمها فهي أسباب مشوبة بالقصور، والحكم المبني عليها باطل وأجب نقضه. فإذا دلت المحكمة على وقوع التزوير باختلاف بصمات الختم الموقع به على الأوراق المطعون فيها بالتزوير مع بصمة ختم المجنى عليه المعروف به، ولم تعرض للكلام في صحة نسبة فعل التزوير إلى المتهمين، فإن التذليل بهذا الاختلاف لا يؤدي وحده إلى الحكم بإدانة المتهمين، بل الواجب على المحكمة أن تتحرى ما إذا كانت هذه المفارقة بين البصمات سببها أن المتهمين هم الذين إقتولوا التزوير لغرض من الأغراض أرادوا تحقيقه بإرتكاب التزوير، أم هم أجنباء عنه لا يدرون عنه شيئاً.

#### الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٣٤/٣/١٩

إن عدم النص في وصف التهمة على إستيفاء الشروط التي تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لعدم تلك الجريمة. فجرة النص بطريق الإحتيال القائمة على الصرف في مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا بإجتماع شرطين: " الأول " أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف، " الثاني " ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار. وإذا فالإقتصار في وصف

التهمة على القول بأن زيدا ارتكب نصيباً بأن تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه لا يجعل من التهمة جريمة معاقباً عليها قانوناً .

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١٩  
لا يعتبر الحكم مسبباً إذا كان قائماً على أقوال مرسلة لا تنهض دليلاً على ما قضى به. فإذا أدانت المحكمة متهماً بالتبديد بناء على ما ذكرته من قول الصراف الذي قرر بأن المتهم بدد الزرعة اغجوز عليها، وأن هذا القول قد تأيد بهرب المتهم إلى ما بعد تاريخ يوم البيع وعدم تسديده المبلغ اغجوز من أجله، فهذا الحكم يعتبر قاصر البيان قصوراً جوهرياً يطله، إذ هو لم يبين سند الصراف في قوله. ولا سند تهرب التهم، بل إكتفى بعبارات مبهمه لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة أو القرينة المعينة التي يصح أن تنسب عليها الأحكام .

الطعن رقم ٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٢٩  
إذا كان الحكم الإبعادي الصادر براءة التهم مؤسساً على أن الإعزاف الصادر منه لدى البوليس وهو الدليل الوحيد على إدانته - قد صدر بالإكراه تحت تأثير ما وقع عليه من الطرب الذي أثبتته الكشف الطبي، ثم جاء الحكم الاستثنائي فأدان الطاعن إعتياداً على هذا الإعزاف وحده بمقولة إنه صدر من التهم مختاراً دون أن يرد على ما جاء بالحكم المسائل من أدلة الإكراه، فهذا قصور يعيبه ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢٨  
يجب أن لا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بالتوجيه للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهريّة التي يدلى بها المتهم. ففي جريمة عزي الطفل إلى غير والدته إذا إكتفى الحكم في الإدانة بإعتماده على ما أثبتته الطبيب الشرعي بغيره وعلى الأسايد التي قال عنها إنها وردت في الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بعدم صحة بنوة الطفل لطلق المرأة المعزى إليه هذا الطفل، وذلك دون أن يبين ما تضمنه التقرير الطبي للدلالة على ثبوت التهمة - لا سيما إذا كان المتهم يستشهد بهذا التقرير نفسه على براءته كما نسب إليه - ودون أن يسرد الأسايد التي اعتمد عليها الحكم الشرعي، كان هذا الحكم مجهلاً لأدلة الثبوت وتعين نقضه .

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١٨  
إذا استند الحكم في إدانة المتهم إلى أقوال الخصى عليه في التحقيق قبل وفاته وإلى شهادة الشهود أمام النيابة مكتفى في بيان ما أدلى به الخصى عليه والشهود يسرد وقائع الدعوى إجمالاً على النحو الذي إستخلصته المحكمة دون أن يبين مؤدى تلك الأقوال ولا موضوع تلك الشهادات بحيث لا يستطيع الوقوف على ما

إذا كانت تلك الأقوال والشهادات تؤدي إلى النتيجة التي إستخلصتها منها المحكمة لهذا فنصور في الحكم  
يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١١/٢١/١٩٣٨

إذا كان بالحكم غرض وقصور في بيان الواقعة وتنازل وتناقص في الأسباب بحيث لا تستطيع محكمة  
النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لإضطراب العناصر التي أوردتها الحكم  
عنها وعدم إستقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تعرف على  
أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى كان هذا الحكم معيأً معيناً نقضه فإذا كان الحكم  
وهو يتحدث عن الواقعة الجنائية قد قال إن المتهم ضرب الجنى عليه بالبطلة على رأسه أوداه قتيلاً، مما يفيد  
أن الضربة كانت شديدة وقاتلة بذاتها، ثم قال عند تكييفه الواقعة التي أثبتتها على التهم إنه "قتل عمداً  
الجنى عليه بأن ضربه على رأسه بألة حادة ثقيلة [ بلطة ] قاصداً قتله فاحداث به الجروح والإصابات  
الموضحة بالكشف الطبي والتي سببت الوفاة" مما يفيد تعدد الضربات على الجنى عليه وأنها حصلت بالجزء  
الحاد من البطلة، ثم نقل عن الكشف الطبي الذي إعتد عليه ما يفيد أنه لم يقع على الجنى عليه سوى  
ضربة واحدة وأنها حصلت بالجزء الراض من البطلة وأنها لم تكن السبب المباشر للوفاة التي حصلت من  
الإختناق بالقي الذي حصل للمجنى عليه على إثر إصابته، ثم قال في مقام الدليل على توافر نية القتل  
لدى المتهم إنه إستعمل آلة قاتلة هي بلطة وضرب الجنى عليه بها في مقتل من جسمه وهو الرأس ضربة  
شديدة أودت بحياته في الحال مما يفيد أن الضربة كانت شديدة ومميتة بذاتها، فإن ذكر الحكم لكل هذا  
الذي ذكره يجعله متخاذلاً في أسباب متناقضاً بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه إن كانت محكمة  
الموضوع قد كونت عقيدتها في توافر ركن قصد القتل على أساس أن المتهم ضرب الجنى عليه ضربة  
واحدة أو أكثر من ضربة أو أنه ضربه بتصل البطلة الحاد أم برأسها الراضة أو أن الضربة كانت شديدة  
وقاتلة في ذاتها أم غير شديدة، وكل ذلك يعيب الحكم ويوجب بطلانه .

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٥/٨/١٩٣٩

إذا بنت المحكمة إدانة التهم في جريمة ضرب نشأت عنه عاهة على إعراف صادر منه، وكان هذا  
الإعراف - كما هو ثابت بمحضر الجلسة - يتضمن أنه وقت مقارنته لعل الضرب كان في حالة دفاع  
شرعى عن النفس، ومع ذلك لم تتحدث المحكمة في حكمها عن هذه الحالة، كان حكمها مشوباً بالقصور  
لأن إعراف التهم على الصورة المذكورة فيه تمسك بحق الدفاع الشرعى ألواجب الرد عليه صراحة في  
الحكم .



الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٣٩

إذا دفع المتهم بأن الحاصلات المحجوزة التي اتهم باختلاسها موقع عليها حيزان أحدهما قضائي والآخر إداري هو الذي يحاكم من أجله، وأن إجراءات تحقيق ومحاكمة أخرى اتخذت بشأن تبديد المحجوزات نفسها فيما يخص بالحجز القضائي، فإنه يجب على المحكمة أن تحقق هذا الدافع لما له من أثر حاسم في مصير الدعوى، لأنه مع ثبوته تنفي المحاكمة، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون معيناً نقضه.

الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٠

إن الحكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقع عليه من القاضي الذي أصدره وإلا فإن ورقته بالنسبة لما تضمنته من البيانات والأسباب تعتبر لا وجود لها قانوناً. وإذن للحكم الاستئنافي الذي لا يعتمد في أسبابه إلا على مجرد الإشارة إلى الأسباب الواردة في الحكم الابتدائي يعتبر كأنه عالج من الأسباب إذا كان الحكم الابتدائي غير موقع عليه.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٤٠

الحكم الصادر بالقوة يجب أن تبين فيه الأسباب التي أقيم عليها. ولا يكفي في ذلك أن يورد الحكم الأدلة التي اعتمد عليها إذا كان لم يذكر مؤداها ويبين ما تضمنه كل منها. وذلك لأنه يجب أن يكون الحكم متضمناً بذاته وجه إستشهاده على إدانة المتهم بالأدلة التي يشير إليها. وإذن للحكم الذي يعتمد في معاقبة المتهم على قوله بنبوت التهمة من أقوال المجنى عليه دون أن يعنى بذكر شيء مما تضمنته هذه الأقوال يكون قاصراً في بيان الأسباب ويعين نقضه.

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٤٢

إذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التعويض المرفوعة من المدعي بالحق المدني على التهم بمقولة تكافئهما في السينات قائلة إن التهم لم يقدم المذكرة المخيرة للقول إلا بعد أن استغزه المدعي، وإنه لم يورد عبارات القذف والسب فيها إلا ردأ على ما بدأه به من عدوان ولو أن بعض هذا العدوان ليس معاصراً لتلك المذكرة، وذلك دون أن تبين ماهية هذا العدوان ولا ظروفه، فإنها تكون قد قصرت في إيراد الأسباب التي أقامت عليها حكمها. إذ هذا القصور لا يستطيع معه مراقبتها في إستخلاص إنشاء مسؤولية التهم هل كان من عناصر واقعية تؤدي إليه أو لا ؟ .

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٢

إن أوراق نبات القنب وسيفانه وإن كانت تحتوي على مادة الخشيش إلا أن كميتها فيها ضئيلة بحيث إن الشارع لم ير أن يعدها من الجواهر التي يعاقب عليها في قانون المخدرات. فإذا كان مدار الدافع أن ما في

البرشامات المضبوطة لدى المتهم إنما هو أوراق نبات القنب الهندى لاخضرار لونه فإنه يكون على الحكمة أن تحقق هذا الدلائل لمعرفة حقيقة المادة المشبه فيها، هل هى من أوراق نبات القنب وموقعه فيقتضى للمتهم بالبراءة، أم أن الخشيش الذى وجد بها لم يكن إلا من الرعوس المجففة أو الزهرة لأننى هذا النبات فيقتضى بإدائته. أما أن تكفى بقولها إن ما وجد بالبرشامات هو خشيش، مع أن الخشيش إذا كان من الأوراق والسيقان فلا عقاب عليه، فذلك منها قصور يعيب الحكم.

#### الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٤٣/٢/١٥

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يرتكب أية مخالفة فيما أقامه من بناء لأنه لم يتجاوز فيه الإرتفاع المسموح به قانوناً، وطلب إلى المحكمة تعيين غير تبيين الحقيقة، فقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تضيف إليها أسباباً أخرى، وكان هذا الحكم لم يقل فى إدانة الطاعن إلا أن التهمة ثابتة من الغرض الذى حرره مهندس التنظيم، فإن الحكم الاستئنافية يكون قاصر البيان لعدم رده على دلائل المتهم الذى لو صح ثابرت به إدانته، إذ أن المادة ٥ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الذى عوقب بمقتضاه تجيز فى الحالات التى ذكرتها تجاوز الإرتفاعات المقررة فى المادة الثالثة المنسوب إليه مخالفتها بالقدر المبين فيها.

#### الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٢

إذا كان الحكم مع تسليمه بأن ضابط البوليس هدد المتهم بالقبض على ذويه وأقاربه، وبأن إعراف المتهم لم يصدر إلا بعد هذا التهديد، قد اعتمد فى إدانته على هذا الإعراف وحده، ولم يورد دليلاً من شأنه أن يؤدى إلى ما ذهب إليه من إعتبار هذا الإعراف صحيحاً سوى ما قاله من أن المتهم ليس ممن يتأثرون بالتهديد لأنه من المشبوهين، فإنه يكون قاصراً. إذ أن ما قاله من ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً على إطلاقه، فإن توجيه إنذار الإشباه إلى إنسان ليس من شأنه أن يجرده من المشاعر والعواطف التى لطر الناس عليها.

#### الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٩

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى حين لم تجب المدعى إلى طلبه ندب محبير لفحص حبر القيد المطعون فيه بالتزوير لم تبين ذلك إلا على رأيها الشخصى، لم تقدم المدعى إلى المحكمة الاستئنافية بتقرير من أهل الفن مخالف لوجهة النظر هذه، واستند إلى هذا التقرير فى طلب إجراء تحقيق فى إستجلاء حقيقة الأمر المتنازع فيه، فإنه يكون متعيناً على المحكمة أن تتعرض لهذا الطلب وتحققه. فإذا هى لم تفعل مكفية برأى محكمة الدرجة الأولى فى تلك المسألة الفنية فإن حكمها يكون قاصراً فى بيان الأسباب.

الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٧

لا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن بل يجب أن تؤسس على الجزم واليقين. فإذا إستند الحكم فى إثبات علم المتهم بالحجز إلى ما قاله من أنه عمدة يجب عليه بحكم صفته هذه أن يكون ملماً بكل صغيرة وكبيرة تحصل فى بلده، وأن تعيين مندوبى الحجز يكون عادة بإشارة تليفونية ترسل لمركز العمدة لتبليغها إليهم، فإنه يكون قاصراً فى أسبابه. لأن ما قاله من هذا ليس من شأنه أن يصلح مقدمة للنتيجة التى أقيمت عليه، إذ لا يمكن فى العقل أن يلم كل عمدة بكل صغيرة وكبيرة تحصل فى بلده كما أن تعيين مندوبى الحجز إذا كان يحصل عادة بإشارة تليفونية فإنه يصح أيضاً أن يحصل بغير هذه الطريقة.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٤٤/٢/١٤

إذا كانت محكمة الموضوع قد تحدثت عن بعض المستندات التى تمسك بها المتهم فى إثبات رعيته الأجنبية ولم تر الأخذ بها، ولكن كان ظاهراً من سياق حكمها أنها كانت متعائلة فى ردها عليها بالنظر الحاطى الذى ذهبت إليه، وهو أن وزارة الخارجية هى وحدها صاحبة القول الفصل فى مسائل الجنسية، فجاء بجتها للمستندات المذكورة بحثاً سطحياً، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى هذه الناحية.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٤٥/١/٨

إذا كانت المحكمة حين أذانت المتهم فى جريمة التهديد المسندة إليه لم تقل فى حكمها إلا أنه " تبين من الإطلاع على تقرير الحبير الذى تدعيه المحكمة لأداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ كذا أن المتهم يدد مبلغ كذا حصلها من بيع الساعات وأجور التصليحات. وذلك إضراً بما جنى عليه الذى سلمه محله على أن تكون له عمولة مقدارها عشرة فى المائة من ثمن الساعات التى يبيعها لحسابه وعلى أن يأخذ النصف من صافى الإيراد من تصليح الساعات "، فإن حكمها هذا يكون قاصراً، إذ أنها إستندت إلى تقرير الحبير دون أن تتعرض للأسانيد التى أقيم عليها هذا التقرير، كما أنها لم تبين فى حكمها الأدلة التى إعتمدت عليها فى القول بقيام العلاقة المدنية التى ذكرتها بين الجنى عليه والمتهم وأن تسليم الأشياء التى قالت بتعديدها كان حاصلاً بناء على تلك العلاقة.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٢

إذا كانت المحكمة فى قضائها بإدانة المتهم فى إخفاء أشياء مسروقة قد أقرت قولها بعلمه بالسرقه على ما قام لديها من أنه كان يعرض هذه الأشياء للبيع بثمن بخس، وكان الدفاع قد قدم لوائح للمحكمة لإثبات أن الثمن الذى عرض الأشياء للبيع به هو الثمن الجارى فى الأسواق، ومع ذلك لم تعرض المحكمة لهذا

الدفع، لذلك يكون قصوراً في الأسباب يسوجب نقض الحكم. لأن هذا الدفع من شأنه لو صح أن يهدم ما اعتمدت عليه في قولها بالعلم بالسرقة.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٩  
إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحكمة أن الدفاع عن التهم تمك بإقتضاء الدعوى العمومية في جريمة إحتلاس الأشياء المخجزة بمضى المدة على أساس أن الحجز تولى في سنة ١٩٣٦ وأن محضر التبديد عمل في سنة ١٩٤٠ ومع ذلك أدت المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع، فإن ذلك منها يكون قصوراً مستوجباً لنقض حكمها. إذ هذا الدفاع لو صح لإستوجب البراءة لإقتضاء الدعوى العمومية.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٦  
إن إسناد الواقعة جنائية إلى شخص لا يصح العقاب عليه إذا لم يكن القصد منه إلا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة. إذ التبليغ عن الجرائم حق بل فرض على كل فرد. فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن التهم أبلغ النيابة بأن زوجته حلت سفاحاً وأنها وضعت عقلة ولسبتها إليه زوراً وكان التهم قد تمسك بأنه قلب بلاغه ضد زوجته معتقداً صحة ما جاء فيه، وأن العلانية غير معروفة ومع ذلك جاء الحكم غلواً من الرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٦  
إن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي تطرح أمام محكمة على بساط البحث بالجلسة ويتتبع منها القاضي بإدانة التهم أو ببراءته، ولا يصح بحال أن تقام على رأى لغير من يصدر الحكم ولو كان جهة قضائية. لكن هذا لا يمنع من أن يأخذ القاضي برأى الغير متى قنع هو به، إلا أنه في هذه الحالة يكون من المستعين عليه أن يبين أسباب إقتناعه بهذا الرأى بإعتباره من الأدلة المقدمة إليه في الدعوى المطلوب منه الفصل فيها. وإذن فإذا كان الحكم الصادر بإدانة متهم في جريمة تبديد قد بنى على مجرد قوله : " إن التهمة ثابتة قبله من قرار المجلس الحسبي الصادر في كذا في تضيعة رقم كذا بتكليفه بإيداع مبلغ كذا للقاصرة التي كان وصياً عليها ولم يفعل " فإن هذا يكون قصوراً في بيان الأسباب.

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٤  
إذا كان التهم، وهو خفي مزلتان سكة حديدية، قد طلب من محكمة الدرجة الأولى ضم قضية خاصة بمصلحة السكك الحديدية، بها تحقيقات إدارية مثل فيها سائق قطار والكمسارى وناظر الخطة تدفع عنه المسؤولية، فأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى جلسة أخرى تضم تلك التحقيقات، ولكنها حكمت في الدعوى دون أن تضمها، ثم لدى المحكمة الإستئنافية أصر الدفاع على هذا الطلب ولكنها هي أيضاً لم

تلفت إليه وفصلت في الدعوى دون أن ترد عليه، فإن هذا يكون قصوراً يعيب حكمها، إذ هذا الطلب من الطلبات الهامة التي يجب على محكمة الرد عليها إذا لم تر إيجابتها.

الطعن رقم ١٤٩٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٤٥

يجب بمقتضى القانون لسائلة المتهمة عن العامة أن يكون قد أحدث حرباً بالجنى عليه تسببت عنه العامة وأن يكون الضرب قد حصل عن عمد منه، أي أن يكون قد قصد بالفعل الذي وقع منه على الجنى عليه إيذاءه في جسمه. فإذا كان الحكم قد ساءل الطاعن عن العامة ولم يبت عليه إلا أنه دفع الجنى عليه لوقوع نشأت العامة، لا من الدفع مباشرة بل من الظروف التي وقع فيها الدفع، وذلك دون أن يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع الجنى عليه فإن هذا الحكم يكون ناقص البيان متعباً نقضه إذ الدفع وحده لا يفيد بذاته أن فاعله كان يقصد به إيذاء المدفوع في جسمه، ومن الجائز عقلاً أن الإيذاء الذي أصاب الجنى عليه على إثر دفعه لم يكن ملحوظاً عند المتهمة .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٤٥

إذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة المتهمة في جريمة قتل خطأ قد بنى على أن الجنى عليه هو المتسبب في الحادث الذي راح ضحيته، وعلى أنه لم يبت بطريق الجزم أن الرام الذي كان يقوده المتهمة هو الذي دهم الجنى عليه، ثم جاء الحكم الاستئنافي فأثبت هو أيضاً على الجنى عليه أنه أعطى ولكنه مع ذلك أدان المتهمة قاتلاً عن الشاهد، الذي كانت أقواله في التحقيق عقب الحادث هي عماد هذا الحكم في الإثبات، أنه لم يكن صادقاً فيما قرره أمام المحكمة من أنه لم يعرف أن الرام الذي صدم الجنى عليه هو الذي كان يقوده المتهمة، وذلك دون أن يبين منته فيما قال به ولا سبيل تلك المعرفة التي ينكرها المتهمة نفسه وينسبها الحكم إليه، فإن هذا يكون قصوراً في التسيب. وخصوصاً إذا كان كل كلام هذا الشاهد في التحقيق هو أنه قد حصل على رقم الرام عن طريق غيره وأنه لم ير بنفسه مما لا ينبغي أن يقام له كبير وزن في الإدانة التي لا يصح أن تقام إلا على الجزم واليقين. وعلى الأخير إذا كان في الدعوى من الأدلة ما هو بحسب ظاهره في صالح المتهمة .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٤٥

إذا كان النائب محضر الجلسة أن الدفاع عن المتهمة رد على ما جاء في تقرير الجير من اختلاف التوقيع النسوب إلى مورث المدعية بالحقوق المدنية على العقد المطعون فيه عن توقيع صحيح له على صورة حكم مرجعاً علة هذا الاعتراض إلى طول المدة بين تاريخي الحكم والعقد، وبناء على ذلك أصدرت المحكمة قراراً قالت فيه أنها ترى ضرورة إجراء المضاهاة على أوراق أخرى كلفت المدعية تقديمها، ثم بعد ذلك أصدرت

حكمها بإدانة المتهم قالة إنها لا ترى عملاً لإجراء أى تحقيق جديد لأن الإخلاف بين الإمتضاءين واضح للعين المجردة، فهذا لا يعتبر رداً على دفاع المتهم الموجه إلى الأساس الذى أجريت عليه المضاهة الأولى والذى سايرته المحكمة فيه، ومن لم يكون الحكم قاصر البيان لمصوراً بعينه .

#### الطعن رقم ١٨٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢١

مضى كان الحكم قد ذكر أن قتل الجنى عليه قد يكون سببه إعتقاد المتهم أن الجنى عليه كان وقت قتلته يحاول قتل ابن أخته، لذلك يقتضى من المحكمة، لإدانة المتهم على أساس أنه معتد، أن تتحدث صراحة عن نفي قيام حالة الدفاع الشرعى لديه فى ذلك الطرف، وإلا كان حكمها قاصراً. ولا يغير من الأمر شيئاً أن تكون المحكمة قد أوردت فى حكمها باعتبار آخر للجريمة ما دامت هى قد ذكرت هذا الباعث على سبيل الإحتمال فقط ولم تف الباعث الأول، وما دام المتهم يجب قانوناً أن يستطيع من كل شك لا يستطيع رفعه.

#### الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٢

إذا أدانت المحكمة متهماً فى جريمة نصب ولم تبين بحكمها فى واقعة الدعوى أن الإلتصاف بالصفات الكاذبة وغيره، مما عدته المحكمة طرفاً إحتيالية، كان من جانب المتهم مقصوداً به التأثير فى الجنى عليه وخدعه، لما هو جائز من أن يكون المتهم قد إعتاد حقاً أو باطلاً أن يصف نفسه أو أن يصفه الناس بالأوصاف المشار إليها فى مناسبات مختلفة لم تلاحظ فيها فكرة الإجرام، كما لم تبين أن ما عدته من المظاهر الخارجية قد كان للإستعانة به فى إيهام الجنى عليه، فإن حكمها يكون معيباً بالتصور متعيناً نقضه .

#### الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بما ورد فى تقرير الطبيب الشرعى من أن الجنى عليه، الذى إدعى فى التحقيق قبل وفاته أنه رأى المتهم وقت ارتكاب الجريمة، مصاب فى كلتا عينيه بعمامة تضعف نظره وبأن ذلك، مضافاً إلى تقدمه فى السن وإلى كون الحادث وقع فى النيرة وفى ظلام الليل، يمنعه من رؤية الجانى وتمييزه، فإستدعت المحكمة الطبيب الشرعى، وناقشته فى تأثير العتامتين على قوة إبصار الجنى عليه، ثم سأله الدفاع عما إذا كان قد مارس طب العيون فأجاب بأنه لم يتخصص فيه، فطلب لدب خبير أخصائى فى العيون للإستشارة برأيه، فلم تأبه المحكمة لهذا الطلب ولم ترد عليه وقضت بإدانة المتهم مستندة إلى أقوال الجنى عليه من أنه رأى المتهم، وإلى ما قرره الطبيب الشرعى من أن العتامتين لا تمنعانه من الرؤية، فإن حكمها يكون مشوباً بالتصور متعيناً نقضه .

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٤٦/٣/١١

إنه لما كان يجب في جريمة التحريض على الفسق والفجور المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات توفر ركن الإعتياد في حق المتهم، فإنه إذا كان الحكم قد أدان متهماً في هذه الجريمة دون أن يثبت قيام هذا الركن بصورة واضحة جلية، كان أضرار إلى إحدى الوقائع إشارة عابرة ليس فيها بيان لظروف الواقعة ولا للأدلة التي لها، وذكر الواقعة الأخرى ذكراً مجهلاً لا يمكن معه الوقوف على كنهها ولا معرفة حقيقة أمرها وزمان وقوعها ومكانه بالنسبة إلى الواقعة الأخرى، مما لا تستطيع معه محكمة النقض إقرار صحة وصف كل واقعة من الواقعتين بأنها من أفعال الفسق والفجور أو القول بتعدد الأفعال التي وقعت من هذا القبيل بارتكاب فعلين على الأقل كل منهما متميز عن الآخر ومستقل عنه تمام الاستقلال، كما هو مقتضى القانون - إذا كان ذلك فإن هذا الحكم يكون معيباً واجباً نقضه لقصوره في بيان الواقعة التي عاقب المتهم من أجلها .

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٥

إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أنه اعتمد في إدانة المتهمين بجناية القتل بالسم على ما أفضى به الجنى عليه قبل وفاته إلى زوجه وإلى معاون البوليس من أنهما كانا ينتظرانه مع أخيهما الذى أدبى أيضاً في هذه الجريمة أمام منزلهم، وأنهما كانا يصنعان معه الأكل من الخلوى التي قدمها أخوهما إليه، دون أن يبين أن وجود المتهمين عند منزلهما وقت الحادث إنما كان في انتظار حضور الجنى عليه لقتله ودون أن يذكر شيئاً عما قيل من أن المتهم أفضى به إلى معاون البوليس، بل كان الذى ذكره في معرض بيان الأدلة هو أن معاون البوليس أثبت في محضره أن الجنى عليه قرر أمامه أنه عقب جلوسه مع المتهمين أمام منزلهم دخل فلان " منهم " وأحضر قطعة من الخلوى وأكلوا منها جميعاً، فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور والتناقض واجباً نقضه .

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الإنتقال لإجراء معانة التورين اللذين إتهم بانشائهما دون ترخيص من البلدية، فقضت المحكمة بإدانته دون أن تعرض لهذا الطلب، ودون أن تبين وجه المخالفة في إقامة هذين التورين للقانون، فإن حكمها يكون قاصر اليان معيباً نقضه .

الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١

إذا كان الدفاع عن المتهم في إصابة الجنى عليه بغير قصد ولا تعمد بقيادة سيارته بطريقة ينجم عنها الخطر قد تمسك في المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الإستئنافية بأنه كان يقود السيارة بهبط، وأن الجنى عليه إنما

أصيب من إصطدامه بالعجلة الخلفية اليمنى، وأنه هو أوقف السيارة بمجرد أن شعر بإصابته لما ينفي عنه أنه كان مسرعاً، وطلب نذب خير لتحقيق هذا الدفاع، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لأسبابه دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه فهذا منها قصور يعيب حكمها بما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٦

إذا كان المتهم قد أسندت إليه تهمة : الأولى أنه دخل عقاراً مملوكاً للمجنى عليهم بقصد منع حيازتهم بالقوة، والثانية أنه خرب أموالاً ثابتة بقصد الإساءة بأن هدم العقار الذى دخله، فقضت محكمة الدرجة الأولى ببراءته من التهمتين ورفض الدعوى المدنية، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت الحكم الابتدائي وأدانت المتهم فى الجريمتين وأزعمته بمبلغ التعويض الذى قدرته. ولكنها لم تتحدث أصلاً عن الجريمة الثانية وأدلة ثبوتها، ثم قصرت حديثها عن الجريمة الأولى على توفر ثبوت حيازة المجنى عليه للعقار موضوع الدعوى دون أن تعرض لقصد إستعمال القوة وما يفيد توفره. وقالت عن التعويض إنه مقابل ما أصاب المدعى بالحق المدني من ضرر بسبب تهدم بيته وحرمانه من الإنتفاع به، فإن حكمها هذا يكون قاصراً معنياً بنقضه. إذا ما دامت الجريمة الأولى لا تتحقق إلا إذا كان المتهم قد قصد إستعمال القوة حين دخل العقار فقد كان يتعين على المحكمة أن تتحدث فى حكمها عن هذا الركن وتذكر الأدلة على ثبوت توافره وما دام القضاء بالتعويض قد بنى على ما نال المدعى بالحق المدني من ضرر بسبب الجريمة الثانية فقد كان يتعين التحدث عن واقعة هذه الجريمة وثبوت وقوعها من المتهم أما المحكمة لم تفعل لأن ذلك منها قصور يعيب حكمها .

#### الطعن رقم ٩٨١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦

إذا كان الغامى عن المتهم بجناية قتل بالسم قد تمسك بوجود نذب غير قسرى فى الجواهر السامة لبيدى وأنه تنويراً للحقيقة فى الواقعة المسندة إلى المتهم، وهى قتله المجنى عليه بوضعه له زرنياً فى آتية الماء التى يستعملها عادة، ثم أدانت المحكمة المتهم دون أن تحقق طلبه هذا أو ترد عليه، فإن حكمها يكون قاصراً معنياً بنقضه، إذ هذا الطلب هو من الطلبات الهامة التى لا يصح إغفالها .

#### الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٤٦

إنه لما كانت المادة ١٠ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ الصادر فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥، بناء على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، قد نصت على أن الإخطار عن التغير الذى يقتضى تعديل بطاقة التموين يكون فى خلال ثلاثين يوماً من حصول التغير. وكان هذا الحكم ذاته وارداً فى الأوامر والقرارات التى كان معمولاً بها وقت وقوع الجريمة " فى ٢٥ من إبريل سنة ١٩٤٥ " فى صدد بعض



السلع، ومنها ما هو محل المحاكمة، فإن المحكمة إذا ما قضت بإدانة المتهم في تهمة أنه لم يخطر مكتب التموين المختص عن النقص الطارئ على عدد من صرقت من أجلهم البطاقة، مما من شأنه تخفيض الإستهلاك في السكر والشاي والزيت، وكان حكمها خالياً من اليان الذي يمكن معه التحقق من وقوع تلك المخالفة من المتهم، لهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يبيح بما يستوجب نقضه .

#### الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٦

إذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها الذي أدان المتهم في جنحة السب العلني أن المتهم ذكر صراحة في بلاغه الذي قدمه لرئيس المباحث الجنائية بالمخالفة أنه إنما يطلب أخذ التعهد على المبلغ في حقه بعدم الإضرار به، ولم تعرض في واقعة الدعوى لما جاء في البلاغ من ناحية عدم صحته، فإن قولها بعد ذلك، في صدد توافر العلانية، إن المتهم كان يعلم بحكم الظروف والواقع أن بلاغه سيطلع عليه أشخاص كثيرون وإنه لم يكن يقصد منه إلا التشهير بالجنى عليها - ذلك لا يكون له ما يسند له ويكون الحكم قاصر اليان.

#### الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٦

إذا كان المتهم قد قدم ورقة ليستدل بها على صحة عقد بيع مدعى بتزويره، فلو كانت المحكمة في القول بتزوير هذه الورقة بقرائن ذكرتها دون أن تعرض للورقة وتبحث الكتابة ذاتها المدونة فيها بنفسها أو بواسطة رجال الفن، ثم بنت بصفة أصلية قولها بتزوير الورقة على ما قالت أنه رأيها في صدد عقد البيع وبناء على ذلك حكمت بتزوير الورقة وعقد البيع، فحكمها هذا يكون معيماً لقصوره وفساد منطقته .

#### الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٦

إذا كان الدفاع عن المتهم في سبيل نفي الإهمال والخطأ المسندين إليه قد طلب إلى المحكمة الإستئنافية تدب غير أحصائي لبيد رأيه في واقعة الدعوى لتظهر الحقيقة فيها، ولكن المحكمة أدانته دون أن تحقق هذا الطلب أو ترد عليه في حكمها بما يبرر عدم لزومه، فإن حكمها يكون معيماً واجباً نقضه .

#### الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٩/١٢/١٩٤٦

إذا كان المتهم في دعوى التزوير قد تسلك لدى المحكمة الإستئنافية بالتقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ومع ذلك قضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه بما يفنده فإن حكمها يكون قاصراً اليان واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٤٦

إذا كان المتهم في جنابة الضرب الذي نشأت عنه العادة قد تمسك بضرورة استدعاء الطبيب الشرعي لإبداء رأيه في التطور الذي صاحب إصابة المجنى عليه هل كان نتيجة إهمال مجرد أو إهمال متعمد أم كان نتيجة حتمية للإصابة الناتجة عن الضرب، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن تعرض لهذا الطلب وترد عليه، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٤٦

إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة ١٢ منه على إلغاء جميع إنذارات الشرد والإشتهاء التي سلمت تحت ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ كما نص في الوقت ذاته على أن القضايا التي لا تزال منظورة أمام المحاكم في تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون السابق. وإذاً فإذا اتهم شخص بأنه لم يسلك سلوكاً مستقيماً رغم إنذاره مشبوهاً وطلبت معاقبته طبقاً للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فتمسك بوجوب معاملته بمقتضى القانون الجديد إذ الدعوى المرفوعة عليه لم تنظر أمام المحكمة إلا بعد صدوره، ومع ذلك أدانته المحكمة على الأساس المرفوعة به الدعوى إليها دون أن تبحث هذا الدفاع أو ترد عليه، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٤٦

إذا تمسك المتهم بأن الأوراق محل دعوى السرقة هي من المروكات " الدشت " ولم يعد لها مالك بعد أن تخلت الحكومة عنها، ثم أدانته المحكمة بسرقتها دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه، فحكمها بذلك يكون معيباً لقصوره في البيان. ولا يقلل من هذا أن تكون تلك الأوراق قيمة إذ يمكن بيعها بالزاد لحساب الخزنة العامة، فإنه لا يشترط في الشيء المروك أن يكون معلوم القيمة، بل يجوز في القانون أن يعد الشيء مروكاً فلا يعتبر من يستولى عليه سارقاً ولو كانت له قيمة تذكر .

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٤٦

إذا أدانت المحكمة متهماً متعمداً في ذلك على إعراف منهم آخر معه بأنه إشوك معه في إعراف الجريمة المستندة إليهما، وكان الدفاع عنه قد طعن على هذا الإعراف بصدوره بناء على إكراه مستدلاً على ذلك بوجود أثر في بدن كل منهما ناتج عن كيهما بالنار، وطلب من المحكمة نذب الطبيب الشرعي إذ الطبيب الذي تدبته لتحقيق هذا الأمر لم يد رأياً مقنعاً، فإنه يتعين على المحكمة، إذا لم تجبه إلى هذا الطلب، أن ترد عليه، وإلا كان حكمها ناقصاً للبيان واجباً نقضه .

الظعن رقم ١٧٨٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة بيعه أقمشة بسعر أكثر من السعر المقرر لم يعن بالرد على ما تمسك به من أنه إنما أخطأ في تسليم ذات القماش المبيع لإختلاط الأمر عليه بسبب تشابه أنواع الأقمشة الموجودة لديه، فإنه يكون معيياً بالقصور، إذ هذا دافع جوهري لو صح فإنه يؤثر في كيان الجريمة .

الظعن رقم ١٨١٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٤٦

إذا كان المتهم قد أنكر الاعتراف المقول بصدوره منه أمام ضابط البوليس وعكس الدافع عنه أمام محكمة الدرجة الأولى لم أمام محكمة الدرجة الثانية بإستدعاء هذا الضابط لسؤاله ومناقشته بالجلسة في صدد هذا الاعتراف، ومع ذلك حكمت المحكمة الابتدائية بإدانة المتهم بناء عليه وأيدت حكمها المحكمة الإستئنافية دون أن تسأل أيتها الضابط أو ترد على طلب إستدعائه بما يبرر عدم إجابته لهذا قصور يستوجب نقض الحكم .

الظعن رقم ١٨٧٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٤٦

لا جناح على المحكمة إن هي إستاعت في عد التهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه ولو كانت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشريع والمشتبه فيهم، إذ المقصود هو مجرد الاستدلال على توافر الإعتياد والإستهتار المدعى قيامهما عند المحكمة. وذلك لا يعد بسطاً لأثار هذا المرسوم على وقائع سابقة على صدوره، لأن المتهم في الواقع وحقيقة الأمر لا يحاكم عن سوابقه الماضية وإنما يحاكم عن الحالة القائمة به وقتئذ. على أنه يكون على القاضي، وهو يصدد بحث حالة التهم القائمة ونحاسبه على إتهامه الحاضر، أن يورد في حكمه من الأدلة والإعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر وإلا ساغ النعي عليه بأنه إنما يحاسب المتهم على الماضي. وإذن فإذا كان الحكم الذي إستعير التهم مشتبهاً فيه قد خلا عن بيان تواريخ الأحكام السابقة التي إعتد عليها والأدلة التي إستخلص منها حقيقة إتهام المتهم عند رفع الدعوى عليه في ظل المرسوم بقانون السابق الذكر فإنه يكون معيياً بالقصور .

الظعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٤٦

إنه وإن كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جاءت بنص عام يعاقب بقوة الجناية على الإشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزورة أو تزويرها مع العلم بتزويرها فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لمن يتعامل بالمسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها إذا كان قد أغفلها وهو يجهل عيوبها. ولذا فإنه يجب لسلامة الحكم الذي يصدر بالإدانة على أساس الجناية تطبيقاً للمادة ٢٠٢ أن يتضمن أن المتهم لم يكن قد أخذ المسكوكات التي تعامل بها وهو يجهل تزويرها. وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة تزوير

المستحركات المزورة مع علمه بتزويرها وعاقبه بعقوبة الجنابة مع تمسك التهم بأنه كان وقت أخذها مجهل أنها مزورة ودون أن يتعرض لنفي هذا الجهل فإنه يكون قد جاء لاصر البيان معنياً نقضه .

#### الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣٠

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك بأن ما جاء بتقرير الكشف الطبي يدل، خلافاً لما يصف به الشاهد وقوع الحادث، على أن الجاني كان وقت إطلاقه النار على الجنى عليه في مستوى منخفض عن مستواه وكانت المحكمة، مع ذكرها أن تقرير الصفة التشريعية يدل، فيما يدل عليه، على أن اتجاه الطلقة من الجهة اليسرى للقتيل ومن أسفل إلى أعلى، قد ذهبت إلى القول بأن هذا التقرير قاطع في تأييد رواية الشاهد دون أن تعرض الباحث أو الرد لما نه إليه الدافع من ذلك الخلاف بين الدليل القوي والدليل الفني في الدعوى، فإن حكمها يكون قاصراً .

#### الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٨

إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في جريمة خيانة الأمانة وقالت في حكمها عن دفاعه بأن الماشية المنسوب إليه تبديدها قد سرقت منه إنه دفاع لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحة، كان حكمها قاصر السبب واجباً نقضه، لأنه لم يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح، والحكم بالإدانة يجب أن يبنى على اليقين.

#### الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٨

إذا كان الثابت أن الدافع عن التهم في تهمة البلاغ الكاذب قد طلب إلى المحكمة أن تعين منزل المدعى بالحقوق المدنية لتبين أن الأخشاب والأحجار التي أبلغ بسرقتها موجودة به ولكن المحكمة أدانته دون أن تجيبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه فإن حكمها بذلك يكون مشوباً بالقصور البطل، إذ مثل هذا الطلب هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى بنية ظهور الحقيقة فيها فلا يصح إغفاله .

#### الطعن رقم ٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٠

إذا كان الدافع عن التهم، في سبيل نفي واقعة استعمال الورقة المزورة عنه، قد تمسك بضرورة الإطلاع على القضية المدنية التي قدمت فيها الورقة، وكانت المحكمة قد قررت ضم تلك القضية وأجلت الدعوى عدة مرات لهذا السبب ولكن لم ينفذ قرارها، فإن الحكم على التهم، دون الإطلاع على القضية ودون بيان الدليل الذي استمدت منه قولها إنه كان ضالماً في التمسك بالورقة المزورة أمام المحكمة المدنية، يكون معيباً واجباً نقضه لتقصيره

الطعن رقم ١١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك لدى المحكمة الإستئنافية بأن عنصر الحشيش غير موجود فى المادة التى ضبطت معه وأن تحليلها فى وجود حشيش فيها، ثم صمم على طلب إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى ذلك، ولكن المحكمة بعد أن كانت قررت إستدعاء الطبيب الشرعى وأجلت القضية عدة مرات لحضوره حكمت، من غير أن تسمعه، بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بإداتته لأسبابه ولم ترد على هذا الدلع، فإن حكمها يكون معيأ .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٤٧/١/١٤

إذا أدانت المحكمة المتهم فى جتعة عرضه للبيع لبناً مفشوشاً مع علمه بذلك على الرغم من تمسكه فى دفاعه أمامها بأن عمله فى الغل لا يتعدى الأعمال الكتيابة ولا شأن له فى بيع اللبن، ولم تقل فى حكمها عن علم المتهم بالغلش سوى أن هذا العلم مفروض فيه لئرايته بالألبان وإتجاره فيها، فهذا منها يكون قصوراً، إذ أن ما ذكرته فى صدد إثبات علمه بالغلش لا يصلح رداً على ما دلع به من إنتفاء علمه .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٤٧/١/١٤

إذا كان التهم فى تهمة عرضه للبيع مادة غذائية غير صالحة للإستهلاك " خلاصة عصر الطعاطم " قد تمسك فى دفاعه أمام المحكمة الإستئنافية بأن العلب المضبوطة لديه كانت موجودة فى المكتب فى إنتظار الرد من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع فى الغل، ومع ذلك أداتته المحكمة وأقتصرت فى حكمها على القول بأن العلب كانت معروضة للبيع دون أن تورد الإعتبارات التى إستخلعت منها ذلك، فإن حكمها يكون قاصر البیان فى صدد ما دلع به التهم فيما يخص بوالفة العرض أو قصد البيع .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٩

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بأنه لم يكن يعلم أن المادة التى ضبطت لديه " مدافع البانجو " هى من نبات الحشيش ومع ذلك قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولم ترد على هذا الدفاع الهام الذى له أثره فى كيان الجريمة، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور البطل .

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٩

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بأنه إضوى اللبن المضبوط نفسه لا للتجارة ولكن المحكمة أداتته على أساس أنه عرض هذا اللبن للبيع مع علمه بأنه مفشوش دون أن تسال المبلغ أو تناقشه ودون أن تبين الدليل على العرض الذى قالت به، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور البطل

#### الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٦

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جناية الضرب الذي نشأت عنه العاهة قد ذكر أن الطبيب قرر أن ثقب طيلة الأذن المكون للعاهة "إصابي ويجوز حدوثه من إصابة أخرى أو من نفخ الأنف بشدة إذ يكفى ذلك لتمزق الطيلة"، ثم ذكر أن الطبيب الشرعي قرر "أن الندبة ناتجة بطريقة غير مباشرة من الإصابة موضوع القضية"، ثم انتهى إلى معاقبة المتهم على أساس أنه هو الذي أحدثت الضربة التي نشأت عنها العاهة دون أن يتحدث عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التي تحدثها ومبلغ هذه العلاقة بما يرفع الإحتمال الذي أشار إليه الطبيب، لهذا الحكم يكون قاصر البيان .

#### الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٧

إذا كان الحكم قد أدان المتهم بتهمة أنه بوصفه صاحب مطعم إستخرج دقيقاً غير مطابق للمواصفات المقررة مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطعمه غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٤٦ دون أن يبين مضمون هذا التحليل وهل روعي في فحص عينات الدقيق ما تقتضيه المادة العاشرة من القرار الوزاري رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٤٦ من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل معاً ولم يراع ذلك، لهذا الحكم يكون قاصراً، إذ ذلك البيان واجب كیفما تستطيع محكمة النقض الوقوف على حقيقة البحث الذي أجرى وتمرف مداه وأثره في الإدانة .

#### الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٦

إذا كان الدلائل عن المتهم قد طلب إلى المحكمة أن تأمر بعض قضية عينها، وإعلان شهود نفس له لم يتسع الوقت لإعلانهم قبل الجلسة، ولكن المحكمة أدانته دون أن تحييه إلى طلبه أو ترد عليه، فإن حكمها يكون قاصر البيان، إذ هذا الطلب هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى في سبيل إظهار الحقيقة فيها .

#### الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٦

إنه لما كان القنب الهندي "أخشيش" المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة هو الرؤوس المجففة الزهرة أو المنعرة من السيقان الإناث لبنت الكنيس ساتفا، كان الحكم الذي يدين المتهم في إحراز الأخشيش ومعالجه بمقتضى القانون المذكور، مكتفياً بقوله إنه زرع شجراته وإنه تبين من فحصها عند إكتشافها أنها نبات خشيش كامل النمو في حلة إزهار، قاصر البيان لعدم تعرضه لجنس الشجيرات وتجفيف الرؤوس التي عليها، إذ بدون ذلك لا يعرف ما إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون المذكور أو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة خشيش .

**الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٣**

إذا كان المتهم المحكوم عليه غيابياً في تهمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية عند نظرها المعارضة المرفوعة منه بأنه لا يعرف شيئاً عن القضية المتهم فيها وأنه لم يتحقق معه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه بما يفنده فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

**الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٤٧/٢/١٠**

إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المدعى عليه تسلم من المدعى بالحقوق المدنية ومن آخرين مبالغ على اعتبار أنها حصص في شركة للإتجار في الجوارب، وأنه كلف القيام بعملية الشراء، فلدفع هذه المبالغ إلى آخر لتوريد الجوارب فلم يفعل وهرب، فإن حياج هذه المبالغ يكون عسارة أصابت الشركة على يد المكلف بالإدارة فيها، لمسأله عنها يجب أن تبحث على هذا الأساس، ويكون على المحكمة قبل أن تقضي عليه بردها أن تبحث نوع الشركة ومصر حصص الشركاء فيها ودوره في إدارتها والأساس القانوني لمسأله عن الخسارة الحاصلة على يده أثناء قيامه بما عهد إليه فيها. فإذا هي ساءله بناء على إقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل على الشريات التي تسلمها من أجلها، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

**الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٤٧/١/٦**

إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في جريمة الضرب المقتضى إلى الموت ومساءل كلاً منهما عن وفاة المجنى عليه بناء على أن الضرب الذي وقع عليه منهما إما كان بناء على إصرار سابق مستندلاً على توالم سبق الإصرار بشهادة المجنى عليه بأن أحد المتهمين حضر إليه وطالبه بتصيب عائلته في أرض فرفض فلوكد ثم عاد مع آخرين وضربوه، فهذا الذي استند إليه لا يصلح دليلاً على قيام سبق الإصرار، كما هو معرف به في القانون، إذ يصح في العقل أن يكون الإعتداء راجعاً إلى عدم إذعان المجنى عليه للطلب وفي هذه الحالة كان على المحكمة أن تشير إلى المدة التي مضت بين الرفض والضرب حتى يكون الحكم سليماً في صدد إثباته قيام ظرف سبق الإصرار، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر قصوراً يمينه

**الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٠**

إذا كان المتهم بذبح ماشية خارج السلخانة في غير الأيام المرخص بالبذبح فيها قد تمسك بأنه إنما ذبحها بسبب مرجحها للإنتفاع منها بجلدها فقط، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن تبحث هذا الدفاع، فإنها تكون قد أخطأت إذ هذا الدفاع لو صح لما كان على المتهم من حرج فيما فعل .

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٨

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بأن الورقة محل المحاكمة خالية عن التاريخ مما لا يمكن معه عدّها شيئاً وأن حقيقتها كيميائية رفعت بشأنها دعوى تجارية، وطلب التأجيل لتقديم مستندات، فأجلت القضية لهذا السبب ثم صدر الحكم الإستئنافية بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون رد على هذا الدّفاع المهم لتعلقه بركن من أركان الجريمة لا تقوم دون توافره، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٠

إذا كانت محكمة أول درجة قد أدانت المتهم في جريمة زرع الخشيش وأثبتت في حكمها صراحة أنه قد تمسك في أقواله التي اعتمدت عليها بصفة أصلية في القضاء بإدانة بأنه لم يكن يعلم بأن الشجيرات محل المحاكمة هي لبّات الخشيش ومع ذلك لم تعرض لهذا الدفاع المهم وترد عليه بما يفنده من واقع الأدلة القائمة في الدعوى ثم حكمت المحكمة الإستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي إكتفاء بأسبابه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٨

إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد ذكرت أن البنك الذي يديره المتهم وهمى ولا مال له دون أن تورد الدليل الذي إستخلصت منه ذلك، كما ذكرت أنه نصب حباله لأخذ أموال الناس بالباطل غشاً وخدعاً دون أن تعين الدليل الذي قالت إنها إستمدته من القضايا الأخرى التي أشارت إليها وتبين وجه إستدلالها به في هذا الخصوص، ثم قضت بإلغاء الحكم الابتدائي القاضى بالبراءة لعدم وقوع طرق إحتيالية دون أن ترد رداً كالياً على الأسباب التي أقيم عليها فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٤

إذا كانت المحكمة قد قضت بوضع المتهم الذي أدانته في جريمة إخفاء أشياء مسروقة تحت مراقبة البوليس إعتباراً بأنه عائد على أساس أنه ظاهر من تذكّرة سوابقه أنه سبق الحكم عليه من مدة طويلة بالأشغال الشاقة لإرتكابه جنابة سرقة وقتل، وذلك دون أن تسأله عن هذه السابقة أو تبين بمجلاء الدليل المقتنع أو الرسمى على أنها له، في حين أن نسبها إليه لا تتنم مع التقدير الذي قدرت به المحكمة منه في الحكم ولا مع شهادة ميلاده الدالة على أنه كان وقت وقوع تلك السابقة في العاشرة من عمره، لهذا يكون قصوراً في التسبب يسوجب نقض الحكم .



#### الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٠/٧/١٩٤٧

إذا كان الحكم قد إستند فى بيان علم التهم بفساد المنتجات المعروضة للبيع بوجود ميكروبات الطلوث بها إلى مجرد القول بأنه، بحكم ممارسته لصناعة ما يعرضه فى عمله وموانئه عليها، لا يخطئ عليه ما يصيبها من فساد بسبب ما يضاف إليها من ألبان، فإنه يكون قاصر البيان، إذ أن ما ذكره من ذلك لا يكفى بذاته فى مثل هذه الصورة لأن تستخلص منه الحقيقة القانونية التى قال بها .

#### الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٠/٧/١٩٤٧

إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب عند المرافعة على إثر مناقشة بعض الشهود فى أمر التبليغ عن الضارب استدعاء نائب العمدة لسماع أقواله، ثم إنتهى إلى طلب البراءة، ومن باب الإحتياط سماع نائب العمدة فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة إن الدفاع لم يصر عليه ولم يبين موضوعه، وإنه كان على التهم أن يعلن هذا الشاهد، وذلك مع تعرضها فى حكمها للبلاغ عن الحادثة وتجهيله تفصيلها، فإن رفض هذا الطلب لتلك الأسباب يكون مشبوهاً بالقصور. ولا يصح أن يؤخذ على التهم عدم إعلائته الشاهد ما دام الظاهر أن الواقعة التى أراد سؤاله عنها ومناقشتها فيها جديدة لم يحصل التعرض لها فيما سبق جلسة المحاكمة من إجراءات .

#### الطعن رقم ١١٦١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٤٧

إذا أدانت المحكمة التهم فى تهمة أنه لم يسدد ضريبة الأرباح التجارية فى الميعاد القانونى رغم تسليمه التتبع بذلك على أساس التحقيقات التى تمت دون أن تبين وجه استدلالها عليه بهذه التحقيقات وكذلك على أساس أعزاف التهم بأنه لم يوف الضريبة دون أن تورد من مضمون ما قاله بصدد التاريخ الذى لم يحصل منه الوفاء بالضريبة حتى حلوله ما يصبح معه عبده تسليماً منه بارتكاب الجريمة بجميع عناصرها القانونية، فحكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

#### الطعن رقم ١١٧١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤٧

يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة البلاغ الكاذب أن تذكر المحكمة فى صدد بيان كذب البلاغ الأدلة التى إستخلصت منها ذلك. فإذا كان الحكم الإستئنافى قد إعتد فى ثبوت كذب إحدى الوقائع التى تضمنها البلاغ على ما أورده الحكم الابتدائى عن التحقيق الذى أجرى فى هذه الواقعة من أنه لبت من هذا التحقيق أنها غير صحيحة وأن البلاغ المقدم عنها حفظ، وما ذكره هو عن خطاب من الجهة الحكومية التى يعمل بها المبلغ فى حقّه، وذلك دون أن يعنى ببيان الدليل المستمد من التحقيق المذكور ولا وجه

دلالة هذا الخطاب على كذب الواقعة ودون أن يذكر دليلاً على كذب الوقائع الأخرى فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٠/٧/١٩٤٧  
إذا كان الحكم حين أدان المتهم في سرقة بزاميل عاتمة في البحر قد إكتفى بالقول بأنه ساهم مع آخرين في إخراجها من البحر إلى الشاطئ للإستيلاء عليها دون أن يتحدث عن ملكيتها حتى تمكن معرفة أنها مملوكة لأحد فتوافر شروط الجريمة، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٧  
إذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستئنافي بأسبابه قد أدان المتهم في تزوير السند محل الدعوى واستعماله ولم يقل في ذلك إلا أنه " تين للمحكمة من التحقيقات التي تمت في الدعوى المدنية أن المتهم إصطنع السند المطعون فيه ونسب صوره إلى مورث المدعين بالحق المدني، كما أنه إستعمل هذا السند المزور بأن قدمه في القضية المدنية سالفة الذكر "، فهذا قصور في البيان يستوجب النقض، إذ لا تكفي الإشارة إجمالاً إلى التحقيقات التي تمت في دعوى أخرى دون بيان الدليل المستمد من هذه التحقيقات وذكر مضمونه .

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٧  
إذا كان المتهم بالتزوير قد طلب في مذكرة قدمها إلى المحكمة استدعاء خبير قسم الطب الشرعي الذي قرر أنه يرجح كثيراً أن الإمضاء المزور كتب بيد المتهم، لمناقشته والفرع خص له في إعلان الخبر الإستشاري، الذي قرر أن المتهم لم يكتب الإمضاء، لحضور هذه المناقشة، ولكن المحكمة أدانته دون أن تعرض لهذا الطلب وترد عليه، فإن حكمها يكون قاصراً، إذ هذا الطلب مهم لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها، لإغفاله يطل الحكم .

الطعن رقم ١٣٩٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٧  
إذا كان المتهم الذي أدين في جريمة إخفاء أشياء مسروقة " مواش " قد تمسك في مذكرة قدمها إلى المحكمة بأن الخفير الذي إتعمه مالك المواشي عليها قد سلمها إلى شخص لعهد هذا إليه بنقلها في سيارته فهي لم تكن متحصلة عن سرقة، وإستند في ذلك إلى أقوال الخفير في ملحق للتحقيق طلب ضمه إلى أوراق الدعوى، فأثرت المحكمة بفتح باب المرافعة وكلفت النيابة ضم الملحق المشار إليه، ثم قضت في الدعوى دون أن تتحدث عما جاء بهذا الملحق ولا عن الدفاع المشار إليه، فإن حكمها يكون قاصراً لعدم رده على هذا الدفاع المهم .

الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٧

إذا كانت المحكمة مع تسليمها في الحكم بأن الجنى عليه كان وقت أن أطلق عليه العيار يسرق القطن الذي يقوم المتهم على حراسته، قد أدانت المتهم في القتل العمد بمقولة إنه إذ سدد مساحه إلى كبد الجنى عليه قد تعدى الحد الذي كانت تدعو إليه ظروف الحال، ولم تتحدث عن حق المتهم في دفع الإعتداء على المال الذي كان موكولاً إليه حراسته ومدى ما يحوله إياه هذا الحق من إستعمال القوة في الظروف التي أشارت إليها، ولم تبين ما وقع منه من أعمال القوة، وهل كان ما وقع من ذلك إعتداء لا أصل له أم كان إعتداء زاد في جسامته على ما أباح القانون إستعماله، فإن حكمها يكون قاصر البيان معنياً نقضه.

الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٢٠

إذا كانت الواقعة التي أدین المتهم بها هي أنه أقام بناء يخالف الشروط المبينة بالرخصة، وكان الحكم الذي أدانته قد إكتفى في ذلك بقوله " إن التهمة ثابتة قبله من محضر التحقيق وهو معروف بها "، فهذا الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه لعدم بيانه حالة البناء الذي أقامه المتهم ولا وجه المخالفة التي وقعت .

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٧

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ لم يشر إلى الكشف الطبي الموقع على الجنى عليه ولم يعن بوصف الإصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة، فإنه يكون قاصر البيان معنياً نقضه .

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٨

إذا كان الحكم قد أخذ في إدانة المتهم بما ذكره من أقوال الجنى عليه وقال إنها مؤيدة بأقوال شاهد آخر عنه دون أن يذكر مصدرها ولا مضمونها حتى يمكن تقدير جواز الأخذ بها قانوناً في خصوص ذلك فهذا قصور في التسبيب يبيحه .

الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٤٧/١١/١٠

إذا كان المتهم في جريمة دخول منزل بقصد إرتكاب جريمة له قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان، في الوقت المقول بأنه إرتكب هذه الجريمة فيه، متهماً في قضية أخرى بجهة أخرى، وردت المحكمة على هذا الدلاء بقولها إنه قرر أولاً أنه كان ليلة الحادث بالقاهرة لمناسبة الإحتفال بعيد الميلاد الملكي ثم عاد وقرر أنه كان يوم الحادث متهماً في القضية ولم كذا جنابات الإسكندرية، وهذا التناقض في أقواله يقطع بكلبه في دفاعه، فإن حكمها بإدانته يكون قاصراً، إذ الدلاء الذي تمسك به يقتضي، للرد عليه، إطلاع المحكمة على قضية الجنائية التي أشار إليها لإستخلاص الحقيقة ما دام هناك مصدر رسمي يمكن الرجوع إليه، ولا يكتفى ما ساقته المحكمة من أدلة مع عدم الإشارة إلى ما يفيد أن ذلك الإطلاع غير مجد .

**الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم يتلويخ ١٩٤٧/١٢/١١**

إذا كان الحكم الإستائلى الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ لم يتعرض للأدلة التى بنت عليها محكمة الدرجة الأولى حكمها بالبراءة من أن الحادث وقع فجأة إثر انفصال عجلة السيارة التى كان يقودها المتهم وفقدته السيطرة عليها، فإنه يكون قاصراً مصعباً نقضه، وكان يجب لسلامته أن يتناول هذا السبب الذى أسست عليه محكمة الدرجة الأولى قضائها ويقم الدليل على أنه غير صحيح، وأن الإنحراف المفاجئ الذى وقع من السيارة قبل انفصال عجلة القيادة إنما وقع إثر خطأ أو تقصير من جانب المتهم ما دام أنه ليس هناك تلازم حتمى بين السرعة والإنحراف .

**الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم يتلويخ ١٩٤٧/١١/١٧**

إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى مخالفة التسيير الجرى، ولم يذكر التمن الذى كان ينبى أن يباع به الصنف والتمن الذى بيع به فعلاً، فإنه يكون قد قصر فى بيان العناصر الواقعة التى بنى عليها لقضاء وهذا يطله .

**الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٢٩ يتلويخ ١٩٤٧/١٢/١٦**

إذا كان ما ذكره الحكم فى بيان واقعة الدعوى وهى الإعتياد على الإقراض بغوائد تزيد على الحد الأقصى وفى صدد الرد على دلائل المتهم بسقوط الدعوى العمومية لضى أكثر من ثلاث سنوات بين آخر قرض وبين بدء التحقيق معه فليعد أنه إعتبر تاريخ بدء التحقيق فى التهمة يوماً معباً، وكان هذا اليوم - على ما هو مستفاد من الحكم ذاته - هو الذى يور فيه التحقيق فى جريمة أخرى بناء على بلاغ مقدم عنها من المتهم، وكان مما ذكرته المحكمة فى حكمها أن الشهود أجمعوا على أن المتهم عقد معهم قروضاً ربوية منها ما هو لاحق للقروض التى إعتبرت بها فى إدانته دون أن تورد أسماء هؤلاء الشهود ولا مضمون شهادتهم ولا تواريخ قروضهم، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان .

**الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٠٣ يتلويخ ١٩٤٧/١١/٢٤**

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة عرضه للبيع خبزاً وزنه أقل من الوزن المقرر قد خلا عن بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط فإنه يكون قاصراً قصوراً يعبه بما يوجب نقضه .

**الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٠ يتلويخ ١٩٤٧/١٢/٨**

يجب أن يشمل الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة السبب على الفاظ السبب، لأنها هى الركن المادى للجريمة، حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة، ولا يكفى فى ذلك الإحالة إلى موطن آخر كصحيفة الدعوى مثلاً .

الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ١٧مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٤٧

يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة عرض لين مفشوش للبيع أن تبين المحكمة فيه علم المتهم بالفش وتورد الدليل الذي إستخلصت منه ثبوت هذا العلم. فإذا هي إكتفت في ذلك بقولها إن علم المتهم بالفش مستفاد من ظروف الدعوى دون أن تذكر هذه الظروف ووجه إستدلالها بها لتصرف مبلغ دلائلها في إثبات الحقيقة القانونية التي قالت بها، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ١٧مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ٨/١٢/١٩٤٧

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم " قائد سيارة " في جريمة القتل الخطأ قد غطت النظر عن السرعة في السر مكتفية في بيان خطئه بقولها إنه إرسول في السر بسيارته حتى صدم إجنبي عليه أثناء عبوره الطريق امامه فإن حكمها يكون قاصراً إذ كان يتعين عليها لإظهار وجه الخطأ أن تبين كيف كان في مكة المتهم في الظروف التي ذكرتها أن يتمهل بحيث يتفادى الحادث .

الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ١٧مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٧

إذا كان المدافع عن المتهم في جناية ضرب تخلفت عنه عاهة قد نازع في مطابقة الإصابة لرواية إجنبي عليه فإن القضاء بإدانته يقتضي تفنيد هذا الدفاع بذكر مضمون ما جاء بالتقرير الطبي عن وصف الإصابة وموضعها من جسم المصاب والآلة التي أسدلتها وموقف الضارب والعاهة التي تخلفت، فإن هي لم تفعل كان حكمها قاصر البيان متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٧مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٧

إذا كان الحكم قد قال في صدد بيان سوء قصد المتهم بتهمة البلاغ الكاذب إن " القصد الجنائي متوفر من كونه أراد التخلص من الإيصال الذي وقع عليه حتى إذا طال به إجنبي عليه قال إنه وقع عليه بالإكراه " فهذا لا يكفي في إثبات سوء القصد لدى المتهم لأنه ليس فيه ما يفيد أنه إتسوى ببلاغه الإضرار بإجنبي عليه.

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٧مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١/١٢/١٩٤٧

إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في إخطاء أشياء مسروقة وشروع في رشوة في حين أن أحدهما كان قد دفع بأنه لا علاقة له بالرشوة وأن من قدمت له قرر أن الذي قدمها هو المتهم الآخر، ولم يكن بالحكم ما يبرر إدانة هذا المتهم في الرشوة، لإدانته في هذه الجريمة لا تكون قائمة على أساس صحيح ومتى كانت واقعة تقديم الرشوة من عناصر الإثبات في جريمة الإخفاء، فإن الحكم يكون قاصراً من ناحية إدانة المتهمين الإثنين في هذه الجريمة أيضاً

الطعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٧ مجموعة ٤٧ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٢

إذا كان الحكم قد أدان المتهم " سائق ترام " فى جريمة القتل الخطأ بناء على ما قاله من أنه كان يقود الترام بإهمال وعدم احتياط ولم يقف به عند الخطأ التى يتحتم عليه الوقوف عندها ولم يتخذ الحيطه والحذر عند عبور الطريق الذى كانت تسير به السيارة التى اصطدم بها، فإنه لا يكون قد بين وجه الخطأ بياناً كافياً إذ لم يذكر وقائع الإهمال وعدم الإحتياط وعدم الحذر كما لم يبين علاقة عدم الوقوف بالخطأ بوقوع الحادث، وبهذا كان لاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ١٧ مجموعة ٤٧ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/١٤

إذا كان المتهم فى جريمة زرع حشيش فى أرض مملوكة له وإحرازه قد تسكك بأنه لا يباشر زرع الأرض التى وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه - لحداثة سنه - لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها، لاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذى إستند إليه لما قاله من أنه أعد خصيصاً لدرء التهمة عنه، واعتبرت الجريمة لاصقة به لحكمها يكون لاصراً، إذ أن ما قاله إن صح إعتباره منتجاً إستبعاد عقد الإيجار فإنه غير مؤد إلى ما رتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمة من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحيازة ثمرة مع العلم بحقيقة أمره .

الطعن رقم ٢١٠٠ لسنة ١٧ مجموعة ٤٧ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٢

إذا كان الحكم قد أدان المتهم بمحنة السب العلنى دون أن يتحدث عن العلانية ويبين توفرها وفقاً للقانون، لأن إغفاله هذا البيان المهم يكون قصوراً مستوجباً نقضه .

الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ١٧ مجموعة ٤٧ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٤٨/١/٦

قاضى الدعوى حر فى أن يأخذ بما يروا إلى من أقوال الشاهد ويدع ما لا يروا إليه منها، يستوى فى ذلك ما يديه الشاهد أمام المحكمة أو فى التحقيقات أو فى أية مناسبة أخرى. فإذا إطمأنت المحكمة إلى شهادة الشاهدين أمامها فأخلت بها وأطرحت الأقوال المقول بصدوره عنهما فهذا من حقها ولكن إذا كان المتهم قد استمسك أمام المحكمة الابتدائية بأن هذين الشاهدين قد نفيا فى هذا الإقرار علمهما بشئ فى صدد التهمة الموجهة إليه فلم تخفل بذلك وأدانته قاتلة فى تحرير إقرارها للإقرار إن الشاهدين قد طعنا عليه، فى حين أنه لم تكن قد ظهرت بعد نتيجة التحقيق فى الشكوى الخاصة بطعن الشاهدين فيه، ثم ظهرت هذه النتيجة أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الإستئنافية وثبتت صحة توقيعهما عليه ومع تسكك المتهم أمامها بذلك فإنها لم تلغز إليه فهذا منها إغفال لدفع هام يجعل حكمها معيأ متعيناً لنقضه .

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٢

إذا كان الحكم يبين منه أن المحكمة لم تأخذ برواية المتهم " قائد سيارة للجيش " بمقولة إنها تخالف ما قرره الضابط الذي كان يركب بجواره وما قاله سائق السيارة الملاكي التي إصطدم بها وما ظهر من المعاينة من أن هذه السيارة كانت تسير أمام سيارة الجيش وفي نفس اتجاهها، وبني مسؤولية المتهم على أن محاولته مفاداة السيارة الملاكي التي كانت تسير أمامه في مفرق الشارعين عند مكان الحادثة كانت مجازفة منه يتحمل هو وحده مسئوليتها، وأنه مهما قيل من خطأ سائق السيارة الملاكي في إنحرافه إلى اليسار رغم رؤيته سيارة الجيش القادمة خلفه فلا شك في أنه " أى المتهم " لو كان يقطعاً لا إصطدم بالسيارة المذكورة ولو كان يسير بسرعة معقولة لما إرتطم بالخطأ الذي إختل من ذلك ولما تهشمت السيارة، فهذا الحكم يكون قاصر البيان إذ هو لم يورد مضمون ما شهد به سائق السيارة الملاكي ولا ما شهد به الضابط ولا ما أثبتته المعاينة، كما لم يبين مدى تدخل قائد السيارة الملاكي الذى إلتصق خطأه ولم يحدده لمعرفة مبلغ تأثيره في حصول الحادث وفي مسؤولية المتهم .

الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٢

إذا كان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد طلب إلى المحكمة الإستئنافية سماع شهادة الضابط الحقن كما طلب إليها الانتقال إلى مكان الحادث لمعاينته، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الصادر بالإدانة ولم تعرض لما طلبه ولم ترد عليه، وإستدلت إلى ما إستخلصته من المعاينة التي أجراها الحقن والتي يعارضها المتهم ويطلب تحقيق دفاعه في شأنها، فإن حكمها يكون قاصراً في بيان الأسباب قصوراً يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٢

إذا كان المتهم بأنه لم يرسل لوزارة التموين ومكتب توزيع الزيوت في الميعاد المقرر بياناً صحيحاً بما أنجحه من الصناعات وما تبقى لديه من الزيت المعطى له، وبأنه إستعمل هذا الزيت في غير الغرض الذى حصل من أجله على الرخيص له فيه، قد تمسك بأنه إنما يدير مصنعاً تابعاً لشركة ولا شأن له بإدارة الشركة ذاتها فهو لا يسأل عن عدم إرسال البيانات المذكورة ولا عن كيفية إستعمال الزيت المسلم للشركة، فبرأته محكمة الدرجة الأولى، ثم لما إستأنفت النيابة تمسك بهذا الدفاع أيضاً أمام المحكمة الإستئنافية، ولكنها لم ترد عليه وأدانته بمقولة إن التهمتين ثابتان قبله من أنه كان يدير المصنع في الوقت الذى وقعت فيه الجريمة، فحكمها بذلك يكون قاصر البيان، إذ أن ما قالته من ذلك لا يصبح معه اعتبار المتهم مسئولاً - إذا ما صح دفاعه - بأنه لا شأن له في إدارة الشركة وأنه إنما نفذ ما أصدرته إليه من التعليمات عن كيفية إستعمال الزيت .

الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٤٨ ١٦/١٩٤٨

إذا رُفعت الدعوى على متهم بسرقة تيار كهربائي، فتسلك في دفاعه بأنه كلف كهربائياً عمل زينة على لأفحة عمله فركب له بعض المصابيح وأوصلها بغير علمه بسلوك المجلس البلدي مباشرة بحيث يصل إليها التيار الكهربائي دون أن يمر بالعداد المركب في محله، وأخذت محكمة الدرجة الأولى بالدفاع وبرأته بإستأنف الثانية، فتسلك أمام محكمة الدرجة الثانية بهذا الدفاع ولكنها أدانته قولاً منها بأن دفاعه لم يقيم عليه دليل فضلاً عن أنه من غير المقول أن تجري هذه العملية بمحله وتحت بصره بغير إرادته ومشاركته فهذا قصور في حكمها إذ أن ما أورده من ذلك لا يكفي بذاته لإثبات أن المتهم لا شك ضالغ في السرقة وأنه ساهم مع الكهربائي في توصيل المصابيح بالتيار الكهربائي مباشرة دون أن يمر بالعداد .

الطعن رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥٣ ١٦/١٩٤٨

إذا كان المتهم قد تسلك في دفاعه بظلال التفتيش لوقوعه قبل صدور الإذن به إذ الإذن قد صدر في ساعة معينة به بعد أن كان التفتيش قد تم، وطلب تعيين خير لتحقيق ذلك، فأدانته المحكمة بالية حكمها على ما تحصل من هذا التفتيش دون أن ترد على هذا الدفاع، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً لطعنه، وذلك لوحدة الواقعة المتهمين بها مما يقتضي حسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الموضوع بالنسبة إليهما معاً .

الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥٥ ١٦/١٩٤٨

إذا كان المحكوم عليه في صدد تبرير تأخره في رفع الإستئناف عن الميعاد قد قدم شهادة مرضية وأضاف إلى ذلك أنه يوم أن أفرج عنه من السجن كان مريضاً بالروماتيزم، كما قرر طبيب السجن ومع ذلك قضت المحكمة بعدم قبول إستئنافه شكلاً مكثية بقولها إن الحكم المستأنف صدر في يوم كذا ولم يستأنف إلا في يوم كذا "بعد الميعاد" دون أن ترد على الدفاع الذي تسلك به، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٩٣ ١٦/٢/١٩٤٨

إذا كانت المحكمة في حكمها الصادر بالتعويض عن حادثة قتل خطأ لم تمن بحث علاقة المحكوم عليه بالتعويض بقائد السيارة المتهم بالقتل الخطأ ولم تبين أن هذا كان تابعاً له وقت الحادث وإن الفعل وقع منه في حال تادية وظيفته لديه لذلك، مع عدم قطعها في الحكم فيمن هو المالك للسيارة وتركها الفصّل فيه يجعل حكمها معيأً معيناً نقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى المحكوم عليه بالتعويض يقتضي نقضه بالنسبة



إلى المنهم الطاعن لأنه مع وحدة واقعة القتل التي هي أساس مسئولية كل منهما وما قد تجر إليه إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المسؤول عن الحقوق المدنية - ذلك يقتضي تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليهما معاً.

الطعن رقم ١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٨  
إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بالصيدلة والإنجار بالمواد السامة يوجب على صاحب الترخيص أن يعول حركة البيع بنفسه في المحل ولا يتمتع عن بيع الأدوية مقابل دفع الأثمان المعتادة. فإذا كان الحكم قد برأ صاحب المخزن من تهمة الإمتناع عن البيع وأدان فيها آخر لم يبين صفته التي تحول حق البيع في هذا المخزن فإنه يكون قاصراً البيان.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ٩/٢/١٩٤٨  
إذا كان المتهم قد تمسك بأن المنزل موضوع المخالفة التي أدين فيها قد بنى قبل تاريخ نفاذ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٠ الذي يعاقب على مثل هذه المخالفة، وقدم تأييداً لذلك أوراقاً من شأنها أن تؤيد دفاعه، ومع ذلك لم تعرض المحكمة لهذا الدفاع ولم ترد عليه، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يصح

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٤٨  
إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأنه لم يوجه الألفاظ التي صدرت منه إلى المحكمة بل إلى خصومه في الدعوى وأتباعهم ممن كانوا في دار المحكمة إذ ذاك، ومع هذا أدانته المحكمة في تهمة الإهانة على الأساس الذي يستوجب نص المادة ١٣٣/٢ ع، وهو أن يكون فعل الإهانة موجهاً إلى المحكمة ذاتها وأن يكون المتهم قد قصد هذا التوجيه، وذلك دون أن تعرض لهذا الدفاع أو تضمن حكمها رداً يفنده، فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ٦/٤/١٩٤٨  
إذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها في صدد بيان واقعة السرقة بالإكراه التي أدانت التهمين فيها لا يبين منه قصد التهمين من أخذ مال الجني عليه، أكان إخلاسه وتملكه فتكون الواقعة سرقة، أم كان مجرد الرغبة في التشهير به للعداء الذي أشار إليه الحكم فلا تكون كذلك، فهذا الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٨

إذا كان الثابت في التحقيقات التي أجريت في الدعوى وفي محضر الجلسة أن المجنى عليه له روايتان إحداهما أن زيدا المتهم هو الذي ضربه على رأسه الضربة التي نشأت عنها العاعة، والأخرى، وهي التي إسقر عليها في محضر النيابة، أن بكراً المتهم هو الذي أحدث تلك الإصابة، وكان الدفاع عن زيد قد لفت نظر المحكمة إلى تناقض هاتين الروايتين، ومع ذلك أتمدت المحكمة في إدانة المتهمين الإثنين على رواية المجنى عليه في التحقيقات، لهذا الحكم يكون معيماً، إذا كان يتعين على المحكمة في سبيل إدانة زيد بالضرب الذي نشأت عنه العاعة أن تبين أى تحقيق تضمن الدليل الذي استندت إليه في حكمها أنه تحقيق البوليس أم تحقيق النيابة، أم وهي لم تفعل واكتفت بقولها إن المجنى عليه شهد في التحقيق بأنه هو محدث إصابة الرأس في حين أن له رواية مخالفة قالها في التحقيق أيضاً لهذا منها قصور في الحكم يستوجب نقضه. وإذا كانت المحكمة، مع تقريرها بأن المجنى عليه - مع علمه بأن المتهمين هما اللذان ضرباه وأنه رآهما وتحقق منهما - قد شهد زوراً لمصلحتهما بقصد تخليصهما من التهمة فقال إنهما كانا مقنعين فلم يبينهما، قد حكمت له عليهما بالتعويضات المدنية التي طلبها وكيله في الجلسة التي صدرت فيها هذه الأقوال، فإنها تكون قد أخطأت أيضاً، إذ هذه الأقوال هي تنازل صريح من المضرور ذاته عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه من سبق أن إتهمهما بإحداثه.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٨

إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة بيعه سلعة بأزيد من السعر الوارد بكشف التسعير الجبرى لم يبين مقدار الثمن الذي ثبت أنه باع به السلعة المسعرة فإنه يكون ناقص البيان معيماً نقضه .

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٨

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة الإنفصال لعائنة المنزل المقول بوقوع الجناية فيه لتبين استحالة وقوع الحادث على النحو الذي قال به الشاهد، فإن عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه يطل الحكم الصادر بالإدانة، إذ هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى إظهاراً لوجه الحق فيها .

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٨

إذا كان الدفاع عن المتهم بتزوير محروقات عرفية قد تمسك في دفاعه بتعيين خبر لتحقيق التزوير المدعى، ولكن المحكمة أدانته دون أن تستجيب إلى هذا الطلب أو ترد عليه بما يبرر عدم إجابته، لهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها. ولا يفتى عن ذلك لوها إن المحكمة رأت بنفسها أن العبارات المزورة لا تطابق أوراق المضادة .

الظعن رقم ٧٢٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة بيع الأقمشة صوفية بأكثر من السعر الواجب، ولم يبين الثمن الذي يبيع به الأقمشة ولا مقدار السعر الجرى التحدد لها ولا مضمون المخضر الذي اعتمد على ما جاء فيه ووجه استدلاله به على الإدانة، فإنه يكون قاصراً البيان واجباً نقضه .

الظعن رقم ٧٦١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١

إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة تهويله على ما تكسبه زوجته من الدعارة لم يعن باستظهار أركان هذه الجريمة من ناحية ثبوت إستغلاله لزوجته والتهويل في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه من الدعارة، بل إقتصار على إثبات واقعة الدعارة وحدها، فإنه يكون قاصراً لقصوراً يعيبه .

الظعن رقم ٧٨١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٥

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بوجوب سماع شهود النفي، فأجابته المحكمة إلى طلبه ورخصت له في إعلان شهوده، ثم بالجلسة التالية طلب التأجيل لرفضت المحكمة، فأصر المحامي عليه فحيزت القضية للحكم، ثم قضت فيها بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم تعرض في حكمها لطلب التأجيل ولم ترد عليه، فإن ذلك منها يعد قصوراً موجباً لنقض الحكم .

الظعن رقم ١١٥٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣

إذا كان الدفاع عن المتهم في جريمة قتل قد طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان أطباء لناقشتهم في هل اجنبي عليه كان يستطيع، مع جسامه ما به من الإصابة على النحو الظاهر في تقرير الصفة التشريعية أن يدل بالقول، لرفضت المحكمة إجابة هذا الطلب دون أن ترد عليه بما يبرر رفضها إياه وأدانت المتهم على أساس أن اجنبي عليه تكلم بعد إصابته، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور واجباً نقضه .

الظعن رقم ١١٥٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣

إذا كان الحكم قد إتخذ من نتيجة تحليل الدم الذي وجد بنوب المتهم دليل إثبات عليه باعتبار أن بقع الدم هي من أثر إصابة اجنبي عليه، وكان الطابت بالتقرير الطبي أن البقع المشار إليها تقع في أسفل الشوب من الداخل وأن المتهم به جرح في النصف الأسفل لمؤخر الساق اليسرى قال عنه إنه من عضة كلب، وذلك دون أن يتناول الحكم بالبحث في علاقة الدم بالجرح المشار إليه، فإنه يكون معيباً بالقصور واجباً نقضه .

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ١٨مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٨

لا يصح في القانون محاكمة المتهم أكثر من مرة عن واقعة واحدة. وإذن فإذا كان الثابت أن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بسبق محاكمته عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه، وقدم إليها حكماً يفيد ذلك، ومع هذا أدانته المحكمة دون أن تعرض لهذا الدفاع، فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ١٨مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٥

إذا كان المتهم بسرقة خطاب مطروف به إذن يرصد ببلع من النقود قد تمسك - وهو مكلف بتوزيع البريد - بأنه سلم هذا الخطاب إلى صاحبه، كما هو ثابت في الدفتر، ولكن المحكمة أدانته في السرقة دون أن تحقق دلاعه وترد عليه، فهذا منها قصور مخل، إذ هذا الدفاع من شأنه أن يؤثر في كيان الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ١٨مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٢

إذا كان الحكم حين اعتبر زيداً مسئولاً عن فعل القتل الذي تم تنفيذه بيد بكر لم يبين توفر الاتفاق بينهما على هذا الفعل، بل كان كل ما قاله في هذا الشأن لا يدل على أكثر من مجرد توارد الخواطر على إطلاق الإثنيين النار في وقت الحادث، الأمر الذي لا يربط في القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية بينهما بل يجعل فعل من أطلق العيار ولم يصب مجرد شروع في القتل العمد متى توافرت أركانه القانونية، ثم كان قد قال بتوافر نية القتل لدى المتهمين من تصويهما الأسلحة على أجنبي عليه في مواضع من الجسم هي مقاتل، مما لا يصح بطبيعة الحال أن ينصرف إلى العيار الذي لم يصب، فهذا الحكم يكون قاصراً البيان قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه. ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى زيد يقتضى نقضه بالنسبة إلى بكر " الطاعن الثاني " لوحدة الواقعة المتهمين بها مما يستوجب حسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما .

الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ١٨مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٤

إن حق الدفاع عن النفس قد شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره. فإذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي، وكانت المحكمة في مدد ردعها عليه لم تتف وتوقع الاعتداء على والده بل قالت إن هذا الاعتداء لم يكن مما يصح رده بالقتل دون أن تعرض إلى مساءلة المدافع عن تجاوز حدود حقه في الدفاع، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .

الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٢

الحكم القاضي بتأييد الحكم المعارض فيه دون بيان الأسباب التي إرتكن إليها في ذلك هو حكم قاصر الأسباب متعين نقضه .

الطنع رقم ١٥٩٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٨  
إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن السرقه لم تقع في طريق عمومي مستنداً في ذلك إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي، ومع ذلك أدانته المحكمة في جناية السرقه في الطريق العام دون أن يرد على ما تمسك به من ذلك، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

الطنع رقم ١٦٢٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٨  
إذا كان المتهم قد تمسك بأنه إذ زرع أرضه بتقاوى غير المعتمدة من وزارة الزراعة لم يكن في مقدوره بسبب وباء الكوليرا - الحصول على التقاوى المعتمدة، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع الذي من شأنه لو صح أن يفي عنه الجرعة باعتباره علماً قهرياً، فهذا يعد قصوراً مستوجباً لنقض الحكم .

الطنع رقم ١٦٢٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ٦/١٢/١٩٤٨  
إذا كان الحكم قد أدان متهمين بالقتل خطأ مؤسساً قضاءه على قوله أنهم تبادلوا الإمساك بمسدس محشو بالرصاص وعشا به لإطلاق منه عيار أصاب الجنى عليه فقتله دون أن يعين من منهما التسبب في إطلاق العيار، فهذا منه قصور في البيان مستوجب النقض، إذ أن مجرد العبث بالمسدس لا يكون له شأن في القتل إلا إذا كان هو الذي أدى إلى إطلاق العيار، ومقتضى هذا أن يبين الحكم من التهمين اللذين كانا يعبشان بالمسدس هو الذي تسبب بفعله في خروج العيار .

الطنع رقم ١٦٣٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٦/١٢/١٩٤٨  
إن إيجاب وضع الأثمان على السلع محله أن تكون السلع معروضة للبيع. فإذا كان المتهم قد تمسك بأن الأحذية المقول بأن السعر لم يكن موضوعاً عليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت موجودة بمحله على ذمة أصحابها، وطلب تحقيق هذا الدفاع فأجابته المحكمة إلى طلبه واستدعت مفتش التموين فجاءت أقواله مؤيدة له، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع أو تشير إلى شهادة هذا الشاهد فهذا قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

الطنع رقم ١٦٩٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ٦/١٢/١٩٤٨  
إذا كان المدافع عن المتهم في صدد تفنيده ما قاله الجنى عليه من أن إصابته كانت من عصاً قد قال إن الكشف الطبي يكلبه والشهود أجمعوا على أن الإصابة من حجر لا من عصا، وكان التقرير الطبي كما أوردته المحكمة - خلواً من الإشارة إلى سبب الإصابة، فإن استناد المحكمة إلى هذا التقرير مع عدم تعرضها لدفاع المتهم ورددها عليه يكون قصوراً عظلاً .

الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ١٨مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٨

إذا كان المتهم - كما هو ثابت بالحكم - لم يقدم على أخذ الأثرية المدعاة سرقتها إلا بناءً على بيع صادر له من آخر على إعتار أنه مالك، فلا يكفى في إدانته بسرقتها ثبوت ملكية هذه الأثرية لمصلحة الأثار بل يتعين لسائله جنائياً عن سرقتها أن تبين المحكمة أنه كان وقت إستلته عليها يعلم أن من باعه لهاها لا يملكها وليس له حق التصرف فيها، فإذا لم يبين الحكم ذلك كان قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ١٨مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢١

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة الإستئنافية الإنتقال لمعينة مكان الحادث لإثبات أن عرض الطريق يقل عما ورد بشأنه في معانية البوليس، كما طلب ضم دفوى مرور نقطتين من نقط المرور لإثبات أن سيارات أخرى غير سيارته مرت بهما وقت وقوع الحادث وأن ما ثبت في هذين الدفويين عن وقت مرور سيارته يتعارض مع القول بأنها هي التي وقع منها الحادث، وكانت المحكمة قد إكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تعنى بالرد على ذلك الدفاع، فهذا يكون قصوراً موجباً لنقض الحكم .

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ١٨مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٩

إذا كان المتهم في جريمة قتل قد تمسك أمام المحكمة بأن الجروح الموجودة بيديه كانت نتيجة اعتداء القاتل وأعله عليه ولم يكن سببها إنتزاع الناس السكين من يده، كما شهد بذلك بعض الشهود الذين أخذت المحكمة بشهادتهم، وطلب نذب الطبيب الشرعي لتحقيق ذلك، ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم ترد على دفاعه هذا مع أميته، فحكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ١٨مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٨

إذا طلبت النيابة عدم قبول إستئناف المتهم لرفعه بعد الميعاد قائلة إن المتهم أعلن بالحكم مخاطباً مع أخيه فلان، وقال الدفاع إن هذا الإعلان باطل إذ المستأنف ليس له أخ بهذا الاسم، فسمعت المحكمة شهادة الخضر الذي تولى الإعلان وأقوال شيخ الحارة الذي كان يرافقه، فقرر الخضر أنه أعلنه بالمكتب مع شخص قال إنه أخو المعلن إليه، وقال شيخ الحارة إن المعلن إنس للمتهم لا أخ له كما ذكر عطاء بالإعلان، ثم قضت بعدم قبول الإستئناف شكلاً دون أن تعرض في حكمها لما دافع به المتهم في صدد الإعلان، فإن حكمها يكون معيماً معيماً نقضه .

الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٨

إذا كان الدفاع عن المتهم ببيع بترول بسعر يزيد على السعر المحدد قد تمسك أمام المحكمة بأن لجنة التسعير لم تجتمع ولم تحدد سعر البترول، ومع ذلك أذنته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٣

إذا كان الدفاع عن المتهم ببيع دجاج بأكثر من السعر الجرى المقرر قد تمسك أمام المحكمة بالإستئناف بأن التسعير الجرى الذى أسندت إليه مخالفته لا يسرى عليه، لأنه ورد الدجاج تنفيذاً لعقد توريد حرر بينه وبين المشتري والزيادة فى السعر المطلق عليه بينهما كانت مقابل توافر صفات خاصة فى الدجاج الذى تمهد بتوريده ومصاريف نقله إلى مكان التسليم، فإن إدانة المتهم دون بحث هذا الدفاع والرّد عليه - ذلك يكون قصوراً يوجب الحكم بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٣

إذا قدم متهمان إلى المحكمة، أحدهما بتهمة إحداث ضرب تسببت عنه عاهة بالجنى عليه، والآخر بتهمة جرحه بالضرب، وكان الثابت أنه وجد بالجنى عليه ثلاث إصابات، فرأت المحكمة أن تهمة العاهة غير ثابتة على المتهم بها وأعدته هو والمتهم الآخر بتهمة أنهما ضربا الجنى عليه ضرباً أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً عن الإصابتين الآخرين، وعاقبتهما بالحبس لمدة ستين، دون أن تبين أن عجز الجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً كان ناشئاً عن كل من الإصابتين، فهذا منها لصور يجب حكمها بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢

إن جرائم التدليس والغش المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا تعبر بصفة عامة مطلقة إعتداء على المال، فإن بعضها لا يصح عده كذلك إذ هو لا يقوم على إعتداء على مال للغير ولا يكون مثل هذا الإعتداء ملحوظاً فى إرتكابه. وإذن فلا يكفى أن يقول المحكم إن جرائم الغش والاحتيال التى قارفها المتهم بعد إنداره مشوهاً بما يعتبر من جرائم التدليس على المال، بل يكون من المتعين أن يبين ببياناً كافياً ما يبرر عده الأفعال التى وقعت من المحكوم عليه وكونت هاتين الجريمتين إعتداءً على المال .

الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٣

إذا كان الحكم - فى صدر رده على ما تمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه قد قال إن الجنى عليه كان ممسكاً بالمتهم فسهل لإبته ضرب المتهم بقطعة من حديد، فإعتدى المتهم على الجنى

عليه، ثم ذكر أن حق المتهم في الدفاع قد إنتهى بانتهااء ما وقع عليه من عدوان، وذلك دون أن يبين الظروف التي استخلصت منها المحكمة كلف الجنى عليه وإنبه عن الإعتداء على المتهم، وهل كان الجنى عليه وقت أن أوقع المتهم فعل الضرب لا يزال ممكناً به أم لا لهذا قصور فى الحكم يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧٣ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٨

إذا كان المتهم فى جريمة إختلاس محجوزات قد تمسك فى إثبات براءته بأنه لم يعلن باليوم الذى حدد أخيراً لبیع المحجوزات، وأنه وفى باقى الدين المحجوز من أجله، وطلب - فى سبيل تحقيق ذلك الإطلاع على أوراق التنفيذ، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه قابل الغض فى اليوم الذى حدد للبيع وقرر أمامه أنه تصرف فى المحجوزات دون أن يتحدث عن دفاعه، لهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٨

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بضرورة ضم شكوى تصل بضبط رجال البوليس على شهود النفى ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الطلب بما يبرر رفضه، فهذا يعد قصوراً مطلقاً للحكم .

الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٤٩

إذا كان دفاع المتهم قد دار حول تكليب شهادة الجنى عليه بأنه رآه، وذلك على أساس وقوع الحادث فى الظلام وما ورد بالتقرير الطى من وجود عتامة قديمة بعينه، وكانت المحكمة فى إطارها هذا الدفاع قد استندت إلى تجربة اجرتها دون أن تعنى فى حكمها لا ببيان مضمونها ولا ما أسفرت عنه، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يبييه بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٨٦ بتاريخ ٢/٣/١٩٤٩

إنه لما كان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ يوضع نظام للإتجار بالمخدرات واستعمالها قد بين فى المادة الأولى المواد التى جعلها عملاً للعقاب على موجب نصوصه، ومنها المورفين وجميع أملاحه ومشتقاته والمستحضرات التى تجرى على نسبة معينة منه والكوكايين وأملاحه، فإن الحكم يكون قاصر البيان واجباً نقضه إذا قال ياحراز المتهم لمادى سلفات المورفين وكلوروات الكوكايين مختلط كل منهما بمواد أخرى وعاقبه على إعتبار أنهما من المواد المخدرة دون أن يعنى ببيان ما يبرر معاقبته من ناحية عدم ما أحرزه بخلاًراً كما خصه القانون بالعقاب على الصورة التى جاء بها نصه .



الظعن رقم ٢١٥٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٩

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الإعراف المنسوب إليه لم يكن صحيحاً بل هو أكبره عليه بالتعليب البدني، واستدل على ذلك بما قدمه من أدلة منها وجود إصابات بجسمه، ومع ذلك أدانته المحكمة - بناء على الإعراف - دون أن ترد على هذا الدفاع، فهذا يكون قصوراً مستوجباً لنقض الحكم.

الظعن رقم ٢١٦٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٨

إذا كان الحكم بعد أن بين أن المتهم وأخاه تمسكاً إلى زراعتهما فأبصر الأخ المجنى عليه بجمع قطعاً من غيطهما فأسرع نحوه وأمسك به ثم طوقه بنزاعه ليمنعه من المقاومة أو الحرب، وكانت يده سكين أصابت أcha المتهم في يده، وعندئذ تقدم المتهم وضرب المجنى عليه بعضاً على رأسه فأحدث به الإصابة التي تخللت عنها العامة - إذا كان الحكم بعد ذلك قد نال - في صدد نفى ما تمسك به المتهم من أنه إنما ضربه تحت تأثير الخوف من أن يفلت من أخيه ليضربهما بالسكين ويأخذ الظعن الذي كان قد جمعه - إنه لم يكن لهذا التعدي مير ما دام أخو المتهم قد أمسك بالمجنى عليه واتعلمت بذلك مقاومته، فهذا منه قصور يسوجب نقضه، إذ ذلك الرد لا يتناول ما أثاره المتهم من أنه كان يعتقد وقت أن أوقع فعل الضرب بالمجنى عليه أنه إنما يحاول الإفلات من أخيه ليعاود ضربه بالسكين لا ليهرب منهما .

الظعن رقم ٢١٦٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٨

إذا كان الحكم القضائي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لم يذكر من الأسباب إلا قوله إن المعارض لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته، ولم يكن بيان علمه باليوم الذي حدد، فإنه يكون قاصراً واجباً نقضه، إذ هذا البيان لازم لسلامة الحكم .

الظعن رقم ٢١٨٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٧/١/١٩٤٩

إذا كان الحكم الاستئنافي الذي ألقى الحكم الابتدائي وأدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد اعتمد فيما اعتمد، على المعاينة التي أجراها المحقق دون أن يتحدث عن التفسير الذي جاء على لسانه بصددها أمام محكمة الدرجة الأولى لما لاحظته من غموضها فإنه يكون معيباً بالتصور متعيناً نقضه .

الظعن رقم ٢٣٨٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ٣/٥/١٩٤٩

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم بذكره بيانات غير صحيحة عن أرباحه في الإقرارات المقدمة منه لمصلحة الضرائب، قد ذكرت والتمعة الدعوى محصلة في أن المتهم لم يدرج ضمن أرباحه مبلغاً معيناً باعتباره " إكرايميات " لإحدى الشركات، ثم قالت إنه مع التسليم بأن لكل تاجر أن يخصص مبلغاً لهذا الغرض فإن المبلغ الذي خصصه أزيد مما ينبغي فيجب قصره حسبما ذكر الحبير المعين لفحص الحساب في الدعوى

المدنية على ١٠٪ وما زاد على ذلك يعتبر تخفياً له، وبالتالي مقدماً بالإقرارات غير صحيحه مما يوقعه تحت طائلة المساءلة الجنائية، فهذا منها قصور في الحكم يعيه بما يوجب نقضه. إذ ما دام الحكم قد سلم بمبدأ الإكramيات ثم أخذ برأى الخير في صدها فقد كان عليه أن يقتضى ما إذا كانت هذه المبالغة متعمدة ومقصوداً بها التخلص من أداء الضريبة عن المبلغ المقرر أو أن المبالغة كانت بحسن نية عن سوء تقدير، كما كان على المحكمة أن تقول كلمتها هي بصد ما ذكره تقرير الخبر عن المبلغ الزائد على الواجب تخصيصه للإكramيات لا أن تأخذ في ذلك بما قالته المحكمة المدنية في حكمها كأنه قضية مسلمة .

#### الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٠

إذا كان الدفاع عن المتهم في جريمة اختلاس، قد تمسك في دفاعه بأن المبلغ الذى إتهم باختلاسه وإن كان على حسب الظاهر في عهده بوصف كونه أميناً لصندوق الجمعية المملوك لها هذا المبلغ، يعتبر لى الواقع في ذمة أعضاء الجمعية الذين تسلموه منه، وطلب سماع شاهد لم يحضر الجلسة مع ضم دفتر الجمعية، فلم تستجب له المحكمة وقضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد عليه، فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .

#### الطعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٤٩/١/٣١

إذا كانت المحكمة في حكمها بإدانة المتهم في حادثة قتل خطأ لم تعرض لما أثاره الدفاع من مفاجأة اجنبي عليه السيرة أثناء سبورها، ولم تبين كيف كان في استطاعة المتهم في الظروف التى وقعت فيها الواقعة أن يتعاضى إصابة الجنى عليه، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيه بما يستوجب نقضه .

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٤

إذا كان المتهم بالإمتناع عن بيع أقمشة لأصحاب البطاقات المرخص لهم فيها، وعن بيع أقمشة مسعرة، قد دلف أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه كان مريضاً يعالج بإحدى المستشفيات بجهة ما في الوقت المقبول بوقوع الجريمة ليه بجهة أخرى فلم يكن في مكنه منع وقوعها، وقدم محاميه للتدليل على صحة دعواه شهادة من طبيب، ومع ذلك أبدت المحكمة الإستئنائية الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع فإن حكمها يكون قاصر البيان نصيناً نقضه إذ هذا الدفاع لو صح من شأنه أن يؤثر في مسؤولية المتهم.

#### الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٠٩ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤

إذا كان الحكم قد استند في إدانة المتهم إلى الدليل المستند من التفتيش دون أن يرد على ما دلف به من بطلانه، ولم يكن يدو فيه ما يفيد كفاية الأدلة الأخرى التي ساقها - بصرف النظر عن التفتيش الملعون فيه وما نتج عنه - لتكوين عقيدة المحكمة في الإدانة، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

#### الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٠٩ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤

إذا كان الحكم الذى أدان التهمين فى جريمة النشرد لإختناهم وسيلة غير مشروعة للتحيش لم يبين أنهم كانوا يحضرون نسوة أجنبيات لممارسة الدعارة بالمزل الذى ضبطوا فيه، بل إقتصار على إستفادة حالة النشرد من وجود رجل مع إحدى المقيمات بالمزل وهى من أصحابه " أى أصحاب المزل " كما لا يمكن أن يفيد بذاته أنهم يتعشون مما يكسبونه من محل أعدوه وأداروه على خلاف القانون، فهذا الحكم يكون قاصر البيان معنياً نقضه .

#### الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٠٩ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٧

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الإنتقال إلى مكان الحادث لمعاينته ليتضح لها من المعاينة ما يدعم قوله بكذب الشهود الذين إعتمدت المحكمة على أقوالهم، وكان رفض المحكمة هذا الطلب قائماً على ما قالته من أن المعاينة التى أجراها الحقق إلر الحادث معززة برسم تخليطى، فإن حكمها يكون قاصر البيان إذ هذا السبب الذى إعتمدت عليه لا يور رفض الطلب المذكور الذى أبدى لتدعيم القول بكذب الشهود، مما لا يصح معه أن يكون الرد عليه القول بصدق هؤلاء الشهود .

#### الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٠٩ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢١

إذا كان الدفاع عن المتهم بتهمة إنتهاك حرمة القبور بفتحها وإخراج الجثث منها وإهالة الراب على بعضها قد طلب إلى المحكمة نذب غير مهنتس مع دلال المساحة لمعاينة مكان الحادث وإستدعاء الضابط الذى أجرى المعاينة فى التحقيق الإبتلى فى غيبته بناءً على إرشاد خاطئ، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن تقيمه إلى طلبه أو ترد عليه، فهذا منها تصور يعيب حكمها لتعلق الطلب الذى أغفلته بتحقيق الدعوى توسلاً لظهور الحقيقة فيها.

#### الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٠٩ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢١

يشترط فى التزوير أن يثبت علم المتهم بأنه يغير الحقيقة، فإذا كان ما قالته المحكمة فى هذا الصدد لا يفيد ثبوت هذا العلم على وجه اليقين كان الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٢

لا يكفي في جريمة العيب حصول عيب بالفعل بل يجب أيضاً أن يكون الجاني قد قصد إلى العيب وتعمده  
لإذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد القصد لا يكفي للقول بأن ما وقع من المتهم إنما كان للنيل من  
أصحاب الصور التي قطعها لإحتمال أن يكون تقطيعها - على ما قد يستفاد من منطق الحكم نفسه -  
إنشاقاً من الشهود على إثر الخلاف والسب والمشادة التي ثالت بحصولها بينه وبينهم دون أن يرد بخاطره  
المساس بأصحاب الصور، وخصوصاً بعد أن بدا من المحكمة. وهي تتحدث عما تمسك به الدفاع أثناء  
المحاكمة، من إفراض إستبعادها والقعة مهمة إستندت إليها في الوقت ذاته على تعمد العيب وهي والقعة  
وطء الصور بالقدمين وهي ملقاة على الأرض، فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٧

إذا كان الحكم الابتدائي الذي أدان المتهم في تهمة عرض صون غير مطابق للمواصفات المنصوص عليها  
قانوناً للبيع والذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت أن الصابون محل الدعوى ضبط لدى المتهم  
دون أن يتحدث من واقع الأدلة القائمة في الدعوى عن وثيقة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد  
البيع، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نفيه

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١١

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة السب علناً في شكوى قدمها ضد مطلقته ووالدها قد  
ذكرت في حكمها أن المتهم إنما كان يطلب بشكواه أخذ تعهد عليهما بعدم إيذائه، وحين تعرضت  
لتوافر أركان هذه الجريمة قالت عن العلانية إنه كان عليه أن يذكر في شكواه والقعة التهديد وأن يطلب  
أخذ التعهد على من هدده دون أن يشير بشئ إلى سلوك مطلقته وأختها، مما حشره في شكواه دون  
مقتضى الأمر الذي يدل على أنه قصد إذاعة ألفاظ السب، وإن هذه الإذاعة قد تمت بتقديمه الشكوى إلى  
رئيس المباحث الذي أحاطها إلى معاون المباحث ثم أرسلت إلى ليندر ثم أعيدت إلى النيابة، فكل ما أورده  
المحكمة من ذلك لا يؤدي بذاته إلى النتيجة التي إنتهت إليها مع ما أسلفت ذكره من أنه إنما كان يطلب  
بشكواه أخذ التعهد على من هدده، الأمر الذي يقتضي للقول بتوافر العلانية أن يثبت أن المتهم قد قصد  
إلى إذاعة ما نسب إلى الجاني عليهما في شكواه، وبهذا يكون حكمها قاصراً قصوراً يبيح بما يستوجب  
نفيه .

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٤

مضى كان النزاع فى الدعوى دائراً حول مسائل فنية بينها المتهم وطلب إلى المحكمة استدعاء مهندس مخبر لأخذ رأيه فيها إستجلاء حقيقة الأمر فى الحادث الذى وقع ونشأت عنه إصابة الجنى عليه فإن عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الرد عليه - ذلك يجعل الحكم معيأ بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١١

إذا كان المتهم الذى أدانته المحكمة فى جريمة ضرب أفضى إلى الموت قد طلب إلى المحكمة استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لسؤاله عما إذا كان إدراك الجنى عليه كان سليماً أو أن الإصابة، وهى بالمخ وترتب عليها تهتكه، أثرت عليه لفعلة يقول ما لا يصح الاعتماد عليه، فلم تأخذ المحكمة بهذا الطلب بمقولة إن طبيب المستشفى أخطر النيابة على إثر إجراء جراحة الزينة بأنه يمكن إستجواب المصاب، وإنه لو صح أنه كان يهذى لأدرك ذلك هذا الطبيب ولما عرض على النيابة إستجوابه، فإن ما أوردهت المحكمة عن قول هذا الطبيب لا يبرر ما إستخلصته منه، وعصراً أن طلب المتهم يتصل بما إستبان بعد الوفاة من الصفة التشريحية بما لم يكن تحت نظر الطبيب. وبهذا يكون الحكم معيأ بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١١

إذا كان الدفاع عن المتهم قد أرجع سبب إنهار الواب الذى طمر الجنى عليه قتلته إلى فصل الجنى عليه نفسه بإجراء الحفر تحت الشادة الخشبية التى كانت مقامة لتحويل دون الإنهار، ولكن المحكمة أدانته بالقتل خطأ دون أن ترد على هذا الدفاع المام بما يفنده فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيه .

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨

إذا كان ما أثبتته المحكمة فى صدد سبق الإصرار لا يفيد أن المتهمين كانوا وقت الحادث فى حالة هدوء وأن تفكيرهم فى ارتكابه لم يكن فى ثورة غضب فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يعيه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨

إذا كان الحكم فى معرض بيان واقعة الدهوى قد ذكر أن المتهم اعترف بمحاذاة لعلة المخمر مدعياً أنه عثر عليها بالطريق، وحين قضى بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم لم يتعرض لهذه الأقوال ومبلغ كفايتها وحدها فى الإثبات، فهذا يكون قصوراً مسعجاً لنقضه .

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٨/٤/١٩٤٩

إذا كان محامي المتهم قد استند في دفاعه إلى تقرير فني إشتاى ينفي إمكان حدوث إصابة الجنى عليه على الصورة التي قال بها في التحقيقات، وطلب استدعاء الطبيب الشرعى الذى كشف عليه لناقشته فى هذا التقرير، فلم يجبه المحكمة إلى طلبه ولم ترد عليه، لأن حكمها بإدانته يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ٦/٦/١٩٤٩

إذا كان التهم الذى أدانته المحكمة فى تهمة التحويل على ما تكسبه زوجته من الدعارة قد دافع عن نفسه بأن زوجته كانت متهمة معه بأنها متشردة لإتخاذها لتعيشها وسيلة غير مشروعة هى الدعارة وقضى ببراءتها، وأنه لم يثبت أنها أخذت مالاً من أحد فهو بالتالى لا يمكن أن يكون أخذه منها شيئاً مكسباً من الدعارة، وكانت المحكمة قد بنت حكمها بإدانته على والفة ضبط زوجته فى عوامة ووجوده هو بها وقتئذ، مستخلصة من ذلك أنه عول فى معيشته كلها أو بعضها على ما أخذه منها من مال فى هذه الواقعة، لأنها لا تكون قد ردت على الدفاع المذكور ويكون حكمها قاصر البيان متيناً نقضه .

الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٤٩

إذا كان الحكم قد حصل والفة الدعوى فى قوله إن الجنى عليه أصيب من سيارة كان يقودها المتهم وإن هذا خطأ لأنه لم يستعمل زمامة السيارة التى كان يقودها ولم يحسب حساباً لضيق الطريق الذى كان يسير فيه فيتخذ لهذا الطرف الجذر اللازم، ثم أدان المتهم دون أن يبين الظروف والملازمات التى وقع فيها الحادث ووجه الإهمال الذى وقع من المتهم ووالفته، وهل كان فى مقدور المتهم رؤية الجنى عليه أمامه حتى كان ينبيهه بالزمامة أو يعمل على مفاداته بسيارته، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ٦/٦/١٩٤٩

إذا كان الدفاع عن المتهم قد إعتلر بمرجه عن عدم حضوره الجلسة المحددة لنظر المعارضة المرفوعة منه ودعم عذره بشهادة من طبيب، وكانت المحكمة فى حكمها بإعتبار معارضته كأنها لم تكن لم تتعرض فى صدد تنفيذ عذره لمبلغ مرضه وتبين درجته وتورد الإعتبارات التى أخذت منها أنه لم يكن يقده ويعول بينه وبين حضور الجلسة، لأن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٢٨

إذا كان غلو الحكم من الأسباب يبنى عليه دائماً بطلان الحكم بطلاً جوهرياً لأن عدم كفاية الأسباب لا يؤدى حتماً إلى هذه النتيجة. لأن الأسباب إما أن تكون غير كافية من جهة القانون - سواء لنقصها أو

خطئها - وعندئذ يكون هناك بطلان أو خطأ في تطبيق القانون، وإما أن تكون قاصرة من جهة الموضوع  
تخرج عن رقابة محكمة النقض. على أنه متى اشتمل الحكم على أسباب وكان للأسباب مآخذ حقيقية  
اعتبرت هذه الأسباب كالية .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣١  
ضبط شخص ليلاً حاملاً قضباناً حديدية لمصلحة السكة الحديد أخذها من محل بجوار جسر ترعة فاتهم  
بالشروع في سرقتها فادعى أنه إنما أخذها على ظن أنها مزوكة لا مالك لها وأنه قد أخذها لسند جسر  
الترعة. لم حكمت المحكمة بإدائته بدون أن تبين إلتاعها بتقويض ما إدعاه. فهذا الحكم يكون غير ملغ  
للعصور أسبابه ويعين نقضه. لأنه لو صح ما يدعيه المتهم لكانت نية الإختلاس معدومة ولكانت الواقعة غير  
معاقب عليها .

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٠  
صوغ الأحكام بمثل عبارة " إن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود والتحليل الكيماوى والكشف  
الطبي " يعد قصوراً يعيب الأحكام عيباً جوهرياً يطلها.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٣١/١/١٨  
ينقض الحكم الصادر بمقوبة في تهمة هتك عرض إذا قصر فيه على القول " بأن التهمة ثابتة قبل المتهم  
من مجموع التحقيقات وشهادة الشهود بالجلسة وعقابه ينطبق على المادة ٢٣١ع " لأن هذا الإجمال فى  
ذكر الوقائع والأسباب التى اعتمدت عليها محكمة الموضوع فى إسناد التهمة إلى المتهم لا يمكن أن يفهم  
فى تهمة خطيرة كالتى يصددها البحث ولا يكفى لإقناع محكمة النقض بأن محكمة الموضوع إذ حكمت  
فى موضوع الجريمة قد تبينت وقائع التهمة المنسوبة إلى المتهم وقام لديها الدليل الكافى على صحتها وعلى  
توفر أركان الجريمة فيها وإطباقها على المادة التى طبقتها. ولا يمكن أن تنهيا محكمة النقض أسباب هذا  
الإقناع إلا إذا كان الحكم مظهرًا لكل ذلك. أما الإقتصار فى معرض بيان وقائع الدعوى على ما جاء  
بشأنها فى صيغة الإتهام التى تقدمت بها النيابة إلى المحكمة والإكتفاء فى معرض الدليل على صحة التهمة  
بالقول بأنها ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود فإنه يجعل الحكم غامضاً غموضاً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٣١/٤/٢٣  
لا يكفى لسائلة شخص جنائياً عما يصبه الفلور من الأذى بفعل حيوانه أن يثبت أن ذلك الحيوان مملوك  
له، فإن ذلك إذا صح مبدئياً أن يكون سبباً للمسئولية المدنية فإنه لا يكفى فى تقرير المسئولية الجنائية التى  
لا يصح أن يكون لها محل إلا إذا ثبت على المالك نوع من الخطأ فى المبالغة على حيوانه ومنع أذاه عن

الغير. وفي هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ في الحكم ووجه نسبته إلى مالك الحيوان بالذات. فإن قصر الحكم في هذا البيان كان باطلاً وواجباً نقضه. وعلى ذلك فالحكم الصادر بقوية من أهمل في حفظ كلبه فعرض شخصاً آخر إذا قصر على القول بأن الكلب قد أصيب بمرض فعرض فعرض عليه دون أن يبين ما إذا كان هذا المرض قد طرأ عليه فجائياً أم ظهرت عوارضه من زمن، ولا متى عرض الجنبى عليه حتى يعرف ما إذا كان صاحب الكلب قد علم بخطره في وقت مناسب ومع ذلك لم يعمل على حجزه أو قتله وكف أذاه عن الغير، وبالجمله ما هو نوع الخطأ الذى يصح أن ينسب إلى المتهم ويجعله مستولاً، كان بالحكم قصور يعيبه عيباً جوهرياً يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١١

إذا كان الحكم الابتدائي - الذى إعتق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ في التهم وحده فإن إستطارد الحكم المطعون فيه إلى القول بإسهام الجنبى عليه في الخطأ بغير أن يكشف نوع هذا الخطأ ومداه يكون معيباً بالقصور في الصيب.

#### الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣

متى كان بين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة البوت فيها خلص إلى إدانة الطاعن بالتطبيق إلى مواد الإتهام بما فيها المادة ٧/ج من قانون الأسلحة والذخائر دون أن يشير إلى الدليل الذى إستند إليه في توافر الظروف المشدد في حق الطاعن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية أم السوابق الخفية، ولم يعرض لإنتكار الطاعن لأية سابقة، فإنه يكون معيباً بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار لإثباتها به والتقير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من دعوى الخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١١

لما كان بين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الإتهام أورد ضمن ما إستند إليه تبريراً لقضائه بالبراءة ما نصه. "ثالثاً : أنه بين من تحقيقات النيابة أن من بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها وأمرت بإرسالها للتحليل الجوزة المقدمة من ضابط المباحث والتي وصفت بتحقيقات النيابة كما سلفه البيان ولم يرد بتحقيقات النيابة أن بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها مياه عكره داخل زجاجة حبر في حين أن الثابت من تقرير المعامل الكيمائية أن الأحراز التي أرسلت للتحليل بينها زجاجة حبر بها مياه عكره وليس من بين الأحراز حرز الجوزة سالف الإشارة الأمر الذى يثير الشبهة في أن يد العبث قد امتدت إلى الأحراز والمضبوطات ويثير الشبهة كذلك فيما إذا كانت



المضبوطات المقول بضبطها مع المتهمين هي ذاتها التي أرسلت للتحليل من عدمه \* . لما كان ذلك، وكان من المقرر إنه وإن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة البتوت عليه، إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشمل حكمها على ما يقيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة البتوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات ولما كان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق أثبت في محضره المؤرخ في ١٣/٤/١٩٧٦ أنه قام بتحريز المضبوطات وأمر بإرسالها إلى معامل التحليل بمصلحة الطب الشرعي لبيان ما إذا كانت تحوي جواهر مخدرة أو توجد بها آثار لمواد مخدرة ثم عاد وكيل النيابة وأثبت في محضره المؤرخ في ٢٤/٤/١٩٧٦ أن معامل التحليل أعادت الإحراز لإعادة تحريزها ووضع سائل الوجيلة داخل زجاجة وأنه بناء على ذلك قام بالتأكد من سلامة الأختام ووضع جانب من مياه الوجيلة داخل زجاجة حبر وأمر بإبداء حرز الوجيلة عتق النيابة وإرسال باقي الإحراز ومن بينها حرز الزجاجة التي تحوي سائل الوجيلة إلى معامل التحليل لتنفيذ قراره السابق، فإن ما تساند عليه الحكم في تبرير شكه في أن يد المبت قد امتدت إلى الإحراز والمضبوطات بخلاف الثابت في الأوراق الأمر الذي ينسب عن أن المحكمة أصلدت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتقصيها، ولا يغني عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم على خلاف الثابت في الأوراق الذي إنتهت إليه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٩

من المقرر أنه وإن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة البتوت غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يليد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة البتوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد مزيدى التحقيقات والدعوى الجنائية المباشرة التي إستخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ضد الطاعن ولم يشر حتى إلى رقمها ومن لم فإنه يكون قد إستد في طرح أدلة البتوت إلى عبارات مجملة لا يبين منها أن المحكمة حين إستعرضت الدليل المستبعد من تلك التحقيقات أو الدعوى الجنائية المشار إليها كانت ملمة بهذا الدليل إلماً شاملاً يعني لها أن تحصه التمهين الكافي الذي يدل على أنها

قامت بما ينهي عليها من تدقيق البحث لسرف الحقيقة بما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩

من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية ببرد وبتلّان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية، فعلى المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تنبئ عليها عقيدتها في الدعوى، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع الدعوى المدنية التي أقامها الطاعن وما انتهت إليه من القضاء ببرد وبتلّان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزوير والتزوير وعول عليه في إثبات جرمي التزوير والإسعمال المستدتين إلى الطاعن - لما كان ذلك، وكان هذا الذي أورده الحكم يعد قاصراً في إظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن. ولم يكن يبحث موضوعه من الوجهة الجنائية إذ لا يكفى في هذا الشأن سرد الحكم للإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية. ويان مضمون تقرير قسم أبحاث التزوير ومؤداه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور.

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٩

إن إغفال الحكم الرد على ما أوضحت به المائدة من أن السيارة تركت خلفها آثار فرامل طولها ٢٢ متر على يسار الطريق، وما أسند إلى الطعون ضده بمحض ضبط الواقعة من إقراره بخطئه. يعيب الحكم.

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والجنى عليه حين وقوع الحادث. لما كان ذلك، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر، كما أن خطأ الجاني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كالياً بذاته لإحداث النتيجة. لما كان ذلك وكان الحكم لم يبين مدى الأدلة التي إعتد عليها في ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق كما أن ما أورده في مدوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد إحشاك السيارة قيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون إستظهار كيفية حدوث هذا الإحشاك وبحث موقف الجاني عليهم الراكين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم ليتمنى من بعد بيان مدى قلرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي

وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القاتون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الدعوى.

الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩

لما كان البين ما أورده الحكم فيما تقدم أنه لم يوازن بين الإعتداء الذى وقع على الطاعن وعلى ولديه والذى خول له حق الدفاع الشرعى - وبين ما أثاره هو فى سبيل هذا الدفاع فإنه إذ دانه بتهمة القتل العمد وإعتباره متجاوزاً حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملاساتها، كما أن الحكم لم يستظهر توافر نية القتل بإيراد الأدلة التى إستخلصت منها المحكمة أن الطاعن حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه - وهو إطلاق المبار الثارى الثانى الذى أصاب الجنى عليه - كان فى الواقع يقصد إزهاق روحه وهو العنصر الخاص الذى تميز به جناية القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس - لما كان ذلك - فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو فى خصوص الدعوى - خطأ فى فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤتم - فإذا كان الحكم قد إلتفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائى لديه لأنه حين تعرف فى المحجوزات كان يعتقد زوال الحيز بعد إلغاء أمر الأداء الذى وقع الحيز نفاذاً له - وهو دفاع جوهرى - فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠

إذا كان الحكم إذا قضى ببراءة المتهم قد إلتفت عن دلالة القرينة القانونية التى أوردها الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش - تلك القرينة التى رفع الشارع فيها عى إثبات العلم بالغش أو الفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقاً للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أضح عنه فى مذكورة الإيضاحية للقانون المذكور - ولم يواتم بين هذه القرينة القانونية وبين حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - لما كان يقتضى من المحكمة إزال حكم هذه المادة على الواقعة المطروحة إذا ثبت لها حسن نية المتهم فضلاً عن أن الحكم لم يبين سنده فى القول بأن البضاعة جسم الجريمة قد جلبت من محلات مرخصة

مستوفية الشروط الصحية وإبعت فيها القواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن - وهو ما كان النهم مطالباً بإثباته لدحض القرينة القانونية سائلة اليان، فإن الحكم يكون مختطاً في القانون ومعيباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٩  
إذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ..... دون أن يبين إدعاء المدعي المذكور مدنياً أو علاقته بالجنح عليه وصفته في الدعوى المدنية، كما خلا من إستظهار أساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم - أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية، ولا يقدح في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الإشارة إلى إدعاء والد القتل مدنياً قبل المتهمين متضامين وحضور مدافع ومرافعة عنه، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى .

الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠  
إذا كان الحكم لم يستظهر حقيقة التاريخ الذي أقيم فيه البتة وما قام به التهم من إجراءات في الحدود التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء، فإن ذلك يسمه بالقصور في البيان مما يعجز محكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦  
مضى كان الدفاع عن المتهمين قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانتها دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه، مع أنه من الدفوع الجوهرية التي ينبغي على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها - فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذي يمي به .

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/١  
إذا كان الثابت من ملونات الحكم أنه أشار إلى إعراف كل من المتهمين الأول والخامس والسادس أمام ضابط مكتب مكافحة المخدرات الذين أورد الحكم مؤدى شهادتهم وكذلك بتحقيق النيابة، فإن ما ذكره الحكم بعد ذلك من إنكار المتهمين جميعاً التهمة المسندة إليهم، مفاده أن هذا الإنكار إنما كان يجلس القضاء .

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٦١/٥/١

إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للموصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولقت وعلم التهم بها والتي أسس عليها الحكم مستولية هذا الأخير - وإغفال الحكم لهذا العنصر الجوهري، الذي عليه يتوقف الفصل في المستولية الجنائية، مما يعيب الحكم بالقصور.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩

إذا كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن المتهم قدم محكمة أول درجة مذكرة بدفاعه تتضمن أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أولولة على الوكالات لا تطبيق على الواقعة المسندة إليه للأسباب المشار إليها فيها، كما أشار الحكم إلى أن المتهم قدم مذكرة أخرى بهذا المعنى إلى المحكمة الاستئنافية طالباً إلغاء الحكم المستأنف وبراءته - فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع القانوني والموضوعي الذي أشار إليه يكون قاصراً متعمداً نقضه .

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣٠

لما كان لا يعرف مقصود الحكم مما أورده في مدوناته من أجل الطاعن بالرأفة وهل هو تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي لم يشر إليها والتي تميز إبدال عقوبة السجن المقررة للطاعن عن الجريمة التي دس بها بمقتضى المادتين ٢٣٠ من قانون العقوبات و١٥ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بعقوبة الحبس أم أعمال ما تجرمه المادة ١٥ مخالفة الذكر من الحكم بالإنداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وهو ما يميز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ الذي تردى فيه الحكم، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة.

الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢

لما كان مناط تطبيق هذه الأحكام في حق الطاعن يقتضي إستهلاك قيمة أعمال البناء محل الإتهام بالنسبة إلى كل دور من الأدوار الثلاثة وتاريخ إنشائها خاصة مع ما هو ثابت به من أن تكاليف الدور الحادي عشر بلغت ثلاثة آلاف جنيه الأمر الذي كان يقتضي التحقق مما إذا كانت قد تمت في السنة ذاتها أعمال أخرى بحيث تجاوزت التكاليف خمسة آلاف جنيه من عدمه، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من إستهلاك هذه العناصر، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة.

**الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥**

لما كانت المادة الأولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه "يحظر في أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل في السلخانات العامة والأماكن المخصصة للذبح ويجوز للمحافظ المختص بالتصريح بالذبح في السلخانات العامة والأماكن المخصصة للذبح يوم الأربعاء بغرض تجهيز اللحوم". وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة الذبح في غير الأيام المصرح بها قانوناً باعتبار أن الواقعة حدثت يوم الأربعاء وهو مصرح فيه بالذبح، دون أن يتحقق من وجود قرار محافظ الأقليم بالتصريح بذلك، ومن ثم يكون الحكم قد جاء قاصراً بما يستوجب نقضه.

**الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٥**

لما كان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى أقوال شاهد الإثبات وتقرير العامل الكيميائي في بيان واث يكتفى للتدليل على ثبوت الصورة التي إقتضت بها المحكمة واسطرت في وجدانها فإنه ينحسر عنه دعوى القصور في التسيب ويكون ما يشوه الطاعن في هذا الصدد في غير محله.

**الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١١٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥**

لما كان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض في بيانه لواقعة الدعوى إلى ماهية الأرض التي أقيم عليها السور وما إذا كانت أثرية ولم يحصل الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ذلك، فإنه يكون قاصراً بما يطله ويوجب نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

**الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ٧/٥/١٩٨٥**

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من بيان سعر الفائدة في القروض التي تمت ولم يبين الآجال التي حددت للوفاء بهذه القروض لأحساب سعر الفائدة على أساسها والوقوف على مدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٨١٠٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٧

لما كان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بياناً كاملاً فلا يكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما انتهت بها المحكمة ومبلغ إنقائه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها، وكان استناد الحكم إلى تقرير الخبير دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التى تضمنها إكتفاء بما نقله عنه من أن الأرض تم تجريفها مجرد إنخفاضها عن الطريق الواقع فى الجهة الغربية منها ودون أن يعرض للأسانيد التى أقيم عليها هذا التقرير أو يرد على طلب الطاعن مناقشة الخبير فى أسس تقريره، لا يكفى فى بيان أسباب الحكم الصادر بالمعقوبة خلاله مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى إستنتج منه معتقده فى الدعوى، لأن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بالقصور فى السبب.

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣

لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى فى قوله " وحيث أن الواقعة تخلص على النحو الثابت فى محضر الشرطة من أن المتهم حكم عليه فى القضايا أرقام ١٨٠ من حصر سنة ١٩٥٤، ٢٧ لسنة ١٩٥٨ مخدرات وروض الفرج ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ مخدرات أمبابه، ٩٩ لسنة ١٩٨٤ مخدرات وروض الفرج وسؤاله إصروف بسابقة الحكم فى عدة قضايا مخدرات وفى تحقيقات النيابة العامة أنكر وقرر أنه يعمل صاحب مقهى، خلص إلى إدانة المطعون ضده بقوله " وتجد المحكمة من مطالعتها للأوراق ثبوت التهمة قبل المتهم مما جاء فى محضر الشرطة من أن المتهم حكم عليه فى القضايا أرقام ١٨٠ من حصر ١٩٥٤ سرقة والقضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ مخدرات وروض الفرج ورقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ أمبابه وعاد وزاول نشاطه فى القضية رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٤ مخدرات وروض الفرج الأمر الذى ينطبق عليه أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل ". دون أن يبين ما إذا كان المطعون ضده قد حكم عليه فى قضايا المخدرات المشار إليها بتهمة الإتجار فى المواد المخدرة أو بتدبيرها للغير حتى إعتبره مشتبهاً فيه فى حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ لأنه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجهه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٣٣٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٩

لما كان الثابت من مطالعة الأوراق والمستندات المرفقة أن الطاعن دفع بمدينة الواقعة المقدم عنها بوصفها جريمة نصب وعرض على المدعين بالحق المدني المبلغ المدفوع منهما كمقدم من ثمن العقار المباع ثم قام بإبداعه خزينة المحكمة بعد أن رفضا إستلامه بالجلسة كما أن الثابت من صورة محضر الشكوى رقم ..... إدارى ..... أن المدعى بالحق المدني الأول ..... طلب من الشرطة تمكينه من الدخول مع الورثة بنصيب الطاعن في ملكية الأرض على الشوع. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة على الصورة آتفة البيان بعد دفاعاً جوهرياً لعلقه بالتكييف القانوني للواقعة بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها، فإن المحكمة وقد طغت لفحواه إلا إنها لم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لأن حكمها يكون ميباً بالقصور.

الطعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أو كان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي ولعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وكانت جريمة تناول مواد كحولية في الأماكن العامة تتطلب لتوفرها أن يكون تناول تلك المواد في أحد الأماكن العامة تتطلب لتوفرها أن يكون تناول تلك المواد في أحد الأماكن العامة وكان المكان العام هو الذي يرتاده الجمهور دون تمييز، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يدلل على توافر هذا الظرف ببيان طبيعة المكان الذي حدثت فيه الواقعة فإنه يكون مشوباً بالقصور في إستظهار أن كان الجريمة التي دان الطاعن بها .

الطعن رقم ٤٥٨٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣

لما كان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن اغتيال الصناعية والتجارية بما نص عليه في مادته الأولى من أن " تسرى أحكام هذا القانون على اغتيال المنصوص في الجدول الملحق بهذا القانون ..... " وفي الفقرة الأولى من مادته التالية من أنه " لا يجوز إقامة أى عمل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بوخص بذلك. " قد أوجب في الغل الذي تسرى عليه أحكامه أن يكون منصوباً عليه في الجدول الملحق به، كما حرم إقامة هذا الغل أو إدارته إلا بوخص من الجهة المختصة. لما كان ذلك، وكان الأصل أن يكون الغل الذي يسرى عليه القانون المذكور هو مما يخص لغرض صناعى أو غرض تجارى أو أن يكون محلاً بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلق للراحة أو مضر بالصحة العامة أو خطر على الأمن، فإنه يتعين أن يشتمل الحكم بالإدانة طبقاً لأحكام ذلك القانون



على وصف الخلل موضوع الاتهام وبيان وجه نشاطه، وإذ خلا الحكم المطعون فيه من هذا البيان، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعجز عكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن من عدم إدراج محله في الجدول الملحق بالقانون وإنحسار أحكامه عنه .

الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٤

إن نأثم حيازة واستعمال آلات رفع المياه بغو التصريح المشار إليه مقصور على حيازتها وإستعمالها في داخل أو على شواطئ البحيرات والتي حددها هذا القانون في المادة الأولى منه. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله : " حيث إن حاصيل الواقعة تخلص فيما أثبتته بمحضه عمر المغضّر من أنه شاهد ماكينة لضخ مياه مركبة على حوشه فقام بضبطها. وسؤال التهم قرر أن الماكينة مخصصة لرى أرضه الزراعية " . واستطرد إلى ذلك مباشرة إلى القول بثبوت الاتهام في حق الطاعن دون أن يبين مكان تلك الحوشة التي ضبطت بها آلة الضخ وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢

لما كان ما قاله الحكم فيما تقدم لا يصلح رداً لنفي ما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه، ذلك أن الحكم حين المصحح عن إقتاعه بعدم صحة هذا الدفاع بقوله أنه ليس في الأوراق ما يقطع بمبادأة الجنى عليهما بالعدوان وأنه أثناء تماسك الفريقين إعتدى الطاعن على الجنى عليهما قد أغفل كلية الإشارة إلى الإصابات التي حدثت بالطاعن والتي إتهم بإحداثها الجنى عليه الثاني ولم يرد بشئ على ما ذكره محامي الطاعن في مرافعته من أن الجنى عليه الأول وفريقه قدموا إلى محله واعتنوا عليه وأحدث به الجنى عليه الثاني عدة إصابات وأمرت النيابة بنسخ صورة من الأوراق عن واقعة إصابته قيدت برقم جنحة وقرضى فيها بإدانة الجنى عليه الثاني كما لم يعرض الحكم لإستظهار الصلة بين هذا الإعتداء الذي وقع على الطاعن والإعتداء الذي وقع منه وأى الإعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لديه، فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١٢٠٢ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١١

لما كانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تهني على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال وكان الشارح يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان

الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها أحكاماً ثبوت وقوعها من المتهم، وأن تتلزم بإيراد مؤدى الأدلة التي إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصراً. وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من القانون المذكور هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصدته الشارع من إستيجاب تسيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم..... ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء في معرض إيراد الواقعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت فيها تفصيل الوقائع والأفعال التي قارنها كل من الطاعنين والمبتعة لإرتكاب جريمة تسهيل الإستيلاء على مال للدولة أو الإشتراك فيها بطريق الإلتحاق والمساعدة مع المتهم الخامس، ولم يستظهر الحكم عناصر هذا الإشتراك وطريقته، ولم يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها، إذ أن ما أورده الحكم من مجرد تقديم المتهم الخامس للمتهم الرابع - الطاعن الثالث - فائتورة على بياض وقيام الأخير بتحديد سعر معين بها أو مجرد كونهم كانوا يعملون سوياً بشركة..... لا يفيد بذاته الإلتحاق كطريق من طرق الإشتراك إذ يشترط في ذلك أن تتحد النية على إرتكاب الفعل المنطوق عليه وهو ما لم يبدل الحكم على توافره. كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الإشتراك بأي طريق آخر حدده القانون - وكان إستناد الحكم إلى تقرير قسم أبحاث التعريف والتزوير من أن المتهم الرابع..... - الطاعن الثالث - هو الكاتب للبيانات المحررة بالمداد الجفاف الأسود بإذني التزويد الخاصين بكل من.....،..... وكذلك البيانات الخاصة بفائتورة الأول المؤرخة..... وعبارة إستلمت الأصل وسيتم التزويد يوم الإثنين دون أن يكشف الحكم عن ماهية تلك البيانات المحررة بالمداد الجفاف الأسود بإذني التزويد سالف الذكر أو بالفائتورة المؤرخة..... وعلاقة ذلك كله بالجريمة المسندة إلى الطاعنين فجاءت مدوناته بما تناهت إليه فيما تقدم قاصرة في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وفي بيان مؤدى أدلة الثبوت بياناً كافياً يبين فيه مدى تأييده للواقعة كما إلتصت بها أحكاماً ثبات معيماً بما يسرّج نقضه. والإعادة بغیر حاجة لبحث باقي ما أثاره الطاعنون في طعنهم .

## \* الموضوع الفرعي : تصحيح الحكم :

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ مكتب قضى ١٣ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٢  
مناط الطعن بالنقض فى أمر التصحيح أن تتجاوز المحكمة حقها فى تصحيح الأخطاء المادية بما فى ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه. فإذا كان بين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز فى هذا الخصوص الحدود المرسومة فى المادة ٣٣٧ إجراءات، وإنما إقتصرت على تصحيح ما وقع من خطأ فى إسم "جد" المحكوم عليه، ولم يتعرض للفصل فى قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقدير بأنها لم تتجاوز حقها فى التصحيح، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأمر ويظل على حاله غير جائز الطعن فيه .

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ مكتب قضى ٢١ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١/١١/١٩٧٠  
لم يجر قانون الوافعات فى المادة ١٩١ منه الطعن فى القرار الصادر بتصحيح الأحكام من الأخطاء المادية البهتة كتابية كانت أم حسائية، إلا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه، وذلك بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح، أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٣ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ٤/١٠/١٩٨٢  
لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أجاز فى المادة ٣٣٧ - المعدل بالقانونين رقمى ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ و ١٧٠ لسنة ١٩٨١ للمحكمة متعقدة فى غرفة المشورة تصحيح ما يقع فى حكمها من خطأ مادى مع التأشير بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم، وكان مفاد التصحيح الذى أجرته المحكمة على النحو المتقدم أنها إعتبرت أن ما ورد بنسخة الحكم الأصلية فى صدد مقدار الغرامة المقضى بها على الطاعن مرده مجرد خطأ مادى من الكاتب عند التدوين فقامت بتصحيحه بمقتضى الحق المخول لها فى القانون ومن ثم فإن نعى الطاعن بطلان الحكم المطعون فيه يضحى ولا محل له.

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٦٩  
العبارة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع. ومن ثم فإذا كان الطاعن لا يجادل فى أن الثابت من محضر الجلسة وروول القاضى أن منطوق الحكم قد شمله بالإدانة وتؤكد ذلك بما ورد بأسباب الحكم ذاته ومدوناته التى تكمل منطوقه فى هذا الشأن، فإن نعيه بخلو منطوق الحكم بالنسخة الأصلية من شؤله بالإدانة لم تصحح كاتب الجلسة له بعد ذلك بنفسه دون عرضه على رئيس الدائرة، لا يكون له محل إذ هو نعى عار من دليله - وبفرض صحته - فلا يعدو أن يكون مجرد سهو تداركه من وقع فيه وهو كاتب الجلسة حتى يتفق وحقيقة الواقع.

• الموضوع الفرعي : تقدير الدليل :

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١١/٧/١٩٦١

تقدير الدليل في دعوى لا يميز قوة الشيء المقضي في دعوى أخرى، إذ أن للمحكمة في المواد الجنائية أن تصدى - وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية التهم فيها - إلى أية واقعة أخرى ولو كانت جرمية وتقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق به الدعوى القائمة أمامها، ويكون قولها صحيحاً في هذا في هذا الخصوص، دون أن يكون ملزماً للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة. فإذا كان المدعي بالحقوق المدنية قد قضى ببراءته من تهمة تبديد مبلغ قيل بأن تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة، إستناداً إلى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ فألغيت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند وإستعماله، وأدانه الحكم المطعون فيه عن هاتين التهمتين مستنداً إلى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزوير في دعوى التبديد، ومستنداً كذلك إلى أن الحكم بالبراءة في تلك الدعوى قد حاز قوة الشيء المقضي لهما يختص بواقعة التزوير وأصبح مانعاً من العود إلى مناقشتها عند بحث تهمة التزوير والإستعمال - إذا كان ذلك لأن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في خطأ قانوني، ذلك أن قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة بإتخاذ الموضوع والسبب والخصوم في الدعويين وهي في دعوى التبديد المشار إليها تختلف في السبب والخصوم في الدعويين، وهي في دعوى التبديد المشار إليها تختلف في السبب والخصوم عن دعوى التزوير موضوع المحاكمة، كما أن السند الكتابي في الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلاً فيها.

الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ٣/٢/١٩٨٧

لما كانت محكمة أول درجة قد دانت المطعون ضده بجرمة الإحابة الخطأ المسندة إليه وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية، فقد كان يتعين على محكمة ثاني درجة أن تقتصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التي نقلها إستئناف التهم إليها وألا تصدى للدعوى المدنية وتفصل في موضوعها إذا لم تكن مطروحة عليها، إلا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه على إنقضاء الخطأ من جانبته وهو بهذه المثابة قضاء يمس أسس الدعوى المدنية مساماً يقيد حرية القاضي المدني إعصاراً بأن نفى الخطأ عن التهم يؤثر بلا أدنى شبهة في رأى المحكمة المدنية المحاالة عليها الدعوى مما يكون معه مصيرها حتماً إلى القضاء برفضها إعمالاً لنصوص القانون ونزولاً على قواعد قوة الشيء المقضي فيه جنائياً أمام المحاكم المدنية، فإن مصلحة الطاعن - المدعي بالحقوق المدنية - من وراء طعنه فيما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية تكون متغية.

**\* الموضوع الفرعي : تقرير التلخيص :**

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٧١/١/٣١  
جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣  
إن تقرير التلخيص وفقاً للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية، مجرد بيان يبيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات، ولم يرتب القانون البطالان جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ. وإذا كان ما تقدم، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعرض على ما تضمنه التقرير، فلا يجوز له من بعد النعي على التقرير بالمقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ أن عليه إذا رأى أن التقرير قد أغفل الواقعة تهمة أن يوضحها في دفاعه، ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له من وجه ولا يعتد به.

**\* الموضوع الفرعي : تنفيذ الحكم :**

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١١  
أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ، ولم يرسم لذلك شكلاً خاصاً كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب بضغط المحكوم عليه أو نحوه.

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٨  
الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها، ولم يستثن الشارع - في قانون الإجراءات الجنائية من هذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٤٦٩، وما جاء في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الإشكال في التنفيذ .

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١  
تنص المادة ٤٦١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : " يكون تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر في هذا القانون " . ومفاد ذلك أن تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية منوط بالنيابة العامة وحدها فإن هي رأت إيقاف تنفيذها وأمرت به فلا رقابة عليها ولا معقب. ولما كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أمرت بإيقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه فيما

قضى به من عقوبة مقيدة للحرية على الطاعن، فإن إلتزامه بالتقدم للتفويض قبل يوم الجلسة المحددة لتنظر الطعن يكون قد سقط عنه.

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٩  
الإشكال فى التنفيذ لا يرد إلا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤلفاً حتى يفصل فى النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن فى ذلك الحكم مفتوحاً وذلك طبقاً لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية، فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد طعن بالنقض فى الحكم الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن وقضى فى الطعن بعدم قبوله شكلاً، فإن طلب النيابة العامة - الحاصل بعد هذا القضاء - بتعيين الجهة المختصة بنظر الإشكال يكون قد اتخذ بعد صيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائياً وبعد أن أصبح الإشكال لا محل له، ومن ثم لا يكون مقبولاً لعدم جدواه.

الطعن رقم ٣٤٥٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩  
من المقرر أن إعلان السند التنفيذى إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات إجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ وإلا كان باطلاً ذلك أن المحكمة التى إستشهد لها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذى إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة سالفة البيان هى إعلان بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله إمكان مراقبة إستيفاء السند الملفد به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية، لما كان ذلك، وكانت هذه المحكمة مستهدفة فى جميع الأحوال وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع رغم جوهريته لتعلقه بتوافر أو إنتفاء الركن المادى فى جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم النصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون العقوبات - ولم يرد عليه بما يفنده مكظياً بقوله أن الطاعن قد أعلن بالسند التنفيذى فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى السبب مما يعيه .

الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٣  
لئن كان حكم محكمة القضاء الإدارى قابلاً للتنفيذ ورغم الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك طبقاً لنص المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، إلا أنه من المقرر أن تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤلفاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يكون على مسئولية طالب التنفيذ وحده، إذ بعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له أن شاء إتضع بها وأن شاء ترفض حتى يحوز الحكم قوة الشئ المحكوم فيه، فإذا تعجل المحكوم له وأقدم على تنفيذ حكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه، فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئوليته ليتحمل مخاطرة وإذا ما ألقى الحكم وأضحى

التنفيذ بغیر سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحال إلى ما كانت عليه، بل ويتعويض الضرر الذي يكون قد نشأ عن التنفيذ .

#### الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢

لما كان البين من الحكم الابتدائي - المزيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أنها أقاما إدانة الطاعن إستناداً إلى ما ثبت من أن المدعى بالحقوق المدنية، وهو موظف بمصلحة الضرائب التي يرأسها الطاعن حصل على حكم من المحكمة التأديبية بمجلس الدولة بإلغاء قرار إداري صادر ضده، ورغم إنذاره الطاعن في الحادى والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٨١ هذا الحكم لهو لم يفله إلا في الحادى والعشرين من يناير سنة ١٩٨٢ متجاوزاً بذلك الأجل المحدد في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات، لما كان ذلك، وكان هذا الذى أورده الحكمان الابتدائي والإستئنافي غير كاف للدليل على إن الطاعن قد قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى بالحقوق المدنية، إذ أن مجرد تراخى تنفيذ الحكم إلى ما بعد الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا ينهض، بل إنه دليل على توافر القصد الجنائي وذلك لما هو مقرر من أن القصد الجنائي في الجرائم العمدية يقتضى تعمد الجنائي ارتكاب الفعل المادى المكون للجريمة كما يقتضى فوق ذلك تعمد النتيجة المرتبة على هذا الفعل .

#### الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٧

- لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الثانية على أنه يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي إمتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر بما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً في اختصاص الموظف، مما مفاده إشارات الشارع أن يقوم طالب التنفيذ بالإنذار الموظف المختص المطلوب إليه التنفيذ لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام الممنوحة له للتنفيذ خلالها والتي يستحق بإتقضاها العقاب إذا إمتنع عمداً عن التنفيذ .

- من المقرر أن إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات إجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ أي كان نوعه وإلا كان باطلاً، لأنه لا يصح أن يكون الشارع بإغفاله إيراد هذا الإجراء في النص المؤتم لإمتناع الموظف عن تنفيذ حكم قد قصد الخروج عن القواعد العامة في تنفيذ الأحكام ذلك أن المحكمة التي إستشهد بها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات هي إعلاته بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتحويله إمكن مراقبة إستيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية، وهذه المحكمة مستهددة في جميع الأحوال.

**\* الموضوع الفرعي : توقيع الحكم :**

الطنن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٥١/٢/٦

إن المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إنما تتحدث عن التوقيع على الأحكام ذاته لا على مسودة فلا وجه للإستناد إليها فى طلب بطلان الحكم الجنائى لعدم توقيع القضاة الذين أصدروه على مسودته. أما المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية فلا محل للإستناد إليها فى المواد الجنائية التى تطبق عليها أحكام قانون تحقيق الجنايات.

الطنن رقم ٢٣٦٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢١

إذا كان بين من الإطلاع على الحكم الابتدائى أنه كان موقعاً تحت كلمة القاضى بوقيع بالقلم " الكويا " وأن آثاره لازالت ظاهرة، وقد قائل لون رصاص القلم الموقع به على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم الابتدائى مع لون آثار القلم الموجودة تحت كلمة القاضى بالحكم الابتدائى مما يقطع بأن توقيع القاضى كان موجوداً بالحكم، وفضلاً عن ذلك فلو صح ما يقوله الطاعن من أن الحكم الابتدائى كان خالياً من توقيع القاضى لباذر لإثارة ذلك أمام المحكمة الإستئنائية، فإن ما يدعى الطاعن من عدم توقيع القاضى على الحكم الابتدائى وبالتالي بطلانه وبطلان الحكم الإستئنائى الذى أبدته لأسبابه يكون على غير أساس .

الطنن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/١٤

إنه وإن كان مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يعزب عليه البطلان، إلا أن توقيع على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطاً لقيامه فإذا تخلف هذا الشرط فإن الحكم يعتبر معدوماً - وإذا كانت ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته. لما كان ذلك، وكان الحكم المستأنف - الصادر فى المعارضة - قد إعتق أسباب الحكم الغيابى - المعلوم قانوناً - لعدم توقيع القاضى الذى أصدره على ورقته، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الأخذ بأسباب الحكم المستأنف دون أن ينشئ أيهما لقضائه بالإدانة أسباباً مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائى الغيابى الباطل، فإن البطلان يلحقهما للقصور فى بيان الأسباب التى أقيم عليها مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطنن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٤

أوجبت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من إنطق بها وإلا كانت باطلة. وبطلان الحكم بسبب التأخير لى خمسة أكثر من ثلاثين يوماً ملحوظ لى



تقريره اعتبارات تأتي بطبيعتها أن يتد لأجل لئى سبب من الأسباب التى تمتد بها المواعيد بحسب قواعد قانون المرافعات.

**الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٥**

إن التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ والذى إستثنى أحكام البراءة من البطالان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعة للدعوى الجنائية، ذلك بأن مؤدى علة التعديل - وهى ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المتهم المخكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد إلتجأ إلى حرمان النيابة العامة - وهى الخصم الوحيد فى الدعوى الجنائية - من الطعن على حكم البراءة بالبطالان إذا لم توقع أسبابه فى اليماد المقرر قانوناً، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحصار ذلك الإستثناء عنهم وبطلان الحكم بالنسبة لهم خاصة لأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ مسالفة الذكر فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه.

**الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠**

نصت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه : " يجرى الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين إشتركوا معه فى إصداره ". وقد دل الشارع بذلك على أن التوقيع على الحكم إنما قصد منه إستيفاء ورقته شكلها القانونى الذى تكسب به قوته فى الإثبات وأنه يكفى لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أى قاض من إشتركوا فى إصداره. أما النص على إختصاص رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده، فإن عرض له مانع قهري - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التى كانت محل مداولة الأعضاء جميعاً - فوقع الحكم نيابة عنه أقدم المضمونين الآخرين فلا يصح أن ينهى على ذلك الإجراء بالبطالان لإستاده فى ذلك إلى قاعدة مقرر فى القانون بما لا يحتاج إلى إثابة خاصة أو إذن فى إجراءاته.

**الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥**

من المقرر أن العبرة فى الأحكام هى بالصورة التى يجررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة لأنها هى التى تحتفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التليفيدية وغيرها، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بطلان الحكم الابتدائى بدعوى حصول تغيير فى منطوقه وأطرحه لما ثبت للمحكمة من

مطابقة منطوق ذلك الحكم المبين بالمسودة المخررة بنقط القاضى للمنطوق الثابت بالصورة الرسمية الموقع عليها منه، فإنه يكون قد رد رداً سديداً فى القانون .

الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تكتفل فى المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها، لم يرتب البطالان على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع. أما ميعاد ثمانية الأيام المشار إليه ليها، فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم فى خلاله دون أن يرتب البطالان على عدم مراعاته.

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٧

لما كان القانون وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة وكان التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سائلة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ والذى إستسئ أحكام البراءة من البطالان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعة للدعوى الجنائية ذلك بأن مؤدى علة التعديل - وهى ما أفصحت عنه المذكورة الإيضاحية للقانون - ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - هو أن الشارع قد إنجه إلى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطالان إذا لم توقع أسبابه فى الميعاد المحدد قانوناً. أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى إخصار ذلك الإستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ليعطل إذا مضى ثلاثين يوماً دون حصول التوقيع عليه. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه والذى لم يوقع فى خلال الميعاد المقرر يكون باطلاً ويتعين القضاء فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك ببطالان الحكم لعدم توقيعه فى الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٣، ٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريره قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه على الرغم من إنقضاء ذلك الميعاد ولا بغنى عن الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن عالياً من التوقيع وإذ كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة السلبية على ما عرفها به أحكام هذه المحكمة كما لم يقدم ما يفيد أنه حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التى نظم القانون تقدمه إليها لإعطائه إيها أو الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة مما لم يمكنه من إعداد أسباب طعنه فإن منعه على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد

**الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٩**

لما كان قانون الإجراءات الجنائية، قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها، وإلا كانت باطلة، ما لم تكن صادرة بالبراءة، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٨ من يولييه سنة ١٩٨٢ وحتى ١٤ من يولييه سنة ١٩٨٢ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه من رئيس الهيئة التى أصدرته، على ما يبين من الصورة الشمسية الصادرة من قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة - المقدمة من المدافع عن الطاعن - فإنه يكون باطلاً مسجراً النقض والإعادة، بدون حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى، ولا ينال من ذلك أن الطاعن قد دلى على منعه بصورة شمسية غير مصدق عليها للشهادة السلبية، ذلك بأن للمحكمة أن تأخذ بالصورة الشمسية للشهادة السلبية الدليل على عدم إيداع الحكم ملف الدعوى موقعاً عليه من رئيس الهيئة التى أصدرته، متى إطمأنت إليها، كالحال فى الدعوى الماثلة، إذ الثابت من التأشير المدونة على النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أن أسبابه أودعت فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٨٢ وهو ما يجعل المحكمة تترسل بفتحها فى صحة الصورة الشمسية للشهادة السلبية وأنها تطابق الأصل المصورة منه.

**الطعن رقم ٥٢١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٨**

إنه وإن كان القضاء قد جرى على علم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة تتداول فى الحكم دون أن تتداول فى ذات الوقت فى الأسباب التى تبنيه عليها، فإن الأمرين بطبيعة الحال متلازمان، إذ لا يتصور أن تصدر المحكمة حكماً إلا بعد أن تكون قد فكرت وتناقشت واستقرت على الأسباب التى تعتمد عليها فيه بحيث لا يكون بالياً بعد النطق به سوى صياغة أسبابه على أساس ما تقرر فى المداولة. وهذه يقوم بها أى واحد من القضاة الذين إشتركوا فى المداولة ولما كان التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة إقرار بما حصل فإنه يكفى فيه أن يكون من أى واحد ممن تداولوا فى الحكم، إذ الرئيس وزملاؤه فى قوة هذا الإقرار سواء. وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع إلا بقصد تنظيم العمل وتوحيده. وإذن فإذا تولى الرئيس بعد الحكم أو عرض له مانع قهري، فحرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلاً عنه، فلا يقبل بناء على ذلك القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة، أو أنها لم تكن هى التى تناولتها المداولة، فإن الرئيس فى هذا الخصوص حكمه حكم زملائه. على أنه لو كان الشارع قد رأى أن يربط البطلان على عدم توقيع الرئيس لما فاته أن ينص على ذلك صراحة فى المادة ١٠٤ من قانون المرافعات، كما حرص على أن يفعل فى المواد التى سبقتها مباشرة.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٩ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢١

الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في الميعاد يلزم أن تصدر عن قلم كتاب المحكمة الذي يوجد به ملف الدعوى ويودع الحكم بعد ختمه. ولكن إذا كانت ظروف الحال تبرر اعتبار الشهادة كأنها صادرة من قلم كتاب المحكمة الموجود به ملف الدعوى، وكانت الشهادة قاطعة في أن الحكم لم يكن قد ختم حتى تاريخ تحريرها، فإنه يصح الاستناد إلى هذه الشهادة في مد ميعاد تقديم الأسباب فإذا كانت الدعوى قد نظرت في عدة جلسات أمام محكمة جنابات بنى سوف التي كانت مختصة بنظرها قبل إنشاء محكمة القيوم الابتدائية ثم أحيلت إلى محكمة جنابات القيوم بعد وجودها فأصدرت حكمها فيها، فإن الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم هذا الحكم في الميعاد وإن كان يلزم أن تصدر عن قلم كتاب محكمة القيوم إلا أنه بالنظر إلى أن محكمة القيوم قد أنشئت في الفترة بين تقديم القضية للجلسة وبين الحكم فيها مما كان معه العمل إبان صدور الحكم متشابكاً بين قلمي كتاب محكمتي بنى سوف والقيوم، لا يكون استخراج تلك الشهادة من قلم كتاب محكمة بنى سوف مقتضياً إستبعاد الأسباب المقدمة للطعن في هذا الحكم بعد الميعاد المقرر في القانون باعتبار أن تلك الشهادة لا يصح الاستناد إليها في مد هذا الميعاد .

الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٨

إن القانون - على ما فهمته هذه المحكمة - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة وإذن فالحكم الصادر في يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ الذي لم يكن قد تم وضعه وتوقيعه وإيداعه قلم الكتاب حتى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٦ يكون معتبراً نقضه .

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٣

إن قضاء محكمة النقض قد أسطر على أن لصاحب الشأن متى كان قد قام بما تفرضه عليه المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنابات من التقرير بالطعن وتقديم أسبابه في الميعاد الوارد بها، أن يطلب نقض الحكم إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوماً من صدوره لم يتم توقيعه، بشرط أن يدعم طلبه بشهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك. فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محرومة في اليوم الثلاثين فلا يصح الاستناد إليها في القول بأن الحكم لم يختم في هذه المدة، إذ هي لا تدل بملأتها على أن الحكم لم يودع قلم الكتاب في ذلك اليوم، إذ يجوز أن يكون الحكم أودع بعد تحريرها ما دام ليس هناك من مانع يمنع قلم الكتاب من تسليم الحكم بعد توقيعه في أي وقت من هذا اليوم الأخير ولو كان ذلك بعد انقضاء ساعات العمل به. على أنه

في هذه الحالة يكون للطاعن أن يقدم ما يراه من أسباب للطعن على الحكم ذاته في مدة عشرة أيام كاملة من يوم الجلسة الأولى التي نظر فيها طعنه بعد ختم الحكم .

الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٧

إذا كان التهم قد دلف أمام المحكمة الإستئنافية بظلال حكم محكمة الدرجة الأولى لعدم توقيعها في خلال ثلاثين يوماً، فأرجأت المحكمة النطق بالحكم وأذنت له في تقديم مذكرة بدفاعه ولم تجعل قرارها مقصوداً على الدلف بالظلال لحسب بل أطلقته، لأنه - ما دام قرار المحكمة مطلقاً غير مقصور على الدلف بالبطلان - يكون على التهم أن يدل بجميع ما يعن له من دفاع، فإذا هو قصره على الدلف ليس له أن يلوم المحكمة على أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها. هذا، ولم يكن ليجوز للمحكمة الإستئنافية مع اعتبارها حكم محكمة الدرجة الأولى باطلاً أن تعيد القضية إليها بعد أن إستنفدت سلطتها بالقضاء في موضوع الدعوى بالحكم الذي أصدرته .

الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٨

إن القانون لا يوجب وضع إمضاء رئيس المحكمة على الورقة التي يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الأصلية. فمتى كان لرئيس المحكمة التي أصدرت الحكم توقيع ثابت على مسودة الحكم الأصلية الشاملة للأسباب والمنطوق فلا يكون ثمة إخلال بما يوجبه القانون .

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٨

إذا ما تولى رئيس الجلسة بعد الحكم أو عرض له مانع فوري، فحرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلاً عنه فهذا لا يطل الحكم. ولا يقبل القول بأن هذه الأسباب لم تكن محل مداولة جميع القضاة أو أنها لم تكن هي التي تناولها المداولة لأن المروض أن الحكم لا ينطق به إلا بعد المداولة فيه وفي أسبابه .

الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٩

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٨، وحتى يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه فلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب النيابة المختصة المرافقة لأسباب الطعن فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٩

أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة. لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يونه سنة ١٩٦٧ وحتى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب النيابة المرافقة لأسباب الطعن، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً معنياً نقضه.

الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٠٦ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٩

من المقرر أن القانون قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة، ما لم تكن صادرة بالبراءة .

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٠

الشهادة السلبية التي ثبتت تأخير توقيع الحكم في معاد الثلاثين يوماً التصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية هي الشهادة التي محررها قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن والتي تفيد عدم إيداع الحكم في حلال تلك المدة - فإذا كانت الشهادة التي يستد إليها الطاعن هي إشارة من وكيل النيابة على كتاب لجهة معينة بأن القضية لم ترد بعد، فإن هذه الإشارة لا تعتبر شهادة سلبية في نظر القانون ولا تغني عنها .

الطعن رقم ٢٣٦٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦١

إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي أنه كان موقعاً تحت كلمة القاضي بتوقيع بالقلم " الكوبيا " وأن آثاره لأزالت ظاهرة، وقد غائل لون رصاص القلم الموقع به على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي مع لون آثار القلم الموجودة تحت كلمة القاضي بالحكم الابتدائي مما يقطع بأن توقيع القاضي كان موجوداً بالحكم، ولغضاً عن ذلك فلو صح ما يقوله الطاعن من أن الحكم الابتدائي كان خالياً من توقيع القاضي لبادر لإثارة ذلك أمام المحكمة الاستئنافية، لأن ما يتعاه الطاعن من عدم توقيع القاضي على الحكم الابتدائي والثالثي بطلانه وبطلان الحكم الاستئنائي الذي أيده لأسبابه يكون غير أساس .

الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٦

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المستشار ..... كان عضواً بالهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى بجلسة ..... ولكنه لم يشترك في الهيئة التي نظمت بالحكم وإنما حل محله المستشار .... ومع ذلك فإنه يوقع على مسودة الحكم أو قانئمه لما كان ذلك وكانت المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية

والجارية توجب أن يحضر القضاة الذين يشركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته، لأن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالطلان.

**\* موضوع الفرعى : حجب الدعوى للحكم :**

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٥

إن تقدير من المتهم مسألة موضوعية، لا تخيل المجادلة في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٢١ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٩

من المقرر أنه متى حيزت المحكمة القضية للحكم، فإنها لا تكون ملزمة بإعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها.

**\* موضوع الفرعى : حجية الحكم :**

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ٦/٦/١٩٥٠

إذا صدر حكم ببراءة التهمة في تبديد قرط بناء على ترجيح المحكمة بما خالفت به من أن تسلمها القرط كان تنفيذاً لعقد بيع بينهما وبين المبلغ خدعها، وأنها دفعت بعض ثمنه معجلاً ونقيت ذمتها مشغولة بهائى الثمن، ثم رفعت هذه التهمة دعوى مباشرة على المبلغ تهمه فيها بالتبليغ كذباً فى حقها فقضت المحكمة ببراءته لعدم قيام الدليل لديها على ثبوت ركن كذب البلاغ ولا على ثبوت سوء القصد، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها المقررة لها بالقانون من حيث البحث فى قيام أركان الجريمة وثبوت سوء القصد .

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥١

الحكم الصادر بالبراءة فى دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة من المتهم بسرقة عقد ضد من إتهمه بالسرقة بأنه أبلغ فى حقه كذباً بالسرقة لا تأثير له على دعوى السرقة وهى المعيرة أنها الأصل فيه، وقد كانت الدعويان تتظران معاً لما كان مقتضاه حملاً تأثير الأولى بالثانية ووجوب إنتظار الفصل فى الدعوى موضوع الإخبار الأمر الذى يترتب عليه أنه لا يمكن القول بتعدى اثر الحكم الأول إلى دعوى السرقة ليكون له قوة الشئ المحكوم به فيها بحيث إذا ما قضى فيها بالبراءة يمتشى التحدى بتضارب الحكمين .

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٠

الحكم الصادر بالبراءة فى جريمة التبديد للشك فى صحته لا يكتسب حجية الشئ المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب المرفوعة من أسندت إليه تلك الجريمة على من بلغ عن التبديد، لأن تشكلت المحكمة

في تهمة التبييد لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو كذبه. فهذا الحكم لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها دعوى البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد.

الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٥

الأصل في الأحكام ألا ترد الخفية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به. أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجاً من واقعة مطروحة عليها، فإن هذا الاستنتاج لا يجوز حجية، فلا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه منطقاً وظروفاً وملابسات الدعوى المعروضة عليها .

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/١/٣١

إذا كان الحكم قد دلل على توافر سبب الإصرار فقال " وحيث إنه لسابقة وجود الخصومات بين المتهم والجاني عليه ولقيام اللطم من الدكان المجاورة للمكان الذي يجلس فيه الجاني عليه وتسلسله وراء الحائط لضربه على غلطة منه بدون أن يحصل أى استفزاز للمتهم يدعوه لأن يقوم ويتعمد قتل الجاني عليه يكون سبب الإصرار متوافراً " - فإن ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به ركن سبب الإصرار كما هو معرف به في القانون .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤

الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبها إلى فاعلها كما تقضى بذلك المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات .

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١

القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً، وعدم تنفيذ القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس مقتضاه عدم جواز إلتناعه بنفس الأسباب التي إلتجع بها هذا الأخير إذ لا يضرب مطلقاً أن تكون الأسباب التي يعتمد عليها منطقاً مع تلك التي يعتمد عليها القاضي المدني .



الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٧

إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً للأشياء المضبوطة وحكم ببراءته، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفياً لها باختلاف الواقعتين، ويسرى الأمر إذا ما اعتبر المتهم فى القضية الأولى شريكاً فى السرقة.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٧

إن ما يخص به المجالس الحسبية قبل إلغائها أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهى المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية اللصيقة بشخص الإنسان والتي رتب القانون عليها أثراً فى حياته الاجتماعية ونص عليها فى المادتين ٢٢٣، ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز للمحكم فيها قوة الشئ المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها ومن ثم فإنه يجب على المحكمة فى حكمها أن تفحص بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متقيدة فى ذلك بقرار المجلس الحسى الذى صدر فى غيبته فإذا هى لم تفعل وأنكرت على المتهم حقه فى مناقشة الحساب بعد إعماله من المجلس الحسى، فإن حكمها يكون قاصراً.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ٨/١٠/١٩٥٧

- متى تبين أنه فقدت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ إذ أن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يسرى من حيث الأثر بفقدتها كاملة .

- إذا فقدت نسخة الحكم الأصلية وكانت الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت، ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم، فإنه يعين عملاً بالمادتين ٥٥٤، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٨

الشهادة التى يصح الاحتجاج بها على عدم نصح الحكم فى الثلاثين يوماً التالية لصدوره هى الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبه رغباً عن مضى ثلاثين يوماً على تاريخ صدوره .

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٩

إذا قرر الحكم المستأنف أن المدة في حجية الحكم بمنطوقه لا بأسبابه وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عولت في حكمها الذي قبلت فيه للمارحة شكلاً مجرد الإشارة في الأسباب إلى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فإن هذا التقرير يكون صحيحاً في الواقع مبدئياً في القانون.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦

أجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهمة من تلقاء نفسها ولغير الأسباب التي بنى عليها الطعن في أى حالة من الحالات المشار إليها فيه - ليكون قضاء محكمة النقض برفض الطعن معناه بالضرورة أنها أصدرت حكمها بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم تر في ذلك عيباً - ومثل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يجوز قوة الشيء المقضى وباعتبار عنواناً للحقيقة بما جاء فيه .

الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٢

حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملاً للمنطوق . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث في أسبابه عن ثبوت التهمة في حق المظنون حده فإنه لا إثر لذلك طالما أن الحكم لم يته في منطوقه إلى قضاء معين بالنسبة له .

الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٦

معى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ركل المبنى عليه في بطنه، وأن مهمة أخرى وكلته في جانبه الأيمن، وأن هاتين الضربتين قد ساهمتا معاً في إحداث الوفاة لما يجعل كلا من المتهمين مسئولاً عن ارتكاب جريمة الضرب المفضي إلى الموت، فإن ما يتناه الطاعن على الحكم المظنون فيه مخالفته للقانون حين دانه بجريمة الضرب المفضي إلى الموت رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بإدانة المتهم الأخرى بتلك الجريمة، لا محل له.

الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٥

الأصل في الأحكام ألا ترد حجية الشيء المقضى به إلا لا يكون مكملاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٤

من المقرر أن الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد احكامه التى تفصل فى الدعوى التى ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه. ومن ثم فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يلتزم ما فصل فيه الحكم الصادر فى جنحة الضرب محل جريمة البلاغ الكاذب من ثبوت عدم صحة الإتهام المسند فيها إلى الطاعن .

الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٥

من المقرر أن حجية الشئ المقضى لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملًا للمنطوق. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع الإتهام من حيث القبول أو النفى من قريب أو بعيد، بل كل ما حواه فى هذا الصدد هو مجرد عرض للواقعة وما يتصل بالدفع بعدم قبول الدعوى من إجراءات، ومن ثم فإن البراءة التى لم ترد بمنطوق الحكم والتى إنطوت عليها الأسباب فى غير مجال أو مقدمات تحملها لا تعدو أن تكون مجرد كلمة جرى بها القلم بغير مدلول وليس لها من الحجية شئ.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٦

إتخاذ السبب فى الدعوى - كشرط للحجة - مقتضاء أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلًا للحكم السابق، فلا يكفى للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها فى الوصف القانونى أو أن تكون الواقعةان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع مماثلة إرتكبتها المتهم لغرض واحد - إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المفارقة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل منهما.

الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٥٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٦

من المقرر أن حجية الشئ المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملًا للمنطوق. ومن ثم فإن ما تحدث به الحكم المطعون فيه من وجوب الحكم على المطعون ضده بأداء ضعف الرسوم لا يكون له من أثر ما دام لم ينته فى منطوقه إلى القضاء بهذه العقوبة .

الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١/٣/١٩٦٧

من المقرر فى قضاء النقض أن أحكام البراءة لا تحصر عنوانًا للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم عليهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً.

الطنن رقم ١٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٤

لا يعيب الحكم عدم تحمله صراحة وعلى إستقلال عن توالى سوء قصد المتهم فى جريمة البلاغ الكاذب إذا كانت الوقائع التى اتبها تفيد فى غير لى أو إيهام.

الطنن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣٠

من المقرر أن حجة الشئ المحكوم فيه لا ترد إلا على منطق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملاً للمنطق، فإذا كان البين من مطالعة الحكم المطنن فيه أنه قد خلص فيما أورده من أسباب إلى إدانة المتهمين الأول والثالث وبراءة المتهم الثانى - وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهمين الأول والثانى - وهو ما سجلته ذات المحكمة التى أصرت الحكم - فإن ما تحدث به الحكم المطنن فيه فى الأسباب عن ثبوت التهمة بالنسبة إلى المتهم الثالث وبراءة المتهم الثانى مما أسند إليه - لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته فى منطقته إلى القضاء بذلك مما يعيبه بالتناقض والتخاذل وينبى عن إحتلال فكرة الحكم من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ومن لم يعين نقضه.

الطنن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٠

الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشئ المقضى أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها - فإذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره، لم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية لعلها أن تقوم هى ببحث جميع الأدلة التى تبين عليها عقيدتها فى الدعوى أما إذا هى إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية ونبت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الإدانة، فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسيب.

الطنن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩

حجة الشئ المحكوم فيه إنما ترد على منطق الحكم وعلى أسبابه المكملة للمنطق والمرتبطة به. فإذا كان الحكم المنقوض قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن جرائم الشروع فى قتل وإحراز سلاح نارى وإحراز ذخيرة ورفض الدعوى المدنية عن تهمة قتل ذكر الحكم فى أسبابه أنه براء المتهم منها ومن جريمة قتل مماثلة، فإن هذه الأسباب تكون مكملية للمنطق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ وترد عليها قوة الأمر المقضى وتنع من محاكمة المتهم عنها أو إعادة نظر الدعوى المدنية المحكوم برفضها بعد أن أصبح الحكم نهائياً بعدم الطعن عليه من الخصوم.

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٦٧

من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا تترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً للمنطوق. ومن ثم فإن ما أشار إليه الحكم في أسبابه من نفى قيام الارتباط بين بعض الجرائم لا يكون له من أثر ما دام لم ينته في منطوقه إلى القضاء بعقوبة مستقلة عن كل جريمة منها.

الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٦٨

- الأصل في الأحكام ألا تترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به .

- إن اتحاد السبب في الدعويين كشرط للحجية مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي عينها الواقعة التي كانت عملاً للحكم السابق، فلا يكفي للقول بوحدة السبب أن الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني، أو أن تكون الواقعةان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متعاقبة إرتكيبها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما .

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢/٢٠/١٩٦٨

- تقتصر حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدني وفقاً للمادة ٤٠٦ من القانون المدني على الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً.

- مودى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائي في موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو الإدانة.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ٢/٢٠/١٩٦٨

تعتبر ورقة الحكم متعمة خضرت الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٦/١٧/١٩٦٨

إن الحكم القطعي هو الذي يحسم النزاع في موضوع الدعوى أو في شق منه والعبرة في وصف الحكم بأنه تمهيدى أو قطعي هي بمقتضى ما قضى به، ولا مانع من أن بعض المقتضى به يكون في الأسباب ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتدب غير في الدعوى أن ما نقله الحكم المعلوم فيه عن أسباب هذا الحكم في شأن العمال الميعنين بعد أول مارس ١٩٥٠ يطابق ما جاء به، وكانت هذه الأسباب قد قطعت في أن العمال الميعنين بعد هذا التاريخ ومن بينهم الطاعن لا يستحقون إعانة غلاء

المعيشة باعتبار أن أجورهم يشمل إعانة الغلاء المقررة بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذي عينوا بعد صدوره وهو آخر الأوامر العسكرية في شأن إعانة الغلاء. ولما كان الحكم الذي يقرر أن أجور العامل يجب تحديده طبقاً لمادة معينة من قانون معين يعتبر من قبيل الأحكام القطعية التي يتمتع على المحكمة إصدار حكم آخر بتعيين أساس آخر لتحديد الأجر، وكان الحكم التمهيدى قد حدد الطريقة التي يتعين على الخبير إتباعها على الوجه المتقدم فإنه يكون حكماً قطعياً يمنع المحكمة من إتباع طريق آخر في تحديد الأجر ولا يجوز لها من بعد المدول عما فصلت فيه ويجوز هذا الحكم حجية الأمر المقضى وتسحب هذه الحجية على أسبابه باعتبارها مكملية للمنطوق. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يستأنف هذا الحكم وبذلك صار نهائياً حائزاً حجية الشيء المحكوم فيه كما سلف، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة إلى الطاعن يكون متفقاً وصحيح القانون.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٤  
لئن كان الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها، إلا أن هذه الحجية تمتد بالضرورة إلى ما يكون من الأسباب مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به.

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٦  
مضى كان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت، وكان الحكم قد أثبت بمدوناته أن الشاهد قد تليت أقواله بالجلسة فسيجوز للمتهم أن يجحد ما أثبتته المحكمة من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير، وهو ما لم يفعله ومن ثم فإن عدم الإشارة بمحضر الجلسة إلى تلاوة أقوال الشاهد لا يبرر في حد ذاته القول ببطالان الإجراءات.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٥  
الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٧١/٤/٤  
مضى كان مبنى الطعن وارداً على الحكم الابتدائي الصادر في المواجهة دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً، وكان قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشأن سليماً، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز تحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تقتضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معالٍب عليها.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧١

من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب. ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي عينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتخلل معها في الوصف القانوني، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة إرتكبتها المتهم لغرض واحد، إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المعايير التي يستتبع معها القول بوحدة السبب في كل منهما .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٧٢

من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن لا يكون للأحكام الصادرة من محاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها. ذلك أن الأصل أن أحكامه الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يعرّف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها إكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يصاب ببراءة أو يفلت مجرم ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ علق قضاءه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائياً في موضوع الدعوى المدنية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعين النقض مع الإحالة .

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٢

لا يعتبر الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى منها للخصومة المدنية فيعين إبقاء الفصل في المصروفات المدنية، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر لقضى بإلزام الطاعن بالمصروفات المدنية رغم قضائه ببراءته وعدم الإختصاص بنظر الدعوى المدنية وإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة فإنه يكون قد خالف الإختصاص بنظر الدعوى المدنية وإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة، فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩

من المقرر أن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملاً للمنطوق ومربطاً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به. ولما كان ما أورده الحكم في خصوص عرض زيت عليه علامة مقلدة لم يطبقه في حق الطاعن ولم يعاقبه عليه بل انتهى في منطوقه إلى تأييد ما قضى به الحكم المستأنف بالنسبة للطاعن عن التهمة الأولى، وهى تهمة عرض زيت إكتيول مفشوش وبرأته من التهمة الثانية، فإن ما يتعاه الطاعن في خصوص إدانته عن هذه التهمة الأخيرة دون لفت نظر الدفاع لا يكون له عمل .

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٧

من المقرر بنص المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيورتها بالة متى توافرت شرائطها القانونية وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بملء وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن المطعون ضده سوء القصد فى بلاغه المقدم منه ضد الطاعن للأسباب التى أوردها وإطمانت إليها المحكمة، فإن النفى عليه بقالة مخالفته للقرار الصادر من النيابة العامة يحفظ البلاغ وللأسباب التى بنى عليها مع ما لهذا القرار من حجية تسرى مسرى قوة الشئ المحكوم فيه يكون غير سديد فى القانون .

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٣

من المقرر قانوناً أن الأحكام لا تحوز حجية الأمر المقضى إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، وأن القاضى المدلى لا يربط بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم توافر الخطأ فى حق المطعون ضدهم لا يقيد المحكمة المدنية ولا يمنعها من القضاء للطاعنين بالتعويض بناء على أسباب قانونية أخرى متى توافرت عناصره.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١١

من المقرر أن حجة الشئ المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً للمنطوق. ولما كان بين من مطالعة الحكم أنه خلص فيما أورده من أسباب إلى توبة المطعون ضده وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بإدانته الأمر الذى سجلته المحكمة التى أصدرت الحكم بقولها فى نهاية تلك الأسباب. " وحيث أن المحكمة الاستئنافية قد



اجمعت على الحكم بقول الإمتناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم إلا أنه حدث خطأ مادي حال تدوين المحكمة لمطوق الحكم بالرول... " فإن ما تحدث به الحكم من تبرئة المتهم مما أسند إليه لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه إلى القضاء بذلك. ولما كان ما انتهى إليه منطوقه مناقضاً لأسبابه التي بنى عليها، فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخالف مما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٤

من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب وإذا كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له تتخذ على الحكم بأن في القضاء إداوته إخلال بقاعدة قوة الشيء المقضي يكون غير مفيد.

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٤

من المقرر أن مناط حجية الأحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب، ومن ثم فإنه لا يكفى سبق صدور حكم جنائي نهائي في محاكمة جنائية معينة بل يجب أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد في الموضوع وفي السبب وفي أشخاص المتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى - ولما كان ذلك - وكان الثابت أن حكم محكمة جنابات إسكندرية الصادر بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٢ قد صدر في الدعوى التي إقيمت على المتهم الآخر فإن وحدة الخصوم في الدعويين تكون منطوية. ولئن كانت الواقعةان المسندتان إلى الطاعن والمتهم الآخر تكونان حلقة من سلسلة وقائع إقوفها الإثنين لغرض جنائي واحد إلا أن لكل واقعة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها المفارقة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في الدعويين - لما كان ذلك فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون مفيداً ولا محل للتحدى في هذا الخصوص بأن أسباب ذلك الحكم السابق قد نشت عن الطاعن والمتهم الآخر واقعة جلب المخطر ذلك بأن الأصل في الأحكام ألا تزد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به أما إذا إستنتجت المحكمة إستنتاجاً ما من واقعة مطروحة عليها فإن هذا الإستنتاج لا يجوز حجية ولا يجمع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقاً وملابسات الدعوى المطروحة عليها هذا إلى أن تقدير الدليل في الدعوى لا يجوز قوة الأمر المقضي في دعوى أخرى. فإذا كانت المحكمة وهي بصدد محاكمة المتهم الآخر قد إستخلصت من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها أن الواقعة ليست إحرازاً مجرداً لمخطر وليس جلباً لأن ذلك لا يعدو كونه تقديرأ منها للدليل القائل في الدعوى بالوصف

الذى طرحت به عليها وإستنتاجاً موضوعياً لا يجوز أيهما حجية ولا يلزم المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٤  
مضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً - وكان قضاؤه بذلك سليماً - فإن الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشير الطاعن بشأنه من عيوب وكذلك الشأن بالنسبة لمنعاه بشأن التخالص، فإنه على فرض إلثارته لدى محكمة الدرجة الثانية، فإنه باعتباره دافعاً فى موضوع الإستئناف لا تتصل به تلك المحكمة ولا تلتزم بالرد عليه إزاء ما إنتهت إليه من عدم قبول الإستئناف شكلاً.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٣/٢٤/١٩٧٥  
إن الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية لا تكون وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية - إلا لدى المحاكم المدنية، وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها - وهى تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ٥/٤/١٩٧٥  
العبارة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظره الدعوى ويعول على الأسباب التى يدونها القاضى فى حكمه الذى يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق - لما كان ذلك - فإنه لا يصحح ما تردى فى الحكم من عطاء قانونى حين إقتصر فى منطوقه على القضاء برد المبلغ ٨٣١ ج ٣٤٩ م فقط وبغرامة مساوية أن يكون قد أورد فى أسبابه أنه فاتته إحصاء مبلغ ٤٣٠ ج الذى إختلسه الطاعن أيضاً وإضافته إلى قيمة ما إختلسه وإظهمه. الخبير فى تقريره.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١/١٧/١٩٧٧  
من المقرر أن الحكم الصادر فى جريمة من الجرائم إنما يفقد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه. ولما كان الثابت من الإطلاع على الحكم الصادر فى الجنحة رقم ..... أنه قد أسس براءة الطاعنة على الشك فى الأدلة المطروحة فى الدعوى دون عدم صحة الإتهام المسند إليها بما يغير ما ذهبت إليه الطاعنة فى هذا الصدد فإن معنى الطاعنة فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٦

من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول بإتخاذ السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي عينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق ولا يكفى القول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعة كلاً من سلسلة وقائع متماثلة لإرتكيبها التهم لفرص واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل منها. ولما كانت جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الإحرام لأوامر السلطة التي أوقعته، وكان لا يشترط لقيام جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يهددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يتمتع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز، وإذ كان البين من مطالعة الأوراق والحكم المطعون فيه أن موضوع اللجنة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ كفر الدوار السابق الحكم فيها بمعالجة المطعون ضده بالخمس مع الشغل لمدة شهر هو تبديد لبقرة توقع الحجز عليها في ١٩٧٣/٨/١ وقت الجريمة بمجرد امتناعه عن تقديمها في يوم ١٩٧٣/١١/٢٧ المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ، في حين أن موضوع الدعوى المطروحة هو تبديد لبقرة توقع عليها حجزاً آخر في ١٩٧٣/٦/٢١ - بعد تمام الجريمة الأولى - وحدد لبيعها يوم ١٩٧٣/٩/١٠ وهي من ثم واقعة مغايرة تماماً لتلك التي كانت محلاً للحكم السابق صدره في اللجنة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ آنفة البيان، ولا يقدح في ذلك أن تكون الواقعة الثانية موضوع الدعوى الحالية من نوع الواقعة الأولى وإتحدت معها في الوصف القانوني ما دام الثابت أن لكل من الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة وقعت كل منها بناء على نشاط إجرامي خاص مما يتحقق معه المغايرة التي يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل من الدعوى السابق الحكم فيها والدعوى المطروحة لما لا يجوز معه الحكم السابق حجته في الواقعة الجديدة محل الدعوى المنظورة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ٥/٣٠/١٩٧٧

من المقرر أن العبرة فيما تقضي به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يحول على الأسباب التي يدونها في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً للمنطوق. فإن ما تحدث به الحكم المطعون فيه من خطئه فيما قضى به من براءة المطعون ضده رغم ثبوت التهمتين في حقه لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه إلى القضاء بمعالجه بالمعقوبة المقررة في القانون .

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢

إن القاضي الجنائي لا يتقيد بما يصدره القاضي المدني من أحكام ولا يعلق قضاءه على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة. لما كان ذلك، وكان الحكم قد استظهر أن ضرراً لحق المجني عليها من جريمة التزوير التي أثبتت مقارفة الطاعن إياها، فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الإدعاء المدني عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون دفاع الطاعن برلمها قبل الأوان، على غير سند من القانون. أما عما يتحدى به الطاعن من أنه نزل عن التمسك بالورقة المزودة وأن المحكمة لم تتقيد بأحكام قانون الإثبات الذي يوجب على هذا التنازل إنهاء إجراءات دعوى التزوير وإنهاء كل أثر قانوني للورقة، فإن ذلك مردود بأن ما جاء في القانون من حجية القرارات وإثبات صحتها إنما عمله أحكام الإثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وأنزوم القاضي بأن يجري في أحكامه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها، وليس في القانون ما يغير الأحكام الجنائية على ترمجه لأنها في الأصل حرة في إتهاج السبيل الموصل إلى إقناعها، ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقاً خاصاً يسلكه القاضي في تحري الأدلة، ومن المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن نزول المجني عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول التهم عن التمسك بالسند الجزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥

لا يقدح في سلامة الحكم ما سطره في مقام نفى قيام حالة الدفاع الشرعي من القول بأن الطاعن يكون " متجاوزاً لحدا الدفاع " إذ بين من السباق الذي تخللته هذه العبارة -- على ما سلف بيانه -- أنها تعني أن ما إلقه الطاعن لا يدخل في نطاق وحود ما ينهض به حق الدفاع الشرعي ولا تعني تجاوز هذا الحق، بل هي تريد لما ساقه الحكم من قبل ومن بعد من إنتفاء حالة الدفاع الشرعي، ومن ثم فإن صياغتها على النحو المشار إليه لم يكن بلى أثر على عقيدة المحكمة التي تقوم على المعاني لا على الألفاظ والمباني، طالما كان المعنى المقصود منها هو إنتفاء قيام حق الدفاع الشرعي لا تجاوزه .

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٠

من المقرر بنص المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شروطها القانونية وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة.

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٠

من المقرر أن مناط حجية الأحكام هى وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب القول بارتداد السبب أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلاً للحكم السابق، ولا يكفى القول بوحدة السبب فى الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها فى الوصف القانونى أو أن تكون الواقعةان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة إرتكبها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التى يتمتع معها القول بوحدة السبب فى كل منهما أما الجريمة متلاحقة الأفعال التى تعتبر وحدة فى باب المسؤولية الجنائية لمهى التى تقع ثمة لتصميم واحد يرد على ذهن الجانى من بادئ الأمر - على أن يجرى نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة - بحيث يكون لكل نشاط يقبل به الجانى على فعل من تلك الأفعال متشابهاً أو كالتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه، وأن يكون بين الأزمنة التى يرتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يتناسب حملها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق - وعلى ما سلف بيانه - أن موضوع الدعوى الواقعة يختلف عن موضوع الدعوى التى كانت محلاً للحكم السابق صدوره فى الجنائية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٧١ - وإن إتفقت معها فى نوعها ووصفها القانونى - فى خصوص تاريخ وقوعهما، واغتردت التى إرتكب فى شأنها التزوير والإستعمال فى كل منهما، والمبالغ التى تم إختلاسها - بما يختلف به ذاتية الواقعتين وظروفهما والنشاط الإجرامى الخاص لكل منهما إختلافاً تتحقق به المغايرة التى يتمتع معها القول بوحدة السبب فى الدعويين، كما أنه وقد ولعت إحداهما فى ٢٢، ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ والأخرى فى ٦ من يولييه سنة ١٩٧٥ فإنه يقوم بينهما من التباعد فى الأزمنة ما لا تتوافر معه وحدة النشاط الإجرامى الذى تحمل به الجريمة متلاحقة الأفعال. لما كان ذلك، فإن الحكم السابق صدوره فى الواقعة الجنائية رقم ١٦٩٦ لسنة ١٩٧١ كعدم إنبو لا يجوز حجية فى الواقعة محل الدعوى المنظورة لإختلاف ذاتية الواقعتين وظروفهما وإستقلال كل منهما بنشاط إجرامى خاص، وإذ

خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب المحكمة بحث موضوع الدعوى لمعين نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٠  
مضى كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه خلص فيما أورده من أسباب إلى تأييد الحكم الغيائي الإستئنافي المعارض فيه والقاضى بسقوط إستئناف الطاعنة، وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بإلغاء الحكم المعارض فيه وتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بإدانتها، لما كان ذلك وكان من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً للمنطوق، فإن ما تحدث به الحكم المطعون فيه من تأييد الحكم الغيائي الإستئنافي القاضى بسقوط إستئناف الطاعنة لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته فى منطوقه إلى القضاء بذلك ولما كان ما انتهى إليه فى منطوقه مناقضاً لأسبابه التى بنى عليها، فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخاذل لما يعيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٠  
لا يقدر فى سلامة الحكم ما سطره فى مقام نلى ظرف الإقتران من القول بأن الطاعن " لم يقصد قتل المجنى عليهم من الثانى إلى الرابع وإنما نشأ هذا القتل والشروع فيه نتيجة إطلاق النار قاصداً قتل المجنى عليه الأول، إذ البين من السياق الذى تخلله هذه العبارة - على ما سلف بيانه - أنها تعنى أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليه الأول قاصداً قتله فأخطأته بعض الأعيرة وأصابت المجنى عليهم الآخرين ولا تعنى إنتفاء نية القتل لديه فى شأن هؤلاء بل هى ترديد لما ساقه الحكم من قبل أحسبما بين من مدلولاته التكاملية ومن ثم فإن صياغتها على النحو المشار إليه لم تكن بذى أثر على عقيدة المحكمة التى تقوم على المعانى لا على الألفاظ والمباني وطالما كان المعنى المقصود منها هو توافر نية القتل لا إنتفاؤها.

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١  
لما كان ما أثاره الطاعن فى شأن عدم التزامه بنقل الأشياء المحجوزة إلى المكان المحدد لبيعها وارداً على الحكم الابتدائى الذى إقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الإستئنافى الذى قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً وقضائوه فى ذلك سليم، فإنه لا يجوز حكمة النقض أن تعرض لما قد يشوب ذلك الحكم من عيوب بعد أن حاز قوة الأمر المقضى، وبات الطعن عليه غير جائز.

الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٢  
من المقرر أن مناط حجية الأحكام هو حدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول بإتخاذ السبب أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلاً للحكم السابق، ولا يكفى للقول

بوحدة السبب في الدعوى أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعةان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة إرتكبتها التهم لفرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المعايير التي يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل منهما، لما كان ذلك، وكانت الجريمة المسندة للطاعة إرتكبتها بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - هي من جرائم العادة وهي بطبيعتها هذه رهن ببيوت مقدمات خاصة جعلها الشارع أمارة على قيامها بما يقتضى وإنما توقيع الجزاء عنها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى حتى لو كانت هذه الجرائم تدخل على نوع ما في تكوين جريمة المادة - إذ تظل في باقي أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى. يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عنها في فراز واحد مع الجريمة أو الجرائم الأخرى أو كل بقرار على حده، ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة. والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص المقاب الذي فرضه الشارع لجرائم العادة في مكافحة الدعارة وإحرفا عن الغاية التي تغياها من نصوص هذا القانون.

الطنين رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قضى ٣٥ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٤

لما كانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تصر على أنه "تقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطنين في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون" وكان مفاد هذا النص - على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض - أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية بما يتعين معه الإمتناع عن نظر الدعوى : أولاً - أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص التهمين، ثانياً أن يكون الحكم صادراً في موضوع الدعوى سواء قضى بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض - توقيعها، أما إذا صدر حكم في مسألة غير فاصلة في الموضوع فإنه لا يجوز حجية الشيء المقضى به.

الطنين رقم ٧٢٥٠ لسنة ٥٣ مكتب قضى ٣٥ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٥/٨/١٩٨٤

الأصل في الأحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق ومرتباً به إرتباطاً وثيقاً غير متجزئ، لا يكون للمنطوق قوام إلا به، أما إذا إستنتجت المحكمة إستنتاجاً ما من واقعة مطروحة عليها فإن هذا الإستنتاج لا يجوز حجية ولا يمنع محكمة أخرى من أن

تستيط من واقعة مماثلة ما تراه متفقاً وملابسات الدعوى المطروحة عليها، لإنشاء الحجية بين حكمين فى دعوتين مختلفتين موضوعاً وسبباً.

#### الطعن رقم ٣٠٥٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤

لما كان الواضح من مدونات الحكم المطعون فيه أن القضاء ببراءة حائز الأرض بنى على أسباب شخصية لصيقة بذات المتهم الذى جرت محاكمته إستناداً إلى عدم ثبوت أنه هو الذى قام بعملية التجريف فى الأرض ولا تتصل بذات واقعة التجريف التى إرتكبها الطاعن وثبتت فى حقه، وكانت أحكام البراءة لا تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم لهم بحيث تفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً وهو الأمر الذى لم يتوفر فى الدعوى المطروحة لأن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له عمل.

#### الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٣١

إذا أصدرت المحكمة الشرعية حكماً يقضى بنفقة بناء على شهادة شهود لم إتضح للنفاية أن شهادات هؤلاء الشهود مزورة فرفعت عليهم الدعوى ودخل المحكوم عليه فى دعوى النفقة مدعياً بحق مدنى فلا يجوز هؤلاء الشهود أن يدافعوا أمام محكمة الجنب بعدم قبول الدعوى المدنية محتجين بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية الذى أخذ بشهادتهم لأن الدعوى الشرعية ودعوى التعويض دعويان مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والأخصام فالحكم الصادر فى أولاهما لا يحتج به فى الأخرى.

#### الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٣٢

إذا كان الحكم الإستئنافى قد ألقى الحكم الابتدائى مستنداً إلى أسباب مردها وقائع غير صحيحة لمناقضتها لما هو ثابت فى الأوراق التى إعتدتها المحكمة ولكنها نقلت عنها نقلاً غير صحيح لهذه الأسباب تعتبر فى حكم المدومة ويعتبر الحكم المشتعل عليها كأنه حكم غير منسب ويكون الحكم الابتدائى الذى ألقى بالياً بقوته المستمدة من أسبابه الصحيحة الوقائع .

#### الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٣٣

إن الأحكام المقررة للحقوق العينية أو المنشئة لها، التى أوجب القانون تسجيلها لكى تكون حجة قبل الغير هى الأحكام النهائية، أى التى تكون حائزة لقوة الشئ المقضى به بحسب النص الفرنسى (Jugement) ( Passe en force de chose jugée ) لتعمل الحكم المطعون فيه على تسجيل حكم غيائى قابل للطعن " وفى هذه القضية مطعون فيه لعللاً بطريق المعارضة " وصادر بإثبات صحة التعاقد الحاصل بين المتعاقدين



بمقتضى عقد البيع الابتدائي، وعقد ذلك الحكم كائناً في نقل الملكية ولى منع البائع من التصرف مرة أخرى هو في غير محله وسابق لأوانه. وعلة ذلك أنه، كما يجوز أن يقضى في النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله، يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطاعن ويحصر التصرف الثاني الحاصل منه تصرفاً صحيحاً لا غبار عليه، وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ، إذ هو لم يقرب ما يستحق عليه العقاب. فإذا رفعت الدعوى العمومية على شخص لإتهامه بالتصرف في مال ثابت ليس ملكاً له، بأن باعه إلى شخص بعقد عرلي، ورفع المشوى المذكور ضد البائع دعوى لإثبات صحة انعقد وحكم عليه غيابياً بذلك وسجل الحكم، وبعد حصول التسجيل باع المتهم العين نفسها إلى شخص آخر بعقد مسجل، فلا يجوز للمحكمة أن تعصر التصرف الأول بيعاً باتاً ناقلاً للملكية بالتسجيل وأن تحكم في الدعوى الجنائية على هذا الأساس، بل الواجب عليها في مثل هذه الصورة أن تقف الحكم في الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائياً في الدعوى المدنية التي هي أساسها والتي هي مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية، وعندئذ فقط يكون للمحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من التهم على أساس صحيح ثابت.

الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٠  
الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه هو في المواد الجنائية من النظام العام فيجوز إيدأه لأول مرة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٤٠/٤/٨  
الأحكام المدنية الصادرة بصحة الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية لا تكون حجة لاطاعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الإعتداء على الإقراض بالرأى المدعى به، لأن الأحكام الجنائية، بحسب الأصل، غير مقيدة بالأحكام الصادرة من أحكام المدنية.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٢  
الميرة فيما تقضى به الأحكام والأوامر هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى. ولذلك يجب ألا يعول على الأسباب التي يدونها القاضي في الحكم أو الأمر الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة للمنطوق ومدعمة له، لأن حقوق الخصوم إنما تتعلق بهذا المنطوق ولا تتحد إلا به هو دون غيره، فلا يمكن قانوناً أن تتأثر بشئ مما قد يدونه القاضي في الحكم أو في الأمر بعد نطقه بما انتهى إليه في النزاع الذي كان مطروحاً عليه، إذ يكون حقه في الفصل في الدعوى قد انتهى. فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم أمام المحكمة المركزية بتهمة أنه ضرب المجنى عليه

وأحدث به الإصابات الموضحة في الخضر، وكضمت المحكمة بعدم اختصاصها لما ثبت لها أن الحادثة جنائية لتختلف عاهة بعين المجنى عليه عن إحدى إصاباته، ثم لدعت القضية لقاضي الإحالة بتهمة أنه " أحدث بالمجنى عليه المذكور الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي بأن ضربة بسكين في وجهه مما نشأ عنه عاهة مستديمة بالعين " فأصدر قاضي الإحالة فيها أمراً باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وإعادة القضية للنيابة للتصرف فيها على هذا الاعتبار ومع أنه تحدث في أسباب هذا الأمر عن إصابة العين، وبين أوجه الشك في صحة نسبتها إلى المتهم فإنه لم يقرر في منطوق الأمر الذي أصدره أن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لإصابة العين بل جاء هذا الأمر صريحاً في منطوقه باعتبار الواقعة المقدمة بشقيها - أي الإصابة التي شوهت بالראس والإصابة التي شوهت بالعين - جنحة لا جنائية، فإنه عند الفصل في الطعن المرفوع من النيابة عن هذا الأمر لا يعتد بما جاء بهذه الأسباب مع صراحة ما ورد في المنطوق. وبذلك يعتبر القاضي مخطئاً في إصدار الأمر على هذه الصورة، إذ ما دام هو لم يقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة لإصابة العين كان الواجب عليه قانوناً، مع إصدار الحكم من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية، أن يصدر أمره بالإحالة إلى محكمة الجنايات محاكمة المتهم إما على أساس وقوع جنائية منه، كما رأت محكمة الجناح، وإما على أساس الخيرة بين الجنائية وبين ما إرتأه هو من أن ما وقع من المتهمة ليس إلا جنحة أو مخالفة.

#### الطعن رقم ٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٧/١١/١٩٤١

ما دام قد صدر حكم نهائي من محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القانون عليها فإن التهم بالإشراك في ارتكابها مع من صدر له الحكم يستلزم منه حتماً ولو لم يكن هو طرفاً فيه. ذلك لأن أحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة في ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها تعبير ويجب أن تعبر، على خلاف أحكام الإدانة أو أحكام البراءة الصادرة لأسباب متعلقة بأشخاص متهمين معينين بالذات - حجة في حق الكافة، أي بالنسبة لكل من يكون له شأن في الواقعة موضوع الدعوى.

#### الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٤٢

إنه وإن كان لا يجوز محاكمة الشخص غير مرة عن فعل وقع منه إلا أنه يشترط لعدم محاكمته مرة ثانية أن تكون المحكمة الأولى تملك الفصل في هذا الفعل بجميع أوصاله المختلفة وعلى الأخص وصف الجريمة الأشد. فإذا كانت المحكمة الأولى لا تملك قانوناً تعديل الوصف المرفوع به الدعوى أمامها وكان هذا الوصف مقررراً للجريمة الأخف، فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأشد. ولما كانت المجالس العسكرية ليست إلا محاكم إستثنائية مقيدة بطبيعة وظيفتها بأن تفصل

في الدعاوى المرفوعة أمامها على أساس أوصاف معينة، ولا تملك - كما تملك المحاكم العادية - تعديل تلك الأوصاف، فإنه إذا حكم مجلس عسكري في دعوى على أساس الوصف الذي يتفق مع القوانين العسكرية، وكانت الواقعة تتحمل أن توصف بوصف جريمة أشد، فإنه في هذه الحالة تجوز محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن الجريمة الأشد.

#### الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٧

إنه إذا كانت الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة بناء على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية لم تقع أصلاً أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب القانون عليها تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة للمتهمين الذين قضى لهم بالبراءة فيها أو لسواهم ممن ينسب إليهم، ولو في إجراءات لاحقة المساهمة في تلك الواقعة عينها فاعلين أو شركاء - إذا كانت هذه الأحكام تعتبر كذلك فاعلة إنما هي وحدة الواقعة الجنائية وإرتباط الأفعال المنسوبة لكل منهم إرتباط غير قابل بطبيعته لأية تجزئة ومقتضياً إنضاء كل تفرقة بين هؤلاء المتهمين في صراحهم المستمدة من ذلك العامل المشترك بينهم، وهو الواقعة المتهمون هم فيها بل مقتضياً تحملاً أن تكون تلك الصوالم متحدة إنحاداً يسوجب أن يستفيد كل منهم من أى دفاع مشترك. وهذه العلة أساسها ما تليه المصلحة العامة من وجوب تجنب ما تأذى به الجماعة من قيام أى تناقض في الأحكام الجنائية المتعلقة بالأرواح والخبرات الأمر الذي يقتضى إعتبار تلك الأحكام، وهذا شأنها، حجة في حق الناس كافة ما دام ذلك لا يكون فيه مساس بما هو مقرر لكل منهم عند محاكمته من كامل الحق في الدفاع. وهذا هو الذي حدا بالشارع إلى أن يسن للمحاكم التي تصدر هذه الأحكام نظاماً خاصاً بغاير ما وضعه للمحاكم المدنية إذ يسر لها السبيل لأن تتحرى الحقائق مجردة بغض النظر عن أشخاص الخصوم المائلين أمامها دون تقييد بالقوانين أو طلباتهم التي يدلون بها إليها. وإذن فلا يصح عند محاكمة أى منهم عن واقعة أن يحتج بسبق صدور حكم بالبراءة لهم آخر بذات الواقعة بصفته فاعلاً معه أو شريكاً له فيها إلا إذا كانت الأسباب التي أقيمت عليها البراءة مؤدية بذاتها إلى براءة المتهم المطلوب محاكمته أيضاً بحيث لو أن محاكمة المتهمين الإثنين كانت قد حصلت في دعوى واحدة لرمى الحكم فيها بالتناقض البين إذا هو أدان أحدهما وبرأ الآخر. وهذا هو الشأن في أحكام البراءة التي يكون أسماها عدم صحة الواقعة أو عدم العقاب عليها في حد ذاتها مهما كانت أشخاص المتهمين بها. أما الأحوال الأخرى التي يمكن أن يتصور فيها قانوناً براءة المتهم وإدانة آخر في ذات الواقعة فإنه لإلغاء التناقض فيها يكون حكم البراءة مقصوراً أثره على من قضى له بها دون غيره. ومن ذلك القليل الأحكام الصادرة ببراءة الفاعل لإلغاء المقصد الجنائي لديه، لفي لا تصلح لأن يحتج بها بالنسبة للشريك المقدم للمحاكمة على أساس توافر المقصد

الجنائي عنده، إذ أن المادة ٤٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه إذا كان الفاعل غير معاقب لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به لذلك لا يمنع من معاقبة الشريك. وهذا صريح في أن القانون نفسه لا يعتبر الإدانة متعارضة مع البراءة في هذه الحالة، وتناط في الشارع لا يجيز أن يتعدى أثر الحكم ببراءة الفاعل إلى الشريك، إذ التعدية يلزم عنها حتماً تعطيل مقتضى ذلك النص بمنع النيابة العمومية بصفة مطلقة من تقديم الدليل على ثبوت نية الإجرام لدى الشريك في واقعة إرتكيبها الفاعل دون أن يكون عنده القصد الجنائي كما يتطلبه القانون.

#### الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٤

إذا كان المتهم بعد أن حوكم أمام المحكمة العسكرية على تهمة ذممة بجلاً خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه، وبيع لحم طازج في يوم منع فيه بيع اللحم، قد قدم للمحاكمة على تهمة أنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل فلان وإصابة آخرين ببيع لحم فاسد أكل منها الجاني عليهم وأصيبوا في تثريب على المحكمة إذا هي في هذه الدعوى الأخيرة رفضت الدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من المحكمة العسكرية، فإن واقعتها مختلفة عن واقعة الجنحة العسكرية ومستقلة عنها استقلالاً تاماً إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التي يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في القضيتين. وإذا كانت الواقعتان ليس بينهما من الارتباط ما يمكن معه عددهما فعلاً واحداً يصبح وصفه باوصاف قانونية مختلفة، أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة، أو عدة أفعال صدرت من غرض جنائي واحد فلا يكون محل للقول بأن المحكمة العسكرية إستفدت كل ما يمكن توليحه على المتهم من عقاب. ثم إنه لا صحة لما يدعى من قضاء المحكمة العسكرية بإدانة المتهم على أساس أنه باع لحم طازجاً في يوم ممنوع الذبح فيه يتعارض مع قول المحكمة في الدعوى الأخيرة إنه باع لحم فاسد. لأن المفهوم من الأوامر العسكرية الخاصة بتحديد إستهلاك اللحوم أن عبارة "اللحوم الطازجة" الواردة فيها القصد منها اللحوم الناتجة من الذبح للإستهلاك مباشرة دون أن تجري عليها عملية الحفظ، فهذه هي وحدها المقصود بتحديد إستهلاكها، بعكس اللحوم المحفوظة التي لم يوضع حظر على إستهلاكها.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٤

إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً إستناداً إلى أن الطاعن لم يقدم أسباباً لطلعه، ثم تبين فيما بعد أن الطاعن كان قد قدم الأسباب وأنها لم تكن عرضت على محكمة النقض بسبب أن قلم كتاب النيابة الذي قدمت إليه لتمرير إلى إرسالها إلى قلم كتاب محكمة النقض، فإن الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً

لا يصح مع هذا أن يبقى قائماً، بل يعين الرجوع فيه والنظر في الطعن من جديد وخصوصاً أنه قد صدر طبقاً للبمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات بدون مراعاة وبدون أن يعلن الخصوم.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٣٠/١١/٢٠

- الأحكام تستقط قانوناً وتستعد قوتها في حالة وفاة المحكوم عليه. فالطعن فيها من والد المولى أو من غيره لا يجوز. على أنه إذا تعرض القاضي في منطق حكمه إلى شخص غير داخل في الخصومة فهذا الشخص حق الطعن في الحكم الذي مسه.

- إن القانون الجنائي لا يقيم وزناً لمصلحة غير المحكوم عليه، ولا يجوز لورثته التحدى بالمصلحة الأدبية لطلب إلغاء حكم إلا إستثناء وفي صورة معينة نصت عليها المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ تحقيق جنايات وهي صورة إعادة النظر في حكمين متالضين يستتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر أو في حكم صدر على متهم بجناية قتل لم وجد المدعى قتله حياً أو حكم صدر بناء على شهادة ثبت قضائياً فيما بعد أنها شهادة زور.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٣

القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم مدني بصحة سند أن يقضى بخزير ذلك السند ومعالجة مقوف ذلك التزوير. ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً لأن شروط اكتساب الأحكام النهائية لقوة الشيء المحكوم فيه لا تعد متوافرة في هذه الحالة.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٩

إذا حصل المتهم بطريق الغش والتدليس على حكم النيابة العامة في دعواها رقم ١٠٠٥ سنة ١٩٣٠ المقيدة بجدول المحكمة رقم ١٣٤٤ سنة ٤٧ قضائية.

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٣٠/١٠/٣٠

إذا أصدرت المحكمة الإستئنافية حكماً غيابياً بإدانة المتهم وإلغاء حكم السريعة وبعد نظر المعارضة قضت المحكمة بالتأييد أخذت بأسباب الحكم الغيابي فإن هذا لا يعيب الحكم بزعم أن الحكم الغيابي صدر قبل أن تسمع محكمة الإستئناف دفاع المتهم ما دام أن المتهم أو وكيله لم يأت أيهما بشئ جديد لم يسبق تقريره في محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية لما يقتضي إنشاء أسباب جديدة.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٥  
إذا استأنفت النيابة الحكم الصادر ببراءة متهم بتهمة نصب وسرقة وحكمت المحكمة الإستئنافية غيابياً بتأييد حكم البراءة في النصب وبمعاقبة التهم على السرقة فلا يصح لها عند نظر معارضة التهم أن تلغى حكمها النهائي النهائي الصادر ببراءته عن تهمة النصب. لأن لعلت كان حكمها باطلاً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٣١/٢/٢٢  
إذا كان التهم لم يحاكم أمام المجلس العسكري إلا عن مخالفة لأوامر العسكرية فإن هذا لا يمنع المحاكم الأهلية من محاكمته عن تهمة إحراز الحشيش. والمحاكم المختصة بالعقاب على إحراز المخدرات هي المحاكم الأهلية لا المجالس العسكرية.

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١  
نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٥٥ منه على أنه : " لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو بناء على تغير الوصف القانوني للجريمة ". فدل بذلك على أن حكم القضاء هو عنوان حقيقة أقوى من الحقيقة ذاتها، ومن ثم فلا يصح النيل منه إلا بالطعن فيه بالطريق المقرر لذلك في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من القانون المشار إليه.

الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦  
- قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطلعه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضي بالزامه به بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة بالمبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض، أما أصاب الخامة فإن تقديرها يرجع إلى ما بينته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبدته المحكوم عليه من أضرار مادية، والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها، ومن ثم فلا تشرب عليها في تقديرها أصاباً للمحاماة تريد عن تلك السابق تقديرها بالحكم السابق نقضه.

- تسليم الورقة المضادة على يدايه هو واقعة مادية لا تقتضي من صاحب الإمضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالإتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الإتفاق هو الذي يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفاً عن حقيقته، أما ما يكتب زوراً فوق الإمضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائياً متى ثبت للمحكمة أنه قارله.

- لا تنقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني إلا إذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها، فإذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات عقد مدني بين المتهم وصاحب الإمضاء - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وإنما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة وإتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها إختائاً على ما إجتمع إتفاقهما عليه، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب الإمضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف ما دونه هو زوراً قولاً منه بأن المستند المدعى بتزويره تزيد قيمته على عشرة جنيهات، إذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولاً إذ لازمه أن يترك الأمر في الإثبات لشئنة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفي التهمة عن نفسه الأمر المتنع قانوناً لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها.

- المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجيز الإثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الواقع، فتقديره مترك للقاضي الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملاسلها، ومتى أقام قضاءه بذلك - كما هو الحال في الدعوى - على أسباب مؤيدة إليه، فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض.

- من المقرر وفقاً للمادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من جهة أخرى مهما كانت، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لإندام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي عرّفها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل إكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برئ أو يغفل مجرم، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون.

- للمحكمة وفقاً لنص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الإستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يسرى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وإذا كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود، فإنه يعد نازلاً عن سماعهم.

- تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الإجازات، فلا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك.

- أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو لإستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة.

- المحكمة غير ملزمة بعد حيز القضية للحكم بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها بناء على طلب مقدم إليها في فترة حيزها للحكم.

- لا جناح على المحكمة إذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة.

- وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على الأقوال مهما وجه إليهم من مطاعن وحام حولهم من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك لا يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي سألها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- إذا كان ما ورد بالنسخة الأصلية للحكم المطعون فيه من منطوق مغاير لذلك الثابت بمحضر الجلسة بإغفال النص على بطلان الحكم المستأنف وكان لم يوقع عليه في الميدان القانوني وقضت محكمة النقض بنقض الحكم الإستئنافي لأنه تنبى منطوق ذلك الحكم الباطل مؤيداً له في شقه المتعلق بالدعوى المدنية ومعدلاً له في شقه الآخر المتعلق بالدعوى الجنائية مما اعتبر تسليماً من الطاعن بوجود الحكم الباطل صحيحاً في منطوقه مردوداً إلى أسبابه، فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادى الذي وقع فيه أمين سر الجلسة سهواً وهو يعرض نقل ذلك المنطوق من رول المحكمة بعد أن إلتبس عليه الأمر بين منطوق الحكم المنقوض ومنطوق الحكم المطعون فيه، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بمحيقة الواقع، وكان لازم ذلك هو الإعتداد بما تبين يقيناً من محضر الجلسة ورول القاضى من أن منطوق الحكم قد جرى في الدعوى الجنائية بالنص على ١- بطلان الحكم المستأنف. ٢- بحسب المتهم ستة أشهر مع الشغل وإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم إصدار الحكم. وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف، وكان ذلك قد تأكد بما ورد بأسباب الحكم التي تكمل منطوقه في هذا الشأن، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أن هذا الإختلاف يغير حقيقة ما حكمت به المحكمة، فإن هذا الخطأ في النقل لا يؤثر في سلامة الحكم ولا يصح ولا يقدح في صحته.



الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٥٠٤ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٩

لقضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانياً بنظر الدعوى، لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها، إلا إذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التي إستنها الشارع في تحديد الاختصاص المكانى حسبما ورد به النص في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأن حجية الحكم لا ترد إلا على ما فصل فيه فضلاً لازماً، وال لزوم حاصل في نفي الاختصاص لا في إسباغه.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١١/١/١٩٧٩

من المقرر وفق المادتين ٢٢١ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية، أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى. لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن القائم على صدور حكم من المحكمة المدنية بشأن ملكية جهاز التلفزيون المبلغ بسرقة بقوله : " ومن جماع ما سبق تسعين كذلك تلك الرواية ولا يقدح في ذلك ما ذهب إليه التهمم- الطاعن - وهو بصدد الدفاع عن نفسه من صدور حكم القضاء بملكيته لجهاز التلفزيون بعد أن إطمأنت المحكمة من شهادة الشهود إلى أنه هو الذى نقله إلى المكان الذى ضبط فيه ". وإذ كان مفاد هذا الذى رد به الحكم ثبوت كذب واقعة السرقة التى تضمنتها البلاغ بغض النظر عن ملكية الجهاز المذكور - التى يتحدث بها الطاعن - فإن الحكم يكون بنجأ عما يمينه عليه الطاعن فى هذا الصدد.

الطعن رقم ٢٦٣٨ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٩

البيان من إستقراء نصوص القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العب أن المشرع لم يجعل للأحكام الصادرة من محكمة القيم حجية أمام المحاكم الجنائية، وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ تنص على أن إجراءات فرض الحراسة بموجب أحكامه لا تحول دون السير فى إجراءات الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التى يقضى بها القانون، وكان الطاعن لا يمارى فى أن موجب الإغفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل لم يتحقق له على الوجه الذى تطلبه المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ - وهو رد مبلغ خلو ودفع مثله لمندوق الإسكان الإقتصادى بإحاطة فى أن سائر نعيمه على الحكم بأنه ألغت عن الدفع بإقتضاء الدعوى الجنائية لصدور حكم بوضعه تحت الحراسة، وعن طلب إيقاف الدعوى الجنائية وعن طلب إعفائه من العقاب يكون ظاهر الفساد .

الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٩

من المقرر وفقاً للمادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك أن

الحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢٩ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وهي في محاكمة المتهم عن الجرائم التي تعرض عليها لا تنفيذ بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣  
من المقرر أن حجة الشئ المحكوم فيه لا ترد إلا على منطق الحكم ولا يمتد أثرها إليه لأسبابه إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق .

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٤  
إن الحاجة بقوة الأمر المقتضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا تكون - وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية - إلا لدى الأحكام المدنية وليس لدى الأحكام الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتمعية للدعوى الجنائية، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه عن بحث مدى توافر أركان الجريمة في حق الطعون ضدهم متقيداً بالحكم السابق صدوره بالبراءة في الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه ولما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يبين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨  
إن الأحكام الصادرة في منازعات التنفيذ الوقتية ليست لها إلا حجة مؤقتة على أطرافها لحسب ولا تؤثر في محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو اصل الحق وبالتالي ليست لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى لاعلها وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية لتستطيع المحكمة الجنائية أن تنظر في الواقعة المروضة عليها بحرية كاملة، وتفصل على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلزمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تنقيح بالأحكام المبينة التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما سوف يصدر من أحكام هذا فضلاً عن أن تلك الأحكام ليست حجة على وزير التجارة المنوط به مراقبة توافر شروط القرار ١٩٧٣/٤٧٨ سالف الذكر إذ لم يكن طرفاً في أى منها.

الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٤  
لما كان من المقرر أن حجة الشئ المحكوم فيه لا ترد إلا على منطق الحكم ولا يمتد إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً للمنطوق، وكان تحدث الحكم المطعون فيه في مدوناته عن الدعوى المدنية وفصله فيها لا أثر

له طائلاً أن الحكم لم ينته في منطوقه إلى قضاء معين بالنسبة لها لما كان ذلك وكانت المحكمة الإستئنافية إنحماً تعبد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطائلاً أنها لم تفصل في الدعوى المدنية فإن إختصاصها يكون لازال باقياً بالنسبة لها ولا يمكن للمحكمة الإستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه، وإلا لوت بذلك درجة من درجات التقاضي على التهم فضلاً عن أنها تكون قد أضرته باستئنافه.

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٤

من المقرر أن مناط حجية الأحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب، فلا يكفي سبق صدور حكم جنائي نهائي في محاكمة معينة، بل يتعين أن يكون بين هذه المحاكم والمحكمة التالية إنحداد في الموضوع وفي السبب وفي أشخاص المتهمين، وكان الطاعن يذهب في أسباب طعنه إلى أن الحكم السابق صدره لم يتناول الطاعن وإنما صدر براءة حقيقة، فإن كل ما يثوره في شأن خطأ الحكم في تطبيق القانون بعدم إعماله مقتضى المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية وقصوره في السبب في هذا الخصوص يكون غير سليم.

الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠

من المقرر بنص المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية، أن قوة الأمر المقضي، للحكم الجنائي سواء أمام المحكمة الجنائية أم أمام محاكم المدنية، لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد ضرورتها بانه، وأن الحكم متى صار كذلك أصبح عنواناً للحقيقة، فلا يصح التيل منه، ولا مناقشة المراكز القانونية التي إستقرت به، ويضحي الحكم بذلك حجة على الكافة، حجة متعلقة بالنظام العام، بما يوجب على المحاكم أعمال مقتضى هذه الحجة، ولو من تلقاء نفسها، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فعاد من بعد تبرئة المتهم في اللجنة ..... الأزكية من تهمة النصب والتبديد، وضرورة الحكم باتاً قبلها، ليقرر من جديد أنها لرتكبت جريمة التبديد تلك، فإنه يكون قد خالف القانون بما بهيه.

الطعن رقم ٣٠٣٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/٩

قوة الشيء المقضي به مشروطة بإحداد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوى.

الطعن رقم ٤٩٥٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٥

من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول بإحداد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم التهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعوى أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف

القانوني أو أن تكون الواقعةان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة إرتكبتها المتهم لغرض واحد إذ كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة تتحقق بها المعايرة التي يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل منهما. أما الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية فهي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يود على ذهن الجاني من بادئ الأمر - على أن يجزى نشاطه على أزمته مختلفة وبصورة منتظمة - بحيث يكون كل نشاط يقل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابهاً أو كالتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يتناسب حملها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة.

الطعن رقم ٦٧٠٧ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩  
من المقرر - وفق المادتين ٢٢١، ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى.

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٧  
لما كان من المقرر بنص المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضي سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صبرورتها بانه والتي تكون قد فصلت في موضوع الدعوى الجنائية سواء بالبراءة أو بالإدانة متى توافرت شرائطها الأخرى، وكان الحكم الصادر من محكمة جنايات بورسعيد بمجلسة ..... بعدم اختصاصها نوعياً " المقصود ولائياً " بنظر الدعوى خير منه للخصومة، إذ لم يفصل في موضوع الدعوى الجنائية سواء بالبراءة أو بالإدانة ومن ثم فلا يجوز الحجية ولا تكون له قوة الأمر المقضي عند الفصل في موضوع الدعوى الماثلة.

الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٩  
لما كانت المحكمة الإستئنافية قد إستنفدت ولايتها على الدعوى بعد أن قضت فيها بتاريخ ..... في موضوع إستئناف النيابة العامة بالنسبة للمطعون ضده، فما كان يصح لها من بعد - وعند نظر إستئناف المطعون ضده - والذي أثبت في ديباجته خطأ أنه من النيابة - أن تنظر الإستئناف بالنسبة له وتقضى في موضوعه، لزوال ولايتها، ذلك أنه من المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في الحكم بالطرق المقررة في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو لأقوى من الحقيقة ذاتها، ومتى كان الأمر كذلك فما كان يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المحكوم عليه، ومن ثم فإن المحكمة إذ عاودت نظر الدعوى وفصلت في موضوع الإستئناف من جديد بالنسبة للمطعون

ضده بعد أن زالت ولايتها بإصدار حكمها الأول يكون حكمها المظنون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون،  
لما يتعين معه نقضه وتصحيحه على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر إستئناف التهم.

#### الظعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٦

لما كانت المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المقضي أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، وكان الحكم المظنون فيه قد دان الطاعن مكتفياً في الدليل على ذلك بما أورده الحكم المستعجل الصادر بصدور الحيازة للمظنون ضدها دون أن تتحرى المحكمة بنفسها أدلة الإدانة ودون أن تقوم بتمحيص عناصر الدعوى وإجراء ما تراه من تحقيق موصل إلى ظهور الحقيقة في شأن الجريمة المسندة إلى الطاعن ومدى توافر أركانها في حقه، فإنها تكون قد أقامت قضاءها على عقيدة حملها حكم آخر - لا حجة له - لا على عقيدة إستقلت هي بتحصيلها بنفسها، مما يجعل حكمها كأنه غير مسبب مما يعيبه.

#### الظعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ٢/٤/١٩٨٧

من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول بإتخاذ السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق، ولا يكفى للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثابتة من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعةان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متعاقبة إرتكبتها التهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منها، وكان الحكم المظنون فيه - على ما سلف بيانه - قد أثبت إختلاف ذاتية الواقعة محل الدعوى الراهنة وظروفها والنشاط الإجرامي الخاص بها عن الوقائع الأخرى إختلافاً تتحقق به هذه المغايرة، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها.

#### الظعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٦/٤/١٩٨٨

من المقرر أن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملاً للمنطوق ومرتباً به إرتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يكون للمنطوق قواماً إلا به، فيصح إذن أن يكون بعض القضي به في الأسباب المكمل والمرتبطة بالمنطوق، والعمرة في ذلك هي بحقيقة الواقع. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المظنون فيه أن ما أورده المحكمة - مما تستند إليه النيابة العامة في طعنها عليه - إنما كان في معرض التشكيك في أن يكون العجز في عهدة المظنون ضده نتيجة إختلاس قام به ولم

يكن تقريراً في أسبابه أو قضاء فيها بتوافر أركان جريمة المادة ١١٦ مكرراً لحج من قانون العقوبات بما يستلزمه إعمالها من إقوال خطأ قوامه تصرف إداري خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها متى كان الضرر مادياً وجسيمياً وعقفاً، فإن الحكم لا يجوز حجية في هذا ولا يكون لما أورده في أسبابه على النحو المار ذكره - الأثر الذي ذهب إليه الطاعة في طعنها، ولا يجوزها حقاً، ويكون نعتها في هذا الاختصاص غير مفيد .

#### • الموضوع الفرعي : حكم الإدانة :

الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١  
يستين من المذكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية، ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتسويق بين مشروع قانوني الإجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء لقضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كاملة في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة - وكل ذلك في حدود القانون إيثار من الشارع لمصلحة المتهم - يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالإستئناف دون الطعن بالنقض الذي يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه، وأن المذكرة الإيضاحية قد أفصحت في بيانها لعللة التشريع عن أن ترجيح رأى قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذي أجرى التحقيق في الدعوى وسمع الشهود بنفسه، وهو ما يوسى بأن أشواط إجماع القضاء مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة - أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف، والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع، بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده .

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٦٠/٤/١١  
سوى القانون في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادي والفاعل الأدبي " المخرض على ارتكاب الجريمة " واعتبر كلاً منهما فاعلاً أصلياً فلا تكون المحكمة - في هذه الحالة - بحاجة إلى بيان طريقة الإشواك .

الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠  
إذا كان الحكم لم يستظهر حقيقة التاريخ الذى أقيم فيه البناء وما قام به المتهم من إجراءات لى الحدود  
التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء، فإن ذلك يسمه بالقصور فى البيان مما يعجز محكمة النقض عن مراعاة  
صحة تطبيق القانون على الواقعة .

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٦٢/١/١٦  
أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان  
الجرمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومزدى  
تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخضعها، وإلا كان قاصراً، فإذا كان الحكم المطعون فيه  
قد قصر فى إثبات وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المسندة إلى المتهم على القول بأنها " ثابتة من  
محضرى الحجز والتبديد ومن عدم تقديم المحجوزات فى اليوم المحدد ليتمها بقصد عرقلة التنفيذ " دون أن  
يورد مزدى أقوال المراف شاهد الواقعة وبغير أن يبين الأدلة التي استخلص منها ما نسبته إلى المتهم من  
عدم تقديمه المحجوزات وأن ذلك كان بقصد عرقلة التنفيذ، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور لى  
السبب .

#### \* الموضوع الفرعى : حكم البراءة :

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٦  
يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون قد إحتمل على ما يدل على عدم إلتناع المحكمة الإستئنائية بالإدانة  
السابق القضاء بها .

الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢١  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألقى الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه  
صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تنص به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فهذا الحكم يصبح  
باطلاً فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون، وإذا كان محكمة  
النقض - طبقاً للمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها  
مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو لى تأويله، فإنه يعين نقض هذا  
الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للعرض لأوجه الطعن الأخرى المقدمة من الطاعن .

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٦٢/١/١

لا توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية الإشارة إلى نص مادة القانون الذى حكم بموجبه إلا فى حالة الحكم بالإدانة، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة رفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة إلى مادة الاتهام .

الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت التهمة فى حقه على أساس الشك فى أدلة الاتهام، فلا يكون ثمة جدوى للطاعة " المدعية بالحقوق المدنية " من النعى على المحكمة أنها لم ترد الواقعة إلى الوصف لسانوى بعينه، ذلك لأنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقتضى براءته ويرفض الدعوى المدنية قبله .

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٤

لما كان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى على نحو يبين منه أن المحكمة سمعت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة البوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى ثم أفصحت - من بعد - عن عدم إطمئنانها إلى أدلة البوت للأسباب الساتفة التى أوردتها واتى تكفى لحمل النتيجة التى غلصت إليها. لما كان ذلك فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من أنه لم يفحص أدلة البوت التى قام عليها الحكم المستأنف لا يكون له محل لما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة البوت ما دام أنها قد رجعت دفاع المتهم أو دأخلها الرتبة والشك فى عناصر الإثبات ولأن فى إخلال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تر لها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده. لما كان ذلك، وكان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضده لأنها لم تطمئن إلى صحة التصوير الذى قال به رجال الجمارك بعد أن ثبت لديها من الإقرار المقدم من المطعون ضده - وهو مرفق بالمقررات المضمومة - أنه أوضح فيه صراحة أنه يحمل حقيبة بها أشياء ثمينة يرغب فى حجزها ودعاه مما ينطى به القصد الجنائى لديه ومن ثم لا يقبل من النيابة الطاعة المجادلة فى سلطة المحكمة فى إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما إطمأنت إليها .



الطعن رقم ٢٣٨٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

إذ كان مبنى البراءة حسبما جاء فى مدونات الحكم أن الإتهام المسند إليهما على غير أساس من الواقع والقانون فإنه ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة فى صدد هذه الدعوى - وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند إلى المتهمين فإنه يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية. ولو لم ينص على ذلك فى منطق الحكم.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩

الأصل - على ما جرى قضاء محكمة النقض - أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن حكم البراءة - وبالتالى ما يوجب عليه من قضاء فى الدعوى المدنية - أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة.

الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦

من المقرر أنه وإن كان حكم الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت أو لقيام سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب، إلا أن ذلك مشروط بأن تلزم بالحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها عصمت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصير ووضوح ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو دأخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤

لما كان قول الطاعن بأنه كان متعباً القضاء بعلم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية ما دام الحكم قد قضى بالبراءة مردوداً بأن هذه الدعوى لم تكن محمولة على سبب غير التهمة موضوع الدعوى الجنائية كما أن البراءة لم تبين على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى هى منازعة مدنية وإنما بنيت على عدم توافر أركان الجريمة موضوع التهمة المستندة إلى الطعون حده - على ما سلف القول - لإحساس صفة الموظف العام عنه، وإذ رتب الحكم على ذلك رفض دعوى الطاعن المدنية قبله فإنه يكون بمنأى عن الخطأ فى القانون الذى يعيبه عليه الطاعن.

#### \* الموضوع الفرعي : سقوط الحكم :

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٢

لما كان قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين القائين قد نص في المادة ٣٩٤ على أنه " لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنابة بمضي المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها ". ونص في المادة ٣٩٥ على أنه " إذا حضر المحكوم في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة لمضي المدة يظل الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبات أو التظلمات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه " تسقط العقوبة المحكوم بها في جنابة بمضي عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضي ثلاثين سنة ". وواضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنابة، فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابياً يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة. وإذا تمت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لإرتكابه جنابة وقضت محكمة الجنايات غيابياً في ١٩٥٩/١/١٢ بمعايقته بالأشغال الشاقة المؤبدة - وهو حكم صحيح على ما سلف بيانه، وإذا قبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة أعيدت محاكمته وقضت محكمة الجنايات بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٧ برفض الدفع بالانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة ومعايقته بالسجن خمس سنوات فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون .

#### \* الموضوع الفرعي : صحة الحكم :

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات التي استعملت في الإكراه. ذلك لأنه ما دام أن الحكم قد أُلغيت من الأدلة السالفة التي أوردها بأن الطاعنين كانوا يحملان أسلحة وأدوات استعمالها في الإكراه وهو ما يكفي للتدليل على توافر ظرف الإكراه في حقهما ولو لم تضبط تلك الأشياء.

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠

من المقرر ألا تبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩

متى كان يتضح من مسودة الحكم الرقعة بالأوراق أنها قد تضمنت أقوال المتهم بما يطق والثابت بالتحقيقات بما نصه أنه ذكر أنه " إن يحرف يساراً " وليس " أنه يحرف يساراً " كما نقلها أمين السر عند تحريره الحكم الموقع عليه، وكان الأمر لا يعدو أن يكون خطأ مادياً وقع فيه أمين السر سهواً وهو بمعرض نقل تلك العبارة من مسودة الحكم، فإن هذا الخطأ لا يؤثر في سلامته وبالتالي يكون النعى عليه بالخطأ في الإسناد غير سليم .

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩

متى كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة خلصت إلى صحة الواقعة المسندة إلى الطاعن كما صورها الإتهام وهي مقارنته لجرمة السرقة النامة وعماقته بمقتضاها طبقاً للوصف المشار إليه إعمالاً الفقرة الثانية من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات، فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد استعمل وصف التهمة بلفظ " الشروع " ما دام الظاهر من سياقه أن مرد ذلك زلة قلم أثناء التدوين .

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٦

لا يقدح في سلامة الحكم ما تزايد إليه في تبرير عدم الرد على الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم تسميه من أن في الدعوى دليلاً مستقلاً عن الإذن وواقعة الضبط وهو إعراف الطاعن أمام النيابة ما دام أن هذا الدفع ظاهر البطلان وأن الحكم قد استعفى دليله من أقوال الشهود وإعراف الطاعن .

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤

لا يقدح في سلامة الحكم عدم تعرجه لدفاع ظاهر البطلان .

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١١

متى كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أنه ورد بالتقرير الطبي الشرعى عن نتيجة الكشف على المطعون حذره أن السحجات التى شوهدت به حديثة، وقد تتفق وتاريخ الحادث، وكان القرار المستأنف قد جاء فاسداً في تفسيره لمداول هذه العبارة من أن التقرير الطبي الشرعى لم يقطع بأن تلك الآثار الإصابية معاصرة لوقت وقوع الحادث، إلا أن ذلك لا ينال من سلامة القرار ما دام أن ما أورده في هذا الشأن، إنما كان بعد أن استعفى تدليله على عدم الإطمئنان إلى كفاية الأدلة المطروحة في الدعوى، وكان هذا الذى فسد استدلاله فيه لا أثر له في منطقه أو النتيجة التى انتهى إليها .

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٨

معى تحت محاكمة المتهم عن فعل من الأفعال وقضى له أو عليه بالبراءة أو بالإدانة فلا يجوز أن تعاد محاكمته عن أى فعل سابق رمي به المتهم إلى ذات الغرض الذى قصد إلى تحقيقه بالفعل الذى حوكم من أجله، ولو لم يكن ذلك الفعل قد ذكر صراحة فى التهمة، فإن هذا معناه محاكمة الشخص أكثر من مرة عن واقعة واحدة، وهذا محرم بمقتضى القواعد الأولية للمحاكمات الجنائية. وإذن فإذا كانت الواقعة الدعوى - على حسب الثابت بالحكم المطعون فيه - مقامة على ذات الأساس الذى أقيمت عليه الوقائع الأخرى التى حكم فيها بالبراءة بناء على أنه لا تتوافر فيها جريمة معاقب عليها، فإن رفع الدعوى على المتهم بتلك الواقعة بعد سبق الحكم ببراءة يكون غير صحيح. ويجب على المحكمة إذا ما دافع لديها بهذا الدفع أن تستبين حقيقته، فإذا ثبتت لديها صحته وجب عليها أن تقضى له بالبراءة لسبق الفصل فى الدعوى. لأنها لا يجوز لها بعد أن تحت محاكمة المتهم وإنتهت بالإدانة أو البراءة أن تعيد محاكمته عن أى فعل سابق داخل فى الغرض الذى قصد الجأى إلى تحقيقه من وراء الأفعال التى حوكم عنها، ولو لم يكن قد ذكر صراحة فى التهمة.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢١

معى كان الحكم مطابقاً لما ألبته القاضى بخطه فى رول الجلسة يوم النطق به ولما دونه كاتب الجلسة على غلاف الدوسيه ولت صدوره، فإن ما يكون قد جاء بمحضر الجلسة على خلاف ذلك لا يكون له من تأثير فى صحة الحكم، إذ هذا لا يعدو أن يكون مجرد خطأ فى الكتابة .

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٤٧/١١/١٠

إن المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنائيات وإن كانت تقضى بذكر سن كل شاهد وصناعته وعمل إقامته بمحضر الجلسة إلا أن إغفال ذلك البيان لا يستوجب بطلان الحكم. على أنه إذا كان هذا الإغفال لم يجهل الشهود عند المتهم ولا يدعى المتهم أنه ضر بسببه فلا تكون له مصلحة من وراء إثارته .

الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٤٧/١١/١٠

لا يضير الحكم أن يكون حين لحص دفاع المتهم قد نقل عنه قولاً خطأ ما دام هذا القول لم يكن له أى اعتبار فى إدانته وما دام الحكم مقاماً على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها .

الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٣٠

الخطأ فى تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة بالحكم لا يستوجب بطلان الحكم، وعلمة النقض أن تطبيق المادة الصحيحة على الواقعة كما هى ثابتة به .

الطنع رقم ٢٠٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٧  
لا تعارض بين سبق الحكم ببراءة المتهم من تهمة إختراعه مواد سامة بدون ترخيص والحكم بإدانته لزاولته مهنة الصيدلة بأن جهاز أدوية بدون ترخيص في مخزنه الخاص. فإن تجهيز الدواء يصح وقوعه بمواد لم تصل إلى يد المتهم إلا وقت إرتكابه لعل التجهيز .

**\* الموضوع الفرعي : ضوابط التذليل :**

الطنع رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٠  
الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة - فإذا كانت المحكمة لم تعول على أقوال شهود النفى - بل أخذت بأدلة الثبوت التى إطمأنت إليها وكونت عقيدتها منها فإن خطأ الحكم بنسبته إلى شهود النفى وقائع لا سند لها من الأوراق لم يكن له تأثير له فى سلامة الحكم ولا فى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة، فلا يضر الحكم خطأه فى هذا الخصوص .

الطنع رقم ١٥٤١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٠  
محكمة الموضوع أن تورد فى حكمها - من تقرير الصلة التشريعية ومعرض المعايير - ما يكفى لتبرير اقتناعها بالإدانة، وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها فى تكوين عقيدتها فإن إغفالها لإيراد بعض تفصيلات معينة يحتر إطراحاً لها .

الطنع رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٦  
الخطأ فى ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح لا يقدح فى سلامة الحكم، ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

**\* الموضوع الفرعي : قوة الأمر المقضى :**

الطنع رقم ١١٤٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١/٦/١٩٥٣  
مضى كان الطعن وارداً على الحكم الإستئنافى وكان هذا الحكم قد قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً، وكان قضاؤه بذلك سليماً، فإن الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز محكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب، أو أن تنقضه لصدر تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

الطنع رقم ١٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٧  
من المقرر بنص المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد مرورها بأنه متى توافرت شرائطها الأخرى ومن

ثم ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها لعدم معرفة الفاعل حجية ما أمام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى كذب البلاغ بناء على ما ساقه من شواهد وعده من أدلة غير مقيد بما جاء فى أسباب الأمر الصادر من النيابة العامة فى هذا الشأن أو فى منطقته لا يكون قد خالف القانون فى شئ.

الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٨  
إذا كان الحكم الصادر براءة المتهم الثانى قد أصبح نهائياً وحاز حجية الأمر المقضى فيه بعدم الطعن عليه ممن يملكه فقد إستقر أمره ولا سبيل إلى مناقشة مركزه، ومن ثم فلا محل للعرض فيما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من تحميل الطاعن وحده كل التوضيح على الرغم من إرتكابه الفعل مع المتهم الثانى

الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٨  
إن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد، إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائى، ومن ثم فإنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية إستئنائه كان على المحكمة الإستئنائية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه، وصحة نسبته إليه لرتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة، ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧١  
إن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجرح دون غيرها وإذن فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار إنتهائياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويضه على نفسه إستئنائه فى معاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض .

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧١  
من المسلم به أن المحكمة ملزمة بتطبيق القانون على وجهه الصحيح دون التقييد بما تعتقه محكمة أخرى من آراء قانونية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى رفض الدليغ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى قضية أخرى على أساس أن ما قطع به الحكم احتاج به من عدم إنطباق قانون معين على واقعة تلك

الدعوى هو أمر متعلق بتطبيق القانون لما لا يجوز حجته في الواقعة الجديدة ما دام الطاعن لا يزعم في طعنه بوحدة الواقعة بين الدعويين، فإن ما ينهض في هذا الصدد يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨  
مضى كان باقى ما أثاره الطاعن في أسباب طعنه وارداً على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً - وكان لقضاؤه بذلك سليماً - فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز غكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب وإلا كان متعطلاً عليه وهو مجمع .

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٧  
لما كانت قوة الشئ المقضى به مشروط بتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين، وكانت جريمة القتل الخطأ موضوع الجناحة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها تخلف موضوعاً وسبباً عن جرمينى تزوير واستعمال الإقرار موضوع الدعوى الرافعة فإن الحكم الصادر فى الأولى لا يجوز قوة الشئ المقضى به بالنسبة للجناحية ولا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن فى هذا الشأن فإن تقدير الدليل فى دعوى معينة لا يجوز قوة الشئ المقضى به فى دعوى أخرى إذ أن للمحكمة الجنائية وهى تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية المتهم فيها أن تصدى إلى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها فى خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون أن يكون قولها ملزماً للمحكمة التى ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك الواقعة، ومن ثم فلا محل لما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠  
لما كان من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية، أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢١٢ من ذات القانون، بالفصل فى جميع المسائل التى يعوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل لها لا تنقيد بأى حكم لسواها.

الطعن رقم ٦٤٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦

لما كان باقي ما يخبره الطاعن بأسباب طعنه وارداً على الحكم النهائي الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الطعن فيه شكلاً بالنسبة له فلا يقبل منه التعرض لهذا الحكم لأنه حاز قوة الأمر المقضي وبات الطعن عليه بطريق النقض - غير جائز.

الطعن رقم ٦٦٤٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٢

من المقرر أنه متى صدر حكم بالبراءة بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً، أو على أنها ليست في ذاتها من الأفعال التي يعاقب عليها القانون فإنه يكتب حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها ويتعدى نطاقه بطريق اللزوم وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة والأثر العيني للحكم وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في ذات الجريمة فضلاً عن أن ضمير المجتمع يرفض المغايرة بين مصاتر المساهمين في جريمة واحدة الذين تتكافأ مراكزهم في الإتهام إذا قضى ببراءة أحدهم بإدانة غيره مع اتحاد العلة ولا كذلك إذا كان الحكم بالبراءة مبنياً على أسباب خاصة بأحد المساهمين دون غيره فيها فإنه لا يجوز الحجة إلا في حق من صدر لصالحه ولا يُلحظ منه الآخرون، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون ميباً بما يوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء ببراءة الطاعنين مما أسند إليهما.

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٦

إنه من المطلق عليه أن ما يقضى به مدينياً من رد وبتلان ورقة ليس له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً لدى المحكمة الجنائية، وأن هذه المحكمة، بالرغم من الحكم المدني، أن تبحث كل ما يقدم لها من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها، وأن تقرر تلك الأسانيد والدلائل من بيانات قولية أو دلائل حسية بكامل سلطتها وبحسب ما تراه هي فيها من ضعف أو قوة بحيث لو خامرها أي شك في صحة الأدلة التي قامت بأدائه ذي بدء لدى المحكمة المدنية على تزوير الورقة المذكورة كان لها أن تقضى ببراءة المتهم بذلك التزوير.

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٩

إذا كانت الواقعةان اللتان أسندتا إلى متهم بعينه في قضيتين قد وصفتا في الحالتين بوصف قانوني واحد وواقعاً لغرض واحد وفي ظروف متماثلة، فلذلك لا يكفي وحده لإمكان الاحتجاج بالحكم الصادر في إحدى هاتين الواقعتين عند نظر الواقعة الأخرى. ذلك بأنه وإن توافرت في الواقعتين وحدة الموضوع، إذ القضايا الجنائية تتحد كلها في موضوعها، وهو طلب توقيع العقوبة على المتهم وتوافرت وحدة الأشخاص إذ المتهم واحد في القضيتين، كما أن النيابة هي صاحبة الدعوى العمومية فيهما، بل النيابة تعبر هي



الطرف الآخر في الخصومة حتى ولو كان المدعى المدني هو الذى حرك الدعوى العمومية، إلا أن وحدة السبب في الواقعتين، وهى الشرط الثالث اللازم لصحة التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه، لا تتأثر بحسب الأصل إلا إذا كانت الواقعة المسندة إلى التهم واحدة في الحالتين. ولا يكفى للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى، أو أن تتحد معها في الوصف القانوني، أو أن تكون الواقعتان كليهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة يرتكباها التهم لغرض واحد، إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التى يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما، كأن تكون كل منهما مستقلة بزمانها وتكاتها وبشخص الجنى عليه فيها، وليس بينها وبين الواقعة الأخرى من الإرباط المعنوي ما يقتضى النظر إليهما على اعتبار أن كلاً منهما جزء من عمل جنائي واحد، كالسرقة التى ترتكب على عدة دلهات ويقع تنفيذها بعدة أفعال متتالية داخلية كلها تحت الغرض الجنائي الواحد الذى قام في ذهن الجاني .

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٣٤

يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية : " أولاً " أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة. " ثانياً " أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التى يراد التمسك فيها بهذا الدفع إتحاد في الموضوع وإتحاد في السبب وإتحاد في الأشخاص الرامى الدعوى والتهم أو التهمين المرفوعة عليهم الدعوى. ووحدة الموضوع تتوالى في كسل القضايا الجنائية، لأن الموضوع في كل قضية جنائية هو طلب عقاب المتهم أو التهمين المتقدمين للمحاكمة. أما إتحاد السبب فيكفى فيه أن يكون بين القضيتين إرباط لا يقبل التجزئة ( Indivisible ) برغم إختلاف الواقعة في كل منهما، كأن تكون القضية المنظورة هى دعوى ارتكاب تزوير مخالصة وتكون القضية الصادر فيها الحكم المقول بأنه حائز لقوة الشيء المحكوم فيه هى دعوى الشهادة زوراً على صحة هذه المخالصة ويكون هذا الحكم المراد الإحتجاج به قد برأ الشاهد تأسيساً على إلتناع المحكمة بأن المخالصة صحيحة لا تزوير فيها مما يجعل القول بعد ذلك بتزوير المخالصة متناقضاً مع حكم البراءة الإتهامي السابق وأما وحدة الأشخاص فتكون موفورة فيما يتعلق بالتهمين متى ثبت أن أحدهم - سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً - كان مائلاً في القضية التى صدر فيها الحكم فيها النهائي بالبراءة مثلاً وأن براءته لم تكن مبنية على أسباب شخصية خاصة به. ففى هذه الصورة يمتنع أن يحاكم من جديد هذا الذى كان مائلاً في القضية السابقة - وذلك بذهبي - كما تمتنع محاكمة زملائه، سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء من أجل الواقعة بعينها أو من أجل أمة الواقعة أخرى تكون مرتبطة بالأولى إرتباطاً لا يقبل التجزئة.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٨

إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة، فلا يجوز بعد ذلك إعادة رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد. ولكن إذا كانت قد إلتزمت بتلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة بخالفة للجريمة الأصلية، فإن الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى. فإذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً وحكم براءته من السرقة، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه مخفياً للأشياء المسروقة، ولو كانت الواقعة المكونة لجريمة الإخفاء قد ذكرتها النيابة في مرافعتها في قضية السرقة على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة وكانت المحكمة كذلك قد عرضت لذكرها في دعوى السرقة باعتبارها دليلاً قدمته النيابة لها على التهمة المذكورة.

الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٥

أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لمؤلاء المتهمين أو للغير متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر لهم بالقانون. فالحكم النهائي الذى يبنى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً، وينبى على ذلك براءة متهم فيها، يجب قانوناً أن يستفيد منه كل من يتهمون في ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء أقدموا للمحاكمة معاً أم قدموا على التعاقب بإجراءات مستقلة. وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية وإرتباط الأفعال المنسوبة لكل من عزى إليه المساهمة فيها فاعلاً أصلياً أو شريكاً ارتباطاً لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ويجعل بالضرورة ضوابطهم المستمدة من العامل المشترك بينهم، وهو الواقعة التى إتهموا فيها، متحدة إتحاد يقتضى أن يستفيد كل منهم من كل دفاع مشوك .

الطعن رقم ١٦٨٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٢٠

إن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه لا يحول أيهما دون إمكان محاكمته أما الأحكام الجنائية بمقتضى القانون العام عن كل جريمة قد تتكون من هذا الفعل وذلك لإختلاف الدعوى التأديبية والجنائية في الموضوع وفى السبب وفى الخصوم، مما لا يمكن معه أن يجوز القضاء فى أحدهما قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للآخرى. وإذن فالحكم بعقاب العمدة عن جريمة إهماله عمداً فى تأدية واجباته المفروضة عليه فى قانون القرعة لتخليص شخص من الخدمة العسكرية بغير حق رغم سبق مجازاته إدارياً عن هذا الفعل نفسه لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥

للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها كدليل في الدعوى متى اقتضت بتزويرها. ولا يمنع من ذلك أن يكون قد صدر من المحكمة المدنية حكم بناء على هذه الورقة. لأن الحكم المدني لا يفيد المحكمة الجنائية وهي تفصل في جريمة. وإذن فلا تريب على المحكمة إذا هي لم تعمل على سند بعد إلتئاعها بتزويره. والقول بخلاف ذلك يؤدي إلى أن تكون الدعوى جنائية رهينة ما قد يحصل على إضاعتها من الاتفاق بين المتهم والجنى عليه بحصول التهم. بموافقة الجنى عليه، من المحكمة المدنية على حكم لمصلحته، وهذا ما لا يمكن التسليم به.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٤٥/١/٨

إذا كانت النيابة قد اعتبرت الواقعة جنحة حرب بسيط بالمادة ٢٤٢/١ ع وقدمت الأوراق إلى القاضي الجزئي فأصدر أمراً جنائياً بتعريم المتهم حسين قرشاً. ثم أعلن هذا الأمر إلى العمدة ليعاب المحكوم عليه ومضى الميعاد المقرر للمعارضة فأصبح نهائياً، ثم حدث بعد ذلك أن توفي الجنى عليه فجاء بالتهمة إلى النيابة وأعلن بالأمر الجنائي شخصياً وأخذ منه تقرير يفيد معارضته فيه، ونظرت المعارضة وحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى، ثم أعيد التحقيق بمعرفة النيابة وقدم المتهم إلى محكمة الجنابات فقضت بإدائه في الجنابة، فطعن بأنه ما كان يصح أن تعاد محاكمته بعد أن صدر الأمر الجنائي المشار إليه وأصبح نهائياً بإقتضاء ميعاد المعارضة فيه بناء على الإعلان الحاصل في مواجهة العمدة، فإنه إذ كان التهم يسلم بأنه لما أعلن شخصياً بالأمر الجنائي الصادر ضده عارض فيه بتقرير عمل في قلم ككتاب النيابة، وأنه حضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة فحوت محاكمته طبقاً للإجراءات العادية ف قضى بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى لأنها جنابة، إذ كان ذلك لا يكون ثمة محل للقول بطلان الإجراءات التي تمت قبل إحالته إلى محكمة الجنابات. إذ أن حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى يوجب عليه بمقتضى القانون إعتبار الأمر الجنائي كأنه لم يكن ما يستتبع أن يكون للمحكمة أن تحكم عليه بعقوبة أشد من التي كان محكوماً عليه بها أو بعد الإختصاص إذا تبين لها أن الواقعة جنابة. وخصوصاً إذ كان الثابت أن المتهم لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الجنابات بل أثاره فقط أمام محكمة الجنب عند نظر المعارضة في الأمر الجنائي فلم تقرأه على وجهه نظره.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥

الحكم الذي يصدر في الدعوى العمومية بإقتضاء الحق في إقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصح عده حكماً من شأنه أن يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا ما تبين أن المتهم لا يزال حياً. لأنه لا يصدر في دعوى مرددة

بين خصمين معينين بالحضور أو حاضرين بدلى كل منهما بحجته للمحكمة ثم تفصل هي فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين، بل هو يصدر غيابياً بغير إعلان، لا فاصلاً في خصومة أو دعوى بل مجرد الإعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع، بسبب وفاة المتهم، إلا أن تنصف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد، إذ الحكم لا يكون ليت أو على ميت. فإذا ما تبين أن ذلك كان على أساس خاطئ، فلا يصح القول بأن هناك حكماً حاز قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح العدول عنه. وإذا فالحكم الذي يقضى بعدم جواز نظر الدعوى بمقولة إنه سبق الفصل فيها بالحكم الصادر بسقوط الحق في رفعها لوفاة المتهم، مع ما ظهر من أن المتهم لا يزال حياً - هذا الحكم يكون غلطاً ويتعين نقضه.

#### الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٤٥

إن جريمة إدارة محل عمومي بدون رخصة من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الأسر المعاقب عليه فيها من تدخل جديد متتابع بناء على إرادة المتهم. وفي الجرائم التي من هذا القبيل لا تشمل المحاكمة إلا الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى. أما ما يحصل بعد ذلك فإن تدخل إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها، ولا يكون للحكم السابق أية حجة أو اعتبار في صدها. فإذا كان الثابت أن المتهم بعد الحكم ببراءته من تهمة إدارة مطعم عمومي بدون رخصة استمر على الرغم من إلغاء الرخصة التي كانت لديه بدير عمله مطعماً عمومياً، فإن المحكمة إذا عاقبته من أجل إدارة هذا المحل بعد الحكم ببراءته لا تكون غلطية مهما كان سبب البراءة.

#### الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٥

يكفي لصحة الحكم بالإدانة في جريمة مخالفة مقتضى إنذار الإشهاد أن يكون قد وجه إلى المتهم إنذار إشهاد ثم مخالفه. وإذاً فإذا كان سند المخالفة هو الحكم على المختر بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالمادة التاسعة في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي منها السرقة، فإنه ما دام هذا الحكم صادراً في دعوى جنائية واجب لها وفيها استيفاء الضمانات المقررة بالقانون للمحاكمات الجنائية في كل دور من أدوارها، لا يقبل من المحكوم عليه بالظن فيه في صدد أو مناسبة طعنه على الحكم الصادر في مخالفة مقتضى إنذار الإشهاد، إذ الظن عليه لا يكون إلا في تلك الدعوى التي صدر فيها لأنه في غيرها من الدعاوى إنما يعرض له من ناحية أثره فقط، لا من ناحية صحته وصحة الإجراءات التي بنى عليها. وهو بوصف كونه حكماً جنائياً صحيحاً في المناسبة الصادر فيها بغير صحيحاً في جميع المناسبات الأخرى التي يقضى فيها الرجوع إليه قانوناً.

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٤٥

إذا رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة ضد المتهم لقتله إياه علناً طالباً عقابه على ذلك والحكم عليه بتعويض، ثم قضت المحكمة ببراءة المتهم ورفضت دعوى التعويض، لإستأنف المدعى ولم تستأنف النيابة، فأيد الحكم إستئنافياً، فطعن بطريق النقض نقضت المحكمة، ثم أعيدت المحاكمة لقضى على المتهم بالتعويض عملاً بالمادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني، فلا يصح من المتهم أن ينمى على المحكمة أنها فى حكمها قد تعرضت لإثبات واقعة القذف، ولا أنها ألزمت التعويض على تلك المادتين المذكورتين. وذلك " أولاً " لأن المحكمة لها، بل عليها، أن تعرض إلى إثبات تلك الواقعة ما دامت تفصل فى طلب التعويض عن الضرر المدعى حصوله منها، ولا يمكن أن يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم، لأى سبب من الأسباب بالقوة على المتهم، ما دامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معاً أمام المحكمة الجنائية، وما دام المدعى بالحق المدني قد استمر فى السير فى دعواه المدنية، مما لا يصح معه القول بأن الحكم فى الدعوى الجنائية بسبب عدم الطعن فيه من النيابة العمومية قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إليه. " ثانياً " لأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ مدنى ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات.

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ٢/٤/١٩٤٥

إنه مهما قيل فى مدى حجية الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة أو الصادرة بالقوة فيما يخص بالدعوى المدنية المرفوعة على الجريمة، فإنه فى المواد الجنائية يجب دائماً للتمسك بحجية الأحكام الصادرة بالقوة تحقق الوحدة فى الموضوع والسبب والحصول. فالحكم بإدانة منهم عن واقعة جنائية يكون حجة مانعة من محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة، ولا يكون كذلك بالنسبة إلى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة. وإيجاب تحقق هذه الوحدة أساسه ما تتطلبه المبادئ الأولية لأصول المحاكمات الجنائية من وجوب تمكين كل متهم من الدفاع عن نفسه فيما هو منسوب إليه قبل الحكم عليه، حتى لا يجابه متهم بما يتضمنه حكم صدر بناء على إجراءات لم تتخذ فى حقه. وما هو فرع عن ذلك ما جاء بالمادة ٢٣٣ من قانون تحقيق الجنايات من أنه " إذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز ..... أن يطلب فى أى وقت كان إلغاءهما من محكمة النقض والإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه فى الآخر "، مما مفاده أن القاضى وهو يحاكم متهماً يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة، غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر ولو فى ذات الواقعة

على متهم آخر، ولا ناظر لما يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه من تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر.

#### الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤

ما دام الطاعن كان متهماً مع آخرين في جلب مواد مخدرة وإحرازها لإن براءتهم كلهم ابتدائياً ثم إدانة واحد منهم إستئنافاً بناء على إستئناف النيابة بالنسبة إليه وحده - ذلك لا يصح عده تناقضاً متى كانت الإدانة مبنية على أسباب مؤدية إليها. لأن الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا يمكن أن تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضدّهم.

#### الطعن رقم ١٥٠٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٧

إذا كان الطعن المقدم في حكم المحكمة الإستئنافية القاضي برفض الإشكال في التنفيذ الذي رفعه الطاعن يتضمن أن الطاعن إنما يرمى من وراء الإشكال محل هذا الطعن إلى إعادة البحث عن موضوع الدعوى الأصلية بعد أن صدر فيها حكم على المتهم بالإدانة في الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه وصار هذا الحكم نهائياً لأنه يكون متعباً ورفضه، إذ هذا الحكم بصيورته نهائياً في الخصوص السدي قضى فيه يكون مانعاً للمحكوم عليه ولغيره من إعادة المناقشة في خصوص ما قضى به .

#### الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٢

الأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الأمر المقضي في حق الكافة أمام المحاكم المدنية إلا فيما يكون لازماً وضرورياً للفصل في التهمة المروضة على جهة الفصل فيها. فإذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم أمام المحكمة العسكرية هي أنه عمل أو حاول التأثير في أسعار السوق والتزوير بأن حبس بضائع عن التداول فحكمت له هذه المحكمة بالبراءة وتعرضت، وهي تبحث أدلة الإدانة، إلى مالك هذه البضاعة فقالت إنها ملك للمتهم، فلوها هذا لا يمكن عده قضاء له قوة الأمر المقضي، إذ أن تعيين المالك للبضاعة لم يكن أصلاً عنصراً لازماً في تلك التهمة .

#### الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٦

إن القانون إذ حوّل المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بحقوقه فقد قصد إلى تحويل المحكمة الإستئنافية، وهي تفصل في هذا الإستئناف، أن تعرض للدعوى وتناقشها كما كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى. وإذن فإذا هي قضت في الدعوى المدنية على خلاف الحكم الابتدائي، فلا يصح أن ينمى عليها أنها خالفت الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الذي صار إنتهائياً بعدم إستئناف النيابة بإمام ما دام القانون نفسه قد حللها من النقيض به في هذه الحالة .

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢

الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ أو كذبه .

الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها التمثل فيها لا يمكن أن تنقيد بأي حكم صادر من جهة أخرى مهما كانت، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لإعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي عوّلها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل إكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب بريء أو يفلت مجرم، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأي قيد لم يرد به نص في القانون.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠

لما كان حق المحكمة الجنائية في الإحالة إلى المحكمة المدنية يجب أن يساير حجة الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا تجوز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يحسم أسس الدعوى المدنية مساماً يقيد حرية القاضي المدني - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - ذلك بأن قضاء المحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه ببراءة المظنون ضده من المتهمين المستثنين إليه لعدم ثبوتهما في حقه مؤثر حتماً في رأى المحكمة المدنية التي أحيلت إليها الدعوى المدنية مما يتعين عليها أن تقضى برفضها إعمالاً لنصوص القانون وقواعد قوة الشيء المقضى به جنائياً أمام المحاكم المدنية وفق حكم المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية الأمر يختلف بالنسبة للمحاكم الجنائية ذلك بأن الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية لا تكون لدى المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية.

#### \* الموضوع الفرعي : نقض الحكم :

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥١  
إذا كان ما أوردته المحكمة من وقائع لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن لا تنطبق وما ذكرته من الوقائع التى حصلها من التحقيقات وسطرتها فى صدر الحكم فإنه مع هذا التضارب لا يمكن غكمة النقض أن ترأب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لإضطراب العناصر التى أوردتها الحكم عنها وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٠  
إن نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئولين عن الحقوق المدنية للقيام مسئوليتهما عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها الطاعن.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠  
لا يفيد التهمون فى طلب نقض الحكم - أن المحكمة أضالت من تلقاء نفسها إلى وصف التهمة ظرف الوجد، أو أنها عاملتهم بالمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثانية باعتبار أن الجنائيتين مقرونتان ببعضهما برابطة الزمنية وأنهاما وقعتا تحت تأثير ثورة نفسية إجرامية واحدة - ما دام أن ظرف سبق الإصرار التى رلعت به الدعوى - وأثبت الحكم توافره - ولم يتاوله التهمون بأى معطن - يكفى لتوقيع عقوبة الإعدام سواء بالنسبة إلى الفاعل الأصلي أو الشريك .

#### \* الموضوع الفرعي : وصف الحكم :

الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩  
الحكم الصادر غيابياً بعدم قبول الإمتئناف المرفوع من المتهم شكلاً لتقديمه بعد الميعاد لا يجوز للنياة أن تطعن فيه بطريق النقض قبل صيورته نهائياً بإعلانه وإقضاء ميعاد المعارضة فيه.

الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥١  
إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات إذ نصت على أنه " إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يظل حتماً الحكم السابق صدوره " لقد أفادت صراحة أنه يجوز على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابى بقوة القانون. وفى ذلك يختلف الحكم الصادر فى الغيبة من محكمة الجنائيات عن الحكم الغيابى الصادر من محاكم الجنب والمخالفات. لالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم بل للمتهم - كما يشاء - أن يعارض فيه أو يقبله ويترك ميعاد المعارضة يقتضى دون أن يقرر بها. أما الحكم



الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات فلا يتوقف أمره على إرادة التهم إن شاء قبله أو شاء طعن فيه إذ هو يسقط حتماً بحضوره. وينبنى على ذلك أن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها دون نظر إلى رغبة التهم وغير مقيدة بشئ مما جاء في الحكم الغيابي الصادر في غيبته لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة لمصلحة المحكوم عليه وحده ولكن لتحقيق مصلحة عامة. ومن الخطأ القياس على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجحجج والمخالفات أو حالة الحكم غيابياً بالبراءة في مواد الجنايات لأنه وإن كان صحيحاً في الأولى أن التهم لا يجوز أن يضار بمعارضته إلا أن هذا محله أن يكون قد تظلم بمعارضته في الحكم الغيابي. وأما الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنايات فإن القياس عليها قياس مع الفارق لأن المادة ٢٢٤ إنما تتحدث عن " المحكوم عليه " وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان قد قضى عليه بعقوبة. وإذاً فلا يسقط الحكم إن كان قد صدر في غيبة التهم بالبراءة. ولا يصح الأخذ بطريق التفسير للقول بصران مقتضى القانون في حالة البراءة على حالة الحكم بالعقوبة وإنه لذلك لا يجوز أن تسجل بالعقوبة المحكوم بها عقوبة أخرى أشد منها - لا يصح الاحتجاج بذلك ما دام القانون قد قصر سقوط الحكم على حالة الإدانة مما يمتنع معه القياس.

#### الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥١/٣/٦

إذا كان يبدو من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أسست قضاءها بعدم جواز المعارضة في الحكم الصادر في الدعوى المدنية على قواعد المرافعات المدنية لإعتبرت حضور المدعي عليه في إحدى الجلسات كافيّاً لإعتماد الحكم حضورياً، فهذا يكون خطأ في القانون، إذ الواجب تطبيقه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية هو قانون تحقيق الجنايات الذي يقضي بأن العبرة في إعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً هي بحضور المحكوم عليه بالجلسة التي تحصل المرافعة ويصدر الحكم فيها. وإذا كان قانون تحقيق الجنايات لا يمنع قبول المعارضة من المستول عن الحقوق المدنية وكانت الشركة المستولة لم يظلمها أحد في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة وصدر الحكم، فإن هذا الحكم إذ لغنى بعدم جواز المعارضة بإعتبار أن الحكم المعارض فيه قد صدر حضورياً يكون مبنياً على خطأ في تأويل القانون.

#### الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٦

إن المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي بإعتماد الحكم حضورياً بالنسبة إلى من تخلف عن الحضور في الجلسة التي تزجل إليها الدعوى بدون أن يقدم علناً مقبولاً. فإذا كان الغائب أن الطاعة حضرت إحدى الجلسات لم أجلت الدعوى لجلسة أخرى فلم تحضر وحضر نعامها وإنسحب ولم تكن الطاعة قد أبدت علناً تخلفها، فالحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الجلسة يكون حضورياً .

الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣٠

إن المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن الحكم يعتبر حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى، ولو غادر الجلسة بعد ذلك، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تزجل إليها الدعوى، بدون أن يقدم علزاً مقبولاً، كما نصت المادة ٢٤١ على أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام علز منه من الحضور، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم. وإذن فمضى كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢، وتاجلت الدعوى في مواجهته إلى جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢، ولكنه لم يحضر بتلك الجلسة التي تاجلت لها الدعوى، بل تقدم بلسان محاميه إلى المحكمة بالعلز المانع من الحضور قبل الحكم في الدعوى، فلم تقبله المحكمة للأسباب السالفة التي أبدتها - لأن المحكمة إذ عسرت حكمها في الدعوى حضورياً لا تكون قد أخطأت .

الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٤

إن المرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه. فإذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه حضوري فذلك لا يمنع المحكوم عليه من الطعن فيه بطريق المعارضة فإذا هو لم يفعل بل طعن فيه بطريق النقض فإن طعنه لا يكون مقبولاً عملاً بالمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٧

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية توجب لإعتبار الحكم حضورياً أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخص الخصم ولم يقدم علزاً يبرر غيابه. وإذن فإذا كان التهم قد أعلن للجلسة وكان ثابتاً بورقة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر فإن الحكم الصادر ضده يكون غيابياً ويكون له أن يقرر بالطعن فيه حين إتخاذ إجراءات التنفيذ ضده .

الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٩

إن قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الكتاب الثاني الذي عنوانه : " في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين " قد نص في المادة ٣٩٤ على أن : " لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جناية بضئ المددة، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها " . ونص في المادة ٣٩٥ على أنه " إذا حضر المحكوم في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بضئ المددة يظل حتماً الحكم السابق صدوره، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " . ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على

أنه : " تسقط العقوبة المحكوم بها في جنة بمعنى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام لأنها تسقط بمعنى ثلاثين سنة". وواضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنابة فإن الحكم الذي يصدر فيها غيائياً، يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرون سنة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقضى بها هي عقوبة جنابة أو عقوبة جنحة وإذن فمضى كانت الدعوى "عمومية" قد رفعت على الطعون ضد الإرتكابها جنابة إشراك في تزوير ورقتين رسميتين وقضت محكمة الجنايات غيائياً بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ بماعتها بالحس مع الشغل لمدة ستة أشهر، ولما قبض عليها أعيدت محاكمتها فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بإنقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمعنى المدة متى كان ذلك، فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٣

متى كان الحكم الغيائي الاستثنائي الصادر قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية قد قضى بتشديد العقوبة على الطاعن، فلما عارض فيه قضى بالحكم المطعون فيه بالتأييد بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة على خلاف ما تقتضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعمول به وقت صدوره فإن الحكم يكون قد صدر باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيائي الاستثنائي في خصوص تشديده العقوبة المحكوم بها من محكمة أول درجة، إذ المعارضة من شأنها أن تبيد القضية إلى حالتها الأولى، وتطرح الخصومة من جديد في حدود مصلحة المعارض فإذا رأت المحكمة الاستئنائية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيائي الصادر بالتشديد، فإنه يشترط لصحة حكمها بذلك أن يكون صادراً بإجماع آراء قضاتها، إذ أن هذا في حقيقته قضاء منها بعد العمل بقانون الإجراءات الجنائية بتشديد العقوبة المحكوم بها من محكمة أول درجة .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ٩/٤/١٩٥٥

إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيائي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه، فإذا وصف خطأ بأنه غيائي فإن المعارضة فيه لا تكون مقبولة ما دام هو في نظر القانون يعتبر حضورياً.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ٧/١١/١٩٥٥

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيائي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه فإذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه غيائي وهو في حقيقته حضوري إعتباري طبقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن الطعن فيه بطريق المعارضة لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥

لا يمكن إعتبار الحكم الذى يصدر فى الدعوى بعد تعجيلها من النيابة دون إعلان التهم - حضورياً بالنسبة إلى المتهم ما دام هو لم يكن فى الواقع حاضراً الإجراءات التى تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .

الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٥

مناط إعتبار الحكم حضورياً وفقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى، ولو غادر الجلسة بعد ذلك، أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم علراً مقبولاً، إنما يشترط فى هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة، أما إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فإنه يكون لزاماً إعلان المتهم إعلاناً قانونياً بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى بدل الجلسة التى لم تتمتع فيها المحكمة.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٨

لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الإعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات، ومن محكمة الجنائيات، كما فعل بالنسبة للجنيح والمخالفات [ المواد ٢٣٩ وما بعدها فى الباب الثانى من الكتاب الثانى الذى عنوانه فى محاكم الجنيح والمخالفات ]

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٥

المقصود بالحضور فى نظر المادة ١/٢٣٨ من قانون الإجراءات هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه. فإذا كان المتهم قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن الحضور فى جلسة المرافعة أو كان قد حضر عند النداء عليه فى الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيته فحصلت المحكمة والمرافعة فى غيبته فإن الحكم يعتبر غيابياً - إلا أن الشارع لإعتبارات سامية تتعلق بالعدالة فى ذاتها اعتبر الحكم الصادر فى الجلسة أو الجنحة فى بعض الحالات حضورياً بقوة القانون فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٩ إجراءات، كما أجاز للمحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن تقرر إعتبار الحكم حضورياً فى حالتين أشارت إليهما المادتان ٢/٢٣٨، ٢٤٠ إجراءات بشرط أن تبين المحكمة فى هاتين الأسباب التى استندت إليها فى ذلك .

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٥

الأصل في الأحكام أن تبنى على الواقع، فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيبي لمعارض فيه التهم في حين أنه في حقيقته حكم حضوري إعتباري بقوة القانون فلا يبنى على هذا الخطأ نشوء حق للمتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون وكذلك الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام .

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١١

إن المعارضة في الحكم الصادر حضورياً اعتبارياً جائزة القبول إذا أثبت المحكوم عليه قيام علر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه، فإذا كان المعارض قد سبق إلى تقديم عذره ودليله قبل الحكم الحضوري الإعتباري فإنه لا يبقى لإجازة معارضته سوى تصديق هذا العلر باعتماد دليله .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٠

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم الحضوري الإعتباري أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضراً، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقاً في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا تهرب على المحكمة الإستئنافية إذا هي لم تسمع من جانبها شهوداً مكثية بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٣

لا يعيب الحكم ولا يقدرح في سلامته عدم إشارته إلى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنايات لأن الحكم يبطل حتماً بحضور المتهم ومثوله أمام المحكمة طبقاً للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٣

إنه وإن كان المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود التهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه إلا أنه يكفي لوصف الحكم بأنه حضوري أن يكون التهم قد شهد الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأتيح له فرصة الدفاع عن نفسه ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصوراً على النطق بالحكم.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨  
إن قرار المحكمة بإعلان الطبيب الكشاف والطبيب الشرعى هو من قبيل الأحكام التحضيرية التى لا تولد عنها حقوق للمصنوع، ومن حق المحكمة أن تعدل عنها عند عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء طالما أوردت الأسباب الساتفة التى تدل على أن الدعوى فى ذاتها أصبحت غير مفطرة إليه .

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٥٨  
إن حضور الطاعن بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم بمنع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة التعلق بالحكم ما دام لم يدع أن غيابه عنها كان لمانع قهرى .

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٥٨ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٩  
العبارة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابهى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه فإذا كان الغائب من الحكم الاستئنافى - موضوع المعارضة - أن الطاعن لم يحضر الجلسة الأولى، ولم يعلن بالجلسة التى تأجلت إليها الدعوى وصحت فيها المرافعة، وقد جاء الحكم مخلوفاً من أسباب إعتباره حضورياً بالنسبة للطاعن - عملاً بنص المادتين ٢٣٨/٢، ٢٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الطعن فيه بطريق المعارضة يكون جائزاً، ولا يغير من هذا النظر ما حاض له حكم المعارضة بشأن علم الطاعن بتاريخ الجلسة الأولى - لأن الممول عليه للقول بوجود خطأ فى تطبيق القانون فى هذا الشأن إنما هى الوقائع التى جاءت فى الحكم المعارض فيه - فلا تملك محكمة المعارضة - وهى بسبيل نظر المعارضة - وبعد أن استنفذت سلطتها بالفصل فى موضوع الاستئناف، أن تنشئ وضعاً جديداً لم ير الحكم المعارض فيه - فى حدود سلطته التقديرية - أن يأخذ به، فوجب عليه للطاعن حق المعارضة ويكون الحكم فى قضائه بعدم قبول المعارضة قد أخطأ فى تطبيق القانون ويصين نقضه .

الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦١  
لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنائيات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التى اتخذها الحكم الغيابى الساقط قانوناً أسباباً لحكمها ما دامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦١  
الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح كما هو مقرر بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة

النقض - فإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً ضد المتهم وقررت النيابة العامة الطعن فيه ثم تبين أن الحكم أن هذا الحكم لم يعلن إلى المتهم إلا بعد التقرير بالطعن، فإن هذا الطعن لا يكون جائزاً .

الطعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٩

المعيرة في وصف الحكم بأنه حضورياً أو غيابياً هي بمقابلة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق. فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن المتهم " الطاعن " تخلف عن حضور الجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى في مواجهته ثم قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فإن حكمها يكون حضورياً إعتبارياً وإن وصفته في منطوقه بأنه حضورياً طبقاً لنص المادة ٢٣٩ إجراءات.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧

المعيرة في وصف الحكم بأنه حضورياً أو غيابياً هي بمقابلة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن كان خارج البلاد وقت سماع الدعوى بالجلستين السابقتين على الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه، مما يفيد أن إجراءات محاكمته في هذه المرحلة قد تمت في غيبه في حين أن المحكمة وصفت هذا الحكم بأنه حضورياً إعتبارياً تأسيساً على حضور الطاعن بالجلستين السابقتين على صدوره. فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول المعارضة في ذلك الحكم بقوله إنه حضوري يكون غير سديد ويصين نقضه.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٢

نص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم علماً مقبولاً " فإذا كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى ومع ذلك قضت المحكمة حضورياً بالمعقوبة، فإن مودى تطبيق النص المتقدم أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري إعتباري، ذلك أن المعيرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بمقابلة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم .

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢١

الحكم الحضوري الإعتباري هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه علم منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩/١/١٩٦٥

نصت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يحضر الحكم حضوراً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عنراً مقبولاً ". كما أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ هو أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم. ولما كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الدرجة الثانية وطلب التأجيل لحضور محاميه فأجبت الدعوى ولكنه لم يحضر بالجلسة الأخيرة بل تقدم الدفاع عنه إلى المحكمة بالعلمر المانع من الحضور - وهو المرض - قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة وقضت حضوراً إعتبارياً في موضوع الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى بعدم قبول المعارضة في هذا الحكم ولم يعتد بالمرض عنراً مبرراً لقبول المعارضة لما هو ثابت من سابقة التقدم بهذا العلمر قبل صدور الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه وعدم أخذ المحكمة به - يكون قد إلتزم حدود القانون .

الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٥

العبارة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هي بمقتضى الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم. ولما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعنين لم يحضرا بالجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى، وأنه سبق أن حضرتا عند النداء على الدعوى في الجلسات السابقة. فإن مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضورى إعتبارى وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد إستئنافه وفقاً للمادة ٤٠٧ من القانون المذكور الجنائية إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه أو بعلمه به علماً يقينياً.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٦

- مناط إعتبار الحكم حضورياً وفقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عنراً مقبولاً، إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة، أما إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فإنه يكون لزاماً إعلان التهم إعلاناً جديداً بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى.

- من المقرر أن العبارة في وصف الحكم أنه حضورى أو غيابى هي بمقتضى الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة.



الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٦

المعرة في الكشف عن ماعية الحكم هي بحقيقة الواقع. ومن ثم فإن لازم ذلك هو الإعتداد بما تبين بيقيناً من المفردات من أن العقوبة المحكوم بها قد شملت بولف التنفيذ لا بما تضمنته نسخة الحكم الأصلية من تجردها من هذا الوصف.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٧

— مناط إعتبار الحكم حضورياً وفقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤول إليها الدعوى دون أن يقدم علزاً مقبولاً. ولا كان الثابت أن المطعون ضدها الثانية حضرت أولى الجلسات ثم تخلفت من بعد ذلك وأن الدعوى قد أجلت لجلسات متلاحقة، فإن الحكم المطعون فيه إذ وصف حضورها بأنه حضور إعتباري يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

— المعرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هو بحقيقة الواقع. ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في بيان منته في وصف حضور المطعون ضدها الثانية بأنه إعتباري بعد أن تبين سلامة هذا الوصف يكون غير سليم.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٧

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه على الرغم من حضور وكيل عنه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابياً وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع، إذ المعرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في النطق. وميعاد المعارضة في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم به.

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٧

الأصل — متى صح الإعلان بدماء — أن يتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى، وطالما كانت متلاحقة — حتى يصدر الحكم فيها، إلا أنه من جهة أخرى إذا بنا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للمرافعة إستئنافاً للسير فيها تحم دعوة الخصوم للإحصال بالدعوى. ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار. وإذ ما كان البين من محاضر الجلسات التي تداولت فيها الدعوى بعد إعادتها للمرافعة أن الطاعن قد تخلف عن الحضور بجميع تلك الجلسات، كما لا يبين من المفردات المضمومة أنه قد أعلن بالحضور لأي منها إعلاناً قانونياً فإن

الحكم المعارض فيه يكون في حقيقته حكماً غائبياً وإن وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري إعتباري لما هو مقرر من أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غائبى هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه، وبالتالي فإن هذا الحكم يكون قد صدر غائبياً وجازت المعارضة فيه.

**الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧**

إن مناط إعتبار الحكم حضورياً وفقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو يتخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم علماً مقبولاً، ما دام أن التأجيل لجلسات متلاحقة.

**الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ٤/٦/١٩٦٨**

مناط إعتبار الحكم حضورياً وفقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم علماً مقبولاً ما دام أن التأجيل كان لجلسات متلاحقة .

**الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ٥/٦/١٩٦٨**

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غائبى هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ولما كان الثابت أن المتهم لم يحضر بالجلسة الوحيدة التي نظر فيها الإستئناف المرفوع منه وصدر فيها الحكم المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون غائبياً وإن جرى في منطوقه خطأ بالقضاء بإعبار المعارضة كان لم تكن، وبالتالي يجوز للمتهم المعارضة فيه، وبظل باب الطعن فيه بطريق المعارضة مفتوحاً طالما أن المتهم لم يعلن به .

**الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٥/٥/١٩٧٠**

إن مناط إعتبار الحكم حضوري وفقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور عن الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم علماً مقبولاً، إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة أما إذا انقطعت حلقة الإتصال بين الجلسات بسقوط إحداها أو تغير مقر المحكمة من مقر إلى آخر، فإنه يكون لزماً إعلان المتهم إعلاناً جديداً بالجلسة التي حددها لنظر الدعوى بالمقر الجديد. ولما كان الثابت بالمقررات أن الطاعن لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسات التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد. بعد أن انقطعت حلقة إتصالها بإنهاء الجلسة الأخيرة بالمقر القديم، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غائبى هي بحقيقة الواقع في الدعوى، فإن حضور الطاعن بعض الجلسات أمام المحكمة بمقرها القديم لا ينال من إعتبار هذا الحكم في حقيقته غائبى، إذ أنه بسبب عدم إعلان الطاعن بعد توقف الدعوى لم تَح له فرصة

الدفاع عن نفسه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ولما كان هذا الحكم منهياً للخصومة على خلاف ظاهرة إذ يترتب عليه منع السير في الدعوى، إذ لا يوجد بالأوراق ما يدل على أن إستئناف الطاعن كان قاصراً على الحكم الصادر في المعارضة دون الحكم الصادر في الموضوع، فإنه يتعين قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة المرفوعة من الطاعن طبقاً لنص المادة ٤٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦

- من البداية ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع وغايته كذلك، وإعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً فرع من هذا الأصل .

- يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في جنائية، حضورياً بالنسبة إلى الخصم الذي يمثل في جلسة المحاكمة وتسمع البينة في حضرته ويتم دفاعه أو يسمه أن يتم بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٠

معي كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية، أن الطاعن لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطق بالحكم ولم يدع أن تخلفه عنها كان لسبب قهري، فإن وصف الحكم بأنه حضوري يكون في محله.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٨

لا على المحكمة إذا هي إنتهت إلى أن الحكم حضوري، ما دام ذلك يتفق والثابت بمحاضر الجلسات ولو أخطأت في موضع آخر وقالت في دياجة حكمها أن الطاعن وآخرين لم يحضروا، طالما أنه محض سهو وقع فيه الكاتب ولا أثر له على النتيجة الصحيحة التي إنتهت إليها المحكمة.

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١

إن مناط إعتبار الحكم حضورياً وفقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تزجل إليها الدعوى دون أن يقدم علماً مقبولاً، غير أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متتابعة فإذا انقطعت السلسلة بسقوط جلسة منها، فإنه يلزم إعلان المتهم إعلاناً جديداً بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى.

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٠

معى كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أمام محكمة أول درجة، أن المحكوم عليه لم يحضر "نفسه أو بوكيل عنه لها من هذه الجلسات، كما بين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه صدر أسبابه بأن "المتهم تخلف عن الحضور رغم تكليفه بذلك قانوناً فيجوز الحكم فى غيبته عملاً بالمادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، فإن الحكم الابتدائي يكون قد صدر فى حقيقة الأمر غائباً وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع. وإذ كان ذلك، وكانت العبرة فى وصف الحكم بأنه حضوري أو غائبى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى منطوق الحكم، ومن ثم فإن الحكم المذكور بهذه المثابة يبدأ ميعاد الاستئناف فيه من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة، وهو الثلاثة أيام التالية لإعلانه وذلك عملاً لنص المادة ٤٠٦/١ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان بين من الفقرات المضمومة أن الحكم الابتدائي لم يعلن بعد للمحكوم عليه، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم قبول إستئناف المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد، يكون معطلاً فى القانون بما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ٢٤/١/١٩٧١

معى كان بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد فى ديباجته " أن المعارضة قد أقيمت فى الميعاد من حكم قابل لها مستوفية كافة شروطها القانونية، ومن ثم يتعين قبولها شكلاً " فإن ما انتهى إليه الحكم فى منطوقه - من قبول الإستئناف شكلاً - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ فى الكتابة وزلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهمها واقع الدعوى، إذ لا يخطئ هذا الخطأ على من يراجع الحكم كله .

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ٣١/١/١٩٧١

العبرة فى وصف الحكم بأنه حضوري أو غائبى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة. ولما كان الطاعن قد عارض فى الحكم الغائبى الذى وصف خطأ بأنه حضوري إعتبارى وقضى بإعتبار معارضته كأن لم تكن بما لا مضارة منه للطاعن، وكان الطعن فى الحكم الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغائبى الذى أيد الحكم الابتدائي لأسبابه والذي أبان عن واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تهديد الأشياء المحجوز عليها التى دين الطاعن بها بما لا قصور فيه وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها. ومن ثم يكون لمى الطاعن فى هذا الخصوص على غير أساس .

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠

إذا كان الطابت من مراجعة محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن الطاعن كان قد قرر بقلم الكاتب بالطن بالتزوير على المخالفة التي قدمها المتهم بالتبديد فقررت المحكمة وقف الدعوى حتى يتم الفصل في الطعن بالتزوير من الجهة المختصة وبإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لتجرى شئونها في الطعن بالتزوير ثم عادت المحكمة وبجلسة حضر فيها المتهم ولم يحضر المجنى عليه - مدعى التزوير وهو الطاعن الحال بالنقض - فرفضت حضورياً بقبول إستئناف المتهم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم لما أسند إليه وبتعريض الطاعن خمسة وعشرين جنهاً، وكان الطاعن لم يحضر بهذه الجلسة التي حكم فيها بتفرغه لأن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر بالنسبة له غيابياً وإن خلا من وصفه، إذ العبارة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى، وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة، ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تحيز الطعن إلا في الأحكام النهائية وكانت المادة ٣٢ منه تقضي بعدم قبول الطعن ما دام الطعن في الحكم بالمعارضة جائزاً وكان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً وليس في الأوراق ما يدل على أن باب المعارضة قد أوصد فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢١

مناط إعتبار الحكم حضورياً وفقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤول إليها الدعوى بدون أن يقدم علزاً مقبولاً ما دام أن التأجيل كان لجلسات متلاحقة.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٧

العبارة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه وإن مناط إعتبار الحكم حضورياً هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى.

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٥

العبارة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم.

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم في جنته معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازياً لا وجوبياً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة -

"تهريب تبغ" - ولما كان المظنون ضده لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحكمة الإستئنافية وحضر عنه وكيل بالجلسة الأخيرة الصادر بها الحكم المظنون فيه فإن الحكم المظنون فيه يكون قد صدر فى حقيقة الأمر غيابياً وإن وصفت المحكمة بأنه حضورى على خلاف الواقع إذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق. ولما كان ميعاد المعارضة فى هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان التهم به وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً. ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للمظنون ضده وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون، فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لم يزل مفتوحاً ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

#### الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩

لما كان الحكم المظنون فيه وإن وصفته المحكمة التى أصدرته بأنه حضورى بالنسبة إلى الطاعن الأول إلا أنه فى حقيقة الأمر صدر حضورياً اعتبارياً بالنسبة له نظراً لتخلف هذا الطاعن عن الحضور بالجلسة الأخيرة التى حيزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره شخصياً فى جلسات سابقة. ولما كانت العبرة فى وصف الحكم أنه حضورى أو حضورى إعتبارى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق، وكان الحكم الحضورى الإعتبارى هو حكم قابل للمعارضة إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة، وكانت المادة ٣٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً. لما كان ذلك، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن، وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد فى القانون فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لم يزل مفتوحاً ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

#### الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٤

- الشارح فى المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا غاب المتهم بمجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تباع فى شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجناح ويكون الحكم الصادر منها قابلاً للمعارضة". فدل بذلك على أن الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات فى مواد الجناح المقدمة إليها لإرباطها بمجنحة تخضع للأحكام العامة المقررة للمحضور والغياب فى مواد الجناح والمخالفات. ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : "يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من

يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تزجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً .

- عبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ومناطق اعتبار الحكم حضورياً هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى. ولما كان الثابت من الإجراءات التي تمت في الدعوى أن الطاعن وهو متهم بمجسعة سرقة مقدمة إلى محكمة الجنايات لم يحضر بشخصه جلسة المرافعة التي حجرت فيها الدعوى للحكم مع سبق حضوره في جلسات سابقة عليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضورياً اعتبارياً بالنسبة للطاعن المذكور طبقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وإن وصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري. ولا يغير من الأمر حضور الطاعن الجلسة المؤجلة إليها الدعوى للطعن بالحكم وصدر قرار المحكمة بمد أجل النطق بالحكم في مواجهته، ومادام الثابت أنه لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة ولم يكن مثلاً عند صدور قرار المحكمة بقفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم. وإذا كان الحكم قد صدر حضورياً اعتبارياً، فإنه بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت انكسار عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يندأ معاد المعارضة إلا من تاريخ إعلانه به .

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤

- من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقته الواقعي، فلا يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة للخصم إلا إذا حضر ونهأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملاً.

- إن الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضوري الإعتباري فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكمة الجنايات كما فعل بالنسبة للجرح والمخالفات، وإذا كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة التي سمعت فيها المحكمة أقوال الطبيب الشرعي ونالشته في غيبته ثم أصدرت حكمها المطعون فيه، فإن ما ذهبت إليه المحكمة من وصف الحكم بأنه حضوري إعتباري يكون غير صحيح في القانون لأنه في حقيقة الأمر حكم غيابي برغم هذا الوصف.

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٦

لما كانت العبرة في تحديد ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى بما يرد في أسبابه ومنطوقه سهواً وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر في معارضة إستئنافية قضت فيها المحكمة بقبولها شكلاً وفي

الموضوع برفضها لأنه لا ينال من سلامته ما جاء بالنموذج المطبوع المحرر عليه من أن الاستئناف مقبول شكلاً وما ورد بنهاية منطوقه من تأييد الحكم المستأنف إذ كل ذلك لا يعدو مجرد سهو لا يغير من حقيقة الواقع. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويعتبر رفضه موضوعاً.

#### الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣٠

المبررة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه وأن مناط إعتبار الحكم حضورياً هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى. والأصل أن يكون المتهم حاضراً بنفسه جلسات المرافعة، إلا أنه يجوز أن يحضر عنه وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس. ومتى كان حضور المتهم شخصياً أمراً واجباً فإن حضور وكيله عنه خلافاً للقانون لا يجعل الحكم حضورياً. لما كان ذلك وكان بين من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن - وهو متهم في جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس - لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة بل حضر وكيل عنه وتوافر في الدعوى الأمر الذي مؤداه أن يكون الحكم الصادر في حقه حكماً غيابياً وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري وبالتالي لا ينفتح ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف - أن إختار المتهم الطعن فيه مباشرة بطريق الاستئناف إلا بعد إعلانه قانونياً وذلك إعمالاً لنص المادتين ٣٩٨ و ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

#### الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٨

لما كانت المادة ٢/٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه : " ومع ذلك إذا كانت ورقة التكاليف بالحضور سلمت لشخص الخصم يجوز للمحكمة إذا لم يقدم علماً بجر غيابه أن تقرر إعتبار الحكم حضورياً وعليها أن تبين الأسباب التي إستدت إليها في ذلك. " ولما كان الطاعن لم يحضر أمام محكمة أول درجة وإذ ثبت للمحكمة أنه أعلن لشخصه لفضت حضورياً إعتبارياً في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون قد إلتزم حدود القانون وما يثيره الطاعن في هذا الخصوص في غير محله .

#### الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧

مناط إعتبار الحكم حضورياً وفق المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤول إليها الدعوى بدون أن يقدم علماً مقبولاً، ما دام التأجيل كان جلسات متلاحقة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت وجه الحق في القانون إذ إعتبرت الحكم حضورياً.



الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨

من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري إعتباري أو غيابي هو بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما في منطوق الحكم. وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المحكمة بعد أن نظرت الدعوى بجلسة ١٩٧٤/١/٢٢ في حضور الطاعن وسمعت شهادة أجنبي عليه " المدعى بالحق المدني " قررت حجز القضية للحكم بجلسة ١٩٧٤/٢/٥ وفي تلك الجلسة أصدرت حكماً بإدانة الطاعن فإن الحكم الصادر في الدعوى يكون حضورياً حتى ولو لم يحضر الطاعن بجلسة النطق به ويسرى ميعاد إستئنافه من تاريخ صدوره عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية، وهو إذ عارض في هذا الحكم ولم يستأنفه فقد لغت المحكمة بجلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها تأسيساً على أن الحكم المعارض فيه صدر حضورياً ولا يقبل الطعن عليه بالمعارضة - وهو نظر صائب في القانون - إذ المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام الغيابية فقط عملاً بالمادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/١

من حيث أن البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن الثاني حضر بجلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ثم أجمت المحكمة نظر الدعوى بجلسة ١٩٧٧/٥/٩ التي لم يحضر فيها الطاعن الثاني فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ثم مدت المحكمة أجل الحكم بجلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ووصفته بأنه حضوري بالنسبة إليه وباقى الطاعنين لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يصير الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تزجل إليها الدعوى بدون أن يقدم علواً مقبولاً " وكان مؤدى هذا النص أن الحكم المطعون فيه هو بحق حكم حضوري إعتباري بالنسبة للطاعن الثاني وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام علو منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم، ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم بالنسبة للطاعن الثاني لا يبدأ إلا من تاريخ إعلائه به، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص بأن لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً، وكان الثابت من المقررات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن الثاني، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد

لها في القانون فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحاً أمام الطاعن الثاني ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز بالنسبة إليه .

#### الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٠

لما كانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه، وكان مناط كون الحكم حضورياً هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى وكان الثابت من الإجراءات التي تمت في هذه الدعوى أن الطاعن وهو منهم بمنحة قتل خطأ لم يحضر يشخصه جلسة المرافعة وهي جلسة ١٩٧٧/١١/٥ التي حيزت فيها الدعوى للحكم مع سبق حضوره في جلسات سابقة عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر حضورياً اعتباراً بالنسبة للطاعن المذكور طبقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ووصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري، ولا يغير من الأمر حضور الطاعن جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦ المؤجلة إليها الدعوى للنطق بالحكم ما دام الثابت أنه لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة ولم يكن ماثلاً عند صدور قرار المحكمة بقتل باب المرافعة وحيز القضية للحكم. ولما كان مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في هذه الحالة هو حكم حضوري اعتباراً وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد إستئنافه وفقاً لنص المادة ٤٠٧ من نفس القانون إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه. لما كان ما تقدم، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أنها قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالحكم المستأنف إعلاناً قانونياً لشخصه أو لى محل إقامته إلى أن قرر له الإستئناف، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً محتسباً بدء ميعاد الإستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أعطى في التطبيق الصحيح للقانون بما يفيه ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول الإستئناف شكلاً والإحالة دون ما حاجة لبحث سائر أوجه الطعن، ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الأمر أمام محكمة الموضوع إذ أن ميعاد الإستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨١

من المقرر أن مناط اعتبار الحكم حضورياً هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى، وأن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي وفي تحديد التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هو بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد خطأ فيه أو في محضر الجلسة .

**الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٢**

المعيرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه وأن مناط إعتبار الحكم حضورياً هو بحضور التهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى.

**الطعن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١١/١٤/١٩٨٢**

من حيث أنه وإن أثبت بالحكم المطعون فيه أنه صدر غيابياً إلا أن ذلك مجرد خطأ مادي عن سهو في وصف الحكم، ذلك لأن الثابت من مطعنة محضر جلسة المحاكمة أن المطعون ضده حضر بجلسته ٢٢ يولية سنة ١٩٨١، وبهذه الجلسة تمت المرافعة وصدر الخكم المطعون فيه، مما يدل بلا شك أو شبهه في أن الحكم حضوري، إذ المعيرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه، ولأن مناط إعتبار الحكم حضوري هو بحضور التهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى.

**الطعن رقم ٦٩١٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١١/١٤/١٩٨٤**

المعيرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه وأن مناط إعتبار الحكم حضورياً هو بحضور التهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى والأصل - تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ المعمول به إعتباراً من ٥ من نوفمبر ١٩٨١ بعد صدور الحكم المطعون فيه - أن يكون التهم حاضراً بنفسه جلسات المرافعة، إلا أنه يجوز أن يختصر عنه وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس. ومنى كان حضور التهم شخصياً أمراً واجباً فإن حضور وكيله عنه خلافاً للقانون لا يجعل الحكم حضورياً، فإن الحكم المطعون فيه يكون حكماً غيابياً وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري ويكون بهذه المثابة قابلاً للمعارضة التي لا يبدأ معادها إلا من تاريخ إعلانه به.

**الطعن رقم ٧١٢٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٣/٧/١٩٨٤**

منى كان الحكم المطعون فيه وإن وصف بأنه حضوري إعتباراً، إلا أن - المعيرة في ذلك هي بحقيقة الواقع، لا بما تذكره المحكمة عنه، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على التهم بمتابعة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به، الحضور بنفسه أمام المحكمة، وأجازت في الأحوال الأخرى أن ينيب وكيلاً عنه ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي إستأنفه التهم وحده، إنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة على التهم فإنه يجوز

للمتهم في هذه الحالة إثابة محام في الحضور عنه، إذ كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه حضور محام كوكيل عن المتهم وأبدى دفاعه في الإتهام المسند إليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون في حقيقته حكماً حضورياً، ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٢  
إن مجرد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابياً أو مجرد حضوره، إذا كان يرتب عليه بحسب ظاهر نص المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات، بطلان الحكم الغيابي، فإن هذا البطلان مشروط بحضوره أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى. أما إذ قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة " أو قبل حضوره أمام قاضي الإحالة كما قضت به المادة ٢٢٤ " أو حضر من تلقاء نفسه مواتياً بأنه سيحضر الجلسة، ولكن لم يحضرها، فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ولا لإصدار حكم جديد عليه، بل الواجب - ما دام أن المحكوم عليه لم يحضر فعلاً أمام المحكمة - أن يقضى بعدم إنقضاء الحكم الأول ويستمراره قائماً.

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٣٢  
إن القول بأن هناك قاعدة تقضي بإعلان الأحكام الغيابية حتى يبدأ معاد الطعن فيها قول غير صحيح على إطلاقه، لأنه لا توجد في القوانين الجنائية قاعدة عامة واردة بهذا النص استقلالاً، وإنما القانون إذ نص على أن معاد المعارضة يكون ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم الغيابي " المواد ١٣٣، ١٦٣ و ١٨٧ "، فقد استلزم أن الحكم الغيابي واجب إعلانه ليبدأ معاد المعارضة فيه. وواضح أن الأمر منحصر في الحكم الغيابي الصادر لأول مرة والجانزة المعارضة فيه. أما الأحكام الغيابية التي تصدر في المعارضة فلا يوجد في القانون أية قاعدة تقضي بإعلانها لتبدأ مواعيد التقاضي الجديد بشأنها.

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٣٢  
إن الحكم الغيابي لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق. فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن يتخذ أو يصبح حكماً نهائياً فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم، ولا يبقى بعد ذلك محل لتابعة السر في الإجراءات من نظر معارضة أو استئناف أو غيرهما.

الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٤  
إذا حضر المتهم جلسة المحاكمة الابتدائية وتمسك بحماية بعدم قبول الدعوى المدنية، ورد بحامي المدعى المدني على هذا الدفع، ثم قررت المحكمة ضم الدفع القرعي إلى الموضوع للفصل فيهما معاً في وقت واحد، فإنسحب منهم، وإنسحب محاميه مصرحاً برغبته في حفظ حق موكله في الاستئناف في الدفع، ثم

مضت المحكمة في غيبتها في مماع أقوال الشهود ودفاع محامي باقي المتهمين، وقضت في الدعوى بإدانة المتهمين جميعاً، فهذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضورياً بالنسبة للمتهم الذى انسحب قبل أن يدافع عن نفسه في موضوع التهمة. ومن الخطأ البين إعتبره حاضراً المحاكمة بعد إنسحابه، إذ أن هذا الحضور الإعتبارى غير مقرر في إجراءات المحاكمة الجنائية .

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٢٩  
مضى كانت محاكمة المتهم قد تمت في مواجهته فإن الحكم الصادر عليه يكون حضورياً، ولو لم يحضر جلسات تأجيل النطق بالحكم أو جلسة صدوره. وميعاد إستئناف هذا الحكم يبدأ من تاريخ النطق به .

الطعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٢٠  
إنه وإن كان صحيحاً أن المقصود بالحضور في نظر المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم ويدافع عن نفسه، إلا أنه يشترط، إعتبار الحكم حضورياً، أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه. فإذا كان قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن الحضور في جلسة المرافعة، أو كان قد حضر عند النداء عليه في الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر القضية فصلت المحاكمة والمرافعة في غيابه، فإن الحكم يعتبر غيابياً وذلك لأن الحضور في المواد الجنائية يجب أن يكون حقيقياً أما الحضور الإعتبارى الوارد ذكره في قانون المرافعات المدنية والتجارية فلا يعتد به في إجراءات المحاكمة الجنائية. فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم بعد أن طلب حجز القضية إلى آخر الجلسة وأجابهته المحكمة إلى طلبه إنسحب، ثم لما تودى عليه بعد ذلك لم يحضر فنظرت المحكمة الدعوى في غيبه، وقضت بإدانته، فإن هذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضورياً. فإذا وصفته المحكمة الإستئنافية التى أصدرته بأنه حضورى ففوت بذلك على المتهم المعارضة فيه لأنها تكون قد أعطت. ولكن خطأها هذا لا يجوز للمتهم أن يطعن فيه بطريق النقض ما دام له أن يعارض فيه رغم وصفه بأنه حضورى. ذلك لأن الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا بعد إستفاذ طرق الطعن العادية وصدور الحكم نهائياً.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٨  
إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة بطل حتماً الحكم السابق صدوره إلخ " قد ألدت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيايى حتماً بقوة القانون. ولكن في ذلك يختلف الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الغيايى الصادر من محاكم الجنح والمخالفات. فالحكم الأخير لا يسقط بحضور

التهم بل للمتهم، كما يشاء، أن يعارض فيه أو يقبله ويدرك معاد المعارضة ينقضى دون أن يرفعها. أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات فلا يتوقف أمره على إرادة المتهم، إن شاء قبله أو شاء طعن فيه إذ هو يسقط حتماً بحضوره. ومتى كان المقرر أن الحكم الغيابي في مواد الجنايات يسقط حتماً بقوة القانون، فإن المتهم لا يجوز له، عند إعادة محاكمته، أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها فيه، بل إن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور. لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل لتحقيق مصلحة عامة. ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنايات على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح والمخالفات، لأنه وإن كان صحيحاً أن المتهم لا يجوز أن يضار بمعارضته إلا أن هذا عمله أن يكون هناك تظلم مرفوع منه، أما الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنايات لا معارضة فيها فإن القياس بين الحالتين قياساً مع الفارق.

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٦

إن الممول عليه في اعتبار الحكم حضورياً أو غيبياً هو، بصريح نص القانون، حضور الخصم أو عدم حضوره جلسة المحكمة بغض النظر عن مسلكه في إبداء دفاعه. فالقول باعتبار الشخص غائباً إذا لم يقدم طلباته غير معروف في القانون.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢١/١/١٩٤٧

العبارة في وصف الحكم الجنائي بأنه حضوري أو غيابي هي، على مقتضى القانون، بحضور المحكوم عليه بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك، وعدم حضوره جميع إجراءات الدعوى التي تحصل في الجلسة ويصدر الحكم بناء عليها، بغض النظر عن مسلكه أمام المحكمة في صدد إبداء أقواله وأوجه دفاعه، وإذن فإن حضوره بحث مسألة من المسائل الفرعية التي تثار عند البدء في نظر الدعوى، كطلب التأجيل، ثم إنسحابه على إثر بحثها وقبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه - ذلك لا يصح معه عد الحكم الصادر في أصل الدعوى حضورياً بالنسبة إليه مهما كانت أهميتها وحقيقة الأمر فيها ؛ لأن إجراءات المحاكمة يجب النظر إليها مجتمعة وإعطائها حكماً واحداً في ذلك الخصوص. وهذا الحكم بحسب قواعد التفسير الصحيحة في الأحكام الجنائية يجب أن تراعى فيه مصلحة المحكوم عليه. وإذن فإذا كانت المحكمة قد إكتفت في قضائها بعدم جواز المعارضة المرفوعة من المتهم بقولها إن وكيله حضر وترافع في مسألة التأجيل دون أن تستوعب دعوى إنسحابه على إثر رفض التأجيل وعدم حضوره باقي الإجراءات التي تمت، وتمحصها، بسبب النظر الخطأ الذي إنتهت إليه فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩

الحكم الضمني كالحكم القصدى لا يتعلق بطرق الدفاع ووسائله. وإنما ينزل على الحقوق المتنازع فيها بين الخصوم. فلا يمكن قانوناً اعتبار الشهود فى دعوى ما خصوصاً فيها يمثلهم من إستشهد بهم ويتوب عنهم نيابة قانونية يصح معها أن يقال إن الحكم صدر لهم أو عليهم إذا صدر كذلك له أو عليه

الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٢٩/١١/١٤

جرى قضاء محكمة النقض على عدم إلتماح الحكم الغيابى فى الحكم الصادر بإعتبار المعارضة فيه كان لم تكن ويجواز الطعن فى كل منهما بطريق النقض فى معاده على أن يقدم الطاعن فيما يظن فيه منهما أوجه الطعن الخاصة به .

الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٣

المرة فى إعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً إنما هى بحضور المتهم وغيباه بالجلسة التى تنظر فيها الدعوى وتم محاكمته فيها فيكون الحكم حضورياً إذا حضرها ولو لم يحضر بعد ذلك الجلسة التى أجل النطق بالحكم إليها.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

- من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن المبرة فى وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة للخصم إلا إذا حضر ونهيات له الفرصة لإبداء دفاعه كاملاً. ولما كان الواضح من محاضر الجلسات التى تداولت فيها الدعوى أن المحكمة أعادتها للمرافعة وبأشرت بعض إجراءات التحقيق، وكان ذلك فى غيبة شخص الطاعن الذى تخلف عن حضور الجلسات التالية حتى صدر الحكم المطعون فيه، ولم يكن قد تقرر بإعلانه لأى منها، فإن الحكم يكون فى حقيقته حكماً غيابياً وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى.

- لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الإعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للجسج والمخالفات " المواد ٢٣٧ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية " كما لا يفر منه حضور المدافع عن الطاعن بالجلسة التى أعيدت الدعوى فيها للمرافعة إذ تنص المادة ٣٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه : " لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أصداره ويبدى عنده فى عدم الحضور. فإذا رأت المحكمة أن العلر مقبول، تعين مبعاداً لحضور المتهم أمامها.

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٩

الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجت على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالخس أن يحضر بنفسه ولو كان الخس جوازياً لا وجوبياً - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ولما كان الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التى حُجرت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره بشخصه فى جلسات سابقة، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقة الأمر حضورياً إعتبارياً طبقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى على خلاف الواقع، إذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى إعتبارى أو غيائى هى بمحققة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق، وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يبدأ ميعاد المعارضة فيه إلا من تاريخ إعلان المتهم به.

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩

لما كان الحكم المطعون فيه، وإن وصف بأنه غيائى، إلا أن العبرة فى ذلك هى بمحققة الواقع، لا بما تذكره المحكمة عنه، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على المتهم بمجنحة معاقب عليها بالخس الذى يوجب القانون تنفيذه، فور صدور الحكم به، الحضور بنفسه أمام المحكمة وأجازت فى الأحوال الأخرى أن ينيب وكيله عنه، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى إستأنفه الطاعن وحده، أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة عليه، فإنه يجوز له فى هذه الحالة إنباء محام فى الحضور عنه، لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه حضور محام كوكيل عن الطاعن وأبدى دفاعه فى الإتهام المسند إليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون فى حقيقته حكماً حضورياً، ويجوز من ثم الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٠

مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم وإعتباره كأن لم يكن، ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم الغيائى الصادر من محكمة الجنائيات فى الجنابة النسوية إلى المطعون ضده فى معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع، فإن الطعن المقدم عن الحكم الغيائى يعتبر ساقطاً بسقوط ذلك الحكم الذى كان محلاً للطعن .



الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦١

لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التى اتخذها الحكم الغيابى الساقط قانوناً أسباباً لحكمها ما دامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

الطعن رقم ٧٨٦٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ٣١/١/١٩٨٥

إن الحكم الحضورى الإعتبارى هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور . ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٥

إن مناط إعتبار الحكم حضورياً إعتبارياً بمقتضى المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند الداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى ، بدون أن يقدم علراً مقبولاً ، ما دام أن التأجيل كان بجلسات متلاحقة .

الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٦

لما كان الين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن تخلف عن حضور جلستى المحاكمة وحضر عنه وكيل فيهما وبالجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة حكمها بالطعون فيه ووصفته بأن حضورى . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق ، ومناط إعتبار الحكم حضورياً هو بحضور المتهم الجلسات التى نظرت فيها الدعوى والنسبة التى صدر فيها الحكم للطعون فيه ، لأن الحكم يكون قد صدر فى حقيقة الأمر غيابياً بالنسبة للطاعن طبقاً لنص المادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد حضر عن الطاعن وكيل فى جلستى المحاكمة الإستئنافية ، ذلك أن المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - التى نظرت الإستئناف فى ظلها - تنص على أنه " يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه . أما فى الجنح الأخرى وفى المخالفات فيجوز أن ينوب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق فى أن تأمر بحضوره شخصاً " . فقد دلت بذلك صراحة وعلى ما أكدته المذكرة الإيضاحية لهذه المادة - على ضرورة حضور المتهم بنفسه أمام محكمة أول درجة فى الجنح التى يوجب القانون تنفيذ الحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره أى لا يقبل فيها الكفالة كحالة إلغاف الوجوبى النصوص عليها فى المادة ٤٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية وما عسى أن ينص

عليه في القوانين المكملة لقانون العقوبات، أما أمام محكمة ثاني درجة فإنه يجب حضور المتهم بنفسه في كل جنحة معاقب عليها بالحبس باعتبار أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة لثاني درجة واجبة التنفيذ فوراً بطبيعتها إلا إذا نص القانون على جواز التوكيل فيها أمامها كما هو الحال في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية أو إذا كانت العقوبة صادرة بالحبس مع إيقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده. لما كان ذلك وكان قد قضى من محكمة أول درجة بحبس الطاعن أسبوعين مع الشغل. ومن ثم فإنه يتعين حضوره بنفسه أمام المحكمة الإستئنافية، ولا يغير من الأمر حضور وكيل عنه لأن مهمة الوكيل في هذه الحالة ليست هي المرافعة وإنما تقتصر على مجرد تقديم عذر لتبرير غياب المتهم وحتى إذا ترافع خطأ فإن هذه المرافعة تقع باطلة ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر في حقيقة الأمر غيابياً وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع، وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥  
من المقرر أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هو بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٣  
لما كان بين من الأوراق أن الطاعن استأنف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة بحسبه ثلاثة شهور مع الشغل ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازياً لا وجوبياً ولما كان الطاعن لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحاكمة الإستئنافية وحضر عنه وكيل فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابياً وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق. ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم به وكانت المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضي بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً. ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون فإن باب المعارضة في هذا الحكم لم يزل مفتوحاً ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن.

**الطعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٦**

- من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في وصف الأحكام هي بمقابلة الواقع فلا يكون الحكم حضورياً بالنسبة إلى الخصم إلا إذا حضر وتهايت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملاً، ومن المقرر أيضاً أن الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات.

- لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يحضر بجلسة المرافعة الأخيرة ولم يد دفاعه فإن ما ذهبت إليه المحكمة من وصف الحكم بأنه حضورى يكون غير صحيح فى القانون لأنه فى حقيقة الأمر حكماً غائبياً برغم هذا الوصف، لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز للمحكوم عليه الطعن بالنقض فى الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنائيات فإن الطعن يكون غير جائز.

**الطعن رقم ٤٣٤٠ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٧**

من المقرر على مقتضى نص المادتين ٢٣٧ - ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الذى جرت محاكمة الطاعن فى ظل مريان أحكامه - إنه يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه، أما فى الجنب الأخرى وفى المخالفات فيجوز أن ينيب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه، وإذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون فى اليوم المين بورقة التكليف بالحضور ولم يرسل وكيلاً عنه فى الأحوال التى يسوغ فيها ذلك يجوز الحكم فى غيبته، إلا إذا كانت الورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه وتبين للمحكمة أنه لا مبرر لعدم حضوره فيعين الحكم حضورياً، لما كان ذلك وكان البين مما سلف أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد قضى بحبس الطاعن أسبوعين، فإن إستئناف هذا القضاء يجعل عقوبة الحبس واجبة النفاذ فوراً إذا ما قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم قبول الإستئناف شكلاً أو برفضه موضوعاً أو بتعديل مدة الحبس إلى ما دون ما قضى به الحكم المستأنف على مقتضى الحق المقرر لها فى الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية. بما يتعين معه والحال كذلك أن يمثل الطاعن أمام تلك المحكمة، ولا يجوز له أن ينيب عنه أى وكيل فإذا حضر وترافع فى الدعوى فإن مراصفه تكون لغواً لا أثر له ويظل الحكم الصادر فى حقه غائبياً ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضورى لما هو مستقر عليه من أن العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غائبى هي بمقابلة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة فيه.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥

لما كان القصور بالحضور في نظر المادة ٢٣٨ من القانون سالف الذكر هو وجود التهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك، وكان الطاعن على ما سلف بيانه قد مثل بجلستي المحاكمة الابتدائية بوكيل - وهو ما يجوز له عملاً بالمادة ٢/٢٣٧ من ذلك القانون المعدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فإن الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً مما كان يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف بيد أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتخفيف العقوبة على المحكوم عليه وكان الطعن مرفوعاً من الأخير وحده فلا يجوز القضاء بذلك حتى لا يضار الطاعن بطلعه.

الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤

لما كان الحكم الحضورى الإيعازى هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً، ولما كان الثابت من الإطلاع على المردات المضمومة أنها خلّت بما يفيد إعلان الطاعنين سالفى الذكر بهذا الحكم وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون، فإن باب المعارضة في الحكم لم يزل مفتوحاً ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

إن الحكم المطعون فيه وإن وصف بأنه حضوري إيعازى إلا أن العبرة في ذلك هي بمقتضى الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على التهم بجنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به الحضور بنفسه أمام المحكمة، وأجازت في الأحوال الأخرى أن ينيب وكيله عنه. ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذى إستأنفه الطاعنة وحدها أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة عليها فإنه يجوز لها في هذه الحالة إثابة محام في الحضور عنها، وإذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية حضور محام وكيل عن التهمة. وأبدى دفاعه في الإتهام المسند إليها فإن الحكم المطعون فيه يكون في حقيقته حكماً حضورياً ومن ثم يجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## خـطـف

\* الموضوع الفرعي : أركان جريمة الخطف :

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٢

يكفي لقيام ركن التحيل - في جريمة خطف الأطفال - أن يقع على من يكون الجاني عليه في كفائه وليس من الضروري أن يقع على الجاني عليه نفسه متى كان هذا التحايل قد مكن الجاني من خطف الجاني عليه. وإذن فمعي كان الحكم قد إستظهر أن التحيل وقع على إدارة المدرسة الخاصة التي كان يتلقى فيها الجاني عليه دروسه وأنه حصل من شخص إنتحل شخصية والد الجاني عليه واتصل أولاً بكتاب المدرسة وأخبره ب وفاة جدة الجاني عليه، وطلب إليه أن يأذن له بالخروج للسفر مع عائلته للبلدة، ولما إستطاع خروج الجاني عليه إتصل بناظر المدرسة وكرر نفس الرواية مبدئياً التأثر والألم من عدم خروج الجاني عليه فغدع الناظر بذلك الحيلة وأذن للمجنى عليه بالخروج الذي وجد الطاعن ينتظره أمام باب المدرسة بسيارة أقله بها إلى البلدة التي أخفاه فيها - متى كان ذلك فإن ركن التحيل يكون متوافراً .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٩

يكفي لقيام واقعة الخطف التي تتحقق به هذه الجريمة إنتزاع الطفل المخطوف من بيته وقطع صلته بأهله

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٨

إذا أثبت الحكم في المتهم أنه توجه إلى مكان الجاني عليه الذي لم يبلغ من العمر خمس سنوات وكان يلهو في الطريق العام مع الشاهد وكلف الأخير بشراء حاجة له ولما أراد الشاهد أن يصحب الجاني عليه معه أشار عليه المتهم بركه وما كاد الشاهد يعتمد حتى أركب المتهم الجاني عليه على الدراجة معه موهماً إياه أنه سيصعبه إلى جدته ثم أخفاه بعد ذلك عن أهله قاصداً قطع صلته بهم وسره عنهم حق ضمهم ورعايته، فإن ذلك مما يدخل في نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وتتوافر به جريمة الخطف بالتحايل التي عولب المتهم بها.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩

- تتحقق جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العث بها، وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالجنى عليها وحملها على موافقة الجاني لها، أو إستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند في قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه، وكان ما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية لسائر الجرائم التي دان الطاعن بإرتكابها كما هي معرفة به في القانون، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

- إن المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تعاقب على الخطف أياً كان المكان الذي خطفت منه الأتني إذ الغرض من العقاب بمقتضى هذه المادة حماية الأتني نفسها من عبث الحاطف لها وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ستة عشرة سنة كاملة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الثاني عقد العزم هو وزميله الطاعن الأول والمتهم الثالث على إختطاف الجني عليها عنوة بقصد مواقعتها وإعوضوا طريقها وأمسك هذا الطاعن بها من يدها مهدداً إياها بمطواة طالباً منها أن تصحبه مع زميله وإنها سارت معه مكرهه وأنه والمتهم الثالث هددوا رواد المقهى الذين حاولوا تخليصها وإقتادها لثلاثهم تحت تأثير التهديد بالمدى إلى مسكن المتهم الرابع، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة خطف الأتني بالإكراه كما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده عن المكان الذي خطف منه وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالجنى عليه وحمله على موافقة الجاني أو إستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته، مهما كان غرض الجاني من ذلك .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٣

- لما كانت جريمة خطف طفل بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما إنتزاع الطفل المخطوف من بيئته قسراً عنه أو بالغش والتخديع بقصد نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عمن لهم الحق في المحافظة على شخصه، والثاني نقله إلى ذلك محل الآخر

واحتجازه فيه تحقيقاً لهذا القصد فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئاً منهما اعتبر فاعلاً أصلياً في الجريمة. ولما كان الطاعن الأول لا يجادل فيما نقله الحكم المطعون فيه من إعوافه بإحتجاز الجنى عليه في مسكنه وإخفائه فيه، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر جريمة عطف الصغير التي دين بها ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص باطلاً في تطبيق القانون غير سديد .

— لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول ركن التحيل في الجريمة التي دان بها الطاعنين بقوله "و كان الثابت أن الجناة الثلاثة الأول — ومن بينهم الطاعنين — عملوا على إنتزاع الجنى عليه والحال كما هو ثابت من أقوال والديه وأقوال المتهم الثاني والرابع أنه كان أخرس لم يبلغ الخمس سنوات ومن ثم يكون عديم التمييز الأمر الذي يتوافر معه ركن التحايل في الدعوى ... " فإن فيما أورده الحكم ما يكفي به توافر هذا الركن للجريمة إذ أن صغر من الجنى عليه وحالته الصحية أو الذهنية هي من الأمور التي يسوغ لقاضي الموضوع أن يستنبط منها خضوع الجنى عليه لتأثير التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف .

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٠

جريمة خطف الأئني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات يتحقق بانتزاع هذه الأئني وإبعادها عن المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال فعل من أفعال العش والإيهام من شأنه خداع الجنى عليها أو استعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها.

الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ٨/٢/١٩٨٢

تقدير توفر ركن الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالاً لها سليماً.

الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٣

— من المقرر أن جريمة خطف الأئني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأئني عن المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها، وذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالجنى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها من سلب إرادتها وكان البحث في توافر القصد الجنائي في هذه الجريمة أو عدم توافره هو ما يدخل في سلطة قاضي الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتنافى عقلاً مع ما إنتهى إليه — ولما كان ما أورده الحكم — فيما سلف سائفاً في العقل والمنطق ويكفي

لحمل قضائه فيما إنتهى إليه من عدم توافر القصد الجنائي في حق المَطْعُون ضدهما في جريمة الخطف ومن تعديل التهمة الثانية المسندة إليهما من جنابة الخطف إلى جنحة القبض على الأجنبي عليها وحجزها بدون أمر من المحاكم وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً - وهي واقعة مادية يشملها وصف تهمة الخطف المرفوعة بها الدعوى الجنائية وإذا كانت المحكمة قد إستخلصت في إستدلال سالف أن المَطْعُون ضدهما لم يقصدا العبث بالأجنبي عليها وتساندت فيما خلصت إليه من ذلك إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه ولا تجادل الطاعة في سلامة إستخلاص الحكم بشأنها فإنها تكون قد فصلت في مسائل موضوعية لا رقابة حكمة النقض عليها فيها ولا محل لما تسوقه النيابة الطاعة من أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يلزم لتوافره إنصراف غرض الجنائي إلى العبث بالأجنبي عليها بل يتحقق هذا القصد بإنصراف إرادة الجنائي إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بالفرض الذي توخاه من فعلته.

- الفرض من العقاب على جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات هو حماية الأئشي نفسها من عبث الخاطف وليس الفرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ منهم ست عشرة سنة كاملة والتي يتحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجنائي إنتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٣١/١١/١٦

يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف أن يكون الجنائي قد تعمد قطع صلة الأجنبي عليه بأهله قطعاً جدياً. ولا إعتداد بالباعث في الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم، إذ لا مانع يمنع من توفر جريمة الخطف متى إستكملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجنائي الإعتداء على عرض الطفل المخطوف.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٥

- إن القانون في المادة ٢٨٨ إذ غلط العقاب إذا وقع الخطف بالإكراه أو التحيل لجعله أزيد من ضعف عقاب الجريمة التي لا يعترف فيها أي من هذين الطرفين، وإذا سوى بين الطرفين المذكورين في الأثر من حيث تقييد العقاب، فقد دل بذلك على أن التحيل الذي قصده لا يكفي فيه الكلام الخالي عن إستعمال طرق الغش والإيهام بل يجب فيه إصطناع الخدع الذي من شأنه أن يؤثر في إرادة من وقع عليه. فإذا كان ما إستعمله الخاطف من الوسائل لا يعدو الأقوال المجردة التي لا تبلغ حد التدليس ولا ترتفع إلى صف الطرق الإحتيالية المنصوص عليها في مادة النصب، فإن ما وقع منه لا ينطبق على المادة ٢٨٨ المذكورة بل ينطبق على المادة ٢٨٩.



— يكفي لتحقيق جريمة الخطف أن يكون المتهم قد تعمد إبعاد المخطوف عن ذويه الذين لهم حق رعايته ولا ينفي المسؤولية عنه أن يكون قد ارتكب فعلته على مراءى من الناس، أو أودع المخطوف عند أشخاص معينين، أو مدفوعاً إليها بفرض معين.

#### الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٨

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم طلب من أم الجنى عليها أن تسلمه لينتها لذهب معه إلى منزل والدها ليراها وتعيشى عنده، فسلمتها إياه فأخفاها في جهة غير معلومة، وكان الثابت كذلك أن البنت اعتادت أن تذهب مع أمها إلى ذلك المنزل وأنها رعبت إليه مرة وحدها ثم عادت، فإن هذه الواقعة تكون جنابة خطف من غير تحيل أو إكراه. إذ أن ما قاله المتهم لأم الجنى عليها لا يعدو أن يكون مجرد قول كاذب خال عن استعمال طرق الغش والإيهام. والقانون إذ غلط العقاب بالمادة ٢٨٨ ع على الخطف الذي يحصل بالتحيل أو الإكراه، وجعله أشد من العقاب على الخطف الحاصل دون تحيل أو إكراه، وهو المنصوص عليه في المادة ٢٨٩ ع، إنما قصد بالتحيل الذي سواء بالإكراه إلى أكثر من الأقوال المجردة التي لا ترتفع إلى حد الغش والتدليس أو إلى صف الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في مادة النصب. خصوصاً وأن كلمة "تحيل" يقابلها في الترجمة الفرنسية للقانون وفي القانون الفرنسي الذي أخذت عنه المادة ٢٨٨ ع كلمة "fraude" أي الغش والتدليس اللذين لا يكفي فيهما القول المجرد عن وسائل الخداع التي من شأنها التأثير في إرادة من وجهت إليه.

#### الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ مكتب قضى ١٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من أبدي ذويه الذين هم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

#### الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ مكتب قضى ٣٦ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/٦

— إن جريمة الشروع في خطف انشأ تبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالإكراه المنصوص عليها في المواد ٤٥، ٤٦، ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بمحاولة إنتزاع هذه الأنثى وإبعادها عن المكان الذي وقع فيه محاولة الخطف أي كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها.

— لما كان الحكم الطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للشروع في الخطف وتوافر ركن الإكراه وكان ما أُلجته في مدوناته كائناً للتدليل على إضاق الطاعن مع باقي المتهمين على خطف الجنى عليهما بالإكراه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وإتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذ جرمهم

وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها ومن ثم يصبح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في تلك الجريمة ويضحى منعه في هذا الشأن غير سليم.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩

- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً أو غمطاً معيناً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً في تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

- لما كان الحكم قد سرد الأدلة على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعنين والتي تتمثل في أقوال الجنى عليها ووالدها ..... و..... و..... وما ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعى ومن معائني النيابة العامة والمحكمة بهينة سابقة ودفع إستقبال مستشفى القيوم، فإنه لا تشرب على الحكم إذا هو لم يفصح عن مصدر بعض تلك الأدلة لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل ثابت بالأوراق.

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائلاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما صدها وأصلها الثابت في الأوراق وأن تحصل أقوال الشاهد وتقيم سياقها وتستشف مراميها ما دامت ليما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

- لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن تكون في شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة بإستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أقوال الشهود مع بعضها أو تضاربها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ولا يعيبه كذلك أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم منها.

- لما كان البين من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن علم الشاهد .... بواقعة هتك الطاعنين لعرض الجنى عليها وإخبار ..... - صاحب إستديو .... - لهذه الأخيرة بمشاهدته لأحد الأفلام الجنسية الخاصة بها وطلبه منها تصويرها بمثل ما قام به الطاعنون معها، وما ذكره الشاهد .... وصفاً للواقعة نقلاً عن أقوال الجنى عليها التي أخبرته بها، له صدها بأقوال هؤلاء الشهود، وأن أقوال الشاهد ... متفقة في

حملها وما حصله الحكم من أقوال الجنى عليها، فإن ما ينمى الطاعون على الحكم بدعوى الخطأ فى الإنسان لا يكون له محل بما تحل معه منازعتهم فى سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة فى الدعوى إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

— من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه، وكان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بإدانة الطاعنين إستناداً إلى أقوال شهود الإلثبات هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكان من المقرر أيضاً أن للمحكمة أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليها ودون أن تبين العلة فى ذلك.

— إن تأخر الجنى فى الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها ما دامت قد ألصحت عن إطمئنانها إلى شهادتها وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع.

— لما كان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفوع الموضوعية فإن ما يثيره الطاعون بشأن عدول الجنى عليها عن إتهامهم ثم إصرارها على هذا الإتهام بعد أن بررت سبب العدول وتأخرها فى الإبلاغ عن الحادث وتلفيق التهمة، لا يعدو كل ذلك أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تنلزم محكمة الموضوع بمتابعتها فى مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعون على إستقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى ساقها الحكم بما لا يجوز معه معوده التصدى له والخوض فيه لدى محكمة النقض.

— من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله والذي يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذي من شأنه أن يجعل الدليل متعادلاً متساوياً لا شىء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قوياً نتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها.

— لا يعيب الحكم خطأه فى الإنسان ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

— لما كان الطاعون لم يثيروا شيئاً بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

— لما كان من المقرر أن العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل يعينه فيما عدا الأحوال التى قيده القانون فيها بذلك، فقد جمل القانون من سلطته أن يزن قوة الإلثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه، ولا يلزم أن تكون

الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في إكمال إقناع المحكمة وإماتتها إلى ما إنتهت إليه، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فإن ما يثيره الطاعنون بشأن الأدلة التي عول عليها الحكم الطعون فيه في إدانتهم عن الجرائم المسندة إليهم والمستمدة من معانية الثبابة العامة لمكان الإعتداء ومعانية المحكمة بهيئة سابقة لذلك المكان وتقرير الطبيب الشرعي ودفع إستقبال مستشفى القيرم وتحريات العميد ..... والصور المقدمة من الجنى عليها، لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعاً في العناصر التي إستبقت منها محكمة الموضوع معتقداً مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض.

ـ لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن صور الجنى عليها كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم بمجلسة المحاكمة ولم تكن مودعه في حوز مغلقة لم يفض لدى نظر الدعوى أمام المحكمة فإن النعى في هذا الشأن لا يكون صحيحاً.

ـ لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمناوبة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستغداً ضمنياً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت السانعة التي أوردتها المحكمة ومن لم فإن ما يثيره الطاعنون من أن إنقاط الصور للمجنى عليها كان على سبيل المزاح بسبب تلوث ملابسها بالخازوت أثناء زيارتها للمصنع وأنها كانت تحتفظ بالفيلم معها بدلالة أن الصور المضبوطة أقل عدداً مما ذكرته بالتحقيق، وأنها لا تعرف أوصاف الطاعن الثالث وإلا كانت قد طلبت أوصافه من الطاعن الأول بمناسبة ذهابها إليه لمقابلته وإستلام الصور منه، وإن والد الطاعن الأول لم يوقع على الإقرار الذي يفيد أن عدول الجنى عليها عن إتهامها للطاعنين كان بناء على طلبه وذلك بسبب جهله القراءة والكتابة، يكون في غير محله.

ـ لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه، إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان. ولما كان الثابت أن الحكم الطعون فيه بعد أن بنى في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين، حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت ثم أشار إلى النصوص التي آخذهم بها بقوله " الأمر المنطبق عليه نص المواد ١/٢٦٨، ١/٢٩٠ معدلة بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٨٠، ٣٠٩ مكرراً، ٣٠٩

مكرراً ٢/١ معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من قانون العقوبات ومن ثم يعين عقابهم عما أسند إليهم عملاً بالمادة ٤/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وحيث أن الجرائم المسندة إلى المتهمين قد ارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ومن ثم يعين إعتبارها جريمة واحدة والقضاء بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بنص المادة ٢/٣٢ عقوبات " . لأن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

- لما كانت جريمة خطف الأتنى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل والإكراه النصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد هذه الأتنى عن المكان الذى خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالجنى عليها وجعلها على مرافقة الجانى لها أو بإستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والإكراه . والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالتها سليماً .

- لما كان من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنسى عليها ويستطيل على جسمها ويغدىش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك أثراً بجسمها ، كما أن القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بإنصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منه . وكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة الجنى عليها وبغير رجاها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة على ما سلف بيانه - فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها ، فإنه لا مصلحة لهم فيما يثيرونه بشأن جريمة هتك العرض ما دامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف بالتحيل والإكراه وأوقعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

- لما كان بين من محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الجنى عليها أذعت مدنياً قبل الطاعنين متضامين بقرض صاغ واحد على سبيل التوفيق المؤقت ، فإن إغفال هذه الصفة فى منطوق الحكم أو الخطأ فى بيان إسم المدعية - وهو سهو واضح فى حقيقة معلومة للخصوم - لا ينال من صحة الحكم ويكون النعى عليه بالبطلان غير سديد .

**\* الموضوع الفرعي : الإشتراك في جريمة الخطف :**

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢  
إذا استخلصت المحكمة إشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى، ومن مساهمته في رد الطفل بعد إستيلائه على المبلغ المدفوع لذلك، فليس يقدح في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف. إذ لا يشترط في الدليل أن يكون سابقاً للحادث أو معاصراً له.

**\* الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في جريمة الخطف :**

الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١  
لما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن الطاعن الثاني ساهم أيضاً مع الطاعن الأول في الفعل المادي للخطف وأتى فعل التحيل على ما سلف بيانه وتوافر فيه حكمة القصد الجنائي للجريمة - بوصفه فاعلاً أصلياً - للأدلة والإعتبارات السالفة التي أوردتها. وكان القانون يسوئ بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف ويحبر مرتكبها فاعلاً أصلياً سواء أرتكبها بنفسه أو بواسطة غيره، فإنه لا جدوى ولا وجه لما يثيره الطاعن الثاني نعيًا على الحكم بقالة القصور في استظهار وإثبات الطاعنين على ارتكاب الجريمة أو علمه بخطف الجنى عليه .

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٧  
إن المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تعاقب الخاطف سواء أباحر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره. فإذا طبقت حكمة الموضوع هذه المادة على الشريك في الخطف، ولم تشر إلى مواد الإشتراك فلا يكون حكمها معيباً .

**\* الموضوع الفرعي : جنائية خطف بالإكراه :**

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٥١/١/١٦  
إذا كان واحد من المتهمين قد طلب إلى الجنى عليها في ملاينة ورجاء أن تركب معها سيارتهما لإعتلرن وركبت هي ومن معها عربة حطور، لقفز المتهم الآخر إلى المقعد الجاور لحوذى العربة وإستولى على الرمن وأوقف سير العربة فنزلت الجنى عليها ومن كان معها من العربة وإعتبات، ثم لما عرف المتهمان عجزها جذبها أحدهما من معطها بقوة وأطلق من المسدس الذي كان يحمله عيارين مهدداً بالقتل ومردداً هذا التهديد بالقول ثم دفعها المتهم الثاني من الخلف ليدخلها في السيارة، فإن هذين المتهمين يكونان قد توافقا واتحدت مقاصدهما على القبض على الجنى عليها بواسطة إدخالها السيارة مع علم كل منهما بما يأتيه صاحبه من الأفعال الموصلة إلى هذا الغرض وعمل كل من جانب على تحقيقه. ولكن كان ما وقع من

أحدهما من قفزه إلى المقعد المجاور للحوذى وجذبه الرمن منه ومنع العربية من السير يصح إعتباره من قبيل الأعمال التحضيرية للقبض لأن المجنى عليها تمكنت مع ذلك من الهرب فإنه لا يصح أن يعتبر من هذا القبيل ما وقع من المتهمين بعدئذ من دعوة المجنى عليها في عنف إلى أن تركب السيارة بعد أن عرفا غباها ثم جذبها بقوة وتهديدها بالقتل ودفعها من الخلف لإدخالها السيارة، فهذه كلها أعمال تنفيذية مؤدية مباشرة إلى إتمام الجريمة.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥١

إن القانون حين نص في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات على عقاب " كل من خطف بالتحيل والإكراه طفلاً لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره " قد سوى بين الفاعل المادى والفاعل الأدبى " اعرض " للجريمة واعتبر كليهما فاعلاً أصلياً. وإذن لمضى إستظهرت الحكمة في حكمها أن الطاعن هو المذنب لتلك الجريمة والأدلة والإعتبارات التى أوردتها والتى لها أصلها فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى فلا قصور بهد فى حكمها.

الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١١/١/١٩٥٥

إذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها [ فى جنابة خطف بالإكراه ] كانت متمسكة ببقائها فى منزل والدتها، وأن المتهم الأول جذبها من يدها إلى خارج الغرفة وإنصرف بها إلى الطريق ومعه المتهم الثانى فإن ما أثبت الحكم من ذلك يتوفر به ركن الإكراه كما هو معروف به فى القانون.

\* الموضوع الفرعى : خطف الأنثى :

الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ٨/٢/١٩٨٢

إن جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العتث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحلها على مراقبة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها.

الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٢

للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليه وأن تلفت عما عداه دون أن تبين العلة أو موضع الدليل فى أوراق الدعوى ما دام له أصله الثابت فيها وهو ما لا يجادل فيه الطاعن، فإنه لا يكون محل النعى على الحكم فى هذا المقام .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧

- جريمة خطف الأتني التي يبلغ منها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تحقق بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التغيرير بالجنى عليها وحملها على موافقة الجاني لها أو استعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

- من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند في قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه وكان تقدير توافر ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع غير معقب ما دام إستدلالتها سليماً، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

- إن جريمة خطف الأتني التي يبلغ منها أكثر من ست عشر سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عنها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تحقق بإبعاد هذه الأتني من المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها، وذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التغيرير بالجنى عليها وحملها على موافقة الجاني لها أو استعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

- إن تقرير توافر ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالتها سليماً.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٥

لما كانت جريمة خطف الأتني يبلغ منها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل والإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تحقق بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت فيه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها. وإذا كان الحكم المطعون فيه وهو في معرض رده على دفاع الطاعنين يانفءاء ركن الإكراه في الدعوى قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة أعداً بأقوال شهود الإثبات التي إطمأن إليها وأثبت أن المتهمين قد إعرضوا لطريق الجنى عليها والشاهدين الأول والثاني وأشهر المتهم الثالث. مطواة مهدداً بالإعتداء على الآخرين حتى لاذا بالفرار ثم إقتادوا الجنى عليها تحت تهديد السلاح إلى حظيرة الخيل وهتكوا عرضها وقطعوا صلتها بأهلها بإحتجازها بمظيرة الخيل إلى أن حضر الضابط وقام



بتخليصها منهم لما كان ذلك وكانت الأدلة التي تساند إليها الحكم في قضائه منتجة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦  
من المقرر أن جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيّاً كان هذا المكان بقصد العبث بها، وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التغيرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن جريمة خطف الأنثى المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ لا تتحقق إلا بإبعاد الأنثى هذه عن المكان الذي خطفت منه أيّاً كان هذا المكان، بقصد العبث بها، وذلك باستعمال طرق إحتيالية من شأنها التغيرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها، أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها لتحقيق ذلك القصد، ومن ثم فإن كل من قارف الفعل المادى بنفسه أو بواسطة غيره أو أسهم في ذلك بقصد مواجهة الأنثى بغير رضاها يعدّ لاعلاً أصلياً في الجريمة، ذلك بأن القانون ساوى بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف تلك سواء إرتكبها بنفسه أو بواسطة غيره .

#### **\* الموضوع الفرعي : خطف طفل :**

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٨  
يكفي لإدانة المتهم في الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يعزو المتهم الطفل زوراً إلى غير والدته ولو لم تحصل التحقيقات إلى معرفة ذوى الطفل بمن هم الحق في رعايته وكفالتة .

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣١  
القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال يتحقق بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من بيته وقطع صلته بأهله مهما كان غرضه من ذلك .

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٩  
مضى كان الحكم المطعون فيه قد إستند في إدانة المتهم بإرتكاب جريمة الخطف إلى ما أقدم عليه هذا الأخير من إتصاله من تلقاء نفسه بعميد عائلة المجنى عليه للمفاوضة في إعادته لقاء جعل معين ومساومته في قيمة

الجعل دون الرجوع إلى أحد آخر وإلى تسلمه الجعل ثم إحضاره الطفل المختطف من المكان الذى أخفى فيه بعيداً عن هم حق المحافظة على شخصه، وأن ذلك مما يجعله مقترفاً لجريمة الخطف سواء أكان هو الذى قام بنفسه بإنتزاع الجنى عليه وإخراجه من بيته وإخفائه بعيداً عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال فإن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما تتحقق به جنابة الخطف ويصلح بذاته تدليلاً على مقارفة المتهم هذه الجريمة.

#### الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٢١

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين، ومنهم الطاعن، إتفقوا فيما بينهم على خطف طفل لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة للحصول على مبلغ من النقود مقابل رده لذويه، وأن اثنين منهم تنفيذاً لهذا الاتفاق، خطفاه وذهبا به إلى مسكن الطاعن، ثم نقلاه منه بعد ذلك إلى مسكن آخر فهذا السدى ثبت وقوعه من الطاعن يجعله فاعلاً أصلياً في جريمة الخطف، لأنه أتى عملاً من الأعمال المكونة لها بإخفائه الطفل وحبسه عن ذويه الذين لهم حق ضمه ورعايته .

#### الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٠/٤/٢٢

إن القانون في جريمة خطف الطفل يسوى بين الفاعل والشريك إذ هو يعتبر فاعلاً في هذه الجريمة من ارتكابها بنفسه أو بواسطة غيره. وإذن فإن المحكمة في هذه الحالة لا تكون بحاجة إلى بيان طريقة الإشتراك.

#### الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢

إن الخطف بعد متحققاً فيه عنصر الإكراه أو التحايل إذا كان المختطف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه.

#### الطعن رقم ١٣٤٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٢٩/٦/٦

— القانون لا يقتضى في جريمة خطف العلام وإخفائه أن يذكر بالحكم أن العلام قد خطف من مكان وضعه فيه من له الولاية الشرعية عليه. بل كل الذى يقتضيه أن يكون الطفل قد إختطف من البقعة التى جعلها مراداً له من هو تحت رعايتهم من ولى أو وصى أو حاضنة أو مرب أو غيرهم .

— جريمة الخطف تتركب من فعلين أساسيين : " الأول " إنتزاع المختطف من بيته بقصد نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عن هم حق المحافظة على شخصه. و " الثانى " نقله إلى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقاً لهذا القصد فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئاً منهما فهو فاعل أصلي في الجريمة .

الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٢٩  
تطبق المادة ٢٤٦ عقوبات على الوالد الذي لا يسلم ابنه لجذته المحكوم لها بحضاته.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٢/٢/١٩٣٠  
لا تطبق المادة ٢٥١ عقوبات على أى الوالدين يخطف ولده .

الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٢/٦/١٩٣٠  
يوفر القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليه في المادة ٢٥٠ عقوبات متى ارتكب الجنائي الفعل عمداً وهو يعلم بصغر سن المجني عليه مهما كان الباعث له على ارتكابه. أما أن الخاطف ما كان يقصد من خطف الطفل الإضرار به بل كان قصده أخذ جعل من أهله على إحضاره فلا يغير من شأن الجنائية لأن هذا من البواعث التي لا يلتفت إليها.

الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٣٠  
يعتبر مرتكب جريمة خطف الطفل فاعلاً أصلياً سواء أكان ارتكبا بنفسه أم بواسطة غيره، فلا حاجة بمحكمة الموضوع إلى تطبيق مواد الإشراف في هذه الجريمة.

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ٦/١١/١٩٣٠  
جريمة خطف الطفل تستدعي قصداً جنائياً خاصاً غير تعتمد سر المخطوف عن ذويه اللذين لهم حق ضمه ورعايته.

#### \* الموضوع الفرعي : عدم تسليم الطفل لمن له حق حضائته :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٣١  
- لوالد الطفل المتنازع على حضائته الحق في ضمه إليه، ولا تمكن معاملته بمقتضى المادة ٢٤٦ ع التي جرى القضاء على معاملة الوالدين بها - إلا إذا قضى بالحضانة لغيره وامتنع هو عن تسليم الطفل للمقضى له بهذه الحضانة .

- إنه وإن كان مما لا شك فيه أن محكمة التقض المراقبة على إختصاص الهيئة التي تصدر الحكم بالحضانة وأن تتأكد من كونه حكماً واجب التنفيذ إلا أنه إذا كان التهم بهذه الجريمة - جريمة الإمتناع عن تسليم الطفل لمن له الحق في حضائته - قد أعترف صراحة لدى المحكمة الشرعية بأن حكم مجلس البطريكحانة هو حكم صادر من جهة مختصة وأنه راض به، فمن الواجب مؤاخذته بإعوانه الذي يدل على أن حق الحضانة هو للمدعية دونة وإعتباره متمتعاً ورد الطفل لوالدته المحكوم لها بحضاته .

**الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٣٣/٥/١**

إذا أنكر المتهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات صدور الحكم بالخصانة فيجب أن يشير الحكم القاضي بمحاكمته على هذه الجريمة إلى أن هناك حكماً قضائياً بضم الطفل إلى حاضنه. فإذا هو سكت عن تجلية هذه النقطة الجوهرية فلي سكوته إخلال بحق الدفاع، فضلاً عما يترتب عليه من تعطيل حق محكمة النقض في مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة، وذلك مما يعيه ويطله.

**الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٣١/٥/٧**

إن جريمة الإمتناع عن تسليم الطفل لن له حق حضنته شرعاً هي من الجرائم المستمرة إستمراراً متتابعاً أو متجدداً بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف إستمراره على تدخل إرادة الجاني تدخلاً متتابعاً ومتجدداً بخلاف الجريمة المستمرة إستمراراً ثابتاً فإن الأمر المعاقب عليه فيها يبقى ويستمر بغير حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني كبناء جدار خارج عن التنظيم مثلاً. والمفق عليه أنه في حالة الجريمة المستمرة إستمراراً ثابتاً يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعاً من تجديد محاكمته عليها مهما طال زمن إستمرارها، فإذا رفعت عليه الدعوى العمومية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه، أما في حالة الجريمة المستمرة إستمراراً متتابعاً لمحاكمة الجاني لا تكون إلا عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى. وفيما يتعلق بالمستقبل لتجدد إرادة الجاني في إستمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تصح محاكمته من أجلها مرة أخرى ولا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه.

**\* الموضوع الفرعي : قيام جريمة الخطف :**

**الطعن رقم ٣١٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢**

إن القانون لا يعاقب على الخطف الذي لا تحيل فيه ولا إكراه إلا إذا كانت من الجنى عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة. والعبارة في تقدير السن في هذا الخصوص هي بالتقويم المجرى لكونه أصح للمتهم. فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الجنى عليها كانت بحسب هذا التقويم قد بلغت تلك السن قبل وقوع الواقعة فلا عقاب.

## خيانة الأمانة

\* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة خيانة الأمانة :

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٥

إن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى بالتحقيقات التى تجريها المحكمة بنفسها فى جلساتها. فإذا كان الغايت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إنما اعتمدت على عناصر الإثبات التى طرحت أمامها بالجلسة ومنها صورة محضر الحجز والصورة الرسمية لحضر التبيد الذى حرره المحضر واستخلصت مما دار أمامها بالجلسة ومن أقوال التهم نفسه أنه لم يقدم الأشياء المخبوزة أو بعضها فى اليوم المحدد للبيع وناقشت دفاعه فى هذا الشأن وبينت الأدلة التى اعتمدت عليها فى ثبوت التهمة قبله، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه من إدانته - فإن ما يثيره هذا التهم من طعن على الحكم ببطالان الإجراءات بسبب فقد ملف القضية لا يكون له محل .

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٠

تحديد التاريخ الذى تمت فيه جريمة التبيد لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد أعطت بالأدلة التى أوردها على حصول الحادث فى التاريخ الذى ورد فى وصف التهمة دون ما إعراض من الطاعن بالجلسة .

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٨

إذا كان التهم لم يعرض على سماع شهود الإثبات، ولم يتمسك قبل سماعهم بعلم جواز إثبات عقد الإلتزام بالبيئة، فقد سقط حقه فى التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوته عن الإعراض يفيد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للإثبات فى المواد المدنية وهى قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٨

لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها، إذ للمحكمة مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها وفى أن تستدل على حصول التبيد من أى عنصر من عناصر الدعوى

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٣

إن تسليم الورقة المضطه على يياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإمضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالإتفاق الصحيح المقفود

بين المسلم وأمينه على ما يكتب فيما بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء، وهذا الإنفاق هو الذي يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفاً عن حقيقته، أما ما يكتب زوراً فوق الإمضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائياً متى ثبت للمحكمة أنه قارله .

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦١  
من المقرر قانوناً أن ما يتعين التزام قواعد الإثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التهديد هو عقد الأمانة في ذاته، أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الإثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الإقرار .

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١/١١/١٩٦٠  
للمحكمة - عملاً بحريتها المقررة للاستدلال في المواد الجنائية - أن تثبت واقعة الاختلاس - وهى الواقعة الجنائية التى تتألف منها جريمة خيانة الأمانة بكافة طرق الإثبات .

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ٣/١٠/١٩٧٦  
من المقرر أن المحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التهديد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى وأن تستبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤيداً عقلاً إلى النتيجة التى انتهت إليها .

الطعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨١  
من المقرر أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها تلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٣١  
عقد الوكالة بالعمولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجارى وقد أجازت المادة ٢٣٤ من القانون المدنى إثبات مثله بالبينة فلا يصح القول بعدم إمكان إثبات هذا العقد إلا بالكتابة عملاً بالقواعد المدنية.

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١/٢/١٩٣٢  
إذا أقر المتهم بعدم صحة السبب الوارد في عبارة التحويل وهو أن القيمة وصلت الخميل نقداً وشفح هذا الإقرار بإقرار مرتبط به أشد الإرتباط وهو أنه كتب على نفسه سنداً بقيمة الكمبيالة مستنداً منها مبلغاً مقابل أتعابه وأنه بعد ذلك دفع له فعلاً قيمة هذا السند وإسرده ومزقه. فمثل هذا الإقرار موافق للأجزاء

ووقائع متالمة تحدث فى المادة ولا تناظر بين بعضها والبعض ومن غير الجائز إعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة  
بيح تجزئته وإثبات ما يخالفه بالبيئة.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢١

إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى فى جواز إثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت إليه على  
سبيل الودعة، بشهادة الشهود، فإن ذلك يعتبر قبولاً منه لهذا الطريق فى الإثبات، وتنازلاً عن طريق  
الإثبات الكتابى. وذلك القبول والتنازل جائزان، لأن الإثبات الكتابى فى مثل هذه الصورة ليس من النظام  
العام فلا يجوز لهذا المتهم بعدئذ أن يطعن فى الحكم الصادر عليه لعدم ذكره السبب المانع للمجنى عليه من  
أخذ سند كتابى بهذه الودعة. على أن ذكر هذا السبب ليس من البيانات التى يجب ذكرها فى الحكم لأنه  
لا يتعلق بواقعة من وقائع الدعوى، وإنما هو خاص بإجراء من إجراءات الإثبات وليس على المحكمة أن  
تعمل إجراءات الدعوى فى الحكم إلا إذا قام بشأنها نزاع بين الخصام.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٣٤/١٠/٢٢

إذا إستصدر الحارس أمراً من القاضى ببيع الشئ المحجوز وإيداع ثمنه بخزانة المحكمة فإن مجرد مخالفة هذا  
الأمر من جهة إيداع الثمن بالخزانة لا يفيد بذاته ارتكابه جريمة التبديد، بل لابد أن يثبت أن هذه المخالفة  
قد أملأها عليه سوء القصد ولجم عنها الضرر بمستحق المبلغ، فإذا تمسك الحارس بأنه صرف المبلغ فى  
وجوه لا مفر منها، فمن الواجب على المحكمة أن تحقق دفاعه لكى تستوتق من توفر سوء القصد عنده فإذا  
هى لم تعمل كان حكمها قاصر الأسباب وتعين نقضه.

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٠

إذا سلم شخص إلى شخص آخر له صلة عمل، عند مبيتها معاً فى غرفة واحدة بإحدى القرى، ما معه  
من النقود ليحفظه لديه إلى الصباح، فأخذها المسلم وفر، فعلمه هذا يعتبر خيانة أمانة. ومتى ثبت أن  
إيداع المجنى عليها نقوده لدى الجانى كان إيداعاً إضطرابياً ألتأه إليه ظروف طارئة فمن الجائز إثبات  
حصوله بالبيئة.

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٣

إن المادة ٢١٥ من القانون المدنى تبيح إثبات عقد الودعة بالبيئة فى حالة وجود مانع لدى صاحب الحق  
من الحصول على سند بالكتابة عن غريمه. والمانع كما يكون مادياً يجوز أن يكون أدبياً. وتقدير وجود المانع  
أو عدم وجوده من شأن قاضى الموضوع فإذا رأى القاضى - لعلاقة الأخوة بين المودع والمودع لديه

ولاعتبارات أخرى أوردتها في حكمه - قيام هذا المانع، وقبل إثبات الوديعة بالبينة فلا معقب على رأيه في ذلك.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٣٠

مضى ثبت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد من إشركونا في إختلاس المال المسلم بناء عليه فذلك يكفي إعتباره ثابتاً في حق جميع من ساهموا معه في الإختلاس فاعلين كانوا أو شركاء، إذ بعد وجود العقد موضوع الجريمة لا يكون باقياً إلا لإثبات مساهمة كل منهم في واقعة الإختلاس فقط.

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٩

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه والمتهم إتفقا على أن الثاني يعطى الأول خمسة وسبعين جنيهاً ليكون شريكاً معه في التجارة فحرر له سنداً بالمبلغ أودع بإتفاقهما أمانة لدى شخص ثالث حتى يدفع المبلغ فيستولى المتهم على السند، فما كان من المتهم إلا أن طلب السند من المودع لديه ليعرضه على أحد الناس لجهله القراءة والكتابة ثم تسلمه فعلاً وذهب به، ولكنه لم يرده قاصداً الإضرار بالمجنى عليه حتى قدم أثناء التحقيق معه من شخص أراد المتهم أن يحوله إليه فأبى - فهذه الواقعة لا تكون جريمة سرقة بل خيانة أمانة، لأن تسليم السند للمتهم كان ملحوظاً فيه نقل حيازته إليه على سبيل الأمانة ولم يكن لضرورة وقتية إقتضته للإطلاع عليه ورده في الحال. إلا أن الخطأ في ذلك لا يسوجب نقض الحكم ما دامت الوقائع التي أوردتها والتي تناولتها المرافعة واحدة، وما دامت مصلحة المتهم من وراء نقضه منتفية لدخول العقوبة المقررة بها في نطاق المادة الواجب تطبيقها وإنقطاع السبيل على المتهم في الإعراض على إثبات واقعة التسليم بالبينة بعدم معارضته لدى محكمة الموضوع في جواز إثباتها بشهادة الشهود مما يحترمه أنه قد تنازل عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة.

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤

إن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني. فإذا كان المتهم قد دفع بأن المدعى باخقوق المدنية ذكر في التحقيق بأن العقد محل الدعوى إنما سلم إليه ليستبدل به غيره، مما مفاده أن العقد صار ملكاً له فلا يصح إعتباره مختلساً إياه، فإنه يكون من المحسنين على المحكمة، إذا رأت إدانته، أن ترد على دلائله وإلا كان حكمها قاصراً.



الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٥  
لا يكفي في الحكم الصادر بعقوبة في تهمة خيانة أمانة القول بأن " أقوال المتهم في التحقيق تعد إقراراً  
ضمنياً منه بصحة الواقعة مما يجوز معه الإثبات بشهادة الشهود ". بل يجب أن تبين المحكمة الأقوال التي  
انتزعت منها هذا الإقرار حتى يتسنى تحكّم النقض معرفة ما إذا كان يصح إعتباره إقراراً ضمنياً يجوز  
معه الإثبات بشهادة الشهود أو لا. وإغفال ذلك في الحكم يعد قصوراً موجباً لنقضه.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٣١/٢/٥  
يجوز للمحكمة - في جريمة اختلاس الوديعة - قبول الإثبات بالبينة عند وجود سبب صحيح مانع عادة  
من الإتيان بالكتابة فإذا سلمت امرأة مصوغاتها خالتها عند إقامتها بمنزلها لشقاق بينها وبين زوجها  
خوفاً على مصوغاتها من الضياع جاز لها إثبات التسليم بالبينة.

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٣١/٥/٧  
سلم أحد لاعبي القمار لشخص محفظة وبها نقود لحفظها حتى ينتهي من اللعب مع آخرين، ثم ادعى أنه لما  
فتحها بعد أن إسردها وجد النقود التي بها ناقصة فقالت محكمة النقض إن هذه الواقعة لا تنتج سوى أن  
تسليم المحفظة كان على سبيل الوديعة وهي ودبة اختيارية لا شيء فيها من الإضطرار فالقول فيها قول  
المودع لديه ما لم يقم الدليل الذي يقبله القانون المدني على صحة دعوى المدعى. فإذا كان المتهم لم ينكر  
إستلامه للمحفظة ولكنه يقرر أنه تسلمها وردّها كما هي بدون أن يفتحها فلا يمكن أن يعتبر إقراره هذا  
مبدأً لبوت بالكتابة مجزئاً لإقامة الدليل بالبينة على مقدار ما كان بها من النقود.

الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٧  
من المقرر أنه لا يصح إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة، إلا إذا إلتص القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود  
الأمانة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، والعبرة في القول بـبوت قيام عقد  
من هذه العقود، في صدد توقيع العقاب، إنما هي بالواقع، إذ لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على إقراره  
بلسانه أو كتابته، متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٦٠/١١/١  
للمحكمة - عملاً بحريتها المقررة للإستدلال في المواد الجنائية - أن تثبت واقعة الاختلاس - وهي الواقعة  
الجنائية التي تتألف منها جريمة خيانة الأمانة بكافة طرق الإثبات .

الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٦

- لما كان تسليم الورقة المضادة على يياض هو واقعة مادية لا تنقيد المحكمة في إثباتها بقواعد الإثبات في المواد المدنية كما أن تغيير الحقيقة في تلك الورقة من إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ومن ثم يجوز إثباتها طرق الإثبات.

- لما كان من المقرر أن المحكمة متى قدم إليها دليل بعينه فواجب عليه تحقيق هذا الدليل ما دام ذلك ممكناً بعض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشينة المتهم في الدعوى، وكان دفاع الطاعن يعد - في صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها، فقد كان لازماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - دون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذ من إجراءات تأييداً لدفاعه أو ترد عليه أسباب سائفة تؤدي إلى إطراره. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه برد سائق وعول في الإدانة على السند المقدم من المدعى بالحقوق المدنية رغم تمسك الطاعن بتزويره، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب والإخلال بحق الطاعن في الدفاع فضلاً عن إبطاله على فساد في الاستدلال.

- لما كانت المحكمة الإستئنافية قد اعتبرت السند صحيحاً لعدم جواز إثبات ما يخالفه إلا بالكاتبة وعجز الطاعن عن إثبات تزويره، فإنها تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح، ذلك أن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانوناً مطالبته - حتى ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يقيم الدليل على تزويرها وإلا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه، إذ أن مناط الإثبات في المواد الجنائية بحسب الأصل وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص - هو إلتناع القاضى وإطمئانه إلى ذات الدليل المقدم إليه ومن ثم فإنه يجب ألا يتقيد في تكوين عقيدته بأي قيد من القيود الموضوعية للأدلة في المواد المدنية، وإذن فمتى كان الطاعن قد ادعى بالتزوير فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع كما تحقق سائر الدفوع وأن تقول كلمتها فيه وما دامت هي لم تفعل في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بغير حق بمسألة قانونية فإن ذلك بالإحالة إلى ما سبق، خطأ يوجب نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٧

- من المقرر أن تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على يياض من إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات وأن ثبوت صحة التوقيع يكفي إعطاء الورقة العرفية حجيتها

فى أن صاحب التوقيع قد إرتضى مضمون الورقة وإلتزم به فإذا أراد نفى هذه الحجية بإدعائه ملء بيانات الورقة الموقعة منه على بياض بخلاف المتفق عليه بينه وبين الدائن كان عليه أن يثبت ما يدعيه بكافة طرق الإثبات .

– مناط الإثبات فى المواد الجنائية بحسب الأصل – فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص هو إقتناع القاضى وإطمئنانه إلى الأدلة المقدمة إليه فى الدعوى فمتى كان المجنى عليه قد أدعى بأن الورقة التى تحصل توقيعها على بياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه فكان يتعين على المحكمة أن تلتزم بالإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات القانونية لأن ما يدعيه على خلاف الظاهر وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واتخذ من عجز الطاعن عن إثبات صحة بيانات سند الدين دليلاً على ملء الطاعن هذه البيانات بخلاف المتفق عليه وإنتهى إلى إدانته عن جريمة خيانة إلتصاف الإمضاء المسلمة على بياض المعاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات فإن المحكمة تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح ويكون حكمها معيباً بالفساد فى الإستدلال مما يوجب نقضه.

#### **\* الموضوع الفرعى : الركن المادى لجريمة خيانة الأمانة :**

الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢

– إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى جريمة تهديد مبلغ سلم إليه على سبيل الوديعة معتمدة فى ذلك على ورقة وقعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفة أمانة يردّها له عند طلبه وعلى ما قرره المجنى عليه فى هذا الصدد، فإنها لا تكون قد أخطأت. ولا يؤثر فى ذلك مجرد ورود الوديعة على نفود تعيين بالقيمة دون العين ما دام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قد قصد بالعقد [ الورقة ] إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها.

– إن عناصر جريمة تهديد نفود مسلمة على سبيل الوديعة تتحقق بالإمتناع عن ردها عند طلبها.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٢

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم، وهو شريك المجنى عليه فى مطعم، كان يستولى على أجرة الطحن من بعض عملاء المطعم ويصطنع أوراقاً بالوزن والأجرة ذات أرقام مكررة ولا يثبت المكرر منها بدلف الحساب وتوصل بهذه الوسيلة إلى إحتلاس نصب شريكه فى هذه الأجرة، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الإحتلاس.

الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٦/١/١٩٥١

إذا كان ثمة عقد إيجار مشاركة بين إثنتين فأضاف أحدهما المحصول الناتج من الأرض المزرعة بهذا العقد إلى ملكه وتصرف فيه بالبيع وإستولى على كامل ثمنه نفسه دون الآخر فذلك يعبر تبديداً يعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥١

يد الشريك على مال شريكه تعبر يد وكيل. فهو مسئول على هذا الإعتبار إذا تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذى قامت الشركة من أجله.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٤/١٢/١٩٥١

يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الإئتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. فإذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوبة إليه تبديدها لم تدخل ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل إن الأمين كان أخاه الذى تولى مقام هو مقامه وأعطى على نفسه إقراراً بقبوله سداد ما عساه يكون بلمة أخيه الذى تولى ولكن المحكمة أدانته دون أن تعرض لهذا الدلائل بما يفنده لحكمها يكون مشوباً بالقصور متعباً نقضه .

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٢

متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز فى أكياس السماد التى سلمت إلى مثله من الجمعية الزراعية لم أذان أمين الشونة ومساعدته فى تبديد السماد فلا يجدى فى دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر فى الجريمة إذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها، إذ هذا القول مردود بأنه يكفى لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشترين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر إليها أيضاً .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٥٣

متى كان الحكم قد إستظهر من عناصر الدعوى أن السند موضوع جريمة التبديد وإن تحرر باسم المتهم إلا أنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع أمانة لديه تأمناً لتنفيذ إتفاق تم بين المدعى المدنى من جهة وبين أخويه من جهة أخرى يتأدى فى أن المدعى بالخلف المدنى يصادق لأخويه على صحة عقد صادر لهما من والدهما بيع منزل وحرر بذلك إقراراً سلمه للمتهم على أن يقوم الأخوان الآخران بإدفع عشرين جنيهاً للمدعى المدنى عن طريق المتهم عند تسلمهما الإقرار منه وأن يجرؤا له عقداً ببيع ربع المنزل عند التصديق على صحة العقد أو أن يدفع له مبلغ مائة جنيه زيادة عن العشرين الأولى وهى التى كتب بها السند باسم المتهم وإتفق على أن يقوم المتهم بتحويلها للمدعى المدنى إذا نفذ الأخير ما إلزم به وحكم بصحة التعاقد

وامتنع أخواه عن تحرير عقد بيع ريع المنزل له، وكان الحكم قد إستظهر أيضاً أن المدعى المدني قد وفى بالالتزامات، وأنه قد حكم لأخويه بصحة التعاقد الصادر لهما من والدمما بيع المنزل وأنها امتتا بعد ذلك عن تحرير عقد بيع ريع المنزل للمدعى بالحق المدني وأن التهم تواطأ معهما وسلم لهما السند المودع عنده على سبيل الأمانة إضراراً بالمدعى المدني، كما إستظهر أن تسليم السند للمدعين وإن تم فى الظاهر بناء على شكوى منهما للوليس فى حق التهم بشأن السند المذكور إلا أنه حصل فى واقع الأمر باتفاق بينهما وبين التهم بقصد التحايل على الإفلات من الإلتزامات التى رتبها عقد الوديعة فى ذمة التهم للإضرار بالدائن الحقيقى بمقتضى هذا العقد - متى كان ذلك فإن إدانة الطاعن بجرمة التهديد تكون صحيحة، ولا يقدح فى ذلك أن يكون السند قد حرر باسم الطاعن ما دام أن تحرير السند على المدين وإيداعه لدى الطاعن كان على وجه الأمانة بقصد تحويله لمصاحب الحق فيه .

#### الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤

الشرط الأساسى فى عقد الوديعة كما هو معروف به فى القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع. وإذن لمضى كان الثابت فى الحكم أن التهم والجنى عليه إتفقا على أن يتبادلا ساعتها وأن تسلم أولهما ساعة الثانى كان تنفيلاً لهذا الإتفاق فإن التسليم على هذه الصورة يكون مبنياً على عقد معاوضة، وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، ويكون الحكم إذ ذان التهم بجرمة التهديد قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٧

محكمة الموضوع وهى بصدد البحث فى تهمة تهديد الأقطان المنسوبة إلى التهم سلطة تفسير العقود التى بموجبها سلمت هذه الأقطان للوصول إلى مقصود المتعاقدين منها مستعينة فى ذلك بظروف الدعوى وملاساتها إلى جانب نصوص تلك العقود، فإذا هى فسرت هذه العقود بأنها لا تندرج تحت عقد الرهن الوارد فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بل هى من عقود التمويل على القطن وكان إستخلاصها لما إنتهت إليه عن وصف العقود سائفاً، فإن الطعن يكون غير مقبول .

#### الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩

يكفى لقيام جريمة التهديد قانوناً حصول عبث بملكية الشئ المسلم بمقتضى عقد الإئتمان، وأن يكون لهذا الشئ قيمة عند صاحبه.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣١٢ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٤  
تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها إلى الخماى لرفع دعوى إسداد لصالحها يعد توكيلاً منها  
له لإستعمالها فى أمر معين لمنفعتها لإختلاسها يعد خيانة أمانة.

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٤  
إن الإختلاس فى جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢  
متى كان الحكم قد إنتهى إلى صحة الإتفاق على إعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبيد التى  
إقترفها تابعها فإنه يكون قد أخطأ فى القانون وفقاً لحكم المادة ٢١٧/٣ من القانون المدنى .

الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٩  
متى كان الثابت أن المجنى عليه قد تراخى فى تسليم المنقولات التى عين المتهم حارساً عليها وفى دفع  
نفقات حفظها حتى بيعت بمعرفة المضر وفاء لتأخر إيجار المخزن الذى حفظت به فإنه لا يجوز إتخاذ ذلك  
دليلاً على أن المتهم يتصرفه القانونى هذا قد قصد إلى تبديد ما أودع لديه.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٨  
متى كان سبب الإمتناع عن رد المال المختلس راجع إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة  
أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيه حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالإدانة  
أو البراءة، وإذ أن مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تتحقق به جريمة الإختلاس.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٤  
متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تتضمن أن المتهم تسلم الأمعدة من المدعى بالحق الذى بإعتباره وكيلاً  
عنه بالعمولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها إليه فباعها ودفع جزءاً من الثمن ولم يدفع الباقى وإختلسه نفسه  
إضراراً به، فإنها تكون جريمة خيانة أمانة فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يقدح فى ذلك أن  
يكون الموركل قد إشتراط حماية نفسه ضمان الوكيل للصفقة التى يعقدها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو  
إتفاق لا يؤثر فى طبيعة العقد كما حددها القانون.

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٣  
- إن النص على جريمة خيانة إلتمان الإمضاء المسلمة على بياض الوارد فى الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠  
من قانون العقوبات مقتبس من قانون العقوبات الفرنسى فى المادة ٤٠٧ منه، ولما كان التزوير فى الخمرات

عندهم معاقب عليه - باعتباره جنائية - بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فقد رأى الشارع فى خصوص جريمة التزوير التى تقع من عهد إليه بالورقة المضاعة على بياض أن يهبط بها درجة فى تدريج الجرائم وأن يهون عقوبتها فاعتبرها جنحة وعاقب عليها بعقوبة الحبس والغرامة المقررتين لجريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسى وذلك لعله لاحظها هو أن صاحب التوقيع مفرط فى حق نفسه بإلقائه زمام أمره فى يد من لا يصلح لحمل الأمانة .

- إن خروج الشارع الفرنسى عن تقرير عقوبة التزوير المشددة لجريمة خيانة إلتمان الإمضاء ليس من شأنه أن يقطع النسبة بين التزوير وبين إنشاء محرر كاذب فوق الإمضاء أو تغيير شئ من البيانات المتفق عليها، ففعله الأمين عندئذ هو تزوير فى أصله ومبناه و ما إستغلال الإمضاء فى إصطناع محرر أو تغييره سوى التزوير بعينه .

- إن العلة التى قدرها الشارع الفرنسى لاستثناء الصورة الواردة بالمادة ٤٠٧ من عقوبات فرنسى من أحكام التزوير متفنية بالنسبة لأحكام قانون العقوبات المصرى التى تفرق بين التزوير فى محرر رسمى وهو جنائية وبين التزوير فى محرر عرقى وهو جنحة، ولذلك رد الشارع المصرى فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ والشارع الفرنسى فى المادة ٤٠٧ الفعل إلى كنهه الصحيح فصمت المادتان المذكورتان على أن الفعل يكون تزويراً إذا وقع من غير الأمين، وهذه العلة المتقدمة لو تبه إليها الشارع المصرى لما كان فى حاجة إلى إضافة نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ إلى قانون العقوبات إجتزاء بكفاية تطبيق الأحكام التى نص عليها فى باب التزوير .

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ مكتب قضى ٩ صفحة رقم ١١٤٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣٠

يغلب فى جريمة التزوير أن يغير الجانى نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك، فلا تشرب على الحكم فى إعتبار تاريخ إمتناع " الوكيل " - وهو الطاعن - عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك، تاريخاً لإرتكاب الجريمة .

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ مكتب قضى ١٠ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٨

إذا تناول الحكم ما عرض له التهم فى دفاعه بشأن حق حبس السيارة حتى يقضى أجر إصلاحها ورد عليه فى قوله : " إنه لا يقبل منه هذا الدفاع إلا إذا كانت السيارة قد أصلحت فعلاً ولم يسدد أى جزء منها " فانه بذلك يكون قد رد على دفاع التهم بما يدحضه للأسباب السالفة التى أوردها .

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩  
يكفى لتكوين جريمة البديد إحتمال حصول الضرر، ومسألة البحث فى حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضى الموضوع، ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٩  
جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو إعتبارية بالنسبة لصاحبه، وتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك - فإذا سلم الوكيل بأجر الورقة التى فى عهدته للغير لبيعها والحصول على ثمنها، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكه تتحقق به جريمة الإختلاس، ولا يعتبر ذلك شروعاً غير معاقب عليه .

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩  
يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى أداء أعمال الشركة المتعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدنى، وبناء عليه فالشريك فى شركة خاصة الذى يسلم مال بصفته هذه لأداء عمل فى مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٤  
إذا كانت الواقعة على الصورة التى ألتها القرار المطعون فيه أن الجنى عليه سلم مبلغ الخمسة الجنيهات لمتهم لإستعماله فى أمر لمصلحته - إذ كلفه بإحضار مقابله ورقة صحيحة من مكان بعيد فذهب ولم يعد وإختلس هذا المبلغ لنفسه، فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٧  
عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى أداء أعمال الشركة المتعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن تقدير حصصهم فيها - فإذا إختلس الشريك مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ولم يصرفه فيما خصص له عد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .



الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٠/١/١٩٦١

- تحقق جريمة التبيد بمحصل العيث بملكية الشئ المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت بأجر أو مجاناً .

- ناظر الوقف الذى يتسلم أعبائه وغلته إنما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذى عينه ناظراً أو يأذن القاضى الذى ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال، ويعتبر شرعاً وكيلاً عن الواقف فى حياته وفى منصب الوصى بعد موته. وفى الخالين هو محاسب عن ذلك المال الذى يتقبضه فإذا بدده ففعله خيانة يسعى أن يكون المال مرصوداً على أفراد مستحقين أو على جهات البر. وقد حسم المشرع الخلاف بشأن التكيف القانونى لنظر الوقف بما نص عليه فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين، كما نص فى المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما إستثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما إستثناءه الشارع .

الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٢

إذا كانت المحكمة وهى فى صدد بحث تهمة التبيد المنسوبة للمتهم قد فسرت العقد فى الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة، فإن ذلك منها يعتبر فضلاً فى العلاقة القانونية القائمة بينه وبين الجانى عليها ورداً سائلاً على ما ذهب إليه فى دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٢

من المقرر أنه لا تصح إدانة المتهم بخيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات. والعيبة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع، بحيث لا يصبح تأليم إنسان ولو بناء على إعرافه بلسان أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة.

الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٣

متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه إختلس المبلغ الوارد بتقرير الخبير الحساسى حال قيام علاقة الوكالة بالعمولة بينه وبين الشركة المدعية بالحق المدنى مما يوفر جريمة خيانة الأمانة فى حقه بعناصرها القانونية، وكان الحكم قد إستظهر أن الإقرار المأخوذ على الطاعن المثبت لحصول تسوية بينه وبين الشركة لاحق على ظهور العجز فى عهدته فإنه لا أثر له على قيام الجريمة فى حقه، وطالما أن ضرراً لحق الشركة من هذه الجريمة فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الإدعاء المدنى عملاً

بالمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يؤثر في ذلك حصول التسوية بينه وبين الشركة بعد ثبوت إختلاسه.

الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٦٣  
لا جدوى مما ينهض الطاعن على المحكمة من أنها لم تبحث فيما إذا كان الثمن الذى ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص فى البضاعة ما دام الحكم قد أثبت فى حقه أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها إلى المجنى عليه ولكنه إحتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن يزعم لنفسه حقاً فى إحتباسها مما يكفى لتعريض سوء القصد فى حقه وتتوالى به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هى معرفة به قانوناً وهو لا يجادل الطاعن فى صحته. ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣  
منى كان الحكم المطعون فيه قد أورد إستلام الطاعن صديرى المجنى عليه وما كان يحويه من نقود للمحافظة على هذا المبلغ خشية ضياعه، وإقرار الطاعن هذه الواقعة وقصر دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه، وهو ما أطرحه الحكم للأسباب السانفة التى أوردتها - مما مفاده قيام عقد الوديعة إذ أن مبلغ النقود كان مقصوداً بذاته بالإيداع - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد أجرى تطبيق القانون على وجهه الصحيح. ويكون ما يثيره الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التهديد لعدم إستلامه المبلغ المبدد عيناً على غير أساس.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٤  
التأخير فى رد الشئ أو الإمتناع عن رده إلى حين، لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التهديد ما لم يكن مقروناً بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه ولما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن الطاعن يرد إمتناعه عن رد المنقولات منذ البداية بما تنسك به من حقه فى حبسها إلى أن يفصل فى دعوى فسخ الخطبة - المسلم برفعها ضده - لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للعلاقة بين الطرفين بصدد إسرداد ما قدمه من شبكة وهدايا - فضلاً عما أنفقه من مصروفات أخرى، وكان هذا الذى قام على إعتقاد الطاعن سائفاً ودالاً على إنتفاء القصد الجنائي لديه وأنه ما هدف بعوده عن الرد فترة - قام بعدها بتسليم المنقولات - إلا حفظ حق له ما يجره قانوناً - فإن الحكم إذ دانه بجريمة التهديد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يصين معه نقضه وتبرئة الطاعن مما أسنده إليه.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١

- القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة - بإعتبارها سبباً من الأسباب التى أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم وليدة عقد، بل إكتفى فى ذلك بعبارة عامة هى أن يكون تسليم المال قد حصل إلى الوكيل بصفة كونه وكيلأً بأجرة أو مجاناً، مما يستوى فيه بالبذاهة ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصلره القانون وأنه إذا تعددت الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلأً، فإن تخلف أحدها لا ينعض لإسقاط الوكالة ما دام المال قد بقى تحت يده بموجب أى سند منها، وما دام هو لم يقم من جانبها بما توجبه الوكالة الناتجة فى حقه بتسليم المال الموهود إليه .

- القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة كما هى معرفة فى القانون يتوفر بتصرف الخائر فى المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٣١

جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو إعتبارية عند صاحبه، وهى تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكأً له يتصرف فيه تصرف المالك. ومن ثم فإنه إذا كان الطاعن قد إحتجز عقدى الودعة لنفسه بغير مقتض ولم يزعم لنفسه حقأً فى إحتباسهما فإن ذلك مما يتوافر به سوء القصد فى حقه .

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥

إن تسليم المجنى عليهما أوراق النقد إلى المتهم لإبدائها بأوراق مالية بقميتها، إنما هو تسليم بسيط لم ينقل إليه حيازة تلك الأوراق بل وضعت فقط بين يديه لغرض وقى هو إبدائها بأوراق مالية بقميتها، وبقيت الحيازة بركنيتها المادى والمعنوى للمجنى عليهما كل بمقدار ما سلمه، ويصبح المتهم فى هذه الحالة وكيلأً عن كل منهما فى قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله، وتكون يده يد أمين إنتقلت إليه الحيازة ناقصة فإذا ما إختلس المال المسلم إليه طبقت فى حقه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٢

الشريك الذى يأخذ شيئاً من مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ليستخدمه فى شئونها لم ينكره على شركائه وبأبى رده إليهم بغير مبدأ. ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الوجه لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١١/٧/١٩٦٧  
إذا كان المستفاد من أقوال شاعدي الإثبات أن المتهم حصل المبالغ الواردة بالقواتير نيابة عن الجني عليه وعلى ذمة توصيلها إليه - فإنه بذلك تتوالى أركان الوكالة كما هي معرفة في القانون وهي من عقود الإلتئمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٧  
- يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الإلتئمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات.

- لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقياً بل يكفي التسليم الإيعاري إذا كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل. ولما كان ما أثبتته الحكم من أن الجني عليها تستحق في ذمة الطاعن كمية من الحديد لا يؤدي بذاته إلى مساءلته عن جريمة خيانة الأمانة بل يعين أن يثبت أن بيع الحديد المذكور قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته إلى الجني عليها ولكنه بقي في حيازة البائع - الطاعن - على سبيل الوديعة حين إستلامها له، الأمر الذي أغفل الحكم الطعون فيه إستظهاره. ومن ثم يكون معيماً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم مما يعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٨  
تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول أياً كان نوعه وقيمه قل أو كثر.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٨  
- مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة ليس الإخلال بتنفيذ عقد الإلتئمان في ذاته وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد.

- يتم الإختلاس في جريمة خيانة الأمانة متى غير الحائز حيازته الناقضة إلى حيازة كاملة بنية التملك.

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٣/٦/١٩٦٨  
لما كان يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الإلتئمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات، وكان المتهم على ما يبين من مدونات الحكم قد دفع التهمة بأن العلاقة بينه وبين الشركة الجني عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية، فإن الحكم المطعون إذ لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصر البيان .

الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه: " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس أموالاً أو أوراقاً أو أمتعه أو غيرها مسلمه إليه بسبب وظيفته ". فقد دلت على أن تطبيقها يقتضى أن يكون الجاني موظفاً أو من فى حكمة وأن يكون المال قد وجد بين يديه بمقتضى وظيفته لا بمناسبة فحسب. ولا يؤدى بالضرورة إنشاء صفة الجاني كما مورر للحصول أو أمين على الودائع إلى ثبوت تسلمه للمال بسبب وظيفته ومن ثم فقد كان يعين على الحكم المطعون فيه إستيفاء لبيانه أن بين مقتضيات وظيفة المهتم وكونها طوعت له تسلم الغرامة التى نسب إليه إختلاسها، ولا يعتبر وجود الشرطى فى المركز عاملاً بمر التحصيل من تلك المقتضيات وإنما هى مناسبة لا شأن لها فى ذاتها بإقتضاء الغرامة - ويكون ما وقع من الطاعن - إذا نطى مقتضى الوظيفة - خيانة أمانة معاقباً عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا إختلاساً فى حكم المادة ١١٢ من القانون المذكور.

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ٣/٢/١٩٧٠

لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات. والمبرة فى تحديد ماهية العقد هى بحقيقة الواقع ولما كان الثابت من الأوراق أن حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى المدنى علاقة مدنية بحث، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم ببراءة الطاعن مما أسند إليه.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٠

يكفى لتوالت جريمة التبيد احتمال حصول الضرر، وتنفيد الوصية لا يدل بذاته على إنشاء الضرر المرتب على تبديد سند الإيصاء لأنه هو المثبت لأحقية المدعية بالحق المدنى لكامل تركه والدتها.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ٢١/١١/١٩٧١

مضى كان بين من المفردات أن المجنى عليه قرر بمحض ضبط الواقعة أن السيارة حينما سلمت للمطمعون جنده لتنظيفها، كانت مزودة بأربعين لواءً من السولار إستهلك بغير إذنه، فى نقل بعض الركاب لقاء أجر لحسابه الخاص، فإن هذا التصرف فى الوقود يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكه، وبه تتحقق جريمة خيانة الأمانة كما هى معددة فى القانون .

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٧١/١١/١

يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشئ المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الإئتمان المبنية بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. ولما كان الطاعن قد جحد إستلام المبلغ موضوع الجريمة دافعاً التهمة بتزوير السند المقدم من الطعون ضده كدليل على ذلك. ولما كان الحكم قد نقل عن تقرير أبحاث التزييف والتزوير أن ورقة السند المشار إليه كانت موقعة من الطاعن على يده، ورغم ذلك قد اعتمد في إدانة الطاعن على ما تضمنته تلك الورقة من أن إستلام الطاعن للمبلغ المنسوب إليه تبديده كان على سبيل الوكالة لتوصيله إلى آخر دون أن يرد على ما أثير حول تزوير أو صحة هذا السند الذي إنتهى تقرير المضاماة إلى أنه موقع على يده، وكان دفاع الطاعن هنا جوهرياً لإتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة المسندة إليه، مما كان يعين معه على المحكمة أن تعرض له بما يفنده أما وهي لم تفعل وقصرت ردها على القول بإطمئنانها إلى قول المظنون ضده على نحو ما تقدم، فإن حكمها المظنون فيه يكون مشوباً بالقصور، معيناً نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٣

لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبارة في ثبوت قيام عقد من هذه العقود هي بمحققة الواقع. فمتى كان الطاعن قد تسلك في دفاعه بأنه تسلم السيارة بصفته مالكاً لها - لا حارساً قضائياً عليها - وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانوني يتغير به وجه الفصل في الدعوى لما يبنى عليه من إنضاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة، فإنه كان يعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعنى باستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع إلى أصل قرار رئيس محكمة الجنايات الخاص بتسليم السيارة، أما وهي لم تفعل وعلت مدونات حكمها مما يفيد إطلاعها على هذا القرار - الذي خللت أوراق الدعوى منه - وتحققها من الأساس القانوني لواقعة التسليم على الرغم من أن مذكره النيابة العامة التي إستند إليها الحكم في إدانة الطاعن قد أحالت في بيان وصف التسليم إلى ذلك القرار، فإن الحكم المظنون فيه يكون معيماً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠

متى كان الحكم المظنون فيه قد أقصر على القول بأن الطاعن تسلم من الجني عليه البقرة موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة " الفصل " بشأنها، وبنى على ذلك إدانته بجريمة التبديد دون أن يفتي قيام القصد الجنائي لديه وهو إنصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه وكان ما أورده

الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨

من المقرر أن مجرد الإمتاع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق لا يتحقق به جريمة الإختلاس ومتى كان سبب الإمتاع عن رد المال المختلس راجعاً إلى وجود حساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم بفحص هذا الحساب وتصفيته وأن تستجلى حقيقة كل ما قد يتقدم به المتهم من أدلة أو براهين على عدم إنشغال ذمته، وذلك حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالإدانة أو بالبراءة .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٠

من المقرر أن جريمة خيانة الأمانة لا تقوم إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإلتزام الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات. ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه مجرد ضامن وكفيل على تسليم المقتولات موضوع الإتهام، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن دفع الإتهام بأنه " سلم المقتولات إلى الجنى عليها " . وأن هذا الدفاع يفيد أنه سبق أن سلم تلك المقتولات من الجنى عليها لا يوفر قيام عقد من عقود الأمانة فيما بينهما - وكان ثبوت صحة دفاع الطاعن القانوني المبني على أن العلاقة بينه وبين الجنى عليها هي علاقة مدنية بحث يطير به وجه الفصل في الدعوى لما ينسب عليه من إنتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعنى بإستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع إلى قائمة الجهاز وتحقيق واقعة التسليم والاساس القانوني لها. أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيأً بالقصور في النسيب.

الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١١

عزل الوصى من الوصاية لا ينفي مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال القاصر بوصفه أميناً عليها طالما أن الحاسب لم يصف بينهما.

الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

من المقرر أن مجرد الإمتاع عن الرد وإن صح أنه لا يترتب عليه تحقق وقوع جريمة خيانة الأمانة متى كان سبب الإمتاع راجعاً إلى وجوب تسوية الحساب بين الطرفين إلا أن محل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقي مطلوب تصفيته توصلاً للإثبات وقوع مقاصة تبرا بها الذمة. أما إذا كان الحساب بينهما قد صفى بما يفيد مدىونية المتهم بمبلغ محدد لإمتاعه عن رده يعتبر إختلاساً.

**الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨**

من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجرمة خيانة الأمانة إذا إلتصق القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإلتزام الواردة على سبيل الخصر فى المادة 341 من قانون العقوبات، والعبرة فى القول بثبوت عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع، بحيث لا يصح تأييم إنسان ولو بناء على إعرالته بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة، لما كان ذلك، وكان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التى تربطه بالجنى عليه هى علاقة مدنية وليس ميناها الإيصال المقدم، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذ صح لتغير به الرأى فى الدعوى، فإن الأحكمة إذا لم تظن لفحواه وتفسطه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، يكون حكمها معيباً بالقصور بما يوجب نقضه.

**الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٥**

من المقرر أن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديلاً معاقباً عليه إلا إذا كانت حيازة الشئ قد إنتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحازر يد أمانة ثم يحون هذه الأمانة باختلاس الشئ الذى أؤتمن عليه وأن الشرط الأساسى فى عقد الوديعة كما هو معرف فى القانون المدنى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وأنه إذا إنتفى هذا الشرط إنتفى معه معنى الوديعة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على توافر أركان الجريمة فى حق الطاعة بما أثبتته من إقرارها بوجود منقولات المدعية بإطالق المدنى فى الحجرة التى تقطنها وزوجها والمعلقة بمنزلها، ومن أنها لم تمكن المدعية من دخول الحجرة ولا من جرد محتوياتها وما أبدته من إستعدادها لحراسة ما بها من منقولات وذلك دون أن يدلل على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانوناً وإنتقال حيازة المنقولات إلى الطاعة على نحو يجعل يدها عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت لية تملكها إياها وحرمان صاحبها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائى فى حقها، فإنه يكون معيباً بالقصور فى البيان بما يطله ويوجب نقضه.

**الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٧**

من المقرر أنه إذا إتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للإتجار فيها وتسلم منه مبلغاً من المال لهذا الغرض ولم يشتر هذه البضاعة ولم يرد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه عد مبدداً لأن تسلمه المبلغ من شريكه إنما كان بصفته وكيلاً عنه لإستعماله فى الغرض الذى إتفق كلاهما عليه فيده تعبير يد أمين فإذا تصرف فى المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر - إذ أقام قضاءه -



بالإزاء ورفض الدعوى المدنية - على أن إستلام المطعون ضده المبلغ الذى أسهمت به الطاعة فى الشركة لم يكن على وجه من أوجه الإلتئام التى عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ فى التطبيق الصحيح للقانون بما يعيه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية.

#### الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٦

إن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم إختلاس أو تبديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن وذكرت فى عقود الأمانة حالة من " ..... كانت الأشياء سلمت له بصفة كونه وكيلأ بأجرة أو مجانأ بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك أو غيره ... " فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى إحالة عقد الوكالة - حسبما هو معرف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى : الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب، بل يتدرج تحت حكمها أيضاً حالة الشخص الذى يكلف بعمل مادية لمنفعة مالك الشئ أو غيره، يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة " عامل " بعد كلمة " وكيل " بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مادية لمنفعة المالك أو غيره، ومن ثم فإن إختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتبنيها أو إصلاحها لمنفعة مالكيها أو غيره يكون مؤثماً فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات.

#### الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١/١١/١٩٧٦

من المقرر أنه لا يصح إدانة متهم بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإلتئام الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والبررة فى ثبوت قيام هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بحقيقة الواقع.

#### الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ٢١/٢/١٩٢٩

الإختلاس يشمل فى معناه القصد السى فمضى قررت محكمة الموضوع أن الإختلاس قد ثبت لها فإنها تكون بذلك قررت أخذ المتهم المال والتصرف فيه غشاً وسوء قصد كأنه مملوك له .

#### الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١/٥/١٩٧٧

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين والقة الدعوى بما مفاده أن المتهم تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدنى بموجب عقد إتفاق مؤرخ فى الخامس من نوفمبر سنة ١٩٧١ لتبنيها وتركيبها فى عمارتها إلا أنه لم يتم تبنيها كلها وامتنع عن رد ما تبقى منها ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن فى شأن تكييف العقد ورد عليه بقوله " وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع حق تفسير

العقود على الوجه الذى تراه مفهوماً منها فإن عقد الإتياف المبرم بين المدعية والمتهم هو عقد من عقود الأمانة التى حصلتها المادة ٣٤١ ع " . لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم إعتلاس أو تليد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن وذكرت فى نهاية عقود الأمانة حالة من " .... كانت " الأشياء " سلمت له بصفة كونه وكبلاً بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو لغيره ... " فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا يتصرف إلى حالة عقد الوكالة حسبما هو معرف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى - الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب، بل يندرج تحت حكمها أيضاً حالة الشخص الذى يكلف بعمل مالى لمنفعة مالك الشئىء أو غيره. يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة " عامل " بعد كلمة " وكيل " بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مالى لمنفعة المالك أو غيره ومن ثم فإن إعتلاس أو تهديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثماً فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا ينازع فى أنه قد تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدنى لتصنيعها لحسابها مقابل أجر، فإن إمتناعه عن رد ما تبقى منها يكون مؤثماً وفق نص المادة ٣٤١ سالف الذكر. ولا مصلحة للطاعن من تعيب الحكم فيما أخطأ فيه - فى موضع منه - من تكليفه عقد الإتياف المبرم بين الطاعن والمدعية بالحق المدنى بأنه عقد وديعة طالما أن الوصف القانونى الصحيح للواقعة حسبما تقدم - تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى عامل الحكم الطاعن بها وأوقع عليه العقوبة المنصوص عليها فيها ومن ثم فإن ما يعيه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير منتج .

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٩

من المقرر أن عقد الإستصناع بدخل فى عداد عقود الأمانة التى عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر، ولا محل لما يتحدى به الطاعن فى هذا الصدد من صدور حكم فى دعوى تجارية حائز لقوة الشئ المحكوم به بتكليف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحت - وذلك لما هو مقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى

يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في رفضه لدفعى الطاعن الأولين المشار إليهما فى أوجه النعى إلى قوله. " وحيث إنه بالنسبة للدفعين الأول والثانى المبدئين من التهم - الطاعن وهما عدم قبول الدعوى المدنية لسابقة إختيار الطريق المدنى ولسابقة الفصل فيها فمردود عليهما بأن الدعوى ٥١٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة لم ترفع بطلب تعويض عما أصاب المدعى المدنى من ضرر وإنما رفعت بطلب أحقية المدعى إلى كمية الذهب المملوكة له وفسخ الإقرار المؤرخ ١٩٦٧/٣/١٣ الحكم الصادر فى الدعوى المذكورة بفسخ الإقرار المذكور وإلزام المدعى عليه فيها بأن يسرد كمية الذهب عيار ٢١ و قدرها ٢٨٨٤ جراماً وبالتالي فتكون الدعويان مختلفين سبباً وموضوعاً وإذ كان هذا الذى رد به الحكم على الدفيعين صحيحاً فى القانون، ذلك بأنه متى كان البين من الحكم أن المدعى بالحقوق المدنية قد أقام دعواه التجارية من قبل بطلب رد كمية الذهب المسلطة منه للطاعن بينما أسس دعواه الماثلة المرفوعة بطريق الإدعاء المباشر على التبديد مطالبة - بعد توقيع العقوبة على الطاعن - إلزامه بتعويض الضرر الفعلى الناشئ عن هذه الجريمة فى خصوص ما لم يقم الطاعن برده من تلك الكمية تنفيذاً لحكم الرد الصادر فى الدعوى التجارية المشار إليها، فإن الدعويين - وإلحال كذلك مختلفان سبباً وموضوعاً، ولا يكون ثمة محل للدفع بعد قبول الدعوى الماثلة - استناداً إلى سقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى لسبق إختياره الطريق المدنى أو إلى عدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها.

#### الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٣

مضى إنتهى الحكم إلى ثبوت إستلام الطاعن للمحول من الجنى عليه لإصلاحه وأنه إختلس لنفسه إضراً بالجنى عليه فإنه يكون قد بين الواقعة بما توافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه .

#### الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٥

حيث أن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم إختلاس أو تبديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الإجازة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن وذكرت فى نهاية عقود الأمانة حالة من " ..... كانت " الأشياء " سلمت له بصفته وكيلأً بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو ييها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره ..... " فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معروف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى - الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب، بل يمتد تحت حكمها أيضاً حالة

الشخص الذى يكلف بعمل مادى لمنفعة مالك الشئ أو غيره، يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة " عامل " بعد كلمة وكيل بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مادى لمنفعة المالك أو غيره، ومن ثم فإن إخلاص أو تبديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثماً فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة تبديد الأخشاب التى سلمت إليه لتصنيعها لمنفعة مالكها - الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله إستناداً إلى أن العقد الذى تسلم بموجبه تلك الأخشاب لا يعد من عقود الأمانة الواردة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، خطأ حججه عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به فى الدعوى المدنية - والإحالة.

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦

مضى كانت الواقعة على الصورة التى ألبها الحكم من أن اجنبى عليه سلم المهمة المجهولة السوارين لإستعمالها فى أمر لمصلحته إذ كلفها بوزنهما خارج عمله فلذهبت ولم تعد وإختلستهما لنفسها، فإن إخلاصها لما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، لأن ترك اجنبى عليه المهمة تذهب بمفردها ومعها السواران إلى خارج عمله لوزنهما يتم به إنتقال الحيازة فيهما للمتهمة لإنقطاع صلة اجنبى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتضى معه الإختلاس فى معنى السرقة.

الطعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

لما كان من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة فى القول بثبوت عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع، بحيث لا يصح تأييم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٨

لما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصصر على القول بأن الطاعن إستولى على منقولات زوجته اجنبى عليها المينة بالقائمة وبنى على ذلك إدانته بجرمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديه وهو إنصراف نية إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هى معرفة به فى القانون فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٢

من المقرر أن القانون فى مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الإخلال بتنفيذ عقد الإئتمان فى ذاته، وإنما يعاقب على البعث بملكية الشئ المسلم بمقتضاه وإن المناط فى وقوع تلك الجريمة هو ثبوت أن الجانى قد إختلس الشئ الذى سلم له ولم يستعمله فى الأمر المعين الذى أراده إجنى عليه بالتسليم.

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٢

لما كانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات قد نصت على تجريم إختلاس أو تهديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الإعارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الوكالة. ولئن كان من المقرر أن حكمة الموضوع وهى بصدد البحث فى تهمة التهديد المنسوبة إلى المتهم سلطة تفسير العقد الذى مجموعه سلمت إليه أعيان جهاز المدعية بالحقوق المدنية مستنداً فى ذلك لظروف الدعوى وملابساتها إلى جانب نصوص ذلك العقد إلا أنه لما كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن المطعون ضده تسلم المنقولات المملوكة للطاعة والموضحة بقائمة جهازها وأقر بأنها فى عهده وذمته وأنها تحت طلب الزوجة كما بين من مدونات الحكم الابتدائى أن المطعون ضده رفض تسليم الطاعة أعيان جهازها عند طلبها وكان مؤدى ذلك أن المطعون ضده تسلم المنقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة لإختلسها لنفسه بنية تملكها إضراراً بالجنى عليها إذ ظل متمسكاً عن تسليم تلك المنقولات إلى إجنى عليها إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائى بمعاقبه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولغنى بترية المطعون ضده من تهمة تهديد المنقولات التى سلمت إليه على سبيل الوديعة ورفض الدعوى المدنية قبله بمقولة أن هذه الواقعة لا جريمة فيها إذ المنقولات قد سلمت إلى الزوج " المطعون ضده " والتسليم ينهى الإختلاس وهى لم تسلم على سبيل الوديعة إذ هو إلتزم برده قيمتها إذا فقدت ويجب فى الوديعة رد الشئ بعينه وعقد التسليم لا يعتبر عارية إستعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الإستهلاك وهذا القول من المحكمة غير سديد إذ أن ما إستطردت إليه فى شأن عارية الإستهلاك غير صحيح من ناحية إعتبارها جهاز الزوجية من الخليات التى يقوم فيها مقام بعض وأن العارية فيه لا تكون إلا للإستهلاك والصحيح أن الجهاز من القيمات وما قالته بصدد نفى الوديعة غير كاف لأن إشواط رد قيمة الشئ لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النعى على رد القيمة يكون عند الفقد مما يرشح إلى أن الرد يكون عينياً ما دام الشئ موجوداً وما ذكرته بصدد التسليم الذى ينفى ركن الإختلاس فى السرقة غير كاف إذ هى لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها إلى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه أصبح صاحب اليد فعلاً عليه ومن ثم فإذا ما إنتهى الحكم إلى إعتبار أن قائمة الجهاز التى تسلم بموجبها المطعون ضده

أعيان جهاز الطاعة لا تعد عقدًا من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية - والإحالة - مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٢١

إلتزام المودع لديه برد الشئ بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الوديعة طبقاً لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدني، فإذا إنتفى هذا الشرط إنتفى معه معنى الوديعة. فإذا سلم قطن مخلج بموجب إيصالات ذكر بها أنه لا يجوز حاملها طلب القطن عينا لم تصرف صاحب المخلج في القطن بدون إذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديداً معالفاً عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات.

الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٤

الحارس المتهم بالتبديد لا يجنيه أن يدفع بعدم علمه يوم البيع إلا إذا كان كل المنسوب إليه أنه قصر في تقديم الأشياء المحجوزة إلى الخضر يوم البيع. أما إذا ثبت أنه تصرف في الأشياء الموكولة إليه حراستها فهذا الفعل في ذاته مكون جريمة التبديد حتماً ولا يهم بعد ذلك البحث فيما إذا كان هو قد أخطأ باليوم المحدد للبيع أو لم يخطئ.

الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢١

إذا توجه شخص إلى آخر في دكان يشتغل به، وأعطاه ورقة مالية بجمسة جنيهاً ليصرفها له فخرج، ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق، ورد له ورقة بجنيه واحد على إعتبار إنها هي التي سلمت إليه فليس في هذه الواقعة معنى الإختلاس الذي أراده القانون في جريمة السرقة لأن المتسلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة الجنيهاً في غفلة من المسلم وبدون علمه أو رضاه، كما أن تسليم الورقة إياه لم يكن تسليماً اضطرارياً جرت إليه ضرورة المعاملة. ولكن إذا كان المسلم أعطى الورقة للمتسلم ليصرفها له، وتركه يخرج ليبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لإبدالها بها، فظاهر المضمون من هذا أن المسلم إلتزم المتسلم على الورقة ليبحث له في الخارج عن مقابله نقداً صغيراً، على شرط رد هذا المقابل له أو إعادة الورقة بذاتها إليه، فهذا المعنى يتحقق به الجريمة خيانة الأمانة إذا لم يقم المتهم بأحد الأمرين، وذلك على إعتبار أنه إختلس مالاً سلم إليه بصفته وكيلًا مجتازاً بقصد إستعماله في أمر معين لنفعة المالك.

**الظعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢١**

من إتفق مع آخر على شراء مواش شركة بينهما، وتسلم منه مبلغاً من المال لهذا الغرض، ولم يشتر مواشى ولم يرد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه، عد مبدأً، لأن تسلمه المبلغ من شريكه إنما كان بوصفه وكيلأ عنه لإستعماله فى الغرض الذى إتفق كلاهما عليه، فيده تعتبر يد أمين. فإذا ما تصرف فى المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة، تنطبق عليه المادة ٢٩٦ عقوبات.

**الظعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢١**

الشريك الذى يأخذ نصيب شركائه فى مال مع نصيبه، ثم ينكره عليهم، ويأبى رده إليهم، يعتبر مبدأً ويحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات.

**الظعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٢**

إستبدال الأمانة لا يكون مانعاً من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات، إلا إذا كان قد إتفق عليه قبل وقوع الجريمة. أما إذا لم يلجأ الأمين إلى الإستبدال إلا بعد وقوع التهديد منه ويقصد الحرب من المسؤولية الجنائية، أو كان الدائن لم يقبل الإستبدال إلا كطريقة لإثبات حقه أو على أمل تعويض ما ضاع عليه بسبب التهديد، فإن الإستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية .

**الظعن رقم ٦٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٢٤**

إذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه إلى المتهم بصفته وكيلأ للبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله إلى البنك العام بمصر، وكان المتهم وقت هذا الإرسال قد خرج من خدمة البنك، فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله إليه على إعتقاد منه أنه لا زال فى خدمة البنك وأنه طلب إليه فعلاً أن يستعمل المبلغ فى أمر معين هو إرساله للبنك بمصر، والمتهم فى ذلك الوقت كان فى هذا الصدد وكيلأ للمعنى عليه بلا اجر، كما كان فى إعتقاد هذا المعنى عليه وكيلأ للبنك. ولا شك أن إختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلأ عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة لما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

**الظعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٢**

أن ما ينتج من الأطميان المشتركة كلها أو بعضها يكون ضامناً لسداد ما يتأخر عليها من الأموال الأهمية ولا شأن للحكومة بما يقع بين الورثة من إتفاق على قسمة علفية أو أى إتفاق آخر لا يزيل قانوناً بالنسبة للحكومة، حالة الإشتراك والشيوع. فإذا عين أحد الشركاء فى أرض حارساً على محصول حجز عليه لسداد الأموال الأهمية، وكان الحصول المحجوز عليه ناتجاً من جزء الأرض يقع فى نصيب هذا الحارس

وحده بموجب عقد قسمة عرفية لم تخطر بها الحكومة، ثم تصرف هذا الحارس في الحصول المحجوز فإنه يعتبر مبدأً، ولو كان سدد نصيبه في الأموال المتوقع من أجلها الحجز .

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٠

إذا سلم الوكيل بالأجرة الشيء الذي في عهده للغير لبيعه وشراء شيء آخر بتمنه، فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه تصحق جريمة الإعتلاس .

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٣٦/١٠/٢٦

إن مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتماً جريمة التبديد ولا نية الإعتلاس عند الوكيل. فيجب على المحكمة في هذه الصورة أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم في موضوع تهمة التبديد المرفوعة أمامها بالإدانة أو البراءة لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع. أما أن ترى التهم بالتبديد لمجرد أن هناك حساباً بينه وبين اجنبي عليه وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما فهذا مخالف للقانون والحكم بذلك يتعين نقضه .

الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٣٦/١٠/٢٦

إذا تسلم أحد الورثة بإعتباره نائباً عن باقي الورثة سنداً مبلغ ما محرراً باسمه لإستعماله في أمر معين لرفع بهذا السند دعوى باسمه هو شخصياً مدعياً أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة، بل هو إنما تسلم صورة منه كانت بمزانة التوفى فإن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقصة لهذا السند إلى حيازة كاملة بنية التملك ويكون مختلساً لهذا العقد .

الطعن رقم ٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٧

إن تحديد التاريخ الذي وقع فيه التبديد مسألة موضوعية لا تجوز إثارة الجدل حولها أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٣٧/٢/١٥

لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة المضادة على بياض أن تكون الورقة خالية بالرة من كل كتابة فوق التوقيع، بل تتحقق الجريمة أيضاً بملء بعض الفراغ - الذي ترك قصداً لملئه فيما بعد بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقي - فإذا تسلم شخص سند دين بمبلغ معين ترك فيه إسم الدائن على بياض للبحث عن يقرض الموقعين عليه المبلغ الوارد به لسداده لبنك معين حتى إذا وجد من يقبل الإقراض وضع إسمه في الفراغ المزوك بالسند، فبدلاً من أن يفعل الأمين ذلك وضع إسمه هو في الفراغ



مع أنه لم يسدد الدين للبنك تنفيذاً للإتفاق، ثم طالب الموقعين بقيمة السند، فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة المنطبقة على المادة ٢٩٥ ع .

الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٣٧/٥/٢٤

إن مناط العقاب في المادة ٢٩٦ عقوبات ليس الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد. وإذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى المؤمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه فإذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلاً للدعارة السرية، ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيره لهذا الغرض لجأت إلى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن باسمه لتتخذ به لتنفيذ غرضها، ودفعت له مبلغاً من المال على ذمة الأجرة، فلم يستأجر المسكن وإحتلس المبلغ لنفسه، ففعلته هذه خيانة للأمانة والقول بأن المتهم في هذه الصورة لم يستلم المبلغ وكلياً عن الأجنبي عليها بل بصفته مؤجراً لها هو قول خاطئ، لأن قبوله إستئجار المسكن باسمه، ومستوليته قبل المالكة، لا ينفيان أنه وكيل عن الأجنبي يعمل نيابة عنها. وإستجاره المسكن باسمه في الظاهر لتسكنه الأجنبي عليها في الواقع إنما هو إغارة لإسمه وإغارة الإسم نوع من الوكالة .

الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٤

إذا لم يكن التأمين المودع من التسم لدى الشركة المستخدم فيها [شركة سنجر] مستحق الوفاء طبقاً لشروط الإستخدام فليس للمتهم أن يعمسك بمحصل المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة، بل يجب عليه أن يرد ما كمل ما يحصله من مالها بصفته وكيلاً عنها. فإن لم يفعل رغم مطالبته عند مختلساً لما حصله وحق عليه العقاب طبقاً للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢١

إن القانون في مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الإخلال بتنفيذ عقد الإئتمان في ذاته وإنما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على إختلاس الشيء المسلم. وإذاً فإذا كانت نية الجاني وقت التسليم غير متفقة مع ما قصده الأجنبي عليه من التسليم، فلا تأثير لذلك في قيام جريمة خيانة الأمانة متى ثبت أن الجاني إختلس الشيء الذي سلم له ولم يستعمله في الأمر المعين الذي أراده الأجنبي عليه بالتسليم .

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢٨

— إن العبرة فيما تشهد عليه الأوراق الصادرة من المتهمين في جريمة إختلاس هي بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق وألفاظها. ولكن متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقة المتهم بالجاني عليه كوكيل بالعمولة وتأييدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى، فمثل هذه الأوراق تعتبر أساساً لجريمة الإختلاس .

- إنه إن صح أنه لا يترتب على مجرد الإمتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الإختلاس متى كان سبب الإمتناع راجعاً إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فمحل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقي مطلوب تصفيته توصلاً لإلزامات وقوع مقاصة تيراً بها الذمة. أما إذا كان الثابت أن الحساب بين المتهم وبين المجنى عليه قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد برده على أقساط، فإمتناع المتهم عن الرد يعتبر إختلاساً.

الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٢٧  
إذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فإن اغتيال لا يتملك بها المبلغ الذى حول به، بل إنه يكون وكيلاً يسأل عن تبديد ما يتسلمه بصفته.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٢٠  
الشريك إذا إختلس شيئاً من رأس مال الشركة أو من موجوداتها المسلمة إليه بصفته يعتبر مختلساً، لأن مال الشركة إنما سلم إليه بصفته وكيلاً. ولا يمنع من هذا أن الشركة وقت الإختلاس لم تكن قد اتخذت بشأنها إجراءات التصفية فإذا تسلم شخص من آخر مالاً ليشوى بضائع للإختبار فيها شركة بينهما فلم يشو إلا بعض المال وإختلس الباقي فإنه يكون طبقاً للمادة ٢٩٦ ع مختلساً لنصيب شريكه

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٤٠/٢/١٩  
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم طلب إلى المجنى عليه أثناء سيرهما فى الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فأجابه إلى طلبه، ولما وصلا إلى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التكلم بالتليفون فإطمأن له وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها، ولما بنس من حضوره عاد لمنزله وأبلغ الحادثة لأبيه، فالوصف الصحيح لهذه الواقعة هو أن تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الودعة وأن إختلاسه لما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات " ٣٤١ من القانون الجديد". ومن الخطأ اعتبار ما وقع من المتهم سرقة، لأن ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه السواران إلى داخل المحطة يتم به انتقال الحيازة ليهما للمتهم لإنتطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمنعوية مما ينغى معه الإختلاس فى معنى السرقة.

الطعن رقم ٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٤٠/١١/٢٥  
إذا إشتراط فى عقد البيع أن الملكية فى المبيع تبقى للبايع حتى يجريه المشتري فإن وجود المبيع عند المشتري فى فترة التجربة إنما يكون على سبيل الودعة. فإذا هو تصرف فيه فإنه يكون قد خان الأمانة ويحق عقابه بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات.

#### الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٢٣

إذا كانت التهمة الموجهة إلى التهم هي أنه إختلس مبلغ كذا قيمة الإيصال المسلم إليه لتحويله على سبيل الوكالة لشركة ما إضراراً بها، فتمسك التهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ إلا بناء على ما جرى به العرف في علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم في أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلاً يجتازون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عمولة بعد في ذلك الشهور الباقية من السنة، وأنه لم يجرر السندات الإذنية للشركة إلا بناء على طلب باسكاتيها لغياب مديرها وأنه قد تجمد له فعلاً عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفى لوفاء ما سبق أن إحتجزه، وأنه لذلك إمتنع عن الدفع للمقاصة، ثم ثبت أن دفاع التهم في صدد العرف الجاري صحيح، فإن إحتجازه لنفسه المبلغ الذي حصله يكون قد تم برضاء الشركة ولا يصح إذن إعتباره إختلاساً وتخريب التهم السندات بالمبلغ المذكور لا يؤدي إلى إدانته ما دام تصرفه فيه كان قبل تحريها.

#### الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٤٢/١٠/٢٦

لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع، فإذا وقع فعل الإختلاس لم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق التهم أو غيره فإن العقاب يكون واجباً.

#### الطعن رقم ٥١٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٥٦ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٨

الوارث الذي يتسلم العقود التي كانت مسلمة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته، وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك، ما دامت يده عليها، بمقتضى حكم القانون بد امانة تتطلب منه أن يعيدها بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها أو عبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الوديعة على المودع لديه ولا يقلل من صدق هذا النظر أنه لم يباشر مع المجنى عليه عقد وديعة، وأن العقد الذي أنشأها إنما كان مع أبيه لينتهي بموته. وذلك لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ ع لم ينص على أن تكون الوديعة، باعتبارها سبباً من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى التهم ولادة عقد، بل إكتفى في ذلك بعبارة عامة، وهي أن يكون تسلم المال قد حصل على " وجه الوديعة " مما يستوى فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٢

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم تسلم مبلغ جنيهاً من أحد الناس لإيداعه أمانة لخبر في دعوى مدنية فلم يقدّم بذلك، ولم يرد المبلغ إلى صاحبه بعد طلبه، فإنه يكون مختلساً له، ويحق عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. ولا يحدى المتهم في دفع المسؤولية الجنائية عنه إدعاؤه أن صاحب المبلغ لم يكن مكلفاً بدفع أمانة الخبير، لأن تسلمه المبلغ كان على ذمة دفعه إلى الخبير، فإذا هو كان قد تبين له فيما بعد عدم إمكانه القيام بذلك فقد كان واجباً عليه أن يرد المبلغ بمجرد طلبه لأن يده عليه لم تكن إلا يد وكيل مكلف برده إذا لم يقدم بدله فيما وكل إليه.

الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢١

إن المادة ٣٤٠ عقوبات إذ نصت على معاقبة " كل من أقرن على ورقة مضطّة أو مضطّة على بياض فخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والمسكات التي يوجب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو ماله " قد دلت بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يوجب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو ماله أو يكون من شأنها الإضرار به كأنما ما كان هذا الضرر مادياً أو أدبياً محققاً أو محتملاً فقط كما هي الحال تماماً بالنسبة إلى ركن الضرر في جريمة التزوير، مع فارق واحد هو أن الضرر أو احتماله هنا يجب أن يكون واقعاً على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٩

إذا كانت الواقعة أساس الإتهام هي أن الجاني عليه كان ضامناً لآخر لدى دائن أجنبي، فخشي ملاحقة الدائن له والتفيل على ماله وفاء لدينه، فأودع آلات سينمائية يملكها لدى المتهم، ثم نقل هذا الآلات إلى حيازة صهر هذا المتهم وكتب له ورقة مبايعة بها للوقوف في وجه الدائن إذا ما حدثت نفسه بالتفيل عليها أرجع تاريخها إلى زمن سابق، فما كان من هذين إلا أن أنكرا عليه ملكيته للآلات مدعين أن البيع جدى واستخلصت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أن تحرير ورقة المبايعة كان وليد إعزاز المتهمين، وأنهما كانا في ذلك يقصدان إغتيال ماله فعهدا إلى إنكار ملكه زاعمين جدية ورقة المبايعة وهي في الواقع ليست إلا بيعاً صورياً يخالطه الغش، فأذنت للمحكمة عليه بإلبات الغش والصورية من طريق الشهود والقرائن لإختلاط الغش بالصورية حتى صارت هذه أداة الغش، فإن ما فعلته المحكمة من ذلك لا عيب فيه ولا خطأ. ولا يصح للمتهمين أن يحميا بأن المحكمة إذ فعلت ذلك قد أجازت إثبات صورية عقد البيع بغير دليل كتابي ولا وجود مبدأ ثبوت بالكتابة. لأنه ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً سائفاً من

وقائع الدعوى وظروفها أن هذا البيع كان صورياً ومن طريق التدليس، فإن هذه الصورية التدليسية لا يقتضى إثباتها ضرورة وجود كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة، بل يجوز لكل من مسه التدليس ولو كان طرفاً في العقد أن يشتها بالقرائن. ولا يؤثر على حق هذا الجاني عليه في الإثبات أن موقفه يشوبه عيب الرغبة في الإضرار بدائنه، فإن هذا ينفي كونه مجنياً عليه في تدليس من جانب ذلك المتهمين.

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣٠

إذا كانت الواقعة التي أورد الحكم الأدلة على ثبوتها هي أن المتهم تسلم مبلغ عشرة جنيهات من الجاني عليه لشراء بضاعة له، فلما لم يفعل هم الجاني عليه بشكواه فرد له ثلاثة جنيهات وكتب على نفسه إيصالاً بمبلغ ستة جنيهات وتمهد شخص آخر بأن يدفع عنه الجنيه الباقي، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١٩

إن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوغن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك. ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذي أوقعته. فأمين شونة بنك السليف الزراعي وخفيظه إذا باعاً شيئاً من الأرض المدوع بالشونة لحساب وزارة الزراعة إلى شخص وتسلمها منه بعض الثمن وأحضرا عربة لنقله، وحبط الأرض قبل إتمام نقله من الشونة فإن جريمة خيانة الأمانة تكون متحققة بالنسبة إليهما. وهذه القلة تتوافر فيها أركان جريمة النصب بتصرف المتهمين بالبيع في مال غير مملوك لهما ولا لهما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشتري الحسن النية على الثمن، فإن التصرف على هذا النحو تتحقق به هذه الجريمة ولو لم يفتقر بطرق إحتيالية.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٩

الاختلاس يتم متى أضاف المختلس إلى ملكه الشيء الذي سلم إليه وتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له. ولا يمنع من تحقق جريمة الاختلاس أن يكون بعض الشيء المختلس قد ضبط في الشارع قبل الوصول به إلى منزل المتهم .

الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣

إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة اختلاس مبلغ سلم إليه باعتباره وكيلاً بأجر وإعتمدت في إدانته على ورقة منسوبة إليه، فلا يقدح في حكمها أن هذه الورقة لم تودع ملف الدعوى، ما دام المتهم قد ووجه بها في التحقيق وأدرجت صورتها في المحضر ولم يتنازع في صحتها.

#### الطعن رقم ١٤٩١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١

ما دام الحكم الصادر لى جريمة خيانة الأمانة قد أثبت بما أورده من الأدلة أن المتهم كان يقبض مبالغ الشركة التى هو موكل عنها تحصيلاً من العملاء لحسابها ثم يخلسها لنفسه إضراراً بالشركة فهذا يكون يائناً كافياً لعقد الإلتزام الذى تسلم المبالغ بموجبه .

#### الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٨

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه إشرك بطريق الإلتفاق مع آخر فى تبديد أخشاب للمجنى عليه لبرأته محكمة أول درجة ثم أدانته المحكمة الإستئنافية ولم تقل فى ذلك إلا أنه عند ضبط الأخشاب عنده أثناء التحقيق إدعى أنه تسلمها من الفاعل الأسمى ثم تعهد بعدم التصرف فيها ورغم هذا التعهد فإنه تصرف فيها وبددها، فإنها تكون قد أخطأت، إذ الواقعة التى إتهم فيها أدم محكمة الدرجة الأولى خاصة بما تسلمه الفاعل من المجنى عليه لا بما تسلمه هذا المتهم عند الضبط وأخل عليه التعهد بعدم التصرف فيه ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم - وهو شريك - يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر بوصفه فاعلاً لوحدة الواقعة المتهمين معاً فيها مما مقتضاه - تحقيقاً لحسن سير العدالة - أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما كليهما .

#### الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٩

الشريك الذى يخلس شيئاً من مال الشركة المسلم إليه بصفته ليستخدمه فى شؤونها يعاقب بخيانة الأمانة لأن تسلمه مال الشركة فى هذه الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلاً بصفته وكيلاً عن شركائه والوكالة من عقود الإلتزام الوارد ذكرها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

#### الطعن رقم ٣١٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٤

إنه لى تمكن مساءلة المتهم عن الغش أو التبديد الذى يقع بصدد تنفيذ التعاقد الحاصل مع شركة يمثلها هذا المتهم يجب أن يبين الحكم صلة المتهم ذاته بفعل الغش أو التبديد وأن يذكر الأدلة عليهما . ولا يغنى من ذلك القول بأن المتهم كان فى هذا التعاقد ممثلاً للشركة لأن هذا لا يدل بذاته على أن له دخلاً فى الفعل الذى وقع .

#### الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٤٩/١/٧

إذا كانت الواقعة الطائفة بالحكم هى أن المدعى بالحقوق المدنية سلم المتهم عند زفاف إبنته إليه منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجة فتصرف فى بعضها بالبيع وأخفى بعضها فى منزل آخر، ولضمت المحكمة ببرئته بقوله إن هذه الواقعة لا جرعة فيها إذ المنقولات قد سلمت إليه " الزوج " والتسليم ينفى

الإختلاس وهي لم تسلم على سبيل الوديعة إذ هو إلترم برد قيمتها إذا فقدت ويجب فى الوديعة رد الشئ بعينه، وعقد التسليم لا يعتبر عارية إستعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الإستهلاك فهذا من الحكمة غير سديد، إذ أن ما إستطردت إليه فى شأن عارية الإستهلاك غير صحيح من ناحية إعتبارها جهاز الزوجية من التلطيات التى يقوم بعضها مقام بعض وأن العارية فيه لا تكون إلا للإستهلاك والصحيح أن الجهاز من القيمات. وما قالته بصدد نفى الوديعة غير كاف، لأن إشتراط رد قيمة الشئ لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النص على أن رد القيمة يكون عند العقد مما يوضح إلى أن الرد يكون عيناً ما دام الشئ موجوداً، وما ذكرته بصدد التسليم الذى ينفى ركن الإختلاس فى السرقة غير كاف إذ هى لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها إلى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه هو أصبح صاحب اليد فعلاً عليه .

#### الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ١٩ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٢٨/١١/١٥

إن الوصى المعين من المجلس الحسى يشغل إزاء الشخص الذى يدير أملاكه المركز الذى تنص عنه المادة ٢٩٦ ع بعبارة " وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا بصفته وكيلأ بالأجرة أو مجاناً ". وإنطاع الوصى بأطيان القاصر الموضوعة تحت يده بهذه الصفة بدون سداد أى إيجار أو أى مقابل لهذا الإنطاع يدخل تحت عبارة " وغير ذلك " الواردة فى المادة ٢٩٦ المذكورة إطلاقاً وبدون تحديد، فيمكن أن يتكون منه الركن المادى لحيانة الأمانة المعاقب عليه متى توفرت بقية الأركان الأخرى، ومهما كان نوع ذلك الإنطاع .

#### الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٩ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٧

لفظ الإختلاس الوارد بالمادة ٩٧ من قانون العقوبات معناه تصرف الجانى فى المال الذى بهدته على إعتبار أنه مملوك له. وهو معنى مركب من فعل مادى هو التصرف فى المال ومن فعل قلبى يقترن به وهو نية إضاعة المال على ربه .

#### الطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٩ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٩

إظهار المتهم إستعداده أمام النيابة لرد المبلغ المختلس لا يمنع من أن تكون جريمة الإختلاس قد تمت. بل الدفع نفسه لا يمنع من تمامها قبل حصوله. وتتمامها يكون بالإمتناع عن الرد أو المعجز عنه عند الطلب ولو لم يحصل أى تحقيق. وطريقة الطلب وكيفية الإمتناع أو المعجز كلاهما من الأمور التى يقدرها قاضى الموضوع ومتى قال كلمته فيها وإسرفت الجرمية باقى شروطها فلا رقابة لأحد عليه .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٢٩/١٢/١٢  
التبديد لا يتحقق إلا باستهلاك الأمانة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها. أما إختلاس الأمانة فإنه يتحقق بكل ما دل به الأمين على إعتباره الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك فهو يقع متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك. فالقصد بالإختلاس في باب خيانة الأمانة هو غير المقصود بالإختلاس في باب السرقة. فإذا عرض شخص ما أؤتمن عليه للبيع فقد دل بذلك على أنه اعتبر الشيء الذي يعرضه ملكاً له. وهو بهذا الإعتبار مختلس للأمانة وتقع عقوبته تحت نص المادة ٢٩٦ عقوبات.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٠  
يجب أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة التبديد شاملاً لبيان تاريخ حصول التبديد وتاريخ الحجز وكذا السلطة التي أوقعت الحجز وإلا كان باطلاً.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٣١/٥/٧  
إذا تسلم وكيل المؤجر مبلغاً بدون إيصال من أحد المستأجرين لحصمه من الإيجار المطلوب منه لصاحب العين المؤجرة ثم إختلس هذا الوكيل المبلغ لنفسه وكان عقد الإيجار يقضى بعدم الدفع إلا بمقتضى إيصال فإن هذا الدفع لا يمكن إعتباره أنه حصل على أساس عقد الإيجار لمخالفته إياه، وإنما يعتبر أنه حصل بناء على عقد استئمان بين الدافع والوكيل ولا يمكن أن يتوب عليه إنشغال ذمة الوكيل لحساب المؤجر بصفته وكيلاً عنه إلا بتسليم الإيصال للدافع، بل تبقى ذمته مشغولة بهذا المبلغ لحساب الدافع بمقتضى عقد من عقود الذمة أو الأمانة وسواء أكان هذا العقد عقد وكالة أم عقد ودعة مؤقتة فهو داخل على كل حال تحت حكم المادة ٢٩٦ عقوبات.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨  
- تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك.  
- من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلاً للمجنى عليه، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع.  
- لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها.  
- من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإيداع قيمة النقولات، لأنه ملزم أصلاً بردها بعينها.



- إن البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣

منى كان دفاع الطاعن على ما بين من الحكم المطعون فيه إنما يقوم على وجود حساب لم يصف بعد بينه وبين المدعيات بالحقوق المدنية وهو دفاع جدى تشهد به الأوراق ويظهره تقرير الخبير المتدب حسبما أورد الحكم، وكان مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس في هذه الحالة لا تتحقق به جريمة الاختلاس ما دام أن سبب الإمتناع راجع إلى وجوب تصفية حساب بين الطرفين، إذ لا يكفى في جريمة التبديد مجرد التأخير في الوفاء بل يجب أن يقتزن ذلك يانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة بالإدانة أو البراءة المتداخلة وتقديم تقرير لها بمقتضى رايه لتقديرها، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيياً بالقصور والإخلال بحق الدلاء متعيماً نقضه.

#### الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٤٣٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٢

منى كان جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثلثات التى يقوم بعضها مقدم البعض، فإن إشرائط رد قيمته عند إستحالة الرد العيني بسبب الهلاك، لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرص وليس على سبيل الوديعة. ويكون ما غلص إليه الحكم من أن تصرف الطاعن فى جهاز زوجته الذى سلم إليه بمقتضى قائمة، ينطوى على جريمة خيانة أمانة صحيحاً فى القانون.

#### الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٢

منى كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصاً يدفع كل منهم خمسين قرشاً يومياً على أن يحصل على مائة وخمسين جنيهاً كل عشرين يوماً وقد عهد إلى المتهم " المطعون ضده " بأمانة صندوقها، إلا أنه لم يقيم بسداد ما يستحقه أحد الأعضاء عند حلول ميعاده، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة على قيام علاقة وكالة بالأجر بين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع، هذا فضلاً عن أنه يعتبر بهذه الخيانة مودعاً لديه يحفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى ببراءته تأسيساً على أن المال لم يسلم إليه بمقتضى عقد من عقود الأمانة، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٦٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١

إذا كان الحكم الابتدائى الغيايى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أن الاجنبى عليه سلمه منقولاته ليحيا حسابيه ويوفى ثمنها له أو يردها عيناً إذا لم يتم البيع، ولكنه لم يف بالتزامه واختلس تلك المنقولات، وكانت الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، فإنه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت إذ وصفتها بأنها جريمة نصب، إلا أن الطاعن لا مصلحة له فى الطعن ما دامت العقوبة المقررة بالقضى بها عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١

من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشئ المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الإتمان المبنية بالامانة ٣٤١ من قانون العقوبات. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أثبت واقعة الدعوى نقلاً عن بلاغ المدعى بالحق المدنى وأقواله بمحضر جمع الاستدلالات بما مؤداه أن تصرح له بصرف ١٧ طناً و ١٠٠ كيلو حديد وقد سلم إذن الصرف إلى الطاعن بوصفه صاحب محل تجارة حديد ومبلغ ألف جنيه خصماً من ثمن الحديد إلا أن الطاعن أخذ بماطله فى التسليم بإفاد بشكواه منهاه إياه بإخلاص كمية الحديد وقدم إقراراً منسوباً إلى الطاعن يفيد أن هناك كمية من الحديد مقدارها ١١٠ طناً و ١٠٠ كيلو تصرح بصرفها للمدعى بالحق المدنى، وأشار الحكم إلى أن الطاعن نفى - عند سؤاله أنه استلم أى نقود من المدعى بالحق المدنى وانتهى إلى ثبوت جريمة التبيد فى حق الطاعن تأسيساً على أن تسليم مقررات مواد البناء إلى التجار يتم لحساب المستهلكين الذين يصرح لهم بصرف هذه المقررات من الجهة الحكومية فتظل المقررات مودعة لدى التجار حين طلبها من ذوى الشأن مما مفاده أن العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحق المدنى كانت على سبيل الوديعة بالنسبة لكمية الحديد المأذون له بصرفها مما يضحى معه الطاعن خائناً للأمانة لإمتناعه عن تسليمه إياها. وكان البين من الأوراق أن المتهم دفع تهمة التبيد بأن الواقعة ليست وديعة وأن كمية الحديد المدونات بالإيصال قد استلمت ودفع ثمنها إلى الحافظة وأصبح مالِكاً لها أن العلاقة بينه وبين المدعى بالحق المدنى علاقة بيع وشراء تسرى عليه القيود التموينية فى كيفية توزيع الحديد بالسعر الرسمى مما يتنافى مع كون الحديد سلم إليه كوديعة لمصلحة الاجنبى عليه، لما كان ذلك وكان الحكم لم يعن بإستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت الاجنبى عليه يطالب المتهم بالحديد المصرح له به مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة أن الاجنبى عليه لم يثبت قيامه بدفع ثمن الحديد وأن الإذن المسلم له كان خالياً من إسم المتهم فإنه يكون معيماً بالقصور الذى يعجز عنه

الحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار بيانها مما يعين معه نقضه والإحالة  
بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن.

الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩  
من المقرر أن الإختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً معاقباً عليه إلا إذا كانت حيازة الشئ قد إنتقلت إلى  
المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشئ الذى أؤتمن عليه .

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٤  
إذا كانت الواقعة على الصورة التى أثبتها القرار المطعون فيه أن الجنى عليه سلم مبلغ الخمسة الجنيهات  
للمتهم لإستعماله فى أمر لمصلحته - إذ كلفه بإحضار مقابله ورقة صحيحة من مكان بعيد للذهب ولم يعد  
واختلس هذا المبلغ لنفسه، فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٦ من  
قانون العقوبات .

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٧  
عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى أداء أعمال الشركة المتقدمة بينهم بمال خاص  
بها هو غير مال الشركاء الخارج عن تقدير حصصهم فيها - فإذا إختلس الشريك مال الشركة المسلم إليه  
بصفته هذه ولم يصرفه فيما خصص له عد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٦ من قانون  
العقوبات .

الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٦١/١/١٠  
- تتحقق جريمة التبيد بمحصول العبث بملكية الشئ المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود الإئتمان  
الواردة بالمادة ٣٤٦ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت باجر أو مجاناً .  
- ناظر الوقف الذى يتسلم أعيانه وغلته إما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذى عينه ناظراً أو بإذن القاضي  
الذى ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال، ويعتبر شرعاً وكيلاً عن الواقف فى حياته ولوى منصب  
الوصى بعد موته. ولوى الخالين هو محاسب عن ذلك المال الذى يقبضه فإذا بدده فقلعه خيانة يستوى أن  
يكون المال مرصوداً على أفراد مستحقين أو على جهات البر. وقد حسم المشرع الخلاف بشأن التكيف  
القانوني لنظارة الوقف بما نص عليه فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام  
الوقف من أن الناظر يعتبر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين، كما نص فى المادة ٥٦ منه على  
سريان أحكامه - فيما عدا ما استثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة  
٥٠ المذكورة من بين ما إستثناء الشارع .

الطعن رقم ٥٣٧٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٨

من المقرر أن جريمة التبيد لا تحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشئ المبدد غير مملوك لمركب الاختلاس، فلا عقاب على من يبدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه، ولم يستثن الشارع من ذلك إلا حالة إختلاس المال المخجوز عليه من مالك فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وهو إستثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يتجاوز نطاقه، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون .

الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

لما كانت المادة ٤٨٥ من القانون المدني قد نصت على أن " تسرى على المقايضة أحكام البيع بالقدر الذي تسمح به طبيعة المقايضة، ويعتبر كل من المتعاقدين بائعاً للشئ الذي قابض به ومشترىً للشئ الذي قابض عليه " وكان الحكم قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية قد نفذ إنزامه بتسليم ماشيته التي قابض بها إلى المتعاقد معه فإن ملكية الأخير للماشية التي قابض عليها تنتقل إلى المدعى بالحقوق المدنية نفاذاً لعقد المقايضة وإذ كانت تلك الماشية في حيازة الطاعن حين إتمام المقايضة لأن أصبح حائزاً لها بمقتضى عقد جديد ضمنى وبين المدعى بالحقوق المدنية هو عقد ودیعة وتصح العلاقة بين الطرفين ليست مجرد علاقة مدنية بحجة بل تعتبر علاقة قائمة على أساس عقد من عقود الإنتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات هو عقد الودیعة.

الطعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٨

من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة أمانة إلا إذا إلتصق القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإنتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات وكانت العبرة في القول بنبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إعرافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة.

**\* الموضوع الفرعي : الشكوى في جريمة خيانة الأمانة :**

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧

جريمة خيانة الأمانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور شكوى من أجنبي عليه إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي لرفع الدعوى الجنائية في شأنها ومن ثم فلا تطريب على المدعى

بالخلق المدني إذا هو قام بتحريكها بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجناح وفقاً لنص المادة ٢٣٢ إجراءات.

**\* الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة :**

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٠ مكتب قني ١ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٠

لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه في الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظرف الواقعة المبيّنة به أن الجاني ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد ونية حرمان الجني عليه من الشيء المسلم إضراراً به.

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٠

القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بما له وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه. فإذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الأساسي في حكمها فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٤

إذا ألبت الحكم على المتهم أنه بوصف كونه شريكاً معهوداً إليه بإدارة الشركة ووكيلاً عن باقي الشركاء تصرف في العروض المملوكة للشركة وقبض ثمنها وأضافه للملكة إضراراً بشركائه الذين ادعى لهم أنها سرقت من المتجر، فإن الحكم يكون قد استظهر القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هو معروف به في القانون.

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٤

إن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا إنصرفت نية الجاني إلى التصرف في الشيء المسلم إليه بناء على عقد من العقود المبيّنة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما لو كان مالِكاً له إضراراً بالجني عليه .

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٥

لا يشترط أن يتحدث الحكم عن القصد الجنائي في جريمة التهديد بعبارة مستقلة، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من الظروف والملابسات التي أحاطت بالواقعة .

الظعن رقم ٧٧٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٤٥٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٥  
إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلالاً عن ركن القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة إذا كان ما أوردته فى حكمها كائناً لإستظهاره كما هو معرف به فى القانون.

الظعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١١٦٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٦  
قيام الطاعن بدفع ثمن الناقص من الأشياء التى بمهدهته بعد وقوع جريمة التهديد لا يمحو الجريمة ولا يدل بذاته على إنتفاء القصد الجنائي .

الظعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١/٢٨/١٩٥٧  
مضى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التهديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو إنصراف نيته إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بمالكه فإنه يكون قاصر البيان .

الظعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ٤/٢/١٩٥٧  
لا يكفى لإعتبار المتهم مبدداً مجرد إمتناعه عن رد المنقولات التى تسلمها لإصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بباقيّة ومع ما أبداه المتهم من إستعداده لردّها عند إستلام ما يستحقّه من الأجر بل لابد من ثبوت سوء نيته بما ينتج عنه.

الظعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٨/١٠/١٩٥٧  
إن مجرد تسليم الأمين للشئ المؤمن عليه إلى غيره لا يكفى لإعتباره مبدداً ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه .

الظعن رقم ١١٥٣ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ٦/١١/١٩٦٢  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد إقتصّر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها إضراراً به، وبني على ذلك لإدانتته بجريمة التهديد، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو إنصراف نيته إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه، وكان ما أوردته الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التهديد كما هى معرفة به فى القانون، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٦٥

لا يكفى فى جريمة التبيد مجرد التأخر فى الوفاء بل يتعين أن يقرن ذلك بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه وإخلاقه نفسه إضراراً بصاحبه وهو ما قعد الحكم عن إستجلاته ومن ثم يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٦

– القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخر فى الوفاء أو تصرف التهم فى الشئ المسلم إليه، بل يتعين أن يقرن ذلك بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه وإخلاقه نفسه إضراراً بصاحبه .

– أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة. ولما كان الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد خلا من إستظهار ركن القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة، فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٦٦

لا يشترط لبيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة، بل يكفى أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبيته به أن الجانى قد إرتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد ونية حرمان المبنى عليه من الشئ المسلم إضراراً به.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٦٨

تقدير توافر ركنى الضرر والقصد الجنائى فى جريمة التبيد مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تتأتى عن رقابة محكمة النقض، متى كان إستخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٦/٣/١٩٦٨

لا يتحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة بمجرد تصرف التهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية قلقه إياه وحرمان صاحبه منه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يستظهر هذا الركن الأساسى ولم يرد على دفاع التهم بما يفنده، يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٦/٢٧/١٩٧١

إن مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس، لا تتحقق به جريمة الإختلاس، ما دام أن سبب الإمتناع راجع إلى منازعة الطاعن فى ملكية المطعون ضدها لبعض النقولات، ولا يكفى فى تلك الجريمة مجرد التأخير فى

الوفاء، بل يجب أن يكون ذلك بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه. وإذا كان ذلك، وكان دفاع الطاعن تشهد به الأوراق التي قدمها والتي تمسك بدلائلها على ملكيته لبعض المنقولات المتنازع عليها، وعلى إنتفاء القصد الجنائي لديه لبعض الآخر منها، وقد إنتفت الحكم عن هذا الدفاع، كما لم يتحدث عن خلو قائمة المنقولات أو عدم خلوها من توقيع الطاعن، مع ما قد يكون لذلك من أثر في إثبات عقد الأمانة، ذلك أن انحراف العرفي لا تكون له قيمة في الإثبات إلا بعد التوقيع عليه، كما لم يكن يبحث وتمحيص الإقرار المقدم من المدعية بالحق المدني والتي تقر فيه بملكية الطاعن لكافة المنقولات الموجودة بمنزل الزوجية وأنه إضرأها من ماله الخاص، وأن المدعية تلك فقط بعض المنقولات التي قام بعرضها عليها رسمياً بمقتضى إنذارين وكذلك الإنذارات الموجهة إليها بعرض بعض تلك المنقولات عليها، مع ما قد يكون لها من الدلالة في إنتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ذلك الدفاع - وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى - ولم يرد عليه بما يفنده، وقصر في إستظهار القصد الجنائي وهو ركن أساسي من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها، يكون مشوباً بالقصور .

#### الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

لا يتحقق الركن المادي لجريمة التهديد بالتأخير في رد الشيء أو بالإمتناع عن رده إلى حين ما لم يكن مقروناً بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه، إذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجاني عن الرد، وأن يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسي ولم يرد على دفاع الطاعن في شأن طلبه من محكمة أول درجة عرض المنقولات على " زوجته " أجنبي عليها بالطريق الرسمي بما يفنده فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

#### الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٠

إن جريمة خيانة الأمانة لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد ارتكب الفعل المكون لها إضراراً بأجنبي عليه وبنية حرمانه من الشيء المسلم، وهذه العناصر لا يوجد ثمة دليل في الأوراق على توافرها في حق المتهم. ذلك بأن البضائع موضوع التهمة قد بيعت وسلمت بالفعل إلى المشتري الذي لم يثبت أنه سدد للمتهم شيئاً، إذ زعم أن الثمن يدفع عادة فور إستلام البضاعة في حين تبين - على نقيض ذلك من شهادة والد الأجنبي عليه أن الثمن لم يدفع للمتهم يوم الإستلام وإلا لما وعدت زوجة المشتري المتهم أمام هذا الشاهد - بعد خمسة أو ستة أيام من ذلك الإستلام - بسداد الثمن بعد يومين، وهو ما يظهر دفاع المتهم بأن المقابلة التي تمت



بينه وبين زوجة المشتري في اخل العام - قبل مضي أسبوعين على إستلام البضاعة - إنما إتفق عليها لإنجاز ذلك الوعد. بل إن سلامة طوية المتهم قد تكتشفت مما تبين من شهادة شاهد الإيصال من أنه بالرغم من أن هذا الإيصال لم يكن قد حرر وقت إستلام البضائع، فإن المتهم هو الذى أبدى إستعداده للتوقيع عليه كى يضمن الجنى عليه حقه معللاً بتخلف المشتري عن سداد الثمن. وحيث إنه لما تقدم، تكون التهمة المستندة إلى المعارض على غير سند بما يوجب القضاء فى الموضوع بإلغاء الحكم الغيابى الإستئنائى المعارض فيه وبإزالة المتهم ورفض الدعوى المدنية.

#### الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٥

من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر فى منطق سائق عدم إنصراف نية المطعون ضده إلى تملك الأجزاء المدعى بتبديدها من الماكينة وأنه إنما قام بفك تلك الأجزاء لتصليحها وعجز عن ذلك وأن جوهر النزاع يدور حول عدم قيام المطعون ضده بالتزامه النصوص عليه فى عقد الإيجار بإصلاح الأجزاء التالفة لأن ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى وإستبعاد معتقدها بما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢١

التأخير فى رد الشيء أو الإمتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التهديد ما لم يكن مقروناً بإنصراف نية الجنائى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه إذ من المقرر أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد تعود الجنائى عن الرد وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى ولم يرد على دفاع الطاعن بما يفقده يكون قد قصر بيانه قصوراً معيماً .

#### الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على القول بأن الطاعنين تسلموا من الجنى عليه أنبوبة البوتاجاز لتوصيلها إلى أحد المصانع فلم يفعلوا، ونى على ذلك إدانتهم بجريمة التهديد، ودون أن يبست قيام القصد الجنائى لذيهمما وهو إنصراف نيهما إلى إضافة المال الذى تسلماه إلى ملكيتهما وإختلاسه لنفسيهما، وكان ما أوردته الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التهديد كما هى معرفة به فى القانون .

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨  
مضى كان ما أورده الحكم فى مدوناته كاف وساتغ فى بيان نية الإختلاس، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة بل يكفى أن يكون ما أورده من وقائع وظروف يدل على قيامه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن من قصور فى السبب فى هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٥  
من المقرر أنه يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى الإختلاس بل يكفى أن يكون ليما أورده، من وقائع وظروف ما يدل على قيامه.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١١  
من المقرر أن التأخير فى رد الشيء أو الإمتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبيد ما لم يكون مقروناً بإتصاف نية الجنائى إضافة المالى الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه ولما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن الطاعنين بررا إمتناعهما عن رد المبلغ المقول بإختلاسه منذ البداية بما تمسكا به من وجود حساب بين الطرفين لم يصف بعد ومن حقهما فى حبس المبلغ حتى يستوفيا حقهما قبل الجنئى عليه من عمولات وما أنفقاه من مصروفات شحن، وكان هذا الذى قام عليه إعتقاد الطاعنين سائلاً يشهد له الواقع وبسائده مسلكتهما فى مرحلة التحقيق الإبتدائى من إبداء إستعدادهما لإيداع المبلغ خزينة المحكمة حين تصفية الحساب وما آلت إليه الأمور فى مرحلة المحاكمة من تصفيه الحساب وقيامهما برد المبلغ الذى أسفرت عنه عملية التصفية إلى وكيل الجنئى عليه على ما أورده الحكم، ودالاً فى خصوصية هذه الدعوى على إنتفاء القصد الجنائى لديهما وأنهما ما هذا بقعودهما عن الرد لرة إلا حفظ حق له ما يبرره قانوناً، فإن الحكم إذ دانهما بجريمة التبيد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يعين نقضه وتبرئة الطاعنين مما أسند إليهما.

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨  
من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة بل يكفى أن يكون ليما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هى الحال فى الدعوى المطروحة فإن ما يشه الطاعن من قصور فى إستظهار قصد الإختلاس يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨

مجرد عدم تقديم الأشياء المحجوزة لا يوجب عليه إعتبار المتهم مبدأً إلا إذا ثبت سوء نيته وأنه أخفى الأشياء أو تصرف فيها بقصد عدم تكمين المخضر من بيعها. فإذا أثبت المحكمة أن الأشياء المحجوزة موجودة ولكن لم تقدم للبيع وإدعى المتهم أنها محفوظة في محل مأمون وأنه لم يقدمها للبيع لغيبة محل عمله، ثم حكمت المحكمة مع ذلك بإدانة المتهم بغير أن تبحث فيما إذا كان عدم تقديمه إياها للمحضر يوم البيع هو بسوء قصد من المتهم كى لا تباع أم هو ناشئ - كما يقول - من أنه كان وضعها في محل مأمون كيلا تضيع أثناء غيابه فإن الحكم يكون باطلاً لعدم بيان سوء القصد ويجب نقضه .

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٤

المستأجر أمين على ما تسلمه من الآلات والأشياء الأخرى مسئول عن ردها عند انتهاء الإجارة ووكيله فى ذلك يقوم مقامه. فإذا فقد شئ أثناء مدة الإجارة فلا يمكن معاقبة أيهما باعتباره سارقاً لأن أخذه المال كان برضاء مالكة ولا يمكن إعتباره مبدأً لأنه ما دامت مدة الإجارة لم تنته وهو مسئول عن رد ما تسلمه لصاحبه فى نهاية الإجارة فلا يمكن القول بغير سوء النية عنده. وسوء النية شرط ضرورى فى جريمة التبيد المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٢٩/٦/١٣

لا يعتبر الوصى أو القيم مختلساً ما شغلت ذمته به من حساب من هم فى ولايته من القصر أو المحجور عليهم إلا إذا توافر لديه سوء النية. فإذا تبين محكمة النقض من الوقائع الثابتة بالحكم أن نتيجة تصفية حساب القيم مع محجوريه دلت على أنه دائن لبعضهم ومدين لبعض الآخر وأن ما هو دائن به يزيد على ما هو مدين وأن القيم كان يعيش مع محجوريه فى معيشة واحدة جاز لها أن تستنتج من مجموع ذلك إنفاء سوء القصد لدى القيم فى إنشغال ذمته بما ظهر أنه مدين به لبعض محجوريه وأن تنقض الحكم الصادر بالعقوبة وتحكم بالبراءة .

الطعن رقم ٢٤٤٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢١

إذا قضت محكمة أول درجة ببراءة المتهم فى تبيد أشياء إستناداً إلى أمور إستخلصت منها عدم توفر نية التبيد عنده ثم جاءت المحكمة الإستئنافية فألغت هذا الحكم وقضت بالإدانة دون أن تبين فى حكمها ما يدل على توفر نية التبيد لديه كان فى حكمها قصور فى البيان وفى الرد على أسباب حكم البراءة يجعله معيلاً متناً نقضه .

الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٣٠/٥/١

المبادرة إلى رد المعجز الوقتى الذى يظهر فى الحساب تزيل جريمة التهديد. إذ هذه المبادرة تعتبر دليلاً على إنعدام نية التهديد.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

— يتحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة بتصرف الخائز فى المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغير حيازته النافذة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده.

— لا يشترط لبيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفى أن يكون مستفاداً — من ظروف الواقعة المبينة به — أن الجنائى قد إرتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبينة حرمان الجنى عليه من الشئ المسلم إضراراً به.

— إن الوفاء اللاحق لإرتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يدل بذاته عن إنطاء القصد الجنائى.

— تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذى أوًمن عليه مملوكاً له بتصرف فيه تصرف المالك.

— من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلاً للمجنى عليه، بل يكفى أن يكون الضرر محتمل الوقوع.

— لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التهديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها.

— من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيم الطاعن بإبداع قيمة المنقولات، لأنه ملزم أصلاً بردها بعينها.

— إن البحث فى حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضى الموضوع ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض.

— ضخمة الموضوع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول التهديد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى.

— متى كان الحكم لد إستهتر إستلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد إيجار وقائمة تحوله إستعمالها مقابل الأجرة المتفق عليها، فإنه لا يؤثر فى صحته أن يكون قد إعتبر المال المخلس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الإستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلاً من هذين تعقيدى هو من عقود الأمانة ويتوالى به ركن الإلتزام.

- متى كان الطاعن لا يتنازع في أن العقْد يلزمه برد المنقولات إلى المُرْجِرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصاً يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بياناً كافياً يجعلها من المثلّيات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقْد.

- إن تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبيد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة.

- متى كان الحكم لم يقتنع بدفاع الطاعن ولم يعول عليه في إدانته وإنما حصله وأطرحه بما يسوغ إطراحه ودلّ على أن تصرف في المنقولات، وكانت المحكمة لم تجعل هذه الواقعة أثراً في الإدانة وكان حكمها مقاماً على أدلة مؤيدة إلى ما رتب عليها، فإن خطأ الحكم في فهم عبارة وردت بمحضر الجلسة بأنها تفيد إعراف الطاعن ببقاء المنقولات في المسكن مع أن المقصود منها هو بقاؤها فيها بفرض حصوله - لا يؤثر في سلامة الحكم.

- من المقرر أن معاد سقوط جريمة خيانة الأمانة يبدأ من تأريخ طلب رد الشيء أو الإمتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه إذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك.

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما رجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه.

- متى أدخلت المحكمة بقول شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي سألها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- إن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحول المحكمة الإستعانة عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

- ليس للطاعن أن ينعي على المحكمة قصورها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

- لا يقبل من الطاعن أن يثير الدفاع الموضوعي أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن المحكمة الإستئنائية إنما تقضي بعد الإطلاع على الأوراق وهي لا تسمع من شهود الإلّبات إلا من ترى لزوماً لسماعهم.

الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧

لما كانت جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك، ويتحقق القصد الجنائى فيها بتصرف الخائن فى المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف يتغير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده ولا يشترط لبيان القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة، بل يكفى أن يكون مستفاداً - من ظروف الواقعة المبينة به - أن الجنائى قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد ونية حرمان الجنئى عليه من الشئ المسلم إضراراً به، وكان الحكم المطعون فيه لم يخطئ تقدير ذلك كله، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤٩٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٥

من المقرر أنه لا يكفى فى بيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة كما هو معرف به فى القانون مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس بل يجب أن يقترن الإمتناع بإنصراف نية الجنائى إلى إضافة المال إلى ملكه إضراراً بصاحبه، وكان الحكم المطعون فيه رغم تحصيله سبب إمتناع الطاعن عن رد العقد لصاحبه برغبته فى الحصول على دينه منه، لم يرد على هذا الدفاع بما يفنده رغم أهميته وأثره فى مصير الدعوى، وقصر فى إظهار القصد الجنائى وهو ركن أساسى من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها لأنه يكون معيباً بما يطله ويرجب نقضه.

الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١

حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على ما مؤداه أن الطاعن قد تسلم من الجنئى عليه السيارة موضوع الإتهام لبيعها ثم فوجئ بعد ذلك بفقدانها. وهذا الذى أورده الحكم وبنى عليه إدانة الطاعن بجريمة التبيد لا تتحقق به أركان هذه الجريمة كما هى معرفة به فى القانون ولا يكفى فى بيان توافر القصد الجنائى لدى الطاعن لأن هذا القصد لا يتحقق بمجرد النسخ فى الوفاء أو بتصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه بل يعين أن يقترن ذلك بإنصراف نية الجنائى إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه. لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة، وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد خلا من إظهار ركن القصد الجنائى، فإنه يكون قاصر البيان .

• الموضوع الفرعي : إقصاء جريمة خيانة الأمانة :

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩

ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المقتلس، بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده، إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك.

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١

حصول السداد للمبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار فى مذكرته المقدمة إلى محكمة الإستئنافية إلى مخالفة قدمها موقع عليها من الجنى عليه تنفيذ إستلامه المبلغ موضوع إيهال الأمانة قبل حلول التاريخ المفق عليه لتوريد المسلى إلا أنها لم تشر إليها فى حكمها، فإن المحكمة الإستئنافية بمنع تعرضها لهذه المخالفة ولحققة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيباً بالقصور الذى يطله .

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٣١

ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المقتلس بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده إلا إذا أقام الدليل على خلاف ذلك، إذ يغلب فى جريمة التبديد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك. فلا ترتب على الحكم فى اعتبار تاريخ إمتناع الطاعن عن رد عقدي الوديعة بعد مطالبة بهما تاريخاً لإرتكاب الجريمة .

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦

إن المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص قيداً على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بمحله متوقفاً على طلب الجنى عليه، كما تنص حداً لتنفيذها الحكم النهائى على الجاني بتحويل الجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت يشاء، وإذ كانت الغاية من كل من هذا الحد وذلك القيدين الواردتين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأوضاع العائلية التى تربط بين الجنى عليه والجاني، فلزم أن ينسب أثرهما إلى جريمة التبديد - مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة إضراراً بمال من ورد ذكرهم بذلك النص وكانت الزوجة الجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر عليه الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول الجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا التمسزول - الذى إثارته النيابة العامة - يتسع له ذلك الوجه من الطعن، وقد ترتب عليه أثر

قانوني، هو إنقضاء الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة.

#### الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٢٧

الحكمة في الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة هي أن الشارع رأى أن يغفر بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصاً على سعة الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها. وجرمنا النصب وخيانة الأمانة جريمتان مائلتان لجرمة السرقة، وحكمة الإعفاء واحدة في كل الأحوال فيجب أن يمتد حكم الإعفاء المنصوص عنه في المادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة إلى تلك الجريمتين " النصب وخيانة الأمانة " وإذن فالتبديد الذي يقع من الإنسان في مال أبيه إضراراً بهذا الأخير لا عقاب عليه. ولا يمنع من ذلك أن يكون إستلامه المال حاصلاً بناء على أمر من سلطة عامة مختصة كالمجلس الحسبي بأن الأب مجبوراً عليه مشمولاً بقوامة ابنه الذي كان مسلماً له مال أبيه بهذه الصفة، إذ توسطت تلك السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكية صاحبه له ولا علاقة النسب التي بين الابن وأبيه ولا يرتب حقاً ما للغير على هذا المال.

#### الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٤

إن سن القاصر إزاء وصيه إذا اختلس ماله ليس لها أي تأثير في التاريخ الذي تقع فيه جريمة الاختلاس إذ المناط في تحديد تاريخ الجريمة هو بحقيقة الوقت الذي وقعت فيه بالفعل. فإذا وجدت أمارات تدل على حصول الاختلاس فإن تاريخ الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه الأمارات، فإن لم توجد فإن الجريمة لا يعتبر لها وجود إلا من اليوم الذي يمتنع فيه المتهم عن رد المال أو يثبت عجزه عن ذلك بعد تكليفه به بأية طريقة من الطرق. فإذا كان الثابت بالحكم أن القاصر بعد إنتهاء الوصاية قد تخاسب مع الوصي وحرراً ورقة بذلك، وتمهد الوصي بأن يؤدي للقاصر في تاريخ معين المبلغ الذي أظهره الحساب ثم لم يوف بعهده وحكت المحكمة بالعقاب على أساس ما رآه من أن الدعوى لم يسقط الحق في إقامتها لأن المخاسبة وما تلاها ليس فيها ما يدل على عجز المتهم عن الرد، بل إن العجز إنما ظهر في وقت إمتناع المتهم عن الوفاء بعهده حتى قلدت الشكوى حذبه مما يتعين معه إعتبار هذا الوقت مبدأ لحساب مدة السقوط، فإن هذا الحكم لا يقبل الطعن عليه من ناحية مبدأ سريان المدة.

#### الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٨

إن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده. فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها من هذا الوقت. ولئن ساغ القول بأن إمتناع الأمين عن رد الأمانة



بعد مطالبته بذلك يعد مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية لأن هذا لا يكون إلا إذا كان حصول التبليد قبل ذلك لم يقيم عليه دليل، أما إذا ثبت لدى القاضي من ظروف الدعوى وقرائنها أن الاختلاس قد وقع بالفعل في تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت في هذا التاريخ، ويجب اعتباره مبدأ لمدة السقوط بعض النظر عن المطالبة. وإذاً فإذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الوصى كشف الحساب إلى المجلس الحسبي مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة تبديد أموال القصر المسندة إليه على أساس أن إسقاطه بعض المبالغ التي في ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلاً على أنه إختلسها لنفسه فإن هذا يكون صحيحاً ولا غبار عليه، لأن جريمة خيانة الأمانة تتم كلما أظهر الأمين نيته في تملك الشيء المودع لديه.

#### الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٤/١١/١٩٢٩

جريمة خيانة الأمانة هي من الجرائم الرقبة التي تتم وتتقطع بمجرد إختلاس الشيء المودع أو تبديده فالיום التالي لحدوثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها. وعلى قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى. وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجاني بحيث إذا هداه البحث لإعتقاد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك ومتى أقام الدليل عليه فهو بمنزلة عن كل رقابة.

#### الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٧/٤/١٩٣٠

إذا كانت الأشياء المودعة لدى المتهم بخيانة الأمانة كثيرة ومتنوعة فقاضي الموضوع ليس مجبراً على أن يبحث في تاريخ التصرف في كل واحد منها على حدة، بل له إذا ثبت أمامه حصول التصرف في بعض هذه الأشياء في تواريخ معينة أن يستنتج من قرائن الدعوى وظروفها وأدلتها أن التصرف في باقي الأشياء الأخرى حصل أيضاً عند التصرف في الأشياء التي أوصل التحقيق لمعرفة تاريخ التصرف فيها. وإذا اعتقد أن هذا التصرف حصل فعلاً من قبل الثلاث السنوات السابقة على أول إجراء متعلق بالتحقيق وقضى بسقوط الدعوى العمومية كان قضاءه سوابها وبعيداً عن كل رقابة.

#### الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ٧/٦/١٩٧٩

من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستلزم به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقص وكان ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إبداء الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه.

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١

حصول السداد للمبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة إلى محكمة الإستئنافية إلى مخالصة قدمها موقع عليها من المجنى عليه تفيد إستلامه المبلغ موضوع إيصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى إلا أنها لم تشر إليها في حكمها، فإن المحكمة الإستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقه ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيباً بالقصور الذي يطله .

الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٨

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعها إلا بناء على طلب المجنى عليه. وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها. كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجنائي في أى وقت شاء " وكانت هذه المادة تضع قيوداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله موقفاً على طلب المجنى عليه كما تضع حداً لتنفيذها الحكم النهائي على الجنائي بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت شاء وإذا كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الوارد في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجنائي تلزم أن ينسب أثرها إلى جريمة التهديد موضوع الدعوى الماثلة - لوقوعها كالسرقة إضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن فإن هذا النزول يترتب أثره القانوني وهو إنقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ مאלفة الذكر، ولا ينال من ذلك ما أفصحت عنه الفقرات من إنقصاص العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن بالطلاق لأن تحويل المجنى عليه حق التنازل جاء صريحاً وغير مقيد ببقاء الزوجية وقت التنازل - وهو ما يتماشى مع المحكمة التي تباها الشارع وأشير إليها في تقرير لجنة الشئون التشريعية والمذكورة الظهيرية وهي التمس على أسرار العائلات صوتاً لسمعتها وحفظاً لكيان الأسرة وهو معنى يفيد منه باقى أفرادها بعد وقوع الطلاق.

**\* الموضوع الفرعي : تهديد :**

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٠

إن سداد وتنازل الدائن عن الحجز بعد وقوع جريمة التهديد لا يمحو الجريمة ولا يدل بذاته على إنتفاء القصد الجنائي .

الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٥

السداد اللاحق على تمام جريمة التبيد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية.

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٦/١/١٩٧٨

- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التبيد يتحقق بإنصراف نية الجنائي إلى إضافة المال الذى سلمه إلى ملكه وإخلاقه لنفسه، والبحث في توافره مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى .

- لما كان الحكم قد إستظهر بالأدلة الساففة التى إستند إليها وبما يتفق مع الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تسلم كافة المستندات بصفته أميناً لصندوق الجمعية المذكورة مما يتحقق به تسليمها إليه على سبيل الوكالة عنها وأنه قد أودع بعضاً منها في القضية التى رفعها على المطعون ضدها لإستجدها ولم يذنه إلا عن الباقي من المستندات التى كان قد تسلمها بتلك الصفة ولا تتعلق بالتزاع المذكور، وكان مفاد ذلك أن الطاعن وقد إمتنع عن رد هذا الباقي دون وجه حق فإنه يكون قد أضاعه إلى ملكه بنية إختلاسه وحرمان الجمعية المطعون ضدها منه وهو ما يتوفر به القصد الجنائي في جريمة التبيد على النحو الذى يتطلبه القانون لما كان ذلك فإن معنى الطعن على الحكم في هذا الخصوص يتحلل إلى جدل موضوعى فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط محكمة الموضوع لمعناها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. ولا جدوى من بمد مما يثيره الطاعن بشأن سجل الجمعية وخاتها ما دام قد ثبت في حقه تبيد تلك المستندات الأخرى التى تكفى لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨١

- لا يلزم في الإدانة بجريمة خيانة الأمانة بيان مقدار المال المقتضى، وما دام الحكم قد أثبت بأدلة متعجدة واقعة التبيد في حق الطاعن لذلك حسب ليرأ من قاله القصور إذ لا يعيه عدم تحديد المبلغ محل الجريمة بالضبط .

- من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة خيانة الأمانة - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها.

الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ٢١/١١/١٩٢٩

إذا أودع المدين المبلغ المحجوز من أجله بخيانة المحكمة بعد أن نقص منه ما إعتبره حقاً ثابتاً له بمقتضى حكم نهائي صادر لمصلحته على الحاجز أو إذا أودع المبلغ المحجوز من أجله معلقاً صرفه على شرط يعتقد أن له الحق في إشواطه فلا يقبل قانوناً إستخلاص توفرية التبيد لديه - إذا هو تصرف في الشئ المحجوز - لا

من نقص المبلغ الذى أودعه ولا من مجرد تعليقه صرف المودع على شرط. بل لى هاتين الصورتين تكون نية التبيد متعمدة ولا عقاب .

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٤/١١/١٩٢٩

- الأصل أن حارس الحجز - ككل أمين - مكلف بحفظ الشئ إلى وقت طلبه. والدفع بسقوط الدعوى العمومية فى حالة الإختلاس أو التبيد يأتى من جانبه. فعليه هو إذن أن يبين متى حصل الإختلاس أو التبيد وللنيابة مناقشته فيما يقرره وعلى القاضى أن يحقق وجه الدفع ويقضى فيه. فإذا قامت أدلة الواقع على أن الحادثة حصلت من قبل الثلاث السنوات السابقة على تاريخ أول إجراء متعلق بالتحقيق لزمه القضاء بالسقوط وإذا استوت عنده الدلائل فى الناحيتين رجح مصلحة التهم وقضى بسقوط الدعوى .

- إن التبيد لما كان فى العادة معروفاً للأمين خالياً على صاحب الشأن فى الودعة كان تاريخ المخضر أو تاريخ المطالبة وهو تاريخ ظهوره والعلم به معتبراً مبدئياً وبصفة مؤقتة تاريخاً له إلى أن يدعى الجانى أسبقية الحادثة عليه ويثبت دعواه أو يبين القاضى - من تلقاء نفسه - هذه الأسبقية أخذاً مما يقوم عنده من دلائل الدعوى وظروفها .

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩

- تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذى أوتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك.

- يتحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز فى المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده.

- من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلاً للمجنى عليه، بل يكفى أن يكون الضرر محتمل الوقوع.

- لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها.

- لا يشترط لبيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفى أن يكون مستفاداً - من ظروف الواقعة المبينة به - أن الجانى قد إرتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبينة حرمان المجنى عليه من الشئ المسلم إضراراً به.

- إن الوفاء اللاحق لإرتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يحووها ولا يدل بذاته عن إنضاء القصد الجنائى.

- من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإبداع قيمة المنقولات، لأنه ملزم أصلاً بردها بعينها.

- إن البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض.

- مخكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبيد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى.

- متى كان الحكم قد استظهر إستلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد إيجار وقائمة تحوله إستعمالها مقابل الأجرة المتفق عليها، فإنه لا يؤثر في صحته أن يكون قد إعتبر المال المختلس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الإستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلاً من هذين العقدين هو من عقود الأمانة ويتوالى به ركن الإلتئام.

- متى كان الطاعن لا ينازع في أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصاً يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بياناً كالياً يجعلها من التملّيات التي يكون له أن يرد مظهرها أو قيمتها في نهاية مدة العقد.

- إن تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبيد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذى ورد في وصف التهمة.

- متى كان الحكم لم يقتنع بدفاع الطاعن ولم يعول عليه في إدانته وإنما حصله وأطرحه بما يسوغ إطراحه ودلل على أن تصرف في المنقولات، وكانت المحكمة لم تجعل هذه الواقعة أثراً في الإدانة وكان حكمها مقاماً على أدلة مؤدية إلى ما رتب عليها، فإن خطأ الحكم في فهم عبارة وردت بمحضر الجلسة بأنها تفيد إعزاف الطاعن ببقاء المنقولات في المسكن مع أن المقصود منها هو بقاؤها فيها يفرض حصوله - لا يؤثر في سلامة الحكم.

- من المقرر أن معاد سقوط جريمة خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشئ أو الإمتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه إذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك.

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يزودون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل هذا مرجعه إلى مخكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه.

- متى أخذت المحكمة بقول شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- إن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحول المحكمة الاستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

- ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

- لا يقبل من الطاعن أن يبرر الدفاع الموضوعي أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى بعد الإطلاع على الأوراق وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوماً لسماعهم.

الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩

إن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب ذلك ثبوت نية غلبة إياه وحرمان صاحبه منه. وإن العبرة في ثبوت قيام عقد من عقود الإئتمان هي بحقيقة الواقع. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي للمزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استدل على توافر أركان الجريمة في حق الطاعن بما أثبتته من تسلمه المنقولات الخاصة بالجاني عليها بموجب عقد من عقود الإئتمان وأن عدم ردها إليها عند مطالبتها بها يعد إغترافاً وقد خلت مدوناته من بيان الأساس الذي استمد منه واقعة تسلمه هذه المنقولات إغترافاً فعلياً، وإذ كانت المجنى عليها - المدعية بالحقوق المدنية شهدت أمام محكمة أول درجة بغير ذلك. كما شهد الشاهد أن الموقعان على قائمة الأعيان بأنهما لم يشهدا واقعة تسلم الطاعن للأعيان الثابتة بالقائمة. لما كان ذلك فإن الحكم فيما تقدم يكون قد خلا من بيان ركن التسليم ولم يستظهر القصد الجنائي وهو عماد جريمة خيانة الأمانة، ومن ثم فإنه يكون قد تعيب بالقصور في السبب بما يظله .

الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٤

لما كان من المقرر أنه لا تصح إدانة منتهي جريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضي بأنه تسلم المال بمقدن عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤٩ من قانون العقوبات وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توفيق العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأييد شخص ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة ولما كان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التي تربطه بالجاني عليه هي علاقة تجارية وليس منها الإيصال المقدم، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعاً

جوهرياً لتعلقه الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن المحكمة إذ لم تفتن لفحواه وتقسله حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معياً بالقصور.

الطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧

لما كان مفاد المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن الشارع رأى - بالنظر إلى كثرة الحجوز التي توقع تحت الجهات التي نص عليها فيها - أن يجنبها مشقة الترجع إلى أرقام الكتاب للترتيب بما في ذمتها في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الأرقام فأعفى تلك الجهات من اتباع إجراءات التقرير بما في الدمة مكفياً بالزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يلزم هذا النظر فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

- من المقرر أنه لا يصح إدانة منهم بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضي بأن تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في ثبوت قيام هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هو بحقيقة الواقع.

- من المقرر أنه لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقياً بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل، وكان ما استخلصه على نحو ما سلف بيانه من أن العلاقة بين الطاعين وانجنى عليه يحكمها عقد من عقود الإئتمان " عقد الوديعة " هو استخلاص سائح ويلتزم مع حقيقة الواقع في الدعوى ومن ثم فإن قضاءه بإدانة الطاعن عن جريمة التهديد يكون صحيحاً في القانون ولا يكون ما يثيره في هذا الشأن سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل إثارتها أمام محكمة النقض.

\* الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة :

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٧١/٥/١٦

من المقرر أن السداد اللاحق للجريمة لا يؤثر في قيامها .

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٩

لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجرمة التهديد التي دان بها الطاعن، وكان ما يثيره من أنه أضحي عرضة للتنفيذ عليه - في الشق المدني - بالحكمين التجاري

والطعون فيه معاً، غير شديد لما هو ثابت من الحكم المطعون فيه من أن الحكم التجارى قد سبق تنفيذه بالفعل وتبين من محضر هذا التنفيذ - المحرر فى ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٢ - استحالة التنفيذ العينية بالنسبة لكمية الذهب موضوع الدعوى الماثلة لتبديدها، ومن ثم لم يبق سوى التنفيذ بطريق التعويض بموجب الحكم المطعون فيه، لما كان ما تقدم، لأن الطعن برمته يكون على غير أساس متعنياً ولفظه موضوعاً.

الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٣٠  
من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة التبديد لا يؤثر فى قيامها.

الطعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٩  
لما كان الطاعن لم يدر أية منازعة أمام محكمة الموضوع بل رجعتها حول مقدار الأموال المبددة أو يتمسك بأنه قام بردها كاملة وقصر دفاعه على ما يبين من محضر جلسات محاكمته ابتدائياً وإستئنافياً - على طلب إيماله فى سدادها، فليس له أن ينازع فى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٥  
لما كان السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٢٩/١١/١٤  
القضاء مستقر - فيما يتعلق بجريمة الإختلاس - على أنه متى ثبت على المتهم عدم إستعماله المبلغ المسلم إليه فى الغرض المتفق عليه ولم يرد المبلغ إلا بعد الشكوى فى حقه وثبت كذلك قيام نية الإختلاس عنده فإن تسديد المبلغ المختلس لا يرفع الجريمة عنه، بل قد يكون سبباً للتخفيف .

الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٣٠/٥/١  
رد مقابل المبلغ لا يمحو فى كل الأحوال جريمة التبديد. بل يكون العقاب واجباً حتى مع حصول الرد إذا كان هذا الرد مسبوقاً بسوء القصد. إنما يجوز إعتبار الرد ظرفاً مخففاً للعقوبة.

\* الموضوع الفرعى : ماهية جريمة خيانة الأمانة :

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٠  
تعتبر جريمة التبديد تامة بمجرد طرؤه التغير على نية الحيازة، ونحوها إلى نية حيازة بقصد التملك، بعد أن كانت نية الحيازة وقتية لحساب الغير.



## المستور

### \* الموضوع الفرعي : الشريعة الإسلامية :

الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨

ما نص الدستور في المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته، إنما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً فيما يسته من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل إلى نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وألغى هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ.

الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧

لما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي فيما يشعه من قوانين ومن ثم فإن الناطق في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية استجابة للشارع لدعوته وإلغى مبادئها السمحاء في نصوص محددة ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءاً من التاريخ الذي تحدده السلطة التشريعية لسريانها.

### \* الموضوع الفرعي : العفو الشامل :

الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٣

قصد الشارع - رعاية لجميع من شملتهم قوانين العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ أن يكون من يشملهم العفو سواء في الإفادة من مزايا المنحة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ .

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٨

إن نص المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٣ ومذكرته الإيضاحية صريحان في أن المقصود بالعفو الشامل هم أصحاب الأرصدة والدخول الأجنبية وغيرهم المشار إليهم في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧، ولا يمتد العفو إلا إلى هؤلاء وحدهم وبشرط قيامهم بالإجراءات المنصوص عليها في المادة المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بقانون العفو، ومن ثم فإذا كانت الواقعة

المسندة إلى المهتم ٤٤ تطبق عليه نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لتصديره بضاعة إلى الخارج لم يستوف كامل قيمتها في الموعد القانوني، فإن قانون الوضو لا يشمل.

#### • الموضوع الفرعي : تأميم الشركات :

الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٥

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والشآت وإن قضى بتأميم بعض شركات النقل التي أدمجت تحت إسم شركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا وتبع الآن المؤسسة العامة للنقل البري وأبلولة ملكيتها إلى الدولة إلا أنه نص على إحفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانوني وعلى إستمرارها في مزاوله نشاطها وقد أفصح الشارع في أعقاب هذا القانون عن إنجابه إلى عدم إعتبار موظفي وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قانون العمل والتأمينات الإجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات وإعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإياده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والتي حلت محل تلك اللائحة السابقة. وكلما رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد نصاً كالمشأن في جرائم الرشوة وإختلاس الأموال الأهمية والتسبب بالخطأ الجسم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حين أحاط بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتصيب ما بأية صفة كانت، فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام. لما كان ما تقدم، فإن المطعون ضده في علاقته بشركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا التي يعمل بها لا يكون قد إكتسب صفة الموظف العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى إعتباره موظفاً عاماً ورتب على ذلك إنعطاف تلك الحماية عليه والإستجابة للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة قد أعطى في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه.

## \* الموضوع الفرعي : حرية الإنتخاب :

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم م بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٢

— إذا كان الطاعن قد ساق طعنه في خصوص ما ينصاه على حرية الإنتخاب في صيغة عامة مهمة لا تشمل على وقائع محددة ولم يقدم دليلاً يعززها، فإن هذا الطعن لا يؤيده له .  
— إن كل لجنة من لجان الإنتخاب مقيمة بالناسخين المدرجة أسماءهم في كشوفها و ليس لها أن تقبل التصويت من غيرهم .

## \* الموضوع الفرعي : حرية الرأي :

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٧/٤/١٩٥١

إن القول بإعلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ لمساسه بما كفله الدستور من حرية الرأي والعقيدة لا وجه له. إذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على أن حرية الرأي مكفولة قد أعقبت ذلك بأن الإعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون، فإن حرية الإعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره. وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الإعتداء على حريات الغير وأحكام المرسوم السالف الذكر لا تمس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره.

الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥١

إن القول بأن هذا المرسوم مخالف للمادة ١٤ من الدستور مردود بأن تلك المادة إذ نصت على أن حرية الرأي مكفولة قد أعقبت ذلك بأن الإعراب عن الفكر بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون. ذلك لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره. وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الإعتداء على حريات الغير. ولما كانت أحكام المرسوم مالف الذكر لا تمس حرية الرأي ولا تتجاوز ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره فإن القول بمخالفة هذا المرسوم لحكم هذه المادة لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٣٨/١/١٠  
إن نقد القانون في ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية في أحكامه هو من قبيل النقد المباح لتعلقه بما هو مكفول من حرية الرأي لكشف العيوب التشريعية للقوانين .

**\* الموضوع الفرعي : حرية الصحافة :**

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٤  
حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

**\* الموضوع الفرعي : دستورية القانون :**

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١١  
إن المادة ١٤ من الدستور وإن كفلت حرية الرأي والإعتقاد إلا أنها عقت على ذلك بأن الإعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة ... يكون في حدود القانون ذلك لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود إحكام كل منهم لحريات غيره. وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يبين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الإعتداء على حريات الغير وليس في أحكام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ما يمس حرية الرأي أو يتجاوز تنظيم ممارسة حرية الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تتضمن عدم المساس بحريات غيره مما لا يصح معه النعي عليه بمخالفة أحكام الدستور من هذه الناحية .

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣  
إن المادة ١٤ من الدستور إذ نصت على أن حرية الرأي مكفولة قد أعقت ذلك بأن الإعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك، يكون في حدود القانون وذلك لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود إحكام كل منهم لحريات غيره. وإذن فمن شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يبين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الإعتداء على حريات الغير. وليس في أحكام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ما يمس حرية الرأي أو يتجاوز وضع الحدود التي تتضمن ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكرة وعدم المساس بحريات غيره مما لا يصح معه النعي عليه بمخالفة أحكام الدستور من هذه الناحية .

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٢١ مكتب قضى ٣ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥١

إن القول بإبطال المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ بدعى مخالفته لأحكام الدستور - ذلك مردود بأن الدستور وإن نص في المادة ١٤ منه على أن حرية الرأي مكفولة إلا أنها جعلت مناهضة هذه الحرية أن يكون في حدود القانون. لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا حدود إحترام كل منهم حريات غيره. وإذن فإن من حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء إستعمالها إعتداء على حريات الغير وإذ كانت أحكام المرسوم مالف الذكر لا تحس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد حرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تكفل علم المساس بحريات غيره - فالقول بإبطال هذا المرسوم لا يكون له محل.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٢ مكتب قضى ٥ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٤

- إن القول بعدم دستورية قانون التجمهر لأن هذا القانون صدر في ظل الحماية البريطانية من سلطة غير شرعية، وأن هذا القانون يتعارض مع الدستور الذي يكفل حرية الرأي والإجتماع والخطابة مردود بأن هذا القانون - كما تدل عليه ديباجة - قد صدر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٤ من ولى الأمر الشرعى في ذلك العهد وهو الحديوى الذى كان له حق التشريع، وبأن هذا القانون وإن صدر قبل دستور سنة ١٩٢٣ إلا أن هذا الدستور قد نص في المادة ١٧٦ منه على أن " كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع النبعة نالذاً بشرط أن يكون نفاذاً متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور " - لما كان ذلك وكان الدستور الآنف الذكر وإن كفل في المادتين ١٤ و ٢٠ منه حرية الرأي والإجتماع والخطابة، إلا أنه جعل مناهضة هذه الحرية أن يكون في حدود القانون، لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الأفراد إلا في حدود إحترام كل منهم حريات غيره. فمن حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء إستعمالها إعتداء على حريات الغير

- إن الدفع بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالإضراب والتوقف عن العمل لصدوره في غيبة البرلمان وعدم توفر الشروط التي تتطلبها المادة ٤١ من الدستور مردود بما إستقر عليه قضاء محكمة النقض من أن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان إذا حدث ما يوجب إتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وكل ما إضطرته المادة ٤١ من الدستور ألا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان فإذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أى المجلسين، زال ما كان

لها من قوة القانون. ولما كان المرسوم بقانون آف الذكر صدر من الجهة المختصة بإصداره حسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان في أول إجتماع له ولم يصدر أحد مجلسي البرلمان قراراً بعدم الموافقة عليه، فإن هذا الدلع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٦  
القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ والذي أضفى على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي، صدر مستنداً إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٠ وبذلك يكون قد صدر صحيحاً في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدوره .

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢١  
لا يضر العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضربها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق .

الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٢  
أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالموافقات والمقاييس الخاصة بالبن ومنتجاته، وتغليظاً لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولييه سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدم في لبن " الجاموس " عن ٥,٥ ٪ وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلاً هو قول لا سند له في القانون .

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٦  
إنه طبقاً لنص المادة ٦٨ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ احتفظ كل من إقليمي الجمهورية بنوع من الذاتية التشريعية وبقي له نظامه النقدي وميزانيته المستقلة وحدوده الجمركية واستمرت التشريعات تصدر لجامعة النطاق على إقليم دون آخر إلى أن يشملها معاً تقنين موحد.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٥  
لما كان قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ ورد في ديباجته أنه صدر بالاستناد إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٦٤ وقراره رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر تداول واستيراد مشروب الطافيا وكذلك القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول، وكان القانون رقم

٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ وقد أُلغى إستيراد المراسيم، مما يوجب عليه أن قرار نائب رئيس الوزراء للصناعة وقد صدر في نطاق التوجيه التشريعي الوارد بالقوانين والقرارات المشار إليها ويكون قد حل محل المرسوم الذي إستوجبه المادة الخامسة من قانون قمع الرش والتدليس، وكان من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المعمول بها، أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو إعفاء من تنفيذها، فضلاً عن أن لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه من النسي لأن عقوبة الغرامة المقررة بها مقررة في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المنطبق أيضاً على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

أنه لما كان الدستور هو القانون الوضعي الأعلى، صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب إلزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ويسعى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور، فإذا ما أورد الدستور نصاً صالحاً بذاته للأعمال بغير حاجة إلى من تشريع أدنى، لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به، ويعبر الحكم المخالف له في هذه الحال قد نسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه. لما كان ذلك، وكان ما قضى الدستور في المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وخطر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون، إنما هو حكم قابل للأعمال بذاته فيما أوجب في هذا الشأن من أمر قضائي مسبب ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشروع من بعد أن يهدر أيماً من هذين الضمانين - الأمر القضائي والمسبب اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن، فيسن قانوناً يتجاهل أحد هذين الضمانين أو كليهما وإلا كان هذا القانون على غير سند من الشرعية الدستورية، أما عبارة " وفقاً لأحكام القانون " الواردة في عجز هذا النص فإنما تعني أن دخول المساكن، أو تفتيشها لا يجوز إلا في الأحوال المبينة في القانون، من ذلك ما أضحى عنه المشروع في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية سالقة البيان من حظر دخول المسكن إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك وأما ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً نافذاً ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور فإن حكمها لا ينصرف بمداها إلا إلى التشريع الذي لم يحتر ملغياً أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته، بغير حاجة إلى تدخل من المشروع، ومن ثم يكون تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه، إجراء لا مندوحة عنه، منذ العمل بأحكام الدستور دون ترص صدور قانوني أدنى، ويكون ما ذهب إليه النيابة العامة من نظر مخالف غير صليد.

الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/٤

ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الإعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يستنه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا إستجاب لدعوته وأفرغ هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيد.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٢

– إن النص فى المادة ٤ من الدستور على أن الحرية الشخصية مكفولة – ذلك لا يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها فى مصلحة الجماعة، فإن هذه الحرية، كغيرها من سائر الحريات، لا تقوم بالنسبة إلى الفرد إلا فى حدود إحصاؤه حريات غيره. فحين يكون من وراء إستعمالها الإضرار بالغير فإنها لا تكون فى حقيقة أمرها حرية، ولا تكون بالتبع مكفولة .

– إن المادة ٤ من الدستور حين أجازت للملك إصدار المراسيم التى نوهت عنها قد نصت فى الوقت ذاته على أن هذه المراسيم تكون لها قوة القانون، وهى لم تفرق فى هذا الشأن بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستعجلة التى يرى وجوب إتخاذها بين أدوار إنقاذ البرلمان .

– ليس للمحاكم أن تخوض فى صميم أعمال المشرع فوائده فى سلطة من القوانين بمقولة إن حق إصدار المرسوم بقانون هو حق إستثنائى لا يجوز التوسع فى الأخذ به .

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١

إن الدستور هو القانون الوضعى الأسمى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل على أحكامه، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب إلزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقاً أم لاحقاً على العمل بالدستور، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعاً صادراً من سلطة أعلى فإذا فعلت السلطة الأدنى ذلك، تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له إذ تعبر منسوخة بقوة الدستور ذاته.

الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠

لما كانت المحكمة الدستورية العليا قضت بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال



الشخصية - في جميع ما تضمنه من أحكام - ومن بينها نص كل من المادتين ٥ مكرراً و٢٣ مكرراً المضافتين بمقتضاها إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والتي أنزلت الحكم المطعون فيه بمقتضاها العقاب بالطاعن وذلك لصدوره على خلاف الأوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة، وتنتشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها - ويحرب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم - فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن" وكان حكم المحكمة الدستورية العليا سالف البيان قد اشتمل قضاؤه على عدم دستورية نصين جنائين هما نص كل من المادتين ٥ مكرراً، ٢٣ مكرراً المضافتين بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ واللعين جرم الشارع بمقتضاها فعل عدم إعلان المطلق زوجه المطلقة منه بوقوع الطلاق وعالب عليه بعقوبة الحبس والغرامة أو بأيهما، فإن الحكم المطعون فيه الذي إستند إلى هذين النصين في الإدانة - وإن صدر قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ونشره - يعتبر كأن لم يكن. لما كان ذلك، وكان مفاده ما تقدم أن الفعل الذي قاربه الطاعن - على فرض ثبوته يعتبر وكأنه لم يؤثم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه .

#### • الموضوع الفرعي : لجنة قبول المحامين :

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

- لما كان القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض وإذ صدر القرار في ظل العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن إجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الإجرائية في هذا القانون إعمالاً للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات .

- لما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بمجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض إلا أن ذلك ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء لما ينطوي عليه ذلك من مصادرة حق التقاضي والتنازل على حق المواطن في الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي اللذين كلفهما الدستور في المادة ٦٨ منه فضلاً عن أن مبدأ الطعن قد تقرر في ذات التشريع

بالنسبة لكافة القرارات التي تصدر برفض طلبات القيد بالجدول الأخرى وليس ثمة وجه للمغايرة في هذا الخصوصي بينها وبين القرارات التي تصدر برفض القيد بجدول الخامين أمام محكمة النقض، لما كان ذلك وكان من سلطة الشارع إستعداداً من التوظيف المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية - التي يخص مجلس الدولة أصلاً بالفصل فيها طبقاً للمادة ١٧٢ من الدستور - إلى هيئات قضائية أخرى وفقاً لمقتضيات الصالح العام، وكان الشارع إعمالاً لهذه السلطة قد نهج حين سن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على نزع ولاية الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول الخامين بلا إستثناء من القضاء الإداري وأسندها إلى جهة القضاء العادي نظراً لإتصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة الخاماه التي تمارس بصفة أساسية أمام تلك الجهة، وكان الشارع بما نص عليه في المواد ١٩، ٣٣، ٣٦ من قانون الخاماه الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد جعل من إختصاص محكمة إستئناف القاهرة الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد في الجدول العام للمخامين وجدول الخامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الإستئناف وما نص عليه في المادة ٤٤ من ذات القانون من إختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون في القرارات التي تصدر بنقل الاسم إلى جدول غير المشتغلين - قد أفصح عن التزامه في التشريع الجديد للمخاماه بذات نهجه في التشريع السابق من نزع الإختصاص بالفصل في الطعون في قرارات رفض طلبات بجدول الخامين من ولاية القضاء الإداري والإبقاء على ما كان معمولاً به في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من إسناد تلك الولاية بلا إستثناء إلى جهة القضاء العادي، يؤكد ذلك النظر المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع القانون والمناقشات التي دارت حوله في المجلس، قد خلّت جميعها من أية إشارة إلى العدول عن هذا النهج أو تعديله وبديهي أن الشارع ما كان لينحو إلى نقل الإختصاص من جهة القضاء العادي إلى القضاء الإداري دون أن يكون لذلك صده، في المذكرة الإيضاحية للقانون أو في أعماله التحضيرية، كما أن إلزام الشارع بنهجه في التشريع السابق قد تأكد بالإبقاء في المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوب عليه في المادة ٢٥ من القانون السابق من إختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الصادرة بإسقاط العضوية عن أي من أعضاء مجلس النقابة بل أنه إستحدث في المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصاً يقضي بإسناد ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات الإستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة إلى محكمة إستئناف القاهرة مما يكشف عن الإتجاه في القانون الجديد للمخاماه إلى التوسع في إسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون إلى القضاء العادي وليس إلى الحد منه، ومن ثم فإنه إذا كان خلو قانون الخاماه الجديد من نص ينظم الطعن في

القرارات الصادرة برفض طلب القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لا يعنى أن تكون تلك القرارات بنأى عن الطعن عليها، فإنه لا يعنى كذلك أن تصبح ولاية الفصل في الطعن فيها للقضاء الإدارى، وإلا كان ذلك مؤدياً إلى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد، ذلك أن جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض شأنه شأن الجداول الأخرى من حيث توافر العلة التي رأى المشرع من أجلها أن يختص القضاء العادى بالفصل في الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لإختلاف عنها في شأن هذا الاختصاص بل إن تشكيل اللجنة المنوط بها الفصل في طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض برئاسة رئيسها أو أحد نوابه طبقاً لنص المادة ٤٠ من القانون المشار إليه من شأنه أن يفضي عليها طابعاً قضائياً لا يتوافر في اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون المنوط بها نظر طلبات القيد في الجداول الأخرى إذ هي ذات تشكيل إدارى بحت ومع ذلك فقد أسند الشارع ولاية الفصل في الطعن في قراراتها إلى جهة القضاء العادى. لما كان ما تقدم، فإنه نزولاً على مشيئة الشارع التي أفصح عنها على نحو ما سلف بيانه يكون الاختصاص بنظر الطعون في قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ما زال معقوداً لهذه المحكمة .

— الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها، فإنه يجب أن تعد تفسيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أبداً كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قطعاً في الدلالة على المراد منه .

— لما كان قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به من الأول من إبريل سنة ١٩٨٣ والذي قدم الطاعن طلبه وصدر القرار المطعون فيه في ظله، فقد نص في المادة ١/٣٩ منه على أنه : " يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات الآتية: ١- المحامون المقبولون أمام محاكم الإستئناف اللذين يكون قد مضى على إستغفامهم بالمحاماه فضلاً أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل ..... " فإن البين من هذا النص في واضح لفظه وصريح دلالاته إتجاه إرادة الشارع إلى قصر القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض بالنسبة إلى المشتغلين بمهنة المحاماه على هؤلاء اللذين يشتغلون بها أمام محاكم الإستئناف، لمدة عشر سنوات على الأقل، ويؤكد ذلك أن الشارع أغفل في الفصل السادس من القانون المذكور الخاص بالقبول للمرافعة أمام محكمة النقض إيراد نص مماثل لما نصت عليه المادتان ٣٢، ٣٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ آنف الذكر اللتان تجيزان إحساب المدد التي يقضيها المحامي في أعمال نظيرة في مدة التمريض أو الإستغفال بالمحاكم الابتدائية عند القيد أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الإستئناف. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يرض على إستغفاله إستغفالاً فعلياً بالمحاماه أمام محاكم الإستئناف مدة عشر سنوات، فإن القرار المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض طلب

قيده بجدول المأمنين المقبولين أمام محكمة النقض يكون قد أول القانون تأويلاً صحيحاً مما يتعين معه القضاء برفض الطعن موضوعاً .

#### \* الموضوع الفرعي : معاهدات دولية :

الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٧

إن الحالة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل هي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها في الأمر الواقع، ومن ثم تعد في مفهوم القانون الجنائي حالة حرب. ولما كانت المادة ٨٠ هـ من قانون العقوبات تنص في فقرتها الأولى على عقاب من يدخل معسكراً للقوات المسلحة بالخيـس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين. كما تنص في فقرتها الثانية على أنه إذا وقعت الجريمة المذكورة في زمن الحرب كانت العقوبة الخـس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠٠ ج ولا تتجاوز ٥٠٠ ج أو إحدى هاتين العقوبتين. فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ صحيح القانون حين قضى بمعاقبة كل من المطعون ضدهما بالخـس لمدة شهر واحد، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون.

الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧١

إن الإتفاقية الدولية للمخدرات - الموقعة في نيويورك في ١٩٦١/٣/٣٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢ هي مجرد دعوة من الدول بصفتهم أشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات. وبين من الإطلاع على نصوصها أنها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمناً - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها، إذ نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التي تدعو الدول إلى تجريمها والعقاب عليها دون أن تنص على تعريف الجرائم وإجراءات المحاكمة وتوابع العقاب وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية للدول المنضمة إليها يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه " لا تتضمن هذه المادة أى حكم يحل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعايبتها وفقاً للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية". ومن ثم فإن مجال تطبيق أحكام هذه الإتفاقية يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة .

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠

يترتب على قيام حالة الحرب إنقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وإنقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التي تكون مبرمة بينها، ونشوء حق الدولة الخاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة لدى إقليمها .

## دعارة

\* الموضوع الفرعي : إدارة منزل للدعارة :

الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٥١/٢/٥

إن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٧٦ الذى ظل مفعوله سارياً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ نص على أنه " يعتبر فى تطبيق هذا الأمر بيتاً للماهرات كل محل يتخذ أو يدار للبقاء عادة ولو اقتصر إستعماله على بغى واحدة " كما نص المادة الخامسة منه على أن " كل امرأة مريضة بأحد الأمراض التناسلية المعدية تضبط فى بيت من بيوت الماهرات التى تدار بالمخالفة لأحكام هذا الأمر تعاقب ... " مما مفاده أن جريمة إدارة بيت للماهرات هى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها، فإذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة فإنه يكون قاصر البیان متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٨

إنه لما كانت المادة ٥ من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ تقضى بعقوبتى الحبس والغرامة معاً فإن إدانة امرأة لإلتخاذها هى وزوجها بيتاً للماهرات إداره وتعاطت هذه المرأة فيه الفحشاء حالة كونها مصابة بمرض الزهري والحكم عليها بمقتضى المادة المذكورة بالحبس وحده دون الغرامة - ذلك يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٣

إن المساهمة أو المعاونة فى إدارة منزل للماهرات تقتضى الإشتراك فى تهينة وإعداد المحل ذاته للغرض الذى خصص له أو تنظيم العمل فيه أو نحو ذلك، فإذا كان ما أثبتته الحكم فى حق المتهمين إنما هو ترددهما على المنزل مجرد ممارسة الدعارة فيه مما لا يمكن أن يحجر مساهمة أو معاونة فى إدارة المحل فإنه حينئذٍ قضى بإدانتهمما يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٧

إن المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت الدعارة بأنه كل محل يستعمل لممارسة دعارة الغير أو فجوره، ولو كان من يمارس فيه الدعارة شخصاً واحداً. وإذن فمضى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعنة ضبطت فى منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبي عنها وأنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سواها، وكانت المحكمة لم تقم دليلاً آخر على أنها أدارت منزلها لممارسة الغير للدعارة فيه فإن جريمة إدارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الأركان .

الظعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٥

إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٩ إذ عذب في المادة الثامنة منه على فعل المعاونة في إدارة المنزل للدعارة، إنما عنى المعاونة في إعداد اغل وإستغلاله كمشروع، وإذن لوجود امرأة في محل معد للدعارة وظيفتها فيه، مهما بلغ من علمها بإدارته للدعارة، لا يعتبر بذاته عوناً على إستغلاله أو مساعدة في إدارته، ولا تتحقق به جريمة المعاونة على إدارة منزل للدعارة.

الظعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٦/٥/١٩٥٥

إن جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة تمزيق الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها.

الظعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٦

إذا كانت جريمة إدارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان فإن جريمة المعاونة في إدارته للدعارة تكون غير قائمة قانوناً لأنها نوع من الإشواك في الفعل الأصلي لا قيام لها بدونه .

الظعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٠

الزوجة تعبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بلزيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلاً للدعارة إذا ما كالت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه.

الظعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ٨/٥/١٩٦١

- لا يقدح في اعتبار المنزل الذى أجرى تفتيشه محلاً للدعارة - أنه مسكن خاص للزوجية، ما دام أن الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن التهمة أعدت لهذا المسكن في الوقت ذاته لإستقبال نساء ورجال لإرتكاب الفحشاء فيه.

- لا يستوجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ تقاضى أجر لتجريم فعل إدارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها، ومن ثم فلا جناح على المحكمة إن لم تتحدث إستقلالاً عن الأجر أو المقابل وهو ما لا يعد ركناً من أركان الجريمة المسجوبة للعقوبة.

الظعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٣

تعاب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ " كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله

أشخاصاً يرتكبون ذلك أو يسمحوا في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة". والأماكن المفروضة المشار إليها في تلك الفقرة إنما هي التي تعد لإستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها، وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الإختصاص يسكنها مدة غير محددة، ولها نوع من الإستعمار.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦٤/١/٦  
المعاونة التي عنها الشارع في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في مادته الثامنة لا تتحقق إلا بالإشراك الفعلى في تهية محل المد للدعارة بقصد إستغلاله .

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢  
جرمة إدارة منزل للدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها.

الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٦  
مضى كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائفة على مقارفة الطاعنة الجريمتين المسندتين إليها " فتح وإدارة منزلها للدعارة، وتحريضها وإستغلال فجور وبغاء امرأة أخرى " وإستظهر ركن العادة بالنسبة إلى الجريمة الأولى مما إستخلصه من شهادة الشهود وما دللت عليه التحريات وما كشفت عنه المراقبة المستمرة لمسكنها ومن ضبط المتهم الثانية فيه، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من دعوى لفساده فى الإستدلال على توافر ركن الإعتياد يكون غير سديد. ولا ينال من سلامة تدليل الحكم على توافر ذلك الركن قضاؤه ببراءة المتهم الثانية لإبتناء حكم البراءة على سبب قانوني متصل بمالة هذه المتهمه وهو عدم ثبوت إعيادها هى على ارتكاب الجريمة المسندة إليها " الإعتياد على ممارسة الفجور والدعارة " دون أن ينفى واقعة ضبطها بمسكن الطاعنة وهى توتكب الفحشاء مع آخر لقدمته الطاعنة إليها مقابل ما تقاضته من أجر وهى الواقعة التى إستند إليها الحكم - ضمن ما إستند - على التدليل على توافر ركن العادة لدى الطاعنة، ولم يكن حكم البراءة بمؤثر فى عقيدتها فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٧  
من المقرر أن القول بتوافر ثبوت ركن الإعتياد فى إدارة محل للدعارة من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لحكمة الموضوع - لما كان ذلك، وكان الحكم المظعون فيه بعد أن أورد مؤدى أدلة الثبوت إستظهر ركن الإعتياد على إدارة الطاعن مسكنه للدعارة بقوله " ولا شك فى أن ركن الإعتياد فى جريمة إدارة مكان للدعارة المسندة إلى التهم متوافر فى حقه من ذات أقوال كل من زوجته و... بمحض ضبط الواقعة والتى جاء بها أن المتهم قد دأب على إحضار الرجال والنساء بمسكنه لإرتكاب الفحشاء مقابل



أجر وأن إحداهما وهى ..... دأبت على الحضور إلى مسكن المتهم كل يوم أو كل يومين لارتكاب الفحشاء مع من يحضرهم المتهم من الرجال إلى مسكنه لقاء ثلاثين قرشاً عن كل مرة " لهذه الأقسام - والى إطمأنت إليها المحكمة - تقطع بأن مسكن المتهم يعتبر محلاً للدعارة فى حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكالحة الدعارة لأنه يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير، وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وستغ فى إستظهار هذا الركن، ولا تثريب على المحكمة إن هى عولت فى إثباته على إعراف المتهمين الذى إطمأنت إليه طالما أن القانون لا يستلزم إثباته بطريقة معينة فى الإثبات، ومن ثم يكون النعى على الحكم بعدم إستظهار ركن الإعتياد فى غير محله.

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٤

إن القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكالحة الدعارة قد نص فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقوله أشخاص يرتكبون ذلك أو بسماحة فى محله بالنحيز على الفجور أو الدعارة، فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للعقاب أن يكون المالك أو المدير قد قصد تسهيل الدعارة بل يكفي مجرد علمه بأن من قبلهم فى محله عن إعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٩

- بين من نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١، أنه يؤثم حالتين أو لاهما تأخير أو تقديم منزل أو مكان لإحداثه للفجور أو للدعارة مع العلم بذلك وهى ما يلزم قيامها علم المؤجر أو مقدم المكان بأنه سیدار للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الإعتياد. ولأنهما تاجر أو تقديم منزل أو مكان لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك وهو ما لا يتطلب تكرار الفجور. أو الدعارة فيه بالفعل، ذلك أن الممارسة لا تعنى سوى ارتكاب الفعل ولو لمرة واحدة .

- البغاء كما هو معرف به فى القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز فإنا ارتكبه الرجل فهو فجور وإن قارننه الأنثى فهو دعارة، ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة المؤجرة رجل أو أنثى متى علم المؤجر بذلك .

الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٧

إن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكالحة الدعارة لا يستوجب تقاضى أجر لتجريم فعل إدارة المنزل للدعارة. من ثم فلا جناح على المحكمة إن لم تعرض للوقائع التى أشار إليها الطاعن فى أسباب طعنه بشأن القابل ما دام أن القابل لا يعد ركناً من أركان الجريمة المستوجبة العقوبة.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٠

إذا كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائلة على مقارنه الطاعة للجرائم المستدة إليها بما إستخلصه من شهادة كل من ..... و..... و..... من أنهم ترددوا أكثر من مرة على مسكن الطاعة لإرتكاب الفحشاء مع النسوة السالطات في مقابل أجر يدفعونه لها ومن إعراف نجلها ..... و..... "التهمين الثاني والثالث" بأن الطاعة تدبر مسكنها للدعارة مقابل أجر تحصل عليه وإنهما يعاونانها في ذلك ويتوليان إدارة المسكن لحسابها في حالة غيابها وبما أقرت به ..... و..... "التهمة الخامسة والسادسة" من أنهما إعتادتا ممارسة الدعارة في مسكن الطاعة التي دأبت منذ عدة أشهر سابقة على تحريضهما على الدعارة وتقديمها إلى طالبي المتعة الجنسية لإرتكاب الفحشاء معهما لقاء أجر تقاضاه فإن ما أثبته الحكم على النحو الذي تقدم ذكره مما إستخلصه من هذه العناصر مجمعة كاف في بيان واقعة الدعوى وظروفها بما تتوارى به العناصر القانونية لجرائم فتح مسكن للدعارة وتسهيلها لباقي التهمات واستغلال بغائنها التي دان الطاعن بها، وبعد سائفاً في التذليل على توائل ركن الإعتياد في جريمة إدارة الطاعة مسكنها للدعارة، هذا وقد إستقر قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يستلزم لبوت العادة في إستعمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات وأنه لا تترتب على المحكمة إذا عولت في ذلك على شهادة الشهود وإعتراف التهمين، وإذا كانت الطاعة لا تمارى في أن ما أورده الحكم في هذا الشأن له أصله الثابت في الأوراق ما تثيره في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٢

من المقرر أن تقدير قيام العلم الذي يتوالت به القصد الجنائي يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان ما أثبته الحكم المطعون فيه على نحو ما تقدم كاف وسائق لإستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعن، فإن منعه في هذا الشأن لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٥٨٨٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٤

جرائم إدارة وتأجير بيت للدعارة وممارسة الفجور والدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها، ولئن كان من المقرر أن تحقق لبوت الإعتياد على الدعارة هو من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائفاً .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ٥/١٤/١٩٧٩

لُبوت ركن الإعتياد في إدارة محل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم كائناً وسائفاً في إستظهار هذا الركن - ولا تترتب على المحكمة إن هي

عولت في إثباته على إعزالات المتهمين التي إطمأنت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة في الإثبات لأن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩

- من المقرر أن القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لا يستلزم لثبوت العادة في إدارة مكان للدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات.

- لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن بوصف أنه إستغل بغاء امرأة وأيضاً إدارة مكان للدعارة، وأدانه الحكم عن التهمة الثانية دون الأولى تأسيساً على غلو الأوراق من تدليل على أن الطاعن قدم التهمة الثانية إلى المتهم الثالث نظير مبالغ يتقاضاها منها، وما إنتهى إليه الحكم فيما تقدم لا تناقض فيه لإختلاف أركان كل من هاتين الجريمتين لجرمة إدارة منزل للدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بثبوت ركن الإعتياد ولا يستوجب القانون تقاضى أجر لتجريم فعل الإدارة بينما لم يستلزم الشارع في جريمة إستغلال بغاء امرأة توافر ركن الإعتياد.

الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨

لما كان مقتضى نص المادتين الثامنة والعاشر من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ أن جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة تستلزم لقيامها نشاطاً إجرائياً من الجنائي تكون صورته أما فتح المحل بمعنى تهيته وإعداده للغرض الذي خصص من أجله أو تشغيله وتنظيم العمل فيه تحقيلاً لهذا الغرض وهي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها، ولما كانت صورة الواقعة التي أوردتها الحكم المطعون فيه لجرمة إدارة منزل للدعارة التي أسندتها للطاعن الأول قد حلت من إستظهار توافر عنصرى الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما في حقه بما تقوم به تلك الجريمة، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال .

\* الموضوع الفرعى : أركان جريمة الدعارة :

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على التهمة بأنها وجدت متشردة إذ إغلتدت لنفسها وسيلة غير مشروعة للعيش بأن إستهنت الدعارة السرية، فأدانتها المحكمة الابتدائية، لا على أساس مجرد إمتناتها الدعارة السرية بل أيضاً لما ثبت لديها من أن التهمة كانت تدلر منزلاً للدعارة السرية، الأمر الذى يكون جريمة معاقباً عليها في القانون وأبدتها المحكمة الإستئنافية في ذلك، فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ولا عبرة بوصف النيابة للتهمة ما دامت المحكمة الابتدائية قد إستظهرت واقعة الدعوى بما يتوافر

فيه جميع العناصر القانونية لجريمة التشرد كما هي معرفة به فى القانون والمهمة لم تعرض لدى المحكمة الإستئنافية على تعديل محكمة أول درجة لوصف المهمة.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤

مضى كان الحكم إذ دان المهمة بأنها عاونت زوجها الذى كان متهماً معها فى إدارة منزل للدعارة والفجور بممارسة الدعارة فيه قد أثبت عليها أن شخصاً ارتكب الفحشاء معها فى منزل زوجها التهم الأول الذى يديره للدعارة كما أثبت عليها إعتياد بعض الرجال على الحضور إلى ذلك المنزل والورد عليه لإرتكاب الفحشاء مع المهمة نظير أجر قدره ثلاثون قرشاً للمرة الواحدة، فإن ما ألبه الحكم من ذلك تتحقق به جريمة ممارسة الدعارة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بجميع عناصرها القانونية .

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٠

لما كان القانون لا يستلزم لبوت العادة فى استعمال مكان لممارسة الدعارة فيه طريقة معينة من طرق الإثبات فلا تريب على المحكمة إذ هي عولت فى هذا الإثبات على شهادة الشهود .

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٨

إن معاشرة رجل لإمرأة فى منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤتممة فى القانون إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٦/١/٩

إذا كان الحكم قد إستفاد تحريض المهمة للأثنى على الدعارة من كونها صحبتها إلى الشخص الذى يتخذ عمله مكاناً لإلتقاء الجنسيتين وأنها قدمت لشخص آخر وراقتهما إلى السيارة التى ركبها معاً ليرتكب معها فعل الفحشاء وأوصته بأن يعود بها فى موعد معين، فإن هذا الإستخلاص يكون سائفاً ومقبولاً ويتحقق به الجريمة المبينة فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣

— متى كان الحكم قد أثبت بأدلة سائفة أن المهمة تدير منزلها للدعارة كما أورد مضمون ما جاء بمحضر التفتيش من أن نسوة عديدات ورجالاً قد ضبطوا بالمنزل وإعترف النسوة بأنهن يمارسن الدعارة فى المنزل كما أقر الرجال بأنهم يرددون عليه فى أوقات متباينة لإرتكاب الفحشاء نظير أجر تتسوفيه منهم المهمة

فإن ما ألبه الحكم صوابه في حق التهمة عناصر جريمة الإعتياد على إدارة منزلها للدعارة طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

- إن المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقبت على فعل المعاونة في إدارة منزل للدعارة إغما عنت المعاونة في إعداد المحل وإستغلاله كمشروع، وإذن فوجود امرأة في منزل معد للدعارة لا يعتبر بذاته معاونة في إدارته أو إستغلاله ولا تتحقق به تلك الجريمة .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في إستعمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات ومن ثم فإنه لا تبرير على المحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشهود وإعتراف المتهم .

الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين دون أن يعنى بتحقيق ما أثارته الطاعة الثانية من عدم توافر ركن الإعتياد على ممارسة الدعارة لعدم تجريم الفعل الأول الخاص بنقض بكاريتها من خطيبتها السابق ومضى أكثر من ثلاث سنوات عليه، وما أثارته الطاعة الثالثة من عدم علمها بإدارة المسكن المجر منها للطاعة الأولى للدعارة، وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصر الدعوى المطروحة بالنسبة لهاتين الطاعتين، ذلك بأن البغاء كما هو معرف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز كما أن جريمة ممارسة الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها، وكان دفاع الطاعة الثالثة قد قصد به نفى الركن المعنوي للجريمة المسندة إليها، فإن ما تقدم يقتضى من المحكمة حتى يستقيم لضاؤها أن تعمل على تحقيق دفاع الطاعتين بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، وأن ترد عليه بما يبرر رفضه، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في السبب.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٧

دل الشارع بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وبما نص عليه في المادة السابعة منه، أنه لا يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو إستغلال إرتكاب الفجور أو الدعارة، إلزاف الفحشاء بالفعل، ومن ثم فلا تعارض بين نفى الحكم وقوع جريمة ممارسة الدعارة من المتهمتين الثانية والثالثة لعدم إلزافهما الفحشاء وعدم توافر أركان جريمة ممارسة الدعارة في حقهما. ويؤيد ما إنتهى إليه من إدانة الطاعة بجريمة الشروع في تسهيل دعارة الغير. وإزاء ما ثبت من أن الطاعة قد توسطت بين هاتين المرأتين وطلاب النصه بقصد البغاء لقاء أجر

تقاضته، إذ القضاء ببراءة هاتين المرأتين من تهمة ممارسة الدعارة لعدم توافر عناصرها القانونية في حقيهما لا يستتبع براءة الطاعنة من تهمة الشروع في تسهيل الدعارة وذلك لإختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين، ولأن إنشَاء الجريمة الأولى، لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على " أن من حُرِّضَ ذكراً لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أياً كان سنّها على مفادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل له ذلك أو إستخدمه أو صحبه معه خارجها للإستغلال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة ... " وفاد ذلك أن هذه المادة تضمن حكمها نوعين متميزين من جرائم القواعد الدولية أو لها جريمة تحريض شخص على مفادرة البلاد بقصد البغاء أو إستخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها، وقد تتوافر عناصر هاتين الجريمتين في إقليم الدولة بصرف النظر عن مفادرة الجنى عليه البلاد أو عدم مفادرتها. " وثانيهما " جريمة إستطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء وهي جريمة لا تتم عناصرها إلا بمفادرة الجنى عليه البلاد لعلّاً ولا تتطلب أكثر من إستطحاب المتهم إلى الخارج لهذا القصد. لما كان ذلك، وإذ كان الحكم المطعون قد أثبت في حق الطاعنة بما ينتج من وجوه الأدلة على إرتكابها للجريمة المنطوية تحت النوع التالي من جرائم القواعد الدولية التي عددها المادة ٣/١ من قانون مكافحة الدعارة وهي إستطحابها للمتهمة الثانية معها خارج الجمهورية للإستغلال بالدعارة فلا محل لما نجاد به من أن ما قارفته لا يعد ضرباً من ضروب التحريض على إرتكاب الفحشاء مما يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية على التفصيل المقدم ذكره ولم يكن موضع إتهام الطاعنة .

الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٩

من المقرر أن الجرائم المصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٩ - الذي حدثت الواقعة في ظله - لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه وهي لا تقع من الأنثى التي تقدم نفسها للغير إنما تقع من يحرضها على ذلك أو يسهل لها هذا الفعل. ولما كان بين من واقعة الدعوى - كما أثبتا الحكم - أن شخصاً آخر قدم الطاعنة لشابين لتمازس معهما الفحشاء لقاء مبلغ من المال، وصورة الدعوى على هذا النحو لا تتوفر بها في حق الطاعنة أركان جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور أو تسهيلها أو المساعدة عليها. ولما كان الحكم قد أخطأ التكييف القانوني لواقعة الدعوى، وقد حجب هذا خطأ المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة

التي ترضح لها واقعة الدعوى مما يندرج تحتصوص القانون سالف البيان، فإنه يعين نقض الحكم والإحالة.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٦

دلت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة على أنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة على مفادرة البلاد للإستغلال بالدعارة، إقتراف الفحشاء فى الخارج بالفعل، ومن ثم فلا تعارض بين ما إنتهى إليه الحكم من تبرئة بعض المتهمات من تهمة ممارسة الدعارة لعدم ثبوت إقترافهن الفحشاء وزانة الطاعن فى جريمة مساعدته وتحريضه لهن على مفادرة البلاد للإستغلال بالدعارة، وذلك لإختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ولأن إنتفاء الجريمة الأولى لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية .

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

مضى كانت واقعة الدعوى حسبما حصلها الحكم ثابتاً فيها أن الطاعنة الأولى دأبت على تقديم بعض النسوة لعمالها من الرجال لياشروا الفحشاء معهن وأن الطاعنة الثانية من بين من إعتادت الطاعنة الأولى تقديمهن لعمالها وأن الأخيرة إعتادت ممارسة الفحشاء مع من ترى الأولى إرساها لهم دون تمييز وكان لا يشترط للعقاب على التحريض أو التسهيل أو الإستغلال إقتراف الفحشاء بالفعل، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوالى به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دين بها الطاعنتان وأورد على ثبوتها فى حقيهما أدلة مستمدة مما جاء بمحضر ضبط الواقعة وأقوال شهود الإثبات وإعزاف كل منهما فى محضر الشرطة وتحقيق النيابة فى حق نفسها وعلى الأخرى وهى أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها، فإن ما يثيره الطاعنتان فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٤

لما كان القانون لا يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن تكون بطريقة معينة إنما جاء النص بصفة عامة بيبين ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل، وكان يبين من الحكم أنه أثبت فى حق الطاعن - بأدلة لها معنيها الصحيح ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها - أنه فى خلال أربعة أشهر سابقة دأب على تحريض المتهمات الثانية على إرتكاب الدعارة وقدمها إلى طالبى النعمة لإرتكاب الفحشاء معهم لقاء أجر تقاضاه وأنه منذ أسبوع سابق على سؤلها قدمها لهذا الغرض إلى ثلاثة رجال لقاء مبلغ معين قبضه منهم، فإن ما أورده الحكم كاف فى بيان الواقعة وظروفها بما تتوالى به العناصر القانونية لجريمتى تسهيل الدعارة وإستغلالها اللتين دان الطاعن بهما .

الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٣

نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على تجريم كل من حرض ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون إشراط ركن الإعتياد. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن جريمة التحريض على الدعارة التي دانه الحكم بها من جرائم العادة يكون على غير سند من القانون .

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٣

تتوالت جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من وراءها إلى أن يسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أياً كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أبانت في غير لبس أن جريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعنة الأولى بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضي الإذن بالمراقبة - وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع، ومن ثم يكون النعي على الحكم بطلانه في الرد على الدفع بطلان الإذن بمراقبة تليفون الطاعنة الأولى لصدوره عن جريمة مستقبلية في غير محله .

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ٢١/١/١٩٧٤

لم يستلزم القانون لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات. ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته يكفي في إثبات أن الطاعنة قد إعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقابل أجر بما تتوافر به أركان الجريمة المسندة إليها، وكان إثبات العناصر الواقعية للجريمة وزكن الإعتياد على ممارسة الدعارة مرجعة إلى محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تدليل الحكم على ذلك سائفاً - كما هو الحال في الدعوى - فإن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥

نصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكالحة الدعارة على عقاب " كل من إعاد ممارسة الفجور أو الدعارة " . وقد دل الشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالاته أن هذه الجريمة تتحقق بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز، وأن يكون ذلك على وجه الإعتياد، ولم يستلزم لتوافرها أن تكون ممارسة الفجور أو الدعارة مقابل أجر، وإن كان الحصول على مقابل نظير ذلك قد يقوم قرينة على عدم التمييز بين الناس من قبول ارتكاب الفحشاء معهم. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان المطعون حده بجريمة إعتياده على ممارسة الفجور وحصل الواقعة



الدعوى بما مؤده أن رئيس وحدة مكافحة الآداب أثبت في محضره أن تحرياته قد دلته على أن المظنون ضده يمارس الفحشاء في منزله مع آخرين لقاء أجر، فإستصدر إذنًا من النيابة وانتقل إلى المسكن المذكور وإذا إتضح ضبطه ... يواقع المظنون ضده، ولما سأل الأول قرر أنه يرتكب الفحشاء مع المظنون ضده بغير مقابل وقد سبق أن مارس معه هذا الفعل مراراً، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق المظنون ضده أدلة سائفة مستمدة مما أثبتته رئيس وحدة مكافحة جرائم الآداب في محضره وما شهد به ذلك الشاهد - فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة أن تلك الجريمة تستلزم لئوالها أن يكون ارتكاب الفجور مقابل أجر، يكون غير سديد.

#### الظعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣١ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤

- متى كان البين من نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - أنه يؤثم حالتين أولاًهما تاجر أو تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك وهي ما يلزم لقيامها علم التاجر أو مقدم المكان بأنه سبيل للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الإعتياد، وثانيهما تاجر أو تقديم منزل أو مكان لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك، وكان البغاء كما هو معروف به في القانون هو ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز لأن إرتكبه الرجل لهُو فجور وأن قارنته الأنثى لهُو دعارة، ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشفقة المؤجر رجل أو أنثى متى علم المؤجر بذلك.

- متى كان الحكم الإبتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد إستخلص بأدلة سائفة لها معنيها الصحيح من الأوراق توافر علم الطاعن بأن الغرض من تأجير الشقة هو ممارسة المستأجرين الفجور فيها، وكان القانون لا يتطلب إقتضاء أجر أو أية منفعة أخرى في مقابل ذلك فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

#### الظعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣١ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٧

متى كانت جريمة تسهيل الدعارة توافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن يسر لشخص بقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أياً كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة وكانت مدونات الحكم المظنون فيه قد أبانت في غير لبس توافر جريمة تسهيل الدعارة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون وكان الحكم قد أورد على ثبوت في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها الأمر الذي ينأى بالحكم عن قالة الخطأ في القانون والفساد في الإستدلال.

الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٠

من المقرر أن توالى ثبوت ركن الإعتياد فى إدارة المحل للدعارة من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية بحكمة الموضوع متى كان تقديرها فى ذلك سائفاً.

الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٢

لما كان ثبوت ركن الإعتياد فى الجريمة المسندة للطاعن هو من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية بحكمة الموضوع، ولا ترتب على المحكمة إن هى عولت فى إثباته على أقوال الشهود وإعترافات المتهمين التى إطمأت إليها طئلاً أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة للإثبات، كما أنه لا حرج عليها من أن تستأنس بمسبق إتهام المتهم فى مثل هذه الجريمة كقريبة على وقوعها بصرف النظر عن مآل الإتهام فيها ومن ثم، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى فساد إستدلالة فى إستخلاص ركن الإعتياد يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٦/١/١٩٦٩

مقتضى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة أن جريمة إدارة منزل معد للدعارة هى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من إستظهار توالى ركن الإعتياد فى جريمة إدارة محل للدعارة المسندة إلى الطاعنة ولم يبين الدليل المؤدى إلى ثبوته فى حقها بعد أن أطرأ الدليل الوحيد الذى أورده الحكم الابتدائى لإثباته والمستمد من إقرار المتهمه الثانية بأنها إعتادت ممارسة الدعارة بمنزل الطاعنة لقاء أجر كانت الطاعنة تقوم بنفسها بتحصيله من الرجال، وقضى ببراءتها من هذه التهمة لعدم ثبوت إعتيادها لممارسة الدعارة، فإن الحكم المطعون فيه يكون قابضاً بما يعيبه.

الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١١/١/١٩٧٩

— من المقرر أن إثبات العناصر الواقعة للجريمة وركن الإعتياد على ممارسة الدعارة هو من الموضع الذى يستقل به قاضيه ما دام يقيمه على أسباب سائفة. ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إدارة محل للدعارة التى دان الطاعنة الأولى وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة مستمدة من أقوال شاهد الإثبات ومن محضر الضبط وإستظهار ركن العادة بالنسبة إلى هذه الجريمة بما إستخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده على مسكن الطاعنة الأولى لإرتكاب الفحشاء مع امرأة قدمتها له لقاء أجر ومن إرتكاب "فحشاء مع الطاعنة الثانية التى قدمتها له

الطاعة الأولى في المرة الثانية، وهو استخلاص مائع يؤدي إلى ما إنتهت إليه من توافر ركن العادة في جريمة إدارة الطاعة الأولى مسكها للدعارة - فإن النعي في هذا الصدد يكون على غير أساس.

- إن تحقيق ثبوت الإعتياد على الدعرة، وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائفاً. ولا كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة الثانية بجريمة الإعتياد. على ممارسة الدعارة دون أن يستظهر ركن الإعتياد إلا بقوله : " ولا يقدح في ذلك ما ثبت من التقرير الطلي الشرعي من أن التهمة الثانية لا تزال بكرةً فإن ذلك لا ينال من رواية الشاهد ذلك أنه قرر بمحضر ضبط الواقعة والتحققات أنه لم يوج قضيه بالتهمة الثانية وإنما أعمله في جسمها إلى أن أمني يضاف إلى ذلك ما ألع إليه بخضر رقم ..... إداري ذلك الذي ينبي عن سوء سلوك التهمة الثانية وبين يصدق عن التثبت الذي إرتوت منه ". وهذا الذي أورد الحكم لا ينبي على إطلاقه عن إعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة رسمياً وأن شاهد الواقعة قرر بالتحققات أنه لم يسبق له أن إلقى بالطاعة الثانية قبل تلك المرة. لما كان ذلك، وكان إعتياد الطاعة الأولى على إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم إعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة، حتى ولو كانت إنتهاء، ذلك أن الإعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة والظروف، وكان الحكم بما أورده لا يكفي لإثبات ركن الإعتياد الذي لا تقوم الجرمية عند تخلفه، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعة الثانية والإحالة.

#### الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يوسم لثبوت ركن العادة - في استعمال محل لممارسة دعارة الغير - طريقاً معيناً من طرق الإثبات ولم يستلزم بيان الأركان المكونة للتعريض على إرتكاب الدعارة بل يكفي أن يثبت الحكم محققه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوالى به كالة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعة بها - مطبقاً في حقها حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتوقيعه عليها العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، فإن ما تثيره الطاعة من أنه لم يسبق الحكم عليها في جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة ومن أن الحكم لم يبدل على توافر التعريض على إرتكاب الدعارة يكون حسب الحكم لإطراح شهادة المستشفي - المقدمة من الطاعة - ما أثبتته من وجود تصلح ظاهر للمعين الجردة بتاريخ الخروج الملبت بها، هذا إلى أن للمحكمة أن تلغظ عن دليل النفس ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي وصلت إليها. لما كان ذلك وكان قول الطاعة أنها شريكة في إحدى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم. لما كان ذلك، وكان من المقرر

أن تقدير الدليل في الدعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى، ومن ثم فلا تغريب على المحكمة إذا هي إطمأت إلى ما أثبتته الضابط محمور المحضر في محضره ولم تأبه بما هو ثابت في مدونات حكم سابق صادر ببراءة الطاعنة - من أن هذا الضابط لفق لها تهماً مماثلة.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٥

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ٦١ قد نص في مادته الأولى فقرة أولى على أن كل من حرض شخصاً ذكراً كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهل له ... وأورد في مادته السادسة العقوبة المقررة لهذه الجريمة فقد دل على أنه لا يشترط للعقاب على التحريض والتسهيل والمعاونة والمساعدة توافر ركن الإعتداء إذ لو قصد المشرع ضرورة توافر ركن الإعتداء لقيام هذه الجريمة لنص عليه صراحة كما فعل بالنسبة لجريمة الإعتداء على ممارسة الدعارة والفجور في المادة التاسعة فقرة ج من القانون سالف الذكر ومن ثم فإن معنى الطاعن عن تخلف ركن الإعتداء قبله يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٨

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون سالف الذكر قد نصت على عقاب " كل من إعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة "، وكان مفهوم دلالة هذا النص أن الجريمة المنصوص عليها فيه لا تتحقق بدورها إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وأن يكون ذلك على وجه الإعتداء سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى، والأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز لتلك هـسى " الدعارة " تسب للبغي فلا تصدر إلا منها ويقابلها " الفجور " ينسب للرجل حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه .

الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ٨/٦/١٩٨٨

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ قد نصت على عقاب " كل من إعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة "، وكان مفهوم دلالة هذا النص أن الجريمة الواردة فيه لا تتحقق إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وأن يكون ذلك على وجه الإعتداء سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى، والأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز لتلك هي " الدعارة " تسب للبعض فلا تصدر إلا منها، ويقابلها الفجور ينسب للرجل حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه، وهو المعنى المستفاد من تقرير لجنتي العدل الأولى والشتون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١، والذي تضمن القانون الحالي رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ذات أحكامه على ما يبين من مراجعة أحكامه وما أوردته مذكرته الإيضاحية صراحة إذ ورد به " كما رأيت

الهيئة عدم الموافقة على ما رآه بعض الأعضاء من حذف كلمة " الدعارة " إكتفاء بكلمة " الفجور " التي  
تفيد من الناحية اللغوية التكرار والقصد بصفة عامة بغير تخصيص للذكر أو الأنثى، لأن العرف القضائي قد  
جرى على إطلاق كلمة " الدعارة " على بغاء الأنثى وكلمة " الفجور " على بغاء الرجل فرأت الهيئة  
النص على الدعارة والفجور لكي يشمل النص بغاء الأنثى والرجل على السواء. " يؤيد هذا المعنى  
ويؤكد استقراء نص المادة الثامنة ونص الفقرتين أ، ب من المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة، فقد  
نص الشارع في المادة الثامنة على أن " كل من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة  
كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات. وإذا كان مرتكب الجريمة  
من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته تكون العقوبة ..... " وفي الفقرة " أ "  
من المادة التاسعة على أن " كل من أجر أو قلم بأية صفة كانت منزلاً أو مكاناً يدار للفجور أو الدعارة "  
وفي الفقرة " ب " من المادة ذاتها على أن " كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً  
مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة ..... " لاستعمال الشارع عبارة  
" الفجور أو الدعارة " في هاتيك النصوص يفصح بجلاء عن قصده في المعايير بين مدلول كلا اللفظين بما  
يصرف الفجور إلى بغاء الرجال بالمعنى هادى الذكر، والدعارة إلى بغاء الأنثى، وهو ما يؤكد أيضاً أن نص  
المادة الثامنة من مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذي كان يجرى بأن " كل من فتح أو أدار منزلاً  
للدعارة أو ساهم أو عاون في إدارته يعاقب بالحبس ..... " يعتبر محلاً للدعارة كل محل يتخذ أو يدار  
للغناء عادة ولو اقتصر استعماله على بغى واحدة " وقد عدل هذا النص في مجلس النواب فأصبح " كل  
من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة في إدارته ويعتبر محلاً للفجور أو الدعارة :  
كل مكان يتخذ أو يدار لذلك ولو كان من يمارس فيه الفجور والدعارة شخصاً واحداً " وقد جاء بتقرير  
الهيئة المكونة من لجنتي العمل والشئون التشريعية والشئون الإجتماعية والممثل المقدم لمجلس النواب في  
٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ أن كلمة " فجور " أضيفت حتى يشمل النص بغاء الذكور والإناث، لما كان  
ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم واعتبر ممارسة الطاعن الفحشاء مع النساء فجوراً  
فإنه يكون قد أخطأ في القانون، إذ يخرج هذا الفعل عن نطاق التأثيم لعدم وقوعه تحت طائلة أى نص  
عقابي آخر

**\* الموضوع الفرعي : إعداد منزل للدعارة :**

الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠  
- إذا كان منزل المتهم - على ما أثبتته المحكمة - هو مكان خاص ببيع فيه مخوفة مهنة الحياكة إلا أنها أعدته في الوقت ذاته لإستقبال نساء ورجال عديدين لإرتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تقاضاه، فهو بهذا الوصف مما يدخل في التعريف الذي أورده الشارع محل الدعارة لدى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

- إغفال المقررة المشار إليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ هي التي تعد لإستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها هو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الإختصاص لسكانها مدة غير محدودة ونفا نوع من الإستمرار .

**\* الموضوع الفرعي : الإشتراك في جريمة الدعارة :**

الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٤١/٣/٢٤  
لا يوجد في نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات ولا في المذكرة الإيضاحية الخاصة بها ما يفيد أن المشرع إنما قصد بها معاقبة الرجال دون النساء، بل إن في إطلاقه النص وتعميمه بقوله " كل من " ما يدل على أنه يتناول بالمقاب المتهم رجلاً كان أو امرأة. فإذا عولت امرأة في معيشتها على ما تكسبه امرأة من الدعارة حق عليها العقاب.

**\* الموضوع الفرعي : تحريض على الدعارة :**

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٩  
الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٣  
دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الأولى على إطلاق حكمها بحيث تناول شتى صور التحريض على تسهيل البغاء وبالنسبة للذكر والأنثى على السواء، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الأنثى التي تمارس الدعارة والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الإنفاق المالي بشتى سبله سواء أكان كلياً أو جزئياً. ولما كان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه من أن الطاعنة سمحت لشهته أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص لا يولف في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها

الفقرة الأولى من المادة السادسة، وإنما يحتر تسهلاً للبقاء بصورته العامة لما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي تناولت بالتجريم شتى صور المساعدة. ومن ثم فإن الحكم إذ أعمل الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيماً بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله، إلا أنه وقد عاقب الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى فلا وجه لتقضى الحكم .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٢٥

إن الشارع إذ وضع المادة ٢٧٢ عقوبات في باب هتك العرض والفساد الأخلاق إنما أراد حماية النسوة الساقطات، ولو كن بالغات، ممن يستغلنهن في الدعارة مع الظهور بحمايتهن والدفاع عنهن فقضى بمعاقبة هؤلاء لما لهم من خطر متى ثبت أنهم يمولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه أولئك النسوة من طريق الدعارة.

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٠

إن الشارع إذ وضع المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات في باب هتك العرض والفساد الأخلاق قد أراد حماية النساء الساقطات، ولو كن بالغات، ممن يسيطرون عليهن ويستغلنهن فيما يكسبهن من طريق الدعارة مع الظهور بحمايتهن والدفاع عنهن، فنص على معاقبة هؤلاء متى ثبت أنهم يمولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه تلك النسوة من طريق الدعارة. وإذن فلا عقاب بمقتضى هذه المادة على مجرد الوساطة بين الرجال والنساء. فإذا كانت التهمة الموجهة إلى التهم هي أنه قاد امرأتين إلى أحد الفنادق حيث قدمهما لرجلين، ولقبض منهما نقوداً سلم منها إحدى المرأتين خمسين قرشاً والأخرى مائة قرش، فهذا مؤداه أن التهم لم يكن إلا مجرد وساطة بين الرجلين والمرأتين، وليس فيه ما يدل على أنه يستغل المرأتين أو يتظاهر بحمايتهما وبأن له سلطة عليهما لما يقصد القانون العقاب عليه بتلك المادة.

الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢

— لما كان الأستاذ ..... انحامي قرر نيابة عن الأستاذ ..... بصفته وكيلاً عن المحكوم عليها ..... بالظعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه، بيد أنه لم يقدم التوكيل الذي يخوله الحق في الطعن ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه، وإذ كان التوكيل الذي تقرر الطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة مما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلاً.

- من المقرر أن التقرير بالظن في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالظن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحده إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ويغنى عنها. لما كان ذلك، وكان الطاعن الثالث ..... إن قرر بالظن بالنقض في الحكم المظنون فيه إلا أنه لم يقدم أسباباً لظنه، فإن ظنه غير مقبول شكلاً.

- من المقرر أنه يكفي في المخاكمات الجنائية أن تشكل محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تظمن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في عناصر الإثبات - من المقرر أنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها، لأن ملاك كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يظمنن إليه ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب محمله.

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة البسوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية والشك في عناصر الإثبات ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنه أطرحت ولم تر فيها ما تظمنن معه إلى إدانة المظنون ضده. لما كان ذلك، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل.

- من المقرر أن المصادرة - في حكم المادة ٢٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجناح إلا إذا نص القانون على غير ذلك - وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج طبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إنجازه في مواجهة الكافة، ولما كانت أحكام نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يرد فيها نص بشأن المصادرة الوجوبية إلا في المادة الثامنة والتي توجب مصادرة الأمتعة والأثاث الموجود داخل الذي يفتح أو يدار للفجور أو الدعارة ومن ثم فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة مع التهمة الثانية والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها - إعمالاً لنص المادة ١/٣٠ قانون العقوبات لا تكون هذه جانب التطبيق القانوني الصحيح وينحصر عن حكمها ما نعه الطاعنة من دعوى التساقض والخطأ في تطبيق القانون.



- إن المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن " يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم النصوص عليها في هذا القانون وجع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالشتردين " .

- لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بتهمة أو الحبس إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي سواء أكانت هذه العقوبات أصلية أو تبعية أم الأجزاء الأخرى التي وأن كان فيها معنى العقوبة ليست عقوبات بحتة فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها، لما كان ذلك وكان يبين من نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة، أنه يرد به ما يحظر على القاضي الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقر بها على مخالفة أحكامه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين طبق القاعدة العامة في إيقاف التنفيذ المقرر بالمادتين ٥٦/٥٥ من قانون العقوبات لا يكون له مخالف القانون، ذلك أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود في القانون، مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع لمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه بل خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص في ذلك فتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه. وبالتالي يكون ما تنعاه الطعنة في هذا الصدد على غير أساس.

- من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ بالإعراف التهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع. كما أن الأقوال التي يدلى بها التهم في حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد إثبات ضدهم.

- من المقرر أن مجرد القول بأن الإعراف موحى به من رجال الشرطة أو صدر عن عشية منهم لا يعد قرين الإكراه الميطل بالإعراف لا معنى ولا حكماً ما دام سلطان رجال الشرطة لم يستطل إلى التهم بأذى مادياً كان أو معنوياً.

- من المقرر أن جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من وراءها إلى أنه يسر لشخص بقصد مباشرة التسقي تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقدير المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أي كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة.

- من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون بطريقة معينة، إنما جاء النص بصفة عامة، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق، بحيث يتناول شتى صور التسهيل.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٨

إن جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن يسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أي كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة ولا كانت مدونات الحكم المطعون فيه تفصح أن الطاعن قد سهل دعارة التهمة الخامسة واستغلاله بهاها للمتهم الأول وكان ما حصله الحكم من الأدلة في هذا الخصوص لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي فإن ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جند موضوع لا محل له ويكون منعا في هذا الصدد على غير أساس .

الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨

لما كانت جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن يسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أي كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة فيجب إنصراف قصد الجاني إلى تسهيل البغاء لجوراً كان أو دعارة لغيره بفرض تمكن هذا الغير من ممارسته، فلا تقوم الجريمة إذا لم ينصرف قصد الجاني إلى ذلك بصفة أساسية ولو جاء التسهيل عرضاً أو تبعاً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من إستظهار إنصراف قصد الطاعن الأول إلى تسهيل دعارة التهمات من الثانية إلى السادسة ومن إيراد الوقائع المؤدية إلى ذلك، وأطلق القول بقيام الجريمة في حقه بخروج ضبط هؤلاء التهمات في مسكنه ومعهن بعض الرجال دون أن يدل بتدليل سائق على توافر هذا القصد لديه، فإنه يكون فوق قصوره في التسيب مشوباً بالتقصير في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة للطاعن الأول - والطاعنين الثاني والثانية ..... والحكوم عليهن الثانية والثالثة والخامسة ..... و ..... واللاتي كن طرفاً في الخصومة الاستئنافية نظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ولا يندح في ذلك أن يكون الطاعن الأول قد دين بجريمة الإتفاق الجنائي ونقض عليه فيها بحسبه شهراً ما دام الحكم قد وقع عليه عقوبة الحبس لمدة سنتين وهي العقوبة المقررة لجريمة تسهيل الدعارة ذات العقوبة الأشد، إذ لا يمكن القول أن العقوبة المرفعة عليه مبررة.

**\* الموضوع الفرعي : تحريض على الفسق والفجور :**

**الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٥٤/٧/١**

إذا كان الثابت من الحكم أن ما صدر من التهمة من قولها لأحد المارة في الطريق العام " الليلة دى لطيفة تعال نغضبها سوى " لم تجهر به ولم نقله بقصد الإذاعة أو على سبيل النشر أو الإعلان عن نفسها أو عن سلعتها المقبولة، وإنما قصدت أن تصيد من تأنس منه قبولا لدعوتها التي صدرت عنها في هذه الحدود فإن هذا الفعل لا يتواءم به العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ولا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولا يلي بعد ذلك محلاً للتطبيق على واقعة الدعوى إلا الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات التي تنص على عقاب " من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرش المارين على الفسق بإشارات أو أقوال " .

**الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٤**

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن: " كل من حرش شخصاً ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من إستخدمه أو إستخرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه " ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من إستغل باهه وسيلة بغشاء شخص أو فجوره " . ثم نص في المادة السابعة على: " يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها " فقد دل بذلك على أنه لا يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الإستغلال إقرار الفحشاء بالفعل.

**الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧**

— دل المشرع بما نص عليه من صيغه عامة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على إطلاق حكمها بحيث يتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء، وذلك يدخل فيه أي فعل من الأفعال المسندة للأخلاق كما يدخل فيه مجرد القول ولو كان عرضاً ما دام هذا العرض جدياً في ظاهره وفيه بذاته ما يكفي للتأثير على المجني عليه المخاطب به وإغوائه بقصد ارتكاب الفجور والدعارة .

- متى كان القانون لم يبين ما هو المراد من كلمة التحريض، فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه من الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب، ويكفي أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له .

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٢٩  
العادة من الأركان الهامة في تهمة التعرض لإفساد الأخلاق بتحريض الشبان على الفسق والفجور فإذا لم تثبت المحكمة في حكمها لا هي ولا دليلها والتصرت على القول بأن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود كان حكمها منقوضاً .

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٣٣  
إن مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق الخ هو السن الحقيقية للمجنى عليه فعلى كانت هذه السن معروفة لدى الجنائي أو كان علمه بها مسوراً اعتبر القصد الجنائي متوفراً لديه ولا يسوغ له في هذه الحالة أن يستند في تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى، إذ أن علمه بالسن الحقيقية للمجنى عليه مفروض، ولا يسقط هذا الإلزام إلا بثبوت قيام ظروف إستثنائية تمنعه من إمكان معرفة السن الحقيقية. وإذن فلا يجوز لإمارة أن تقبل في منزلها المعد للدعارة ثمانية لم تبلغ السن المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ ع، اعتماداً على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر أزيد من تلك السن، ما دامت الفتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكان في الإسطاعة الإطلاع عليها للظن من سنّها الحقيقية. كذلك لا يجوز لها أن تتحدى بتقدير الطبيب الشرعي لسن الفتاة الجنى عليها بعشرين سنة، لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة إحتياطية لا ينتجاً إليها عند إنعدام القاطع .

الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٦/١١/١٩٣٦  
إن المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات تنص صراحة على معاقبة كل من يساعد الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة على الفسق والفجور أو يسهل لهم ذلك. فعلى أثبت الحكم حصول المساعدة فلا يجدي التهم قوله إن الجنى عليه هو الذي حضر من تلقاء نفسه إلى المنزل المعد للدعارة .

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١١/٤/١٩٣٨  
متى كانت واقعة الدعوى الثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن الطاعة كانت تحرض بتنين قاصوتين على الدعارة وروحاً من الزمن تكرر فيه فعل التحريض بتقديهما لرجال مختلفين، ففي ذلك ما يكفي لبيان توافر ركن العادة في جريمة التحريض على الفجور .

الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١١/٤/١٩٣٨

إن جريمة التحريض على القسق والفجور من الجرائم ذات العادة التي تتكون من تكرار الأفعال التي نهى القانون عن متابعه إرتكابها. وجميع هذه لأفعال تكون جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية عنها كلها أو عن بعضها أى سواء أكانت محل نظر فى تلك المحاكمة أم لم تكن. فإذا وقعت دعوى على امرأة لإتهامها بأنها فى المدة بين ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ و٣ يناير سنة ١٩٣٦ تعرضت لإسداء أخلاق الشبان بتقديدها قاصرتين لرواد منزلها الذى أعدته للدعارة السرية، وقبل الفصل فى تلك الدعوى ضبطت هذه التهمة والتمه أخرى فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وما سبقه ونظرت الدعويان فى جلسة واحدة، فمن الواجب على محكمة الموضوع أن تقرر - ولو من تلقاء نفسها ضم وفتح الدعويين وتحكم فى الموضوع على اعتبار أنه جريمة واحدة. فإذا هى لم تعمل وحكمت فى كل من الدعويين بالإدانة لأنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون. ولكن نقض أحد هذين الحكمين لا يمكن محكمة النقض من أن تصدرك خطأ الذى وقعت فيه محكمة الموضوع بأن تضم الدعويين إلا إذا كان الحكم الآخر مستحق النقض أيضاً. وذلك لإمكان محاكمة المتهمه عن الأفعال الصادرة منها فى الدعويين معاً على اعتبار أنها فى مجموعها لا تكون إلا جريمة واحدة. وأما إذا كان هذا الحكم الآخر غير مستحق النقض لكل ما تستطيع محكمة النقض عمله فى القضية التى قبل فيها الطعن هو الحكم بعدم جواز محاكمة المتهمه إستقلالاً عن الأفعال المكونة للتمه التى هى موضوعها .

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٣٨

إن مناط المسؤولية الجنائية فى جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على القسق والفجور هى السن الحقيقية للمجنى عليهم. والأصل أن علم الجاني بهذه السن مفروض. ولا ينتفى هذا الإفراض إلا إذا لم يكن فى إمكان الجاني معرفة حقيقة السن بسبب قيام ظروف قهريه أو إستثنائية منعه من ذلك. ومن ثم لا يقبل من الجاني إعتماده على أن مظهر المجنى عليها يدل على تجاوزها السن القانونية، لأن هذا المظهر ليس من شأنه أن يمنع من التحقق من سنه. وكذلك لا يقبل منه أن يعتمد فى تقدير السن على الشهادات الطبية، لأن تقدير السن بمعرفه رجال الفن لا يدل فى الواقع على حقيقة هذه السن، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة حين يعدم الدليل الأصلى وهو دلو المواليد أو على الأقل إذا قامت موانع قهريه تحول دون الوصول إلى هذا الدليل .

الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٠

إن القانون لم يشترط في الجريمة العالاب عليها بملاذة ٢٧٠ ع أن يكون وقوعها في مكان له وصف خاص فلا يشترط إذن أن يذكر في وصف التهمة الذي أسست عليه الإدانة أن الجريمة وقعت في منزل يدار للدعارة. وإذا كان المنزل قد وصف بهذا الوصف خطأ في الحكم فإن ذلك لا يبيح لأن هذا الوصف تزيد لا يهيم الخطأ فيه.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٤٠

لا يشترط في جريمة الإعتياد على التحريض على الفسق والفجور أن يكون قد وقع من الشبان، بناء على التحريض، أفعال إتصال جنسي أو لذات جسمانية بل يكفي أن يكون قد وقع منهم أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق. وإذن لإعداد المتهم محلاً للدعارة، وتكليفه إبتنه، وهى علماء قاصر بالإشراك فى مباشرة إدارته والإشراف عليه ومجالسة رواده من الرجال والنساء والتحدث معهم فى ذلك الشأن الذى أعد لخلل له - ذلك تتوافر به العناصر القانونية فله الجريمة.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٢٧/١/١٩٤١

إن جريمة التعرض لإفساد أخلاق الفتيات القاصرات من جرائم الإعتياد التى تتكون من تكرار أفعال الإفساد. فمهما تعددت هذه الأفعال فإنها - متى كان وقوعها قبل إخاطمة النهائية - لا تكون إلا جريمة واحدة. فإذا أصدرت المحكمة الابتدائية على التهمة حكيمين عن والعيتين على أن كلاً منهما وقعت فى تاريخ معين، ثم رأت المحكمة الإستئنائية ثبوت الواقعتين، فإنه يكون من المعين عليها ألا تحكم على التهمة إلا بعقوبة واحدة عن جميع الوقائع على أساس أنها لم ترتكب إلا جريمة واحدة.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٤٤

يكفى فى جريمة التعويل على ما تكسبه امرأة من الدعارة أن يكون التهم قد حصل من هذا الكسب على نقود كأنها ما كان مقدارها. ثم إنه لا يشترط فيها أن يكون قد وقع من التهم أى تهديد. وإذن فإذا كان الحكم لم يبين مقدار النقود التى حصل عليها التهم من هذا الطريق، ولم يعرض لأمر التهديد المدعى، لذلك لا يهيم.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٤/١/١٩٤٧

إن المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب " كل من تعرض لإفساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة على الفسق والفجور " فقد دلت على أن هذه الجريمة لا يمكن أن تتوافر بالكلام المجرد ولو فحش أو فحشت مراميه. لأن كلمة " تعرض " هنا معناها الإعتداء

بالفعل، كما هو الظاهر من مدلول الكلمة الفرنسية المقابلة لها والتي إستعملها القانون في المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ السابقتين عليها في تحديد معنى تلك العرض. هذا فضلاً عن إستعمالها في عنوان الباب الواردة به هذه الجرائم وغيرها مما إنعقد الإجماع على أنه لا يقع بمجرد القول. فإذا كان الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة قد بنى على أن المتهم زين شتمت على بالقول طريق الدعارة مرة، ثم دعاها للخلوة بالرجل مرة ثانية، فإنه يكون واجباً نقضه إذ أن ما حدث في المرة الأولى هو مجرد قول غير مصحوب بأى فعل فلا يصح إعتباره تحريراً، على ما سبق بيانه. وما حدث في المرة الثانية لا يكفى وحده لتكوين ركن الإعتداء المطلوب قانوناً .

#### الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٢٩

— إذا طبقت المحكمة المادة ٢٣٣ عقوبات على من تعرض للإسداء أخلاقى قاصر بأن حرضها على الفسق والفجور وثبت بالحكم أن الجنى عليها تمت مدة بمنزل المتهم تعاطى فيه الفحشاء فلا يصح الطعن في الحكم بزعم أن ركن العادة غير متوفر. لأن إبقاء المتهم للمجنى عليها بمنزله المعد للهداء تعاطى فيه الفحشاء دال بنفسه على تكرار التحريض وبلوغه مبلغ العادة .

— ليس لمن إعتاد تحريض الشبان على التمسق والفجور أن يدلع بجهله من الجنى عليه الحقيقة ما لم يثبت أن الجهل كان نتيجة خطأ أو قلته فيه ظروف إستثنائية لا يعد مسئولاً عنها .

#### الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٣١

يجب لتطبيق المادة ٢٣٣ عقوبات أن يثبت في الحكم من الفتيات الجنى عليهن وأن المتهم حرضهن على الفجور أو ساعدهن عليه أو سهلهن. فإذا خلا الحكم من بيان ذلك كان ناقصاً واجباً نقضه.

#### \* الموضوع الفرعى : تسهيل الدعارة :

#### الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٧

مضى كان ما أوردته الحكم في بيان واقعة الدعوى التى أثبتتها فى حق الطاعة من أنها سهلت للمتهمة الثانية ارتكاب الدعارة وعاونتها عليها واستغلت بقاء تلك المتهمة وأدارت محلاً لممارسة الدعارة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعة وقعت جميعها لفرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب إعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مسطرة عن التهمة الرابعة الخاصة بإدارة المنزل للدعارة، لأنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٧٣

- إذ نص القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ في الفقرة الأولى من المادة الأولى على عقاب كل من حرض شخصاً ذكرأ كان أو أنثى على إرتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من إستخدمه أو إستخرجه أو أغواه بقصد إرتكاب الفجور أو الدعارة. ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على عقاب كل من إستغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره. ثم نص في المادة السابعة على العقاب على الشروع في الجرائم المينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة قيامها فإنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الإستغلال إقتراف الفحشاء بالفعل .

- تتوافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أيأ كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة. ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أبانت في غير لبس أن جريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعة الأولى بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضي الإذن بالمراقبة - وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع، ومن ثم يكون النعي على الحكم بخبطه في الرد على الدفع ببطلان الإذن بمراقبة تليفون الطاعة الأولى لصدوره عن جريمة مستقبلية في غير محله .

- إذا كان الحكم قد أبان أن القاضي قد أصدر الإذن بمراقبة تليفون الطاعة بعد أن ألبت إطلاعه على التحريات التي أوردتها الضابطة في محضره وأفصح عن إطمئنانه إلى كفايتها فإنه بذلك يكون قد إنحل من تلك التحريات أسباباً لإذنه بالمراقبة وفي هذا ما يكفي لإعتبار إذنه مسبباً حسبما تطلبه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

- لا يلزم أن تكون الأدلة التي إعتد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لئالشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إلتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه .

- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك، ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت السانفة التي أوردتها الحكم .

- جرى نص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه " لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه " وهو نص عام مطلق يسري على كافة إجراءات التحقيق وليس في التقنون ما يخصه أو يقيد ومن ثم فإن ما



ينار بشأن ندب النيابة العامة للضابط عمداً بتنفيذ إذن التفتيش الجزئي بمراقبة تليفون الطاعنة وتزوير التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية يكون في غير محله .

- لا يجوز الطعن بالبطالان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم وإذا كان الثابت أن أياً من المنازل الثلاث التي جرى تفتيشها لم تكن مملوكة لأية متهمة ولم تكن أية متهمة حائزة لأبيها فلا صفة لأى من المتهمات في الدفع ببطلان تفتيشها .

- إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع والفتها في اختصاصه وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع - فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من إشركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما ينوله له القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المصلين بالجرمة .

- لما كان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً، وكان الإستجواب المخطور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الإتهام التي تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليمياً بها أو دحضاً لها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أ طرح الدفع ببطلان الإستجواب في قوله : " فإنه لما كان الثابت أن الرائد المأذون له بالضبط والتفتيش بعد أن أجرى ضبط المتهمات على النحو الثابت بمحضره سألن عن التهمة الموجهة إليهن والتي أسفر عنها الضبط، وكان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه وكان الثابت في محضر ضبط الواقعة أنه أثار الضبط سأل المتهمات عما هو منسوب إليهن فأعوفن بممارسة الدعارة عما التهمة الأولى التي أنكرت ما نسب إليها فأثبت ذلك الإعزاف في محضره فلا تبرير عليه، ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو في إثبات ذلك الإعزاف الذي أدلين به أمامه " فإن ما أورده الحكم صحيح في القانون ولا تشريح على الحكمة إن هي عولت على تلك الإعزافات في حكمها ما دامت قد إطمأنت إليها .

- الإعزاف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولما دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعزاف المزور إليه قد إنتزع منه بطريق الخيلة أو الإكراه ومتى تحققت أن الإعزاف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها. أما مجرد القول بأن الإعزاف موحى به من الضابط فإنه لا يشكل دفعاً ببطلان الإعزاف ولا يعد قرين الإكراه البطل له لا معنى وحكماً ما دام سلطان الضابط لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً .

- لا يقبل النعى على محكمة الموضوع قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .
- القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق للمحكوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوباً هذه الحقوق.
- المواجهة كالأستجواب تعد من إجراءات التحقيق المخطوطة على مأمور الضبط وإنفاذها، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة بشأن بطلان محضر الضبط خلوه من مواجهتها ببقية التهمات هو دفع ظاهر البطلان مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه .
- إذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الإتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها وخلص إلى معاقبة الطاعات طبقاً لها وقد إعتق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف، فإن فى ذلك ما يكفى لبيان مواد القانون التى عاقبهن بمقتضاها.
- لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .
- لا مصلحة للطاعة من النعى على الحكم قصوره أو فساد إستدلاله بالنسبة لواقعة تسهيل الدعارة طالما أنه دأبها عن تهمة تسهيل الدعارة والإعتداء على ممارستها وأوقع عليها عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل فى حدود العقوبة المقررة لتهمة الإعتداء على الدعارة .
- لا تلتزم على المحكمة إن هى عولت فى إثبات ركن الإعتداء فى جريمة الإعتداء على ممارسة الدعارة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ - على شهادة الشهود، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .
- الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات بغير معقب ما دامت تقيم على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة فى الأخذ بإعراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحق والواقع .
- إذا كانت الطاعة لم تطلب من محكمة ثانى درجة سماع الشاهد فلا على المحكمة إن هى عولت على أقواله الشفوية فى التحقيقات دون سماعه ما دامت أقواله كانت مطروحة على بساط البحث فى جلسة المحاكمة ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة أول درجة هى التى لمرت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان ذلك الشاهد ثم عدلت عن قرارها، ذلك لأن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع

الأدلة لا يعلو أن يكون قرأاً تحضرياً لا تولد عنه حقوق للخصوم بوجوب حتماً العمل على تنفيذه صراحةً  
لهذه الحقوق .

— استمر قضاء النقض على أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً .

الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٧  
استمر قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة  
من طرق الإثبات، وأنه لا تتربى على الحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشهود وإعتراف المتهم.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٤٠/٦/٢٤  
إذا أدانت المحكمة المتهم بالمادة ٢٧٢ من قانون العقوبات على أساس أنه يعول في بعض معيشته على ما  
تكسبه زوجته من الدعارة التي إحترفها، وأوردت في حكمها الوقائع المؤدية إلى ذلك، فلا يصح الطعن  
على حكمها.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٤٠/١١/١١  
إن النص الوارد في المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات لا يتناول بالعقاب إلا كل من يستغل النساء  
الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه  
من الدعارة. فالحصول على المال إذا كان أجراً عن عمل معين قام به المتهم، ولم يكن مرجعه تلك الحماية  
لا تتوافر بالجرime المذكورة. ومن ثم فلا عقاب بهذا النص على من يحصل على جزء كسب الدعارة إذا  
كان ذلك لم يكن إلا مقابل إعداده منزلاً لقبول النساء الساقطات لإرتكاب الدعارة فيه.

#### • الموضوع الفرعي : جرائم الإعتياد :

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٧  
إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذي صدر ونشر في ٢٦ إبريل سنة ١٩٥١ يسرى على كل فعل وقع  
قبله لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره عملاً بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كان  
هذا القانون يشترط للعقاب الإعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة، فإنه - وفقاً لأحكامه لا يصح عقاب  
المتهم بمجرد ضبطها في منزل يدار للدعارة لإرتكاب الفحشاء، وإذا كانت المحكمة قد استندت في الحكم  
على التهمة إلى أنها تورد على المنزل الذي ضبط فيه ولم تبين الدليل المؤدي إلى ثبوت ذلك لأن حكمها  
يكون قاصراً إذ أن ما قالته من ذلك لا يكفي لإثبات الإعتياد على ممارسة الدعارة في حكم هذا القانون .

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٧

إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الذى صدر ونشر فى ٢٦ إبريل سنة ١٩٥١ لا يعاقب على مجرد ضبط المتهم فى منزل يدار للدعارة بل هو يشترط للمقاب الإعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة. وهذا القانون هو الواجب التطبيق على الفعل الواقع قبله والذى لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره عملاً بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات. ولا يغير من هذا ما ورد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ من النص على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة إذ ذلك لا يجعل منه قانوناً ينهى عن ارتكاب فعل فى فترة محددة لا يحول إنتهاؤها دون السير فى الدعوى مما يدخل لى حكم الفقرة ٣ من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٠

جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ليوثها .

الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣

مضى أثبت الحكم أن أحد الرجال إعتاد الزرد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التى تدبر هذا المنزل وأنه يرتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهمه وهى ممن يستخدمن فى إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك تتوافر به فى حق المتهمه عناصر جريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها فى المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٢

لا تعارض بين نفى الحكم وقوع جرمي إدارة بيت للدعارة وممارستها - وهما من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بيوث ركن الإعتياد - وبين ما إنتهى إليه الحكم من ثبوت جريمة إستغلال الطاعنة بغشاء المتهمه الثانية، وهى جريمة لم يستلزم الشارع فيها توافر هذا الركن.

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٧

تحقق ثبوت الإعتياد على الدعارة وإن يكن من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائغاً. فإذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه هى أن كل ما توافر على الطاعنة الثانية من أدلة هو وجودها فى منزل الطاعنة الأولى التى إعتادت إدارة منزلها للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغاً من النقود للطاعنة الأولى لمواصلة الطاعنة الثانية وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثانى يباشر الفعل، على ما يقوله الحكم، عندما داهم رجال البوليس المنزل، ولما

كان إعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم إعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة، وكان تكرار الفعل من تأتى الدعارة فى مسرح واحد للإثم لا يكفى لتكوين المادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل، ذلك أن الإعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظروف وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية فى مجلس واحد دليلاً على ثبوت الإعتياد فى حقها مضافاً إليه ثبوت الإعتياد فى حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل، وكان ما أراه الحكم من ذلك لا يكفى بهذا القدر لإثبات توافر هذا الركن الذى لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يصح نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعة مما أسند إليها.

#### الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٣

لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائفة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذى كان معها وقت الضبط ووجودهما معاً فى حالة تنبؤ بذاتها على وقوع هذه الجريمة، واستظهر ركن العادة بالنسبة إلى جرمي إدارة اغل للدعارة وممارستها بما إستخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لإرتكاب الفحشاء معها، فلا ترتب على المحكمة إن هي عولت فى إثبات هذا الركن على شهادة الشهود، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات.

#### الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٦٥/١/١١

توافر ثبوت ركن الإعتياد فى إدارة اغل للدعارة من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها فى ذلك سائفاً. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر هذا الركن بما إستخلصه من شهادة الشاهد من سبق تردده على مسكن الطاعن لإرتكاب الفحشاء، وكان تقديره فى ذلك سليماً. ولا ترتب على المحكمة إن هي عولت فى إثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التى إطمأت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات. ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بعدم إستظهاره ركن الإعتياد يكون فى غير محله.

#### الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨

لما كان القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى جريمة ممارسة الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته يكفى فى إثبات أن الطاعة قد إعتادت إرتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقابل أجر بما توافر به أركان الجريمة المسندة إليها. وكان إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الإعتياد على ممارسة الدعارة مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تدليل الحكم على ذلك سائفاً كما هو

الحال في الدعوى الماثلة - فإن منعى الطاعة في هذا الصدد ينحل إلى جلد موضوعي وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨١  
القانون لا يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون بطريقة معينة إنما جاء النص بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل.

الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٠  
من أثبت الحكم بالأدلة التي أوردها أن اجنبي عليها حضرت لنزول المتهم عدة مرات لإرتكاب الفحشاء فيه، وأن ذلك كان بناء على طلب المتهم، فإن هذه الواقعة يكون لها ما يفيد توافر ركن الإعتياد لدى المتهم. كما أن فيها ما يفيد تسهيله لإرتكاب أفعال الفحش، وهذا يكفي لعقابه ولو كان لم يقع منه أى تحرّض للمجنبي عليها.

#### \* الموضوع القرعي : شروع :

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٠  
من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء، أن يكون بطريقة معينة، إنما جاء النص بصفة عامة، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق، بحيث يتناول شتى صور التسهيل. وإذا كان ما تقدم وكانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه، يبين منها أن الطاعة قد استقبلت بعض الرجال من طلاب المتعة في سكنها بإرشاد من قواد، وتوسّط بينهم وبين امرأتين قدمتهما إليهم بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته، إلا أن المرأتين ضبطتا مع مرافقيهما قبل إرتكاب الفحشاء بالفعل، فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في تسهيل الدعارة التي دان الطاعة بها.

#### \* الموضوع القرعي : عقوبة جريمة الدعارة :

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٤  
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة إذ نص في مادته الأولى على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه كل من حرض شخصاً ذكراً كان أو أنثى على إرتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له، ونص في المادة السابعة على أن يعاقب على الشروع في الجرائم البينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة - لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل إرتكاب الفحشاء بالفعل .

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٤

تنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في فقرتها الأولى على أن :  
" كل من فتح أو أدار محلا للدعارة أو عون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم بإغلاق المحل، ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به "، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ كان المطعون ضده بإدارة محل للدعارة قد وقت عقوبة الغلق يجعلها لمدة ثلاثة أشهر في حين أن القانون أطلقها من التوقيت، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه وتصحيحه .

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٧١/٥/٣

تنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على معاقبة كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة " الفقرة جـ " بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ٢٥ جنيه ولا تزيد على ٣٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وأجازت وضع المحكوم عليه عند انقضاء مدة العقوبة في إصلحية خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بإخراجه ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أنه : " يستتب الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مسوية لمدة العقوبة... " ودلالة هذا النص في صريح عبارته أنه لا يقضى بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة إلا إذا قضى بحبه ذلك أنه حدد مدة المراقبة يجعلها مساوية لمدة العقوبة ولا يمكن بداة إجراء تحديد هذه المدة إلا في حالة القضاء بعقوبة الحبس، ولو أراد المشرع أن يقضى بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة في حالة الحكم عليه بالغرامة لنص على ذلك صراحة وتحديد مدة المراقبة .

الطعن رقم ٦٣٤٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٩

لما كانت عقوبة جريمة إعتياد ممارسة الدعارة كص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة هي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات والغرامة لا تقل عن خمسة عشر جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كما أوجبت المادة ١٥ وضع المحكوم عليه بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة.

## دعوى

• الموضوع الفرعي : الطلبات في الدعوى :

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة أن تجرى تجربة للرؤية على ضوء الصباح الذى كان يضىء مكان الحادث وقت وقوعه وفى مثل الظروف التى وقع فيها لمرفة ما إذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أو لا يمكن، فردت المحكمة على ذلك بقولها إنه لا جدوى من إجراء هذه التجربة إكتفاء بالمعاينة التى أجرتها النيابة على ضوء ذات الصباح ولزوال المعالم والعناصر التى تؤدى إلى النتيجة المتباه من إجرائها - لهذا يعتبر رداً سائفاً.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠

ما دام المتهم لم يطلب إلى المحكمة نذب الطبيب الشرعى لمناقشته فى سبب الإصابة فلا يكون له أن ينعى عليها أنها لم تستدعه.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٠

إذا كان المدافع عن المتهم قد أقصر على القول بأن ملف الدعوى لم يصله وتراجع فعلاً فى الدعوى من غير تحفظ ما فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخملت بحق المتهم فى الدفاع، إذ أن عبارته فضلاً عن كونها غير صريحة فى طلب التأجيل فإنه تراجع دون أن يعقب عليها بشئ .

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ٨/٥/١٩٥١

من الحقائق العلمية المسلم بها أن أحداً لم يستطع من فحص المواد المتوبة إثبات أن لها فصائل تختلف وحداتها عن الأخرى، فطلب الطاعن تحليل المواد المتوبة التى وجدت بملابس المجنى عليه فى جريمة هناك عرض لمرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة المتهم طلب غير منتج لإنذا ما رفضته المحكمة وعولت على ما فى الدعوى من أدلة فلا تثريب عليها فى ذلك.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥١

الدفاع ينتهى بإقتال باب المرافعة، لكل طلب يقدم بعد ذلك لا تلزم المحكمة بإجابهة أو بالرد عليه .



الطعن رقم ٢٤٥٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٥

إذا تبين من محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن الدفاع عن المتهم طلب إلى المحكمة ضم محضر شكوى أشار إليه، فقررت المحكمة التأجيل لضمه، ولكنه لم يتمسك بهذا الطلب فى جلسة المرافعة، بل اكتفى بإنكار التهمة المسندة إليه، فإن هذا يعبر عنه تنازلاً ضمنيّاً عن طلب ضم المحضر المذكور .

**\* الموضوع الفرعى : المصلحة فى الدعوى :**

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨

الأصل أن حق الإنجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التى ثبتت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتبويض إلا إذا ثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير سواء إقون هذا القصد بنية جلب النفعه لنفسه أو لم تقوّن به تلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه .

**\* الموضوع الفرعى : تكليف الدعوى :**

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٩

قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى، والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجاني وتتم عما يضره فى نفسه، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكلول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

**\* الموضوع الفرعى : دعوى الأشكال :**

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠

لا يفرق القانون فى دعوى الأشكال بين طلب إيقاف نهائى وطلب إيقاف مؤقت إذ أن الطلب لى جميع الحالات لا يكون إلا بالإيقاف المؤقت للتنفيذ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل بعبارة صريحة لى طلب الإيقاف المؤقت فلا محل لما ينهض الطاعنان عليه من قالة إغفاله الفصل فى الطلب .

**\* الموضوع الفرعى : دعوى جنائية :**

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٩

إنه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص. فإذا هى إستعملت هذا الحق لإستدعت شخصاً تصادف وجوده بالجلسة ولم تحلفه اليمين ولم يعرض الطاعن على هذا الإجراء أمامها فلا يصح له أن يشهر أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٢**

إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضي في مواد الجنب بمضى ثلاث سنين، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصلها، وكانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنين ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي إستقر قضاء هذه المحكمة على إعتبره موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر فيها بالعقوبة وبراءة الطاعن لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

**الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٢**

إذا كانت بعض وقائع التزوير والإختلاس المرفوعة عنها الدعوى - كما بين من الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من خمسة عشرة سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي إستقر قضاء هذه المحكمة على إعتبره موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه مما يوجب عليه سقوط الدعوى الجنائية بالنسبة إلى هذه الوقائع فإنه ما دامت الوقائع الأخرى التي أوردتها المحكمة في حكمها لم ينقض عليها المدة المسقطلة للدعوى والمحكمة قد طبقت في حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الرد والغرامة، يتعين نقض هذا الحكم فيما قضى به من الرد والغرامة عن الوقائع جميعها والحكم على الطاعن برد المبالغ التي إختلسها عن الحوادث التي وقعت خلال الخمس عشرة سنة السابقة على ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وحدها مع إلزامه بغرامة مساوية لها .

**الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٢**

إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضي في مواد الجنب بمضى ثلاث سنين وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصلها، فإنه إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي إستقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه إذا كان ذلك كان من المتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقوبة وبراءة الطاعن لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٢

الدعوى الجنائية تنقضى في مواد الجناح بمضي ثلاث سنين، وقد أوجبت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها. وإذا كانت الدعوى قد استندت أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى ما هو أصحح للمتهم من نصوصه لأنه يكون من المصين نقض الحكم الصادر فيها بالإدانة والقضاء ببراءة المتهم لإنقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة .

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٥

إن دعوى الجنابة يجب لصحة رفعها أمام محكمة الجنابات أن تحال إليها من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنائية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية. وإذا لم تكن النيابة العامة إذ طلبت محاكمة المتهم أمام محكمة الجنابات بوصف أنه إرتكب جنابة عامة لم تسلك الطريق التي رسمها القانون، وإنما أقامت الدعوى على المتهم بالجلسة، فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة أمام محكمة الجنابات.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٦

إشراط تقديم الشكوى من الجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم، إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ٦/٣/١٩٥٦

إستحدثت الشارع نص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وأباح به المسؤل عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما إذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالنتيجة لها أم لم تكن. وذلك إستثناء من القاعدة العامة التي مقتضاها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسؤلين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٩  
قصر الإدعاء المدنى على متهم دون آخر ليس من شأنه أن يمس الإتهام فى الدعوى الجنائية القائمة من النيابة العامة.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٠  
مبدأ حجية الأحكام يفرض وحدة الموضوع والسبب والخصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التى تطلب سلطة الإتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التى خولها القانون سلطة الفصل فيها فإنه يمتنع بعد الحكم النهائى الصادر منها إعادة نظرها - حتى ولو تغاير الوصف القانونى طبقاً لأحكام القانون الذى يطبقه لقضاء إعادة، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ولما كانت الواقعة التى أسندت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكرى المختص هى ذات الواقعة التى قدم بها إلى محكمة الجنايات - على ما استظهره الحكم بأسباب سائفة وبأدلة لها أصلها الشابت فى أوراق المحاكمة العسكرية، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليماً لا يخالف القانون .

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٠  
مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم بقطع المدة حتى فى غيبة المتهم - لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها والنص فى ذلك صريح .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٠  
واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تخلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى، إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تحقق بها الغيرية التى يمتنع معها القول بوحدة الواقعة فى الدعويين .

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦١  
عدم تقديم طلب تسليم المتهمين لا يسلب سلطة الإتهام حقها الأصيل فى رفع الدعوى الجنائية، كما أنه لا يحول دون تطبيق قواعد الإختصاص طبقاً للتشريع المعمول به فى كل من الدولتين، ومن ثم فإن ما ينصاه المتهم من أن السلطات القضائية المصرية لم تطلب تسليم المتهمين السوريين إليها مما يستفاد منه أنها تركت أمر محاكمتهم للقضاء السورى يكون مردوداً.

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٠

من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لصلته بالنظم العام، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه يفيد صحته. فإذا كان بين ما أورده ذلك الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للإشياء قد وقعت يوم ١٩٥٤/٥/١٠ وأن أول إجراء قاطع للمدة بشأنها كان سؤال التهم في محضر جمع الاستدالات يوم ١٩٥٧/٥/١٦، فإن جريمة العود للإشياء تكون قد سقطت بمضي مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان التهم عن تلك الجريمة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون وما يتعين معه نقضه وانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ببراءة التهم.

الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١١

مفاد ما نست عليه المادتان ١٧ و ١٨ إجراءات أن المدة المسقط للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المخوطة بها القيام به سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الإتهام أم المحاكمة وسواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته. وأن هذا الإنقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات. أما بالنسبة للأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال فإنها لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرت بها بوجه رسمي. فإذا كانت إجراءات التحقيق التي اتخذت في الدعوى في مواجهة الجنى عليه والتهم الأول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة ومن ندمته ندباً صحيحاً من مأمورى ضبط القضائي مما نتج أثرها في قطع مدة التقادم بالنسبة إلى جميع المتهمين في الدعوى فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدعوى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون سديداً وصحيحاً في القانون .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠

لا تارم المحكمة - طبقاً لنص المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - بإيقاف الدعوى الجنائية إلا إذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدلىس يكون قد أغفل طلباً ظاهراً البطلان لا يلزم بالرد عليه .

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٥

أصبح المشرع - بما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة عن قانون الإجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث - الشكوى - ولقصد بها حماية صالح الجاني عليه الشخصي - والطلب - وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجتئاً عليها أو بصفتها أمانة على مصالح الدولة العليا - والإذن - وقد أريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه مساس بها لما لها من إستقلال. كما أن الطلب ينصرف إلى الجريمة ذاتها فينطوي على تصريح بإتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون إعتبار لمركبتها أما مباشرة الإجراءات قبل شخص معين وإسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهي إجراءات تالية ولا إتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة. ويوجب تقريراً على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهري في الإذن، أما الطلب فإنه يكفي لصحته إشماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديداً كافياً دون إعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن إسنادها إليه ورفع الدعوى عنها قبله. ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتظيم الرقابة في عمليات النقد المعدل تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها وإتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والإقتصاد أو من يندبه لذلك ". ومؤدى هذا النص أن الجرائم المنزه عنها فيها إنما تتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها. وما يؤيد هذا التفسير أن المشرع لا يلتزم أحياناً التعبير الفني الدقيق فيما يورده عن قيود رفع الدعوى إذ إستعمل في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٣ على سبيل المثال عبارة " شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه " مع أنه مما لا جدال فيه أنه قصد الطلب لا الشكوى، وبذلك فلا محمل للقول بأن تكييف القصد الخاص بجرائم النقص بأنه طلب فيه خروج على صراحة النص في تعبيره بأنه إذن ما دام التكييف الأول هو الذي يفيق وحكم القواعد العامة، وبذلك فإنه يكفي لصحة الطلب الصادر عن واقعة الدعوى إشماله على البيانات المحددة للجريمة دون أن يلزم أصلاً تعيين من صدر بإتخاذ الإجراءات قبله ودون أن يؤثر في صحته عدم النص فيه على المستول عن الجريمة التي صدر من أجلها وهل وهو المتهم أو الشركة لأن هذا البيان غير جوهري في الطلب. ولما كان التهم لا يتنازع في صدور الطلب - أو الإذن كما عبرت عنه المادة التاسعة - عن الجريمة ذاتها التي أسندت إليه، وكان الثابت بإقراره في محضر الشرطة أن عضو مجلس الإدارة المستول عن الشركة وبالتالي ممن عددهم المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن ما يفرضه التهم بدعوى بطلان الإجراءات يكون على غير أساس معنياً برفضه .

**الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٣**

الإرتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذى نص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات، بمعنى أنه إذا كون الفصل جرائم متعددة أو إرتكبت عدة جرائم لغرض واحد ومرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة وكانت إحدى تلك الجرائم من الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة فإن باقى الجرائم المرتبطة بها تخضع لقاعدة جواز تقديمها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات، أما مجرد الإرتباط الزمنى بين جريمتين فإنه لا يحوّل الإرتباط كما هو معرف به فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات. ومن ثم فإن غرفة الاتهام إذا أمرت بصد م اختصاصها بنظر جناية أحرز المخدر مجرد قيام إرتباط زمنى بينها وبين جنائى إحرار الأسلحة والذخائر تكون قد أعطت إذ لا سبيل إلى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة إحرار المخدر إلا عن طريق تقديمها إلى غرفة الاتهام .

**الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٣**

نصت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه " إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يعترف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو لدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة إلى الجهة ذات الاختصاص " . فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جديدة النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير فى الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى وإستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة.

**الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٦**

— إن بطلان الحكم المؤتب على إلامة الدعوى الجنائية على متهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف أحكام المادتين ٦٣، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية متعلق بالنظام العام لإتصالة بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة، ويجوز الدفع به فى أى مرحلة من مراحل الدعوى.

— من المقرر أنه إذا أذن من له حق الإذن بإلامة الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام فلا تشرب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد جلسة للمحكمة التى يطرح أمامها النزاع، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط له أن يباشر النائب العام أو الحمى العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفى أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن ياذن له برفع الدعوى. ولما كان الطابت أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن " السابق بمؤسسة النقل

العام " التى أمر وكيل النيابة بتحديد جلسة فيها بعد صدور الإذن، فإن هذه الدعوى على ما جرى به قضاء محكمة النقض تعتبر مرفوعة منها ويكون النعى على الحكم بالبطالان ليس له محل.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٦

- الأصل فى القضاء الجنائى أن قاضى الدعوى هو قاضى الدفع لتخصص المحكمة الجنائية وفقاً للمادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ما دامت تختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية. ولما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأنه وقت إصدار الشيك كان تحت تأثير تهديد اغشى عليه وإكراهه، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع وأطرحه فى دليل سائغ، وكان تقدير الوقائع التى يستتج منها توافر ظروف التهديد أو الإكراه المعنوى أو إنفاذها متعلقاً بموضوع الدعوى، غشمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب عليها ما دام إستدلال الحكم سليماً يردى إلى ما انتهى إليه، فإنه لا يقبل من الطاعن معارضة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة فى هذا الشأن.

- المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى، إلا أنها لم تنقذ حق المحكمة فى تقدير جدية الدفع بالإيقاف وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يُلْزِم الظاهر قصد به عرقلة السير فى الدعوى وتأخير الفصل فيها.

- لا يقبل من الطاعن أن ينعى على محكمة الموضوع بعدم إيقاف الدعوى الجنائية حتى تفصل محكمة أخرى فى ذات المسألة التى أثارها أمامها كدفع فى الدعوى والنسب لصلتها فيها فى حدود اختصاصها.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٦

الأصل هو الفصل بين سلطى الإتهام والمحكمة حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية، إلا أنه أجاز بمقتضى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية من باب الإستثناء فيما أجازته محكمة الجنائيات - لدواع من الصلحة العليا وإعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهى بصدد الدعوى المروجة عليها - أن تقيم الدعوى الجنائية عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالهمة المروضة عليها ولا يوجب على إستعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها، ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يروى لها.



الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٦٦

تنحصر المخكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تنقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة. ومن ثم فإنه كان متعيناً على المخكمة - وقد تبينت لزوم الفصل في ملكية الأرض محل النزاع للقضاء في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها - أن تنصدي بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها، لأن إستشكل الأمر عليها أو إستعصى إستعانت بأهل الخبرة وما تجر به من تحقيقات مؤيدة حتى يتكشف لها وجه الحق - أما وأنها لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧

مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧، ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة الموط بها القيام به سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته. وأن هذا الإنقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ٧/٣/١٩٦٧

- إن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٣٥، والإجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمحمارك والإجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الإستيراد - كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى.

١- إن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٣٥، والإجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمحمارك والإجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الإستيراد - كل منها

في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى.

٢) الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع، وأحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق. وأثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق، وإذن فمتى صدر الطلب ممن تملكه قانون في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تنصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت. والقول بغير ذلك يؤدي إلى زوال القيد وبقائه مع وروده على محل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانوني الذي يجمع أشنات القوانين المالية بما يتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إلتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها، وبالتالي فإن أي طلب عن أي جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيولها القانونية الممكنة كما ينسب على ما يربط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب، وقوة الأثر القانوني للإرتباط، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقيده، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضاً فتخصيص بغير تخصص وإلزام بما لا يلزم، ويؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما وجد من الوقائع جديد يقتضي طلباً آخر، الأمر الذي تتأذى منه العدالة الجنائية حقاً، خصوصاً إذا تراكمت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد.

٣) بين من نصوص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المضاربة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ومذكرتها الإيضاحية والمادة ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والمادة ٢٤ من اللائحة المذكورة - أن خطاب الشارع في حظر التعامل بالنقد المصري موجه أصالة إلى غير المقيم على عكس ما إستنه في نصوصه الأخرى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من إطلاق الخطر بحيث يؤثم كل من يخالفه أما المقيم وهو من تتوافر فيه إحدى الصفات الواردة في المادة ٢٤٠ من اللائحة فيساح له التعامل بالنقد

المصري مع من يشاء دون أن يكلف مؤونة التحقق من صفته أو من مصلو المال الذي يتعامل به وهو ما يباح له التعامل به إستثناء أو يحظر عليه أصلاً وإلا وقع الناس في الخرج. لأن الأصل أن يجري التعامل فى داخل إقليم الدولة بين الناس كافة بقدها الوطنى لا بالنقد الأجنبى. ولا يتصور قيام الجريمة فعلاً أصلياً فى حق المقيم إذا تعامل مع غير المقيم وإن أمكن تصور الإشواك فى حقه معنى توافرت عناصره. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى تقريراته إلى تخلف ركن العلم لدى المطعون ضده بصفته المتعامل معه وكونه غير مقيم - وهو ما لا تنازع فيه الطاعنة. فإنه إذ قضى ببراءته من التهمة المستندة إليه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

٤) بين من إستقراء نصوص المواد ٢٠١، ٤، ٨، ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك الذى حل محل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ كما يبدل أصلها التاريخى لى لاتحة الجمارك الصادرة فى ٢ من إبريل سنة ١٨٨٤ والمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات الصادر فى ١٣ من نوفمبر ١٨٨٢ والتى صارت المادة ١٩٢ من قانون العقوبات الصادرة سنة ١٩٠٤ لم حلت محلها المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات الحال، وكذلك من الأعمال التحضيرية والمذكرات الإيضاحية هذه النصوص أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة.

٥) ينقسم التهريب الجمركى من جهة محله - وهو الحق المعتدى عليه - إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدايتها، ونوع يرد على منع بعض السلع التى لا يجوز إستيرادها وتصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن وفى كلا النوعين، إما أن يتم التهريب فعلاً بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه وإما أن يقع حكماً إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جليها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع إعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤثرة أن تجعل إحتمال إدخال البضاعة أو إخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع إستداء وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد. وقد إدّعى الشارح وقوع هذه الأفعال ومنها إخفاء البضاعة عند إجتياز البضاعة للمائرة الجمركية. يبدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف والخاصة بالتهريب الحكى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى التالية لها فى الحكم مرتبطة بها فى المضى بحيث لا يصح أن تسقط كل فقرة منها بحكمها دون أن يجمع بينهما معيار مشترك ولو صح أن التهريب الحكى هو ما يقع فى أى مكان ولو بعد إجتياز الحظر الجمركى لما كان بالشارع حاجة إلى النص على التهريب الفعلى. ومن ثم فإن تجريم إخفاء البضائع بوصفة تهريباً لا يتصور

إلا عند إدخالها أو إخراجها من تلك الدائرة الجمركية، ولو أراد الشارع تجريم فعل الإخفاء فى أى مكان يقع لا فاته النص على ذلك صراحة كما فعل مثلاً بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ وكذلك فى القوانين الأخرى المشار إليها فى ديباجته بشأن الأذخنة الممنوعة.

٦) المراد بإخفاء البضاعة فى معنى التهريب الجمركى هو حجبها من المهرب لها - فاعلاً كان أو شريكاً - عن أعين الموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك إقتضاء الرسم أو مباشرة المنع. يزيد هذا المعنى وضوحاً أن المادة الثانية من لائحة الجمارك قد أتت بقاعدة عامة هى أن يجوز فيما وراء حدود الرقابة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك إفواجاً من الشارع أن البضائع الموجودة خارج هذه الدائرة تعتبر حيازتها ممن لا صلة له بتهريبها أمراً مباحاً. وإذا كان القانون قد أقام هذه القرينة فى حق من قد يكون هو المهرب للبضاعة حتى يثبت العكس فذلك على تقدير أنه لا يؤثم فعل الحائز أو المخفى للبضاعة وراء الدائرة الجمركية ولا يخاطبه بأحكامه. ولما كان ما نسب إلى المظنون ضده أنه أخفى السبائك الذهبية بطريق حيازتها ليعمها لحساب المهرب دون أن يشرك معه فيما نسب إليه من تهريب لبأن فعله يخرج حتماً من نطاق التأثيم والعقاب.

٧) لا يخاطب الشارع فى الجرائم الضريبية بعامة وفى جرائم التهريب الجمركى بخاصة إلا المكلف بأداء الضريبة، وإذا شاء أن يسيطر نطاق التجريم إلى غيره فإنه ينص على ذلك صراحة. يدل على ذلك ما تقتضى به المادة ٣٤ من لائحة الجمارك من أن تكون العقوبات فى مواد التهريب مسجوعة بطريق التضامن على الفاعلين والمشاركين فى الإحتيال أيضاً كانوا وعلى أصحاب البضائع. ولا يوجد ما يدل على أن الشارع فى قانون الجمارك الجديد قد أراد الخروج على هذا الأصل.

٨) البين من نص المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعى أنها تدفوس وقوع جريمة سابقة على موضوع معين هو المال بانتزاع حيازته من يد مالكه أو صاحب الحق فى حيازته شرعاً بحيث يكون المال ثمرة للجريمة وحصولها لها ثم تصل يد الشخص بحصوله تلك الجريمة سواء نتجت عنها مباشرة كالأشياء المسروقة ذاتها أو المختلسة فى التهديد أو المستولى عليها فى النصب أو الأشياء التى حلت محلها كتمن المسروقات، يدل على ذلك أن جريمة الإخفاء قبل التعديل الذى أجراه المشرع سنة ١٩٤٧ على المادة المذكورة كانت قاصرة على المال الذى ينزع بالسرقة وكان موضوعها المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات فى الباب الخاص بجرائم الأموال. كما أن نص المادة ٤٤ مكرراً صدر بما يدل على أصله التشريعى وعلى المنحى الذى إتجه إليه الشارع من قصره على الأشياء التى يفقد صاحبها حيازتها بالجريمة والتى تعد من قبيل السرقة كما أنها صيغت لتحل محل المادة ٦٩ من قانون سنة ١٨٨٣ والتى جرى نصها بمعاقبة " كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوطة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة

إرتكاب جريمة أو جنحة \* . يطبق المبادئ المقدمة على إخفاء البضائع المهربة أو حيازتها بين أن المادة ٤٤ مكرراً لا تنطبق عليها لأن جريمة التهريب السابقة على الإخفاء ليس موضوعها إنتزاع المال من يد صاحبه الذى تظل يده مبسوطة عليه، وإنما موضوعها هو الضريبة الجمركية المستحقة على هذا المال الذى يعد حينئذ موضوعاً للرسم المهرب أو لمخالفة لخطر فى شأن المادة المهربة. ومن ثم فإن البضاعة لا تكون حصيلة لجريمة التهريب ولا ناتجاً من نواحيها، وإذن فإن حيازة المطعون حده للمبائك الذهبية التى لم يشارك فى تهريبها لا يعتبر إخفاء بالمعنى الضيق فى حكم قانون التهريب الجمركى فلا يصح من بعد أن تعتبر هذه الحيازة نفسها إخفاء لشئ متحصل من جريمة بالمعنى الواسع للإخفاء وهو مطلق الإتصال بالمال المخفى وإلا توارد التأثيم والإباحة على محل واحد وهو ممتنع عقلاً.

٩) إن الإلحاح إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه، وإلماس إغفائه منها كلها أو بعضها أو إبدائها بعقوبة أخف منها وصدور العفو عن العقوبة أياً ما كان قدر العفو منها يخرج الأمر من يد القضاء، لما هو مقرر من أن العفو عن العقوبة لى معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من أعمال السيادة لا يملك القضاء المساس به أو التعقيب عليه فيما صدر العفو عنه.

١٠) أجازت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية المعارضة فى الحكم الحضورى الإعتبارى إذا ما أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وميحاد المعارضة لا يسدأ إلا من تاريخ إعلانه. ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية، وكانت المادة ٣٢ من القانون المذكور تنضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً إعتبارياً بالنسبة إلى أحد المطعون ضدهم وغالبياً بالنسبة إلى آخر، فإن طعن النيابة فى الحكم الصادر عليها يكون غير جائز.

١١) إن من شأن القضاء بالبراءة أن يسد على النيابة العامة سبيل تصحيح الإجراءات ورفع الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

المشروعات المؤتممة تأميماً كلياً التى كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم. وتلك قاعدة عامة إلتزمها المشرع المصرى فى كل ما أجرى من تأميم رأى أن يحتفظ فيه للمشروع المؤمم بشخصيته القانونية. ويتضح الأخذ بهذا البدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون

رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات والبنوك المؤممة محفظة بشكلها القانوني واستمرار ممارستها لنشاطها مع إعضائها لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقها بها. ولا شك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذي أتمت بمقتضاه شركة النصر لصناعة زجاجات " الكوكاكولا " تجميعه مع القانون الأول وحدة الروح والهدف ولهذا أشار إليه صراحة في صدره، وأحكامه لا تتضمن ما يؤدي إلى زوال شخصية المشروع المؤممة نتيجة للتأميم بل الإبقاء على نظامها القانوني السابق من حيث خضوعها للقانون الخاص فيما لا يتعارض مع التأميم. وقد ألصق الشارع عن إنجازه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين العاملين بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تنبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال الشركات المذكورة واعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل. وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي حلت محل اللائحة السابقة واعتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام. وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد به نصاً كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت - فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواه، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإيجار فيها على أن : " لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد

المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج". ولما كان الثابت أن المتهم قدم إلى الضابط قطعة المخدر وطلب دخوله أحد الملاجئ دون أن يطلب إخلاله بـ"لمصحة ثم اعترف في تحقيق النيابة بميازته للمخدر المضبوط وتقديمه إياه للضابط وعلل ذلك برغبته دخول السجن لفشله في الحصول على عمل وإذ عرض عليه وكيل النيابة دخول إحدى المصحات لمعالجه من الإدمان رفض ذلك وأصر على رغبته في دخول السجن، فإن الحكم إذ أثبت أن المتهم طلب إلى الضبط إخلاله بإحدى المصحات للعلاج يكون معيباً بالخطأ في الإسناد في الواقعة جوهرية لها أثرها على صحة تحريك الدعوى الجنائية وقد أدى به هذا الخطأ إلى الخطأ في القانون ذلك بأنه اعتبر أن تقديم المتهم المخدر للضابط من تلقاء نفسه فعلاً مباحاً لإستعماله حقاً خوله القانون وهو رغبته في العلاج بما يرفع عن فعله صفة التجريم في حين أن ما أتاه المتهم لا يندرج تحت أسباب الإباحة لأن المشرع إنما إستحدثت الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ سالفة الذكر تدبيراً وقائياً أجاز للمحكمة الإلتجاء إليه بالنسبة إلى من يثبت إدمانه على تعاطي المخدرات بأن تأمر بإيداعه إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها وذلك بدلاً من العقوبة القيدة للحرية المقررة للجريمة أما إذا تقدم من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج فلا تنجم الدعوى الجنائية عليه لأن دخوله المصحة يحقق هدف الشارع من تشجيع المدمنين على الإقبال على العلاج، مما مفاده تأييم الفعل في الحالين وإن كان جزاؤه مردداً بين العقوبة القيدة للحرية أو التدبير الوقائي العلاجي، وإذ كان الفعل مجزماً في الحالين فإن أسباب الإباحة تنحسر عنه. وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر القانوني فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨

مضى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن بعض المتهمين قد أعلنوا إعلاناً صحيفياً للحضور أمام محكمة الحدود المخصوصة بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى وذلك في ظل النظام الذي كان قائماً قبل صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإداري والنظام القضائي العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد، فإن ذلك يفيد إتصال المحكمة المذكورة بالدعوى إتصلاً صحيفياً قبل العمل بالقانون المشار إليه. ولا يفر من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى عقب إرسال الأوراق إليها - بعد صدور ذلك القانون - طالما أن الدعوى قد إتصلت بقضاء الحكم.

#### الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢١

- من المقرر أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية تنقطع بإجراءات الإنهام والتحقيق وانحطت.
- تسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع.

### الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١١/٢١/١٩٦٧

إذا كانت الدعوى الجنائية مقامة لعللاً أمام محاكم الحدود عند صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ وأصبحت الدعوى بين يدى القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق، فإن إحالتها إنما تكون إلى محكمة الموضوع المختصة، بعد إلغاء القانون رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٥٣ - ولا يسوغ القول بإحالتها إلى النيابة العامة أو مستشار الإحالة، قياماً لحظّة أن يقرر أحدهما بالأول وجه لإقامة الدعوى الجنائية، ذلك أن الدعوى قد خرجت من ولاية سلطة التحقيق التى لا تملك - بعد انحسار سلطتها عليها بتقديمها للقضاء - حق التصرف فيها على وجه آخر.

### الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١/٨/١٩٦٨

مؤدى نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية - فى جريمة بيع طوابيع دفعة سبق إستعماله - قبل صدور طلب كتابى من مصلحة الضرائب. وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية، فإن إغفاله يوجب عليه بطلان الحكم، ولا يبنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة الضرائب .

### الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٦٨

العبرة فى تحقيق جريمة الإقراض بالربا الفاحش هى بعقود الإقراض ذاتها، وليست بالتقصاء الفوائد. ولما كان الثابت بالحكم أن العقود المتفق عليها لم يمس بين آخر عقد لها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانوناً لإنقضاء الحق فى إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة كما هو ظاهر من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس إلى بدء إجراءات المحاكمة، وكان الطاعن فضلاً عن ذلك لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذى تشهد مدونات الحكم بنقيضه، فإن الجريمة تكون معروفة والدعوى بها لم تنقض .

### الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨

العبرة فى تكليف الواقعة بأنها جناية أو جنحة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو براه الإتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة. ولما كانت الدعوى الجنائية وإن أحيلت إلى محكمة الجنائيات بوصف أن الطاعن قد إدّرف جناية شروع فى قتل الجنى عليه الأول وجنحة ضرب الجنى عليه الثانى إلا أن محكمة الجنائيات بحكمها المطعون فيه إنتهت إلى أن الواقعة جنحة ضرب ودانت الطاعن على



هذا الأساسي طبقاً للمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ وقرر الطاعن بأن طعن فيه بطريق النقض في نفس اليوم وقدم أسباباً لطعنه ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الطعن إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بجلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٨ فإنه تكون قد إنتقضت مدة تبرد على ثلاث سنين المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الملتح دون إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أى الدعوى. ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد إنتقضت بمعنى المدة ويعين لذلك الحكم بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبإراءة الطاعن .

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٢  
لم يقيد القانون حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة إلى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بعدم جواز الإثبات بالبينة فيها، بل إن الدلع يقيد محكمة الموضوع فقط في إثبات تلك الجريمة. ومن ثم فإن مناسبة إيداع هذا الدفع هي وقت نظر الدعوى الجنائية لدى المحكمة وليس لدى تحقيق النيابة العامة لتلك الدعوى ما دام أنه لا يقيد حريتها في هذا الصدد، ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالسقوط لعدم إيداعه أمام النيابة العامة يكون قد طابق صحيح القانون ويضحي النى على الحكم فى هذا الشأن غير منبذ.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٢  
إن الإجراءات الواجبة الإتباع فى طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور فى الدعوى الجنائية هي بعينها الإجراءات التى تتبع فى المواد المدنية المينة بقانون المرافعات.

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٥  
إن التكليف القانونى السليم للقيد الوارد فى نص الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد، المضافة بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣، هو أنه فى حقيقته طلب بالمعنى الوارد فى المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية، لأن الجزاءات المنو عنها فيها تتعلق بعمليات لا تتمثل بأشخاص معينين، وأن القيد الوارد بها يتصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها.

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦  
١) إذا كان التابت من محاضر جلسات المحاكمة أن جميع التهمين عدا التهم الأول - الذى لم يطعن حضروا جلسة ١٦ من إبريل سنة ١٩٦٩ وقد نظرت المحكمة الدعوى فى حضورهم واستمعت لدفاع

الطاعين وبعد أن إستوفيا دفاعهما إنتهيا إلى طلب البراءة، أمرت المحكمة باستمرار المرافعة لليوم التالى وفى هذه الجلسة حضر جميع المتهمين عدا الطاعين والمتهم الأول، وتولى الدفاع عن الحاضرين تنفيذ التهم المسندة إليهم، ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون حضورياً بالنسبة للطاعين .  
٢) من البداية ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع وغايه كذلك، وإعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً لفرع من هذا الأصل .

٣) يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى جنائية، حضورياً بالنسبة إلى الخصم الذى يمثل فى جلسة المحاكمة وتسمع البينة فى حضرته ويتم دفاعه أو يسمعه أن يتم بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم  
٤) إن العبرة فى تمام المرافعة بالنسبة للمتهم، هى بواقع حالها وما إنتهت إليه، أعلن هذا الواقع فى صورة قرار أو لم يعلن، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتقدم دفاعه أو لم تزجل، ما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد، ولم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة لسماعه. وإذا كان ما تقدم وكان الواقع أن القضية قد سمعت بيناتها بحضور الطاعين وإستوفى الدفاع عنهما مرافعته، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضورياً، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم، أو أن يتخلف الطاعنان فى الجلسة التالية التى أجلت إليها الدعوى فى مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين، فإن ذلك من جانبهما يفرض فى واجب السهر على دعواهما لا يلومان فيه إلا نفسيهما، ولا يؤلما النعى على المحكمة بشئ، لأن المحكمة أولتهما كل ما أوجب القانون عليها أن توليه حماية لحق الدفاع .

٥) إن الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل فى الواقع إلى عدة دعاوى، تفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة تجرى محاكمته عنها، لاسيما أن ما أسند إليه الطاعين والمتهم الأول من إستيلاء بدون وجه حق على مال شركة من شركات القطاع العام، مستقل عما إتهم به غيرهم من المتهمين من إخفاء هذا المال.

٦) لا محل لما طلبه الدفاع عن الطاعين من وقف نظر الطعن إنتظاراً لما عسى أن يكون محكمة الجنايات من رأى فى وصف الحكم الصادر منها، لأن محرم هذا الوصف من القانون الذى تبينه المحكمة وتفصل حكمه ولا يصح أن تنتظر فيه قضاء لسواها.

٧) إن الإختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة، أو الذى يقيم فيه المتهم، أو الذى يقضى عليه فيه، وهذه الأماكن الثلاثة قسام متساوية فى إيجاب إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها.

٨) الإستيلاء على مال الدولة يتم بالتزاع المال غلبة أو حيلة أو عنوة، أما إتصال الجاني أو الجناة بعد ذلك بالمال المسروق عليه، فهو إمتداد لهذا الفعل وأثر من آثاره. وإذا كان ذلك، وكان الإستيلاء قد تم في دائرة محكمة معينة، فإنها تخصص بنظر الدعوى عن هذا الفعل.

٩) لن كان إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقاً بالنظام العام إلا أن الدلع بعدمه أمام محكمة النقض، مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها الحكم المطعون فيه ولا يقتضى تحقيقاً موضوعياً وكانت الواقعة كما بينها الحكم تثبت الإختصاص إلى المحكمة التي أصدرته ولا تنفيه طبقاً للمناط المتقدم، فإن الدلع بعدم الإختصاص يكون غير صديد.

١٠) رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتصيب بأية صفة كانت في حكم الموظفين العموميين في تطبيق جرمي الرشوة والإختلاس فأورد نصاً مستحدثاً في باب الرشوة هو المادة ١١١ وأوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات سريانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني المتضمن المادة ١١٣ التي طبقها الحكم المطعون فيه، وهو بذلك إنما دل على إتجاهه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في جريمة الإستيلاء بدون وجه حق، وأورد معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والملاحقة بها حكماً، مهما تنوعت أشكالها، وأياً كانت درجة الموظف أو من في حكمه وأياً كان نوع العمل المكلف به، وقد عتبر البند السادس في هذه المادة المضادة بالقانون رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٢ في حكم الموظفين العموميين، أعضاء مجالس إدارة ومديري ومستخدمي المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بتصيب ما بأية صفة كانت .

١١) لا محل للإمتدال بالإنحسار صفة الموظف العام عن موظفي الشركات في موطن الحماية التي أسبغها المشرع على الموظفين العموميين في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن رفع الدعوى الجنائية، إذ المناط في قيام هذه الصفة، الوطن الذي إنصرف إليه مراد الشارع ولا يمتد إلى غيره ولا قياس في هذا الصدد.

١٢) من المقرر أن الغرامة التي نمت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات، وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه، إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر، وبالتالي يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضامنين في الإلتزام بها، ما لم ينص في الحكم على خلافه، ذلك بأن المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجنائي بصفة عامة دون تخصيص، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها

عليه موظفاً أو من في حكمه لما كان ذلك، فإن ما يقوله الطاعن الثاني عن عدم إنعطاف حكم الفرامة النسبية عليه لكونه غير موظف، شريكاً لا فاعلاً، لا يفيق وصحيح القانون.

١٣) إن ضبط الأشياء المختلصة "إطارات" لا شأن له بالفرامة النسبية الواجب القضاء بها.

١٤) من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق، متى إطمأنت إلى صدقه و مطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى

١٥) إذا كان الحكم قد أورد مؤدى الإعرافات التي عول عليها في الإدانة، وقال بصورها عن طوعية واختيار ن فإنه لا يقبل من الطاعن أن يغير أمام محكمة النقض.

١٦) متى تبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الثاني لم يدفع ببطلان الإعراف الصادر منه ولم يقل أنه كان وليد إكراه، وكل ما قاله هذا الدفاع عنه في هذا الصدد هو أن الإعرافات الموجودة في الدعوى "إعترافات غير سليمة" دون أن يبين وجه ما ينهض على هذه الإعراف مما يشكك في سلامتها، فإنه لا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التي ساقها، تشكل دعماً ببطلان الإعراف أو تشير إلى الإكراه المبطّل له، وكل ما يمكن أن تنصرف إليه، هو التشكيك في الدليل المستمد من الإعراف، توصلاً إلى عدم تعويل المحكمة عليه.

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٨٢ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٠

إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو الخامى العام أو رئيس النيابة، إلا بالنسبة إلى الموظفين العموميين والمستخدمين العامين ومن في حكمهم، دون غيرهم من موظفى الشركات العامة، سواء منها المؤتممة أو التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في ما لها بنصيب، إذ أن المشروعات المؤتممة التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية، لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن الجرائم المسندة إلى المطعون ضده على بطلان كافة إجراءات الإتهام التي إتخذها وكيل النيابة في الدعوى وما تلاها من إجراءات المحاكمة التي تمت خلال السنوات الخمس التي إنقضت على وقوع هذه الجرائم وحتى تاريخ المحاكمة، دون أن يستظهر صفة الموظف العام أو المستخدم العام في المتهم المطعون ضده الذى بوشرت قبله تلك الإجراءات بنوعيتها، مع أنه لو قبل بإتضاء هذه الصفة في حقه، لصحت إجراءات الإتهام إلى إتخذها وكيل النيابة قبله في البدء، منفرداً وكذلك إجراءات المحاكمة التي إتخذت في مواجهته وانتهت بصدد الحكم الأول في

٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى لرفلها من غير ذى صفة، وبالتالي أنتجت أثرها فى قطع التقادم المسقط للدعوى الجنائية وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل كاية أثر الحكم الابتدائى الصادر فى ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسنة الفصل فيها، وتقرير النيابة العامة باستئناف هذا الحكم وكذلك الحكم الاستئنافى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف، وهى إجراءات صدرت صحيحة فى ذاتها على التوالى قبل أن تكتمل مدة السقوط بين أحدها والآخر - من جهة مختصة بإصدارها، فتعد من الإجراءات القاطعة للمدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية، بعرف النظر عن بطلان إجراءات إعادة تحريك الدعوى العمومية سابقة عليها، فإن الحكم المعون فيه يكون معيماً بالقصور فى التسبب والخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٧١/٣/١

تنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تحال الدعوى إلى محكمة الجلس والمخالفات بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية ولا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. وبين من ذلك أن المدعى المدلى لا يملك الحق فى تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى الجلس والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن فى حكمه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من السيد النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٢

متى كان الثابت أن إعلان المدعى - المطعون ضده - بصحيفة الدعوى المباشرة لم يتم إلا بعد إنقضاء مدة السقوط المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجرمة السب موضوع المحاكمة التى تشملها تلك المادة، فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة وبالتالي أيضاً الدعوى المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى الطاعن أنه لحقه من الجريمة. وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى المدنية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢  
مفاد ما ورد بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية أن الثلاثة أشهر النصوص عليها فيها، إنما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها وليس من تاريخ التصرف في الشكوى موضوع الجريمة .

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٣  
من المقرر أنه لا يشترط في رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه، بل يكفي أن يأذن أحدهم برفع الدعوى ويكلف أحد أغوانه بتنفيذ. وبصدور الإذن تسرد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق بإجراءات رفع الدعوى ومباشرتها. ومتى كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن أوراق الدعوى عرضت على السيد رئيس نيابة المجيزة فأذن برفع الدعوى الجنائية على الطاعن، فلا تثريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي تطرح فيها القضية على المحكمة وبإشراف إجراءات التكليف بالحضور بنفسه .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢١  
من المقرر أن إجراءات المحاكمة تقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية. ومعنى كان الغائب أن التهم أعلن وفق أحكام المواد ١/٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية و ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، ذلك بأن المحضر قد أثبت إعلانه التهم مخاطباً مع ... التقيم معه لغيابه وتسليمه الصورة وقيامه بإخبار المعلن إليه بذلك بكتاب مسجل، فإن هذا الإعلان الصحيح يحتر - عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفة الذكر - منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً، ومن ثم فإن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية تكون قد انقطعت بإجراء قضائي، هو ذلك الإعلان .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢١  
من المقرر أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تنقطع بإجراءات التحقيق أو الإتهام المحاكمة وسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع، وأن إعلان التهم بالحضور بمجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً يقطع تلك المدة .

**الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢١**

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية - حتى فى غيبة المتهم لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الإستدلال دون غيرها. ومن ثم فإن إعلان المتهم إعلانياً صحيحاً بالحضور لمجلس المحاكمة - وهو إجراء قضائى - يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى .

**الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٣**

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على التهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تنقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها، فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معلوم الأثر، ولا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفضل فيه، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها، إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام تعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على الدلع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانونى رغم أنه أثبت فى مدوناته أن المتهم قد دفع به وكان هذا الدلع جوهرياً تعلقه بالنظام العام مما يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه فضلاً عن أنه وقد فصل فى موضوع المعارضة مقتضراً على ترديد أسباب الحكم الذى وقف عند حد رفض الدلع بسقوط الدعوى، لأنه يكون قد خلا من الأسباب التى بنى عليه قضاءه بالمخالفة لنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بما يبطله فوق ما تقدم مما يصح معه نقضه والإحالة .

**الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٥**

حتى كان الثابت أنه قد إنقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن إلى تاريخ نظره أمام محكمة النقض مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مصاد الجرح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها، فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٦

من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به. سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة، وتسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع وبالتالي فإن إعلان التهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره بقطع أيهما المدة المسقطه للدعوى - ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقتضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تعرض للموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها، إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما - أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - بما يقتضيه ذلك من إعلان التهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية، ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر فى الدعوى " بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة " متى تم كل منها صحيحاً فى ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم، إذ أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفراض نساياها بمرور الزمن بدون إتخاذ الإجراءات فيها، فلمى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تدرج فى حيز النسيان إنشئت علة الإنقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤

من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع وبالتالي فإن إعلان التهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره بقطع أيهما المدة المسقطه للدعوى. ولما كان الحكم بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها من غير ذى صفة قد صدر صحيحاً فى حد ذاته ومن محكمة مختصة بإصداره وذلك قبل أن تتكامل مدة السقوط - وهى ثلاث سنوات - فإنه يعد من الإجراءات القاضية للمدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية وإذا عتبت الحكم المطعون فيه هذا الرأى فإنه يكون قد صادف صحيح القانون. ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقتضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تعرض



لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موحد أمامها إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها - في سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما - أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منها صحيحاً في ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم، إذ أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة بنى على إفراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ إجراءات فيها، فمضى تم اتخاذ أى إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٣/١/١٩٧٤

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بمسرى الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية - حتى في غيبة المتهم - وتسمى المدة زمن جليد ابتداء من يوم الإنقطاع، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها. ولما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم " المطعون ضده " عارض في الحكم النهائي - الذى قضى بسقوط إستئنافه - وقد مثل المطعون ضده بالجلسة حيث قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى في مواجهته إلى جلسة تالية لم تخلف عن حضور الجلسات التى أجلت إليها الدعوى بالرغم من التنبية عليه بالجلسة السابقة وهذا الإجراء وهو تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائى من إجراءات المحاكمة التى تقطع المدة وهو كغيره من الإجراءات التى باشرتها المحكمة وكانت فى مباشرتها إياها ترسلها على الزمن الذى لم يبلغ غاية المدة المسقطه للدعوى وقبل أن يمضى على آخر إجراء قامت به المدة المحددة للتقادم الأمر الذى يجعل الدعوى ما تزال ماثلة فى الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان الذى جعله الشارع علة للسقوط. وكان الثابت أنه تمضى ثلاث سنين من تاريخ صدور قرار تأجيل الدعوى بعد سابقة التنبيه عليه بالحضور حين صدور الحكم المطعون فيه، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة يكون قد جالب صحيح القانون مما يتعين معه نقضه ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

**الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٥**

لما كان تعين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستلزم به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك محكمة النقض وكان ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى من أئتمن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه فإنه لا تريب على المحكمة إن هى اعتبرت يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ تاريخ شراء الطاعن للمساحة المتنازع عليها موضوع عقد البيع المبدد. مبدأ لسريان المدة المقررة فى القانون لإنقضاء الحق فى الدعوى الجنائية باعتبار أنه فى هذا التاريخ إنكشفت نية الطاعن فى تبديد العقد المسلم إليه بما مفاده أن المدة المقررة للتقادم لم تنقض - ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد.

**الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٤**

إذا كان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قد جرى بشأن " كل من نشر أو أذاع أقوالاً كاذبة عن موضوع الإستهفاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير فى نتيجة الإستهفاء أو الانتخاب، وكل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً " كما نصت المادة ٥٠ منه على أنه " تسقط الدعوى العمومية والمدنية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو الإستهفاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق ". وكانت جريمة السب - موضوع الدعوى الماثلة - ليست من بين الجرائم التى عدها المادة ٤٢ سالفة الذكر، فإنه لا يسرى عليها نص المادة ٥٠ من ذات القانون، ويكون الدفع بسقوط الدعوى العمومية والمدنية لذلك غير سديد، وبالتالي فلا محل لما ينعاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدافعين بعدم قبول الدعوى وبسقوطها - على فرض أنه قد أبدعها فى مذكرته - إذ طالما أنهما دفعان ظاهراً البطلان وبعيدان عن محجة الصواب فلا تلتزم المحكمة بإيرادهما والرد عليهما.

**الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٤**

لما كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند فى إفتائه بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلى أن آخر إجراء انقطعت به مدة التقادم قد جرى بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ انتهى حضر فيها المطعون ضده الأول وأنه لم يتخذ بعد ذلك أى إجراء قاطع للتقادم حتى يوم ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ تاريخ إعلان المطعون ضده الأول، وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المطعون ضده الأول حضر

جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ ثم أصدرت المحكمة أمراً بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ بضغط المطعون ضدهما وإحضارهما مقبوضاً عليهما لجلسة ٢ مارس سنة ١٩٧٠ كما تم إعلان المطعون ضده الأول بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ خطأً مع شخصه، وحضر بناء على هذا الإعلان بجلسته ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ وكل هذه الإجراءات من إجراءات المحكمة القاطعة لمدة القادم طبقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد تمت على التوالي من قبل مضي المدة المسقطة للدعوى الجنائية بين إحداها والأخرى، وإذا كانت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا تعدد التهمون فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يوجب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم يكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة"، ومفاد ذلك أن إنقطاع المدة عني بمد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى، ولو لم يكونوا طرفاً في الإجراءات، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة لكل من المخطون ضدهما لا تكون قد انقضت بمعنى المدة المخصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المشار إليه وقت صدور الحكم المطعون فيه بجلسته ٨ من إبريل سنة ١٩٧٣ - لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من إنقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يعين معه نظمه والإحالة.

#### الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٧

من المقرر حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض أن القيد الوارد على تحريك الدعوى في جرائم النقد والذي أشارت إليه الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ وعبرت عنه بلفظ "الإذن" برفع الدعوى بنصها على أنه لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها "جرائم النقد" أو إتخاذ أى إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك ... "هو بحسب التكيف القانوني السليم". طلب "بالمعنى الوارد في المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية والذي تنطبق عليه أحكام المادة العاشرة من ذات القانون فيما قرره من أنه يجوز لمن حوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتقضى الدعوى الجنائية بالتنازل. ولما كان الحاضر عن الطاعن قد أثار أنه بعد أن قرر بالطعن وقدم أسبابه تنازلت الإدارة العامة للنقد عن طلبها إقامة الدعوى مما يوجب عليه إنقضاؤها، وكان الثابت من المقررات المضمومة أن المدير العام للإدارة العامة للنقد بوزارة المالية والاقتصاد قد أخطر النيابة العامة بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ بأنه تقرر سحب "الإذن" الصادر برفع الدعوى العمومية في القضية موضوع الطعن مما يبنى عليه إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل

وهو أمر متعلق بالنظام العام يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو بغير دفع من الطاعن فإنه  
يعين الحكم بإقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل وبراءة المتهم.

#### الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٧٥/١/٥

مضى كان الحكم قد صدر بالبراءة وإنقضت بين تاريخ تقرير النيابة العامة بالطعن فيه بالنقض وبين عرض  
الطعن على هذه المحكمة ما يربو على مدة السنة التى قررتها المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية  
لإنقضاء الدعوى فى مواد المخالفات - دون إتخاذ أى إجراء قاطع فتكون الدعوى قد إنقضت بمضى المدة  
ولا جدوى من بعد من نقضه ولا مناص والحال هذه من رفض الطعن.

#### الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠

إذا كان قد إنقضت على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن فى الحكم إلى يوم عرض  
الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقرر بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء  
الدعوى بمضى المدة، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المظنون ضده، فلا يبقى إلا تصحيح ما  
أغفله من القضاء بمصادرة المراتب الغدالية المضبوطة المكونة لجسم الجريمة، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة  
٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة فى جميع الأحوال إذا كانت هذه  
الأشياء يعد عرضها للبيع جريمة فى ذاته، مما يعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه والقضاء بمصادرة  
الخلوى المضبوطة.

#### الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢

من المقرر أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تقطع بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو  
الحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وأن تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة  
بعد تنبيه المتهم فى جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائى من إجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المقررة  
لإنقطاع الدعوى الجنائية - لما كان ذلك، وكان بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول  
درجة أن الحكم العائلى بإدانة الطاعن صدر فى ٢ يولييه سنة ١٩٦٩ لغرض فيه وحدد لنظر المعارضة  
جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ لضم  
المقررات وظلت تتداول الدعوى أمامها إلى أن صدر الحكم فى المعارضة فى حضور الطاعن بجلسة ٢٢  
أكتوبر سنة ١٩٧٣ وكانت قرارات التأجيل بلسات ٢ فبراير، ١٣ إبريل، ٢٤ أغسطس، ١٩ أكتوبر  
١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠، ١١ يناير سنة ١٩٧١، ٣٠ يولييه، ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٣ فى مواجهة الطاعن  
ولم تقض ثلاث سنوات بين قرار تأجيل وآخر صدر فى مواجهة الطاعن، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد

تمت في الدعوى متلاحقة دون أن تكتمل المدة المقررة لإقفضاء الدعوى الجنائية حتى صدر الحكم في المعارضة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدلع المبدى من الطاعن بإقضاءها قد أصاب صحيح القانون.

#### الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٣

إذا كانت الطعون جندها قد طلبت الحكم لها بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت فقصت لها محكمة أول درجة بتلايين جنيتها تعويضاً نهائياً ولما إستأنفت قضت المحكمة الإستئنافية بتعديل التعويض المقضى به إلى المبلغ المطالب به وقدره ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت مقرر أنها ترك تقدير قيمة التعويض للمحكمة المدنية، فإن ما يناه الطاعن على هذا القضاء لا يكون مقبولاً، ذلك بأن كل ما جرى بالحكم المطعون فيه أنه إستجاب - في نطاق سلطة محكمة الموضوع - إلى طلب الطعون جندها المقدم محكمة أول درجة بالقضاء لها بتعويض مؤقت، فليس يعنيه من بعد أن تكون قيمة هذا التعويض بوصفها التوقيتي زائدة عما قدرته محكمة أول درجة من تعويض نهائي ما دام أن تقدير قيمة هذا التعويض قد بات مرجأة إلى حين الداعي بشأنها لدى المحكمة المدنية المختصة، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً، مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية.

#### الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٨

الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه المبنى على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون يكتسب - كأحكام البراءة - حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها، ولا كذلك إذا كان مبنياً على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين فإنه لا يجوز حجية إلا في حق من صدر لصالحه - لما كان ذلك - وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن أمر الإحالة ومن الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة قبل ..... الموظف بمحكمة دمنهور الابتدائية أن النيابة العامة أجرت تحقيقاً أسفر عن إختلاس السند وتزوير سند آخر بدلاً منه وإستعماله مع العلم بتزويره ولم تكشف التحقيقات قبل إقامة الدعوى على الطاعن عن الفاعل الأصل من بين موظفي محكمة دمنهور الابتدائية كما تبين من الأمر الصادر من النيابة العامة أثناء نظر المحكمة الدعوى أن الدليل لم يكن كافياً لتقديم ..... للمحاكمة فإنه ليس في تصرف النيابة في الخالين ما ينفي وقوع الجرائم موضوع الدعوى الماثلة أو أن هذه الوقائع غير معاقب عليها - وكان مبنى تصرفها أحوالاً خاصة بالمساهمين في الجريمة من بين موظفي محكمة دمنهور فإن كلا التصرفين لا يجوزان حجية في حق الطاعن، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

**الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٥**

مضى كان يبين من الإطلاع على القدرات المضمومة أن المظنون ضده - قد قرر فى ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ بالمعارضة فى الحكم الغيابى الإستئنافى الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٧٠ والقاضى بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بتعريمه مائة جنيه والمصادرة وتحديد لنظر المعارضة الإستئنافية جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٠ وفيها لم يحضر المظنون ضده لأجل نظر الدعوى لإعلانه لشخصه أو فى محل إقامته وتوالت جلسات التأجيل لهذا السبب إلى أن صدر الحكم المظنون فيه بجملة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ لما كان ذلك، وكان أول إعلان صحيح فى محل إقامة المظنون ضده قد تم فى ٢٢ مايو سنة ١٩٧٣ إذ أعلن مخاطباً مع شقيقه، وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ و ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب مضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك الأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلالات إذا تغذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء. وإذا كان الثابت أنه قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ تقرير المظنون ضده بالمعارضة فى ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ وإعلانه فى محل إقامته فى ٢٢ مايو سنة ١٩٧٣ دون إتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة وكان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما يجوز إلثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحة وهو الأمر الثابت حسبما تقدم، فإن الحكم المظنون فيه إذ دان المظنون ضده يكون قد أخطأ فى القانون مما يتعين معه نقضه، والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المظنون ضده مما نسب إليه.

**الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٥**

تنص المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون " ومن لم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين لما كان ذلك، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لمراقبة محكمة النقض، كما أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة فى المادة ٣/٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها، إلا أنه يتعين أن يكون ما إرتأته من ذلك سابقاً فى حد ذاته - لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت فى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - المنار من انكسار عليه

بقولها باستقلال كل من مندى الدعويين عن الآخر دون أن يبين من الوقائع التي أوردها ما إذا كان المبلغان المبتعان بالسنتين قد مسلما إلى المحكوم عليه في الوقت نفسه والمكان ذاته أم لا وظروف هذا التسليم وما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائياً وبذلك جاء الحكم مشوباً بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه " يتسع له وجه الطعن " بما يعجز هذه المحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون - إنباء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض و الإرتباط - الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه وإعادة.

#### الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

إن الفقرة الثالثة من المادة ٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية. إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة، إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العاملين دون غيرهم لما يتركبونه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها.

#### الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨

لما كان المستفاد من صريح نص المادة ٢٢ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ أنه يجوز للمدير العام مصلحة الجمارك التصالح في جميع الأحوال وأنه يتوجب على التصالح إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال. وكان الطاعن لم يزعم أن مدير عام مصلحة الجمارك قد قبل التصالح معه فإن مجرد عرض الطاعن الصلح دون أن يصادف ذلك قبولاً من مدير عام مصلحة الجمارك لا يترتب الأثر الذي نصت عليه المادة ٢٢ من إنقضاء الدعوى الجنائية.

#### الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٧

إن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت على أنه " تقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني " وأن الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني وإن نصت على أن " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه الضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسؤول عنه، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع " إلا أن فقرتها التالية قد نصت على أنه " على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد إنقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية " لما كان ذلك وكانت الحال في الطعن المائل أن الدعوى الجنائية لم تسقط، فإن الدعوى المدنية - مشار الطعن - تكون

كذلك بدورها ويكون الحكم المطعون فيه - بقضائه بانتقضاء الدعوى المدنية - قد أخطأ في تطبيق القانون معين النقض والإعادة .

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

١) لما كان البين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن دفع بجملة المرافعة الأخيرة المقودة فى ٧ من يناير سنة ١٩٧٥ أمام محكمة ثاتى درجة بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والذى من شأنه - لو ثبت - أن تقضى الدعوى الجنائية وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون قاصر البيان . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد شابه قصور فى إستظهار رابطة السببية إذ أغفل بيان كيف أدت إصابات الجنى عليه التى أوردها إلى وفاته من واقع الدليل الفنى المتمثل فى التقرير الطبى . لما كان ما تقدم، فإنه يمتنع نقض الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

إن المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه " وإذا إنتقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثر لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ومفاد ذلك أنه إذا إنتقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه فلا يكون لذلك تأثر فى الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها إذا كانت مرفوعة إليها لما كان ذلك، وكانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهأت للحكم فى موضوعها لا يمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ من المرات من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية - وتمتصير الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بمصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب فى الميعاد القانونى، كما هو الحال فى الطعن الحالى - ومن ثم فلا محل لإعلان ورقة الطاعن .

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٩

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس رفضه دفع الطاعن بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على قوله : وحيث أنه عن الدفع الثالث المبسدى من المتهم - الطاعن - وهو إنتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فمردود عليه بأن واقعة التبيد لم تتأكد إلا من تاريخ تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى وهو ١٩٧٢/٦/٢١ . وإذا كان من المقرر أن ميعاد إنتقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن الرد إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك، وكان الحكم قد أبان أن الإمتناع وظهور



العجز عن الرد لم يتحققا إلا من يوم ٢١ يونه سنة ١٩٧٢ - تاريخ محضر تنفيذ الحكم التجارى الذى قضى بالرد - وكان الثابت أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية لم تمض من ذلك اليوم حتى تاريخ رفع الدعوى الماثلة فإن الحكم إذ رفض الدفع سالف الذكر يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٨  
لما كان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذى صفة تأميساً على أن المدعى هو الذى إشرى النقولات المسروقة من ماله الخاص وإستأجر غرفة وأودعها فيها لنفعة ابنه الذى كان طالباً مضرغاً لدراسته فإن ما أورده الحكم يكون سائفاً يستقيم به إطراح هذا الدفع .

الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ٣/٥/١٩٧٨  
من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تقطع بأى إجراء صحيح يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المختصة بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة حتى إذا اتخذت تلك الإجراءات فى غيبة المتهم أو وجهت إلى غير المتهم الحقيقى ذلك أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الإجراءات فيها لعمى تم اتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الإذهان ولم تشرج فى حيز النسيان إنتت علة الإنقضاء .

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ٤/٦/١٩٧٨  
لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وأطرحه فى قوله. " وحيث إنه بالنسبة للدفع المبذول من المتهم من أن الدعوى الجنائية إنقضت بمضى المدة فهذا الدفع على غير أساس جدير بالرفض إذ أن إعلان المتهم بعبضة الدعوى المدنية فى ١٩٧٤/١٢/٥، ١٩٧٥/٨/١٢ قد قطع المدة وهذا إجراء قضائى يقطع المدة " . لما كان ذلك، وكان نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على إنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح - عدا الجرح المنصوص عليها فى المادتين ٣٠٩ مكرر ٣٠٩ مكرر [١] من قانون العقوبات - بمضى ثلاث سنين، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " تقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة، وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى " وكان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال حقوق الدعوى الجنائية وإنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التى وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذى لحقه، ذلك أن دعواه مدنية بمحة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعها لها، لما كان ذلك. فإنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء أكانت مقامة أمام القضاء المدنى أم

الجنائي، ومن ثم فإن جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية والمستول بالحقوق المدنية لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية، لما كان ذلك. وكان بين من الإطلاع على المقررات المضمومة ومحاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر بجلسة ١٩٧٢/٦/١ وفيها تأجل نظر الدعوى بجلسة ١٩٧٢/١٠/١٩ ثم تأجل نظر الدعوى إدارياً بالجلسة ٤ من يناير لسنة ١٩٧٣ لإعلان التهم وتوالت التأجيلات لهذا السبب حتى أعلن في ١٩٧٥/١١/٢٠ بالخطور بجلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ وفيها حضر التهم ثم حجزت الدعوى للحكم وصدر الحكم في ٤ من مارس سنة ١٩٧٦، وكانت قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات ما بين حضور الطاعن بجلسة ١٩٧٢/٦/١ وإعلانه في محل إقامته في ١٩٧٥/١١/٢٠ دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة وبمعنى ذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بإنقضائها بمضى المدة دون ما حاجة لبحث ما يشره الطاعن بشأن إقامة الدعوى العمومية عليه عن التهمتين الثانية والثالثة من لا يملك إقامتهما، ودون أن يكون هذا القضاء تأثيراً على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعة لها فهي لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني.

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٤  
إن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستفد. ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٧  
الحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية والى الدعوى المباشرة وهى بصدد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦  
إذ كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٧١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحليد والصلب قد نص في مادته الأولى على أنه "تشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحليد والصلب مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة الصناعة والبتترول والخروعة المعدنية"، وكانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثالثة على أنه "لا يجوز لمدير النائب العام أو النامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط جرمية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها". وكان الثابت من الأوراق أن المطعون

ضده يعمل مستخدماً بالهيئة العامة لمجمع الحديد والصلب والملحق بوزارة الجوزول والثروة المعدنية وهي أحد أشخاص القانون العام وأن الجريمة النسوبة إليه وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها وأن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية وهو أمر غير جائز قانوناً وفقاً لما جرى عليه نص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرملها من غير ذى صفة يكون متفقاً مع حكم القانون.

#### الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١١

منى كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٧ بإدانة الطاعنين بمحتوى لعب القمار والسماح بلعبة بالمقهى، فقرروا بالطعن فيه بطريق النقض فى أول مارس سنة ١٩٧٧ م، ولقدما أسباب طعنهم فى ذات التاريخ، ولكن الدعوى لم يتعد فيها أى إجراء من تاريخ الطعن إلى أن نظرت بجلسة اليوم ١١ من يونيو سنة ١٩٨٠. وإذ كان يبين من ذلك أنه وقد إنتضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل فى أول مارس سنة ١٩٧٧ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنب دون إتخاذ إجراء قاطع فلهذا المدة فتكون الدعوى الجنائية قد إنتقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والبقاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهمين الطاعنين.

#### الطعن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٥

لما كان قانون الإجراءات الجنائية ينص فى المادتين ١٥، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلالات إذا تخللت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى وترى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع، وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء. ولما كان ذلك، وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحكوم عليه غيباً بنحس بالجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام فى هذه الجلسة وطلب التأجيل لموضه فأجابه المحكمة وأجلت القضية بجلسة أخرى - وهو الحال فى الدعوى المطروحة - وجب إعلان المعارض إعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة، وإذ كان الثابت حسبما سلف بيانه أنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات إبتداء من جلسة ١٩٩٧٠/٥/٣ التى أجلت فيها المعارضة وحتى صدور الحكم المطعون فيه فى ١٣ فبراير سنة ١٩٧٨، وكان ذلك دون إتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة - إذ خلت المودات بما يفيد إعلان الطاعن إعلاناً صحيحاً لأى جلسة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى، وكان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته وهو ما تنصحه به

الأوراق فيما سلف بيانه - فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المظنون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما يتعين معه نقضه، والقضاء بإقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المظنون ضده لما نسب إليه.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٠

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب الجنى عليه. وللجنى عليه أن يتنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها. كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجانى فى أى وقت شاء. وكانت هذه المادة تضع قيلاً على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بجعله متعلقاً على طلب الجنى عليه، كما تضع حداً لتنفيذها الحكم النهائي على الجانى بتحويل الجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت شاء، وإذ كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر العائلية التى تربط بين الجنى عليه والجانى فلزم أن يبسط أثرهما إلى جريمة التهديد مثار الطعن لوقوعها كالسرقة إضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص، ولما كانت الزوجة الجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تهديد منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول الجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه أثر قانونى هو إنتضاء الدعوى الجنائية عملاً بمحكم المادة ٣١٢ السالفة الذكر فإنه تعين نقض الحكم المطعون فيه وإقتضاء الدعوى الجنائية لتنازل الجنى عليها عن دعواها.

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٠

من حيث أنه يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وإبداء أسبابه فى الميعاد قد تولى المحكوم عليه المرحوم ..... كالتأب من إفساد رئيس القلم الجنائى لنيابة النقض المرفق والمؤرخة ١٩٨٠/١٢/٦. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه. " تقتضى الدعوى الجنائية بوفاء التهم، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى "، فإنه يكون من المصين الحكم بإقتضاء الدعوى الجنائية بوفاء التهم.

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٠

لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥، ١٧ منه بإقتضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنىح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا تخللت فى مواجهة التهم أو إذا أخطأ بها بوجه رسمى وتسرى

المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع، وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء، وكان الأصل أنه وإن كان ليس يلزم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلاً فإنه لا يكون له أثر على التقادم.

#### الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ مكتب قضى ٣١ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨

لما كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات وإن قضى خاطئاً بعدم قبول الدعوى بحالتها لإحالتها إليها من النيابة العامة مباشرة دون عرضها على مستشار الإحالة، فإنه يعد في الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى - جنباً للخصومة على خلاف ظاهرة طالما أنه سوف يقابل حتماً على مقتضى ما تقدم - من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته القضائية - ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحاً لورود الطعن عليه بطريق النقض. ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون، فإنه يتعين الحكم بقوله شكلاً، وإذ جاء الطعن في محله فإنه نقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والإحالة إلى محكمة الجنايات لنظر الموضوع.

#### الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٨

لما كان البين من الإطلاع على الأوراق والمفردات أن الطاعن قرر في ١٩٧٢/١٢/٣٠ باستئناف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ بإدائته والزامه بالتصويص إلا أن إستئنافه لم ينظر إلا في أولى جلساته بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٦ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات دون أن يتخذ أى إجراء قاطع للمدة من تاريخ التقرير بالإستئناف إلى حين نظر الدعوى أمام المحكمة الإستئنافية وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥، ١٧ منه بإنتضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الإستدلال إذا إنقضت في مواجهة التهم أو إذا أعطرها بوجه رسمي وسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء. لما كان ذلك، وكان قد مضى - في صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالإستئناف إلى يوم نظره دون اتخاذ إجراء من هذا القبيل، وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بإنتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما أن هذا الدفع مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد

بصحته وهو الأمر الثابت حسبما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بإدانة الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بإلغائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تقتضى إلا بمقتضى المدة المقررة في القانون المدني .

#### الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

- لما كان البين من ورقة تكليف الطاعن بالحضور لجلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ومن مذكرة التحريات المقدمة من وحدة مباحث ديرمواس أنه تولى إلى رحمة الله في غضون سنة ١٩٨٠ أى بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب في المعاد، ومن ثم يتعين إنقضاء الدعوى الجنائية لوفاة عملاً بالمادة ١٤ من - لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في لفرتها الثانية على أنه وإذا إنقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ومفاد ذلك أنه إذا إنقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو المغر عنه فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها. لما كان ذلك، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهافت للحكم في موضوعها لا يمنع على ما قضى به المادة ١٣١ من المرات من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهابة أمام محكمة النقض بمصوّل التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في المعاد القانوني كما هو الحال في الطعن الحالي ومن ثم فلا عمل لإعلان ورقة الطاعن .

#### الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٨١/٣/٩

لن كان الطاعن قد تولى إلى رحمة الله، إلا أن ذلك لا يمنع من الإستمرار في نظر الطعن، لما هو مقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات من أنه إذا إنقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها. إذا كانت مرفوعة إليها .

#### الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣

لما كان المتهم أنتج كحولاً مهرباً من أداء رسوم الإنتاج ومفتوشاً في نفس الوقت وإرتكب بذلك فعلاً واحداً قامت به الجريمتان المستندان إليه، وكانت الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب من أداء الرسوم قد إنقضت بالتصالح عملاً بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦، إلا أنه لا تأثير لذلك على الدعوى الجنائية الأخرى الناشئة عن جريمة الغش وذلك طالما لم يصدر في موضوع الواقعة حكم نهائي

بالإدانة أو بالبراءة، لأن مثل هذا الحكم وحده هو الذى من شأنه عملاً بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن ينهى الدعوى الجنائية بالنسبة للواقعة برمتها بحيث تمتع العودة إلى نظرها بناء على وصف آخر للفعل المكون لها. فإنه يتعين القضاء بانتفاء الدعوى الجنائية بالصلح وذلك بالنسبة للتهمة الأولى فقط.

#### الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٨

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٧٩ فقررت النيابة العامة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٧٩ الطعن فيه بطريق النقض ثم عرض على هذه المحكمة بجلسة اليوم ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ - وإذ كان قد إنتضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن فى ذلك الحكم إلى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع هذه المدة فتكون الدعوى قد إنتضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد من نقضه، ولا مناص وإلحال هذه من رضى الطعن.

#### الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١١

من المقرر أن تقرير التهم بالمعارضة أو بالإستئناف أو بالنقض يقطع التقادم وأن مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسرد الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية وتسرى المدة من جديد إنتفاء من يوم الإنقطاع ذلك أن إنتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفراغ نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ الإجراءات لىها فعنى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تدرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء.

#### الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧

من المقرر أن الدعوى الجنائية تفصل تماماً عن الدعوى التأديبية لإختلاف الدعويين سبباً وموضوعاً وأن قوة الأمر القضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تقضى بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية.

#### الطعن رقم ٢٦١٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٩

مؤدى نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب الجمركى فى جميع الأحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات، ويترتب عليه إنتضاء الدعوى الجنائية، أو وقف تنفيذ العقوبة

حسب الأحوال، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الإجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح، ويحدث أثره بقوة القانون، فإنه يعين على الحكمة إذا ما تم التصالح أثناء نظر الدعوى أن تحكم بإقتضاء الدعوى أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها. لا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع المبدي من الطاعن بإقتضاء الدعوى الجنائية صلحاً ولم يقل كلمته في الدليل الذي قام عليه هذا الدفع والمستمند من أقوال الشاهد بأنه تم سداده مبلغ الصلح المستحق كاملاً، ولأى صفته هذا الشاهد ومدى تمثيله للجهة الإدارية المختصة بإجراء الصلح، وما تولفه هذه الصلة لأقواله من تأثير على وجه الرأى في الدعوى بالنسبة للتهمة الأولى ومدى مطابقة الصلح المقبول بمحذاته لأحكام المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز عن حكمه النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة، بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٩

من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى العمومية تنقطع بأى إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المختصة بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم قد وقعت بتاريخ ٨-٨-١٩٦٨، وصدر حكم محكمة أول درجة بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى فى ١٥-٥-١٩٧٣ ثم أعيد رفع الدعوى بعد إستئذان رئيس النيابة وقضت فيها محكمة أول درجة بالإدانة بجلسة ٩-٤-١٩٧٤، فإن إجراءات رفع الدعوى ونظرها فى المرة الأولى والنسبة إنتهت بصدر الحكم بعدم القبول نتج أثرها فى قطع التقادم، وليس بدى شأن أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقتضى به المادتان ٦٣، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال فى هذه الدعوى ذلك أنه وإن كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقتصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها إلا أنه نظراً لأنه يعين عليها فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما " أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تادية وظيفته وبسببها " بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية، فإن مثل هذه الإجراءات أو ذلك الحكم الصادر فى الدعوى متى تم كل منها فى ذاته صحيحاً فى ذاته لا مراء أنه قاطع للتقادم، إذ أن إقتضاء الدعوى بمضى المدة بنى على إفراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ إجراءات فيها، فمتى تم إتخاذ إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تدرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإقتضاء



بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها وإذا لم تكن مدة التقادم قد إنقضت ما بين صدور الحكم بعدم القبول وإعادة تحريك الدعوى بالطريق الصحيح - مما لا يتنازع فيه المتهم - فإن الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٩

الأصل في المحاكمة أن تنفذ المحكمة بوقائع الدعوى وأشخاصها فلا يجوز لها طبقاً لحكم المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات أن تفصل في وقائع غير معروضة عليها ولا أن تحكم على غير المتهم القائمة عليه الدعوى، وكانت الدعوى لم ترفع على الضاع أصلاً إذ أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكتف به بالحضور أمام محكمة أول درجة باعتباره المظهر للشك في الحكم في مواجهته لحسب على المتهم بالعقوبة المقررة لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وبالتعويض، الأمر الذي لا يعد معه الطاعن - وأياً ما كان الرأى في إدخاله في الدعوى على هذه الصورة - خصماً حقيقياً - فيها لا بوصفه متهماً أو مدعى عليه كمستول عن الحقوق المدنية ما دامت لم توجه إليه أى طلبات لا في الدعوى الجنائية ولا في الدعوى المرفوعة تبعاً لها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن رغم عدم رفع الدعوى الجنائية عليه وألزمه بالتعويض يكسبون - فضلاً عن مخالفة القانون - مشوباً بالبطلان - ويتعين لذلك نقض وإلغاء الحكم الإبدائي الذي أيده سواء فيما قضى به في الدعوى الجنائية أو في الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه " وإذا إنقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها " ومفاد ذلك أنه إذا إنقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها. لما كان ذلك، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع - على ما تنص به المادة ١٣١ من المصاات - من الحكم فيها على موجب الألقوال والطلبات الختامية، وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بمصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني.

الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإدانة الطاعن بجنحة القتل الخطأ والزامة بتعويض مدنى وقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض في ذات يوم صدوره ولقد أسبأاً لطقنه

في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء منذ ذلك التاريخ إلى أن نظرت أمام محكمة النقض بجلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٣. وإذا كان بين من ذلك أنه قد إنتقض على الدعوى من تاريخ تقديم أسباب الطعن الحاصل في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجرح دون إتخاذ أى إجراء قاطع هذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد إنتقضت بمضى المدة وتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وإلغائه وإلزام الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني.

#### الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٩

من حيث إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن " لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه، أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في السواد ١٨٥، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨ من قانون العقوبات، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " فإن مفاد ما ورد في الفقرة الثانية من هذه المادة أن مدة الثلاثة أشهر إنما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومركبتها وليس من تاريخ التصرف في البلاغ أو الشكوى موضوع الجريمة. وإذا خالف القانون الحكم المطعون فيه هذا النظر واحتسب تلك المدة من تاريخ صدوره بالحكم ببراءة المدعى بالحق المدني من تهمة الرشوة التي أسندتها إليه الطاعن، ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة القذف على هذا الأساس وقضى بقبولها ورتب على ذلك قبول الدعوى المدنية عن تلك الجريمة فإنه يكون قد جالب صحيح القانون.

#### الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧

مجرد عرض المطعون ضده الصلح وسداده نصف الصويض دون أن يصادف ذلك قبولاً من وزير الخزانة أو من ينيه لا يرتب الأثر الذي نصت عليه المادة الرابعة سالفة الذكر من إقضاء الدعوى الجنائية.

#### الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أن " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه، إلا بناء على طلب المجنى عليه. ولم يجزى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها، كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء " وكانت

هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية، يجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه الذى له أن يتنازل عن الدعوى الجنائية بالسرقة فى أية حالة كانت عليها كما تضع حداً لتنفيذ الحكم النهائي على الجاني، بتحويلها المجنى عليه حق وقف تنفيذه فى أى وقت يشاء، وإذا كان التنازل عن الدعوى من صاحب الحق فى الشكوى يترتب عليه إنقضاء هذا الحق وبالتالي إنقضاء الدعوى الجنائية وهى متعلقة بالنظام العام، فإنه متى صدر التنازل ممن يملكه قانوناً يكون للمتنازل إليه أن يطلب فى أى وقت أعمال الآثار القانونية لهذا التنازل، ولا يجوز الرجوع فى التنازل ولو كان معاد الشكوى ما زال محدداً، لأنه من غير المستساغ قانوناً العودة للدعوى الجنائية بعد إنقضائها، إذ الساقط لا يعود. وإذا ما كانت العلة مما أورده الشارع من حد وقيد بالمادة ٣١٢ بادية الذكر، إنما هو الحفاظ على الروابط العائلية التى تربط بين المجنى عليه والجاني، فلزم أن ينسبط أثرهما على جريمة الإطلاف لوقوعها كالسرقة إضراراً بحق أو مال من ورد ذكرهم بذلك النص، ولا يقدح فى ذلك أن يكون منذ التنازل المنسوب إلى الطاعنة إتلالة، كان تحت يد الغير، ما دام أثره - وفق الثابت فيه وعلى ما جاء بمدونات الحكم المدعون عليه - مقصوراً على العلاقة بين الطاعنة والمجنى عليها فى خصوص تنازل الأولى للثانية عن نصف العقار مقابل مبلغ نقدي، ولم يدع من كان فى حوزته أن فعل الطاعنة إصابة بضرر ما.

الطعن رقم ٦١١٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١

من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى وأن هذا الإنقطاع عني يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فى الإجراءات فإنه يفرض صحة زعم الطاعن الأول من أنه لم يحضر أمام محكمة أول درجة فإن إجراءات محاكمة المتهمين الآخرين فى الدعوى أمامها من شأنها أن تقطع مدة التقادم فى حقه

الطعن رقم ٦٥٤١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦

من حيث أن الطاعنة - مصلحة الجمارك تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أخطأ فى تطبيق القانون لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع لأن الطعن الحالى يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية التى يمثلها الطاعن " مصلحة الجمارك " ومن ثم تعين القضاء بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣

من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها فى الدعوى، أما إذا هى اكتفت

يسرد ولاتعم الدعوى المدنية وينت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب، لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن قد دفع بجملة ٢ من فبراير سنة ١٩٨١ - أمام محكمة ثانية درجة - بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة، وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والذي من شأنه - لو ثبت - أن تنقضى الدعوى الجنائية، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون قاصر البيان. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور مما يعيب بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١١/٢٢/١٩٧٩ بإدانة الطاعن بجنحة تبيد أشياء محجوز عليها فقرر بالظن فيه بطريق النقض في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩ وقدم أسباب طعنه في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ تقديم الأسباب إلى أن نظرت بجملة اليوم ٤ من يولييه سنة ١٩٨٤، وإذا كان يبين من ذلك أنه وقد إنقضى على الدعوى من تاريخ تقديم الأسباب الحاصل في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنب دون إلحاق أى إجراء قاطع لهذه المدة فكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم الطاعن.

الطعن رقم ٣٠٧١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤

التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول - الذى يحكم واقعة الدعوى - وإن كانت تتطوى على تضمينات مدنية تجيز لمصلحة الجمارك التدخل في الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بها والطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من أحكام، إلا أنها في حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بتحقيق وقوع أى ضرر على المصلحة فلا يجوز توقيعها إلا من محكمة جنائية ولا يتوقف قضاؤها لما بها على تدخل من جانبها في الدعوى وتلتزم المحكمة في هذا القضاء القدر اأخذ في القانون.

الطعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٣ من مارس سنة ١٩٨٠ وقرر المدعى بالظن المدنى بالطعن فيه بطريق النقض في ١٦ من إبريل سنة ١٩٨٠ وقدم أسباب طعنه في اليوم التالي للتاريخ الأخير ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ إيداع أسباب الطعن إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة

القبض حيث نظرت بملسة اليوم ٧ من يونيو سنة ١٩٨٤ وإذ كان بين من ذلك أنه وقد إنقضت على الدعوى من تاريخ إيداع أسباب الطعن الحاصل في ١٧ من إبريل سنة ١٩٨٠ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنب دون إنخاذ أى إجراء قاطع هذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة.

#### الطعن رقم ٧٥١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٨

إذا كان الحكم قد لقى براءة المتهم لإنقضاء الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنين على الحكم الصادر غيابياً بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى لكون القتها جنابة على أساس أن هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال التحقيق وأن الواقعة، على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم الإختصاص لكونها جنابة ومهما كانت حقيقة الواقع من أمرها، تعتبر جنحة ما دامت قد قدمت لمحكمة الجنب بوصف كونها جنحة فهذا الحكم يكون قد أخطأ من ناحيتين : الأولى أنه مع تسليم المحكمة فيه بأن الواقعة جنابة من اختصاص محكمة الجنابات الفصل فيها قد قضى فى موضوعها بالبراءة، وهذا ما لا يجوز بحال من محكمة الجنب. الثانية أن الدعوى العمومية فى مواد الجنابات لا يسقط الحق فى إقامتها إلا بمضى عشر سنين بمقتضى المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنابات. ووصف الواقعة عطلاً لى بحدى الأمر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها، فإذا كانت حقيقة الواقع لا تزال معلقة لأن محكمة الجنب عثرت الواقعة جنابة ومحكمة الجنابات لم تقل كلمتها فى شأنها بعد، فإن القول الفصل بأنها جنحة تسقط بمضى ثلاث سنين أو جنابة مدة سقوطها عشر سنين لا يكون إلا من المحكمة صاحبة الإختصاص بالفصل فى الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره جنحة كانت فى حقيقتها أو جنابة .

#### الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٤٧/١/١٤

إنه لما كانت إجراءات التحقيق يرتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنابات إنقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية، وكانت هذه الإجراءات تشمل بالبداية إستجواب المتهم وسؤال الشهود، مواء فى التحقيقات الابتدائية أو أمام المحكمة، وتكليفه بالحضور والأحكام الغيابية التى تصدر عليه، وإعلانه بهذه الأحكام، فإنه إذا قضت المحكمة بإنقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة حاسبة مبدأ السقوط من تاريخ المعارضة التى رفعت من المتهم فى الحكم الابتدائى الغيابى الذى صدر ضده ومغلفة صدور الحكم الغيابى الإستئنائى وإعلان المتهم بهذا الحكم ثم معارضته فيه ثم تعيين جلسات متواليات لنظر المعارضة وحضور المتهم هذه الجلسات وسؤاله أمام المحكمة عن التهمة، فتحكمها بذلك يكون قاصراً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٠ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٤  
التحقيق القضائي يقطع مدة التقادم بالنسبة إلى كل من يتهم في الدعوى. فإذا كانت النيابة قد سألت  
الجنح عليه في دعوى التزوير، فهذا التحقيق يقطع المدة بالنسبة إلى المتهم ولو لم يكن قد سئل فيه .

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٠ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٤  
إذا كان المحكوم عليه في جنحة قد قرر الطعن في الحكم الصادر عليه في الميعاد وقدم أسباباً لطعنه في  
الميعاد كذلك، ثم بقيت الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة  
النقض بعد إنقضاء أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الطعن، فإن الدعوى العمومية تكون  
قد إنقضت بمضى المدة ويتم قبول الطعن ونقض الحكم وبراءة الطاعن .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧  
يقضى قانون الإجراءات الجنائية في المادتين ١٥، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجناح بمضى  
ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة، وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر  
الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من  
جديد إبداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ  
آخر إجراء. ولما كان قد مضى - في صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ  
التقرير بالاستئناف إلى يوم نظره دون اتخاذ إجراء من ذلك القبيل، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم  
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يمتنع معه نقضه والقضاء بإنقضاء الدعوى بمضى المدة وبراءة المتهم مما  
نسب إليه.

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١  
- لا تعدد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجر به النيابة العامة دون غيرها بوصفها  
سلطة تحقيق سواء بنفسها، أو بمن تتدبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط، أو برفع الدعوى أمام جهات  
الحكم.

- من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أياً كان من يباشرها، لا تعتبر من إجراءات  
الخصومة الجنائية، بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلسل لها سابقة على تحريكها ولا يرد عليها قيد  
الشارع فى توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق وتحريماً للمقصود من خطاب الشارع  
بالاستثناء وتحديداً لعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة  
لنشوتها، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة العامة وحدها .

**الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦**

لما كانت الطاعة قد قررت بالطعن بالنقض في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم استشكلت في الحكم المطعون فيه وبجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة بندر الجزية بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعتها جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الإجراءات المتخذة في الإشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ويعين لذلك نقض حكم الطعون فيه فيما قضى في الدعوى الجنائية وانقضاء بانقضائها بمعنى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقض إلا بمعنى المدة المقررة في القانون المدني.

**الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥**

مفاد نص المادتين ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية - حتى في غيبة التهم - وتسري المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع لأن المشرع لم يستلزم مواجهة التهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها، وأنه تطبيقاً لذلك فإن الحكم الابتدائي الغيائي الذي يصدر قبل المهمل جريمة الجنحة - يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية. لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بتاريخ ٢٢ إبريل سنة ١٩٧٥ بإدانة الطعون ضدهما فإن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تكون فقد انقضت بذلك الحكم. لما كان ذلك، وكانت المدة لم تنقض من يوم صدور الحكم الغيائي الابتدائي حين صدور الحكم المطعون بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧ فإن هذا الحكم فيما انتهى إليه من انقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة يكون قد جانب صحيح القانون، مما يعين معه نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب اغكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

**الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٥**

مفاد ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى في غيبة التهم أما بالنسبة لإجراءات الاستدلال التي يديرها مأمورو الضبط القضائي لتهينة الخصومة الجنائية فلا تنقطع التقادم إلا إذا اتخذت في مواجهة التهم أو انحطرت بها بوجه رسمي - لما كان ذلك - وكانت إجراءات الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذها النيابة العامة من أعمال التحقيق لئلا سبيل تسيرها تتعطل لارتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليه وملاحقتهم برفع الدعوة

وطلب العقاب، ولا تعتمد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق أو برفع دعوى أمام جهات القضاء ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية حتى تقطع بذاتها التقادم بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلسل لها سابقة على تركها إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة أن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقاً للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الإتهام - لما كان ما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير العامل وإعلانه بالحضور جلسة المحاكمة دون أن يعتد فى هذا الخصوص بطلب مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى العمومية ضده ولا بتأشيرة النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة يكون قد طبق صحيح القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ويكون الطعن على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٩

لما كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها - الطاعن - تبديد متقولاتها، ثم تنازلت قبل الفصل فى الدعوى نهائياً عن شكواها فإنه كان يتعين على محكمة المراجع الحكم بإقضاء الدعويين الجنائية والمدنية عملاً بمقتضى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة " محكمة النقض " وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون خطأ يؤذن هذه المحكمة عملاً بالخصومة المخولة لها فى المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تتدخل لتصحيحه وذلك بالحكم بنقضه وإقضاء الدعويين الجنائية والمدنية بالتنازل عن الشكوى اعتباراً بأن التنازل عنها يشمل كلا الدعويين الجنائية والمدنية.

الطعن رقم ٥٦٤٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩

لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ و١٧ منه بإقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمعنى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أعطى بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات - التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ



من تاريخ آخر إجراء، وكان قد مضى - في صورة الدعوى - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الابتدائي إلى يوم التقرير بالظعن فيه بالإستئناف دون إتخاذ إجراء من قبيل ما ذكر، وكان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو مما تجوز إثارته لأول أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته، وهو الحال في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن رغم إنقضاء الدعوى الجنائية يكون قد خالف القانون لما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والحكم بإنقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تقتضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

الظعن رقم ٧٣٣ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦  
لما كان بين من الأوراق أنه بعد التقرير بالظعن بطريق النقض وليلام أسبابه في الميعاد قد توفى الطاعن المحكوم عليه ... بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ كالتاب من الإفادة المرفقة. لما كان ذلك وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تقتضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم " فإنه يتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

الظعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٠  
- من المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتم به الإدعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار، وبدون إعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة. لما كان ذلك وكان الشايت من الأوراق أن واقعة الإبلاغ - موضوع الدعوى - تمت في ١٩٨٠/١١/١٠ ولم يتخذ أى إجراء قاطع للمدة منذ ذلك التاريخ حتى تاريخ إعلان الطاعن بصحيفة الإدعاء المباشر في يوم ١٩٨٣/١٢/٢١ وبذلك تكون جريمة البلاغ الكاذب قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توالفها طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

- من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام، طالما كان التاب من مدونات الحكم المطعون فيه على ما سبق إيضاحه يفيد صحته .

الظعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٠  
من المقرر أن الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تقتضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

لما كان البين من الأوراق أن المحكوم عليه الأول ..... قد توفي إلى رحمة الله بتاريخ ٢٩ من إبريل سنة ١٩٨٦، وذلك حسبما هو ثابت بشهادة قيد وفاته المرفقة بالأوراق. لما كان ذلك وكسأت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .... " وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٧ - وهو تاريخ لاحق لوفاة المحكوم عليه المذكور باعتبار الحكم النهائي القاضى بإدانته بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧ ما زال قائماً. فى حين أنه كان يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بالوفاة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بذلك .

الطعن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١١

من المقرر أن المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لن عوله القانون حق تقديم الشكوى أن يتنازل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل.

الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٣

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية، فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه وعلى ما جرى قضاء محكمة النقض - يكون المدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى المحكمة نفسها التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفله عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية، وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات، لما كان ذلك، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية، فضلاً عن أن مدولاته لم تتحدث عنها، مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنتظر إطلاقاً فى الدعوى المدنية ولم تفصل فيها. وكان الطعن فى الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع، فإن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية، بما يتعين معه التقرير بعدم جواز الطعن لما كان ما تقدم، وكان إستئناف المدعى بالحقوق المدنية بصفته قاصراً على ما يتعلق بدعواه المدنية فى الحكم الصادر بوقف الدعوى لمدة سنة والتى إنتهت خلال نظر طعنيه بالإستئناف والنقض، فهو وشأنه فى متابعة إجراءاتها إذا شاء .

الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٩

لما كانت المادة ٢٠٨ مكرراً د من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأولى على أن " لا يحول إنقضاء الدعوى الجنائية بالوفاء قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢، ١٣٢ لفرة أولى وثانية ورابعة، ١١٣ لفرة أولى، ١١٤، ١١٥ من قانون العقوبات " كما نصت فقرتها الثانية على أن " وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد لائحة جديدة من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذاً في مال كل منهم بقدر ما إستفاد " وكان الحكم المطعون فيه لم يدلل على إستفادة كل وارث من الجريمة ولم يحدد مقدار الفائدة، من الأموال العامة التي نسب لمورث الإستيلاء عليها والتي يحذر إلزامهم بردها بمثابة عقوبة فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه

الطعن رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٩

إن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية يستتبع حتماً عدم الاستمرار في الإجراءات والحكم بإنقضاء الدعوى. ولا يغير من هذا النظر أنه أجزى في العمل على سبيل الإستثناء - للجهة الإدارية المختصة أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت الجهة الإدارية بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة. كما أن طلب الجهة الإدارية فيه يخرج في طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وقد تحصن لقضاؤه بعدم الطعن عليه من النهاية العامة وكان مقتضى الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية ألا توقع على الطاعن أية عقوبة أصلية أو تكميلية، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ومع ذلك قضى بإلزام الطاعن بالتعويض عنها فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون ما يتعين معه نقضه بإلغاء ما قضى به من تعويض عملاً بنص المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يفر حاجة لبحث باقي ما يشوه الطاعن.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٠

مبدأ حجية الأحكام يفرض وحدة الموضوع والسبب والخصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الإتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي عونها القانون سلطة الفصل فيها فإنه يستتبع بعد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها - حتى ولو تغير الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي

يطبقه قضاء الإعادة، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ولما كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنايات - على ما استظهره الحكم بأسباب مائقة وبأدلة لها أصلها الثابت في أوراق المحاكمة العسكرية، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليماً لا يخالف القانون .

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم - لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات الإسدال دون غيرها والنص في ذلك صريح .

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٨

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهرب الجمركي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسيورها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا اتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أ طرح الدفع بطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية، ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع اسباباً تصلح لتبرير ما انتهى إليه، وأقام الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الإذن المذكور ودون أن تجري المحكمة تحقيقاً أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوباً بالبطلان مما يصح من نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة نظرها من جديد .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧

واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تخلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى، إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها القرينة التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

لما كان تقدير التصالح من المسائل الواقعية تبنى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت القومات التى أسست عليها قولها فيه تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها، وإذ كان الحكم المطلقون فيه نقى لى تدليل سائق - له سند من الأوراق - يبرم صلح بين الطاعين وبين وزارة التجارة فى شأن جرمى الإستيراد التى دانهم بهما، فإن منى الطاعين فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩

إن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠

من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

الطعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٨

- لما كان بين من الأوراق أن وكيل الزوج اتجنى عليه لى جريمة الزنا قد تنازل - قبل رفع الدعوى الجنائية - عن شكوى هذا الزوج، وذلك بجلسة ..... لدى نظر أمر مد الحبس الإحتياطى للطاعين وعوجب توكيل خاص أثبت بحضور الجلسة، ثم عدل الزوج عن التنازل بالجلسة التالية فى اليوم .... من الشهر ذاته. لما كان ذلك وكان التنازل عن الشكوى من صاحب الحق فيها يوجب عليه بحكم الفقرة الأولى من المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية إنقضاء الدعوى الجنائية، ومعنى صدر هذا التنازل ممن يملكه قانوناً بتعين أعمال الآثار القانونية له، كما لا يجوز الرجوع فيه ولو كان ميعاد الشكوى ما زال مهنداً، لأنه من غير المستماغ قانوناً العودة للدعوى الجنائية بعد إنقضائها، إذ الساقط لا يعود، فإن الدعوى الجنائية فى الواقعة المطروحة تكون قد إنقضت بالتنازل قبل رفعها من النيابة العامة، دون أن ينال من الإنقضاء العدول عن التنازل اللاحق لحصوله.

- إن إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل هو عقبة إجرائية تحول دون إتخاذ إجراءات فيها إعتباراً من تاريخ الإنقضاء، وينبى عليه عدم قبول الدعوى الجنائية إذا رفعت فى مرحلة تالية له، وكان عدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تابعة لها.

- لما كان التنازل في خصوص جريمة الزنا ينتج أثره بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقر حصول التنازل عن الشكوى قبل رفع الدعوى الجنائية وتعرض مع ذلك لموضوع الدعوى المدنية التابعة وقضى فيها بالزام الطاعين بالتعويض يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، متعمداً نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى.

الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٦

لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥، ١٧ منه بإقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنس بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراء التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء. ومن ثم لا يقطع المدة مجرد تأخير وكيل النيابة تكليف مندوب الإستهاء - وهو ليس من مأموري الضبط القضائي الوارد بياتهم بالمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر سرعة الإنتقال إلى نيابة الأحداث لبيان ما تم في الواقعة السرقه إذ هذا التكليف لا يجعل له سلطة التحقيق إذ لا تكون هذه السلطة إلا لمأمور الضبط القضائي بناء على أمر صريح صادر بإنتدائه للتحقيق وعندئذ يكون الأمر قاطعاً للقضاء.

الطعن رقم ٤٧١١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٦

من المقرر أن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تقتضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن لم تستنفد بعد، ولا يقدح في ذلك أن تكون مسودة الحكم على ما يبين من المفردات المضمومة - مرفقة بالأوراق.

الطعن رقم ٤٧٣٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٦

من المقرر أن الصلح مع الجاني عليه لا أثر له على الجريمة التي وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٨٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٦

من المقرر في قضاء هذه المحكمة، أن المرة في تكيف الواقعة، هي بالوصف الذي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى، دون التقيد بالوصف الذي رفعت به، أو براه الإتهام، وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذي تفرره المحكمة وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٨٣، قد انتهى إلى أن الواقعة مخالفة وقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض في ٢٦ من

فبراير سنة ١٩٨٣ وقدم أسباب طعنه في ذات التاريخ، ولم ينظر الطعن إلا بجملة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٦، بعد أن كان قد إنقضت على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن وتقديماً للأسباب مدة تزيد على السنة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد المخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع لها فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضي المدة، وهو ما تقضى به هذه المحكمة مع مصادرة المواد الغذائية المضبوطة المكونة لجسم الجريمة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى توجب الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة لى جميع الأحوال إذا كانت هذه الأشياء بعد عرضها للبيع جريمة.

#### الطعن رقم ٥٩٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٢

من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق لى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما يخوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية فى الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه بما فى ذلك ما تجيزه هم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفهاً أو بالكتابة بغير حلف معين، ولما كان محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها، فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جنابة فتحقق بذلك ما يشترطه القانون فى مواد الجنائيات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة - لو أنها أخذت بشهادة الصيدل عن وزن المعدرات ولو لم يخلف شيئاً قبل مباشرة مأموريته بحسابها ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة لها واعتصراً من عناصرها ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث وتناولها الدفاع بالنقد والمناقشة ولا عليها - من بعد - إن هى لم تعرض لى حكمها لدفاع الطاعن لى هذا الشأن ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان.

#### الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤

من المقرر أنه إذا صدر حكم فى الدعوى الجنائية بإنقضائها لولاة المتهم ثم تبين أن المتهم لا يزال على قيد الحياة فإن ما وقعت فيه المحكمة إنما هو مجرد خطأ مادى، من سلطة محكمة الموضوع إصلاحه وسبيل ذلك لى المحكمة نفسها التى أصدرته لتستدرك هى خطأها. إذ لا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض لتصحيح مثل هذا الخطأ. ذلك لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها ولأن طريق الطعن لديها غير إعتيادى لا يسار فيه إلا حيث لا يكون هناك سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ كما لا يصح القول بأن هناك حكماً حاز قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح العلول عنه، لأنه لا يصدر لى

دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالخطور أو حاضرين يدلى كل منهما بمجته للمحكمة ثم تفصل هي فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين، بل هو يصدر غيائياً بغير إعلان لا فاصلاً في خصومة أو دعوى.

الطعن رقم ٢٤٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩  
من المقرر أنه لا أثر للصالح على الجريمة التى وقعت ولا على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها.

الطعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤  
- من المقرر أن الحكم الصادر بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو فى واقعه حكم صادر فى موضوع الدعوى فإنه يصين على المحكمة - عند قضائها بإنقضاء الدعوى الجنائية - أن تفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية أو إحالتها إلى المحكمة المدنية إذا استلزم الفصل فيها إجراء تحقيق خاص.  
- لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "و إذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها، فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها" مما مفاده أن الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا يكون له تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها فهى لا تقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى.

الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٩  
لما كانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى، الأمر الذى منع عليها السير فيها، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً فى الإجراءات أو فى الحكم تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى، أما إذا حكمت بعدم الإختصاص أو بقبول دفع فرعى يوجب عليه منع السير فى الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وبإختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها "، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة إلا أنه لم يقض بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها بل قضى فى موضوعها وفوت بذلك على الطاعن إحدى درجتي التقاضى له فإنه يكون ميسباً بالخطأ فى القانون .

الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤  
لما كانت الدعوى المدنية المائلة قد رفعت فى مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن الحكم الصادر من هذه المحكمة بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم لا يسلب إختصاصها بنظر الدعوى المدنية وعليها أن



تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توفر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبه إليه لوتب على ذلك آثاره تقانونية غير مقيدة في ذلك بقضاءها الأول.

#### الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٧٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١

لما كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن في الحكم إلى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى بمضى المدة في مواد المخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد انقضت بمضى المدة .

#### الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣

لما كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بإدانة المتهم - المظنون ضده - بجريمة عدم نقل رخصة عمله وعالينه من أجلها بغرامة قدرها خمسين جنيهاً، والفلق لإستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وحدد لتظر إستئنافها جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ وفيها حكم حضورياً بقبول إستئنافها شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والإيقاف. كما إستأنف المظنون ضده وبجلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ قضى لى إستئنافه حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتفريم المتهم - المظنون ضده - عشرة جنيهاً وتأييد الحكم فيما عدا ذلك والإيقاف عدا ذلك والإيقاف. ولما كان ذلك، وكان الحكم الذى صدر من المحكمة الإستئنافية بناء على إستئناف النيابة العامة بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ قد أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه لأنه ينتج أثره القانوني وتنتهى به الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية. ولما كان ذلك فإنه كان من المتعين على المحكمة الإستئنافية وقد عرض عليها الإستئناف الذى رفع من المتهم - المظنون ضده - أن تضع الأمور في نصابها وتقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أما وأنها عاودت نظر الدعوى وتصدت للفصل فيها من جديد حين عرض عليها الإستئناف المقام من المظنون ضده عن الحكم الصادر ابتدائياً بإدانته وقضت فيها بحكمها المظنون فيه - فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يعيب حكمها ويوجب - وفقاً للمادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - نقض الحكم المظنون فيه والحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

**الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١**

من المقرر وفقاً لنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتوجب على المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى مما يقتضي على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى الأخرى، مرفوعة بالفعل أمام القضاء فإن لم تكن قد رفعت فعلاً، فلا محل لوقف الدعوى. وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتي التقاضي، أن الحاضر عن المدعي بالحقوق المدنية " المطعون ضده الثاني " لم ينزاع في أن الدعوى الأخرى قد رفعت بالفعل أمام القضاء، فقد كان على محكمة الموضوع منحيص طلب الطاعن وقف الفصل في الدعوى المطروحة حتى يفصل في الدعوى الأخرى، بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أو الرد عليه مما يدفعه، أما وقد قعدت عن ذلك، ولم تعرض له البتة، فإن حكمها يكون قد تعيب بالقصور .

**الطعن رقم ٦٣٥٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١**

لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضي في المادتين ١٥ - ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنبج بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلالات إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن مريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء، وكان الثابت أنه مضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ إيقاف السور في الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإتخاذ شئونها بالنسبة لنظن بالتزوير دون أي إجراء قاطع للتقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ غالب الطاعن يكون قد أخطأ في تقتون بما يوجب نقضه والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة.

**الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨**

من المقرر أن الدعوى الجنائية في مواد الجنبج تسقط بثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة ولم تقع الجريمة موضوع الدعوى الرأهية إلا من تاريخ الحكم بطلان عقد الشركة في ١٩٨٧/١٢/٥ إكملت أركان الجريمة ووضحت نية التهم إلى الاستيلاء على المبلغ. لما كين ذلك، وكانت القاعدة العامة في إنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة هي أن مدتها تبدأ من تاريخ وقوع الجريمة دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها .

الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

لما كان من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع. وبالتالي فإن إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وحضوره لجلسات المحاكمة وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره بقطع أيهم المدة المسقطه للدعوى، وكان من الثابت أن الواقعة حدثت فى ١٩٧٤/٤/٧ عن إعلان لشخصه بسراى المحاكمة بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١ لإحالة للمحاكمة وحضر جلسات المحاكمة حتى صدر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ م قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة، وهى إجراءات لاطاعة للمدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية. لأن الحكم المطعون فيه إذ اعتق هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون ويضحي ما يشهده الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد. ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى فى هذا الخصوص غير سديد. ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تنص به المادتان ٣٦ و ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقتصر حكمها على عدم قبولها بإعصار أن باب المحاكمة موصد أمامها، إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما، أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها، بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية، ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر فى الدعوى متى تم كل منها صحيحاً فى حد ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم، إذ أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ إجراءات فيها، فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تندرج فى حيز النسيان إنقضت علة الإنقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها.

الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣

من المقرر أن الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيها - إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً، وما لم تتعد هذه الخصومة بالطريق الذى رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة، وكانت

المفردات المضمومة خلواً من قيام المدعية بالحقوق المدنية بتكليف الطاعن بالاحضور بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية المقامتين منها في الجلسة فإن الخصومة - على السياق المتقدم لا تكون قد إنقضت بشأنهما بالنسبة للطاعن وتعيين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبولهما .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٨

- لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥، ١٧ منه بإ نقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجلبح بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت لدى مواجهة التهم أو أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من آخر إجراء. وإذا كان الثابت بأنه قد مضى - لدى خصوص الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة حتى صدور الحكم غيابياً ضد الطاعن من محكمة أول درجة على نحو ما سلف بيانه - دون إتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعمين معه نقضه، والقضاء بإ نقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

- لما كانت دعوى المطالبة بالتعويض في الدعوى المطروحة تخضع لأحكام إنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة - فإنه لا يعد إعلان المدعية بالحقوق المدنية دعواها المدنية للطاعن بتاريخ ..... إذ أن هذا الإجراء لا يقطع التقادم لما هو مقرر من أن المدعي بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال حقوق الدعوى الجنائية وإنما يدخل فيها بصفته مضرراً من الجريمة التي وقعت لدعواه مدنية بحجة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تهمتها لها وأنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء كانت مقامة أمام القضاء المدني أو الجنائي، ومن ثم فإن جميع تصرفات المدعي بالحقوق المدنية أو المستول عنها لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية. لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإ نقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة الطاعن مما أسند إليه وإنقضاء الدعوى المدنية .

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ٤/٦/١٩٨٨

- إن قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥، ١٧ منه بإ نقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجلبح بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت لدى مواجهة التهم أو أخطر بها بوجه رسمي وتسرى

المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

- لما كان الأصل أنه وإن كان ليس بلامزم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكي يوتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلاً فإنه لا يكون له أثر على التقادم. ولما كانت المعارضة الاستئنافية قد تعاقب تأجيلها أمام محكمة الإحالة من جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ حتى جلسة ١٩٨١/٢/٤ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه دون أن يحضر المتهم أو يعلن بإعلان صحيح لشخصه أو لى عمل إقامته إذ تم إعلانه هذه الجلسات بمجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه - على ما تبين من المفردات - فإن تلك الإعلانات التي تمت بمجهة الإدارة تكون باطلة وبالتالي غير منتجة لأثارها فلا تقطع بها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية. لما كان ذلك، وكان قد مضى في صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ صدور حكم محكمة النقض بجلسته ١٩٧٨/١٢/١١ دون إتخاذ إجراء صحيح لاطع للمدة، وكان الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته - وهو الأمر الثابت حسبما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً فضلاً عن البطلان في الإجراءات باطلاً في تطبيق القانون، مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعن دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

#### الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١

لما كان بين من الإطلاع على الأوراق وعلى مذكرة القلم الجنائي المختص أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الجنحة رقم ..... لسنة < ..... > قسم ثاني الحلة الكبرى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد ولما كان لم ييسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر في الدعوى وكان مجرد ص. ر حكم لا وجود له لا تقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد، ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

#### الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨

- لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا إقتلت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي

وتسرى المدة من جليد إبتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء، وكان قد مضى في صورة الدعوى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الفصل في معارضة الطاعن الإستئنافية في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ إلى يوم تقريره بالطعن النقض في هذا الحكم في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ دون إتخاذ إجراء من هذا القبيل، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنتقضت بمضى المدة ويتعين القضاء بذلك .

— لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه " وإذا إنتقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها " فهي لا تنقض إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

#### الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١

لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على إنتضاء الدعوى العمومية في مواد الجتح بمضى ثلاث سنوات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قضى بإضافة فترتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نص في الفقرة الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ السالفة الذكر بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ولما كانت الواقعة التي رفعت بها الدعوى قد وقعت في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع سنوات والنصف المنصوص عليها في المادة ١٧ المذكورة، ولما كانت الدعوى العمومية لم تنقض بمضى المدة لا بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات الذي وقعت الجريمة في ظله ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على إحساب مدة الإنقطاع إبتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية — فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى، ولما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها، قد حصل تعديلها مرة أخرى بالرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢، وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات، فإن الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد إنتقضت.

**\* الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - إتقصائها :**

الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢  
إذا كان الحكم - فى جريمة إقامة بناء غير قانونى وبدون ترخيص - قد خلس إلى أن البناء شيد حديثاً مستنداً فى ذلك إلى ما شهد به مهندس التنظيم من أن الطاعن بدأ فى البناء بتاريخ معين، وهو ما يدحض ما ورد بالشهادة الإدارية والتقارير الإستشارى المقدمين منه، فإن ما ذهب إليه الحكم يكون سائغاً فى الرد على ما دافع به المتهم من قدم البناء وإتقصاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٤  
إذا كان الحكم فى الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن، التى لم تكن معلومة للمحكمة فى وقت صدوره فإنه يتعين المدول عن الحكم المذكور والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاته المحكوم عليه إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٨  
المبرة فى الإختصاص المكاتبى لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراعى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢  
الأمر الصادر من النيابة العامة بضغط المتهم واحتضاره هو من إجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٦١/١١/١٤  
إن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستغل - فإذا كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن ملف اللجنة المطعون فى الحكم الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى، وكسأت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت، فإنه يتعين عملاً بنص المبادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية القضاء بإعادة المحاكمة.

الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٣  
مضى كان الثابت أن محكمة النقض قررت بجملة ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ وقف السور فى الطعن المرفوع من المتهمين الثانى والثالث حتى يصبح الحكم النهائي الصادر ضد المتهم الأول " باعتباره القابل الأعلى "

نهائياً. وكان بين من الأوراق أن الحكم الغيابي أعلن إلى المتهم الأول بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ولم يعارض فيه ولم يتخذ في الدعوى أى إجراء من هذا التاريخ إلى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٨ لتحديد جلسة لنظر الطعن. وإذا كان بين من ذلك أنه قد إنتقض على الدعوى من تاريخ إعلان الحكم الغيابي الحاصل بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مدة تزيد على الثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح دون إتخاذ أى إجراء طاع على هذه المدة فإن الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الطاعين تكون قد إنتقضت بمضى المدة ويعين لذلك القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعين لما أسند إليهما .

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٧

نصت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون " . ولما كان المتهم قد ألبت أن الشيك موضوع الدعوى الحالية يمثل جزءاً من ثمن بضاعة اشتراها واحدة من ذات الشركة الباتمة وحرر عنها الشيكات التى دين نهائياً فى إصدار أحدها بغير رصيد قبل محاكمته والحكم عليه فى هذه الدعوى، وبذلك فإن ما قاربه من إصدار الشيكات المذكورة كلها أو بعضها بغير رصيد يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار أى شيك منها . ومن ثم فإن ما دلف به المتهم التهمة المسندة إليه من إنقضاء الدعوى الجنائية بقوة الأمر المقضى يكون صحيحاً متعين القبول.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ٦/٤/١٩٧٠

إن الدلف بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم، من الدلوج المتعلقة بالنظام العام، والتى من شأنها أن تدلف بها التهمة المسندة إلى المتهم، وإذا كان ذلك، وكان الطاعن قد دلف فى كلتا درجتى التقاضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم، وكان الحكم المطعون فيه قد دانه دون أن يعرض لهذا الدلف إيراداً له رداً عليه، فإنه يكون قاصر البيان، معيأ بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٢

مضى كان آخر إجراء صحيح من إجراءات محاكمة المطعون ضده هو ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة الإستئنافية المؤرخة ٢٤ إبريل سنة ١٩٦٧ جلسة ١٨ يونيه سنة ١٩٦٧ لنظر معارضته فإن مدة إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تبدأ من هذا التاريخ، ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده عن جنة إعطاء شيك بدون رصيد فتكون المدة القانونية المقررة لإنقضاءها هى ثلاث سنين من ذلك



التاريخ ويكون الحكم المطعون فيه إذ لضي يانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أصاب صحيح تخانون لإنقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع لمدة التقادم فى ٢٤ إبريل سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم فى ١٨ إبريل سنة ١٩٧١.

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٧٦

من حيث إنه يبين من الأوراق أنه من بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع أسبابه فى المعاد. توفى الطاعن المحكوم عليه ..... وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بولاء المتهم، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى ". فإنه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بولاء الطاعن.

الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٨٨ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٩

لا يبدأ معاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجرمة خيانة الأمانة إلا من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه، إلا إذا قام الدليل على خلافه. ومن ثم فإنه لا تريب على المحكمة أن هى إعتبرت تاريخ إعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بـ"حق مبدأ" لسريان المدة المقررة فى القانون لإنقضاء الحق فى إقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت أسبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يبين القاضى من تلقاء نفسه هذه الأسبقية.

الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٢١ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٦٩

إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها، أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٢/١/١٩٦٠

إذا كانت جريمة إقامة البناء بغير ترخيص - التى حكم من أجلها بعقوبة الغرامة فى القضية الأولى - قد إرتكبها المتهم فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وصدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦، ثم ثبت أن المتهم عاد يستأنف البناء بعد ذلك لحرر له اغضز الموزع أول فبراير سنة ١٩٥٦ - وهو لعل جديد وليد إرادة إجرامية نبهت لمناسبة الفعل الإجرامى الجديد - فإنه لا يجوز قانوناً إدماج هذا الفعل فيما سبقه - وإن تحقق التماثل بينهما - فىكون قضاء الحكم المطعون فيه بالإدانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

الأمر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم وإحضاره هو من إجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٣١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥

- من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوة ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ما يحمل مقومات هذا الدفع .

- إن قانون الإجراءات الجنائية يقضي في المادتين ١٥، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي، أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

- إن الأصل أنه وإن كان ليس بلازم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلاً فإنه لا يكون له أثر على التقادم .

- إن ما أثارته نيابة النقض في مذكرتها في الطعن المائل من القول بأن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة حضور المتهم الثاني ..... أمامها حتى صدر الحكم الابتدائي مما مفاده قطع التقادم بالنسبة للطاعن إستناداً إلى المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي نصت على أنه " إذا تعدد المتهمون، فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " فإن ذلك القول مردود بأن النص القانوني سالف الذكر قد حدد نطاق الأثر العيني لإنقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المساهمين في الجريمة أيأ كانت درجة المساهمة وإلى الجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقلل التجزئة، ولا يمتد إلى غيرها من دعاوى الجرائم الأخرى المتميز عنها ولو كانت جميعاً موضوعاً لإجراءات واحدة. لما كان ذلك، وكان ما أسند إلى كل من الطاعن والمتهم الآخر من إتهام في الدعوى هو عن جريمة متميزة عن الأخرى ولا ارتباط بين هاتين الجريمةين. فإنه لا يجوز إعمال الأثر العيني للإنقطاع المنصوص عليه في المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية حتى ولو كانت الجرائم محلاً لإجراءات واحدة كما هو الحال في الدعوى الراهنة .

## • الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها :

الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٨

تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيداً على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفاً على شكوى الجنبى عليه - وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علته المحافظة على كيان الأسرة لأنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير إسرف في التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها التهم بتبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها عنده بطريق المباشر، فإنه يصح عملاً بالمادة ٣١٢ مאלقة الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ٩/٤/١٩٥٧

مضى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ الذى منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة، فإنه لا محل لما يمسك به التهم من وجوب إعمال مقتضى القيد الذى إستحدثه القانون سالف الذكر والذي لم يعمل به إلا بعد رفع الدعوى عليه، ذلك أن الإجراء الذى يتم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يلقى صحيحاً.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٧

من المطلق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية - عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدنى إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذى صفة وكانت مقبولة قانوناً، كما أنه من المطلق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بذاتها وتسرى فى طريقة مستقلة عن الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٢٦ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٨

لا تعقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة، ومن باب أولى لا تعقيد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى "كلجنة الكسب غير المشروع"، بل عليها أن تعيد تحقيق الوقائع بمرفعتها أو تسعري كل ما تراه نقصاً فى التحقيق لتستخلص ما تطمنن إليه فتحكم به .

#### الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٨

رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ٥٦ فى فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه، بل يكفى أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى فإن أذن بإقامتها ضد الموظف العمومى فلا تثرىب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التى يطرح أمامها النزاع .

#### الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٩

يقصر أثر إستئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يتعداه إلى موضوع الدعوى الجنائية حتى ولو كان هو الذى حركها - لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة .

#### الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٣/٢/١٩٥٩

- الأصل هو الفصل بين سلطتى الإتهام والمحاكمة حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية، إلا أنه أجاز من باب الإستثناء لكل من محكمة الجنايات وللدوائر الجنائية بمحاكمة النقض فى حالة نظر الموضوع بناء على الطعن فى المرة الثانية - لدواع من المصلحة العليا ولإعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهى بصد الدعوى المعروضة عليها أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها .

- لا يوجب على إستعمال " حق التصدى للدعوى الجنائية " غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها، ويكون بعدل للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يرواى لها، فإذا رأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى، ولا يجوز أن يشرك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

#### الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ٣١/٣/١٩٥٩

لا تقضى المحكمة الجنائية فى الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة للدعوى الجنائية ومترعة عن ذات الفعل الذى رفعت به الدعوى العمومية، وما دامت ملكية المسروقات لم تثبت للمدعى بالحقوق المدنية فهو إذن لم يكن الشخص الذى أصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة، وإذا كانت الدعوى العمومية قد قضى فيها بعدم القبول فقد صح ما قضت به المحكمة من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها.

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٩

لقد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائي ينهى عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها، أو بالنسبة إلى شخص التهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الإشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين التهم بها مستقلة في ركنها المادى عن جريمة الزنا التي إتهم بها، فلا ضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانونى فى الإتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقاً لرسالتها، ولا محل لقياس هذه الحالة بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض فى بعض أحكامها فى شأن العدد الصورى للجرائم - كما هو الحال بالنسبة إلى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٣/٢١/١٩٦٠

لا يشترط فى رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تادية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ فى فقرتها الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - أن يباشره النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه، بل يكفى أن يأذن أحدهم برفع الدعوى ويكلف أحد أعيوانه بتنفيذها، وبصلور الإذن تسرد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق بإجراءات رفع الدعوى ومباشرتها، فلا تثريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي تطرح فيها القضية على المحكمة وباشر إجراءات التكليف بالظهور بنفسه .

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٠

مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن حق توجيه التهمة إلى التهم بالجلسة عند قبوله المحكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية .

الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢/١٣/١٩٦١

تتحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها .

الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١١/١٨/١٩٦٣

متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظعون ضده لإتهامه بإرتكاب جنحة قتل خطأ، وبجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة وجه وكيل النيابة إليه تهمتين جديدتين هما - أنه أحرز بهو ترخيص سلاحاً نارياً مشخناً وذخيرة مما تستعمل فى هذا السلاح - وكانت الدعوى قد أقيمت على المظعون

ضده عن الجنايتين الأخيرتين من لا يملك رافعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ من وجوب رفع الدعوى فى مواد الجنايات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه، فإنه كان يتعين على محكمة الجناح ألا تتعرض لموضوع هذه الدعوى وأن تقضى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة. إلا أنه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إستناداً إلى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جريمة القتل الخطأ وبين جنايتى إحراز السلاح النارى والدخيرة، وهو حكم غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السرى فى الدعوى فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

#### الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٣

هيئة قناة السويس تقوم على إدارة مرفق المرور بالقناة، وهو مرفق عام قومى من مرافق الدولة وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية العامة وسلطة إدارية هى قسط من اختصاصات السلطة العامة، ومن ثم فإن موظفيها بما فيهم مرشدوا الهيئة يتحرون فى حكم الموظفين العموميين وتعطف عليهم الحماية الخاصة التى تقرها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية، ولما كان يبين من أوراق الدعوى أنه لم يصدر إذن من النائب العام أو الخامى العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد مرشد قناة السويس فإن القرار المطعون فيه إذ إنتهى إلى عدم جواز الإستئناف بالنسبة إليه يكون صحيحاً.

#### الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢

من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكاً للنسبة العامة بل هى من حق الهيئة الإجتماعية وليست النيابة إلا وكيلة عنها فى إستعمالها، وهى إذا كانت تملك التصرف لها بالحفظ إلا أنها إذا قدمتها إلى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق فى الحكم فيها بما يشاء غير متقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة وليس لها من حق لديه سوى إبداء طلباتها فيها إن شاء أعاد بها وإن شاء رفضها ولا يقبل الإحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمنى لأى أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية، فلها أن تطعن فى الأحكام ولو كانت صادرة طبقاً لطلباتها، وهى غير مقيدة بذلك أيضاً حين تباشر سلطاتها القانونية أمام محكمة النقض بإعبارها طرفاً منظماً تقتصر مهمتها على مجرد إبداء الراى فى الطعون التى ترفع لهذه المحكمة .

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٢

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجمركى هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسيورها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك، وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥. وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يوجب عليه بطلان الحكم. ولا يفنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من مدير جمرک القاهرة بناء على تفويضه بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يعين نقضه .

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣٠

- من المقرر أن طلب مصلحة الضرائب لازم قانوناً لإمكان رفع الدعوى الجنائية عن تهمة بيع طوابع الدفعة المستعملة وإلا كانت غير مقبولة .

- الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى عصفها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم - دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتى لا يلزم فيها الطلب. ولما كانت جريمة الاختلاس التى دين الطاعن بها مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التى إتهم بها فلا خير على النيابة العامة إن هى باشرت حقها القانونى فى الإتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقاً لرسالتها. ولا يصح النعى على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها دون بحث الطلب الذى يستلزمه القانون بالنسبة إلى التهمة الثانية ذلك لأن واقعة الدعوى تتضمن العالاً متعددة يندرج كل منها تحت وصف قانونى مستقل، وإذا كان القانون يقيد حرية النيابة بالنسبة إلى أحد هذه الأفعال وهى جريمة بيع الطوابع المستعملة فإنه لا يسلبها حقها بالنسبة إلى جريمة الاختلاس التى تم تحريك الدعوى الجنائية فيها صحيحاً، كما أنه لا مصلحة للطاعن فى التمسك بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى التهمة الثانية ما دامت المحكمة قد دانتته بجريمة الاختلاس وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٢

من المقرر أنه إذا ما اتخذت في الدعوى الجنائية إجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقمت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية، ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها. ومؤدى ذلك أن شرط صحة إتصال المحكمة بالدعوى وهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لا تتعدد للمحكمة ولاية الفصل فيها ويكون إتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوماً وما يتخذ في شأنها لغواً وباطلاً أصلاً.

الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعاوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداءه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء من تلقاء نفسها ومن ثم فإن توجيه التهمة من مثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول في الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم إعراضه على ذلك لا يصبح الإجراءات لأن الدعوى قد معنى بها إلى ساحة المحكمة أصلاً بغير الطريق القانوني ولا يشفع في ذلك إشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الإجازة اللاحقة لا تصحح الإجراءات السابقة الباطلة.

الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣٠

إن نصت المادة ١/٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم عليه بعدم سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم ". ونصت المادة ٢٤٦ على أن " الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تقسم الدعوى فيها حال إنعقادها يكون نظرها وفقاً للقواعد العامة ". فقد دل الشارع بذلك على أن حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية مشروط بوقوع الجنحة أو المخالفة بالجلسة وقت إنعقادها وبأن تباشر المحكمة إلى إقامة الدعوى في



الحال لور إكتشافها. كما دل على أنه إذا تراخى إكتشاف الواقعة إلى ما بعد الجلسة فإن نظرها " الجنبية أو المخالفة " يكون وفقاً للقواعد العادية ولا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها ولما كان الأصل أن النيابة العامة هي صاحبة الدعوى الجنائية وهي التي تملك تحريكها ومباشرتها وكان ما خوله الشارع للمحاكم - لإعتبارات قدرها - من حق تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم الجلسة أمر إستثنائي، فإنه ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق. ولما كان مفاد ما أورده الحكم من أن محكمة أول درجة لم تنبه إلى ما أثبتته الطاعن بحضور الجلسة إلا بعد إنتهاء الجلسة ومغادرة قاعتها إلى غرفة المداولة وإنصراف السيد وكيل النيابة وكذا كاتب الجلسة ولم تعلم به إلا في غرفة المداولة. وما أثاره الطاعن من تمسك بالسيد القاضي إنما كان كذلك في غرفة المداولة ولم تكن الجلسة منعقدة، وكانت الجلسة بمعناها الصحيح لا تكون إلا في خلال الوقت المعين لنظر القضايا أو المسائل المعروضة على هيئة المحكمة في المكان المعد خصيصاً لهذا الغرض. وكان قضاء محكمة النقض لد جرى على أن إنتهاء إنتعاده الجلسة المحددة لنظر كل قضية هو عند قفل باب المرافعة فيها. وأن المحكمة تصبح من الوقت الذي إستمرت المرافعة متنبية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تقم الدعوى عنها حال إنتعاده ويكون نظرها وفقاً للقواعد العادية على ما تقتضي به المادة ٢٤٦ إجراءات، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى في مجال الرد على الدفع بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية إلى أن الجريمة تعتبر واقعة في الجلسة حتى إذا وقعت أثناء اجتماع القضاة للمداولة يكون مخالفاً للقانون بما يسوجب نقضه مع التضاء بقبول الدفع بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ مكتب قضى ١٦ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٥

تنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في فقرتها الثالثة على أنه : " لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من النائب العام وعليه أن يأمر بالتحقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين به ". والغرض من هذا النص المستحدث كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون - هو وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم، فأوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بتقريرها تقدير الأمر وبحته بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية، فإن أذنت

بإقامتها ضد الموظف العمومي، فلا تريب على وكيل النيابة المختصة إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشرة النائب العام أو اغمى العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعيانه بأن يأذن له برفع الدعوى. ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم فأمر وكيل النيابة بتحديد جلسة لنظرها بعد صدور الإذن فإن هذه الدعوى تعتبر مرفوعة من رئيس النيابة ويكون الحكم إذ قضى ببطالان الحكم المستأنف لرفع الدعوى ممن لا يملك رفعها قانوناً قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله لما يتعين معه نقضه.

#### الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٥

الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي أخصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى. ولما كانت جريمة الإعتداء على ممارسة الدعاية وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما مستقلين في أركانتهما وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا، فلا حيز على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الإتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعا تحقيقاً لرسالتها. ولا يصح النعي على الحكم بقوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغیر بحث جريمة الزنا التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لإستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة.

#### الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٦

من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .

#### الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٧

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينبيه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسيورها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام الجمارك أو من ينبيه، وأنه إذا ما إتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور طلب من الجهة التى ناظها القانون به

ولغت تلك الإجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً مطلقاً بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١١/٢١/١٩٦٧

الإحالة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية حتى يمتنع التقييد بالإجراءات التى رسمها هذا القانون فى مختلف نصوصه، وإنما هى إحالة إدارية منها دلالة صريحة من الشارع عبر عنها فى المادة المذكورة، ولا مجال معها للإحتجاج بما جاء مغايراً لها فى تشريع سواه، أما ما ورد بعجزها إيجاباً على النيابة العامة بأن تتخذ الإجراءات الواجبة فى هذا الشأن، فإن دلالة سياق النص لا تدع مجالاً للشك فى أن مراد الشارع قد تعلق بمطالبة النيابة العامة بأن تتخذ ما يملحه القانون فى شأن إعلان القضايا وإرسالها إلى المحاكم العادية التى أصبحت مختصة بنظرها والفصل فيها وفقاً للدور الذى تشغله النيابة العامة فى التنظيم القضائى الجنائى العام.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨

مضى كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ بما نصت عليه من عدم إحراز " رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيه " قد صيغت على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤، وكان مؤدى ما نصت عليه المادة الأخيرة من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراء فيها فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابى من الهيئة أو رئيس المصلحة الجنئى عليها إما ينصرف إلى إجراءات التحقيق التى تباشرها النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية، ومن ثم فإن القيد الوارد بالمادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤، لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التى تتخذها النيابة العامة تعقياً لمركبى الجرائم وإستجماع الأدلة عليهم والتى من بينها إجراء تفتيش المنازل المأذون به منها، إذ هو طبقاً لصريح نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى ما إستقر عليه قضاء النقض عمل من أعمال التحقيق، فإذا ما إتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب ولغت باطلة بطلاناً من النظام العام إتصاله بشرط أصيل لازم لإتخاذها ولا يصححها الطلب اللاحق.

الظعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨

لا تعتمد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تدينه لهذا الغرض فن مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم. ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة.

الظعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ٦/٤/١٩٧٠

— القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فى جريمة القذف يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

— إن إشراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية، هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل التهم، إذ له أن يتركها أمام محكمة الموضوع مباشرة — ولو بدون شكوى سابقة — فلا خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى.

الظعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ٦/٨/١٩٧٠

الأصل أن القيود الواردة على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره فى أضيق نطاق على الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون الجرائم التى قد ترتبط بها.

الظعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ٦/٨/١٩٧٠

لئن كان أحد أوجه الطعن موجهاً من المستول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية على خلاف ما تقتضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تقتصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها على حقوقهما المدنية فقط، إلا أنه لما كان العيب الذى يرمى به المستول المدنى الحكم فى شقه المتصل بالدعوى الجنائية، ينطوى على مساس بالترامات المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويتوجب على قبوله — الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم " تابع الطاعن " — عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية، فإذا كانت الأخيرة

غير مقبولة، تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه من عدم قبول الدعوى الجنائية قبل تابعه، وهو دفع مجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى.

#### الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٩٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٠

إن مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، فى شأن تهريب التبغ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسيورها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك ممن يملكه، فإذا إنتفت صفة مصدر الطلب وقعت الإجراءات باطلاً بطلاناً مطلقاً بالنظام العام، لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد غلص إلى أن الطلبات المقدمة من مدير عام شئون الإنتاج المؤرخة ..... قد صدرت فى ظل القرار الوزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ فى دعاوى جاوزت قيمة التعويض المطالب به ٥٠٠ ج، وأن الطلبات المؤرخة ..... قد صدرت من وكيل الجمرك وهو ممن لم يخولهم القرار الوزارى رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٥ حق إصدار الإذن برفع الدعوى فإن الحكم إذ رتب على ذلك بطلان تلك الطلبات، يكون قد أصاب صحيح القانون، ولا محل للتحدى بأن وكيل الجمرك مصدر تلك الأذون كان يقوم بعمل مدير الجمرك فى تاريخ إصدارها مادام أن وزير الخزانة - فى مجال تحديده أولئك الذين فوضهم فى طلب رفع الدعوى الجنائية - قد سمى مدير الجمرك دون وكلائهم، وما دام لم يثبت أن قراراً صدر بنذب وكيل الجمرك مصدر الإذن للقيام بأعمال مديره، أو أن هناك لائحة منظمة لخلول وكيل الجمرك محل مديره فى مباشرة إختصاصاته أثناء غيابه.

#### الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٠

إن التفويض برفع الدعوى وإتخاذ الإجراءات فى جرائم تهريب التبغ المنصوص عليها فى المادة الأولى من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ - الصادر من وزير الخزانة إستناداً إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرق القاهرة - فى دائرة إختصاصه وليس للأخير أن ينبى غيره فى تقديم الطلب. ولما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة أثار فيها الدفع بعدم قبول الدعوى لأن من طلب إقامتها هو وكيل جمرق القاهرة وهو غير مختص بإصدار الطلب، وكان بين من مطالعة أصل الطلب الصادر من مصلحة الجمارك أنه لا يحمل توقيعاً لمصدره تحت عبارة " مدير جمرق القاهرة " المطبوعة وإنما إلى جوار تلك العبارة توقيع غير مقروء، وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يلقى بتحقيق ما أثاره من منازعة فى إسم وصفه مصدر

الطلب والقتصار على القول " بأنه صدر من مدير حرك القاهرة رغم ظروف التوقيع وغموضه ومنازعة الطاعن فيها " مما يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً ومؤثراً في مصيرها، إذ يبنى على صحته قبول أو عدم قبول الدعوى الجنائية، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه على سبيل القطع واليقين، أما وهى لم تفعل مكتفية بالعبارة القاصرة السالفة الإشارة إليها، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدلائل والقصور بما يتعين معه نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤

نص المادة السادسة من القانون ١٧٣ سنة ١٩٥٨ على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها فيه إلا بناء على إذن من وزير الداخلية أو من يندبه لذلك. ومؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من وزير الداخلية أو من يندبه لذلك الغرض، فإذا ما رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لإتصاليه بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصححة إتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها. ولما كانت الدعوى المطروحة يتوقف رفعها على صدور طلب كتابي من وزير الداخلية أو من يندبه، وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة قد حركت الدعوى الجنائية قبل الطاعن دون أن يصدر طلب بذلك من الجهة المختصة فإن الدعوى الجنائية تكون قد أقيمت على خلاف المادة السادسة من القانون المشار إليه ويكون إتصال المحكمة بها في هذه الحالة مملوماً قانوناً بما يجتمع معه التعرض لموضوعها. فمتى كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون باطلاً مسجوباً نقضه والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية المقامة على الطاعن لرفعها على غير الأوضاع المقررة قانوناً .

#### الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٨

الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والمنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذى ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى وأن الأصل أن النيابة العامة تحصى دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن إختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارح، وأن أحوال الطلب هي من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل

المقرر، مما يعين الأخذ في تفسيره بالتضييق، وإن أثر الطلب - متى صدر - رفع القيد عن البياهة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وإذ كان من المقرر أن الطلب في هذا المقام يتعلق بالجريمة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها وذلك بقوة أثره العيني، ومن ثم يكون ما يثيره المتهم الأول من عدم صدور إذن برفع الدعوى قبله في غير محله.

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/١/٧

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقتضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن فعلت فإن حكمها وما بنى عليه من الإجراءات يكون معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يعين أن يقتصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن توافر الشروط التي فرضها الشارع لقبولها.

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٧٣/١/٧

لا تدخل جريمة التهديد في عداد الجرائم المشار إليها في المادتين الثالثة والتاسعة في قانون الإجراءات الجنائية التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على إذن أو شكوى من المجنى عليه، ولم يرد في القانون نص يوجب في شأنها ذلك. ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظنون ضده غاكمته عن تهمة التهديد طبقاً للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات، فإن الحكم المظنون فيه إذ ألغى الحكم المستأنف الصادر بإدانة المظنون ضده وقضى بعدم قبول الدعوى لتخلف المجنى عليها عن تقديم شكواها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة يكون قد أوجب لرفع الدعوى الجنائية في جريمة التهديد شرطاً لم يتطلبه القانون، بما يعيبه بالخطأ في تأويل القانون خطأ حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى مما يعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٤

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الإجراءات المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى - " وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي

الذى ألقى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - " وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم، ولا يبنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالفه الذكر، فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يتعين معه نقضه .

#### الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣

تنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات على أن " كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ يدفع نفقة لزوجته أو ... وامتنع عن اللدغ مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين ... " وجرى نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه : " إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو ... يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدآثرتها عمل التنفيذ ومعنى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بحكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحسبه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوماً، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يغلى سبيله ... " وقد أصدر الشارع المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ونص فى مادته الأولى على أنه : " لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو ... قد استنفذ الإجراءات المشار إليها فى المادة ٣٤٧ المذكورة " بما مفاده أن المشرع أقام شرطاً جديداً علق عليه رفع الدعوى الجنائية طبقاً لنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات، بالإضافة إلى الشروط الواردة بها أصلاً، بالنسبة للمخاضعين فى مسائل النفقة لولاية المحاكم الشرعية - مقتضاه وجوب سبق إتجاء الصادر له الحكم بالنفقة إلى قضاء هذه المحاكم " قضاء الأحوال الشخصية " واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيبها. لما كان ذلك، وكان هذا الشرط متصلاً بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة إتصال المحكمة بها فإنه يعمى على المحكمة من تلقاء نفسها - ولو لم يدفع به أمامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق إستفاد المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المشار إليها فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها، بل إنساق إلى تقرير قانونى خاطئ، هو أن لها



دواماً الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الجنائي، فإنه فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣

إن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع، وأحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق، وأن أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيه ". والبين منها أن كل ما إضطره الشارع بالنسبة لجرمة تهريب التبغ موضوع الإتهام هو أن يسبق إتخاذ الإجراءات فيها أو رفع الدعوى العمومية عنها طلب ثابت بالكتابة من وزير الخزانة أو من ينيه، أما مباشرة الإجراءات بعد ذلك قبل شخص معين وإسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهي إجراءات تالية ولا إتصال لها بالطلب الصادر عن الجرمة. ويتطلب تظريعاً على ما تقدم أنه متى قدم الطلب ممن يملكه قانوناً إلى النيابة العامة بصرف النظر عن الإختصاص المكاني لمن وجه إليه الطلب إسردت النيابة حقها كاملاً في إتخاذ ما تراه من إجراءات وفقاً للقواعد العامة في الإختصاص التي ينظمها القانون ولا يلزم بحال من الأحوال أن يقوم بذلك عضو النيابة الذي وجه إليه الطلب وإنما يكفي بل ويتحتم أن يباشر تلك الإجراءات عضو النيابة المختص. والقول بغير ذلك، فيه تخصيص بغير تخصيص وإلزام بما يلزم. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألجأ في مدوناته أن النيابة العامة لم يباشر حقها في رفع الدعوى الجنائية على الطاعن إلا بعد صدور طلب من مدير جرك القاهرة الذي يملك إصداره بناء على القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥، وكان الطاعن لا يتنازع فيما أورده الحكم من ذلك فإن بما يثيره من قاله الخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية المقامتين من الطاعنين الثاني والثالث على المطعون ضده على سند من قوله.. " .. أن الثابت من مطالعة صحيفتهما أنهما لم تقدمتا من اجنبي عليهما ولا من وكيل خاص عنهما، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز رفع الدعوى بالنسبة لهما عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة الثانية المضمومة أن دعوى كل من الطاعنين قد رفعت بناء على

طلبه - بإعلان على يد محضر إلى المطعون ضده وأما توقيع محام على هامشها فقد كان إعمالاً للفقرة الخامسة من المادة ٢٥ من قانون اخامة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - فيما توجه من توقيع محام على صحيفة الدعوى متى بلغت أو تجاوزت قيمتها نصاب الاستئناف، وهى الحال فى هاتين الدعويتين، ومن ثم كان الحكم المطعون فيه مخطئاً إذ قضى بعدم قبولها تأسيساً على أن صحتيهما لم تقدمتا من الجنبى عليهما أو وكيلهما الخاص.

**الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧**

تنص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من بنيه، وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملاً أو ما لا يقل عن نصفه... ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية لجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال " ومؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى هذا النوع من الجرائم فى جميع الأحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات، ويترتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية أما إذا ما تراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ للعقوبة الجنائية المقضى بها - لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به فى جريمة الشروع فى تهريب البضائع من أداء الرسوم الجمركية موضوع التهمة الأولى. والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح.

**الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٤**

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من بنيه " . وكان الخطاب فى هذه المادة - وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - موجهاً من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كبرها من أحوال الشكوى والإلزام إنما هى قيود على حرية فى تحريك الدعوى إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره

بالضيق، ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والنسب بها من بعد، توجيه الطلب إلى النيابة العامة للبدء فى إجراءات الدعوى الجنائية، وهى لا تبدأ إلا بما تتخذ هذه النيابة من أعمال التحقيق فى سبيل تسيرها تعقباً لمركبى الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ولا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجر به النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم. ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو فى حالة الجريمة الملبس بها، إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلس لها، سابقة على تحريكها والتى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق وتحريراً للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديداً لعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لرفعها إذا لا يملك تلك الدعوى فى الأصل غير النيابة العامة وحدها، لما كان ما تقدم وكانت إجراءات الاستدلال التى قام بها ليس مأمورية إنتاج أسبوط قد تمت إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي وبدون نذب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب ومن ثم لا جدوى مما يفرضه الطاعن من خلط طلب وكيل عام الجمارك بإتخاذ إجراءات الضبط فى حد ذاتها من بياناته ولا من عدم تثبيت المحكمة من أمره.

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧٥

— لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان إجراءات رفع الدعوى ومباشرة إجراءات الضبط فيها بدون إذن من وزير الخزانة أو من بينيه وأطرحه فى قوله "أن النيابة العامة قامت بتحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم أثر صدور طلب مدير عام جمارك القاهرة والوجه القبلى المرفق بالأوراق وهو من الأشخاص الذين أنابهم وزير الخزانة طبقاً للقرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥، وليس بناء على الإذن الصادر من مدير عام شئون الإنتاج، وأن إجراءات الضبط التى قام بها هذا الأخير هى من إجراءات الاستدلال ولا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن. وهذا الذى أورده الحكم يستقيم به فضاءه فى رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية ويتفق وصحيح القانون، ذلك أن المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " لا يجوز رفع

الدعوى العمومية أو إتخاذ أى إجراء فى الجرائم المنصوص عليها إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه . وكان الخطاب فى هذه المادة وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة موجهاً من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الطلب كغيرها عن أحوال الشكوى والإذن إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق، ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء فى إجراءات الدعوى الجنائية وهى لا تبدأ إلا بما تتخذه من أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبى الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ولا تعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أى كان من يياشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية، بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق وتحريماً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء وتهديداً لمعنى الدعوى الجنائية على وجهها الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لشئونها، إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها. ولما كانت الإجراءات التى قام بها مفتش إنتاج سوهاج الذى أسغ عليه قانون مكافحة تهريب التبغ صفة مأمور الضبط القضائى قد تمت إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائى دون نذب من سلطة التحقيق على ما بين من المقررات المضمومة مما لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب فإن ما يثيره الطاعن فى شأن عدم حصول مفتش إنتاج سوهاج على إذن مكتوب من وزير الخزانة أو ممن ينييه بإتخاذ إجراءات الضبط يكون على غير أساس سليم من القانون.

- متى كان الطابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المقررات المضمومة أن النيابة العامة قامت برفع الدعوى الجنائية قبل المتهم بعد صدور إذن مكتوب من مدير عام جمارك القاهرة والوجه القبلى وهو من الأشخاص الذين أنابهم وزير الخزانة فى طلب رفع الدعوى العمومية طبقاً للقرار الوزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ فإن ما يثيره الطاعن من جدل فى صفة مصدر الإذن وإتفاء ولايته فى إصداره يكون غير مسديد.

**الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩**

إن الدفع بسقوط حق المدعى المدنى بالحق المدنى فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة السب لضى ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها مردود بدوره، بأن علم الجنى عليه بالجريمة ومركبها الذى يبدأ منه سريان مدة الثلاثة أشهر - التى نصت عليها المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية - والى يترتب على مضيقها عدم قبول الشكوى - يجب أن يكون علماً يقيناً لا ظنياً ولا إرضائياً فلا يجرى المعاد فى حق الجنى عليه إلا من اليوم الذى ثبت فيه قيام هذا العلم اليقضى. وإذا كان المدعى بالحق المدنى قد قرر فى صحيفة دعواه أنه ما علم بواقعة السب إلا فى يوم تقديمه لصحيفة دعواه المباشرة لقلم الكتاب فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩، وكان ما ذهب إليه المستأنف من أنه سلم صورة المذكورة - التى تضمنت عبارات السب - إلى المدعى بالحق المدنى فى ٢٥ يونه سنة ١٩٦٩ جاء قولاً مرسلاً، وكان لا دليل فى الأوراق على أن المدعى بالحق المدنى قد علم بالجريمة ومركبها علماً يقيناً فى تاريخ معين سابق على يوم تقديمه لصحيفة دعواه فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ الملتمة للمتهم فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٩، وكان لا وجه لترتيب علم المدعى بالحق المدنى على علم وكيله لأنه ترتيب حكى يقوم على الإفراض، لأن ما يثبته المستأنف فى هذا الشأن يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٩**

- المقرر قانوناً أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يوجب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لما وتعتقد الخصومة فى تلك الدعوى عن طريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً.

- متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها من حق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحق المدنى المدنية وذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم. ويترتب على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة فى مباشرة التحقيق الابتدائى بالنسبة إلى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها. لما كان ذلك وكانت دعوى الطاعن " المدعى بالحق المدنى " قد إنتقلت فيها الخصومة من قبل صدور قرار النيابة بدنب مأمور الضبط القضائى - فلا جدوى من الخوض فى بحث شرعية هذا القرار على النحو الذى صدر به، أو فى آثاره ما دام أنه قد صدر ونفذ من بعد زوال ولاية سلطة التحقيق باتصال المحكمة بدعوى الطاعن، وصيرورته عديم الحجية فى خصوص الواقعة موضوع الدعوى المنسوبة إلى الطعون ضده.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

إن ما أثاره الطاعن من إقامة الدعوى الجنائية عليه ممن لا يملك رفعها قانوناً وفق المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، إنما هو سبب متعلق بالنظام العام ما يسوغ إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ولو بعد مضي الأجل المضروب لإيداع أسباب الطعنين، بشرط ألا يتطلب تحقيقاً موضوعياً، لما كان ذلك وكان الدفع سالف الذكر يخالطه واقع، وكان هذا الواقع يستمد من مجرد الإطلاع على الأوراق المطروحة على بساط البحث - كالحال في الدعوى الماثلة دون حاجة إلى تحقيق وكان الواقع الثابت من المفردات المضمومة أن رئيس النيابة العامة قد أذن بإقامة الدعوى على الطاعن وكان في ذلك ما يدحض واقع هذا الدفع فإن الحكم المطعون فيه - والحال كذلك - لم يكن ملزماً بالإشارة إلى ذلك الدفع ولا تخريب عليه في الإلتفات عنه، إعمالاً لما هو مقرر من عدم إلزام المحكمة بتعقب التهم في مناحي دفاعه، والرد على ما كان منها ظاهر البطلان .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

مضى كان التهم موطناً بمرفق " الأنوبيس " الذي يتبع أحد أشخاص القانون العام ووقعت الجريمة أثناء تأديته لوظيفته ورفعت الدعوى الجنائية بمعرفة وكيل النيابة لأنها تكون غير مقبولة " لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على قرار محافظة الغربية رقم ٤٥٨ الصادر بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٦٥ وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بتضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن مرفق أنوبيس مدينة الخلة الكبرى يدار إدارة مباشرة بمعرفة محافظة الغربية حيث نص قرار المحافظ المنوه عنه آنفاً على إنهاء أعمال الشركة السابقة وتشكيل لجنة إدارية لإدارة هذا المرفق من رئيس مجلس مدينة الخلة الكبرى وأمين الاتحاد الإصراكي لكل من البندر والمركز ورئيس الشئون القانونية لمجلس المدينة تحت إشراف سكرتير عام المحافظة، وأقاد مدير عام المرفق بخطابه المؤرخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ أن المطعون ضده موظف عمومي بالمرفق بالدرجة الثامنة، وتضمن خطاب المشرف العام على مرفق النقل الداخلي بالمحافظة المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بأن مرفق أنوبيس الخلة الكبرى يدار إدارة مباشرة بمعرفة المحافظة .

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٩

تنص المادة ٣٣٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ على أن الدعوى الجنائية ترفع مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنائيات بالنسبة لجرائم الرشوة وإعلاس الأموال الأميرية والغلر والتزوير وغيرها من الجنائيات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها. ولما كان ذلك وكانت

الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنايات - وهو ما يسلم به الطاعن في وجه الطعن - فإن ما ورد بدياجة الحكم المطعون فيه من أن الدعوى أحييت إلى المحكمة من مستشار الإحالة بناء على طلب النيابة العامة يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تحظى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى. ولما كانت العبرة في مثل هذه الحالة بحقيقة الواقع، فإن ما ينهاه الطاعن في هذا الصدد بدعوى البطلان في الإجراءات وتقويت درجة من درجات التقاضي لا يكون له محل .

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١

لما كانت جريمة البلاغ الكاذب المقاب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتي يعوق رفع الدعوى بشأنها على شكوى فإن ما يثيره الطاعن فى شأن تنازل الجنى عليه من شكواه يكون غير سديد .

الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٤

لا تتعدى الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجر به النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق، سواء بنفسها أو بمن تدبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم. ولا تعتبر قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣

من المقرر أن الخطاب الوارد فى المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هى قيود على حريتها فى رفع الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال، وإذ كانت الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذى تجر به سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تدبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة، ذلك أن المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أياً كان من يمارسها لا تعتبر من إجراءات الدعوى الجنائية بل هى من الإجراءات السابقة عليها المهتدة لما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق تحريماً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء، وتجهيداً لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها فى الأصل غير النيابة العامة.

الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

من المقرر أن إشراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بهما ومن بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة - هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى إستعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه - بأى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة - فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سابقة لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى. وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المدعين بالحقوق المدنية ألقاها دعواهما قبل الطاعن بطريق الإدعاء المباشر وهو ما سلم به فى الطعن المقدمة منه ، فإن ما يشتره من قالة الخطأ فى القانون يكون غير مفيد.

الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه " . هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه فى ذلك، وإذ كان هذا من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية، فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يبنى عن النص عليه بالحكم أن يكون تابعاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦

لما كان البين من الإطلاع على المفردات أن الواقعة المسندة إلى الطعون ضده كانت موضع تحقيق أجرته النيابة العامة بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بناء على شكوى الطاعنة وآخرين وقيدت الشكوى برقم ٦١٩٩ سنة ١٩٧٧ إدارى الزهة وإنتهت النيابة فيها إلى إصدار أمر بحفظها إدارياً بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧، كما بين من الأوراق أن الطاعنة أقامت الدعوى بالطريق المباشر عن ذات الواقعة بتكليف المطعون ضده بالخضور بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧، وكان الأصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها إلى النيابة العامة تحريكها كما تشاء أما حق المدعى بالحقوق المدنية فى ذلك فقد ورد على سبيل الإستثناء فإذا كانت النيابة لم تحر تحقيقاً فى الدعوى ولم تصدر قراراً بأن لا وجد لإقامة الدعوى الجنائية فإن حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائماً فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية على اعتبار أنه لا



يصح أن يتحمل مغبة إهمال جهة التحقيق أو تباطؤها أما إذا كانت النيابة العامة قد إستعملت حقها الأصلي فى تحريك الدعوى الجنائية وباشرت التحقيق فى الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للدعوى بالحقوق المدنية أن ينتزعا منها باللجوء إلى طريق الإدعاء المباشر، ولما كان الثابت أن النيابة العامة قد أجرت تحقيقاً فى الواقعة المسندة إلى المطعون ضده ولم تكن قد إنتهت منه قبل إقامة الطاعنة الدعوى بالطريق المباشر كما أن الطاعنة لا تنأى فى أن الواقعة التى صدر فيها بعد تحقيق النيابة أمر بحفظها إدارياً هى بعينها الواقعة موضوع الدعوى التى أقامتها ضد المطعون ضده بطريق الإدعاء المباشر فإن هذا الأمر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها بعد - أياً ما كان سببه - أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء فى صفحة الأمر بالحفظ الإدارى إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو أمر له حججه التى تمتع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ قانوناً - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فلا يجوز مع بقاءه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له فى نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى.

#### الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٦

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيه فى ذلك، ولما كان يبين من المقررات المضمومة أن مدير عام الجمارك بورسعيد ومسئاء هو الذى طلب تحريك الدعوى قبل المطعون ضده بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١ وأنه يملك ذلك بموجب التفويض الصادر إليه من مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٣/٧/٧ فإن الحكم إذ لم يعتد بهذا الطلب بقالة صدوره من غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يسوجب نقضه، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يبين أن يكون مع النقض الإحالة.

#### الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨

من المقرر أن ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية - من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من الجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ إلخ إنما يتضمن قيماً على حق النيابة العامة فى مباشرة الدعوى الجنائية دون حق المدعى المدنى فى ذلك إذ له حق إقامة الدعوى المباشرة قبل التهم ولو بدون شكوى

سابقة - لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى - وعلى أن يتم ذلك في خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة سالفة الذكر.

الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٢

من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقاً للقانون ترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الإنهاك.

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٢

لما كانت المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك تنص على أن " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من نيابه " وكان من المقرر أن الخطاب الوارد في المادة ١٢٤ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هي قيود على حريتها في رفع الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل العام المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال. وكانت الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذي تجر به سلطة تحقيق سواء بنفسها أن بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به جهات الإستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة، ذلك بأن المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الدعوى الجنائية بل هي من الإجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق تحريماً للمقصود في خطاب الشارع بالإستثناء وتقييداً لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها في الأصل غير النيابة العامة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل إجراءات الإستدلال التي اتخذها مأمور الضبط القضائي بما تضمنه من ضبط وتفتيش برغم أنها سابقة على الدعوى الجنائية تأسيساً على أنها كانت بغير إذن من مدير عام الجمارك، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون. ولما كان القضاء ببراءة المظنون ضده من التهمة المسندة إليه. على أساس أن الواقعة غير قائمة في حقه إنما ينطوي ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد هذه الدعوى أقيم على عدم ثبوت وقوع الجريمة من المظنون ضدها إنما يتلزم معه الحكم برفض

الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطق الحكم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإعادة.

الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٣

لما كان الحكم المطعون فيه - قد عرض للدفع المبدئ من المدافع عن الطاعن بعدم جواز محاكمته لتنازل عمه المجنى عليه عن الدعوى وأطرحه في قوله " وقد نصت المادة ٣١٢ عقوبات على أنه " لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعها إلا بناء على طلب من المجنى عليه وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى.. إلخ " - وبهذا أصبحت سلطة النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية في جريمة السرقة التي تقع إضراراً بأصل الجاني أو فروعها أو بمن تربطه بالجاني صلة الزوجية معلقة على شكوى من المجنى عليه وإذا كان ذلك وكان نص المادة ٣١٢ عقوبات قد حدد من يجمع بالإستثناء المقرر بالنص وهم الزوج أو الزوجة والأصل أو الفرع - والأصل شرعاً وفقهاً هو الأب والجد وإن علا والفرع هو الإبن وإن نزل ومن لم وإذا كان النص يشمل إستثناء يمل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى وقصره على المشرع على طائفة من الناس لا يدخل المجنى عليه في عدادهم وإذا كان ذلك فلتلقت المحكمة عن ذلك التنازل لكونه قد صدر عن لا يملكه قانوناً ويعتدو الدفع المبدئ من التهم بعدم جواز المحاكمة مجرداً من السند القانوني الصائب خليق بالرفض ... وما إنتهى إليه الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون، ذلك بأن الضمين المدني يفرق في القرابة بين قرابة مباشرة وهي قرابة الأصول والفروع وفيها تقوم الصلة بين إثنين بتسلسل أحدهما من الآخر، كقرابة الأب وأب الأب وإن علا والإبن وإبن الإبن وإن نزل وقرابة غير مباشرة وهي قرابة الخواشي وفيها لا يتسلسل أحد من الآخر وإن جمعها أصل مشترك - كقرابة العم فهو ليس أصلاً لإبن أخيه وإن كان يعلوهما أصل مشترك. لما كان ذلك وكان حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قد ورد إستثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع في تطبيقه أو تفسيره وينبغي قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم. لما كان ذلك وكانت قرابة الطاعن للمجنى عليه لا تعبر في حكم القانون - قرابة أصل بفرع - فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم الإعتداد بالتنازل عن الشكوى ورفض الدفع بعدم جواز محاكمة يتفق وصحيح القانون.

الطعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١١/١/١٩٨٤

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، لم تسع الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية، إلا من النائب العام أو انحامي العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة إلى

الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم، لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها وكان من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام، عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق، وكان الشارع كلما رأى إعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العامين فى موطن ما، أورد به نصاً، كالشأن فى جرائم الرشوة وإختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال، وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة الخامسة من المادة ١١٩ مكرراً منه، أنه يقصد بالموظف العام فى حكم هذا الباب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين فى الجهات التى إعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة، وهى المادة ١١٩ من ذات القانون، والنص نصت الفقرة السابقة منها على أنه يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام الباب المشار إليه ما يكون كله أو بعضه مملوكاً للشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة لجعل هؤلاء فى حكم الموظفين العامين فى هذا المجال المين فحسب، دون سواء، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية على الموظف أو المستخدم العام.

#### الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى، ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٣

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع، وكانت حالات الطلب المنصوص عليها فى المادة ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين معه عدم التوسع فى تفسيره وقصره فى أضيق نطاق على الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الطلب دون غيرها من الجرائم التى قد ترتبط وإذا كان القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من أى قيد على حرية النيابة العام فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب، وهى جريمة مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جريمة التهريب الجمركى المعالَف عليها بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، فلا حرج على النيابة العامة أن هى باشرت التحقيق فى جريمة الجلب رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق، ويكون تحقيقها صحيحاً فى القانون سواء فى خصوص جريمة الجلب أو ما يسفر عنه من جرائم أخرى مما يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على طلب، ما دامت قد حصلت قبل رفعها الدعوى إلى جهة الحكم على طلب، ما دامت فى خصوص جريمة التهريب الجمركى - كما هو الحال فى

الطعن المائل - وللمقول بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جسد من الوقائع جديد يقتضى طلباً الأمر الذى تتأذى منه حملاً العدالة الجنائية ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سليم.

الطعن رقم ٦٩٥٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٥

لما كانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الأولى والثانية على أنه " تحال الدعوى إلى محكمة الجنب والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنب المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية. ويجوز الإستثناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة. " والبن من نص هذه المادة فى صريح لفظة وواضح دلالة أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية، وأن الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعد الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه لهما إلا عن طريق تكليف بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً وما لم تتعد الخصومة بالطريقة التى رسمها القانون فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية فى الجلسة وذلك لأن القاضى إنما أجاز رفع الدعوى المدنية فى الجلسة فى حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط أى مجرد إدعاء بحقوق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

- من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية إنما هو إستثناء ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره فى أضيق نطاق على الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها.

- جريمة البلاغ الكاذب العقاب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست إحدى الجرائم التى عدت حصراً فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتى يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى الجنى عليه أو من وكيله الخاص.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٣٩/٢/١٣

إنه وإن كان نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات جاء قاصراً على تحويل محكمة الجنائيات حق تطبيق الأحكام الواردة بها، فإن ذلك لا يمنع المحاكم الجنائية الأخرى من تطبيق تلك الأحكام لأنها جاءت

مقررة لقواعد عامة في إجراءات المحاكمة الجنائية. فإذا كانت الأفعال التي اتخذتها النيابة أساساً لرفع الدعوى على المتهم واعتبرتها مكونة لجريمة السرقة وهي مساومة في رد المواشي المسروقة ورده إياها فعلاً مقابل جعل أخذه من صاحبها، وكانت هذه الأفعال هي التي تناوفا الدفاع بالمناقشة في مرافعته بجلسات المحاكمة والتي اعتبرتها المحكمة الإستئنافية مكونة لجريمة إخفاء المواشي المسروقة التي أدانت المتهم فيها فإن المحكمة إذ عدلت الوصف، ملتزمة بحدود الأفعال والوقائع التي رفعت بها الدعوى والتي كانت مطروحة على بساط البحث أثناء المحاكمة، لا تكون قد أخطأت في شيء إذ هي ليست ملزمة قانوناً بلقت الدفاع إلى التعديل الذي أجرتة ما دامت لم توقع عقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الواردة في الوصف الأول الذي أعلن به المتهم .

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٥  
 إذا قدمت النيابة أوراق الدعوى العمومية إلى القاضي الجزئي ليصدر أمراً جنائياً فيها بمعاينة المتهم فرفض فإن هذا الرفض ليس من شأنه، ولا يصح أن يكون من شأنه، أن يمنع النيابة العمومية من تقديم الدعوى إلى المحكمة للسير فيها ضد هذا المتهم بالطرق الاعتيادية .

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١  
 مؤدى استصحاب ميساة التشريع مع القاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها بالأحكام الواردة بالفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ والفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ والمادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام وإحزامها - التي تملها المصلحة العامة - تفرض قيوداً على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم فيها بالإدانة، فهي وإن كان لها أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهماً مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدانته - سواء كان فاعلاً متظماً أو شريكاً - إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا قامت الدعويين على أساس وحدة الفاعل بأن إنجبت في دعواها الأخيرة إلى إسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلاً من صدر الحكم بإدانته إذ يتتبع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الجديدة طالما بقي الحكم الأول قائماً يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة. وقد هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية سائقة البيان للنسبة العامة أن تطلب - عن طريق إلتماس إعادة النظر - إلغاء الحكم متى قدرت أن الوقائع الجديدة قد حسمت الأمر وقطعت بترتيب أثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه، فإذا ما تم ما ذلك إستعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر. وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار إليها مقصور على حالات الأخطاء

الإجرائية التي لا ينكشف أمرها إلا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من ميسل إلى تداركها إلا عن هذا الطريق. أما ما أشارت إليه النيابة في طعنها من أنها كانت تسعى إبتداء إلى محاكمة الجاني الحقيقي في نظرها وكذلك شاهدى الزور حسب تصويرها بغية الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنهما نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ سالف الذكر، ما تقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد أن استحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار إليها التي لم يكن لها ما يقابلها في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى، فضلاً عما فيه من مساس ظاهر بالأحكام وعجلة لتأنيدها ومضيعة لقوتها وهبتها التي حرص القانون دائماً على صونها مقررأ لها في ميسل ذلك من الضمانات والقيود ما يكفل تحقيق غرضه تفضيلاً له عما عداه من إعتبارات أخرى ولا تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حجية الحكم نسبية الأثر، لأن المقام ليس مقام دفع بالحجية حتى يرد بتخلف شرط وحدة الخصوم وإنما هو مجال النظر في إتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢١

من المقرر أن إشتراط تقديم الشكوى من الجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من الجرائم الميئة بها- ومن بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة - هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أن من يتوب عنه بأى صورة الصور في حدود القواعد العامة أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة وعزيتها فإذا كان الجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتقدم بهاها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراعى تحقيقه أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الإيدعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وأبان عن رغبته في السر فيها فضلاً عن أنه يصح أن يتحمل مغبة إهمال جهة التحقيق أو تباطؤها. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على المرفدات المضمومة إلى المدعية بالحقوق المدنية تقدمت بشكواها ضد الطاعين إلى قسم شرطة النزعة بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٥ وهو يوم حدوث الواقعة موضوع الدعوى الراهنة حيث تم سؤال الطرفين ثم أحيلت أوراق إلى النيابة العامة التي تولت التحقيق مقتصرة في ذلك على الوقى السرقة والإتلاف وملتفة عن واقعة السب التي تضمنتها الشكوى أيضاً وإنهت بقراها الصادر في ١٩٧٣/٨/١٢ إلى قيد تهمة السرقة والإتلاف ضد مجهول والقرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل، وقد أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها الماثلة

بالطريق المباشر بصحيفة أعلنت قانوناً للطاعنين في ١٩٧١/٣/٢١. لما كان ذلك، فإن قيام المدعية بالحقوق المدنية بتقديم شكواها في الميعاد القانوني قد حالت دون سقوط حقها في إقامة دعواها المباشرة ويكون معنى الطاعنين في هذا الصدد غير شديد ولا على المحكمة إن هي إلتفتت عن هذا الدلاع القانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١  
من المقرر أن للمدعي بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب إلى محكمة الجناح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها - عملاً بالحق المخول له بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ، لأن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إنما هو أمر موكل إلى تلك المحكمة تفصل فيه حسبما يؤدي إليه إقتناعها. وإذا كان ذلك فإن دفع الطاعن بعدم جواز إقامة الدعوى بالطريق المباشر، يضحي دافعاً قانونياً ظاهر البطلان بعيداً عن محجة الصواب وإذا انتهى الحكم إلى رفضه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن لم فلا جدوى للطاعن من منعه على قرارات الحكم في مقام رده على هذا الدفع.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧  
من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة إلى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالإدانة أو البراءة وأن يكون الحكم بعدم الإختصاص لا يوجب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها أمام المحكمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائي ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الإختصاص لم يصبح بعد نهائياً إذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضي كل منهما بحكم فيها، بل إن القانون نظم ذلك بما يسمى بقواعد التنازع السلبي والإيجابي. لما كان ذلك و، فإن عرض الدعوى على مستشار الإحالة بعد صدور الحكم الابتدائي فيها بعدم إختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة جنائية وصدور القرار بإحالتها إلى محكمة الجنائيات ونظر هذه الأخيرة لها يكون متفقاً مع صحيح القانون.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١١  
لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب الجنى عليه، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجنائي في أي وقت شاء، لما كان ذلك وكانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على شكوى



الجنى عليه، وكان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقه المحافظة على كيان الأسرة، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة.

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣٠

من المقرر أن إشرائط تقديم الشكوى من الجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفقرة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب المقامة الدعوى عنها المطروحة هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق للمدنية أو من يتوب عنه - بأى صورة من الصور في حدود القواعد العامة - في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سابقة لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٧

لما كان يشترط في تحريك الدعوى بالطريق المباشر عملاً بمفهوم المادتين ٢٧، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية، أن يكون من تولى تحريكها قد أصابه ضرر شخصي ومباشر من الجريمة وإلا كانت دعواه تلك غير مقبولة في شقيها المدني والجنائي، لما هو مقرر من أن عدم قبول أى من شقي الدعوى المباشرة يترتب عليه لزوماً وحتماً عدم قبول الشق الآخر عنها، إعتباراً بأن الدعوى المدنية لا تنتج أثرها في تحريك الدعوى إلا إذا كانت الأولى مقبولة، فإن لم تكن كذلك وجب القضاء بعدم قبول الدعوى المباشرة، وكذلك فإنه يتعين أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة كيما تقبل الدعوى المدنية بحسبان الأخير تابعة للأولى ولا تقوم بمفردها أمام محكمة القضاء الجنائي. لما كان ذلك، وكان المدعى بالحقوق المدنية " ..... " - على السياق المتقدم - ليس إلا وكياً في قبض قيمة الشيك لحساب المظهر " المستفيد " فإنه ينحصر عنه وصف المضرور في جريمة إصدار شيك بدون رصيد المقامة بها الدعوى الماثلة بالطريق المباشر، إذ يعد المستفيد هو من لحقه ذلك الضرر، وليس البنك المدعى. وإذا كان ذلك، وكان البنك آنف الذكر على ما يبين من المقررات المضمومة، قد أقام الدعوى بالطريق المباشر بوصفه أصيلاً منتصباً عن نفسه وليس وكياً عن المستفيد من الشيك فإن دعواه في شقيها المدني تكون غير مقبولة مما يترتب عليه عدم قبول الدعوى في شقيها الجنائي أيضاً، وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، ويكون النعي عليه في خصوص قضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية على النحو الذى أوردته النيابة العامة في أسباب طعنها بعيداً عن الصواب.

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على التهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معلوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها، فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تصدر لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة وإصله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة - وبهذه المثابة يجوز إلزامه لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن كان يقود سيارة المصلحة هيئة السلك الحديدية - وأن مستغنياً من العاملين بتلك الهيئة وقد وقع الحادث أثناء عودتهم من العمل وهو ما أكدته المفردات المضمومة، ومن ثم فإن الطاعن بهذه الصفة يتمتع بالحماية المقررة بنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب رفع الدعوى الجنائية قبله من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة - حسب درجته الوظيفية - لما كان ذلك، وكان هذا الإجراء لم يتبع إذ أن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده من وكيل النيابة - فإن إجراءات تحريكها تكون مشوبة بعيب البطالان. ويكون اتصال المحكمة بها معلوماً قانوناً، وينعدم بالتالى أثر الحكم الصادر فيها .

الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون الضريبة على الإستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيه " . وكان مؤدى هذا النص أنه إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً مطلقاً لتعلقه بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة. وإذا كان بيان صدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من البيانات الجهرية التى يتعين أن يتضمنها الحكم الصادر بالإدانة فإن إغفال الإشارة إليه يوجب عليه بطلان الحكم ولا يبنى عن النص عليه أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور ذلك الطلب. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه على الرغم من تحصيله دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير طلب كتابى من الوزير المختص، قد خلت ملفاته من الإشارة إلى صدور ذلك الطلب، فإنه يكون معيياً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه .

#### الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٧٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١

لما كانت المادة ٢/١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى قد نصت على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو اللوائح النفاذة له أو إلخاذاً إجراء فيها إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينوبه، وكان مؤدى هذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الإجراء النصوص عليه فيه هو فى حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة وهو من البيانات الجوهرية فى الحكم مما يلزم لسلامة الحكم أن ينص فيه على صدوره وإلا كان باطلاً ولا يصح من عيب هذا البطلان ثبوت صدور ذلك الطلب بالفعل، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه النص فى أسبابه على صدور ذلك الطلب فإنه يكون باطلاً .

#### الطعن رقم ٨٥٣١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٩

لما كانت المادة الثامنة من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إلخاذاً إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابى من وزير العدل فى الجرائم النصوص عليها فى المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات وكذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون كما جرى نص المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك - والذى يحكم واقعة الدعوى على أنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب النصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينوبه، وكان المشرع المصرى لم ينص على معاد يتعين فيه تقديم الطلب من المختص بذلك وإلا سقط حقه فيه كما بصدد الشكوى وذلك نظراً لإختلاف طبيعة الشكوى كحق شخصى يتعلق بشخص أجنبى عليه عن الطلب الذى هو مكته فى يد المختص لتقدير ملائمة رفع الدعوى مما تتطلبه المصلحة العامة للدولة ولذلك إذا كان المشرع قد عشى أن يسمى أجنبى على إستعمال حقه فى الشكوى إذا أطلقها من قيد المدة فإن هذا التخوف بالنسبة للطلب لا يوجد ما يبرره نظراً لأن المختص بالطلب يقدر الأمور تقديرأ موضوعياً وليس شخصياً ولذلك فحقه فى التقدم بالطلب غير مقيد بوقت معين فيجوز له تقديم الطلب من وقت وقوع الجريمة دون أى قيد زمنى غير أن حق المختص فى التقدم بهذا الطلب يجد قيدا عاماً وهو الخاص بتقدم الدعوى الجنائية بمعنى أنه يجب أن يتقدم بالطلب قبل حلول التباقدام المسقط

للدعوى العمومية فإذا سقطت الجريمة بالتقادم أو سقطت الدعوى الجنائية بمضى المدة، فلا يجوز التقدم بالطلب وإذا قدم بعد هذا التاريخ لا ينتج أدنى أثر .

الظعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١

- إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسخ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من رئيس نيابة أو من يعلوه إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العميين دون غيرهم، فيما يتركبونه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

- من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام، عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق، وكان الشارع كلما إرتأى اعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العميين فى موطن ما، أورد به نصاً، كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية، والتسبب خطأ فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة الخامسة من المادة ١١٩ مكرراً منه، أنه يقصد بالموظف العام فى حكم هذا الباب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين فى الجهات التى اختبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة وهى المادة ١١٩ من القانون ذاته والتى نصت الفقرة السابعة منها على أنه يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام الباب المشار إليه ما يكون كله أو بعضه مملوكاً للشركات والجمعيات ولوحدات الإقتصادية والمنشآت التى تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة فجعل هؤلاء فى حكم الموظفين العميين فى هذا المجال الممين فحسب دون سواء، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية على الموظف أو المستخدم العام .

- لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضى أن المدعين بالحقوق المدنية قد إختصما فى الدعوى المدنية المطعون ضده الثانى وزير التموين والتجارة الخارجية - بصفته متضامناً مع المتهم تابعه - المطعون ضده الأول - بطلب الحكم عليهما بأن يدلّهما فما مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت عن الأضرار التى لحقت بهما من جراء جريمة القذف المسند إلى المطعون ضده الأول إرتكابها، ومن ثم فإن وزير التموين بصفته لم يقتصم فى الدعوى الجنائية وإذ كانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية سالفة الإشارة قد أسبغت الحماية على الموظف العام الذى يتركب جريمة أثناء تأديته وظيفته أو بسببها بأن أوجب رفع الدعوى الجنائية قبله من رئيس نيابة أو من يعلوه فقد دلّت بصريح لفظها وواضح معناها على أن القيد الوارد بها مقصور على رفع الدعوى الجنائية قبل الموظف العام دون

الدعوى المدنية التي ترفع تبعاً لها، ومن ثم فإن إختصاص المطعون ضده الثاني بصفته مسؤولاً عن الحقوق المدنية في الدعوى المدنية لا يخضع إلى القيد سالف الذكر خلافاً لما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر الصحيح - على السياق المتقدم - واستجواب للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

**الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢١**

لا يشترط في رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تادية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ في فقرتها الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يأذن أحدهم برفع الدعوى ويكلف أحد أعوانه بتنفيذه، ويصدر الإذن لتسرد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق بإجراءات رفع الدعوى ومباشرتها، فلا تثريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي تطرح فيها القضية على المحكمة وبأمر إجراءات التكليف بالخطور بنفسه .

**الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٣**

تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها .

**الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨**

لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن الإجراءات المنصوص عليها في قوانين النقد والجمارك والإستيراد والتي يشترط تقديم طلب من جهة معينة لإمكان رفع الدعوى الجنائية على مرتكبي الجرائم المنصوص عليها فيها هي من القيود التي ترد على حق النيابة العامة التي تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون - مما يبين الأخذ في تفسيرها بالتنسيق، والقول بأن الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل، وإذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها، وصحة الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية ما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أية جهة كانت إذ الطلب في هذا المقام يتعلق بمجرم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إلتصان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها، وبالتالي فإن الطلب عن أية جريمة منها يشتمل الواقعة بجميع أوصافها وكيفية القانونية المحكمة، كما يتبسط على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشفت عرجاً أثناء التحقيق وذلك بقوة

الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للإرتباط ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده، وإذ كانت الجريمة التى أثبتها الحكم فى حق الطاعنين هى جريمة إستيرادية لا يمارى أبهم فى صدور طلب كتابى ممن يملكه قانوناً،، فإن القول بعدم صدور طلب عن جريمة التهريب الجمرى لا يكون له محل.

الطعن رقم ٧٣٢٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩

لما كان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٢٣٢، ٦٣ إجراءات جنائية، فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها بل يتعين عليها أن تقتصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدعوى إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها، وإذ كان الحكم الابتدائى المكمل والمؤيد بالحكم المطعون فيه يلتزم هذا النظر - على نحو ما تقدم بيانه - فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩

- لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المطعون ضده ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت فإن حكمها وما بنى عليه من الإجراءات يكون معلوم الأثر ولا تملك المحكمة الإستئناف - حينئذ - أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن يتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها.

- لما كان المدعى بالحق المدنى لا يملك الحق فى تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى الجرح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من النائب العام أو ائامى العام أو رئيس النيابة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٩

- لما كانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤، ٢٧٥ من قانون العقوبات على شكوى الزوج، نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه " لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المئنى عليه بالجريمة وارتكبتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " وجريمة الزنا الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادى المكون لها وهو

الوطء فعل مؤقت على أنها قد تكون متتابعة الأفصال كما إذا إربط الزوج بامرأة أجنبية يزنى بها أو إرتباط أجنبي بالزوجة لغرض الزنا وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة فى رباط زمنى ومتصل جريمة واحدة فى نظر الشارع ما دام قد إنتظمها وحدة المشروع الإجرامى ووحدة الجانى والحق المعتدى عليه ولما كان القانون قد أجرى معاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة أشهر تسرى حتماً من يوم العلم بمبدأ العلاقة الأئمة لا من يوم إنتها أفعال التابع .

- من المقرر أن علم الجنى عليه بجريمة الزنا الذى يبدأ فيه سريان معاد السقوط يجب أن يكون علماً يقيناً لا ظنياً ولا إفراضياً فلا يجرى المعاد فى حق الزوج إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقضى

#### الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣

لما كان قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ قد نص فى المادة ٩٦ منه على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية على القاضى فى جنابة أو جنحة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى ثم عطف تلك الحماية على أعضاء النيابة العامة فى المادة ١٣٠ منه كما نص فى المادة ٢٧ مكرراً "٤" من ذات القانون على أنه " يضع المجلس لائحة بالقواعد التى يسير عليها فى مباشرة اختصاصاته ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر وأن يفوضها فى بعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الرقية أو النقل " كما يبين من الأوراق أن مجلس القضاء الأعلى قد أصدر بجلسته المتقدمة بتاريخ الخامس من إبريل سنة ١٩٨٤ قراراً جرى نفيه كالاتى : " وقد قرر المجلس الموافقة على تشكيل لجنة من السيد رئيس المجلس ورئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام لفوضها بالفصل فى المسائل التى من اختصاص المجلس فيما عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الرقية أو النقل ". وقد صدر الإذن برفع الدعوى الجنائية على الطعون ضده الأول من تلك اللجنة بناء على التوفيق سالف الذكر. لما كان ذلك، وكانت نصوص قانون السلطة القضائية قد حملت من النص على نهائية القرارات الصادرة من مجلس القضاء الأعلى أو اللجنة التى يفوضها فى بعض اختصاصاته فى هذا الشأن ولو أراد المشرع ذلك لما أعوزه النص عليه صراحة على غرار ما نص عليه فى المادة ٨١ من قانون السلطة القضائية والتى نصت على أن يكون قرار مجلس القضاء الأعلى فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائياً، ومن ثم فلا تنريب على محكمة الموضوع التى تنتظر الدعوى إن هى قطعت بطلان ذلك الإذن لعدم صدوره من الجهة المختصة بإصداره.

الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على التهم من لا يملك رفعها قانوناً فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هى فعلت فإن حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا يحول دون ذلك صدور هذا الإذن من جهة قضائية إذ أن هذا الإذن مهما كانت طبيعته القانونية يعبر إجراءً جنائياً بالنظر إلى أثره اللازم فى تحريك الدعوى الجنائية ومن ثم فهو يخضع لرقابة القضاء.

الطعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٤

لما كان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من وزير الخزانة أو من ينييه فى ذلك، وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية، فإن إغفاله يوجب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص.

الطعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢

- من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت أقيمت على التهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يجوز لها أن تعرض لموضوعها، فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عنه رفع الأمر إليها أن تصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة وإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة - وبهذه المثابة يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض.

- لما كانت هيئة قناة السويس تقوم على إدارة مرفق المرور بالقناة وهو مرفق عام قومى من مرافق الدولة وتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية العامة وسلطة إدارية هى قسط من اختصاصات السلطة العامة، ومن ثم فإن موظفيها يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين وتعطف عليهم الحماية الخاصة التى تقرها الفقرة



الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٥٩٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٦

لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ... أن المدافع عن الطاعين قد قرر أن الطاعين لم يرد إليهما في مشاركة التحكيم الذي تم بين أسرتهما وأسرة المجنى عليهما بما فاده اختلاف تلك المشاركة عن الدعوى المدنية الحالية من حيث الخصوم، وكان الأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية في إختيار الطريق الجنائي. لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا على المحكمة أن هي إلتفتت عنه ولم ترد عليه، هذا إلى أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعين قد ترفع في موضوع الدعوى قبل إشارته إلى مشاركة التحكيم، ومن ثم فإن هذا الدفع يكون قد سقط، لما هو مقرر من أن الدفع بسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في إختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقة بالدعوى المدنية التي تحمى صوايح خاصة فهو يسقط بعلم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى.

الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٦

إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسع الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو اخصامى العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العاملين دون غيرهم لما يرتكبون من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها.

الطعن رقم ٣٣٨٥ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦

من المقرر أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون، أو القواعد المنفذة له، أو إنفاذ إجراء فيها، فيما عدا مخالفة المادة ٣" إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينييه". إلا أن الخطاب فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - موجه من الشارع إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية، باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى أو الإذن المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية، إن هي إلا قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد على قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب، البتة، إلى غيرها من جهات الإستدلال والدعوى الجنائية لا تحرك إلا بالتحقيق الذي

تجريمه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة التحقيق سواء بنفسها أم بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراء الاستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية، بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الأذن، رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق، وتحريماً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء وتحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح، دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشولها، إذ لا يملك تلك الدعوى - في الأصل - غير النيابة وحدها. وإذا كان ذلك، وكانت الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه - على السياق آنف الذكر - من شأنها أن تجعل الجريمة في حالة تلبس فإن الإجراءات التي قام بها مأمور الضبط القضائي، من قبض تفتيش وسؤال للمتهم، تعد من إجراءات الاستدلال المخولة له قانوناً ولا تعتبر من إجراءات تحريك الدعوى الجنائية التي تتوقف مباشرتها على طلب من الوزير المختص أو من ينييه.

#### الطعن رقم ٣٦٧٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢

- إن الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي تتركب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القواعد المنفصلة له أو اتخاذ أى إجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة "٢" إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينييه " وكان يبين من هذا النص أن الخطاب فيها موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حرية في تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مأموري الضبط القضائي المكلفين بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى، ولا تبدأ إجراءات الدعوى الجنائية إلا بما تتخذه النيابة من أعمال التحقيق في سبيل تسيورها تعقياً لمرتكبي الجرائم بإستجماع الأدلة عليه وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب.

- من المقرر أنه لا تتعد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريره النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم.

الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٧

لما كانت المادة ١/٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " إذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم " فقد دل الشارع بذلك على أن من حق المحكمة الجنائية أن تحرك الدعوى وتحكم فى جميع الجنح والمخالفات التى تقع فى جلساتها بشرط أن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى فى الحال فور إكتشافها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بما قضى به مع إدانة الطاعن عن جنحة وقعت منه أثناء إنعقاد الجلسة يكون قد أصاب صحيح القانون. أما ما يتحدى به الطاعن من أن المحكمة حركت الدعوى قبل الطاعن بالمخالفة لنص المادة ١٠٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فمردود بأن المحاكم الجنائية تطبق على جرائم الجلسات أحكام قانون الإجراءات الجنائية الأمر الذى أصاب بشأنه الحكم المطعون فيه صحيح القانون. لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن النيابة العامة طلبت تطبيق مواد الإتهام .

الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٧

- لما كانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتى يعوق رفع الدعوى بشأنها على شكوى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

- لما كان الدفع بسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة السب لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها مردوداً بدوره، بأن علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها الذى يبدأ منه سريان مدة الثلاثة أشهر - التى نصت عليها المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية - والتى يترتب على مضيتها عدم قبول الشكوى - يجب أن يكون علماً يقيناً لا ظنياً ولا التراضياً فلا يجرى الميعاد فى حق المجنى عليه إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقضى وإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قرر فى صحيفة دعواه أنه علم بوقوع الجريمة فى ١٣ من إبريل سنة ١٩٨٠ ثم قام بتقديم صحيفة دعواه إلى النيابة العامة حيث أعلنت فى الأول والواحد وعشرين من مايو سنة ١٩٨٠ وقد تضمن الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى المطعون فيه إسم المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية. ومن ثم ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

الطعن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦

إن الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لعدم صدور توكيل خاص من المدعى مردوداً بأن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط ذلك إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر .

الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩

من المقرر أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية طبقاً لنص المادتين ٣/٦٣، ٢/٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجنائية أو اللجنة قد وقعت من الموظف العام أو من فى حكمه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث إنه إذا لم يتوافر أحد هذين الظرفين لم يعد ثمة محل للقيد بذلك القيد وأن الفصل فى ذلك من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغیر معقب ما دام إستدلالتها سليماً مستنداً إلى أصل صحيح فى الأوراق. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد أن الطاعن يعمل ضابط شرطة بالقاهرة وقد توجه مع صديق له إلى مقر المدعى بالحق المدنى بذاتة مركز..... لوجود خلاف بين الآخرين بشأن حيازة أرض زراعية ثم اعتدى على المدعى بالحق المدنى بالسب ثم عرض الحكم للدفعين الآخرين المبدئين من الطاعن وأطرحهما بقوله "... وما هو منسوب إلى المتهم لا شبهة فى إنه لم يقع منه أثناء تأدية لوظيفته ولا يمكن أن يتصور أن موظفاً عاماً ينسب إليه ارتكاب جريمة قذف أو سب فى حق آخر فى مدينة أخرى تبعد عن مكان عمله بمسافة كبيرة ثم يقال بعد ذلك أن هذا الإتهام لو صح فإنما وقع من ذلك الموظف بسبب تأدية وظيفته وهو ما يخلص منه جميعه إلى أن الدفع الثانى سالف الذكر فى غير محله أيضاً من الواقع أو القانون ويتعين من ثم رفضه وهو ما تقتضى به المحكمة - ولذات أسباب رفض هذا الدفع فإن المحكمة ترفض الدفع الثالث للمتهم بعدم قبول الدعوى لرفعهما دون إذن رئيس النيابة بالمخالفة لنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ". لما كان ذلك، وكان ما أوردته الحكم فيما تقدم صحيحاً فى القانون فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٢) لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المنصضة أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة فى مذكرة دفاعه المقدمة بجلسته..... أصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى وإحتياطياً سماع أقوال شهود الواقعة إلا أنه مثل بجلسته..... أمام محكمة ثانى درجة وطلب سماع شاهد تفى لإستدعته المحكمة ومسألته بتلك الجلسة ولم يعد الطاعن إلى طلب سماع شهود الواقعة فى جلسات المرافعة التالية فإنه يعتبر متنازلاً عن هذا الطلب لسكوته عن التمسك به أمام المحكمة الإستئنائية، وليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم

يطلبه منها ولا تلتزم هي بإجرائه، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له .

الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٧

لما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول قد نصت على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ أى إجراء فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون الإنشاء على طلب مكتوب من مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة فى ذلك .. " فقد دلت على أن ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب إتخاذ الإجراء فى الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة بإعتباره هو وحده الأصيل ومن عدها ممن ينههم وكلاء عنه فى الطلب، وأن عموم ولايته هذه تميز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب. وكان الثابت من مطالعة القرار الإدارى رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن التفويض ببعض الاختصاصات أن مدير عام مصلحة الضرائب - المفوض من وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك بموجب القرار الإدارى رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ - قد فوض مدير عام الفئش والشئون القانونية والتحقيقات والمراقبين العامين ومراقب مأموريات ضرائب الإنتاج بالأقاليم كل فى دائرة اختصاصه بطلب رفع الدعوى العمومية وإتخاذ الإجراءات فى جرائم التهريب من ضرائب الإنتاج أو الاستهلاك. وكان الثابت من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أن طلب الإذن بإقامة الدعوى الجنائية قد صدر من مراقب عام ضرائب الإنتاج بالأقاليم فى..... " فإنه يكون قد صدر ممن يملكه وتكون إجراءات رفع الدعوين الجنائية والمدنية قد تمت صحيحة، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبولها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. لما كان ذلك وكان يعين على المحكمة الإستئنافية أن تقضى فى الإستئناف المرفوع إليها من المدعى بالحق المدنى من حكم محكمة أول درجة بالفاته ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع تلك الدعوى حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاض على المطعون ضدهما، وذلك طبقاً لنص المادة ١٩/٤ من قانون الإجراءات الجنائية، أما وهى لم تفعل، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء فى موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى المدنية محل الطعن .

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٧

لما كانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية فى جرمى القذف والسب المنصوص عليهما فى المادتين ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات على شكوى الجنى عليه نصت لى

فقرتها الأخيرة على أنه " لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وعمرتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك "، مما مفاده أن حق المجنى عليه في الشكوى ينقضى بمضي ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة وعمرتها دون أن يتقدم بشكواه ويكون إتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوماً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها - هو دفع جوهرى يصين على محكمة الموضوع أن تعرض له وتحمصه وتقول كلمتها فيه بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضت به ويحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبب الأحكام وحتى يمكن محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية وبالتالي الدعوى المدنية التابعة لها - إلا أنه قعد عن الإفصاح عن دعامته فى هذا الخصوص مما يشوبه بالقصور .

الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨

من المقرر بنص الفترتين الأولى والثانية من المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة هى المختصة أصلاً برفع الدعوى الجنائية ولا يجوز لغيرها رفعها إلا إستثناء فى الحالات التى بينها القانون على سبيل الحصر، ومتى قامت برفعها - إما بتكليفها المتهم بالحضور أمام المحكمة أو بتوجيهها التهمة له إذا حضر بالجلسة وقبل المحاكمة فى مواد المخالفات والجنح طبقاً لنص المادتين ١/٦٣، ١/٢٣٢٢، ٢ من قانون الإجراءات الجنائية، أو بإحالتها فى مواد الجنائيات طبقاً لنص المادة ٢١٤ من القانون ذاته - فلا يجوز لها التنازل عنها أو الرجوع فيها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون ولا يجوز لها أيضاً تعديل التهمة أو الوصف أو إستبدال غيرها بها ما دامت الدعوى قد خرجت من يدها ودخلت فى حوزة المحكمة امتثالاً للأصل المقرر من الفصل بين سلطتى الإتهام والمحكمة الذى أفصحت عنه المادة ٢/٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى حظرت على القاضى أن يشوك فى الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة وأكدته المادة ٣٠٧ من القانون ذاته حين نصت على أن " لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم القائمة عليه الدعوى "، وقصارى ما تملكه النيابة العامة هو أن تطلب من المحكمة تعديل التهمة أو الوصف وللأسفيرة أن تستجيب لذلك أو لا تستجيب فى حدود ما يجيزه نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يخل ذلك كله بحق النيابة العامة فى مواد الجنح والمخالفات فى رفع الدعوى الجنائية عن الوقائع الجديدة التى لم ترد فى التكليف بالحضور بتوجيه التهمة للمتهم فى الجلسة من قبل

المحاكمة عنها أو بإعلانه بها متى رلض ذلك حسبما يفصح عنه نص المادة ٢/٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الظعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨

حيث إن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على إن الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠، ٣٣١ لسنة ١٩٥٢، ١١١ لسنة ١٩٥٣ هو فى حقيقته طلب لما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى > وهذا قيد مستمر العمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى ألقى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ < وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يبنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب عن جهة الاختصاص لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من وزير المالية والإقتصاد أو من ينييه لذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سائلة الذكر، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يتسع له وجه الظعن ١٤ يبين معه تقضه والإحالة وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذى لم يظعن فى الحكم لإتصال وجه الظعن به .

الظعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٧

إن الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذة النيابة العامة من أعمال التحقيق فى سبيل تسيورها تعقباً لمركبى الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ولا تعقد الخصومة ولا تحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة .

الظعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٦

من المقرر أن عطاء الشارع فى المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - موجه إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التى لا تبدأ إلا بما تتخذة هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا يصرف فيها إلى غيرها من جهات الإستدلال التى يصح لها إتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً، ومن ثم فإن أعمال الإستدلال

التي قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحيحة في صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي وبدون نذب من سلطة التحقيق كما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية .

**الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢**

لما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومن المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن يعمل ضابط شرطة بإدارة الدورية اللاسلكية بشرطة نجدة ..... وأن الجريمة المنسوبة إليه وقعت منه أثناء تأديته وظيفته وأن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية دون أن يأذن بذلك النائب العام أو احمي العام أو رئيس النيابة وفقاً لما جرى عليه نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية سائلة الذكر فإن وجه النعي الذي أثاره الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى يكون مقبولاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى وذلك بغير حاجة إلى بحث بالي أوجه الطعن .

**الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٥**

- من المقرر أن إشراف تقديم الشكوى من الجنى عليه أو من وكيله اخاص في القوة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبنية بها ومن بينها جريمة السب هو في حقيقته قيد وارد عن حرية النيابة العامة في إستعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعي بالحقوق المدنية في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة وموتكيها وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن الواقعة حدثت يوم ١٩٨٣/٧/٢٥ وأن المدعي بالحقوق المدنية تقدم بشكواه ضد الطاعن إلى قسم الشرطة وتحرر عن ذلك المخطر رقم ..... إداري مصر القديمة لسنة ١٩٨٣ وذلك قبل إيداع صحيفة الدعوى المباشرة قلم الكتاب في ١٩٨٣/٩/١٤ فإن معنى الطاعن يكون غير سليم .

- لما كانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط أن يصدر توكيل من المدعي بالحق المدني إلى وكيله إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر فإن معنى الطاعن يكون غير سليم .



الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٨

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا يجوز محاكمة من يرتكب مرقلة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعاً إلا بناء على طلب الجنى عليه، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجنى لى أى وقت شاء ". وكانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه، ولما كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقه المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير إسراف في التوسع. لما كان ما تقدم، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أشارت إلى زوجة الطاعن قد نسبت إليه تهديد متقولاً لها. وكان الطاعن قد قدم إلى المحكمة الإستئنافية مخالصة منسوباً صدورها إلى زوجته وإذا كان الحكم قد لفت عن هذا المستند ولم يقسطه حقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه على الرغم مما له من أثر في الدعوى الجنائية - فإنه يكون مشوباً لفضلاً عن قصوره في التسبب بالإخلال بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه والإعادة .

الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ٤/٧/١٩٨٨

لما كانت المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - الساري على واقعة الدعوى - قد نصت على إنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية على القاضي في جنابة أو بجنحة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى، كما أن المادة ١٣٠ من القانون ذاته قد نصت على سريان حكم المادة السابقة على أعضاء النيابة العامة، ومؤدى ذلك هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ضد من تقدم ذكرهم قبل صدور الإذن بذلك من مجلس القضاء الأعلى، وإذا كان البين من مدونات الحكم أن الطاعن يعمل مساعداً للنيابة العامة بنياية مخدرات القاهرة وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد عكست من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بإذن من مجلس القضاء الأعلى وكان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية، فإن إغفاله يترتب عليه البطلان. ولا يفتى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الإذن من جهة الاختصاص. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان لفضلاً عن القصور في البيان بما يعيه مما يتعين معه نقضه .

الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٨

إن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تخصص دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الاستثناء من نص الشارع، ومن ثم فإن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائي ينهى عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها، أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتى لا تلزم فيها الشكوى، ولما كانت جريمة الإشتراك فى تزوير عقد الزواج - التى دين الطاعن بها - مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا التى اتهم بها فلا ضير على النيابة العامة إن هى باشرت التحقيق فى جريمة الإشتراك فى التزوير وجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق، ويكون تحقيقها صحيحاً فى القانون سواء فى خصوص جريمة الإشتراك فى التزوير أو ما يسفر عنه من جرائم أخرى مما يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى، ما دامت الشكوى قد قدمت قبل رفعها الدعوى إلى جهة الحكم فى خصوص جريمة الزنا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - والقول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى تقديم شكوى الأمر الذى تتأذى منه حتماً العدالة الجنائية ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

\* الموضوع الفرعى : دعوى جنائية - رفعها :

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٠

إن القانون لم يضع قيوداً على حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية، فهى صاحبة الحق فى رفعها وفقاً للأوضاع التى رسمها القانون. ومتى رفعت الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه فى تكوين عقيدتها من الأدلة والعناصر دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن الأوراق المطعون عليها بالتزوير.

الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ٤/١٢/١٩٥٦

مضى كانت محكمة الجنابات قد نظرت الدعوى التى أقامت النيابة العامة على المتهم أمامها بجنابة الرشوة على أساس إرباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها وهى جنابة إحراز المخدر ثم حكمت فيها هى بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق إن كان له محل ودون أن توك للنيابة حرية التصرف فى التحقيقات التى تجرى بصدد تلك الجنابة المرتبطة، لأنها تكون قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ من

قانون الإجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم إعتراض الدفاع عن التهم على توجيه التهمة الجديدة إليه إذا وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة الجنائية. ومن ثم يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معاً.

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٧

من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحاكمة، وقد إتصلت بها، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر المعروضة أمامها دون أن تنقيد بالأحكام المدنية أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها. فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية الحساب عن مدة وصايته جميعها فإن النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المسندة إليه " التبديد " لاختلاف موضوع الدعويين، وهو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهر البطلان لا يستأهل من الحكم رداً خاصاً.

الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٣

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على التهم بغير الطريق القانوني وفقاً لنص المادة ٣/٩٣ من قانون الإجراءات، فإن ذلك يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ضد التهم والمسئول عن الحقوق المدنية لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٧

من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحاكمة وقد إتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من العناصر والأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها. ومن ثم فإن معاودة محاكمة الأحوال الشخصية لتحقيق قدر ما يمتلكه المحجوز عليه ليس من شأنه أن يحول دون مباشرة المحاكمة لنظر دعوى التهديد المقامة ضد القيم والفصل فيها.

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٦

من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة إنما توقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يعوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالمذكورة

الإيضاحية للقانون - أن تكون الدعوى الأخرى مرلوعة فعلاً أمام القضاء، أما إذا كانت الدعوى لم تحقق ولم ترفع فلا محل لوقف الدعوى.

الظعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥

من المقرر أنه لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مدبراً بمعرفة الدولة عن طريق الإستغلال المباشر. وشركة مياه الإسكندرية على ما بين من النظام الأساسي لها قد نشأت في الأصل شركة إنجليزية ذات مسئولية محدودة منحت إمتياز توريد المياه للمدينة ثم رخص لها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٨ بالإستمرار فى العمل كشركة مساهمة تدار عن طريق مجلس إدارتها، وقد نص فى المادة الثالثة من نظامها الأساسي على أن " غرض الشركة توريد المياه طبقاً للإتفاقات القائمة مع السلطة مانحة الإلتزام ". ومن ثم فإن العاملين فى هذه الشركة بعد أن تبين أنهم لا يساهمون فى مرفق عام تنيره الدولة عن طريق الإستغلال المباشر لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين. ولا يغير من ذلك أن يكون للدولة رقابة وإشرافاً على الإرادة المالية للشركة والزام الشركة بتقديم كشوف أو بيانات أو فحص حساباتها وفقاً لما تقتضى به المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالالتزامات المراتق العامة، ولا أن يكون موظفوها قد خضعوا طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ لأحكام قانون النيابة الإدارية وأحكامات التأديبية، ذلك بأن أحكام هذا القانون أصبحت تسرى بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على موظفى الشركات والجمعيات والمهئات الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية، وليس من شأن هذا الإشراف وحده دخول موظفى تلك المهئات فى زمرة الموظفين العموميين. والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركة مياه الإسكندرية وبأيلولة ملكيتها إلى الدولة، إلا أنه نص على إحفاظ الشركة المؤتممة بشكلها القانونى وإستمرارها فى مزاولة نشاطها. وكان الشارع قد أفصح فى أعقاب هذا القانون عن إتهامه إلى عدم إعتبار موظفى وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية على عمال وموظفى هذه الشركات وإعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى حلت محل اللائحة السابقة وفى ذلك كله آية بيته على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها

للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعمالين فيها، في حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك في شأن العاملين في المؤسسات العامة بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة. وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في موطن ما أورد به نصاً كالشأن في جرمي الرشوة واختلاس الأموال الأميرية حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحددة نصت على أن يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص الجزئيتين المشار إليهما مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها ينصب ما بأية صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام.

#### الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٦

– الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق، ولما كان الثابت من ملف خدمة المتهم أن المتهم عين سائقاً بمرفق مياه القاهرة الذي تديره الدولة عن طريق الإستغلال المباشر وطبق عليه كادر عمال الحكومة في تاريخ سابق على وقوع الحادث – فهو والحالة هذه يعد من المستخدمين العموميين فيجوز في شأنه القيد الذي قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

– القول بأن حكم المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا ينصرف إلى جرائم الإهمال مردود بأمرين: الأول – هو عمومية نص المادة سواء بالتعديل الذي جرى بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ حين بسط الشارع الحماية التي أسبغها على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط بالنسبة إلى كل الجرائم من جنابات وجنح ومخالفات أو بالتعديل الحاصل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حين أخرج المخالفات من عداد تلك الجرائم، ذلك بأنه متى أفصح القانون عن مراد الشارع فإنه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما يحمله. والأمر الثاني – مستفاد من أن حكمة النص وهي – على ما أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ – تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظاً على حسن

آدآتهم أعمآل وظيفتهم على الوجه الأكمل ومراعآة حسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبي الجرائم العمدية وإنحسارها عن يقآرفها بإهمآل .

- من المقرر أن الدعوى الجنآية إذا كآنت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المآدة ٦٣ من قانون الإجراءآت الجنآية فإن إآصال المحكمة فى هذه الحالة يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءآت معدوم الأثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحآكمة موصود دونها إلى أن تتوفر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة وإآصاله بشرط أصيل لازم لتعريك الدعوى الجنآية ولصحة إآصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبدآؤه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقآء نفسها .

- الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنآية هى دعوى تابعة للدعوى الجنآية فإذا كآنت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً .

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفآة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركة أتوميس المنوفية وأيلولة ملكيتها إلى الدولة، إلا أنه نص على إحتفاظ الشركات المأزمة بشكلها القانونى وعلى إستمرارها فى مزاولة نشاطها. وقد ألق قراور رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ - بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة - تلك الشركة بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى، وأفصح الشارع فى أعقاب هذا القانون عن إتحاهه إلى عدم إعتبار موظفى وعمآل مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المآدة الأولى من لآئحة موظفى وعمآل الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصآورة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - من سريان قوانين العمل والتأمينآت الإجتماعية على موظفى وعمآل هذه الشركات وإعتبار هذا النظام جزءاً معممأ لعقد العمل. وقد عاد الشارع إلى تأكيد هذا الحكم بإيزاده إياه فى المآدة الأولى من لآئحة نظام العاملین بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصآورة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى حلت محل تلك اللآئحة السابقة، وفى ذلك كله آية بينة على أن تأميم الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو من طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها فى حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك فى شأن العاملین فى المؤسسات العامة بما نص عليه فى المآدة الأولى من لآئحة نظام موظفى وعمآل المؤسسات العامة الصآورة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ من

خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة. وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين فى موطن ما أورد به نصاً كالكاشان فى جريمة الرشوة وإختلاس الأموال الأميرية حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين - فى تطبيق نصوص الجرمين المشار إليهما مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الفئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت، لجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواء، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام.

#### الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

١) إن الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٣٥، والإجراء المنصوص عليه فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الجمارك والإجراء المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الإستيراد - كل منها فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى.

٢) الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع، وأحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما ينعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق. وأثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق. وإذن فمتى صدر الطلب عن مقله قانون فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تصنف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت. والقول بغير ذلك يؤدى إلى زوال القيد وبقائه معاً مع وروده على عمل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عنها وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع أشنات القوانين المالية بما يتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب، إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص

مرتكبها، وبالتالي فإن أى طلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيفية القانونية الممكنة كما ينسب على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكتشف عرضاً أثناء التحقيق، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب، وقوة الأثر القانوني للإرتباط، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً في مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضاً فتخصيص بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم، ويؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر، الأمر الذى تناذى منه العدالة الجنائية حتماً، خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد.

٣) يبين من نصوص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تنظيم الرقابة على عمليات النقد المضافة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ومذكرتها الإيضاحية والمادة ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والمادة ٢٤ من اللائحة المذكورة - أن خطاب الشارع فى حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم على عكس ما إستند فى نصوصه الأخرى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من إطلاق الحظر بحيث يؤثم كل من يخالفه، أما المقيم وهو من تتوافر فيه إحدى الصفات الواردة فى المادة ٢٤ من اللائحة فيباح له التعامل بالنقد المصرى مع من يشاء دون أن يكلف مؤونة التحقق من صفته أو من مصدر المال الذى يتعامل به وهو ما يباح له التعامل به إستثناء أو يحظر عليه أصلاً وإلا وقع الناس فى الحرج. لأن الأصل أن يجرى التعامل فى داخل إقليم الدولة بين الناس كافة بنقلها الوطنى لا بالنقد الأجنبى. ولا يتصور قيام الجريمة فعلاً أصلياً فى حق المقيم إذا تعامل مع غير المقيم وإن أمكن تصور الإشتراك فى حقه متى توافرت عناصره. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى تقريراته إلى تخلف ركن العلم لدى المطعون حذره بصفته المتعامل معه وكونه غير مقيم - وهو ما لا تنازع فيه الطاعنة، فإنه إذ قضى ببراءته من التهمة المسندة إليه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

٤) يبين من إستقراء نصوص المواد ١، ٢، ٤، ٨، ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك الذى حل محل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ كما يدل أصلها التاريخى فى لائحة الجمارك الصادرة فى ٢ من إبريل سنة ١٨٨٤ والمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات الصادر فى ١٣ من نوفمبر ١٨٨٢ والتي صارت المادة ١٩٢ من قانون العقوبات الصادرة سنة ١٩٠٤ ثم حلت محلها المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات الحالى، وكذلك من الأعمال التحضيرية والمذكرات الإيضاحية لهذه النصوص أن



المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة.

٥) ينقسم التهريب الجمركى من جهة عمله - وهو الحق المحدث عليه - إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أداها، ونوع يرد على منع بعض السلع التى لا يجوز إستيرادها وتصديرها وذلك بقصد حرق الخطر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن وفى كلا النوعين، إما أن يتم التهريب فعلاً بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه وإما أن يقع حكماً إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جليها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع باعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤثرة أن تجعل احتمال إدخال البضاعة أو إخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع إستداء وأجرى عليها حكم الجريمة العامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد. وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال ومنها إخفاء البضاعة عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية. يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف وإختصاص بالتهريب الحكمى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى التالية لها فى الحكم مرتبطة بها فى المعنى بحيث لا يصح أن تسفل كل فقرة منها بمحكمها دون أن يجمع بينهما معيار مشوك ولو صح أن التهريب الحكمى هو ما يقع فى أى مكان ولو بعد اجتياز الخطر الجمركى لما كان بالشارع حاجة إلى النص على التهريب الفعلى. ومن ثم فإن تجريم إخفاء البضائع بوصفه تهريباً لا يتصور إلا عند إدخالها أو إخراجها من تلك الدائرة الجمركية، ولو أراد الشارع تجريم فعل الإخفاء فى أى مكان يقع لما فاته النص على ذلك صراحة كما فعل مثلاً بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ وكذلك فى القوانين الأخرى المشار إليها فى دياجه بشأن الأدخنة المنوعة.

٦) المراد بإخفاء البضاعة فى معنى التهريب الجمركى هو حجبها من المهرب لها - فاعلاً كان أو شريكاً عن أعين الموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك إقتضاء الرسم أو مياضرة المنع. يزيد هذا المعنى وضوحاً أن المادة الثانية من لائحة الجمارك قد أتت بقاعدة عامة هى أن يجوز فيما وراء حدود الرقابة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك إلفراضاً من الشارع أن البضائع الموجودة خارج هذه الدائرة تعتبر حيازتها من لا صلة له بتهريبها أمراً مباحاً. وإذا كان القانون قد أقام هذه القرينة فى حق من قد يكون هو المهرب للبضاعة حتى يثبت العكس فذلك على تقدير أنه لا يؤتم فعل الحائز أو الخفى للبضاعة وراء الدائرة الجمركية ولا يخاطب بأحكامه. ولما كان ما نسب إلى الطعون ضده أنه أخفى السبائك الذهبية بطريق حيازتها ليعمها لحساب المهرب دون أن يشترك معه فيما نسب إليه من تهريب، فإن فعله يخرج حتماً من نطاق التأثيم والعقاب.

٧) لا يخاطب الشارع في الجرائم الضريبية بعامة وفي جرائم التهريب الجمركي بخاصة إلا المكلف بأداء الضريبة، وإذا شاء أن يسط نطاق التجريم إلى غيره فإنه ينص على ذلك صراحة، يدل على ذلك ما تقضي به المادة ٣٤ من لائحة الجمارك من أن تكون العقوبات في مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين والمشاركين في الإحتيال أياً كانوا وعلى أصحاب البضائع. ولا يوجد ما يدل على أن الشارع في قانون الجمارك الجديد قد أراد الخروج على هذا الأصل.

٨) البين من نص المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفرض وقوع جريمة سابقة على موضوع معين هو المال بانتزاع حيازته من يد مالكه أو صاحب الحق في حيازته شرعاً بحيث يكون المال ثمرة للجريمة وحصيلته لما لم تصل يد الشخص بمحيلة تلك الجريمة سواء نتجت عنها مباشرة كالأشياء المسروقة ذاتها أو المختلسة في التبديد أو المسوئ عليها في النصب أو الأشياء التي حلت محلها كتمن المسروقات، يدل على ذلك أن جريمة الإخفاء قبل التعديل الذي أجراه المشرع سنة ١٩٤٧ على المادة المذكورة كانت قاصرة على المال الذي ينتزع بالسرقة وكان موضوعها المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات في الباب الخاص بجرائم الأموال. كما أن نص المادة ٤٤ مكرراً صدر بما يدل على أصله التشريعي وعلى المنحى الذي إتجه إليه الشارع من قصره على الأشياء التي ينفد صاحبها حيازتها بالجريمة والتي تعد من قبيل السرقة كما أنها صيغت لتحل محل المادة ٦٩ من قانون سنة ١٨٨٣ والتي جرى نصها بمقابلة " كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوقة أو المختلسة أو الماعزدة بواسطة إرتكاب جريمة أو جنحة ". ويطبق المبادئ المتقدمة على إخفاء البضائع المهربة أو حيازتها بين أن المادة ٤٤ مكرراً لا تنطبق عليها لأن جريمة التهريب السابقة على الإخفاء ليس موضوعها إنتزاع المال من يد صاحبه الذي تظل يده مبسوطة عليه، وإنما موضوعها هو الضريبة الجمركية المستحقة على هذا المال الذي يعد حينئذ موضوعاً للرسم المهرب أو لمخالفة الحظر في شأن المادة المهربة. ومن ثم فإن البضاعة لا تكون حصيلته لجريمة التهريب ولا ناتجاً من نواتجها وإذن فإن حيازة المظنون ضده للسبائك الذهبية التي لم يشارك في تهريبها لا يعتبر إخفاء بالمعنى الضيق في حكم قانون التهريب الجمركي فلا يصح من بعد أن تعتبر هذه الحيازة نفسها إخفاءً لشيء متحصل من جريمة بالمعنى الواسع للإخفاء وهو مطلق الإتصال بالمال المخفي وإلا توارد التأثيم والإباحة على محل واحد وهو مجتمع عقلاً.

٩) إن الإلحاح إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه، وإلتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إيداعها بعقوبة أخف منها وصدور العفو عن العقوبة أياً ما كان قدر العفو منها يخرج الأمر من يد القضاء، لما هو مقرر من أن العفو عن العقوبة في

معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من أعمال السيادة لا يملك القضاء المساس به أو التعقيب عليه فيما صدر العقوبة.

١٠) أجازت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية المعارضة في الحكم الحضورى الإعتبارى إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وميعاد المعارضة لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان. ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تحيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية، وكانت المادة ٣٢ من القانون المذكور تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً إعتبارياً بالنسبة إلى أحد المطعون ضدهم وغيباً بالنسبة إلى آخر، فإن طعن النيابة فى الحكم الصادر عليها يكون غير جائز.

١١) إن من شأن القضاء بالبراءة أن يسد على النيابة العامة سبيل تصحيح الإجراءات ورفع الدعوى الجنائية.

#### الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧

تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى المسائل المدنية فى الحدود اللازمة للقضاء فى الدعوى الجنائية ولا يجوز مطالبتها بوقف النظر فى ذلك حتى يفصل فى دعوى مدنية رفعت بشأنها.

#### الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ٦/٢/١٩٧٥

لما كان الطاعن يسلم بأن الجهة صاحبة الإختصاص المشار إليها فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - والذي يحكم الواقعة - قد طلبت من النيابة العامة كتابة إقامة الدعوى الجنائية ضده، وهو ما تسرد به كامل حريتها فى إجراءات تحريك الدعوى ومباشرتها وبدفع به ما يثيره الطاعن من أن النيابة التى تلقت الطلب هى نيابة بندر سوهاج وليست نيابة المركز التنى أقامت الدعوى ذلك بأن الخطأ فى توجيه الطلب إلى نيابة غير مختصة على فرض حصوله ليس بذى أثر على إسداد النيابة العامة حقها فى إقامة الدعوى ما دام أنها لم تباهر هذا الحق إلا بناء على الطلب المكتوب، وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقريره.

#### الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٠

لما كانت المادة ٣٦٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أنه تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنابات الرشوة وإختلاس الأموال الأيمرية والغفر والتزوير وغيرها من الجنابات الواردة فى الأبواب الثالث والرابع

والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها، وترفع الدعوى إلى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة وبفصل في هذه الدعوى على وجه الدعوى على وجه السرعة وكانت الجناية المسندة للمطعون ضدها هي من الجنايات المنصوص عليها في الباب السادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، فإن رفع الدعوى الجنائية فيها يكون من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق المرسوم في القانون، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٦

إن المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشديد والمشتبه فيهم الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه " يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المشتبه فيهم والقوانين الأخرى، وكذلك تلغى جميع إنذارات التشديد والإشهاد التي سلمت تحت ظل ذلك القانون، ومع هذا فإن القضايا التي لا تزال منظورة أمام المحاكم في تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ " فقد دلت على أن القضايا التي تبقى خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ هي وحدها المرفوعة بالفعل أمام المحاكم وقت العمل بالمرسوم بقانون المذكور. ولما كانت الدعوى لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتقديمها للمحكمة، بل لابد لذلك من إعلان المتهم بالحضور للجلسة، فإن المحكمة لا تكون عطفة إذا هي قالت إن أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المذكور لا يصح أن تسرى على الدعوى التي لم يعلن المتهم فيها بالحضور إلا بعد العمل بالمرسوم الجديد .

#### \* الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها :

#### الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٤

إذا كانت اللجنة التي حوكم الطاعن من أجلها قد حصلت في ٢٨ من مارس ١٩٤٨، ولم يكن قد انقضى من ذلك التاريخ حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة أربع سنوات ونصف سنة فإن الدعوى العمومية لم تسقط .

#### الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٨

- القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل الجاني عليه بوقوعها .

- إن جريمة التهديد جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل التهديد. ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت. واعتبار يوم ظهور التهديد تاريخاً للجريمة عملاً ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق.

الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢

لما كانت المادة ١٦٠ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية وأن أجازت للنائب العام والمحامي العام فى الأحوال المينة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً<sup>١</sup> من قانون العقوبات أن يحيل بعض الجنايات إلى محكمة الجناح لتقضى فيها وفقاً لأحكام تلك المادة، إلا أن تلك الإحالة ليس من شأنها أن تغير من طبيعة الجناية المحالة بل تظل صفاتها قائمة وتسرى على سقوطها وإنقضاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات، وكانت الجريمة المسندة إلى المظنون ضده وكما رفعت بها الدعوى - جنائية مما نص عليه فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وقعت من موظف عام، ومن ثم تقضى الدعوى الجنائية فيها بمعنى عشر سنين تبدأ من تاريخ انتهاء خدمة هذا الموظف ما لم يكن التحقيق فى الجريمة قد بدأ قبل ذلك. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجريمة المرفوعة بها الدعوى جنحة مجرد أنها أحيلت إلى محكمة الجناح عملاً بالمادة ١١٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية، وخلص إلى إنقضاء الدعوى الجنائية فيها لضى ثلاث سنين أسند بدايتها إلى تاريخ وقوع الجريمة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يبيحه ويوجب لنقضه.

الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٣

جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتسلك بها، وتبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها - ولو ظلت فى يد الجهة المستعملة أمامها - أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٢

إن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٥

الحكم الابتدائى الغيايى الذى يصدر قبل مضى ثلاث سنوات على تاريخ إرتكاب المتهم لجريمة الجنحة وإعلان المتهم فى مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور إعلاناً مسعولاً الأوضاع الشكلية المقررة للإعلانات، وكذلك إعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة

الإستئنائية ولو حصل بميعاد يوم واحد - كل أولئك يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بجرمة اللجنة .

الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٥  
المدة التي ينقضى فيها الحق في إقامة الدعوى الجنائية في جريمة إختلاس الأشياء المنجوزة إنما تحسب من يوم وقوع الإختلاس لا من يوم الحجز .

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥  
من المقرر أن القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة والمقصود بذلك، هو تاريخ تمامها وليس تاريخ ارتكاب السلوك الإجرامى.

#### \* الموضوع الفرعى : دعوى جنائية - نظرها :

الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٩  
تنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الإعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الإعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الإخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبعة على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزارى رقم ٧ لسنة ١٩٤٨، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يتم وجودها قانوناً بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي حددها القرار الوزارى سالف الذكر فهى تسقط وفقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ إنقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الإعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقدم إلا أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهى في حقيقتها جريمة وقتية، وكان الواضح مما أثبتته الحكم وما تبين من الإطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضى المدة لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الستة شهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجمركية خلالها وبين أول إجراء يتخذ في الدعوى لقطع التقادم الأمر الذى يجعل الحكم مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون ويعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما أسند إليه .

**الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٦٥/١/٥**

لما كان المدعيان بالخقوق المدنية قد ركنا فى طلب التعويض إلى أحكام نوعين من المسئولية هما المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء، وكانت الطاعنة لا تجادل فى إنطباق أحكام المسئولية الأولى على واقعة الدعوى لأن مرتكب الحادث هذا هو تابعها، وكان نعمها على الحكم بالخطأ حين إستجواب لطلب التعويض على سند من أحكام المسئولية الناشئة عن الأشياء صحيحاً لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسدة على هذه المسئولية إذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على إفراض المسئولية فى جانب حارس الشئ وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشئ ذاته، غير أنه لما كان إستناد الحكم على هذه المسئولية لا يعلو لأن يكون تزيهاً لم تكن المحكمة فى حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسئولية الطاعنة عن أعمال تابعها فإن النعى يكون غير مجد .

**الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨**

الأصل هو أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يربط عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المطروحة أمامها دون أن تلزم بأن تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام فى شأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة، ولا يستثنى من ذلك إلا المسائل الأولية التى يتوقف عليها قبول الدعوى ذاتها وحالات الوقف التى يتوقف فيها الحكم فى الدعوى الجنائية على الفصل فى دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية طبقاً لما نصت عليه المادتان ٢٢٢، ٢٢٣ من القانون المشار إليه. وليس فى القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة فى القانون معلقاً على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة ولا يغير من الأمر شيئاً - فى ثبوت الإختصاص للمحكمة الجنائية بالمسائل المدنية الفرعية كافلة - أن يكون الإختصاص الأصل بالادعى المدنية منعقداً بحكمة عادية فى السلم القضائى أو بحكمة مخصصة ناطق بها القانون ولاية الفصل فيها. ومن ثم فإن المحكمة إذ دانت الطاعن دون أن توقف الدعوى حتى يفصل فى تحديد الأجرة من المحكمة المدنية المختصة تكون قد طبقت صحيح القانون .

**الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢١**

قضاء الحكم المطعون فيه خطأ بعدم قبول الدعوى الجنائية بمآلتها الواهنة، بعد فى الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل فى موضوع الدعوى - منهاى للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حصاً - على مقتضى أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ - من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية

بعدم جواز نظرها لسابقة تقديدها إلى المحكمة المختصة ومخروجها من ولايته القضائية، ومن ثم يصح الطعن بالنقض في الحكم المذكور.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨

تدل صياغة المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب الدخان على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن، إنما هى قيود على حريةها فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق، ولا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال - ومن وزارة الخزانة - المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ القانون المذكور والنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء فى إجراءات الدعوى الجنائية التى لا تبدأ إلا بما تتخذه من أعمال التحقيق .

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٤

- نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " تقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة، وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا اتخذت فى مواجهة التهم أو أخطر بها بوجه رسمى. وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع. وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة، فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . " ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى فى غيبة المتهم، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة التهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الإستدلال دون غيرها - وما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نهت المتهم فى جلسة سابقة للمحضور هو إجراء قضائى من إجراءات المحاكمة التى تقطع المدة.

- نصت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا تعدد المتهمون، فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يوجب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة . " ومفاد ذلك أن إنقطاع المدة عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فى الإجراءات. كما يمتد إلى الجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٣

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا انقطعت عن السير بأن لم تنظر فى الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت أو أجلت إدارياً، فإنه يصح أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كيفما يوجب عليها أثرها.



**الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦**

- لئن كان الطاعن قد جادل في أسباب طعنه في تاريخ علمه بجريمة القذف وأرجعه إلى يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧، إلا أنه سلم بأن المظنون ضده " المتهم " لم يعلن بالدعوى إلا بتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ أى بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة ومرتكبها، وإذا كان ما تقدم وكان الشارع قد جعل من مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة ومرتكبها قرينة قانونية لا تقبل إلبات العكس على التنازل، لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة بعد بمطالبة نزول الشكوى لأسباب إرتآها، حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأبد، سلاحاً للتهديد أو الابتزاز أو النكاية، فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

- لا تتعدد الخصومة في الدعوى الجنائية التي يرفعها المدعى بالحقوق المدنية مباشرة إلا عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفاً صحيحاً.

**الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٢**

تنص المادة ١٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يقع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ولما كانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه " تحال الدعوى إلى محكمة الجنب والمخالفات وبناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية " فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتم به الإدعاء المباشر ويؤتب عليه كإثبات الآثار القانونية وبما لا مجال معه إلى تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات المدنية التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

**الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠**

إذا كان الثابت من الإطلاع على الحكم المظنون فيه أنه استند في قضائه بإقتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة إلى أن آخر إجراء إنقطعت به مدة التقادم هو يوم ١٣ يونيو ١٩٦٥ تاريخ صدور الحكم الغيابي

الإستئنافى ضد المطعون ضده وأنه لم يتخذ بعد ذلك أى إجراء قاطع لمدة التقادم حتى يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧٠. وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المطعون ضده أعلن بتاريخ ٢٤ إبريل سنة ١٩٦٧ مخاطباً مع شخصه ثم أصدرت المحكمة أمراً بجلسته ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بضبط المطعون ضده وإحضاره كما تم إعلاناً وإعلاناً صحيحاً بتاريخ ١٣ إبريل سنة ١٩٧٠ وكلها من إجراءات المحكمة القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد تمت على التوالى من قبل مضى المدة المسقطه للدعوى الجنائية بين إحداها والأخرى، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة للمطعون ضده لم تنقض بمعنى المدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون المشار إليه. ويكون الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من إنتضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة قد أخطأ فى تطبيق القانون .

#### الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٦

تنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية " . وإذا كان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن قوامه أن الدعوى الأخرى التى موضوعها إعطاء الطاعن للمطعون ضده الأول شيكاً لا يقابله رصيد هى التى عول فى دفاعه فيها على أن الشيك متحصل من جريمة النصب موضوع الدعوى الحالية، فإن مفاد ذلك أن تلك الدعوى هى التى يتوقف الفصل فيها على نتيجة الفصل فى الدعوى المطروحة، ولما كان الإخلال بحق الدفاع الذى يثيره الطاعن يتعلق بالدعوى الأخرى دون الدعوى موضوع هذا الطعن وكان الطاعن قد أبدى فى هذه الدعوى دفاعه كاملاً ولم يكن من بين ما طلبه فى هذا الدفاع إيقاف الفصل فيها حتى يفصل فى الدعوى الأخرى التى كانت منظورة فى نفس الجلسة ولم يبت حضوره فيها فصدر الحكم فيها غيابياً، فإن نعى الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

#### الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٩

مضى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن القاضى ..... كان ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وحجرتها للحكم ثم تعيب القاضى المذكور عن حضور جلسة النطق بالحكم فقررت الهيئة الجديدة تأجيل إصدار الحكم بجلسته مقبلة لتعذر المداولة وفى الجلسة الأخيرة إنقضت المحكمة بتهيتها الأصلية التى سمعت المرافعة بحضور القاضى ..... وأصدرت الحكم المطعون فيه، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٦

مضى كانت المحكمة الإستئنافية قد إستنفدت ولايتها على الدعوى بعد أن قضت بحكمها السابق الصادر بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٤ فى موضوع إستئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده برفضه وتأييد الحكم المستأنف فما كان يصح لها من بعد عند تقديم القضية إليها من النيابة العامة بعد تحريكها خطأ بالنسبة للمطعون ضده، أن تعاود نظر الإستئناف بالنسبة له وتقضى فى موضوعه، لزوال ولايتها. ذلك بأنه من المقرر على أصدرت المحكمة حكمها فى الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالطعن فيه بالطرق المقررة فى القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها، ومضى كان الأمر كذلك فما كان يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات التهم المخكوم عليه. ومن ثم فإن المحكمة إذا عادت إلى نظر الدعوى وفصلت فى موضوع الإستئناف من جديد بالنسبة للمطعون ضده بعد أن زالت ولايتها بإصدار حكمها الأول، يكون حكمها المطعون فيه قد أعطى فى القانون عطاءً يؤدى لهذه المحكمة عملاً بمصر المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تقتضى الحكم لمصلحة التهم وتصحيحه على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر إستئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده سابقة الفصل فيه.

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٢

لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التى وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذى لحقه إذ أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها فإن نعى المدعين بالحقوق المدني على الحكم المطعون فيه بأنه لم يستجب لطلبهم تعديل وصف التهمة لا يكون سديلاً .

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢١

من المقرر أنه الدافع بسقوط حق المدعى بالحقوق المدني فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة القذف والسب لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها علمه أن يكون هذا العلم علماً يقيناً لا ظنياً ولا إقراضياً فلا يجري الإعاد المنصوص عليه فى المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية والتى يوجب على مضيه عدم قبول الشكوى فى حق المجنى عليه إلا من اليوم الذى يثبت منه قيام هذا العلم اليقنى كما أن المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ - أن التكيلف بالحضور هو الإجراء الذى يتبعه الإدعاء المباشر ويوجب عليه كافة

الأثار وبدون إعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى فى حوزة المحكمة، وكان الثابت من المقررات المضمومة أنه قد حصل إعلان الطاعن بصحيفة الإدعاء المباشر المتضمنة للشكوى بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥، وكان غير ثابت منها أن المطعون ضده قد علم علماً يقينياً بجريمة القذف التى ارتكبت فى حقه قبل ثلاثة أشهر من هذا التاريخ الأخير فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما قضى به من رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لعدم تحريكها فى ميعاد الثلاثة شهور سائلة الذكر. ولا يغير من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه فى تحديد بداية ونهاية ميعاد الإنقضاء ما دام ما انتهى إليه من رفض الدفع بالإنقضاء له أساس سليم فى أوراق الدعوى بما يكون معه منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سليم. لما كان ذلك، وكان نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الأولى على أنه " يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى مواد الجنب " بما يبين منه أن القانون لم يقيد حق النيابة العامة فى استئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنب بأى قيد، فإن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بإلغائه عن الدفع بعدم جواز استئناف النيابة يكون على غير أساس من القانون. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه إلفت عن دفاعه من أن المطعون ضده وقع على صحيفة الإدعاء بعد إعلانها وأثناء تداول الدعوى أمام محكمة أول درجة مردود بأن الثابت من المقررات أنه وإن أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف إلا أنه لم يتخذ طريق الطعن بالتزوير على ما يدعى به من تزوير حتى بورقه الإعلان بعد تمام إعلانها بإضافة التوقيع عليها باعتبار أن ورقة الإعلان من الأوراق الرسمية ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن أعرض عن هذا الدفاع ولم يرد عليه لإنشاء الطريق القانون لإبدائه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يشترط فى الدفاع الجوهري كما تلزم المحكمة بالإلتفات له والرد عليه أن يكون مع جوهرية جدياً لا يتفك مقدمه على التمسك به والإصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده أما إذا لم يصر عليه وكان عارياً من دليله فإن المحكمة تكون فى حل من الإلتفات عنه دون أن تتناوله فى حكمها - وكان الطاعن قد حدد دفاعه بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٧ التى قفل فيها باب المرافعة فى الاستئناف وحسبما هو وارد بمحضر تلك الجلسة " أنه يدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى اللجنة رقم ... لسنة ١٩٧٥ الزيتون وعدم جواز استئناف النيابة لأنها لم تطلب تطبيق الحد الأدنى للعقوبة وإنشاء ركن العلانية إعمالاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات " فإنه بعد قد تنازل عما سبق أن أبداه عن طعن بالتزوير على بعض عبارات القذف الواردة بشكواه ويضحي هذا الدفاع غير جدوى ولم يقصد به سوى إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة وليس له من بعد أن يعنى عليها قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه، الأمر الذى يكون معه منعى الطاعن فى هذا الصدد بدوره غير مفيد.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١

يبين من الإطلاع على الأوراق أن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الإستئنافية في مذكرته بعدم قبول الدعوى الجنائية ضد تابهه التهم بالإستناد إلى نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ هو موظف عمومي لا يجوز رفع الدعوى العمومية قبله إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة لما كان ذلك وكان هذا الطعن موجهاً من المستول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضي به المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تفسر حق الطعن بطريق التقاضي الحاصل من المدعي بالحقوق المدنية والمستول عنها على حقوقهما المدنية فقط، إلا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بالتزاماته المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية، ويوجب على قبوله الحكم بعد جواز رفع الدعوى الجنائية على التهم - تابع الطاعن - عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي تابعة للدعوى الجنائية، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة يصعيب القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مستولاً عن الحقوق المدنية حقه في التمسك على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه وهو دفع يجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى. لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة وعلى ما أفصحت عنه المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة تنشأ لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة، وكانت المادة ١٣ منه قد نصت على أنه تسرى على موظفي وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة ومن ثم تشملها الحماية الخاصة التي جرى بها نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه لا يجوز لغیر النائب العام أو المحام العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام بجرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - لما كان ذلك وكان يبين من المقررات المنظمة أن تابع الطاعن من العاملين في هيئة النقل العام وهي هيئة بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٨١ لسنة ١٩٦٤ تقوم على إدارة مرفق النقل العام بمدينتي القاهرة والجيزة وحواشيها وقد وقعت الجريمة المنسوبة إليه أثناء تأدية وظيفته وبسببها مما كان يبين معه قبول الدفع متى ثبتت صحته وذلك لأن الدعوى العمومية إذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضي به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إصالح المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض

لموضوعها فإن هي فعلت كأن حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة إتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إيدأؤه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها.

#### الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١

ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح عليها من تلك الجرائم وإختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - إستثناء من هذه القاعدة - مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لما غير عقاب عليها قانوناً - كالثان فى الدعوى الراهنة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية.

#### الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

- وإن نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى الجرائم النصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه ". فإن البين منها أن الخطاب فى النص موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالضيق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال .

- لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجرته النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يياشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية الصى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها عن الطلب أو الإذن

رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريماً للمقصود في خطاب الشارع بالإستثناء وتحديد معنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها .

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

- تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها، ولا يرد على حريتها من القيود فى هذا الصدد، إلا ما قرره المشرع لإعتبارات إرتأتها ترجع إلى طبيعة الجريمة أو صفة التهم بإرتكابها وليس فى القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتحريات والمراقبة قيداً على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها.

- إن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية لا يعدو أن يكون إجراء منظماً للعمل فى الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيداً على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، فإلخاطب فى النص موجه إلى الرقابة الإدارية، أما النيابة العامة فهى تسير فى التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠

(١) إن الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر، وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما ينكشف من أمر الواقع، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠، ١٦٣، ٣٦٢، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائى الذى يتم على مقتضاه، وذلك تيسيراً لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقاً للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب، فإذا كان الثابت من محضر التحرى أن الطاعنين يتجرران فى المواد المخدرة ضمن عصابة تواطأت على ذلك، فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس، فإنكشفت جريمة التهريب عرضاً أثناء تنفيذه، فإن الإجراء الذى تم يكون مشروعاً، ويكون أحمد المتهمين بنتيجته صحيحاً، ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط، ما دام هو لم يحم أى عمل إيجابى بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التى صدر من أجلها الأمر .

(٢) من البداية أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه فى حدوده عمل باطل.

(٣) من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى أقرتها عليها فلا محقق عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٤) لا يقدح في جدية التحريات حسبما أثبتته المحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما أنصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطان بمقتضاها لا ينتائجها

٥) لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون إجراءه، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية، وبعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتتحاً للتحقيق.

٦) متى كان المحكم المطعون فيه لم يدع - فيما رد عليه من دفوع وفنده من أوجه دفاع - مجالاً للشك في أن الأمر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى مقارفها، وكان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة المحتملة بناء على أن ما ضبط من الدخان المهرب هو غير المخدر الذي جرى الضبط من أجله، وقد سبق الرد عليه، وعلى أن عبارات محضر التحري وطلب الإذن جاءت عامة، مع أنها محددة حسبما أثبتته المحكم وبینه، مما تدفع به دعوى الإحتمال، فلا تكون المحكمة بحاجة إلى الرد استقلالاً على ما تذرع به من ذلك - بغرض أنه تمسك به في مذكرته - لكونه ظاهر البطان.

٧) إن الدفع بصدر الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه، إطمئنان المحكمة بالأدلة الساتفة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن.

٨) من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض إنه لا يجوز الطعن بالبطان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم، ومن لم فلا صفة للطاعن في الدفع ببطان تفتيش السيارة التي ضبط بها بعض البغ المهرب ما دام أن الثابت أنها غير مملوكة له ولم تكن في حيازته، وكذلك الحال بالنسبة للمخزن الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غير مملوك ولا محوز له.

٩) التفتيش المظفور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بشير مير من القانون، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به - والسيارة الخاصة كذلك - ومن ثم فلا وجه لما نعا الطاعن من بطان.

١٠) متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز مخدر، فإنكشفت جريمة تهريب الدخان اللبى عرضاً لمأمور الضبط دون معنى مقصود منه، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لمأمور الضبط المعنى في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في أحوال التلبس بالجريمة - كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي إنقطع عمله، وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة.



١١) جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ وميلاتها من النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الإجراءات على طلب من يملكه، على أن الحطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى أو الإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق، ولا ينصرف فيها إلى غيرها من جهات الاستدلال.

١٢) إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن مأمور الضبط إنتقل لتنفيذ أمر النيابة بالتفتيش ولما إنكشفت له جريمة التهريب في حالة تلبس إستصدار فور الضبط وقبل إجراء أى تحقيق من النيابة طلباً من مصلحة الجمارك، ثم من مصلحة الإستيراد بالسير في الإجراءات ثم صدر الطلب - بعد التحقيق وقبل رفع الدعوى - برفع الدعوى، فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة لا مخالفة فيها للقانون.

١٣) من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الشخص حائزاً للدخان المكون لجسم الجريمة، أن يكون محرزاً له مادياً، بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه، ولو كان المحرز له شخصاً آخر بالنيابة عنه.

١٤) إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ، على إعتبار تداول الدخان اللبي المعروف بالطرابلسي أو حيازته أو نقله تهريباً، فقد أنشأت حالة من التخريب الإعتصامي لا يشترط في توافرها ما توجه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ في شأن الجمارك، من ضرورة وقوع التهريب الفعلي أو الحكمي عند إجتياز الدائرة الجمركية، وعلى ذلك تعتبر حيازة الدخان اللبي في داخل إقليم الجمهورية من أى شخص كان، تهريباً معاقباً عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له فاعلاً كان أو شريكاً.

١٥) أوجبت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - فضلاً عن العقوبة الواردة فيها - الحكم على الفاعلين والشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدي إلى مصلحة الخزنة بواقع عشرين جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه، وإذ قضى الحكم بذلك، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

١٦) إن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق ولا تلزم بسماع شهود أو إجراء تحقيق، إلا ما تولى لزوماً له .

١٧) أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الإستثناء عن سماع شهود الإثبات، إذا قبل التهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً، وإذ كان ما تقدم، وكان الطاعن لم يتمسك هو أو محاميه أمام

درجتي التقاضي في جلسات المرافعة الشفوية بسماع أحد من شهود الإثبات، فإنه يعد نازلاً عن سماعهم وليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة بتنفيذه

١٨) من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مراقبة الدفاع الشفوية بالجلسة، وأمرت بالقتال بابها وحجزت القضية للحكم، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم، أو الرد عليه، سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح، ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحكمة.

١٩) إن وصف المحكمة دفاع الطاعن بالإصطناع يفيد عدم إطمئنانها إلى أدلة النفي التي ساقها الدفاع والتي سبق أن أشارت إليها في حكمها.

٢٠) لا تناقض بين ثبوت الطاعن من تهمة إستيراد الدخان اللبى وبين إدانته في حيازته باعتبار هذا الفعل تهرباً بنص الشارع حسبما تقدم، ولا تناقض كذلك بين إدانة غير المتهم في حيازة الدخان المهرب، وبين إدانته هو معهم في حيازة ذات القدر المهرب منه باعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين في جريمة التهريب، لما أثبت من تواطئهم جملة على الحيازة وإتساع سلطانهم جميعاً على الدخان المحرز بناء على ما ساقه من الشواهد والبيانات التي أوردتها.

٢١) لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم في خصوص جريمة الإستيراد، إذ قضى ببراءته منها.

#### الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ٦/٧/١٩٧٩

من المقرر أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يفيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى. بل له أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد بكامل سلطته ولا يجوز دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً - لما كان ذلك - وكان من المقرر أيضاً أنه لا تبرير على المحكمة إن هي إلتفتت عن الرد على دفاع ظاهر البطلان ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

#### الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١/٢٧/١٩٨٥

إن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية الناشئة عنها. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي أضح فيها عن أن قرار النيابة العامة بحفظ الشكوى إدارياً كان مسبوقاً بتحقيقات أجرتها بنفسها وأنه في حقيقته يعتبر أمراً

بعدم وجود وجه للإقامة الدعوى الجنائية وربط على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٣٦٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢١  
أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣  
إن البين من منطوق الحكم المطعون فيه، أنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية، ولم يعرض لها فى مدوناته وقضى ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه دون إيراد أسباب هذا القضاء، ومن ثم فإنه لا يكون قد فصل فى الدعوى المدنية بقضاء صريح أو ضمنى ولا يصح القول فى هذا الخصوص بأن القضاء بالبراءة يتضمن لزوماً وحقماً لقضاء يرفض الدعوى المدنية، ذلك أن منطوق صحة هذا القول أن يكون القضاء بالبراءة فى الدعوى الجنائية، أساسه عدم ثبوت الواقعة باعتبارها الأساس المشترك للدعويين الجنائية والمدنية، أو عدم صحتها وهذا هو الحال فى الحكم المطعون فيه الذى لا يعرف الأساس الذى أقيم قضاءه بالبراءة عليه.

الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢  
من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية على موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تاديبه وظيفته أو بسببها من غير النائب العام أو ائتمنى العام أو رئيس النيابة وذلك فيما عدا الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات، فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معذوراً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكم موصود دونها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة وهو بهذه المثابة يجوز إلترته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من الحكم المطعون فيه أو كانت عناصر هذا الدفع قد إنطوت عليها الأوراق بغير حاجة إلى تحقيق موضوعى .

**\* الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - وقفها :**

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٣

قصد الشارع بما أوجه في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إيقاف الدعوى الجنائية أن تكون مسألة الأحوال الشخصية مما يتصل بركن من أركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أو بشرط لا يتحقق وجود الجريمة إلا بوجوده وإلا لا تتوالى علة الإيقاف، وهذه العلة في خصوص هذا النص هي أن تكون المسألة مما يتوقف عليها جدياً الفصل في الدعوى الجنائية، ومن ثم فلا جناح على المحكمة إذا فصلت في الدعوى الجنائية المرفوعة بتزوير ورقة ولو كانت الورقة تمت بصله إلى نزاع مطروح أمام المحكمة المدنية ولما يفصل فيه .

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٧

إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم وقوع الجريمتين الواديتين في أمر الإحالة من الطاعن ودانته بجرمة أخرى وقعت على مجنى آخر وهي الشروع في إبتزاز مال بطريق التهديد من والد المجنى عليه، فإن هذا الذي أجرته المحكمة لا يعد مجرد تعديل في التهمة مما تملك إجراءه بعد لفت نظر الدفاع إليه، بل هو في حقيقته قضاء بالإدانة في واقعة مختلفة عن واقعة الدعوى المطروحة وتستقل عنها في عناصرها وأركانها وقد جرى النشاط الإجرامى فيها في تاريخ تال على حصولها وقد سبقت الواقعة المكونة لهذا النشاط كدليل على ارتكاب الطاعن للجريمتين اللتين أقيمت عنهما الدعوى الجنائية، ولم تكن واردة في أمر الإحالة وليس متصلة بما ورد فيه اتصالاً لا يقبل التجزئة أو الإنقسام، ومن ثم فإنه ما كان يجوز للمحكمة بعد أن خلصت إلى ما انتهت إليه أن تعرض إلى الواقعة الجديدة فتتخذ منها أساساً لإدانة الطاعن بجرمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية، بل غاية ما كانت تملكه في شأنها إن أرادت هو أن تعمل حق التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية دون أن يتجاوز ذلك إلى الفصل في موضوع تلك الواقعة، وإذا كان ما تقدم، فإن الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة الجديدة تكون غير مقبولة بمخالته.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٠

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده بوصف أنه إرتكب وآخر تزويراً في محرر عرسى " إيصال " واستعمل محرر بأن قدمه إلى المحكمة في دعوى مدنية لدانته بحكمة أول درجة. فاستأنف هذا الحكم وقررت المحكمة الإستئنافية وقف السير في الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائياً في موضوع الدعوى المدنية. فإن هذا القرار في حقيقته حكم قطعى لا يجوز العدول عنه إلى أن يقدم الدليل على الفصل نهائياً في الدعوى التي قضت المحكمة بوقف الدعوى الجنائية إنتظاراً للفصل فيها. وأنه وإن كان حكماً صادراً

قبل الفصل في موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع من السير فيها، فالطعن فيه بطريق النقض جائز عملاً بالمادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠  
أن المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى إلا أنها لم تقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالإيقاف وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير في الدعوى وتعويق الفصل فيها.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٣  
القاضي في المواد الجنائية غير مكلف بانتظار حكم تصدره محكمة أخرى فيما عدا المسائل الفرعية التي يوجب عليه القانون ذلك فيها، وإذا فليس عليه أن يقف الفصل في الدعوى العمومية إلى أن يقضى من المحكمة المدنية في النزاع القائم بين المتهم وبين الجنى عليه حول البيع القائمة الدعوى على التهم بسرقة مشارطته .

الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١  
لما كان من المقرر أنه ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الغيابي الابتدائي الصادر عليه لما يفصل فيها فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على إستاناف النيابة هذا الحكم بل يجب عليها في هذه الحالة أن توقف الفصل في الإستاناف حتى يفصل في المعارضة وإلا كان حكمها باطلاً. لما كان ذلك، وكان بين من محاضر جلسات المعارضة الإستانافية أن الطاعن حضر ومعه محاميه بجلسته ٢ من يونيه سنة ١٩٨٢ وقرر أنه عارض في الحكم الغيابي الابتدائي وإن الدعوى ما زالت منظورة أمام محكمة أول درجة وطلب أجلاً لتقديم ما يدل على ذلك فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٢ ثم لجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ التي صدر بها الحكم المطعون فيه كما يبين من حافظة المستندات المقدمة من الطاعن والمرفقة بملف الطعن أن من بين ما إشتملت عليه شهادة رسمية صادرة من نيابة أمن الدولة الجزئية مؤرخة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١ تفيد أن الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الابتدائي الصادر ضده بجلسته ٨ من فبراير سنة ١٩٨١ وتحدد نظره معارضته بجلسته ١٥ من مارس سنة ١٩٨١ وأن المعارضة مؤجلة لجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ لضم المقررات. لما كان ذلك، وكانت المحكمة الاستئنافية قد نظرت الإستاناف المقدم من النيابة وقضت في موضوعه قبل الفصل في المعارضة

فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة .

**\* الموضوع الفرعي : دعوى عمومية :**

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٩  
إذا كان الطاعن قد تولى بعد تقريره بالطعن وتقديمه الأسباب فإنه يكون من المستعجل الحكم بالنقض الدعوى العمومية بالنسبة إليه.

الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٥٢/١/٧  
ما دام الثابت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجنيح، فإنه إذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد رفعها واتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية، لأنها وقد حركت وفقاً للقانون تظل قائمة ويكون على المحكمة أن تفصل فيها .

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠  
إن تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على استئناف المدعى بالحق المدني لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من محكمة أول درجة إذ العبرة في تقدير التعويض هي بمقدار الضرر الذى وقع وهذا لا يحول دون إعمال الرأفة مع المتهم .

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢١  
- إن تقدير التنازل من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقدمات التى أبست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله تؤدي إلى النتيجة التى خلصت إليها.  
- إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص فى المادة ١٠ منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب فى التنازل عنه فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى، قد جعل أثر هذا التنازل منصباً على الدعوى الجنائية وحدها، ولا يمنع ذلك من أصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية.

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢١  
إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على إنقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ما لم ينص القانون على

خلاف ذلك، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون " قبل تعديلها " تقضى بأنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى العمومية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ والنشور بالعدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر في ذات اليوم قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية، نصت الأولى منها على ألا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ، ولما كانت الوقائع التي ديس بها التهم قد وقعت في خلال شهور يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٣٧ وإلى حين صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر لم يكن قد مضى على وقوعها الخمس عشرة سنة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الإنقطاع، وكان الطاعن لم يكتسب حقاً بإنقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذي وقعت الجريمة في ظله، ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١، إلى تاريخ نشر القانون الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على إحصاء مدة الإنقطاع ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه، ولما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها قد عدلت مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢، وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات، فإن قضاء المحكمة برفض الدفع بإنقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الوقائع يكون قضاء صحيحاً يطابق القانون.

#### الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١١

لا يستوجب القانون إجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنيح، بل يميز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .

#### الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣٠

- نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح في إسباغ حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن، وجاء النص مخلوفاً - في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية - من تعيين موظف بعينه .

- من المقرر أن أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له قد وردت على سبيل الحصر إنشاء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز عملاً لهذا

الأصل التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه، كما لا يصح تعديده حكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها إلى أخرى لم يرد في خصوصها نص .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤  
الدعوى العمومية في كافة الجرائم القولية والكتابية وفي جميع الجرائم - إلا ما إستثنى منها بنص خاص - لا يتوقف رفعها على رضا المجنى عليه أو شكواه بما وقع له وليس لتقدير المجنى عليه أى تأثير على ما للنيابة من الحق المطلق في رفع الدعوى العمومية في هذه الأحوال.

الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٣٤/١١/٢٦  
إذا أثبت الحكم أن جرمي التزوير والإستعمال وقعتا في سنة ١٩٢٧، وأن الدعوى العمومية رفعت بشأنهما في سنة ١٩٣٢، ولم يبين تاريخ البدء في التحقيق الجنائي لمعرفة ما إذا كانت المدة المسقط لرفع الدعوى قد مضت أم لا، فهذا نقص في البيان يجب الحكم بوجوب نقضه .

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٣٦/٥/١١  
إن القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها. وليست جرمية الأمانة مستتة من هذه القاعدة. وإذا ساغ القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يعد مبدأ لسقوط الدعوى لذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يقدّم دليل على حصول التهديد من قبل. فإذا دلف لدى محكمة الموضوع بأن تهديد الأمانة حصل في تاريخ معين، وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت، فيجب عليها أن تحقق هذا الدلف، ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها. أما إغفال تحقيق هذا الدلف بحجة أن المجنى عليه لم يكن يعلم بوقوع التهديد في ذلك التاريخ فموجب لنقض الحكم .

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٤٠/٤/٨  
يجوز - طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الذكرى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الأشياء الضائعة - أن ترفع الدعوى العمومية عن السرقة ولو لم تكن قد مضت المدة المحددة للتبليغ أو التسليم، إذ ما دامت نية التملك قد قامت عند المتهم فلا يهم أن تكون هذه المدة قد إنقضت.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/١٦  
إن المحكمة الجنائية وهي تهاكم المتهمين عن الجرائم المعروجة عليها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت. وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشئ المحكوم



فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لإنعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع، بل ولأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي عوّلها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب بئى أو يفلت مجرم - ذلك يقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة في أداء وظيفتها بآى قيد لم يرد به نص في القانون، بما يلزم عنه ألا يكون للحكم الصادر من المحاكم المدنية أو غيرها من الجهات الأخرى أى شأن في الحد من سلطة المحاكم الجنائية التي مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هي في الواقع، لا كما تقرره تلك الجهات مقيدة بما في القانونين المدني أو المرافعات من قيود لا يعرفها قانون تحقيق الجنابات، وملزمة حدود طلبات الخصوم وأقوالهم في تكييفهم هم للوقائع المتنازل عليها بينهم وهم دون غيرهم أصحاب الشأن فيها.

#### الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٤مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥

إن قانون تحقيق الجنابات يميز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنب والمخالفات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة، ولو من غير أى تحقيق سابق. فإذا كان المخضر حرراً أولاً على اعتبار أن الواقعة مخالفة، فإن ذلك ليس من شأنه أن يطل إجراءات المحاكمة التي سر فيها على اعتبار أن الواقعة جنحة

#### الطعن رقم ٣١٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٣

إن القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنب الحق في رفع دعواه إلى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها. ومعنى رفعت الدعوى المدنية، فإن الدعوى العمومية تتحرك معها ويصبح من حق المحكمة وواجبها الفصل فيها في الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور دون أن تكون مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التي تبتديها في الجلسة. وإذا لمعنى كان الحكم لم يتجاوز في محاكمة المتهم حدود التهمة كما وردت في عريضة الدعوى المباشرة فلا يقبل من المتهم أن يدعى أن المحكمة تجاوزت سلطتها في القضاء في الدعوى العمومية إذ هي لم تأخذ بالوصف الذي أعطته النيابة للتهمة.

#### \* الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - إنقضائها :

#### الطعن رقم ٤١١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٤

إن الدعوى الجنائية في مواد الجنب تقتضى طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنين، وتقطع هذه المدة بإجراءات الإتهام أو التحقيق أو المحاكمة، على ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها، وذلك طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون، فإذا كان قد إنقضى من تاريخ الحادث إلى تاريخ نشر القانون في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وهو التاريخ الذي

استقر قضاء هذه المحكمة على جملة موعدا لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما كان من نصوصه أصلح للمتهم مدة تزيد على أربع سنوات ونصف، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة .

**الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٥**

إنه لما كانت الدعوى الجنائية فى مواد الجنب تقضى بمضى ثلاث سنين، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها، فإنه متى كان قد مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت حصول الحادث إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه، يعين نقض الحكم بالنسبة إلى الدعوى العمومية والقضاء براءة الطاعن .

**الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٣**

قد استقر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نشر فيه قانون الإجراءات الجنائية موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه. فإذا كانت واقعة الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - فهذه الدعوى تكون قد إنقضت بمضى المدة ويعين براءة الطاعن منها .

**الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٩**

إنه لما كانت الدعوى العمومية فى مواد الجنب تقضى بمضى ثلاثة سنين، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها، فإنه إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء محكمة النقض على جملة موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه، فإنه يعين نقض الحكم الصادر بالطعونة فى هذه الدعوى وبراءة الطاعن لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

**الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٨**

إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على إنقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون تقضى بأنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة

لإنقضاء الدعوى العمومية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ والنشر في العدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر في ذات اليوم قضى بإضافة فترتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نصت الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ، ولما كانت الواقعة التي دين الطاعنون بمقتضاها قد وقعت في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع السنوات والنصف المنصوص عليها في المادتين ١٥، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الإنقطاع، ولما كان الطاعنون لم يكتسبوا حقاً بإنقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذي وقعت الجريمة في ظله ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الإنقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية - فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى ولما كانت المدة التي مضت من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ لحين الحكم في الدعوى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ سنة ونصفاً، وكانت المادة [ ١٧ ] السالف ذكرها قد حصل تعديلها مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات وهذا القانون أيضاً قد صدر قبل إنقضاء السنة والنصف المشار إليهما، فإن الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت.

الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٧

إن الدعوى الجنائية تقضى في مواد الجمع بمضى ثلاث سنين، والمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية [ قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ ] توجب في فترتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها. وإذن فمضى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعة بأنها في خلال شهر مارس سنة ١٩٤٤ استعملت عقداً موزوراً مع علمها بتزويره بأن قدمته لقدم العقود بأمورية محكمة المنصورة المختلطة، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعة بتهمة استعمال عقد التنازل المزور استناداً إلى أنها تمسكت بصحة هذا العقد حتى تاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٨، وأن جريمة الاستعمال استمرت إلى هذا التاريخ - متى كان ذلك - فإن المحكمة الإستئنافية تكون قد أخطأت، إذ ما كان يجوز لها أن تسند إلى الطاعة استعمالاً آخر غير ذلك الاستعمال الذي

رفعت به الدعوى، وجرت المحاكمة عليه أمام محكمة أول درجة، وتكون الدعوى العمومية قد إنقضت بمضى المدة لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء محكمة النقض على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى ما هو أصحح للمتهم من نصوصه، ويكون من المعين نقض الحكم الصادر بالإدانة والقضاء ببراءة الطاعنة.

#### الطعن رقم ٢١٣٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٥٤/١/١١

إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف عند نشر قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء محكمة النقض على جعله موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصحح للمتهم من نصوصه، فتكون الدعوى العمومية قد إنقضت قبل صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولا محل لتطبيق شئ من أحكامهما عليها لمساس ذلك بعدم جواز رجعية القوانين الجنائية.

#### الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٠

لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التى يوقفها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدوا، ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ بعد - لما كان ذلك - وكانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت، فإنه يتعين عملاً بنصى المادتين ٥٥٤، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنابات طلباً لإعادة محاكمة الطاعن.

#### الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤

إجراءات التحقيق التى تشير إليها المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنابات وتنص على أنها قاطعة لسقوط الدعوى العمومية إنما هى الإجراءات التى تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أى من النيابة سواء بنفسها أو بواسطة من تندهم هى لذلك من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى أمر منها ثابت بالكتابة مسين فيه ولو بطريق الإنجاز - المسائل التى يكلف هؤلاء المأمورون بتحقيقها .

#### الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٣٢/٢/١

- إن الخطة التى رسمها قانون تحقيق الجنابات شاكمة الغالب لدى محكمة الجنابات وإعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هى خطة واحدة لا تفرق فيها بين المحكوم عليهم جنح وبين المحكوم عليهم جنابات. ولئن كانت هذه الخطة فيما يتعلق بمركبى جرائم الجنح تحالف أصول المحاكمة لدى محاكم الجنح

إذ لا إعلان فيها للحكم بالطرق العادية ولا معارضة فيها ولا إستئناف فإن علة هذه المخالفة هي مجرد كون المحاكمة حاصلة لدى محكمة الجنايات ونظامها لا يحتمل التفريق وفيه من الضمان لمرتكبي الجناح ما رآه الشارع كافياً لمرتكبي الجنايات.

- ومقتضى نص المادة ٢٢٤ من القانون المذكور هو : أولاً أن الحكم الغيابي الصادر على المتهم الغائب يظل قائماً لا يطل إلا إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل نهاية المدة المقررة قانوناً لسقوط العقوبة ومفهوم هذا أنه إذا انقضت تلك المدة ولم يحضر ذلك الحكم نهائياً له ما بقي لمنه من الآثار وثانياً أنه إذا حضر هذا المحكوم عليه أو قبض عليه قبل إنقضاء تلك المدة فإن الحكم يطل والدعوى العمومية ترفع من جديد أمام المحكمة الصادر منها الحكم الغيابي. والمفهوم الواضح من هذا القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات قد حفظ الدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة أصلاً لسقوطها بحسب المادة ٢٧٩ تحقّق جنايات وجعل مدة سقوطها مقيسة بمدة سقوط العقوبة ومقدرة بقدرها تماماً أي أنها خمس سنوات هجرية في مواد الجناح وعشرون أو ثلاثون بحسب الأحوال في الجنايات. ولما كانت الجرائم المنطبق عليها حكم المادة ٥٠ ع هي جرائم قلقة النوع - قد تكون جنحة أو جنابة تبعاً لنوع العقوبة المقررة بها - فالحكم الغيابي الذي قضى بإرسال المتهم للإصلاحية ليسجن بها قد يعتبر أن جرمه جنابة لأن هذه العقوبة هي عقوبة جنابة. وإذن فالدعوى العمومية لإعادة المحاكمة تمتد إلى عشرين سنة هلالية وهي المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجنابة المذكورة.

#### الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢١

إذا دفع لدى المحكمة الإستئنافية بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضي أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الواقعة المقامة هي من أجلها، ولم تفصل المحكمة في هذا الدفع، بل أيدت الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة أخذاً بأسبابه غير المذكور فيها تاريخ الواقعة، تعين نقض حكمها.

#### الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢١

إن الذي يقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية إنما هي إجراءات التحقيق الجنائي الذي يحصل بمعرفة الجهات المختصة دون إجراءات التحقيق المدني .

#### الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٧

- إن مدة الثلاث السنوات المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية يجب إحسابها بالشهور الهلالية طبقاً لنص المادة ٢٧٦ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات.

- لا يقطع سريان المدة إعلان التكليف بالحضور إذا كان صادراً ممن لا صفة له في تحريك الدعوى العمومية .

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٣١/٢/٢٢  
إذا دفع المتهم بأن الدعوى العمومية قد سقطت بمعنى المدة ورفضت المحكمة دفعه قائلة إن هناك تحقيقات قطعت المدة بدون أن تبين ما هي هذه التحقيقات فإن الحكم يكون باطلاً ويتعين نقضه. إذ لا يعلم من هذه العبارة من الذي أجرى هذه التحقيقات وهل هي من التحقيقات المعتبرة لقطع المدة أم لا. وهذا الإيهام في البيان يعيب الحكم ويطله.

#### \* الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - تحريكها :

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٧  
الأمر بالآلا وجد لإقامة الدعوى العمومية الذى تصدره النيابة بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها هو الذى يمنع من إقامة الدعوى العمومية إذا ظهرت أدلة جديدة أو إلقاء النائب العام فى مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره، فإذا لم تجر النيابة تحقيقاً فى الدعوى ولم تصدر قراراً بالآلا وجه لإقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يظل قائماً فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢١  
إشراط تقديم الشكوى من الجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم البينة بها - ومن بينها جريمة السب هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية ولا يس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة.

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٠  
من المقرر أن المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " لا يجوز لغیر النائب العام أو ائامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو سببها " فقد دلت بصريح ألفاظها ودلالة مفهومها على أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو سببها بحيث أنه إذا لم يتوال أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد، أما

مسئولية المبعوع عن أعمال تابهه لأنها تحقق لا في حالة وقوع الفعل الضار غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها فحسب بل توافر أيضاً كلما كانت وظيفة التابع قد ساعدته على إتيان الفعل أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - بما تبناه من أسباب الحكم الابتدائي - وما أورده من أسباب له - قد إنترم هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن وإلزام الطاعن بصفته المصروفات.

الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤٨ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩  
إنه وإن كان من المتفق عليه علماً وعملاً أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية - عند تحريكها بمعرفة المدعي بالحق المدني - إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً فمعه المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لأنها تستقيم بذاتها وتسرى في طريقها مسئلة عن الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٠  
متى حركت الدعوى العمومية بالدعوى المدنية المرفوعة مباشرة من المدعي بالحق المدني يكون للنسبة العمومية السلطة التامة في أن تسرى في الدعوى العمومية إلى النهاية بدون أن تنقيد بسلوك المدعي المدني وتصرفه في دعواه. فإذا حكم ابتدائياً بعدم قبول الدعوين المدنية والجنائية جاز للنسبة أن تستأنف هذا الحكم حتى لو كانت لوحت الرأي للمحكمة الابتدائية.

#### **\* الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها :**

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٤  
إن رفع الدعوى العمومية على متهم بالنسبة إلى واقعة معينة يوجب على قاضي الموضوع تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة المرفوعة بها الدعوى دون أن يكون مقيداً بالوصف الذي وصفت به ولا بنصوص القانون التي طلب إليه توقيع العقوبة على أساس إنطباقها .

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٠  
إن القانون لا يوجب في مواد الجلب والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أي تحقيق ابتدائي. فإذا كانت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبتت لقضائها على تلك الأتوال فلا يكون هناك وجه لما يثيره الطاعن من بطلان محضر التحقيق الذي حرره مفتش بمراقبة الأسعار .

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٢

إن الدعوى العمومية فى مواد الجرح يصح رفعها مباشرة دون تحقيق، فما دامت محكمة أول ولانى درجة قد حققتا الدعوى فى مواجهة الطاعن وبمعنا الشهود الذين إستند الحكم إلى شهادتهم، فلا محل لما يشيره الطاعن من بطلان محضر جمع الإستدلالات التى أجراها البوليس .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٧

إذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٩

رفع الدعوى العمومية على الحارس عن تهمة تبديد الأشياء المحجوز عليها - التى كانت تحت حراسته لا يستتبع حتماً رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر .

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٨

الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون، ولها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام من جهة الدعوى الجنائية وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين، فتسبب عنهم فى الطعن لمصلحتهم وتقيد فى ذلك بقيود طعنهم، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها فى أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت فى دعوى وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول معارضة المتهم شكلاً وقال فى أسبابه إنها حازت شكلها القانونى وذلك على الرغم من عدم إثبات المتهم قيام علم منعه من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه - دون أن يقضى بعدم قبول المعارضة عملاً بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك فى أسبابه وهو ما يعتبر خطأ فى تطبيق هذا القانون وخطأ فى التسبب - إلا أنه لا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الإستئنافية المعارض فيه الذى كان قد نص بدوره على تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإدانة المتهم وكانت سلطة الإتهام قد أجيبت إلى طلباتها بهذا القضاء كله وكان المتهم لم يبد طلبات ما سواه أكان ذلك فيما يتعلق بشكل المعارضة أو بموضوعها فلم يتصل الطعن تبعاً لذلك بطلب من طلباته، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير مجد.



### الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤

إن النص الصريح للفقرة الأخيرة التي أضيفت إلى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات بمقتضى الرسم بقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ قاطع بأن المنع من رفع الدعاوى المباشرة على الموظفين غير مقصور على الجرائم التي ترتكب أثناء تأدية الوظيفة بل هو منع مطلق إطلاقاً غير محدود، ولم يرد في المذكرة التفسيرية لهذا القانون ما يفيد غير ذلك، بل المستفاد من هذه المذكرة أن المحكمة في التشريع الجديد هي صيانة الموظف من تقحم الناس بالدعاوى الكيدية وإحاطته بسياج تشريعي يرد عنه زبابة المحاكمة الجنائية ما لم تكن على أساس من الحق وما لم تتوهم سلطة الإتهام التي ألقاها القانون. ولا ريب في أن هذا الفرع يشمل كل أنواع قضايا الجناح التي ترفع مباشرة من غير تمييز بينها.

### الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٨

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن حق إقامة الدعوى العمومية الذي خولته المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات بمحكمة الاستئناف تملكه الآن محكمة الجنايات بعد التعديل الذي أدخل على هذه المادة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٠٥، وعلى أن المحكمة متى أقامت الدعوى فلها أن تميز أحد أعضائها لمباشرة التحقيق، أو أن تقوم هي بنفسها بالتحقيق إذا رأت أن الدعوى في حاجة إليه. وإذا كان ذلك مقررًا فإن محكمة الجنايات لا تكون مخطرة إذا هي أقامت الدعوى العمومية على المتهم المائل أمامها بتهمة أخرى عدا التي رفعت بها الدعوى عليه من النيابة، لأن هذا من غير شك يدخل في متناول حق إقامة الدعوى المخول لها.

### الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥

إن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين أوجب على النيابة إخطار النقابة العليا للمهنة الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات والجناح لم يرتب على مخالفة ذلك بطلاناً.

### الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨

إن رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظاً للدعوى بالنسبة إلى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه بعد ذلك ما دام أن أمراً صريحاً مكتوباً - كالشأن في جميع الأوامر القضائية - لم يصدر بالحفظ، وما دام تصرف النيابة برفع الدعوى على منهم دون آخر لا يحمل على أنها أرادت الحفظ حصراً لأى وجه من أوجه عدم إقامة الدعوى.

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٣١/٥/٧

إتفاق النائب العمومي مع الرئيس الإداري على رفع الدعوى العمومية على موظف تابع لهذا الرئيس أو إختلافهما على رفعها لا يمكن أن يكون له أى أثر قانوني على سير هذه الدعوى العمومية. فإذا أمر النائب العمومي برفعها على موظف بدون الحصول مقدماً على ترخيص رئيسه قامت الدعوى سليمة وأنتجت نتائجها ولو سبق أن كان وعد النائب العمومي بحفظها، إذ هذا الوعد عديم الأثر على سير الدعوى.

\* الموضوع الفرعي : دعوى فرعية :

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠

إن الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء إجراءات الاستدلال أو التحقيق فى دعوى أخرى سابقة عليها. وإذاً فإن المحكمة إذا قضت بالبراءة فى الدعوى الأصلية وحكمت بالإدانة فى الدعوى الأخرى فإنها لا تكون قد أخطأت .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧

مزدى القواعد التى نص عليها قانون الإجراءات الجنائية فى خصوص دعوى التزوير الفرعية أن للنيابة العامة ولسائر الخصوم فى أية حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائى أن يطعنوا بالتزوير فى أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فعلاً، وهو غير الشان فى دعوى التزوير الفرعية التى نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية إجراءاتها.

\* الموضوع الفرعي : دعوى كسب غير مشروع :

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

— متى تبين أن لجنة فحص الإقرارات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة إستئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية إلى إحدى دوائرها مشككة من ثلاثة مستشارين، فإنها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدوائر هى أصلاً إحدى محاكم الجنايات طبقاً لكشف توزيع العمل الذى أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة إستئناف القاهرة.

— متى كان المتهم فى دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الأملاك بمدينة القاهرة فإن محكمة إستئناف القاهرة تكون وحدها هى المختصة بنظر الدعوى وما دامت قد إنعقدت فعلاً فى مقر المحكمة وهو

مدينة القاهرة فإنه لا يؤثر على سلامة هذا الإجراء أن تكون قد عقدت جلساتها فى بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلاً من دار القضاء العالى .

**\* الموضوع الفرعى : دعوى مباشرة :**

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٢  
إن المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت صراحة على جواز إحالة الدعوى فى الجنىح أو المخالفات إلى المحكمة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية، وذلك دون أن تشترط أن يسبق تلك الإحالة أى تحقيق أو شكوى .

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١١/١/١٩٥٥  
إن الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية، ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعدا الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً، وما لم تتعدا الخصومة بالطريق الذى رسمه القانون، فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة، وذلك لأن القانون أيضاً إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة فى حالة ما إذا كانت الدعوى الفرعية فقط.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٧  
تتم إجراءات الإدعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنىح والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية، ويؤتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحرك الدعوى الجنائية تبعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها.

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ٩/١٢/١٩٨١  
مضى كان مناط الإباحة فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية أن يكون طلب التعويض عن ضرر لحقه مباشرة من الفعل الخاطى المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن الجريمة سقطت هذه الإباحة، وإنحصر عنه وصف الضرر من الجريمة وأضحت دعواه المباشرة فى شقيها الجنائى والمدنى غير مقبولة. ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكن طرفاً فى عقد البيع محل جريمة النصب وأن التصرف فى العقار قد تم إلى الغير مقابل مبلغ نقدى، فإن التعويض المطالب به لا يكون عن ضرر نشأ مباشرة عن جريمة النصب التى أقيمت بها الدعوى ولا متحملاً عليها، مما لا يضى على المدعى بالحقوق المدنية صفة الضرر من الجريمة

وبالتالى تكون دعواه المدنية غير مقبولة بما يستتبع عدم قبول الدعوى الجنائية أيضاً، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .

**الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠**

لما كان الثابت من الأوراق أن المدعى بالحق المدنى هو الذى أوفى للطاعن بالدين غير المستحق نتيجة إحتياله عليه وإيهامه بصحة سند الدين الذى مرقه منه، ويكون بهذه المثابة مجبياً عليه فى جرميتى النصب والسرقة بقطع النظر عما إذا كان هو المدين الأصلى ومن ثم يجوز له إقامة دعواه بالطريق المباشر، ويكون النعى على الحكم وقد إنتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة غير مقبول.

**الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٤**

— لما كان المناط فى قبول الدعوى المباشرة التى يحركها المدعى بالحق المدنى أمام المحكمة الجنائية أن تكون الدعوات الجنائية والمدنية مقبولتين أمامها وأن تكون مختصة بالدعوى المدنية التيممة، ومن المقرر قانوناً أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية — فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك يوجب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها، وتتخذ الخصومة فى تلك الدعوى عن طريق تكليف التهم بالخصوم أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن المدعى بالحق المدنى قد رفع دعواه المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة قسم ثان الزقاقين الجزئية استناداً لنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية وتحركت الدعوى الجنائية تبعاً لها بوصف أن الطعون ضده تقاضى مبلغ ٨٠٠ ج مقدم إيجار وهى الجريمة المؤتممة بالمادتين ٢٦، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ وبين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأصابه أن الخصومة إنقضت صحيحة فى الدعوى وتم اتصال المحكمة الجزئية بها ففصلت فيها على مقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠ أى قبل تاريخ العمل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والذى عمل به اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٨٠. لما كان ذلك، فإن نعى الطاعن بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لتحريكهما بالطريق المباشر أمام محكمة أول درجة وهى غير مختصة بنظر الدعوى المدنية لا يكون مقبولاً ذلك بأن هذا الإجراء قد اتخذ وفصلت المحكمة فى الدعوى فى ظل قانون ينالها هذا الحق قبل أن يحظر الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة فيما يخص به دون غيرها من قضايا بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، لأن المقرر أن الإجراء الذى يتم صحيحاً فى ظل قانون معين يبقى صحيحاً خاضعاً لأحكام هذا القانون، ولا يؤثر فى صحته صدور قانون جديد يعول من شروط هذا الإجراء.

- متى كان المشرع قد أنشأ محاكم أمن الدولة بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به من أول يوبه سنة ١٩٨٠، وأخفى عليها بالادة الثالثة من هذا القانون اختصاصاً نوعياً بجرائم معينة، ونص فى الفقرة الأخيرة من مادته الخاصة على عدم قبول الإدعاء المدنى أمام تلك المحاكم فإن هذا المنع ينبغي أن ينصرف بمقتضى منطق اللزوم العقلى إلى عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية فى الجرائم التى تختص بها محاكم أمن الدولة والتى ناط بها القانون - دون غيرها - الفصل فيها وبالتالى فإنه يتبع إستمرار السير فى الدعوى المدنية فى صورتها التبعية فى تلك الجرائم التى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة وحدها سواء أمام تلك المحاكم. أو أمام المحاكم العادية وذلك لما بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعى بدعوى معينة من تلازم حتمى. لما كان ذلك فإن إلزام قاعدة الأثر القورى لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن عدم قبول الإدعاء المدنى فى الدعوى التى تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية ومنها جرائم القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للدعوى الراهنة التى لم يكن قد فصل فيها بعد بحكم بات عند نفاذ القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يقتضى من المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة وإذ هى لم تفعل وأبدت قضاء الحكم المستأنف فى الشق المدنى بما ينطوى ضمناً على اختصاصها بالفصل فيها فإن حكمها يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه فيما قضى به فى الدعوى المدنية.

#### الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤٨ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٣٩/٢/٦

إن القانون إذ أوجب فى المادة ٥٢ تحقيق الجنايات أن يرسل المدعى المدنى إلى النيابة العمومية أواق الدعوى التى يرفلها مباشرة قبل إنتفاذ الجلسة بثلاثة أيام، فقد قصد بذلك تحقيق مصلحة للنيابة وحدها لتتمكن من الاستعداد فى الدعوى. وإذن فلا يجوز للمحكوم عليه أن يعرض على محكمة الموضوع بعد إستيفاء هذا الإجراء ويحدى به لدى محكمة النقض، على أن هذا الإعراض، حتى لو أبدى من النيابة صاحبة المصلحة فى التمسك به، فإن الأخذ به لا يؤثر فى صحة رفع الدعوى ولا يوجب عليه سوى تأجيل نظرها للإستعداد .

#### الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥٥ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٤٠/٦/١٧

الأصل أن الدعوى الضومية موكول أمرها إلى النيابة تحريكها كما تشاء، أما حق المدعى المدنى فى ذلك فقد ورد على سبيل الإستثناء. وإذن فلا يؤثر فى حق النيابة ما يؤثر فى حقه هو أو ما يعرضه. فإذا رفعت الدعوى مباشرة من المدعى بإلحق المدنى، ثم أقامت النيابة الدعوى العمومية بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى، وكان ذلك قبل أن يبدى النهم الدفع الذى تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة وإقتصرت

المحكمة الابتدائية في حكمها في الدعوى على قبول هذا الدفع، فإن الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرفوعة من النيابة. فإذا استأنف المدعي المدني الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنائه وإعادة القضية محكمة الجناح للفصل في الدعوى فإن المحكمة يكون عليها أن تنظر أيضاً الدعوى المقامة من النيابة، ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى.

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٩

إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه " لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك "، لما كان ذلك، وكان من المستقر عليه فقهاً وقضاء أن للمجنى عليه الذي يدعى بمقوق مدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى إنما يشترط أن يتم الإدعاء المباشر في خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة سالفة الذكر إذ له أن يحررها أمام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة في خلال الثلاثة التي نص عليها القانون.

الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٥

لما كان الاختصاص في خصوص التهمة موضوع الدعوى في الطعن المائل إنما ينحصر محكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها لا يشاركها فيه أية محكمة أخرى سواها وأن المدعي بالحقوقي المدنية الطاعن لا يحق له أن يترك الدعوى بالطريق المباشر البتة سواء أمامها أو أمام المحكمة العادية بطلباته سالفة البيان ومن لم يترك الدعوى على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق، أما وهي لم تفعل وإنما قضت ببراءة الطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية فقد كان على المحكمة الاستئنافية وقد رفع إليها الاستئناف عن الشك المدني في المعاد القانوني أن تقضى بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وعدم قبولها، وإذ جانب الحكم الطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف بالرغم مما جاء بمذوناته من أن الاستئناف مقبول شكلاً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### \* الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة - رفعها .

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٢  
الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق إختيار المدعى المدعى الطريق المدعى قبل رفعه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة لسبق الفصل نهائياً في الدعوى المدنية، من حيث له أنه يشترط لقبول أيهما أن تكون الدعوى التي سبق رفعها هي غير الدعوى التي رفعت بعد ذلك ولا تتحقق هذه العناية إلا إذا إنقضت الدعويان من حيث الموضوع والسبب والأشخاص. ويشترط أيضاً لقبول الدفع المبني على سبق الفصل في الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٤١/٤/١٤  
يشترط لرفع دعوى اللجنة المباشرة من دائن أجنبي عليه أن يكون قد لحقه ضرر مباشر من الفعل الجنائي الذي يزعمه إلى المتهم، وألا يكون أجنبي عليه - وهو صاحب الحق الأصلي - قد استعمل حقه في المطالبة بالحقوق التي يطالب بها الدائن. فإذا كان الظاهر من وقائع دعوى اللجنة المباشرة المرفوعة على المتهم من قيم المحجوز عليها ومن يستنتج أن هذه الأخيرة لا تطالب - سواء أكانت مستحقة لنفقه على أمها أم دائنة لها - بحق شخصي لما مستقل عن حقوق والدتها وإنما تطالب بهذه الحقوق، ولا تغطي بدورها إلا أن يعود مال والدتها إليها، وأن القيم يصفه مختلفاً لصاحبه الحق الأصلي قد طالب بهذا المال وإخثار لذلك أولاً الطريق المدني، فلا يصح للبت، كما لا يصح للقيم، التمسك باختلاف الخصوم في الدعويين.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/١٤  
إنه لما كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة يجب أن يحصل بناء على تكليفه بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية - كما تنص به المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنائيات - كان من الواجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة كيلا يحوز عليها أثرها القانوني وهو اتصال المحكمة بالدعوى. فإذا كان المتهم لم يحضر، وكان لم يعلن أصلاً، أو كان إعلانه باطلاً فلا يحق للمحكمة أن تبرض للدعوى، فإن هي فعلت كان حكمها باطلاً. وإذا كان المتهم لم يمارض في الحكم النهائي الابتدائي الذي شابه هذا البطلان، فإنه يحق له أن يعمسك به أمام المحكمة الاستئنافية، وفي هذه الحالة لا يجوز لهذه المحكمة، إذا تبنت صحة الدفع، أن تصدر لموضوع الدعوى وتفصل فيه على اعتبار أن محكمة الدرجة الأولى قد استنفذت سلطتها فيه بالحكم النهائي الصادر منها، إذ محل هذا أن تكون محكمة الدرجة الأولى مختصة بنظر الدعوى وأن تكون الدعوى رفعت أمامها على الوجه الصحيح بل يجب عليها - أي المحكمة الاستئنافية - أن تقصر حكمها على القضاء بطلان الحكم النهائي. وإذن فإذا

كان التهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي الصادر عليه غيابياً لعدم إعلانه بالحضور ففصلت المحكمة في الدعوى دون أن ترد على هذا الدفاع وتنفذه، فإنها تكون قد أخطأت .

#### الطعن رقم ٢٣٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١١/٧/١٩٢٩

دعوى اللجنة التي تكون رفعت مباشرة على أحد الموظفين قبل صدور القانون رقم ٢٣ الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ الخاص بحماية الموظفين هي دعوى صحيحة مقبولة لا يسرى عليها القانون المذكور. وليس يفيد وجوب سريان أحكامه على الدعاوى المرفوعة رفعاً صحيحاً قبل صدوره كونه من قوانين الإجراءات التي يراعى في تنفيذها ما جاء بنص المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ الخاص بتنفيذ قانون تحقيق الجنايات من أنه " يعمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها في القانون الجديد في جميع التحقيقات التي لم تكن تمت إلى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفي كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية وإستئنافية " . إذ ليس معنى وجوب العمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها بالقانون الجديد أن ما تم صحيحاً من الإجراءات حسب القانون القديم لا يعتبر. بل معنى ذلك هو العمل بهذه القواعد فيما يحدث من الإجراءات في القضايا القائمة لما لم يقفل فيه باب التحقيق مثلاً يسار في تحقيقه وتحصل المحكمة ويطن على الحكم الذي يصدر وينفذ حسب قواعد القانون الجديد. وكذلك ما إستؤنفت أحكامه منها تتبع فيه قواعد المحكمة الإستئنافية المدونة بالقانون الجديد. أما الدعاوى التي تكون قد رفعت مباشرة إلى محكمة الجناح وفقاً للمادة ٥٢ تحقيق جنايات التي كانت تميز رفعها على الموظفين وغيرهم بغير قيد فهي مقبولة حتماً لا يمكن أن يؤثر عليها قانون ما إلا بنص صريح .

#### الطعن رقم ٢٦٧٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٢٩

رفع الدعوى مباشرة لمحكمة الجناح من المدعي بالحق المدني يحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها لدى المحكمة المذكورة ليصل بها قضاؤها سواء وافقته النيابة وطلبت فيها العقوبة أم لم توافقه .

#### الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ٤/١٧/١٩٣٠

لا يعتبر التوكيل الصادر من شخص مقيم في فلسطين ولو كان مصدقاً عليه من حكومة فلسطين إلا إذا كان مصدقاً عليه من الجهات المختصة بالحكومة المصرية. فالدعوى التي ترفع من وكيل بمقتضى توكيل من هذا القبيل يجب الحكم بعدم قبولها باعتبارها مرفوعة من غير ذي صفة.



**\* الموضوع الفرعي : دعوى منفية :**

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ١٩ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٠

منى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة المتهم على عدم وجود جريمة فى الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية، وأن النزاع بين المتهم والمدعى بالحقوق المدنية هو نزاع مدنى بحث يدور حول قيمة ما تسلمه المتهم من المدعى من نقود وما ورده له من أدوية تنفيذاً للإتفاق الحاصل بينهما وأن هذا النزاع لم يصف بعد، فهذا كان يقتضى منها حتماً أن يكون فصلها بالنسبة إلى الدعوى المدنية إما بعدم قبولها أمام المحكمة الجنائية وإما بعدم اختصاصها بنظرها وذلك ما دامت هى قد فصلت فى الدعوى العمومية بالبراءة ولم تر تصفية النزاع المدنى بنفسها. فإذا هى كانت مع ذلك قد قضت برفض الدعوى المدنية لأنها تكون قد أخطأت.

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٥١

إن القول بأن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة الجنى عليه لا تقبل هو قول القانون الرومانى، تأسيساً على أنها دعوى ناشئة عن ضرر شخصى لحق بالمورث ويحتمل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته. أما القانون المصرى فإنه لم يأخذ بذلك بل رأى أن الحق فى التعويض ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للحقوق قانوناً.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ٥/٧/١٩٥٢

إن مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم فى المواد الجنائية، والمادة ١٨ منه التى أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية فى القضايا الجنائية هو أن الأصل فى رسوم الدعوى المدنية التى ترفع إلى المحاكم الجنائية أن تتبع فى شأنها أحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية وإنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسم ثابت فرضته المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ المذكور وأحالت إليه الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه. وظهر من نص المادتين الثالثة والرابعة من القانون المذكور أن ما ورد بهما إنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائياً عند الحكم فى الدعوى فبعض فيه الملزم فيها ومدى هذا الإلزام. فإذا كان الإستئناف قد رفع من المتهمين لا من المدعى بالحقوق المدنية وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف المدنية المدنية الإستئنافية فتسوية الرسوم فى هذه الحالة لا تكون إلا طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التى تقضى بسريان قانون الرسوم فى المواد المدنية وحدها .

الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٤

ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير اجنبى عليه، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجاً عن الجريمة مباشرة.

الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٥

إذا كان الحكم إذ قضى بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية، قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقاً لم تر معه المحكمة تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية، فإن هذه الإحالة تكون قد تمت على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١/٢/١٩٥٥

إن القانون إذ أجاز للمدعى بالحق المدني أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية، إما عن طريق تدخله فى دعوى جنائية أقيمت فعلاً على المتهم، أو بالتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالباً بالتعويض ومحرراً للدعوى الجنائية، فإن هذه الإجازة إنما هى إستثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية، وموذى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها، ومن ثم يتعين عدم التوسع فى الإستثناء المذكور وقصره على الحالة التى يتوافر فيها الشرط الذى قصد الشارع أن يجعل الإلتجاء إليه فيها منوطاً بهوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة، وإلا كان من شأن إجازة هذا الحق لمن يحل محل المدعى بالحق المدني، أن يدخل إستعماله فى نطاق المساومات الفردية لا يطق والنظام العام.

الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ٥/٣/١٩٥٥

إن إحتمال حصول الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض، بل يلزم تحققه .

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٦/١/١٩٥٦

تقدر قيمة الدعوى، إذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم، بقيمة المدعى به بتمامه بغير إلطاف إلى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانونى واحد فإذا طلب اجنبى عليهم فى جريمة ضرب مبلغ ٥١ جنيهاً تعويضاً عن هذا العمل الضار فإنه يجوز إستئناف الحكم الذى يصدر فى دعوى التعويض هذه .

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٦

يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذى أصدرته بالبراءة فى الدعوى الجنائية المبروعة ما دامت لم تر أن الفصل فى التعويضات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه تعطيل الفصل فى الدعوى العمومية.

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ٢٧/١/١٩٥٩

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - فى جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول [ صيدى ] فيما قاله : من أنه حضر بحلول " البونوكاين " كمخدر موزعى بنسبة ١٪ وهى تزيد على النسبة المسموح بها طبيياً وهى ١/٨٠٠ ومن أنه طلب إليه تحضير "توفوكاين" بنسبة ١٪ فكان يجب عليه أن يحضر " البونوكاين " بما يوازى فى قوته هذه النسبة وهى ١/١٠٠٠ أو ١/٨٠٠ ولا يفيى من المسؤولية قوله إن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١٪ طالما أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس فى التليفون أنه لا يسرى شيئاً عن كنه هذا المخدر ومدى سميته، هذا إلى جانب أنه موظف مخصص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ومسئول عن كل خطأ يصدر منه، ومن أنه لجأ فى الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب، وكان لزاماً عليه أن يتصل بذى الشأن فى المصلحة التى يجعلها أو الإساءة فى ذلك بالرجوع إلى الكسب الفنية الموثوق بها " كالفارماكوبيا " ومن إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التى يحضر بها، فلا ينساق فى ذلك وراء نصيحة زميل له، ومن أنه لم ينه المتهم الثانى وغيره من الأطباء عن قد يستعملون هذا المحلول بأنه إستعاض به عن " التوفوكاين " فإن ما أثبتته المحكمة من أعطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسئولية جنائياً ومدنياً

الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٩

عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٥٩

وقوع الضرر من تشمله الرقابة قرينة على تقصير متولى الرقابة، وإلى هذا يشير الشارع فى مذكرته الإيضاحية عن المادة " ٢٤١ " القابلة للمادة " ١٧٣ " من القانون المدنى الجديد من أن مسؤولية المكلف بالرقابة هى مسؤولية أصلية أساسها خطأ مفروض ولا تنفى المسؤولية إلا إذا أثبت معنى الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت حدة الرقابة، فليس للطاعة أو لناظر

المدرسة التي يتبعها التمسك بأن الحادثة - التي هي محل المسائلة - كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاص من المسؤولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يقم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن الحادث وقع في فترة تغير الحصص، وأنه لم يكن بالفصل أحد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٦  
مضى ثبت أن التهم قد تجاوزت حدود حق الدفاع الشرعى لأنه يكون مستولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جرمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢  
من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين فى أمر معين وبشروط معينة، ولهذا وجب ألا يتوسع فى تأويله، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع، على أن ذلك لا يحول بين قاضى الموضوع وبين حقه فى أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التى تم فيها نية الطرفين والنتائج المتفاه من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له بإتفاقهما عليه - شأنه فى ذلك شأن باقى العقود - إذ أن ذلك من سلطته، ولا رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملابسات التى تم فيها تحتمل ما إستخلصه منها - فإذا إستخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التى تم فيها أن القصد من إجرائه كان تهدئة الحواطر، وأنه لا يحمل فى طياته تنازلاً من المجنى عليه عن حقوقه المدنية وكان هذا الإستخلاص سائفاً فى العقل وتحمله عبارات الصلح وملابساته، فيكون ما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لسبق تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه صحيحاً فى القانون .

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٣  
الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة فى الدعوى الجنائية، إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية - فالفعل ولو لم يكن جريمة معاقباً عليها قانوناً إلا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذى تنسب إليه وفاة المجنى عليه، فإنه كان معنياً على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته، أما وقد قضت بعدم إختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون ويعين لذلك نقضه .

الطنن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٦٠/٤/١١

إذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعى بالحق المدني هو والد الجنى عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بحضور الجلسة وصدر الحكم من أنه إدعى مدنيا بصفته ولياً طبيعياً على ولده الجنى عليه، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية، ولما كان الطعن يتصل بغير الطاعن من المتهمين معه إذ أن الحكم قضى بالزامهم جميعاً بالتعويض متضامين، فإنه يصح نقض الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بالنسبة إليهم جميعاً عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطنن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢

الضرر الذى يتحمله الجنى عليه من الجريمة يوجب له حقاً خاصاً - له الخيار فى أن يأسره أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر فى الأحوال التى يميز القانون فيها ذلك، وهذا الحق الشخصى وإن كان الأصل أنه مقصور على المضرور إلا أنه يجوز أن ينتقل إلى غيره ومن بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .

الطنن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٦

المحكمة الجنائية غير ملزمة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة إلا إذا قدرت فى نطاق اختصاصها الموضوعى المطلق أن تحديد التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها - أما وقد قدرت أن هذا التحديد مسور من واقع الأوراق المروضة عليها، وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه فى المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية لإجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها فى هذا الشأن لا معقب عليه مادام سائفاً مستنداً إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

الطنن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٥

تنص المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا حكم بإدانة المتهم فى الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحق المدني بالمصاريف التى تحملها، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات فى المواد ألدنيه والتجارية على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنهى به الخصومه أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون على أنه يدخل فى حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماه، ومن ثم فإن قضاء الحكم وبإلزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب

اغاماه من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم، وإنما إعمالاً لحكم القانون .

#### الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٦١/٧/١٤

— المادة ١٤٢ من قانون العقوبات السوري إنما قصدت بالمسؤولين مدنياً — الأشخاص المسؤولين قانوناً عن عمل غيهم — وهم الذين تناولتهم المادتان ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدني السوري وأساس مسؤوليته ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء إختيارهم لتابعهم أو تقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لن هم تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء — ذلك بأن أساس مسئوليتها هو الإلتزامات الناشئة عن عقد التأمين — فكل نزاع يقوم حول ذلك يتعلق بالمسئولية العقابية وبحله احكام المدنية .

— المراد بنص المادة ١٣٧ من قانون السير الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أن يكون للمضطرور حق مقاضاة شركة التأمين بالمبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحكمة المختصة — وهي المحكمة المدنية — دون اللجوء إلى إستعمال حق مدنيته في الرجوع عليها — وهو أمر لا يحس القاعدة المقررة بالمادة الرابعة من قانون أصول المحاكمات الجزائية — وهي قاعدة قد وردت على سبيل الإستثناء فتعين عدم التوسع فيها وقصرها على الحالة التي يتوالت بها الشروط الذي قصد به المشرع أن يجعل الإنجاء إلى احكام الجزائية بموجباً بغيره — وهو قيام السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر، فمتى كان التعويض المطلوب يستند إلى عقد التأمين كان لا محل للقول بإختصاص احكام الجزائية بنظره، ومتى تقرر ذلك، وكانت الدعوى المدنية قد إختصمت بها الشركة الطاعنة على أساس عقد التأمين وقضت المحكمة الجزائية بإختصاصها بنظرها وفصلت فيها على مبدأ جرى به قضاء الدائرة الجزائية بحكمة التقض بالإقليم الشمالي، فإن هيئة العامة ترى العدول عنه والفصل في الدعوى وفقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، ويعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من إلزام الشركة الطاعنة بالتعويض، والقضاء بعدم إختصاص احكام الجزائية بنظر الدعوى المدنية قبلها .

#### الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/٨

من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية إستثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصي مرتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به إصلاً سببياً مباشراً ولا تصداه إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى احكامها عنها لإتضاء علة التبعة التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية فإذا كانت جريمة إعطاء شيك

بدون رصيد المسندة إلى أحد المتهمين تعتبر أنها وقعت أصلاً على التهم الآخر - الذى حرر الشيك بإسمه - والذى إقتصر دوره على تظهيره إلى المدعى بالحقوق المدنية " الطاعن " تظهيراً ناقلاً للملكية بالطريق التجارى، على غير مقتضى القانون، وكان الطاعن لم يصبه ضرر ناشئ عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً وهو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة فى المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى، ويكون الحكم المطعون فيه، إذ قضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

معى كانت المحكمة قد تخلت - فى حدود سلطتها - عن نظر الدعوى المدنية بعد أن رأت أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية، وقررت إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة الجزئية المختصة، فإن طلب ضم عقد الصلح الذى أشار إليه الدفاع بشأن الدعوى المدنية يكون قد أصبح غير ذى موضوع. ولما كان القانون لا يلزم المحكمة بتحقيق دفاع المتهم إلا إذا كان متعلقاً بالدعوى المنظورة أمامها، فإن النعى على الحكم من هذه الناحية بدعوى الإخلال بمحقه فى الدفاع يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٥

شرط الحكم بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة - بالتبعة للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم القائمة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفى مقارفة المظنون ضده الفعل المادى المكون للخطأ الذى نشأ عنه الحريق، ومن ثم فلا يكون هناك وجه لتقرير مسؤوليته على أساس شبهة الجنبنة المدنية.

الطعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٣

القاعدة فى عقود إلتزام المرافق العامة هى أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته بما يوجب عليه أن جميع الإلتزامات التى ثبتت فى ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق تقع على عاتقه وحده ولا شأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانعة الإلتزام بها ما لم يرد نص خاص فى عقد الإلتزام الجديد أو فى القانون المسقط للإلتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بهذه الإلتزامات السابقة. ولما كان البين من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة أنه لم يرد به نص على إلتزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالإلتزامات التى ترتبت بذمة الشركة المذكورة إلا فى حدود ما ورد بالمادة الثالثة فى شأن عقود العمل التى كانت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون وكان ما ورد بالمادتين

الخامسة والسادسة خاصة بتشكيل لجنة لتقييم جميع الإلتزامات والحقوق وخصم هذه الإلتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من جهة الإدارة والشركة المتزمتة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الإلتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية، فإن دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام عن حادث وقع قبل إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة .

الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٧

من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل العار المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ومعنى تقرر أن هذه الإباحة مبناهما الإستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام تعلقه بالولاية وإذ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت بالسيارة لإنها تكون قد أصابت صحيح القانون وليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به من رفض دعوى التعويض عن إصابات الطاعن لعدم ثبوت تهمة الإصابة الخطأ فى حق المطعون ضده وهو حد اختصاصها فى الدعاوى المدنية التى ترفع لها عن التعويض الناشئ عن الجريمة وبين ما حكمت به من عدم اختصاصها بالتعويض عن تلفيات السيارة لأن الضرر فيها ليس ناشئاً مباشرة عن الجريمة.

الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٥

الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية، فوجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق الذى رسمه القانون حتى يصبح تحرك الدعوى المدعية تحركاً صحيحاً أمام القضاء الجنائى. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم - وهو موظف عمومى - أثناء تأدية وظيفته بغير الطريق المرسوم فى المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فتكون إجراءات رفعها قد وقعت باطلة. ولما كان للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لإقامتها على غير مقتضى النص السالف الذكر لأن العيب الذى يرمى به الدعوى الجنائية فى هذا



الخصوص، يس حقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويؤتب على قبول الدفع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع إستناداً إلى أن الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً بعدم إستئنافه من المتهم والنيابة العامة - على الرغم من تسليمه بأن الدعوى الجنائية أقيمت ممن لا يملك إقامتها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية وحدها بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٨

نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني " وتضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني حكم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة، فنصت على أن دعوى التعويض لا تسقط في تلك الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية. ولما كان ما انتهى إليه الحكم من إنقضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوع عنها الطعن.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٨

متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية لم يؤسس دعواه المدنية على المطالبة بقيمة الدين الملبث بالشيك موضوع الدعوى، وإنما أسهها على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للمصرف، وقد إنتهى الحكم إلى القضاء بهذا التعويض باعتباره ناشئاً عن الجريمة التي دان الطاعن بها. فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من منازعة حول إنتفاء الضرر الذي قضى به الحكم إستناداً إلى إتفاق لاحق بإستبدال الدين الذي أعد الشيك للوفاء به وتقسيطه على آجال مختلفة بموجب سندات إذنية لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بملاتها على إنتفاء الضرر المؤتب على عدم الوفاء بالشيك في ميعاد إستحقاقه، ويكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورباطة سببية .

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤

إن شرط توافر الضرر المادى هو الإخلال بحق أو بمصلحة للضرور، وفي إعتداء الجاني على الجنبى عليه والقضاء على حياته إخلال بجسم بحقه في سلامة جسمه وصون حياته، وإذ كان الإعتداء يسبق بهذاه الموت بلحظه فإن الجنبى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أهلاً لكسب الحقوق ومن بينها الحق في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر وبغضائهم، ومتى ثبت له ذلك الحق قبل

الموت فإنه ينتقل من بعده إلى ورثته ليحقق لهم مطالبة المستول بيجر الضرر الذى لحق مورثهم من جراء الجروح التى أحدثها به ومن جراء الموت الذى أدت إليه تلك الجروح باعتباره من مضاعفاتها. وليس كان الموت حقاً على كل إنسان إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بائجنى عليه ضرراً مادياً محققاً بل هو أبلغ الضرر إذ يسلبه أثن ما يمتلكه الإنسان وهو الحياة والقول بغير ذلك وإمتناع الحق فى التعويض على البئجنى عليه الذى يموت عقب الإصابة مباشرة وبجواز ذلك الحق لن يبقى على قيد الحياة مدة عقب الإصابة يؤدى إلى نتيجة تنأبى على المنطق، وإلا كان البئجنى الذى يصل فى إعداداته إلى حد الإجهاز على ضحيته فوراً فى مركز يفضل ذلك الذى يقل عنه خطورة فيصيب البئجنى عليه بأذى دون الموت.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون إستثناء رلمها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية. ومتى تقرر أن هذه الإباحة منأها الإستثناء لقد وجب أن تكون مآروستها فى الحدود التى رسمها القانون. ولما كان الشأب من مدونات الحكم أن المدعية بالحقوق المدنية لم تكن طرفاً فى عقود البيع موضوع جريمة النصب، وإذا ما كان الضرر الذى لحق بها والذى جعله الحكم أساساً للقضاء بالتعويض - فيما يتعلق بجريمة النصب فقط - لم ينشأ عن جريمة النصب التى دين الطاعن بها وإنما نشأ عن التعرض لها فى ملكيتها وهو فعل وإن إتصل بواقعة الدعوى الجنائية المكونة لجريمة النصب إلا أنه غير محمول عليها لما لا يجوز الإدعاء به أمام المحكمة الجنائية لإنتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية، ويكون الحكم فى هذا النطاق وحده قد أخطأ فى تطبيق القانون ويعين لذلك نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والقضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظرها.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٧

عدم تعيين الحكم لنصيب كل من المدعين بالحقوق المدنية فى التعويض المقضى به لا يعيبه، ما دام أن الإلتزام بالتعويض ينقسم على الدأنتين بحسب الرؤوس " أى بالنسبة متساوية " ما لم يعين الإلتحاق والقانون لنصيب كل منهم.

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٨

من المقرر أنه وإن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينه من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده الحكم فى هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٠

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان حق المدعى به ناشئاً مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عنها سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية. ولما كان الحكم بالبراءة بنى على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هى منازعة مدنية تحت تدور حول عدم الوفاء بقرض وقد ألبست ثوب جريمة التهديد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عنه الحكم بعدم الإختصاص بالفصل فى الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٠

إذا كان الحكم المطعون فيه، لم يبين كيف إنتهى إلى أن حق الهيئة العامة للتريد فى التعويض - المطالب به مؤقناً - والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة لها والتى دين المتهم بإختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة التهديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية، وكيف أن الدعوى المدنية تعبر عمولة على سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة مما حجبها عن تمحيص عناصر التعويض المقامة بشأنه الدعوى المدنية. وإذا كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيه ويستوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١/٢/١٩٧٠

لا صفة للمدعين بالحق المدنى فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت فيما أثاروه بالنسبة لتهمتى العاهة المستدتين إلى التهمين الثانى والثالث، لأن ذلك خارج عن نطاق إدعائهم بالحق المدنى ولا يمس حقاً لهم.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٠

إن مؤدى الحكم بالبراءة تأسيساً على بطلان التفتيش إستبعاد الدليل المستمد من هذا الإجراء - الذى لا يوجد فى الدعوى دليل سواه - فتكون الواقعة التى أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها إلى التهم وصحة نسبتها إليه، فلا تملك المحكمة الحكم عليه بالتعويض عنها.

١) متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعى قد دل على إمكان حصول الواقعة دون أن تترك أثراً بالنظر إلى ما أثبتته الفحص من أن غشاء بكارة الجنى عليها من النوع الخلقى القابل للتمدد أثناء الجلب، فإن ما ينازع فيه الطاعن من أن الواقعة لم تحدث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحكمة للأسباب السانفة التى أوردتها، مما لا يقبل معه معاودة التصدى لها أمام محكمة النقض .

٢) لا يشترط لتوافر جريمة هتك العرض قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم الجنى عليها، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٣) الأصل أن القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دلفه إلى فعلته أو بالفرض الذى توخاه منها ليصبح العقاب ولو لم يقصد الجانى بفعله إلا مجرد الإنتقام من الجنى عليها أو ذوبها، ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

٤) من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات المحكمة دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى إرتأته كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية الموثبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة، وهذا التقدير لى الحدود المقررة قانوناً من سلطة محكمة الموضوع .

٥) إذا كان يبين من الحكم أن المحكمة أسست قضائياً بالتعويض المؤقت على قولها أن الطاعن قد إرتكب خطأ هو الإعتداء على عرض الجنى عليها وقد أصابها نتيجة هذا الخطأ أضراراً مادية وأدبية تتمثل فى إستزالة عورته إلى موضع العلة منها وخذش عاطفة الحياء عندها وما نال من سمعتها منه فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفى فى القضاء بالتعويض بعد أن أثبت على النحو سالف البيان وقوع الفعل الضار، وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض .

٦) لا تترتب على المحكمة إن هى لم تبين الضرر بنوعيه المادى والأدى الذى حاق بالمضى بناحقوق المدنية بصفته، لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلبه به، بآية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى إرتكب الفعل الضار المسند إليه، فهذا يكفى لتقدير التعويض الذى قضت به، أما بيان مدى الضرر فإنما يستوجه التعويض الذى قد يطالب به فيما بعد، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

٧) من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها، وقيمتها في الإثبات، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف متهم في محضر ضبط الواقعة، متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الإعتراف، فإن مفاد ذلك أنها أطحرت فيه جميع الإعترافات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، بما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

٨) قرائن الأحوال من بين الأدلة المعتمدة في القانون والتي يصح إتخاذها ضمانات إلى الأدلة الأخرى وإذا كان ذلك، وكان ما أثبتته المحكمة من مضمون الخطابات المتبادلة بين الطاعن وبين المجنى عليها من تفریطها في نفسها له وسؤالها عن ميعاد الدورة الشهرية، إنما إنقذه قرينة ضمها إلى الأدلة الأخرى فهو إستدلال يؤدي إلى ما إنتهى إليه من ذلك، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد .

٩) إذا كانت المحكمة قد أخذت الطاعن بإعترافه ومضمون الخطابات المتبادلة بينه وبين المجنى عليها ولم تراخه بغيره من الأدلة الأخرى حتى يصح له أن يشكو منه، وكانت أقوال المجنى عليها ووالدتها خارجة عن دائرة إستدلال الحكم، فإن ما يثيره الطاعن بصدد عدم صدق أقوالهما، لا يكون له محل .

١٠) من المقرر أن لا عبرة لما إشتعل عليه بلاغ الواقعة أو بما قررت المجنى عليها في محضر الشرطة مغايراً لما إستند إليه الحكم، وإنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مما إستخلصته بعد التحقيقات .

١١) إن المدعي بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك، أو طلبه المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يدعى أنه طلب من المحكمة سماع المدعية بالحقوق المدنية، فضلاً عن أنه يبين من محضر جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ أمام محكمة ثاني درجة أن الدفاع عن الطاعن قد توالف في موضوع الدعوى وأبدى دلائله كاملاً فيها، فإنه لا يحق له من بعد النعي على الحكم شيئاً في هذا الصدد .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٧

متى كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على إعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورتة للمجنى عليه مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم ادعوا مدنياً بصفتهم ورتة والد المجنى عليه، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٥

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع إستثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعة للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور .

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٢٣١ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢١

القرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييد الأمر المستأنف والصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة هو فى ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من المدعية بالحق المدني.

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨

تبيح المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى. ولما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المدعى بالحق المدني قرر بتنازله عن دعواه ومع ذلك قضت المحكمة فى حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من طلبات فى الدعوى المدنية، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون بما يعيه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٧١/١/١٨

- إن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الإجراءات الجنائية، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها .

- إن البين من إستقراء نصوص المواد ٢٦٦، ٣٨١، ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية، أن مراد الشارع - بما نص عليه فى المادة ٤٠٣ من القانون المذكور، فى باب الإستئناف - من أن شرط جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية، من المدعى بالحقوق المدنية، هو تجاوز التعويض المطالب به حد النصاب النهائى للقاضى الجزئى، ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت، إنه قد إنصرف إلى وضع قاعدة عامة تسرى على كافة طرق الطعن فيعمد أثرها إلى الطعن بالنقض، إذ لا يعقل أن يكون باب الطعن بالإستئناف فى هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنج، قد أوصد، لقلة النصاب، فى الوقت الذى يترك الباب مفتوحاً للطعن فيها بالنقض، ومن ثم يكون المشرع قد سوى فى ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنج ومحكمة الجنائيات فى هذا الصدد، إذ القول بغير ذلك يؤدى إلى المغايرة فى الحكم فى ذات المسألة الواحدة بغير مبرر، وهو ما يتزه عنه الشارع ويخرج عن مقصده فلا يتصور أن يكون الحكم فى الدعوى المدنية - الصادر من محكمة الجنج - غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلة النصاب، ويكون فى

الوقت ذاته قابلاً لهذا الطعن - مجرد صدوره من محكمة الجنايات رغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافراً. لما كان ما تقدم، وكان الطاعن في دعواه المدنية أمام محكمة الجنايات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي، فإن طعنه بطريق النقض في الحكم القضائي يرفض دعواه المدنية، يكون غير جائز .

#### الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٧١

إنه وإن كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية إلا أن القانون أباح إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية. بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة من الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية. ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب القضاء له بقيمة الشيك وإنما القضاء له بتعويض ما أصابه من ضرر ناشئ عن عدم صرف قيمة الشيك ومتصل به إتصلاً سببياً مباشراً ومن ثم فلا تقرب على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام الطاعن بالتعويض .

#### الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧١

إن الدعاوى المدنية التابعة، تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها، ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها من قانون المرافعات المدنية، أما إذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات. وإذا كان ذلك، وكانت مجموعة الإجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حجز الدعوى للحكم - تأجيل إصداره لأكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه، ومن ثم وجب إتباع نصوصها دون نصوص قانون المرافعات، وبالتالي فلا بطلان يلحق بالحكم الصادر من المحاكم الجنائية في الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة أمامها، مهما تعدد تأجيل النطق به .

#### الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧١

متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة القتل الخطأ، فليس لى وسع المحكمة وقد إنتهت إلى القول بإنتفاء الجريمة، إلا أن تقضى برفضها، وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بمجالها إلى المحاكم المدنية، لأن شرط الإحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية، أى أن تكون ناشئة عن

الجريمة، وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكميلي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية، وهو ما لا يتوفر في الدعوى الحالية على ما سبق بيانه، ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع وليس من شأنه أن يمنع الطاعنون من إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة محمولاً على سبب آخر .

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢

(١) يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ إتجاه غرض التجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم وأن تكون الجرائم التي إرتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد التجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعاً حال التجمهر.

(٢) متى كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد خلصت إلى عدم قيام الدليل على توافر قصد التجمهر لدى المطعون ضدهم التمانية الأول إذ أثبت أن وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لأى غرض غير مشروع وعلله بأدلة سائفة، فلا يكون للطاعنين بعد ذلك أن يصادرا المحكمة في معتقدها.

(٣) تنفي الفقرة الثانية من المادة ٩٣ عقوبات المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وإرتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجرائه من اختصاصه.

(٤) متى كان الحكم قد أثبت حسن نية المطعون ضده التاسع مرتكب الحجز وقال عنه أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجرائه من اختصاصه بصفه قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمستول عن الأمن فيها وأنه إضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى تتمثل في أن يقتصر الطاعن الثاني من قاتلي أخيه وكان المطعون ضده التاسع قد ثبت ونحري عن ظروف الحادث من العمدة " المطعون ضده العاشر " وقد علل الحكم إعطاء المطعون ضده التاسع بضرورة ما فعله من إحتجازه الطاعن الثاني بديوان النقطة بأسباب معقولة هي أن للطاعن المذكور من العصبية والقوة ما يمكنه من الاعتداء على قاتلي أخيه - فإن الحكم إذا إنتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضدهما التاسع والعاشر من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب سديد القانون.

(٥) لا صفة للطاعنين المدعين بالحقوق المدنية فيما أثاره بالنسبة إلى ما قضى به الحكم في تهمة السرقة لأن ذلك خارج عن نطاق دعوتهما المدنية.

(٦) من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها دون أن تنقيد في هذا الشأن بدليل



بعينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

٧) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه.

٨) محكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تظمن إليه وتطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان العلة فيما أعرضت عنه من أدلة الثبوت أو أخذت به من أقوال شهود النفي، ما دام لقضائها وجه مقبول.

٩) إن عدول الشاهد عن أقواله السابقة لا ينفي وجودها.

١٠) محكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد دون قول آخر له ودون أن تبين العلة في ذلك فمصرده إطمئنان المحكمة وإقتناعها.

١١) من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصورة.

١٢) إن إستيراد المحكمة في نفي تهمة القتل بمقولة وجود صلة قريى وليقة تربط المظنون جندهم بالقتيل لا يعدو أن يكون تزييداً لا يعيب الحكم بعد الذي أثبتته المحكمة من أنه قد داخلتها الريبة في عناصر الإثبات.

#### الظعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٤

لما كان ما أفصحت عنه الجنى عليها من إقتضاها من زوجها الطاعن كل حقوقها يعنى نزولها عن إدعائها بالحقوق المدنية، فإن الحكم في الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع.

#### الظعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٥

لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هي والدة الجنى عليه إستناداً إلى الإعلام الشرعى المقدم منها - على ما يبين من الإطلاع على محضر الجلسة - وهو ما لم يجحده الطاعن وكان ثبوت الإثراء لها أو عدم ثبوته لا يقدح في صحتها وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقد إبنها نتيجة الإعتداء الذى وقع عليه والذي أودى بحياته، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على إنتصابها مقام إبنها الجنى عليه من أبولة حقه في الدعوى إليها فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١/٢٦/١٩٧٦

من المقرر أن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى، وأنه لما كان من المقرر وفق المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المنصوص عليها فى ذلك القانون، فإن خلا تعين الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وإذ ما كان قانون الإجراءات الجنائية قد سكت عن بيان كيفية إحساب المواعيد، وكانت المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه " إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان أو حدوث الأمر المعتبر فى نظر القانون مجزئاً للميعاد ... وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الإجراء " ... لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الجنى عليه - المدعى بالحقوق المدنية - قد علم يوم ٢٨ من يولييه سنة ١٩٧١ بالجريمة - جريمة القذف - وعركتها، وقد أقام دعواه الماثلة فى ٢٨ من سبتمبر من ذلك العام. فإن أعمال حكم تلك المادة يقتضى عدم إحساب يوم العلم باعتباره الأمر المعتبر قانوناً مجزئاً للميعاد، وإحساب مدة ثلاثة الشهور المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية. من اليوم التالى، فتتقضى المدة يوم ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧١ - باعتباره اليوم الأخير الذى يجب أن يحصل فيه الإجراء - وهو رفع الدعوى خلال ثلاثة الشهور سائلة البیان ويكون الحكم المطعون فيه - وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٥

لئن كان صحيحاً - على ما ثبت من مراجعة مذكرة الطاعة المصرح لها بتقديمها أمام المحكمة الاستئنافية ومدونات الحكم المطعون فيه - ما قالت به الطاعة من أن المحكمة أغفلت الرد على دفعها بعدم قبول الدعوى المدنية لإنشاء صفة رافعيها، وهو مسلك من المحكمة كان يؤذن بتصويب حكمها بإعتبار أن هذا الدفع من الدفع الجهرية التى تلتزم المحكمة أن تقول كلمتها فيه إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم فى الطعن المائل أن دعوى الطاعة فى هذا الصدد لا تعدو أن تكون قولاً مرسلأ عارياً عن دليله يكذبه الواقع الذى أحكمت إليه، ذلك بأن الثابت من مدونات الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المدعين بالحقوق المدنية قد أعلنوا كلاً من انحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية الطاعن - بالدعوى المدنية بإعتبارهما والذى الجنى عليه وقدماً شهادة ميلاد الجنى عليه وملفه المدرسى تدليلاً على ثبوت صفتها فى إقتضاء التعويض المطالب به فى الدعوى المدنية على هذا الأساس المتقدم ذكره، ولم يجادل الطاعن فى صحة

هذين المستدين وما إحتمالا عليه من بيانات دالة بذاتها على أبوة المدعين بالحقوق المدنية للمجنى عليه بل أنه سلم ضمناً بتوافر هذه الصفة، فراح يناقش موضوع الدعوى وأدلتها وعدم تناسب التعويض المطالب به مع الضرر، كما سارت الدعوى شوطاً طويلاً في مرحلتى التقاضى دون ثمة منازعة من جانب الطاعن فى صفة المدعين بالحقوق المدنية، ومن ثم لإن عودته - من بعد - للمنازعة فى صفة المدعين بالحقوق المدنية، فى المرحلة الأخيرة من المحاكمة الإستئنافية، وعلى خلاف ما تنطق به الأوراق من توالى هذه الصفة فما، يكون دفاعاً لا يتسم بطابع الجدية وعارياً عن دليله إذ يدحضه الواقع ولا يسانده، وتكون المحكمة فى حل من الإنقضات عنه دون أن يعتبر سكوتها عن تناوله والرد عليه عيباً فى حكمها، لما هو مقرر من أنه يشترط فى الدفاع الجوهري كما تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع ويسانده، فإذا كان عارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه، فإن المحكمة تكون فى حل من الإنقضات عنه دون أن تتناوله فى حكمها، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً فى حكمها.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢

لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحداً من الطاعنين قد نازع فى صفة المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يقبل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض لإنطوائه على منازعة تستدعي تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥

من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنبج والمغالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم، وإختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها إستثناء من هذا الأصل - مبنى على الارتباط بين تلك الدعوى والدعوى الجنائية ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما، ومشروط فيه أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالبيعة للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية، ومردى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً كما هو الحال فى الدعوى الراهنة، ومن ثم فإنه كان يعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٧

الحكم الصادر فى دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية، ولا يقيد المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى، فالتهم فى جريمة الإعتياد على إرضاء نقود بالرها لا ينفي عنه هذه التهمة عسكه بحكم صادر من

إحدى المحاكم المختلطة يفيد أن معاملته مع الجنى عليه كانت تجارية متعلقة بشراء أقطان. وإذا كانت المحكمة قد فندت ما دفع به المتهم من أن معاملته مع الجنى عليه كانت تجارية، ولم تشر فى حكمها إلى الحكم المدنى المختلط الذى تمسك به، فتفيد هذا الدفع فيه الرد الضمنى على ما جاء بالحكم المختلط .

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٢٢

لا مانع قانوناً من قبول دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدنى على المتهم المفسد دون إدخال وكيل الدائنين فيها، لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها. ومتى كان للمتهم أن يدافع عن مصلحته فى الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق فى الدفاع عنها فى الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٤٠/١١/٢٥

للمحكمة الجنائية عند الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية الخيار بين أن تفصل فى الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها. وذلك على الإطلاق دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لمحيص الدعوى المدنية التى لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعة للدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٤٣/٢/١

إذا كانت الدعوى العمومية والمدنية قد رفعتا على المتهم على أساس أنه قارف بنفسه فعل الضرب الذى وقع على عين المدعى بالحق المدنى وسبب له الضرر المطلوب من أجله التعويض، واستمر النظر فيها على هذا الأساس طوال المحاكمة، فإن المحكمة إذا داخلها الشك فى أن المتهم ضرب الجنى عليه ولم تر أنه قارف أية جريمة أخرى من سلطتها أن تحاكمه عليها فبرأته لعدم ثبوت التهمة عليه، وتبعاً لذلك رفضت الدعوى المدنية المقامة على أنه ارتكب بنفسه الفعل الضار - إنها تكون قد أصابت إذ لم يكن فى وسعها أن تحكم بغير ما حكمت به. ذلك بأن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدنى باعتبار المدعى عليه مستولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مستولاً عن فعل غيره، وليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن تغير السبب الذى تقام عليه الدعوى أمامها وإلا فإنها تكون قد تجاوزت سلطتها وحكمت بما لم يطلب منها الحكم به.

الطعن رقم ٢٠١٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/١٣

يكفى للحكم بالتعويض أن يثبت للمحكمة أن الفعل الذى وقع من المتهم قد ترتب عليه ضرر للمجنى عليه ولو ظهر أنه فى ذاته لا يكون جريمة مستوجبة للعقاب. ومتى أثبتت المحكمة ذلك فى حكمها فإنه

يكون سليماً ولو كان خالياً من بيان الواقعة المرفوعة بها الدعوى فإن هذا البيان لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم بالعقوبة، كما هو نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٢

(١) إن عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية من النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية فيصح الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى، بل يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها. فالمحكم الذي يقضى برفض هذا الدفع بمقولة إن الحق في التمسك به سقط لعدم إيدائه قبل أي دفع آخر أمام محكمة الدرجة الأولى، أو لإعتباره من الطلبات الجديدة التي لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لأول مرة، هو حكم مخطيء في تطبيق القانون.

(٢) إن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها أمام المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى. فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن الجريمة بل كان نتيجة لطرف آخر، ولو كان متصلاً بالجريمة، سقطت تلك الإباحة وامتنع اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى. فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى هي أن المتهم سرق موتوراً من البلدية فادعى شخص مدنياً حشد التهم بالمبلغ الذي دفعه له ثمناً للموتور المسروق طالباً الحكم به عليه متضامناً مع المجلس البلدي، فإنه إذ كان الضرر الذي لحق المدعي بالحق المدني وأسس عليه دعواه لم ينشأ إلا عن واقعة شرائه للموتور وإذ كانت هذه الواقعة مستقلة عن جريمة السرقة التي ما كانت تؤدي بذاتها إلى هذا الضرر، إذ كان هذا وذاك لا تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر هذه الدعوى بل يكون واجباً رفعها إلى المحكمة المدنية.

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣٠

للمدعي بالحقوق المدنية أن يرفع أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض وإن لم يكن قد استأنفه. وذلك بعض النظر عن مسلك التهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية، وله في هذا السبيل أن يعرض لجميع الأسس التي تبرر طلباته. فلا يمنعه من ذلك أن يكون المتهم مسلماً بالمبلغ الذي قضى به عليه ابتدئاً.

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٤

ما دام المدعي بالحقوق المدنية لم يوجه دعواه على الوالد باعتباره مستولاً مدنياً عما وقع من إتهامه إجراماً به فلا يصح له أن ينعي على المحكمة أنها لم تلزمه معه بالتضامن كمستول عن الحقوق المدنية.

الظعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١١/٤/١٩٢٩

إذا كانت الجريمة المطروحة لنظر محكمة الجناح تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى فإن محكمة الجناح يجوز لها مع ذلك الحكم في الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية. أى أنها تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية. ولكن الأمر يكون على خلاف ذلك إذا كان قانون العفو الشامل صدر قبل رفع الدعوى العمومية .

الظعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ٣٠/١/١٩٣٠

- وضع قانون تحقيق الجنايات بالمواد ٢٥٠ إلى ٢٥٧ لمصاريف الدعاوى الجنائية نظاماً كاملاً، وهو دون غيره الذى يرجع إليه فى تعرف أحكامها وكيفية تصرف القضاء بشأنها. وقد تناول فى المواد ٢٥٥ - ٢٥٧ مسألة المصاريف فى الدعاوى التى يكون فيها مدع بحقوق مدنية، فوضع بالمادة ٢٥٥ مبدأ خاصاً بتنظيم العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحق المدنى جعل فيه هذا المدعى مسئولاً أولاً وبالذات للحكومة عن تلك المصاريف. ثم وضع بالمادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ المبادئ الخاصة بالعلاقة بين المدعى بالحق المدنى وبين المتهم فى شأن هذه المصاريف وكيف يسويها القضاء مقررأ فى المادة ٢٥٧ أنه لا يرجع فى أحكام هذه العلاقة إلى القواعد المدنية والتجارية إلا فى صورة واحدة هى صورة ما إذا برئ المتهم ومع تبرئته قد ألزم بتعويضات للمدعى بالحق المدنى. أما باقى الصور فالمادة ٢٥٦ هى وحدها اللازم الرجوع إليها للفصل فيها .

- تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٦ بأن المتهم الذى تقررت إدانته هو الذى يجب إلزامه بكافة ما تكبده المدعى بالحق المدنى من المصاريف. وقد جاءت هذه القاعدة عامة مطلقة لا تفرق بين ما إذا قضى لهذا المدعى بكل التعويض الذى طلبه أو ببعضه وبين ما إذا كان لم يقض له بشئ أصلاً. لكن الشارع قد حد من عموم هذه القاعدة، فاستثنى من متناول تطبيقها صورتين : الأولى أن يكون المدعى المدنى لم يحكم له بشئ من التعويض مع تقرير المحكمة بإدانة المتهم، ففيها لا يلزم المتهم بشئ من مصاريف الدعوى المدنية بل تكون المصاريف على المدعى وحده. الثانية هى صورة ما إذا قضى للمدعى ببعض طلباته فقط، وفيها رأى القانون أن من العدل أن يترك للقاضي مطلق الحرية والإختيار فى تقسيم المصاريف المدنية بين المدعى والمتهم على النسبة التى يراها بحسب ظروف الدعوى، أو إلزام المتهم بكل المصاريف المدنية جريباً على أصل القاعدة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٧  
الناقشة في مقدار التعويض هي مناقشة في مسألة موضوعية صرف لا تصلح أن تكون محلاً للتظلم بطريق  
الطعن بالنقض .

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٣١/٣/٥  
الإشراك في الخطأ يكون محل نظر في تقدير المسؤولية المدنية فلا يسأل مائق السيارة وحده عن التعويض  
كله مع إغفاء شريكه في الخطأ من تحمل شيء فيه، بل مسؤولية ذلك السائق إنما تكون بمقدار ما وقع منه  
من خطأ.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥  
لما كان المستول عن الحقوق المدنية قد إستأنف في ٩ يولييه سنة ١٩٧٥ الحكم الصادر من محكمة أول  
درجة بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٧٥ فإن ما إستأنفه يكون بعد المهاد المحدث في المادة ٤٠٦ من قانون  
الإجراءات الجنائية ولا محل لما ذهب إليه الطاعن في وجه طعنه من تمسكه بنص المادة ٢١٨ مرافعات ذلك  
أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون  
الإجراءات وفقاً لنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا  
لسد النقص. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد أعطت للمسئول عن  
الحقوق المدنية حتى إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح  
وهو حق مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب وهو قائم حتى ولو كان الحكم  
في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن  
سبب واحد إلا أن الموضوع في إحدهما لا يختلف عن الأخرى لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات  
الجنائية قد حقق طرق الطعن في الأحكام ومواعيدها فهي الواجبة الإلتزام ولا محل للرجوع إلى قانون  
المرافعات فيما ورد به نص في قانون الإجراءات.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٨  
إن عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بقرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو  
بطلانها، فلا يوجب الحكم إقفائه عن الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الإستئناف المرفوع من  
المدعين الحق المدني لعدم أدائهما الرسم إلا أمام المحكمة الإستئنافية ذلك أنه لا إلزام على الحكم بالرد على  
دفع قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٠

لما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة ..... أن المدعين بالحقوق المدنية تنازلا عن دعوتهما إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بأيدي الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - بمخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تتيح للمدعى بالحقوق المدنية أن يرك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى - خطأ يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعوتهما والزائهما بمصاريفها السابقة على ذلك الورك .

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٩ مكتب فتى ١١ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٦٠/١/١٢

- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المصرح متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة. ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته، أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة، أو عن طريق إستغلالها ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به، علم به أو لم يعلم كما يستوى أن يكون التابع - في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية - قد قصد خدمة متبوعه أو جرت نفع لنفسه - يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة .

- بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء إختياره لتابعه عندما قلده العمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته - فإذا ألبت الحكم أن المتهم يعمل سائق سيارة لدى المستول عن الحقوق المدنية، وكانت وظيفته هذه قد يسرت له الحصول على الأسمت بعد إثبات رقم سيارته على التصاريح المزورة، وأن هذه الوظيفة هي السبب الذي مكن المتهم من مقارنة ما أسند إليه - وهو سبب مناسب في ذاته لتحقق مسئولية المتبوع أساسه إستغلال التابع لوظيفته - فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببلغ التمييز على سبيل التضامن بين المتهم والمستول عن الحقوق المدنية هو قضاء سليم من ناحية القانون .

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ مكتب فتى ١١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢١

المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية - وإن أجازت للمستول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه إليه إدعاء مدني فيها إلا أن



هذا التدخل الإنضمامي لا يعطى المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذي لا يحسم الحكم فيها، إذ دل الشارع بما نصت عليه المادتان ٤٢٠ في فقرتها الأولى، ٤٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في وضوح وصرامة - على أن الطعن بطريق النقض وهو طعن غير عادي لا يكون إلا لمن حسم الحكم المطعون فيه - ولما يخص بمقوقه فقط، ولا يعتبر الشخص طرفاً في الحكم إلا إذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه - فطعن المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز إلا فيما يخص بالدعوى المدنية بالنظم مما انتهت إليه المحكمة في قضائها ضده - فإذا كان الثابت من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التي أقامتها النيابة العامة ضد المتهمين - ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما - فإن طعنها على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

#### الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٠

إذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعى بالحق المدني هو والد الجني عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بحضور الجلسة وصدر الحكم من أنه إدعى مدنيًا بصفته ولياً طبيعياً على ولده الجني عليه، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية، ولما كان الطعن يتصل بغير الطاعن من المتهمين معه إذ أن الحكم قضى بالزامهم جميعاً بالتعويض متضامين، فإنه يصح نقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة إليهم جميعاً عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

#### الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ٧/١١/١٩٦٠

إذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ما قاله من أن التهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية ونحت إشرافه دون أن يبين العناصر التي استقى منها ذلك، كما لم يبين عمر التهم وهل تجاوز من الولاية على النفس - فإن الحكم يكون معيياً بالقصور .

#### الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦١

المراد بنص المادة ١٣٧ من قانون السير الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أن يكون للمضنور حق مقاضاة شركة التأمين بالمبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحكمة المختصة - وهي المحكمة المدنية - دون اللجوء إلى استعمال حق مدنيه في الرجوع عليها - وهو أمر لا يحسم القاعدة المقررة بالمادة الرابعة من قانون أصول المحاكمات الجزائية - وهي قاعدة قد وردت على سبيل الإستثناء لتبين عدم التوسع فيها وقصرها على الحالة التي يتوافر بها الشرط الذي قصد به المشرع أن يجعل الإلتجاء إلى المحاكم الجزائية منوطاً بتوافره

- وهو قيام السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر، فمضى كان التعويض المطلوب يستند إلى عقد التأمين  
كان لا محل للقول بإختصاص المحاكم الجزائية بنظره، ومضى تقرر ذلك، وكانت الدعوى المدنية قد إختصمت  
بها الشركة الطاعنة على أساس عقد التأمين وقضت المحكمة الجزائية بإختصاصها بنظرها وفصلت فيها على  
مبدأ جرى به قضاء الدائرة الجزائية تخكمة النقض بالإقليم الشمالي، فإن الهيئة العامة ترى العدول عنه  
والفصل في الدعوى وفقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، ويتعين لذلك نقض الحكم  
المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من إلزام الشركة الطاعنة بالتعويض، والقضاء بعدم إختصاص المحاكم  
الجزائية بنظر الدعوى المدنية قبلها .

الطعن رقم ٥٧٨١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٩

لما كان القضاء بالبراءة في صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم ثبوت التهمة إنما يتلزم معه الحكم برفض  
الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم، فإن الطاعنة - المدعية بالحقوق المدنية والتي طرفاً  
في الخصومة الاستئنافية أمام محكمة ثاني درجة - تتوافر لها الصفة والمصلحة في الطعن وأن لم ينص في  
منطوق الحكم المطعون فيه على رفض دعواها المدنية.

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥

لما كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية وإجراءاتها في المواد ٢٥١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية  
وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه يتيح في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية  
الإجراءات المقررة بهذا القانون فإن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعة أمام القاضى الجنائى تخضع  
للقواعد الواردة في قانون الإجراءات فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في  
ذلك القانون نصوص خاصة بها فإذا قبلت المحكمة الجنائية الإدعاء المدلى أصبح المدعى بالحقوق المدنية  
خصماً في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الإعلان وإبداء الطلبات  
شأنه في ذلك شأن المتهم.

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩

لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هي إينة أجنى عليه - على ما يبين من الإطلاع على  
بطاقتها الشخصية التي أوردتها الحكم بمدوناته - وهو ما لم يجده الطاعن، وكان ثبوت الإرت لها أو عدم  
ثبوته لا يقدح في صحتها كأبنة أجنى عليه، وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقد والدها نتيجة الإعداء  
الذى وقع عليه والذى أودى بحياته، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا

على إنتصابها مقام والدها المجنى عليه من أبولة حقه في الدعوى إليها، فإن منى الطاعن لى هذا الصدد يكون غير صحيح .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٨  
من المقرر انه لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الطعن على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بأسباب خاصة بهذه الدعوى لإنعدام صفته في ذلك، فإن ما ينهه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم بيانه صدور طلب بتحريك الدعوى الجنائية قبل الطعون ضده لا يكون مقبولا .

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ٥/١٢/١٩٨٨  
لما كانت الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها فإن القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

#### \* الموضوع الفرعى : دعوى مدنية - إستئنافها :

الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٥٧  
الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزماً للمحكمة الإستئنافية وهي تفصل في الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعوتين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عن الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية إستئنافاً - إنما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويتين عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٧  
بينت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية الحالات التي يجوز فيها للمتهم والنيابة العامة رفع الإستئناف، ثم نصت على أنه فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الإستئناف من المتهم أو النيابة إلا بسبب خطأ في تطبيق القانون أو تأويله، وقد فسرت محكمة النقض الخطأ في القانون الوارد في المادة ٤٠٢ إجراءات بمعناه الواسع بحيث يشمل أيضاً وقوع بطلان في الإجراءات أو الحكم وبين من نص المادة مسافة الذكر والمادتين ٤٠٣، ٤٠٤ أن قانون الإجراءات الجنائية عرض لحالة البطلان الذي يلحق الإجراءات أو يلحق الحكم، وعرض المتهم والنيابة العامة وحدهما بإستئناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحق المدني، ومن ثم فإذا كان الإستئناف قد رفع من المدعى بالحق المدني عن تعويض يقل عن التصاب الإنتهائي للقاضى الجزئى، فإن إستئنافه يكون غير جائز قانوناً ولا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الإستئناف ولم يكن في حساب المدعى بالحق المدني وقت رفعه الإستئناف من عدم إيداع الحكم الابتدائى أو التوقيع

عليه في المعاد القانوني مما يلحق به البطلان إذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لمجديه حق إستئناف الحكم إبتداء.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٣

تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية إستئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً. ومن المقرر أن حقه في ذلك قائم ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه، لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب، ذلك أن الدعويين وإن كانا ناشئين عن سبب واحد، إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي. وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الإستئنافية، لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم. ولما كانت المحكمة الإستئنافية قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضي به يعلم إستئناف النيابة له. بحيث يتمتع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم فإنه بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، مما يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٠

إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجري أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها، ما دامت فيه نصوص خاصة بها، لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته أجازت للمدعي بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً، ومن ثم فلا يجوز للمدعي بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده، متى كان التعويض المطالب به لا يبرو على النصاب الإتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله، وكانت هذه القاعدة تسري ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت، وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠

تميز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، وحقه فى ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق التهم لا يقيد به إلا النصاب .

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٢

للتهم دائماً إستئناف الحكم الصادر عليه بتعويض فقط فى مادة جنحة مهما كان مقدار المدعى به من طالب الحق المدنى سواء أكان هذا المقدار يزيد على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً أم لا يزيد عليه. لأن المادة ١٧٥ تحقيق جنابات جاءت بإطلاق قبول إستئناف التهم عن الأحكام الصادرة فى مواد الجنح غير مفرقة بين ما إذا كان الإستئناف مرفوعاً عن حكم صادر بمسئولته فى الدعويين العمومية والمدنية معاً أو فى الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية، ولا بين ما إذا كانت قيمة الدعوى المدنية تزيد على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً أو كانت لا تزيد عليه. وذلك على خلاف ما جاءت به المادة ١٧٦ تحقيق جنابات الخاصة بإستئناف المسئول عن حقوق مدنية وإستئناف المدعى بالحق المدنى من وجوب إشراط زيادة المبلغ المدعى به على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً.

#### • الموضوع الفرعى : دعوى مدنية - إقلمتها :

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٦

أباح القانون بمقتضى إستئنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلاً بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بالزام التهمين بتعويض المدعى بالحق المدنى عن الأضرار المادية والمعنوية التى لحقت بها من جراء مصرع إبنها فى الوقت الذى استقرت فيه على أن الفعل الجنائى من هذه الناحية منعدم فى الأصل فالتضمن المطالب به يكون إذن عن ضرر غير مباشر ويكون الإدعاء به خارجاً عن اختصاص المحكمة الجنائية.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٧

منى كانت الدعوى المدنية وجهت إلى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع أن له من يمثله قانوناً وهو فى هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة إذ قبلتها على الصورة التى رفعت بها تكون قد أخطأت فى القانون رغم ما إتخذته الحكم من جانبيه من تعيينه ممثلاً للقاصر فى غير الحالة التى توجب ذلك.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ٤/٦/١٩٥٧

الأصل فى الدعوى المدنية التى ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفى موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها فى موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بعدئذ الحكم فى الدعوى المدنية على إستقلال لزوال ولايتها فى الفصل فيها وذلك فيما عدا الأحوال التى نص عليها القانون إستثناء من هذه القاعدة .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٧

تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد فى تلك المجموعة نصوص خاصة، ومن ثم فلا محل لإستناد المدعى بالحق المدنى إلى ما هو مقرر فى المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بشأن الإستئناف.

الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ٢/١/١٩٦١

نظم القانون إجراءات الإدعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائى بحيث لا يكتسب المضرور أو من إنتقل إليه حقه هذا المركز القانونى بما يوجب عليه من حقوق وآثار إلا إذا باشر الإدعاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً، ولما كانت واقعة الإدعاء بحقوق مدنية هى التى تسبغ على صاحبها الصفة فى إستئناف الأمر الصادر من النيابة العامة ومن غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى تعين لزماً توافر هذه الصفة قبل رفعه، ومعنى كان ذلك، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت هى الأخرى للمجتنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية، فإن الطعن المقدم من والد وأخ المجنى عليهما فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم قبول الإستئناف المرفوع منهما عن أمر رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل المجنى عليهما - دون أن يسبق لهما الإدعاء فى التحقيق بحقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديمه من لا صفة له فيه .

الطنن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٧

المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبه المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم. ولما كان بين من الأوراق أن الطاعن "المدعى المدنى" لم يطلب من المحكمة إبداء أقوال أمامها، فإنه لا محل لما يتعاه من خطأ الحكم فى تطبيق القانون لإغفال المحكمة إعمال حكم المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد بعد حلف اليمين. ولا يعيب الحكم عزوفه عن سماع أقواله وتحويله فى قضائه على ما تضمنته التحقيقات.

الطنن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ٥/٧/١٩٧٢

تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها. ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يخص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى، وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض. وإذا كان الطاعن فى دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتعويض قدره قرش واحد فهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهاى لتلك المحكمة لو وصف بأنه مؤلف. ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم القاضى برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الإستئنافية بعد أن إستأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدانته وإلزامه التعويض المطالب به ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه إبتداء بطريق الإستئناف كما تقدم القول.

الطنن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١/١١/١٩٧٦

لما كان الثابت من الأوراق والمقررات المنضمة أن المتهم هو الذى إستأنف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة دون أن يستأنفه المسئول عن الحقوق المدنية إذ خلست الأوراق كافة مما يفيد تقريره بإستئنافه كما خلا الحكم المطعون فيه مما ينشئ عن ذلك - خلافاً لما يذهب إليه الطاعن فى أسباب طعنه فإن المحكمة الإستئنافية إنما تكون قد إتصلت بإستئناف المتهم الذى لم يختصم المسئول عن الحقوق المدنية لأنه ليس

عصماً له بل هو متضامن معه في المسؤولية المدنية ويكون قبول المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية وهي يصدد نظراً لاستئناف التهم مجرد تدخل إنضمامي لا يسبغ عليه طبقاً لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية صفة الخصم مما هو شرط لقبول الإدعاء أو الطعن وإستئناف التهم على إستقلال إذا كان يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعة والزموم لا ينشئ - للمسئول - حقاً في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضي.

الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧

- لا يكون للمدعي بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً، وإنطوى العيب الذي شابه الحكم على مساس بالدعوى المدنية. لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون أنه أنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى المدنية على أن الطاعن ترك دعواه المدنية التابعة ورفع الدعوى ذاتها إلى المحكمة المدنية، ولم يتصل هذا الشق من الحكم بالأسباب التي تحمل لقضاءه بالبراءة، فإنه لا تكون للطاعن صفة أو مصلحة فيما يشره في أسباب طعنه من أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية.

- لما كان المستفاد من نص المادتين ٢٩٢، ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعي بالحقوق المدنية يعد تاركاً لدعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية، إذا قام برفعها من بعد أمام المحكمة المدنية، متى اتحدت الدعويات خصوصاً ومسيباً وموضوعاً، لأنه بذلك يكون قد أفصح عن إرادته في التنازل عن الحق في سلوك طريق التذاعي أمام المحكمة الجنائية.

- لما كان الطاعن يقر في مذكرة أسباب طعنه أن الإلتفاق اضر بينه وباقي الطاعنين وبين المطعون ضده في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ قد تالات فيه إرادة طرفيه على إعتبار نصوص المواد ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر هي المخاطمة لهذا الإلتفاق بالإضافة إلى الشروط الواردة به، فإن إستناد الطاعن إلى الإلتفاق المذكور في طلب التعويض أمام المحكمة المدنية لا يتحقق به المغايرة في السبب عنه الدعوى المدنية التابعة، إذ الواقعة التي يستمد منها الطاعن حقه في طلب التعويض في الدعويين واحدة هي مخالفة المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ متمثلة في واقعة عدم الشروع في البناء في الموعد المقرر قانوناً، وهي ذات الواقعة التي أقيمت بها الدعويان الجنائية والمدنية التابعة وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في فضائه على عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تأويله. ولا



يقدر في ذلك أن يكون الإتفاق المحرر بين الطرفين قد تضمن - ضمن ما تضمنه - تحديد قيمة التعويض في حالة مخالفة المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر، إذ هذا التحديد في جوهره لا يعدو أن يكون مجرد تقدير إتفاقي للتعويض الواجب أدائه وهو ما يجيزه نص المادة ٢٢٣ من القانون المدني، فلا يعتبر بطلانه مصداقاً لوجوب هذا التعويض.

#### الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٦١/١/٢

نظم القانون إجراءات الإدعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يكتسب المضرورة أو من إنتقل إليه حقه هذا المركز القانوني بما يوجب عليه من حقوق وآثار إلا إذا باشر الإدعاء بمقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً، ولما كانت واقعة الإدعاء بمقوق مدنية هي التي تسبغ على صاحبها الصفة في إستئناف الأمر الصادر من النيابة العامة ومن غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - تعين لزماً توافر هذه الصفة قبل رفعه، ومتى كان ذلك، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت هي الأخرى للمدعى عليه وللمدعي بالحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قد قصرت هذا الحق على الجنبي عليه والمدعي بالحقوق المدنية، فإن الطعن المقدم من والد وأخ الجنبي عليهما في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم قبول الإستئناف المرفوع منهما عن أمر رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل الجنبي عليهما - دون أن يسبق لها الإدعاء في التحقيق بمقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديمه من لا صلة له فيه .

#### الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤

المادة ١٤٢ من قانون العقوبات السوري إنما قصدت بالمسؤولين مدنياً - الأشخاص المسؤولين قانوناً عن عمل غيرهم - وهم الذين تناولتهم المادتان ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدني السوري وأساس مسئوليته ما إفترجه القانون في حقه من ضمان سوء إختيارهم لتابعيهم أو تقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن هم تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء - ذلك بأن أساس مسئوليتها هو الإلتزامات النافذة عن عقد التأمين - لكل نزاع يقوم حول ذلك يتعلق بالمسئولية العقيدية وعمله تخاكم المدنية .

#### \* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - إنتضاؤها :

#### الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢

إن إنتضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتماً في المسئولية المدنية، فإن نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٧

لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على إنقضاء الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى كما نصت المادة ١٧٢/٢ من القانون المدنى على أن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإن ما ذهبت إليه الطاعة من أن خطأ الحكم بالتصديق مرة ثانية بالفصل فى الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى يضر بمصلحتها فى إحساب مدة سقوط الدعوى المدنية بالتقدم، مردود بأن الدعوى الجنائية لم تسقط ولا يكون سقوط الدعوى المدنية إلا بسقوطها ومن ثم فلا مصلحة للطاعة فى النعى على الحكم بالخطأ لتصديه بالفصل مرة ثانية فى الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى مع أنه غير مطروح على محكمة الإعادة ولا يقبل منها ما تثيره فى هذا الصدد لأن المصلحة هى مناط قبول وجه الطعن وحيث تلقى لا يكون مقبولا .

الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٢

لما كان من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين فى أمر معين وبشروط معينة، وهذا وجب ألا يتوسع فى تأويله، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع، على أن ذلك لا يحول بين قاضى الموضوع وبين حقه فى أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التى تم فيها نية الطرفين والنتائج المتجاة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له بإتفاقهما عليه - شأنه فى ذلك شأن باقى العقود - إذ أن ذلك من سلطته وله رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملاسات التى تم فيها تحمىل ما استخلصه منها، وكان الحكم قد استخلص من محضر الصلح المقدم أنه غير خاص بالدعوى المدنية المطروحة وكان استخلاصه سائفا فى العقل تحمله عبارات الصلح وملابساته، فإن ما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبوله الدعوى المدنية لسبق تنازل المدعين بالحق المدنى عن حقوقهم يكون قد إقرن بالصواب.

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٠

إذا كان بين من الإطلاع على أوراق الدعوى، أنه قد إنتضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩، مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنب، دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنتضت بمضى المدة، دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها، فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى.

الطعن رقم ٨٩٦٥ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٣٠٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٩

لما كان الصلح عقد ينحسم به النزاع بين طرفيه في أمر معين وبشروط معينة، فإن على محكمة الموضوع إذا ما عرض عليها عقد الصلح أن تستخلص من عباراته ومن الظروف التي تم فيها تحديد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه وبيان ما إذا كان يحمل في طياته تنازلاً من الجني عليه عن حقوقه المدنية، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعن بالتعويض دون أن يعرض لدفاعه المسطور بمحضر الجلسة وطلبه إعتبار الدعوى المدنية غير قائمة إستناداً إلى عقد الصلح الذي قدمه للتدليل على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعبه ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإعادة، ومعنى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضي نقضه أيضاً فيما قضى به في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها بالنسبة للطاعن.

الطعن رقم ٣٩٢٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٦

لما كان الثالث من المفردات المضمومة - أن المطعون ضده تنازل عن دعواه المدنية على النحو الثابت بمحضر الصلح آنف البيان، فإنه كان يعين على المحكمة أن تقضي بإلثبات هذا التنازل، أما وإنها لم تفعل، ولقضت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بشأن الدعوى المدنية فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون.

#### \* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها :

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٤

إذا كان ما ألبته الحكم في صدد مسئولية الشركة المستولة عن الحقوق المدنية لا يبين منه إذ كان قد أقام مسئولية هذه الشركة على أساس مسئولية التبوع عن خطأ تابعه بإعتبار أن هذا الخطأ وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أم أقام مسئوليتها على أساس تقصيرها في وضع نظام محكم لسياراتها مما يسر للمتهم الذي يشتغل عاملاً لديها سبيل إستعمالها فجعلها الحكم بذلك مسئولة عن الحادث مسئولية أصلية فإن الحكم يكون قاصراً البيان قصوراً يعبه ويسوجب نقضه بالنسبة للشركة المستولة عن الحقوق المدنية .

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١١٤٨ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٨

إذا رد الحكم الإستئنافي على دفع الطاعن الأول بعدم جواز محاكمته بشأن جريمة التزوير بقوله " إن دعوى الإشتراك في التزوير منظرية عن طريق اللجنة المباشرة والتي أعلنت قبل أن توجه النيابة إتهامها بالإشتراك في التزوير وقبل قرار الحفظ الذي أصدرته النيابة عند إنتهائها من تحقيقاتها فلا يقدح في قضاء

محكمة أول درجة بإدانة المتهم أن النيابة قد قررت صرف النظر عن تهمة التزوير لأنها كانت مطروحة أمام المحكمة عن طريق قانوني ثم كونت عقيدتها من حيث ثبوت الإتهام وصحته وقضت بما قضت بتأثيم النهم عنها " لأن هذا الرد سائغ مقبول .

الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٤

فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - أحدهما - أن يحذروا مستخدمى المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حوفا - وثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقرّبوا منها. وإذا كانت طبيعة التحذير تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحوفا بالقرب من القطار، فإن طلب عدم الإقتراب من العربات المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضى أن يكون قبل وأبان عملية المناورة لإحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير. كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من إجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك، والمستفاد من النص الأخير أن إجتياز الخط ولو كان أمراً منهياً عنه لا يمنع من القيام بواجب التحذير، وأن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء براءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من العربات، فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الإقتراب من العربات الذى يوجه إلى عمال الشحن قبل وأبان عملية المناورة، كما أنه لم يعن ببيان حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ. وكان الحكم قد أقام قضاءه فى - رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيساً على التفسير الخاطئ للائحة السكة الحديد، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التى اعتمد الحكم عليها وكان له أثره فى تكوين عقيدة المحكمة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩

أنه عن الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية خضوع المدعى بالحق المدنى لأحكام حراسة الطوارئ فإن المشرع إذ عول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سلطة اتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بفرض الحراسة، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة بغل يدهم عن إدارتها أو التصرف فيها فلا يكون لهم تمأ لذلك حق التقاضى بشأنها، وليس فى

ذلك نقص في أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون. بيد أن هذا القيد لا يتعدى إلى حق الخاضع للحراسة في التقاضى بشخصه إذا ما خلفه ضرر من جريمة وقعت على نفسه أو مست شرفه وإعتباره، ومن ثم فإن ما يثيره المستأنف في هذا المنحى يكون غير قويوم.

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٢/٥

من المقرر أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يرتب تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها وإن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر ويرتب كافة الآثار القانونية .

الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٩

مضى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن مصلحة الضرائب على الإنتاج التى يمثلها الطاعن - وزير المالية بصفته - قد طلبت فى كتابها إلى النيابة العامة بشأن إقامة الدعوى الجنائية قبل المتطوعين ضده أن يشمل الحكم إلزامه بالحقوق المدنية المطلوبة والتى أفصحت عن أسسها ومقنناتها ومن ثم فإن هذا الطلب تتوافر له مقومات الإدعاء المدنى فى مرحلة الاستدلال كما يحتر معه تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية أمام محكمة أول درجة شاملاً بالضرورة إحالة الدعوى المدنية إليها دون حاجة إلى إتباع الطاعن إجراءات الإدعاء المدنى المنصوص عليها فى المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية، وبالتالي فإن إستئنافه للحكم الابتدائى بالنسبة للدعوى المدنية يكون جائزاً ولو أنه لم يتبع تلك الإجراءات أمام محكمة أول درجة، ومن ثم فإن طعنه المائل وقد استولى باقى الشروط المنصوص عليها فى القانون يكون مقبولاً شكلاً:

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥

من المقرر أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يرتب تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها وأن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر ويرتب كافة الآثار القانونية.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧

لما كانت جريمة البلاغ الكاذب ليست من الجرائم التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على الشكوى المنصوص عليها فى المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يتوقف قبولها على تقديم الشكوى فى الجيعاد الوارد بها ولو كانت مرتبطة بجريمة قذف أو سب - فإن التمس على الحكم فى هذا المنحى يكون بعيداً عن الصواب .

الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣

لما كانت الدعوى الجنائية أحيلت إلى محكمة الجنايات بوصف أن الطاعن أقرف جنائية التوسط فى طلب رشوة لموظفين عموميين إلا أن محكمة أمن الدولة العليا بحكمها المطعون فيه إنتهت إلى أن الواقعة جنحة نصب ودانت الطاعن على هذا الأساس طبقاً للمادة ٣٣٦ عقوبات لما كان ذلك وكانت العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو قرار الإتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقررته المحكمة. لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء قاطع للتقادم من تاريخ ١٩٨٠/٦/١٩ وهو تاريخ إحالتها من نيابة جنوب القاهرة إلى نيابة أمن الدولة العليا بأمر الإحالة وقائمة أدلة البوت حتى ١٩٨٥/٧/٢٨ وهو تاريخ إحالتها من نيابة أمن الدولة العليا إلى محكمة أمن الدولة العليا فإنه يكون قد إنقضى مدة تزيد على الثلاث سنين المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب دون إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمعنى المدة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيأً معيأً نقضه وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

#### \* الموضوع الفرعى : دعوى مدنية - تركها :

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٣٠

لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية قد إضوطت لإعتبار المدعى بالحق المدنى تاركاً لدعواه أن يكون غياه بعد إعلانه لشخصه ودون قيام علو تقبله المحكمة، وكان ترك المرافعة على هذه الصورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً، وكان المتهم لم يتمسك برك المدعى لدعواه أمام محكمة الموضوع فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة لدى محكمة النقض .

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٢

متى قالت المحكمة " إن الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدنى قد أعلن للحضور للجلسة إلا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن فى عمله المختار ولا يصح لذلك إعباره تاركاً دعواه "، فإن هذا التعليل الذى بنت المحكمة عليه قضاءها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٨

مضى كان التهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدنى لشخصه بالحضور فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة إعتباره تاركاً لدعواه، فإن الدفع بطلان الحكم فى الدعوى المدنية لصدوره دون إعلان المدعى بالحق المدنى ودون حضوره يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧

من المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحق المدنى يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥

من المقرر أنه متى إتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها، وأن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية وذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية. ومن ثم فإن ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه وإببات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء بتبرئة الطاعن من الجريمة بعد أن توافرت أركانها .

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٨

إذا كان الطاعن لا يدعيان أنهما أعلنوا المدعى بالحقوق المدنية لشخصه لحضور الجلسة التى تخلف عن حضورها فضلاً عن أنهما لم يحضرا أيضاً بطلب الجلسة ليعتباره تاركاً لدعواه فإن قضاء الحكم الإبتدائى المؤبد بالحكم الطعون فيه برفض الدفع باعتبار المدعى المدنى تاركاً لدعواه يكون فى محله .

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٣

إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو علم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إبداؤه طلبات بالجلسة " . فقد إشتطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة. ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً. ولا كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات محاكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يثيره فى وجه طعنه " من خطأ الحكم لعدم قبضته باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه " أمام محكمة الموضوع، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٤

من المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه. ولما كان الثابت أن المدعى بالحقوق المدنية قد تخلف عن الحضور بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد طلب المدافع عن الطاعن الحكم بإعتباره تاركاً لدعواه المدنية إلا أن المحكمة لم تقضى بهذا الطلب وكان الطاعن لا يدعى بأسباب طعنه أن المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن شخصياً بالحضور لتلك الجلسة وإنما يقول أنه يعلم بها من توقيع وكيله على التقرير بالإستئناف، فإن طلبه يكون فى غير محله وظاهر البطلان ولا جناح على المحكمة إذا هى إنتفت عن الرد عليه .

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١١

جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومن بينها الرسوم الصادر فى ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ - برسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول، الذى ألقى وحل محله القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - هى عقوبة تنطوى على عنصر التعويض، ولما كان يوجب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها فإن ما يتعاه الطاعن بأنه كان يمين الحكم بإعتبار المدعية بالحقوق المدنية تاركة لدعواها المدنية لتخليها عن المثول أمام محكمة ثانية درجة - يفرض صحة ذلك - يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩

إن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى بإعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً لدعواه المدنية مردود بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر - على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على الدعوى الجنائية - يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة أو عن طريق المدعى بالحق المدني، بل إنه حتى فى الجرائم التى علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من الجنى عليه، فإن تركه لدعواه وكذلك الحكم لو كان الجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصحيفة واحدة، ذلك لأن ترك الدعوى المدنية خلاف التازل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجبه وهو بوصفه تنازلاً عن إجراءات الدعوى المدنية يجب أن يقدر بقلده بحيث لا ينسحب إلى غيره من إجراءات الدعوى الجنائية، ولأن التوك هو محض أثر قانونى يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعدها دلائلها كورقة تنطوى على تعبير عن إرادة الجنى عليه فى



التقدم بشكواه يكفى لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها وحلها باعتبارها صاحبة الولاية الأصلية عليها، ومن لم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة بل فى واجبتها الفصل فيها ما دام أنها قد قامت صحيحة ولم يتنازل الجنى عليه عن شكواه، لما كان ذلك، فإن ما يثيره المستأنف فى هذا الصدد يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٥ مكتب قضاى ٢٧ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢١

إن التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول - الذى يحكم واقعة الدعوى - وإن كانت تنطوى على تضمينات مدنية تجيز لمصلحة الجمارك التدخل فى الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بها والطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من أحكام، إلا أنها فى حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بتحقيق وقوع أى ضرر على المصلحة فلا يجوز توليها إلا من محكمة جنائية ولا يتوقف لفضاؤها لها بها على تدخل من جانبها فى الدعوى وتلتزم المحكمة فى هذا القضاء التقدير المحدد فى القانون ومن ثم فإن أجازة هذا التدخل إنما هى على سبيل الإستثناء فلا يجرى عليه - وأن وصف بأنه دعوى مدنية حكم اعتبار المدعى بال حقوق المدنية تاركاً الدعوى المدنية الوارد بالمادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية لأن هذا الحكم ما وضع إلا للدعوى المدنية التى تقام بطريق التبعية عن لحقه ضرر بالفعل من الجريمة للمطالبة بالتضمينات المدنية البحث - أى التعويض الذى تقدره المحكمة بنفسها بعد طلبه مقابل الضرر الواقع - والأصل فى هذه الدعوى أن ترفع أمام المحاكم المدنية وهى بذلك تختلف طبيعة وحكماً عن ذلك التدخل من مصلحة الجمارك. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض إستئناف الطاعن وتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه فيما قضى به من إعتباره تاركاً للدعوى المدنية المقامة من المصلحة قبل المطعون ضدهما بالمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وذلك لعدم حضوره بالجلسة، فإنه يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه ولما كانت هذه المخالفة قد حجبت عن نظر الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧

لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات إذ نصت على أنه " يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " فقد إضطرط أن يكون غياب المدعى بال حقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر قبله المحكمة ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى

تستلزم تحقيقاً موضوعياً، وإذا لم يتمسك الطاعن بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٤

من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحركها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها فإن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية وذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن ترك المدعية بالحقوق المدنية لدعواها وإثبات الحكم لذا التوك لم يكن يستتبع القضاء ميرثة الطاعن عن الجريمة بعد أن توافرت أركانها ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧

لما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة ١٩٧٥/١٠/٣٠ حق المدني عن نفسه وبصفته قرر بتنازله عن دعواه إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون أخطأ في القانون بمخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية تتيح للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى - خطأ يعيبه ويستوجب نقضه جزئياً وتصحيحه بإلبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه والزامه بمصاريفها.

الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢

متى كان الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية قد قرر أمام محكمة الإشكال بجملة ١٩٧٥/١١/٣٠ بأن التهم صدد قيمة الشيكين وأنه يتنازل عن الدعوى المدنية وقدم إقراراً مؤرخاً في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ صادراً من المدعى بالحقوق المدنية يحمل هذا المعنى فإنه يتعين لذلك إثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية مع إلزامه بمصاريفها السابقة على ذلك التوك عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه والحكمة من إشراط الإعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى.

الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨٣/١/٦

إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرسال وكيله عنه أو عدم إيدائه طلبات بالجلسة فقد إشتطت أن يكون غياب المدعى عليه بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر قبله المحكمة.

الطعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٢

لما كان ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على الدعوى الجنائية. ومن ثم تظل تلك الدعوى قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها ما دام أنها قد قامت صحيحة. ويضحي ما يثوره الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٢

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه والحكمة من إشتراط الإعلان لشخص المدعى هي التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

لما كانت المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص أن " للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ويلتزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك ..... " وكان من المقرر ووفقاً للمادة ٢٦٦ من القانون ذاته أنه يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في القانون المذكور فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية أما إذا لم يوجد نص خاص في قانون الإجراءات الجنائية فلمس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات، وإذ كانت المادة ١٤٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن يكون ترك الخصومة بإعلان التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع إطلاع خصمه عليها أو بإيدائه شفهاً في الجلسة وإثباته في المحضر، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من نص يتعارض مع ذلك النص، وكان المدعى بالحقوق المدنية قد ترك دعواه المدنية بإقرار صريح موقع عليه منه - على السباق المتقدم - فإنه يتعين القضاء بتقضي الحكم المطعون فيه وإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية .

الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥

لما كان نص المادة ٢٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على أنه " إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية، يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية. ما لم يكن قد صرح بذلك الحق المرفوع به الدعوى "، ومفاد ذلك بمفهوم المخالفة، وأنه لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية بعد أن حكم فى دعواه المدنية من المحكمة - بالترك - وما دام حكم الترك قائماً لم يبلغ، على السياق المتقدم، وهو الحال فى الدعوى الماثلة - أن يعود ليجدد الدعوى تلك من جديد أمام المحكمة الجنائية لأن هذا الترك منه يعد إسقاطاً تحقق آثاره القانونية بمجرد صدور الحكم به ولا يملك المسقط العودة إلى ما أسقط حقه فيه باعتبار أن طبيعة الإسقاط تنبئ على الرجوع فيما تناوله من إسقاط، وكل ماله هو اللجوء إلى المحكمة المدنية ما لم يكن قد صرح بذلك الحق المرفوع به الدعوى .

الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " . فقد إضرطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه دون قيام عذر تقبله المحكمة، ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة سائلة البیان هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً. ولما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن الطاعن لم يتمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية لتخلفه عن الحضور أمامها بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، فليس له أن يثير هذا الدفع أبداً كان وجه الرأى فيه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩

لما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يحضر رغم إعلانه لشخصه دون عذر مقبول فيعتبر تاركاً لدعواه المدنية.

الطعن رقم ٧١٣٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧

أن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ قضت على أنه يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة، قد إضرطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه دون قيام عذر تقبله المحكمة، ولذا فإن الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً. ولما كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة

الموضوع باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية خلافاً لما يشير به الطعن فليس له أن يشتر هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٣٣١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣٠

من المقرر أنه لا يجوز إستئناف الحكم الصادر بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المدنية ما دام أنه مقر بصحة رواية الحكم عن حدوث هذا الورك، وأنه حيث يفتق طريق الإستئناف وهو طريق عادى من طرق الطعن يفتق من باب أولى الطعن بطريق النقض وهو طريق غير عادى. ولما كان الطاعن لا ينزاع فى صحة ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عن تركه دعواه المدنية، فإن طعنه بطريق النقض على الحكم المطعون فيه يكون غير جائز، ولا يغير من ذلك أن تكون أحكامه الإستئنافية قد أخطأت بقبولها الإستئناف ونظرها فى موضوعه برغم وروده على حكم غير جائز إستئنافية، لأن هذا القضاء لا ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً لم يقرره له القانون.

\* الموضوع الفرعى : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض :

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٥

إن التضامن فى التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدنى يسوى فى ذلك أن يكون خطأ عمدياً أو غير عمدى .

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٢٨

التضامن فى التعويض ليس معناه مساواة المتهمين فى المسئولية فيما بينهما، وإنما معناه مساواتهم فى أن للمقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهما بجميع المحكوم به. فلا مخالفة لقانون فى أن تحكم المحكمة بالزام المتهمين بالتعويض متضامين، ولو كان أحدهما لم يشترك فى تهمة الضرب الذى أفضى إلى الموت، بل كان ما أسند إليه هو إحداث جرح عضى لا علاقة له بالوفاة، ما دام هذان المتهمان قد إتحدت فكرتهما فى الإعتداء على الجنى عليه، وما دام بين الجنحة المنسوبة لأحدهما " وهى إحداث الجرح العضى " والجنحية المنسوبة للآخر " الضرب المفضى إلى الموت " ارتباطاً وثيقاً لخصوئهما فى زمن واحد وفى مكان واحد ولفكرة واحدة.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٤٠/٦/٣

إذا طلب مدعون بالحق المدنى متعددون الحكم بالزام متهمين متعددين بأن يدفعوا لهم متضامين مبلغاً معيناً تعويضاً عن الضرر الذى أصابهم من جرائم وقعت عليهم من المتهمين سوياً فى زمان واحد ومكان واحد

لأنهم برفعهم الدعوى على هذه الصورة يكون لهم حق إستئناف الحكم ما دام المبلغ الذى طلبوه يزيد على نصاب الإستئناف بغض النظر عن نصيب كل منهم. وذلك لأن المبلغ إنما كان طلبه على أساس أنه تعويض عن ضرر ناشئ عن سبب واحد هو الأفعال الجناية التى وقعت من المدعى عليهم وإذن فإن التخصيص الذى يكون المدعون قد أجروه فيما بينهم فى الدعوى لا يكون له تأثير على حقهم فى الإستئناف إذ العبرة فى هذه الحالة هى بمجموع الأنصبة ما دام مرجعها جميعاً إلى سند واحد.

#### الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٤١/٦/٢٦

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين وقت أن إعتدى كل منهما بالضرب على الجنى عليه كانوا فى مكان الحادثة مع آخرين من فريقهما، وكان كل منهما متوياً بالإعتداء على الجنى عليه وفريقه على إثر نزاع نشأ بين بعض أفراد الفريقين، وتنفيذاً لذلك ضربا الجنى عليه، فإن كلاً منهما يكون مسئولاً قبله عن تعويض الضرر كله، ما أحدثه هو وما أحدثه زميله. ذلك لأن إرتكاب كل منهما فعلته فى حضرة الآخر المتحد معه فى القصد إنما كان بناء على وجود زميله على رأى منه وتوافق معه على فكرة واحدة هى إيذاء الجنى عليه مما شجعه وشد أزره وبعث فى نفسه الإقدام على فعلته، الأمر الذى يقتضى اعتبار كل منهما مسئولاً عن نتيجة ما وقع على الجنى عليه لما باشره هو وباشره زميله من الإعتداء الذى لم يكن ليقع لولا تأزرهما.

#### الطعن رقم ١٣٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٢

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين وفريقهما حضروا معاً محل الحادثة وكان كل واحد منه عاقداً النية على الإعتداء على فريق الجنى عليه بسبب مضاربة سابقة وقعت بين بعض أفراد الفريقين، وتنفيذاً لهذا الغرض ضرب كل من المتهمين بحضور الآخر على رأى منه، الجنى عليه المذكور فأحدثا به الإصابات التى أدى بعضها إلى وفاته، فإن كلاً منهما يكون مسئولاً قانوناً عن تعويض الضرر الناشئ عن الضرب الذى أحدثه هو والذى أحدثه زميله بالجنى عليه وعن نتيجة الإحتمالية وهى الوفاة. وذلك على أساس أن إرتكاب كل منهما فعلته إنما كان بناء على وجود زميله معه، وهذا الطرف من شأنه أن يشجع كلاً منهما على الإعتداء الذى كانا متوافقين عليه. وإذن فالقضاء عليهما متضامتين بالتعويض للمدعى بالحق المدنى عن وفاة الجنى عليه لا مخالفة فيه للقانون، لأن كلاً منهما يعتبر مسئولاً من الوجهة المدنية عن الوفاة ولو أن المحكمة لم تستطع تعيين من منهما الذى أحدث الإصابة التى نشأ الموت عنها.

الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ١٤مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٠

إذا كان الجنى عليه في مطالبته التهمين مبلغ التصويض قد طلب أن يحكم له بهذا المبلغ بالتضامن بينهما على أساس أنهما ارتكبا الفعل الجنائي الذي نسب وقوعه إليهما، فإن الحكم الصادر بإلزام واحد منهما بجميع المطلوب عند عدم وجود وجه لمسألة الآخر جنائياً يكون سليماً. ولا يصح نعته بأن فيه قضاء بأكثر من طلب المدعى، إذ التضامن معناه في القانون أن يكون كل من المطالبين به ملزماً للطالب بكل المبلغ المطلوب.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥

إنه وإن كانت المادة ١٥٠ من القانون المدني قد نصت على أن الإلزامات الناشئة عن الأفعال الضارة بالغير هي والمشار إليها بالادة ١٥١ من القانون المذكور تكون بالتضامن بين الملتزمين، ثم إنه إن جاز القول بأن الإلزام على هذا النحو يكون مستقداً، بدون نص صريح عنه، من الحكم الصادر على عدة أشخاص يارتكابهم الفعل الذي نشأ عنه الإلزام، كما إذا قضى في حكم واحد إدانة عدة متهمين فاعلين كانوا أو شركاء - في جريمة واحدة، أى عن فعل واحد نشأ عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه عليه - إن كان ذلك وإن جاز هذا، فإن التضامن لا يجوز القول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التي وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدبوا بمقتضى حكم واحد. لأن التضامن هنا يقتضى لإرجاعه إلى النص القانوني الذي يستند إليه بيان الوقائع والأسباب التي يستدل بها على مشاركة المحكوم عليهم في الضرر الواحد الذي يطلب الضرر من تسببوا به تعويضه عنه، مما يجب معه، القول به، أن يعرض الحكم في صراحة هذه الوقائع والأسباب ليربط حكم القانون في الدعوى بواقعتها. وإذن فإذا كان الحكم ليس فيه نص على التضامن، وكانت الواقعة كما هي ثابتة به، ليس فيها بذاتها ما يقتضى القول بذلك التضامن، فإنه لا يصح اعتبار هذا الحكم ملزماً للمدينين المحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥

إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له فإنه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بتصيبه فيه. وتحميد هذا الصيب، ما دام غير منصوص عليه في الحكم ولا واضح من ثبائه، يكون مناطه عدد المحكوم عليهم إعتباراً بأن هذا هو الذي قصدت إليه المحكمة في حكمها، فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون عارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه. وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة هي أن أحد التهمين ضرب الجنى عليه فأصاب موضعاً من جسمه، والآخر ضربه فأصاب موضعاً آخر منه وكانت الدعوى لم

ترفع على أساس اتفاق أو إصرار سابق من المتهمين على الإعتداء، فإنه يجب، إذا كانت المحكمة ترى الحكم عليها بالتضامن في التعويض، أن تبين في حكمها الأساس الذي تقيمه عليه بما يتفق والأصول المرسومة له في القانون، فذكر وجه مساءلة كل من المحكوم عليهما عن الضرر الناشئ عن الضريتين مجتمعين لا عن الضربة الواحدة التي أحدثها هو. فإذا هي لم تفعل ولم تعرض للتضامن فإن المسؤولية لا تكون تضامنية ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصف المبلغ المحكوم به عليهما فقط.

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٢٥

إذا تعدد المتهمون وبت الحكم أن أولهم قد ارتكب جناية الضرب المقتضى إلى الموت وأن تهمة باقيهم جنة الضرب وحكمت المحكمة عليهم جميعاً بالتعويض المدني بالتضامن كان الحكم صحيحاً ما دام قد ثبت في الحكم وجود الإتحاد والتطابق في الإرادات على التعدي صراحة أو إستنتاجاً من بيانات الحكم. ولا يصح الطعن في الحكم بزعم أن التهم الأول هو المستول وحده عن التعويض لأنه المدان في جناية الضرب المقتضى إلى الموت. ذلك لأن نصوص القانون الجنائي إذا كانت لا تسمح باعتبار الشخص مسئولاً عن فعل غيره إلا إذا كان فاعلاً أصلياً معه أو شريكاً له فإن قواعد المسؤولية المدنية أوسع نطاقاً من هذا لأنه يكفي فيها أن تكون إرادة الشخص طابقت إرادة الفاعل الأصلي ولو في لحظة ارتكابه الجريمة وأن يكون وقع منه من الأفعال ما هو من نوع فعل ذلك الفاعل الأصلي حتى يعتبر معادلاً له في المسؤولية المدنية وإن لم يعالقه القانون الجنائي إلا على فعله فقط ولم يعتبره شريكاً لذلك الفاعل الأصلي. وهذه المسؤولية المدنية المساوية للمسؤولية المدنية الواقعة على فاعل الجريمة أساسها مجرد تطابق الإرادات - ولو فجأة - على الإيذاء بنوع الفعل غير المشروع الذي حدث كروع الضرب مثلاً. فمهما يحصل من التفريق في الجرائم الناشئة عن هذا النوع من الفعل بسبب إفضاء بعض الضربات إلى الموت أو إلى عاهة مستديعة أو إلى عجز عن العمل لأزيد من عشرين يوماً، ومهما يحصل بناء على ذلك من التفريق بين الضاربين في المسؤولية الجنائية لتطبيق ما وقع من كل منهم على نص خاص من نصوص القانون فإن المسؤولية المدنية تعم كل المتدخلين في الضرب الذي أوداه واقتوفوا بعضه، قل هذا البعض في نظر القانون الجنائي أو جل، وسبب عمومه هو مجرد توافق إرادتهم على الإيذاء بالضرب ومضيه في تنفيذ إرادتهم فعلاً. وما دامت هذه المسؤولية عامة فهي مسئولية تتضامن فيها الجميع بنص المادة ١٥٠ من القانون المدني، ومن المتعين على القاضى إذا حكم بالتضامن أن يذكر في حكمه وجود ذلك الإتحاد والتطابق في الإرادات على التعدي أو يكون حكمه في مجموعه مظهرًا لذلك.



الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٣١

للمحكمة إذا تعدد المتهمون واختلفت مسؤولياتهم الجنائية أن تحكم عليهم متضامين بالتعويض المدني لأن اتحاد الفكرة والإرادة لدى أشخاص على التعدي وإيقاع الأذى يجعلهم مسئولين متضامين مدنياً عن نتائج أفعالهم ولو اختلفت مسؤولياتهم الجنائية.

**\* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض :**

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٩

إن إغفال المحكمة الفصل في دعوى المدعى بالحق المدني قبل مالك السيارة المشار إليها لا يؤثر في سلامة الحكم بالزام مسأجرها المذكور بالتعويض عن الإصابة التي حصلت منها ما دام الطلب كان قبله وقبل المالك بالتضامن ولم يقض عليه هو بأكثر من المطلوب .

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١/١/١٩٥٠

لما كان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ يصادر قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد والصادر بتاريخ ٢٩-٦-١٩٤٩ قد نص في المادة الخامسة منه على وجوب العمل به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩، وكان هذا القانون قد جعل بمقتضى المادة ٤٦ منه للقاضي الجزئي اختصاصاً نهائياً في دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً وكانت المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذي يطالب به على التصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائياً، فإنه متى كان الواقع في الدعوى هو أن المدعى بالحقوق المدنية تدخل في الدعوى الجنائية طالباً بالحكم على المتهم بأن يدفع له تعويضاً قدره ٢١ جنيهاً فقضت محكمة الدرجة الأولى في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد صدور قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد - براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فلم تستأنف النيابة وإستأنف المدعى بالحقوق المدنية، ومع ذلك قضت المحكمة بقبول إستئنافه - لأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون لما يمين معه نقض الحكم.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ٥/٧/١٩٥٢

ما دامت المحكمة قد قررت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدى للمجنى عليه ولو أنه لم يصب من العيار الناري فإنها لا تكون قد أخطأت في قضائها له بالتعويض المدني لما تحدثه هذه الجريمة من إزعاج وترويع للمجنى عليه .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٥

إذا كان المدعى قد أقام دعواه المدنية ابتداء طالياً لحكم له بقرض دون أن يذكر أنه طلب مؤقت فقضى له ابتدائياً بما طلب، وكانت المحكمة الإستئنافية قد قضت له على الطاعن فى الاستئناف المرفوع إليها منه وحده بتعويض قدره قرش واحد مؤقتاً - فإن حكمها يكون غلطاً بقضائه للمدعى المدني بما لم يطلبه.

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٦

إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم إحصاء المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستنداً فى ذلك إلى أن تحقيق الضرر المدعى به وتقدير التعويض المستحق عنه هما أمران منوطان بالقضاء المدني فإن المحكمة فى قضائها بذلك تكون قد استعملت حقاً مقررأ لها .

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٦

الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر، وإذا كان كانت المحكمة قد أثبتت وقوع خطأ من الجنى عليه وقالت إنه لا يجب الخطأ الواقع من المتهم، فإن معنى ذلك أنها رأت أن خطأ الطاعن يربى على خطأ الجنى عليه، وإذا كانت الدعوى لم ترفع بالمطالبة بكامل التعويض عن الحادث، بل بالتعويض الذى طلبه والد الجنى عليه بصفة مؤقتة وهو مبلغ ٢١ جنيهاً وصدر الحكم بذلك، فإنه لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن فى شأن المشاركة فى الخطأ وتأثير ذلك على مقدار ما يتحمله من التعويض .

الطعن رقم ٢١١٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٢

لما كانت المادة ٢٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير علم مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلأ عنه وكذلك عدم إيداعه طلبات بالجلسة " وكان يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدعى بالحق المدني وبالقى الشهود لم يحضروا بالجلسة فقررت المحكمة التأجيل لجلسة أخرى للإطلاع وصرحت بإعلان شهود نفى ولها لم يحضر المدعى بالحق المدني وصحت المحكمة الشهود والمرافعة دون أن يطلب المتهم اعتبار المدعى تاركأ لدعواه، ثم أصدرت حكمها بالعقوبة والتعويض فى جلسة لاحقة، لما كان ذلك وكان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى

بالحق المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركاً لدعواه فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض .

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥٤

يكفي في القضاء بالتعويض أن يكون مستفاداً من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٤

تقدير التعويض هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب سواء أكان نهائياً أو مؤقتاً فلا محل للقول بأنه لا يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المؤقت.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٤

تقدير مبلغ التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسباً وفق ما تبينه هي من مختلف عناصر الدعوى دون حاجة لبیان تلك العناصر. وإذن فمتى كان ما أورده الحكم يتضمن بذاته حصول ضرر للمدعى من جريمة التزوير التي دين بها المتهم التابع للطاعة، فإن ما تثيره هذه الطاعة من قصور الحكم في عدم بيان عناصر الضرر يكون على غر أساس .

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٤

— إذا كان الحكم المنقوض قد قضى بالزام الطاعن بأن يدفع مع آخرين على وجه التضامن مبلغ ٣٠٠ جنيه للمدعى بالحقوق المدنية ثم قضى بالحكم المطعون فيه بتخفيض التعويض والزام الطاعن وحده بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه فقط على أساس ما رآه المحكمة من عدم مسئولية باقي المتهمين، فإن ما يزعمه الطاعن من أن الحكم مواءم لمركزه يكون غير صحيح، ذلك بأنه مسئول عن تعويض الضرر الناشئ عن الحادث بغض النظر عما إذا كان قد إرتكبه وحده أم مع غيره وقد خفف الحكم المطعون فيه من هذه المسئولية بقدر ما نقص من مقدار التعويض.

— تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تبينه من عناصر الدعوى وظروفها دون أن تكون ملزمة ببيان عناصره أو علة تخفيضه.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٤

متى كانت المحكمة قد بينت الجريمة التى بنت عليها قضاءها بالتعويض والتى هى بذاتها فعل ضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض، فإنه لا يعيب حكمها عدم إيرادها موجبات ما قدرته من تعويض إذ الأمر فى ذلك معزوك لتقديرها بغير معقب عليها.

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨

إن تعديل قيمة التعويض من المحكمة الإستئنائية بالزيادة أو النقص إنما هو أمر موضوعى يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية فلا تجوز المناقشة فيه أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١

إن المكافأة الإستئنائية التى تمنحها الحكومة لأحد موظفيها طبقاً لقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التى لحقته وأقدمته' عن مواصلة العمل فى خدمتها لا تحول دون المطالبة بمقابلة التعويض الكامل الجابر للضرر الذى لحقه، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدنى إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ تسأل عنه الحكومة، إلا أنه لا يصح للمضروور أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الإلتزامين متحدان فى الغاية وهى جبر الضرر جبراً متكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه.

الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٨

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت. وإذن فالحكم الذى يقضى بعدم جواز الإستئناف المقدم من المدعى بالحقوق المدنية عن الحكم برفض دعواه المتضمنة طلب قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون.

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٣

- يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضروور، وأن يكون هذا الضرر محققاً، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضرراً أصابه. وإذن فالعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المنيى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الإستمرار على ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضروور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بتعويض على هذا الأساس .

- مجرد إحتمال وقوع ضرر فى المستقبل لا يكفى للحكم بالتعويض .

- لا يمكن القول بأن الجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يوجب عليه تعويض يدخل في ذمته وينتقله عنه ورثته كان يكون قد أنفق مالاً في العلاج، أما إذا كان الضرر الذي جعله المدعى بالحق المدني أساساً لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت الجنى عليه فإن هذا الضرر الأدنى لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني .

#### الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٥٦

حق المدعى المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو إستثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الإلتجاء إليه منوطاً بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

#### الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٩/١٩٥٧

التضامن في التعويض بين المستولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدني يسعى في ذلك أن يكون خطأ عمدياً أو غير عمدي .

#### الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ٥/١٤/١٩٥٧

يستلزم القانون أن يكون التهم حاضراً بنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب التعويض ولا يجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان التهم بطلباته ولا يفنى عن ذلك حضور محاميه إذا كان متهماً في جنحة معاقب عليها بالحبس.

#### الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١/٢٠/١٩٥٨

إن التعويض عن الضرر الأدنى الذي يصيب الجنى عليه نتيجة الإعتداء الذي يقع عليه لا ينتقل منه إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .

#### الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ٢/١٠/١٩٥٨

إن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .

#### الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ٦/١٦/١٩٥٨

التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت من الحكم إتحاد إرادتهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالجنى عليه .

الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧

إذا كان الثابت أن المحكمة أدخلت في عناصر التعويض الذى قضت به على المتهمين ما أصاب الجنى عليه من ضرر مادى نتيجة الإعتداء عليه بالضرب وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت عن جنابة هتكا لعرض المسندة إلى المتهمين، وقد ادعى الجنى عليه مدنياً مطالباً بتعويض الضرر الذى أصابه من هذه الجريمة، فإن المحكمة إذ قضت بالتعويض عن واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى إليها تكون قد خالفت القانون، بتصديها لفعل ليس مطروحاً عليها ولا ولاية لها بالفصل فيه، مما يعيب الحكم فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية ويستوجب نقضه فى هذا الخصوص - ولما كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالطاعن الثانى الذى قرر بالطعن بعد الميعاد، فإنه يعين نقض الحكم بالنسبة إليه أيضاً فيما قضى به فى الدعوى المدنية، وذلك عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١

معى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الإرادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه، فإنهم جميعاً يكونون مسئولين متضامين مدنياً عما أصاب الجنى عليه " المدعى بالحقوق المدنية " من ضرر عن إصابته ووفاته أخيه بسبب الاعتداء الذى وقع عليهما من المتهمين جميعاً أو من أى واحد منهم، ولا يؤثر فى قيام هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدى، فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه فى الأصل المسئولية الجنائية عن فعل الغير - أما المسئولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات ولو لاجة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل غير مشروع، فيكتفى فيها أن تتوارد الحواطر على الإعتداء وتتلاقى إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه، ومهما يحصل فى هذه الحالة من التفريق بين الضاربين وغير الضاربين فى المسئولية الجنائية فإن المسئولية المدنية تتمهم جميعاً

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٩٦١/١١/٧

- من المقرر قانوناً أن الضرر المادى والأدى ميان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شىء منهما، وتقديره فى كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع .  
- تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول فى المستقبل إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد فى أى حال.

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٦٤

إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت، دون أن يبين علاقة المدعى المذكور مدنياً بالجنى عليه وصفته فى الدعوى المدنية، كما خلا من إستظهار أساس المسؤولية المدنية وهى من الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم فإن حكمها يكون ميباً بالقصور.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٦

إنه وإن كان الأصل أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة ليجوز الحكم به فى حالة القضاء بالبراءة، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها، لأنه فى هذه الحالة لا تملك المحكمة أن تحكم بالتعويض على أحد لأن المستويلين الجنائية والمدنية تتطلبان معاً إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى، ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما تأسيساً على بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهما أن المحكمة إستبعدت الدليل المستعمل من هذا الإجراء والذي لا يوجد فى الدعوى دليل سواء فكون الواقعة على أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهمين وصحة نسبتها إليهما فلا تملك المحكمة الحكم عليهما بالتعويض عنها. ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بعدم قضائه للطاعة بالتعويض المدنى المضبوط على غير أساس من القانون ويتعين رفضه .

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٦

من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ٩/٤/١٩٦٨

الأصل فى التعويض عن الضرر المادى أنه إذا ما ثبت الحق فيه للمضرور فإنه ينتقل إلى خلفه فيستطيع وارث المضرور أن يطالب بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حياً أما التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب الجنى عليه فإنه شخصى مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا إتحّد بمقتضى إ اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء، وألا فإنه لا ينتقل إلى ورثته بل يزول بموته .

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٦

من المقرر أن حق الإلجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الإنحراف به عما شرع له وإستعماله إستعمالاً كيدياً إنتفاء مضارة الغير، فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلاً فى دعواه ولم يقصد إلا مضارة خصمه. والتكايه به فإنه لا يكون قد باشر حقاً مقررأ فى القانون بل يكون عمله خطأ وتحق مساءلته عن تعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب إساءة إستعمال هذا الحق .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٧

إذا كانت المحكمة قد قضت للمدعية بالحقوق بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق إنها قد ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل فإن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يتوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائياً.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١١

- متى كانت الشركة المدعية بالحقوق المدنية لم تؤسس دعواها على المطالبة بقيمة الدين المبت بالشيكات موضوع الدعوى، وإنما أسستها على المطالبة بقيمة الضرر الناتج من عدم قابلية الشيكات للصرف وكان الحكم قد إنتهى إلى القضاء بهذا التعويض المؤقت باعتباره ناشئاً عن الجريمة التي دان الطاعن بها فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول إنتفاء الضرر الذي قضى به الحكم إستناداً إلى أن الشيكات موضوع النزاع لم تكن تمثل أى مديونية حقيقية لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تبدل بذاتها على إنتفاء الضرر الملوب على عدم الوفاء بالشيكات فى ميعاد إستحقاقها.

- متى كان الثابت من الحكم أن الدعوى المدنية قد أقيمت على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المبت بالشيكات فإنه يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية ومن ثم تكون مقبولة.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢

متى كان ما أورده الحكم يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقديرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض، فلا تترتب على المحكمة إذا هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك مزووك لتقديرها بغير معقب .



**الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٥**

من المقرر أن التعويض عن الضرر الأديبي الذي يصيب انجني عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخص مقصور على الضرور نفسه لا يعدها إلى سواء، كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء، مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن مورث انجني عليه قد ناله ضرر أديبي تلقاه عن انجني عليه وانتقل بدوره إلى ورثته المدعين بالحقوق المدنية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. وإذا كان لا يعرف مدى الأثر الذي ترتب على هذا التقرير القانوني الخاطئ الذي تردت فيه المحكمة - في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به فإن حكمها يكون معيباً بما يتعين معه نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية .

**الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٥**

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رلعت بطريق التبعة للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعي بالحقوق المدنية، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعي بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية، للفصل فيما أغفله عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية خلو قانون الإجراءات الجنائية من نص محال وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات. لما كان ذلك، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها، وكان الطعن من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية، بما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

**الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩**

لا يشترط قانوناً في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحداً بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للضرور ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد وتوتياً على ذلك فإنه ما دام الخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجته مع الخطأ الذي يقع من مخفي المسروق بالنسبة للمال الذي يقع عليه فعل الإغفاء ويتلاقى معه في الضرر الذي يصيب للضرور بحرمانه

من ماله، فإن الحكم إذ لزم الطاعن باعتباره مخفياً لجانب من الأموال المسروقة بأن يدفع مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب الحق ولم يخطئ في شيء .

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩

- من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم. وإذا كان حق التعويض المطالب به ناشئاً عن فعل الإصابة في ذاته، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإصابة في حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التي نشأت عن تلك الإصابة، فإن الحكم يكون قد استند كما إستندت مطالبة المدعين إلى ذات السبب وهو الفعل الضار أي الإصابة مما يكون معه النفي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لتغييره سبب الدعوى في غير محله.

- الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية. وإنما أباح القانون إستثناء رافعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الحاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية. ولما كان القانون لا يمنع أن يكون الضرر أي شخص ولو كان غير اجنبي عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان الضرر ناتجاً عن الجريمة مباشرة، وكانت مطالبة المدعين بتعويض الضرر الذي لحق بهم نتيجة وفاة اجنبي عليه المرتبة على إصابته التي تسبب فيها المتهم خطأ يتسع لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الإصابة الخطأ التي هي موضوع الدعوى الجنائية فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية، ويكون الحكم إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الإختصاص الولائي في شيء.

- الأصل في المسائلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوي في ذلك الضرر المادى والضرر الأديبي. ولما كان مفاد ما أورده الحكم أنه قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض من الضرر المباشر الذي أصابهم من الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وليس عن الضرر الذي أصاب اجنبي عليه شخصياً وانتقل لهم الحق في التعويض بصفتهم ورثته، وكان الحكم قد إنتهى إلى تعويض المدعين بالحقوق المدنية - وهم زوجته وأولاده القصر - عما لحقهم من ضرر مادي وأديبي مباشر، عن إصابة اجنبي عليه لا من جراء موته، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢

لما كان الثابت من التقارير الطبية المرفقة أن المدعى باحق المدني > المستأنف < أصيب بكسر فى عرق عظمة الفخذ الأيمن. وكسر بأسفل الساعد الأيسر وجروح رضية بالرقبة والشفة السفلى والركبة اليمنى وأنه لا يزال تحت العلاج، وهو ما رددته المستأنف أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم وأضاف أن ذلك الضرر يتجه نحو الصعود إلى حد العاهة المستدعية، فإن الحكم المستأنف إذ ألغى عما طالب به المستأنف من أن يكون التعويض البالغ قدره واحد وخمسون جنيهاً تعويضاً مؤقتاً، حتى يكون نواة للمطالبة بالتعويضات الكاملة - بعد استقرار حالته - أمام القضاء المدني، وقضى بمبلغ خمسين جنيهاً تعويضاً نهائياً له، يكون قد أخطأ لعدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض فى الدعوى لعدم تبين مدى ذلك الضرر حتى الآن لما يتعين معه تعديل ذلك الحكم والقضاء بإلزام المستأنف عليهما متضامين بأن يدفع للمستأنف مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠

مضى كانت الدعوى التى أقامتها المدعية بالحقوق المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية هى دعوى تعويض نشأت عن الفعل الخطأ الضار الذى قارله الطاعن وهو فعل التزوير وهى بهذه المثابة تختلف فى الموضوع والسبب عن دعوى صحة التعاقد التى كانت محل الخصومة أمام القضاء المدني فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدعوى المدنية القائمة من المدعية بالحقوق المدنية يكون بمنأى عن الخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨

- من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله، ولا يجب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية.

- متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة الساتفة التى أوردها إرتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها وهى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه، فلا تثير على المحكمة من بعد إن هى لم تبين مدى الضرر الذى قُبر التعويض المحكوم به على أساسه إذ الأمر فى ذلك مزك لتقديرها بغير معقب.

- من المقرر أن حكمه الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين باحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسبما أصابه من ضرر، ومن لم فإنها لم تكن ملزمة بأن تحدد نصيب كل من المدعين باحق المدني منه.

الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢

لما كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " يحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدى إلى مصلحة الجمارك على النحو التالى : مائة وخمسين جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزرور أو مستتب فيه تبغاً " وبين من صريح النص أنه جعل المناط فى تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو إستنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ فى ذاتها دون أى اعتبار للكمية المزروعة فإن الحكم المطعون فيه إذ حصل واقعة الدعوى بأن المتهم قد زرع التبغ وسط زراعة الفاكهة فى مساحة ستة قراريط وقضى عليه بالتعويض على أساس تلك المساحة يكون قد أصاب صحيح القانون لما لا عمل معه للنص عليه فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة إحداث عاهة مستدعية بغنى عليه التى دان الطاعن بها، وكان هذا البيان يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض. فإنه لا تشرب على الحكمة إذا لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك موزون لتقديرها بغير معقب. لما كان ذلك. وكان من المقرر أن العبرة فى صحة الحكم هى بصدوره موافقاً للقانون وكان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ووجه المسؤولية، فإنه لا يطله - فى خصوص الدعوى المدنية - عدم ذكر مواد القانون التى طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الإنزال مفهوماً من الوقائع التى أوردتها.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

إن ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح طالما برأت الطعون ضدها الأولى من تهمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوتها، إذ يستلزم ذلك حتماً رفض دعوى التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه .

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٧

المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " تنقطع المدة > المدة المسقطه للدعوى الجنائية < بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة، وكذلك بالأمر الجنائى، أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم، أو إذا أخطر بها بوجه رسمى، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع. وإذا تعددت ... الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء كما تنص المادة ١٨ على أنه إذا

تعدد التهمون فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يتوجب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " ومن ثم فإن أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو احكامته يتم فى الدعوى الجنائية بمعرفة السلطة النوط بها القيام بها سواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته يقطع المدة، وإن هذا الإنقطاع عني يمتد أثره إلى جميع التهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فى تلك الإجراءات .

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣

من المقرر أن التعويض عن الجرائم يقوم أساساً على ثبوت الضرر لطالبه من جرائها لا على ثبوت حقه فى الإرث حجب أو لم يحجب، لما كان ذلك. وكان الحكم الطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية والد الجنى عليها وأخ شقيقها، لما لم يجده الطاعن، وكان ثبوت الإرث لها أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفتها وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقدان ابنة أولها وأخت ثلثتها نتيجة الاعتداء الذى وقع عليها، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على إنتصابها مقام الجنى عليها بعد أيلولة حقه فى الدعوى إليهما، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه، فإن ما يناه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سليم .

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٣

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى فى قوله : " حيث إن وقائع الدعوى حسبما تبين من أوراقها حاصلها أن المدعى بالحق المدنى ..... أقام الدعوى الماثلة بطريق اللجنة المباشرة بعريضة أعلنت قانوناً للمدعى عليها فى ١٩٧٩/١٠/١٩ طلب فى ختامها الحكم على المدعى عليه الأول - الطاعن بالعقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ ع بوصف أنه زور عقد الإنجاء المؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ بأن وقع على العقد المذكور بتوقيعين مزورين نسب صدرهما للمدعى وزور عليه العقد جملة وتفصيلاً بأن ادعى صدره من المدعى واستعمل العقد المذكور بأن قدمه فى الشكوى ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ وبالإزام المدعى عليه الأول بأن يدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت وبالإزامه المصروفات ومقابل أتعاب اغماءه مع النفاذ المعجل وبلا كفالة، وقال شراحاً لدعواه أن المدعى عليه الأول ..... كان قد تأخر عليه قيمة إنجاء دكان من ملكه بشارع سعد زغلول بنتر بليس وأنه حكم لصالح المدعى فى الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٣ ق التصورة بجلسة ١٩٧٠/١/٩ بإخلاء الدكان وتسليمه للمدعى ولما أراد المدعى التنفيذ بالإخلاء والتسليم بعد عدة إشكالات قضى فيها بالرفض وبالإستمرار فى التنفيذ وبعد الإخلاء والتسليم نفاذاً للحكم سالف الذكر إغتصب المدعى عليه الأول العين مع شقيقه

وأخيراً فقدم المدعى شكوى عن ذلك. وفي تحقيقات الشكوى تقدم المدعى عليه الأول بعقد إجبار مؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ نسب صدوره للمدعى مدعياً أنه بعد أن تسلم الدكان أجره إليه بالعقد الذى تقدم به وأنه استلم منه مبلغ ٥٠ ج مقدم إجبار وذلك فى الشكوى رقم ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ بليس، وأنه لما كان قد أصيب بأضرار جسيمة من جراء فعل المدعى عليه الأول فهو يقيم الدعوى وطلب فى ختام صحتها الحكم بالطلبات مسافة الذكر "، عرض إلى الدفع البدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى وإطراحه على أساس أن المدعى بالحق المدنى لم يطلب فى الدعوى المستعجلة المرفوعة منه أمام المحكمة المدنية إلا طرد الطاعن وهى تختلف فى موضوعها عن دعواه المباشرة أمام المحكمة المدنية إلا طرد الطاعن وهى تختلف فى موضوعها عن دعواه المباشرة أمام محكمة الجنب بطلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار واستعماله. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه صحيحاً فى القانون إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هى طرد أساسه الفصّب فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار ولو كان هذا العقد مرتبطاً بدعوى الفصّب لإختلاف موضوع الدعويين ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٩

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضروور وأن يكون هذا الضرر محققاً، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضرراً أصابه، وإذا فالعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاء آخر هو أن يثبت أن الجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الإستمرار على ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما جاع على المضروور من فرصة يفقد عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٧

لما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حقماً رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل من فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه، أما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم لأنه فى هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم لقيام المستولتين الجنائية والمدنية معاً على ثبوت حصول الواقعة وصحة إسنادها إلى صاحبها. ولما كان الحكم

الإبتدائي المزيّد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على عدم توافر أركان جريمة الإخفاء المسندة إلى المطعون ضده فإن هذه الأسباب بذاتها في هذه الحالة تكون أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض.

**الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٠**

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية التي ترفع إستثناء للمحكمة الجنائية بطريق البجعة للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور وإذا كان البين من إستقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - المنطبق وحده على الواقعة - أنه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجمارك الحق في الحصول على تعويض ما كما أن الطاعن لم يسند إلى المطعون ضده عدم سداد الرسوم الجمركية على الأذخنة المضبوطة واقتصر في نفيه على ما جاء بتقرير التحليل من أنها خلطت بنسبة من العمل تزيد عما حدده القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنفذ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فإن تدخله في الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواقعة موضوع الإتهام يكون على غير سند من القانون.

**الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٠**

الحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه. أما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى صاحبها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على عدم ثبوت مقارفة المطعون ضده أصلاً لجريمة اختلاس البضاعة المسندة إليه، فإن قضاءه برفض الدعوى المدنية يكون صحيحاً، وإذا كان طلب التعويض على سند من المسؤولية التعاقدية أمراً خارجاً عن اختصاص المحكمة الجنائية وغير مطروح عليها فإن متى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص بدعوى الخطأ في تطبيق القانون لإغفاله الحكم بالتعويض على أساس المسؤولية العقدية يكون غير سليم.

**الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ٦/٣/١٩٨٠**

لما كان الحكم قد أثبت أن المدعي بالحقوق المدنية هو والد الجنى عليه - على ما يبين من الإطلاع على محضر جلسة ..... وهو ما لم يجحده الطاعن، وكان ثبوت الإرث له أو عدم ثبوته لا يقدح في

صفته كوالد المجنى عليه، وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد ابنه نتيجة الإعتداء الذى وقع عليه والذى أودى بحياته، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابه من ضرر مباشر لا على إنتصابه مقام ابنه المجنى عليه من أيلولة حقه فى الدعوى إليه، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩

من المقرر أن شرط الحكم بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة. بالتبعة للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة إسناده إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر الأركان القانونية للجريمة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى عدم ثبوت إرتكاب المطعون ضده للفعلين المسندين إليه، فإن ذلك يستلزم الحكم - صحيحاً - برفض الدعوى المدنية قبله لما يكون النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٦

من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله.

الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢

لا يشترط قانوناً فى الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض أن يكون خطأ الذى وقع منهم واحداً بل يكفى أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤه قد سببت للمضرور ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد.

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/٥

من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السانغة التى أوردها إرتكاب الطاعن للجريمة إلى دانه بها وهى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه فإنه يكون قد وفى الحق صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٨١/٣/٩

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع إستثناء إلى الأحكام الجنائية بطريق التبعة للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققاً.



وأنه وإن كان لا تريب على الحكم القاضي بالتعويض المدني إن هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أورده فى هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التى انتهى إليها

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١

من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله، وأنه لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدى ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارله بالتعويض.

الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨١

إذا كان يشترط لوقوع المقاصة أن يكون الدينان متقابلين بمعنى أن يكون المدين فى كل من الدينين هو نفسه وبذات صفته الدائن فى الآخر، وكان المدعى عليهما فى دعوى التعويض القائمة من الطاعنين هما غير المدعى فى دعوى التعويض القائمة ضدتهما، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برلضى دعوى الطاعنين إستناداً إلى أن كلا الطرفين قد أصابه ضرر يكاد يساوى ما أصاب الطرف الآخر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٢

— من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله. ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدى لا عدم بيانه عناصر الضرر ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه، ما يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما، ويوجب الحكم عليه بالتعويض.

— من المقرر أن القانون لا يمنع أن يكون الضرور أى شخص ولو كان غير اجنبى عليه، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر، وكان الضرر ناتجاً عن الجريمة مباشرة، وكان الشائب من محاضر جلسات المحاكمة أمام أول درجة أن والد اجنبى عليهما قد ادعى مدلياً قبل الطاعن والمستول من الحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذى أصابه عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية، وليس عن الضرر الذى أصاب اجنبى عليهما شخصياً وانتقل إليه الحق فى التعويض عنه منهما، وكان الأصل فى المساءلة المدنية، وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يسوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى وكان الحكم قد

إنتهى إلى تعويض المدعى بالحقوق المدنية " وهو والد الجنى عليهما " عما لحقه من ضرر، فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يذهب في طعنه إلى أن المدعى بالحقوق المدنية قد رفع دعواه لحساب الغير أو نياية عنه، فإن إغفال الحكم ذكر صفته التي أدعى بها مدنياً صراحة، لا يترتب عليه تجهيل لها، باعتبار أن الأصل في الشخص أنه يعمل لحساب نفسه.

#### الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١

مضى كان البين من الأوراق أن المطعون ضده فحسب هو الذى إستأنف الحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة وأن الطاعن قد إرتضى هذا الحكم ولم يستأنفه - رغم طلبه إلزام المطعون ضده بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسون جنيهاً، فلم تقض له المحكمة إلا بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت - فإن إلغاء محكمة ثاني درجة للحكم - بناء على إستئناف المتهم وحده - ورفضها الدعوى المدنية، ليس من شأنه أن ينشئ للطاعن " المدعى بالحقوق المدنية " حقاً فى الطعن بطريق النقض فى حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى، كما أنه ليس له أن يتشكى من الحكم الإستئنافى الذى ألغى التعويض المحكوم عليه به، لأن تقصيره فى سلوكه طريق الإستئناف، سد عليه طريق النقض بعد أن إرتضى المبلغ المحكوم له به ابتدائياً والذى لا يزيد على النصاب الإتهائى للقاضى الجزئى. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون غير جائز.

#### الطعن رقم ٣٠٧١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤

مؤدى القضاء فى الإستئناف المرفوع من المطعون ضده بإقتضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة هو سقوط الحكم المستأنف، مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع. لما كان ذلك. فإن الطعن المقدم من مصلحة الجمارك فى شأن عدم جواز إستئنافها للحكم الابتدائى فيما لقضى به من تعويض يعتبر ساقطاً بسقوطه.

#### الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٣١/٦/١١

حكمه الجنب الإستماتية أن تقضى بالتعويضات المطلوبة من المتهمين المقضى ببراءتهم بناء على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية دون النيابة ولو أنها لا تملك الحكم فى مسئوليتهم الجنائية بسبب عدم إستئناف النيابة لحكم البراءة الصادر لمصلحتهم.

#### الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٣٧/٥/١٦

إن نص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات - الذى قضى بعدم جواز التحول إلى الطريق الجنائى بعد سلوك السبيل المدني - ليس فى الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه فى المادتين ٥٢ و٥٤ من القانون المذكور والذى يقتضيه يجوز للمدعى بالحق المدني أن يرفع دعواه المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الواقعة الجنائية إلى المحكمة الجنائية المختصة بنظر تلك الواقعة بدلاً من رفعها إلى القضاء المدني المخصص

اصلاً بنظر الدعاوى المدنية، وما دام نص المادة ٢٣٩ قيداً لعموم نص المادتين ٥٢ و ٥٤ وجب توضيح مداه وقصره على نوع الحق الذى أتى بالحد من طرق إستعماله والأخذ به كما هو الشأن فى القيود والإستثناءات. وبما أن المادتين ٥٢ و ٥٤ لا تتكلمان إلا على حق التعويض المقترب على الضرر الناشى من جريمة وجب للحد من حق المجنى عليه ومنعه من الطريق الجنائى المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولاً إلى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يمنع طلبه بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية. أما إذا كان الطلب المرفوع أولاً إلى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان ورقة مدعى تزويرها والطلب المرفوع بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالطلبان مختلفان لإختلاف موضوعهما ولا يمكن فى هذه الحالة الإحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ .

#### الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٢

إن الحدود التى عولها القانون لحكمة الجنيح الإستئنافية فى شأن الدعوى المدنية المرتبطة بمنحة قد رسمتها المادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنائيات بالإحالة على المادة ١٧٢ منه. ونص هذه المادة لا يحتم على محكمة الجنيح أن تقضى فى الدعوى المدنية على المتهم الذى تبرئه أو أن تقضى له بل يجوز لها ذلك. فإذا أصدرت حكماً بعدم الإختصاص كان قضاءها سليماً فى جوهره مهما يكن لطالب التعويض من حق فيه أما إذا قضت فى موضوع الدعوى المدنية بالرفض فإن حكمها لا يكون بمنحى من الطعن الذى يوجه عليه فى الحدود التى رسمها القانون.

وعلى العكس من ذلك قد أوجب القانون على محاكم الجنائيات بالمادة ٥٠ من قانون تشكيلها أن تفصل فى التضمينات فى نفس الحكم الذى تصدره فى الدعوى أياً كان هذا الحكم أى سواء أصدر بالقوة أم بالبراءة وإلا كان حكمها مخالفاً للقانون ووجب نقضه.

#### الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٣٢

كل مضاربة تتضمن بطبيعتها والاعتين بالنسبة لكل متضارب : واقعة يكون هو فيها جانباً على غيره والأخرى يكون فيها مجبياً عليه من هذا الغير. فمن يطلب التعويض منهما تطبق على طلبه قواعد المسؤولية المدنية، ويقتدر التعويض بحسب جسامه خطأ المجنى عليه الناشى عنه الضرر، مع مراعاة مبلغ إشتراكه هو فى إحداث هذا الضرر لنفسه أو تسببه فيه، لم يقضى له بالتعويض الذى يستحقه أو يرفض طلبه متى كان خصمه قد طلب أيضاً تعويضاً فوجدت المحكمة بعد البحث على الطريقة المتقدمة أن تعويض خصمه يعادل تعويضه، أو وجدت أنه يربى على تعويضه، فاوقعت المقاصة بين التعويضين وقضت لخصمه بالترائد. وكل

ما تجر به المحكمة من ذلك يجب بيانه في الحكم. أما القول من بادئ الأمر إنه مصادم كل فريق قد اعتدى على الآخر فقد سقط حقه في طلب التعويض على كل حال فقول متنع.

الطعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٣٢  
لا حاجة للحكم بالتعويض للمدعين بالحق المدني بسبب قتل مورثهم إلى ذكر أى سبب آخر غير تقرير واقعة القتل وثبوتها على المتهم المخكوم عليه بهذا التعويض.

الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١ بتاريخ ١١/٧/١٩٣٢  
إن الممول عليه لدى جهرة علماء القانون أن الضرر المادى والضرر الأدبى سيان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شئ منهما وإنه إذا كان الضرر الأدبى متعلو التكوين خلافاً للضرر المادى فكلاهما خاضع فى التقدير لسلطان المحكمة. فمتى رأت فى حالة معينة أن الضرر الأدبى يمكن تعويضه بقدر معين من المال وجب الإذعان لرايها، إذ لا شك فى أن التعويض المادى - مهما قيل من تعذر الموازنة بينه وبين الضرر الأدبى - يساعد، ولو بقدر، على تخفيف الألم عن نفس المضرور.

الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١١/٧/١٩٣٢  
لا يصح الطعن فى الحكم بمقولة أنه قضى بتعويض للمدعى المادى - المبينة بصفته بالحكم - من غير تبيان أى سبب له ولا إيضاح من يستحقه من ورثة القتيل إذ المفهوم بالضرورة أن التعويض إنما هو عن وفاة القتيل، وأنه إنما قضى به للمدعى المادى وحده بصفته المبينة بالحكم.

الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ٢/١٣/١٩٣٣  
إذا أدانت المحكمة الابتدائية متهماً بالتزوير والإستعمال، وحكمت عليه عملاً بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ عقوبات بالعقوبة وبإلزامه بدفع تعويض للمدعى المادى، ورأت المحكمة الإستئنافية أن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به، إلا أنها رأت أيضاً تخفيف العقوبة، وبناء على ذلك قضت بتعديل الحكم المستأنف مع تخفيض العقوبة أن تذكر شيئاً عن التعويض المادى، فلا يصح الطعن فى هذا الحكم بمقولة إن المحكمة الإستئنافية أخذت بأسباب الحكم الابتدائى بدون بحث، بدليل أنه لم يرد بمنطوق حكمها أى ذكر للتعويض المادى - لا يصح، إذ مثل هذا الإغفال لا يعطى به فى الإدانة عن التزوير والإستعمال ومن جهة أخرى فإنه حتى إذا فسر هذا الحكم تفسيراً بأنه رفض دعوى التعويض المادى، فإن هذا التفسير هو فى مصلحة الجهم، وإذن فلا فائدة له من التظلم.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٣٠

إن المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات تعطي الحق لكل من يدعى حصول ضرر له من جريمة أن يقيم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة. فإذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذي أصابه شخصياً، والذي نشأ مباشرة عن سرقة سند تحت حيازته هو، وإن كان محرراً باسم زوجته، فليس في قبول هذه الصفة أية مخالفة لتلك المادة ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكاً له أم لغيره .

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٣٤/٣/١٢

يجوز للوصي أن يرفع بصفته وصياً على القاصر دعوى التعرض الناشئة عن مقتل والد هذا القاصر وأن يمثل في الدعوى المذكورة بدون إذن خاص بذلك من المجلس الحسبي، لأن قانون المجالس الحسبية لا يشترط هذا الإذن في مثل الدعوى المذكورة .

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٩

إنه وإن جاز القانون في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات حاكم الجنيح عند الحكم بالبراءة أن تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الأخصام من بعض، إلا أنه يجب لذلك أن يكون طلب التعويض مبنياً على الفعل المطروح أمام المحكمة والمطلوب العقاب عليه. أما إذا كان طلب التعويض مبنياً على وقائع أخرى غير المعروضة كأساس للجريمة المطروحة، فيعين على المحكمة أن تقتضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٢٨

إن صلح الجني عليه قبل وفاته مع ضاربه لا يؤثر في حقوق الورثة في المطالبة بتعويض ما نالهم من الضرر بعد وفاة والدهم من جراء الإعتداء عليه، لأن الأساس القانوني لطلب الورثة ذلك التعويض هو الضرر الذي لحقهم من عمل من إعتدى على والدهم، وفقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني وليس أساسه وراثتهم للحق الذي ثبت لو والدهم قبل وفاته. فإذا تنازل الوالد عما ثبت له قانوناً من الحق في تعويض الضرر الذي ناله من إعتدى عليه، فإن هذا التنازل لا يؤثر في حق الورثة المستمد مباشرة من القانون والذي لا يملك الوالد أن يتنازل عنه قبل وجوده، إذ حقهم لا يولد إلا من تاريخ موته هو.

الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٣٤/١١/١٩

إذا بى رفض التعويض على تقديرات موضوعية فلا شأن بحكمة التقض بذلك.

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٤٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٣٦/١/٢٠

إذا قضت المحكمة للمدعية بالحق المدني تعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وهى شروع المتهم وآخرين فى سرقة منزلها وعن تعديهم عليها عند ضبطها المتهم متلبساً بجريمتها فلا خطأ فى قضائها بالتعويض عن التعدي، وإن لم ترفع به الدعوى العمومية، لأنه كان نتيجة للجريمة المرفوعة بها الدعوى.

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٤٤ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٤

إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أجازت للمحاكم الجنائية أن تحكم فى التعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم العقاب عليها أو لسقوط الحق فى إقامة الدعوى بها لحضى المدة. ومقتضى هذه الإجازة أن محكمة الموضوع إذا أرادت استعمال هذا الحق وحسم النزاع المدني أيضاً فإنه يجب عليها كما يكون حكمها سليماً من الوجهة القانونية أن تعرض لما يعمسك به الخصوم من المستندات وتقول فيها كلمتها. أما أن تكفى بالإشارة إلى هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم تقضى فى الوقت عينه برفض الطلبات المدنية فهذا قصور فى الحكم يعيبه عيباً جوهرياً مبطلاً له .

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٤٤ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢٥

حكم المدينين المتضامنين فى دين واحد أنه يجوز إلزام أى منهم بوفاء جميع الدين للدائن على أن يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقى المدينين كل بقدر حصته. فمن مصلحة المدين الذى رفعت عليه الدعوى تعويض بالتضامن مع مدين آخر أن يقاضى فى نفس الوقت ذلك المدين الآخر ويطلب إلى المحكمة فى حالة الحكم عليه بذلك الدين أن تقضى له بحق الرجوع على المدين الآخر بكافة ما يحكم به عليه إذا كان لديه من الأسباب ما يقتضى عدم ملزومته هو شخصياً بشئ من الدين. ومصلحته فى ذلك محققة لا احتمالية فقط. وهذه المصلحة المحققة من أول الأمر هى التى تبيح لذلك المدين الرجوع على زميله المدين فى نفس الوقت الذى رفعت فيه دعوى التعويض الأصلية على المدينين معاً والمطالبة بالحكم له على المدين الآخر بكل ما يحكم به عليه. وإذاً فإذا رفعت دعوى تعويض على متهم عما أحدثه من أضرار للمدعى بالحق المدني، وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لأنه من رجالها وهى مسئولة عن أفعال رجالها ومتضامنة معهم فى تعويض كل ضرر يحدث منهم أثناء تأدية وظائفهم فللمحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية إلى المتهم فى حالة الحكم للمدعين بالتعويض. فإذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئاً فى تطبيق القانون وتعين نقضه.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٣٧  
يكفى في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المخكوم عليه في الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٧/١/١٩٣٨  
إذا طلب الجنى عليه تعويضاً من المتهمين متضامين بمعنى ذلك أنه يطالب كلاً منهم بمبلغ التعويض. فإذا كان المتهمون أربعة، وطلب الجنى عليه الحكم له عليهم بمبلغ ثلثمائة جنيه بالتضامن على سبيل التعويض، فبرأت المحكمة ثلاثة منهم وقضت على المتهم الذى أدانته بمبلغ ١٥٠ جنيهاً على أساس أن هو وحده الذى أحدث العاهة المستديعة بالجنى عليه فلا مخالفة للقانون في ذلك .

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٣٨  
إن اختصاص المحكمة الجنائية في الدعاوى المدنية مقصور على الحكم بالتعويض الناشئ عن الجريمة. فإذا كانت المحكمة، بعد أن أثبتت على المتهم سرقة سند الدين الأصلي وأدانته فيها، قد تعرضت للدعوى المدنية فألجبت أن التسوية التى عملت بين المتهم [المدعى] والمدعى المدنى [الدائن] قد إنتهت بتحرير سند آخر في تاريخ معين بمبلغ معين مقسط على خمسة أقساط سنوية، وأن هذا التسوية تنطوى على تسلم الشيك المحرر على البنك باسم المتهم بالمبلغ الوارد فيه، ولكن المتهم قد حصل لمصلحته على سند الدين الأصلي المعترف به، ولم يسلم الشيك للمدعى المدنى فقضت له بقيمة ذلك الشيك الذى أبى المتهم تسليمه إليه، والتعويض الذى قلته له عن المتاعب والمصاريف غير الرسمية التى تكلفها في الدعوى وفى الوقت عينه قضت بعدم اختصاصها بالحكم في قيمة السند الذى إنتهت إليه التسوية، فليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به للمدعى المدنى من قيمة الشيك وبين ما لم تحكم به في قيمة السند. كما أنه ليس فيه مخالفة للقانون إذ هي قصرت حكمها على التعويض الناشئ عن الجريمة وهو حد اختصاصها في الدعاوى المدنية التى ترفع لها بالتبعة .

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٣٨  
إذا برأت المحكمة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت علر عنده يئته في حكمها فيجب عليها، إذا رأت أن ترفض الدعوى المدنية المقامة من الجنى عليه، أن تورد أسباباً خاصة لهذا الرفض، لأن قيام العذر لدى المتهم لا ينفي حتماً تحقق الضرر وثبوت مسئولته عن تعويضه .

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢١

إذا طلب مدعيان بالحق المدني الحكم لما يبلغ ما على سبيل التعويض ولم يخصا مقدار التعويض المطلوب لكل منهما فيعتبر الطلب منهما على أساس أن لكل منهما النصف. فإذا قضى الحكم لأحدهما دون الآخر بالمبلغ كله فإنه يكون قد أخطأ لقضائه بما لم يطلبه المقضى له. وإذا كانت المحكمة ترى أن أحد المدعين لا يستحق تعويضاً فعليها أن تحكم برفض دعواه وتقضى للآخر بما يستحقه على ألا يتجاوز ما تقضى به نصف المطلوب .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٣٩/٢/١٣

إذا أسس المدعى بالحق المدني دعوى التعويض الذى يطلب به على أن خصمه إرتكب فعل إختلاس إضراراً به فقضى له الحكم بالتعويض، ولكن بناء على سبب آخر لا يمت بصلة إلى هذا الفعل، كان الحكم معيباً. إذ يتعين القضاء برفض طلب التعويض المبني على الفعل المعين الذى طرح على المحكمة متى كان المدعى لا يستحق تعويضاً عنه، وما عدا ذلك من وجوه النزاع المدني بين المدعى عليه والمدعى فالقضاء الجنائي يجب أن يكون معزول عنه تفادياً من التطرق إلى البحث فى مسائل مدنية صرف.

الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٧

الحياسة فى المتقول سند الملكية وعنوانها الكافى بالنسبة للغير، فللحائز أن يستند إلى حيازته للشئ فى التقاضى بشأنه. وإذا طلب الحائز لسيارة غير مملوكة له تعويضاً عن تلف أصابها بفعل الغير أثناء قيادته هو لها ولم يبد من المدعى عليه بالتعويض - حتى صدور الحكم به عليه - أى إعراض على ما ظهر به المدعى من أنه صاحب حق فيما طلبه، فليس له فيما بعد أن يثير هذا الإعراض أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٤٠/١/٢٩

إن التعويض المدني الذى تقضى به المحاكم الجنائية يجب أن يكون مبنياً على ذات الواقعة المعروضة على المحكمة والمطلوب المحاكمة على أساسها. فإذا رأت المحكمة أن المدعى بالحق المدني لا يستحق تعويضاً على هذا الأساس فلا يكون لها أن تقضى له بتعويض على أساس آخر. وذلك لأن قضاءها فى الدعوى المدنية إستثنائي لا يقبل التوسع. وإذا كان التعويض المقضى به غير مبني على الواقعة المعينة المعروضة على المحكمة والناتى طلب العقاب من أجلها، بل كان أساسه مدنياً بحتاً، فإن الحكم يكون متعيباً نقضه لتجاوز المحكمة فيه إختصاصها.



الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٢٣

إن الضرر الذي يصلح أساساً للمطالبة بالتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئاً عن مباشرة عن الجريمة. فإذا لم يكن إلا نتيجة ظرف لا يتصل بالجريمة إلا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة بتعويض بتدخل المدعى به في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة أو برفعها مباشرة. وإذا كان الضرر الذي بنى الحكم عليه قضاءً بالتعويض غير ناشئ عن جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى، لأن سببه، إنما هو منافسة المتهمين للمدعى " وهو قومسيونجي لشركة باير " في تجارة الأسبرين يبيعهم في السوق أسبيريئاً مقلداً على أنه من ماركة باير، فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساساً للحكم بالتعويض في الدعوى الجنائية، إذ هذه المنافسة، مهما كان اتصالها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى، فإنها أمر خارج عن موضوع الإتهام، والضرر الناجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها إذ هي لم يضار بها مباشرة إلا الذين وقع عليهم فعل النصب بشرايتهم الأسبرين المقلد.

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢

إن المادة ١٥١ من القانون المدني قد نصت على إلزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر الذي ترتب على فعله. فإذا كان الضرر قد أخطأ هو الآخر وساهم في الضرر الذي أصابه فإن ذلك وإن كان يجب أن يراعى عند تقدير التعويض الذي يطالب به المضرور، لا يصلح أن يكون سبباً لرفع المسؤولية عن الغير الذي أشرك معه في حصول الضرر. وإذا كان الحكم قد قضى برفض الدعوى المدلىة بناء على ما لاله من " تكاليف السينات "، وكان المستفاد من البيانات التي أوردها أنه إنما قصد أن المجنى عليهم وقع من جانبهم هم أيضاً خطأ في حق أنفسهم، ولم يقصد أن هذا الخطأ تسبب عنه أي ضرر بالمدعى عليه، فإن هذا يكون مقتضاه أن يحكم للمجنى عليهم بالتعويض مع مراعاة درجة خطئهم من الجسامة.

الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٣٠

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بأنهما ضربا المجنى عليه بالعصى على ذراعه اليمنى ضرباً نشأت عنه العاهة، واستخلصت المحكمة من التقرير الطبي أن ليس بهذه الذراع إلا إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة، ثم قالت إنه لم يجسر لها معرفة من المتهمين الإثنين هو الذي أحدثها، فإن براءة كليهما تكون معينة، ويكون رفض دعوى التعويض قبلهما واجباً. ولا يصح في هذه الحالة القول بأخذهما بالقدر المتيقن، فإن ذلك عمله أن يكون كل منهما قد وقع منه ضرب ولكن لا تعرف على سبيل التحقيق، الضربة التي أحدثها.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٤٣/٣/١

ما دامت المحكمة قد أدانت المتهم في أنه تسبب في قتل الجنى عليه فذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لكل من له صفة في المطالبة بالتعويض عنه. وتقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع، وإذا كان الضرر بطبيعته غير قابل لأن تقدر له قيمة مالية فإن المحكمة تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينه من مختلف عناصر الدعوى، ومتى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل مناقشتها فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٨

ما دامت الدعوى قد رفعت على أساس المسؤولية التقصيرية، والمدعى لم يطلب أن يقضى له فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التعاقدية، إن صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية، فليس للمحكمة أن تسرع من عندها فتبنى الدعوة على أساس غير الذى رفعها صاحبها به، لأنها إن فعلت تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم، وهذا غير جائز في القانون.

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٣١

إن تفسير سند التنازل وتعرف حدوده وحقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع، ولا معقب عليها فيه إلا إذا كانت عبارة السند أو سائر ما استعانت به المحكمة في تفسيرها ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما ذهبت إليه. فإذا كانت المحكمة قد حصلت من عبارة سند التنازل، ومن الملابس التي حصل فيها التنازل، أنه لا يمنع من تعويض الجنى عليه عن العاهة التي تخلفت عنده، وكان المتمسك بهذا التنازل لا يدعى أن المحكمة قد مسخت سنده عند تفسيره بل يقول بأن التنازل حصل عقب البلاغ وأثبت بذيله أى قبل ظهور العاهة، فلا يكون له وجه الطعن على حكم المحكمة بهذا السبب.

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٤٣/٥/١٧

إن إجماع النية لدى عدة أشخاص على التعدي على إنسان يجعلهم مسئولين مدنياً بالتضامن عن نتيجة تعديهم عليه بغض النظر عما وقع من كل منهم بالذات، فإذا كانت الواقعة التي استخلصتها المحكمة من أدلة الدعوى هي أن المتهم وزميلة اعتديا بالضرب على الجنى عليه في زمان ومكان واحد فهذا لا يبرر أن تقضى عليهما متضامنين بالتعويض على أساس توافق إرادتهما على الاعتداء.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٤٤/٣/١٣

إذا كانت الجريمة من الجرائم التي لا تتوقف المحاكمة فيها على شكوى الجنى عليه " جريمة ضرب " فلوالد الجنى عليه بعد وفاته أن يدعى بمقوق مدنية على أساس الضرر الذى إبته من جرائمها. لأن من حقّه بصفته وارثاً أن يطالب بتعويض الضرر المادى والأدبى الذى سببته الجريمة لموته، على إعتبار أن هذا الضرر يؤول

في النهاية إلى مال يورث عن المضرورة. وما دام المجنى عليه قبل وفاته لم يتنازل صراحة عن حقه في التعويض فلا محل لإفراض هذا التنازل واستنتاجه من أن وفاته حصلت قبل أن يرفع دعوى التعويض.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٤  
إن القضاء ببراءة هذا المتهم من جريمة النصب بسبب عدم توافر الطرق الإيجابية لا يمنع من الحكم عليه بالتعويض للمدعى بالحقوق المدنية لأن ما أتاه، على ما هو ثابت بالحكم، يكون مع استبعاد الطرق الإيجابية، شبه جنحة مدنية تستوجب إلزام فاعلها بتعويض الضرر الناشئ عنها .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢٠  
إنه وإن كان صحيحاً أنه لا محل لحماية الحيازة الفعلية إذا كانت قائمة على الغصب أو القوة، وأن من يتسلم عقاراً على يد محضر تنفيذاً لحكم قضائي تكون له حيازة فعلية واجبة الأحكام في حق خصمه المحكوم عليه، إلا أن هذا محله ألا يكون متسلم العقار قد تخلّى عن حيازته، وتركها لخصمه. أما إذا كان الثابت بالحكم أن المدعية بالحقوق المدنية، بعد أن قضى على المتهمين بالعقوبة من أجل واقعة التعرض لها في المنزل الذي كان في يدها، قد تركتهما مقيمين به فظلاً سنين يشغلانه إلى أن ذهب من إستأجره منها للسكن فيه لفتحها، فلا تصح معاقبتها على أساس أنها دخلت منزلاً في حيازتها. لأن سكوتها على ذلك أكثر من ثلاث سنين تخلياً منها عن الحيازة التي حصلت لها عن تنفيذ حكم الإخلاء.

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٤٤/٤/١٠  
إن هذا الحكم إذا قدر التعويض على أساس مسئولية المتهم عن الضرب الذي أفضى إلى الموت يكون قد أخطأ أيضاً وتعيين نقضه فيما يتعلق بالدعوى المدنية والقضاء بالتعويض على أساس الضرب البسيط فقط.

الطعن رقم ١٥٠٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤  
إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلب به، بآلية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ضربه وأحدث ما به من إصابات، فهذا يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به. أما بيان الضرر فإنما يسرجه التعويض الذي قد يطالب به فيما بعد. وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به.

الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٠  
إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد طلب مبلغاً على سبيل التعويض عما أصاب إبنه القاصر من ضرر بسبب جنائتي هتك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم، ولم يكن قد جزأ هذا المبلغ بين الجرمين

لأن المحكمة، إذا رأت أن جناية هنك العرض هي التي ثبتت وأن التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها، لا تكون مخطئة إذا ما قضت بالمبلغ المطلوب.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٤٥/٦/١١

إذا كانت المحكمة قد إستخلصت من وقائع الدعوى وظروفها أن المدعى بالحقوق المدنية لا يستحق قبل زوجته المطلقة ظلالاً رجبياً تعويضاً ما عن واقعة الزنا التي إتهمها بها ورفعت بها الدعوى عليها، على أساس أنه هو الذي بتصرفاته معها بعد الطلاق الذي أوقعه عليها كشف عن قصده الأكيد في الانفصال عنها نهائياً وأطلقها من قيود الزوجية وأقالها من كل تبعاتها، فإن تقرير المحكمة ذلك هو في حدود سلطتها في تقدير وقائع الدعوى. وإذا كان ما أورده في حكمها مما إستخلصت منه ذلك مؤدياً إليه ومسوغاً لما قضت به من رفض دعوى التعويض، بغض النظر عن نوع الطلاق الذي وقع وآثاره القانونية، إذ النتيجة واحدة ولو كان الطلاق لم يحصل، فإن الجنادلة في هذا الصدد لا تغلب أمام محكمة النقض ما دام البحث مقصوراً على التعويض.

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢

إن المادة ١٥١ من القانون المدني وإن نصت على إلزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر المترتب على فعله إلا أنه إذا كان الضرر قد أخطأ أيضاً وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير مبلغ التعويض المستحق له، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير. لأن كون الضرر الذي لحق الضرر ناشئاً عن خطئين : خطئه هو وخطأ غيره ذلك يقتضي توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما. وبناء على عملية تشبه المقاصة لا يكون الغير ملزماً إلا بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر منقوصاً منه ما يجب أن يتحمله الضرر بسبب الخطأ الذي وقع منه.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٦

إذا قضت المحكمة للمجنى عليه بالتعويض على أساس أنه طلبه لنفسه مقابل الضرر الذي لحقه عن الجريمة قائلة " إنه وإن كان قد ذكر أنه مستعد بعد الحكم للترجع بالمبلغ الذي يحكم به الجهات الخيرة فإنها مع ذلك تقضى له به وهو وشأنه فيه بعد الحكم " فهذا منها لا شائبة فيه.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٥

إذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك أمام المحكمة في طلب رفض الدعوى المدنية الموجهة عليه إلا بانتفاء مسؤوليته الجنائية على أساس عدم اعتدائه على المجنى عليه، ولم يتعرض للصالح الذي تم بينه وبين المجنى

عليه، وكان هذا الصلح يصح أن يقال عنه إنه لم تراعى فيه النتيجة التي انتهى إليها الإعتداء، فإن الحكم إذا قضى بالتعويض يكون قد اعتبر الصلح المدعى كذلك، ولا يصح تعييه من هذه الناحية.

#### الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٤٥

إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة قد راعت في تقدير التعويض الذى قضت به على المتهم جسامة الضربة التي أدت إلى كسر ساق اجنئى عليه " ضابط البوليس " ودعت لنقله إلى عمل أقل شأنًا من عمله الأول، كما راعت المصاريف التي أنفقها في العلاج، فليس في هذا أى خطأ. وإذا كانت هي قد قالت في حكمها " إنها راعت في تقدير التعويض أن يكون مواسياً طاماً أنها لا تستطيع أن تجعله آسباً " فذلك ليس معناه أنها قصدت أن تعطى اجنئى عليه تعويضاً عن ضرر لم يكن محققاً بالفعل، بل الظاهر أنها قصدت به أنها ما دامت لا تستطيع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساوياً للضرر الحقيقي الذى أصاب اجنئى عليه لأنها تراعى في تقديره أن يكون بحيث يخفف عنه ما قاصده من الآلام وما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب الإصابة. ولا تريب عليها في شيء من ذلك.

#### الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٥

الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حصلاً بمصير الدعوى الجنائية، كما هو المفهوم من نصوص المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي حولت الأحكام الجنائية القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية ولو مع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية. ولئن كان الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائماً رفض طلب التعويض بسبب عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم، فإن البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حصلاً، لأنه إذا كانت الأفعال المسندة إلى المتهم لا يعاقب القانون عليها فهذا لا يمنع من أنها تكون قد أحدثت ضرراً جسيماً وقعت عليه. وإذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من جريمة هتك العرض على أساس عدم توافر ركن القوة وأثبت في الوقت نفسه أنه لم يحسن تقدير الحد الذى ينتهى إليه عمله ولم يحرص على ما تحرص عليه اجنئى عليها من بقاء غشاء بكاوتها سليماً، مما مفاده أنه تسبب بعمله وبغير رضاء من اجنئى عليها في إحداث ضرر ظاهر بها، فإنه يكون محققاً إذا قضى برفض الدعوى المدنية، وخكمة النقض أن تقدر للمجنئى عليها التعويض الذى تراه مناسباً .

#### الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٢/١١/١٩٤٥

الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حصلاً بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية. وهذا مستفاد من المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي حولت الأحكام

الجناية القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية ولو مع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية. وذلك لأن الفعل قد لا يكون في الحقيقة جريمة معاقباً عليها قانوناً، ولكنه مع ذلك يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية تستوجب الحكم بالتعويض. ولئن كانت البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائماً رفض طلب التعويض نظراً إلى عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم، فإن البراءة المؤسدة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً. لأن كون الأفعال المسندة إلى المتهم لا يعاقب القانون عليها، لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه. وإذا كان الحكم حين قضي براءة المتهمين من تهمة البلاغ الكاذب على أساس عدم توافر سوء القصد عندهم إذ هم لم يملغوا العمدة كذباً بضبطهم المجنى عليه متلبساً بالسرقة مع آخرين إلا بقصد أن يذفخوا عن أنفسهم المسؤولية عن الضرب الذي أوقعوه به - إذا كان حين قضي بذلك قد قضي أيضاً برفض الدعوى المدنية المرفوعة ضدهم من المجنى عليه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. لأن هذا الفعل الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهمين قد نشأ عنه ضرر ظاهر بالمجنى عليه لا يصح معه أن ترفض دعواه المدنية.

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٧

معي كان الحكم الإمتتالي قد تضمن الرد على أسباب البراءة التي أوردتها محكمة الدرجة الأولى ولندها بالأدلة التي ذكرها، ثم بين واقعة السب بما يدل على أن الطاعة قد وقع منها الفعل الضار المسعوج للتعويض الذي قضي به عليها، فإنه يكون سليماً ولو كان لم يتحدث عن تاريخ الجريمة أو توافر ركن العلانية فيها، لأنه إذا اقتصر على الدعوى المدنية ولم يقض بحقوقه حتى تكون المحكمة مطالبة ببيان جميع العناصر القانونية للجريمة.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤

إن توجه زوجة القاتل دعوها المدنية على المتهم بالقتل وعلى شريكه معناه أن أساس دعوها هو أنها إشوكة في إحداث ضرر واحد هو الذي تطلب تعويضه، وليس معناه أنها تسب إلى كل منهما أن الضرر الذي أحدثه بفعله يفاقر الضرر الذي أحدثه زميله، فكل منهما إذن يكون ملزماً بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله. فإذا ما برئ أحدهما لعدم ثبوت أن له دغلاً في إحداث الضرر فإن مساءلة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة وداخلة في نطاق الطلب الأصلي ولو لم يكن مصرحاً فيه بالتضامن بين المديعي عليهما.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٤

- متى كان الثابت من تقرير الطبيب الذى كشف على الجنى عليه أنه به عدة إصابات فى رأسه من الجهة اليسرى، وأن العاهة التى تخلفت عنده لم تنشأ من كل هذه الإصابات، وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على من أحدث الإصابة التى نشأت منها العاهة، فإن إدانة واحد بعينه من المتهمين بإحداثها لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين المتهمين بالضرب اتفاق عليه، بل المتعين هو أخذ كل متهم بالقدر الحقيقى فى حقه من الضرب ومعالجته بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات .

- ما دامت العاهة قد نشأت من بعض الضربات التى إتخذت إرادة المتهمين على إحداثها بانجنى عليه فأوقعوها به فى زمان واحد ومكان واحد ولناسبة واحدة، فإن مساءلتهم عنها مدينياً بطريق التضامن تكون مبررة ولو كان أحدهم هو الذى إنفرد فى الواقع بإحداث الضرب الذى تسبب عنه .

الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٤

إن تبرئة المتهم بجرمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كان سعى القصد عالماً بالكذب بلاغاته لا تمنع من الحكم عليه بتعويض للمدعى بالحقوق المدنية متى كان مسلكه فى الدعوى مبرراً لذلك، كان يكون قد أكثر من البلاغات التى قدمها فى حق المدعى مسرفاً فى إتهامه بجرم الشبهات التى قامت لديه دون أن يتزوى ويثبت من حقيقة الوقائع التى أسندتها إليه .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢١

إن المادة ٣٠ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية تنص على أنه " إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير بإعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير إلغاف إلى نصيب كل من المدعين فيه " . وإذن فإذا رفعت الدعوى بمقتضى سندات مختلفة فيكون التقدير بإعتبار نصيب كل من المدعين فى المبلغ المطالب به . والسندات تكون مختلفة متى كانت لا تتطابق فى أى عنصر من عناصرها أو جزئية من جزئياتها، ولو كان مصدر الإلتزام فيها واحداً . وإذن فالدعوى التى ترفع من عدة أشخاص يطلب تعويض الضرر الذى لحقهم من جريمة واحدة أو من فعل ضار واحد تكون فى الحقيقة مؤسسة على سندات مختلفة بالنسبة إلى كل واحد من المدعين فيها . وذلك لأنه وإن كان مصدر الإلتزام واحداً بالنسبة إليهم جميعاً فإن الأساس القانونى للمطالبة ليس هو الفعل الضار وحده بل هو هذا الفعل والضرر الذى وقع على كل من الضرورين . ولما كان هذا الضرر متفاوت ويختلف باختلاف الأشخاص فإن كلاً من المدعين يعد مستنداً فى دعواه إلى سند خاص به، ويجب إذن تقدير دعواه بإعتبار نصيبه وحده . وإذن فإذا كان المدعون ستة والدعوى مرفوعة منهم بطلب مائة جنيه دون تعيين نصيب كل

منهم في هذا المبلغ، فإنه إزاء هذا التجهيل لابد لمعرفة نصيب كل منهم من قسمة هذا المبلغ على عددهم وإذا كان نصيب كل منهم بالقسمة يدخل في النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، فإن الإستاناف المرفوع منهم عن الحكم القاضى برفض دعواهم هذه لا يكون مقبولاً شكلاً .

#### الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٦

إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن الإعتداء بدأ من الجنى عليه وإخوته ومع ذلك قضت له بكل التعويض الذى طلبه على أساس ما رأته من تناسبه مع الضرر الذى لحق المضرور فى الظروف التى وقع فيها فهذا لا يقدر فى قضائها، إذ يجوز أن يكون الجنى عليه لم يغال فى مقدار التعويض الذى طلبه وقلده بالقدر الذى رأى أن المحكمة مستحكمة له به مراعية كل الظروف. وليست المحكمة بحاجة إلى التحدث فى الحكم عن المقاصة أو عن الخطأ الذى وقع من الجنى عليه أو فريقه ما دام أن أحداً لم يطلب إليها ذلك .

#### الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٤٦

للمدعى بالحقوق المدنية فى دعواه التابعة للدعوى الجنائية - سواء أكانت مرفوعة مباشرة أم بطريق التدخل فى الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة - طلب تعويض الضرر الناشئ من الجريمة. وهذا التعويض يجوز أن يشمل رد الشئ المسروق أو المختلس عيناً أو دفع ثمنه .

#### الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٤٦

إذا طلب الجنى عليه وإخوته تعويضاً مقدراً عما لحقهم من ضرر من جراء وفاته فأجابتهم المحكمة إلى طلبهم، وكان الدفاع عن المتهم لم يثر جدلاً حول تقدير قيمة التعويض ولا حول صفة المدعين فى طلبه هل هو على أساس أنهم ورثة للمتوفى أم على أساس الضرر الذى أصاب كلاً منهم شخصياً بإعتبارهم من أقاربه الأقربين، فلا خطأ من المحكمة فيما فعلت إذ هى تكون قد إعتبرت ما حكمت به مقابل الضرر الذى أصاب المدعين من جراء وفاة قريبهم بغض النظر عن الوراثة .

#### الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ٢١/٥/١٩٤٦

إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن إرادة كل من المتهمين قد إتحدت مع إرادة الآخر فى التعدى على الجنى عليه، ثم مضى كل منهما فعلاً فى تنفيذ ما أراد، فإن المحكمة لا تكون غشقة إذا هى ألزمتها معاً بالتعويض متضامين، ولو كان إعتداء أحدهما قد نشأت عنه الوفاة المطلوب عنها التعويض وإعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى إصابات بسيطة، فإن قواعد المسؤولية المدنية تبرر ذلك .



الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦

الأصل في توزيع الإختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية. ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة من الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معاً. وإذن فلا إختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية، كما لا إختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني. وإذن فإذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية، وفي الوقت نفسه قضت بالزام المسئول عن الحقوق المدنية بجمع التعويض الذي قدرته للمدعى على أساس أن الفعل الضار وإن لم يثبت أنه وقع من المتهم فإنه قد وقع من تابعي المسئول عن الحقوق المدنية، فإنها تكون قد أعطت، ما دام هؤلاء لم يكونوا معومين ولم تكن مرفوعة عليهم أية دعوى مجرمة أمام المحكمة .

الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٦/٦/١٩٤٧

إنه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر الذي يدعيه ثابتاً على وجه اليقين واقعاً حتماً ولو في المستقبل، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على أساس أن الضرر المدعى ليس محققاً غير مخالف للقانون. ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد فصلت في الطلب ابتداء قبل نظر الدعوى الجنائية، فإن تدخل المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال إطالة الإجراءات في هذه الدعوى أمام المحكمة وإثقال كاهل المتهم في دفاعه، مما يقتضاه بالبداهة الحلولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المقدم يحمل في ثناياه بادية ذي بدء أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصماً في الدعوى سواء لإنعدام صفته أو لعدم إصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى. فإذا كانت التهمة أو أقوال المدعى في دعم طلبه تشهد بأنه ليس على حق في طلبه تعين إستبعاده وعدم قبوله قبل الخوض في الدعوى الجنائية. ويكون الحكم كذلك من باب أولى إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فحرك الدعوى العمومية ضد المتهم، فإن طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كى لا تحرك الدعوى الجنائية من غير طريقها الأصولي المقرر أصلاً للنياحة العمومية وإستثناء للمجنى عليه الذي أضرت به الجريمة .

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٧مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤٧

إنه إذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة في الأصل بأن تقيم حراساً على المجازات لدفع الخطر من قطاراتها عن عبور خطوط السكك الحديدية، إلا أنها متى أقامت بالفعل حراساً لإيقافها كلما كان هناك خطر من اجتيازها، وأصبح ذلك مبهوداً للناس، فقد حق لهم أن يعولوا على ما أوجبه على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحاً إيداناً للكافة بالمرور. لذا ما ترك الحارس عمله وأبقى المجاز مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يقفله فعمله هذا إهمال بالمعنى الوارد في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات تكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير على ما قضت به المادة ١٥٢ من القانون المدني. ولا محل هنا للتحدى بأن على الجمهور أن يحيط بنفسه، ولا للتحدى بنص لائحة السكة الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكة الحديدية بالمجازات السطحية [المرافقات] عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقواب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها الجاني عليهم قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر، ولقد كان يكون لثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته.

الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ١٧مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٢/١١/١٩٤٨

إذا كان الحكم الاستئنافي قد ذكر أن المدعى بالحق المدني شارك في الخطأ الذي وقع بسببه الحادث ومع ذلك أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من التعويض، فلا ضير في ذلك ما دام المدعى بالحق المدني إنما طلب المبلغ الذي حكم له به كتعويض مؤقت. وذلك على اعتبار أن المحكمة الاستئنافية قد رأت أن المبلغ المحكوم به لا زال دون ما يتناسب مع ما يجب الحكم به على أساس الخطأ المشترك.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٨

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المدعى بالحق المدني رفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى على التهم وآخر بإعتلاسهما سجاجيد له فقطضت المحكمة بعقاب التهم والزمته بالتعويض وبراءت الآخر ورفضت الدعوى المدنية قبله، ولم يستأنف المدعى واستأنفت النيابة، فقطضت المحكمة الاستئنافية بإدانة التهم الآخر المحكوم ببراءته وأيدت الحكم الابتدائي بالنسبة إلى الأول فلا خطأ في ذلك، إذ الدعوى المدنية لم تكن مستأنفة أمامها بالنسبة إلى الآخر فلم يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشئ من التعويض فضلاً عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه.

الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٤٨

إذا كانت المحكمة قد إستخلصت أن المتهمين إعتدوا بالضرب على الجنى عليه فى زمان واحد ومكان واحد، مما إستفادت منه توافق إرادتهم على الإعتداء، ثم حكمت عليهم بالتعويض متضامين لقضاؤها بذلك مرور بغض النظر عما وقع من كل منهم بالذات .

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ٣/١١/١٩٤٨

ما دامت المحكمة قد إنتهت فى حكمها إلى أن الضرر الذى أصاب الجنى عليه سببه إعتداء المتهمين عليه فى وقت واحد ومكان واحد وملابس واحدة، مما إستخلصت منه توافقهم على إيقاع الأذى به لهذا يبرر قانوناً إلزام كل منهم بتعويض عن كل ما وقع عليه سواء بفعله هو أو بفعل زملائه بعضهم أو كلهم .

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ٢/٣/١٩٤٩

مضى أثبت الحكم توافق إرادة المحكوم عليهم على السب لذلك كاف لتبرير قضاة عليهم بالتعويض متضامين .

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٨

ما دامت دعوى المدعى بالحقوق المدنية قد وجهت إلى أبى المتهم بصفته ولياً على ابنه فلا وجه للقول بأن الحكم الذى لقضى بإلزامه بأن يدفع التعويض من مال ابنه قد حكم بما لم يطلبه المدعى .

الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٤٩

إذا كانت المحكمة قد برأت متهماً من تهمة الشروع فى القتل ومع ذلك ألزمته بالتعويض عن واقعة هذه الجريمة مع المتهم الآخر الذى أدانته بها بناءً على أن الإثنين توافقا على إلقاء الجنى عليه توافقاً بلغ درجة الاتفاق الجنائى بحيث يعتبر مستولاً مدنياً عن الأضرار التى ترتبت على الإيذاء، لأنها لا تكون قد أخطأت

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٤٩

المحكمة الجنائية لا تخصص بالحكم فى التعويضات المدنية إلا إذا كانت متصلة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم. فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم كفاية الثبوت فلا يصح بناءً على هذا الأساس طلب الحكم عليه ولا على المستول مدنياً بالتعويضات عن أفعاله. أما المطالبة بالتعويض على أساس آخر فلا شأن للمحكمة الجنائية به إذ هو من إختصاص المحاكم المدنية وحدها .

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٣/٦/١٩٤٩

يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون التعويض مبنياً على الفعل الضار المطروح أمام المحكمة والمطلوبة معاقبة مرتكبه جنائياً، فإذا رفعت النيابة الدعوى على قائد سيارة بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليه، فتدخلت زوجة المجنى عليه طالبة الحكم بالتعويض على صاحب السيارة وعلى شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة، فإن المحكمة إذا قبلت الفصل في دعوى الزوجة بالنسبة إلى الشركة تكون قد أخطأت، إذ أن مطالبة الشركة بالتعويض مقامة على أساس آخر هو عقد التأمين الذي لا صلة له بالفعل الضار .

الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٢٨

دعوى البتة ودعوى التعويض عن الأضرار المترتبة على شهادة الزور فيها هما دعويان مختلفتان طلباً وسبباً وأخصاماً. وكل ما تقتضيه دعوى التعويض من البحث في أقوال الشهود ووزنها لا يعتبر تعديداً للنزاع في موضوع البتة التابعة بحكم إنتهائي. بل إن كل ما ينشئ ذلك بين الدعويين هو وحدة المسألة المبحوث فيها. وهذه الوحدة في الدعويين لا تغير من اختلافهما في موضوعيهما. والفقه الإسلامي نفسه وإن كان يضمن الشهود الزور إلا أنه لا يفسخ الحكم القائم على شهادتهم.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ٣١/١/١٩٢٩

الطعن بطريق النقض لا يكون إلا في الأحكام الفاصلة نهائياً في الموضوع أو ما يشبهها. فالحكم الاستثنائي الذي يقضى بقبول الدعوى المدنية دون أن يتعرض لموضوع الحق المطلوب من المتهمين لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ٢٤/١/١٩٢٩

يكفى للحكم بالتعويض المدني أن يثبت للمحكمة أن ما أتاه المتهمون من الأفعال ترتب على مجموعة ضرر حقيقي للمجنى عليه ولو كانت هذه الأفعال في ذاتها لا تكون منها جريمة مستوجبة للعقاب .

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ٣١/١/١٩٢٩

لا حرج على محكمة الجنائيات في أن تلزم متهمين بإحداث عاهة مستديرة وآخرين متهمين بإحداث جروح بسيطة متضامين معاً بالتعويض المدني مع تفاوت العقوبات المحكوم بها عليهم ما دامت هي قد لاحظت تداخل الأفعال الواقعة من المتهمين ووقوعها بتوافقهم وإصرارهم على ارتكابها .

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١١/٧/١٩٢٩

ليس يطعن على الحكم أن المحكمة لم تخصص فيه لكل مدعى مدنى نصيبه فى التعويض القضى به . إذ الشأن فى تقسيم المبلغ الكلى القضى به على التهم بين المدعين بالحق المدنى هو فؤلاء المدعين أنفسهم.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٣٠

إن ضمان السيد عن أعمال خادمه لا يقوم قانوناً إلا على مظنة خطئه فى إختيار خادمه وفى مراقبته إياه بما له عليه من حق التأديب والفصل من الخدمة . وهى مظنة قانونية تعفى المضرور من إثبات وقوع خطأ من المخدم فى إختيار الخادم أو فى مراقبته . ولا يتدفع الضمان عن السيد إلا إذا ثبت أن الحادث الضرر حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها لخادمه أو أنه نشأ عن خطأ الجنبى عليه نفسه.

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٧/٤/١٩٣٠

إذا حكمت المحكمة الجزئية لمدعى مدنى على متهمين بالتعويض مع العقوبة ولم تص له على التضامن . ثم إستأنف المتهمون الحكم دون المدعى المدنى وحكمت المحكمة الإستئنافية ببراءة جميع المتهمين ما عدا واحداً منهم وألزمتهم بمبلغ من التعويض يزيد على ما كان يصيبه من مبلغ التعويض المحكوم به إبتدائياً عليه وعلى المتهمين الذين برئوا إستئنافاً كان هذا الحكم باطلاً لصدوره بأكثر مما كان يخصه فيما صدر به الحكم الإبتدائى فى حين أن الإستئناف رفع من المدعى بالحق المدنى ، وكان محكمة النقض فى هذه الحالة تطبق القانون يجعل التعويض مساوياً لما إستحق بالحكم الإبتدائى .

الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢٠ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٢٩

التعويض عن الجرائم يقوم أساساً على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه فى الإرث حجب أو لم يحجب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق للمجنى عليه الذى تولى ما لم يحجده الطاعنان ، وكان ثبوت الإرث له أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفته وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد أخيه نتيجة الإعتداء الذى وقع عليه ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام أخيه بعد أبولوة حقه فى الدعوى إليه ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١/٤/١٩٢٩

متى كانت الدعوى المدنية مقامة أصلاً من الطاعن وأخرى أمام المحكمة الجزئية بالمطالبة بمبلغ إجمالى قدره واحد وخمسون جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، وقد قضى الحكم الإبتدائى الذى قبله بهذا المبلغ لهما دون تعيين نصيب كل منهما فيه ، ومن ثم يعين لمعرفة نصيب الطاعن قسمة المبلغ بينهما بالتساوى ولا

يلتفت إلى مجده ، في تقدير قيمة دعوى الطاعن ما دام الثابت أن تلك المطالبة إنما تتضمن دعويين مستقلتين خصوصاً وموضوعاً وسبباً " أولاهما " موضوعها تعويض الطاعن عن الأضرار الناشئة عن الإضرار في جرمي سرقة متقولات من عمله وإتلاف أبواه ، " وأخرهما " وهي التي قضى فيها "إستئنافاً " بعلم الإختصاص - موضوعها تعويض جدة الطاعن عن الأضرار الناشئة عن الإعتداء على حقها في إستغلال عملها المأخوذ من الطاعن وإغصابه وسرقة ما به من متقولات. لما كان ما تقدم، فإنه لا يجوز للطاعن - من بعد - أن يطعن في الشق من الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية برفض دعواه المدنية لأن التعويض المؤقت المطالب به فيها - والذي كان قد قضى به ابتدائياً له عن نفسه وإرضاءه، يدخل في النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي، وهو حسن جنبهاً طبقاً للمادة ٤٢ من قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩

إذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون الأحكام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا تجاوزت قيمتها خمس جنبهاً. وكان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعي بالحق المدني في صحيفة دعواه المباشرة إقتصرت على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فلا موجب في القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الماثلة من محام.

#### الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣٠

من المقرر أن التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت إتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بانجني عليهم.

#### الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩

١) من المقرر أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون إلا أنه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها لفصل فيها وتستعين من تلقاء نفسها دون أن تقيد بمبنى الرأي الذي ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يسوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يعين قبول عرض النيابة العامة للقضية.

٢) لما كانت المحكوم عليها الثانية وإن قررت بالظن بالنقض في الجهاد إلا أنها لم تودع أسباباً لظنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

٣) من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرؤسيهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسموا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك. ولما كان استدعاء مأموري الضبط القضائي للطاعن وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات - التي كلفته النيابة العامة بها على ما يبين من المفردات لا يعتبر بمجرد تعرضه مادياً فيه مساس بحريته الشخصية فإن ما يثيره الطاعن بصدد ذلك عن بطلان القبض يكون غير سديد.

٤) من المقرر أن الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندنا إن كان منكراً أو يعرف بها إن شاء الإعراف.

٥) من المقرر أن تقدير قيمة الإعراف الذي يصدر من المتهم على أثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الإعراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها. وإذا كانت المحكمة قد قدرت في حدود سلطتها التقديرية أن إعراف المتهمين أمام النيابة كان دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها وإطمأنت إلى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلته في ذلك ويضحي ما يثيره الطاعن بصدد بطلان الإعراف على غير أساس.

٦) من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم فإن ما يتعاضد من أن النيابة لم تواجه المتهم بالتهمة وعقوبتها يكون في غير محله هذا فضلاً عما هو ثابت من المفردات من أن المحقق قد أحاط الطاعن بالتهمة المنسوبة إليه وعقوبتها.

٧) من المقرر أن البحث في توافر سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

٨) من المقرر أنه وإن كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت ألا يصدر الحكم بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضاء المحكمة وأن تأخذ رأى مفتي الجمهورية فلم تستوجب أن يكون أخذ رأى

المفتى قد صدر بإجماع آراء قضائيات هذا إلى أن الحكم وقد أثبت أنه تم إستطلاع رأى المفتى قبل أصدره فلا أهمية لإثبات أن ميعاد العشرة أيام المقررة لإبداء رأيه قد روعى وبضحي معنى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله.

٩٠ من المقرر أن التالف الذى يجب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة.

١٠٠ من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ولا يجب الحكم عدم بيان الضرر بنوعيه المادى والأدى ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفة بالتعويض وكان الحكم قد أثبت بالأدلة الساتفة التى أوردتها إرتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها وهى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه فلا تترتب على الحكم من بعد إن هو لم يبين مدى الضرر الذى قدر التعويض المحكوم به على أساسه إذ الأمر فى ذلك مترك لتقديره بغير معقب ومن ثم فإن ما يغيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد.

١١٠ لما كان البين إعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوالف به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دين المحكوم عليه بالإعدام بها وساق عليها أدلة مردوده إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها، وقد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وجاء خلواً من حالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه هذا الحكم ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ مكتب قضاى ٣٦ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣

- من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة الجنائية أمامها فلا تخصص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم، وكانت المحكمة قد برأت المظنون ضدهم من تهمة إحداث عاهة مستديمة بالطاعن لعدم ثبوتها فى حقهم فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض عنها لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه.



— لما كان الطاعن لم يضمن طلباته الختامية التعويض عن الإضرار التي لحقت به نتيجة إصاباته في جريمة الضرب البسيط التي دين المَطعون ضدهم بها، والذي يستطيع ولوج باب القضاء المدني للمطالبة به إذا توافرت شروط إستحقاقه فإن ما يثيره بشأن مخالفة حجية الحكم الجنائي النهائي بالإدانة في جريمة الضرب البسيط وعدم تنازله عن طلب التعويض عن باقي الإصابات يكون غير صحيح.

— لما كانت محكمة الإعادة تنقيد بحدود الدعوى كما طرحت عليها للمرة الأولى، فإنه لا يجوز للطاعن أن يضيف أمام المحكمة طلب التعويض عن باقي إصاباته، بعد أن نقضت محكمة النقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية وأعادت القضية محكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى.

#### الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة متعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف التهم مباشرة بالخطور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية وتنص المادة ٢٥١ منه على أنه لن حلفه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في مرحلة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة ... والسفاد من هذين النصين أن حق تحريك الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون للمدعى بالحقوق المدنية الذي يدعى حصول ضرر له في جنحة أو مخالفة سواء أكان مجنئاً عليه أو شخصاً آخر خلافاً، إذ ليس في القانون ما يمنع أن يكون الضرر من الجريمة أي شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قد أثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجاً عن جريمة، ذلك أن مناط في صفة المدعى المدني ليس وقوع الجريمة عليه وإنما هو إلحاق الضرر الشخصي به بسبب وقوع الجريمة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر حق الإدعاء على المجنى عليه وحده فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون.

#### الطعن رقم ٥٢٦٧ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٦

لما كانت المحكمة قد انتهت إلى ثبوت الإتهام في حق التهم وكانت عناصر التعويض قد توافرت من خطأ في جانب التهم سبب ضرراً مباشراً من الجريمة خلق بالمدعية بالحق المدني تمثّل في فقدان إبتها فإن الدعوى المدنية تكون قد قامت على أساس صحيح من القانون.

#### الطعن رقم ٥٤٧٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٩

— من المقرر أن التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه — كما هو الشأن

في الدعوى المطروحة - ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت إتفاق بينهم على التعدي فإن هذا الإتفاق إنما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل غير مشروع فيكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الإعتداء وتلاقي إرادة كل منهم مع إرادة الآخرين على إيقاعه ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين الضارين وغير الضارين في المسؤولية الجنائية فإن المسؤولية المدنية تعميم جميعاً.

- من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السانغة التي أوردها إرتكاب الطاعنين للجريمة التي دانهما بها وهي الفعل الضار الذي ألزمهما بالتعويض على مقتضاه فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد.

#### الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٠

- من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الإعتداء الذي يقع عليه شخصي مقصور على الضرر نفسه لا يمتد إلى سواه كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء، ما لم يقل الحكم بتحقيق شئ منه في الدعوى المطروحة ولما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن مورث المدعين بالحقوق المدنية قد ناله ضرراً أدبياً إنتقل إلى ورثته فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- من المقرر أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون إخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققاً، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد من توفر حق هذا الغير يعتبر الإخلال به ضرراً أصابه، وإذن فالعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الإستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس. ولما كان الحكم المطعون فيه حسبما سلف - قد خلا من بيان ذلك فإنه يكون معيلاً فعلاً عن الخطأ في تطبيق القانون بالقصور في التسيب .

#### الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١

من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن إرتكابه جريمة ولو كان غيره قد إرتكبها معه - وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره - فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد.

(١) لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المتعين لدور من إنقاذ محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على ألا يشرك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين، وكان ثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة إستئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة شجبين الكوم الابتدائية، فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحاً وإذا كان الأصل إن الإجراءات التي يتبناها القانون قد روعيت، وكان إدعاء الطاعن بانتفاء عنصر الإستعجال لا مسند له، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند من القانون .

(٢) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعمل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها .، وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويجرفها عن مواضعها وبما يكفي بياناً لوجه إستدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يشوه الطاعن في هذا النحى لا يمدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه .

(٣) من المقرر أنه ليس في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضوع الدليل في الدعوى، ما دام له أصل فيها، فلا وجه لما يتعاه الطاعن على الحكم إغفاله تحديد مصدر شهادة الشاهد ... ما دام لا ينازع في أن لها أصلها في الأوراق .

(٤) الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القتي بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل القتي تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن بشأن الإدعاء بوجود تعارض بين الدليلين القولي والقني ورد عليه بأن " المحكمة تظمن إلى أن التهم وإن كان قد أطلق عبارين نارين على الأجنى عليه ..... إلا أنه لم يصب إلا من عبار واحد حسماً كشف عنه تقرير الصفة التشريحية " وهذا الذي رد به الحكم على قائله التناقض بين الدليلين القولي والقني سائق ويستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق لما معبها الصحيح من أوراق الدعوى التي إطمأنت إليها عقيدة المحكمة .

٥) من المقرر أن لحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى إقتناعها هي وحدها ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

٦) من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمنه في صدره وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٧) لما كانت نية القتل قد تتوافر أثر مشادة وقتية، فإنه لا محل للنعي على الحكم بقالة التناقض بين ما أثبتته من توافر نية القتل لدى الطاعن، وبين ما قاله في معرض نفيه لظرف سبق الإصرار من أن هذه النية قد نشأت لدى الطاعن أثر المشادة التي حدثت بينه وبين المجنى عليهم .

٨) لما كان الدفاع الشرعي عن النفس لا يميز القتل العمد إلا إذا بلغ فعل الإعتداء المبيح له درجة من الجسامة بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التي أوردت حالات الدفاع الشرعي الذي يميز القتل العمد على سبيل الحصر - متى كان ذلك، وكان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتضاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها .

٩) لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثر مناقشة مع فريق المجنى عليهم باذر بإطلاق النار عليهم دون أن ينسب لهم أى أفعال يتخوف أن تحدث الموت أو الجراح البالغة تستوجب الدفاع الشرعي عن النفس بالقتل العمد فتكون الواقعة - حسبما أثبتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس. لما كان ذلك وكانت المشادة بين الطاعن وفريق المجنى عليهم التي أعقبها إطلاقه النار عليهم حسبما خلص إلى ذلك الحكم المطعون فيه - كانت بسبب منع الآخرين للطاعن من رى أرض النزاع وهو ما لا يقوم به أصلاً حق الدفاع الشرعي إذ ليس النزاع على الرى لما تصح المدافعة عنه قانوناً باستعمال القوة .

١٠) لما كان إدعاء الطاعن بأن إطلاقه النار على فريق المجنى عليهم كان بقصد منع تعرض الآخرين له فى حيازة أرض النزاع يفرض صحته لم يكن لبيح له القتل العمد دفاعاً عن المال لأن ذلك مقرر فى حالات محددة أوردتها على سبيل الحصر المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات ليس من بينها التعرض للحيازة أو إغصابها بالقوة، ومن ثم يكون ما إستطرد إليه الحكم المطعون فيه من نفي حيازة الطاعن لأرض النزاع أبناً كان وجه الرأى فيه ما هو إلا تزيد غير لازم، وتكون النتيجة التي خلص إليها من رفض الدلع بالدفاع الشرعي متفقة مع صحيح القانون ويضحي منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله .

١١) من المقرر أنه على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطلوبة من المدعي بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعي بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية تخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات، ويضحى معنى الطاعن في هذا الخصوص غير سليم .

١٢) لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برايتها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً للنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديثه مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برايتها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

١٣) لما كان يبين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوالى به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها المحكوم عليه بالإعدام، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سالفة لها معناها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها على ما سلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ من استطلاع رأي مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة، وقد خلا الحكم من عيوب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات فيعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠

لما كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معالٍب عليه فإنه يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من المَطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية .

الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها، فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدني بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات وهي قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات. لما كان ذلك وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع، فإن الطعن المقدم من الطاعن - في هذا المبدد - يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .

\* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض :

الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢

متى كان تقدير التعويض عن الضرر المدعى غير محتاج إلى عناصر متصلة بموضوع الدعوى مما يجب أن تحميه محكمة الموضوع كان محكمة النقض حق هذا التطبيق.

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٣

من المقرر في القانون أنه ليس للمستأجر الجديد أن يطرد المستأجر القديم بالقوة من العقار المؤجر وليس له أن يضع اليد على العين المؤجرة إلا بالراضي أو تنفيذاً لحكم قضائي، وإذا قضى الحكم على المستأجر الجديد بالتعويض للمستأجر القديم باعتباره صاحب اليد على الأرض التي كانت لا تزال مشغولة بزرعه الذي كان قائماً بحصاده على أساس الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإعتداء المستأجر الجديد، فإنه لا يكون قد أخطأ في شيء.

**الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٥٠**

إذا كانت المحكمة بعد أن قدرت التعويض الذى تحكم به على المتهم للمضى عليه قد أنهت حكمها بقولها إنها ترى أخذ المتهمين بالشدّة فى توقيع العقوبة زجراً لهم وعظة لغيرهم، والحكم للمدعى المدنى بجميع طلباته، فالنعمى على هذا الحكم بأنه قد راعى الزجر فى القضاء للمدعى المدنى بجميع طلباته فى حين أن التعويض يجب ألا يكون مؤسساً إلا على ما لحق المدعى من ضرر، وأن يكون متناسباً مع الضرر - ذلك لا يكون له محل، إذ أن حديث الزجر لم يجرى إلا منصّباً على تقدير العقوبة .

**الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١١/٧/١٩٥١**

إن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسباً وفقاً لما يبينه من مختلف ظروف الدعوى، فما دام الحكم قد أورد الاعتبارات التى من أجلها خفض التعويض المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى وكان من شأن ما أورده أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها، فإن المجادلة فى ذلك لا تكون مقبولة.

**الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٥١**

إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد قصرت التعويض فى دعوى التبديد على مبلغ الوصول الصادر من الطاعن، وكان الثابت بحضور جلسة محكمة الدرجة الأولى أن المتهم " الطاعن " قد دلف للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ عشرين جنيهاً وطلب التأجيل للسداد فإن المحكمة تكون قد أخطأت فيما قضت به من مقدار التعويض إذ كان عليها أن تقصر حكمها على البالى بعد هذا الوفاء.

**الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥١**

إذا أثبتت المحكمة بالأدلة الساتفة إعتداء المدعى عليهم إعتداً على سلطة وظيفتهم، وهم من رجال البوليس على المدعين بالضرب والسب والإيذاء الذى أدخل بشرلهما . وكان ذلك بذاته متضمناً حصول الضرر لمن وقع عليه الإعتداء، فلا يكون ثمة محل للنعمى على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض، وإذ كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسباً وفق ما يبينه من عناصر الدعوى فإنه لا يقبل النعمى على الحكم أنه لم يبين أسس التقدير.

**الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥٢**

لما كان العمل الضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض طبقاً لأحكام القانون، فلا محل لما يثيره الطاعن من تكافؤ السينات لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها لما يخضع لتقدير قاضى الدعوى من غير معقب .

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٦

محكمة الموضوع أن تقضى ببلغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ٢٧/١/١٩٥٩

- الضرر المادى والأدبى سببان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شئ منهما وكلا الضررين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

- التضامن فى القانون معناه أن يكون كلا من المطالبين به ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١/١١/١٩٦٠

إذا بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية 'من عطاء وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية، ولا تريب عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٧

من المقرر أن التضامن فى التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا فى إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت إتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب باجتنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب المقضى للموت ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط.

الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٠

لا تريب على المحكمة إن هي لم تبين الضرر بنوعيه المادى والأدبى الذى حاق بالمضى بالحقوق المدنية بصفته، لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلبه به، بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه، فهذا يكفى لتقدير التعويض الذى قضت به، أما بيان مدى الضرر فإنما يستوجبه التعويض الذى قد يطلب به فيما بعد، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٣٦

إن ما يطلبه المدعون بالحق المدني من التعويض عما أصابهم من الضرر بسبب الجرائم قدره هؤلاء لدى لجنى الإعفاء، بل العبرة فيه هي بالطلبات الاحتامية أمام محكمة الموضوع. ولا ينتظر فى تقدير هذا التعويض



إلى أنصاء طالبه في الميراث، بل المول عليه في ذلك هو ما أصاب كلاً منهم من الضرر المادى والأدبى. ولا معقب على قضاء محكمة الموضوع فيما تقدره من ذلك في حدود الطلبات الختامية التي قدمت لها .

الطعن رقم ٧٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٤١/١٢/٨

إن المعاش الخاص المقرر لرجال الجيش بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ عند إصابتهم بعمل العدو أو بسبب حوادث في وقائع حربية أو في مأموريات أمروا بها لا يدخل فيه التعويض الذي يستحقه صاحب المعاش قبل من يكون قد سبب له الإصابة عن عمد أو تقصير منه. وذلك لإختلاف الأساس القانوني للإستحقاق في المعاش وفي التعويض. إذ المعاش مقرر بقانون خاص ملحوظاً فيه ما تقتضيه طبيعة الأعمال العسكرية من الإستهداف للمخاطر وبذل التضحيات في سبيل غاية من أشرف الغايات، فهو بهذا الإعتبار - فيما يزيد على ما يستحقه المصاب على أساس مدة خدمته وما إستقطع من راتبه - ليس إلا مجرد منحة مبهمة التقدير لمن أقدم على تحمل التضحيات في خدمة بلده دون إلتفات إلى مصدر هذه التضحيات إن كان فعلاً مسروراً لمساءلة أحد عنه أو كان غير ذلك مما لا يمكن أن يسأل عنه أحد. أما التعويض فالمرجع فيه إلى القانون العام الذي يوجب على كل من تسبب بفعله في ضرر غيره أن يعرضه عن هذا الضرر جزاء تقصيره فيما وقع منه، وتقديره موكول للقاضي يزنه على إعتبار ما عسره المضروب وما فات عليه من فائدة. بخلاف المعاش فإنه محدد في القانون بمقادير ثابتة. وإذا كان المعاش لم يلاحظ فيه أن يكون تعويضاً عن الأضرار الناشئة عن إصابات فإن الإصابة إذا كانت نازلة عن فعل مسرور لمساءلة فاعله مدنياً فلا يجوز أن يحسب للمعاش حساب في تقدير التعويض المقتضى لدفعه عنها للمصاب ولو كانت الحكومة هي الملزومة بالتعويض مهما كانت صفتها في ذلك. ولا يصح إذن في هذا الصدد القول بأن إعطاء التعويض عن الإصابة مع ربط المعاش من أجلها فيه جمع بين تعويضين عن ضرر واحد.

\* الموضوع الفرعى : دعوى مدنية - رفضها :

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢

لما كان إستئناف المتهم على إستقلال يفيد منه المستول عن الحقوق المدنية إذ كسبه، بطريق التبعة والزموم وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على المستول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية المقامة قبل المتهم، فإن القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يقتضى رفض الدعوى المدنية قبل المستول عن الحقوق المدنية، إذ أن مسئولية المتبوع عن التعويض مزية على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى

الجنائية ضد المتهم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت تهمة القتل خطأ ضد المتهم لا يكون قد أخطأ في شيء ولا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد.

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨١

لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضائه ببراءة المطعون ضده من جريمة الشروع في التهريب الجمركي على أساس أن التهمة غير ثابتة في حقه، وإذ كان هذا القضاء إنما ينطوي ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية المقامة من الطاعن بما يؤدي إلى رفضها، لأن القضاء بالبراءة في صدد الدعوى الجنائية وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة على المطعون ضده إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم. قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائي - وفقاً لما تشير إليه ملاسبات الواقعة وظروفها التي أثبتها الحكم - دلائل جديدة وكافية على إتهام المطعون ضده .

٣،٢ من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تبيّن بذاتها عن وقوع الجريمة - وأنه لا يشترط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية الأشياء محل الجريمة، وإذ كانت هذه الجريمة جنحة معاقباً عليها بالحبس الذي تزيد مدته على ثلاثة أشهر وكانت قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائي - وفقاً لما تشير إليه ملاسبات الواقعة وظروفها التي أثبتها الحكم - دلائل جديدة وكافية على إتهام المطعون ضده بإرتكابها فإنه من ثم يكون له أن يأمر بالقبض عليه ما دام أنه كان حاضراً وذلك عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين كما يجوز له تفتيشه عملاً بما تحوله المادة ٤٦ من القانون السالف الذكر.

٤) ولما كان لا ينال من سلامة إجراءات القبض على المطعون ضده وتفتيشه - وهي من قبيل إجراءات الاستدلال - أن من قام بها ليس من موظفي الجمارك، ذلك بأن ضابط المباحث الجنائية الذي تولى القبض على المطعون ضده وتفتيشه من مأموري الضبط القضائي الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في حدود اختصاصاتهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة بما مؤداه أن تبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع في التهريب الجمركي المسندة إلى المطعون ضده ولا يغير من ذلك تخويل صفة الضبطية القضائية الخاصة في صدد تلك الجريمة لبعض موظفي الجمارك وفقاً لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك السالف البيان لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعني مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عنها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام.

٥) خطاب الشارع في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - موجه إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا يتصرف الخطاب فيها إلى غيرها من جهات الاستدلال التي يصبح لها إتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً، ومن ثم فإن أعمال الاستدلال التي قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحيحة في صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي وبدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليهما قيد الشارع في توقفها على الطلب، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه .

٦) لما كان ما ساقه الحكم تبريراً لإطراح إعراف المطعون ضده في محضر الضبط لا يتضح منه وجه إستدلاله إذ أنه لم ييسط الملاحظات التي أحاطت بصور الإعراف منه فضلاً عن تجهيله بالفعال التعدي التي نسبها إلى رجال الشرطة وتجهيله كذلك بالإصابات التي ذهب إلى القول بأنها حدثت بالمطعون عنده مما لا يتحقق به قصد الشارع من إيجاب تسيب الأحكام الجنائية ولو كانت صادرة بالبراءة ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتئها في الحكم، وإذ كان الحكم - - بالإضافة إلى ما سبق - لم يعرض للدليل المستمد من إعراف المطعون ضده في محضر مأمور الجمرح رغم إشارته إليه في مدوناته وإنما قد كلفه عن مواجهته هذا الدليل وتجهيله فإنه من ثم يكون معيباً بالقصور ولا يبره من هذا العيب إرساله القول بأن واقعة الضبط غير واضحة وأن وجدان المحكمة لم يسرح لإجراءات الدعوى، إذ أنه فضلاً عما يشوب هذا القول من تعميم وإيهام فإن منعاه - ولا ريب - هو ما تردى فيه الحكم من خطأ قانوني في تقدير صحة إجراءات القبض والتفتيش على نحو اعتبرت معه نفسها - بغير حق - مقيدة بعدم الأخذ بالدليل المستمد منهما وهو ما يعيب الحكم في النهاية بالفساد في الاستدلال. لما كان ما تقدم فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٣  
لما كان شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعة للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة إسناده إلى التهم القائمة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى عدم ثبوت ارتكاب

المطعون ضده للفعل المسند إليه، فإن ذلك يستلزم الحكم - صحيحاً - برفض الدعوى المدنية قبله مما يكون النعي عليه في هذا الشأن غير مفيد.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٧  
إذا برأت المحكمة المتهمة ورفضت الدعوى المدنية قبله فليس محتماً عليها ذكر أسباب الرفض لأن التبرئة تغني عن ذكر أسباب خاصة .

الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢  
لما كان القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس أن التهمة المسندة إليه غير ثابتة في حقه إنما ينطوي ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد هذه الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المطعون ضده إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم.

الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٨  
من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة التهمة كي يقضى بالبراءة وما يوجب على ذلك من رفض الدعوى المدنية إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يطمئن إليه، فإن تسيب الحكم في باقي دعائمه - وهي الخاصة بعدم مسئولية المطعون ضده الأول عما ورد بمذكرة الدفاع كمحام وبعدم توافر العلائية - باحطاً في تطبيق القانون، بفرض صحته يكون غير منتج.

#### \* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها :

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٥٠/١/١  
متى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة المتهمة على عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإنه يكون صحيحاً في القانون ما ذكرته من وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية قبله.

الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨  
متى رفضت الدعوى المدنية إلى المحكمة على أساس مساءلة من رفعت عليه عن فعله الشخصي فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمساءلته عن فعل تابعه، وإلا فإنها تكون قد خالفت القانون

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٥٠/١/١  
إن القانون إذ خول المدعي بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد إلى تحويل المحكمة الإستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تعرض لواقعة الدعوى وتناقشها

بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مما يقتضاه أن تنصدي لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق المستأنف عليه ما دامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معاً أمام محكمة أول درجة وما دام المدعي بالحقوق المدنية قد استمر في السور في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة، فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضي فيه لعدم إستئناف النجاة له بحيث يتمتع عليها وهي في مسيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تنصدي لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم المستأنف عليه في الدعوى المدنية - فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٢

إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على " أن الدعوى المدنية بتويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالاً وعلى من يمثله إن كان فالق الأهلية لأن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله ". وإذن فمضى كان النابت بالحكم أن المتهم كان قاصراً إذ كان يبلغ من العمر خمسة عشر عاماً وكانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصياً دون أن توجه إلى وليه أو وصيه أو من يمثله قانوناً لأن الحكم إذ قضى بقولها يكون معطاً .

#### الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ٩/٦/١٩٥٣

الأصل في الدعاوى المدنية أن ترفع أمام المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية، متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية، جنابة كانت أو جنحة أو مخالفة، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة إنتضت علة الإستثناء وإنقضى هذا الإختصاص. وإذن فمضى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بتهمة قيادة سيارة دون أن يكون حاصل على رخصة قيادة وبخالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته، بأن قادها بسرعة وعلى يسار الطريق، فدخل الطاعن مدعياً بحق مدنى للمطالبة بقيمة التلف الذى أصاب سيارته، وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه لم ينشأ مباشرة عن المخالفة موضوع الدعوى الجنائية وإنما نشأ عن إتلاف السيارة، ذلك أن الدعوى العمومية إنما تقوم على مخالفة لائحة السيارات وهي مخالفة لا تنتج بذاتها ضرراً للطاعن، أما الضرر الذى أصابه فناشئ عن واقعة إتلاف السيارة، وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت لرفع بها لأن القانون الجنائي لا يعترف جريمة إتلاف المقتول بإعمال - متى كان ذلك، لأن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب في الضرر الذى أصاب الطاعن، وإنما ظرفاً ومناسبة لهذا الضرر، وتكون المحكمة الجنائية إذ قضت برفض الدعوى المدنية باعتبارها مختصة بنظرها قد

جاوزت إختصاصها. ولما كان عدم إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر لم ينشأ عن الجريمة، هو مما يتعلق بولايتها القضائية، فهو إذن من صميم النظام العام، ويجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة التقض، فإنه يتعين نقض الحكم وتصحيح الخطأ القانوني، والقضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٤

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية. وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة، بل كان نتيجة لفعل آخر، ولو كان متصلاً بها، سقطت تلك الإباحة، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية. وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية بسبب ما لحق سيارة المدعى بالحق المدني من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسئولين عن الحقوق المدنية لها، لا بسبب الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية، وهو مصادمة تلك السيارة للمجنى عليه الذى كان يقف بجوار سيارة المدعى بالحق المدني، فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٥٤/١/٥

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية. وإذن لمضى كان الحكم قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها لا بسبب ذات الفعل المكون للجريمة التى رفعت عنها الدعوى العمومية، وهى جريمة القتل والإصابة الخطأ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٦

إن قضاء محكمة التقض جرى على أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه

الجرمة، بل كان ناشئاً عن فعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية.

و إذن فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد بنى طلب التعويض لا على الضرر الناشئ عن جريمة التهديد المسندة إلى المتهم وإنما على الضرر الذى لحق به نتيجة إخلال المتهم بواجبه فى تنفيذ شروط عقد النقل مما لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيه، فإن الحكم إذ قضى بإختصاص تلك المحاكم بنظر الدعوى المدنية وتصدى لموضوعها وفصل فيه برفض هذه الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والقضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية، لأن هذا الإختصاص من النظام العام لتعلقه بالولاية القضائية للمحاكم مما يجوز معه تحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١  
من المقرر قانوناً أن حق المدعى المدنى فى الخبر لا يسقط إلا إذا رفع دعواه أولاً أمام المحكمة المدنية وكانت هذه الدعوى متحدة مع تلك التى يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية من حيث الخصوم والسبب والموضوع.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦  
إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجرمة إذا كان بالغاً ولا حاجة لتوجيهها إلى من يمثله إلا إذا كان فاقد الأهلية.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣٠  
إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هى الواجبة التطبيق على الإجراءات فى المواد الجنائية وفى الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعة أمام المحاكم الجنائية، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية إلا لصد نقص .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٧  
إن المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن الضرر من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدنى للمطالبة بالتعويض، أن يلجأ إلى الطريق الجنائى، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة، فإذا لم تكن قد رفعت منها، امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر، وبشروط سقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة إتجاد الدعين فى السبب والخصوم والموضوع .

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٥

إذا كانت المدعية بالحق المدني لم تطلب في الدعوى التى رفعتها أمام المحكمة المدنية إلا تسليمها منقولاتها عيناً فقتضى لها بذلك وأشار الحكم إلى حقها فى المطالبة بالتعويض إذا إستحال عليها التنفيذ عيناً وكانت المدعية لم تطلب فى دعواها المباشرة التى رفعتها بعد ذلك إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد منقولاتها المذكورة، فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدنى وحصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٥٦

الأصل فى الدعوى المدنية التى ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفى موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها فى موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بعدئذ الحكم فى الدعوى المدنية على إستقلال نزوال ولايتها فى الفصل فيها، وقد ورد على هذا الأصل أحوال إستثناء القانون، من بينهما حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالتردد .

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٦

- وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور، فتتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية أما إذا لم يوجد نص فى قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات.

- المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية إذا كانت التصويبات المطلوبة على النصاب الذى يحكم القاضى الجزئى نهائياً.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٦

الأصل فى الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة المدنية وإنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها



الدعوى العمومية -- جناية كانت أو جنحة أو مخالفة، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة إنتزعت علة الإستثناء وإنتفى الإختصاص .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٥

إستقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفد وسائل التحقيق الممكنة، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة إن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٠

أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغاً، فإذا كان ما زال قاصراً، فإنها توجه على من يمثله قانوناً، ومن لم فإذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصراً، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٠

مضى كان الحكم قد إنتهى في منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب الجنبى عليه وحده، فإن ذلك يكفى بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية، ذلك لأن مناط المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر راجعاً لسبب أجنبى لا يد " للحارس " فيه .

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١١٤٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣٠

إذا كان المدعون بالحق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية الرافعة منهم أمام المحكمة المدنية إلا بطلان عقد الإيجار الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثاني بسبب صورته قضى لهم بذلك، وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة أمام محكمة الجناح إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد أموالهم، فإن الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لأن المدعين لجأوا إلى القضاء المدني يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٥

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة

المرفوعة بها الدعوى الجنائية، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة، سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية، فمتى كان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن إخلال المتهم بالتعاقد الذى يدعيه الطاعن لا تتكون به جريمة الغش المرفوعة بها الدعوى، فإن قضاءه بالبراءة إعتماً على هذا السبب يقترب عليه عدم إختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى المدنية، أما وقد تعرضت لها وفصلت فى موضوعها فإنها تكون قد قضت فى أمر هو من إختصاص احكام المدنية ولا شأن للمحاكم الجنائية به، لما يقتضى نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

#### الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢١

المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية - وإن أجازت للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه إليه إدعاء مدنى فيها إلا أن هذا التدخل الإلزامى لا يعطى المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية وحدها الذى لا يمس الحكم فيها، إذ دل الشارع بما نصت عليه المادتان ٤٢٠ فى فقرتها الأولى، ٤٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى وضوح وصراحة - على أن الطعن بطريق النقض وهو طعن غير عادى لا يكون إلا لمن مسه الحكم المطعون فيه - وفيما يختص بحقوقه فقط، ولا يعتبر الشخص طرفاً فى الحكم إلا إذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه - فطعن المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز إلا فيما يختص بالدعوى المدنية بالتظلم مما إنتهت إليه المحكمة فى قضائها ضده - فإذا كان الثابت من الحكم أنه صدر فى الدعوى الجنائية التى أقامتها النيابة العامة ضد المتهمين - ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشئ ما - فإن طعنها على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

#### الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢

- اجنبى عليه هو الذى يقع عليه الفعل أو يتاوله الذك المؤتم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً - بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التى يهدف إليها الشارع .  
- نظم القانون إجراءات الإدعاء بمقوق مدنية أمام القضاء الجنائى بحيث لا يكسب الضرور أو من إنتقل إليه حقه هذا المركز القانونى بما يوجب عليه من حقوق وآثار إلا إذا باشر الإدعاء بمقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً .

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٠

القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية فى الجلسة فى حالة ما إذا كانت من الدعاوى القرعية فقط أى بمجرد الادعاء بمقوق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية - فى فقرتها الثانية .

الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية. فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم لما تكشف له بداءة من أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هى منازعة مدنية بحث تدور حول إخلال بتنفيذ عقد بيع وقد ألتست ثوب جريمة التهديد على غير أساس من القانون فإن قضاءه بالبراءة اعتماداً على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل فى الدعوى المدنية. أما وقد تعرض لما الحكم وفصل فى موضوعها بالرفض فإنه يكون قد قضى فى أمر هو من إختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به. ولما كان ذلك، وكان هذا الخطأ فى القانون يتسع له وجه الطعن فإنه يعمى نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية وعدم إختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فيها.

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٦٤

الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعة للدعاوى الجنائية تخضع فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون .

الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢

من المقرر أن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها.

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٧

القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس أن الواقعة غير قائمة فى حقه ولا أساس لها من الواقع، إنما ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة فى صدد هذه الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المطعون ضده إنما يتلزام معه الحكم برفض الدعوى المدنية،

ولو لم ينص على ذلك في منطق الحكم، وإذا كان الحكم المطعون فيه - على ما تقدم البيان معيماً بما يطله، فإنه يعين القضاء بنقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٤

التي يسقط حق المدعية بالحقوق المدنية في إختيار الطريق الجنائي مردود بأن الثابت من أسباب الطعن أن المدعية بالحقوق المدنية لم تطلب في الدعوى المرفوعة منها أمام المحكمة المدنية إلا فسخ عقد البيع والتعويض عن هذا الفسخ وهي تختلف سبباً عن دعواها المباشرة أمام محكمة الجنيح بطلب تعويض الضرر الناشئ عن جنحة إستيلاء الطاعن بالإحتيال على مال المدعية بتصرفه بالبيع في عقار ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه إذ تستند الدعوى الأخيرة إلى الضرر الناشئ عن الجريمة، ولا يدعى الطاعن بأن المدعية بالحقوق المدنية قد أقامت دعواها المدنية إبتداءً أمام المحاكم المدنية تأسيساً على المطالب بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة والأصل أن حق المدعي بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٤

الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد أجازت للضرور من الجريمة إدخال المؤمن لديه في الدعوى لمطالبتة بالتعويض، كما أجازت المادة ٢٥٨ مكرراً من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون .

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٧

لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية - فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلاً بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى - وكانت المحكمة قد قضت بالزام الطاعن الثالث بالتعويض المدني في الوقت الذي إستقرت به على أن الفعل الجنائي بالنسبة له منعدم في الأصل - فالمتضمن المطالب به بالنسبة للطاعن المذكور يكون إذن عن ضرر غير ناشئ عن جريمة الضرب بالتعويض عنها ويكون الإدعاء به خارجاً عن إختصاص المحكمة الجنائية - وعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو

ما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨١

لما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق في الواقعة لم تكن قد إنتهت منه بعد ولصدور أمر منها ما زال قائماً بأن لا وجه لإقامة الدعوى في التحقيق الذي أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الماثلة يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ٥/١٦/١٩٨٣

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الجنائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجلب ولا يجوز الطعن من المدعي بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية " وتنص المادة ٣٩ من ذات القانون على أنه " على محكمة النقض إذا قضت بنقض الحكم أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من لقضاء آخرين " - ولما كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريقة التبعية للدعوى الجنائية فإنه كان يتعين على محكمة جنائيات دمنهور - بهيئة جليدة فيما يختص بالدعوى المدنية بعد إعادتها إليها من محكمة النقض - أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لئلا يترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء المحكمة الأولى، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر القضي لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بمجبة الحكم الجنائي. وقد خالفت محكمة جنائيات دمنهور - بهيئة جليدة هذا النظر بإحالتها الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة مستعدة في ذلك إلى نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، وعلى الرغم من أن لقضاء هذه المحكمة قد إستقر على أنه لا يحق شحمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة بمقولة أن

الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى، ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٣٢/٢/٢٩

من المتيقن عليه أنه يجوز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر أو المحجور عليه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى إدخال الوصى أو القيم عليه، لأن إيجاب دخول الوصى أو القيم في الدعوى المدنية المطروحة أمام المحكمة الجنائية يخلق شيئاً من التعارض بين إجراءات الدعيين العمومية والمدنية، إذ ما دام المتهم مفروضاً فيه أنه قادر على الدفاع عن نفسه في الدعوى العمومية فالواجب أن يكون أقدر على الدفاع أمام المحكمة عنها في الدعوى المدنية التي هي فرع عنها.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٣٦/٣/٢٣

إن المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات لا يميز لمن رفع دعواه إلى محكمة مدنية أو تجارية أن يرفع هذه الدعوى إلى محكمة جنائية بصفته مدعياً بحقوق مدنية. فإذا رفع شخص دعوى أمام المحكمة المختلطة طالباً إلزام المدعى عليه بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب تصرفه معه وإستعماله الطرق الإحتيالية والتدليسية معه فرفضت هذه الدعوى فلا يجوز له أن يلتجئ إلى المحكمة الجنائية ليدعى أمامها مدنياً عن هذا التصرف عنه.

الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٣٨/٥/١٦

إن المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنائيات لا تشترط لرفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني وجود تحقيقات سابقة فيها من البوليس أو النيابة، بل إن هذا الحق قد خول أصلاً للمدعى بالحق المدني للمحافظة على حقوقه في الحالات التي لا يقوم البوليس أو النيابة العامة بالتحقيقات فيها بناء على شكوى الجنى عليه

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٦٥ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٤٠/٥/١٣

إذا ادعى الجنى عليه حق مدنى وكان قاصراً، ولم يرفع المدعى عليه بعدم أهليته لرفع الدعوى، بل ترفع في الموضوع وصدر الحكم عليه، فذلك - لا فيه من قبول للتقاضى مع القاصر - يسقط حقه في التمسك بالدفع أمام محكمة النقض. هذا فضلاً عن أن ذا الأهلية إذا رضى بالتقاضى مع ناقص الأهلية لا يجوز له أن يتمسك بعدم أهلية خصمه.

الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٣١

ما دامت الدعوى المدنية قد رفعت أمام المحكمة الجنائية فإن هذه المحكمة إذا أنهت إلى أن أحد المتهمين هو وحده الذى قارب الجريمة المطلوب التعويض عنها، وأن المتهمين الآخرين : أحدهما لم يقع منه سوى تقصير فى الواجبات التى يفرضها عليه العقد المبرم بينه " مستخدم بينك التسليف " وبين المدعى بالحقوق المدنية " بنك التسليف "، والآخر لم يثبت وقوع أى تقصير منه - إذا إنهت إلى ذلك فإنه يكون متعياً عليها ألا تقضى بالتعويض إلا على من ثبتت عليه الجريمة، وأن تقضى برفض الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين لأن حكمها على المتهم الذى خالف شروط العقد لا يكون إلا على أساس المسؤولية التعاقدية، وهو غير السبب المرفوعة به الدعوى أمامها، وهذا لا يجوز فى القانون. ولأن حكمها بالتعويض على المتهم الآخر ليس له ما يبرره ما دام لم يثبت وقوع أى خطأ منه. أما القول بأن المحكمة كان عليها فى هذه الحالة أن تحكم بعدم الإختصاص فى الدعوى المدنية بالنسبة لهذين المتهمين : أحدهما أو كليهما لا يرفضها فمردود بأنه ما دامت الدعوى قد رفضت على أساس إنعدام المسؤولية التقصيرية فإن ذلك لا يمنع المدعى بالحقوق المدنية، وليس من شأنه أن يمنعه، من رفعها أمام المحاكم المدنية بناء على سبب آخر هو المسؤولية التعاقدية.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥

إن قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائماً قبول الدعوى المدنية معها، وإذن فالمدعى بالحقوق المدنية متى كان قد رفع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له، بمقتضى المادة ٢٣٩ تحقيق، أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعة إلى الدعوى العمومية القائمة.

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٤

إن أحكام المسؤولية الجنائية، كما هى معروف بها فى قانون العقوبات، تأبى أن يجعل المتهم أمام المحكمة الجنائية وأن لا تسمع أقواله هو شخصياً فى صدد الجريمة المطلوبة معاقبته عنها، لما فى ذلك من إحلال بالضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية. وما دام هذا هو الشأن، لإجماع فى الدعوى الجنائية فإن الدعوى المدنية - بوصف كونها ملحقة بها ومتفرعة عنها - يجب بطبيعة الحال أن تأخذ حكمها فتأثر بها ضرورة تعلقها بها تعلق التابع بالمفوع والفرع بالأصل، وهذا من مقتضاة أن جميع الأحكام المقررة للدعوى الجنائية تسرى على الدعوى المدنية المرفوعة معها من المدعى بالحقوق المدنية. ومن هنا يصح رفع الدعوى المدنية مباشرة على المتهم الذى لا يزال قاصراً وعليه وصى بدير أمواله دون إدخال وصيه فيها.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧

جرى قضاء محكمة النقض على قبول الإدعاء بالحق المدني على القاصر ومن في حكمه لدى المحكمة الجنائية بدون حاجة إلى إدخال الولي أو الوصي أو القيم في الخصومة. ومهما يكن من وجهة الإعراض على هذا الرأي فإن هذه المسألة خلافية ولا محل للعدول فيها عن المذهب الذي ثبت عليه القضاء .

الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون رفعها إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية. وهذه الإباحة الاستثنائية الواردة على خلاف الأصل يقدر مداها بقدرها فقط بلا توسع. فرفع الدعوى المدنية للمحكمة الجنائية كمقتضى المادة ٥٤ تحقيق جنايات لا يكون إلا في صورة ما إذا كان الحق المدني به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية. ومفهوم النص أن الضرر إذا لم يكن ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الحق المدني المطلوب. وإذن فلا يجوز لأحد أن يدخل مدعياً بحق مدني في دعوى جنحة الإعتياد على الإقراض بربا فاحش لإنتفاء حصول ضرر ما لأحد من هذه الجريمة لأن الإقراض في ذاته لا عقاب عليه قانوناً، وإنما العقاب هو على الإعتياد نفسه أى على وصف خلقى خاص إتصف به المقرض إثر مقارفته الفعل الأخير الذي تحقق به معنى الإعتياد. وهذا الإعتياد الذى هو وحده مناط العقاب لا شأن للمقرضين به، إذ هو وصف معنوى تحت قائم بذات الموصوف ملازم لماهيته يستحيل عقلاً أن يضرب بأحد لا من هؤلاء المقرضين ولا من غيرهم. ومن ثم فليس لأحد منهم أو من غيرهم أن يدعى منه ضرراً ولا أن يطلب بسببه تعويضاً لدى أية محكمة جنائية كانت أو مدنية. إنما الضرر الذى يصيب المقرضين لا ينشأ إلا عن عملية الإقراض المادية، وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً على الفائدة القانونية، الدعوى به إنما هي دعوى إسداد هذا الزائد الذى أخذه المقرض بغير وجه حق، وهي دعوى مدنية ناشئة عن شبه جنحة من شأنها ألا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية وليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢

الجنبي عليه هو الذى يقع عليه الفعل أو يتأوله الترك المؤثم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التى يهدف إليها الشارع .



الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية - هم زوجة المجنى عليه الأول وأولاده وهو ما لم يجحده الطاعن وكان ثبوت الإثرت لهم من عدمه لا يقدر في صفتهم كزوجة وأبناء للمجنى عليه المذكور وكونهم قد أصابهم ضرر من جراء فقد المجنى عليه نتيجة الإعتداء الذي وقع عليه والذي أودى بحياته، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابهم من ضرر مباشر لا على إنتصابهم مقام المجنى عليه من أبولوة حقه في الدعوى إليهم.

\* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - منقوطة :

الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٣

إذا كان الطاعن قد تنازل عن دعواه المدنية، وكانت المحكمة قد أجابته إلى ما طلب تطبيقاً للمادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه لا تكون له صفة فيما يثيره في طعنه بالنسبة إلى الدعوى العمومية .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٧

- الإلتجاء إلى الطريق المدني الذي يسقط به حق إختيار الطريق الجنائي إنما يكون برفع دعوى الصوبض فعلاً أمام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة إلا بإعلان عريضتها إعلاناً صحيحاً أمام جهة مختصة ومن ثم فإن برتسو عدم الدفع لا يسقط به حق إختيار الطريق الجنائي.  
- الدفع بسقوط حق المدعي في إختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم إيدائه قبل الحوض في موضوع الدعوى.

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٩

إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل، فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن إختلاس المستندات، ولو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية لإختلاف موضوع التعويض.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ٢/١١/١٩٦٥

- الدفع بسقوط حق المدعي المدني في إختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحمي صواخ خاصة فهو يسقط بعدم إيدائه قبل الحوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض.

- الأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية. ولما كانت دعوى إشهار الإفلاس تختلف موضوعاً وسبباً عن دعوى التعويض عن جنحة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم - موضوع الدعوى المطروحة - إذ تستند الأولى إلى حالة التوقف عن دفع الديون وتستند الثانية إلى الضرر الناشئ عن الجريمة لا عن المطالبة بقيمة الدين محل الشيك. وكان الطاعن " التهم " لا يدعى بأن المدعية بالحقوق المدنية قد أقامت دعواها المدنية ابتداء أمام المحاكم المدنية تأسيساً على المطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة. فإن الدفع بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية في اللجوء إلى الطريق الجنائي لسلوكها الطريق المدني يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٩

لما كان تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه في جريمة الضرب المرفوعة بها الدعوى الجنائية عليه على ما سلف بيانه ليس من شأنه أن يؤثر في الدعوى الجنائية ولا في المسؤولية الجنائية نفس الجريمة تلك، فإن النعي على الحكم عدم فضائه بالبراءة لهذا التنازل، يكون على غير سند من القانون .

\* الموضوع الفرعي : دعوى مثنية - قبولها :

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٧

إذا كان الحكم قد إستظهر الواقعة في أن التهم بالتبديد [ موظف في شركة ] هو الذي عرض وساطته الشخصية على المدعى بالحقوق المدنية ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذي تسلمه منه إلى الجهة التي يريد السفر إليها عن طريق أحد البنوك، وأن المبلغ لم يسلم إلى التهم بهصلته موطناً بالشركة بل إن تصرفه كان بعيداً عن عمله، فإن الحكم إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة بإعتباره ممثلاً للشركة التابع لها التهم لا يكون قد أخطأ في شيء.

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١١/١/١٩٥٥

إن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى العمومية، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً.

الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٥

إن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصياً وموتياً على هذا الفعل ومتصلاً به اتصالاً سببياً مباشراً، فإذا لم يكن الضرر حاصلاً من الجريمة وإنما كان نتيجة ظرف آخر ولو متصلاً بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها إنتفت علة التبعية التي

ترتبط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية. وإذن فالقلق والإضطراب الذى يولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الإدعاء به مدنياً أمام المحكمة الجنائية .

#### الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٤

القاعدة فى عقود إلتزام المرافق العامة هى أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته وتبعاً لذلك فإن جميع الإلتزامات التى تترتب فى ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الإلتزام بها. فإذا ما أنهت هذه الجهة الإلتزام بالإسقاط فإنها لا تسأل عن شىء من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص فى عقد الإلتزام يلزمها به. ولما كان يبين من القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة والمعمول به إحصاراً من ٢٠ يوليه سنة ١٩٦١ أنه لم يرد به نص على الإلتزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالإلتزامات التى عقلت بلمعة الشركة المذكورة إلا فى حدود ما ورد بالمادة الثالثة فى شأن عقود العمل التى كانت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقسيم جميع الإلتزامات والحقوق وحصر هذه الإلتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الإدارية والشركة الملتزمة التى تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الإلتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية. ولما كان عقد الإلتزام المبرم بين جهة الإدارة وشركة ترام القاهرة فى سنة ١٨٩٤ جاء خلوياً من نص يقضى بإلتزام الحكومة فى حالة إسقاط الإلتزام عن هذه الشركة بشىء من الديون التى تترتب فى ذمة الشركة إبان قيامها بإدارة المرفق، فإن دعوى الصوبى القائمة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة. ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع البدئى من الطاعة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة.

#### الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ٢/١١/١٩٦٥

من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدلوع الجمهورية التى يعين التصدى لها عند إيدائها، إلا أنه ليس من قبيل الدلوع المتعلقة بالنظام العام التى يصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٠

قضاء المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الإنفاق المزمع بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية وترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٧

- يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه ناشئاً مباشرة من الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية. أما إذا كان ناشئاً من فعل آخر فلا تصح المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية.

- المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره. ومقتضى هذا أنه إذا رفعت الدعوى على أحد هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في الدعوى على الأساس الآخر، وعصفاً إذا كان الخصم يعارض في ذلك.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

متى كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً. وكان من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها. إستثناء من القاعدة مبنى على الإرتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالنسبة للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - لأنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥

من المقرر أن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

**\* الموضوع القرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدني :**

**الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٣**

إذا كان ما طلب المدعى بالحق المدني التعويض عنه لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالواقعة، فإن القضاء برفض الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القانون في شيء.

**الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٧**

إذا كان مما ينهه الطاعن " التهم " على الحكم أنه قد إنطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه إذ أن المدعية بالحق المدني وجهت دعواها المدنية إليه وإلى المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يكن ممثلاً أثناء نظر الدعوى وقد عدلت المدعية بالحق المدني طلباتها أمام محكمة ثاني درجة في مواجهته وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية وقضت المحكمة في الدعوى دون أن يعلن المسئول عن الحقوق المدنية بهذا التعديل، وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذي أجرته المدعية بالحق المدني كان في مواجهة الطاعن فإنه لا شأن له بما ينهه على الحكم من بطلان في إجراءات الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه ما يثيره في هذا الشأن .

**الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٣٠/١/٢**

إذا تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه بمقتضى محضر صلح وأثبت تنازله في محضر الجلسة فلا يملك بعد ذلك الرجوع في هذا التنازل. فإذا حكم له بتعويض رغم وجود هذا التنازل كان الحكم غلطاً في تطبيق القانون وتعين نقضه .

**الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٣١/٦/١١**

أباح القانون للمدعى المدني تحريك الدعوى الجنائية بمجرد رفعه دعواه المدنية أمام محكمة الجناح أو المخالفات، ومتى رفعت الدعوى المدنية تحركت معها الدعوى الجنائية وأصبح من حق المحكمة وواجبها الفصل في الدعوى الجنائية بما تراه دون أن تقيد بطلبات النيابة ودون أن يؤثر عليها تنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية، لأن ذلك التنازل لا يؤثر على الدعوى الجنائية التي تبقى معلقة أمام المحكمة. فتنازل المدعى المدني وتقويض الرأي من النيابة لا يحو الدعوى الجنائية من الوجود ويكون فصل المحكمة فيها بحق ومطابقاً للقانون.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٢

إذا استبعدت المحكمة جريمة التزوير لسقوط الدعوى العمومية عنها بمضى المدة فلاضير أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس منها على هذا التزوير نفسه، ما دامت الدعوى المدنية لم تسقط بالبدلة المقررة قانوناً لسقوطها، إذ حق المحكمة فى هذا مقرر بالمادتين ١٧٢، ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٠ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢

إن حضور من يدعى وقوع الجريمة عليه أو على أحد من ذويه فى الدعوى، وإشراكه فى الإجراءات التى تمت فيها، بإعباره مدعياً بحقوق مدنية ذلك لا يمكن عده سبباً مبطلاً للحكم ولو كان لم يقض له فى نهاية الأمر بتعويض وكان السبب هو إنعدام صفته فى المطالبة بالتعويض. وإذن فإذا تبين عند الإنتهاء من نظر الدعوى والمرافعة فيها أن المدعى لم يكن دفع الرسوم المستحقة فإن ذلك لا يصح عده سبباً لبطلان الإجراءات التى تمت فى حضوره. لأنه ما دام حضوره - بحسب النظام المقرر فى المواد الجنائية - جائزاً قانوناً عند دفع الرسوم، وما دام دفع الرسوم أو عدم دفعها ليس من شأنه فى حد ذاته التأثير فى حقوق المتهم فى الدفاع، فالطعن فى الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له فى الواقع وحقيقة الأمر من معنى سوى التعلل بعدم دفع الرسوم. وهذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها. لأن الرسوم ليست إلا ضريبة مفروضة على التقاضى لأغراض لا تدخل فيها أصلاً للخصم المطلوب مقاضاته. ولئن جاز أن الخصم لا تسمع منه دعوى قبل أن يعرف مبلغ صدقه فيها إلا بعد أن يدفع عنها الرسم، فإنه لا يصح البتة بعد ثبوت صحة الدعوى وصدور الحكم فيها أن يهتد هذا الحكم بمجرد أن الرسم قد فات تحصيله مقدماً. إذ ذلك يكون كثيراً، وإلحال أن العدالة لذاتها واجب إجراؤها لكل منتصف، ومفروض على الدولة - بحسب الأصل وبحكم وظيفتها - أن تقيمها بين الناس بلا مقابل.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٠ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨

إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد تدخلت فى الدعوى لتطالب المتهم بتعويض الضرر الذى أصابها من جراء الاعتداء على أخنها، وكانت المتهم قد قالت إنها لا تسلم بأن المدعية أخت الجنى عليها فالحكم بالتعويض على أساس ما ثبت للمحكمة من أن المدعية أخت الجنى عليها وأنها أصابها ضرر بسبب ما وقع على أختها لا يكون مخالفاً القانون. أما قول المتهم ذلك فلا مساس له بصفة الخصوم إذ علاقة المدعية بالجنى عليها لا تعلق لها بصميم طلب التعويض إلا من حيث تعلق الضرر بها وتقدير أحقيتها فى التعويض.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٢٨

لا مانع قانوناً يمنع محكمة الجنايات من الأخذ بأقوال المدعين بالحق المدني إذا جاءت مؤيدة بدلائل أخرى كما أنه لا خطأ في الاعتماد على ما يقرره الطبيب الشرعي بشأن العاهة وسببها ولو لم يعاين الإصابة بنفسه بل كان مستنتجاً رآيه من الكشوف الطبية المقدمة في الدعوى لدخول ذلك كله فيما المحكمة حرة في تقديره لتكوين اعتقادها ولا مراقبة محكمة النقض عليها فيه.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٢٩

إذا حكمت محكمة الجنايات بتعويض للمدعين بالحق المدني ولم تبين لا بالحكم ولا بمحضر الجلسة صفة هؤلاء المدعين ولا علاقتهم بالجاني عليه ولا الضرر الذي أصابهم من الجريمة فإن حكمها يكون باطلاً واجباً نقضه لتجرده عن الأسباب التي إقتضته .

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢/٢٨/١٩٢٩

— لا يوجد أي مانع قانوني يمنع من سماع شهادة المدعى المدني في الدعوى العمومية مع تحليفه اليمين كثيرة من الشهود. ولئن كان هو يستطيع في دعواه المدنية من شهادته التي يؤديها بعد الحلف فهي إستفادة تبعية محضة لا يصح سببها تعطيل دليل الدعوى العمومية .

— مراعاة الخامي الذي تحت التمرين أمام محكمة الجنايات وإن كانت ممنوعة قانوناً إلا أن حصولها عن مدع بحق مدني لا يصح أن تكون متكا لعلن التهم في الحكم الذي أصدرته المحكمة التي قبلت هذه المرافعة لعدم مساسها بحقوق التهم في الدفاع .

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٢٩

لا شئ في القانون يمنع من سماع شهادة المدعى بالحق المدني مع تحليفه اليمين القانونية .

الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٢٩

إذا لم ينازع التهم ولا محامي في صفة المدعين بالحق المدني أمام محكمة الموضوع ولا في وكالة الخامي الذي حضر عنهم وحكمت المحكمة بتعويضهم فلا يقبل من التهم أن يطن بعد ذلك في صفة خصمه أو في وكالة الخامي عنه. كما لا يقبل منه الإحتجاج بعدم دفع خصمه للرسم لأن هذا من شأن قلم الكتاب وهو ليس بنائب عنه .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٣٠/١/٩

الأصل في الدعاوى المدنية أن ترفع للمحاكم المدنية الابتدائية كلية أو جزئية. ولجان المعافاة بمحاكم أول درجة هي الجهات ذات الاختصاص الأصلي فيما يراد رفعه من تلك الدعاوى. فإذا أعفت طالباً من رسوم دعوى يزمع رفعها ثم بدا لهذا المعى أن يتدخل مدعياً مدنياً فى الدعوى الجنائية المرفوعة بسبب الحادث الناشئ عنه الحق الذى ألقى من رسوم تقاضيه فلا شك أن قرار إعفائه محرم نافذ ولو كان تدخله هو لدى محكمة الجنائيات التى تقضى فيما تقضى فيه نهائياً أى ابتدائياً واستئنافياً معاً. على أن الإعفاء من الرسوم وعلم الإعفاء منها أمر عائد ضرره أو نفعه على الخزنة العامة فتظلم الطاعن فى هذا الصدد ليس إلا فضولاً .

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٢

— معارضة المدعى المدني وحده فى القرار الصادر من قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة تناول الدعويين المدنية والعمومية وتطرحهما معاً أمام غرفة المشورة، وهذه يجب عليها أن تنظرهما فإذا رأت الأدلة متوافرة فعليها أن تحيل التهم على محكمة الجنائيات لمحاكمته جنائياً عن التهمة المنسوبة إليه ومدنياً عن التعويض المطلوب منه. أما إذا أحالته على تلك المحكمة فنظر الدعوى المدنية فقط فإنها تكون مخطئة ولا سبيل إلى تصحيح خطأها إلا بالطعن على قرارها لدى محكمة النقض ولا يملك هذا الطعن إلا النائب العمومى وحده. فإذا لم يطعن على هذا القرار أو طعن فيه ولم يقبل الطعن شكلاً أصبح هذا القرار — على ما به من خطأ — نهائياً وفى هذه الحالة تكون محكمة الجنائيات على حق إذا هى اعتبرت أن الدعوى العمومية غير قائمة أمامها .

— لا صلة للمدعى المدني فى الطعن أمام محكمة النقض والإبرام على حكم محكمة الجنائيات القاضى بأن الدعوى العمومية غير قائمة بل الصفة فى ذلك للنسبة العامة وحدها .

\* الموضوع الفرعى : دعوى منفية — مسئولية المتنوع عن أعمال تابعة :

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٥٢/١/٧

إذا كانت دعوى التعويض مؤسدة على مسئولية الطاعن عن الضرر الذى نشأ عن خطأ تابعه فحكمت المحكمة ببراءة التابع وقضت بالتعويض على الطاعن تأسيساً على خطئه هو فإنها تكون قد خالفت القانون إذ لم تلتزم الأساس الذى أقيمت عليه الدعوى . وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع أن ترفض الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تابعه



الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٨

يكفى لمساءلة المتبوع عن الضرر الذى يحدته تأنيه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فى ارتكابه لولا الوظيفة ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة فى استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق إستغلالها ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به علم به أو لم يعلم، كما يستوى أن يكون التابع فى ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو لم يكن ليفكر فى ارتكابه لولا الوظيفة.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٥٩

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المدارس الحرة - المعدل بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٣ - والمنطبق على واقعة الدعوى - على أن تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية وتنقيتها فى الحدود الواردة بهذا القانون، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى، وهو ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذى صدر بعد ذلك - فى شأن تنظيم المدارس الحرة -، وكذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المدارس الخاصة -، فتكون وزارة التربية والتعليم مسئولة عن الضرر الذى يحدث نتيجة خطأ تابعيها بأحدى هذه المدارس .

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦١

- يكفى لتحقيق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذى يحدته تأنيه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة فى استعمال هذه الوظيفة، أو عن طريق إستغلالها، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به، علم به أو لم يعلم، كما يستوى أن يكون التابع فى ارتكابه الخطأ المسوجب للمسؤولية قد قصد خدمة متبوعه أو جبر نفع لنفسه، يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو يفكر فى ارتكابه لولا الوظيفة .

- بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتأنيه عند ما عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره فى مراعاته عند قيامه بأعمال وظيفته، ويكفى فى ذلك تحقق الرقابة من الناحية الإدارية، كما لا ينفيها أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدى عملاً مشتركاً لهم .

• الموضوع الفرعى : دعوى مدنية - نظرها :

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٠

تنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه " إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بها بمضى المدة الطويلة يحكم القاضى ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض " مما مفاده أن للمحكمة الجنائية فى مواد الجنب عند الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية فى الأحوال السالف ذكرها الخيار بين أن تفصل فى الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها، وذلك دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التى لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية، وإذن فمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية، دون أن تعرض لنفى الخطأ المدنى من جانب التهم مما يضار به المدعى بالحقوق المدنية لدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة، لأنها لا تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٢

مضى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق المدنية ظلت بعد أن تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها فى مواجهة الطاعن بمبلغ الواحد والعشرين جنيهاً الذى كانت قد طلبته مع زوجها فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطلوب جميعه للمدعية بالحقوق المدنية .

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٣

لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من قانون المرافعات قد جاء إستثناء من الحكم الوارد فى الفقرة الأولى من تلك المادة الذى لا يميز فى الإستئناف إدخال من لم يكن خصماً فى الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف وكانت المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الإجراءات الجنائية، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات - لما كان ذلك، وكان الحكم برفض تدخّل المستول عن الحقوق المدنية خصماً منضماً إلى التهم قد صدر فى ظل قانون تحقيق الجنايات القديم الذى لم يكن به نص مماثل لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية الذى إستحدثه الشارع وأجاز به للمستول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها فإن ما قضت به المحكمة من رفض طلب تدخّل المستول عن الحقوق المدنية لأول مرة بعد نقض الحكم الأول هو قضاء سليم مطابق للقانون .

الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٣

إذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع مدنى وأن السند الذى يتمسك به الطاعن متنازع على صحته، فإنه لا يكون قد أخطأ .

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٣

إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه لإرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف. وإذا كان الفصل فى التعويضات قد تحللت عن الدعوى المدنية للقضاء المدنى على أساس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة فهذا الصغلى يكون قد تم فى حدود ما رخص به القانون، ولكن إذا كانت المحكمة قد قضت فى هذه الحالة بعدم الإختصاص لأنها تكون قد أخطأت وكان يجب عليها أن تحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية، وتعين على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون تطبيقاً لنص المادة ٤٣٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ٦/٧/١٩٥٤

تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون على " أن المكلف بالرقابة يستطيع أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعاً ولو قام بهذا الواجب بما ينهى من العناية " فإذا كان يبين ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى أن الحادث الذى وقع كان مفاجئاً أثناء عبث الجنى عليه هو والمتهم وهما صديقان وقد بلغ المتهم ثمانية عشر عاماً، فلم يكن حدوثه راجعاً إلى نقص فى الرقابة من جانب الطاعن على إبنه المتهم، ومع ذلك قضى الحكم بمساءلة الطاعن مدنياً على أساس الخطأ المفترض وأن المتهم ما دام قاصراً فإن رقابة والده يجب أن تستمر بصورة تمنعه من إيقاع الضرر بغيره وإلا إلتزم بتعويض هذا الضرر - فإنه يكون مخطئاً فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٣

إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى صراحة على أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه لإرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف. وإذا فتمى كان الحكم المطعون فيه

قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١٤٧ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى الذى كان يميز للمحاكم الفصل فى الدعوى المدنية رغم البراءة فى الدعوى الجنائية، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، إذ كان متعيناً على المحكمة إما أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته فى الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها وإما أن تعيّلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاديف إن رأت أن ذلك يؤتّب عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية .

#### الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٥

ولاية محكمة الجنح والمخالفات مقصورة فى الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إستثناء من القاعدة مبنى على الإرتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما، ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية. ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها. فإذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلاً على الطاعن تعريضاً عن الضرر الذى أصاب المظعون ضده من جريمة القتل الخطأ التى كانت مطروحة أمام محكمة الجنح للفصل فيها وكانت محكمة الجنح الجزئية قد إستظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو إهمالاً ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء وما إفرضته المادة ١٧٧ من القانون المدنى من خطأ حارس المبنى، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها. فإذا إستأنف الطاعن هذا الحكم وطلب قبول الإستئناف شكلاً والحكم من باب الإحياط بعدم الإختصاص وكانت المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجيز الإستئناف فى هذه الحالة لإتعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل فى الدعوى المدنية، وكانت تلك المحكمة قد تفاضت عن هذا الدفع فلم تتعرض له ولم تناقشه ولم ترد عليه ولقضت بعدم جواز الإستئناف بمقولة إن قيمة الدعوى تقل عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائياً - فإنها تكون قد أخطأت فى تأويل القانون وفى تطبيقه مما يعين معه نقض الحكم المظعون فيه والقضاء بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية .

**الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦**

إن ولاية المحكمة الجنائية فى الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو إستثناء من القاعدة للإرتباط بين الدعوى ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما، فيشترط ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية .

**الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣١**

متى كانت الدعوى المدنية داخلية فى اختصاص المحكمة الجنائية تعين على هذه المحكمة وفقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - إما أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية فى الحكم الذى تصدره فى الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها - وإما أن تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن الفصل فيها يترتب عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية. وإذن فإذا كانت المحكمة قد قضت فى الدعوى الجنائية وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة التجارية بنت قضاها بالإحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة وعلى ما إرتأته من وجود إرتباط وثيق بين الدعوى، وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يتحدث عن حالة الإرتباط وهو وفقاً لقانون المرافعات لا يحكم به إلا إذا دفع به من له مصلحة فيه، وكان أحد لم يدفع به، فإن الحكم يكون مخالفاً للقانون ويتعين نقضه.

**الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٣٦ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٦**

الأصل فى توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن نظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما يحول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها بإعتبار أن ذلك مضر عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معاً، فلا اختصاص للمحكمة الجنائية فى الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى لمحاكمه مهما يكن قد صرح عندها أنها وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى .

**الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٨**

متى قضى برفض الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٦

عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة التقضى.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٥

حق المحكمة الجنائية فى الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجسب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يحس أسس الدعوى المدنية مساساً بقدر حرية القاضى المدنى.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١١

مضى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليهم وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التى قضى فيها بالبراءة فإنه يتمتع على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض فى هذه الدعوى التابعة بمآلتها التى رفعت بها ما دام المسئول الحقيقى عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٣

عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن جريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام، ومن ثم فعنى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التهديد التى رفعت بها الدعوى فليس فى وسع المحكمة - وقد انتهت إلى القول بإنشاء الجريمة - إلا أن تقضى برفضها وما كان فى مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بمآلتها إلى المحاكم المدنية لأن شرط الإحالة - كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً فى اختصاص المحكمة الجنائية أى تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى فى حاجة إلى تحقيق كميلى قد يؤدى إلى تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٠

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة

المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان ناشئاً عن فعل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٨

الأصل أن نصوص الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون آخر لا لسد نقص أو للإستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن " يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى . ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية " وكان قانون الإجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فالواجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أساسية عندما يسلك هذا الطريق الإستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الإلتزام في هذا الشأن ومن ثم فقد إمتنع إعمال أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم الوثائق في المواد المدنية فيما يخالفه، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بمعز المادة ٣١٩ سائلة الذكر .

الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٠

ما يقوله الطاعنان في شأن الدعوى المدنية من أن الحكم قد أبتهى على إجراءات باطلة - ذلك بأنهما أنكرا صفة المدعين بالحقوق المدنية، وقرر هؤلاء أنهم على استعداد لتقديم إعلام الورثة إذا رأت المحكمة تأجيل الدعوى، مما كان يجب معه تأجيلها حتى يقدموا الإعلام - والا فكان على المحكمة أن تحكم بعدم قبولها - ما يقوله الطاعنان في هذا الخصوص مردود بأن المحكمة لم تفصل في الدعوى المدنية وكل ما فعله أنها استعملت حقها المخول لها في المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فأحالتها بحالتها على المحكمة المدنية المختصة لما رآته من أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق يعطل الفصل في الدعوى الجنائية .

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ٢/١٢/١٩٦١

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أى أن يكون طلب التصويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المتطورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة

بنظر الدعوى المدنية، ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناه الإستهاء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون، ويكون توزيع الإختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية .

#### الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦١

إن القانون إذ أجاز بالمادتين ٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، ١٤٢ من قانون العقوبات السوري للمدعى بالحقوق المدنية أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر عن الجريمة أمام المحاكم الجزائية إما عن طريق الدعوى العمومية التي تقيمها النيابة العامة على المتهم، أو بالتجائه مباشرة إلى المحاكم المذكورة مطالباً بالتعويض عن طريق تحريك الدعوى الجزائية، فإن هذه الإجازة إنما هي إستثناء من أصلين مقررين أولهما أن المطالبة بالحقوق المدنية محلها المحاكم المدنية، وثانيهما أن تحريك الدعوى الجزائية هو من شأن النيابة العامة - وهذا الإستثناء مبناه الإرتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجزائية وأن يكون موضوعها طلب التعويض الناشئ مباشرة عن الفعل الحاطي المكون للجريمة موضوع الدعوى الجزائية .

#### الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٢

متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تسع في جملتها حمل مضمونها على أنها تغير للأساس الذي تستند إليه دعواه، غير أن المحكمة فهمتها على خلاف مؤداها وقضت بناء على ذلك بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى قولاً منها بأن أساسها ليس الضرر الذي لحق المدعى من الجريمة فإن حكمها يكون معيباً. فإذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها في الدعوى المدنية بالتعويض على ما إستبان لها من أن الضرر ناشئ عن جريمة التهديد المسندة إلى المتهم، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية تأسيساً على أن التعويض المطلوب ليس ناشئاً عن جريمة التهديد وأن المتهم إنما تسلم المبلغ المختلس من العملاء باعتباره وكيلاً عن البنك " المدعى بالحقوق المدنية " واستندت في ذلك إلى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير - إجابة منه على إستفسار المحكمة عن أساس دعواه - بأنه " الطائفة بقيمة المبلغ التي إختلسها المتهم والتي إحتجز البنك إلى سدادها لعملائه " - فإن ما قاله الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها بما يشوبه بالقصور، ذلك أنه لم يبين كيف إنتهى إلى أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم بإختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة التهديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة رغم أن الدفاع إنما أراد بعبارة مألوفة الذكر - والتي



قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف مجرد تقييم المبلغ المطالب به وبيان سببه بأنه يمثل الضرر الذي أصابه فيما خسره من مال مختلس .

الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٤

الدعوى المدنية التى تقام ضد المتهم نفسه تحكمها الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣ إجراءات التى تنص على أنه " رفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجرمة إذا كان بالغاً وعلى من يمثله إن كان فاقداً الأهلية، فإن لم يكن له من يمثله، وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله " فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم " الطاعن " وبشرت إجراءاتها فى مواجهته مع أنه كان قاصراً عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها، فإن الحكم يكون قد خالف القانون حين يستند إلى نص المادة ١٧٣ من القانون المدنى فى قضائه برفض الدلع بعدم قبول الدعوى المدنية مما يعين معه نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى .

الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٣

مؤدى نص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها. ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحق المدنى أن يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعة للدعوى الجنائية - فيما يخص بحقوقه المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً - وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت. فلا يجوز للمدعى المدنى أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى.

الطعن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٩

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون إستثناء رافعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من بىء الأمر، سقطت تلك الإباحة وزال معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٤

إذا كانت المحكمة قد قدرت فى نطاق اختصاصها الموضوعى المطلق أن تقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة ومقدارها بالضبط وهو ما لا يتسع له وقتها وقضت بإحالة دعوى المدعية بالحق المدنى إلى المحكمة المدنية على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت قيمة المسروقات ليست عنصراً من عناصر جريمة السرقة فإنه ليس ثمة تعارض بين الفصل فى الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة.

الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ٩/٣/١٩٦٤

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى فى الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومطرفة عن ذات الفعل الذى رفعت به الدعوى. ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمى القذف والسب العلنى أن يقضى فى الدعوى المدنية الناشئة عنها بعدم قبولها تبعاً لذلك، أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيح الحكم فى هذا الشأن .

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٤

طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية مؤقتاً حتى يفصل فى الطعن المرفوع بشأنه، لا سند له من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية.

الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ٥/١/١٩٦٥

من المقرر أن الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٥

إذا أجاز القانون للمدعى بالحق المدنى أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية إما عن طريق تدخله فى دعوى جنائية أقيمت فصيلاً على التهم أو بالتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالباً بالتعويض ومبركاً للدعوى الجنائية. فإن هذه الإجازة إن هى إلا إستثناء من أصليين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها. ومن ثم يتعين عدم التوسع فى الإستثناء المذكور وقصره على الحالة التى يتوالت فيها الشرط الذى قصد الشارع أن يجعل الإلتجاء إليه فيها منوطاً بتوافره وهو أن يكون المدعى

بالحق المدني وهو أساس الإدعاء مدنياً واغرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور الذي يعيبه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة إلى كلا الدعويين المدنية والجنائية .

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات. ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالنسبة للدعوى الجنائية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ منه، وكان مفاد منطق الحكم المطعون فيه " الإستئنافي " أن الحكم الابتدائي أغفل الفصل في الدعوى المدنية بالنسبة إلى الطعون جندهما فضلاً عن أن مدونات الحكم لم يتحدث عنها. فإن الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية " مصلحة الجمارك " أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أخفله وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الإستئنافية لتشارك هذا النقص ذلك بأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لا زال بالياً بالنسبة له، ولا يمكن للمحكمة الإستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه.

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٩

- المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً ولفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه .

- محل التمسك بطلب إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يستلزم الفصل في التعويضات إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية وهذا مناطه أن يكون الإختصاص الإستئنافي بالفصل في دعوى التعويض منعقداً للمحاكمة الجنائية.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨

تخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها. ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمسؤل عنها إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعة

للدعوى الجنائية - فيما يخص بالحقوق المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله. وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لأنه حيث ينفق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى بطريق النقض، إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقلل باب الإستئناف فى هذه الدعاوى لضاعة قيمتها وفى الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض. ومؤدى ذلك أنه ما دام إستئناف المدعى جائزاً كان الطعن بطريق النقض جائزاً متى كان الحكم صادراً من آخر درجة وفقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩. ولما كان الطاعن قد إدعى مدنياً مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواه المدنية. ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية - بعد أن إستأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض - ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقاً فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى إمتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الإستئناف. والقول بغير ذلك وبجواز الطعن بالنقض من المدعى فى هذه الحالة يؤدى إلى التفرقة - فى القضية الواحدة - بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها، إذ بينما لا يجوز للأخير فى حالة الحكم فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بالزامه بالتعويض المطالب به الذى لا يجاوز النصاب الإنتهائى لتلك المحكمة - أن يطعن على الحكم بأى طريق من طرق الطعن بما فى ذلك النقض يكون للمدعى - إذا ما إستأنف المتهم وقضى من محكمة ثانى درجة برفض الدعوى المدنية - أن يطعن على الحكم بطريق النقض وبذلك يباح للمدعى - ما حرم منه المسئول - من حق الطعن على الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بطريق النقض، فى حين أن القانون سوى - فى المادة ٤٠٣ - من قانون الإجراءات الجنائية - بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها فى حق الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فلم يميز لأيهما أن يستأنفه ولو خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويله إذ كانت التعويضات المطلوبة فى حدود النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى.

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٨

من المقرر أن الدعوى المدنية تخضع أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة بها. ولما كانت المادة ٢٦٠ من القانون المذكور قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها مع عدم الإخلال بحق المتهم في التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية، وكان المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الماثلة قد أبان بإقراره عن نزوله عن دعواه، وهو الإقرار الذي تقدم به المتهم ذاته للمحكمة الاستئنافية دعماً لدفعه بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية ولطلبه القضاء ببراءته ورفض أولاهما وإلزام رافعها مصروفاتها، وكان المتهم لم يطالب ذلك المدعى بتعويض أمام المحكمة الجنائية، فكان لزاماً عليها الاستجابة لطلب النزول غير حافلة بطلب التهم القضاء بعدم قبول الدعوى، ومن ثم كان قضاؤها إستناداً إلى هذا الطلب - بتأييد الحكم المستأنف في قضاؤه في الدعوى المدنية بإلزام التهم بالتعويض على الرغم من ذلك النزول - منطقياً على خطأ في تطبيق القانون يتسع له الطعن ويستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه في هذا الشق من قضاؤه والحكم بإثبات ذلك النزول وإلزام المدعى بالحقوق المدنية بمصاريف دعواه .

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٤

مضى كان الثابت من مراجعة المفردات أن المدعية الأولى بالحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائي القاضي برفض دعواها وأن باقي المدعين قد إدعوا بقرض صاغ على سبيل التعويض المؤقت لم يستأنفوا أيضاً ذلك الحكم - وما كان لهم أن يستأنفوه - ومفاد ذلك أن الدعوى المدنية لم تكن مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون قد أخطأ في القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى المدنية .

الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٤

الأصل أن الحكم بالتعويض المدني لا يرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة، إذ يصح الحكم به ولو قضى بالبراءة وإلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد ثبتت على عدم حصول الواقعة أصلاً، أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم، لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم أو على المستول عنه لقيام المستولتين الجنائية والمدنية معاً على ثبوت حصول الواقعة وصحة إسنادها إلى صاحبها. ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من تبرئة المتهم تأسيساً على بطلان محضر ضبط حصوله قبل الطلب أنه استبعد الدليل المستند من ذلك الإجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواه،

فإن الواقعة التي بنى عليها طلب التعويض تكون قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهم، فلا تملك المحكمة القضاء بالتعويض عنها لمطالبتهم.

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٧٩ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٦٧

لما كان الحكم المطعون فيه وإن أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي فيما يتعلق بما قضى به في الدعوى الجنائية إلا أنه بالنسبة إلى الدعوى المدنية وبعد أن استبعد المدعى بالحقوق المدنية طلب التعويض عما أصاب سيارته من تلف محققاً بالحق في رفع الدعوى به على حدة، فقد أنشأ الحكم المطعون فيه لنفسه أسباباً جديدة إرتأى فيها تقدير التعويض مقابل ما فات المدعى بالحقوق المدنية من كسب في فترة مرضه وما أصابه من آلام مادية وأدوية وما تكبده من مصاريف العلاج وإنهى إلى تعديل مبلغ التعويض المقضى به إلى المبلغ الوارد بالمنطوق. وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه سنداً لقضائه في الدعوى المدنية لا يتضمن أنه قد أدخل ضمن عناصر التعويض الذي قضى به ما أصاب سيارة المدعى بالحقوق المدنية من تلف خلافاً لما جرى به قضاء محكمة الدرجة الأولى، وكان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولم يخالف القانون في شيء.

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢/١٩/١٩٦٨

لا يملك المدعى بالحقوق المدنية استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته مضطراً من الجريمة التي وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذي لحقه فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها .

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ٤/٨/١٩٦٨

لا تنفي المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهي بمعد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٨

من المقرر في القانون أن احتمال الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققاً، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضائها على ما قالته من عدم لبوت الضرر، وهو ما تملكه في حدود سلطتها التقديرية، فإنه لا مقب عليها.

الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٨

تميز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجمع فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب.

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ٨/٦/١٩٧٠

من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية، هو من الدفوع الجمهورية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وتسطه حقه إيراداً له ورداً عليه، ما دام الدافع قد تمسك به، وإذا أغفلت المحكمة الرد على هذا الدفع، فإنه يتعين نقض حكمها في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧١

من المقرر أنه يوجب على رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى تبعاً لها، ومعنى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرتها من حقوق النيابة وحدها دون المدعي المدني بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم، كما أن إستئناف المدعي بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن إحصال المحكمة الإستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق النيابة العامة والنهيم. ومن ثم فلا محل لما يغيره المدعي بالحقوق المدنية من أن إستئنافه ينصب على الدعويين الجنائية والمدنية. ولما كان الثابت أن المدعي بالحقوق المدنية هو وحده دون النيابة الذي إستأنف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية، فإن الحكم الصادر منها في الدعوى الجنائية بعدم قبولها يصبح نهائياً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه. وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقام بتصحيح ما وقع فيه الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ وقضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ٦/٣/١٩٧٢

إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية، وكان لا يشترط بقاء التلازم بينهما، فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل - عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - في التعويضات التي طلبها المدعي بالحقوق المدنية. فإن أغفل الفصل فيها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعي بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يرجع إلى نفس محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بحكم

المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الجديد الذى يحكم واقعة الدعوى والى تقابل ٣٦٨ من القانون القديم وهى قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات. فمتى كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه لم يلزم هذا النظر فإنه يكون معيماً بالخطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون بما يوجب نقضه، وإذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى والإدلاء فيها برأى فإنه يتعين أن يكون مع النقض والإحالة .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٩

- نصت المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى الفقرة الثانية منها على أنه " إذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات تكون عليه المصاريف التى إستلزمها دخوله فى الدعوى. أما إذا قضى له ببعض التعويضات التى طلبها يجوز تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين فى الحكم، وإذا كانت المحكمة الإستئنائية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائياً لكل من المدعين بالحقوق المدنية والذى يقل عن المبلغ الذى طلب كل منهما الحكم له به، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامهما بالمصاريف المدنية الإستئنائية المناسبة لا يكون قد خالف القانون فى شيء .

- من المقرر أنه - وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجزئية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور لخصخص الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية. أما إذا لم يوجد نص خاص فى قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات، وإذا كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تجيز لمن فوت مهعد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه فى طلباته إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين، وكان قانون الإجراءات قد خلا من نص يعارض مع نص قانون المرافعات سالف الذكر، فإن المحكمة الإستئنائية لا تكون قد أخطأت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير فى شأن الاستئناف المرفوع أمامها فى الدعوى المدنية، ومتى كان بين من الأوراق أن شركة التأمين قد حكم ابتدائياً بالزامها بأداء التعويض للمدعين بالحقوق المدنية بالتضامن مع سائر المدعى عليهم الذين إستأنفوا الحكم الابتدائى فى الميعاد فإنضمت إليهم لدى محكمة الدرجة الثانية فى طلب رفض الدعوى المدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئنافها شكلاً لهذه الأسباب يكون سليماً لا شالبه فيه مما يعنيه به الطاعنان .



الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢

من المقرر أنه يكفى في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٣

متى كان بين من الإطلاع على المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن المحكمة الإستئنافية قررت تأجيل نظر الدعوى لإشعار المدعى بالحقوق المدنية وقد تم إعلان الطاعن الثانى للحضور بهذه الجلسة وأثبت بحضورها حضور " المدعى المدني " دون بيان اسم الحاضر من المدعين بالحقوق المدنية ثم أجلت الدعوى لجلسة أخرى أثبت في صدر محضرها حضور المدعين وأثبت بعد ذلك في ذات المحضر حضور أحد الورثة دون تحديد واضح لصفته ثم حجرت الدعوى للحكم بجلسة لاحقة أصدرت فيها المحكمة حكمها المطعون فيه، ولما كانت البيانات التى أثبتت بمحاضر الجلسات على النحو المتقدم قد شابها من الإضطراب والغموض ما يتعذر معه تحديد من حضر من المدعين بالحقوق المدنية فى هذه الجلسات، وكان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أنها خلت بما يفيد إعلان الطاعن الأول للحضور أمام المحكمة الإستئنافية، فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر ضده بإلغاء الحكم المستأنف وبإراءة المتهم - المطعون ضده - ورفض الدعوى المدنية قبله والزام المدعين بالحقوق المدنية بالمصروفات، يكون قد بنى على إجراءات باطلة بالنسبة إليه وإنطوى على إخلال يحق فى الدفاع ما يعيه ويستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية محل الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعنين معاً نظراً لوجوب الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة .

الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١/٢٢/١٩٧٣

متى كان بين أن أرملة المني عليه إدعت مدنياً أمام مستشار الإحالة قبل الطاعن بطلب الحكم بتعويض مؤثمت لها ولأولادها القصر المشمولين برعايتها وقدمت الإعلام الشرعى المثبت للورثة وقرراً بتعيينها وصية على أولادها وصدر الحكم فى الدعوى على هذا الأساس، فإن النعى على الحكم بأنه قضى للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤثمت عن نفسها وبصفتها دون أن تقدم ما يثبت هذه الصفة لا يكون له محل .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ٤/١١/١٩٧٣

المستفاد من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية، فإنه لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى الجنائية القائمة ما دام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية. لما كان ذلك، وكان الثابت من مطالعة

الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية قد إختار الطريق المدني بإقامته دعوى مدنية قبل الطاعن بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة، وكان ذلك قبل رفع الدعوى الجنائية الخالية من جانب النيابة العامة، وأنه لم يترك دعواه المدنية وإنما قضى بإيقافها حتى يفصل في الدعوى الجنائية الماثلة والتي طلب فيها المدعى بالحقوق المدنية الحكم له بتعويض مؤقت عن الجريمة ذاتها، وكان البين من الأوراق إتحاد الدعيين سبباً وخصوصاً وموضوعاً، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول دعواه المدنية تبعاً للدعوى الجنائية المقامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة للدعوى المدنية - وتصحيحه بعدم قبولها .

#### الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ مكنب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة بالفصل فيها عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات. فإن منعى الطاعن على هذا الحكم لعدم فضله بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية بكونه مردوداً بأنه فضلاً عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصوصية في هذه الدعوى فمصلحته فيه منعدمة إذ أن الحكم لم يفصل في تلك الدعوى أصلاً.

#### الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٥ مكنب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

إن حق الإستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية بالمادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هو حق مستقل عن حق النيابة العامة والتهمة، فعلى المحكمة الإستئنافية - بناء على إستئناف ذلك المدعى - أن تبحث أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها في حق التهمة، بغير أن يكون حكمها هي نفسها الصادر في الدعوى الجنائية، حالاً دون ذلك، لأن الدعيين الجنائية والمدنية وإن نشأتا عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كليهما مختلف مما لا يسع التمسك بقوة الأمر المقضى، وإلا لعطل حق الإستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولعطلت وظيفة محكمة الجنب المستأنفة في شأنه إذا ما نظر إستئنافه على إستقلال فلا جلسة لاحقة لتلك التي سبق أن فصل فيها في إستئناف النيابة العامة إذ قد لا يتحدد ميعاد الإستئناف في بدايته أو في مهده - وفق المادتين ٤٠٦ و ٤٠٧ من ذلك القانون بالنسبة إلى التهمة أو النيابة العامة أو النائب العام، وقد لا يتحدد تاريخ الجلسة الذي تتحدد في تقرير الإستئناف وفق المادة ٤٠٨ و قد لا يتحدد تاريخ تقديم الإستئناف إلى الدائرة المختصة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

#### الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ مكنب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠

إن الحكم الصادر في دعوة مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظر الدعوى، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة

تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً.

الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٨

إن ما يثيره الطاعن بشأن عدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى بإعتبار الواقعة جنائية مردود بأنه متى كانت الشركة التي يمثلها هي المدعية بالحقوق المدنية، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بهذه الحقوق، فإنه لا يقبل منه ما يتنمى على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية فى هذا الخصوص لأن الجدل فى وصف الجريمة هو فى واقعة الدعوى، مقطوع الصلة بوجود النعى التي يثيرها الطاعن بوصفه مدعياً بالحقوق المدنية .

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه والحكمة من إشتراط الإعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه البقوى بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وهو ما توافر فى الدعوى محل الطعن التي أقامها الطاعن بإعلان منه للمطعون ضدهم حدد فيه الجلسة التي تخلف عن حضورها.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١/٣

١) إذا أحيل متهم إلى محكمة الجنائيات بتهمة الإشتراك بالإتفاق والمساعدة لتهم آخر هو الذى قارب الجريمة بإطلاق عيار نارى على القتل وبمعت المحكمة الدعوى على هذا الإعتبار لم حكمت عليه بالعقوبة معتبرة إياه أنه هو الفاعل الأصلي المطلق للعبار النارى بنفسه ولم يسبق لها أن نهت الدلائل إلى هذا التغير فى التهمة كان حكمها باطلاً يجب نقضه لمخالفته للمواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥

الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الناشئة عنها، لما كان ما تقدم فإن الحكم الابتدائى المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لسبق

صدر أمر - ما زال قائماً - من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فى التحقيق الذى أجرته عن ذات واقعة الرشوة موضوع الدعوى الماثلة، يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٠

لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية لأسبابه، وكان مفاد ذلك أن محكمة ثانية درجة اعتبرت الحكم الابتدائى حائزاً لقوة الشئ المقضى فيه بعدم إستئناف النيابة له بحيث يتمتع عليها وهى فى سبيل الفصل فى الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تنصدى لبحث عناصر الجريمة ومدى خطأ الجنى عليه لتقدير التعويض عن الضرر الذى أصابه، وهذا القول ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون، ذلك أن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجناح، فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً وحقه فى ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق النهم لا يقبده إلا النصاب، ومتى رفع إستئنافه كان على المحكمة الإستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق التهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لرتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة، ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى، لأن الدعويين الجنائية والمدنية وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بجميعية الحكم النهائى.

الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ٧/٢/١٩٨٠

تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه \* على محكمة النقض إذا قضت بنقض الحكم أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين - ولما كانت الدعوى المدنية قد رفعت فى مبدأ الأمر بطريق التبعة للدعوى الجنائية فإن الحكم الصادر من محكمة جنابات المنصورة - بهينة جديدة - فيما يختص بالدعوى المدنية بعد إعادتها إليها من محكمة النقض يكون قد صادف صحيح القانون، ويكون النعى عليه لصدوره من محكمة غير مختصة وبأنه كان يصعب على المحكمة - محكمة الجنابات - أن تحيل الدعوى إلى محكمة مدنية غير سديدة.

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

— من المقرر أن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى أن يتبع لى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون، فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها.

— لما كانت المادة ٢٥٩ تم قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥ من ذلك القانون ويكون الإدعاء مدنياً — بالتبعة للدعوى الجنائية — بإعلان التهم على يد محضر أو يطلب فى الجلسة المنظورة فيها الدعوى، إذا كان المتهم حاضراً، وإذا سبق قبوله فى التحقيق بهذه الصفة لإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة يشمل الدعوى المدنية. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعنة — المدعية بالحقوق المدنية — بعد أن طلبت فى مواجهة المطعون ضده أمام محكمة أول درجة عادت وعدلت طلباتها — بعد إقفال باب المرافعة وفى فترة حيز الدعوى للحكم إلى واحد وخمسين جنيهاً فى المذكرة المقدمة منها والصرح لها بتقديمها، دون إعلان الطعون ضده بهذا التعديل عملاً بنص المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية، لما كان ذلك، فإن طلب التعديل يصبح غير ذى أثر.

الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨

من المقرر أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية إذا كان حكم البراءة يحس أسس الدعوى المدنية مساماً يقيد حرية القاضى المدلى.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٩

الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما، يسوجب إنقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨

لما كان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لإتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن المدعى بالحق المدنى " الطاعن " قد أعلن لشخصه للحضور بجلسته ١٩٧٨/١/٢٩ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه مما ينتفى معه القول بعلمه اليقنى بتلك الجلسة، وكان لا يفتى عن إعلائه بها علم وكيله لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الأصل الذى غاب عن الجلسة التى صدر فيها قرار التأجيل لأنه ما كان يجوز

الحكم باعتبار الطاعن تاركاً لدعواه المدنية إستناداً إلى عدم حضوره في جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩ التي أجلت إليها الدعوى في غيابيه والتي لم يكن قد أعلن بها لشخصه. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إنتهى على إجراءات باطلة، مما يتعين معه نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة، بغير حاجة إلى بحث باقي ما أتى في الطعن.

#### الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/٣٠

لما كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية وإجراءاتها في المواد ٢٥١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية، وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه " يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون " فإن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام القاضى الجنائى تخضع للقواعد الواردة في قانون الإجراءات فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها، فإذا ما قبلت المحكمة الجنائية الإدعاء المدنى أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصماً في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الإعلان وإبداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وإبداء دفاعه - فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه في ذلك شأن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية الخصوم الآخرين في ذات الدعوى، لما كان ذلك وكان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بمنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو تتيح له الفرصة للقيام بمهمته، وكان الثابت مما تقدم أن المحامي الحاضر عن الطاعن المدعى بالحقوق المدنية قد تمسك في جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامي الموكل لإبداء دفاع الطاعن بعد ما إستحال عليه الحضور لمرضه الذى إستدل عليه بالشهادة المرضية المثبتة بحضور الجلسة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية دون سماع دفاع الطاعن ودون أن يفصح في قضائه عن العلة التى تبرر عدم إجابهه إلى طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامي الموكل يكون باطلاً لإبتثائه على مخالفة إجراءات جوهرى من إجراءات المحاكمة وللإخلال بحق الدفاع، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

#### الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٨

يكفى في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تظمن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها

يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطرفيها وبأدلة البوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي لرجحت دفاع المتهم أو داخلها الرية في عناصر الإتهام .

الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/٨

الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية، هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

الطعن رقم ٤٥٨٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٦

من المقرر أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - أو عند الإتهام بها - إنما هو إستثناء من القاعدة فيشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية، ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية بطلب التعويض عن لحقه ضرر من الجريمة ومن المتهم عن الضرر العائد من رفع الدعوى عليه، فإنه يعين الفصل في هاتين الدعويتين وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية سالفه البيان، فإن هو أغفل الفصل في إحداها فإنه يكون للمدعى بها أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته، وذلك عملاً بالقاعدة المقررة في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات، وهي قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية باعتبارها من القواعد العامة في قانون المرافعات المدنية ولعدم وجود نص يخالفها في قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

- إذ كانت المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف، ومفاد هذا أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصور على نظر ما يطرح عليها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو إستثناء من القاعدة للإرتباط بين الدعويتين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما فيشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية، ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيعين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد.

- لما كان الواضح من منطوق الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية المقامة من الطاعن فضلاً عن أن مدلولاته لم تتحدث عنها لما يحق معه القول بأن المحكمة الإستئنافية لم

تنظر إطلافاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها، فإن الطريق السوي أمام الطاعن هو أن يرجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن يطلب منها الفصل فيما أغفلته إذ ليس له أن يلجأ إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن إختصاصها يكون ما زال باقياً بالنسبة له، ولا يمكن للمحكمة الإستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفذ محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه. لما كان ذلك، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فإن الطعن الحالي بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص هذه الدعوى مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية المقامة من الطاعن وإلزامه بالمصاريف.

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٢

و حيث أنه لا كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥١ منه إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل المغطىء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية .

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٢

لما كان الفعل الضار الصادر عن التهمة، لم يدفع إليه ضرر خارجي، وإنما إستلزمه خطر صادر من الضرر نفسه، فهو بذاته محدث ذلك الخطر الذي توفرت به حالة الدفاع الشرعي عن النفس، فإن مسئولية التهمة تنتفي بتاتاً، ما دامت لم تتجاوز في دفاعها القدر الضروري، بما يوجب رفض الدعوى .

الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ٢٥/١/١٩٨٣

الحاجة بقوة الأمر المقضي للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا تكون - وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية - إلا لدى المحاكم المدنية، وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣

- حق المحكمة الجنائية في الإحالة إلى المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية، بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم الراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية القاضي المدني .



- لما كان قرار إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية يعد منهاياً للمصومة على خلاف ظاهره لأن المحكمة المدنية سوف تتقيد ضمناً بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية المحكمة الأولى وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي يعمل بحكمها لدى المحاكم المدنية وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية مما لازمه القضاء برفض الدعوى المدنية دون إعادة بحث عناصر الجريمة.

#### الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٣

لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون- وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية، وكانت المادة ١٩٩ مكرراً من ذات القانون تنص على أنه " لمن حقه ضرر من الجريمة أن يدعى بمحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الإيداع ... ". كما نصت المادة ٢٥١ في فقرتها الثالثة على أنه إذا كان قد سبق قبول المدعى المدني في التحقيقات بهذه الصفة، لإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية، كما نصت المادة ٢٣٢ المعدلة في فقرتها الأولى على أنه " تحال الدعوى إلى محكمة الجناح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد من أعضاء النيابة أو من المدعى بالحقوق المدنية " فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتم به تحريك الدعوى الجنائية وتوثر عليه كافة الآثار القانونية وأن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية إذا كان قد سبق قبول المدعى المدني في التحقيق بهذه الصفة، مما لا مجال معه إلى تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية، لما كان ذلك، وكان الطاعن يسلم بأسباب طعنه بأن الإدعاء المدني قد تم إنشاء التحقيق الابتدائي ولا ينزع في قبوله، فإن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل أيضاً الدعوى المدنية ومن ثم فإن ما دلف به الطاعن من اعتبار الدعوى المدنية كان لم تكن لعدم إتمام إعلانها خلال ثلاثة أشهر هو دفع ظاهر البطالان لا يستوجب رداً ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٠

لما كان الحكم قد صدر ببراءة المطعون ضده دون سماع دافع المدعية بالحقوق المدنية ودون إعلانها بحضور أمام المحكمة فإنه قد صدر باطلاً لإبتنائه على مخالفة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة ولا ينال من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض فى منطوقه للفصل فى الدعوى المدنية ما دام قد أسس البراءة على أن الإتهام المسند إلى المطعون ضده على غير أساس فى الواقع فإنه ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها.

الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٩

لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ آتية الذكر قد حجبت الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة فإن تصدى المحكمة للدعوى المدنية والقضاء برفضها بعد صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وسريانه يكون تصدياً منها لا لا، تلك القضاء فيه ما ينطوى على مخالفة للقانون. ومن ثم يعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من رفض دعوى الطاعين المدعين قبل المطعون ضدها والقضاء بعدم قبولها وذلك عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٩٥٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٥

ما ذهب إليه الطاعن من خطأ الحكم بالتصديق لدعواه المدنية وقضائه بعدم جواز الإمتناع لقللة النصاب لم يضر به وقد سلم فى أسباب طعنه بأنه قبل الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية المقامة منه بالطريق المباشر قبل المطعون ضده ولم يستأنف هذا الحكم وما كان له أن يستأنفه ما دام التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الإتهائى للقاضى الجزئى ومن ثم فلا مصلحة له من الطعن على الحكم.

الطعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

لما كان الحكم لم يفصل فى الدعوى المدنية - بشقيها - بل تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة بالفصل فيها عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن معنى الطاعين على الحكم سواء بإغفاله إيراداً ورداً لدفعهما بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من الجنى عليه، أو بعدم إثبات ترك النقابة الفرعية للمحاميين بالإسكندرية لدعواها يكون مردوداً بأنه فضلاً عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة فى هذه الدعوى لمصلحتها فيه منعنة إذ أن الحكم لم يفصل فى تلك الدعوى أصلاً، ومن ثم

فإن ما يثيره الطاعان في هذا الصدد يكون غير سديد ويكون طعنهما - برمته جديراً برفضه موضوعاً ومصادرة الكفالة.

الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٤  
لما كان الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة غير جائز لأن ما قضى به غير منه للخصومة في هذه الدعوى فضلاً عن إنعدام مصلحة الطاعن في طعنه على هذا الشق إذ أن الحكم لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة ومن لم يعين الحكم بعدم جواز الطعن بالنسبة لما قضى به من إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٤  
نصت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية، الإجراءات المقررة بهذا القانون إلا أن نطاق هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصور على إخضاع الدعوى المدنية التابعة للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها، أما القواعد الموضوعية التي تحكم الدعوى المدنية آنفة الذكر وقواعد الإثبات في خصوصها، فلا مشاحة في غرضها لأحكام القانون الخاص بها.

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٢  
لا يجوز الطعن في الحكم بمقولة إن المحكمة إعتدت على إقرار سبق الطعن فيه بالتزوير وكانت دعواه لا تزال معلقة أمام المحكمة المدنية، إذ هذا الإقرار هو دليل من أدلة التزوير، وليس في القانون ما يمنع المحكمة من النظر في الأدلة التي تقدم لها وأن تقضى بصحتها أو بطلانها. وهي ليست مجبرة على إيقاف الفصل في الدعوى حتى يقضى في قيمة ذلك الدليل من جهة أخرى، إذ القانون لم يخلص جهة معينة بنظره دون غيرها وإلا كان قلباً للأوضاع المتعارفة التي تقضى بإيقاف المدني إلى حين الفصل في الجنائي لا العكس .

الطعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٣٣  
إن المدعى بالحق المدني لا يملك إستعمال حقوق الدعوى العمومية، وإذا بدخل فيها بصفته مضرراً من الجريمة التي وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذي لحقه. فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها. فإذا ما قضى للمدعى المدني في دعواه المدنية بالتعويض الذي قدرته المحكمة فليس له بعد ذلك أن يطعن بطريق النقض والإبرام بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية بالوصف الذي يراه هو أو الذي تراه النيابة، لأن طعنه مقصور على حقوقه المدنية فقط .

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٠/٦/١٩٣٥

يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المشكو منه ناشئاً مباشرة عن جنائية أو جنحة أو مخالفة. فإذا كان مصدر الضرر فعلاً لا يعده القانون جريمة في ذاته فلا يجوز أن يكون أساساً لدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية وإذن فلا يجوز لأحد أن يدعى بحق مدني على شخص تقاضى منه فائدة تزيد على الحد الأقصى للجائز الإتفاق عليه قانوناً، لأن هذا الإلغاض وحده لا جريمة فيه وإنما الجريمة في الإعتياد عليه، والإعتياد - وهو مناط العقاب - لا يمكن أن يكون مصدر الضرر للمقروض، إذ هو وصف معنوي بحث قائم بذات الموصوف، ولا علاقة له بالضرر الذي أصاب المقروض من عملية الإقراض المادية.

الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩/٤/١٩٣٧

لا يقبل من التهم التمسك بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه لزوال صفة رافعها " النظارة " وعدم تمثيله الوقف تمثيلاً صحيحاً، لأن البطلان المترتب على تغيير صفة المدعى بالحق المدني إنما هو بطلان نسبي يتمسك به من شرع البطلان لمصلحته وهو جهة الوقف وحدها عن طريق من يمثلها تمثيلاً صحيحاً. وإذا قبل هذا الممثل صراحة أو ضمناً ما يتقلده المدعى بالحق المدني من الإجراءات أثناء وجود الوقف شاغراً صحت هذه الإجراءات في حقه أيضاً .

الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٣٧

- الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والطعن فيها من حيث الإجراءات والمواعيد، ولا تخضع في شيء من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية حتى لو انحصرت الخصومة - بسبب عدم إستئناف النيابة لحكم البراءة - في الدعوى المدنية وحدها بين التهم والمدعى بالحق المدني. وإذن فلا يسوغ محكمة الجناح الإستئنافية أن تقضى، عند غياب أحد طرفي الخصوم بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المنظورة وحدها أمامها، بل الواجب أن تحكم في موضوعها غيابياً كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها، فإذا هي حكمت بإبطال المرافعة كان حكمها مخالفاً للقانون وجائزاً الطعن فيه بطريق النقض .

- الحكم بإبطال المرافعة في الإستئناف يترتب عليه، طبقاً لقواعد المرافعات المدنية، إزالة أثر ورقة الإستئناف المعلنة وما تلاها من إجراءات المرافعة. فإذا أصدرت محكمة الجناح الإستئنافية خطأ حكماً بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المرفوعة أمامها، ولم يطعن في هذا الحكم بطريق النقض وصار بذلك واجب الإحترام، فإن هذا الحكم لا يتناول إلا أوراق الإجراءات والحاصلة لدى المحكمة الإستئنافية ولا يتناول

تقرير الاستئناف بل يبقى هذا التقرير قائماً رغم زوال أثر إجراءات المحاكمة الاستئنافية. ذلك لأن هذا التقرير يكتب في قلم كتاب محكمة الدرجة الأولى، فهو إذن مستقل عن أوراق الإجراءات الحاصلة أمام المحكمة الاستئنافية ومنفصل عنها كل الانفصال، وهو كذلك مغاير كل المغايرة لعريضة الاستئناف المدنية التي يحررها المستأنف، ثم إنه لا يعلن إلى أحد من الخصوم لأنهم لا يعلنون إلا بتاريخ الجلسة التي تحدد لنظر الاستئناف. وإذن للمستأنف الذي صدر ضده حكم بإبطال المرافعة، على خلاف القانون، أن يجدد دعواه بناء على تقرير الاستئناف الحاصل منه، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تعتبر هذا الاستئناف قائماً وتنتظر فيه. ولا يمنعه من ذلك عدم طعنه بطريق النقض في حكم بإبطال المرافعة، لأن هذا الحكم وإن كان قابلاً لمبادئه للطعن بطريق النقض إلا أنه لا لزوم لإتخاذ سبيل هذا الطعن ما دام أثر حكم بإبطال المرافعة لا يتناول - كما سلف - تقرير الاستئناف.

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٣٨  
لا يشترط إدخال محل التهم القاصر في الدعوى المدنية التي توجه إليه أمام المحكمة الجنائية، فإن هذه الدعوى، وهي تابعة للدعوى الجنائية، لا يقتضى القانون إدخال محل القصر فيها.

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٤٠  
إذا كانت المحكمة قد رفعت إليها الدعوى عن واقعة استعمال السند المزور قد استخلصت أن الدعوى التي رفعت من المدعى المدني أمام المحكمة المدنية قد تناولت تعويض الضرر الناشئ عن كل ما وقع من المتهم من تزوير السند واستعماله، ثم قضت بناء على ذلك بعدم قبول طلب التعويض المقدم لها، فلا تجوز إثارة الجدل أمام محكمة النقض في ذلك متى كانت الوقائع التي استندت إليها المحكمة مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٤/٤/١٩٤١  
إذا كان الظاهر مما جاء بالحكم المطعون فيه أن موضوع الدعوى السابق رفعها من القيم أمام محكمة المدنية يطلب بإبطال العقود والتصرفات الصادرة من معجوزه وتعويضه عما لحقه من الضرر بسبب ذلك على أساس أن تلك العقود وليدة إستغلال الغفلة وضعف الإدراك، والإكراه الأدبي، هو في حقيقته موضوع الدعوى التي رفعها مباشرة أمام المحكمة الجنائية، فإن الصيغة الجنائية التي أعطاها في هذه الدعوى لخصول المتهم على العقود المذكورة ليس من شأنها أن تؤثر في وحدة السبب في الدعويين وكذلك لا تأثير لما يضيفه في الدعوى الجنائية من جرائم متعلقة بالأوراق المرفوعة بها الدعوى المدنية إذا لم تكن هذه الجرائم قائمة إلا على القول بتزوير تلك الأوراق.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٨

ليس للمحكمة وهي تقضى فى جريمة إتلاف زراعة قائمة على أرض مؤجرة أن تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض، لأن الضرر المباشر الناشئ عن الإتلاف إنما يصيب صاحب الزراعة التى أتلفت وهو المسافر. أما مالك الأرض فإنه كان هو الآخر يصيبه ضرر قائماً وإنما ذلك يكون عن طريق غير مباشر وبذلك لا تكون له صفة فى رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة بطلب تعويض الضرر الذى يكون قد لحقه، فإن هذا الحق مقصوراً على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة وشخصياً دون غيره.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٤٣/١/١٨

إنه وإن كان صحيحاً أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية تبعاً للدعوى العمومية تأخذ حكم هذه الدعوى فيما يختص بالإجراءات فتكون خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات لا لأحكام قانون المرافعات المدنية، وكان صحيحاً كذلك أنه إذا لم يكن المدعى بالحقوق المدنية حاضراً فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة فإن الحكم الصادر يرفض دعواه باعتباره أنه صدر فى غيبته ولو كان قد حضر جلسات سابقة - وإن كان هذا وذاك صحيحين إلا أن وصف المحكمة ذلك بأنه حضوري لا يصح بأية حال أن يتخذ منه المدعى سبباً للطعن عليه. فإن الحكم إذا كان بذاته قابلاً للمعارضة فيه من أحد الخصوم فخطأ المحكمة التى أصدرته فى وصفه بأنه حضوري ليس من شأنه قانوناً أن يكون مانعاً من المعارضة فيه، إذ العبارة فى وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنها، وإذا كان فى ذاته غير قابل لأن يطعن فيه بهذا الطريق فإن وصفه لا يمكن أن يكون محل شكوى، لأنه ليس من شأنه الإضرار بأحد. هذا. ولما كانت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات الواردة فى الباب الخاص بمحاكم المخالفات بعد أن بينت كيفية التقرير بالمعارضة فى الأحكام الغيابية وما يوجب عليها إلخ .... قد نصت على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية، ثم لما كانت المادتان ١٦٣ و ١٨٧ الواردة فى باب محاكم الجناح قد نصتا على أن المعارضة تقبل فى مواد الجناح على حسب ما هو مقرر فى المادة ١٣٣ المذكورة، وقد جاء النص فىهما عاماً مطلقاً بما يفيد أن الإحالة منسحبة على جميع أجزاء المادة أمثال عليها بما فى ذلك عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية، ثم لما كانت المادة ١٧٧ الواردة فى باب الجناح أيضاً قد نصت على أن ميعاد الاستئناف يتبدى من يوم صدور الحكم إلا فى حالة صدوره غيابياً فلا يتبدى، فيما يتعلق بالمتهم، إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة مما يفيد أن الشارع إنما أراد بهذا القيد عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى مواد الجناح أيضاً، ولما كانت الأحكام الغيابية فى مواد الجنايات لا

تخضع بالنسبة للمتهمين لأحكام المعارضة وكان خلق قانون تحقيق الجنايات في باب محاكم الجنايات من أى نص ينظم المعارضة أمامها في الأحكام الغيابية يؤخذ منه أن المدعى بالحقوق المدنية ليس له هو الآخر أن يعارض في الأحكام الغيابية الصادرة من هذه المحاكم - لما كان كل ذلك كان واجباً القول بأن المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل في المواد الجنائية كافة. هذا هو قصد الشارع البادى في النصوص المتقدم ذكرها. وقد أفصح عنه بجلاء قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر في سنة ١٩٣٧ إذ نص في المادة ٢٠٩ على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية. ومتى كان ذلك مقرواً فإنه - كما سلف - لا يجدى المدعى بالحقوق المدنية تمسكه بأن الحكم الصادر برفض دعواه كان يجب وصفه بأنه غيائى.

#### الظعن رقم ١٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٤

إنه لما كان القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بتكليف التهم مباشرة بالحضور أمامها " المادة ٥٢ تحقيق جنابات " فتتحرك بذلك الدعوى العمومية فتفضل فيها المحكمة هي والدعوى المدنية، ولما كان التكليف بالحضور أساس اتصال المحكمة بالدعوى، لما كان ذلك كان من المعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على أساس الوقائع المبينة بورقة التكليف بالحضور دون اعتداد بالوصف الذى تصفها به النيابة العمومية.

#### الظعن رقم ١٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٣/١/١٩٤٤

الأصل في رفع الدعاوى المدنية أن يكون أمام المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية، جنابة كانت أو جنحة أو مخالفة. فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن الجريمة بل كان نتيجة طرف آخر، ولو متصلاً بالواقعة موضوع المحاكمة، إنضت علة الإستثناء وإنضى هذا الإختصاص. وإذن فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على التهم عن جريمة إشراكه مع آخر مجهول في إرتكاب تزوير في ورقة رسمية هي وصول تسلم خطاب مسجل مرسل من بنك مصر إلى أحد عملائه وعن جريمة إستعماله الوصول المزور بأن قلمه مع علمه بتزويره لموزع البريد وتسلم بمقتضاه الخطاب المسجل، وعن جريمة إرتكابه تزويراً في أوراق عرقية هي الشيكات المسحوبة على بنك مصر التى كانت مع هذا الخطاب بأن جعلها صادرة لأمره - إذا كان ذلك وتدخل صاحب الخطاب المسجل في الدعوى مدعياً بمقتضى مدنية طالباً الحكم له على البنك بالتضامن مع التهم بقيمة الشيكات، وطلب البنك رفض الدعوى، ثم طلب أخيراً إخراجها منها، فحكمت المحكمة بالقوبة على التهم وبإلزامه مع البنك بأن يدفعها

متضامنين المبلغ المطلوب والمصاريف المدنية، وبنت قضاءها بذلك على خطأ البنك في عدم التحقق من صحة الإمضاءات الموقعة بها على الشيكات قبل صرف قيمتها، لهذا الحكم يكون خاطئاً. لأن الضرر الذي قضى بتعويضه ليس ناشئاً عن الجرائم المرفوعة بها الدعوى بل منشؤه الخطأ الذي وقع من البنك، وهذا الخطأ وإن كان متصلاً بالوقائع المرفوعة بها الدعوى إلا أنه لا يدخل فيها وإذا كان ذلك كذلك، وكان البنك غير مسئول بمقتضى أى نص عما وقع من التهم فإن المحكمة إذ حكمت عليه تكون قد تجاوزت اختصاصها.

#### الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٩

لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بإبطال المرافعة في الدعاوى المدنية الملحقة بالدعوى العمومية إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سرهما معاً بقرار المستطاع مما يقتضاه توحيد الإجراءات فيهما أمام المحكمة الجنائية.

#### الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٤٦/١/٧

إنه لكي تخول المحكمة الجنائية الحكم في الدعوى المدنية المرفوعة على التهم مع الدعوى العمومية بتعويض الضرر الذي تسبب في وقوعه للمدعى بالحقوق المدنية يجب أن يكون الضرر ناشئاً عن العمل الجنائي محل المحاكمة. فإذا كانت الدعوى قد رفعت على التهم بأنه سرق أوراقاً مملوكة لبنك معين فقضت المحكمة الابتدائية بعدم حصول سرقة لم جاءت المحكمة الاستئنافية فألقت ذلك. ولكنها حكمت في ذات الوقت على التهم بتعويض على أساس أنه استعمل بلا حق صور أوراق خاصة بالبنك المدعى بالحقوق المدنية بتقديمها إلى المحكمة الجنائية في دعوى مرفوعة عليه للاستفادة منها في براءته غير مهال بما يوجب على ذلك من الإضرار بمصلحة صاحبها فحكمها هذا يكون خاطئاً، إذ الإستعمال الذي أشارت إليه هو فعل آخر غير فعل السرقة المقامة بشأنه الدعوى العمومية والذي إستقرت محكمة الموضوع على أنه منعدم من الأصل.

#### الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٤

إن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحق المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحاطته من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم. وإذا فمن الخطأ أن يقبل الحكم الدعوى المدنية عند إعادة نظر الدعوى الجنائية .

#### الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٤

القاضي في المواد الجنائية غير مقيد بحسب الأصل بما يصدره القاضي المدني من أحكام، فإذا ما رفعت أمامه الدعوى ورأى هو بناءً على ما أورده من أسباب أن الورقة مزورة فلا تشرب عليه في ذلك ولو كانت



الورقة متصلة بنزاع مطروح أمام المحكمة المدنية لما يفصل فيه، وفي هذه الحالة يكون الواجب أن ينتظر القاضي المدني حتى يفصل القاضي الجنائي نهائياً في أمر الورقة .

**الظعن رقم ١٦٤٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٤٨**

القاضي في المواد الجنائية غير ملزم - بحسب الأصل - بوقف الدعوى حتى يفصل في دعوى مدنية مرتبطة أو متعلقة بها. فإذا دفع الحارس في دعوى إختلاس المحجوز بأنه سلم المحجوز للمدين وأن هذا باعه وفي الحاجز دينه وأن المدين رفع دعوى براءة ذمته من الدين، وطلب التأجيل حتى يفصل في دعوى براءة الذمة، فعرض القاضي لهذا الدفعا وفنده وأدان الحارس في جريمة الإختلاس، فإنه لا يكون قد أخطأ

**الظعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٥/٧/١٩٣١**

المادة ٤٥ تحقيق جنابات واسعة النص. وهي ترخص لكل من ادعى بإصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مديناً أمام القضاء الجنائي، ولم يفرق النص بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر.

**الظعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ٥/٧/١٩٣١**

إذا غاب المدعي بالحق المدني في دعوى اللجنة المباشرة التي رفعها وحكم براءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية فلا تجوز إعادة نظر القضية في حالة حضور المدعي المدني قبل إنتهاء الجلسة، إذ لا يمكن في هذه الحالة إعتبار الدعوى المدنية مرفوعة بالتبعة لدعوى عمومية قائمة.

**الظعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٩ .**

تخضع الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعة للدعاوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الظعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الظعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون وليس من بينها طلب وقف الحكم بالتعويض الصادر في الدعوى المدنية لأن أسباب الظعن يرجع منها نقض الحكم المطعون فيه وأنه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يصغر تداركه.

**الظعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٩**

لما كان الثابت من صحيفة الدعوى المباشرة أنها قد أعلنت بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٧٠ إلى المتهم أي بعد الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ علم المستأنف ضده " الجني عليه " بالجريمة ومرتكبها فإن الدفع بعدم قبولها يكون على أساس صحيح من القانون ولا يقدر في ذلك ما جاء في مذكرة " المستأنف ضده " الأخير من إنكاره تارة للتحقيق الذي أجرته شركة التوزيع السينمائي وعدم علمه به ثم عودته تارة أخرى بالتسليم جدلاً بمحصله إلا أنه يذهب إلى أن مدة

الثلاثة شهور هي قيد على حرية النيابة وليس على المدعى بالحقوق المدنية وهو رأى لا تستند إلى صحيح القانون ولا يؤثر فيما إستخلصته المحكمة مما سطره المدعى بعريضة دعواه من ثبوت علمه يقيناً بالشكوى المقدمة ضده ومرسلها في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ لما كان ما تقدم جميعه فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المتصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية يكون صحيحاً ويعين قبوله.

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٩

تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فجزى أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يخص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وهذه القاعدة تسري ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ٢١/١/١٩٧٩

لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يمتنع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق الجنح فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور وهو الإجراء الذي يتم به الإدعاء المباشرة ويتوجب عليه كافة الآثار التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية، ومن ثم فإن دفع به الطاعنان من إعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تمام إعلانها خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب هذا دفاع ظاهر البطلان لا يستوجب رداً ويكون مناعهما في هذا الصدد غير قويم.

الظعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢١

تنضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والأحكام وطرق الظعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها. ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الظعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث يتعلق باب الظعن بطريق الإستئناف ولا يجوز من باب أولى الظعن فيه بطريق النقض. لما كان ذلك وكانت الطاعة فى دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهاى لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت، فإنه لا يجوز لها الظعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة لائى درجة بعد أن إستأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً فى الظعن بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الظعن فيه ابتداء بطريق الإستئناف. لما كان ما تقدم، فإن الظعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز.

الظعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٨

لئن كان نعى الطاعن على الحكم بالخطأ حين إستجاب لطلب التعويض على مستند أحكام المسئولية الناشئة عن إهماله فى حراسة مسدسه صحيحاً - لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية الناشئة عن الأشياء إذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على إفراز المسئولية فى جانب حارس الشئ وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشئ ذاته، غير أنه لما كان إستناد الحكم على هذه المسئولية لا يعلو أن يكون تزيدها لم تكن المحكمة فى حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسئولية الطاعن الثانى عن الأعمال التى يرتكبها ولده القاصر - فالنعى بذلك يكون غير مجد.

الطنع رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

من المقرر أنه ليس للطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا إنتطوى العيب الذي شاب الحكم على مساس الدعوى المدنية.

الطنع رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣٠

لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة أن أحداً من الطاعين قد نازع في صفة المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يقبل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض إنتطواه على منازعة تستدعي تحقيقاً موضوعياً.

الطنع رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

لما كان الحكم الابتدائي المذكور قد عرض لدعوى الطاعن المدنية المرفوعة منه على المطعون ضده " المدعى بالحقوق المدنية " ورفضها في قوله : " ومتى كان ذلك فإن دعوى المتهم المدنية قبل المدعى بالحق المدني في الدعوى المطروحة والمؤسسة على تعمد الإساءة إليه بغير حق تكون على غير أساس من الواقع والقانون ومن ثم يتعين القضاء برفضها والإزام رافعها المصروفات "، فإن ما يدعيه الطاعن من أن الحكم أغفل الإشارة إلى دعواه المدنية ولم يفصل فيها يكون غير صحيح، هذا فضلاً عن أنه على فرض صحة ما يدعيه الطاعن في هذا الشأن فإن الطريق السوية أمامه هي أن يرجع إلى ذات المحكمة وأن يطلب منها الفصل فيما أغفله، وما دام أنها لم تفصل في شق من الدعوى فإن اختصاصها يكون ما زال باقياً بالنسبة له، ويكون الطعن في الحكم بالنقض في خصوص ما لم تفصل فيه المحكمة غير جائز.

الطنع رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التصويبات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية، للفصل فيما أغفله عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهي قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات .

الطنن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٨٩

من المقرر أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضاً على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم بعدم ثبوت الواقعة سواء إستأنفه النيابة العامة أم لم تستأنفه، فمضى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعين بالحقوق المدنية - كما هو الحال في هذه الدعوى - لأنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها إستئنافاً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية، نظراً للتبعية بين الدعويين من جهة، ولإرتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم ينص على أنه صلب بإجماع آراء القضاة فإنه يكون باطلاً لتخلف شرط صحته ويعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى.

الطنن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١/٥/١٩٨٩

- من المقرر وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في القانون المذكور، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالتحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية، أما إذا لم يوجد نص خاص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

- إن الأصل المقرر أن تخص المحاكم المدنية بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة، وأجاز المشرع للمضطرور إستثناء من ذلك الأصل أن ترفعها أمام المحكمة الجنائية ومن ثم فإنه إذا ما سلك الطريق الإستثنائي ثم عدل عنه مسقطاً حقه فلا يجوز له العودة إليه مرة أخرى، لما كان ما تقدم، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عاد من بعد إلى العدول عن قضائه السابق بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية، وأجاز لما تجنيد دعواهما المدنية المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية مرة ثانية، والقضاء من ثم بقبول الدعوى المدنية تبعاً للدعوى الجنائية القائمة، فإنه يكون قد أعطى في تأويل القانون ما يتعين منه نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به في الدعوى المدنية - وإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بجملة ١٨/٣/١٩٨٥ وتأييد الحكم الابتدائي الصادر بجملة ١٩٨٢/٥/١٧ القاضي بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية. وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر ....

عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وذلك لإتصال وجه الطعن به ووحدة الواقعة مع إلزام المطعون ضدهما الصاريين المدنية .

#### الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩

من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة، وكان الحكم المطعون فيه لم يتضمن قضاء في الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن بالقبول للدعوى الجنائية وكانت محكمة أول درجة قد قضت في هذا الشق بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية وكانت المحكمة الإستئنافية لم تضمن قضاها فصلًا فيه، وكان القضاء ذاك قد أغفل الفصل في ذلك الشق وسبيل السير فيه يكون بإعادة طرح الأمر على محكمة الموضوع فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الواجبة الإعمال في هذا الخصوص لعدم وجود نص في قانون الإجراءات يعرض لهذه الحالة، ولأن ما جاء بالنص يقرر قاعدة عامة لا تنأى على التطبيق في المواد الجنائية .

#### الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٤

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز للمدعي بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنابات والجنح - في الأحوال المبينة فيها - فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها، وحق المدعي بالحقوق المدنية في ذلك هو حق مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم والمستول عن الحقوق المدنية، ومتى رفع طعنه بطريق النقض وقضى بقبوله شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة، كان على محكمة الإعادة أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها ولبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لسوء على ذلك آتاه القانون غير مقيدة بالقضاء السابق، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشعتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى لما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي وإلا لعطل حق الطعن بطريق النقض المقرر للمدعي بالحقوق المدنية ولعلت وظيفة محكمة الإعادة في شأنه إذا كان المدعي بالحقوق المدنية هو الطاعن وحده .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢

صرر الذي يتحمله انجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصاً - له الخيار في أن يباشره أمام القضاء المدني أو امام القضاء الجنائي بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر في الأحوال التي يجيز القانون فيها ذلك. وهذا الحق الشخصي وإن كان الأصل أنه مقصور على المضرورة إلا أنه يجوز أن ينتقل إلى غيره ومن بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .

- لقانون إجراءات الإدعاء بمقوق مدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يكتسب المضرورة أو من إنتقل إليه حقه هذا المركز القانوني بما يوجب عليه من حقوق وآثار إلا إذا باشر الإدعاء بمقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢١

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون إستثناء رلعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية، ومتى تقرر أن هذه الإجازة مناهها الإستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون، ويكون توزيع الإعتصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية .

الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤

إن القانون إذ أجاز بالمادتين ٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، ١٤٢ من قانون العقوبات السوري للمدعى بالحقوق المدنية أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر عن الجريمة أمام المحاكم الجزائية إما عن طريق الدعوى العمومية التي تقيمها النيابة العامة على المتهم، أو بالتجائه مباشرة إلى المحاكم المذكورة مطالباً بالتعويض عن طريق تحريك الدعوى الجزائية، فإن هذه الإجازة إنما هي إستثناء من أصلين مقررين أولهما أن المطالبة بالحقوق المدنية محلها المحاكم المدنية، وثانيهما أن تحريك الدعوى الجزائية هو من شأن النيابة العامة - وهذا الإستثناء مناهه الإرتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجزائية وأن يكون موضوعها طلب التعويض الناشئ مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجزائية

الظعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكم والأحكام وطرق الظعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها. ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الظعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث يتعلق باب الظعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الظعن فيه بطريق النقض.

الظعن رقم ٨٠٧٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٦

لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكم والأحكام وطرق الظعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها، ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الظعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لأنه حيث يتعلق باب الظعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الظعن فيه بطريق النقض. لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برضى الدعوى المدنية قد صدر من محكمة لثلى درجة بعد أن استأنف التهم الحكم الابتدائى.



الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٥ مكتب قضى ٣٧ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٦

من المقرر أن قبول المحكمة الجنائية الأذعاء المدنى، يجعل المدعى المدنى خصماً فى الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الإعلان وإيداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وإيداء دفاعه.

الطعن رقم ٧٠٥٧ لسنة ٥٥ مكتب قضى ٣٧ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ٣/٩/١٩٨٦

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفله عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهى قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية خلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وياعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٦

لما كان القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة لازمة رفض طلب التعويض لأنه ليس للتعرض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه، وهو الحال فى الحكم النهائى السابق صدوره ببراءة الطاعن، وكانت الواقعة التى قضى الحكم الطاعن فيه بالتعويض عنها هى ذاتها التى طرحت على المحكمة التى عولها القانون الفصل فيها وذلك فى اللجنة رقم ٦٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ خطأ، وأصدرت فيها حكماً نهائياً ببراءة الطاعن منها، وهو ما لازمه القضاء بالتعويض.

الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ مكتب قضى ٣٨ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٦/٤/١٩٨٧

من حيث أن واقعة الدعوى - فى حدود الدعوى المدنية - تتحصل فى أن المتهم المرحوم ..... أثناء قيادته لسيارته على الطريق الزراعى مصر / إسكندرية متجهاً إلى مدينة الإسكندرية، كانت تسير أمامه سيارة يلتزم قائدها أقصى يمين الطريق، كما كانت سيارة الجنى عليه المرحوم ..... تسير بجوار تلك السيارة ملتزماً قائدها أقصى يسار الطريق، فأراد المتهم أن يتقدم السيارتين بالسر بسيارته فى المساحة التى تفصل بينهما إلا أن هذه المساحة لم تسمح بمرور سيارته فأعترف بها بسلاماً حيث اصطدم مؤخرة الجزء الأيسر فيها بالجانب الأيمن لسيارة الجنى عليه، فاندفعت السيارة الأخيرة بقوة إلى الطريق المقابل المتجه إلى القاهرة وانقلبت على جانبها، فحدثت بالجنى عليه عدة إصابات بالرأس وباقى أجزاء الجسم أدت إلى

وفاته. ومن حيث أن الواقعة على النحو المتقدم ذكره ثبتت صحتها ونسبتها إلى المتهم المرحوم .... من أقوال ..... ومن محضر معاينة مكان الحادث وتقرير المهندس الفني بفحص السيارتين وأوراق علاج الجنى عليه فقد شهد ..... بأنه كان يستقل السيارة قيادة الجنى عليه جالساً بالمقعد الأمامي المجاور له والذي كان يسير بالسيارة ملتزماً الجانب الأيسر من طريق مصر / إسكندرية الزراعى ومتجهاً إلى مدينة الإسكندرية، وكانت سيارة نقل تسير بجوارها فى الاتجاه ذاته ملتزماً قائداه الجانب الأيمن من الطريق لشاراد المتهم أن يتقدم بسيارته هاتين السيارتين إلا أن المسافة بينهما لم تسمح له بالعبور، فلانحرف بسيارته يساراً فاصطدم بمؤخرة الجزء الأيسر منها بالجانب الأيمن لسيارة الجنى عليه حيث إنقلبت واستقرت على الطريق المقابل المتجه إلى القاهرة وحدثت إصابات الجنى عليه التى أودت بحياته. وأضاف بأن حالة الطريق لم تكن تسمح لسيارة المتهم أن تقدم السيارات التى أمامها وأنه أشار بيده للمتهم بمحذراً إياه حتى لا يحاول المرور بسيارته بين السيارتين إلا إنه تمادى فى السير فوقع الحادث نتيجة خطئه. كما ثبت من محضر معاينة مكان الحادث، أن الواقعة حدثت على طريق مصر / إسكندرية الزراعى، وإن سيارة الجنى عليه كانت متجهة إلى مدينة الإسكندرية فصدمتها سيارة أخرى حيث فقدت توازنها وانجرفت ناحية اليسار فى الطريق المتجه إلى القاهرة وأتلفت بعض الشجيرات المزروعة وسط الطريق لمسافة ١٦ خطوة ثم إنقلبت واستقرت على هذا الجانب من الطريق. كما تبين من مطالعة التقرير الفنى الخاص بفحص السيارتين، أن سيارة المتهم تحمل رقم .... ملاكى إسكندرية وبها تلفيات عبارة عن كسر بالفانوس الخلفى الأيسر وآثار تصادم بالجبهة الخلفية اليسرى، وأن سيارة الجنى عليه تحمل رقم .... ملاكى بحيرة وبها تلفيات بمؤخرتها وكسر الزجاج الأمامى والخلفى وتطبيقات صاج سقفها وكسر المساعدين الأيمن بسبب إنقلابها كما يوجد بها تلف بالفانوس الأيمن. وثبت من مطالعة أوراق علاج الجنى عليه أن به عدة كسور وجروح بالرأس وباقى أجزاء الجسم وحدثت وفاته بسبب تلك الإصابات. ومن حيث أن المتهم مثل بجلسات المرافعة أمام هيئة أخرى والمحصن دفاعه على أنه كان يقود سيارته على طريق مصر / إسكندرية الزراعى متجهاً إلى الإسكندرية وملتزماً الجانب الأيمن من الطريق حيث فوجيء بسيارة تصطدم بسيارته من الخلف وتدفعها إلى الأمام وبعد أن استطاع التحكم فى عجلة القيادة لم يشاهد السيارة الأخرى ولم يبين طريقها فواصل سيره إلى الإسكندرية حيث قام بإصلاح سيارته. وأشهد زوجه على هذا الدلاء والتي أيدته فى أقواله. والمحكمة لا تثق بهذا القول لأنه ضرب من الدفاع قصد به الإفلات من الإتهام خاصة وإنه يتعارض مع ماديات الدعوى وأقوال الشاهد .... التى وثقت بها المحكمة وإطمأن إليها. ومن حيث أنه بذلك يكون قد وقر فى جلدان المحكمة وثبت لديها على وجه اليقين أن المتهم أخطأ حين حاول أن يتقدم بسيارته السيارات التى أمامه دون أن يسمح له الطريق بهذا التقدم، فاصطدم بالسيارة التى كان يستقلها الجنى عليه حيث إنقلبت وتسح

عن هذا التصادم حدوث الإصابات الموصوفة بأوراق علاجه والتي أودت بحياته، ومن ثم فإن أركان المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من القانون المدني من خطأ وضرر وعلاقة سببية تكون قد توافرت في الدعوى ويلزم لذلك إجابة ورثة المجنى عليه إلى طلبهم بإلزام ورثة المتهم بأن يؤدوا لهم من مال وتركه مورثهم المرحوم .... تعويضاً مؤقتاً قدره ٥١ جنيهاً جبراً لما أصابهم من ضرر أدنى ومادى يمثل فيما ناهم من آلام بسبب فقد مورثهم وحرمانهم من رعايته لشئون حياتهم مع إلزامهم بالمصاريف المدنية.

الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣١

لما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣

لما كانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات القائم المقابلة لنص المادة ٦٨٤ من قانون المرافعات الملغى إذ نصت على أنه " إذ أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لتظرها الطلب والحكم فيه، فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للخصم في الدعوى، جنائية كانت أم مدنية، الحق في الرجوع إلى المحكمة التي فاتها الفصل في طلباته الموضوعية كلها أو بعضها، للفصل فيما أغفلته، وهي قاعدة عامة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجزئية خلّو قانون الإجراءات الجنائية من نص يحكم هذه الحالة، وباعتبارها من القواعد العامة التي لا تتأبى طبيعة المحاكم الجنائية على إعمالها على الدعويين الجنائية والمدنية التابعة لها. لما كان ما تقدم فإن الطريقة السوية أمام الطاعن بمفصلته، هي أن يرجع إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم في الدعوى الجنائية وأغفلت الفصل في دعواه المدنية ليطالب منها الفصل فيها، لأن اختصاصها بذلك ما زال باقياً بالنسبة له.

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤

لما كان بين من مطالعة مختبر جلسة.... أن الطاعن قدم للمحكمة مخالصة عن قيمة الشيكين لطلب الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية أجلاً للرجوع إلى موكله بشأنها لتأجل نظر الدعوى لجلسة.... وفيها لم يحضر الطاعن أو المدعى بالحقوق المدنية مواء بشخصه أو بتوكيل عنه فأصدرت المحكمة الحكم المطلعون فيه وإذ كان الطاعن لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدني بشخصه بالحضور في الجلسة الأخيرة التي

نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة إعتباره تاركاً لدعواه فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من الفصل في الدعوى المدنية وتأييد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٨

لما كان من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم، ومن بينها تلك المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على الواقعة محل الطعن المائل هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض وأن هذه الصفة المختلطة توجب أن تسرى عليها باعتبارها عقوبة القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخّل الخزانة العامة، وأنه لا يقضى بها إلا على مرتكبى الجريمة لفاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية، وتلتزم المحكمة فى تقديرها بالحدود التى رسمها القانون، ولأنها تقوم على الدعوى الجنائية - فإن وفاة المتهم يارتكاب الجريمة يترتب عليه إنقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية، كما تقتضى أيضاً بمضى المدة المقررة فى المادة ١٥ من ذات القانون، ولا تسرى فى شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه. لما كان ذلك وكان مؤدى خضوع التعويض المنصوص عليه فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ آنف الذكر للقواعد القانونية المقررة فى شأن العقوبات وإنقضاء الدعوى بمضى المدة وفق أحكام المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن دعوى المطالبة به تقتضى بإنقضاء الدعوى الجنائية وهو ما خلص إليه الأمر بشأنها وفق ما تقدم، فإنه يعين القضاء بإنقضاء الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٨

لما كان بين من مراجعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية كان قد إدعى مدنياً لدى محكمة أول درجة وفات المحكمة الجزئية أن تحكم فى هذه الدعوى. فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم لما كان ذلك وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها، فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية، للفصل فيما أخفله عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهى قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة

الواردة في قانون المرافعات. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يكون قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة - عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تصحح الخطأ بالقضاء بعدم جواز إستئناف المدعى بالحقوق المدنية .

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤

لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته مضرراً من الجريمة التي وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذي لحقه إذ أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها .

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٨

لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالتحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها .

\* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نفيها للدعوى الجنائية :

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٦

تخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي - على ما نصت عليه المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - للقواعد الواردة في هذا القانون، فيما يتعلق بالتحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها، وبذلك لا يصح الإستناد إلى ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات .

\* الموضوع الفرعي : رسوم الدعوى :

الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣٠

تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه " لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة، فإذا حكم في الدعوى بالانزاع الخصم بالمصاريف إستحققت الرسوم الواجبة " . ولما كانت مؤسسة النقل العام - الطاعة - تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وهي من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة، فإن

المادة ٥٠ سالفة الذكر لا ينصرف إليها ولا تعفى بالتالي من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم وألزم به الطاعنة بمناسبة خسرتها إستئناف الحكم الابتدائي بالتعويض البالغ مقداره ألفي جنيه، وهو ككل ما يتصب عليه نعي الطاعنة بصدد التقدير صحيحاً في القانون.

#### الطعن رقم ٦١٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٢

إنه لما كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدأ في كل جريمة من وقت وقوعها، ولما كانت جريمة خيانة الأمانة لا تختلف في ذلك عن غيرها إلا من جهة ما توضع عليه من أنها إذا كانت متعلقة بمخليات فإن فعل الاختلاس إنما يقع بعجز المتهم عن رد الأمانة عند المطالبة بها، ولما كان اختلاس المحجوزات - حتى ما هو منه معتبر في حكم خيانة الأمانة - لا يصح فيه ما قالوا به في جريمة خيانة الأمانة من الفرق بين المخليات والقيميات من الأموال، لأن توليخ المحجز على مال - مهما كان نوعه مثلياً أو قيمياً - يوجب عليه، ويجب أن يوجب عليه أن يبقى هذا المال الخفي عنه في محضر المحجز بعينه على ذمة السلطة التي أمرت بالمحجز، إذ المحجز في لغة القانون معناه وجوب إبقاء الشيء المحجوز كما هو وبالحالة التي هو عليها وحظر تغييره ولو بمفله لتتألف ذلك مع الغرض الذي شرع المحجز من أجله لم كان ذلك فإن التصرف في المحجز يجب دائماً إعتباره مبدأ لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة اختلاس المحجوز. ولا دخل في هذا المقام للمطالبة التي تكون محل إعتبار في صدد جريمة خيانة الأمانة إذا تعلقت بنقود أو غيرها من الأموال التي يقوم بعضها مقام بعض حيث يصدق القول بأن مصلحة صاحب الأمانة هي في قيمتها دون ذاتها فلا يمس من وراء رد مفلاها أى ضرر خلافاً لما هي الحال في المحجز فإن المصلحة تكون متعلقة بعين الشيء المحجوز كما مر القول. وإذن فإذا كان المتهم قد تصرف في المحجز، وكان تصرفه حصل خلال سنة ١٩٣٦، ولم تبدأ إجراءات التحقيق في الدعوى إلا بعد مطالبته بالمحجوزات في سنة ١٩٤١، فإن الجريمة تكون قد وقعت بذلك التصرف ويكون إذن من الواجب عد تاريخه مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية.

#### الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٤

إن تاريخ محضر المحجز ليس هو تاريخ وقوع الفعل المكون لجريمة الاختلاس. فمضى كان وصف التهمة التي أعلن بها المتهم قد تضمن أن الاختلاس وقع في تاريخ معين، ولم يعرض المتهم على ذلك أمام محكمة الموضوع، وأخذ الحكم بهذا الوصف مثبتاً أن الاختلاس وقع في التاريخ المذكور بوصف التهمة ولم يرد

فيه ما يفيد إنقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة، فلا يكون للمتهم أن يتمسك أمام محكمة النقض بسقوط الحق في إقامة الدعوى، إذ أن تعيين تاريخ الجريمة متعلق بالموضوع.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٩

من المقرر أن الجريمة تعتبر في باب التظلم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تعيين مبدأ المدة ولا في حكم ما يقطعها من الإجراءات. وإذن فإن أي إجراء يوقف الدعوى العمومية يقطع التظلم بالنسبة لكل المتهمين حتى المجهول منهم، ولو لم يكن متخلاً ضدهم جميعاً.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢

إن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه : " إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعياً، ولذلك لا يجوز في أي حال من الأحوال للمحكوم عليه غيابياً الذي سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحتضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه "، وإذ لم تنص كما هو المستفاد من عبارة نصها بالفرنسية - بين المحكوم عليه غيابياً في مواد الجنايات " par contumace " وبين المحكوم عليه غيابياً في مواد الجنح والمخالفات " par default "، فقد دلت بإجلاء على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تتبدى من الوقت الذي يكون فيه النيابة أن تغد العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يعد في ذاته وبحسب ظاهره قابلاً للطعن فيه من المحكوم عليه بأي طريق من الطرق. وفي هذه الحالة لا يصح القول بمرور المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ما دامت النيابة تكون إزاء حكم هو في نظرها - بناء على ما تم في الدعوى من إجراءات - قابل للتفويض وليس أمامها إلا المبادرة إلى تنفيذه. وكون مدة سقوط الحق في تنفيذ العقوبة هي التي تسري في هذه الحالة لا يصح الإعراض عليه بالصور التي يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تخوله الطعن في الحكم فإن هذه الأسباب الخافضة بطبيعتها على النيابة لكونها متعلقة بالمحكوم عليه وحده وله دون غيره الشأن في إثارتها والتمسك بها وعليه إقامة الدليل على صحة أساسها، لا يصح أن يكون من شأنها وقف صيرورة الحكم نهائياً وعدم إجراء آثار هذه النهائية. على أن تلك المادة لم يقتض أن تلحظ هذه الصور الاستثنائية إذ هي على تقدير احتمال حصول الطعن من المحكوم عليه في الحكم الصادر ضده في أثناء مدة سقوط العقوبة قد أوردت في نصها حكماً يحظر هذا الطعن بعد إنقضاء المدة التي تسقط بها العقوبة ولم تر في أمر سقوط الدعوى بمضى المدة ما يقتضي منها في هذا الصدد أن تعرض له. ثم إن الطعن في أثناء مدة سقوط العقوبة إنما أجاز على سبيل الاستثناء من القواعد العامة، وقبوله يقتضي أن مدة سقوط الدعوى تعود سيرتها الأولى ومدة سقوط العقوبة بصرف النظر عنها بطبيعة الحال. وهذا هو عين المقرر للأحكام النهائية في مواد الجنايات، بفارق أنه

عام مطلق في الجنايات وإستثنائي في مواد الجرح والمخالفات، بمعنى أن الحكم الغيابي إذا كان في جنائية فإنه يسقط دائماً وحتماً بالتبض على المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة، أما إذا كان في جنائية أو في مخالفة فإنه يعتبر نهائياً بفوات ميعاد المعارضة والإستئناف محسوباً من اليوم المقرر لذلك في نص القانون، ولكن يكون للمحكوم عليه حق الطعن فيه إذا ما أثبت أن عنراً قهرياً منعه من الطعن في الميعاد المقرر بالنص. وإذا كان الحكم الإبتدائي القاضي بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ولم يستأنف في ميعاد العشرة الأيام التالية لصدوره، فإنه يجب في القانون إعتباره حكماً نهائياً قابلاً للتنفيذ، كما هو الشأن في سائر الأحكام التي على شاكلته. ومدة السقوط التي تسري في خصوصه تكون مدة سقوط العقوبة. ولا يمنع من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد إستأنفه بعد مضي ميعاد الإستئناف المقرر ثم قبل إستئنافه للأعذار القهرية التي تقدم بها وأقام الدليل على ثبوتها، ومدة السقوط هذه تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الإستئناف، ومن تاريخ هذا الحكم تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية.

#### **\* الموضوع الفرعي : ضم الدعاوى :**

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٢

— مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بغير بيان وجه الإرتباط ودون الدلع بالانطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو مما لا تنلزم المحكمة بإجابهة أو الرد عليه .

#### **\* الموضوع الفرعي : عقيدة القاضي :**

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٣

من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهماً يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة، غير مقيد بشئ مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على منهم آخر، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر.

#### **\* الموضوع الفرعي : مصروفات الدعوى :**

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٦

الإلتزام بدفع مصروفات الدعوى هو من الإلتزامات التي يحتر القانون مصدراً لها وفقاً لنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات ولا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم إلزامه بتعويض عن خطأ إرتكبه في حق



الحصم الآخر وإنما أوجب القانون الحكم بها على من خسر الدعوى فلا تعتبر من الملحقات المنه عنها في المادة ٣٠ من القانون المشار إليه ولا تدخل في تقدير قيمة موضوع الدعوى.

**\* الموضوع الفرعي : وقف الدعوى :**

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/١/٩

لما كانت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص ". فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضي وقف الدعوى وإستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة، ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تر من ظروف الدعوى أن الأمر يقتضي وقفها ريثما يتم إستصدار حكم من محكمة الأحوال الشخصية ومضت في نظرها مقررة للإعتبارات السالفة التي أوردتها أن الطاعن هو بعينه ..... وليس ..... كما زعم حين إلتذ إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة محل الجريمة، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٨

إنه وإن كان يجب على المحكمة الجنائية إذا ما أثبت أمامها مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يتوقف عليها الفصل في الدعوى العمومية أن توقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة في المسألة الفرعية، فإن هذا عمله أن يكون الدفع جدياً يؤيده الظاهر. فإذا تبين للمحكمة أن الطلب لم يقصد به إلا عرقلة سير الدعوى وتأخير الحكم فيها، وأن مسألة الأحوال الشخصية لا شك فيها، كان لها أن تلطت عن الطلب وتفصل في موضوع الدعوى .

## ١ .....تابع حكم

- ١ .....الموضوع الفرعى : تسيب الأحكام - تسيب معيب
- ٢٠٩ .....الموضوع الفرعى : تسيب الأحكام - قصور فى التسيب
- ٣١٩ .....الموضوع الفرعى : تصحيح الحكم
- ٣٢٠ .....الموضوع الفرعى : تقدير الدليل
- ٣٢١ .....الموضوع الفرعى : تقرير التخصيص
- ٣٢١ .....الموضوع الفرعى : تنفيذ الحكم
- ٣٢٤ .....الموضوع الفرعى : توقيع الحكم
- ٣٣١ .....موضوع الفرعى : حجب الدعوى للحكم
- ٣٣١ .....موضوع الفرعى : حجية الحكم
- ٣٦٢ .....الموضوع الفرعى : حكم الإدانة
- ٣٦٣ .....الموضوع الفرعى : حكم الرأفة
- ٣٦٦ .....الموضوع الفرعى : سقوط الحكم
- ٣٦٦ .....الموضوع الفرعى : صحة الحكم
- ٣٦٩ .....الموضوع الفرعى : ضوابط التلليل
- ٣٦٩ .....الموضوع الفرعى : قوة الأمر المقضى
- ٣٨٠ .....الموضوع الفرعى : نقض الحكم
- ٣٨٠ .....الموضوع الفرعى : وصف الحكم

## ٤٠٩ .....خطف

- ٤٠٩ .....الموضوع الفرعى : أركان جريمة الخطف
- ٤١٨ .....الموضوع الفرعى : الإشتراك فى جريمة الخطف
- ٤١٨ .....الموضوع الفرعى : المراحل الأصلية فى جريمة الخطف
- ٤١٨ .....الموضوع الفرعى : جناية عطف بالإكراه
- ٤١٩ .....الموضوع الفرعى : خطف أتى
- ٤٢١ .....الموضوع الفرعى : خطف طفل
- ٤٢٣ .....الموضوع الفرعى : عدم تسليم الطفل لمن له حق حضائته

الموضوع الفرعى : قيام جريمة الخطف ..... ٤٢٤

## خيانة الأمانة ..... ٤٢٥

الموضوع الفرعى : إثبات جريمة خيانة الأمانة ..... ٤٢٥

الموضوع الفرعى : الركن المادى لجريمة خيانة الأمانة ..... ٤٣١

الموضوع الفرعى : الشكوى فى جريمة خيانة الأمانة ..... ٤٦٤

الموضوع الفرعى : القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة ..... ٤٦٥

الموضوع الفرعى : إنقضاء جريمة خيانة الأمانة ..... ٤٧٥

الموضوع الفرعى : تبليد ..... ٤٧٨

الموضوع الفرعى : ما لا يؤثر فى قيام الجريمة ..... ٤٨٣

الموضوع الفرعى : ماهية جريمة خيانة الأمانة ..... ٤٨٤

## دستور ..... ٤٨٥

الموضوع الفرعى : الشريعة الإسلامية ..... ٤٨٥

الموضوع الفرعى : العفو الشامل ..... ٤٨٥

الموضوع الفرعى : تأميم الشركات ..... ٤٨٦

الموضوع الفرعى : حرية الانتخاب ..... ٤٨٧

الموضوع الفرعى : حرية الرأى ..... ٤٨٧

الموضوع الفرعى : حرية الصحافة ..... ٤٨٨

الموضوع الفرعى : دستورية القانون ..... ٤٨٨

الموضوع الفرعى : لجنة قبول المحامين ..... ٤٩٣

الموضوع الفرعى : معاهدات دولية ..... ٤٩٦

## دعارة ..... ٤٩٨

الموضوع الفرعى : إدارة منزل للدعارة ..... ٤٩٨

الموضوع الفرعى : أركان جريمة الدعارة ..... ٥٠٣

الموضوع الفرعى : إعداد منزل للدعارة ..... ٥١٤

الموضوع الفرعى : الإشتراك فى جريمة الدعارة ..... ٥١٤

الموضوع الفرعى : تحريض على الدعارة ..... ٥١٤

الموضوع الفرعي : تحريض على الفسق والفجور .....	٥١٩
الموضوع الفرعي : تسهيل الدعارة .....	٥٢٣
الموضوع الفرعي : جرائم الإعتياد .....	٥٢٧
الموضوع الفرعي : شروع .....	٥٣٠
الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الدعارة .....	٥٣٠

## دعوى .....

الموضوع الفرعي : الطلبات في الدعوى .....	٥٣٢
الموضوع الفرعي : المصلحة في الدعوى .....	٥٣٣
الموضوع الفرعي : تكيف الدعوى .....	٥٣٣
الموضوع الفرعي : دعوى الأشكال .....	٥٣٣
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية .....	٥٣٣
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - إنتضالها .....	٥٩٥
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها .....	٥٩٩
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها .....	٦٤٦
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها .....	٦٥٦
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها .....	٦٥٨
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - وقفها .....	٦٧٢
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية .....	٦٧٤
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - إنتضالها .....	٦٧٧
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - تحريكها .....	٦٨٢
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها .....	٦٨٣
الموضوع الفرعي : دعوى فرعية .....	٦٨٦
الموضوع الفرعي : دعوى كسب غير مشروع .....	٦٨٦
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة .....	٦٨٧
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة - رفعها .....	٦٩١
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية .....	٦٩٣
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - إستئنافها .....	٧١٩
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - إقامتها .....	٧٢١
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - إنتضاؤها .....	٧٢٥

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها	٧٢٧
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها	٧٣٠
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن في التعويض	٧٣٧
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض	٧٤١
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض	٧٨٦
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفضها	٧٨٩
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها	٧٩٢
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - سقوطها	٨٠٥
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها	٨٠٦
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدني	٨٠٩
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مسئولية المتبوع عن أفعال تابعة	٨١٢
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها	٨١٤
* الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نفيها للدعوى الجنائية	٨٥٧
* الموضوع الفرعي : رسوم الدعوى	٨٥٧
* الموضوع الفرعي : ضم الدعاوى	٨٦٠
* الموضوع الفرعي : عقيدة التقاضي	٨٦٠
* الموضوع الفرعي : مصروفات الدعوى	٨٦٠
* الموضوع الفرعي : وقف الدعوى	٨٦١















